

المدونة الذهبية

للقواعد القانونية
التي فتورتها محكمة النقض المصرية

عبد الحميد حسني

المختار

الاصدار المدني - العدد الاول
المبادئ الصادرة عام ١٩٨٠
مع ملحق لمبادئ عام ١٩٧٩

الطبعة الثانية

١٩٩٤

اصدار

مركز حسني للمسابقات القانونية

٢ شارع توفيق شمس من فاطمة رشدي / الهرم ت : ٥٣٥٩٩٠
٤١ شارع محي الدين أبو العز - المهتمسين ت : ٣٦٠٦٨٠٩

[The page contains a dense, repeating pattern of the text "مركز حسني القائلية" (Makara Husni al-Qaylaniya) oriented diagonally from bottom-left to top-right.]

مرکز حسنی الدوامات القانونیه

المدونة الذهبية

للتواعد القانونية
التي تدرجتها محكمة النقض المصرية

عبد النعمان حسني
المصنف

الاصدار المدفوع - العدد الاول
المبداي الصادرة عام ١٩٨٠

مع ملحق بمبداي عام ١٩٧٩

الطبعة الثانية

١٩٩٤

إصدار

مركز حسني للدراسات القانونية

٣٨٧ شارع الأهرام بالجيزة ت ٥٢٦٢٦٣ / ٥٢٥٩٩٠
٤ شارع تربية نفس سه فاطمة رشدي / الإسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

أسعدني كثيرا ما لاقتته « الموسوعة الذهبية للمبادئ
القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية » والتي
أصدرتها والزميل الأستاذ حسين الفكاهي المحامي في
مناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي لمحكمة النقض المصرية ،
أقول أنه أسعدني كثيرا ما لاقتته هذه الموسوعة بإصدارها
المدني والجنائي من ترحيب شديد أتى ليس فقط من زملاء
أفاضل ممن يعملون بتطبيق القانون بل أيضا من أساتذة
أجلاء ممن يدرسون القانون .



وقد كان لهذا الاقبال والترحيب أبلغ الأثر في نفسي
ما حفزني على الاستمرار في مواصلة الجهد لتزويد المكتبة
القانونية بالجديد مما صدر عن محكمة النقض المصرية
من مبادئ ، فكان هذا العمل الذي أتشرف اليوم بتقديم
العدد الأول منه والذي يضم مجموعة المبادئ التي قررتها
الدائرة المدنية والتجارية لمحكمة النقض المصرية طوال

عام ١٩٨٠ وهو العام التالي مباشرة للتاريخ الذي كانت
قد توقفت عنده « الموسوعة الذهبية » . فضلا عن ملحق
يضم الأحكام ذات المبادئ الصادرة خلال عام ١٩٧٩ والتي
لم تنشر في الموسوعة الذهبية .

* * *

وانى أرجو مخلصا أن أوصل بعون الله إصدار
الأعداد التالية من هذا العمل تباعا شاملة المبادئ التي
قررتها وتقررها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية
والجنائية ، كما أرجو أن يوفقنى الله سبحانه وتعالى الى
إصدار تلك الأعداد بحيث يتم النشر خلال العام التالى
مباشرة لتاريخ صدور المبدأ المنشور .

* * *

وإذا كنت قد رأيت الانفراد فى إصدار هذا العمل
الجديد مستهدفا أثراء المناقشة العلمية بين جميع القادرين
على العطاء العلمى ، فقد آثرت أن يكون العنوان هو
« المدونة الذهبية » تمييزا عن « الموسوعة الذهبية » من
جهة واستمرارا من جهة أخرى لاستعمال ذات العنوان الذى
بدأت به أعمالى المماثلة فى عام ١٩٧٠ حيث أصدرت
« مدونة التشريع والقضاء فى المواد المدنية والتجارية »
واعتبتها فى عام ١٩٧٣ بإصدار « مدونة التشريع والقضاء
فى مواد القوانين الخاصة » .

* * *

وأحمد الله أن هذين العاملين قد استطاعا أن يحتلا
مكانا متميزا فى المكتبة القانونية ، وأنى أرجو لعملى الجُديد
أن يصادف بعضا من النجاح الذى صادف ويصادف أعمالى
الأولى ، وحسبى أنى قد بذلت فى أعداده قدرا من الجهد
يسعدنى أن أتقدم به اليوم الى جميع المشتغلين فى
حقل القانون .

والله ولى التوفيق ،،،

عبد المنعم حسنى
المحامى

الهرم فى أول مايو سنة ١٩٨٤

البينات

أولا - عبء الإثبات

ثانيا - الادعاء بالتزوير

ثالثا - طرق الإثبات

١ - الإقرار

٢ - الكتابة

٣ - البينة (شهادة الشهود)

٤ - القرائن (حجة الأمر المقضى)

٥ - اليمين

٦ - الخبرة

رابعا - تسبيب الأحكام

خامسا - مسائل متنوعة

أولاً - عبء الإثبات

١ - المطاعن الموجهة لشخص المرشح لتعيينه حارساً قضائياً - عبء اثباتها - وقوعه على شائق من يدعيها مدعياً كان أو مدعى عليه .

المطاعن التي يثيرها الخصم على شخص المرشح لتعيينه حارساً إنما يقع عبء اثباتها على عاتق هذا الخصم الذي يدعيها ، إذ يصير بذلك مدعياً مضارباً بأن يقيم الدليل على ما يدعيه بغض النظر عما إذا كان هو المدعى أصلاً في الدعوى أو المدعى عليه فيها ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه أن هو التفتت عن دفاع الطاعن - المدعى عليه - الذي أثار بصدده اعتراضاً على شخص المطعون ضده الأول - المدعى - في أسناد الحراسة إليه لعدم تقديمه الدليل المؤيد لاعتراضه .

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ - طعن ١٤٢٥ س ٤٧ ق)

ثانياً - الادعاء بالتزوير

٢ - الادعاء بالتزوير - عدم جواز إضافة مدعى التزوير إلى دفاعه أمام المحكمة أو في مذكرة الشواهد ادعاء بتزوير محرر آخر أو إضافة مواضع أخرى للتزوير في ذات المحرر لم ترد بتقرير الطعن بالتزوير .

مؤدى نص المادة ٤٩ من قانون الانبثات أن المشرع قد رسم طريقاً للادعاء بتزوير المحررات هو طريق التقرير به في قلم الكتاب وجعل تقرير الطعن بالتزوير هو وحده المعول عليه في بيان المحررات المدعى بتزويرها وفي تحديد مواضع التزوير بها ، ومن ثم لا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف إلى دفاعه أمام المحكمة أو في مذكرة شواهد التزوير الادعاء بتزوير محرر آخر لم يشمل تقرير الطعن أو إضافة مواضع أخرى في المحرر المدعى بتزويره غير تلك التي حددها في التقرير لأن ذلك منه يكون ادعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير في قلم الكتاب .

(نقض ٢/٢/١٩٨٠ - الطعن ١٠٤٠ لسنة ٤٧ ق)

٢ - لا يجوز لدعى التزوير ان يضيف الى مذكرة شواهد التزوير او في دفاعه امام المحكمة مواضع اخرى للتزوير غير التي حددتها في تقريره امام قلم الكتاب الا انه يجب التفرقة بين مواضع التزوير وبين الافصاح عن الوسائل التي ارتكب بها التزوير المحددة مواضعه في تقرير الادعاء بالتزوير « مثال ذلك » .

وحيث ان المادة ٤٩ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ جرى نصها على ان يكون الادعاء بالتزوير في اية حلة تكون عليها الدعوى بتقرير في قلم الكتاب وتبين في هذا التقرير كل مواضع التزوير المدعى بها والا كان باطلا ومؤدى هذه المادة انه لا يجوز لدعى التزوير ان يضيف في مذكرة شواهد التزوير او في دفاعه امام المحكمة مواضع اخرى للتزوير غير التي حددتها في ذلك التقرير لأن ذلك منه يكون ادعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير به في قلم الكتاب ، وبإزالة هذه القاعدة القانونية على واقع الدعوى يبين ان مورثة المستأنف حددت مواضع التزوير المدعى به وهو ان التوقيع المنسوب صدوره اليها على عقد البيع لم يصدر منها وليس لها ومزور عليها ومن ثم فلا يجوز للمستأنف بعد ذلك ان يضيف في مذكرة دفاعه مواضع اخرى للتزوير غير تلك التي حددتها في تقرير الطعن بالتزوير لأن ذلك منه يكون ادعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير به في قلم الكتاب — ولما كان ذلك فلا ترى المحكمة مبررا لما طلبه المستأنف من احوالة الدعوى الى التحقيق او ندب ثلاثة خبراء ... لعدم جدوى هذا الاجراء ولما كان انشأت من الحكمين الابتدائي والاستئنافي ان مورثة الطاعن حددت في تقرير الادعاء بالتزوير مواضع التزوير في عقد البيع بأنه مزور عليها صلبا وتوقيعا ان التوقيع لم يصدر منها وليس لها ومزور عليها . فان تمسك الطاعن امام محكمة الموضوع بتزوير التوقيع سواء بطريق النصف او بطريق الاختلاس يكون مجرد افصاح عن الوسائل التي ارتكب بها التزوير المحددة مواضعه في تقرير الادعاء بالتزوير ، واذا حجب الحكم المطعون فيه نفسه عن بحث الطاعن على العقد بحجة ان في ذلك اضافة لمواضع اخرى للتزوير غير التي حددتها في ذلك التقرير ، فان الحكم فضلا عن خطئه في تطبيق القانون يكرن قد شابه القصور في التسبيب .

٤ - قبول الادعاء بالتزوير - مناطه - أن يكون منتجا في النزاع -
 نبوت أن التظلم قد رفع بعد الميعاد - ادعاء المتظلم بتزوير سند متعلق بموضوع
 الدعوى - غير منتج .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط قبول الادعاء بالتزوير على
 ما تقرره المادة ٥٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . أن يكون منتجا
 في النزاع . فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى تدين على المحكمة
 أن نقض بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها ، إذ من العبث تكليف
 الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجا نتيجة ما في موضوع الدعوى ،
 وكانت الطاعنة تستهدف من هذا الادعاء النيل من أمر التقدير بسند المطعون
 عليه الأول في التنفيذ بالمنازعة في مدى التزامها أصلا بالأتعاب موضوع
 هذا الأمر ، وهو ما يمتنع قانونا على الطاعنة بعدم أن فوتت ميعاد التظلم
 منه وأصبح نهائيا تحول حججه دون بحث ما يمرر موضوعه ، فإن النعى
 على الحكم المطعون فيه بالاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال لا يكون
 في محله .

(نقض ١٥/٤/١٩٨٠ - الطعن ٩٦ لسنة ٤٤ ق)

٥ - يجوز الادعاء بالتزوير في فترة حيز الدعوى للحكم واثناء الأجل
 المحدد لتقديم مذكرات باعتبار أنه دفاع في الدعوى مما يجوز التمسك به في
 أية حالة كانت عليها .

أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه والصورة الرسمية لتقرير
 الادعاء بالتزوير التي قدمتها الطاعنة أنها قررت الادعاء بالتزوير على
 الإيصال سند الدعوى بقلم تتاب محكمة طنطا الابتدائية بتاريخ ١٩٧٧/١١/٨م
 بعد أن حجزت هذه المحكمة الدعوى بتاريخ ١٩٧٧/١١/٦ للحكم فيها
 بجلستا ١٩٧٧/١١/٢٧ مع التصريح لمن يشاء من طرفي الخصومة بتقديم
 مذكرات خلال أسبوع ، مما مفاده أن التقرير بالادعاء بالتزوير تم في فترة لم
 يكن باب المراجعة قد قفل بعد أمام محكمة أول درجة ما دام ميعاد المذكرات
 حان مفتوحا للطرفين حتى ١٩٧٧/١١/١٢ لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد

تمسكت بالتقرير بالادعاء بالتزوير فى صحيفة الاستئناف . وشرحت شواهد امامها وقام على اساس ملاءه الطاعنة وان المطعون عليه كان وكيلها فى تحصيل ايجار اطيابها ، ولا يعقل اقتراضها منه ، وانها تطلعن على الاصل صلبا وتوقعيا ، وهو من قبيل الدفاع على الدعوى مما يجوز التمسك به فى اية حالة كانت عليها ولو لأول مرة امام محكمة الاستئناف وكان يجب على محكمة الاستئناف ان تنظر الاستئناف على اساس ما يقدم لها من دفوع واوجه دفاع جديدة ، وما كان قد قدم من ذلك امام محكمة اول درجة ، فان تقرير الادعاء بالتزوير وشواهد يكون مطروحا امام محكمة الاستئناف .

(نقض ١٠/٦/١٩٨٠ — الطعن ٧٠٦ لسنة ٤٩ ق)

٦ — الاصل فى الاوراق الموقعة على بياض ان تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة يرجع فى اثباته الى القواعد العامة فلا يجوز اثبات عكس ما هو ثابت بها الا ان تكون هناك كتابة او مبدا ثبوت بالكتابة الا اذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها نتيجة غش او طرق احتيالية فيعتبر تغيير الحقيقة فيها تزويرا يجوز اثباته بكافة الطرق .

الاصل فى الاوراق الموقعة على بياض ان تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، ومن ثم غانه يرجع فى اثباته الى القواعد العامة ومن مقتضاها انه لا يجوز — ما دام الطاعنان قد تمسكا بذلك امام محكمة الموضوع — اثبات عكس ما هو ثابت فى الورقة الموقعة على بياض الا ان يكون هناك كتابة او مبدا ثبوت بالكتابة ولا يخرج عن هذا الاصل الا حالة ما اذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة او نتيجة غش او طرق احتيالية او بأية طريقة اخرى خلاف التسليم الاختيارى وتثبت بعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا يجوز اثباته بكافة الطرق . متى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد ان ابد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الادعاء بالتزوير على اعتبار ان تغيير الحقيقة فى الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ومن ثم يعتبر ما ورد فيها حجة على المطعون عليه الا ان لا يجوز له ادبات ما يخالفها

الا بالكتابة مما يمتنع معه بحث صورة الورقة أو عدم نفاذها في حق المطعون عليه الأول ، عاد واهدر حجية البيانات التي تضمنتها تلك الورقة قبل المطعون عليه الأول قولاً منه بأنه ثبت له من القرائن ان البيانات المذكورة لا تطابق الحقيقة والواقع لما كان ذلك مماه يكون مشوباً بالخطأ في اثبات عكس هذه البيانات الا بالكتابة ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه بعدم مطابقة البيانات التي تضمنتها الورقة للحقيقة بعد ان ايد قضاء الحكم المستأنف بعدم قبول الادعاء بالتزوير فيها — معينا بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض والتصور في التسبيب .

(انقض ١٠/٦/١٩٨٠ — الطعن ١٠٣٧ لسنة ٤٥ ق ٢)

٧ — الاجراء الى دعوى التزوير الأصلية لا يكون الا اذا لم يحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم امام القضاء — اما اذا احتج بهذه الورقة في نزاع مرفوع بشأنه دعوى فانه يتعين على من احتج عليه بتلك الورقة التمسك ادعى انها مزورة ان يسلك طريق الادعاء بالتزوير الذي رسمه القانون في المواد من ٤٩ الى ٥٨ من قانون الاثبات — مثال .

ان المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — نظم في المواد من ٤٩ الى ٥٨ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يتناولها المواد من ٢٨١ الى ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق — الطريق الذي يجب اتباعه عند الادعاء بتزوير الأوراق التي يحتج بها الخصوم في دعوى منظورة امام القضاء ثم اتبع ذلك بالمادة ٥٩ — ويتناولها المادة ٢٩١ مرافعات الملقى — التي أجاز فيها لمن يخشى الاحتجاج عليه في المستقبل بورقة مزورة ان يرفع دعوى أصلية على من بيده تلك الورقة او من يستفيد منها ويطلب فيها سماعهم بالحكم بتزويرها حتى اذا ما حكم بذلك امن عدم الاحتجاج عليه بهذه الورقة في نزاع مستقبل ومفاد ذلك ان الاجراء الى دعوى التزوير الأصلية لا يكون الا اذا لم يحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم امام القضاء ، اما اذا احتج بهذه الورقة في نزاع مرفوع بشأنه دعوى فانه يتعين على من احتج عليه بتلك الورقة التي ادعى انها مزورة ان يسلك طريق الادعاء بالتزوير الذي

بممه القانون في المواد من ٤٩ الى ٥٨ من قانون الاثبات ، ولا يجوز له ان يلجأ الى دعوى التزوير الأصلية اذ ان الادعاء بالتزوير في هذه الحالة لا يعدو ان يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فيجب ابداءه امام المحكمة التي تنظر هذا الموضوع ولا يكون لغيرها ان تنظره . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق على ما ورد ببدونات الحكم الصادر من محكمة اول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه ان محكمة الموضوع قد استخلصت دخول امر التحويل المطعون عليه بالتزوير ضمن الحساب الذي تمت تصليته في الدعوى رقم ١٧٣٣ سنة ١٩٦٣ تجاري كلى القاهرة كما ورد ببدونات الحكم المطعون فيه - وبالجلسة مثل الطرفان وقدم البنك حافظة اودعت تحت رقم ٤ فوسيه طويت على صورة من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل والمودع في القضية رقم ١٧٣٣ سنة ١٩٦٣ تجاري كلى القاهرة المرفوعة من البنك التجاري - الذي آل للبنك الاهلي (المطعون ضده الاول) ضد المستأنف والمستأنف ضده الثاني ... ثم اورد في اسبابه ... وحتى كان ذلك وكان الخبر المندوب لفحص الحساب في الدعوى رقم ١٧٣٣ سنة ١٩٦٣ تجاري كلى القاهرة قد اخذ في الاعتبار ما تقدمه المستأنف (البنك المطعون ضده الاول) من مستندات ومن بينها امر التحويل المؤرخ ١٩٦٢/٢/٢٠ موضوع الطعن - وقد اقرت المحكمة ذلك التقرير لأسبابه ومن ثم غاها بكونه قسدا قضت في تلك الجزئية بصحة ذلك الأمر ويهتج على الخصوم النزاع في خصوصها وكان يتعين على الطاعن وقد سبق الاحتجاج عليه بالتمسك بالتحويل في دعوى امام القضاء ان يسلك سبيل الادعاء بالتزوير فيه امام المحكمة التي نظرت موضوعه عملا بما كانت ترجحه المواد من ٢٨١ الى ٢٩٠ من قانون المرافعات الملغاء ولا يجوز له الالتجاء الى دعوى التزوير الأصلية لا في ظل قانون المرافعات الملقى او في ظل قانون الاثبات القائم رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وكان يتعين والحالة هذه على محكمة الموضوع القضاء بعدم قبول الدعوى . لما كان ذلك كذلك فانه يستوى القضاء بعدم قبول الدعوى مع ما انتهت اليه فعلا من القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بما يشحى معه التمسك على الحكم المطعون فيه بسببي الطعن غير منتج ومن ثم يكون غير مقبولا .

٨ - يتعين لصحة الحكم برفض الادعاء بالتزوير ان يحدث جميع شواهد التزوير التي يسوقها مدعى التزوير للايدل على صحة ادعائه .

الثابت ان الطاعنة الاولى قررت بالادعاء بتزوير عقد الصلح موضوع النزاع استنادا الى ان التوقيع المنسوب لها عليه مزور وانه لو ثبتت صحته فانه يكون مختلسا منها على ورقة لا تعلم بمحتوياتها لجهلها باللغة العربية ، وسأت شواهد للتدليل على صحة هذا الادعاء - واذ أسس الحكم المطعون فيه رفضه الادعاء بتزوير صلب العقد على عدم اخذ الطاعنة بجهلها باللغة العربية وانه كان عليها ان تستعين بمن يقرأ عليها العقد لا يفيد بذاته صحة العقد ، وكان ما اقام الحكم عليه قضاءه قد حجب عن بحث شواهد التزوير التي ساقتها الطاعنة للتدليل على صحة ادعائها ، فانه يكون مغيبا بالنسبة الى الاستدلال وبالتصور في السبب بما يوجب نقضه .

(نقض ١٨/١١/١٩٨٠ - الطعن ٢٨٦ لسنة ٢٠٠٣ ق)

٩ - النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من انتهاء الاجراءات ينبغي ان يتم قبل ان تنتهي هذه الاجراءات بصدور الحكم الفاصل في الادعاء - إما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لانتهاء اجراءات قسداً انتهت بالفعل - مثال .

ان المشرع اذ نص في المادة ٥٧ من قانون الاثبات على ان « للمدعى عليه بالتزوير انهاء اجراءات الادعاء في أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون فيه » فان مفاد هذا النص ان النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من انتهاء الاجراءات ينبغي ان يتم قبل ان تنتهي هذه الاجراءات بصدور هذا الحكم الفاصل في الادعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لانتهاء اجراءات قد انتهت بالفعل ، فمقتضى كان الثابت من الأوراق ان الطاعنة لم تنزل عن التمسك بالمحرر المطعون فيه الا امام محكمة الاستئناف وبعد صدور الحكم الابتدائي بالرد والبطالان فليس لها ان تنعى على محكمة الاستئناف بعدم قضائها بانتهاء اجراءات الادعاء بالتزوير

واذ كان الحكم المطعون فيه قد تناول هذا الطالب وخلص الى رفضه فان
النمى عليه بمخالفة القانون يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٠ — طعن ٨٨٦ س ٤٧ ق ٢)

١٠ - استخلاص وقوع التزوير - قرائن - تقديرها .

لمحكمة الموضوع ان تستدل على وقوع التزوير بما تستخلصه من القرائن
فى الدعوى ، وتقدير قوة القرائن فى الاثبات هو مما تستقل به متى قلم
قضاؤها على اسباب مقبولة . ولا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات
عدم كفاية كل منها فى ذاتها للاثبات . لما كان ما تقدم وكنت محكمة
الموضوع قد اعتمدت فى تكوين عقيدتها بتزوير المخالصة السالفة الذكر
على قرائن مجمعة تؤدى فى مجموعها الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم
وتكفى لحمل قضائه فلا يجوز للطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات
عدم كفايتها فى ذاتها للاثبات ومن ثم يكون هذا النمى على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٥ — الطعن ٨٠٨ لسنة ٤٦ ق ١)

١١ - الحصول على الورقة الموقعة على بياض خلسة او نتيجة غش او طرق احتيالية او اى طريقة اخرى خلاف التسليم الاختيارى يعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا يجوز اثباته بكافة الطرق .

ان الاصل فى الاوراق الموقعة على بياض ان تغيير الحقيقة فيهما من
استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة الا اذا كان من استولى على الورقة
قد حصل عليها خلسة او نتيجة غش او طرق احتيالية او اية طريقة اخرى
خلاف التسليم الاختيارى فانه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —
يخرج عن هذا الاصل ويعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا يجوز اثباته بكافة
الطرق . لما كان ذلك وكان حكم محكمة اول درجة قد استخلص من تقرير
قسم ابحات التزييف والتزوير ان الورقة الآنف الذكر كانت موقعة على يد

من مورث المطعون عليهم وانتمى الى القضاء برد وطلان الورثة لم يظهر للمحكمة من حالتها ومن ظروف الدعوى انها مزورة وذلك استعمالا لمرحله المخولة لها بالمادة ٥٨ من قانون الاثبات وان ايد الحكم المطعون فيه عمدا القضاء لاسبابه واضاف اليها ان المحكمة انضمت باحلاس الورقة المذكورة الواقعة على بياض للقرائن التي ساقها ، فانه بهذه الاضحية لا يكون قد خالف ما خلص اليه حكم محكمة اول درجة بن استكمال اسبابه للقضاء برد وبطلان المخالصة ، مما يكون معه النعى بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٥ — طعن ٢٠٨ سن ١٦ ق ١)

١٢ — يجوز للمحكمة ان تحكم من تلقاء نفسها برد وبطلان اية ورقة وان لم يدع امامها بالتزوير بالاجراءات المرسومة في القانون اذا ظهر لها بجلاء من حالتها او من ظروف الدعوى انها مزورة — عدم تقيد المحكمة بدليل معين على التزوير ولا بشخص معين يقدم دليله .

يجوز للمحكمة وفقا لنص المادة ٥٨ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ان تحكم من تلقاء نفسها برد اية ورقة وبطلانها وان لم يدع امامها بالتزوير بالاجراءات المرسومة في القانون اذا ظهر لها بجلاء من حالتها او من ظروف الدعوى انها مزورة وحسبها ان تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبين منها ذلك ، وقد جاء هذا النص عاما لا يقتيد المحكمة بدليل معين على التزوير ولا بشخص معين يقدم دليله . لما كان ذلك وكان الثابت من حكم محكمة اول درجة الذي ايد الحكم المطعون فيه ان محكمة الموضوع قد استعملت الرخصة المخولة لها في المادة المذكورة وانضمت الى القضاء برد وبطلان المخالصة السابقة الذكر لما ظهر لها من حالتها ومن ظروف الدعوى انها مزورة ومن ثم فان النعى على الحكم المطعون فيه بهخالفه قواعد الاثبات يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٥ — طعن ٢٠٨ سن ١٦ ق ١)

١٣ — يكفي لتحقيق البيان الخاص بإجراء تحقيق التزوير المدعى به طلب تحقيقه عن طريق المضاهاة .

مفاد نص المادة {٩} من قانون الإثبات أنه يجب على مدعى التزوير أن يعلن خصمه في ثمانية الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير واجراءات التحقيق التي يطلب اثباتها والا جاز الحكم بسقوط الادعاء — والقضاء بسقوط الادعاء بالتزوير جوازي — للمحكمة تكفي به أو لا تغطي به حسب ما يبين لها من ظروف الحال . ولما كان البين من الصورة الرسمية لمذكرة شواهد التزوير المودعة ملف الطعن أن الطاعنين طلبوا اجراء تحقيق التزوير عن طريق المضاهاة وكلن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي بسقوط الحق في الادعاء بالتزوير على أن مذكرة شواهد التزوير قد خلت من بيان اجراءات تحقيق التزوير المدعى به فانه يكون معيبا بمخالفة الثابت بالأوراق .

(نقض ١١/٢٧/١٩٨٠ — الطعن ٥٢٩ لسنة ٤٧ ق)

١٤ — لا يجوز الحكم بصحة المحرر أو برده وتزويره أو القضاء بسقوط الحق فيه أو باثبات صحته وفي الموضوع معا .

ان المادة {٤} من قانون الإثبات اذ نصت على أنه « اذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في الإثبات صحته اخذت في نظر موضوع الدعوى في الدال أو حددت لنظره اثرب جلسة . » قد دلت على ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز الحكم بصحة المحرر أو برده وتزويره أو القضاء بسقوط الحق فيه أو باثبات صحته وفي الموضوع معا بل يجب أن يكون القضاء في الادعاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى لا فرق في ذلك بين أن يكون انكار المحرر أو الادعاء بتزويره حاصلأ امام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة ولا يكون القضاء في ايها صادرا بصحته أو بسقوط الحق في الادعاء بالتزوير سواء أكان الحكم من محكمة ثاني درجة بالناييد أو الالغاء لاحكام المحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة وفي الا يحرم الخصم الذي

تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو ادعى بتزويرها واحتق في ادعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لاثبات ما أراد اثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو اخلخ من الالتزام الذي يثبت وفشل في الطعن عليه ذلك أن المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلا في الدعوى وقد تتعدد الأدلة على اثبات الالتزام أو نفيه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي الموضوع معانته يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٧ — الطعن ٥٢٩ لسنة ٤٧ ق)

١٥ — الحكم بالغرامة الذي يصدر على من يقضى ضده بصحة المحرر بعد انكاره أو برفض ادعائه بالتزوير قبل الفصل في موضوع الخصومة المرددة بين الطرفين لا يجعل الحكم قابلا للطعن فيه بالاستئناف استقلالا لأن ما فصل فيه الحكم لا يعدو أن يكون دفاعا في مسألة فرعية متعلقة بالاثبات تعترض سير القضية الأصلية .

مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن الحكم الذي ينهى الخصومة كلها هو ذلك الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى برمنها . أو بالحكم الذي ينهى الخصومة بغير حكم في موضوعها وأن الأحكام الثابتة للتنفيذ الجبرى في نطاق الاستثناءات الواردة بالمادة سابعة الذكر ، هي الأحكام الموضوعية التي تصدر ببعض طلبات الخصوم الموضوعية وليس منها الحكم بالغرامة على من يقضى ضده بصحة المحرر بعد انكاره أو التزوير كجزاء أوجب القانون توقيعه عليه عند عجزه عن اثبات ادعائه ولصالح الخزانة العامة . ومن ثم فإن الحكم بها وقبل الفصل في موضوع الخصومة الواردة بين الطرفين لا يجعل الحكم قابلا للطعن فيه بالاستئناف استقلالا ؛ وإذا كان الادعاء بالتزوير قد انصب على أوراق احتج بها على الطاعن باعتبارها صادرة من المورث البائع للمطعون عليها الأولى ؛ فهو لم يكن الا وسيلة دفاع فالحكم الصادر فيه لا يقتل الطعن الا مع الحكم المنهى بالخصومية .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٣٠ — طعن ٤٢٤ س ٤٧ ق)

ثالثا - طرق الاثبات

- ١ - الاقرار .
- ٢ - الكتابة .
- ٣ - البيّنة (شهادة الشهود)
- ٤ - القرائن : حجة الأمر المقضى (
- ٥ - اليمين .
- ٦ - الخبرة .

١ - الاقرار

١٦ - كشف الحساب المجهل - ليس حجة على من وقعها الا اذا كان عالما بتفصيلاته .

من المقرر انه لى يؤخذ من وقع على كشف حساب باقراره يجب ان يثبت انه كان عالما بتفصيلات الحساب فاذا كان التوقيع على ورقة مجهزة فكريا فيها ان رصيد الحساب السابق مبلغ معين فليس فى هذا ما يدل على ان الموقّع كان عالما باحسابات السابقة على اثبات هذا الرصيد .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ - الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٤٠ ق)

١٧ - الاقرار غير القضائى - خضوعه لتقدير القاضى - جواز تجزئته او اعتباره دليلا كاملا او مبدءا ثبوت بالكتابة او مجرد قرينة - جواز عدم الأخذ به أصلا .

الاقرار غير القضائى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما صدر عن الخصم فى غير مجلس القضاء وهو يخضع لتقدير قاضى الموضوع الذى يجوز له تجزئته والاخذ ببعضه دون البعض الآخر ، كما ان له مع تقدير الظروف التى صدر فيها ان يعتبره دليلا كاملا او مبدءا ثبوت بالكتابة او مجرد قرينة او لا يأخذ به أصلا .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٦ - طعن ٧٦٢ س ٤٢ ق)

١٨ - عدم منازعة الطاعنين في مطابقة صورة الورقة العرفية لأصلها ومناقشتها لموضوعها ، اعتبارا لقرارات ضمنية ، لها عدم الاعتداد بمنازعتها في دعوى سابقة ، الادعاء بعدم وضوح الصورة لا يعد انكارا لمطابقتها للأصل .

واذ كان المبنى من الوثائق ان المطعون ضدهما قدما صورة من عقد الإيجار المودعة نسخته الأصلية مقرر الجمعية التعلوئية انشائية فلم يشر انطاعن في منازعة في مطابقة هذه الصورة لأصلها أثناء اجراءات التدعى الموضوعية أمام محكمة أول درجة بل ناقشا موضوع الالتزامات الثابتة بها بما يفيد اقراراً ضمناً بمطابقتها للأصل : فلا يعتد بعد ذلك بما يكون قد اراد من منزعته في هذا الحدد لدى نظر دعوى اثبات الحالة المستعجلة التي سبقت انتداعى الموضوعى ، ولئن كان الطاعنان قد طلبا أمام محكمة الاستئناف تقديم أصل ورقة العقد الا انهما انصحا عن علة هذا الطلب على النحو الثابت بمحضر جلسة ١٩٧٥/٢/٢ هذه العلة التي كان مردها عدم وضوح الصورة مما لا يستفاد منها انكارا بمطابقة الصورة لأصلها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد بصورة عقد الإيجار استنادا الى قوله « ان الثابت في جميع مراحل الدعوى ان المستأنف ضدهما - الطاعنان - لم ينكرا مطابقة الصورة للأصل فلا يجتنبهما نفعا الكسك بتقديم أصل العقد الأمر الذي ترى معه المحكمة الانتفات عن هذا الطلب » فانه يكون قد ملتزم صحيح القانون واستقام قضائه على استدلال سائغ له أصله الثابت بالأوراق مما يكون معه النعى بهذا السبب في غير محله .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٩ - طعن ٦٦٨ س ٤٦ ق ١)

١٩ - الاقرار المركب - عدم تجزئته كاصل - الاقرار بالدين والوفاء به - جواز تجزئته .

الاقرار غير القضائي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يخضع لتقدير محكمة الموضوع التي يجوز لها تجزئته والاخذ ببعضه دون البعض الآخر - لما كان ذلك وكان الاقرار الذى اخذ به الحكم المطعون فيه اقراراً غير قضائي وقد انصب على وثائق متعددة لا يستلزم وجود واحدة منها حتا وجود الوثائق الأخرى ، فان الحكم - حين جزاء واخذ ببعضه دون البعض الآخر -

لا يكون قد خالف القانون — فمثلا عن أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه — وإن كان الأصل في الإقرار المركب أنه لا يجوز نجزه — إلا أن الإقرار — بالذين مع التسك بحصول الزفء به ينطوى على واتممين لا ارتباط بينهما ولا تستلزم احداهما وجود الأخرى وبالمثل تجوز نجزه — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإن انعم عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

(نقض ١٩٨٠/٦/٢٨ — طعن ٧٠١ من ٤٥ ق)

٢٠ — تهجير — بطاقة التهجير ليست هي الدليل الوحيد لإثبات صفة التهجير والمحكمة الموضوع استخلصت توافر هذه الصفة أو عدم توافرها من أى دليل في الدعوى .

نصوص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ لا تدل عبارتها أو اشارتها أو دلالتها أو اقتضاؤها على أن المشرع قصد تقييد إثبات صفة التهجير بطريق معين مما يقتضد اتاحة إثبات هذه الصفة — باعتبارها واقعة مادية — بكافة طرق الإثبات — ومن ثم فالمحكمة الموضوع أن تستخلص توافر هذه الصفة أو عدم توافرها مما تقتنع به من أدلة الدعوى ولا سلطان عليها في ذلك طالما أقامت قضاءها على أسباب سائفة .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٣ — الطعن ١٦٩٧ من ٤٨ ق)

٢١ — الورقة العرفية الموقع عليها — حجة على طرفيها بكافة بياناتها — الادعاء بصورية أحد هذه البيانات — وجوب إثباته بالكتابة .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى ثبت صدور الورقة العرفية من نسب اليه التوقيع عليها فإنها تكون حجة على طرفيها بكافة بياناتها إلى أن يثبت العكس وفقا للقواعد العامة في إثبات ما اشتمل عليه دليل كتابي وأنه أن ادعى أحد طرفي المحرر أن أحد البيانات المدونة به غير مطابقة للواقع كان عليه بحكم الأصل أن يثبت هذه الصورية بطريق الكتابة .

(نقض ١٩٨٠/٣/١ — الطعن رقم ٤٨٧ من ٤٩ ق)

٢٢ - انكار التوقيع على المحرر العرشي - لم يرسم له القانون طريقاً معيّنًا - كفاية ابداء الدفع بالانكار صراحة - م ١٤ من قانون الاثبات .

لم يشترط قانون الایبات طريقاً معيّنًا بين على منكر التوقيع على المحرر العرشي اتباعه - اذ يكفي ابداء الدفع بالانكار صراحة حتى تسقط عن المحرر العرشي حجيته في الاثبات عملاً لنقص المادة ١/١٤ من قانون الاثبات .
انقص ١٩/٥/١٩٨٠ - الطعن ١٣١٤ س ٤٩ ق ١

٢٣ - المراسلات البريدية - الحرمة والسرية المكفولة لها اقتصرارها على الوسائل لدى هيئة البريد - للمرسل اليه وللغير حق الاستدلال بها بعد وصولها لغايتها - الاستثناء .

الحرمة والسرية التي كفلتها المادة ٤٥ من الدستور للمراسلات البريدية انما تنصرف الى تلك الرسائل حال وجودها لدى هيئة البريد - اما بعد وصولها وتسليمها للمرسل : فانه يحق له وللغير الاستناد اليها والاستدلال بها الا اذا انطوت على اسرار حظر القانون او المرسل اقتضاءها .
(نقص ٢٨/٥/١٩٨٠ - الطعن ٧٦٣ س ٤٣ ق ١)

٢٤ - لا يحتج بالتاريخ العرشي الوارد بالعقد على الغير الا اذا كان ثابتاً بوجه رسمي (مثال بشأن مباشرة اجراءات التنفيذ على العقار) :

لما كان الدائن - عادياً او صاحب حق عيني - اذ باشر التنفيذ بالحجز على اموال المدين قائم بصحة غيرا بالنسبة لاي تصرف يجربه الدائن في المال المحجوز فلا يحتج عليه بتاريخ هذا التصرف الا اذا كان ثابتاً بوجه رسمي قبل الحجز عملاً بالمادة ٣٩٥ من القانون المدني قبل الغائها .
(نقص ٢٩/٥/١٩٨٠ - طعن ٥٣٩ س ٤٦ ق ١)

٢٥ - صورة الورقة العرفية - لا حجيتها في الاثبات الا بمقدار ما نهدي اليها الاصل .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان صورة الورقة العرفية لا حجيتها لها

فى الإثبات الا بهتدار ما نهدي الى الأصل الموقع عليه . فاذالم ينكر المحجوج
بالورقة مطابقة الصورة لأصلها كانت هذه الصورة حجة عليه فى الإثبات . وان
كان البين من الواقع ان المطعون ضدها قدما صورة من عقد الإيجار النموذجية
نسخته الأصلية مقر الجمعية التعاونية الزراعية فلم يثر الطاعنان شبه منازعة
فى مطابقة هذه الصورة لأصلها أثناء التداعى الموضوعية امام محكمة اول
درجة بل ناقشا موضوع الالتزامات الثابتة بها بما يفيد اقراراً ضمنياً بمطابقتها
للأصل : فلا يعتد بعد ذلك بها يكون قد اثاراد من منازعة فى هذا العدد ندى
نظر دعوى اثبات الحالة المستعجلة التى سبقت التداعى الموضوعى ولئن كان
الطاعنان قد طلبا امام محكمة الاستئناف تقديم أصل ورقة العقد الا انهما
افصحا عن علة هذا الطلب على النحو الثابت بمحضر جلسة ١٩٧٥/٢/٢٠ ،
هذه العلة التى كان مردها عدم وضوح الصورة مما لا يستفاد منه انكاراً
بمطابقة الصورة لأصلها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعند بصورة عقد
الإيجار استناداً الى قوله « أن الثابت فى جميع مراحل الدعوى أن المستأنف
ضدها لم ينكر مطابقة الصورة للأصل فلا يجديهما نفعا انتهمك بتقديم أصل
العقد الأمر الذى ترى معه المحكمة الالتفات عن هذا الطلب . فانه يكون قد التزم
صحیح القانون واستقام قضاؤه على استدلال مدافع له أصله الثابت بالأوراق
مما يكون معه النعى بهذا السبب فى غير محله .
((نقض ١٩٨٠/٥/٢٩ — الطعن ٦٦٨ س ٤٦ ق)

٢٦ — واقعة التأجير وشروط التعاقد ، للمستأجر اثباتها بكافة الطرق —
م ١٦ فى ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — له اثبات ما يخالف أو يجاوز الكتابة بذات
الطرق — علة ذلك .

المقرر وفقاً للتواعد العامة فى الإثبات وما نصت عليه المادتان ٦٠ و ٦١
من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما
يجب اثباته بالكتابة ما لم يوجد نص أو اتفاق يقضى بغير ذلك — ويقعد بما يجب
اثباته بالكتابة التصرف غير محدد القيمة أو الذى تزيد قيمته على عشرين جنيهاً
وكذلك ما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابى . وكان المقرر بنص المادة
١٦ من قانون ايجار الاماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أنه (اعتباراً من تاريخ العمل
بأحكام هذا القانون تبرم عقود الإيجار كتابة ويلزم المؤجر عند تأجير أى مبنى

او وحدة منه أن يثبت في عقد الإيجار . . ويجوز للمستأجر عند المخالفة اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات . . مما يؤداه أن المشرع قد أجاز للمستأجر في هذه الحالة واستثناء من قواعد الإثبات مسالفة الذكر . أن يثبت واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات سواء أكانت الكتابة غير موجودة أصلا أو وجدت ويراد اثبات ما يخالفها أو يجاوزها — وغاية المشرع من هذا الحكم المستحدث في قانون إيجار الأماكن — حسبها يبين من مناقشة هذا النص في مجلس الأمة — هو الحد من صور التلاعب والاحتيل على أحكامه سواء بامتناع المؤجر عن تحرير عقد إيجار للمستأجر أو اتخاذه وسيلة لاختفاء امر غير مشروع . ولذلك رخص للمستأجر عند مخالفة ذلك النص اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة الطرق — لما كان ذلك . وكان الثابت بهدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد تمسك بطلب إحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات حقيقة العلاقة الإيجارية القائمة بينه وبين المطعون عليه عن شقة النزاع وصورية عقد التملك المحرر له عنها على خلاف الحقيقة، فإن طلبه يكون متفقا وصحيح القانون بما يجيز قبوله — واذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب بمقولة عدم توافر الأدلة والقرائن على وجود الاحتيل أو قيام مبدأ ثبوت بالكتابة للعلاقة الإيجارية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وحجب نفسه بالنالى عن تحقيق دفاع جوهرى للطاعن كان من شأنه لو صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى .

(نقض ١٢/١٢/١٩٨٠ — الطعن ١٧٣٢ س ٤٩ ق)

٢٧ — ثبوت الملكية بالميراث أو وضع اليد — جواز الإثبات فيها بكافة طرق الإثبات — لا تثريب على المحكمة ان هى استندت فى قضائها الى شهود سمعهم الخبير دون حلف يمين .

الملكية بالميراث من الوقائع المادية : وكذلك الحال بالنسبة لوضع اليد فيجوز اثبات أيهما بكافة طرق الإثبات : ومن ثم فلا تثريب على المحكمة ان هى اعتمدت فى تحقيق كل منهما بوصفه سببا مستقلا لاكنساب الملكية على تحقيق اجراه الخبير واقوال شهود سمعهم دون حلف يمين .

(نقض ١٥/١/١٩٨٠ — الطعن رقم ٧١٣ س ٥ ق)

٢٨ - نداد شاهد ما وقع في شهادته من خطأ - شرطه - أن يعم ذلك قبل مبارحته مجلس القاضي .

يشترط غتواء الحنفية لقبول ندادك الشاهد ما وقع في شهادته من خطأ إن يتد ذلك قبل أن سرح مجلس القاضي فإن هو غادره ثم عائد اليه وتدل (اوهيت بعض شيوخنا) « اى خطأ بنسبيل ما كان يحق عليه ذكره او بزادة باطلة لا تقبل شهادته لنمكن تهمة استنفوائه من المدعى او المدعى عليه ومن ثم فلا على محكمة الموضوع اذا لم تستجب الى طلب الطاعن اعادة سماع شهادته استنفاء لوجه النقض فيها .

(نقض ١٢/٢/١٩٨٠ - الطعن ٢٨ س ٤٨ ق)

٢٩ - اختلاف الشاهدين في اللفظ دون اختلافهما في المعنى - غير مانع من قبول شهادتهما .

المقرر في قضاء محكمة النقض ان اختلاف الشاهدين في اللفظ الذي لا يوجب اختلاف المعنى ليس بضائر ولا يحول دون قبول شهادتهما كبينة على الاصرار .
(نقض ٥/٢/١٩٨٠ - الطعن ٤٧ س ٤٨ ق)

٣٠ - الشهادة السماعية - جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية .

الشهادة السماعية جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية وهي مثاليها تخضع لتقدير القاضي .

(نقض ٢٥/٣/١٩٨٠ - الطعن ٩٩٠ س ٤٦ ق)

٣١ - حصول الخصم على ورقة عرفية من تحت يد خصمه بطريق غير مشروع دون علمه أو رضاه - أثره عدم جواز الاحتجاج بالادليل المستمد منها أو الدفع بعدم جواز اثبات عكسها بالبينة .

اذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من اقوال شهود المطعون عاينه

الأول بمسا لا خروج فيه عن مدلولها ان الطاعن قد استولى على عقود البيع من تحت يد والده الملعون عليه الأول دون علمه أو رضاه . وكان لا يجوز لمن حذر على ورقة عرفية بطريق غير مشروع الإحجاج بالدليل المستمد من هذه الورقة وبأنه لا يقبل منه التمسك بعدم جواز اثبات عكس ما اشتهرت عليه الا بالكتابة . اذ كان ذلك فان الحكم الملعون فيه اذ استخلص ان الطاعن قد استولى على عقود البيع دون علم الملعون عليه الأول ورضاه ورتب على ذلك قضاؤه بجواز اثبات ما يخالف ما اشتهرت عليه العقود بالبينة لا يكون قد خالف قواعد الإثبات .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ — الطعن ٩٩٠ س ٤٦ ق)

٣٢ — قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة — غير متعلقة بالنظام العام — عدم تمسك الخصم بذلك قبل سماع شهادة الشهود — اعتباره متنازلا عن حقه في الإثبات بالطريق القانوني .

قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليست من النظام العام : فعلى من يريد التمسك بالنقض بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يتقدم بذلك الى محكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود ، فاذا سكوت عن ذلك عد سكوته تنازلا منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون . (نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ — الطعن ٦٤٨ س ٤٩ ق)

٣٢ — تقدير أقوال الشهود — من سلطة محكمة الموضوع — شرطه — أن يكون استخلاصه سائفا .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما نستقل به محكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض عليها في ذلك . الا ان ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سائفا والا تخرج بهذه الأقوال عن حدودها ولا الى ما لا يؤدى إليه مداوها .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٦ — الطعن ٦٢٤ س ٤٧ ق)

٣٤ - الإثبات في المواد التجارية - جواز الإثبات بالبينة كقاعدة عامة - عقود شركات التضامن والتوصية والمساهمة - وجوب إثباتها بالكتابة - شركات الواقع - جواز إثباتها بالبينة - محكمة الموضوع استخلاص قيامها من ظروف الدعوى وقرائن الحال .

استبعد المشرع المواد التجارية من الأحكام التي وضعها للإثبات في المواد ٦٠ - ٦٣ من قانون الإثبات : وجاء بتلك المواد لتنظيم قواعد الإثبات بالبينة كقاعدة عامة مالم يوجد نص يقضي بغير ذلك في قانون التجارة أو القانون البحري ولما كان قانون التجارة لم يوجب الكتابة للإثبات إلا بالنسبة لعقود شركات التضامن والتوصية والمساهمة . أما شركات الواقع فإنه يجوز إثبات وجودها بالبينة . وتستقل محكمة الموضوع باستخلاص قيام شركة الواقع أو عدم قيامها من ظروف الدعوى وقرائن الحال فيها دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض طالما قد أقامت قضاؤها على أسباب سيانغة .
(نقض ١٢/٥/١٩٨٠ - طعن ٧١٧ س ٤٧ ق)

٣٥ - عدول المحكمة عن سماع باقي الشهود بجلية التحقيق لعدم اعلان بعض الخصوم بتلك الجلسة - عدم جواز استناد الخصم الى شهادة الشاهد الذي سمعت أقواله فيها .

إذا كان الثابت بالأوراق أن محكمة الاستئناف بعد أن استمعت الى أقوال الشاهد الأول للمطعون ضدها بجلية ... رأت عدم المضي في التحقيق لعدم اعلان بعض الخصوم بتلك الجلسة . فإنه لا يسوغ للطاعنين التمسك بأقوال هذا الشاهد بالجلسة المذكورة لأن المحكمة لم تتول عليها لابتنائها على إجراء باطل .

(نقض ١٩/٥/١٩٨٠ - س ١٥٧ س ٤١ ق)

٣٦ - شهادة القريب أو الوكيل - قيمتها :

لما كان لتقاضى الموضوع أن يأخذ بما يطمئن اليه من الأدلة وإن طرح ما عداها . وأنه لا معقب عليه في ذلك ، وكانت المادة ٨٢ من قانون الإثبات

رقه ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على انه « لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريبا او صهرا لاحد الخصوم الا ان يكون غير قادر على التمييز . . . » وكانت المادة ٦٦ من ذات القانون لا تمنع سماع شهادة وكيل الخصم على ما استشهد عليه وكان الطاعن يدفع بان اوليها وكيل خصمه وثانيها قريب له . فان المحكمة اذ اعتمدت على شهادتهما من ان استنجاار الطاعن اثر تهجير من السويس للشقة الكائنة بالقاهرة سكنا لأسرته واطرح شهادة شاهدي الطاعن واتهام تضامه بالاخلاء على اساس ذلك وكان من شأن هذه الشهادة ان تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ، فانه لا يكون معيها بالفساد في الاستدلال ولا الخطأ في تحصيل الواقع .

(نقض ١٩٨٠/٦/٤ — الطعن ١٢٢ لسنة ٤٦ ق)

٢٧ — حق الخصم في نفي ما يثبت به الخصم الآخر — قعوده عن الاستشهاد بشهود النفي او تخلف شهوده عن الحضور — لا يمتنع المحكمة من المضي في نظر الدعوى .

النص في المادة ٦٩ من قانون الاثبات على ان « الان لا أحد الخصوم باثبات الواقعة بشهادة الشهود يقتضى دائها ان يكون للخصم الآخر الحق في نفيها بهذا الطريق » يدل على ان كل ما للخصم الآخر من حق في هذا السدد انما هو جواز نفيه للواقعة محل الاثبات دون ما يمتد ذلك الى وجوب استعماله لهذا الحق . وعلى ذلك فلا جناح على المحكمة ان هي مضت في نظر الدعوى اذا تقاعس هذا الخصم عن اشهاد شهود نفي .

(نقض ١٩٨٠/٦/١٤ — الطعن ٤٠٢ س ٤٦ ق)

٢٨ — قاعدة عدم جواز الاثبات بشهادة الشهود في الاحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة ليست من النظام العام وعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الاثبات بالابينة ان يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود والا عد متنازلا عن هذا الدفع .

قاعدة عدم جواز الاثبات بشهادة الشهود في الاحوال التي يجب

فيها الاثبات بالكتابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام فعلى من يريد السكك بالدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ان يقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود ، اذا سككت عن ذلك عند سكوته تنازلا منه عن حقه في الاثبات بالبينة وارتضى حكم الاحالة الى التحقيق ونفذه باعلان شاهده وقد سمعت محكمة الموضوع هذا الشاهد ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا النعي غير مقبول .

(تخلص ١٢/١/١٩٨٠ - طعن ١٩٠٢ لسنة ٤٩ ق)

٢٩ - اثبات عقد الايجار بالغا ما بلغت قيمته امر جائز بشهادة الشهود ولا يشترط لجواز الاثبات بشهادة الشهود الادعاء بالصورية او الفسخ او الانجail على القانون او وجود مبدا ثبوت بالكتابة لانه امر مقرر بصريح نص القانون .

المقرر بنص المادة ١٦ من قانون ايجار الاماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ انه « اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون تبرم عقود الايجار كتابة ويلزم المؤجر عند تأجير اى مبنى او وحدة ان يثبت في عقد الايجار . . ويجوز للمستأجر عند المخالفة اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات » . مما مؤداه ان المشرع قد اجاز للمستأجر في هذه الحالة واستثناء من قواعد الاثبات سالفة الذكر - ان يثبت التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات سواء اكانت الكتابية عبر موجوده اصلا او وجدت ويراد اثبات ما يخالفها او يجاوزها . وغاية المشرع من هذا الحكم المستحدث في قانون ايجار الاماكن - حسبما يبين من مناسسته هذا النص في مجلس الأمة - هو الحد من ضرر التلاعب والاحتيال على احكامه سواء بامتناع المؤجر عن تحرير عقد ايجار للمستأجر او اخذاه وسيلة لاختفاء امر غير مشروع ولذلك رخص للمستأجر عند مخالفة ذلك الامن اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة الطرق .

(تخلص ١٢/٢٧/١٩٨٠ - طعن ١٧٣٢ لسنة ٤٩ ق)

{ - القرائن (حجية الأمر المقضى)

{ . - استئناف - حكم - حجية الحكم - قوة الأمر المقضى - التمسك بالحكم - قوة الأمر المقضى - شرطه - استنفاد طرق الطعن فيه بالاستئناف - أو فوات مواعيد -

انه وان كانت الأحكام التى تجوز قوة الأمر المقضى حجة بها فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز ثبوت دليل ينقض هذه الحجية - على ما نصت عليه المادة ١٠١ من قانون الإثبات - الا ان تلك الأحكام لا تكسب هذه القوة الا بعد صيرورتها نهائية باستنفاد طريق الطعن العادى المقرر قانونا وهو الاستئناف .

(نقض ١٩٨٠/١/٥ - طعن ١١٠٤ لسنة ١٩٨٠ ق)

{ ١ - الحكم بإخلاء الطاعن من العين باعتباره غاصبا لها استنفاده الى ما قضى به فى شق من دعوى اخرى بين ذات الخصوم رغم عدم قابليته للاستئناف استقلا من الطاعن - خطأ - وجوب الحكم بوقف الدعوى .

اذا كان الحكم المطعون فيه قد فصل فى موضوع الدعوى - بإخلاء الطاعن من العين باعتباره غاصبا - متعبا قضاءه على ان الحكم الصادر فى دعوى الطاعن - برفض الزام المطعون عليه بتحرير عقد ايجار له عن ذات العين - قد حاز قوة الأمر المقضى لعدم استئناف الطاعن له واعتبرته بحكمة الاستئناف تبعا لذلك ملزما لها فى الدعوى الراجعة بوصفه الأساس القانونى لقبولها فى حين انه وهو صادر فى شق دعوى الطاعن لم يكن من الجائز استئنافه على استقلال ومن ثم لم يحز ذلك النقرة فائدة تكفى لصدق قضاها على ما يخالف صحيح القانون اذ كان عليها وقف النظر فى الاستئناف الى حين صدور الحكم النهى للخصومة برمتها فى الدعوى آنفة الذكر . على ان تستأنف السير فى الاستئناف سواء بعد فوات بيماد الطعن فى الحكم آنف الذكر دون استئنافه وصيرورته نهائيا تبعا لذلك او بعد استئنافه فعلا ليعتفى نظر الاستئنافيين معا والفصل فيهما بحكم واحد للارتباط بينهما .

(نقض ١٩٨٠/١/٥ - طعن ١١٠٤ لسنة ١٩٨٠ ق)

٤٢ - دعوى استحقاق المعاش عن العامل المتوفى - اختصم ربه
 العمل للحكم في مواجهته - الحكم برفض الدعوى لانقضاء علاقة العمل -
 ترك المدعى الخصومة في الاستئناف قبل رب العمل - لا يكسب الحكم
 الابتدائي حججه بشأن نفي علاقة العمل - علة ذلك - رب العمل ليس
 خصما حقيقيا في النزاع .

الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضى الا بالنسبة الى الخصوم الحقيقيين في
 الدعوى الذين كان النزاع قائما بينهم ففصلت فيه المحكمة لمصلحة ايهم ،
 ومن ثم لا يصح اعتبار الحكم حائزا لقوة الأمر المقضى به بالنسبة الى خصم
 ادخل في الدعوى ولم توجه اليه فيها طلبات ، وكان البين من الحكم المطعون
 فيه ان المطعون ضدها الاولى اختصمت المطعون ضده الثاني ليصدر الحكم
 في مواجهته دون ان توجه اليه اية طلبات ولم يحكم عليه بشيء وقد قضى بقبول
 ترك الخصومة في الاستئناف بالنسبة له ، واذا كان ذلك فان المطعون
 ضده الثاني لا يعد خصما حقيقيا في الدعوى ولا يترتب على صدور الحكم
 بقبول ترك الخصومة بالنسبة له اسباب الحجية على قضاء الحكم الابتدائي
 بنفى علاقة العمل بينه وبين مورث المطعون ضدها الاولى ، ولما كان ذلك .
 فان الحكم المطعون فيه اذ قضى للمطعون ضدها الاولى بلحقتها لمعاش تأسيسا
 على قيام رابطة بين مورثها وبين المطعون ضده الثاني فانه لا يكون قد فصل
 في النزاع على خلاف حكم آخر سبق ان صدر بين الخصوم انفسهم وحاز
 قوة الأمر المقضى .

(نقض ١٢/١/١٦٨٠ - طعن ١٠٤ من ٤٣ ق)

٤٣ - القضاء نهائيا للعامل بفروق الأجر المستحقة له مسياواة بزميله
 المقارن به - اكتسابه حجية الأمر المقضى في دعواه التالية بفروق الأجر عن
 مدة لاحقة طالما أن أساس الطلب في الدعويين واحد .

المسألة الواحدة بعينها اذا كانت اساسية وكان ثبوتها او عدم ثبوتها
 هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به في الدعوى او بثبوتائه

من هذا القضاء — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة يحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم وبموجبهم من النزاع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع في شأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاءه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفاءها — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض القضاء للطاعن ؛ بفروق الأجر المستحقة له عن مدة تلبية على أساس ما استقر له بموجب الحكم الصادر في الدعوى عمل جزئي الاسكندرية والاستئناف رجع عمل مستأنف الاسكندرية من حق في فروق أجر حدد مقدارها بالحكم المشار اليه عن المدة من ١٩٦٢/١/١ حتى نهاية سبتمبر سنة ١٩٦٦ لاستكمال أجره ليتساوى بالإجر المحدد لزميله المقارن به خلال ذات الفترة وما لهذا القضاء من حجية بقولاً منه ان هذه الحجة قاصرة على فترة النزاع التي تعرض لها الحكم المذكور ولا يمتد أثرها الى غير الفترة الزمنية التي صدر بشأنها ، مع انه لا اعتبار لاختلاف المدة المطالب بقسرواق الأجر عنهما في الدعويين ما دام الأساس فيها واحداً ، ذلك الأساس الذي فصل فيه الحكم السابق باستحقاق الطاعن لهذه الفروق ؛ فانه يكون قد فصل في النزاع بخلاف الحكم آخر سبق ان صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .

(نقض ١٩٨٠/١/١٣ — طعن ٣١٦ س ٤٢ ق ٢)

٤٤ — الأحكام الصادرة على السلف — حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه منه — الأحكام الصادرة على الخلف الخاص — لا حجية لها قبل السلف .

إذا جاز ان الأحكام الصادرة على السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه منه ، فانه لا حجية للأحكام التي تصدر في مواجهة الخلف الخاص قبل ما فتح الحق متى كان هذا الأخير لم يختصم في الدعوى .

(نقض ١٩٨٠/١/١٥ — طعن ٧١٣ س ٤٥ ق)

٤٥ — حجية الحكم — مناطها — اتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين — اختلاف الخصوم — اثره — انحسار الحجية عن الحكم السابق ولو كان صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة .

من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — ان مناط حجية الحكم الصادر في احدى الدعاوى ؛ في دعوى تالية بسواء كان الحكم السابق صادرا في ذات الموضوع او في مسألة كلية شاملة . او في مسألة أساسية واحدة ؛ في الدعويين ان يكون الحكم السابق بين ذات الخصوم في الدعوى التالية مع اتحاد الموضوع والسبب في الدعويين ؛ فلا تقوم متى كان الخصمان في الدعوى الاولى قد تغير احدهما او كلاهما في الدعوى التالية حتى ولو كان الحكم السابق صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة . اذ لا يستفيد الخصم منه او يضار به الا اذا تدخل — او تدخل — في الدعوى واصبح بذلك طرفا في هذا الحكم .

(نقض ١٥/١/١٩٨٠ — طعن ٧١٣ س ٤٥ ق ٤)

٤٦ — احكام الالبات — جواز العدول عنها او عدم التقيد بنتيجتها — الاستثناء الاحكام المتضمنة فصلا في شق من الخصومة .

النص في المادة ٩ من قانون الالبات على ان « للمحكمة ان تعدل عما امرت به من اجراءات الالبات بشرط ان تبين اسباب العدول بالحضر ويجوز لها الا تأخذ بنتيجة الاجراء بشرط ان تبين ذلك في حكمها » يدل على ان الاحكام الصادرة باجراءات الالبات لا تعتبر احكاما قطعية ولا تحوز حجية الامر المقضي فيجوز للمحكمة العدول عنها بعد اصدارها وقبل تنفيذها . واذا هي نفذتها كان لها الا تتقيد بالنتيجة التي ادت اليها وذلك ما لم تتضمن تلك الاحكام فصلا في حق من الحقوق ؛ اذ تكون بذلك حجة فيها فصلا في منها ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية .

(نقض ٢٦/١/١٩٨٠ — طعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق ١)

٤٧ - حجبة الحكم - مناطها - فصل المحكمة في حق من الحقوق فصلا
جازما غير معلق على احتمال ثبوت امر آخر .

مناط الحجة التي ثبتت للأحكام ان يكون قد فصلت في حق من الحقوق
- كليا او جزئيا فصلا جازما غير معلق على احتمال ثبوت امر آخر .
(نقض ١٩٨٠/١/٢٦ - طعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق)

٤٨ - ثبوت الحجة لأسباب الحكم - شرطه - ان تكون وثيقة الصلة
بمنطوقه بحيث لا يقوم بدونها .

من الجائز ان تتضمن اسباب الحكم قضاءا قطعيا في امر كان متنازعا
في الدعوى خلافا للأصل المقرر من ان القضاء انما يرد في منطوق
الحكم لا استنباطه - الا ان شرط ذلك ان يكون ما ورد في الأسباب وثيق
الصلة بالمنطوق بحيث لا تقوم للمنطوق قائمة بدونه اما ما دون ذلك فانه
لا يعتبر قضاءا حائزا لحجية ما .
(نقض ١٩٨٠/١/٢٦ - طعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق)

٤٩ - صدور حكم حائز لقوة الأمر المقضى من جهة قضائية غير مختصة
ولأيا - لا حجية له امام الجهة القضائية المختصة - احتفاظه بحجته امام
محاكم الجهة التي أصدرته .

انه وان كان الاختصاص الولائي يتعلق بالنظام العام وصدر حكم حائز
لقوة الأمر المقضى من جهة قضائية غير مختصة ولأيا لا يحوز الحجية امام
محاكم الجهة القضائية الأخرى المختصة . الا ان ذلك الحكم يظل محتفظا
بحجته امام جميع محاكم الجهة القضائية التي أصدرته احدى محاكمها فلا
يجوز المجادلة فيه امامها بل عليها ان تنقيد به لان قوة الأمر المقضى تسود
على النظام العام .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٧ - طعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق)

٥٠ - المفاوض وحده هو المأزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل عدم أخطار رب العمل هيئة التأمينات باسم المفاوض وعنوانه لا يعتبر قرينة على أنه هو الذي أقام البناء بعمال من طرفه ذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بغير نص في القانون .

إن المفاوض وحده هو المأزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل . بأداء رب العمل الذي يبقى دون حساب العمل الطرف الآخر في عقد المفاوضة شريطة أن يثبت هذا الأخير أنه عند تنفيذ العمل إلى المفاوض . وفي حالة عدم قيامه بأخطار هيئة التأمينات الاجتماعية باسم المفاوض وعنوانه . يكون للهيئة مطالبته بالتعويض إن كان له مقتضى . فلا تقوم واقعة عدم الإخطار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذي أقام البناء بعمال تابعين له ، ما دامت المادة ١٨ المشار إليها قد اعتقدت الدعامة اللازمة لقيامها ذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بغير نص في القانون .

نفس ١٢/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٥ في)

٥١ - الأصل أن الأحكام المسعجلة لا تحوز قوة الأمر المقضى -
الاستثناء - عدم تغير مراكز الخصوم وظروف الدعوى .

الأصل في الأحكام المسعجلة أنها لا تحوز قوة الأمر المقضى إلا أن هذا لا يعنى جواز إثارة النزاع الذي فصل فيه التقاضى المسعجل من جديد ، متى كان مركز الخصوم هو والظروف التي انتهت بالحكم هي بعينها لم يطرأ عليها تغيير .

(نفس ٢٠/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٦ في)

٥٢ - التزام المستأجر بسداد قيمة المياه - مجرد سكوت المالك السابق مدة طويلة عن المطالبة بها - لا يصلح دليلا كاتيا يفيد تنازله عن حقه .

إذا كان الطاعنون - المستأجرون - قد استأجروا على ما دفعوا به من تنازل المالك السابقين عن حقهم في اقتضاء تسديد المياه بسكوتهم عن ذلك

مدة طويلة . وكان مجرد السكوت عن المطالبة بالمحقوق الدورية المتجددة لا يستقيم دليلا كافيا على التنازل عن الانتفاع المنشئ له ، لأنه لا على الحكم المطعون فيه إذا لم يعتد بهذه القرينة وحدها لجأوا للطاعنين في دفاعهم .
(نقض : ١٩٨٠/٢/٢٠ — طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٦٦ ق)

٥٢ — ادعاء الطاعن شراء المنقولات من المطعون عليه — دون أن يقدم دليلا على ذلك — قرينة على ملكية الأخير لهذه المنقولات .

إذا كان الحكم المطعون فيه اتخذ من ادعاء الطاعن — المتعاقد مع القاصر — بمحض الشكوى شراء المنقولات الموجبة بالعين من المطعون عليه — القاصر — ومن عدم تقديمه دليل هذا الادعاء ، قرينة على ملكية المطعون عليه لتلك المنقولات . وإذا كانت هذه القرينة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها الحكم المطعون عليه . لأن القاعدة في الإثبات هي أن اليقين لا يزول بالشك ؛ وأن الأصل بقاء ما كان على ما كان ؛ وكان الطاعن قد قرّن شراء المنقولات من المطعون عليه فأثبت ذلك إن المنقولات كانت للمطعون عليه فتظل كذلك حتى يثبت أنه اشتراها منه .
(نقض : ١٩٨٠/٣/١٢ — طعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق)

٥٤ — حكم — حجية الأحكام — حجية الأحكام لا تكون إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية — ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز قوة الأمر المقضى به .

أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان للحكم حجية بالنسبة لأطراف الخصومة الصادر فيها إلا أن هذه الحجية لا تكون إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأساليب التي لا يقوم المنطوق بدونها فيما لم تنظر فيه بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز قوة الأمر المقضى فيه .

(نقض : ١٩٨٠/٤/٢ — طعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق)

٥٥ — اسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق — اكتسابها قوة الأمر المقضى .

اذ كانت قوة الأمر المقضى لا تثبت الا لما ورد به المنطوق دون الاسباب الا انه اذا كانت الاسباب قد تضمنت الفصل في بعض اوجه النزاع التي اقيم عليها المنطوق فان ما جاء بالاسباب يعد قضاء مرتبطا بالمنطوق ومكملا له ويكتسب ما له من قوة الأمر المقضى .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢١ — طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٠ ق)

٥٦ — كل حكم قطعي تثبت له حجية الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلا للطعن فيه الا انما حجية موقوته تقف بمجرد رفع استئناف عن الحكم وتظل موقوفة حتى يقضى برفض الاستئناف فيصبح الحكم حائزا لحجية الأمر المقضى التي لا تجوز مخالفتها .

من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انه وان كان كل حكم قضائي قطعي تثبت له حجية الشيء المحكوم فيه من وقت صدوره الا ان الحجية مؤقتة وتقف بمجرد رفع استئناف عن هذا الحكم وتظل موقوفة حتى يقضى برفض هذا الاستئناف ويصير الحكم انتهائيا لانه بهذه الانتهائية يمنع حائزا لقوة الأمر المقضى التي لا تجوز مخالفتها وكان الثابت في الدعوى ان الحكم الاول الصادر في الدعوى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى بنى — لم يكن قد صار انتهائيا لرفع استئناف عنه من الشركة المطعون عليها ولم تلحقه بذلك قوة الأمر المقضى ، واذ لم يتقيد الحكم المطعون فيه بحجية ذلك الحكم ، ومضى في الدعوى الراضية ومضى برفضها دون اعتداد به فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكما حائزا لقوة الأمر المقضى .

(نقض ١٩٨٠/٥/١٧ — طعن رقم ٣٢١ س ٤٥ ق)

٥٧ — ملكية الزوجة في شريعة الاقباط الارثوذكس لنقولات مسكن الزوجية — قرينة قانونية بسيطة وليست قاطعة — للزوج اثبات ملكيتها .

النص في المادة ٧٩ من احكام الاحوال الشخصية للاقباط الارثوذكس

على أن انجيز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج في شيء منه وإنما لم يمتنع بها يوسع منه في بيته ، وإلا اضحى نسيباً منه حال قيامه بأروجه أو بعدها غداً مطالقة به أو بقيته إن هلك أو استهلك عند « من أن في المادة ٨٠ من ذات الأحكام على أنه » إذا اختلف الزوجان حول قيام الزوج أو بعد التمسك في مباح موضوع في البت الذي سكنان فيه ، فيما يصلح للنساء عادة فهو للمرأة إلى أن يقيم الزوج البينة على أنه له ، وما يصلح للرجال أو يكون صالحاً لهما فهو للزوج ما لم تقم المرأة البينة على أنه لها ، قد دل على أن القرينة القانونية التي وردت في المادة ٧٩ من أحكام الأحرار الشخصية للأقباط الأرثوذكس من أن منقولات الزوجية ملك للزوجة ، هي قرينة قانونية بسيطة وليست قرينة قانونية قاطعة ، فقد أجارت المادة ٨٠ من ذات الأحكام جواز إثبات عكسها عند قيام الخلاف بين الزوجين حول ملكية هذه المنقولات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انزم هذا النظر وأحال الدعوى إلى التحقيق ليثبت الزوج « المطعون ضده » ملكيته لمنقولات الزوجية التي ثار الخلاف على ملكيتها مع زوجته « الطاعنة » فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعمى عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٩ — طعن رقم ١٤٠ — س ٤٧ ق)

٥٨ — الحكم بأحقية عامل لغلاء المعيشة عن مدة معينة — القضاء برفض أحقيته لذات الإعانة عن مدة لاحقة — مخالفة لحجية الحكم الأول .

القضاء نهائياً بأحقية عامل بحري بشركة للملاحة البحرية في إعانة غلاء المعيشة عن مدة سابقة على القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٤ الذي أنشأ الدعاوى المقامة بطلب إعانة الغلاء . قضاء محكمة أول درجة برفض دعواه بحقه في هذه الإعانة عن مدة لاحقة . مخالفة لحجية حكم سابق بين ذات الخصوم . جواز الطعن فيه بطريق النقض .

(نقض ١٩٨٠/٦/١٥ — طعن رقم ٢٧٩ لسنة ٤٠ ق)

٥٩ - حجية الأحكام - مفاد نبونها .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا حجية لحكم الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة او بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق او في الاسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها . واذ كان ما اورد الحكم الابتدائي بنسب الخبراء لا ينطوي على قضاء قطعي يحسم النزاع في شأن الأساس الذي يجب ان تجرى عليه المحاسبة بين الطاعن والمطعون عليه ، ولم يقصد الحكم بنسب الخبراء الا مجرد استكمال عناصر النزاع لا يمكن الفصل فيه ، فلا يكون لهذا الحكم حجية في حدود تحديد الأساس الذي تجرى عليه المحاسبة . ومن ثم لا يجوز قوة الأمر المقضي به استنفذ في الميعاد القانوني على استقلال طبقا لما كانت تقضي به المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات القديم ويكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ١٢/١٢/١٩٨٠ - طعن ٦٨٧ لسنة ٤٩ ق)

٦٠ - حكم جنائي - دعوى خلو رجل حجيته قاصرة على ثبوت الفعل

الجنائي ولا تمتد الى تحديد المبالغ الواجب ردها أو التخالص عنها .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مفاد المادة ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات ان الحكم الصادر في الدعوى الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . وفي الوصف لقانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله . ولما كان البين من مدونات حكم محكمة الدرجة الاولى المؤيد بالحكم المطعون فيه انه وبعد ان قضت محكمة جنح بندر الجزيرة بادانة الطاعن عن التهمة المسندة اليه الا انه قد اورد « انه بالنسبة للدعوى المدنية وازاء المستندات المقدمة من المتهم « الطاعن » والمنسوب صدرها للجنى عليهم « المطعون عليهم » والتي تفيد تخالصهم معه فان المحكمة ترى ان الشك في الترميمات يستلزم اجراء تحقيق خاص ولذلك فقد احوالت هذا الشك من الدعوى الى المحكمة المدنية المختصة » ، لما كان ذلك ، وكانت حجية الحكم الجنائي

تاصرة على ثبوت الفعل الجنائي بالنسبة للطاعن . ولا يبتدأ اثره اى تحديد مقدار المبالغ المطالب بها ومدى صحة التخالص عنها وهو الامر الذى ام تفصل فيه المحكمة الجنائية واحالته الى المحكمة المدنية فان حكم المحكمة الدرجة الاولى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اذ اعتبر ان للحكم الجنائي حجية تحول دون مناقشة الدعوى المدنية فى هذا الخصوص ومدى صحة ما يدعيه المطعون عليهم ، يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون هذا الى انه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اذا قدم لمحكمة الموضوع . مستند من شأنه ان يكون له تأثير فى الفصل فى الدعوى وجب عليها ان تتحدث عنه فى حكمها ، فان لم تفعل كان الحكم قاصر البيان لما كان ذلك . وكان الثابت من الأوراق ان الطاعن قدم حافظة احتوت عددا من الاقرارات الموثقة الصادرة من المطعون عليهم تفيد تخالصهم عن المبالغ التى تقاضاها منهم الطاعن ، وكان حكم محكمة الدرجة الاولى المؤيد بالحكم المطعون فيه وثان اشار الى هذه الاقرارات والى دفاع الطاعن بشأنها الا انه لم يتناولها فى اسبابه بالبحث والدراسة مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة فى الدعوى ، لانه يكون معيبا .

(نقض ١٣/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٧٠٩ س ٤٩ ق ١)

٦١ - حجية الأحكام فى المسائل المدنية لا تقوم الا بين من كانوا طرفا فى الخصومة حقيقة او حكما الا انه يجوز الاستدلال بها فى دعوى اخرى لم يكن الخصم طرفا فيها لا باعتبارها احكاما لها حجية قبله وانما كقرينة تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

ان المقرر . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . انه واثن كاثت حجية الأحكام القضائية فى المسائل المدنية لا تقوم الا بين من كانوا طرفا فى الخصومة حقيقة او حكما الا انه يجوز الاستدلال بها فى دعوى اخرى لم يكن الخصم طرفا فيها لا باعتبارها احكاما لها حجية قبله ، وانما كقرينة تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لها ان تستخلص منها ما تقتضيه به متى كان استخلاصها مسائفا .

(نقض ١٣/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٦ ق ١)

٦٢ - حجية الأمر المقضى الذى تستقر الأحكام والى تمنع من إعادة طرح النزاع فى المسألة المقضى فيها لا تكون الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا - مثال عن اختلاف سبب وموضوع دعويين .

ان النص فى المادة ١٠١ من قانون الاثبات على أن « الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق : ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية : ولكن لا تكون لذلك الأحكام هذه الحجية الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا : وتنقض المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها » : دل أن حجية الأمر المتضى التى تستقر للأحكام والى تمنع من إعادة طرح النزاع فى المسألة المقضى فيها : لا تكون الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا : وذلك حتى تستقر الحقوق لأصحابها ومنعاً لتضارب الأحكام : واذا كان الثابت أن الحكم الصادر من محكمة اولاد ظروف فى الدعوى رقم ٤٦ سنة ١٩٧٣ مدنى المرفوعة من المطعون ضده الاول على الطاعن بصفته ان المحكمة اقامت قضائها بإبطالان تحصيل المطعون ضده الاول مبلغ ٢٧١ جنيه قيمة نصف ثمن السكك المذلول على سند من حكم المواد ٥٤ : ١١١ - ١١٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ موجهة ان مؤدى هذه النصوص مجتمعة ان الإقضاء المصوم عليه فى المادة ٥٤ من القانون سلف الذكر لا يكون الا بالنسبة للمحل المذلول فى التى نص القانون على تشكيل لجان فيها تختص وقتاً لنص المادة ٥٤ منظر النظام الذى يرفعه العامل فى تقدير رب العمل للمبلغ اللزم اقتضاه من العامل فى حالة تسببه فى فقد أو إتلاف أو تدمير ممتلكات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت فى عينته وكان ذلك ناشئاً عن خطأ العامل - وكان الثابت أيضاً ان الدعوى رقم ١٤٢١ سنة ١٩٧٤ مدنى كاس سوهاج المرفوعة من الطاعن بصفته على المطعون ضدها طلب فيها الحكم عيها «تضامنين بأن يؤدىا اليه تعويضاً قدره ٢٧١ جنيهاً على سند من أن المطعون ضده الاول خطأ اذ سجل لأمين مخزن السداد اختلاس ٢٠٠ ج . » .

وان المطعون ضده الثانى يعتبر مسؤولاً عن افعال تابعه المطعون ضده الاول .
 — لما كان ذلك وكان الدين ان موضوع وسبب الدعويين — الذى لا يـ
 يختلف فى كل منهما عن الاخرى . ذلك ان موضوع الدعوى الاولى بدأ ان
 تقرير التحصيل حصوده دون سند قانونى يجيز للخاص بعفته اصداره وهو
 ما انتهى اليه الحكم الصادر فيها فى حين ان الموضوع فى الدعوى الثانية
 مطالبة بتعويض عن خطأ المطعون ضده الاول ومسئولية متبوعه المضمن
 ضده الثانى . ومن ثم لا يكون للحكم الصادر فى الدعوى ٤٦ سنة ١٩٧٣
 مدنى اولاد طوق شرق حجة الامر المقضى فى الدعوى الثانية رقم ١٤٢١
 سنة ١٩٧٤ مدنى كلى موهاج رغم اتحاد الخصوم فى كل منهما . وان جرى
 الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك ونفى بعدم جواز نظر الدعوى ١٤٢١
 سنة ١٩٧٤ مدنى كلى موهاج بالنسبة للمطعون ضده الاول لسابقه .
 فيها نهائيا فى الدعوى رقم ٤٦ سنة ١٩٧٣ اولاد طوق شرق يكون تدخل
 القاتون واحطاً فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث بقى
 اسباب الطعن واذ كان نقض الحكم بالنسبة للمطعون ضده الاول التابع
 يستتبع نقضه بالنسبة للمطعون ضده الثانى المتبوع اذ كان التذناء بنفى
 مسئولية الاخير مؤسسا على انتفاء مسئولية الاول التابع اخذا بحجية
 الحكم السابق وذلك دون حاجة لبحث السبب الثالث من اسباب الطعن
 الذى تناول اساس مسئولية كل منهما .

(نقض ١٧/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٩٨ س ٤٦ ق ٢)

٦٣ — الحكم الصادر بعدم قبول التدخل ممن يطالب الحكم لنفسه بطالب
 مرتبط بالدعوى من شأنه الا يعتبر طالب التدخل خصما فى الدعوى الأصلية
 او طرفا فى الحكم الصادر فيها فلا يحاج بالحكم المذكور .

لما كان مفاد المادة ١٠١ من قانون الاثبات — وعلى ما جرى به قـذ —
 هذه المحكمة — ان الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى لا تكون لبـ حجية
 فيما نسلت فيه من الحقوق الا فى نزاع قائم بين الخصوم أنفسهم دون ان

تتغير صفته وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً : إذ المقرر في قاعدة عدمية أثر الأحكام أنها تمنع أن يحدد أو يضار أحد بحكم لم يكن طرفاً فيه ؛ وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أيضاً أن الحكم الابتدائي أو الاستئنافي الصادر بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى من شأنه ألا يعتبر طائبا التدخل خصماً في الدعوى الأصلية أو طرفاً في الحكم الصادر فيها .

(نقض ١٢/٢٠/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٦ لسنة ٥٠ ق)

٦٤ - إذا قضت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيساً على أن عين النزاع تم تأجيرها خالية وليست مفروشة وأحالها إلى المحكمة الابتدائية وصار هذا الحكم نهائياً بعدم استئنائه تعين على المحكمة المحال إليها الدعوى الالتزام بالوصف الذي وصفه الحكم للمعين من أنها خالية أخذاً بحجية الأمر المقضي .

لما كان الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٧ مفتح المنزل، قد أقيم قضاؤه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على أن عين النزاع تم تأجيرها للطاعة خالية ، وإن الاختصاص بها ينمقد للمحكمة الابتدائية ، ورتب على ذلك قضاؤه بعدم الاختصاص وبالإحالة إلى تلك المحكمة ؛ وكان الحكم قد صار نهائياً لعدم استئنائه رغم قابليته للطعن عليه بالاستئناف باعتباره من الأحكام المنهية للخصومة طبقاً للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، فإن الحكم يكون قد حاز قوة الأمر المقضي بالنسبة لمنطوقه وما اقيم عليه من أسباب مرتبطة به . ومؤدى هذه الحجية أن يمنع على الخصم أن يسهم معاودة التنازع في أية دعوى تكوّن هذه المسألة بذاتها هي الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها . هذا إلى أنها - الحجية - تلزم المحكمة المحالة إليها الدعوى بالنزول عليها ؛ وعدم الخروج عنها .

(نقض ١٢/٢٧/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٨١ لسنة ٥٠ ق)

٥ - اليمين

٦٥ - اختلاس التوقيع على بياض - جريمة معاقب عليها - عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة بشأن هذه الواقعة - م ١١٥ من قانون الإثبات - استناد الحكم المطعون فيه في قضائه الى هذه اليمين - اثره - عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض لابتنائه على اجراء باطل .

مفاد النص في الفقرة الاولى من المادة ١١٥ من قانون الإثبات على انه « لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للنظام العام » وهو نص منقول عن صدر المادة ١١١ من القانون المدني الملغاه ضمن الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من هذا القانون - بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ باصدار قانون الإثبات في المسواد المدنية والتجارية ولم يكن له مقابل في القانون القديم - ان الشارع - وعلى ما يؤخذ من مذكره المشروع التمهيدى للقانون الذى - قد اقر الفقه والقضاء على ما قيد ان نطاق تطبيق اليمين الحاسمة ومنه ما رجح في القضاء المصرى من عدم جواز التحليف على واقعة تكون جريمة جنائية تأسيسا على انه لا يصح ان يكون النكول عن اليمين دليلا على ارتكاب الجريمة ولا يجوز احراج مركز الخصم وتحليفه مجنيا على ما لا يجوز التحليف عليه جفائيا ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه برفض الادعاء بتزوير عقد التخارج على زعامة واحدة هي ان الطاعن وجه يبيها حاسمة في واقعة اختلاس توقيع عليه على بياض تحلفتها المطعون ضدها وكان اختلاس التوقيع على بياض جريمة مأخوذة بعقوبة التزوير في الأوراق العرفية وهي عقوبة الحبس مع الشغل طبقا للمادتين ٢١٥ ، ٢٤٠ من قانون العقوبات - لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فيها - فان الحكم يكون قد اقام قضاءه على سبيل من اجراء باطل وقع على خلاف القانون بما يجيز الطعن عليه بالنقض ويوجب نقضه والغاء ما كان اساسا له من احكام واعمال لاحقة .

(نقض ١٢/٣/١٩٨٠ - طعن ٧٣١ لسنة ٤٧ ق)

٦٦ - الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة للخصم - اعلانه بصيغتها التي اقرتها المحكمة - حضور الخصم بالجلسة المحددة - عدم حلفه ليمين أو منارعه فيها - اثره - وجوب اعتباره ناكلا - الطعن في الحكم غير جلتز .

إذا كان الثابت بالأوراق ان اليمين الحاسمة التي وجبها الطاعن الى المطعون عليه امام محكمة اول درجة نذ وجبت في واقعة غير مخالفة للاطام العام ومنضبة على المبلغ المطالب به ومتعلقة بشخص من وجهت اليه ، وان المطعون عليه قد أعلن بصحيفتها التي اقرتها محكمة أسوان الابتدائية للحضور امامها بجلسة ١٩٧٢/٣/٢١ التي حددتها لحضوره للحلف كما أعلن بها مرة اخرى للحضور امام محكمة شبرا الجزئية - المدل اليها الأوراق لتخليفه - وانه لما حضر المطعون عليه امام محكمة شبرا بجلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ المحددة للحلف لم يحلف اليمين ولم ينازع فيها، فاعتبرته محكمة اول درجة ناكلا واعملت في حقه الاثر الذي رتبته القانون على النكول عن ادائها مما كان يقتضى عدم جواز الطعن في الحكم لنهائيته .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ - طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٥ ق)

٦٧ - الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين - عدم قبول الطعن فيه بأي طريق .

من المقرر ان الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين له قوة الشيء المقضى فيه ولا يقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن في الاحكام ما لا يكن الطعن مبنيًا على مدى جواز اليمين او تعلقيها بالدعوى او بطلان في الاجراءات الخاصة بتوجيهها أو حلفها .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ - طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٥ ق)

٦٨ - استخلاص المحكمة لكيدية اليمين بشأن واقعة الوفاء من ان الدعوى ظلت متداولة مدة ١٢ سنة امام المحكمة دون الادعاء بحصول هذا الوفاء - لا خطا .

” اذ يبين من الحكم المطعون فيه انه تمخى برفض طلب الطاعن ترجيبه

اليمين الحاسمة في شأن واقعة الوفاء بمبلغ مائة وخمسين جنيها من الدين المعلق بذمته على سند من القول بأن الدعوى ظلت متداولة أمام محكمة أول درجة فترة استطلعت انشئ عشر عاما دون أن يزعم الطاعن وفاءه بذلك المبلغ الذي يدعيه وأنه ما استهدف بهذا الطلب استظهارا من ظروف الدعوى وملاسلها سوى الكيد لخصمه وإطالة أمد التقاضي : لما كان ذلك ؛ وكان هذا الذي أورده الحكم كافيًا في حدود سلطته التقديرية لحمل قضائه في استخلاص التعسف المبرر لرفض طلب توجيه اليمين الحاسمة ؛ فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

(نقض ٢/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ ق)

٦٩ - اليمين الحاسمة ملك للخصم - التزام القاضي بإجابة طالب توجيهها متى توافرت شروطها وكان الطالب غير متعسف في طلبها - استقلال محكمة الموضوع باستخلاص كيدية اليمين متى استندت لأسباب سائغة .

النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٤ من قانون الإثبات على أنه يجوز لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة إلى الخصم الآخر وللقاضي أن يمنع توجيه اليمين إذا كان الخصم متعسفا في توجيهها ؛ مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن اليمين الحاسمة ملك للخصم فيكون على القاضي أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها إلا إذا بان له أن طالبها متعسف في هذا الطلب ؛ ولحكمته الموضوع السلطة في استخلاص كيدية اليمين على أن تقيم استخلاصها على اعتبارات من شأنها أن تؤدي إليه .

(نقض ٢/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ ق)

٦ - الخبرة

٧٠ - تعيين خبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع له وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الاجراء .

لما كان تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع وله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الاجراء - ولا جناح عليه ان هو لم يندب خبيراً في الدعوى متى كانت اوراق الدعوى وعناصرها الأخرى كافية لتكوين اقتناع المحكمة بالرأى الذي انتهت اليه : وكانت محكمة الموضوع - وعلى ما سلف بيانه - استخلصت وضع يد الطاعن على الأرض استخلاصاً سائغاً مما له أصله الثابت بالأوراق كما قدرت المريع تقديراً متفقاً مع التطبيق الصحيح للقانون فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٠/١/٨ - طعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٧ ق)

٧١ - المحكمة لا تكون ملزمة بالرد استقلاً على الطعون التي توجه الى تقرير الخبير اذا لم تجد المحكمة في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير .

المحكمة لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلاً على الطعون التي يوجهها الطاعنان الى ذلك التقرير لأن في اخذها به محمولاً على اسبابه ما يثيد انها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير .

(نقض ١٩٨٠/١/١٥ - طعن رقم ٦ لسنة ٤٦ ق)

٧٢ - رأى الخبير مجرد دليل وعنصر من عناصر الاثبات في الدعوى .

رأى الخبير مجرد دليل في الدعوى وعنصر من عناصر الاثبات فيها

بخضع لتقدير محكمة المرفوع ولها الموازنة والمفاضلة بين ما يقدر انبها من تقارير الخبراء والأخذ بها نراد منها .

(نقض ١٥/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٧١٣ لسنة ٥ ق)

٧٣ — اثبات الخبر بمحضر أعماله دعوته للاخصوم بكتب مسجلة عدة مرات — عدم التزامه بإرفاق إيصالات البريد — خلو الأوراق مما يفيد عدم وصول الاخطار للخصم — لا بطلان .

الأصل في الإجراءات أنها روعيت . واذ كان يبين من الحكم المطعون فيه ، ان الثابت من تقارير مكتب الخبراء المقدمة أمام محكمة الدرجة الأولى ومحاضر أعمالها ، ان الطاعن قد وجهت إليه الدعوة للحضور بكتب مسجلة عدة مرات طبقاً لأحكام القانون فله بحضور . وكان المشرع لم يوجب على الخبر إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه . وكان غرض إرفاق هذا الإيصال لا بنفي واقعة الاخطار ذاتها ، وكانت أوراق الدعوى قد خلت بما يفيد عدم وصول ذلك الاخطار إليه . فان الحكم المطعون فيه اذ رفض الدفع ببطلان أعمال الخبر لما تقدم يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ٢٢/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٧٣٨ لسنة ٥ ق)

٧٤ — عدم التزام الخبر بإداء عمله على وجه محدد — خضوع عمله ومدى كفايته لتقدير محكمة الموضوع .

لا الزام في القانون على الخبر — أداء عمل على وجه محدد اذ يحسب ان يقوم بما ندب له على النحو الذي يراه محققاً للغاية من ندبه مادام عمله خاضعاً لتقدير المحكمة التي يحق لها الاكتفاء بما اجراء ما دامت ترى فيه ما يكفى لجلاء وجه الحق في الدعوى .

(نقض ٢٦/١/١٩٨٠ — طعن رقم ١٠٨ لسنة ٥ ق)

٧٥ — الأصل في الإجراءات أنها روعيت — أثبات الخبير بمحض أفعاله
أخطاره الطرفين — اغفاله أرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه — لا بطلان .

الأصل في الإجراءات أنها روعيت : وإذا كان يبين من مدونات الحكم
المطعون فيه أن القابت بمحض أفعال الخبير أنه أخطر الطرفين لجلسات
..... فلم يحضر المستأنف (الطاعن) وحضر
المستأنف ضده (المطعون ضده) وقرر بجلسته أن الطاعن يعتمد عدم
الحضور بالجلسات لتعطيل الفصل في الدعوى ، وكان اغفال الخبير أرفاق
إيصال الخطاب الموصى عليه المرسل للطاعن لا ينفى واقعة الاضرار في ذاتها
ذلك أن المشرع لم يوجب على الخبير أرفاق إيصالات الاضرار الموصى عليها
التي يرسلها للخصوم ومن ثم يكون النعي بالبطلان على تقرير الخبير على غير
أساس .

(نقض ٢١/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٧ ق)

٧٦ — تعيين الخبير أو إبداله لتأخره في إيداع التقرير — وجوب حكم
قضائي به — استبداله بناء على طلبه أو لأن تعيينه لم يصادف محلاً — جواز
صدور قرار به من رئيس الدائرة أو القاضي الذي عينه .

يبين من استقراء المواد ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٥١ من قانون الإثبات أن تعيين
الخبير ابتداء يكون بمقتضى حكم قضائي وكذلك إبدال الخبير الذي يتأخر دون
مبرز عن إيداع تقريره في الأجل المحدد . أما الخبير الذي يطلب إعفائه من
إداء المأمورية فإن إبداله لا يستلزم صدور حكم به من المحكمة بل يجوز التقرير
به من رئيس الدائرة التي عينته أو القاضي الذي عينه . وقياساً على هذه
الحالة الأخيرة إبدال الخبير الذي لم يصادف تعيينه محلاً : كما لو كان قد
توفي أو استبعد اسمه من الجدول أو ما إلى ذلك . وطالما أنه يشترط
القانون أن يكون قرار الإبدال صريحاً فمن ثم يجوز أن يكون ضمنياً . ولما كان
قيام محكمة الاستئناف بتحليف خبير غير الذي عينه الحكم قبلاً ، ينطوي
على قرار ضمنى بإبدال من حل محله اليهين بهذا الأخير . وهو ما ألجأ إليه الحكم

المطعون فيه : ولم يزعم الطاعنون ان هذا الإبدال كان في حالة نوجب مبدوره بحكم قضائي طبقا للقاعدة آتفة النسخ . بل على العكس من ذلك قالوا ان كلية الهندسة بجامعة المنصورة ليس بها قسم للهندسة المعمارية املا بها مؤداه ان النذب الاول لرئيس قسم الهندسة المعمارية ديا له يصادف محلا . واذا لا يلزم ان يكون تبداله بحكم وانما يكفى ان يتم بقرار صريح او ضمنى . لما كان ذلك . فان اتعم على الحكم المطعون فيه : اذ عول على تقرير الخبير الذى حلف اليمين . بالبطلان ومخضفة القانون والخطا في تطبيقه يكون على غير اساس .

انقض ٢٤/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٧١٨ لسنة ٤٩ ق ١

٧٧ - تكيف الرابطة بين الخصوم مسألة قانونية لا يجوز للخبير التطرق اليها ولا للمحكمة النزول عنها وصف الخبير للعلاقة بين الخصوم بقتها تاجير من الباطن وايسدت مشاركة في الاستغلال - اعتداد المحكمة بالتقرير دون ان تعرض باسباب مستقلة لتكيف العلاقة - قصور وخطا .

اذا كان الثابت من المستندات المقدمة من الطاعنين بهلف الطعن انهم نسكوا امام محكمة الموضوع بدرجتيهما بدفاع مؤداه ان الرابطة القانونية بينهم وبين اخر هي مشاركته في استغلال وإدارة جزء من الورشة المقامة على ارض النزاع وان هذه المشاركة لا تعد تاجيرا من الباطن او سدازلا عن الايجار . وكان الحكم المطعون فيه قد استند في النتيجة التي خلص اليها على ما ساقه الخبير في تقريره للتدليل على ان التصرف القانوني الذي اجراه الطاعن الاول وهو تاجير من الباطن وان عند الشركة المتقدم هو صوري ورتب الحكم على ذلك قضاءه بفسخ العقد حالة ان وصف الرابطة بين الخصوم واسباغ التكيف القانوني عليها .

وهي مسألة قانونية بحتة - فلا يجوز للخبير ان ينطرق اليها ولا للمحكمة ان تنزل عنها لانتهاء ولايتها وحدها هذا الى ان الحكم لم يناول دفاع الطاعنين بالبحث والتحجتي ولم يورد اسبابا تكفي لحمل ما انبى البسه من رفض

ما تحتاجوا به رغم ان مثل هذا الدفاع لو حُجج فانه يؤثر فى النتيجة ويغير به وجه الراى مما قضاه ان تواجهه محكمة الموضوع صراحة ونفرد اسبئيا . للرد عليه . وما افضى عنه اخصامها لما اورده الخبر فى هذا الحسد واذ لا غناء عن ان تقول هى كلمتها فى شأنه واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد القنت عما اثاره الطاعنون من دفاع جوهرى فانه يكون مشوبا بـتـعـسـور فى التسبب يجره الى خطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٣٣ — طعن رقم ٩٩ لسنة ٥٠ ق)

رابعاً — تسبب الأحكام

٧٨ — اثبات السبب غير المنتج — اذا اقام الحكم قضاءه على اسباب سائغة تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها وتكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص يكون من غير المنتج النعى عليه بتقييد الاثبات بوسيلة معينة لم يشرطها القانون .

لما كان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطاعنة الاقامة باى من مدن القناة قبل عدوان ١٩٦٧ استنادا الى اسباب حاصلا ان محل اقامتها الثابت بالبطاقة العائلية المستخرجة فى ١٩٦٥/٦/٢٢ : يقع بدائرة قسم امبابه ، وان محل اقامتها الثابت بكتاب هيئة السينما والمسرح كان فى ١٩٦٥/١١/١٦ . بالعقار رقم ٣٦ شارع شريف بالقاهرة وفى ١٩٦٧/١٠/١ بالعقار رقم ١٣ . شارع عبد العزيز بالقاهرة وان الشهادة الصادرة من الاتحاد الاشتراكى لا تكفى وحدها لاثبات صفة التهجير فخلا عن تعارضها بباقى المستندات ، وهى اسباب سائغة تكفى لحمل ما انتهى اليه الحكم فى هذا الخصوص ومن ثم يكون غير منتج النعى على الحكم فيها ذهب اليه من تقييد اثبات مسنة التهجير بوسيلة معينة .

(نقض ١٩٨٠/١/٩ — طعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٠ ق)

٧٩ - احكام الالبات - عدم التزام المحكمة بوضع اسباب لها -
الزامها بتسبب المسائل الأولية التي لا يقوم حكم التحقيق قبل الفصل فيها .

المقرر ونقا لنحى الفترة الاولى من المادة د من قانون الالبات انه
لا ايرام على المحكمة بتسبب الاحكام الصادرة باجراءات الالبات على تقدير
من نشره بانه ما دام الاجراء سابقا على الفصل فى الدعوى فلا وجه
للتعرض لموضوعها ولو جزئيا والفصل فيه بحكم حاسم : وان كان ذلك لا ينفى
الزام المحكمة بتسبب احكامها التي تفصل بها فى المسائل الأولية التي
لا يقوم حكم التحقيق قبل الفصل فيها وهى تلك التي يدور معها تبسول نظر
الدعوى وجودا وعدما .

(نقض ٢٦/١/١٩٨٠ - طعن رقم ١٨ لسنة ٥ ق)

٨٠ - تنازل المؤجر عن حظر التأجير من الباطن - جواز اثباته بنكول
المؤجر عن اليمين أو بإقراره الصريح أو الضمنى اغفال الحكم بحث طلب
المستأجر احالة الدعوى للتحقيق لاثبات التنازل - قصور .

تنازل المؤجر عن حظر التأجير من الباطن جواز اثباته بنكوله عن اليمين
أو بتراره الصريح أو الضمنى . لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة قد
تمست امام محكمة الموضوع بأن المالكين قد تسلمها منهما الإيجار بغير
تحفظ مدة عامين وذلك بواسطة وكيلهما مما يعتبر تنازلا ضمنا عن التصريح
الكتابى بالتأجير من الباطن وطالبات احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات دفاعها
المشتر اليه ومع ذلك لم يعر الحكم المطعون فيه هذا الطلب التفاتا ولم يرد
عليه . فانه يكون قاصر التسبب وينعبن نقضه .

انقض ٦/٦/١٩٨٠ - طعن رقم ١٥٠١ س ١٩ ق)

٨١ - حظر التأجير من الباطن - جواز اثبات التنازل عن هذا الحظر بنكول المؤجر عن اليمين أو باقراره الصريح أو الضمني - تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأن المالكين قد تسلمتا مفههما الايجار بغير تحفظ مدة عامين وذلك بواسطة وكيلهما مما يعتبر تنازلا ضمنيا عن التصريح الكتابي بالتأجير من الباطن وطلب احالة الدعوى للتحقيق لاثبات دفاعهما ولم يعر الحكم هذا الطلب التفانا يكون قاصر التسبيب .

لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان العلاقة بين الشركة الطاعنة والمطعون ضده الرابع - المستأجر الأصلي - هي علاقة ايجارية يحكمها العقد المؤرخ ١٩٧٦/١/١ . وقد تم بغير تصريح كتابي من المالكين مخالفا المادة ٣١/ب من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولما كان هذا التصريح اشترطه القانون باعتبار ان الكتابة وبسبلة للاثبات وليست ركنا شكليا فيه ؛ ومن ثم يجوز اثبات التنازل عن حظر التأجير من الباطن بنكول المؤجر عن اليمين أو باقراره الصريح أو الضمني ؛ وكان الثابت من مدونات الحكم ان الشركة الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المالكين قد تسلمتا منها الايجار بغير تحفظ مدة عامين وذلك بواسطة وكيلهما مما يعتبر تنازلا ضمنيا عن التصريح الكتابي بالتأجير من الباطن ؛ وطلبا احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات دفاعهما المشار اليه ومع ذلك لم يعر الحكم هذا الطلب التفانا ولم يزد عليه ؛ فانه يكون قاصر التسبيب ويذهب نقضه والاحالة .

(نقض ١٩٨٠/٦/٤ - طعن رقم ٥٥٨/١٥٠٩ س ٤٩ ق)

٨٢ - محكمة الموضوع وان كانت غير ملزمة باجابة الخصوم الى ما يطلبونه من احالة الدعوى الى التحقيق الا انها ملزمة اذا رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه .

انه وان كانت محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة الخصم الى ما يطلبونه من احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما يجوز اثباته بشهادة الشهود الا انها ملزمة اذا رفضت هذا الطلب ان تبين في حكمها ما يسوغ رفضه ؛ واذا يبين

من "الحكماء المطعون فيه أنه قد ثبت عن طلب الطاعنة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يدها المكسب للملكية على الأرض موضوع النزاع منذ أكثر من خمسة عشر عاماً - إضافة على مسير القانون ١٤٧ سنة ١٩٥٧ إبقاء منه بقوله «أن الثابت أن أرض النزاع قضاء ومن أراضي التي لم يسبق فيها ذلك لأحد غير الدولة فلا يكفي قانوناً لإعتبار المستأجرة «انطاعنة» مفتوية تملكها ما لم تكن قد أجرت فيها من الأعمال الظاهرة المستمرة ما يدل على قيام هذه النية لديها ؛ ولما كان الثابت من التقرير المقدم أنها لم تقم من الأعمال الظاهرة سوى تلك المباني التي أقامتها بعد سنة ١٩٥٥ أي أن حيازتها لأرض النزاع لم يكن قد مضى عليها وقت نفاذ القانون ١٤٧ سنة ١٩٥٧ خمس عشرة سنة كاملة فإنها لا تستطيع كسب ملكية هذه الأرض بالتقادم حتى لو انتهت بعد نفاذ هذا القانون مدة خمس عشرة سنة وهي حائزة لها » وكان هذا الذي قرره الحكم لا يصلح سنداً للائتمات عن طاب الطاعنة إحالة الدعوى إلى التحقيق ذلك أن ما قرره الخبير من أن الطاعنة نزع اليد على أرض النزاع بعد سنة ١٩٥٥ جاء استخلاصاً منه لتقدير عمر المباني القائمة عليها فقط ؛ ولما كان من المقرر أن لوضع اليد مظاهر أخرى غير المباني فإنه كان يتعين على محكمة الموضوع الاستجابة إلى طلب الطاعنة وذلك بإحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع شهودها في هذا الشأن استكمالاً لعناصر الفصل في الدعوى واذ التفتت عن ذلك فإن حكماً يكون قد شابته الفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة دزن حاجة لنبحث باقي أسباب الطعن .

(نقض ٢٥/٦/١٩٨٠ - طعن رقم ١٠١ لسنة ٤٥ ق)

٨٢ - إيراد الحكم قرائن أخرى - استدلاله بها مجتمعة دون بيان أثر كل واحدة منها في تكوين عقيدة المحكمة - أثره - اعتبار الحكم مشتبهاً بالفساد في الاستدلال .

ان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه ولئن كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ في قنائنها بما يربح البه وتطرح ما عداها باعتبارها

صلاحه الحق في تدبير ما يظن ان فيها في الدعوى من الدلة وفي ما يكون فيها من قرائن الا ان ذلك مسروط من بكون استخلاصها بما يقع به مدعى وان تكون الاسباب التي اوردتها في حدد هذا الدليل من شأنها ان تؤدي الى ما انتجت اليه . مما مفاده انه اذا اوردت المحكمة اسدبا لتبرير الدليس الذي اخذت به او لنفيه فان هذه الاسباب تخضع لرقابة محكمة النقض التي لها ان تقضى بمقضى الحكم اذا كان استخلاصه غير سائغ لاثباته على ادلة او قرائن ليس من شأنها ان تؤدي اليه عقلا . او كان مبنيا على جملة ادلة مجتمعة بحيث لا يعرف ايها كان اساسا جوهريا له ثم تبين فساد احدها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضيته مع استبعاد .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٧ — طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٩ ق)

خامسا — مسائل متنوعة

٨٤ — ملكية — اكتسابها — اكتساب الملكية بالميراث ووضع اليد من الوقائع المادية التي يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات — آثار ذلك .

الملكية بالميراث من الوقائع المادية . وكذلك الحال بالنسبة لوضع اليد فبجوز اثبات ايها بكافة طرق الاثبات ، ومن ثم فلا تأثير على المحكمة ان هي اعتبرت في تحقيق كل منهما بوصفه سببا مستقلا لاكتساب الملكية على تحقيق اجراء الخبر واقوال شهود سمعهم دون حلف يمين . لما كان ذلك . فان النعى بهذا السبب يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/١/١٥ — طعن رقم ٧١٣ لسنة ٥٠ ق)

٨٥ — قواعد تحديد اجرة الأمكن هي من مسائل النظام العام وعلى ذلك فالتحايل على زيادتها أو اخفاء قدرها للتهرب من حكم القانون يجوز اثباته بكافة طرق الاثبات .

قواعد تحديد اجرة الأمكن هي من مسائل النظام العام التي نص

المشرع على ما فهم مخالفتها ومن ثم فإن التحايل على زيادتها أو إخفاء حقيقة قدرها للتهرب من حكم 'نقانون يجوز اثباته بكافة طرق الإثبات' .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٦ ق)

٨٦ - اجبار أماكن - اشتراط الكتابة في اذن المؤجر للمستأجر بالتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار ليس ركنا شكليا فيه وإنما اشترطت الكتابة كوسيلة للاثبات فيجوز اثبات اذن باليمين الحاسمة أو الاقرار الصريح أو الضمني .

ان النص في المادة ٢٣/ب من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٣١/ب من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، على أنه يجوز للمؤجر ان يطلب إخلاء المكن اذا اجر المستأجر المكن المؤجر من الباطن أو تنازل عنه ، أو تركه بأي وجه من الوجود بغير اذن كتابي صريح من المالك وهو ما يتفق وما ورد في عقد الإيجار - يدل على ان المشرع قد أجاز للمؤجر إخلاء المكان المؤجر من المستأجر اذا اجره من الباطن أو تنازل عنه للغير بغير اذن كتابي صريح منه واشترط الكتابة في الاذن ليس ركنا شكليا فيه وإنما اشترطت الكتابة كوسيلة للاثبات ومن ثم فيجوز اثبات الاذن باليمين الحاسمة أو الاقرار الصريح أو الضمني .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا انظر وانتهى الى الحكم بإخلاء الطاعن استنادا الى عدم جواز اثبات الاذن بالتأجير من الباطن بغير الكتابة وحجبه هذا عن بحث قيام الإذن - بادلة أخرى تجزىء عن الكتابة لانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ...

(نقض ٢٠/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٥٦ لسنة ٤٨ ق)

٨٧ - الغير فى الصورة - هو كل دى مصلحة ولو لم تكن بيذسه وبين طرفى العقد المطعون فيه رابطة عقدية - جواز اثباته بكافة طرق الاثبات .

الغير فى الضرورية هو كل دى مصلحة ولو لم تكن بينه وبين المتعدين رابطة عقدية . ولهذا الغير ان يثبت الضرورية بجميع طرق الاثبات ومنها القرائن كما وان تقدير ادلة الضرورية مما يستقل به قاضى الموضوع .

انقض ٢٦/٣/١٩٨٠ - ملعن رقم ١٩١ س ٤٦ ق ١

٨٨ - النعى بعدم جواز الاحتجاج بالصورة الشمسية المستند فى الدعوى - عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

اذ كانت قواعد الاثبات بالنظام العام ، وكان الطاعن لم يسبق لهم التمسك امام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاحتجاج قبلهم بالصورة الفوتوغرافية للعقد - المقدمة من المطعون ضده الاول - ولم يطعنوا على هذا العقد او صورته باى معلن ولم يطلبوا من المحكمة تكليف المطعون ضده بتقديم اصل العقد . فانه لا يحل من الطاعنين المنازعة فى العقد او صورته لأول مرة امام محكمة النقض .

نقض ٢١/٤/١٩٨٠ - ملعن رته ١٢٢٧/١٢٢٩ لسنة ٤٧ ق ١

٨٩ - استكمال الدليل - وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع .

ما بتيرد الطاعن من ان محكمة الدرجة الاولى لم تجبه الى طلب سماع باقى شهوده . وكان من حق الخصم ان يقدم الى محكمة الاستئناف . من الطلبات واجبه الدفاع الجديده ما يراه معززا لموقفه من الخصومة فى مرحلتها الاستئنافية . وال طلب احالة الدعوى الى التحقيق من جديد لسماع شهود جدد هو من امور الواقع التى يرجع تقديرها الى محكمة الاستئناف . فانه اذا لم يثر الخصم ذلك امامها فلا يتبل منه النعى على

حكمها امام محكمة التفتش بهذا السبب . لما كان ذلك . وكان الطاعن له
 يقدم ما يثبت انه طلب الى محكمة الاستئناف تكمينه من استئناف الدليل
 المثبت لثباته وانها اعرضت عنه . فمن نعبه على حكمها به لاخلال بحقه في
 الدفاع يكون على غير اساس .

(نقض ١٤/٦/١٩٨٠ - ضمن رقم ٤٠٢ س ٤٦ ق ١)

٩٠ - استناد الحكم الصادر في الموضوع على نتيجة التحقيق رغم
 بطلان حكم الاحالة الى التحقيق - اثره - البطلان .

اذا كان الحكم الصادر في الموضوع قد اعتمد في تضيائه على التحقيق
 الذي تم نفاذا للحكم الأول - حكم الاحالة الى التحقيق الباطل - فان البطلان
 يمتد اليه مما يتعين معه نقضهما معا .

(نقض ٢٩/١٢/١٩٨٠ - ضمن رقم ١١٩ س ٥٠ ق ١)

احوال شخصية

أولا - المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين

ثانيا - المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين

ثالثا - المسائل الخاصة بالأجانب

رابعاً - المسائل الاجرائية

خامساً - الولاية على المال

* * *

أولا - المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين

٩١ - بطلان طلاق الغضبان - وجوب ان تصاحب حالة الغضب المؤثرة

ايقاع الطلاق - لا يكفي ان يكون مبعثه الغضب .

لا يكفي لبطلان طلاق الغضبان ان يكون مبعثه الغضب بل يشترط ان تصاحب حالة الغضب المؤثرة ايقاع الطلاق حتى تنتج اثرها على ارادة المطلق .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ ق)

٩٢ - طلاق الغضبان في الفقه الحنفي - عدم وقوعه اذا افسده

الغضب الارادة والادراك الصحيحين - تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفا - عدم وجود معيار للمدة التي يستغرقها الغضب .

المقرر في فقه الحنفية الواجب به وفقاً لنص الماد ٢٨٠ من لائحة

ترتيب المحاكم الشرعية ان طلاق الغضبان لا يقع اذا باغ به الغضب مبالغيا لا يدري منه ما يقول او يفعل او وصل به الى حالة من الهذيان يغلب عليه فيها الاضطراب في اقراره او المعسالة وذلك لانفساده الارادة والادراك الصحيحين ، ولما كان تقدير توافر الأدلة على قيام حالة الغضب هذه هو مما يدخل فيها لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل في الدعوى فلا تخضع بصدده لرقابة محكمة النقض طالما كان استخلاصها سائغا ، وكان لا يوجد معيار طبي او غير طبي للمدة التي يستغرقها الغضب تبعا لشدات مداه ومدى التأثير به بالنسبة لكل حالة .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق)

٩٣ - النسب يثبت بالفراش او الاقرار او البينة - لا يشترط لقبول البينة معاينة واقعة الولادة او حضور مجلس العقد - كفاية دلائلها على الزوجية والفراش بمعناه الشرعي .

التبويب كما يثبت بالفراش اي الاقرار ، يثبت بالبينة ، بل ان البينة في هذا المجال اقوى من مجرد الدعوى او الاقرار . ولا يشترط لقبولها معاينة واقعة الولادة او حضور مجلس العقد ان كان ، وانما يكفي ان تدل على توافر الزواج والفراش بمعناه الشرعي ،

(نقض ٥/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٨ لسنة ٢٧ ق)

٩٤ - دعوى التطايع للضرر - وجوب الرجوع في ادلتها الى ارجح الأقوال في المذهب الحنفى - اثبات الضرر بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين .

المقرر في قضاء محكمة النقض ان المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن بعض احكام الاحوال الشخصية وان استقرت احكامها فيما يتعلق بدعوى التطليق للضرر من مذهب الامام مالك الا انها اق

لم تتضمن قواعد خاصة بطرق اثبات عناصرها فيتعين الرجوع في شأنها الى ارجع الاقوال من مذهب ابي حنيفة عملا بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم التشريعية التي احالت اليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية ومن ثم ينعين لثبوت الضرر الموجب للتطبيق قيام البينة عليه من رجلين او رجل وامرأتين .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢ — طعن رقم ١٥ لسنة ٤٧ ق)

٩٥ — طلب الزوجة التخليق للضرر — تحقق الضرر بالايذاء المتعمد بالقبول او الفعل او هجر الزوج زوجته .

المعول عليه في مذهب المالكية المتخذ مسجرا تشريعا لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن بعض احكام الاحوال الشخصية : انه يجوز للزوجة ان تطلب التفريق اذا ضارها الزوج بأي نوع من انواع الايذاء المتعمد سواء كان ايجابيا كالتمسك بالقبول او بالفعل او سلبيا كهجر الزوج لزوجته ومنعها مما تدعو اليه الحاجة الجنسية، ومن ثم فان ثبوت واقعة هجر الطاعن لزوجته المطعون ضدها في الفراش تكفي وحدها للحكم بالتفريق .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢ — طعن رقم ١٥ لسنة ٤٧ ق)

٩٦ — الاحكام الصادرة في دعاوى الحضنة — ذات حجة مؤقتة — بقاؤها طالما ان دواعي الحضنة وظروف الحكم بها لم تتغير .

الاصل في الاحكام الصادرة في دعاوى الحضنة انها ذات حجة مؤقتة لانها مما تقبل التغير والتبدل بسبب تغير دواعيها . الا ان هذه الحجة المؤقتة تظل بديمية طالما ان دواعي الحضنة وظروف الحكم بها لم تتغير . والحكم الذي ينكر هذه الحجة يكون قد خالف القانون ويجوز الطعن فيه بالنقض عملا بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات متى كان الحكم قد حاز قوة الامر المقضى .

(نقض ١٩٨٠/٤/٣٠ — طعن رقم ٦١ لسنة ٤١ ق احوال شخصية)

٩٧ - الحكم نهائياً برفض طاب ضم الصغيرة لوالدها حاجتها لخدمة النساء - مخالفة الحكم المطعون فيه لحجية ذلك الحكم رغم عدم تغير الظروف - جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .

اذ كان يبين من الحكم السابق ان المطعون عليه اقام الدعوى ضد الطالبة بطلب ضم الصغيرة اليه لبلوغها اتمى سن للحضانة وانها استغنت عن خدمة النساء لمقتضى الحكم برفض الدعوى استئنافية الى انه ثبت من الكشف الطبية ان الصغيرة مصابة بمرض التبرل الا ارادى مما يجعلها فى حاجة لخدمة النساء ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يستند فى قضائه الى سبب استجد بعد صدور الحكم ، وانما استند الى مجرد اهدار الدليل الذى اقام الحكم السابق قضائه عليه دون ان تفسر الدواعى والظروف التى ادت الى اصداره ، فانه يكون قد ناقض قضاء الحكم السابق الذى صدر فى نزاع بين الخصوم أنفسهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً وحاز قوة الامر المقتضى ، وهو ما يجيز الطعن فيه بالنقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية عملاً بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات .

(نقض ١٩٨٠/٤/٣٠ - طعن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق احراز شخصية)

٩٨ - الاقرار بالأبوة - شرطه - ان يكون المقر له مجهول النسب - وجوب اقامته الدليل على عدم صحة نسبه لمن هو منسوب اليه - القضاة بثبوت نسبه لمجرد الاقرار بالأبوة - خطأ فى القانون .

المقرر فى نفيه الاحناف انه يشترط لصحة الاقرار بالأبوة ان يكون الواد المقر له مجهول النسب فان كان معروفاً نسبه من غير المقر لا يثبت نسبه منه بمجرد الاقرار لانه لا يمكن ثبوت نسبه من رجلين بل لا بد ان ينفى احدهما ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعنين تمسكوا امام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده معلوم النسب لايه

اذ الحق به فى سجلات قيد المواليد وتزوج وجعد باسمه ونفسيا له . وشهد بصحة هذا النسب كل من زوجه هذا الاب وابنه عند سؤالهما فى التحقيقات الادارية المقدم صورها فى الدعوى . فان الحكم المطعون فيه اذ قبل الاستئناف شكلا بما ينطوى عليه هذا القضاء من رفض للدفع بنهاية الحكم المستأنف ثم عرض للمؤسوع فريد الحكم المستأنف فيما قضى به من بروت نسب المطعون ضده لآخر - مورت مورت الطاعنين - على سند من مجرد اقراره بأبونه له . وذلك دون ان يقيم المطعون ضده البيينة على عدم صحة نسبه لمن هو منسوب اليه حتى يتحقق لدى المحكمة انه مجهول النسب ويصح اقرار الغير بأبوته له : يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢١ - طعن رقم ٢١ لسنة ١٧ ق)

٩٩ - من الأصول المقررة شرعا وجوب انتفاء التهمة عن الشاهد فلا تقبل شهادة الأصل لغروعه والفرع لأصله من جهة الأبوة أو الأمومة سواء علا الأصل أو سفل - أما شهادة سائر القربات فهي مقبولة بشرط ألا تكون من قبيل الشهادة بالتسامع .

من الأصول المقررة شرعا وجوب انتفاء التهمة عن الشاهد ، فلا تقبل شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله من جهة الأبوة أو الأمومة سواء علا الأصل أو سفل ؛ أما فيما عدا ذلك من شهادة سائر القربات بعضهم لبعض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فهي مقبولة ، ولما كان البين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات التحقيق الذى أجرته محكمة اول درجة أن الشاهد الأول للمطعون عليها زوج بنت عمتها والشاهد الثانى ابن عمتها وجاءت شهادتهما مباشرة فى خصوص ما اوتعه الطاعن بالمطعون عليها من ضرر ولم تكن من قبيل الشهادة بالتسامع فإنه لا تثريب على المحكمة فى الاعتداد بشهادتهما بما لهما من سلطة تقدير اقوال الشهود والرجيح بين البينات .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٣ - طعن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ ق)

١٠٠ - التجاء القاضى الى التحكيم فى النزاع بين الزوجين لابلزمه الا اذا تكرر من الزوجة طلب التفريق لاضرار الزوج بها بعد رفض طلبها الاول مع عجزها عن اثبات ما تقتضر منه وكفى لاثبات عجز القاضى عن الاصلاح رفض وكيل احد الزوجين ولا يلزم مثولهما بشخصيهما املمه .

لما كان النقص من المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض احكام الاحوال الشخصية على انه : اذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين امالهما يجوز لها ان تطلب من القاضى التفريق وحينئذ يطلتها القاضى طلاقاً بانه اذا ثبت الضرر وعجز عن الاصلاح بينهما فذا رفض الطلب تم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضى حكماً على الوجه المبين بالمواد ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - بدل على ان التجاء القاضى الى التحكيم فى النزاع بين الزوجين لا يلزمه الا اذا تكرر من الزوجة طلب التفريق لاضرار الزوج بها بعد رفض طلبها الاول مع عجزها عن اثبات ما تقتضر منه . واذ خلع الحكم المطعون فيه الى ثبوت وتمايع الاضرار المدعاة . فان موجب اعمال قاعدة التحكيم يكون منتهياً اذ كل ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه لا يشترط لاثبات عجز القاضى عن الاصلاح بين الزوجين وفقاً لنص المادة ٦ سابقة البيان مثولهما بشخصيهما املمه . وانما يكفى فيه حضور الوكيلين المفروضين بالصلح عنهما ورفض احدهما الصلح . وكان البين من الصورة الرسومية المحضر جلسة ١٩٧٧/٥/٧ امام محكمة اول درجة ان وكيل المطعون عليها حضر بالجلسة ورفض الصلح : فان ما جاء بالحكم من عجز المحكمة عن الاصلاح بين الزوجين لا تكون فيه مخالفة للثابت بالأوراق .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٣ - طعن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ ق)

١٠١ - التطلّق للغيبة والتظليّف للضرر بسبب الهجر - التفرقة بينهما .

المقصود بغيبة الزوج عن زوجته فى حكم المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ان تكون الغيبة لاقامة الزوج فى بلد آخر غير الذى تقيم فيه زوجته : اما الغيبة كسبب من اسباب الضرر الذى يبيح

التطبيق طبقاً لنص المادة السادسة من هذا القانون فهو - على ما بينتسه المذكورة الايضاحية للقانون وجرى به قضاء محكمة النقض - غيبة الزوج عن بيت الزوجية مع اقامته في البلد الذي تقبم فيه زوجته ، ويكون الضرر في هذه الحالة هجراً تصد به الأذى فيفترق بينهما لأجله . اذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على انه رغم اقامة الزوجين في بلد واحد فان الطاعن عمد اثر زواجه بأخرى الى الاعراض عن زوجته الطعون مسدداً وهجر الإقامة معها وانه لا يمكنها البقاء على هذا الحال دون ضرر ، وهو ما يشكل حالة من حالات الاضرار التي تبرح التفريق بينهما وفقاً لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، فانه لا يكون مخطئاً في القانون بعدم اعماله نص المادتين ١٢ ، ١٣ من المرسوم بقانون المشار اليه اللتين يقتصر الحكم فيهما على حالات التطبيق للأغية ، ويكون الذم عليه بعدم اتباع الاجراءات المنصوص عليها فيهما على غير أسس .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٣٠ - طعن رقم ٢٢ من ٤٩ ق ٤)

١٠٢ - دعوى الزوجية ، عدم سماعها عند الإنكار إلا اذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية ، م ٩٩ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، لا عبرة بما اذا كانت الدعوى ضمن حق آخر ، سريانه سواء كانت الدعوى مريدة بين الزوجين لو ورثتهما أو بين هؤلاء وبين الغير أو النيابة .

اذ تنص الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بـ « بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية على انه » لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية او الاقرار بها الا اذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من اول اغسطس سنة ١٩٣١ . « وورد بالمسكرة الايضاحية للمرسوم بقانون سالف الذكر ما نصه « وظاهر أن هذا المنع لا تأثير له شرعاً في دعاوى النسب » ومناد ذلك أن دعوى الزواج لا تثبت بعد آخر يولييه سنة ١٩٣١ الا بوثيقة رسمية صادرة عن موظف مختص بتوثيق عقود الزواج او يقر بها المدعى في مجلس القضاء ، سواء كانت دعوى الزواج مجردة أم ضمن حق آخر باستثناء دعوى النسب ، ولورود

النفس عاها موجباً الخطاب قبله للكافة فإن المنسح بسرى على الدعوى التي
تقدمها أحد الزوجين على الآخر كما بسرى على الدعوى التي تقدمها ورثة
أيهما شأى أخسر أو ورثته ويسرى أيضاً على الدعوى التي تقدمها الغير
أو النيابة في الأحوال التي تبشر فيها الدعوى كطرف أصيل قبل أيهما أو ورثته
لما كان ذلك وكان ثبوت زواج المطعون ضده بالطاعة الأولى من الأساليب الذي
يبنى عليه المطعون ضده طلباته سبواء الطلب الأصلي بإحدى عقد زواج
الطاعين أو الطلب الاحتياطي بالتفريق بينهما فيعتبر الادعاء بزوجية طروحا
ضمن حق آخر - ومتى كانت هذه الزوجية المدعى بها غير مائة بوثيقة رسمية
ومنكورة من جانب الطاعة الأولى فإن الدعوى المؤسسة على ثبوتها تكون غير
مسموعة : ولا يغير من ذلك طلب المطعون ضده - في طلبه الاحتياطي
سماع الدعوى بصفته « محتسبا » لأن المحتسب هو من الغير فيشمله عموم
الحظر على نحو ما سلف بيانه. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر. وايد
الحكم المستأنف القاضي بالتفريق بين الطاعن استنادا إلى أن الطاعة الأولى
سبق لها الزواج بالمطعون ضده بعقد عرفي يكون قد خالف الثبوت بما يوجب
نقضه .

(انقص ١٦٨٠/١٢/٣٠ - طعن رقم ٢ سن ٥٠ ق ٢)

ثانياً - المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين

١٠٢ : - اتباع المذهب البروتستانتي في مصر - اعتبارهم طائفة واحدة
هي طائفة الانجليكان الوطنيين ، انضمام الزوج البروتستانتي إلى إحدى كنائس
أو شيع هذه الطائفة - لا يحد تغييرا لملته أو طائفته .

مؤدى نصوص المواد ٢ و ٤ و ١١ و ٢٠ من الأمر العالي السامح
الصادر في ١٨٥٠/١١/٢١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
أن المشرع اعتبر اتباع المذهب البروتستانتي في مصر طائفة واحدة عرفت
بطائفة الانجليكان الوطنيين وإن اختلفوا شيعا وكنائس وجعل من المجلس الملي

المنسحب من مدين بهذا المذهب الى ارض كنعان او نسيجه او فرقة بفرقة عنه .
الانجيلي العام الهيئة ذات الاشراف النسل عليهم جميعاً ، مهما مفاد ان
لا يعد تغييراً للملة او طائفته .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ — طعن رقم ٢١ س ٧) ق احوال شخصية)

١٠٤ — جماعة الادفنتست وكنييسة الانجيليين الوطنيين كلاهما من شيع
المذهب البروتستانتى — انتقال الزوج البروتستانتى من احدى الى الاخرى —
لا يعد تغييراً للطائفة او ملة — أثره — عدم جواز ادائيه زوجته بالارادة المنفردة
منها تطبيق احكام الشريعة الاسلامية على غير المسلمين بالمنطق
للمادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ هو اختلاف
الطرفين في الملة او الطائفة ، ولما كان البين من الأوراق ان الملعون عليه
— المطلق — انضم الى جماعة الادفنتست بعد ان كان يتبع كنييسة الانجيليين
الوطنيين وكلاهما من شيع المذهب البروتستانتى ، فان ذلك لا يمسد بذايه
تغيراً للطائفة او الملة يحيز له ايقاع الطلاق بارادته المنفردة وفق الشريعة
الاسلامية . ويكون الحكم — الملعون فيه — اذ اتمام قضاءه على سند من ان
مجرد انتهاء الملعون عليه لطائفة الادفنتست يجعله والطائفة — المطلقة —
التي لا زالت تنتمى لطائفة الانجليين الوطنيين مختلفى الملة والطائفة قد اخطأ
في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ — طعن رقم ٣١ س ٧) ق)

١٠٥ — تغير الطائفة او الملة — اتصاله بحرية العقيدة — تحقق أثره
باتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طاب الانضمام الى الطائفة
او الملة الجديدة .

المنسحب عليه في قضاء محكمة القطن ان تغيير الطائفة او الملة امر
يتعمل بحرية العقيدة . الا انه عمل ارادى من جانب الجهة الدينية المختصة .

وإن شئ فهو لا يبد ولا بدلاج أفراد بمحدد الطلب واليداء الرغبة . ولكن بعد الدخيل
فيه واتحاد طغوسه ومظاهره بخارجية الرد . فصول طالب الانضمام الى
الطائفة او الملة الجديدة .

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٥ لسنة ٢٦ ق)

١٠٦ - المجلس المالى الانجلى العام - هو الهيئة ذات الاختصاص
الاصيل فى قبول الانضمام الى طائفة الانجليين - الامر العالى المؤرخ اول
مارس سنة ١٩٠٢

النص فى المادة ٢٠ من الامر العالى المؤرخ اول مارس سنة ١٩٠٢ على
ان يختص المجلس العمومى ايضا بمنح لقب انجلى وطنى لكل واحد من
الرعايا العثمانيين القابعين لمذهب انجلى من الديانة المسيحية
للمواطنين او المقيمين عادة بالقطر المصرى ولم يكونوا من الاعضاء او
المتشيعين لكنيسة انجلىية معروفة . . . ويتخذ المجلس سجلا لقيد اسماء
جميع الأشخاص المعروفين رسميا بحسبة انجليين طبقا لاحكام هذه المادة «
يدل على ان المشرع جعل من المجلس المالى الانجلى العام الهيئة ذات
الاختصاص الاصيل فى قبول الانضمام الى طائفة الانجليين .

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٥ لسنة ٢٦ ق)

١٠٧ - ابطال المجلس المالى الانجلى العام لقرار انضمام الزوج
للطائفة لعدم التصديق عليه - اثره - عدم جواز تطبيقه زوجته بالارادة
النفردة طالما اتحدت معه فى الطائفة والملة .

اذ كان قرار المجلس المالى الانجلى العام ببطلان قرار انضمام المعلنون
عليه بطلانا مطلقا لعدم التصديق عليه قد صدر فى نطاق السلطات الكنسية
ومؤداد ان بغيره لم يحصل فى طائفته بل بعض قبيلة ارشوكسيا فانه لا يجوز
له ابقاء الطلاق بارادته المنفردة لزوجته المتحددة معه فى الطائفة والملة .

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٥ لسنة ٢٦ ق)

١٠٨ — وجوب صدور الأحكام في منازعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة وفق شريعتهم — المقصود بلفظ شريعتهم .

مفاد الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ : من صدور الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة طبقا لشريعتهم : لا يقتصر مثوله على ما جاء بالكذب المساوية وحدها بل ينصرف الى ما كانت تطبقه جهات القضاء الملى قبل الغائها باعتباره شريعة نافذة : وإذ كان البين من الحكم الإبدائي المؤيد بالحكم المظنون فيه أنه استند في قضائه بالتطبيق انى مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس الصادرة سنة ١٩٣٨ التى اطلعت المجالس المليية على تطبيقها فانه لا يصح النسخ عليه بالانحراف عن تطبيق الشريعة الواجبة التطبيق .

(نقض ١٢/٢٠ / ١٩٨٠ — طعن ٤ سن ٤٨ ق)

١٠٩ — الزنا الحكمى — هو سوء السلوك الذى لا يرقى الى حد الزنا — اعتباره سببا يبيح التطليق — م ٥٦ من لائحة الأقباط الأرثوذكس ١٩٣٨ — تعدد الأفعال المكونة لذلك — مرجعه مصكبة الموضوع — عدم تقييدها بصدور توبيخ سابق من الرئيس الدينى .

اذ كانت مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس الصادرة سنة ١٩٣٨ بعد ان نصت على التطليق لعلة الزنا فى المادة ٥٥ منها اخذت بسوء السلوك — وهو ما يعرف بالزنا الحكمى — كسبب آخر من اسباب التطليق بالنقض عليه فى المادة ٥٦ بقولها « اذا ساء سلوك أحد الزوجين وفسدت أخلاقه وانغمس فى حياة الرذيلة ولم يجد فى اصلاحه توبيخ الرئيس الدينى ونصائح جاز للزوج الآخر ان يطلب الطلاق » . فمفاد ذلك ان التطليق كما يكون لعلة الزنا يكون ايضا لسوء السلوك الذى لا يرقى الى هذا الحد . لما كان ذلك وكان سوء السلوك مسألة نسبية تختلف من من

الى آخر ومن زمان الى آخر ، فان تقدير ما اذا كانت الاعمال المكونة لسوء السلوك بلغت من الخطورة بحيث تخل بما يجب من اخلاص بين الزوجين او يحتمل معها ان تؤدي الى الزنا يرجعه الى محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى بغير معقب عليها من محكمة النقض ما دام استخلاصها سائغا ، وهي غير متيدة في ذلك بما تضمنه النص من ان يوسع الرئيس الدينى الزوج سىء السلوك فلا يرتدع ، اذ هذا التوبيخ لا يعد شرطاً للمطابق بل هو من قبيل الزجر الدينى وليس اجراء قانونيا يقتضيه تطبيق النص .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٣٠ — طعن ٤ تس ٤٨ ق)

ثالثا — المسائل الخاصة بالأجانب

١١٠ — الزوج المسلم اردنى الجنسية — لا يعد من الأجانب الذين كانت تختص بقضاياهم المحاكم القصلية او المحاكم المختلطة — استثناءه الحكم الصادر ضده بالتطليق — وجوب اتباعه الاجراءات الواردة باللائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

اذ كان الطاعن ممن كانوا يخضعون للمحاكم الشرعية - فإنه اردنى الجنسية ، فلا يعتبر من الأجانب الذين كانت تختص بقضاياهم المحاكم القصلية او المحاكم المختلطة ولأنه ينتسب باسلامه الى ديانة امة محاكم معرّية للاحوال الشخصية — المراد ١٠ من اتفاقية مونتريه و ٢٥ و ٢٧ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة و ٣ من المرسوم بقانون ٩١ لسنة ١٩٢٧ — ومن ثم فان صيرورة الاختصاص للمحاكم الوطنية بنظر انزعة الاحوال الشخصية انحصار به . يلزمها بالتأخذ بما ورد به نص في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقوانينها عملاً بالمراد ٥ و ١/٦ من القانون ٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ من اللائحة المذكورة ، واذ انزع الحكم الصادر من هذه المحاكم بالنظر — وتغى بعدم قبول استئناف الطاعن عن الحكم الصادر ضده بالتطليق لزمه بتقرير في قلم الكتاب وليس بورقة تعلن للخصم الآخر طبقاً للائحة — فإنه يكون قد اتبع صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٠/٤/٩ — طعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق « احوال شخصية »)

رابعاً - المسائل الاجرائية

١١١ - استئناف الأحكام الصادرة في دعوى الأحوال الشخصية -
خضوعه للقواعد المبينة باللائحة ترتيب المحاكم الشرعية - الحكم الصادر
بعدم جواز المعارضة - عدم جواز استئنافه .

النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالفناء
المحاكم الشرعية والمجالس المالية على أن « تتبع أحكام قانون المرافعات في
الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من
اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها
قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المعملة
لها » . وفي المادة ٣٠٥ من المرسوم بقانون ٧٨ الصادر في ١٢ مايو
سنة ١٩٣١ باللائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها على أنه
« يجوز استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو في الإحالة على
حكمة أخرى أو في موضوع ولو بالرفض أو بسماع الدعوى أو عده أو
بالنقض المؤقت أو رفضه وكذا يجوز الاستئناف إذا لم تحصل المحكمة في أحد
الطلبات . ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الجزئية
بحسب انتبائية . . . ولا يجوز استئناف شيء من القرارات « الا مع استئناف
الحكم في أصل الدعوى » . يدل على أن استئناف الأحكام الصادرة في
مسائل الأحوال الشخصية يخضع للنموذج الواردة بشأنه في لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية . وفي الحالات المبينة بالمادة ٣٠٥ منها وليس من بينها الحكم
بعدم جواز المعارضة .

(نقض ١٦/١/١٩٨٠ - طعن رقم ١ لسنة ٧ ق)

١١٢ - القضاء باعتبار الاستئناف كان لم يكن في مسائل الأحوال
الشخصية شرطه - تخلف المدعى عن الحضور بالجلسة المحددة بورقة
الاستئناف - تذاته عن الحضور بأي جلسة تالية - أثره في مطلب
الاستئناف .

اذ كان الحكم المطعون فيه قد تذى باعتبار الاستئناف كأن - يمكن

تخلف الطاعن عن الحضور بالجلسة التي تُجلى إليها استئنافه : قد أخطأ
 من تطبيق القسود لأنه لا يحكم باعتباره الاستئناف كأن لم يكن طبقاً للمساكنين
 ٣١٦ و ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية : إلا إذا تخلف المستأنف عن
 الحضور بالجلسة المحددة بورقة الاستئناف : أما إذا تخلف عن الحضور في
 أية جلسة قالية فلا يجوز الحكم باعتباره الاستئناف كأن لم يكن : وإنما يكفي
 مضطرب الاستئناف مهلاً بالمادة ٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

نقضى ١٦/١/١٩٨٠ — طعن رقم ١١ من ٤٧ ق ١

١١٢ — التناقض المانع من سماع الدعوى — ما هيته — جواز أن يكون التناقض من المدعى أو منه ومن الشهود .

التناقض المانع من سماع الدعوى : ومن صحتها هو أن يسبق من
 المدعى كلام منافي للكلام الذي يقوله في دعواه فيما لا يخفى عليه ما دام
 بقيا لم يرتفع ولم يوجد ما يرفعه بل يمكن حمل أحد الكلامين على الآخر أو
 بتصديق الخصم أو بتكذيب الحاكم أو قول المتناقض تركت الكلام الأول مع
 إمكان التوفيق بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر : وذلك لاستحالة ثبوت
 الشيء وضده ، ويتحقق التناقض متى كان الكلامان قد صدرتا من شخص
 واحد أمام القاضي أو كان أحد الكلامين في مجلس القاضي والآخر خارجه
 ولكن ثبت أمام القاضي حصوله . إذ يعتبر الكلامان وكثيرهما في مجلس
 القاضي يستوى في ذلك أن يكون التناقض من المدعى أو بينه وبين شهوده .

(نقضى ٥/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٨ لسنة ٤٧ ق)

١١٣ — استئناف — نظر استئناف مسائل الأحوال الشخصية في جلسة علنية يترتب عليه بطلان الحكم لخلال ذلك بالمصرية الواجبة لمسائل قد تكون أولى المسائل بذلك وهو بطلان من التظلم العام .

أن النص في المادة ٨٧١ من قانون المرافعات الواردة في الفصل
 الثاني من الباب الأول من الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل

الأحوال الشخصية على أنه . ففكر المحكمة في الطلب بمنعقد في سرية
المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة ومصدر تكلمها علنا " والنفس في
المادة ٨٧٨ على أن " ينظر الاستئناف في غرفة المشورة على وجه السرعة
وفصل فيه المحكمة وفقا للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في المادتين
٨٧٠ . ٨٧١ بدل على أن المشرع أوجب ففكر الدعاوى المتعلقة بمسائل
الأحوال الشخصية في غرفة مشورة . ومؤدى هذا أن يكون نظر هذه
الدعاوى في جلسات سرية . وقد كانت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦
سنة ١٩٥١ الذي أضاف الكتب الرابع إلى قننون المرافعات هذا المعنى بقولها
أن تنظر المحكمة الطلب في غرفة مشورة تتوافر به السرية الواجبة لمسائل
قد تكون أولى المسائل بذلك . وبذا يذم وجوب نظرها في غير علانية . ولما
كان مراعاة السرية في هذا الخصوص هو أمر من النظام العام لنطقه بنظم
التقاضى : فإنه يترتب على مخالفته بطلان الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى
دون حاجة للنص عليه صراحة .

(نقض ١٩/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٣ لسنة ٤٨ ق)

١١٥ - الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قبل إلغائها
في سنة ١٩٥٥ - بيانها بحسب التطور التاريخي لتحديد ولايتها - خضوعها
للإجراءات المنصوص عليها في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

مفاد المواد ٥ : ١/٦ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم
الشرعية والمحاكم المالية والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على
أن الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . نقل خاضعة للائحة
ترتيب هذه المحاكم والقوانين الأخرى الخاضعة بها . وإن خلت هذه اللائحة
وتلك القوانين من تنظيم للإجراءات في الدعاوى المذكورة فعندئذ تتبع
الإجراءات المبينة بقانون المرافعات بما في ذلك ما ورد بالكتاب الرابع منه .

انقض ١٩/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق) « أحوال شخصية »

١١٦ - ميعاد استئناف الأحكام الغيابية الصادرة في مسائل الأحوال

الشخصية .

مفد النص في المادة ٢٩١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن « نقل المعارضة إلى الوقت الذي يعلم فيه المحكوم عليه بتنفيذ الحكم » والمادة ٢٩٢ منها على أن « مدة المعارضة ثلاثة أيام كاملة من تاريخ إعلان الصورة التنفيذية » والمادة ٣٠٢ منها على أن « إذا لم يحضر المعارض في جلسة المعارضة اعتبرت معارضته كأن لم تكن وله يبق إلا الاستئناف في ميعاده » والمادة ٣٠٨/٣ : ٥ منها على أن « يبتدىء ميعاد استئناف الأحكام الغيابية من اليوم الذي صارت فيه المعارضة غير جائزة : ويبتدىء ميعاد استئناف الأحكام التي تصدر في المعارضة من يوم إعلانها إن لم تكن صادرة في مواجهة الخصوم » أنه طالما لم يصدر حكم في موضوع المعارضة فإن ميعاد استئناف الحكم الغيابي يبدأ من اليوم التالي لانقضاء ميعاد المعارضة . وليس من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن كما ذهب إلى ذلك محكمة الاستئناف ، إلا أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه نفت إعلانها بالصورة التنفيذية الذي تجرى به احتساب ميعاد الاستئناف فإن ميعاد التلدين بالاستئناف يبقى مفتوحاً ومن ثم فلا على محكمة الاستئناف أن تفت بقبول الاستئناف شكلاً لرفعه في الميعاد .

(نقض ١٦/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٤ لسنة ٤٨ ق)

١١٧ - دعاوى الأحوال الشخصية - وجوب نظرها في غير علانية

مخالفة ذلك - أثره - بطلان الحكم .

النص في المادة ٨٧١ من قانون المرافعات على أنه « تنظر المحكمة في الطلب منعقدة في غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة وتصدر حكمها علناً يدل على وجوب نظرها دعاوى الأحوال الشخصية في غير علانية ، ولكن يترتب على مخالفة ذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - البطلان وكانت المادة ٣٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تنص في سريلان جميع القواعد على الدعاوى المستأنفة . وكان يبين من جزر مخاض

طلبت محكمتي أول وثاني درجة ان الدعوى نظرت امامها في جلسات علنية فان سزا من حكميها يقع باطلا .

(نقض ١٩٨٠/٥/٧ - طعن رقم ٤٤ لسنة ٤٨ ق ١)

١١٨ - خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من تنظيم للاجراءات في الدعوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية - وجوب الرجوع في ثباتها الى قانون المرافعات وما ورد بالكتاب الرابع منه .

النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية على انه « يتبع احكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية او القوانين الأخرى المكمل لها » يدل على ان الدعوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تظل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - خاضعة للائحة ترتيب هذه القوانين الأخرى المكمل لها ؛ وان خلت هذه اللائحة وتلك القوانين من تنظيم للاجراءات في الدعاوى المذكورة ؛ فعندئذ تتبع الاجراءات المبينة بقانون المرافعات بما في ذلك ما ورد بالكتاب الرابع منه واذ كانت القواعد المقررة بالمواد ٨٢ الى ٩٧ من اللائحة المذكورة والمتعلقة باجراءات سماع الدعوى ومنها ما تستوجبه المادة ٨٤ من عناية المرافعة الا في الأحوال التي تأمر المحكمة باجرائها سرا . قد القيت بالتاتون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الإشارة ؛ فانه يعمين الرجوع بصدد هذه الاجراءات الى مواد الكتاب الرابع من قانون المرافعات الخاص بالاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية .

(نقض ١٩٨٠/٥/٧ - طعن رقم ٤٤ لسنة ٤٨ ق ١)

خامساً - مسائل الولاية على المال

١١٩ - وفاة المطلوب الحجري عليه أثناء نظر معارضته في الحكم الغيابي الصادر بتوقيع الحجر عليه - أثره - وجوب الحكم فيها بانهاء دعوى الحجر - عسلة ذلك .

توقيع الحجر على شخص يعتبر اجراء تحفظيا يستهدف منعه من اساءة التصرف في امواله ، لماذا توفي الشخص استحالة ان يتصرف في تلك الاموال ، ويؤثر مقتضى الحجر وعلة الحكم به ، وطالما كان امر توقيع الحجر معروضا على القضاء ولم يحضر به حكم حائز لقوة الامر المقضي ، فان الدعوى به تنتهي بوفاة المطلوب الحجري عليه بغير حكم يعرض لأهليته ، وهذا ما يستفاد من المادة ٦٥ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال ، الذي يشترط للحكم بتوقيع الحجر ان يكون المطلوب الحجري عليه شخصا بالغاً ، وتعين المحكمة على من يحجر عليه قيما لإدارة امواله ، لماذا انتهت شخصية المطلوب الحجري عليه بموته طبقا للمادة ١/٢٩ من القانونين اللذين استحال الحكم لغيره غير ذي محل فحسباً عن أن اموال المطلوب الحجري عليه تورث منه بموته عملاً بالمادة الاولى من القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بالوارث فلا تعود هناك اموال يعهد بها الى قيم لإدارتها ويصبح توقيع الحجر لفوا . لما كان ما تقدم ، وكان البين من الأوراق ، ان المطلوب الحجري عليه توفي أثناء نظر المعارضة المقامة منه عن الحكم الغيابي الصادر بتوقيع الحجر عليه ، فانه كان يتعين معه الحكم في تلك المعارضة بالانهاء دعوى الحجر ، واذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بتأييد الحكم المعارض فيه ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١/٢٣/١٩٨٠ - طعن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق)

١٢٠ - مسائل الأحوال الشخصية للولاية على المال - حالات الطعن فيها بطريق النقض - ورودها على سبيل الخصر بالمسادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات - القرار الصادر في طلب صرف مبلغ شهري من اموال القاصر - عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

النصر في المسادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به

تضاء محكمة النقض — على أن المشرع حد من جواز الطعن بالنقض في القرارات الصادرة في مسائل الولاية على المال وتمصره على القرارات التي تصدر في المسائل المبينة تلك المادة والتي حددها على سبيل الحصر دون المسائل الأخرى : لما كان ذلك . وكان القرار المطعون فيه صدر في مادة طاب صرف مبلغ شهري من أموال القصر ، وهي ليست من بين المسائل الواردة في المادة المذكورة . فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(نقض ١٩٨٠/٣/١٩ — طعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق .)

١٢١ — القرار الصادر بتأييد قرار محكمة أول درجة بالزام الوصي الخاص بتقديم كشف حساب — عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقالاتاً — م ٢١٢ مرافعات .

القرار في مادة الحساب بتأييد القرار الصادر من محكمة أول درجة بالزام الطاعن — الوصي الخاص — بتقديم كشوف عن مدة إدارته لأموال القصر . هو قرار صادر أثناء السير في نظر المادة فلا يجوز الطعن فيه عملاً بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات إلا بعد صدور القرار المتبني لمادة الحساب .

(نقض ١٩٨٠/٣/١٩ — طعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق .)

١٢٢ — اختصص محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال بالفصل في مواد الحساب بين عديم الأهلية أو ناقصها وبين النائب عنهما — مناطه — قيام المادة أمامها — عدم تقديم الحساب إليها — أثره — للقاصر عند بلوغه سن الرشد حق الالتجاء إلى طريق الدعوى العادية وفقاً للقواعد العامة .

النص في المادة ١٧٠ من قانون المرافعات من أنه إذا انتهت الولاية على المال تبطل المحكمة المرفوعة إليها المادة مخنعة بالفصل في الحساب الذي

تقدم لها ؛ والنص في المادة ١٠٠٨ من هذا القانون باختصاص المحكمة المنظورة أمورها المادة دون غيرها بالفصل في حساب النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن النائب أو المدير المؤقت ؛ مفادهما أن اختصاص الفصل في مسائل الحساب بين عديم الأهلية أو ناقصها وبين النائب عنهما معقود للمحكمة المرفوعة إليها مادة الولاية على المال ؛ وهو اختصاص أصيل تغرد به ؛ مانع لأية جهة أخرى من نظره باعتباره أنها لا تقدر من غيرها من المحاكم . على الفصل في حساب الإدارة التي تشرف عليها وتوجهها وفقا للقانون ؛ إلا أن منطوق اختصاصها في هذا الحدد هو أن تكون المادة لا تزال قائمة لديها ؛ فإذا ما انتهت بانتهاء الولاية على المال أصبح اختصاصها قاصرا على المال فيها قدم إليها فعلا من الحساب فإن لم يكن قد قدم لها الحساب فإن ذلك لا يحول دون القاصر الذي بلغ سن الرشد ورفعت عنه الوصاية والالتجاء إلى طريق الدعوى العادية يسلكه أمام المحكمة المختصة وفقا للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات لمطالبة الوصي بتقديم حساب عن وصايته . لما كان ذلك ؛ وكان الثابت من الواقع في الدعوى أن الاطلاع على ملف الدعوى رقم اظهر أن الوصي الطاعن لم يقدم لمحكمة الولاية على المال كشوف الحساب منذ بداية سنة ١٩٦٠ وقد أصدرت المحكمة قرارا كلفته فيه بتقديم كشف حساب هذه السنة والسنة التالية ؛ وأذ لم يقدم الحساب فتصد أصدرت قرارا بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٤ بأحالة الأوراق إلى النيابة العامة لأجراء تحقيق مع الطاعن لامتناعه عن تسليم المطعون ضده الذي بلغ سن الرشد أمواله بعد رفع الوصاية عنه ؛ ومن ثم فإن الفترة محل الحساب في الدعوى والتي تبدأ منذ أول عام ١٩٦٠ لحين بلوغ المطعون ضده سن الرشد لم يكن قد قدم عنها حساب فعلا لمحكمة الولاية على المال حتى انتهت الوصاية الأمر الذي ينيط بمحكمة أول درجة اختصاص الفصل فيه .

(نقض ١٩٨٠/٤/٣ - طعن رقم ٧٠٣ لسنة ١٧ ق)

١٢٢ - المثل الايل للقاصر عن طريق النبرع من أبيه صريحة أو مستترة

— جواز تصرفه فيه دون إذن المحكمة — عدم التزامه بالجرد أو تقديم كشف حساب عنه .

ان المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاضع بأحكام

الولاية على المال اذ نصت على انه لا تسرى القيود المنصوص عليها في هذا القانون على ما آل الى القاصر من مال بطريق التبرع من ابيه صريحا كان التبرع او مستترا ، ولا يلزم الاب بتقديم حساب عن هذا المال فقد دلت على اعفاء الولي الشرعي من كفة القيود الواردة في القانون سواء كانت قيود حظر موضوعية ، او قيودا متعلقة بالارادة او التصرف بالنسبة للمال الذي آل منه للقاصر بطريق التبرع فيعفى من اجراءات الحصول على اذن من المحكمة حيث يشترط الاذن لجواز التصرف ، كما يعفى من الاحكام الخاصة بالالتزام بالجرد وتقديم الحساب .

(نقض ١٩/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ١٥٧ س ٢٩ ق)

١٢٤ — القرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية بالأذن للولي

الشرعي ببيع اطياف ابنه القاصر عدم تضمنه فصلا في تكييف سند ملكية القاصر باعتباره بيعا او هبة مستترة — لا حجية له في النزاع القائم بين الولي الشرعي وآخرين بشأن تكييف هذا التصرف — علة ذلك .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، ان المنع من إعادة طرح النزاع في المسألة المتقضى فيها ، يشترط فيه ان تكون المسألة واحدة في الدعوى ، ولا تتوافر هذه الوحدة الا ان تكون هذه المسألة أساسية لا تفرع ، وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الاولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقرارا جامعا مانعا ، وان تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية بين نفس الخصوم . وكان البين من الاطلاع على القرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية بتاريخ ... انه لم يصدر في خصومة ما بل صدر بناء على الطلب الذي تقدم به المطعون ضده الثاني لتبابة الأحوال الشخصية للأذن له ببيع عشرة أفدنة من المساحة التي يمتلكها تجله القاصر ، والتي باعها له توفيقا لأوضاع ملكية الأسرة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، وأنه قرر في التحقيقات التي أجرتها التبابة ان هذا البيع كان تبرعا منه لتجله القاصر . وقد صدر قرار المحكمة مقضيا الأذن له بالبيع

دون أن يتضمن في منطوقه أو نى أسبابه أية إشارة لما إذا كان عقد البيع سند ملكية القاصر الصادر له من الولي الشرعي يعتبر بيعا بعوض أو هبة مستترة ودون أن يكون أطراف الخصومة الحالية — المشترون لقدّر من هذه الأطلاق من الولي الشرعي بعقد ابتدائي والمشترون لها بطريق المزايدة العلنية — ممثلين عند نظر طلب الولي الشرعي صدور قرار الآن بالبيع . فإن هذا القرار لا يحوز حجية تمنع هؤلاء الخصوم من أن يطرحوا على القضاء النزاع حول حقيقة وطبيعة العقد الصادر من الولي للقاصر وذلك للفصل فيه ويكون الحكم المطعون فيه حين تضي بأن عقد بيع الأطلاق الصادر من الولي لابن القاصر يستتر هبة له من والده فإنه لا يكون قد خالف قضاء سابقا حائزا قوّة الأمر المقضى .

(نقض ١٩/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ١٥٧ س ٤٩ ق)

١٢٥ — المال الايل للقاصر عن طريق التبرع من أبيه — تصرفه فيه بالبيع — لا يشترط في هذا التصرف خلوه من الغبن الذي يزيد عن خمس القيمة — هذا التبرع مقصور على التصرفات الخاضعة لاستئذان المحكمة .

تنص المادة السابعة من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في فقرتها الثانية على أنه « لا يجوز للمحكمة أن ترفض الآن إلا إذا كان التصرف من شأنه جعل أموال القاصر في خطر أو كان فيه غبن يزيد على خمس القيمة ومفاد ذلك أن اشتراط خلو التصرف من الغبن الذي يزيد على خمس القيمة قاصر على التصرفات الخاضعة لاستئذان المحكمة ، وإذا كان عقد البيع الصادر من الولي الشرعي ببيع اطلاق النزاع — التي آنت للقاصر بطريق التبرع من أبيه — إلى المطعون ضدها الأولى غير مقيد بحدود إذن من المحكمة بإبرامه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحته ونفاذه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٩/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ١٥٧ س ٤٩ ق)

١٢٦ - تصرف الأب بالبيع المتجزئ لابنه القاصر - صحيح ولو كان هبة مستقرة في ضرورة شئد بيع - ثبوت ضرورة اذن - لا يترتب عليه سوى اعفاء الأب من تقديم حساب عن العقار محل التصرف وعدم استئذان المحكمة عند تصرفه فيه للغير

تصرف الأب بالبيع المتجزئ في عقار يملكه الى ابنه القاصر يعتبر تصرفا صحيحا وناقذا سواء كان في حقيقته بيعا أو هبة مستقرة في ضرورة عقداً بيع ، ويتسجله تنتقل ملكية العقار المبيع الى القاصر . ولا يترتب على ثبوت صورة الثمن سوى اعفاء الأب من تقديم حساب عن هذا العقار ومن الحصول على اذن من محكمة الأحوال الشخصية عند تصرفه فيه بصفته وليا شرعيا على ابنه القاصر وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٢٥ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن الولاية على المال .
(نقض ١٩/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٨ ق)

١٢٧ - بيع الوصية مالا لنقاصر دون اذن من محكمة الأحوال الشخصية وسقوط حق القاصر في طلب ابطال البيع بهرور ثلاث سنوات على تاريخ بلوغه سن الرشد لا يؤثر في صحة البيع لأن تصرف الوصية لا يعتبر مجاوزا لحدود نيابتها القانونية ولا يعتبر منها بيعا لملك الغير .

لما كانت الطاعة - وحسبها يبين من مدونات الحكم المطعون فيه والصورة الرسمية من مذكرتها أمام محكمة الاستئناف - لم تنع بشيء على العقد واقتصر طعنيا على طلب ابطاله لصدوره من الوصي عليها دون اذن من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال الذي انتهى الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف بيانه - الى سقوط حتها في التمسك به اعمالا لنص المادة ١٤٠ من القانون المدني فان النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس ، والنعي بالشق الثاني من هذا السبب مردود ذلك ان الوصية حين تصرفت ببيع الأتيان المملوكة للطاعة انما كان ذلك باعتبارها نائبة عنها نيابة قانونية تحل فيها ارادتها محل ارادة الأميل - القاصر - مع انصراف الأثر القانوني لهذه الارادة الى هذا الأخير كما لو

كانت قد صدرت منه لا يغير من ذلك إلا تكون قد استأنفت محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال في هذا التصرف إذ لا يعتبر تصرفها مع ذلك مجاوزاً لحدود تلك النيابة كما لا يعتبر بيعاً لملك الغير الذي صدر من غير مالك ، لما كان ذلك فلا تثريب على الحكم المطعون فيه أن هو التفتت من دواع الطاعة بعدم نفاذ العقد في حقها استناداً إلى قواعد بيع ملك الغير أو لتجاوز النائب حدود نيابته لأنه دفاع لا سند له من القسّاتون مما لا يعيب الحكم اغفال الرد عليه .

(نقض ١٦/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٩ ق)

اختصاص قضائي

أولاً - الاختصاص الولائي

ثانياً - الاختصاص النوعي

ثالثاً - الاختصاص القيمي

رابعاً - الاختصاص المحلي

خامساً - مسائل منوعة

أولاً - الاختصاص الولائي

١٢٨ - للمحاكم التحقق من قيام القرار الإداري بمقوماته القانونية -
وتطبيقها له وفقاً لظاهر نصوصه على النزاع المطروح - لا يعد تعرضاً
للقرار بالتأويل .

القانون لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التي تميزها
والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولحصانتها من تعرض
السلطة القضائية لها بتعطيل أو تأويل ؛ ويتبنى على ذلك أن للمحاكم العادية
أن تعطى تلك القرارات وصفها القانوني على هدى حكمة التشريع ومبدأ
الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم ؛ وهي في سبيل ذلك تمك
بل من واجبها التحقق من قيام القرار الإداري بمقوماته القانونية والتصرف
على فحواه فإن ظهر لها سلامة صدوره غير متبوع بما ينحدر به إلى درجة
العدم كان عليها أن تعمل تطبيقه وفقاً لظاهر نصوصه وتغزل ما وصف له
القانون من آثار على النزاع المطروح ولا يعتبر ذلك منها تعرضاً للتفسير
بالتأويل .

(نقض ٢١/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٥٥ حسنة ٤٩ ق ١)

١٢٩ - علاقة العاملين بشركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام نظام العاملين بتلك الشركات ولأحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام وتختص جهة القضاء العادي بتلك الدعاوى .

ان علاقة العاملين بشركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية تخضع لأحكام نظام العاملين بتلك الشركات ، كما تخضع لأحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام ، ومن ثم تكون جهة القضاء العادي هي المختصة بنظر الدعاوى التي يرفعها العاملون بهذه الشركات للمطالبة بحقوقهم طبقا لقانون العمل أو لنظام العاملين المشار إليه . ولا يغير من ذلك ما تنص به المادة ١٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من أن قرار رئيس مجلس إدارة الشركة في تظلمات هؤلاء العاملين من تقارير الكفاية المقدمة عنهم يكون نهائيا ، إذ ان نفس المادة أيضا بظلم غلط سبيل التظلم أمام السلطة الرئاسية التي يتبعونها قبل اللجوء بشكايتها إلى القضاء .

(نقش ١٦/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٥ ق)

١٣٠ - تأميم - السلطة التشريعية وحدها هي التي تختص بإجراء التأميم وتتولى في القانون الصادر به تحديد نطاقه وإحكامه ولا يجوز للجان التقييم الخروج على ذلك بتقييم ما لم يقصد المشرع إلى تأميمه أو استبعاد ما أدخله المشرع في نطاق التأميم - وقراراتها في ذلك لا حجية لها ولا تستتبع مما يدخل في نطاق اختصاص القضاء العادي بسط الرقابة عليها .

وثمن كل من المقرر ان التأميم عمل من أعمال السيادة تختص بإجرائه السلطة التشريعية وحدها ، ويراد منه نقل ملكية المشروع الخاص كبله أو بعضه إلى الملكية الجماعية ممثلة في الدولة لتحقيق لضرورات اجتماعية واقتصادية . الا انه من المقرر ايضا في قضاء هذه المحكمة ان تقييم المشروع المؤمم وتحديد العناصر التي ينصب عليها التأميم يرجع فيه إلى قانون التأميم مباشرة ، وان اختصاص لجان التقييم هو تقييم رؤوس أموال المنشآت التي أتمت بالقانون المذكور دون ان يكون لها ان تضيف إلى الأموال والخسوق

مؤممه شينا أو ان تستبعد منها شيئا ، ذلك ان السلطة التشريعية وحدها
 هي التي تختص بإجراء المرسوم وتدوين في القانون الصادر به تحديد نطاقه ،
 راحته وتقييم الشركات والمشروعات والمنشآت التي ينصرف اليها التأمين .
 أما لجان التقييم . فليس لها اختصاص في هذا الشأن ، ويترتب على ذلك
 أنه لا يجوز لها ان تقيم ما لم يقصد المشرع الى تأميمه أو تستبعد بعض
 العناصر التي أدخلها المشرع في نطاق التأمين ، لأن فعلت شيئا من ذلك ؛
 فلا يكون لقرارها من أثر ولا يكتسب أية حصانة . ولا يكون له حجية قبل
 الدولة أو أصحاب الشأن ولا يحول دون المحاكم المختصة والنظر في هذه
 المنازعات التي تثور بين الغير وبين المنشآت المؤممة بشأن الأموال المتنازع
 عليها أو في أي نزاع آخر لا يتعلق بالتقييم في ذاته ذلك أن تحقيق هذه
 المنازعات من اختصاص المحاكم ذات الولاية العامة في ذلك إلا ما استثنى
 بنص خاص ولا يكون ذلك طعنا في قرار لجنة التقييم وإنما هو سعي للحصول
 على قضاء يحسم تلك المنازعات وإذا كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم
 المطعون فيه أنه أقام قضاءه بطلبات المطعون عليهم على قوله ان كون التأمين
 انصب على المطحن . . . وما يتصل به من آلات ومقولات لازمة لصنع
 منتجاته . . . أن يجاوز عناصر المشروع المؤم إلى غيرها من عناصر المؤسسة
 المناعة لمصاحب المشروع والتي لم يرد عليها ؛ لما كان ذلك ؛ وكن الثابت من
 تقرير الخبير المودع أمام محكمة أول درجة ان الخبير قام بالإطلاع على الرسم
 الهندسي للمطحن قبل تأميمه والمعتد من إدارة الرخص بحى شمال القاهرة
 بتاريخ ١٩٤٧/٨/٢١ كما اطلع على الرسم الهندسي الحديث للمطحن بعد
 التأميم وبين في الحالتين ان المطحن مقام على جزء من الأرض المملوكة لورث
 المدتين — المطعون عليهم — كما تبين من المعاينة على الطبيعة أيضا ان
 أرض النزاع مطحنا . ٨١ متر تحد مبانى المطحن من الناحية الغربية وبين
 ذلك على الرسم الكروكي الذي سجله بالتقرير ثم انتهى الى نتيجة واضحة
 لا يعترينا التسك أو الغموض ان أرض النزاع هي أصلا ملك المرث ؛ وكانت
 في وضع يده . وكان يستعملها لمبنى السيارات أى كجراج . وذلك حتى ضم
 التأمين هذه الأرض الى المطحن المؤم . وأصبحت في وضع يد مؤسسة

المطاحن ثم شركة مطاحن شمال القاهرة ، وحتى الآن . حيث تستعملها في
 تسوين اجولة الدقيق وجميع منتجات المطاحن واقامة مباني لمكاتب موظفي
 المطحن . وانها بالتالى اصبحت ضمن المطحن المؤمم . فان هذه النتيجة التي
 اتى اليها تدل على ان ارض النزاع لم تكن ملحقة بالمطحن ولا هي معدة
 لخدمته او متصلة بعمله ، وانما كانت تستعمل في اغراض اخرى خاصة
 بمالكها وبمعيدة كل البعد عن نشاط المطحن وانها لم تضم الى المطحن الا بعد
 التأميم : مما يقطع بأن التأميم اذا كان قد ورد على المطحن ، فانه لا يتناول
 ارض النزاع . وقرار لجنة التقييم بادخالها ضمن المشروع المؤمم قرار باطل
 وعديم الاثر . ولا ابل على فساد هذا القرار من ان انخير الحسابات لجنة
 التقييم ذاتها ثبت في تقريره انه توجد قطعة ارض فضاء مجاورة للمطحن ،
 وانه راي استبعادها من التقييم حيث انها لا تدخل في حدود المطحن . ولذلك
 فانه ماكان يجوز للجنة التقييم ان تجنح الى ضم هذه الأرض الى عناصر
 المشروع المؤمم . . . مما مفاده ان الحكم المطعون فيه قد انزل حكم القسانون
 على الواقع في الدعوى في استخلاص سائغ يكفي لحيل قضائه له اصله
 للثبوت بالأوراق خلص فيه صحيحا الى ان قرار تأميم المطحن لا يتناول ارض
 النزاع ما دام قد ثبت لديها انه ليس من عناصره ولم تعد لخدمته حتى تلحق به
 وان قرار لجنة التقييم بادخال هذه الأرض ضمن المشروع المؤمم قرار باطل
 عديم الاثر لأنها لا تملكه ومن ثم تختص المحاكم العادية ذات الولاية العامة
 بالنزاعات المتعلقة به مما يكون النعى عليه بهذه الاسباب على غير اساس .

(نقض ١٥/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٩ ق)

١٤١ - الاختصاص الانفرادي للجان الفصل في المنازعات الزراعية

— مناطه — بالنص على اختصاص اللجنة بنظر بعض المنازعات دون انفرادها
 بها — لا يحول دون عرضها على المحاكم صاحبة الولاية العامة للفصل فيها .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مناسط خروج المنازعات الاجبارية
 الزراعية عن الاختصاص الولاى للمحاكم هو ان تكون المنازعة مما تنفرد
 لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بالفصل فيه وحدها بنص صريح خروجها

على الأصل العام المقرر بقانون السلطة القضائية من اختصاص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات إلا ما استثنى ينص خاص أما ما غير ذلك من منازعات أضيفت بعض النصوص على تلك اللجنة اختصاص الفصل فيهما دون أن تفرد لها بذلك انتزاعاً من المحاكم صاحبة الولاية العامة في القضاء فإنه ليس ثمة ما يحول بين المحاكم وبين الفصل فيها أعيالا لحقها الأصيل ويكون الاختصاص في شأنها بذلك مشتركاً بين اللجنة والمحاكم لا يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى إلى أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى .

(نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق)

١٢٢ — دعوى المستأجر بصحة ونفاذ عقد الإيجار مع التسليم — اختصاص المحاكم ولجان الفصل في المنازعات الزراعية بنظرها — منازعة المدعى عليه بشأن بطلان العقد للتنازل عن الإيجار للغير — وجوب تقديمه طلباً بذلك إلى اللجنة — المنازعة بشأن مقدار حيازة المدعى وأسرته — لا تعد من حالات الاختصاص الانفرادي للجان المذكورة .

النص في المادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية بنظر المنازعات الناشئة عن الملاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والبحراوية والقبيلة للزراعة ، ويوجه خاص تختص وحدها بالفصل في المسائل الآتية : (١) المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكرر (ز) من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي (ب) كل خلاف ينشأ حول استخدام السلف النقدية أو العينية (ج) جميع الاشتكالات المتعلقة بتنفيذ قرارات اللجنة والنص في الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ على أنه « يمتنع على المحاكم النظر في المنازعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجان طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ » يدل على أنه باستثناء ما أشير إليه في تلك الفقرة من منازعات لا يحول بين المحاكم وبين الاختصاص بالفصل في الدعاوى الإيجارية الزراعية مانع من القانون ، لما كان ذلك ، وكان ما نعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه من أنه

يلزم للفصل في طلبات المطور عليه - بصفة ونياد عقد الإيجار - مع التسليم - النظر في مسائل تنفرد بها لجنة الفصل في المنازعات الزراعية مردودا بأنه وإن كانت المادة ٣٢ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانونين رقمي ٣٥٥ لسنة ١٩٥٤ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ تقضي بأن يكون تأجير الأراضي الزراعية لمن يتولى زراعتها بنفسه ولا يجوز للمستأجر تأجيرها من الباطن أو التنازل عن الإيجار للغير أو مشاركته فيها ويقع باطلا كل تعاقد يتم بالمخالفة للحكم المتقدم ، ويشمل البطلان أيضا العقد المبرم بين المؤجر والمستأجر الأصلي إلا أنه لما كانت الفترة الأخيرة من هذه المادة تجرى بأن « تقضى بالبطلان لجنة الفصل في المنازعات الزراعية متى طلب إليها ذوو الشأن ذلك » فإن في ذلك ما يفيد أن اختصاص تلك اللجنة معلق على طلب ذوو الشأن إليها التضاء بالبطلان في هذه الحالة فإذا لم يتقدم هؤلاء بهذا الطلب فلا بطلان ، ولما كان الطاعنون هم يقدموا وفق طعنهم ما يفيد أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بتقديم بطلان البطلان إلى اللجنة آنفة الذكر فإنه لا يكون لما أشاروا إليه أمام تلك المحكمة بشأن موقف المطعون عليه من شروط المادة ٣٢ السالف الإشارة إليها لا يعتبر إثارة لمسألة من المسائل التي تنظمها تلك المادة ويؤدي إلى خروج الدعوى من اختصاص المحكمة ، ولما كان ما أثاره الطاعنون أيضا بشأن مقدار ما يحوزه المطعون عليه وأسرته من الأراضي الزراعية ومدى دخولها في حدود ما يجيزه القانون إنما يستند إلى نص المادة ٣٧ من قانون الإصلاح الزراعي وهي خارجة عما نصت عليه المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن ما تنفرد به لجان الفصل في المنازعات الزراعية مما لا يصد المحاكم عن النظر في هذا الأمر .

{ نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق }

١٣٢ - تكليف التصرف الصادر من الوالد لابنه بأنه عقد بيع أو هبة مستترة - اختصاص المحكمة المدنية بالفصل فيه - لا شأن لمحكمة الأحوال الشخصية بذلك .

الخلاف حيول ما إذا كانت ملكية القاصر للأطيان موضوع النزاع قد

آلت إليه من والده على سبيل الهبة أم بطريق البيع هو في حقيقته نزاع حول
تكييف عقد البيع الصادر للقاصر من أبيه وهل كُن بيما حقيقيا دفع الثمن من
طرف ثالث تبرعا للقاصر أم كُن هبة مستترة من الأب في صورة عقد بيع .
وهو بهذا الوصف تكييف لا شأن لحكمة الأحوال الشخصية به بل هو من
صميم اختصاص المحكمة المدنية .

(نقض ١٩٨٠/٥/١١ — طعن رقم ١٥٧ س ٤٩ ق ١)

١٣٤ — منازعة مالك المنشأة قبل التأميم في استحقاق مصلحة الضرائب
لمبلغ معين — فضل قرار التقييم في هذه المنازعة — لا حجية للقرار في هذا
الشأن — للمحاكم ذات الاختصاص الفصل فيه .

منازعة المطعون ضدهم باعتبارهم ملاك المنشأة تبطل تأميمها في
تحديد دين الضرائب وتوأمين التيسر ، لا شأن لها بالتقييم ولا تدخل في
اختصاص اللجنة وقرارها لا يحوز حجية في شأنها ولا يحول دون المحاكم
ذات الاختصاص ونظرها ويكون للمطعون ضدهم ان يلجأوا اليها للفصل
فيها طبقا للقانون ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فان النعي
عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله وتفسيره يكون على غير اساس .
(نقض ١٩٨٠/٦/٥ — طعن رقم ١٠٤٩ س ٤٧ ق ١)

١٣٥ — اختصاص لجان تقييم المنشأة المؤجلة ، القانونان ١٤٩ ، ١٥٠
لسنة ١٩٦٢ — ماهيته — لا حجية لقراراتها ان تعرضت للفصل في منازعات
لا تتصل بالتقييم في ذاته — فصل المحاكم في هذه المنازعات — لا يعمد
طعنا في قرارات تلك اللجان .

اختصاص لجان التقييم كما هو مبين في القانونين رقمي ١٤٩ و ١٥٠
لسنة ١٩٦٢ — اللذان بهوجبهما تم تأميم مضرب المطعون ضدهم نصليا ثم
كليا — هو تقييم رأس مال المنشأة انما يكون بتحديد ملى اساس من

العناصر المكونة له وهى الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وتمت التأييم ؛
 فإن كان من بين هذه الحقوق والأموال ما يحتاج الى تقدير قيمته - كالأسيج
 غير المتداولة فى البورصة او التى مضى على آخر تعامل فيها لكثير من سبة
 الشهر. وذلك بالنسبة للشركات المساهمة ؛ وكالمعارات والمنقولات المملوكة
 للمنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة - فتقوم لجنة التقييم المختصة
 بتقدير قيمتها وتمتع فى هذا الشأن بسلطة تقديرية لا تخضع لاية رقابة
 ادارية او قضائية ؛ ولكن ليس للجان التقييم ان تفصل فى اى نزاع يثور
 بشأن الاموال والحقوق المتنازع عليها بين المنشآت المؤممة وبين الغير او
 اى نزاع آخر لا يتعلق بالتقييم فى ذاته ؛ ذلك ان تحقيق المنازعات والفصل
 فيها من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة فى ذلك الا ما استثنى بنص
 خاص ؛ اما اختصاص لجان التقييم فى ذاته ؛ فانه لا تكون لقراراتها اية
 حجية تحول دون المحاكم المختصة والنظر فى هذه المنازعات والفصل فيها
 ويكون للدولة واصحاب الشأن من ملاك المنشآت المؤممة قبل تأميمها والغير
 ان يتقدموا الى المحاكم المختصة بمنازعتهم لتحقيقها والفصل فيها ؛ ولا يكون
 ذلك طعنا فى قرارات لجان التقييم وانما هو سعى على قضاء يحسم تلك
 المنازعات .

(نقض ١٩٨٠/٦/٥ - طعنان ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ من ٤٧ ق)

ثانيا - الاختصاص النوعى

- ١٢٦ - اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر احد الطلبات فى الدعوى -
 اثره - امتداد اختصاصها الى ما عسى ان يكون مرتبطا به من طلبات اخرى
 - لا يغير من ذلك ان تكون داخله فى الاختصاص النوعى للقاضى الجزئى .

من المقرر فى قضاء محكمة النقض انه متى كانت المحكمة الابتدائية
 مختصة بالنظر فى طلب ما ؛ فان اختصاصها هذا يتردد الى ما عساه ان يكون
 مرتبطا به من طلبات اخرى ولو كانت مما يدخل فى الاختصاص النوعى

للقاضي الجزئي ومن ثم فإن الاختصاص بنظر الدعوى برمتها ينعقد للمحكمة الابتدائية .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٩ — طعن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٠ ق)

١٢٧ — طالب التعويض عن الأضرار التي لحقت الطالب نتيجة تخطئه

دون مبرر في الاعارة للخارج — اختصاص محكمة النقض بنظره .

اذ كان الطالب قد أسند في عريضة الطلب الى وزارة العدل ارتكاب وقائع مادية اعتبرها اخطاء أدت الى حصول الضرر ، الا انه لما كان الطالب قد انصح في المذكرات التي قدمها انه يطلب التعويض عن الاضرار التي لحقت نتيجة تخطئه دون مبرر في الاعارة وعلى خلاف القواعد التي اتبعتها الوزارة ، بما مفاده ان التعويض مطلوب عن القرار الضمني الصادر بعدم اعارة الطالب لانه معيب بساءة استعمال السلطة ، فان الدفع بعدم الاختصاص يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٠/٤/١٥ — طعن رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق)

١٢٨ — اختصاص محكمة النقض بالتفصل في طلب التعويض عن

القرارات الإدارية — مناطه — طلب التعويض عن اغفال الجهة الادارية تعيين الطالب في التيلة سنة ١٩٦٩ ثم تعيينه في وقت لاحق — عدم اختصاص المحكمة بنظره .

مفاد النص في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ان طلبات التعويض التي تختص بها الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض هي الطلبات المتعلقة بما تختص بالغائه من القرارات الادارية ، ويشترط لاختصاص تلك الدوائر بالغاء القرارات الادارية النهائية ان تكون متعلقة بشان من شئون رجال القضاء أو النيابة العامة ، والمقصود بشئون هؤلاء هي تلك التي تتعلق بصفاتهم هذه اثناء قيامهم بهزاولة وظائفهم القضائية

دون الشئون السابقة على انتحاقهم بها . لما كان ذلك وكان القرار الرزاري رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٦٩ - فيها تضمنه من 'شغال تعيين الطاب في النيابة - والذي يطلب الطالب التعويض عنه قد صدر قبل التحاق الطالب بالقضاء ، فان المحكمة لا تكون مختصة بنظر الطلب .
(نقض ١٥/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١١ لسنة ٤٩ ق)

١٣٩ - دعوى الاخلاء لاستعمال المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة وتضر بالمالك - اختصاص المحكمة الابتدائية دون غيرها بنظرها .

النص في المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي ابرم عقد الايجار مثار النزاع ورفعت الدعوى في ظله والمادة ٢٣ منه يسدل على اختصاص المحكمة الابتدائية دون غيرها بالنظر في طلب الاخلاء المؤسس على استعمال المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة وتضرر بمصلحة المؤجر دون انتفاء الى قيمة هذا الطلب في ضوء التواعد المقررة لتقدير الدعوى في قانون المرافعات .

(نقض ١٧/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٣٣ س ٤٦ ق)

١٤٠ - طريقة استعمال المكان المؤجر - مردها لارادة المتعاقدين طالما لا تخالف قاعدة امرة في التشريعات الاستثنائية - تحديد نطاق احداث الضرر - عدم اقتصاره على ما يقع داخل العين المؤجرة - جواز شمول الاتفاق لما يتصل بها من اجزاء اخرى - اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر دعوى الاخلاء عند المخالفة .

طريقة استعمال العين المؤجرة مردها لارادة المتعاقدين ما دامت لا تخالف قاعدة امرة في التشريعات الاستثنائية فان اتفاقهما يكون في هذا النطاق مشروعاً ومن ثم واجب الاعمال تفادياً مما يترتب علي مخالفة ذلك

من ضرر سواء بالعين ذاتها أو بمصلحة مادية أو معنوية للمؤجر أو لمن يكون المؤجر ضامنا ليم عدم التعرض أو الإضرار بمصالحهم ولا جناح على الطرفين في أن يتفقا على تحديد النطاق الذي يعتبر معه الفل مؤديا إلى أحداث الضرر سواء أكان واقعا داخل الدين المؤجرة أو مستطيلا إلى ما يتصل بها ما دامت هي السبيل المباشر لوقوع الفل المؤدى إلى أحداث الضرر ذلك أنه لما كان العقد هو شريعة المتعاقدين « المادة ١٤٧ من القانون المدني » وأن من الواجب تنفيذه طبقا لما شتمل عليه « المادة ١٤٨ » فإنه يكون هو مصدر المسؤولية العتدية التي يملك طرفاها تعديل تواعدها تخفيها أو تشديدا في نطاق المشروعية ويكون اختيما بئسها في عقد الإيجار الذي ينظم حدود استعمال المستأجر للعين المؤجرة بما لا يضر بالمؤجر من شروط الإيجار التي يترتب على مخالفتها تحقق الأثر المبين في الفقرة - ج - من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وهو إخلاء المكان للمؤجر في حالة توافر شروطها لما كان ما تقدم وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد إيجار العين مثار النزاع قد حظر على الطاعن استعمال البيدروم والحد سطح والحديقة أو أحداث أي تعديل فيها دون إذن كتابي من المالك وأن قوام دعوى المطعون عليه - المؤجر - أن الطاعن - المستأجر - قد خالف هذا الحظر المقتدى المتصل بطريقة استعمال العين المؤجرة بما يعتبر معه مخالفة لحكم الفقرة - ج - آنفة الذكر فإن الدعوى المائلة تكون نائسة عن تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مما يسلكها في عداد ما تختص به المحكمة الابتدائية ويكون الدفع بعدم اختصاصها على غير أساس .

(نقض ١٧/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٣٣ س ٤٦ ق ١)

١٤١ - المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية - اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أيا كانت قيمة الدعوى - اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل استئنافيا في قضاء المحكمة الجزئية والطعون في القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية ق ٦٧/١٩٧٥ أثر ذلك - عدم جواز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية .

مفاد النص في المادتين ٣٩ مكررا و ٣٩ مكررا من المرسوم بقانون

رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافتين بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥^١ - المسمول به من تاريخ نشره في ١٠/٧/١٩٧٥ والفقرة الأولى والثانية من المادة ٣ من هذا القانون . أن الشارع إذ استبدل المحكمة الجزئية بلجان الفصل في المنازعات الررعية والمحكمة الابتدائية باللجان الاستئنافية ، فقد ناط - بصريح النص - بالمحكمة الجزئية أن تفصل في النزاع - أيا كانت قيمة الدعوى - ابتدائيا ، وناط بالمحكمة الابتدائية - وحدها - أن تفصل استئنافيا في قضاء المحكمة الجزئية في المنازعات المذكورة والطعون في القرارات التي صدرت من لجان الفصل في المنازعات الزراعية ولم تكن قد استؤنفت بعد أمام اللجان الاستئنافية عند صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ٧٥ ، ومن ثم فإن المحكمة الابتدائية إنما تنظر المنازعات سائلة الشكر باعتبارها محكمة الدرجة الثانية ، والحكم الصادر منها في هذا الشأن هو حكم نهائي لا يجوز الطعن فيه أمام محاكم الاستئناف ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف ، على أن المحكمة الاستئنافية باعتبارها محكمة أول درجة وأن حكمها في هذا التظلم جائز استئنافه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٠/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٠٧٥ س ٤٧ ق)

١٤٢ - الحكم استئنافيا بإلغاء حكم محكمة أول درجة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى ، وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل فيها - تصدى محكمة الاستئناف للدفع بعدم قبول الدعوى - خطأ - علة ذلك .

قبول محكمة أول درجة الدفع بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى والتضساء به ، والتضساء دفع شكلي ، لا تستنفذ به - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ولايتها بنظر الموضوع ، فإنما استؤنفت حكمها ونقضت محكمة الاستئناف بإلغائه ويرغض الدفع ، وجب عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ومنه الدفع بعدم قبول الدعوى الذي لما نقل كلمتها فيه ، فلم تواجه هذا الدفع أو ترد عليه ، ومن

ثم لم تستند ولايتها للفصل فيه ، واذا تصدت محكمة الاستئناف للموضوع وتضت في الدفع بعدم التول ، فتبها تكون قد قررت إحدى درجات التقاضي على الخصوم مع ان مبدأ التقاضي على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ، ولا يجوز للخصوم النزول عنها . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٦/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٧٣ س ٤٠ ق)

ثالثا - الاختصاص القيمي

١٤٣ - دعوى العامل باحقاقه في تقاضي بدل اقامته والزام رب العمل بالمبلغ المستحق له - الطلب الأول غير قابل للتقدير - اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره باعتبار ان قيمته تزيد على ٢٥٠ جنيه .

اذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الدعوى تضمنت مطلبين ناشئين عن سبب قانوني واحد اولهما احقية المطعون ضده - العامل - في تقاضي بدل اقامة اسوان وثانيهما مرتبط به ومترتب عليه وهو الزام الطاعن - رب العمل - ان يؤدي له مبلغ ٢٠٠ ج و ٢٠٨ م قيمة ما استحق من هذا البديل عن المدة المطالب بها واذا كان الطلب الأول غير قابل للتقدير بحسب القواعد المنصوص عليها في المواد من ٣٦ الى ٤٠ من قانون المرافعات فإن قيمته تعتبر زائدة على مائتين وخمسين جنبا وفقا للمادة ٤١ منه ومن ثم تختص به المحكمة الابتدائية .

(نقض ١٩/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ ق)

١٤٤ - مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص القيمي - لا يمنع من قبول الحجية له متى صدر من جهة قضائية لها ولاية اصداره .

قواعد الاختصاص القيمي وان كانت تتعلق بالنظام العام ، الا ان مخالفتها

لا تمنع من ثبوت الحجية للحكم متى صدر من جهة قضائية لها الولاية في إصداره ! وإذا كان الثابت أن الحكم في الدعوى رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٦٤ مدنى جزئى أبو حماد بين الخصوم أنفسهم صدر من جهة قضائية في حدود ولايتها واشتمل في أسبابه المرتبطة بالمنطوق قضاء بملكية المطعون لأطيان النزاع فإنه يضحى نهائيا حائزا لقوة الأمر المتدى به .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ — طعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق)

١٤٥ — المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها ولو لم تتجاوز قيمتها ٢٥٠ ج .

إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النزاع في الدعوى إنما كان يدور حول ما إذا كان الطاعن يشغل عين النزاع بسبب رابطة العمل بينه وبين المالكين السابقين للعقار ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام الباب الأول من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ونفا للمادة الثانية منه ، ثم أن سكنى الطاعن بالعين إنما تستند إلى عقد استجاره لها وهو ما تمسك به في دفاعه وكان النص في المادة ٤٠ من القانون سالف البيان على أن « تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ من تطبيق أحكام هذا القانون وترفع الدعاوى إلى المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار » يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قد استثنى من الأصل المقرر في المواد ٣٧ و ٤٢ و ١/٢١٩ و ٢٢٣ من قانون المرافعات بعض الدعاوى حتى ولو لم تزد قيمتها على مائتين وخمسين جنيها وخص المحاكم الابتدائية بالحكم فيها .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ — طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٩ ق)

١٤٦ — تقدير قيمة الدعوى عند تعدد الخصوم فيها — كذايته — م ٢٩

مرافعات — دعوى الزلى الشرعى بمطالبة الشركة بنصيب اولاده القصر في الأرباح — وجوب تقدير قيمتها بما يطالب به كل من الأولاد على حدة — لا يغير من ذلك ان يكون استحقاق الأرباح محل نزاع — علة ذلك .

النص في المادة ٢٩ من قانون المرافعات على انه اذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانونى واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون التفتت الى نصيب كل منهم فيه تدل على انه اذا تعدد الخصوم في الدعوى — مدعين كانوا أو مدعى عليهم — فإن الأصل في تقدير قيمة تلك الدعوى يكون بقيمة نصيب كل من المدعين الى قيمة المطلوب من كل من المدعى عليهم على حدة إلا انه اذا كانت الدعوى يستند الى سبب قانونى واحد فانها تقدر باعتبار مجموع المطلوب فيها دون التفتت الى نصيب كل منهم فيه ، والمقصود بالسبب القانونى في مفهوم تلك المسألة هو الواقعة والحجج القانونية التي يستند اليها الخصوم ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده اقام الدعوى أمام محكمة اول درجة بصفته وليا شرعيا على اولاده الخمسة القصر طالبا التزام الشركة الطاعنة بأن تدفع لكل من اولاده مبلغ ٨٢ و ٢٣٦ ما يخصه في ارباح شركة « فرانكو » عن السنة المالية المنتهية في ١٩٦٣/٦/٣٠ قبل تأميمها وادماجها في الشركة الطاعنة وكانت الواقعة التي يستند منها كل مساهم حقه في الأرباح هي مساهمته في رأسمال الشركة وهي علاقة يستقل بها كل منهم من غيره ، ومن ثم تقدر الدعوى بقيمة ما يطالب به كل من الأولاد الخمسة القصر (المساهمين) على حدة لاختلاف السبب القانونى الذي يستند اليه كل منهم في مطالبته ، واذ نصت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات على ان تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصيب الاستئناف وفترة للمواد من ٣٦ الى ٤١ وكان الحكم المطعون قد انتهى في قضائه الى عدم جواز الاستئناف فانه يكون قد صادف صحيح القانون ، ولا وجه لما تنعى به الطاعنة من ان الدعوى غير مقطرة القيمة بمقولة ان الأصل في الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل الا الدعوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، ولما كانت الدعوى قد

فقيمت للمطالبة بمبالغ محددة لمن منازعة الطاعنة في استحقاق تلك المبالغ لا تعدو ان تكون منها دفاعا لا تخرج به الدعوى من كونها معلومة القيمة الى نطاق الدعوى مجهولة القيمة .

(نقض ١٦٨٠/٥/٢٦ — طعن رقم ٣٩٠ س ٤٦ ق ١)

١٤٧ — دعوى — تقدير قيمة الدعوى اذا كانت قد رفعت بطلب قيمة الزيادة في الاجرة المدعى باستحقاقها عن مدة محددة وتمسكت الطاعنة بعدم استحقاق تلك الزيادة اصلا عن العين المؤجرة فانه لذلك تكون المنازعة قد استطلت الى اصل الحق في اقتضاء الزيادة المطالب بها وبالتالي تكون الدعوى غير مقدره — اساس ذلك وآثاره .

لما كان المقرر بالمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات انه « تقدر قيمة الدعوى بما تعلق بنصب الاستئناف وفقا لاحكام المواد من ٣٦ الى ٤١ . . . » — وكانت المادة ٤١ قد نصت على ان : « اذا كان المطلوب جزءا من حق قدرت الدعوى بقيمة هذا الجزء الا اذا كان الحق متنازعا فيه : ولم يكن الجزء المطلوب باتيا منه ، فيكون التقدير بقيمة الحق بأكمله . . . » وكان الثابت بالأوراق انه وان كانت اندعوى قد رفعت بطلب قيمة زيادة الاجرة المدعى باستحقاقها عن مدة محددة الا ان الطاعنة وقد تمسكت بعدم استحقاق تلك الزيادة اصلا عن العين المؤجرة فانه لذلك تكون المنازعة قد استطلت الى اصل الحق في اقتضاء الزيادة المطالب بها وعدم انطباق حكمها على العين المؤجرة ولما لطبيعتها ومن ثم تكون الدعوى بذلك غير مقدره القيمة وبالتالي تعتبر قيمتها زائدة على مبلغ مئتين وخمسين جزيها طبقا للبادة ٤١ برافعات ويكون الحكم الصالح فيها جائزا استئنافه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر واعتبر ان قيمة الدعوى انما تقدر بحاصل نسبية زيادة الاجرة في المدة المطالب بها فحسب ورتب على ذلك قضاءه بعدم جواز الاستئناف لقلة الفصل ، فانه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي اسباب الطعن .

(نقض ١٦٨٠/١٢/١٣ — طعن رقم ٧٦٤ س ٤٩ ق ٢)

١٤٨ - الدعوى بطلب الحكم بالإخلاء من العين المؤجرة تعذر دائها
غير مقدرة القيمة ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استثنائه مهما كانت قيمة
الاجرة الشهرية الواردة بالعقد حتى ولو كان من ثبوتة مفروضة لا تخضع
للامتداد القانوني .

المقرر بالمادتين ٢٢٢ ، ٢٢٥ من قانون المرافعات ان قيمة الدعوى تنظر
— فيما يتعلق بنصب الاستئناف — وفقا لاحكام المواد من ٢٦ الى ٤١ وعلى
اساس انطباعات الختامية للفصل امام محكمة الدرجة الاولى وكان النابذ
بالأوراق ان المطعون عليها اقامت دعواها لاجراء بطلب الحكم بإخلاء الطاعنين
من العين المؤجرة باعتبارهما فاصبين لها اعمالا لما التزم به في عقد الصلح
المؤرخ ١٩٧٢/٢/١٢ من إخلاء الدين وتسليمها الى المطبرين عليهما في ميعاد
غايتها ١٩٧٣/٣/١٥ ومن ثم فان الدعوى تكون مقبله بطلب غير قابل للتقدير
وفقا للقواعد المنصوص عليها بالمواد من ٣٧ الى ٤٠ من قانون المرافعات
وبالتالي فان قيمتها تعتبر زائدة على مبلغ ٢٥٠ ج طبقا لنص المادة ٤١ من
القانون المذكور ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استثنائه ويضحي الدفع المردى
من الطاعنين بعدم جواز الاستئناف على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/١٢/١٣ — طعن رقم ٣٣٠ لسنة ٤٦ ق)

رأبغا — الاختصاص المحلى

١٤٩ - جعل الاختصاص في المنازعات التجارية للمحكمة الكائن في
دارتها العتار يترتب عليه انه لا يجوز الاتفاق مقدما على مخالفته الا انه رقم
ذلك اختصاص محلى فلا يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها الحكم بعدم
الاختصاص دون دفع الخصم قبل ابداء أى طلب او دفاع في الدعوى .

ان جعل الاختصاص في المنازعات التجارية الناشئة عن تطبيق احكام
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعه النزاع للمحكمة الكائن في
دارتها العتار مالا بالمادة ٢/٤٠ منه خلافا للقاعدة العامة المنصوص عليها

فى المادة ٤٩ من قانون المرافعات ، يترتب عليه أنه لا يجوز الاتفاق مقدما على مخالفته طبقا للمادة ٢/٦٢ من هذا القانون الأخير ، إلا أن ذلك لا ينفى أن هذا الاختصاص اختصاص محلى ، لا تتعلق قواعده — عدا قاعدة حظر الاتفاق مقدما على مخالفته — بالنظام العام . ومن ثم فلا يجوز للمحكمة من ثبوت نفسها الحكم بعدم الاختصاص دون دفع من الخصم بين ابداء أن طلب أو دفاع فى دعوى أو دفع بعدم القبول عملا بالمادة ١٠٨ من قانون المرافعات . (نقض ١٤/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٥ ق)

١٥٠ — المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — اختصاص المحكمة الكائن بدائرتها العقار محليا بنظر الدعوى — عدم تعلقه بالنظام العام — وجوب الدفع به قبل ابداء الخصم دفاع فى الموضوع .

الاختصاص فى المنازعات الاجارية الناشئة عن تطبيق احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى يحكم واقعة النزاع للمحكمة الكائن فى دائرتها العقار عملا بالمادة ٢/٤٠ منه خلافا للقاعدة العامة المتصوص عليها فى المادة ٤٩ من قانون المرافعات ، يترتب عليه أنه لا يجوز الاتفاق مقدما على مخالفته طبقا للمادة ٢/٦٢ من هذا القانون الأخير ، إلا أن ذلك لا ينفى أن هذا الاختصاص محلى لا تتعلق قواعده — عدا حظر الاتفاق مقدما على مخالفته — بالنظام العام . ومن ثم فلا يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها الحكم بعدم الاختصاص دون دفع من الخصم قبل ابداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى أو دفع بعدم القبول عملا بالمادة ١٠٨ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ، أن المطعون عليه لم يدفع بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية محليا بنظر الدعوى وباختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية الكائن بدائرتها العقار ، فان الحكم اذ قضى بذلك يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٤/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٥ ق)

خامسا - مسائل منوعة

١٥١ - القضاء بعدم الاختصاص والاحالة - قضاء منه للخصومة -
جواز الطعن فيه على استقلالا .

قضاء المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص والاحالة للمحكمة الابتدائية
قضاء منه للخصومة ويجوز الطعن فيه بالاستئناف استقلالا .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٧ - طعن رقم ٢٨١ لسنة ٥٠ ق)

١٥٢ - اذا قضت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى
لتأسيسا على أن عين النزاع تم تاجيرها خالية وليست بفروثة واحالتها الى
المحكمة الابتدائية وصار هذا الحكم نهائيا بعدم استئنافه تعين على المحكمة
المحال اليها الدعوى الائتزام بالودف الذي وصفه الحكم لتعين من انها
خالية اخذا بحجية الامر المقضى .

لما كان الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٧ مدنى الماتزة
قد اقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على أن عين النزاع تم
تاجيرها للطاعنه خالية ، وان الاختصاص بها ينعقد للمحكمة الابتدائية ، ورتب
على ذلك قضاءه بعدم الاختصاص وبالحالة الى تلك المحكمة ، وكان الحكم
قد صار نهائيا لعدم استئنافه رغم تبليغه للطعن عليه بالاستئناف باعتباره
من الأحكام المنجية للخصومة طبقا للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، فان
الحكم يكون قد حاز قوة الامر المقضى بالنسبة لتطوئة وما عليه من اسباب
مرتبطة به . ومؤدى هذه الحجية أن يمتنع على الخصوم انفسهم معاودة
التنازع في أية دعوى تكون هذه المسألة بذاتها هي الأساس فيما يدعى أى
من الطرفين قبل الآخر من حرق مرتبة عليها ، هذا الى انها - الحجية -
تلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بالنزول عليها ، وعدم الخروج عنها .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٧ - طعن رقم ٢٨١ لسنة ٥٠ ق)

ارتفاق

١٥٢ - ترخيص جهة الادارة بانشاء مسقاه فى ارض الغير لدى ارض الجار - الحيابة المستدة الى حتى استعمال المسقاة - حيابة تنقضى بها نية تملك ارض المسقاه مهما طال امدها - الاستثناء تغير سبب الحيابة .

النص فى المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ - الذى صدر باستنادا اليه قرار وزارة الري بانشاء المسقاة مثل النزاع بأنه اذا رأى أحد ملاك الاطيان أنه يستحيل أو يتمذر عليه رى أرضه ريا كافيا أو صرفه صرفا كافيا الا بانشاء مسقاة أو مصرف فى أرض يستملكه أو باستعمال مسقاة أو مصرف موجود فى أرض الغير وتتمذر عليه اترافى مع أحد حباب الأراضى ذوى الشأن فيرفع شكواه لفتش الرى ليأمر باجراء تحقيق فيها . . . وتوقع نتيجة هذا التحقيق الى المفتش الذى يصدر قررا مسببا باجابة الطاب لو رفضه . . . » ، مفاده ان الحق الذى يتوك من ترخيص جهة الادارة بانشاء مسقاة فى ارض الغير ليجرى بها المياه توصلا لاستعمالها فى رى ارض الجار هو حق المجرى والشرب وهو الحق المقرر بالمادتين ٨٠٨ و ٨٠٩ من اغا ون المبنى ، وتقدير هذا الحق يختلف عن حق الملكية فالحيابة باستعمال المسقاة فى الرى وكونا الى ذلك الحق تعتبر حيابة بسبب معلوم غير اسباب الملكية مما تنقضى معه نية تملك ارض المسقاة ، وتبقى هذه الحيابة المتجردة من هذه النية غير صالحة للتمسك بالتملك مهما طال امدها الا اذا حصل تغير فى سببها .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢١ - طعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق)

١٥٤ - حق الارتفاق بتخصيص المالك الاصلى - نشوؤه من وقست صيرورة العقارين محل الارتفاق المتبادل مملوكين لمالكين مختلفين مع تعاقبهما على هذا الوضع - وجوب ان يكون الغاؤه باتفاق صريح بينهما - لا يكفى خلو عقد البيع من شموله هذا الحق او ضمان خلو المبيع من الحقوق العينية .

نص المادة ١٠١٧ من القانون المدنى على أنه « يجوز فى الارتفاقات

الظاهرة أن ترتب أيضا بتخصيص المالك الأصلي، ويكون هناك تخصيص من المالك الأصلي إذا تبين بأي طريق من طرق الإثبات أن مالك متولين بتفصيلين تمت اتمام بينهما علاقة ظاهرة ، فمفشاء بذلك علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تعني على وجود ارتفاق لو أن العقارين كنا مملوكين لمالك مختلفين . فمفشاء هذه الحالة إذا انتقل العقاران الى ايدي ملاك مختلفين دون تغيير في حالتها . عند الارتفاق مرتبا بين العقارين لهما وعليهما ما لم يذّن ثمة شرط صريح بخلاف ذلك « مما مفاده أن حق الارتفاق — بتخصيص المالك الأصلي — لا ينشأ في وقت تملك المالك الأصلي العقارين ويجعله احدهما يخدم الآخر ولا بلته بينهما علامة ظاهرة من شأنها ان تنشئ علاقة تبعية بينهما ، ولعطفها هذا الحق من وقت ان يصبح العقاران مملوكين لمالكين مختلفين مع بقاها على هذا الوضع ، اذا في استبقاء المالكين لهذا الوضع ما يدل على ثمتها ارادا ان هذا الوضع . اذ في استبقاء المالكين لهذا الوضع ما يدل على ثمتها ارادا ان العقارين مملوكان لمالك واحد، اما وقد اصبحا مملوكين لمالكين مختلفين فلم يعد هناك ما يمنع من ظهوره ، وان هذا الارتفاق يعتبر بعد انفصال ملكية العقارين مرتبا بينهما لهما وعليهما بموجب اتفاق ضمنى بين المالكين المختلفين لا يلغيه الا شرط صريح بأن يذكر المالكان صراحة اسمها لا يريد ان الإبقاء على علاقة التبعية القائمة بين العقارين ومن ثم لا يعتبر شرطاً صريحاً خلو عقد البيع من النص على شموله حق الارتفاق ، او تضمن عقد بيع ايجاد العقارين ان البائع يضمن خلو العقار المبيع من كافة الحقوق العينية أصلية كانت او تبعية وظاهرة او خفية .

(نقض ١٥/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٧ ق)

١٥٥ — حقوق الارتفاق — التنازل عنها — ثمتها — حق التمسك في

الأخذ بالشفعة — ثبوته .

المقرر هو وجوب ان يتم التنازل عن حق الارتفاق وفقاً للقانون فهو لا يتم الا اذا كان قد اشهر وفقاً لقانون الشهر العقاري ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، ولا يفنى عن ذلك مجرد التقرير بالتنازل عن الارتفاق في دعوى الشفعة بعنده

من المسافة القانونية كما هو وليس لصاحب العقار المجاور ان يعترض ، حتى لو كان المظل مفتوحا في حائط مقام على الخط الفاصل بين العقارين ، بل ليس له في هذه الحالة ان يقيم حائطا في ملكه الا بعد ان يبتعد عن الخط الفاصل بمسافة متر وذلك حتى لا يسد المظل المكتسب بالقديم لما كان فلك وكان حق الارتفاق اذا توافر له شرطا الظهور والاستمرار بنية استعمال هذا الحق جاز كسبه بالتقادم اعمالا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ١٠١٦ من القانون المدني ، وكان يبين من تقارير خبراء الدعوى المقدمة صورها الرسمية بأوراق الطعن والتي اخذت بها محكمة الموضوع ، ان مطلات منزل المطعون عليهم عبارة عن نوافذ بالجهة الشرقية بالطوابق الأرضي والمسرور والاول والثاني العلويين وان تاريخ فتحها يرجع الى مدة لا تقل عن تسع عشرة سنة ، وكان البين من حكم محكمة اول درجة الذي اخذ بتقريرى خبر الجدول ومكتب خبراء وزارة العدل ، والمؤيد بالحكم المطعون فيه ان هناك حق ارتفاق بالمطل لعقار المطعون عليهم على عقار الطاعن قد اكتسب بالتقادم بعد ان توافرت شروطه اذ ان علامة هذا الحق الظاهرة هي تلك النوافذ المفتوحة على عقار الطاعن وكان الطاعن لم يتحدى بأنه تمسك بهذا النفع امام محكمة الموضوع بأن المطلات موضوع الدعاى على سبيل التسامح فان النعى بما جاء بهذا الوجه يكون غير مقبول .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٠ لسنة ٤٩ ق)

١٥٧ - لا اعتداء على حق الارتفاق - رده - ازالة - ارهاق .

لما كان البين من الحكم الاستثنائي الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٢ انه ازاء الخلاف الذى ثلر في الاستئناف حول ما اذا كان في ازالة المباني التي اقامها الطاعن والارتداد للمسافة القانونية يتضمن ارهاقا له ، رأت المحكمة نوب الوكيل الهندسى لمكتب خبراء وزارة العدل بجنوب القاهرة للاطلاع على تقارير الخبراء السابقة لبيان وجه الحقيقة في هذه المسألة ، وقدم الخبر تقريراً مؤرخاً ١٣/٥/١٩٧٨ اخذت به محكمة الموضوع ، واورد الحكم

المطعون فيه في هذا الخصوص قوله « وحيث أن المحكمة خلقت بما جسدته
بالتقرير الأخير المؤرخ ١٩٧٨/٥/١٢ والذي ليد ما جاء بالتقرير المؤرخ
١٩٧٨/٥/١٢ وموجها له محمولا على الأسس الفلسفية التي تبناها هذه
المحكمة وتجمعها من ضمن أسبابها . وتخلص المحكمة إلى أن إزالة المباني
التي إقامتها الطاعن والارتداد للمساكنة القانونية لا يتضمن إرهابا له وأن
الضرر الذي سبب به المطعون عليهم من تعطيل حق الارتفاق المقرر لهم
باعتبار أن طبيعة الفتحات هي مطلات وليست مآورا وأن هذا الحق موجود
لأكثر من المدة القانونية اللازمة لاعتسابه سيكون ضررا يتجاوز بكثير الضرر الذي
منصتب به الطاعن فيما لم قام بالهدم وأغدة البناء إذ أن هذا الضرر وكما
انتهى إليه الخبير أن بتقريريهما السابقين يمثال مبلغ ٦٠٠ ج نتيجة تعطيل
استعمال حق الارتفاق المقرر لهم بينما أن تكاليف اعندة الحال إلى أصلها بعد
إزالة مباني الطاعن لا تزيد عن مبلغ مائة جنيه ولما كان يبين من ذلك أن
المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قد أخذت بالنتيجة إلى انتهى إليها
الخبير للأسانيد التي أوضحها في تقريره لاقتناعها بصحتها وهي أسباب
سائغة تكفي لحمل الحكم . فلا عليها أن هي لم ترد على الطعون التي وجهت
إلى ذلك التقرير إذ هي أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في
ذلك الطعون ما يستحق الرد بكثير مما تضمنه التقرير . لما كان فك وكان
الحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعن لا يناله من الحكم بالازالة إرهابا
أو ضرر جسيم فإن هذا يفيد أن المطعون عليهم لم يكونوا مقسمين في
طلب الإزالة وأذ كان حق الارتفاق ينتهي أعمالا لما تنص عليه المادة ١٠٢٦
من القانون المدني بهلاك العقار المرتفق به أو العقار المرتفق هلاكاً تاماً
وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع الدليل على تنفيذ القرار الإداري
الصادر بهدم مزارع المطعون عليهم ، فإن النعي بما جاء بهذا الوجه يكون
في غير محله .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٤ - طعن رقم ٤٩٠ - من ٤٩ ق)

الاستثناء

أولاً - شكل الاستثناء

١ - جواز الاستثناء أو عدم جوازه

٢ - ميعاد الاستثناء

٣ - مسائل منسوعة

ثانياً - إجراءات الاستثناء

ثالثاً - الخصوم في الاستثناء

رابعاً - آثار الاستثناء

١ - الأثر الناقل للاستثناء

٢ - تمدد محكمة الاستئناف

٣ - الاستئناف الفرعي

خامساً - نظر الاستئناف والحكم فيه

أولا - تسكل الاستئناف

١ - جواز الاستئناف أو عدم جوازه

١٥٨ - الحكم الصادر على خلاف أحكام سابقة جواز الطعن فيه
المادتين ٢٢٢ و ٢٤٩ مرافعات - علة ذلك - منع التناقض بين الأحكام .

قوام قوة الأمر المقضى هو ما يفترضه القنون فى حكم القضاء من صحة مطلقة متى استنفدت طرق الطعن فيها ، رعاية لحسن سير العدالة وتثبيتاً لمفهومها بوصفها الفيصل الحاسم بين الحق والباطل ، وكان القانون - سداً منه لكل فريعة تؤدي إلى تيلام التناقض بين الأحكام وتنافى مفهوم العدالة تبعاً لذلك - قد أوسع مجال الطعن فيها يصدر من الأحكام على خلاف أحكام سابقة ، فنص فى المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات على جواز استئناف جميع الأحكام الصادرة فى حدود النصاب الانتهاى إذا كان الحكم صادراً على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضى واعتبر الحكم السابق مستأنفاً فى هذه الحالة بقوة القانون ما لم يكن قد صار انتهاياً عند رفع الاستئناف ، كما نص فى المادة ٢٤٩ منه على حق الخصوم فى أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم انتهاى - أيا كانت المحكمة التى أصدرته - فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، لما كان ما سلف فإن فيه ما ينطق بحرص المشرع على توثيق وقوع المحاكم فى التناقض بين الأحكام ابتداءً ، وعنايته البالغة بعلاج ما قد يقع بينهما رغم ذلك من تناقض عن طريق فتح أبواب الطعن كافة دون تقيد بضوابطها الأصلية .

(نقض ١٩٨٠/١/٥ - طعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق)

١٥٩ - استئناف الأحكام الصادرة فى دعاوى الأحوال الشخصية -
خضوعه للقواعد المبينة باللائحة ترتيب المحاكم الشرعية - الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة - عدم جواز استئنافه .

النص فى المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالفناء

المادة ٤١ منه وهو ما يجب الاعتداد به في تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بخصاب الاستئناف ونقا للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات ، وبانتلى فان الحكم المحاكم الشرعية والمجالس المالية على أن « تتبع احكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية او المجالس المالية عدا الاحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية او القوانين الاخرى المكملة لها » . وفي المادة ٣٠٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٣١ بلانحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها على انه « يجوز استئناف كل حكم او قرار صادر في الاختصاص او في الاحالة على محكمة اخرى او في موضوع ولو بالرفض او بسماع الدعوى او عدمه او بالنفذ المؤقت او رفضه وكذا يجوز الاستئناف اذا لم تفصل المحكمة في احد الطلبات . ويستثنى من ذلك الاحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الجزئية بصفة انتهائية ... ولا يجوز استئناف شيء من القرارات » الا مع استئناف الحكم في اصل الدعوى . يدل على ان استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية يخضع للنصوص الواردة بشأنه في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وفي الحالات المبينة بالمادة ٣٠٥ منها وليس من بينها الحكم بعدم جواز المعارضة .

(نقض ١٦/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٤١ لسنة ٤٧ ق)

١٦٠ - طلب انتهاء عقد ايجار المسكن المفروش لانتهاء مدته - منازعة المستأجر بأن العين المؤجرة ليست مفروشة - اعتبار الدعوى غير مقسدة القيمة - اثره - جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

ازاء عدم النعم في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على قواعد خاصة لتنظيم حق استئناف الاحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في المنازعات الفاشلة عن تطبيقه ، فانه يتعين الالتزام في ذلك بالاحكام المقررة في قانون المرافعات ، ولما كان مناط الحق في الاستئناف - على ما تنص عليه المادة ٢١٩ من هذا القانون - ان يكون الحكم صادرا من محكمة الدرجة الاولى في

المصاحبة الابتدائي وكانت الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية تعتبر كذلك ، إذا تجاوزت قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيهاً — على ما يفيد نص المادة ٤٧ منه ، وكان تقدر قيمة الدعوى فيها يتعلق بنصيب الاستئناف — يخضع على ما تنص عليه المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات — لأحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ منه ، وكان مقتضى نص البند الثامن من المادة ٣٧ منه أنه إذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد عقد مستمر وكان التقدير باعتبار المال القدي للجهة التي قام النزاع على امتداد العقد إليها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الدعوى أن النزاع فيها كان دائراً حول ما إذا كان محل الإيجار عيناً مفروشة ولادة شهر بأجرة مقدارها عشرة جنيهات و ٤٦٥ ملليم — فتقرر قيمة الدعوى المتعلقة بطلب فسخ عقد إيجارها بهذه القيمة أم أنه عن عين غير مفروشة فيخصع إيجارها لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ التي تضي على عقود إيجار الأماكن غير المفروشة امتداداً مستمراً بقوة القانون مما يجعل الدعوى المتعلقة بطلب فسخ عقد إيجارها غير قابلة للتقدير ومن ثم زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً — لما كان ما سلف ، وكان عقد الإيجار من العقود المستمرة فإن الدعوى الماثلة — وقد تعلق النزاع فيها بامتداد هذا العقد — تقدر قيمتها بأجرة المدة المتنازع على امتداد العقد إليها ، وإذا كانت هذه المدة غير محدودة فتكون أجرتها تبعاً لذلك زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً ، ويكون الحكم الصادر في هذه الدعوى قابلاً في نزاع تجاوز قيمته هذا القدر ، ومن ثم جائزاً استئنافه .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٦ — طعن رقم ٨٥ لسنة ٤٦ ق ١)

١٦١ — دعوى المأجر بالمطالبة بفروق أجر قدرها ٣٢ ج ، ما يستجد بواقع ٤ ج شهرياً — طلب غير قابل للتقدير — جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

طلب الطاعن الحكم له بمبلغ ٣٢ ج فرق الأجر عن الفترة من سبتمبر سنة ١٩٦٧ إلى أبريل سنة ١٩٦٨ وما يستجد بواقع ٤ ج شهرياً ، هو طلب لا يقبل التقدير بحسب التواعد المنصوص عليها في المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات ، فتعتبر قيمته زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً كنص المادة ٤١ منه وهو ما يجب الاعتداد به في تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصيب الاستئناف وفقاً للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات ، وبالتالي فإن الحكم

المصادر يشأته لا يعتبر داخلا في النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية ويجوز استثنائه اخذا بنص المادة ٧ من ذات القتون .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢ — طعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٤ ق)

١٦٢ — الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين — عدم قبول الطعن

فيه باى طريق — الاستثناء — حالاته .

من المقرر ان الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين له قوة الشيء المقضى فيه ولا يقبل الطعن فيه باى طريق من طرق الطعن فى الاحكام مالم يكن الطعن مبنيا على مدى جواز اليمين او تعلقها بالدعوى او بطلان فى الاجراءات الخاصة بتوجيهها او حلفها .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ — طعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٥ ق)

١٦٢ — الاحكام التى لا يجوز استئنافها استقلا قبل الحكم النهى

للخصومة تعتبر مستأنفة حتما مع الحكم النهى للخصومة مالم تكن قد قبلت صراحة واغفال ذكر استئناف الحكم غير النهى للخصومة فى صحيفة الاستئناف لايعتبر قبولا له يمنع من طلب الفائه ويكفى ان يوجه المستأنف مطاعنه له فى مرافعته الشفوية او الكتابية امام محكمة الاستئناف .

النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على ان المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال فى الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى النهى لها ، وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى ، وكذلك الاحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع فى ذلك ، هو الرغبة فى منع تقطيع اوصال القضية الواحدة ، وتوزيعها بين مختلف المحاكم ، وما يترتب على ذلك من تفريق النصل فى موضوع الدعوى ، وما يترتب عليه حتما من زيادة

نقطة التقاضي واذ كان الثابت أن الحكم الصادر في ١٩٧٣/٣/١٩ برفض الدفع بالانكار وبصححة التوقيع على عتدى البيع ، وأن تضمن قضاء قطعيًا إلا أنه لا تنتهي به الخصومة كلها ، وهي لم تنته إلا بالحكم الصادر في ١٩٧٣/٥/٧ . برفض الدعوى كما أنه ليس من بين الأحكام الأخرى التي استثنائها المشرع في المادة ٢١٢ سائفة الذكر للطعن فيها استقلالًا قبل الحكم النهائي للخصومة لما كان ذلك وكان من المقرر طبقاً لنص المادة ١/٢٢٩ من قانون المرافعات أن « استئناف الحكم النهائي للخصومة يستتبع حتماً استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة » فإن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٩ يعتبر مستأنفاً حتماً مع الحكم النهائي للخصومة الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٥/٧ بحيث إذا استؤنف هذا الحكم الأخير في الميعاد ، كان الحكم السابق عليه هو الآخر مستأنفاً في الميعاد وتنتقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما أبدى فيها من دفع ووجه دفاع وما فصل فيه بأحكام قرعية . وترقياً على ذلك ، فإنه ليس من اللازم أن ينص بمادة خاصة على استئناف الحكم الصادر في ١٩٧٣/٣/١٩ في صحيفة الاستئناف ، ولا يعتبر اغفال ذكره في تلك الصحيفة قبولا له يمنع من طاب الغائه ، بل يكفي أن يكون المستأنف قد أشار إليه في صحيفة الاستئناف أو أن يكون قد وجه مطاعنه إليه في مرافعته الكتابية أو الشفوية أمام محكمة الاستئناف واذ كانت المحكمة الاستئنافية في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٢ قد رفضت الدفع المبدى من الطاعنين بسقوط الحق في استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٩ ثم تصدت لموضوعه بعد أن أوردت في مدونات حكمها أن صحيفة الاستئناف أودعت في ١٩٧٣/٥/٢٨ عن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٥/٧ ، وهو ما يهد أسباباً كافية لحمل قضاء الحكم في رفض الدفع بسقوط الحق في الطعن بالاستئناف ، ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم المطعون فيه من أسباب في قضاء لاحق. لتأكيد رفض هذا الدفع اذ يعتبر هذا منبأً تزييداً يستقيم بدونه — ومتى كان ادعاء الطاعنين بقبول المطعون عليهم الحكم الصادر ابتدائياً برفض الطعن بالانكار نتيجة اتجاههم إلى الادعاء بالتزوير غير مقبول لتعلقه بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الاستئناف . فإنه يعتبر سبباً جديداً لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض — ويكون الفعي على الحكم المطعون فيه بهذين السببين على غير أساس .

(نقض ١/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٦ ق)

١٦٤ — حكم مرسى المزار — جواز استئنافه فى حالات اوردتها المادة ١/٤٥١ مرافعات على سبيل الحصر — العيب فى اجراءات المزايدة — من بين هذه الحالات .

اذ كان الحكم الصادر باقتاع البيع ليس حكما بالمضى المفهوم للأحكام الدائنة فى الخصومات وانما هو محضر يحرره القاضى باستيفاء الاجراءات والبيانات التى يتطلبها القانون ، فان المشرع قد اجاز الطعن فيه بطريق الاستئناف فى حالات اوردتها على سبيل الحصر فى المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات من بينها وجود عيب فى اجراءات المزايدة .

(نقض ١٠/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٦ ، ١٠ لسنة ٤٩ ق)

١٦٥ — دعاوى الحيثية من المستاجر — تقدير قيمتها بقيمة الحق الذى ترد عليه — مستاجر الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية — حقه فى الانتفاع بالعين المؤجرة ، غير قابل للتقدير لامتداد المقدلة غير محدودة — الحكم الصادر فيها — جائز استئنافه .

المحكمة الابتدائية تختص بالحكم ابتدائيا فى جميع الدعاوى المدنية والتجارية التى ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ، ويكون حكمها انتهابيا اذا كانت قيمة الدعوى لاتجاوز مائتين وخمسين جنيها على ما تقضى به المادة ٧ من قانون المرافعات ، وتختص محكمة الاستئناف بالحكم فى قضايا الاستئناف التى ترفع اليها عن الأحكام الصادرة ابتدائيا من المحاكم الابتدائية اتباعا لحكم المادة ٨ منه ، وان تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بشعاب الاستئناف يكون وفقا لأحكام المواد من ٣٦ الى ٤١ على ما تقضى به المادة ٢٢٣ منه ، الا انه لما كانت دعاوى الحيثية تتدر قيمتها بقيمة الحق الذى ترد عليه الحيثية عملا بنص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من ذلك القانون ، وكان الحق منازع النزاع هو حق المطعون عليه فى الانتفاع بالعين المؤجرة اليه ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ الذى يحكم واقعة النزاع قد أضفى على عقود ايجار الأماكن التى تخضع لحكمه امتدادا قانونيا غير محسود المادة مما تعتبر

سعة قيمة عقد الايجار ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير قابلة للتقدير ، ومن ثم وعملا بنص المادة ٤١ مرافعات تعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيها ، فان الحكم الصادر في الدعوى الماثلة يكون مما يجوز استئنافه أمام محكمة الاستئناف .

(نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ ق)

١٦٦ - الأحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهازي - الطعن فيها - شرطه - م ٢٢١ مرافعات - مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص - خطأ في تطبيق القانون لا يعيب الحكم بالبطالان .

مفاد نص المادة ١/٢٢١ مرافعات ان المشرع اجاز استثناء الطعن بالاستئناف في الأحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهازي لحاكم لدرجة الاولى متى توافر شرطان أساسيان : اولهما : وقوع بطلان في الحكم أو خطئه في تطبيقه . ثانيهما : ان يودع المستأنف خزانة المحكمة كماله مقدارها خمسة جنيهات عند تقديم صحيفة الاستئناف الى قلم الكتاب أو خلال ميعاد الاستئناف واذا تخلف احد هذين الشرطين كان الاستئناف غير جائز ، لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة لم تقدم ما يدل على انها اقامت استئنافها على وقوع بطلان في الحكم أو في الاجراءات اثر فيه اذ لا يتوافر هذا الشرط بنعيها على الحكم المستأنف مخلفته لقواعد الاختصاص النوعي . ذلك ان مخالفة قواعد الاختصاص يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ولكنها لا تبطله ، كما لم تقدم الطاعنة ما يدل على انها اودعت خزانة المحكمة الكماله المختصص عليها في المادة ٢٢١ سالفة البيان ، ومن ثم فان نعي الطاعنة - بمخالفة القانون يكون على غير اساس .

(نقض ٢٨/٥/١٩٨٤ - طعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٤٩ ق)

١٦٧ - طلب تصفية الشركة ، وجوب تقدير قيمته بمجموع أموال الشركة وقت طلب التصفية ، اختصاص المحكمة الابتدائية بنظره ، أثره ، امتداد لخصائصها الى الطلبات الأخرى المرتبطة به ولو كانت مما تدخل في اختصاص المحكمة الجزئية ، إنحكم الصادر في الدعوى جواز استئنائه طالما تجاوزت قيمة الطلب الأصلي النصاب الانتهائي للمحكمة .

طلب تصفية الشركة يعتبر طلبا قابلا للتقدير ويقدر بقيمة مجموع أموال الشركة المطلوب تصفيتها وقت طلب التصفية ، ذلك ان طلب التصفية لا يعدو ان يكون طلب تسمية أموال الشركة فيسابين شركاتها وقيمة هذه الأموال هي التي تكون موضوع المنازعة بين الخصوم ، فإذا تجاوزت قيمة أموال الشركة وقت طلب تصفيتها مائتين وخمسين جنيها ، انعقد اختصاص المحكمة الابتدائية ، بن ويمتد اختصاص تلك المحكمة الى ما عساه ان يكون مرتبطا بطلب التصفية من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص القضي أو النوعي للقاضي الجزئي أعمالا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من قانون المرافعات ويكون حكم المحكمة الابتدائية في الطلب الذي يدخل في اختصاصها الأصلي ويجاوز قيمته النصاب الانتهائي لتلك المحكمة وفي الطلبات المرتبطة به جائزا استئنائه ، اذ العبرة في تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة هو بقيمة الطلب الأصلي وحده ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أساس ان قيمة عقد الشركة المطلوب الحكم بإبطال الاتفاق على انهاءه يدخل في النصاب الانتهائي للمحكمة على مدى اختصاصها بنظر طلب التصفية ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بها يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٠/٦/٢٣ - طعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٧ ق.)

١٦٨ - المادة ٣٩ مكرر ومكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمضافة بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ - استبدال المشرع المحكمة الجزئية بأجان الفصل في المنازعات الزراعية والمحكمة الابتدائية بالأجان الاستئنافية - المحكمة الابتدائية تفصل استئنافيا في قضاء المحكمة الجزئية في المنازعات المذكورة والطعون في القرارات التي صدرت من لجان الفصل في المنازعات الزراعية وأم تكن قد استؤنفت بعد - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية حكم نهائي لا يجوز الطعن فيه أمام محكمة الاستئناف - آثار ذلك .

ان النص في المادة ٣٩ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا

— المضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المعمول به من تاريخ نشره في
 ١٩٧٥/٧/٣١ على أن « تختص المحكمة الجزئية — أيا كانت قيمة الدعوى —
 بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية الواقعة في دائرة اختصاصها
 والمبينة فيما يلي (١) المنازعات الناشئة عن الخلاعة الإيجارية بين مستأجرى
 الأراضي الزراعية ومالكها والنص في المادة ٣٩ مكررا ١ — المضافة
 بذات القانون — على أنه « يجوز استئناف الأحكام
 الصادرة من المحكمة الجزئية المختصة طبقاً لأحكام المادة
 السابقة — أيا كانت قيمة الدعوى — وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور
 الحكم أمام المحكمة الابتدائية المختصة والنص في الفقرة الأولى من المادة ٣
 من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٥ على أن « تحال إلى المحاكم الجزئية المختصة
 جميع المنازعات المنظورة في تاريخ العمل بهذا القانون أمام لجان الفصل في
 المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل
 في المنازعات الزراعية والنص في الفقرة الثانية من ذات المادة على أن « تحال
 للمحاكم الابتدائية المختصة التظلمات من قرارات اللجان المذكورة والمنظورة
 أمام اللجان الاستئنافية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار
 إليه .. ويجوز الطعن أمام المحكمة الابتدائية المختصة في القرارات النهائية
 الصادرة من اللجان المنصوص عليها في الفقرة الأولى خلال ثلاثين يوماً من
 تاريخ العمل بهذا القانون » يدل على أن الشارع إذ استبدل المحكمة الجزئية
 بلجان الفصل في المنازعات الزراعية والمحكمة الابتدائية باللجان الاستئنافية
 فقد ناط — بصريح النص — بالمحكمة الجزئية أن تفصل في النزاع — أيا كانت
 قيمة الدعوى — ابتدائياً — وناط بالمحكمة الابتدائية — وحدها — أن تفصل
 استئنافياً في قضاء المحكمة الجزئية في المنازعات المذكورة . والطعون في
 القرارات التي صدرت من لجان الفصل في المنازعات الزراعية ولم تكن قد
 استؤنفت — بعد أمام اللجان الاستئنافية عند صدور القانون رقم ٦٧ لسنة
 ١٩٧٥ ، ومن ثم فإن المحكمة الابتدائية إنما تنظر المنازعات مسالمة الذكر
 باعتبارها محكمة الدرجة الثانية ، والحكم الصادر منها في هذا الشأن هو
 حكم نهائي لا يجوز الطعن فيه أمام محاكم الاستئناف، وإذا خالف الحكم الماطعون
 فيه هذا النظر وجرى في قضاؤه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف على
 أن المحكمة الابتدائية تنظر التظلم في قرار لجنة المنازعات الزراعية والمحال

اليها من اللجنة الاستثنائية ، باعتبارها محكمة أول درجة وأن حكمها في هذا الظلم جائز استثنائه فإنه يكون قد خلف القانون واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني من سببي الطعن .
(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٠ — طعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٧٤ ق)

٢ — ميعاد الاستئناف

١٦٩ — ميعاد الاستئناف المنصوص عنه في المادة ٧٥ من قانون الزمان رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقدره عشرة أيام قصد به خصوص الأحكام التي تصدر في دعوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع الواردة بها وما عداها باقي على أصله .

ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٩٥٩/٩١ — وعلى ما يجري به قضاء محكمة النقض — قصد به خصوص الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع الواردة بها وما عداها باقي على أصله ويترجم في استئناف الإحكام الصادرة فيه القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات ، وإذا كانت الدعوى قد رفعت بالتزام الأوضاع المبينة في تلك المادة فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر في طلب التعويض هو عشرة أيام .
(نقض ١٩٨٠/٢/١٦ — طعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ ق)

١٧٠ — ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى اشهار الافلاس هو خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعلان بها في ذلك حالة رفض دعوى المدعى وأن القواعد التي استحدثتها قانون المرافعات لا تعتبر ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة وهي المادة ٣٩٤ تجاري التي جعلت اعلان الحكم بهذا لسريان ميعاد الاستئناف .

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى اشهار الافلاس الواجب التمويل عليه هو خمسة عشر يوماً من

تاريخ اعلانه وفقا لحكم المادة ٢٤٦ من قانون التجارة وان حكم هذه المادة جاء مريحا ينطبق على جميع دعاوى الافلاس فلا يبدأ ميعاد الاستئناف الا من تاريخ الاعلان بما هي ذلك حالة رفض دعوى المدعى وان التواعد التي استحدثها قانون المرافعات في هذا الخصوص لا تعتبر ناسخة لمسانعت عليه القوانين الخاصة من اجراءات ومواعيد رأى المشرع ان يخص بها دعاوى معينة خروجا على القواعد العامة التي نظمتها قانون المرافعات كما هو الحال في دعوى اشهار الافلاس واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى ما يخالف هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب والاعالة .

(نقض ١/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ ق ١)

١٧١ - ميعاد المسافة - وجوب اعتباره مع ميعاد الاستئناف ميعادا واحدا يتكون منهما ميعاد الطعن - قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف - اغفالها بحيث ما اذا كانت المسافة بين موطن المستأنف ومقر المحكمة توجب اضافة ميعاد مسافة - قصور .

المادة ١٦ من قانون المرافعات توجب اضافة ميعاد مسافة - على الأساس المبين بها - الى الميعاد المعين في القانون للحضور او لمباشرة اجراء فيه ، ومن ثم يجب ان يضاف الى ميعاد الاستئناف ميعاد المسافة بين موطن المستأنف ومقر محكمة الاستئناف . واذ كان من شأن اضافة ميعاد المسافة الى الميعاد الاصلى للاستئناف ان يتكون من مجموعيها ميعاد واحد هو ميعاد الطعن في الحكم بطريق الاستئناف ، وكانت المواعيد المحددة في القانون للطعن في الاحكام هي من النظام العام ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان موطن الطامن يقع بمستعمرة الجزائر مركز بلقاس ، وكانت محكمة الاستئناف قد قضت من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف استنادا الى انه رفع بعد انقضاء اربعين يوما من تاريخ صدور الحكم المستأنف ، ولم تعرض في حكمها لبحث ما اذا كانت المسافة بين موطن الطامن ومقر محكمة الاستئناف المفصورة توجب اضافة ميعاد مسافة

باعتباره جزءا من ميعاد الاستئناف : فان اغفل بحكم هذه المسئلة يكون
تصورا في الحكم يعجز محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٩ — طعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق)

٣ — مسائل منسوعة

١٧٢ — استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة
الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم
يلزم لقبوله ايداع الكفالة عند تقديم صحيفة الاستئناف أو خلال ميعاد
الاستئناف والا قضى بعدم القبول .

النص في المادة ٢٢١ من قانون المرافعات على أنه « يجوز استئناف
الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان
في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم ، وعلى المستأنف في هذه
الاحوال ان يودع خزانة المحكمة الاستئنافية عند تقديم الاستئناف على سبيل
الكفالة خمسة جنيهاً . . . ولا يتقبل قلم الكتاب صحيفة الطعن اذا لم
تصحب بها يثبت هذا الايداع وتصدر الكفالة بقوة القانون متى حكم
بعدم جواز الاستئناف لانتفاء البطلان » مفاده ان ايداع الكفالة هو اجراء
جوهرى لازم لقبول الاستئناف استهدف المشرع منه تضيق نطاق الرخصة
الاستئنافية التي يتيحها النص حتى لا يتم عليها الا من هو جاد ، لما كان
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بمعنى قبول الاستئناف على
ان الطاعنين لم يودعا عند تقديم صحيفة الاستئناف أو خلال ميعاد الاستئناف
الكفالة المنصوص عليها في المادة ٢٢١ من قانون المرافعات فانه لا يكون قد
اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/٣ — طعن رقم ٦١٢ لسنة ٤٩ ق)

١٧٢ - الاستئناف المرفوع ضد أحد المحامين - عدم وجوب توقيع محام على صحيفته عند حيز المستئناف عن توكيل محام أو لم يصدر الاذن من مجلس النقابة لمحامي المستئناف برفعه لا محل لاستراط التقديم بطلب الاذن بالتفصيل .

المادة ٨٧ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ فيما نصت عليه بفقراتها ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ هو تحقيق لما رآه الشارع من وجوب أن يستمعين المتقاضون في البهام من منازعاتهم أمام المحاكم بتختلف طبقاتها ودرجاتها بالمحاميين المقررين لديها حتى تنجو الخصومة من المهاترة وينتفى اللدد فيها . ومنه وجوب تقديم صحف الاستئناف موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمام محكمته وقد نصت في فقرتها الخامسة والأخيرة على البطلان جزاءا لمخالفة أحكامها وهذا الجزاء ينبو تسوته اذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ولم يكن رافعها لسبب أو آخر قد تمكن من توكيل محام أو كان من وكلة من المحامين لم يصدر له من النقابة الفرعية لسبب أو آخر الاذن المنوه عنه في المادة ١٣٣ بما حدا الشارع الى ان يرد للمتقاضين حقهم الاصيل في أن يباشروا منازعاتهم بأنفسهم اذا كانت مرددة بينهم وبين أحد المحامين ، وفي هذا تقول الفقرة المذكورة بعد ان رتب جزاء البطلان على مخالفة أحكام الفقرات الأربع السابقة عليها « ومع ذلك فلا ضرورة لترقيع محام اذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ونم يصدر من مجلس النقابة الفرعية الاذن المنوه عنه في المادة ١٣٣ . » فاعفتم من قيد الاستمانة بالمحاميين ، وليس بصحيح في القانون القول بأن هذا الاعفاء مقيد بشرط ان يكون وكيل المدعى في دعوى مرفوعة ضد محام قد تقدم بطلب للحصول على اذن من مجلس النقابة الفرعية ولم يصدر له الاذن اذ لو تحقق هذا الشرط لكان فيما نصت عليه المادة ١٣٣ - من جواز أن يتخذ المحامي ما راه من اجراءات قضائية مباشرة اذ لم يصدر الاذن في الدعاوى المدنية خلال اسبوعين من تاريخ طلبه - كل المنع والابطال التمس على الاعفاء لغوا لا طائل تحته ولا فائدة من نفسه .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق)

ثانيا - اجراءات الاستئناف

١٧٤ - القضاء باعتبار الاستئناف كان لم يكن في مسائل الأحوال الشخصية شرطه - تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة المحددة بورقة الاستئناف - تخلفه عن الحضور بأى جلسة تأتية - أثره - تسقط الاستئناف .

اذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يسكن لتخلف الطاعن عن الحضور بالجلسة التي تأجل اليها استئنافه ، قد اخطأ في تطبيق القانون لأنه لا يحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن طبقا للمادتين ٣١٦ و ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، الا اذا تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة المحددة بورقة الاستئناف ، أما اذا تخلف عن الحضور في أية جلسة تأتية فلا يجوز الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وإنما يكفي بشطب الاستئناف عملا بالمادة ٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
(نقض ١٦/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٤١ من ٧ ق)

١٧٥ - الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن - وجوب التمسك به ممن لم يعلن بصحيفته دون غيره ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة .

الجزء المنصوص عليه في المادتين ٧٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات - قبل تعديل اولاهما بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - من اعتبار الاستئناف كأن لم يكن مقرر لمصلحة من لم يعلن من المستأنف عليهم حتى يتقاسموا بما يترتب على تراخى المستأنف في اعلان الاستئناف من اطالة الاثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم الكتاب على السقوط وقطع التقادم بما لا يجوز معه لغيرهم من الخصوم التمسك به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة اذ لن هؤلاء الآخرين لا يستفيدون من ذلك الا بعد ان يتحقق موجب اعتبار الدعوى كأن لم تكن وهو ما لا يكون الا بعد ان يتمسك بذلك من لم يعلن من المستأنف عليهم في الميعاد وهو ما يكون معه الحكم المطعون فيه قد اخطأ في فضله باعتبار الاستئناف كأن لم يكن استنادا الى ان الاول والفاسم من

المستأنف عليهم لم يعلن بصحيفته اعلانا صحيحا خلال ثلاثة اشهر من تقديمها الى قلم الكتاب وان الباقيين « المطعون ضدهم » قد تمسكوا باعتبار الاستئناف كأن لم يكن قبل أن يمرضوا لآى دفاع موضحى ، مع أن من وقعت المخالفة من شأنها كنا قد خرجنا من الخصومة بنزول الطاعة عن مخلصتهما واثبات هذا النزول مما مؤداه أنهما لم يكونا مالمين فى الخصومة أمام محكمة الاستئناف فى أى وقت وبالعالي سقوط لدفع المبدى منها .

(نقض ١٨٠/١/٢٩ : طعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ ق)

١٧٦ - تعجيل ورثة المدعى الدعوى بعد انقطاع سير الخصومة - عدم بيان الوطن الاصلى لهم بصحيفة التعجيل واتخاذهم فيها موطننا ذخارا لهم - عدم جواز اعلانهم بصحيفة الاستئناف فى هذا الوطن - دلة ذلك .

إذ كان البين من أوراق الطعن انه لما انقطع سير الخصومة بوفاء المدعى - مورث المطعون عليهم - لواء سير الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى ، سجل المدعى عليهم - الطامنون - الدعوى قبل ورثته ، ولما انقطع سير الخصومة مرة أخرى بوفاء احد المدعى عليهم - الطامنين - سجل ورثة - المطعون عليهم - السير فيها باعلان للمدعى عليهم - الطامنين - لم يبينوا فيه موطنهم الاصلى واتخذوا فيه موطننا مختارا ، وكان اعلان التعجيل لا يقوم مقام صحيفة افتتاح الدعوى ، فان عدم بيان ورثة المدعى لوطنهم الاصلى فى ورثة هذا الاعلان لا يجيز للمستأنفين - الطامنين - اعلانهم بصحيفة الاستئناف فى الوطن المختار الذى بينوه فى ورقة اعلان التعجيل .

(نقض ١٨٠/٢/٥ - طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق)

١٧٧ - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لا اعلان صحيفته بعد الميعاد المحدد - المادتان ٧٠ ، ٢٣٠ مراقعات - استبعاد هذا الجزاء من نص المادة ٢٢٠ مراقعات - لا يعنى عدم اعماله - فلة ذلك .

ان المادة ٢٢٠ من قانون المرافعات قد نصت على انه يرجع الاستئناف

صحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المرفوع اليها الاستئناف وفقا للاوضاع المقررة لرفع الدعوى مما مفاده انها اخذت في رفع الاستئناف بطريق ايداع صحيفته قلم الكتاب ، فوحد المشرع بذلك بين طريقة رفع الدعوى وطريقة رفع الطعن فاكفى فيها بايداع الصحيفة قلم الكتاب بدلا من اعلانها ، ولذلك انسقط حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات السابق المتقابلة للمادة ٢٣٠ التى كانت تقضى بأن يعتبر الاستئناف كأن لم يكن اذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفته الى قلم المحضرين ، وذلك اتساقا مع النظام الذى كان قد قررده فى رفع الدعوى وواجب المدعى فى اجراءاتها حيث كانت تقضى فى فترتها الاولى بأن يرفع الاستئناف بتكليف بالحضور يراعى فيه الاوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى ومن ثم محطف هذه الفقرة كان نتيجة عدول المشرع عن رفع الدعوى او الاستئناف بتكليف بالحضور واكتفاء فى رفعها بايداع صحيفتها قلم الكتاب فاصبح اعلان الدعوى او اعلان الاستئناف مجرد اجراء يتم به اتصال الدعوى او الاستئناف بالخصم لانه اذا كان يكفى اجراء المطالبة القضائية بايداع صحيفة افتتاح الدعوى وهو ما يترتب عليها - كثر اجرائى - بدء الخصومة ، الا ان انعقاد الخصومة مشروط بتمام اعلان الصحيفة الى المدعى عليه او الى المستأنف عليه ، فاذا تخلف هذا الشرط زالت الخصومة كثر للمطالبة القضائية .

(نقض ١٩٨٠/٢/٥ - طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق)

١٩٨ - اعلان صحيفة الدعوى او الاستئناف - اجراء لازم لانعقاد الخصومة - سريان قواعد اجراءات الدعوى والاحكام فيها على الاستئناف - م ٢٤٠ مرافعات - مؤداه سريان اجراءات اعلان الدعوى فى اواعيس المتصوص عليها فى المادة ٧٠ مرافعات .

اعلان صحيفة الدعوى او صحيفة الاستئناف اجراء لازما لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم الا انه اجراء مشروط بسداد ومؤدى ذلك ان المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات اذ تقضى

بأن يسرى على الاستئناف التواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام أنها تقسد الإجراءات الخاصة بالدعوى بصفة عامة وإعلان صحيفة الاستئناف إجراء مشروط حصوله في ميعاد ماعداها تشمل هذا الإجراء مشروطا بميعاده وهو ما تقتضى به المادة ٧٠ من قانون المرافعات .

{ نقض ١٩٨٠/٢/٥ — طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق }

١٧٩ — اعتبار الاستئناف كان لم يكن — مجرد فوات ميعاد الثلاثة أشهر التي لم تعلن خلالها صحيفة الاستئناف يقطع في عدم تحقق الغاية منه ولا محل لتحدى بنص المادة ٢٠/٢ من قانون المرافعات — مثال .

ان اعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملا بالواد ٧٠ ، ٢٣٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات هو جزاء وضعه المشرع لعدم إعلان صحيفة الاستئناف في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب ومجرد فوات هذا الميعاد دون اتخاذ هذا الإجراء يقطع في عدم تحقق الغاية منه فلا محل لتحدى بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات من أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عاياه اذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء ، والثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن صحيفة الاستئناف قدمت الى قلم الكتاب في ١٧/٦/١٩٧٦ وطالب الطاعن إعلان مورث المستأنف ضدهم في العنوان الوارد بها فوردت الإجابة بتاريخ ٢٤/٦/١٩٧٦ بأنه لم يعلن ولم يتخذ الطاعن أي إجراء لاتمام الإعلان وبجلسة ١٩٧٦/١٢/٧ المحددة انظر الاستئناف رفع الحاضر من وزارة المستأنف ضده قبل التعرض للموضوع باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم تمام التكليف بالحضور في خلال الثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب ، وقد استدلل الحكم بأسباب سائغة على أن ذلك كان راجعا الى فعل الطاعن فجاء قضائه باعتبار الاستئناف كان لم يكن اعمالا صحيحا لأحكام المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة .

{ نقض ١٩٨٠/٢/٦ — طعن رقم ٧٨٩ لسنة ٤٧ ق }

١٨٠ - عثم بين المدعى موطنه الأصلي في صحيفة افتتاح الدعوى -
 اثره - جواز اعلانه بصحيفة الاستئناف في موطنه المختار المدين بصحيفة
 دعواه - م ٢١٤ مرافعت - لا يغير من ذلك ان يكون المستأنف عالما بموطن
 الأصلي للمدعى المستأنف عليه .

اذ كانت الفترة الثانية من المادة ٢١٤ مرافعات تنص على انه « اذا كان
 المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه
 الا على حاز اعلانه باطن في موطنه المختار المدين في هذه الصحيفة » فانه
 يصح اعلان صحيفة الطعن الى المطعون عانه اذا كان هو المدعى . ثم موطنه
 المختار المدين بصحيفة افتتاح الدعوى ذلك ان مناط صحة اعلان الطعن في
 الوطن المختار في هذه الحالة هو خاوصية الدعوى من بيان موطن المدعى
 الامار . هو حق الطاعن لم يورد الشارع تبدا عليه . واذ كان الثابت من
 ان الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده هو المدعى ولم يبين موطنه الا على
 سواء ثم صحيفة افتتاح الدعوى او ثم ورقة اعلان الحكم فانه يصح اعلانه
 في الموطن المختار . اما كذا فاك مكان الحكم المطعون فيه تدال هـ اذا
 الاعلان تأسيسا على ان الطاعن ليس على حيل تله موطن الطعن ضده
 الا على بسبب علاقة العمل بينهما فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٧ لسنة ٤٤ ق)

١٨١ - الجزاء التصوي عنه بالمادة ٧٠ مرافعات من جواز اعتبار
 الاستئناف كمن لم يكن اذا لم يتم تكليف الاستئناف عليه بالحضور خلال ميعاد
 ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب لا يزول بمجرد حضور
 المستأنف عليه بالجلسة عملا بالمادة ٢٠ مرافعت لانه جزاء نص عليه
 المشرع لعدم اعلان الصحيفة خلال المدة المحددة .

كانت المادة ٧٠ من قانون المرافعات قد نصت قبل تعديلها بالقانون
 رقم ٧٥ لسنة ٧٦ على ان تعتبر الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف

المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب بما مفاده ان ميعاد الثلاثة أشهر المنصوص عليه في هذه المادة والتي اُحالَت اليها المادة ٢٤٠ مراجعات الواردة في باب الاستئناف هو ميعاد حضور بصريح النص ويترتب على عدم تكليف المستأنف عايه بالحضور خلال هذا الميعاد اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وان حضور المستأنف عليه بعد نوات ذلك الميعاد لا يسقط حقه في طلب توقيع الجزاء المنصوص عليه في تلك المادة ، لما كان ذلك فلا محل للتحدى بشأن ان الغاية قد تحققت من الاجراء بحضور المطعون ضدهم بالجلسة عملا بالمادة ٢٠ من قانون المرافعات ، فلك لأن اعتبار الاستئناف كأن لم يكن هو جزاء نص عليه المشرع لعدم اعلان صحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب ومجرد نوات هذا الميعاد دون اتخاذ هذا الاجراء يقطع في عدم تحقق الغاية منه .

(نقض ١٣/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٤ ق ١)

ثالثا - الخصوم في الاستئناف

١٨٢ - النزاع بشأن عناصر التركة قبل ايلولتها للورثة نزاع غير قابل للجزئة - اختصاص مصاحبة الضرائب المستأنة لبعض الورثة المحكوم لهم - اثره - بطلان الاستئناف - عدم جواز اعتبار من اختصم من الورثة نائباً ان كان دافعاً قبله في الخصومة .

اذتان نزول الطاعنة عن اختصاص المستأنف عليهما يتساوى في الاثر مع عدم اختصاصهما أصلاً ، وكان النزاع غير قابل للجزئة لانه ينصب على عناصر التركة ومقوماتها قبل ايلولتها الى الورثة ، فان لازم ذلك هو بطلان الاستئناف لعدم اختصاص الوارثين المذكورين فيه اذ لا يصح في صورة الدعوى المطروحة اعتبار المطعون عليهم نائبين عنهما في الاستئناف باعتبارهم جميعاً من الورثة لانها كلها ماثلين في القدوى الى ان صدر الحكم المستأنف

لصالحهما ، ولا ينوب حاضري في الطعن ممن كان حاضراً مثله في الخصومة التي صدر فيها ذلك الحكم .

الانقض ١٩٨٠/١/٢٩ - طعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٣ ق (

١٨٢ - التدخل في الدعوى - اثره - ضرورة التدخل طرفاً في الدعوى - الحكم الصادر فيها حجة له او عليه - للتدخل منضماً لأحد الخصوم حتى استئنافه ولو لم يستأنفه الخصم الأصلي الذي انضم اليه .

يترتب على التدخل سواء كان للاختصام او الانضمام لأحد طرفي الخصومة ، أن يصبح المتدخل طرفاً في الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها حجة له او عليه ، فمن حجة الطعن فيه بطرق الطعن القانونية المقبولة شأنه في ذلك شأن سائر الخصوم الأصليين . اذ كان ذلك فان للمتدخل امام محكمة اول درجة منضماً لأحد الخصوم في الدعوى حتى استئناف الحكم الصادر فيها ولو لم يستأنفه الخصم الأصلي الذي انضم اليه .

الانقض ١٩٨٠/٣/٢٥ - طعن رقم ٩١٠ لسنة ٤٦ ق (

١٨٤ - الخصومة في الاستئناف تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين امام محكمة اول درجة وبذات الصفة التي كانوا مختصمين بها الا ان النقص او الخطا في أسماء الخصوم او صفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة لا يعتبر نقصاً او خطأ جسيماً .

الخصومة في الاستئناف تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين امام محكمة اول درجة ، والأصل فيمن يختصم في الطعن أن يكون اختصاصه بالصفة التي كان متصفاً بها في الدعوى الأصلية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه الا انه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة فان النقص لو

الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه انتشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً في التعريف به ، لما كان ذلك وكان مثبتاً أن الدعوى رُفعت من المطعون عليهما بصفتها صاحبي مكتب بشارة المين بصحيفة الدعوى وقد رفع الاستئناف منهما بهذه الصفة ، وطلباً القضاء بذات طلباتهما أمام محكمة أول درجة ومن ثم فلا يكون هناك جهل بحقيقة الخصم المتصور في الخصومة ، ويكون هذا النقص على غير أساس .

(نقض ١٢/٩/١٩٨٠ - طعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٤٩ ق)

رابعاً - آثار الاستئناف

١ - الأثر الناقل للاستئناف

١٨٥ - الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية على أساس ما قدم فيها من أدلة ودفع وما يطرح منها ويكون قد فات الطرفان ابدأؤه أمام محكمة أول درجة .

الطعن بالاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية وفقاً لما تنص به المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا على أساس ما كان مقدماً فيجب من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة محسوب بل أيضاً على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الخصوم ابدأؤه أمام محكمة أول درجة .

(نقض ١٠/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٣١٨ و ٥٥١ من ٤٨ ق)

١٨٦ - وظيفة محكمة الاستئناف - هي مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني - وجوب مراجعتها عنصر انزعاع الواقعية والقانونية على السواء .

وظيفة محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة

ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب وإنما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع ووجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء فإن استئناف الطاعة الحكم الابتدائي من شأنه أن يطرح على محكمة الاستئناف تقرير الخبرة — المثبت وجود عجز في الرسالة لتقول كلمتها فيه متى كان الثابت أنه كان تحت نظرها عند إصدار حكمها المطعون فيه ، وإذا التفت الحكم عن ذلك المستند وقرر بأن الأوراق قد خلت من الدليل على وجود عجز عددي في الرسالة فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق وثابه تصور في التسبيب .

(نقض ١٤/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٧ ق ١)

١٨٧ — طلب الطاعنين المحكوم لهم أمام محكمة أول درجة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دعواهم — قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف دون أن تفسح للمستأنف عليهم طريق إثبات دعواهم — قصير وإخلال بحق الدفاع .

إذا كان جوهر النزاع هو ما إذا كان التصرف قد تم بمعوض أم بغير موض ، وإن الواقعة المراد إثباتها هي الوفاء بالثمن سواء كان ذلك في مجلس العقد أو خارجه ، وكان الطاعنون قد طلبوا أمام محكمة أول درجة إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبتوا بكافة طرق الإثبات القانونية أن التصرف الصادر لهم من موزتهم كان بمعوض — حتى لا يخضع لرسم الأيلولة — ولم يتنازلوا من هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف ، وكان المتضرر يشترط المائتين ٢٣٢ ، ٢٣٣ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أنه يترتب على الاستئناف نقل الدعوى إلى محكمة ثاني درجة بناءً سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من أوجه دفاع ويتمين على محكمة الاستئناف أن تقول كلمتها فيها إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بها منراحة أو ضمناً ، فإن الحكم المطعون فيه أذ قضى بإلغاء الحكم

المستأنف ويرفع الدعوى دون أن ينسحب للطاعنين طريق اثبات دعواهم يكون قد صادر على مطلوبهم مما يعيبه بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(لا نقض ١٩٨٠/١/٢٣ — طعن رقم ٧١٢ س ٤٩ ق)

١٨٨ — استئناف البائع الحكم الصادر ضده بصحة التعاقد — جواز تمسكه — بانتقال ملكية المبيع الى مشتري آخر منه — لا يعد هذا الدفاع تعرضاً منه للمشتري الاول .

الاستئناف يعيد الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، ومن ثم فانه يحق للبائع — المستأنف — أن يرفع دعوى صحة التعاقد أمام محكمة ثانية درجة باستحالة تنفيذ التزامه بنقل ملكية العقار المبيع الى المشتري رافع هذه الدعوى نظراً لان انتقال الملكية فعلاً الى مشتري آخر . ولا يعتبر هذا الدفاع في ذاته تعرضاً منه لواقع الدعوى وانما هو تقرير لحقيقة واقعية لا مناص من انتاج اثرها القانوني بنقض النظر عن جواز اعتبار البيع الثاني تعرضاً من البائع للمشتري الاول .

(لا نقض ١٩٨٠/١/٣١ — طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق)

١٨٩ — الدفوع واوجه الدفاع التي سبق للمستأنف عليه ادائها أمام محكمة اول درجة — اعتبارها مطروحة بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية — لا حاجة لاعادة ترديده امامها طالما لم يتنازل عنها — مثال بثمان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي كامل صفة .

على محكمة الدرجة الثانية — حسبما توجبه المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات — ان تنظر الاستئناف على اساس ما يقدم لها من ادلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد تقدم من ذلك الى محكمة الدرجة الاولى ، ومن

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من شأن هذا الأثر الناقل للاستئناف أن يجعل
الدفع أو وجه الدفوع السابق إبداءً من المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة
الأولى مطروحا بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية بغير حاجة إلى
إعادة ترديده أمنها ما لم يتم الدليل على التنازل عنه وهو ما لا وجه لافتراضه
لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد قدم رفق طعنه ما يضيف سبق تمسكه أمام
محكمة الدرجة الأولى بمذكرته المقدمة إليها بجلسة . . . الدفع بعدم قبول
الدعوى كرفعها من غير ذي كامل صفة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشير إلى
هذا الدفع القائم أمام محكمة الاستئناف قانونا . وجاءت أسبابه الواقعية
خلوا من الفصل فيه فاتها تكون مشوبة بقصور من شأنه إبطال الحكم مما
لا يغير منه احتمال أن يسفر ذلك الفصل عن عدم سلامة الدفع لتطرق ذلك
بما تختص به محكمة الاستئناف ولا يمتد إليه سلطان محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/٢/٩ - طعن رقم ٩٥ لسنة ٤٩ ق)

١٩٠ - استئناف الحكم - أثره - انتقال الدعوى للمحكمة الاستئنافية
بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام المحكمة الابتدائية من دفع ووجه دفاع
طالما لم يتنازل عنها صراحة أو ضمنا .

يرتّب على استئناف الحكم نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق
أن أبداه المستأنف عليهم أمام محكمة أول درجة من دفع ووجه دفاع ،
فتمتيز مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف ،
وعلى المحكمة أن تفصل فيها ما دام أن المستأنف عليهم لم يتنازلوا عن
التمسك بشيء منها صراحة أو ضمنا . وإذا كان الثابت من مدونات الحكم
المطعون فيه أن الطاعنين (المستأنف عليهم) لم يتخلوا عن دفاعهم الذي
تمسكوا به أمام محكمة أول درجة فانه يعتبر مطروحا على محكمة الاستئناف .

(نقض ١٩٨٠/٢/١١ - طعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ ق)

١٩١ - طلب نذب خبر في الدعوى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .
لتحديد اجرة عين النزاع يعتبر من قبيل الأدلة الجديدة ولا يعتبر طلبا
جديدا مما لا يجوز ابداءه لأول مرة في الاستئناف .

طلب الطاعن نذب خبر لتحديد الاجرة الثانوية لا يعد من قبيل الطلبات
الجديدة التي لا يسوغ ابداءها لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية ، وانما
هو من الأدلة التي يركن اليها في اثبات دعواه وله ان يبيدها وعلى ما سلف
البيان في اية حالة كانت عليها الدعوى .

(تقضى ١٣/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٦ ق)

١٩٢ - وظيفة محكمة الاستئناف ليست قاصرة على مجرد مراقبة
الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق فحسب وانما عليها ان تعيد النظر
في موضوع النزاع مجددا يبحث ما سبق ابداءه من وسائل الدفاع وما يعن
للخصوم اضافته واصلاح ما اعتراه من خطأ .

وظيفة محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق فحسب
وانما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات
المستأنف الى محكمة الدرجة الثانية واعادة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه
من ادلة ودفع وواجه دفاع جديدة . وما كان قد قدم من ذلك أمام محكمة
الدرجة الاولى فاستبعدته او اغفلته ، لتقول محكمة الدرجة الثانية كلمتها فيها
بقضاء مسبب تواجده به عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء
مقتضى بحث ما سبق ابداءه من وسائل الدفاع وما يعن للخصوم اضافته
 واصلاح ما اعترى الحكم المستأنف من خطأ .

(تقضى ١٣/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٦ ق)

١٩٢ — رفض المحكمة الابتدائية دعوى المؤجرة بإخلاء المستاجر من العين المؤجرة — طلبه أمام محكمة الاستئناف أثناء عقد الإيجار — غير متجاوز في مبناه طلب الإخلاء — اجابته الى طلبه — لا خطأ .

من المقرر أن الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها أمام محكمة الدرجة الثانية وكانت محكمة الموضوع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تقتيد في تكيف الدعوى بما يسبغه الخصوم عليها بل أن هيئتها عليها ترجب أن تنزل صحيح حكم القانون عليها . ونا كان طلب المطعون عليها الثالثة بإخلاء الطاعن من عين النزاع يستوجب بداءة الفصل في الرابطة القائمة بينهما بقاء أو انقضاء وهي عقد الإيجار سند العناش في سكناه فان محكمة الموضوع اذا اعتبرت ما أورده المطعون عليهم بصحيفة الاستئناف من طلب انهاء عقد الإيجار غير مجاوز في مبناه لطلبهم أمام محكمة الدرجة الأولى بإخلاء العين وانتهت الى القضاء به فاتها تكون قد التزمت صحيح القانون .

(نقض ١/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ ق)

١٩٤ — محكمة الاستئناف هي محكمة موضوع عليها أن تعيد النظر في انزعاج بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع وواجه دفاع لتقول كلمتها فيه : إزاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء فتعبد بحث ما سبق ابدائه من وسائل الدفاع وما يعن للخصوم انصافه ومن ثم يكون حكمها معيباً بالتصور ان حتى تخلت عن مواجهة موضوع النزاع المراد في الخصومة واعمال رقابتها على الحكم المستأنف في استظهار وتقدير أدلة الثبوت .

من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف الى محكمة ثاني درجة وإعادة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع وواجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مدع بواجه عناصره الواقعية والقانونية على السواء فتعبد بحث ما سبق ابدائه من وسائل الدفاع وما يعن للخصوم .

أصله . واذ كان البين من الأوراق أن الطاعن نازع أمام خبير دعوى اثبات الحالة — على نحو ما ثبت بمحضر أعماله — في قيام مسئوليته عن الحادث باعتباره متبوعا لمرتكبه فنفى صلتها بهما ، ثم تمسك أمام محكمة أول درجة بانتفاء هذه المسؤولية منكرا ما تسنده إليه المطعون ضدها في دعواها من ملكيته الجراج الذي كانت سيارتها مودعة به ، فأطرحت تلك المحكمة هذا الدفاع على سند من اطمئنائها الى ما قرره مرتكبا الحادث بتحقيق الشرطة من انهما يعملان بجراج « مهدى » المودعة به السيارة وان في ذلك ما يدل على ان الجراج مملوكا للطاعن ويعتبر بالتالى متبوعا لهما ، ولما أقام الطاعن استثناءه علودا بأسباب الاستئناف وفيما أورده من دفاع مكتوب التمسك بما أثاره من منازعة تفصل بثبوت مسئوليته عن التعويض فأنكر ملكيته الجراج أو ارتباطه بمرتكبي الحادث بعلاقة التبعية ونفى على الحكم الابتدائي خطأه اذ اتخذ من مجرد قول هذين الأخيرين بتحقيق الشرطة انهما يعملان بجراج « مهدى » دليلا على ملكيته له وأنه متبوع لهما برغم أن التعريف بشخصه في قولها لم يكن تعريفا تاما للجهة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في اقامة قضائه بتأييد الحكم المستأنف على عبارة مجملة مقتضية نصها « وحيث أن الثابت أن المستأنف لم يعترض على مسئوليته عن الجراج ومن يعملون به ولم يذكر هذا أمام الخبير ولا يمنع مسئوليته أن الجراج مملوك للغير فيكون الحكم المستأنف في محله وتقضى المحكمة بتأييده » وكان هذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه يناقض ذلك الذي ثبت بالأوراق وسلف بيسانه بين أن الطاعن لم يقف موقفا سلبيا يصدد دفع المسؤولية عنه أمام خبير دعوى اثبات الحالة ولدى محكمة الموضوع بدرجتيها بل انتصب مناضلا منازعا في أمر تحقيق مسئوليته سواء بوصفه مالكا للجراج المودعة به السيارة أو متبوعا لمقترفي الحادث ، وهو بذاته كاشف عن تخطي محكمة الاستئناف من مواجهة موضوع النزاع المرد في الخصومة وأعمال رقابتها على الحكم المستأنف في استظهار وتقدير أدلة ثبوت علاقة التبعية بين الطاعن ومرتكبي الفعل فير المشروع وهي علاقة لا تقوم وفقا لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني إلا بتوافر الولاية في الرقابة والتوجيه بأن يكون للمتبوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في

تنفيذه هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عنها ، لما كان ذلك من الحكم
يكون معيبا بالتصور ومخالفة الثابت بالأوراق بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ٧٣٢ نسخة ٢٩ ش)

١٩٥ - طالب المدعى أمام محكمة أول درجة أصليا بإبطال العقد
واحتياطيا بفسخه مع التعويض - استئناف الحكم برفض الدعوى طالبيا
اتساع العقد لاستحالة تنفيذه - هو تغيير للسبب ولا يعد طلبا جديدا .

انه وان كان لا يقبل من الخصوم ابداء طلبات جديدة أمام محكمة
الاستئناف ، الا انه يجوز لهم - مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حالة -
تغيير سببه والإضافة اليه وذلك اعمالا لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات،
ولما كان الطاعن قد اقام دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى بطلب الحكم أصليا
بإبطال عقدي البيع واحتياطيا بفسخها مع رد التأمين والتعويض - وقضت
المحكمة برفض الدعوى - ثم تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الشركة
المطعون ضدها أعادت بيع الأخشاب المبيعة الى شركات انقطاع العام
فأصبح تنفيذ عقدي البيع موضوع النزاع مستحيلا وينسخان من تلقاء نفسها
بالتطبيق لنص المادة ١٥٩ من القانون المدني ، فان هذا الذي تمسك به
الطاعن أمام محكمة الاستئناف لا يعدو ان يكون سببا جديدا فلا يتغير به
موضوع الطلب الأصلي الذي كان مطروحا على محكمة الدرجة الأولى وهو
فسخ العقدين ابتداء هذا الطلب على حاله وان تعددت الأسباب التي ركن
اليها الطاعن ، اذ ان طلب الحكم بفسخ العقد لا يختلف في موضوعه عن
طلب الحكم باتفاسخه وان تغير مصدر الحق فيهما .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٧ - طعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٧ ق)

١٩٦ - دفاع المستأنف عليه ودفعه أمام محكمة أول درجة - اعتبارها
مطروحة على محكمة الاستئناف ولو كان قد فصل فيها لغير مصلحته دون
حاجة لاستئناف فرعى منه طالما قضى له بكل طلباته .

يترتب على الاستئناف وفقا للمادة ٢٣٣ من قانون المرافعات نقل

الدعوى الى محكمة الاستئناف بما سبق أن ابتداء الاستئناف عليه أمام محكمة أول درجة من فرع أو أوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف حتى ما كان قد فصل فيه لغير مصلحته أثناء سير الدعوى ، دون حاجة لاستئناف فرعى منه متى كان الحكم المستأنف قد انتهى الى القضاء له بطبائعه كلها ، وكان لم يثبت بطلان من التمسك بشيء منها صراحة أو ضمنا .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٩ — طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق)

١٩٧ — استئناف الحكم من بعض المحكوم عليهم في نزاع غير قابل للتجزئة — عدم تقيد المحكمة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنفه باقي المحكوم عليهم .

إذا انفرد بعض المحكوم عليهم باستئناف الحكم ولو كان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة ، فإن المستأنفين يستفيدون من استئنافهم ويجب على محكمة الاستئناف أن تفعل فيه غير مقيدة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنفه باقي المحكوم عليهم .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ — طعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ ق)

١٩٨ — استئناف المستاجر من الباطن الحكم الصادر باخلائه مع المستاجر الأصلي من العين المؤجرة — القضاء باعتبار الحكم الابتدائي نهائياً بالنسبة للآخر — خطأ في القانون — علة ذلك .

إذا كان الثابت أن الدعوى رفعت ضد الطاعن والمطعون ضده الثاني بطلب الحكم باخلائهما من العين المؤجرة للاخير لقيامه بناجبرها من الباطن لأول دون إذن من المالكه وتأخره في سداد الأجرة والزامها بالتسليم ، وحكم فيها ابتدائياً بالطلبات فأقام الطاعن استئنافاً عن هذا الحكم في الميعاد ولم يخاصم فيه المحكوم عليه الآخر — المطعون ضده الثاني — ولم تأمر المحكمة باختصاصه أعمالاً — للفترة الثانية — من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات —

وكانت الدعوى بطلب اخلاء عين مؤجرة وتسليمها للمؤجر لا تقبل التجزئة بحسب طبيعة المحل فيها ؛ فمن الحكم المطعون فيه اذ اعتبر الحكم المستأنف نهائيا بالنسبة للمطعون ضده المذكور لمجرد عدم اقامته استثناء عنه في الميعاد ورغم توافر حقه في الطعن عليه بعد فوات الميعاد تبعا لاقامة المحكوم عليه الآخر - الطاعن - استثناء عنه في الميعاد دون ان يختصم فيه وأنه اذا لم يطعن على الحكم او يتدخل في الطعن منضما للطاعن كان على المحكمة ان تأمر الطاعن بادخله في الطعن ، يكون قد لخطأ في تطبيق القانون وحجب نفسه عن تحميم اوجه دفاع الطاعن .

(نقض ٢٣/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٩ ق)

١٩٩ - عدم جواز ابداء طلبات جديدة في الاستئناف م ٢٣٥ مرافعات
- طلب زيادة التعويض في الاستئناف دون بيان المستأنف ما طرأ لتبرير تلك
الزيادة - اعتباره طلبا جديدا غير مقبول .

النص في المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات على أنه « لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها ومع ذلك يجوز ان يضاف الى الطلب الأصلي الأجور والفوائد والمرتبات وسائر المنحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الضامية أمام محكمة الدرجة الأولى وما يزيد من التعويضات بعد تقديم هذه الطلبات - ويجوز للمحكمة ان تحكم بالتعويضات اذ كان الاستئناف قد تصد به الكيد ، يدل على ان المشرع اعتبر الدفع بعدم قبول طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف متعلقا بالنظام العام اوجبت على تلك المحكمة اذا ما تبين ان المعروض عليها هو طلب جديد ان تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله الا ان يكون هذا الطلب في حدود الاستثناء الوارد في الفقرتين الثانية والرابعة من المادة سالفه البيان ، ويعتبر الطلب جديدا ولو لم يتغير عن موضوع الطلب المبدى أمام محكمة اول درجة متى كان يجاوز في مقداره ما لم تكن تلك الزيادة مما نص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة ، لما كان ذلك وكان البين من محونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن اقام دعواه امام محكمة اول درجة مطالبا بمبلغ وقدره عشرة آلاف

بارك المائى تعويضاً عما لحقه من إضرار نتيجة العجز والتلف فى البضائع المرسله اليه واذ رفض طلبه فقد استأنف الحكم مطالباً بزيادة التعويض الى عشرين ألف مارك المائى دون ان يورد أمام محكمة الاستئناف ما يبرر تلك الزيادة ، فان طلب هذه الزيادة يعتبر طلباً جديداً ذلك ان التعويضات التى أجازت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ المشار اليها المطالبة بزيادتها استثناء امام محكمة الاستئناف هى التعويضات التى طرأ عليها ما يبرر زيادتها عما حددت به فى الطلبات الحتمية امام محكمة اول درجة وذلك نتيجة تفاسيم للأضرار المبررة للمطالبة بها . واد انترم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر الزيادة طلباً جديداً فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(نقض ٢٨/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٢٢٧ و ١٢٣٥ س ٤٧ ق .)

٢٠٠ — طلب تمثالة المدعى الى التحكيم هو طلب جديد لا يجوز ابدائه لأول مرة فى الاستئناف وعلى محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها ان تقضى بعدم قبوله .

لما كان الثابت ان الطاعن لم يبد طلب الاحالة الى هيئة التحكيم امام محكمة اول درجة وانما ابداه لأول مرة امام محكمة الاستئناف ، ولما كان هذا الطلب — ايا كان وجه الراى فيه يعتبر طلباً جديداً ولا يجوز لذلك ابدائه لأول مرة فى الاستئناف وعلى محكمة الاستئناف ان تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملاً بالمادة ٢٢٥/١ من قانون المرافعات ، فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه افداله الرد عليه .

(نقض ٢٤/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٤ ق)

٢٠١ — لهم الدعويين المختلفتين سبباً وموضوعاً تسهيلاً للإجراءات لا يترتب عليه ادماج احدهما فى الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها وذلك على خلاف ما اذا كان موضوع الطلب فى احدى القضيتين المضمومتين هو بذاته موضوع الطلب فى القضية الأخرى .

انه وان كان ضم دعويين مختلفتان سبباً وموضوعاً تسهيلاً للإجراءات

لا يترتب عليه ادماج أحدهما في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ،
 إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب في إحدى التضييقين المضمومتين
 هو بذاته موضوع الطلب في التضييق الأخرى — إذا كان ذلك وكان الثابت من
 الأوراق أن المطعون عليها الأولى انتهت الدعوى رقم ٣٨٢ سنة ١٩٧٠ مدنى
 كلى الفيوم ضد الطاعن وباقي المطعون عايبه وآخرين بطلب عدم نفاذ عقد
 البيع المؤرخ ١٩٥٦/٧/١٠ الصادر لصالح الطاعن وآخرين والمسجل فى
 ١٩٧٠/٤/٨ فى حقا استنادا الى أن العقار موضوع هذا العقد قد ريسا
 مزاده عليها بحكم نهائى ، وكانت الدعوى المذكورة لا تعدو أن تكون دفاعا فى
 الدعوى رقم ١٦٦ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى الفيوم التى اقامها الطاعن وآخر
 ضد المطعون عايبه بهد أن تدخلت فيها المطعون عليها الأولى ، وهى الدعوى
 الأصلية بتثبيت الملكية للعقار موضوع الدعوى ، وكانت محكمة اهل درجة قد
 قررت ضم الدعيين مما ينبنى عليه أن تدمج دعوى عدم نفاذ عقد البيع المؤرخ
 ١٩٥٦/٧/١٠ فى دعوى تثبيت الملكية وينتهى معه الفصل باستقلال كل منهما
 على الأخرى . فان استئناف الحكم الصادر فى أحدهما يكون شالا الحكم
 الصادر فى الدعوى الأخرى . لما كان ذلك . كان الحكم المطعون فيه قد خالف
 هذا النظر وذهب الى أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٨٢ سنة ١٩٧٠
 مدنى كلى الفيوم قد أصبح انتهابيا حائزا لقوة الشيء المقتضى بعدم استئناف
 الطاعن له ، مما أدى به الى أن حجب نفسه عن التصدى لدفاع الطاعن
 بصورة اجراءات نزاع الملكية واختلاف العقار موضوع عقد البيع عن العقار
 موضوع حكم مرسى الزاد ، وكان هذا الدفاع جوهرى ما قد يتغير به وجه
 الراى فى الدعوى إذ أن الصورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة
 — كما ترد على الأحكام وبخاصة أحكام ريسو الزاد التى لا تعدى مهبة
 القائه . فيها محدودة براءة استثناء الاجراءات الشكلية ثم انقاع البيع ان ظهر
 ان الزاد ريسا عايبه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون
 ونسبته قصور بها يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٠/١١/٦ — طعن رقم ٨٢٩ س ٤٣ ق)

٢٠٢ — الأثر القابل للاستئناف — نطاقه .

ان الاستئناف وفقا لنص المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى

الى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم الاستئناف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ولا يجوز لمحكمة الاستئناف ان تعرض للنقض في امر غير مطروح عليها . واذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاءن ادخل تبعه . . . ضامنا في الدعوى ، وان الحكم الابتدائي قضى في الدعوى الأصلية بالتعويض وفي الدعوى الفرعية بالانحياز وان المطعون ضامنا هي التي استأنفت الحكم في الدعوى الأصلية فقط طالبة زيادة التعويض المحكوم لبا به على الطاعن فان الاستئناف يكون قاضيا على قضاء الحكم في الدعوى الأصلية بالتعويض ولا يتناول قضاءه في دعوى الضمان ، واذ كانت دعوى الضمان مستقلة بكيانها عن الدعوى الأصلية ولا تعتبر دفاعا ولا دفعا فيها فانه يمتنع على محكمة الاستئناف ان تعرض لدعوى الضمان المرفوعة من الضامن « الطاعن » اثناء نظر الاستئناف المرفوع من المطعون عليها عن الحكم الصادر في الدعوى الأصلية .

(نقض ١٨/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٣ لسنة ٤٧ ق)

٢ — تصدى محكمة الاستئناف

٢٠٣ — الطلب الأصلي والطالب الاحتياطي في معنى المادة ٢٣٤ مرافعات — ماديتهما الغاء المحكمة الاستئنافية لحكم محكمة ايل درجة الذي استجاب لدفاع الأصلي للخصم — لا محل لاعادة الدعوى اليها للفصل في دفاعه الاحتياطي — علة ذلك .

ان ما نصت عايه المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات من انه على المحكمة اذا ألغت الحكم الصادر في الطلب الأصلي ان تعيد القضية الى محكمة الدرجة الاولى لتفصل في الطلبات الاحتياطية انما ينصرف الى الطلب بمعنى المطالبة القضائية التي يتحدد بها نطاق الخصومة وهو ما طالب المدعى بالحكم له به وما قد يبيده ، ان طلبات احتياطية يطلب الحكم بها اذا ما رفض طلبه الأصلي ، ومن ثم يخرج عن نطاقه ما يبيده المدعى عليه في الدعوى من دفعات وأوجه دفاع يرمى بها الى رفض طلب المدعى ولو ابداهها في صورة دفاع أصلي وآخر

احتياطي فتمتدرك تلك الأوجه جميعها مطروحة على المحكمة الاستئنافية تظهر الاستئناف علم أساسها وما تقدمه لها من أدلة ودفع ، وأوجه دفاع جديدة بملا بالمادة ٢٣٣ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان ما أراه اللامن أمام محكمة أول درجة من دفع بعدم قبول الدعوى ، أو طاب إحالتها إلى التحقيق أو رفضها لا يعدو في مجسوعه أن يكون أجبه دفاع تستدفع به ، طاب الملمون ضده وتطرح على محكمة الاستئناف لتقرر الاستئناف علم أساسها ، وكان الحكم الملحق فيه قد قدم ، ولما كان الحكم المستأنف فيما قدم به من رفض الدعوى لعدم سداد ما تم التمس منه ، فتمسار تستنفذ به محكمة أول درجة ، لايتها في موضوع الدعوى فلا يجوز لمحكمة الاستئناف عند الغائه أن تعيد الدعوى ، إلى محكمة أول درجة لتظر موافقه عما ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الطعن برمته خليقا برفضه .

لنقض ١٩٨٠/١/٢ — طعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٨ ق ٢

٢٠٤ — قضاء المحكمة الابتدائية بعدم قبول دعوى العايل لرفعها قبل الأوان ، استنادا إلى عدم احتيئه بعد في الترقية — قضاء المحكمة الاستئنافية بالقضاء بالحكم — وجوب الفصل في موضوعها دون اعادتها لمحكمة أزل درجة — مله ذلك .

اذ كان ببين من الحكم الابتدائي أنه أسس قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على أن الوظيفة موضوع التداى ما زالت شاغرة فلا يكون للمطعون ضده طاب احتيئه لها قبل شغلها ولا يحق له المطالبة بأفئة المالية استنادا إلى خلو الوظيفة لأن هذا الخوا ليس شرطا لاستحقاق الفئة ، وهذا الذي أقام الحكم الابتدائي عليه قضاءه يتضمن أن محكمة الدرجة الأولى قد فصأت في أنه لا يحق للمطعون ضده طلب الترقية إلى الفئة المالية محل التداى وهو من المحكمة قضاء في الموضوع تستنفذ به ولايتها ، ومن شأن الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم أن يطرح الدعوى على المحكمة

الاستثنائية بما اشتملت عليه من طلبات . ويتعين عليها اذا ما قضت بالغاء الحكم الابتدائي وقبول الدعوى ان تحصل في موضوعها ، والا تعينه الى محكمة الدرجة الاولى .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٣ — طعن رقم ٧٥١ لسنة ٤٣ ق)

٢٠٥ — تقدير قيام المصلحة في الدعوى او انتفائها — اتصال بموضوع الدعوى — قضاء محكمة اول درجة بعدم قبولها اثره — استنفاد ولايتها .

تقدير قيام المصلحة او انتفائها بخصائصها المقررة في نية القانون وهي اتصالها بشخص صاحبها اتصالاً مباشراً وقيامها قيماً حلاً واستنادها الى القانون يقتضي من المحكمة اتصالاً بموضوع الدعوى ممثلاً في عنصر او اكثر من عناصرها الثلاثة وهي الخصوم والمحل والسبب من ذلك فان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان من شأن الحكم بعدم قبول الدعوى ان تستنفذ به المحكمة التي اصدرته ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى مما ينتقل معه الحق في الفصل فيها من جديد الى المحكمة الاستئناف في حالة الطعن في الحكم لديها .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٦ — طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق)

٢٠٦ — القضاء بعدم قبول الدعوى لعدم ايداع نسخة من عقد الايجار بالجمعية التعاونية الزراعية — لا يعد دفعا بعدم القبول مما تستنفذ به المحكمة ولايتها بالفصل في الموضوع — الغاء الحكم استثنائياً — اثره وجوب اعادة الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل في موضوعها .

اذ كان الثابت من مطالعة اسباب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الاولى بعدم قبول دعوى المطعون عليه ان المحكمة لم تتجاوز النظر في مظهر

العقد المتقدم من المطعون عليه - المستأجر - تعرفنا على ما إذا كان مؤثرا عليه بما يفيد ايداعه بالجمعية - التعاونية الزراعية - فلما لم تجب عليه تأثرا بذلك قضت بعدم القبول فلها لا تكون قد اتصفت بهذا القضاء بشيء من خصائص المصلحة في الدعوى او تعرضت لاي عنصر من عناصرها وقونا منها عند حد المظهر الشكلي لسند الدعوى مما يناهى بالدفع المبدى لديها عن وصف الدفع بعدم القبول الذي تستنفذ بقبوله ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى الامر الذي كان يوجب على محكمة الاستئناف بعد معيها للحكم المستأنف اعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى للفصل في موضوعها دون ان تتصدى لهذا الفصل تقاديا من تقويت درجة من درجتي التقاضي على الخصوم واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في الموضوع فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(النقض ٢٦/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق)

٢٧ - تصدى - الحكم بعدم سماع الدعوى او بعدم قبولها او برفضها بحالته تستنفذ به المحكمة ولايتها فاذا ما الفتته محكمة ثلثى درجة وقبلت الدعوى فانه لايجوز لها ان تعيدها الى محكمة اول درجة بل عليها ان تفصل في موضوعها .

ان قضاء هذه المحكمة قد جري على ان الحكم بعدم سماع الدعوى او بعدم قبولها او برفضها بحالته تستنفذ به المحكمة ولايتها فاذا ما الفتته محكمة ثلثى درجة وقبلت الدعوى فانه لايجوز لها ان تعيدها الى محكمة اول درجة بل عليها ان تفصل في موضوعها . ولما كان الطاعنون لم يقدموا صورة قرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية وكانت مدونات كل من الحكم المطعون فيه وحكم محكمة الزنازيق الابتدائية قد اوردت ان القرار المذكور قضى برفض الدعوى لعدم وجود عقد ايجار ثابت بالجمعية بين المطعون ضده والطاعنين ولعدم تحويل عقد الايجار الاصلى للمطعون ضده مما مرداه انه قضاء بعدم القبول او برفض الدعوى بحالته استنفذت به هذه اللجنة

ولايتها ولا يجيز عند الغاء هذا القضاء اعادة المنازعة الى المحكمة الجزئية التي حلت محل اللجنة الاولى في الاختصاص .

(نقض ١٩٨٠/٥/٨ — طعن رقم ١٣١٢ لسنة ٤٧ ق)

٢٠٨ — تصدى — قضاء محكمة اول درجة بعدم قبول الدعوى اذا انصب على شكل الخصومة دون موضوعها هو قضاء لا تستنفذ به محكمة اول درجة ولايتها ويتعين على محكمة الاستئناف ان هي الفت الحكم المستأنف ان تعيد الدعوى اليها لنظر الموضوع .

ان البين من مدونات الحكم الابتدائي انه قضى بعدم قبول الدعوى استنادا الى ان المطعون ضدها لم يتسلك طريق الاعتراض على التعويض المقرر امام اللجنة المختصة ، وان المحكمة لا تختص الا بنظر الطعن في قرارات تلك اللجنة ، واذا كان مؤدى ذلك ان محكمة اول درجة بقضائها بعدم قبول الدعوى لم تعرض لموضوعها ولم تستنفذ ولايتها في نظره ، فقد كان على محكمة الاستئناف وقد انتهت الى الغاء هذا الحكم والقضاء بقبول الدعوى ان تعيدها الى محكمة اول درجة لنظر موضوعها ولا تملك محكمة الاستئناف التصدي له لما يترتب على ذلك من تفويت احدى درجتى التقاضى على الخصوم واذا خالف الحكم الصادر في ١٩٧٣/٦/٢٧ هذا النظر لماهية يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما جاوز الغاء الحكم المستأنف وقبول الدعوى ، وكذلك نقض الحكم اللاحق له الصادر في ١٩٧٦/٢/١٥ الذي قضى في موضوع الدعوى دون حاجة لبحث بالى اسباب الطعن .

(نقض ١٩٨٠/٥/١٤ ب طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٦ ق)

٢٠٩ — لا تملك المحكمة الاستئنافية اذا قضت بطلان الحكم المستأنف لعيب فيه او في الاجراءات المترتب عليها ان تعيد الدعوى الى محكمة اول درجة بل يتعين عليها ان تنظر الدعوى وتفصل فيها ، طالما العيب لا يمتد الى صحيفة افتتاح الدعوى ، يوجب على المحكمة الاستئنافية نظر الدعوى بمعرفتها وتفصل فيها — آثار ذلك .

ان تعذر ما اذا كان المعلن اليه ترك الإقامة في موطنه وقت اعلانه فيه

أو لم يتركها هو من المسائل التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع دون ما رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض ما دام قد أثبتتها على أسباب مستقاة .
 ولا كان الحكم المطعون فيه خلص في حدود سلطته الموضوعية إلى أن الطاعن لم يسلم المكان الذي اتخذ مرطنا في عقد الترخيص له بالاتفاق بالأرض موضوع النزاع إلى شركة أسو مصر ، المستأجرة له الإبتدائي ١٩٧٤/١٢/٩ ، ورتب على ذلك صحة اعلانه بصحيفة الدعوى الذي تم قبل هذا التاريخ في ١٩٧٤/١١/١٧ ، وبطلان اعادة اعلانه بعد ذلك في ١٩٧٥/١/١ ، وكانت المحكمة الاستئنائية لا تملك عند التقاضي ببطلان الحكم المستأنف لعيب فيه أو في الاجراءات المترتب عاينها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة التي فصلت في موضوعها لتتظر فيها ، لأنها إذ فصلت في موضوع الدعوى تكون قد استنفذت ولايتها عليها ، وانما يتعين على المحكمة الاستئنائية في هذه الحالة - طالما أن العيب لم يمتد إلى صحيفة افتتاح الدعوى - نظر الدعوى بمعرفتها والفصل فيها ، فإن نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والتناقض يكون على غير أساس .
 (نقض ١٩٨٠/١١/١٣ - طعن رقم ٧٩٩ س ٤٦ ق ١)

٢١٠ - لا محل لاعادة القضية الى محكمة الدرجة الأولى اذا كانت الطلبات الاحتياطية مترتبة على اجابة الطلبات الأصلية المحكوم برفضها .

تضمن العنامل دعواه طلبا أصليا بالزام الشركة بتسليمه على فئة مالية معينة وطلبا احتياطيا بالتعويض التقديري عن تسكينه خطأ على فئة أقل يجعل النعى على محكمة الاستئناف بعدم اعادة القضية الى المحكمة الابتدائية لتفصل في الطلب الاحتياطي بعد الفائها بالحكم الابتدائي التام للعامل بطلبه الأصلي غير منتج .

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٣ - طعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٥ ق ١)

٢١١ - الحكم استثنائيا بإلغاء حكم محكمة أول درجة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى - وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للنصل فيها - تصدى محكمة الاستئناف للدفع بعدم قبول الدعوى - خطأ - علة ذلك .

قبول محكمة أول درجة الدفع بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى والتضاء به ، وهو دفع شكلي ، لا تستنفذ به - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ولايتها بنظر الموضوع ، فإذا استأنفت حكمها وتضمنت محكمة الاستئناف بإلغاءه وبرفض الدفع وجب عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة للنصل في موضوعها ومنه الدفع بعدم قبول الدعوى الذي لا نقل كليتها فيه ، فلم تواجه هذا الدفع أو ترد عليه ، ومن ثم لم تستنفذ ولايتها للنصل فيه ، وإذا تضمنت محكمة الاستئناف للأ موضوع وتضمنت في الدفع بعدم القبول ، غائبا تكون قد فوتت إحدى درجات التقاضي على الخصوم مع أن مبدأ التقاضي على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ، ولا يجوز للخصوم التزول عنها . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .
(نقض ١٦/١٢/١٤٨٠ - طعن رقم ٦٧٣ مس ٤٠ ق ١)

٢ - الاستئناف القضائي

٢١٢ - طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف - هو قبول منه للحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي - أثره - عدم جواز إقامته استئنافا فرعيا - علة ذلك .

إذا كان الطلب الذي يقدمه المظعون ضده - المستأنف عليه - بتأييد الحكم المستأنف يعتبر قبولاً منه لذلك الحكم ، فإن هذا القبول يمنحه من رفع استئناف فرعي بطلب تعديل الحكم المستأنف . ذلك أنه وإن أجاز الشارع بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات - استثناء من القواعد العامة - للمستأنف عليه أن يرفع استئنافا فرعيا في مواجهة المستأنف ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف

فقد تبصر حالة القبول على تلك التي تتم قبل رفع الاستئناف الأصلي لا بعده لأن علة جواز الاستئناف الفرعي - وهي أن المستأنف عليه ما قوت على نفسه ميعاد الطعن أو قبل الحكم الأول باعتقاده رضاء خصمه بالحكم الصادر - هذه العلة تنقضي إذا ما قبل المستأنف عليه الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي ، لما كان ما تقدم . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف الفرعي المرفوع من المطعون ضده على الرغم من أن رافعه قبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي ، يكون قد خالف القانون .

(نقض ٢٢/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٧ ق)

٢١٢ - تصريح المحكمة للخصوم بتقديم مذكرات خلال أسبوعين حال حجز الدعوى للحكم ثم تقديم الطاعن مفكرة باستئناف فرعي معللة لخصمه قبل انقضاء الأجل الذي حددته المحكمة يوجب قبول الاستئناف الفرعي شكلاً .

وحيث أن ما ينص عليه الطاعن على الحكم المطعون فيه يخالف المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات فيما تجيزه للمستأنف عليه إلى ما قبل اقبال باب المرافعة من رفع استئناف فرعي وقد رفع الطاعن استئنافه الفرعي في الفترة المصرح خلالها بتقديم المذكرات وقبل اقبال باب المرافعة مما يكون معه القضاء بعدم قبوله على سند من تقديم مذكرته أثناء حجز الدعوى للحكم قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك بأنه لما كانت المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات تنص على أنه « يجوز للمستأنف عليه إلى ما قبل اقبال باب المرافعة أن يرفع استئنافاً مقابل بالاجراءات المعتادة أو بمفكرة مشتملة على أسباب استئنافه فإذا رفع الاستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الاستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي اعتبر استئنافاً فرعياً يتبع الاستئناف الأصلي وينزل بزواله » وكان من المقرر أن باب المرافعة حال حجز للدعوى للحكم والتصريح لخصومها خلال أجل معين بتقديم مذكرتهم لا يعد مقبولاً إلا بانقضاء الأجل وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه اتخاذ المحكمة يوم ١٤ من مارس سنة ١٩٧٧ قراراً بإصداره يوم ١٧ من إبريل سنة ١٩٧٧ .

وبالتصريح للخصوم بتقديم مذكرات في اسبوعين وقد اعلان الطاعين خصيه
المستأنف بمذكرة استئنافه القري في يوم ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٧ قبل ان يقضاه
الاسبوعين واقفل باب المرافعة فان الحكم المظعن فيه وقد قضى على حلا
عدا النظر بعدم قبول الاستئناف الفرعى يكون قد خالف القاتون واخص في
تطبيقه بها يوجب نقضه .

نقض ١٩٨٠/٣/٢٦ - طعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٧ ق ١

خامسا - نظر الاستئناف والحكم فيه

٢١٤ - صدور قرار لجنة تحديد الأجرة بشأن وحدة واحدة من المبنى
طعن المستأجر وحدة في هذا القرار كون المالك - اثره - وجوب عدم
زيادة الأجرة عما قرره اللجنة - علة ذلك - في ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

النص في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على الواقعة
الدعوى على أن « وتكون قرارات لجان تحديد الأجرة نافذة رغم الطعن
عليها . وتعتبر نهائية اذا لم يطعن عليها في الميعاد . ويكون الطعن على
هذه القرارات امام المحكمة . . . وعلى قلم الكتاب ان يخطر جميع المستأجرين
لباقى وحدات المبنى بالطعن وبالجلسة المحددة . ويتزجب على قبول الطعن
امادة النظر في تقدير اجرة جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون
عليه . ويعبر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزما لكل من المالك والمستأجر »
يدل على أن إعادة تقدير اجرة وحدات المبنى لا يكون الا اذا اشتمل قرار
اللجنة المطعون فيه على تقدير اجرة وحدة أو أكثر خلافاً للوحدة المطعون
عليه - تقديرها وعلى أن المشرع اوجب في هذه الحالة - استثناء من القاعدة
القائمة المنصوص عليها في المادة رقم ١/٢١٨ من قانون المرافعات ، عند
الحكم لمصلحة الطاعن - وهو ما عبر عنه النص بعبارة « قبول الطعن » -
امادة النظر في تقدير اجرة باقى الوحدات ولو لم يكن محلا لطعن من ذوي
الشأن ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن قرار لجنة التقدير الصادر
بتاريخ ١٩٧٢/٣/١ بتقدير الوحدات المؤجرة للطاعن بمبلغ ٢٤ ج و ٦٢٠ م

لم يشمل تحديد وحدات أخرى خلالها ، فطعن عليه الطاعن — المستأجر —
 بطلب تخفيضه ، ولم يطعن عليه المَطْعُون عليه الأول — المالك — بحازمة
 الأمر المقضى بالنسبة له ، بحيث لا يجوز الحكم بتعديل القرار لمصلحته ،
 فإن الحكم المَطْعُون فيه أذ رفع الأجرة إلى مبلغ ٣٥ ج و ٢٥١ م يكون قد
 أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٦٨٠/١/٢ — طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٧ ق)

٢١٥ — إذا كان الاستئناف قد اتصب على حكيم أحدهما صائر في الادعاء
 بالتزوير والثاني في الموضوع وأوردت محكمة الاستئناف في أسباب حكمها
 ما يتضمن أنها أبدت الحكم المستأنف في خصوص هذين الحكيمين فلا يعيب
 حكمها أن يرد المنطوق قاصرا على تأييد الحكم المستأنف باعتبار أن منطوق
 هذا الحكم ينصرف بطريق اللزوم إلى الحكيم المستأنفين بصحيفة واحدة .

لما كان الحكم المَطْعُون فيه أثبت أن الطاعن انتهى في صحيفة الاستئناف
 إلى طلب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف
 فيما قضى به في الادعاء بالتزوير وفيما قضى به من صحة ونفاذ عقدي البيع
 والتسليم والبيع والقضاء أصليا برد ويطالين المقتدين المشار إليهما لتزويرهما
 واحتياطيا برفض الدعوى ، وأورد الحكم جميع أسباب الاستئناف التي استند
 إليها الطاعن سواء ما تعلق منها بالحكم الصادر في الادعاء بالتزوير أو
 بالحكم الصادر في الموضوع ثم تناول الحكم بالمناقشة كل هذه الأساليب ورد
 عليها وانتهى إلى عدم سلامتها ، وهو ما يقطع بأن تتخذ محكمة الاستئناف
 من عبارة وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف الواردة بمنطوق
 حكمها المَطْعُون فيه أنها ينصرف إلى الحكيم المستأنفين بصحيفة واحدة ومن
 ثم لا يصح القول بأن الحكم المَطْعُون فيه مشوب بالغموض أو الإبهام .

(نقض ١٦٨٠/١/٨ — طعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٧ ق)

٢١٦ - إعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم بل هي امر متروك لتقدير محكمة الموضوع ويدخل في اطلاقاتها .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان اعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم يتحكم اجابتهم اليه بل هي امر متروك لتقدير محكمة الموضوع ويدخل في اطلاقاتها وبالتالي فهي ليست ملزمة باجابة طلب الاعادة او الاشارة اليه في حكمها طالما انها مكنت طالبه من ابداء دفاعه .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٧ ق)

٢١٧ - تأجيل نظر الاستئناف لمصادفة يوم الجلسة عظة رسمية - حجز الدعوى للحكم دون اعلان المستئناف بالجلسة المحددة - ثبوت علمه بها وتقديمه مذكرة يدفاهه - اثره - لا محل للتمسك بالبطلان او النقص بعدم اعادة الدعوى للمرافعة .

اذا كانت محكمة الاستئناف قد اجلت نظر الاستئناف لمصادفة الجلسة المحددة له اخيرا يوم عطلة رسمية وبالجلسة التالية تخلف المستئناف - الطاعن - وحضرت المستئناف ضدها - انظرون ضدها - واقتصر دفاعها فيها على طلب انفصل في الاستئناف فتررت المحكمة بحجزه للحكم مع التصريح للطرفين بتقديم مذكراتهما في عشرة ايام . وتقدم وكيل الطاعن خلال هذه الفترة بمذكرة يعتذر فيها عن عدم حضوره الجلسة لعذر قهرني وعدم تمكن زميلة الذي اتاه في الحضور فيها الا بعد الانتهاء من نظر الاستئناف وهو ما يؤكد علم الطاعن مسبقا بالجلسة التي ناجلت اليها الدعوى . متى كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اتاحت له الفرصة لتقديم مذكرة يدفاهه فتقدم بمفكرته التي طلب فيها فتح باب المرافعة لتقديم مستنداته التي تمثلت في المستخرج الرسمي المرفق بالمذكرة وقد ناقشت المحكمة دلالة هذا المستند ، انه لا يجدي التمسك بالبطلان بدعوى انه لم يعلن للجلسة الاخيرة وان المستند المقدم منه في هذه الفترة لم يعلن الى خصيمته ، ولا على المحكمة بعد ذلك اذا لم تستجب لطلب اعادة الدعوى الى المرافعة .

(نقض ١٩٨٠/٢/٤ - طعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق)

٢١٨ - نظر استئناف مسائل الأحوال الشخصية في جلسة علانية يترتب عليه بطلان الحكم لاخلال ذلك بالسرية الواجبة لمسائل قد تكون أولى لمسائل بذلك وهو بطلان من النظام العام .

ان النص في المادة ٨٧١ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الثاني من الباب الأول من الكتاب الرابع الخاص بالاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية على انه « تنظر المحكمة في الطلب متعقبة في غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة وتصدر حكمها علنا » والنص في المادة ٨٧٨ على ان « ينظر الاستئناف في غرفة المشورة على وجه السرعة وتفضل فيه المحكمة وفقا للاحكام والاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٨٧٠ ، ٨٧١ ينص على ان المشرع اوجب نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية في غرفة مشورة ، ومؤدى هذا ان يكون نظر هذه الدعاوى في جلسات سرية ، وقد اكدت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ الذي اضاف الكتاب الرابع الى قانون المرافعات هذا المعنى بقولها ان تنظر المحكمة الطلب في غرفة مشورة تتوافق به السرية الواجبة لمسائل قد تكون أولى المسائل بذلك ، وبذا يتعين وجوب نظرها في غير علانية . ولما كان مراعاة السرية في هذا الخصوص هو امر من النظام العام لتعلقه بنظم التقاضي ، فإنه يترتب على مخالفته بطلان الاحكام الصادرة في هذه الدعاوى دون حاجة للنص عليه صراحة .

(نقض ١٩/٣/١٩٨٠ - ملعن رقم ٢٣ لسنة ٤٨ ق)

٢١٩ - تأييد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي لأسبابه ولأسباب أخرى كافية لحمل قضائها - وجود تناقض بين أسبابها وبعض أسباب الحكم الابتدائي - لا عيب - فلهذا ذلك .

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه اذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت اليها وكانت هذه الأسباب كافية لاقامة الحكم عليها ، فإنه لا يؤثر

هي سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائي ، إذ أخذ محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائي معناه الأسباب التي لا تتناقض مع أسبابها هي .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٦ — طعن رقم ٧٦٣ س ٤٣ ق)

٢٢٠ — تلبيد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي لأسبابه ولأسباب أخرى كافية لحمل قضائها — وجود تناقض بين أسبابها وبعض أسباب الحكم الابتدائي — لا عيب — ملة ذلك .

من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها وكانت هذه الأسباب كافية لإقامة الحكم عليها ، فإنه لا يؤثر في سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائي إذ أن أخذ محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائي معناه الأسباب التي لا تتناقض مع أسبابها هي .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٨ — طعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ ق)

٢٢١ — لا شريب على محكمة الدرجة الآتية أن تأخذ بالحكم الابتدائي دون إضافة متى رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد جديد — لا شريب على قاضي الموضوع أن هو قضي بتعويض إجمالي عن أضرار متعددة ما دام قد ناقش كل عنصر منها على حدة — مثال .

الثابت من مدونات الحكم الابتدائي الذي أمده الحكم المطعون فيه لأسبابه ، أنه استخلص من تتبع علاقة الطرفين أن الشركة الطاعنة هي التي أخنت بالتزامها ابتداء برفضها منح الاعتماد المستندي لتغطية اتفاقيهما واللازم لتكلفة النقل وهي أسباب سائغة تكفي لحمل الحكم ، ولما كان من

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، فإنها لا تكون بعد ذلك ملزمة بأن تورد كل الحجج التي يهين بها الخصوم وتفصيلات دفاعهم وترد عليها استقلالاً لأن في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل المضمين المسقط لكل حجة تغالفها ، وإن لا تثريب على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بالحكم الابتدائي دون إضافة متى رأت في هذه الأسباب ما يفي عن إيراد جديد ، ولما كان ذلك وكان تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في العقد أو القانون نص يوجب اتباع معايير معينة في تقديره هو من سلطة قاضي الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض وجنبه أن يوضح عناصر الضرر الذي لحق بالضرور وبين وجه إحقاقه في التعويض عن كل عنصر منها ولا تثريب عليه أن هو قضي بتعويض إجمالي عن أضرار متعددة ما دام قد ناقش كل عنصر منها على حدة ، وبين وجه أحقية طلب التعويض فيه أو عدم إحقاقه ، وإذا كان البت من مدونات الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأدخل إلى أسبابه ، أنه بين الخسارة التي لحقت المطعون ضدها من جراء نسخ الطاعة لمقد التوريد بلإختارها المتفردة تتمثل في جانبها المادي فيما فات الطاعة من كسب نتيجة عدم اتهام توريد باقي الصفقة وقد كانت جملتها عشرة آلاف ليرة ، وما لحقها من خسارة من جراء ذلك وهي جانيها الأدبي فيما أصاب سمعتها في السوق التجارية ثم قدر التعويض الجابر للضرر بمبلغ ٥٠٠٠ ج ، فإنه يكون قد مارس سلطته في تقدير التعويض ويكون الثمن على الحكم المطعون فيه في هذا الشق ، على غير أساس .

(نقض ١٢/٨/١٩٨٠ - ملعن رقم ١٢٥ - س ٥٠ ق)

٢٢٢ - الحكم استئنافياً بإلغاء حكم محكمة أول درجة بعدم اختصاصها

بمعيان بنظر الدعوى - وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل فيها ،

نصدي محكمة الاستئناف للدفع بعدم قبول الدعوى - خطأ - علة ذلك .

تبول محكمة أول درجة الدفع بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى

والقبضاء به ، وهو دفع شكلي ، لا تستنفذ به - وعلى ما جرى به قضاء

محكمة النقض - ولايتها بنظر الموضوع ، فإذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بالفائه ويرفض الدفع ، وجب عليها أن تعيد الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل في موضوعها ومنه الدفع بعدم قبول الدعوى الذي لما تنقل كلمتها فيه ، فلم تواجه هذا الدفع او ترد عليه ، ومن ثم لم تستنفذ ولايتها للفصل فيه ، واذا تصدت محكمة الاستئناف للموضوع وقضت في الدفع بعدم التبول ، فانها تكون قد فوتت إحدى درجات التقاضي على الخصوم ، مع ان مبدأ التقاضي على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ، ولا يجوز للخصوم النزول منها ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٦/١٢/١٩٨٠ طعن ٦٧٣ لسنة ٤٠ ق.)

٢٢٢ - لا يجوز لمحكمة الاستئناف ان تعرض للفصل في امر غير مطروح عليها - متى كانت الطاعنة قد استأنفت وحدها الحكم المطعون فيه وكان استئنافها قاصرا على تقدير التعويض الذي يجبر الضرر دون ان تنطرق الى اركان المسؤولية عن العمل غير المشروع فان الحكم المطعون فيه اذ عرض لدى توافر ركن الخطأ منتهيا الى ان المطعون ضدها لم تقتصر خطأ يكون خالف حجية الحكم المستأنف وحجبه هذا الخطأ عن الفصل في طلب الطاعنة زيادة التعويض .

لما كان الاستئناف ونفا لنص المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تعرض للفصل في امر غير مطروح عليها . ولما كان الثابت في الدعوى ان الحكم الابتدائي قضى بثبوت المسؤولية التصريفة بآركانها من خطأ وضرر وعلاقة سببية في حق المطعون ضدها وكانت الطاعنة هي التي استأنفت هذا الحكم وحدها وكان استئنافها مقصورا على تقدير التعويض الذي يجبر الضرر للمدعي نالها دون ان تنطرق الى اركان

المسئولية من العمل غير المشروع التي حكم فيها لصالحها ولم تستأنف
 المطعون ضدها الحكم الذي حاز حجية في هذا الصدد فان الحكم المطعون
 فيه اذ عرض لدى توافر ركن الخطأ منتهيا الى ان المطعون ضدها « لم
 تقترف خطأ » يكون قد خالف حجية الحكم المستأنف الذي قطع بثبوت ركن
 الخطأ وقد حجبه هذا الخطأ عن الفصل في طيب الطاعة زيادة التمييز ،
 لما كان ذلك من الحكم يكون قد خالف القانون وشابه التصور بما يوجب
 نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي اسباب الطعن .

(نقض ١٦/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١١٨٨ ش ٤٧ ق)

استيلاء

٢٢٤ - القضاء نهائياً في دعوى تحديد مقابل الانتفاع بالعين المستولى عليها بمعرفة وزارة التربية والتعليم - عدم فصل المحكمة في خضوع المسكان للقوانين الصادرة بتخفيض الأجرة من عدمه - قضاء الحكم المطعون في نفسه انطباق هذه القوانين - لا مخافة فيه لحجية الحكم السابق .

اذ كان القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضى الا فيما نار بين الخصوم من نزاع فصلت فيه المحكمة صراحة او ضمناً في المنطوق او الاسباب المرتبطة به ، وكان الثالث من الحكم الصادر من الدعوى رقم ٠٠٠٠ مئني كلى اسيوط ان النزاع كان يدور حول تقدير اللجنة لأجرة عين النزاع - المستولى عليها بقرار من وزير التربية والتعليم - وان الطرفان لم يتناقشا في شأن سريان التاتيين رقمي ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ عليها ، وقد انتهى قضاء الحكم الى تعديل قرار اللجنة يجعل الأجرة الشهرية للمقار ١٧١ ج و ٨٠٠ م وقت الاستيلاء سنة ١٩٦٠ فان الحكم بهذه الإثابة لا يكون قد اشتمل على قضاء صريح او ضمناً بخضوع المقار الى القوانين سالفي الذكر ، لان ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن ان يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى فيه ، لا يغير من ذلك ان تقرير الخبر الذي اعتمده الحكم قد انتهى الى تحديد الأجرة بمبلغ ١٧١ ج و ٨٠٠ م بخلاف تطبيق القوانين ١٦٨ لسنة ١٩٦١ و ١٦٦ لسنة ١٩٦١ و ٧ لسنة ١٩٦٥ ، لان الحكم اورد بأسبابه انه يرى تحديد الأجرة بمبلغ ١٧١ ج و ٨٠٠ م وقت الاستيلاء سنة ١٩٦٠ ، مما مفاده انه اخذ بتقرير الخبر فيما تضمنه من تقرير مقابل الانتفاع وا طرح ما قرره بشأن سريان قوانين التخفيض عليها لانها لم تكن محل مناقشة بين الطرفين ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه - بقضائه بعدم خضوع العين لقوانين تخفيض الأجرة - لا يكون قد خالف حجية الحكم الصادر في الدعوى ... مئني كلى اسيوط .

(انقض ١٩/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق)

٢٢٥ - اعتبار الأماكن المستولى عليها مؤجرة للجهات التي تم الاستيلاء لصالحها - ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - تحديد مقال الدفاع بها طبقا لاحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - وجوب استبعاد احكام قانون ايجار الاماكن فى تحديد الأجرة .

نصت المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن الأماكن الصادر فى شأنها قرارات الاستيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون مؤجرة الى الجهات التى تم الاستيلاء لصالحها الا ان القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى خول لوزير التربية والتعليم سلطة اصدار قرارات الاستيلاء على الاماكن اللازمة لشئون وزارته والذى استمر العمل به بالمرسوم الصادر فى ١١ يوليو سنة ١٩٤٨ ، نص فى مادته الاولى على ان يتبع فى تقدير التعويض عن الاماكن المستولى عليها الاحكام النصيوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التعدين ، واذ وضع هذا المرسوم الاخير قواعد خاصة لتقدير التعويض عن الانتفاع بالاشياء المستولى عليها على اساس فائدة راس المال الاستثمر وقتا لله سعر العادى الجارى بالسوق فى تاريخ حصول الاستيلاء مضافا اليها مبروتات الاستهلاك والصيانة للمباني والمنشآت ، وكنت تلك القواعد تغاير الاسس التى اتخذها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لتحديد أجرة الاماكن التى يسرى عليها ، مما يتعين معه استبعاد ما ورد بهذا القانون من احكام خاصة بتحديد الأجرة وما يرد عليها من زيادة او خفض .

(نقض ١٩/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٢ ق)

اصلاح زراعى

٢٢٦ - تصرف المالك لأولاده فى حيز ما نصت عليه المادة ٤ من قانون الاصلاح الزراعى المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ رخصة نذب اليها الشارع سواء كان التصرف بعوض او بغير عوض - وجيز استبعاد ايراد ما تم التصرف فيه من وعاء الضريبة العامة على ايراد المورث .

انصت فى المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقمى ٣١١ لسنة ١٩٥٢ ، ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ على انه « يجوز للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ان يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من اطيائه الزائدة على مائتى فدان الى اولاده بما لا يجاوز خمسين فداناً للولد على الا يزيد مجموع ما يتصرف فيه الى اولاده على المائة فدان ، بماذا توفى قبل الاستيلاء على ارضه دون ان يتصرف الى اولاده او يظهر نية فى عدم التصرف اليهم ، افترض انه قد تصرف اليهم والى فروع اولاده المتوفى قبله فى الحدود السابقة ؛ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على ان تصرف المالك الى اولاده على هذا الوجه وفى هذا النطاق هو رخصة واستحباب ندب اليه الشارع رعاية منه للمالك ذوى الاولاد وتميزاً لهم عن غيرهم وهو ما اصبحت منه الماكزة التفسيرية للقانون ، يستوى بذلك ان يكون بعوض او بغير عوض ، ومثل هذا التصرف لا ترد عليه مظنة الغش والتحايل على احكام القانون الذى قام عليها نص المادة ٢٤ مكرراً (٤) المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ - من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - لا بشأن الضريبة العامة على الايراد) وقبل تعديلها بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ طالما ان القانون هو الذى رخص فيه وندب اليه وافترضه بحيث لا يقال انه يتعين على صاحب الشأن من الاولاد رفع الامر للقضاء لاتامة الدليل على دفع المقابل لكى يرد اليه فرق الضريبة اذا كان التصرف بعوض - اذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد استبعد ايراد الاطيان المتصرف فيها من مورث المطعون ضدهم الى ولديه طبقاً لاحكام

تتمون الاصلاح الزراعى من ايراده العام فى سنوات النزاع فانه يكون قد طبق صحيح القانون ويكون النعى بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٢ - طعن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٨ ق ١)

٢٢٧ - ضرائب - من حق الممول خصم الضرائب المباشرة التى يكون قد دفعها فى سنة المحاسبة - بصرف النظر عن سنوات استحقاقها من وعاء الضريبة العامة سواء كانت مفروضة من الدولة او من احدى السلطات المحلية وسواء كانت ضريبة اصلية او اضافية - (مثال بشأن ضريبة الاصلاح الزراعى) .

من حق الممول خصم الضرائب المباشرة التى يكون قد دفعها فى سنة المحاسبة - بصرف النظر عن سنوات استحقاقها - من وعاء الضريبة العامة ، سواء كانت مفروضة من الدولة او من احدى السلطات المحلية - وسواء كانت ضريبة اصلية او اضافية - كالضريبة الاضافية المفروضة بمقتضى المادة ٢٥٥ من من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى بنسبة خمسة امثال الضريبة الاصلية على كل زيادة فى اطلاق الممول على مائتى فدان ، وتخصم هذه الضريبة كغيرها من الضرائب المباشرة من وعاء الضريبة العامة فى السنة التى تسدد فيها حتى يتم استهلاك الدولة على الاطلاق الزائدة .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ - طعن رقم ١٧ لسنة ٤٦ ق ١)

٢٢٨ - مستاجر الارض الزراعية - عدم جواز اخلائه من العين الا اذا اخل بالتزام جوهرى فى القانون او العقد - م ٣٥ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل - تعلق هذا الحكم بالنظام العام .

تنص المادة ٣٥ من قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ «نعملة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ على انه « لا يجوز للمؤجر ان يطلب

اخلاء الأطيان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد ، الا اذا اخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون او العقد . . . ويتع باطلا كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عايبها في هذا القانون » .
 وقد جاء في المذكرة الايضاحية لقانون تعديلها انه منذ العمل بقانون الاصلاح الزراعى صدرت قوانين متتالية بامتداد عقود ايجار الاراضى الزائدة ، حماية لصغار الزراع الذين يعتمدون بصفة رئيسية في معاشهم على ما تدره تلك الأطيان المؤجرة اليهم من ريع ، ولذلك رأتى النص على عدم جواز طلب اخلاء الأطيان المؤجرة الا اذا اخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به في القانون او العقد على نحو ما هو مقرر بالنسبة لايجار الأماكن وبطلان كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ، مما مفاده ان المشرع ألغى حق مؤجر الأطيان الزراعية في انتهاء الايجار بانقضاء مدته وجعل ذلك حقا للمستأجر وحده حماية له ، اسوة بما اتبعه بالنسبة لمستأجر الأماكن ، وذلك بنص امر متعلق بالنظام العام يحميه من اخلائه من الأرض التى يستأجرها دون اعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يحل محله ، ما دام المؤجر كان صاحب صفة تخوله التأجير وقت ابرام العقد ، ومن ثم فقد مطل المشرع كل حكم يخالف ذلك من أحكام عقد الايجار في القانون المدنى .

(نقض ٤/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق)

٢٢٩ - الاختصاص الانفرادى للجان الفصل فى المنازعات الزراعية -

مناطه - النص على اختصاص اللجنة بنظر بعض المنازعات دون عرضها على المحاكم صاحبة الولاية العامة للفصل فيها .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مناسط خروج المنازعات الاجبارية الزراعية عن الاختصاص الولاى للمحاكم هو ان تكون المنازعة مسبب تنفرد لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بالفصل فيه وحدها بسبب خروجها على الأصل العام المقرر بقانون السلطة القضائية من اختصاص المحاكم بالفصل فى كافة المنازعات الا ما استثنى بنص خاص اذ ما عار ذلك من منازعات اسبغت بعض النصوص على تلك اللجنة اختصاص الفصل فيها

دون أن تفرد بها بذلك انتزاعاً من المحاكم صاحبة الولاية العامة في القضاء فإنه ليس ثمة ما يحول بين المحاكم وبين الفصل فيها أعمالاً لحقتها الأصلية ويكون الاختصاص في شأنها بذلك مشتركاً بين اللجنة والمحاكم لا يمنع نظراً إيهما فيها من نظر الأخرى إلى أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى.

(نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق ٢)

٢٣٠ — دعوى المستأجر بصحة ونفاذ عقد الإيجار مع التسليم — اختصاص المحاكم ولجان الفصل في المنازعات الزراعية بنظرها — منازعة المدعى عليه بشأن بطلان العقد للمتنازل عن الإيجار للغير — وجوب تقديمه طاباً بذلك إلى اللجنة — المنازعة بشأن مقدار حيازة المدعى وأسرته — لا تعد من حالات الاختصاص الانفرادي للجان المذكورة .

النص في المادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية والقابلة للزراعة ، وبوجه خاص تختص اللجنة وحدها بالفصل في المسائل الآتية : (١) المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكرر (ز) من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي (ب) كل خلاف ينشأ حول استخدام السلف النقدية أو العينية (ج) جميع الاشكالات المتعلقة بتنفيذ قرارات اللجنة والنص في الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ على أنه « يمتنع على المحاكم النظر في المنازعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجان طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ » يدل على أنه باستثناء ما أشير إليه في تلك الفقرة من منازعات لا يحول بين المحاكم وبين الاختصاص بالفصل في الدعاوى الإيجارية الزراعية مانع من القانون ، لما كان ذلك ، وكان ما نماء الطاعنون على الحكم المطعون فيه من أنه يلزم للفصل في طلبات المطعون عليه — بصحة ونفاذ عقد الإيجار مع التسليم — النظر في مسائل تنفرد بها لجنة الفصل في المنازعات الزراعية مردوداً بأنه وإن كانت المادة ٣٢ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانونين رقمين

٣٥٥ لسنة ١٩٥٤ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٦ تقضى بأن يكون تأجير الأراضى الزراعية لمن يتولى زراعتها بنفسه ولا يجوز للمستأجر تأجيرها من الباطن أو التنازل عن الإيجار للغير أو مشاركته فيها ويتع باطلا كل تعاقد يتم بالمخالفة للحكم المتقدم ، ويشمل البطلان أيضا العقد المبرم بين المؤجر والمستأجر الأصلي إلا أنه لما كانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة تجرى بأن « تقضى بالبطلان لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية متى طلب إليها ذور الشأن » فإن فى ذلك ما يبيد أن اختصاص تلك اللجنة معلق على طلب ذور الشأن إليها التضاء بالبطلان فى هذه الحالة لماذا لم يتقدم هؤلاء بهذا الطلب فلا بطلان ، ولما كان الطامنون لم يقدموا رفق طعنهم ما يفيد أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بتقدمهم بطلب البطلان الى اللجنة أثناء الذكر فانه لا يكون لما اشاروا اليه أمام تلك المحكمة بشأن موقف المطعون عليه من شروط المادة ٣٢ السالف الإشارة إليها لا يعتبر اثاره لمسألة من المسائل التى تنظمها تلك المادة وتؤدى الى خروج الدعوى من اختصاص المحكمة ، ولما كان ما اثاره الطاعنون أيضا بشأن مقدار ما يحوزه المطعون عليه وأسرته من الأراضى الزراعية ومسدى دخولها فى حدود ما يجيزه القانون انها يستند الى نص المادة ٣٧ من قانون الإصلاح الزراعى وهى خارجة عما نصت عليه المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ يكفى ما تنفرد به لجان الفصل فى المنازعات الزراعية مما لا يصد المحاكم عن النظر فى هذا الأمر .

لا نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق)

٢٣١ — عقود إيجار الأراضى الزراعية المبرمة قبل صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ — عدم وجوب ايداع نسخة منها مقر الجمعية التعاونية الزراعية — اخلال المؤجر بالتزامه بالإيداع — اثره — لا محل لتمسكه بعدم قبول دعوى المستأجر لهذا السبب — علة ذلك .

إذا كان القانون القائم فى تاريخ إبرام عقد الإيجار لم يكن يتطلب ايداع العقود فى الجمعية التعاونية الزراعية الأمر الذى ينتفى معه وجه النظر فى الإيداع المترتب على عدم الإيداع بداهة ، ولكن الحكم المطعون فيه قد تناول

بالتنفيذ أمر انطباق أحكام تلك النصوص المستحدثة على عقود الإيجار القائمة في تاريخ العمل بها منوها بما تنفي به المادة ٣٣٦ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلا بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ من التزام المؤجر بإيداع نسخة عقد الإيجار بالجمعية وانتفاء النص على عدم قبول دعاوى المستأجر جزاءه على تخلفه عن الإيداع بتقاعس المؤجر من القيام بواجبه في الإيداع وعدم جواز مساءلة المستأجر عن إخلال المؤجر بالتزامه وهو من الحكم صحيح في القانون ، ذلك أنه من المقرر في تفسير النصوص التشريعية وجوب الأخذ في فهم مسرماها وأعمال أحكامها بموجب ما أورده المشرع فيها تعريفا على مقصده الشامل منها وعدم أفراد أجزاء منها بمفهوم مستقل عن سائر ما لم يكن ذلك مستمدا من عبارة النص الصريحة اتقاء لتفتت التشريع بما قد يفرض به إلى التناقض ، هذا بالإضافة إلى ما هو مقرر من أنه ليس للمخطئ أن يلقي بتبعية خطئه غشا كان ذلك منه أو تقصيرا على سواء ولا أن يستفيد من خطئه في مواجهة غيره ولو كان هذا الغير بدوره مخطئا ، لما كان ما تقدم ، فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من عدم جواز تحميل المطعون عليه - المستأجر - نتيجة عدم قيام الطاعنين - المؤجرين - بإيداع نسخة عقد الإيجار محل الدعاوى بالجمعية التعاونية الزراعية وما رتبته على ذلك من القضاء برفض الدفوع بعدم قبول الدعوى يكون موافقا لصحيح القانون .

(نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق)

٢٣٢ - المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية - اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أيا كانت قيمة الدعوى . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل استثنائيا في قضاء المحكمة الجزئية والطعون في القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية ق ١٩٧٥/٦٧ اثر ذلك - عدم جواز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية .

مفاد النص في المادتين ٣٩ مكررا و ٣٩ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافتين بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ - المرسوم به من تاريخ نشره في ١٩٧٥/٧/٣١ والفقرة الأولى والثانية من المادة ٣ من

هذا القانون . إن الشارع أذ استبدل المحكمة الجزئية بلجان الفصل في المنازعات الزراعية والمحكمة الابتدائية باللجان الاستئنافية ، فقد ناط — بصريح النص — بالمحكمة الجزئية أن تفضل في النزاع — أيا كانت قيمة الدعوى — ابتدائيا ، وناط بالمحكمة الابتدائية — وحدها — أن تفصل استئنافيا في قضاء المحكمة الجزئية في المنازعات المذكورة والطعون في القرارات التي صدرت من لجان الفصل في المنازعات الزراعية ولم تكن قد استؤنفت بعد أمام اللجان الاستئنافية عند صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ٧٥ ، ومن ثم فإن المحكمة الابتدائية إنما تنظر المنازعات مسالفة الذكر باعتبارها محكمة الدرجة الثانية ، والحكم الصادر منها في هذا الشأن هو حكم نهائي لا يجوز الطعن فيه أمام محاكم الاستئناف ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه برمض الدفع بعدم جواز الاستئناف ، على أن المحكمة الابتدائية تنظر في قرار لجنة المنازعات الزراعية والمحال اليها من اللجنة الاستئنافية باعتبارها محكمة أول درجة وأن حكمها في هذا التظلم جائز استئنائه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٠/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٠٧٥ س ٤٧ ق)

٢٣٣ — المادة ٣٩ مكرر ومكرر ١ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمضافة بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ — استبدل المشرع المحكمة الجزئية بلجان الفصل في المنازعات الزراعية والمحكمة الابتدائية باللجان الاستئنافية — المحكمة الابتدائية تفصل استئنافيا في قضاء المحكمة الجزئية في المنازعات المذكورة والطعون في القرارات التي صدرت من لجان الفصل في المنازعات الزراعية ولم تكن قد استؤنفت بعد — الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية حكم نهائي لا يجوز الطعن فيه أمام محكمة الاستئناف — آثار ذلك .

إن النص في المادة ٣٩ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ — المضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المصوب به من تاريخ نشره

فى ١٩٧٥/٧/٣١ على أن « تختص المحكمة الجزئية — ايا كانت قيمة الدعوى — بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضى الزراعية ... » الواقعة فى دائرة اختصاصها والمبينة فيما يلى (١) المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية بين مستأجرى الأراضى الزراعية ومالكها ... والقص فى المادة ٣٩ مكررا ١ — المضافة بذات القانون — على أنه « يجوز استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية المختصة طبقا لأحكام المادة السابقة — ايا كانت قيمة الدعوى — وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم أمام المحكمة الابتدائية المختصة والنص فى الفقرة الأولى من المادة ٣ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٥ على أن « تحال الى المحاكم الجزئية المختصة جميع المنازعات المنظورة فى تاريخ العمل بهذا القانون أمام لجان الفصل فى المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية والنص فى الفقرة الثانية من ذات المادة على أن « تحال للمحاكم الابتدائية المختصة للتظلمات من قرارات اللجان المذكورة والمنظورة أمام اللجان الاستئنافية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ... ويجوز الطعن أمام المحكمة الابتدائية المختصة فى القرارات النهائية الصادرة من اللجان المنصوص عليها فى الفقرة الأولى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون » يدل على أن الشارع اذ استبدل المحكمة الجزئية بلجان الفصل فى المنازعات الزراعية والمحكمة الابتدائية باللجان الاستئنافية فقد ناط — بصريح النص — بالمحكمة الجزئية ان تفصل فى النزاع — ايا كانت قيمة الدعوى — ابتدائيا — وناط بالمحكمة الابتدائية — وحدها — ان تفصل استئنائيا قضاء المحكمة الجزئية فى المنازعات المذكورة . والطعون فى القرارات التى صدرت من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ولم تكن قد استئنفت — بعد — أمام اللجان الاستئنافية عند صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم فإن المحكمة الابتدائية انما تنظر المنازعات مسالفة لذكر باعتبارها محكمة الدرجة الثانية ، والحكم الصادر منها فى هذا الشأن هو حكم نهائى لا يجوز الطعن فيه أمام محاكم الاستئناف ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف

على أن المحكمة الابتدائية تنظر التظلم في قرار لجنة المنازعات الزراعية والمحال إليها من اللجنة الاستئنائية ، باعتبارها محكمة أول درجة وأن حكمها في هذا التظلم جائز استئنافه فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني من مسمى الطعن

بمقتضى ١٦٨٠/١٢/٢٠ - طعن رقم ١٠٧٥ س ١٧ ق ١

أعلانات

٢٢٤ - اعلان - يصح للخصم أن يغير الموطن الذي يصح اعلانه فيه وأن يبدل من موطنه الأصلي بشرط تنبيه خصمه بالفناء الموطن السابق .

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا القى الخصم موطنه الأصلي أو المختار - ولم يخبر خصمه بذلك مع اعلانه فيه مما كان قصرا في قانون المرافعات السابق على الموطن المختار وكان ما يتأدى اليه المفهوم المخالف من حكم هذه الفقرة الا يصح اعلان الخصم في موطن أصلي سبق له إخبار خصمه بالفائه واذ يبين من صحيفة التعجيل ومن محاضر الجلسات والحكم المطعون فيه أن الطاعنة وهي وارثة المستنف المنقطع سير الخصومة لوفاته قد تبذلت من موطنها الأصلي موطن آخر نهيت اليه خصومها وحملت اليهم وصفه فيما أثبت وكيلها بحضور الجلسة مما لم يكن يصح بعه توجيه الاعلان اليها في موطن سواء .

(نقض ١/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٩ ق)

٢٣٥ - ورقة الاعلان - لا تنتج اثرها الا بالنسبة للمعلن اليه بالصفة المحددة بالورقة - توجيه اجراءات التنفيذ العقاري للوصية باعتبارها نقبة من القاصر رغم بلوغه سن الرشد - اثره - عدم اعتباره خصما في تلك الاجراءات .

الأصل في أوراق المحضرين أنها متى تم اعلانها قانونا لا تنتج اثرها الا بالنسبة لذات الشخص الذي وجهت اليه وبالصيغة الصحيحة المحددة في ورقة الاعلان ولا ينسحب هذا الاثر الى غيره من الأشخاص ايا كانت علاقاتهم به . لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها الثالثة لم يشملها أصلا قرار الوصاية الصادر في ٤/١٢/١٩٥٧ لوالدتها المطعون ضدها السابعة - المقدمة مورته الرسمية - لبلوغها سن الرشد قبل صدور اذ من مواليد ٣١/١٠/١٩٣٦ ، فمن ثم يكون توجيه اجراءات التنفيذ العقاري في سنة

١٩٦١ الى والدتها المطعون ضدّها السابعة بزعم أنها وصية عليها غير ذي اثر قانونى بالنسبة لها بغض النظر عن المساكنة او صلة القربى بينهما .

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٤٥ من ٤٨ ق)

٢٣٦ — اغفال المحضر اثبات ان قريب المعلن اليه الذى تسلم صورة صحيفه الاستئناف يقيم معه اثره — بطلان الاعلان .

مؤدى نص المادة ١٠ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يدل على ان الاصل فى اعلان اوراق المحضرين ان تسلم الاوراق المرافعة اعلاناً للشخص نفسه او فى موطنه فاذا لم يجد المحضر الشخص المراد اعلانه فى موطنه جاز تسليم الاوراق الى احد اقاربه او اصدقه بشرط ان يكون مقيماً معه فاذا اغفل المحضر اثبات صفة من تسلم صورة الاعلان او اغفل اثبات انه من اقارب او اصدقه المطلوب اعلانه المقيمين معه فانه يترتب على ذلك بطلان الاعلان طبقاً لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان يبين من الصورة الرسمية لاصل صحيفة الاستئناف التى قدمها الطاعن ان المحضر اثبت فيها انتقاله الى محل اقامة الطاعن ولم يجده لاعلانه بها فاعلنه بصورتها مخاطباً ابن عمه . دون ان يثبت انه مقيم مع الطاعن وكان يبين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات الاستئناف ان الطاعن لم يمثل فيها امام المحكمة ولم يقدم خلالها مذكرة بدفاعه الى ان صدر الحكم المطعون فيه فان هذا الحكم يكون معيباً بالبطلان لصدوره بناء على اجراءات باطلة .

(نقض ٢٨/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٦ لسنة ٤٦ ق)

٢٣٧ — الاجنبى — سواء كان شخصاً طبيعياً او اعتبارياً — الذى يباشر نشاطاً تجارياً او حرفه فى مصر — المكان الذى يزاول فيه نشاطه — اعتباره موطناً له بالنسبة لهذا النشاط ولو كان موطنه الاصلى بالخارج .

النص فى المادة ٤١ من القانون المدنى على ان المكان الذى يباشر فيه

الشخص تجارة أو حرفة يعتبر موطناً بالنسبة إلى إدارة الأمور المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة ، والنص في المادة ٢/٥٣ د من ذلك انقضى ، على أن الشركات التي يكون مركز إدارتها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في مصر يعتبر مركز إدارتها بالنسبة إلى القانون الداخلي (أي موطنها) هو المكان الذي توجد فيه الإدارة المحلية ، والنص في المادة ٥/١٣ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في جمهورية مصر العربية تسلم لها الإعلانات الخاصة بها إلى هذا الفرع أو الوكيل ، فقد دلت هذه النصوص مجتمعة على أنه إذا كان الموطن الأصلي لشخص — طبيعياً أو اعتبارياً — موجوداً في الخارج ولكنه يباشر نشاطاً تجارياً أو حرفياً في مصر ، اعتبر المكان الذي يزاوئ فيه هذا النشاط موطناً له في مصر في كل ما يتعلق بهذا النشاط .

(نقض ١٩٨٠/٢/٤ — طعن رقم ٥٩١ لسنة ٣٩ ق)

٢٣٨ — اعلان الطعن — وجوب أن يكون لشخص الخصم أو في موطنه الأصلي — الاعلان في الموطن المختار — شرطه — م ٢١٤ مرافعات .

مؤدى نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات أن اعلان الطعن في الموطن المختار لا يكون الا في احدى حالتين :

١ — اذا كان الموطن المختار — للطعون عليه — مبيناً في ورقة اعلان الحكم .

٢ — اذا كان الطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي ، وفي غير هاتين الحالتين لا يصح اعلان الطعن في الموطن المختار لأن الأصل — وعلى ما جرى به نص النقطة الأولى من المادة المذكورة — أن يكون اعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه الأصلي .

١ نقض ١٩٨٠/٢/٥ — طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق)

٢٣٩ - إعادة الدعوى لمرافعة بعد حجزها للحكم - وجوب دعوة طرفيها باعلانهما قانونا الا اذا حضرا وقت النطق بقرار - لا يغنى عن ذلك قرار المحكمة باعتبار النطق به اعلانا للخصوم .

المقرر في قضاء هذه المحكمة - انه متى انعدت الخصومة باعلان الخصوم على الوجه المنصوص عليه في قانون المرافعات واستوفى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم ، انقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بها الا بالقدر الذي تطرح به المحكمة وتصبح الدعوى في هذه المرحلة - مرحلة المداولة واصدار الحكم - بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة بها ~~تبدأ~~ ^{تبدأ} لها بعدئذ ان تعيد الدعوى الى المرافعة استثناء للسير فيها تحت دعوة طرفيها للاتصال بها باعلانهما قانونا الا اذا حضرا وقت النطق بالقرار وانه لا يغنى عن اعلان الغائب ان تقرير المحكمة باعتبار النطق بقرارها اعلانا له .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٩ - طعن رقم ١١٦٦ لسنة ٧ ق)

٢٤٠ - عدم مراعاة ميعاد اعلان صحيفة الطعن بالنقض - لا بطلان - م ٢/٢٥٦ مرافعات .

تنص المادة ٣/٢٥٦ من قانون المرافعات على انه « وعلى قلم المحضرين ان يقوم باعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ سنيها اليه - من قلم كتاب محكمة النقض - ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان اعلان الطعن » . مما مفاده ان الميعاد المقرر لاعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقا لهذه المادة ليس ميعادا حتميا ، بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان . لما كان ذلك ، وكان الفصل الخامس بالنقض في قانون المرافعات قد خلا من نص مماثل لنص المادة ٢٤٠ في فصل الاستئناف يحيل الى المادة ٧٠ من قانون المرافعات ، سواء قبل او بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٧٦ ، فان النفع يكون في غير محله .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ - طعن رقم ١١٤ لسنة ٥ ق)

٢٤١ - المراسلات البريدية المسجلة الصادرة من مصلحة الضرائب الى الممولين - توجيه اعلان التموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب للمول بمقرر منشأته - وجوب تسليمه الى شخصه او نائبه او احد مستخدميه والا كان باطلا - تسليم الاعلان لمن ادعى انه ابنه - اثره - بطلان الاعلان .

النص في المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٦ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على ان الشارع وضع اجراءات خاصة بالاعلان وهي تختلف عن الاجراءات المتصوص عليها في قانون المرافعات فجعل الاعلان المرسل من المأمورية الى الممول باخطاره بربط الضريبة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في توة الاعلان الذي يتم بالطرق القانونية ولم يقيد المأمورية باجراءات الاعلان التي فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بمسؤول الرسائل المسجلة الى المرسل اليه ، ووضع الاجراءات التي فرض على عامل البريد اتباعها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها ، بان نص في المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على ان « المراسلات تسلم بموجب ايصال الى المرسل اليهم او الى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فتطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ الذي نص فيه على ان « المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم الى المرسل اليهم أنفسهم في حالة عدم وجود المرسل اليه تسلم المراسلة المسجلة الى نائبه او خادمه او لمن يكون ساكنا معه من اقاربه او اصهاره بعد التحقيق من صفتهم والتوقيع منهم ، ومفاد ذلك ان الاعلان الحاصل في المنشأة يتعين ان يسلم اليه شخصيا او الى نائبه او احد مستخدميه والا كان باطلا ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على بطلان الاعلان بالنموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب تأسيسا على ان عامل البريد توجه الى منشأة الممول وسلم الاعلان ، الى من ادعى انه نجله - وهو ليس ممن نصت عليهم المادة ٢٥٨ سابقة الذكر فانه لا يكون قد اخطأ ويكون النعمى على غير اساس .

(نقض ١١/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٨ ق)

٢٤٢ — يعتبر الميعاد مَرعياً بالنسبة لإعلان أفراد القوات المسلحة إذا تم تسليم الاعلان للإدارة القضائية المختصة في الميعاد .

ان المادة ١٣/٦ من قانون المرافعات اذ تنص على انه فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم يسلم الاعلان بواسطة النيابة العامة الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة « فتد اذانت بذلك ان اعلان ضباط الجيش والجنود النظاميين يكون باستلام الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة صورة الاعلان ويكون تسليم هذه الصورة لها بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة سلطة تسليم مثلها مثل المحضر ولما كان الثابت بالأوراق ان صورة اعلان المطعون ضده الرابع بصحيفة الاستئناف سلمت لنيابة المنصورة الكلية والتي سلمته بدورها للإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، وكان استلام هذه الادارة لها قبل انقضاء ثلاثة اشهر على تاريخ ايداع تلك الصحيفة بقلم كتاب محكمة الاستئناف في ١١/٢٦/١٩٧٢ فان الحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيساً على عدم تمام اعلان المطعون ضده الرابع بصحيفته خلال الميعاد المتصوص عليه بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات يكون قد اخطأ في تطبيق القضاة بما يوجب نقضه .

(نقض ٢٢/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٤ ق)

٢٤٣ — اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين — أثره — تغيير هذا الموطن — وجوب الإفصاح عنه كتابة — اغفال ذلك — جواز الاعلان فيه ولو ثبته، تغييره وعلم طالب الاعلان بذلك .

تنص المادة ٤٣ من القانون المدني على انه : « ١ — يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين ٣ — والموطن المختار لتنفيذ عمل قانوني يكون هو الموطن بالنسبة الى كل ما يتعلق بهذا العمل » ، وتنص المادة ١٠ من قانون المرافعات على انه « تسلم الأوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي يبيتها القانون » ، لما كان ذلك وكان قول الطاعن بأن اقامته في الخارج

تعد بمثابة اتفاق تضمنى على تغيير الوطن المختار المأفق عليه بعقد الإيجار مردود بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون المرافعات من أنه « إذا النى الخصم موطنه الأصلى أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صبح اعلانه فيه » ، ومما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه إذا كانت المادة ٣ من القانون المدنى تشترط الكتابة لاثبات الوطن المختار ، فان أى تغيير لهذا الوطن ينبغى الإفصاح عنه بالكتابة والا صبح الاعلان فى ذلك الوطن ولو ثبت تغييره فعلا وعلم طالب الاعلان بذلك ، لما كان ما تقدم ، فان النعى يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ — طعن رقم ٣٧ لسنة ٤٦ ق)

٢٤٤ — تمسك الطاعن امام محكمة الاستئناف ببطلان اعلانه لاقامته بالخارج — عدم تمسكه بالبطلان لأول مرة امام محكمة النقض اخلو بيانات الاعلان من غيابه واسم المخاطب معه .

من المقرر — فى قضاء هذه المحكمة — أنه متى كان وجه النعى يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن لم يتمسك ببطلان اعلانه لجلسة امام محكمة الاستئناف لخلو بيانات الاعلان من اسم المخاطب معه وما يقيد غياب المعلن اليه ، وانما اقتصر على التمسك ببطلان الاعلان لاقامته خارج البلاد ، من ثم لا يجوز التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/٤/٣ — طعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق)

٢٤٥ — إذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشمل ورقة الاعلان على آخر موطن معلوم له فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج وتسام صورته للبيانية والا كان الاعلان باطلا .

النص فى المادة ١٢/ ١٠ من قانون المرافعات يلى أنه « إذا كان موطن

المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية أو في الخارج وتسلم صورتها للنيابة ، يدل على أنه يجب أن تشتمل ورقة الاعلان على آخر موطن معلوم للبطلوب اعلانه ، والا كان الاعلان باطلا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن المطعون ضده الأول قد بين آخر موطن يعلمه في مصر للطاعة ، وهو العين موضوع التداعى بما يصح معه اعلانها للنيابة ، فإنه يكون متقنا وصحيح القانون .

(تقضى ١٦/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٩ ق)

٢٤٦ - عدم بيان المدعى موطنه الأصلي في صحيفة افتتاح الدعوى -
اثره - جواز اعلانه بصحيفة الاستئناف في موطنه المختار المبين بصحيفة
دعواه - م ٢١٤ مرافعات - لا يغير من ذلك أن يكون المستأنف عالما بالموطن
الأصلى للمدعى بالاستئناف عليه .

اذ كانت الفترة الثانية من المادة ٢١٤ مرافعات تنص على أنه « اذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي جاز اعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة » فإنه يصح اعلان صحيفة الطعن الى المطعون عليه اذا كان هو المدعى . في موطنه المختار المبين بصحيفة افتتاح الدعوى ذلك أن مناط صحة اعلان الطعن في الموطن المختار في هذه الحالة هو خلو صحيفة الدعوى من بيان موطن المدعى الأصلي وهو حق للطاعن لم يورد الشارع قيده عليه . واذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده هو المدعى ولم يبين موطنه الأصلي سواء في صحيفة افتتاح الدعوى أو في ورقة اعلان الحكم فإنه يصح اعلانه في الموطن المختار . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ابطال هذا الاعلان تأسيسا على أن الطاعن ليس على جهل تام بموطن المطعون ضده الأصلي بسبب علاقة العمل بينهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(تقضى ١٩/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٧ لسنة ٤٤ ق)

٢٤٧ — اتخاذ الخصم موطنا مختارا له — وجوب اخطار خصمه عند الغائه والا صح اعلانه فيه ، مجرد اتخاذه موطنا مختارا جديدا أثناء سير الدعوى — لا يعد دليلا على الغاء موطنه السابق ما لم يخطر خصمه ضراحة بهذا الالفاء — علة ذلك .

مؤدى نصصر المواد ١٠ و ١٢ و ٢ و ٦٣ مرافعات و ١٤٣ مئى . يدل على انه وان كان الاصل ان يتم اعلان الأوراق القضائية فى الموطن الاصلى للخصم الا ان المشرع اجاز اعلائها فى الموطن المختار ان وجد ، ان انه اجاز للخصوم فى الدعوى اتخاذ موطن مختار لهم تظن اليهم فيه الأوراق المتعلقة بتلك الدعوى ، ووجب على المدعى ان يبين فى صحيفة دعواه موطنا مختارا فى البلد الكائن بها مقر المحكمة ان لم يكن له موطن اصرى فيها ، فاذ اتخذ الخصم موطنا مختارا ورأى الغاءه وجب عليه ان يخبر خصمه ضراحة بذلك والا صح اعلانه فيه ، ولا ينهض مجرد اتخاذ الخصم موطنا مختارا جديدا أثناء سير الدعوى دليلا على الغاء الموطن السابق ما لم يخبر خصمه ضراحة بهذا الالفاء اذ ليس ثمة ما يمنع قانونا من ان يكون للخصم اكثر من موطن اصرى او مختار .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢١ — طعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٧ ق ٢)

٢٤٨ — اعلان — موطن — تقدير ما اذا كان المعلن اليه ترك الإقامة فى موطنه وقت اعلانه فيه او لم يتركها هو من المسائل التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع — لا تملك المحكمة الاستئنافية اذا قضت ببطال الحكم المستأنف لعيب فيه او فى الاجراءات المترتب عليها ان تعيد الدعوى الى محكمة اول درجة بل يتعين عليها ان تنظر الدعوى وتفصل فيها ، طالما العيب لا يمتد الى صحيفة افتتاح الدعوى ، يوجب على المحكمة الاستئنافية نظن الدعوى بمعرفتها والفصل فيها — آثار ذلك .

ان تقدير ما اذا كان المعلن اليه ترك الإقامة فى موطنه وقت اعلانه فيه او لم يتركها هو من المسائل التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع دون

ما رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض ما دام قضاؤها قائما على اسباب سائفة . ولما كان الحكم المطعون فيه خلص في حدود سلطته الموضوعية الى ان الطاعن لم يسلم المكان الذي اتخذه مرطنا في عقد الترخيص له بالانتفاع بالأرض موضوع النزاع الى شركة اسو مصر ، المستأجرة له الا بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٩ ، ورتب على ذلك صحة اعلانه فيه بصحيفة الدعوى الذي تم قبل هذا التاريخ في ١٩٧٤/١١/١٧ ، وبطلان اعادته اعلانه بعد ذلك في ١٩٧٥/١/١ ، وكالت المحكمة الاستئنافية لا تملك عند القضاء ببطلان الحكم المستأنف لعييبه او في الاجراءات المترتب عليها ان تعيد الدعوى الى محكمة اول درجة التي فصلت في موضوعها لتنظر فيها ، لأنها اذ فصلت في موضوع الدعوى تكون قد استنفذت ولايتها عليها ، وانما يتعين على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة — طالما ان العيب لم يمتد الى صحيفة امتحان الدعوى — نظر الدعوى بمعرفتها والفصل فيها ، فان نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والتناقض يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/١١/١٣ — طعن رقم ٧٩٩ س ٤٦ ق)

٢٤٩ — بطلان اوراق التكليف بالحضور لعييب في الاعلان بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته فلا يجوز لغير الخصم الذي يطل اعلانه الدفع به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .

لما كان بطلان اوراق التكليف بالحضور لعييب في الاعلان هو — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام فلا يجوز لغير الخصم الذي يطل اعلانه الدفع به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، واذا كالت الطاعنة الاولى بصفتها الشخصية ، هي التي تمسكت ببطلان اعلان الطاعنين الثاني والثالثة بصحيفة الاستئناف فان هذا الدفع منها يكون غير مقبول لانقضاء صفتها في ابدائه ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه اغفاله الرد عليه .

(نقض ١٩٨٠/١١/١٨ — طعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق)

٢٥٠ — اعلان — يكون الاعلان صحيحا اذا تم فى المحل المختار الاثبت فى ورقة اعلان الحكم مخاطبا مع من قرر انه تابعه والمحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم اليه لاستلام الاعلان طالما ان هذا الشخص قد خوطب فى موطن المراد اعلانه .

٣٨٠ من قانون المرافعات السابق — التى تقابل المادة ٢١٤ من القانون الحالى على ان لما يكون اعلان الطعن لنفس الخصم او فى موطنه الاصلى او المختار المبين فى ورقة اعلان الحكم ، يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انه اذا اتخذ الخصم محلا مختارا له فلن اعلانه فى هذا المحل يكون صحيحا ، لما كان ذلك وكان الثابت من ورقة اعلان الحكم الابتدائى ان الشركة المطعون ضدها التى صدر الحكم لصالحها قد بينت موطنها الاصلى ومحلها المختار فى ورقة اعلان هذا الحكم على النحو التالى :
بناء على طلب الشركة المصرية للاعمال التجارية (زكى الاسنيوطى وشركاه) مركزها الرئيسى القاهرة ٥٥ شارع الجمهورية بالقاهرة ومحلها المختار مكتب الدكتور محمود متولى المحامى بشارع الجمهورية رقم ٥٥ بالقاهرة ، وكان الثابت من اعلان صحيفة استئناف هذا الحكم ان المؤسسة الطاعنة بعد ان اوردت فيها المركز الرئيسى للشركة المطعون ضدها طالبت من المحضر ان يكون الاعلان — فى المحل المختار سالف البيان واثبت المحضر فى اعلان صحيفة الاستئناف انه انتقل الى المحل المختار وخاطب شخصيا يظن كمال جورجى وجده فى المحل المختار وقرر له بأنه نائب عن المأمون المتجسس مكتبه محلا مختارا لغيابه ، فلن اعلان الشركة المطعون ضدها يكون قد تم وفقا للقانون ، ولا يغير من هذا النظر القول بان من تسلمت اليه صورة اعلان صحيفة الاستئناف لا يربطه بالشركة المطعون ضدها او بالمحل المختار اية صلة ذلك ان المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم اليه لاستلام الاعلان طالما ان هذا الشخص قد خوطب فى موطن المراد اعلانه ، واذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك النظر فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والاحالة .

امعمال تجارية

٢٥١ - التاجر هو كل من اتخذ من المعاملات التجارية حرفة معتادة له - حتى المستاجر اذا كان تاجرا في تلجير جزء من العين المؤجرة له ان يزول مهنة او حرفة - م ٤ في لسنة ١٩٧٧ - عدم جواز تقييد مطلق النص مع وضوحه وصراحته .

التاجر كما عرفت المادة الاولى من القانون التجارى هو كل من استغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له . ولذا جاء نص البند (ب) من المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عاما ومطلقا في انه يجوز ان يزاول مهنة خرة او حرفة غير منقطة للراحة او مضرة بالصحة ان يؤجر جزءا من المكان المؤجر له لهذا الغرض الى من يمارس مهنة او حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته او حرفته ، فانه لا يجوز استبعاد من يتخذ التجارة حرفة له من نطاق تطبيقه ، لان ذلك يعتبر تقييدا لمطلق النص وتخصيما لمعنونه غير مخصص وهو مالا يجوز ، لانه متى كان النص واضحا ومريحا جليا قاطعا في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه او تأويله بدعوى الاستدلال بالمرائل التشريعية التي سبقتة او بالحكمة التي املته وتضد الشارع منه لان محل هذا البحث انها يكون عند غموض النص او وجود لبس فيه .

لائقني ٢٧/٢/١٩٨٠ - قلبي رقيب ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق١

الفلاس

٢٥٢ — منع اتخاذا إجراءات انفرادية على اموال المدين المفلس — فسخ سريانه على الدائنين المرتهين واصحاب الاختصاص وحقوق الامتياز العقارية سواء قبل الحكم بشهر الافلاس او بعده — حقهم فى مباشرة هذه الاجراءات .

قاعدة المنع من مباشرة الدعاوى والاجراءات الانفرادية بعد الحكم بشهر افلاس المدين المنصوص عليها فى المادة ٢١٧ من قانون التجارة لا تسري الا بالتسوية للدائنين العاديين والدائنين اصحاب حقوق الامتياز العقارية فلا يندرجون فى غداد — هذه الجماعة بسبب ملهم من تأمينات تضمن حقوقهم وتدرأ عنهم خطر افلاس المدين ، ومن ثم لا يتناولهم المنع من مباشرة دعاويهم والتنفيذ على الاموال المحملة بتأميناتهم منواعة قبل الحكم بشهر الافلاس او بعده . فللدائن المرتهن رهنا رسميا الحق فى التنفيذ على العقار المرهون فى اى وقت مع مراعاة الاجراءات المبينة فى القانون وان يستوفى دينه من ثمن العقار المحمل بالرهن وما الحق به من ثمرات وايرادات — اعمالا للمادة ١٠٣٧ من القانون المدنى .

(نقضى ١٩٨٠/١/٢١ — ملحق رقم ٤٦ لسنة ٤٥ ق)

٢٥٣ — اجرة عقار المفلس المتخذ ضده — تراخى الدائن المرتهن مباشرة الاجراءات فى تكليف المستاجرين بعدم الوفاء بها للمؤجر لا محل لالزام وكيل دائنى التفليسة بتحصيلها طالما ان الدين قد استغرق ثمن العقار وايراداته .

مفاد نص المادة ١٠٣٧ من القانون المدنى والمادة ٦٢٢ من قانون المرافعات السابق الذى ثبت اجراءات نزاع الملكية فى ظله — ان الدائن المرتهن واصحاب الحقوق العينية يتعلق لهم حق على ثمرات وايرادات العقار الذى تم تسجيل تنبيه نزاع ملكيته ، واوجب المشرع عليهم المبادرة بتكليف مستاجرى العقار بعدم دفع ما يستحق من الاجرة بعد تسجيل التنبيه اذ

يقوم هذا التكليف مقام الحجز تحت يد هؤلاء المستأجرين ، فإذا تراخى -
الدائن المرتين - فى القيام بهذا التكليف تحمل نتيجة تقصيره ، ولا التزام
على الطاعن بصفته وكيلًا لدائنى المفلّس بتحصيل اجرة العقار المنزوع
ملكيته طالما ان دين البنك المطعون ضده المضمون بالرهن قد استغرق باقراره
ثمن العقار وايزاداته فاعتبرت مصلحة جماعة الدائنين - التى يمثلها الطاعن
- فى تحصيل اجرة العقار المنزوع ملكيته .
(نقض ١٩٨٠/١/٢١ - طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٥ ق)

٢٥٤ - اشهار افلاس - جزاء يقتصر توقيعه على التاجر المتوقف عن
سداد ديونه التجارية لاضطراب مركزه المالى - التاجر - هو من يزاوّل
التجارة على سبيل الاعتراف - التزام المحكمة التحقق من قيام هذه الصفة
فى المدين .

اشهار الافلاس فى التشريع المصرى وعلى ما يبين من نص المادة
١٩٥ من قانون التجارة هو جزاء يقتصر توقيعه على التجار الذين يتوقفون
عن سداد ديونهم التجارية نتيجة اضطراب مركزهم المالى ، واذ كان وصف
التاجر لا يصدق الا على كل من يزاوّل التجارة على سبيل الاعتراف ، فانه
يتعين على محكمة الموضوع قبل الحكم باشهار الافلاس التحقق من قيام
صفة التاجر فى حق المدين الذى توقف عن دفع ديونه . وان تبين فى حكمها
الاسباب التى استندت اليها فى اعتباره تاجرا .
(نقض ١٩٨٠/١/٢١ - طعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٩ ق)

٢٥٥ - الموظف الذى يجترف التجارة - ليس فى القوانين واللوائح
ما يحول دون اشهار - افلاسه .

القوانين واللوائح التى تخظر على الموظفين الاشتغال بالتجارة وان
كانت لا تحول دون اشهار افلاس من يثبت مزاولته منهم التجارة على سبيل

الاحتراف ، الا أنه يتعين على محكمة الافلاس ان تورد في أسباب حكمها ما يدل على توافر صفة التاجر في الموظف الذي تشهر افلاسه .

(نقض ١٩٨٠/١/٢١ — طعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٩ ق)

٢٥٦ — مدير شركة التضامن او التوصية — جواز ان يكون اجنبيا غير شريك فيها — اثره — عدم جواز اشهار افلاسه تبعا لاشهار افلاس الشركة .

ليس ثمة ما يمنع من ان يكون مدير الشركة اجنبيا غير شريك فيها وغير مسئول عن ديونها على الاطلاق ، وفي هذه الحالة لا يعتبر المدير تاجرا ولا يجوز اشهار افلاسه تبعا لاشهار افلاس الشركة التي يتسولي ادارتها .

(نقض ١٩٨٠/٣/١٠ — طعن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ ق)

٢٥٧ — دعوى اشهار الافلاس — ميعاد استئنافها — ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى اشهار الافلاس هو خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه وفقا لحكم المادة ٣٩٤ من قانون التجارة — القواعد التي استحدثها قانون المرافعات في هذا الخصوص لا تعتبر ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من اجراءات ومواعيد رأى المشرع ان يخص بها دعاوى معينة خروجا على القواعد العامة .

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى اشهار الافلاس الواجب التمويل عليه هو خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه وفقا لحكم المادة ٣٩٤ من قانون التجارة وان حكم هذه المادة جاء صريحا ينطبق على جميع دعاوى الافلاس فلا يبدأ ميعاد الاستئناف الا من تاريخ الاعلان بما في ذلك حالة رفض دعوى المدعى وان القواعد التي استحدثها قانون المرافعات في هذا الخصوص لا تعتبر ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من اجراءات ومواعيد رأى المشرع ان يخص بها

دعوى مغيثة خروجاً على القواعد العامة التى نظمها قانون المرافعات كما هو الحال فى دعوى اشهار الافلاس واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى ما يخالف هذا النظر فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بها يستوجب نقضه لهذا السبب والاحالة .

(نقض ١٢/١ / ١٩٨٠ - طعن رقم ٣٠٢ س ٤٨ ق)

٢٥٨ - حكم اشهار الافلاس يغل يد المدين عن ادارة امواله والتصرف فيها من يوم صدوره وينشأ لجماعة الدائنين حق خاص على هذه الاموال ويصبحون من الغير بالنسبة الى تصرفاته المدينة ولا يكون المحرر العرفى حجة عليهم فى تاريخه الا ان يكون ثابت التاريخ بوجه رسمى قبل صدور حكم اشهار الافلاس .

. ان النص فى المادة ٢١٦ من قانون التجارة - على ان الحكم باشهار الافلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن ادارته جميع امواله وعن ادارة الاموال التى تؤول اليه الملكية فيها وهو فى حالة الافلاس - يدل على ان حكم اشهار الافلاس يغل يد المدين عن ادارة امواله والتصرف فيها من يوم صدور الحكم بذلك ، وينشأ لجماعة الدائنين حق خاص على هذه الاموال ويصبحون من الغير بالنسبة الى تصرفاته المدينة ، ومؤدى ذلك انه اذا استلزم القانون لسريان التصرف على الغير اتباع الاجراءات معينة لتنفيذ التصرف كاشتراط ثبوت التاريخ ، ولم تتم هذه الاجراءات - حتى صدور حكم اشهار الافلاس فانها لا تسرى فى مواجهة جماعة الدائنين ، ولما كانت المادة ١٥ من قانون الاثبات قد نصت على ان المحرر العرفى لا يكون حجة على الغير فى تاريخه الا منذ ان يكون له تاريخ ثابت ، فاذا لم يكتسب العقد الذى صدر من المفلس تاريخاً ثابتاً قبل صدور حكم اشهار الافلاس ، فانه لا يحتج به فى مواجهة جماعة الدائنين ، وهو ما يتفق والحكمة التشريعية التى ابتغاها المشرع من اشتراط ثبوت التاريخ بالنسبة للغير وهى منع ما يقع فى المحررات العرفية عن طريق تقديم تواريخها غشاً واذراً بالغير ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأن عقد البيع العرفى سند ملكية المطعون ضدها

يعتبر حجة على الطاعن بصفته وكيلًا لجماعة الدائنين ؛ ورتب على ذلك أن ما ورد في العقد بخصوص وضع يدها وتاريخه يكون حجة عليهم ، واستخلص أن وضع يدها استوفى شرائطه القانونية من تاريخ العقود في ١٩٥٢/٥/٢٥ حتى ١٩٦٩/٤/١ تاريخ صدور أمر مأور القليسة باستلام الأضيان فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في محله وينمى لذلك نقض الحكم .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٢ — طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٨ ق)

التماس اعادة النظر

٢٥٩ — أحكام محكمة النقض — عدم جواز الطعن فيها بالتماس اعادة النظر أو بغيره من طرق الطعن — الاستثناء — توافر حالة من حالات عدم الصلاحية بأحد القضاة الذين اصدروا الحكم — م ١٤٧ مرافعات .

انه وان كان التماس اعادة النظر يعتبر طريقا غير عادي للطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية في الحالات التي عدتها المادة ٢٤١ من قانون المرافعات على سبيل الحصر الا ان النص في المادة ٢٧٢ من القانون المشار اليه على انه لا يجوز الطعن في احكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن قد اُفيد بأن المشرع منع الطعن في احكام هذه المحكمة بأي طريق من طرق الطعن عادية او غير عادية باعتبارها نهاية المطاف في الخصومة . وقد ورد هذا الحظر المطلق مؤكدا لما كانت تنص عليه صراحة المادة ٤٤٨ من قانون المرافعات السابق والمادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض بقولها « لا تجوز المعارضة في احكام محكمة النقض الغيابية ، ولا يقبل الطعن في احكامها بطريق التماس اعادة النظر » . لما كان ذلك فان التماس اعادة النظر الذي اقامته الشركة الملتزمة في الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٣/٧/١٩٧٧ بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه في الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق يكون غير جائز .

(نقض ١٩٨٠/٣/٣١ — طعن رقم ١٣١٢ لسنة ٤٧ ق)

أمر أداء وأمر على عريضة

٢٦٠ — الغاء محكمة التظلم لأمر الأداء بسبب تخلف شرط تعيين مقدار الدين — أثره — وجوب الفصل في موضوع النزاع طالما أن العيب لم يمتد إلى عريضة الأمر .

إذا ألفت محكمة التظلم أمر الأداء بسبب لا يتعلق بعيب في هذه العريضة فإنها لا تقتصر على الإلغاء بل عليها أن تفصل في موضوع النزاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضي بالغاء أمر الأداء المتظلم منه لتخلف شرط تعيين المقدار في الدين المطالب به ولم ينع الطاعن بأي عيب على عريضة طلب استصدار الأمر فإن قضاء محكمة الاستئناف بالغاء الأمر لا يحجبها — وقد اتصلت الخصومة بالقضاء اتصالاً صحيحاً — عن الفصل في موضوع النزاع .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٠ ، طعن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق)

٢٦١ — أمر الأداء عمل قضائي وليس عملاً ولائياً — عريضة استصدار الأمر — هي بديلة صحيفة الدعوى — تقديم العريضة يرتب كافة ما يترتب على رفع الدعوى من آثار — لا يغير من ذلك كله تعديل قانون المرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وقانون المرافعات الحالي .

التعديل الذي أدخله القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على قانون المرافعات السابق بالنسبة لأوامر الأداء بحذفه من المادة ٨٥٧ الحكم القاضي باعتبار الأمر بمثابة حكم غيبي وإبرازه صفة الأمر باعتباره أمراً وليس حكماً وإن يكون الطعن فيه في صورة تظلم وليس في صورة معارضة في حكم غيبي إنما تمثيلاً مع ما استحدثه القانون المشار إليه من الغاء طريق الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية كتاعدة عامة كما استهدف — وعلى ما أفصحت عنه مذكرته التفسيرية — تفادي الصعوبات التي تترتب على اعتبار التظلم من الأمر معارضة كجواز أو عدم جواز إيداء الطلبات المعارضة في المعارضة

في إبداء الدعوى بعدم الاختصاص النوعي أو المحلي أو بالأحوال . ومن ثم
 من شأن هذا التعديل تغيير طبيعة أمر الأداء كعمل قضائي يصدر
 من انتاضي بمقتضى سلطته القضائية لا سلطته الولائية وكطريق استثنائي
 لرفع الدعوى فرائب القاتون على تقديم عريضته كافة ما يرتبه على رفع
 الدعوى من آثار يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٨٥٧ المعدلة بالقانون ١٠٠
 لسنة ١٩٦٢ من أنه يترتب على تقديم العريضة قطع التقادم ، وما اشارت
 اليه المفكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الحالي بقولها : أسقط المشروع في
 المادة ٢٠٨ من الفقرة الثانية من المادة ٨٥٧ من القانون القائم التي تنص بأن
 تقديم عريضة أمر الأداء يترتب عليه قطع التقادم لأنه إذا كان ثمة ما يبرر
 وجود هذا الحكم في القانون القائم ، فإن هذا المبرر ينتفى بعد أن اتجه
 المشروع الى جعل رفع الدعوى بتقديم صحيفة لقلم الكتاب ولا شك بعدم
 ذلك أن تقديم عريضة أمر الأداء يترتب عليه كافة الآثار المترتبة على رفع
 الدعوى . ومناد ذلك أن العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء لا زالت —
 وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بديلة صحيفة الدعوى بها تتمصل
 الدعوى بالقضاء .

نقض ١٣/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق (

٢٦٢ — أجر مصفى التربة — جواز طلبه من المحكمة الابتدائية التي
 نسقته م ٨٨٠ مدني — لا يمنع ذلك من اختصاص قاضي الأمور الوقفية
 بصدار أمر على عريضة بتقدير أجره — م ٥/٩٥٠ مرافعات .

أجازت المادة ٨٨٠ من القانون المدني لمصفى التربة أن يطلب من
 المحكمة الابتدائية التي عينته اجرا على قيامه بمهمته ، وأن ذلك لا يحجب
 اختصاص قاضي الأمور الوقفية بإصدار أمر على عريضة بتقدير نفقات
 المصفاة والأجر الذي يستحقه المصفى عن الأعمال التي قام بها ، وهو

اختصاص مقرر بصريح نص الفقرة الخامسة من المادة ١٥٠ من قانون
المرافعات (بخصوص تصفية التركات) الواردة في الفصل الثالث من الباب
الثالث من الكتاب الرابع المضاف بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بشأن الاجراءات
المتعلقة بنسائل الأحوال الشخصية .

لانتفض ١٩٨٠/٣/٢٦ — طعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٢ ق)

أهلية

٢٦٣ - وفاة المطلوب الحجر عليه أثناء نظر معارضته في الحكم الغيابي الصادر بتوقيع الحجر عليه - اثره - وجوب الحكم فيها بانتهاء دعوى الحجر - علة ذلك .

توقيع الحجر على شخص يعتبر اجراء تحفظيا يستهدف منعه من اساءة التصرف في امواله ، فاذا توفي الشخص استحال ان يتصرف في تلك الاموال ، ويزول مقتضى الحجر وعلة الحكم به ، وطالما كان امر توقيع الحجر معروضا على القضاء وله يصدر به حكم حائز لقوة الامر المقضى ، فان الدعوى به تنتهى بوفاة المطلوب الحجر عليه بغير حكم يعرض لأهليته ، وهذا ما يستفاد من المادة ٦٥ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص باحكام الولاية على المال ، الذي يشترط للحكم بتوقيع الحجر ان يكون المطلوب الحجر عليه شخصا بالغاً ، وتعين المحكمة على من يحجر عليه قيما لادارة امواله ، فاذا انتهت شخصية المطلوب الحجر عليه بموته طبقا للمادة ٢٩/١ من القانون المدني استحال الحكم لصيرورته غير ذي محل فضلا عن ان اموال المطلوب الحجر عليه تورث عنه بموته عملا بالمادة الاولى من القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بالمواريث فلا تعود هناك اموال يعهد بهسا الى قيم لادارتها ويصبح توقيع الحجر لغوا ، لما كان ما تقدم ، وكان البين من الاوراق ، ان المطلوب الحجر عليه توفي اثناء نظر المعارضة المقامة منه عن الحكم الغيابي القاضي بتوقيع الحجر عليه ، فانه كان يتعين معه الحكم في تلك المعارضة بانتهاء دعوى الحجر ، واذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بتأييد الحكم المعارض فيه ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١/٢٣/١٩٨٠ - طعن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق)

٢٦٤ - القاصر المأثور - اعتباره كامل الأهلية فيما اذن فيه - ما عداه - قابل للإبطال متى كان دائرا بين التفع والضرر .

النص في المادتين ٦٢ ، ٦٤ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ وفي

الفقرة الثانية من المادة ١١١ من القانون المدني يدل على أن القاصر الماذون يعتبر كامل الأهلية فيما اذن فيه ، وأما التصرفات التي لم يؤذن فيها فأنها تكون قابلة للإبطال لمصلحته . متى كانت دائرة بين النفع والضرر .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ — طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق)

٢٦٥ — عقد القريب — التزام العامل القاصر فيه بإداء تعويض عند فسخه — اعتباره تصرفاً دائراً بين النفع والضرر — لا يدخل في نطاق ما اذن القانون للقاصر فيه — قابليته للإبطال لمصلحة القاصر .

إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الالتزام الأساسي في العقد سند الدعوى هو تعلم المطعون ضده مهنة ميكانيكا الفسج ، فإنه يكون عقد قريب ، لا يدخل في نطاق ما أذن القانون للقاصر في إبرامه على ذلك يخضع للتواعد العامة في قانون الولاية على المال ، ولأنه حوى شرطاً جزائياً بالزام المطعون ضده بإداء تعويض في حالة فسخ العقد ولأن العبرة في وصف العقد بوقت نشوئه لا بما قد يسفر عنه تنفيذه فإنه يكون متداخلاً مع تصرفاً دائراً بين النفع والضرر ، وقابل للإبطال لمصلحة القاصر .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ — طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق)

٢٦٦ — بطلان — ثبوت القصر عند التعاقد كاف لقبول دعوى الإبطال ولو تجرد التصرف الدائر بين النفع والضرر من أي غبن ومهما كان مقدار ما أفاده القاصر منه ولو لم يعان القاصر قصره للمتعاقد الآخر أو أخفى حالته عنه أو ادعى كذباً بلوغه سن الرشد وسواء أكان يعلم هذا المتعاقد بحالة القصر أم يجهلها ولا تقبل إجازة القاصر لتصرفه أثناء قيام حالة القصر .

أن ثبوت القصر عند التعاقد لقبول دعوى الإبطال ولو تجرد التصرف الدائر بين النفع والضرر من أي غبن ومهما كان مقدار ما أفاده

القاصر منه ، ولو لم يعلن القاصر قصره للمتعاقد الآخر واخفى حالته منه ، او ادعى كذبا سن الرشد ، وسواء كان هذا المتعاقد يعلم بحالة القصر او بجهلها — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه ببطلان عقد الايجار المؤرخ ١٩٧٤/١٢/٢ علي انه صدر من الطاعن قبل اكتمال اهليته ، ولم يثبت انه كان ماذونا بإدارة امواله ، وكان الدفاع الذي تلتزم المحكمة بتعقبه والرد عليه هو الدفاع الذي يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى ، فانه لا يعيب الحكم اغفائه دفاع الطاعن المبني على وقوعه في غلط هو جهله قصر المطعون عليه او تخصص التعاقد عن منفعة له ، لما كان ما تقدم وكانت اجازة التعاقد الباطل باءبارها تصرفا قانونيا يتضمن اسقاط الحق ، لا يملكها ناقص الاهلية وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في اسبابه الى ان واقعة تقاضي المطعون عليه لاجرة شهر يوليو سنة ١٩٧٢ بموجب الايصال المؤرخ ١٩٧٥/٥/٣٠ ، حصلت قبل ١٩٧٥/٦/٢٣ تاريخ بلوغ المطعون عليه سن الرشد ، ولم يدع الطاعن ان سداد الاجرة تتم في تاريخ مخالف لما ثبت بالايصال وهي اسباب سائغة وفيها الرد المستقط لدعاء الطاعن ان في تقاضي اجر هذا الشهر اجازة من المطعون عليه للعقد وهو كامل الاهلية فلا على الحكم ان لم يجب الطاعن الى طلب تحقيق تلك الواقعة لانها لا جدية في اثبات الاجرة المسحقة للعقد اذ لو ثبتت لكانت سابقة علي بلوغ سن الرشد.

(نقض ١٢/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٩ لسنة ٤٩ ق)

ايجار

الفصل الأول — أركان الإيجار

الفصل الثاني — آثار الإيجار

الفصل الثالث — التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن.

الفصل الرابع — انتهاء الإيجار والإخلاء

الفصل الخامس — بعض أنواع الإيجار

الفصل السادس — مسائل متنوعة

الفصل الأول

أركان الإيجار

٢٦٧ — المقيمون مع المستأجر الأصلي في العين المؤجرة إقامة مستقرة منذ بدء الإجارة حقهم في الانتفاع بالامتداد القانوني للعقد لا يعني اعتبارهم مستأجرين أصليين للعين .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لعقد إيجار المسكن طابعاً عائلياً لا يتعاقد المستأجر بمقتضاه ليقيم في المسكن بمفرده ، وإنما ليضم إليه فيه أفراد أسرته ليسكنوه فيه ، وأن التشريعات الاستثنائية المنظمة للعلاقات الإيجارية قد استهدفت حماية شاغلي المساكن من عسف المؤجرين فأضحت حمايتها على المستأجرين والمقيمين معهم فيها إقامة مستقرة وجعل عقود إيجارهم مستدة بحكم القانون لمدة غير محدودة ما بقيت تلك التشريعات التي

أملتھا اعتبارات النظام العام ، بحيث لا يحق اخراج أولئك الساكنين للمستأجرين من المساكن التي يقيمون فيها إلا لسبب من الأسباب في حدود القانون على سبيل الحصر — أنه وإن كان ذلك . إلا أنه ليس فيه مانع من نسبية آثار المترتبة على عقود الإيجار بحيث لا يلتزم بها غير عاقدتها الذين ياتمرون بأحكامها ؛ إذ ليس في مجرد إقامة آخر مع المستأجر في المسكن ما ينشئ بذاته علاقة إيجارية بينهم وبين المؤجرين ، ولو كانت مساكنهم للمستأجر معاصرة لاستئجاره المسكن لمنافاة ذلك لأحكام القواعد التأسيسية المقررة في شأن نسبية آثار العقود مما لا يسوغ معه القول باعتبار أولئك الساكنين مستأجرين للمسكن تعلقاً بأحكام النيابة الضمنية في غير موضعها .

(نقض ١٩٨٠/١/١٩ — طعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٤ ق)

٢٦٨ — إذا لم يظهر في عقد الإيجار الملحقات التي يشملها العقد تعين على المحكمة تحديد هذه الملحقات باعتبارها مسألة تتعلق بتفسير العقد توصلنا إلى مقصود العاقدتين طبقاً للفرض الذي قصد من الإيجار وطريقة تنفيذ الإيجار في الماضي ومطابقة لطبيعة الأشياء بالإضافة إلى العرف الساري « مثال ملحقات فيلا يجعل الجراج ورفرة البواب من ملحقاتها » .

ان مواد المادة ٥٦٤ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان التسليم الصحيح للعين المؤجرة لا يكون الا بتسليمها وملحقاتها تسليمياً يتمكن به المستأجر من الانتفاع بها انتفاعاً كاملاً دون حائل ، ومؤدي المادتين ٢٣ ، ٥٦٦ من ذات القانون انه يقصد بملحقات العين المؤجرة كل ما اعد بصفة دائمة لاستعمالها ، طبقاً للفرض الذي — قصد من الإيجار ، وطريقة تنفيذ الإيجار في الماضي اذا كان قد بدى في تنفيذه ، ومطابقة لطبيعة الأشياء ، بالإضافة إلى العرف الساري ، طالما لم يبين العاقدان الملحقات التي — يشملها الإيجار وهذا التحديد يترك لتقدير محكمة الموضوع باعتباره مسألة تتعلق بتفسير العقد وبما لها من سيطرة في تفسيره توصلنا إلى مقصود العاقدتين .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ — طعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٥ ق)

٢٦٩ - الاتفاق على مدة عقد الإيجار - تحديد الطرفين انتهاء العقد -
بأمر مستقبل غير محقق الوقوع أو استحالة معرفة تاريخ انتهائه - وجوب
اعتبار العقد منعقدا للفترة المحددة لدفع الأجرة .

مفاد نص المادة ١/٥٦٢ من القانون المدني أنه كلما تعذر معرفة الوقت
الذي جعله المتعاقدان ميقاتا ينتهي اليه العقد بأن لم يتحدد له مدة ينقضي
بأنهائيا ، وعقد لمدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة التساريخ الذي ينتهي
اليه على وجه التحديد أو ربط انتهاءه بأمر غير محقق الوقوع ، أو استحالة
معرفة التاريخ الذي قصد المتعاقدان أن يستمر اليه ، ففى هذه الحالات
جميعا لا يمكن مسبقا معرفة متى ينتهى العقد وحلا لما يمكن أن ينشأ عن هذا من
منازعات تدخل المشرع بالنص على اعتبار العقد للفترة المحددة لدفع الأجرة ،
وإذا كانت الطاعنة - المستلجرة - لم تقدم ما يثبت صدور قرار بنزع ملكية
الأرض المؤجرة فإن ما ذهب اليه الحكم من أن الاتفاق على اعتبار مدة العقد
ممتدة حتى ضرورة قرار نزع الملكية نهائيا ، هو أمر مستقبل غير محقق
الوقوع مما يعتبر معه عقد الإيجار فى حكم المؤبد بمعنى أن مدته تصبح غير
معروفة هكذا الذى أورده الحكم يجعل العقد طبقا لنص المادة ١/٥٦٢ من
القانون المدني سالفة الذكر منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة وهى كل شهر
ولا محل لافتراض مدة للعقد طالما كانت عباراته لا تدل عليها ولم يرد نص
بشأنها ، أو القياس على نص خلاص بحسالة أخرى أو أخيرا ورد فى
مشروع التتئين المدني ثم استبعد .

(نقض ١٩٨٠/٣/٥ - طعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ ق)

٢٧٠ - الدائن المرتهن الذى انتقلت اليه حيازة الأرض المرهونة -
حقه فى تأجيرها للغير - عدم انقضاء الإيجار بانقضاء الرهن - امتداد عقد
الإيجار تلقائيا فى مواجهة المدين الراهن ومن اشترى منه العقار .

للدائن المرتهن متى انتقلت اليه حيازة الأرض المرهونة أن يستغلها
لحساب الراهن الاستغلال المعتاد على الوجه الذى تصلح له ، أما بزارعتها

أو بتأجيرها الى من يقوم بذلك ؛ فإذا أجرها الى الغير كان صاحب صفة
 من هذا التأجير؛ بالسالى فان عقد الايجار الصادر منه لا ينتضى بانقضاء
 الرهن بل يمتد بلقائيا في مواجهة الراهن . لما كان ذلك . وكان الثابت
 ان عقد الايجار الصادر من الدائن المرتهن - المطعون عليه الخامس -
 الى الطاعنين قد حرر واثبت في دفاتر الجمعية التعاونية طبقا للقانون ،
 فانه يمتد - حتى بعد انقضاء الرهن - في مواجهة المدينين الراهنتين -
 المطعون عليهما الثالثة والرابعة - اللتين تحلان محل الدائن المرتهن -
 المطعون عليها الخامس - كمتأجرين ، ويخل من بعدها كمتأجرين المستعيرين
 من المطعون عليهما الأول والثاني .

(نقض : ٤٠/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق)

٢٧١ - رب الأسرة المستأجر للمسكن - اعتباره دون أفراد أسرته
 المقيمين معه الطرف الاصيل في عقد الايجار - عدم اعتباره نائبا عنهم -
 ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

أثر العقد يقتصر على طرفيه والخلف العام ولئن كان لعقد ايجار
 المسكن طابع عائلي يتعمد فيه رب الأسرة ليقم فيه مع باقى أفراد أسرته
 الا ان رب الأسرة المعتد يبتى دون أفراد أسرته المقيمين معه جزو الطرف
 الاصيل في العقد ، والنص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩
 المتابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٧ على انه مع عدم الاخلال
 بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتضى عقد ايجار المسكن بوفاة
 المستأجر او نركه العين اذا بقى معها زوجته وأودلاه او اى من واديه الذين
 كانوا يقيمون معه حتى الوفاة او الترك . . . يلتزم المؤجر بحير عقد ايجار
 لمن لهم حق في الاستمرار في شغل العين» يدل على ان المشرع لم يعتبر
 المستأجرين نائبا عن الأثبياحي الدين . أوردهم النص في استئجار العين ،
 ولذلك نص على استمرار عقد الايجار لمصلحة من يكون مقيما منهم مع المستأجر

فقد ولعائه أو تركه العين ، وما كان من حاجة لا يراد هذا الحكم إذا كان يعتبر أن المستأجر قد تعاقد عن نفسه ونياية عن أفراد أسرته .

(نقض ٢٦/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٦ ق)

٢٧٢ — الدعوى يطلب التمكين من شقة النزاع — استناد المدعى إلى عقد إيجار صادر له من المستأجرة الأصلية دون موافقة المالك — القضاء برفض الدعوى — لا خطأ .

إذا كانت دعوى الطاعن وهي دعوى تمكين من شقة النزاع تقتض أن يطفى حقه فيها ممن يملك تمكينه منها قانونا في حين أنه تعاقد عنها مع المستأجرة الأصلية «المطعون عليها الأولى» وهي محظور عليها طبقا لنصوص عقدها التنازل عن عقد الإيجار إلا بموافقة المالك ، فلا تملك بالتالى تمكينه من الشقة بغير هذه الموافقة التى لم يقدم الطاعن عليها دليلا .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٥١٣ لسنة ٤٤ ق)

٢٧٣ — تأجير العين لاستعمالها مكتبا وسكنا — وصية المستأجرة للغير بجميع التركة ، اعتباره خلفا عاما للموصى فى حكم الوارث حقه فى امتداد الإيجار لصالحه فى المكان الذى كانت تزاوّل فيه نشاطها .

إذا كانت المادة ١/٦٠١ من القانون المدنى تقضى بأن موت المستأجر ليس من شأنه أن ينهى عقد الإيجار ، وكان الغرض من إيجار العين موضوع الدعوى هو استعمالها مسكنا ومكتبا ، فإن الإجارة لا تنتهى بوفاة المستأجر بالنسبة للمكان المؤجر لغير السكن ، بل ينتقل الحق فيها إلى ورثتها ، لما كان ما تقدم ، وكان البين من الأعلام الشرعى الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية « دائرة الأحوال الشخصية لشئون الأجانب » أن المستأجرة إنحصرت أرثها فى الطاعن دون سواه بموجب وصيتها ، وكان الموصى له بجميع

الشركة يعتبر خلفا عاما للموصى. ويأخذ حكم الوارث بخلاف الموصى له بحال معين الذى يعتبر خلفا خاصا ولا يأخذ حكم الوارث . فانه يحق للطاعن التمسك باستمرار عقد الايجار لصالحه فى المكان الذى كانت المستأجرة تمارس فيه نشاطها الاقتصادى متى ثبت أنها استمرت فعلا فى مزاولة هذا النشاط حتى وقتيا ولم تحدث تعديلا فى استعمال العين وتقصيره على السكن وحده . واذا خالف الحكم هذا النظر ، واتم قضاؤه على أن الطاعن ليس من بين الأشخاص الذين عدتهم المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وأن الوارث بالوصية لا يستفيد من حكم الامتداد المقرر لورثة المستأجر ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢١ — طعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٩ ق)

٢٧٤ — واقعة التاجر وشروط التعاقد ، للمستأجر اثباتها بكافة الطرق — ١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — له اثبات ما يخالف أو يجاوز الكتابة يثبت الطرق — علة ذلك .

المقرر وفقا للقواعد العامة فى الاثبات وما نصت عليه المادتان ٦٠ و ٦١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الاثبات بشهادة الشهود فيما يجب اثباته بالكتابة ما لم يوجد نص أو اتفاق يقضى بغير ذلك . ويقصد بما يجب اثباته بالكتابة التصرف غير محدد القيمة أو الذى تزيد قيمته على عشرين جنيها وكذلك ما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي ، وكان للمقرر بنص المادة ١٦ من قانون ايجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أنه لا اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تبزم عقود ايجار كتابة ويلزم المؤجر عند تاجر أى مبنى أو وحدة منه أن يثبت فى عقد ايجار . . . ويجوز للمستأجر عند المخالفة اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات . . .) مما مؤداه أن المشرع قد أجاز للمستأجر فى هذه الحالة واستثناء من قواعد الاثبات سالفة الذكر ، أن يثبت واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات سواء أكانت الكتابة غير موجودة أصلا أو وجدت ويراد اثبات ما يخالفها أو يجاوزها . وغاية المشرع من هذا الحكم المستحدث فى قانون ايجار الأماكن — حسبما يبين من مناقشة هذا

النص في مجلس اذمة — هو الحذف من صور التلاعب والاحتيايل على احكامه سواء بالمتناع المؤجر من تحرير عقد ايجار للمستاجر او انخاذ وسوسيلة لاختفاء امر غير مشروع ، ولذلك رخص للمستاجر عند مخالفة ذلك النص البات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة الطرق . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد تمسك بطلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات حقيقة العلاقة الايجارية القائمة بينه وبين المطعون عليه عن شقة النزاع وصورية عقد التملك المحرر له عنهما على خلاف الحقيقة . فان طلبه يكون متفقاً وصحيح القانون بما يجيز قبوله . واذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب بمقولة عدم توافر الادلة والقرائن على وجود الاحتيايل او قيام مبدأ ثبوت بالكتابة الايجارية ، فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وحجب نفسه بالتالى عن تحقيق دفاع جوهرى كان من شأنه لو صح لتغير وجه الراى فى الدعوى .

(نقض ٢٧/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٢ ق ٤)

الفصل الثانى

أثار الايجار

٢٧٥ — صدور قرار لجنة تحديد الأجرة بشأن وحدة واحدة من المبنى — طعن المستاجر وحده فى هذا القرار دون المالك — أثره — وجوب عدم زيادة الأجرة عما قرره اللجنة — علة ذلك — قى ٥٢ لسنة ١٩٦١ .

النص فى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى على أن « وتكون قرارات لجان تحديد الأجرة نافذة رغم الطعن عليها . وتعتبر نهائية اذا لم يطعن عليها فى الميعاد . ويكون الطعن على هذه القرارات امام المحكمة ... وعلى قلم الكتاب ان يخطر جميع المستأجرين لباتى وحدات المبنى بالطعن وبالجلسة المحددة . ويترتب على قبول الطعن اعادة النظر فى تقدير اجرة جميع الوحدات التى شملها القرار المطعون عليه . ويعتبر الحكم الصادر فى هذا الشأن ملزماً لكل من المالك والمستاجر »

يدل على أن إعادة تقدير أجرة وحدات المبنى لا يكون إلا إذا اشتمل قرار اللجنة المطعون فيه ، على تقدير لأجرة وحدة أو أكثر خلاف الوحدة المطعون على تقديرها وعلى أن المشرع أوجب في هذه الحالة — استثناء من القاعدة — انعاما المنصوص عليها في المادة رقم ١٨/٢ من قانون المرافعات ، عند الحكم لمصلحة الطاعن — وهو ما عبر عنه النص بعبارة « قبول الطعن » — إعادة النظر في تقدير أجرة باقى الوحدات ولو لم يكن محلا لطعن من قوى الشأن ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن قرار لجنة التقدير الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٣/١ بتقدير الوحدات المؤجرة للطاعن بمبلغ ٢٤ ج و ٦٢٠ م لم يشمل تحديد وحدات أخرى خلافا ، فطعن عليه الطاعن — المستأجر — بطلب تخفيضه ، ولم يطعن عليه المطعون عليه الأول — المالك — فحاز قوة الأمر المقضى بالنسبة له ، بحيث لا يجوز الحكم بتعديل القرار لمصلحته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفع الأجرة الى مبلغ ٣٥ ج و ٣٥١ م يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/٢ — طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٧ ق)

٢٧٦ — الأجرة لا تستحق الا من تاريخ استلام المستأجر العين المؤجرة
 في حالة تمكنه من الانتفاع بها — يتعين على المحكمة عند المنازعة في الأجرة تحديد تاريخ استلام المستأجر للعين بحالة صالحة للاستعمال .

الأجرة هي مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة والمؤجر ملزم طبقا لنص المادة ٥٦٤ من التقنين المدني بأن يسلم المستأجر العين المؤجرة في حالة تصلح معها لأن تفي بما أعدت له ، فلا تستحق الأجرة الا من تاريخ استلام المستأجر العين وتمكنه من الانتفاع بها ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن المحل المؤجر لم يتم اعداده للانتفاع قبل ١٩٧٦/٩/١ واستدلت على ذلك بما اثبت بالشكاوى الادارية المشار اليها بسبب الطعن ، واذ لم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع ويرد عليه

ويحدد مقدار الأجرة المنسوب إليها تأخير سدادها ، فإنه يتكون معيبا بقصوره
ببطله ويستوجب نقضه مع الاحالة .

١ نقض ٢٣/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٦ ق ١

٢٧٧ — قواعد تحديد أجرة الأماكن هي من مسائل النظام العام وعلى
ذلك فالتحليل على زيادتها أو اخفاء قدرها لالتهرب من حكم القانون يجوز
اثباته بكافة طرق الإثبات .

قواعد تحديد أجرة الأماكن هي من مسائل النظام العام التي نص
المشرع على تأثيم مخالفتها ومن ثم فإن التحليل على زيادتها أو اخفاء حقيقة
قدرها للتهرب من حكم القانون يجوز اثباته بكافة طرق الإثبات .
(نقض ١٣/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٦ ق ١)

٢٧٨ — الالتزام بقيمة استهلاك المياه في الأماكن المنشأة قبل العمل
بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — وجوب أعمال القواعد العامة في القانون
المدني .

لم توجد قوانين الإيجار السابقة على العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن ، قواعد خاصة بالالتزام بثمن المياه ، ومن المقرر
— في قضاء محكمة النقض — أنه متى خلت التشريعات الاستثنائية من
قواعد تنظيم بعض آثار عقد الإيجار فإنه يتعين الرجوع بصددتها الى القواعد
العامة في القانون المدني .

(نقض ٢٠/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق ١)

٢٧٩ — القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم الالتزام
بقيمة استهلاك المياه وما ورد بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في هذا الشأن —
عدم سريان أحكامها على الأماكن المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة
١٩٦٢ .

القواعد الواردة بالقرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٤ للقانون رقم ٤٦

لسنة ١٩٦٢ لا تناول تنظيم الالتزام بثمن المياه إلا بالنسبة للأماكن الخاضعة له ، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين وإن أورد في المادة ٢٥ منه نظاماً أجاز به لأي من المتعاقدين تركيب عداد لحساب استهلاك المياه داخل الأماكن المؤجرة في تاريخ العمل به إلا أنه لم يغير من الوضع القانوني القائم وقت صدوره بالنسبة للالتزام بثمن المياه ، ومن ثم فإن القواعد المقررة بالمادة ٥٦٧ من القانون المدني تكون هي الواجبة الأعمال على الأماكن المنشأة قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(لنقض ١٩٨٠/٢/٢٠ — طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق ١)

٢٨٠ — عبء الالتزام بقيمة استهلاك المياه في الأماكن المنشأة قبل العمل بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — م ٥٦٧ مدني — وجوب أعمال اتفاق المتعاقدين — عدم الاتفاق عليها — أثره — التزام المؤجر بها متى كان التقدير جزافاً — التزام المستأجر بها متى كان مقدراً بالعداد .

النص في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٥٦٧ من القانون المدني على أنه « ويتحمل المؤجر التكاليف و ويلتزم بثمن المياه إذا قدر جزافاً فإذا كان تقديره « بالعداد » كان على المستأجر إما ثمن الكهرباء و كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره » يدل على أن الأصل في تحديد من يقع عليه عبء الالتزام بثمن المياه هو بما يتفق عليه المتعاقدان فإذا خلا العقد منه فإن المؤجر يلتزم بهذا الثمن متى كان مقدراً جزافاً ويلتزم به المستأجر متى كان مقدراً بالعداد ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه بالزام الطاعنين — المستأجرين — بثمن المياه على ما نص عليه صراحة في البند السابع عشر من عقود الإيجار المبرمة معهم من التزامهم به وهو ما يتفق مع التطبيق الصحيح للقواعد المشار إليها .

(لنقض ١٩٨٠/٢/٢٠ — طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق ١)

٢٨١ — منازمة المستاجر بورود شرط ضمن البنود المطبوعة بالمقصد
ينفد عدم قبوله الالتزام بقيمة استهلاك المياه — عدم جواز اثارته لأول مرة
أمام محكمة النقض .

اذا كان ما ينماه الطاعنون — المستاجرون — على الحكم المطعون فيه
من اعتداده بهذا الاتفاق رغم وروده ضمن الشروط المطبوعة بما لا يفيد قبولهم
به ، ينطوى على دفاع خلت أوراق الدعوى مما يدل على سبق تمسكهم به
أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منهم اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ — طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق)

٢٨٢ — التزام المستاجر بسداد قيمة استهلاك المياه — مجرد سكوت
المالك السابق مدة طويلة عن المطالبة بها — لا يصلح دليلا كافيا بنقض تنازله
عن حقه .

اذا كان الطاعنون — المستاجرون — قد استدلوا على ما دفعوا به من
تنازل المالك السابقين عن حقهم في اقتضاء ثمن المياه بسكوتهم عن تلك مدة
طويلة ، وكان مجرد السكوت عن المطالبة بالحقوق الدورية المتجددة لا يستقيم
دليلا كافيا على التنازل عن الاتفاق المنشئ لها فانه لا على الحكم المطعون
فيه اذا لم يعتد بهذه القرينة وحدها لجارة الطاعنين في دفاعهم .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ — طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق)

٢٨٣ — اذا كانت عين النزاع تخضع من حيث تقدير اجرتها لأحكام
القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ فيتعين التحرى عن اجرة المثل في سبتمبر
سنة ١٩٥٢ باعتبارها اجرة الأساس طبقا للمادة ٥ مكرر .

لما كان قد ورد بتقرير الخبر المنتدب في الدعوى انه عاين العينين
المثلتين لعين النزاع بحضور مندوبى الطاعنة ولم يعترضوا على ذلك ، وحدد

أجروها طبقا للقانونين رقمي ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ، ٧١ لسنة ١٩٦٥ تنفيذا للحكم القضائي من ١٩٧٠/٥/٢٥ بإعادة المأمورية اليه . وراعى التماثل في الصنع والموقع وسائر الأوجه الأخرى ، وكان مفاد ما قرره الحكم وما ورد بتقرير الخبير الذي أحال اليه في أسبابه ان الحكم استخلص تماثل عيني النزاع وعيني المثل ، وحدد أجرتيهما طبقا للقانونين رقمي ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ ، ٧١ لسنة ١٩٦٥ وفقا للأسس التي استند اليها الخبير في تقريره وهو ما يكفى لحمل قضائه فان الحكم يكون بمنأى عن كل نعي .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ — طعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٢ ق)

٢٨٤ — تنازل وكيل المؤجرة عن أجره العين — ثبوت انه كان مقابل تنازل المستأجر عن عقد الايجار ليتمكن الوكيل من هدم العقار واقامة بناء جديد — لا يعد تبرعا منه للمستأجر — جواز ان تكون الأجرة تقدمه أخرى غير النقود .

اذ كان البين من الحكم المطعون فيه انه استخلص من التوكيل الصادر من الطاعنة — المؤجرة — لزوجها ومن الاقرار الصادر منه للمطعون عليه — المستأجر — ان ما تضمنه الاقرار من تنازل عن أجره عين النزاع لحين اقامة البناء الجديد بدلا من العقار المطلوب هدمه ، كان بمقابل تمثل في تنازل المطعون عليه عن عقد استجاره للشقة التي كان يشنها بالعقار المذكور ليتمكن الوكيل من هدمه وبيع انقاضه واقامة بناء جديد يغل دخلا اكبر ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم يتفق وعبارات سند الوكالة والاقرار وفي حقيقة ما لمحكمة الموضوع من سلطة تامة في تحديد نطاق الوكالة وبيان ما قصده المتعاقدان منها مستعينة في ذلك بعبارات التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها ، واذ كان من الجائز وفقا للمادة ٥٦١ من القانون المدني ان تكون الأجرة تقدمه أخرى غير النقود ، فان النعي بأن اقرار الوكيل تضمن تبرعا لا يملكه يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ — طعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٥ ق)

٢٨٥ — عقود ايجار الاماكن — حظر الاتفاق فيها على اجرة تزيد على
الاجرة القانونية — جواز الاتفاق على اجرة اقل — تخفيض الاجرة التعاقدية
اتفاقا بين الطرفين — وجوب الاعتداد بهذا الاتفاق عند تحديد الاجرة
القانونية .

المقرر في قضاء محكمة النقض ان النص في قوانين ايجار الاماكن على
تحديد اجرتها بمبلغ معين ، مقرر لمصلحة المستاجر وهو في نفس الوقت متعلق
بالنظام العام بحيث يحظر الاتفاق على اجرة تزيد على تلك الاجرة التي حددها
القانون ولكن يجوز الاتفاق على اقل منها ، فالاتفاق على زيادتها عن الحد
القانوني يقع باطلا بطلانا مطلقا لا يعتد به ويؤخذ بالاجرة القانونية . لما كان
ذلك ، وكان البين من الاوراق ان الاجرة الحقيقية التي تم التعاقد عليها كانت
اربعة جنيهات شهريا وقد اتفق الطاعن — المستاجر — والمطعون عليه —
المؤجر — على تخفيضها الى مبلغ ٢ ج و ٤٠ م ولمسك الطاعن بذلك امام
محكمة الموضوع وطلب تخفيضها الى مبلغ ١ ج و ٢٦٠ م ، وكان هذا التخفيض
الاتفاقى ملزم للطرفين خلال مدة ايجار المتفق عليها ، فان الحكم المطعون فيه
اذا حدد الاجرة الشهرية لعين النزاع بما يزيد عن تلك الاجرة المتفق عليها
على اساس التزام الطرفين بالاجرة القانونية ، يكون قد اخطأ بذلك في تطبيق
القانون .

(نقض ١٩٨٠/٣/٥ — طعن رقم ٦٦ لسنة ٤٦ ق .)

٢٨٦ — التزام المستاجر بسداد الضرائب العقارية المستحقة على العين
المؤجرة — هو في حكم التزام بالوفاء بالاجرة — سداد المستاجر لها مع
مصرفات الدعوى قبل اقفال باب المرافعة — توقيه الحكم بالاخلاء طالما لم
يقدم المؤجر لمحكمة الموضوع ما يفيد تكبده مصرفات او نفقات محددة اخرى .

المقرر ان التزام المستاجر بإداء الضرائب العقارية المستحقة على العين
المؤجرة يأخذ حكم التزامه بالوفاء بالاجرة ، وكان الثابت من مدونات الحكم
المطعون فيه ان الطاعنين قد قاما وقبل اقفال باب المرافعة امام محكمة

الاستئناف بالوفاء بقيمة الضرائب العقارية المستحقة حتى ذلك التاريخ فضلا عن مصروغات الدعوى ، وكانت الأوراق قد خلت مع هذا مما يدل على أن المطعون عليها قد تهسكت أمام محكمة الموضوع بأن ما أوفى به الطاعنان قبل اقفال باب المرافعة لا يعتبر وفاء كاملا مبررا لذمتهما من الضرائب المستحقة ، كما لم تقدم لتلك المحكمة أى بيان بشأن ما تكون قد تكبدته فى الدعوى حتى ذلك التاريخ من مصروفات أخرى محددة أو نفقات فعلية مما يلزم الطاعنان بإدائه لها عندئذ — فضلا عن عدم تقديمها الدليل المثبت لذلك — حتى ينسب للطاعنين التخلف عن الوفاء بها قبل اقفال باب المرافعة فى الاستئناف ، وكان مؤدى ذلك أن الطاعنين قد أوفيا للمطعون عليها بما أوجبه القانون فى هذا الصدد وعلى النحو الذى يمتنع معه الحكم عليهما بالإخلاء ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وتضى بإخلائهما فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٤١ لسنة ٤٩ ق)

١٨٧ — إجراء المؤجر تغييرات فى المكان يجعله دتولين منفصلين بدلا من واحد وإضافة مساحة أخرى اليها — إقامته عمودا مسلحا وعمل صندرة وتركيب باب للحاويات الجديد — وجوب اعتبارها تعديلات جوهرية تجعل المين فى حكم المنشأة حثيثا بعد إجراء التعديلات .

المقرر فى قضاء محكمة النقض أن تكييف التعديلات التى تجرى فى المين المؤجرة بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى وتجعله فى حكم المنشأة فى تاريخها أو أنها بسيطة لا تحدث به هذا الأثر إنما هو تكييف قانونى يستند الى تقدير الواقع وتقوله محكمة الموضوع ولا سلطان عليها طالما أقامت قضائها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، ولما كان البين من تقرير الخبر أن الدكاتين محل النزاع كانتا أصلا مكانا واحدا فأصبح فى سنة ١٩٧٢ بفعل الطاعنة — المالكة — دكاتين منفصلين بعد ادخال بعض التعديلات بأضافة مساحة من المدخل وإقامة عمود مسلح وكهرة مسلحة وعمل صندره وتركيب

باب بالدكان استئجار المظعون عليه الأول ، فان هذه التعديلات . وقد غيرت من طبيعة المبنى ، تجعله في حكم المنشأ في سنة ١٩٧٢ وتسرى عليه احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، واذ خالف الحكم المظعون فيه هذا النظر ولم يجعل للتعديلات من اثر في المبنى ، فانه يكون قد شابته فساد في الاستدلال .

(نقض ٢٨/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٥ لسنة ٢٦ ق)

٢٨٨ — الأجرة التي تتخذ أساسا للتخفيض بنسبة ٣٥ ٪ م ٢ ق ٧ لسنة ١٩٦٥ هي الأجرة التي اتفق عليها المتعاقدان بإرادتهما الحرة — الأبنيسة المؤجرة لوزارة التربية والتعليم والمحددة أجرتها طبقا للقرار الجمهوري ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار الجمهوري ٩٥ لسنة ١٩٥٨ لا تخضع للتخفيض المنكسور .

اذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المقصود بالأجرة المتعاقد عليها التي عنها المشرع في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ واتخذها أساسا للتخفيض بنسبة ٣٥ ٪ طبقا للمادة الثانية هي الأجرة التي اتفق عليها الطرفان دون قيد على إرادتهما ، اذ هي التي افترض فيها المشرع المغالاة في التقدير ، لم تنف انتهت هذه النسبة تكون بمنأى عن هذا التخفيض ، وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه قام بالاقتراض لبناء المدرسة مثار النزاع تنفيذا للاوضاع والشروط التي حددها القرار الجمهوري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٨ واستلقتها وزارة التربية والتعليم ثم قدر الطرفان أجرتهما بنسبة ٥ ٪ من قيمة الأرض و ٦ ٪ من قيمة المباني تنفيذا لهذين القرارين الجمهوريين فانه يبين من ذلك ان الشارع هو الذي حدد الأجرة جبرا على إرادة المتعاقدين فلا تخضع لمطلق إرادتهما الحرة ، وبالتالي لا يصح أن تتخذ أساسا للتخفيض الذي قضى به القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في مادته الثانية ، اذ هي أجرة تنفد المتعاقدان في تحديدها

بالنسبة التي حددها القرار الجمهوري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ المنحل بالقرار الجمهوري رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٨ دون أن تخضع لظروف العرض والطلب بها لا يمكن معه أعمال التخفيض عليها بمعدل خمسة وثلاثين في المائة ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأجرى التخفيض آنف الذكر على الأجرة المحددة في عقد الإيجار ، ورتب على ذلك قضاءه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٠/١١/٢١ — طعن رقم ٣٢٣ لسنة ٥ ق)

٢٨٩ — إعادة تقدير الأجرة — شرطه — يجوز للمالك أن يتعاقد على أجرة أقل من الحد الأقصى من الأجرة القانونية ذلك أن تحديد الحد الأقصى للأجرة شرع لحماية المستأجر فقط .

إعادة تقدير أجرة وحدات المبنى لا يكون الا اذا اشتمل قرار اللجنة المطعون فيه على تقدير أجرة وحدة او أكثر خلاف الوحدة المطعون على تقديرها ذلك أن المشرع اوجب في هذه الحالة استثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١/٢١٨ من قانون المرافعات عند الحكم لمصلحة الطاعن ، إعادة النظر في تقدير أجرة باقى الوحدات ولو لم تكن محلا لطعن من توى الشأن ، مما مؤداه أن المستأجر لا يضر بطعنه الا اذا كان الطعن منصبا على توزيع الأجرة الاجمالية على وحدات المبنى او كان منصبا على تلك الأجرة وكان المالك قد طعن عليها ، ففي أى من هاتين يعاد النظر في تقدير الأجرة ويكون الحكم الصادر في هذا الشأن ملزما لكل من المسالك والمستأجر اعمالا لنص المادة ١٣ آنفه البيان لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تحديد الحد الأقصى لأجرة الأماكن هو من المسائل المتعلقة بالنظام العام التي نص المشرع — حماية للمستأجر — على تأميم مخالفة التواعد الواردة بشأنها والتحليل على زيادتها واخفاء حقيقة مقدارها لتهرب من حكم القانون ، مما مؤداه انه يجوز للمالك ان يتعاقد على أجرة أقل من الحد الأقصى للأجرة القانونية .

(نقض ١٩٨٠/١٢/١٣ — طعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٩ ق)

٢٩٠ - تقدير الايجار - اعادة حساب قيمة الارض - دفاع - حكم - قصور .

تنص المادة ١٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على ان " يعاد تقدير الارض عند تحديد الاجرة في حالة تعلية البناء وذلك اذا تمت التعلية بعد خمس سنوات على الاقل من تاريخ انشاء المباني الاصلية لو في حالة ما اذا طرأ على العقار ما يستوجب تطبيق احكام القوانين السارية في شأن مقابل التحسين . وفي هذه الحالة تكون اعادة تقدير قيمة الارض بقصد تجديد اجرة المبنى المستجدة فقط - لئلا كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير في الدعوى رقم ٣٢٣ سنة ١٩٧٢ آتفة البيان ومن الحكم الصادر فيها - والمؤيد استئنافيا والمودع منه صورة رسمية في ملف هذا الطعن والذي كان مطروحاً على محكمة الدرجة الثانية - ان الخبير المنتدب في تلك الدعوى قدر ثمن المتر من الارض المقام عليها شقتان اخر بذات الطابق الذي تقع به الشقتان مثار النزاع بمبلغ ثمانية جنيهاً . ولم يكن قد مضى خمس سنوات منذ انشاء هاتين الشقتين . وكان الطاعنان قد تمسكا بهذا الدفاع في مذكرتيهما المقدمة منهما الى محكمة الدرجة الثانية والمودع صورة رسمية منها وقت اقامة هذا الطعن وكان الحكم بالرغم من ذلك - لم يأخذ بالتفسير السابق لثمن المتر من الارض او يبين سبب اطراحه هذا التقدير والتثبت عن دفاع الطاعنين في هذا الشأن فانه يكون قد شابه قصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٢/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٤٩ق)

التصل الثالث

التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن

٢٩١ - صفة التهجير للمتنازل له عن الإيجار - ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩
جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات - لمحكمة الموضوع سلطة استعمالها
توافرها متى أقامت قضاؤها على أسباب سائغة .

نص القانون يستدل به على ما يفهم من عبارته أو اشارته أو دلالاته
أو اقتضائه ، ولما كانت نصوص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ لا تدل على
أي وجه من أوجه الاستدلال المذكورة على أن المشرع قصد تقييد ثبوت صفة
التهجير بطريق معين . مما يقتضاه إباحة إثبات هذه الصفة باعتبارها واقعة
مادية بكافة طرق الإثبات ، ومن ثم يكون لمحكمة الموضوع أن تستخلص
توافرها أو عدم توافرها مما تقتنع به من أدلة الدعوى ، ولا سلطان عليها
في ذلك طالما أقامت قضاؤها على أسباب سائغة تكفي لحمله .

(نقض ١٩٨٠/١/١ - طعن رقم ٧٦٩ لسنة ٥) ق

٢٩٢ - المشاركة السكنية للمستأجر الأصلي ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ -
وجوب أن تكون معاصرة لعقد الإيجار والالتقاط منذ بدايتها - اتخاذ المساكن
لنفسه مسكنا مستقلا - أثره - اعتباره أجنبيا عن المسكن الأول - عدم
جواز التنازل له عنه إلا باذن كتابي .

يشترط للاعتداد بالسكنة في مفهوم القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم
العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين - خلافا للتأجير من الباطن والتنازل
عن الإيجار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة معاصرة المساكنة لعقد
إيجار المسكن ، وعدم انقطاعها منذ ابتدائها وذلك تأكيداً لأطابع المسكن

للمعقد بـ كـمـة اتجيببت اليه رغبة المستأجر عند انعقاد من جهة وأمسرايا من افراد عائلته من استمسك به بما اناحه لهم المستأجر من حق الإقامة معه في ذلك المثلكن من جهة المخرجى بمؤداه به اذا قطع الساكن صلته بالسكن باتخاذ نفسه مسكنا آخر مستقلا عن مسكن ذلك المستأجر فانه يعتبر مسقطا لحقه السابق باراته ومنهيا بالتالى لصفته التى كانت تجيز له الإقامة في ذلك المسكن : بحيث اذا ما تراءى له العودة اليه بعد ذلك كان شأنه شأن الأجنبي عنه ذلك الذى لا يملك المستأجر اسكانه معه فيه بمسواء على سبيل التنازل الجزئى عن الإجارة او التأجير من الياطن إلا باذن كتابى من الملك

٣٠ تشرين ١٩٨٠/٢/١٩ - طعن رقم ٩٠ س ٤٤ ق ١

٢٩٢ - تحرير بطاقة التجير - لا يستلزم قيام محررها بتحقيق توافر صفة التجير - نفى الحكم للمطعون فيه صفة التجير عن المتنازل له عن الإيجار لأن البطاقة لا تطابق الحقيقة - لا خطأ ظاهرا كان استخلاصه سائفا

تحرير بطاقة التجير لا يستلزم قيام محررها بتحقيق توافر صفة التجير فان البطاقات التى تصدر لإثبات هذه الصفة تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من سلطة تحصيل الزائع والموازنة بين الأدلة - ولما كان الحكم المطعون فيه اقام قضاء بنفى صفة التجير عن الطاعن - وان بطاقة التجير الصادرة له حتى ١٩٧٩/٩/١٩ لا تطابق الحقيقة ، على ان الثابت من الشهادة الصادرة من ادارة القضاء العسكرية بتاريخ ١٩٧٧/٩/٦ ان الطاعن ليس له محل اقامة بيورسعيد طرأ الى خدمته العسكرية ولئن كان قد عمل بيورسعيد كضابط بالقرابة المسماة بـ جيزة هي من ١٩٥٨/٧/١٥ الى ١٩٥٩/٣/١٤ الا أنه كان يقيم في فترة عمله هذه بالاسكندرية مما يتعين معه القول بأنه لا ينطبق عليه القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٩ اذ انه لم يكن مقيما بيورسعيد وعاصر العدوان في برنيه سنة ١٩٦٧ واضطر لمغادرتها نتيجة للعدوان . واذ كان هذا الاستخلاص الذى انتهى اليه الحكم سائفا ويكفى لحمل قضاؤه ويغنيه عن متابعة الطاعن في مناحى دفاعه التى رأى الالتفات

عنها ومنها الشهادة التي احضرها من شرطة بورسعيد فان انتهى يضحى على غير أساس .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٣ - طعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق)

٢٩٤ - صفة التهجير للمتازل له عن الايجار - ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ - جواز اثباتها سباعبارها واقعة مادية - بطرق الاثبات كافة - لمحكمة الموضوع سلطة استخلاص توافرها متى اقامت قضاءها على اسباب سائفة .

نصوص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ لا تدل عبارتها او اشارتها او اقتضاؤها على ان المشرع قصد تقييد اثبات صفة التهجير بطريق معين مما يقتضاه اباحة اثبات هذه الصفة - باعتبارها ولحمة مادية - بكافة طرق الاثبات . ومن ثم فمحكمة الموضوع ان تستخلص توافر هذه الصفة او عدم توافرها مما تقتنع به من ادلة الدعوى ولا سلطان عليها في ذلك ، طالما اقامت قضاءها على اسباب سائفة .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٣ - طعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق)

٢٩٥ - عقد الايجار من الباطن - انقضاؤه - بانقضاء عقد الايجار الاصلى - مطالبة المستأجرة الجديدة للمستأجر من الباطن بمقابل لانقضاءه يجرى من العين - القضاء برفض الدعوى استنادا الى ان كلاهما يعتبر مستأجرا اصليا مع اغفال الحكم بحث دفاعها بانقضاء عقد الايجار من الباطن وقيام علاقة ايجارية جديدة بينهما وبين المالك - قصور .

المقرر ان عقد الايجار من الباطن ينتضى حتما بانقضاء عقد الايجار الاصلى ، ولما كانت الطاعة - المستأجرة الجديدة - تقيم دعواها على أساس ان المطعون ضده - المستأجر من الباطن من المستأجر الاصلى السابق

١- كان يشغل الحجرة موضوع النزاع لدى مقابل عشرة جنيهات كان يدفعها شهرياً للمستأجر السابق للمكتب ، واستمر في دفعها لها بعد وفاة المستأجر السابق إلى أن قام نزاع بينهما على أحقيته في نفس الحجرة بعد أن استأجرت المكتب من المالكه ، وإن المطعون ضده وقد حصل على حكم نهائي برؤ حيازتها إليه فيحق لها مطالبته بمقابل الانتفاع ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه برفض الدعوى على سند من أن عقد استئجار الطاعنة للمكتب لا يوجب أية التزامات قبل المطعون ضده لأنه ليس طرفاً فيه ، وإن الثابت من الأوراق أن كلا منهما يعتبر في حكم المستأجر الأصلي للمكان الذي تخصص به فعلاً في شقة النزاع ، أو مشاركاً مشاركة واقعية في المكتب ، وذلك دون أن يوضح أوجه استدلاله من أوراق الدعوى على ما خلص إليه في هذا الخصوص أو يواجه ما اتارته الطاعنة من دفاع جوهرى بماه انتظم العلاقة الإيجارية من الباطن النى كانت تربط المطعون ضده بالمستأجر السابق تبعاً لانقضاء العلاقة الإيجارية الأصلية بوفاة المستأجر المذكور وتقيام علاقته إيجارية جديدة بينها وبين المالكه . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاه القصور في التسبيب .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٤٧ ق)

٢٩٦ - جواز تنازل المستأجر الأصلي عن الإيجار أو التأجير من الباطن لأحد المهجرين من محافظات القناة وسيناء - ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل - المنازل عن الإيجار قبل وقوع العدوان - أثره - عدم سريان أحكام القانون المذكور على واقعة التنازل .

المقرر في قضاء محكمة النقض . أنه بشرط للاستفادة من حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالتأثير رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ بشرط إتيان إجراءات التنفيذ والإجراءات المترتبة على التنازل عن عقود الإيجار والتأجير من الباطن للمهجرين من محافظات القناة وسيناء أن يثبت للمتنازل إليه أو

المستأجر من الباطن صفة المهجر ؛ لما كان ذلك وكان يبين من الحكم "ببتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه اتمام قضاءه بالإخلاء على أن المطعون عليه الثاني - المستأجر الأصلي - نازل عن عقد الإيجار للطايش قبل وقوع العدوان ورتب على ذلك انقضاء صفة المهجر عن هذا الأخير وبالتالي عدم استفادته من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ والذي يحرم المؤجر من رخصة طلب الإخلاء بسبب مخالفة الفقرة (ب) من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ؛ واستعرضت اقوال الشهود اثباتاً ونشياً ووازن بينها وانتجبت إلى ترجيح اقوال شانت المداين عليه الأول - المؤجر - وناتجت المستندات المقدمة في الدعوى . وخلاس بسبب سائغة التي ما قضى به . فان النعمى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً بها يستقل قاضى الموضوع بتقديره ولا يجوز انارته امام محكمة التقضى .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ٩٤ لسنة ٤٩ ق)

٢١٧ - التأجير مفروشا للأجانب المرخص لهم بالإقامة في جمهورية

مصر العربية في أى جهة من جهات الجمهورية حتى مقرر لكل من يشغل مكانا سواء كان مالكاً لهذا المكان أو مستأجراً .

لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واتمة النزاع - قد أجازت لوزير الإسكان والمرافق بقرار مصدر منه بعد أخذ رأى الوزير المختص وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة لغرض السياحة وغيرها من الأغراض ونفاذاً لذلك أصدر وزير الإسكان والمرافق القرار رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقرار رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٠ ونص مادته الأولى على أنه « يجوز تأجير وحدات سكنية مفروشة ... » في أحواز من بينها التأجير « ... للأجانب المرخص لهم بالإقامة في جمهورية مصر العربية في أى جهة من جهات الجمهورية » . وكان هذا النص

قد ورد مطلقا : فيحمل على اطلاقه بما يؤداه التصريح لكل من يشغل مكانا سواء اكان مالكا او مستأجرا بلن يؤجره مفروشا في الحالات المبينة به .
(نقض ١٩٨٠/٢/٦ ، خبطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٧ ق)

٢٩٨ — دعوى المؤجر في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بإخلاء المستأجر لتنازله للغير عن جزء من العين المؤجرة التي يمارس بها مهنة او حرفة — صدور القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يبيع هذا التنازل بشروط معينة اثناء نظر الاستئناف — وجوب تطبيق احكامه على واقعة الدعوى .

اجازت المادة ٢٣/١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ للمؤجر أن يطلب اخلاء العين المؤجرة اذا اجر المستأجر المكان المؤجر من الباطن وتنازل عنه ، او تركه للغير بأي وجه من الوجوه ، بغير اذن كتابي صريح من المالك ، واستنادا لهذا النص رفعت المطعون ضدها الاولى — المؤجرة — الدعوى طالبة اخلاء المطعون عليه الثاني — المستأجر الاصلى والطاعن — المستأجر من الباطن — من العين التي استأجرها او نهما لممارسة مهنته لتنازله عن جزء منها لثانيهما . ففضت محكمة اول درجة برفض الدعوى ، فاستأنفت المطعون عليها الاولى هذا الحكم ، واثناء نظر الاستئناف صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومنع الاخلاء في النزاع المائل بنصه في المادة ٤٠/ب منه على اجازة تأجير المستأجر المكان المؤجر له مفروشا او خاليا اذا كان زاولا لمهنة او حرفة غير مثقلة للراحة او مخررة بالصحة واجر جزءا من المكان المؤجر له لهذا الغرض الى من يمارس مهنة او حرفة ، ولو كانت مغايرة لمهنته او حرفته . واذ كان هذا النص آمرا ، وكانت آثار المركز القسائوني الذي كانت يتمتع به المطعون عليها الاولى طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ويحولها الحق في الاخلاء قد أدركها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — قبل أن يتحقق آثاره وتتمتع فعلا بصدور حكم نهائي فيه — فانه ينطبق عليها بما يؤداه عدم جواز الحكم بالاخلاء . طائنا كانت المهنة التي يزاولها المطعون عليه الثاني بالعين المؤجرة . وهي التجارة ليست بطبيعتها مثقلة بالراحة الى مفسره

بالضحة ، وقد تنازل عن جزء منها لصاحب مهنة أخرى هو الطاعن ليمارس مهنته الطب .

لم تقض ١٩٨٠/٢/٦ — طعن رقم ٩٦٨ لسنة ٤٨ ق ؛

٢٩٩ — المستأجر المصرى لمسكن مفروش من المالك مدة خمس سنوات متصلة سابقة على ١٩٧٧/٩/٩ — امتداد عقود ايجاره بقوة القساقون — م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

مفاد المواد ٣١ و ٤٦ و ٤٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر . يدل على ان مستأجر المكان المفروش ان يستفيد من الامتداد القانونى لعقد ايجار خلافا للامل المقرر فى المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اذا كان مصريا استأجر المكان لسكنه من ماله لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على ١٩٧٧/٩/٩ — تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر — والا يكون تأجير المكان اليه بسبب اقامة ماله فى الخارج وثبوت عودته نهائيا .

(تقض ١٩٨٠/٢/١٦ — طعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٩ ق)

٣٠٠ — مستأجر المسكن المفروش — تحريره عقد ايجار جديد عن العين المؤجرة له — لا يحول دون تمسكه بالعلاقة الايجارية السابقة لأعمال حكم المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

تنص المادة ١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — الذى حرر فى ظله عقد الايجار الذى يستند اليه المطعون عليه — على أنه « اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تبرم عقد الايجار كتابة . . . ويجوز للمستأجر اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات » ؛ لما كان ذلك ، وكان قبل الطاعن — مستأجر المسكن المفروش — تحرير عقد ايجار جديد

من العين التي يستأجرها ليس بميه ما يحول دون تمسكه بالعلاقة الإيجارية السابقة عليها ، واستفادته بالتالي من حكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وكان الحكم قد حجب نفسه عن النظر في مدى توافر شروط انطباق المادة ٤٦ سالفه الذكر ، فإنه يكون مشوباً بانحسار في الاستدلال انتهى به الى الخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٦/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٩ ق)

٣٠١ - اشتراط الكتابة في اذن المؤجر للمستأجر بالتأجير من الباطن او التنازل عن الايجار ليس ركناً شتملياً فيه وإنما اشترطت الكتابة كوسيلة للاثبات فيجوز اثبات الاذن باليمين الحاسمة او الاقرار الصريح او الضمني .

أن النص في المادة ٣٢/ب من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المتبلة للنبذة ٣١/ب من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، على أنه يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء المكان اذا اجر المستأجر المكان المؤجر من الباطن او تنازل عنه ، او تبركه للغير بأى وجه من الوجوه بغير اذن كتابي صريح من المالك وهو ما يتفق وما ورد في عقد الايجار ، يدل على أن المشرع قد اجاز للمؤجر اخلاء المكان المؤجر من المستأجر اذا اجره من الباطن او تنازل عنه للغير بغير اذن كتابي صريح منه واشترط الكتابة في الاذن ليس ركناً شكلياً فيه وإنما اشترطت الكتابة كوسيلة للاثبات ومن ثم فيجوز اثبات الاذن باليمين الحاسمة او الاقرار الصريح او الضمني . . .

لما كان ذلك وكان الحكم المضمن فيه قد خالف هذا النظر وانتهى الى الحكم باخلاء الطاعن استناداً الى عدم جواز اثبات الاذن بالتأجير من الباطن بغير الكتابة وحجبه هذا عن بحث قيام الاذن - بأدلة أخرى تجزىء عن الكتابة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ٢٠/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٨ ق)

٣٠١ - تأجير المستأجر الأصلي العين المؤجرة له بمدينة الإسكندرية في

موسم الصيف الغير مفروشة - لا يعد تأجيراً من الباطن .

المقرر في قضاء محكمة النقض أن تأجير المستأجر لعين كانت بمدينة الإسكندرية من ياطنه مفروشة في موسم الصيف لا يعد من قبيل التأجير من الباطن الموجب للاخلاء طبقاً للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ - طعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٩ ق)

٣٠٢ - تأجير المستأجر الأصلي العين المؤجرة له بمدينة الإسكندرية

الى الغير مفروشة - ثبوت أن العقد أبرم عن مدة محددة بفترة الصيف -

القضاء باخلاء المستأجر للتأجير من الباطن - خطأ - ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

إذا كان الحكم - الصادر بفسخ عقد الايجار للتأجير من الباطن - قد استند فيما ركن اليه من أسباب الى أن الايجار الصادر من المستأجرة الأصلية للطاعن - المستأجر من الباطن - أبرم عن مدة غير محددة بفترة الصيف ، اذ تمسك الطاعن بحقه في شغل العين رغم انقضاء موسم الصيف واقر في مذكرته المقدمة الى محكمة اول درجة أنه استأجر هذه العين بسبب انهيار مسكنه الأصلي وقربها من المدارس التي يرتادها اولاده وحوماً يفيد أن لمبتجاره لها لم يكن على سبيل التأقيت ، فإن هذا الذي اورد الحكم يكفي لحمل قضائه باخراج هذا التعاقد من نطاق الاباحة المنصوص عليها في المادتين ٢٦ ، ٢٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ - طعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٩ ق)

٣٠٤ - تأجير المستأجر لعين المؤجرة من الباطن - وجوب حمله

على اذن كتابي من المالك او ممن ينييه في ذلك لا عبرة بالموافقة الصريحة او الضمنية الصادرة من احد موظفي الادارة المؤجرة .

اذ كان الثابت أن المطعون ضده - الأول بصفته حايب على اموال

وممتلكات أسرة المصادرة ومنها عين النزاع قد اناب عنه من قام بابرار عقد الايجار عنها مع المستأجرة الاصلية وتضمن فيه على عهدهم جواز التنزل عن حق الايجار او السجير من الملتصق بوزن الاذن سأل من المالك بما لا يجوز معه للمستأجرة تأجير العين للغير الا بعد الحصول على هذا الاذن او من ينييه عنه ، فلا يمتد بآيه بوافقه صريحة او ضمنية تصدر من احد موظفي الادارة طالما لم يثبت تفويض في ذلك .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ — طعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٩ ق)

٣٠٥ — مجرد علم المؤجر بواقعة التاجير من الباطن قبل رذع الدعوى بالخلاء المستأجر ببضعة اشهر — لا يعد نزولا ضمنا عن حقه فيها .

ان مجرد علم المطعون ضده الاول — المؤجر — بواقعة التاجير من الباطن ثم انقضاء بضعة اشهر قبل اقامة الدعوى بالاخلاء لا يكفى للقول بموافقة عليه ونزوله ضمنا عن حقه في طئب الاخلاء .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ — طعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٩ ق)

٣٠٦ — تبادل المستأجرين بذات العقار للمعين المؤجره لكل منهما — اخطار المؤجر بذلك مع استمراره في تقاضي الاجرة مدة سبع سنوات — اعتباره اقراراً ضمناً من المؤجر يفنى عن صدور تصريح كتابي منه بالتنازل عن الايجار .

اذ كان التابت من الأوراق ان المطعون ضده العاشر — المستأجر — اخطر الشركة المطعون ضدها الاخيرة — المؤجرة — في ١٩٦٩/٣/١ بتبادل شقته التي كان يقيم بها بشقة الطاعن — مستأجر آخر — بذات العقار ، واستمر الطاعن يسدد اجرة تلك الشقة طوال ما يقرب من سبع سنوات كانت فيها الشركة المطعون ضدها الاخيرة صاحبة الحق في تاجيرها وفي

الافن بالتنازل عن الايجار للغير ، ولم تعترض على التنازل رغم علمها الاكيد به من الاخطار الموجه اليها من المتنازل ، فان هذا السلوك منها يتضمن اقرارا ضمنيا منها بالموافقة عليه مما يغنى عن الاذن الكتابي منها بذلك .

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٩ ق)

٣٠٧ - المستاجر الذي يزاول مهنة حرة او حرفة مقلقة للراحة - جواز تلجيره جزوا من المكان المؤجر له لمن يزاول مهنة حرة او حرفة - م - ٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ايراده المذكرة الايضاحية لمشروع القانون ما يزيد استبعاد المنشآت التجارية من حكم المادة ٤٣ من المشروع - لا صلة له بالمادة ٤٠ .

ما جاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، من أن حق التأجير مفروشا قاصر على الاماكن المؤجرة أساسا للسكنى او لممارسة المهن الحرة او الحرف ولا ينصرف الى المنشآت والمحال العامة والتجارية التى يتم استغلالها بالجديك لأنها صور تنظيمها قوانين أخرى ، وذلك بمسدد التعليق على المادة ٤٣ من المشروع المقدم من الحكومة والتي عدلتها لجنة الاسكان بمجلس الشعب ، فأصبحت المادة ٣٩ من القانون شاملة لجميع احكام التأجير: مفروشا من المالك ، والمادة ٤٠ شاملة لجميع الحالات التى يجوز فيها للمستأجر أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا او خاليا ، واضافت الى هذه الحالات . البند (ب) منها الذى كان ينص على جواز التأجير لمن يمارس ذات المهنة او الحرفة ، ولما عرض المشروع كما عدلته لجنة الاسكان على مجلس الشعب ، رأى أن يكون التأجير لمن يمارس أى مهنة او حرفة ولو كانت غير مهنة المستأجر او حرفته ، واستقر نص المادة ٤٠ (ب) على وضعه الحالى الذى صدر به القانون وهو « لا يجوز للمستأجر فى غير المصايف والمنشآت المحددة وفقا لاحكام هذا القانون أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا او خاليا الا فى الحالات الآتية » (ب) اذا كان مزاولا

لمهنة حرة أو حرفة غير مثقلة للراحة أو مضرة بالصحة وأجر جزءا من المكان المؤجر له لهذا الغرض الى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته « مما مفاده ان ما جاء فى المذكرة الايضاحية للمشروع المقدم من الحكومة من استبعاد المنشآت التجارية من نطاق تطبيق المادة ٤٢ من المشروع ، يكون منبث الصلة يحكم البند (ب) من المادة ٤٠ من القانون .

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق)

٢٠٨ — التاجر هو كل من اتخذ من المعاملات التجارية حرفة معتادة له
— حق المستاجر اذا كان تاجرا فى تاجر جزء من العين المؤجرة له ان يزاو
مهنة او حرفة — م — ٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — عدم جواز تقييد مطلق النص
مع توضحه وصراحته .

التاجر كما عرفته المادة الاولى من القانون التجارى هو كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له — واذ جاء نص البند (ب) من المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عاما ومطلقا فى انه يجوز لمن يزاو مهنة حرة أو حرفة غير مثقلة للراحة أو مضرة بالصحة ان يؤجر جزءا من المكان المؤجر له لهذا الغرض الى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته ، فانه لا يجوز استبعاد من يتخذ التجارة حرفة له من نطاق تطبيقه ، لان ذلك يعتبر تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير مخصص وهو مالا يجوز ، لانه متى كان النص واضحا وصريحا جليا قاطعا فى الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه او تأويله بدعوى الاستهداء بالمراسل التشريعية التى سبقتة او بالحكمة التى املتته وقصد الشارع منه لان محل هذا البحث انها يكون عند غموض النص او وجود لبس فيه

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق)

٢٠٩ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر الآخر لتنازله عن جزء من العين المؤجرة للغير - ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - صدور القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - الذي يسمح هذا التنازل بشرط معينة إنشاء نظير الاستئناف - وجوب تطبيق أحكامه على واقعة الدعوى لتعلقها بالنظام العام .

نص المادة ٢٣ (ب ٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو نص آمر ، إذ كانت آثار المركز القانوني الذي يكتسبه يتبعه المظهران عليهم الأربعة الأولى - الثانية - طرعا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يخلو الحق في الإخلاء عملا بالمادة ٢٣ (ب ١) منه قد أد. كما التازن الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - قبل أن تتحقق آثاره وتبين قدر فعلا بصدده حكم نهائي فيه - فانه منطقة أساسا مؤداه عدم جواز الحكم بالإخلاء طالما كانت الحرفة التي تؤولها الطائفة - المستأجرة الأصلية - بالعين المؤجرة وهي التجارة ليست طبيعتها مقلقة للراحة أو مضرّة بالصحة بوقت الأجوت بجزء متبا للمنظرون عليه الأخير ليمارس فيها ذابته النشاط .

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٢١٨ لسنة ٤٩ ج ٢)

٣١٠ - إقامة المستأجر المصري بالخارج بصفة مؤقتة - جواز تأجره المكان المؤجر له للغير مفروشا أو غير مفروش - ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - عدم اشتراط أن يكون التأجير لذات الغرض من الإجارة الأصلية لإخلاء المستأجر لتغيير هذا الغرض - مرهون بطلب المؤجر .

حولت الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ للمستأجر من مواطني جمهورية مصر العربية في حالة إقامة بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش دون أن تورذ قيدا خاصا بأن يكون التأجير لنفس الغرض الذي أجر المكان من أجله ، والمشرع وأن رتب على تغيير المستأجر لهذا الغرض على الوجه المبين بالفقرة (ج) من المادة ٢٣ من القانون سالف الإشارة جزاء هو الإخلاء إلا انه جعل توقيع

مرحونا بطلب المؤجر ، واذ كان المـطـوـن ضدهما — المؤجران — لم يؤدوا .
 دعواهما — بطلب الإخلاء — على تغيير الطائفة — المستأجرة — لوجه
 الاستعمال : فان الحكم المطعون فيه اذ جعل من عدم التزام الطائفة الغرض
 من استئجار عين النزاع عند تأجيرها ، من الباطن دعامة لقضائه يكون قد
 اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/٢/٥ — طعن رقم ١٢١ لسنة ٤٥ ق ١)

٢١١ — امتداد عقد الإيجار لصالح زوجة المستأجر وأولاده ووالداه
 المقيمين معه وقت الوفاة أو الترك — ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — استلام المستأجر
 العين المؤجرة وعدم إقامته بها أصلاً وشغلها بابنه ابتداءً — حتى الأخير في
 التمسك بامتداد العقد لصالحه دون اشتراط الإقامة المشتركة مع والده .

مؤدى نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار
 الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن عقد الإيجار لا ينتهى
 بوفاة المستأجر أو تركه العين وإنما يمتد لصالح زوجه أو أولاده أو والده
 المقيمين معه وقت الوفاة أو الترك أيا كانت مدة إقامتهم وأيا كانت بدايتها
 بشرط أن تستمر حتى الوفاة أو الترك ، وكان يكفى لترتيب هذا الأثر أن
 يكون من شرع امتداد العقد لصالحه قد اقام في العين المؤجرة ولو لفترة
 وجيزة وظل بها حتى وفاة المستأجر أو تركه لها دون حاجة لاشتراط الإقامة
 المشتركة بينهما لأن المستأجر طالما تسلم العين المؤجرة فانها تكون في حوزته
 ويحق له أن يشغلها بنفسه أو بزوجة أو أولاده أو والديه فإذا سكنهم فيها
 فانهم يعتبرون من المقيمين معه ولو لم يشاركهم الإقامة بالفعل ، ويحق لهم
 بالتالى التمسك بامتداد العقد ، متى استمرت إقامتهم حتى وفاته أو تخليه
 عن العين لهم . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن
 الطاعن الأول — المستأجر — تسلم ثقة النزاع ثم شغلها بابنه الطاعن
 الثانى ، فان تخليه عنها بعد أن صارت في حيازته فماتونا لابنه المذكور الذى

يُستغلها من هذا الوقت لا يخرم الأخير من التمسك بحق المخول له بمقتضى
نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

(مقتضى ١٩٨٠/٢/٢٦ — طعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٩ ق)

النص في الفترة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني على انه
" اذا كان الامر خاصا بايجار عقار انشئ به مصنع او متجر واقتضت الضرورة
ان يبيع المستأجر هذا المصنع او المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود
الشرط المانع ان تقضى بابقاء الايجار " ، يدل — وعلى ماجرى به قضاء
هذه المحكمة — على ان المشرع اجاز التجاوز عن الشرط المانع وابسط
للمستأجر التنازل عن الايجار على خلافة متى كان الشيء المؤجر عقارا مملوكا
لشخص وانشأ فيه المستأجر محلا تجاريا سواء كان متجرا أو مصنعا بشرط
ان تثبت الصفة التجارية للنشاط الذي كان يزاوله المتنازل وقت اتمام بيع
المتجر او المصنع ، مما مفاده انه يجب لاعتبار المحل تجاريا في معنى
المادة ٥٩٤ سالفه الذكر أن يكون مستغلا في نشاط تجارى قوامه الاشتغال
بأعمال واغراض تجارية ، فاذا كان غير ذلك بأن انتفت عن نشاط مستغلة
الصفة التجارية فإنه يخرج عن مجال اعمال تلك المادة ، ومؤدى هذا انه
اذا كان المحل مستغلا في نشاط حرفي قوامه الاعتماد وبصفة رئيسية — على
استغلال المواهب الشخصية والخبرات العملية والمهارات الفنية ، فانه لا
يعتبر — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — محلا تجاريا ، ذلك أن
الحرفي الذي يتخذ من العمل اليدوى سواء باشرة بنفسه أو بمعاونة الغير
أساسا لنشاطه ومصدرا لِرزقه ، لا تكون له صفة التاجر ولا يتسم نشاطه
بالصفة التجارية، ومن ثم فلا يعتبر المكان الذي يزاوله فيه محلا تجاريا حتى

(بتقض ١٢/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٩ ق.)

٣١٢ - تشارل المستاجر عن العين المؤجرة للغير تون موافقة المالك

— أثره — عدم نفاذه في حقه — موافقته على التنازل لشخص آخر وتأجيله
العين له — أثره — اعتبار الأخير هو وحده صاحب الحق في الإيجار —
مسألة ذلك .

الأحكام المتعلقة بالتنازل عن الإيجار تنظمها القواعد المقررة في قانون
إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والتي تقضى بعدم نفاذ التنازل الصادر
من المستأجر إلى الغير إلا بموافقة المالك ، وإذا كانت المالكه المؤجرة لم
توافق على التنازل الصادر من المظعون عليه الثاني إلى المظعون عليه الأول ،
فإنه يكون غير نافذ في حقها مما مفاده بقاء العلاقة الإيجارية بشأن المحل على
حالتها الذي كانت عليه من قبل بين المظعون عليه الثاني والمالكه حتى إذا
ما عاود المظعون عليه الثاني بعد ذلك التنازل ، عن إيجار المحل إلى الطاعنة
موجب العقد المؤرخ ووافقت المالكه على هذا التنازل انتهت علاقة
المظعون عليه الثاني بالعين وانقضى تبعاً لذلك عقد إيجاره لها مما حدا بالمالكه
بعد هذا وعلى أساسه بتأجير العين إلى الطاعنة بموجب عقد الإيجار
المؤرخ أنه كان ذلك ، فإن الطاعنة تكون هي وحدها صاحبة
الحق في الإيجار .

(تلقى ۱۹۸۰/۲/۱۲ - ملحق رقم ۲۹۳/۱۹۸۰)

٣١٤ — استئناف المستاجر من الباطن الحكم الصادر بالقبالة مع

المستاجر الأصلي من العين المؤجرة — القضاء باعتبار الحكم الابتدائي نهائياً بالنسبة للآخر — خطأ في القانون — علة ذلك .

إذ كان الثالث أن الدعوى رُميت ضد الطاعن والمطعون ضده الثاني

يطلب الحكم باخلاصهما من العين المؤجرة للاخير لقيامه بتأجيرها من الباطن
للاول دون اذن من المائكة وتأخره في سداد الأجرة والزامها بالتسليم ،
وحكم فيها ابتدائيا بالطالب باسم الطاعن استثناء عن هذا الحكم في الميعاد
ولم يختصم فيه المحكوم عليه الآخر — الطعن ضده الثاني — ولم تأمر المحكمة
باختصاصه اعمالا — للفترة الثانية — من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات ،
وكانت الدعوى بطلب اخلاء عين مؤجرة وتسليمها للمؤجر لا تقبل التجزئة
بحسب طبيعة الحل فيها ، فان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر الحكم المستأنف
نهائيا بالنسبة للمطعون ضده المذكور لمجرد عدم اقامته استثناء عنه في الميعاد
ورغم توافر حقه في الطعن عليه بعد فوات الميعاد تبعا لاقامة المحكوم عليه
الآخر — الطاعن — استثناء عنه في الميعاد دون ان يختصم فيه وانه اذا لم
يطعن على الحكم او يتدخل في النلعن منضمها للطاعن كان على المحكمة ان
تأمر الطاعن بافضله في الطعن ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وحجب
نفعه عن تجميع اوجه نفع الطاعن .

(نقض ٢٣/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٩ ق)

٣١٥ — اجازة بيع مستاجر المصنع او المتجر بالجدك — م ٥٩٤ مدني —
استثناء لا يجوز التوسع فيه او القياس عليه وجوب ترافق صفة المصنع او
المتجر في المكان المؤجر .

المقرر في قضاء محكمة النقض ان « نصت عليه المادة ٥٩٤ من
القانون المدني من انه » اذ كان « زام خاسا . اجار عقار اثنى به مصنع
او متجر واقتضت الضرورة ان يبيع المستاجر هذا المصنع او المتجر جاز
المحكمة بانواعه من وجود الشرط الاتح ان يقضى بابقاء الايجار اذا قسدم
المتجر مساننا كافيا ولم ياتحق المؤجر من ذلك ضرر محقق » اما هو استثناء
من الأصل المقرر وهو التزام المساجر باحترام عقد الايجار فيما نص عليه من
حظر التنازل عن الايجار ، اتيفضاء حرس المشرع على استثناء الدواج

التجارى فى حالة اضطرار صاحبه الى التوقف عنه ، وبمقتضى تطبيقه إن يكون المكان المؤجر مستعملاً لممارسة الأعمال ذات الصلة التجارية والتي ينطبق عليها وصف المستع أو المتجر دون سواها من الأماكن التي لا يمارس فيها هذا النوع من النشاط ، ومن المقرر أن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو التياس عليه .

(نقض ١٩٨٠/٤/٣٠ - طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٩ ق)

٣١٦ - اسباب الصفة التجارية على عمل صاحب الحرفة - أثره - استخدامه عمالاً أو آلات يضارب على عملهم أو إنتاج هذه الآلات - لتفسيه صفة المضاربة - أثره - عدم اعتبار المكان المؤجر له متجراً .

يشترط لاسباع الصفة التجارية على عمل صاحب الحرفة أن يستحضر عمالاً أو آلات يضارب على عمل هؤلاء العمال أو إنتاج تلك الآلات ، إما إذا اقتصر الأمر على مباشرة حرفته بمفرده ، انتقلت صفة المضاربة ويصبح من الحرفيين ولا يعتبر أنه قد أنشأ متجراً بالمكان المؤجر ، إذ تقوم صلته بعملائه فى هذه الحالة على ثقتهم فى شخصيته وخبرته ، بخلاف المجل التجارى الذى يتردد عليه العملاء لثقتهم فيه كمباشرة مستقلة عن شخص ماله .

(نقض ١٩٨٠/٤/٣٠ - طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٩ ق)

٣١٧ - من شروط اعتبار بيع المتجر جنكاً عدم تغيير نوع النشاط فإذا ثبت تغيير استعمال المحل منذ بدء شرائه من مطعم الى محل خردوات لا تتوافر شروط بيع الجنك .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الإنجر فى معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدنى منقول معنوى يشمل مقوماته معنوية منها حق الاتعمال بالعملاء

والسببة التجارية. والحق في الاجارة والرخص والاجازات وحقوق الملكية
الإدبية الفنية والصناعية ومثومت مادية واعمها المهمات كآلات المصنع
والأثاث التجارى والسلع كما يشمل الحقوق والالتزامات اذا اتفق على ذلك ،
ويتحتم حتى يقوم بيع المتجر لن يتضمن حق الاتصال بالعملاء والسمعة
التجارية مما مؤداه أنه يجب ان يمارس المشتري ذات النشاط الذى كان
يباربه البيع حتى يتحقق القصد من اشتراط تضمن البيع لحق الاتصال
بالعملاء والسمعة التجارية ، واذا خلا عقد البيع من بيان العناصر التى
يتضمنها تولت المحكمة تحديدها مراعية ما يلزم الانتفاع بالمحل ، شريطة ان
تشمل تلك العناصر حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ، لما كان
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على قوله « وحيث ان الثابت
بالأوراق ان المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الثانى) استأجر المحل ...
لاستعماله كمتقى ثم تحول هذا الإستعمال برضاء المؤجر الى استعماله
كمطعم بوميه اكليبيسى بعتد للبيع ... مطعم العهد الجديد ... وكان
الثبت من أقوال شياهدى الاثبات ... ان المستأنف عليه الثالث (الطاعن)
قد حوله الى محل بيع خردوات ومسليات تأيدت أقوالهم بالصورة
الغوتوغرافية للمشتري داخل المحل بعد حصول البيع ... مما يبين منه أنه
قد تغير نوع الإستعمال وأن المشتري يزاول نشاطا لا يمت باى صلة للنشاط
السابق ومن ثم لا تتواءم فى هذه الحالة شروط تطبيق المادة ٢/٥٩٤
من القانون المسمى .»

(نقض ١٩٨٠/٥/٧ - طعن رقم ٧٠ لسنة ٤٥ ق ١)

٢١٨ - تلجىر المستأجر مسكنه مفروشا للغير ولو بتصريح من المالك -
لا يعد من قبيل المقتضى الذى يبيع له احتجاز أكثر من ممكن فى الإيد الواحد
- المقصود بالمقتضى هو الحاجة الشخصية للمستأجر للمكان المؤجر وليس
الترغبة فى المضاربة .

تلجىر المستأجر المسكن المؤجر مفروشا ولو بتصريح من المالك لا يعد
من قبيل المقتضى الذى عنته المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ذلك

إن المتقاضي منه أن المشرع منع المضاربة على الأئمة الممنعة للمساكن . - -
 لا يتعارض مع المشروعة التجارية التي تتخذ من المبنى متصرا من عناصره
 كالفندق - بمنعه استئجارها لإعادة تأجيرها بفروشة أو عطلية . - -
 من احتجاز أكثر من مسكن بقصد المضاربة بالتأجير مفروشة سواء كان ذلك
 بموافقة المؤجر أو بغير موافقته . - - يؤيد ذلك أنه صرح للمستأجر في المادة ٤٠
 - على سبيل الاستثناء - بأن يؤجر المكان المؤجر له لاستعماله المستأجر
 مفروشا أو خاليا ، في الحالات التي تحددها ، دون حاجة للحصول على
 موافقة المؤجر ، بما مؤداه أنه في غير الحالات المذكورة لا يجوز الطير من
 الباطن بغير موافقة المؤجر ، وأنه إذا حصل المستأجر على الموافقة المؤجر
 بالتأجير من الباطن ، فإن هذه الموافقة لا تعطيه الحق إلا في تأجير المخار
 الذي يستأجره لاستعماله الشخصي ، ولا تقوله الحق في الاستئجار
 للمضاربة بالتأجير مفروشا ، وما أورده المشرع في الفقرة قبل الأخيرة من
 المادة ٤٠ من أنه « يشترط ألا يزيد مجموع ما يقوم المستأجر هو وزوجته
 وأولاده القصر بتأجير مفروشا على شقة واحدة في نفس المدينة ينصرف
 لحاجة احتجاز المستأجر وزوجته وأولاده القصر أكثر من مسكن في نفس
 المدينة عند توافر المقتضى لذلك . ولا يفيد السماح لهم باستئجار مكان خلاف
 المكان المخصص لاستعمالهم الشخصي لتأجير مفروشا وقد منسح المشرع
 المالك في المادة ٣٩ منه أن يؤجر أكثر من وحدة واحدة مفروشة في العتسر
 الذي يملكه واعتبره في تطبيق هذه المادة وزوجه وأولاده مالكا واحدا . وإذا
 اتخذت الملكية شكل وحدات مرزة في عقارات فلا يكون له مستوى تأجير
 وحدتين مفروشتين في كل مدينة مهما تعددت الوحدات المستلوكة له . - -
 يعصور أن يكون المشرع قد فضل المستأجر على المالك بحيث ينسحب له أن
 يؤجر من الباطن مددا غير محدود من المسكن ، وهو ما يؤدي إليه السباج
 له بأن يستأجر بقصد المضاربة وإعادة التأجير ، يضاف لهذا أن المقتضى الذي
 يبيع للشخص احتجاز أكثر من مسكن في المدينة الواحدة طبقا للمادة الثالثة ،
 وفقا لما يستفاد من النص وحكمته هو السبب الجبر الذي يبيع من حاجة
 المستأجر لاستعماله الشخصي فلا ينصرف للرغبة في المضاربة .

٢١٩ - استئجار المعين لممارسة مهنة الطب - تاجر المستاجر جزءا من
المعين لمن يمارس هذه المهنة - لا يبيع للمؤجر طلب اخلاء المدين المؤجرة -
علة ذلك م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

أجارت المادة ٢٢/١ من قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ للمؤجر أن يطلب
اخلاء العين المؤجرة إذا أجراها المستأجر من الباطن أو تنازل عنها ، أو تركها
لغير بائى وجه من الوجود ، بغير إذن كتابى صريح من المالك ، واستنادا
لهذا النص زعمت المطعون عليها الاولى - المؤجرة - الدعوى طالبة اخلاء
المطعون عليه الثانى - المستاجر الاصلى - والطاعنين - المستأجرين من
الباطن من العين التى استأجرها اصلا مورث الاول وحل محله فيها بعد وفاته
لتنازله عن جزء منها للاخيرين ، واثناء نظر الدعوى صدر القتون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ ونص فى المادة ٤٠/ب منه على اجازة تاجر المستاجر المسكان
المؤجر له مفروشا او خاليا اذا كان مزاولا لمهنة حرة او حرفة غير متعلقة
للراحة او مضرة بالصحة ان يؤجر جزءا من المكان المؤجر له لهذا الغرض
الى من يمارس مهنة او حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته ومن ثم يكون حكم
القتون الاخير رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو الواجب التطبيق .

انقضى ٢٨/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٩ ق ١

٢٢٠ - المستاجر المصرى لعين مفروشة مدة خمس او عشر سنوات -
حقه فى استئجارها خالية بالاجرة القانونية - الاثر العسكرى ٤ لسنة
١٩٧٦ - اقتصار احكامه على الاماكن المؤجرة للسكنى دون تلك المؤجرة
للأغراض التجارية والحرفية - علة ذلك .

بعض الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ بتأجير الاماكن ، فى مادته
الثالثة على انه « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ١ و ٢ منه يجب على المالك
والمستأجرين لاماكن مفروشة فى تاريخ العمل بهذا الأمر ان يعدلوا اوضاعهم
نظرا للأحكام السابقة خلال ثلاثة اشهر على الاكثر من تاريخ العمل به ،

وذلك على الوجه الآتي : « أ » يحق للمستأجر المصري الذي يسكن في عين مفروشة استأجرها من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا الأمر أن يستأجرها خيرية بالأجرة التناوبية ورد المغروشات إلى المؤجر مع تعويضه عن التحسينات والزيادات التي يكون قد أدخلها على العين « ب » يشترط لاستفادة المستأجر المصري لعين من الباطن مفروشة من أحكام البند السابق أن يكون قد مضى على استأجره لها عشر سنوات متتالية متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا الأمر ؛ وورد بالذكر الإيضاحية لهذا الأمر أنه « قد أوجبت المادة ٣ من المشروع على المالك والمستأجرين المؤجرين لماكن مفروشة في تاريخ العمل بهذا الأمر أن يعدوا أوضاعهم وفقا لأحكامه خلال المدة التي حددتها لذلك وهي ثلاثة أشهر ... » وورد بها كذلك « تلك هي أهم الحلول التي تضمنها المشروع المرفق في محاولة عاجلة لوضع حيد لمشاكل الإسكان التي تفاقمت والتي يعاني منها المواطنون حائيا ، على أنه من المقرر أن هذه الحلول العاجلة سوف تعقبها وتكملها خطة تعيد فيها الحكومة النظر في القوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر . وتعنى الحكومة حاليا بوضع مشروع القانون المتكامل في هذا الشأن على أسس من العدالة بالنسبة للجميع ملاكا ومستأجرين » ويبين من تعبير نص المادة في فقرتها الأولى باللفظ « يسكن » أن المشرع عمد إلى قصر إجنسبكامته على الأماكن المفروشة المؤجرة للسكنى ، دون تلك المؤجرة للإغراض التجارية والصناعية . وإن هذا الحكم يسرى كذلك على الفقرة الثانية من النص وذلك لما يبين من سياق الفقرتين ونحوها وارتباطهما ، ويؤكد هذا المظهر ما أورده المشرع في المذكرة الإيضاحية للأمر من أن المقصد منه معالجة مشاكل الإسكان ، التي الأماكن المؤجرة للسكنى ، وإذا كان ذلك ، وكان السابك أن الطاعن يستتر بأنه استأجر عين النزاع مفروشة ويستقلها بصنعا للملابس منذ تأجيرها ، فإنها بذلك تخرج عن نطاق أحكام الأمر المشار إليه ويكون الحكم وبسبب انتهى إلى النتيجة الصحيحة بتأويلنا ، فإن تبيينه فيما أسست إليه من تفسيرات تناوبية لقضائه أيا كان وجه الرأي فيها يكون غير منتج .

٣٢١ - تهجير - صفة المهجر تقتصر على الجهة التي هجر اليها وأقام بها فلا ثبت أن المهجر قد استأجر مسكنا لايواء أسرته بعد التهجير فلا يجوز له الاستفادة من التشريع الاستثنائي بعد سد هذه الحاجة الملحة ولا يجوز له الحصول على ترقية ثانية .

المشروع ارتأى أن يستثنى التاجر من الباطن والتزول من الانجاس وترك المدين للمهجرين المذكورين في النص المشار اليه من حكم المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، فسلب المؤجر رخصة طلب الاخلاء في هذه الحالة ، وكان اثر صفة المهجر تقتصر على الجهة التي هجر اليها وأقام بها ، وما دام قد استأجر مسكنا لايواء أسرته ، فلا يجوز له الاستفادة من هذا الاستثناء بعد سد هذه الحاجة الملحة .

(نقض ١٩٨٠/٦/٤ - طعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٦ ق)

٣٢٢ - تنازل المؤجر عن حظر التاجر من الباطن ، جواز اثباته بنكول المؤجر عن اليمين او باقراره الصريح او الضمني .

يجوز اثبات التنازل من حظر التاجر من الباطن بنكول المسؤجر عن اليمين او باقراره الصريح او الضمني . واذ تمسكت الشركة الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأن المالكين قد تسلمتا منها الايجار بغير تحفظ مدة عامين بواسطة وكيلهما مما يعتبر تنازلا ضمنيا عن التصريح الكتابي بالتأجير من الباطن ومطلبت احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات نفعها المشار اليه ومسع فلذلك لم يعر الحكم هذا الطلب التفتاتا ولم يرد عليه ، لانه يكون قاصر التسبب ويتمين نفسه .

(نقض ١٩٨٠/٦/٤ - طعن رقم ١٥٠٩ س ٤٩ ق)

٢٢٢ - المنشأة التجارية التي لا تخضع لقانون ايجار المساكن لا يشترط فيها أن تتوافر لها عناصر بيع المحل التجاري « الجيدك » وإنما يكفي أن يلحق بالمكان المؤجر ما يكون هو الهدف الرئيسي من الإيجار دون المبنى في حد ذاته .

الحكم المطعون فيه قد استخلص من واقع النزاع ومستندات الطرفين على ما يبين من مدوناته ومدونات حكم محكمة أول درجة التي أحال اليها أن الإيجار انصب على منشأة تجارية ولم يكن الهدف الرئيسي منه استئجار المبنى ، وكان لا يشترط في الإيجار في هذه الحالة أن يستوفى عناصر بيع المحل التجاري ، وإنما يكفي أن يلحق بالمكان المؤجر ما يكون هو الهدف الرئيسي من الإيجار ، وقد استدل الحكم على هذا بأن محل الإيجار وصف في العقد بأنه محطة خدمة الأزاريطه وهي محطة انشائها المطعون عليها منذ سنة ١٩٢٢ واستمرت تديرها حتى سنة ١٩٦٥ عندما أجرتها للطاعنة . واكتسبت خلالها سمعة تجارية جعلت لها عملاء استمروا في التعامل معها بعد تجيرها للمطعون عليها وضعت على مطبوعاتها صورة للمحطة وهي تحمل كلمة فورد وعبارة « متعهدو فورد المعتمدون » وأن شهرة المحطة كانت ضمن مقوماتها ، وهو استخلاص سائق له أصله في الأوراق وتستدل به محكمة الموضوع .

(نقض ١١/٦/١٩٨٠ - طعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٩ ق)

٢٢٤ - المطالبة بقيمة زيادة الأجرة للاجير المفروش - النمساك بهتم استحقاق تلك الزيادة - دعوى غير مقدرة القيمة :

انه وان كانت الدعوى قد رفعت بطلب قيمة زيادة الأجرة المدعى باستحقاقها لتأجير العين مفروشة عن مدة محددة ، الا أن الطاعنة وقد نمسكت بعدم استحقاق تلك الزيادة أصلا عن العين المؤجر ، فانه لذلك تكون المنازعة قد استطلت إلى أصل الحق في اقتضاء الزيادة المطالب بها وعدم انطباق حكمها على العين المؤجرة وفقا لطبيعتها ومن ثم تكون الدعوى

بذلك غير متعرة القيمة وبالتالي تعتبر قيمتها زائدة على مبلغ مائتين وخمسين جنيها طبقا للمادة (٤) مرافعات ويكون الحكم الصادر فيها جائز استثنائه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم بهذا للنظر واعتبر أن قيمة الدعوى إنما تقدر بحاصل نسبة زيادة الأجرة في المدة المطلب بها فحسب ورتب على ذلك قضاء بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب ، لأنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٢/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٦٤ لسنة ٤٩ ق)

الفصل الرابع

انتهاء الإيجار والاخلاء

٣٢٥ - يشترط لاخلاء المستأجر لمخالفة شروط الإيجار المعقولة عدم سماح المؤجر بذلك مسبقا لأن سماحه يرفع عنها وصف المخالفة حتى ولو ترتب عليها ضرر للدين أو للمؤجر بعد ذلك .

يشترط لاخلاء المستأجر امعالا للمادة ٢٣/د من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبقة على واقعة الدعوى ، أن تكون المخالفات قد وقعت دون رضا المؤجر لأن رضاه يرفع عنها وصف المخالفة حتى ولو ترتب عليها ضرر بالمؤجر أو بالعين المؤجرة .

٥ نقض ١/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٦٩١ لسنة ٤٨ ق)

٣٢٦ - الحكم باخلاء الطاعن من العين باعتباره غاصبا لها استنادا الى ما قضى به في شق من دعوى أخرى بين ذات الخصوم رغم عدم بليته للاستئناف استقلالا من الطاعن - خطأ وجوب الحكم بوقف الدعوى .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد فصل في موضوع الدعوى - باخلاء

الطامن من العين باعتبار غاصبا - مقيما قضاء على أن الحكم الصادر في دعوى الطامن - برفض الزام المضعون عليه بتحرير عقد اجاره به عن ذات العين - قد حاز قوة الامر المقضى لعدم استئناف الطامن له وادعبرته محكمة الاستئناف تبعا لذلك ملزما لها في الدعوى انراهنه بوصفه الاساس القانونى نقضائها في حين انه وهو صادر في ثبوت من دعوى الطامن لم يكن من الاجائز استئنافه على استقلال ومن ثم لم يحز تلك القوة فانها تكون قد اقبلت قضاءها على ما يخالف صحيح القانون اذ كان عليها وقف النظر في الاستئناف الى حين صدور الحكم المنهى للخصومة برمتها في الدعوى آنذا الفكر . على ان تستأنف السير في الاستئناف سواء بعد فوات ميعاد الطعن في الحكم آنف الذكر دون استئنافه وضرورته نهائيا تبعا لذلك او بعد استئنافه فعلا لبتسنى نظر الاستئنافيين مما والفصل فيهما بحكم واحد للارتباط بينهما .

(نقض ١٩٨٠/١/٥ - طعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق)

٣٢٧ - اخلاء العين المؤجرة لاستعمال المستاجر لها استعمالا مخالفا لشروط الايجار المعقولة - شرطه - ان يترتب على هذا الاستعمال ضرر بالعين المؤجرة .

تنص المادة ٢/د من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، المقابلة للمادة ٢٣/د من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على انه يجوز للمؤجر ان يطلب اخلاء المكان المؤجر اذا استعمله المستاجر او سمح باستعماله بطريقة تنافى شروط الايجار المعقولة او تضر بمصلحة المالك مما قد يستفاد منه ان للمؤجر الحق في طلب اخراج المستاجر لمجرد استعمال المكان المؤجر استعمالا مخالفا لشروط الايجار المعقولة ولو لم ينشأ من ذلك ضرر للمؤجر ، الا انه طبقا للتواعد العامة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشترط لفسخ العقد والاخلاء في هذه الحالة ان يحصل ضرر للمؤجر من استعمال المكان المؤجر استعمالا يتنافى شروط العقد .

(نقض ١٩٨٠/١/٩ - طعن رقم ٣٦١ لسنة ٤٥ ق)

٢٢٨ - حق المالك في زيادة الوحدات السكنية في المبنى المأجور
بالإضافة أو التعلية - عدم جواز إخلاء المستأجر ولو مؤقتاً فدَيْنَا المالك
من استعمال هذا الحق ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - علة ذلك -

ان استقرار المراحل التشريعية التي مرت بها قوانين تنظيم العلاقة
بين المؤجرين والمستأجرين بين منه ان المشرع قد حرص فيها على تحديد
أسباب إخلاء المكان المؤجر على سبيل الحصر ، ولئن كان من بينها ما نص
عليه في المادة ٢٠ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من أنه « لا يجوز
للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في
العقد إلا لأحد الأسباب الآتية ... » هـ « اذا أراد المالك هدم المبان
المؤجر لإعادة بنائه بشكل أوسع يشتمل على عدة مساكن أو عدة محال » ،
وذلك بقصد تسهيل هدم المباني القديمة محدودة الانتفاع لاقامة عمارات
حديثة في مكانها لما يؤدي اليه ذلك من مساهمة في تفريغ أزمة المساكن ، الا
لأنه اراء ما لوحظ من ان اساءة استعمال هذا الحق فقد تدخل المشرع لالغائه
بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ الذي نص في مادته الأولى على الغاء الفقرة « هـ »
من المادة ٢٠ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ثم تلاه القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٩ الذي أخذ بذلك ايضاً حيث أغفل في المادة ٢٣ منه - التي حدد
فيها أسباب الإخلاء - ايراد ما يقابل نص الفقرة « هـ » من المادة ٢ من
باصدار القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وبذلك لم تعد الرغبة في الهدم
لإعادة البناء بشكل أوسع مسوغاً لطلب إخلاء المكان المؤجر في ظل أحكام
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لما كان ذلك وكان النص في المادة ٢٤ من هذا
القانون على أنه « يجوز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر
بالإضافة أو التعلية ولو كان عقد الأيجار يمنع ذلك ، ولا يخل هذا بحقوق
المستأجر في انقاص الأجرة ان كان لذلك محل ، يسدل على ان المشرع -
سعيًا منه الى تفريغ ضائقة الاسكان في اطار من التكامل الاجتماعي بين
المستأجرين وبين طالبي السكنى - ارتأى استغلال مساحات الأرض غير
المستغلة في أغراض السكنى والداخلية ضمن الاعيان المؤجرة وكذلك اسطح
هذه الأعيان بتحويل هذه المسطحات من الأرضي أو الأسطح الى وحدات

سكنية وذلك بما أجازته للمالك من إجراء زيادات انتفية أو راسية فى البناء
عذوة على ما هو قائم منه فعلا ، كما أنه توفيقا بين مصالح المالك
والمستأجرين أجاز لذلاء الآخرين طلب انتفاص أجرة الأعيان المؤجرة اليهم
بما يقابل ما يترتب على هذه الزيادة من حرجاتهم من بعض ما كانوا يستمتعون
به من مزايا ، وبهذا يكون المشرع قد وفق بين استعمال المستأجر للعين
المؤجرة اليه فى الحدود المناسبة وبين إتاحة الفرصة لسواء للسكنى ، فلا
هو حرم المستأجر من العين المؤجرة اليه . لحساب المالك - ولا هو حره
المالك من تحويل الأرض غير المستغلة فى السكنى والإسطح الى وحدات
سكنية ينتفع بها طالبو السكنى ، مما مؤداه أنه اذا تترتب على استعمال
المالك لحقه حرمان المستأجر من العين المؤجرة له باخراجه منها كان ذلك
اخلاء للعين فى غير ما أجازته المشرع من حالات . لما كان ما تقدم وكان الحكم
المطعون فيه تد اقام قضاءه بالاخلاء المؤقت للعين المؤجرة للطاعن على سند
من أن المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تغلب مصلحة المالك وان
ذلك لا يخل بحق المستأجر فى انتفاص الأجرة مما مؤداه أنه حل الاخلال
بالانتفاع الكامل يتحول حق المستأجر قانونا الى انتفاص الأجرة ، وكان هذا
الذى اقام عليه الحكم قضاءه - لا يصلح سندا للقضاء باخلاء مستأجر العين
- ولو كان مؤقتا - فى حالة زيادة عدد الوحدات السكنية بالمبنى سواء
بالإضافة او بالتعليق ، كما ان الاخلال بالانتفاع الكامل للمستأجر بالعين عن
طريق إجراء هدم فيها توصلنا الى توسعة المبنى ، أمر لا يجيزه القانون رقم
٥٢ لسنة ١٩٦٩ على ما سلف بيانه ، فمن ثم فإن الحكم المطعون فيه أن أيد
قضاء الحكم الابتدائي باخلاء العين التى يشغلها الطاعن مؤقتا تمكيننا للمطعون
عليه من القيام بأعمال التعليق فى المبنى يكون قد تجانب صحيح حكم القانون
فى هذا الشأن .

(نقض ١٩/١/١٩٨٠ - طعن رقم ١٣٤ سى ٤٧ ق)

٣٢٩ - طالب انهاء عقد ايجار المسكن المفروض لانتهاء مدته - وفازمة
المستأجر بان العين المؤجرة ليست مفروضة - اعتبار الدعوى غير مقصورة
القيمة - أثره - وجواز استئناف الحكم الصادر فيها .

ازاء عدم النص فى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على قواعد خاصة

لتنظيم حق استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في المنازعات الناشئة عن تطبيقه ، فإنه يتمين الالتزام في ذلك بالأحكام المقررة في قانون المرافعات ، ولما كان مناط الحق في الاستئناف — على ما تنص عليه المادة ٢١٩ من هذا القانون — أن يكون الحكم صادرا من محكمة الدرجة الأولى في اختصاصها الابتدائي وكانت الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية تعتبر كذلك ، إذا تجاوزت قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيها — على ما يهتد نص المادة ٤٧ منه ، وكان تقدير قيمة الدعوى فيها يتعلق بنصاب الاستئناف — يخضع على ما تنص عليه المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات — لأحكام المواد من ٣٦ إلى ٤١ منه ، وكان مقتضى نص البند الثامن من المادة ٣٧ منه أنه إذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد عقد مستمر وكان التقدير باعتبار المتأجل النقدي للمدة التي قام ما يستحق الرد عليه بأثر مما تضمنه التقرير دون ما الزام عليها بتعقب تلك المطاعن على استقلال ، لما كان ذلك وكان لا الزام في القانون على الخبير بأداء عمله على وجه محدد إذ يحسبه أن يقوم بما ندب له على النحو الذي يراه محققا للغاية من ندبه ، ما دام عمله خاضعا لتقدير المحكمة ، التي يحق لها الاكتفاء بما أجراه ما دامت ترى فيه ما يكفي لجلاء وجه الحق في الدعوى ، ولما كان الطاعن لم يتع على ما استخلصه الحكم المطعون فيه من عمل الخبير ، مخالفته لما يؤدي إليه ، فإن النعم عليه بالتصور يكون على غير أساس .

(نقض ١/٢٦/١٩٨٠ — طعن رقم ٨٥ لسنة ٤٦ ق.)

٣٣٠ — الأعيان سبوت المؤجر فقرة من الزمن عن طلب أخلاء المستاجر لأجرائه تغييرا بالدين المؤجرة بعد إسقاطا لحقه فيه — عدم جواز إثارة لأول مرة أمام النقض .

من المقرر أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بسبب واقعي أو قانوني يخالطه واقع — لم يسبق ابداءه أمام محكمة الموضوع . وكان الطاعن

لم يبرهن بطلنه ما يتبت سبق اثارته امام تلك المحكمة امر اءتبار مسكوت
المطعون عليه عن استعمال حقه في طلب الاخلاء مدة من الزمن من قبيل
التعبير الضمني عن الارادة في استقاط الحق في ذلك ، فان التمسك بهذا
الوجه من الدفاع امام هذه المحكمة لأول مرة يكون غير مقبول .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٦ — طعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٥ ق)

٢٢١ — حق المؤجر في اخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة بطريقة
تخالف شروط الايجار المعقولة — جواز النزول عنه صراحة او ضمنا — جرد
علم المؤجر بالمخالفة دون اعتراض منه فترة من الزمن — لا يند تنازلا ضمنيا .

يجوز للمؤجر ان ينزل عن حقه في طلب اخلاء المستأجر بسبب استعماله
المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة ، وكان لا يلزم ان يكون
هذا التنازل صريحا بل يجوز ان يكون ضمنيا وذلك باتخاذ موقف لا تدع
ظروف الحال شك في دلالة على قصد التنازل ، الا ان مجرد علم المؤجر
بحصول المخالفة وعدم اعتراضه عليها لا يعتبر بذاته — وعلى ما جرى به
لضاء هذه المحكمة — تنازلا ضمنيا عن الحق في طلب الاخلاء لانتفاء التلازم
بين هذا الموقف السلبي وبين التعبير الايجابي عن الارادة .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٦ — طعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق)

٢٢٢ — اخلاء المستأجر لاستعمال العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط
الايجار المعقولة — شرطه — عدم موافقة المؤجر وان ياتحق به ضرر — منع
الادارة للمستأجر ترخيصا لاقامة مصنع بالعين المؤجرة سكناه — لا اثر له .

محمّد الخفس في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على انه « في حين »

الامكان المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر ان يطلب اخلاء المسكان ولو انتهت
 المدة المتفق عليها في العقد الا لاحد الاسباب الآتية : - (ج) اذا استعمل
 المستأجر المكان المؤجر او سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجار
 المعقولة او تضر بمصلحة الإيجار « يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه
 المحكمة - على انه يكفي لاخلاء المكان المؤجر ان يكون المستأجر قد استعمله
 او سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة بغير موافقة المؤجر
 وان ينشأ لهذا الآخر ضرر بسبب ذلك . ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون
 فيه قد واجه دفاع الطاعنين بشأن انتفاء الضرر بقوله « ان في تغيير
 الاستعمال من سكن خاص الى مصنع للمواد الكيميائية فيه خطر على العقار
 وما به من سكان ولا يغير من هذا ولا ينفي هذا الخطر امكان حصول المستأجر
 عار وخصة بانتشاء هذا المصنع في هذه الوحدة السكنية » ، مما مفاده
 ان الحكم قد استخلص من أوراق الدعوى - وفي حدود سلطته الموضوعية
 - ان من شأن تغيير استعمال العين من مسكن خاص - الى مصنع يحتوى
 على مادة كيميائية تعريض المبنى وسكانه لخطر يترتب عليه ضرر للمالك ،
 ذاك ان الخشبة على العقار وسكانه من اصابتهم بسوء نتيجة اساءة
 استعمال العين المؤجرة تكفى لتبطل الضرر المبرر لطالب الاخلاء ، اذ من حق
 المالك الاطمان الى سلامة عتاره وسكانه بل ومن واجبه حماية هؤلاء
 الآخرين مما يعرضهم للخطر ، كما ان مجرد ترخيص جهة الادارة للطاعنين
 في استغلال عين النزاع مصنعا للمواد الكيميائية لا يعدو ان يكون تنظيما
 لعلاقة لائحية بينها وبين المرخص له لا يمتد أثرها الى العلاقة التعاقدية
 القائمة بين هذا الاخير وبين المؤجر له .

(تقضى ١٩٨٠/١/٢٦ - طعن رقم ١٨ لسنة ٥٠ ق ١)

٣٣٣ - الاضرار بالمؤجر الذي يبيع له اخلاء المستأجر لاجرائه تغييرا
 في العين المؤجرة - المقصود به اضرار المستأجر بباقي المستأجرين في ذات
 العقار - اعتباره ضررا ياحق بالمؤجر - علة ذلك .

الاضرار بالمؤجر - الذي يبيع له اخلاء المستأجر للتغيير في العين

المؤجرة — كما يتحقق بالاخلاق باحدى مصالحه التي يحميها القانون : مادية كانت او اصبية . حالا كان هذا الاخلال او مستقبلا ما دام لا ريب واقعا لاذ كل الحق في الاحتفاء برعاية القانون سواء ، يقوم كذلك بتهديد اى من هذه المصالح تهديدا جديا اذ في هذا تعريض لها لخطر المساس بها مما يعتبر بذاته اخلاقا بحق صاحب المصلحة في الاطمئنان الى فرصته في الانتفاع الكامل بها بغير انتقاص وهو ما يشكل اضرارا واقعا به ، وكان على المؤجر حسبما تنص به المادة ٥٧١ من القانون المدني « انه يمتنع عن كل ما من شأنه ان يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يقتصر ضمان المؤجر على الاعمال التي تصدر منه او من اتباعه بل يمتد هذا الضمان الى كل تعرض او اضرار مبنى على سبب قانوني يصدر من اى مستأجر آخر او من اى شخص تلقى الحق عن المؤجر » وكان من المقرر انه وان كان لا مسئولية على المؤجر عن التعرض المادى الواقع على المستأجر منه اذا كان صادرا من الغير الا انه يكون مسئولا عنه اذا كان هذا الغير مستأجرا منه ايضا اذ يعتبر بذلك في حكم اتباعه المشار اليهم في المادة ٥٧١ من القانون المدني باعتبار انه تلقى الحق في الايجار عنه وان صلته به هي التي مكنت له من التعرض للمستأجر الاخر ، فيمتد ضمان المؤجر الى هذا التعرض ، لما كان ما تقدم ؛ وكان الحكم المطعون فيه قد استند فيما ارتآه من تحقق الضرر بالمطعون عليه نتيجة فعل الطاعن الى ما يصيب المستأجرين من المجاورين لهذا الاخر من ضرر يتمثل في سهولة التسلل الى مسكنيهما مما يعتبر معه المطعون عليه مسئولا عنه تجاههما ، فان الحكم لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٦ — طعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٥ ق)

٢٣٤ — القضاء باخلاء المستأجر من العين المؤجرة لتفجير وجه استعمالاتها من مكتبة الى ورشة ميكانيكية — استخلاص الحكم الضرر — هو من قبيل المعلومات العامة التي يفترض علم الكافة بها .

اذا كان الحكم — الذى قضى باخلاء المستأجرين — قد استند الى

مستندات الطاعنين — المستأجرين — وإلى أقوال شهودهم الذين شهدوا —
 كما أبان الحكم — بأن الطاعن الأول استعمل عين النزاع « ورشة ميكانيكية » ،
 وانتهى إلى ثبوت الضرر بالمؤجرين لتغيير استعمال العين من مكتبة إلى
 ورشة وهو من قبيل المعلومات العامة المفروض علم الكافة بها فان النفي
 يكون غير سليم .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٥ ق)

٣٣٥ — مجرد علم المؤجر بتغيير وجه استعمال العين المؤجرة —
 لا يعنى الموافقة عليه .

مجرد العلم — علم المؤجر — بتغيير استعمال العين المؤجرة لا يعنى
 الموافقة عليه .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٥ ق)

٣٣٦ — اعلان المحال عليه بصحيفة الدعوى المتضمنة بيانات الحوالة
 — اعتباره اعلانا له بها — نفاذها في حقه ، نذ هذا التاريخ — مشتري
 العقار المحال اليه عقود الايجار — حقه في طلب اخلاء العين بسبب سوء
 استعمالها .

من المقرر ان اعلان المحال عليه بصحيفة الدعوى التى تضمنت بيانات
 الحوالة يعتبر اعلانا له بها وتنفذ في حقه من هذا التاريخ ، واعتبارا من هذا
 التاريخ يصح للمحال له مقاضاة المحال عليه بكل ما كان للمحيل من حقوق
 محالة ما دام القانون لم يستلزم لرفع الدعوى بها ان تكون مسبقة باجراء
 آخر . لما كان ذلك ، وكان البين من الاوراق ان صحيفة افتتاح كل من
 الدعوى قد حوت بيانا بحوالة المؤجر لعقد الايجار المبرم بينه وبين كل طاعن
 — مستأجر — الي المطعون عليه — مشتري العقار بعقد غير مسجل — فان

اعلان كل بتلك الصحيفة يعد اعلانا له بتلك الحوالة ، فتصبح نافذة في حقه اعتبارا من تاريخ الاعلان ، واذ لم يشترط القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في دعوى الاخلاء بسبب سوء استعمال العين المؤجرة أن تكون مسبقة باجراء سابق على رفعها ، فان دفاع الطاعنين المبني على عدم نفاذ الحوالة في حقهم ، يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ — طعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٧ ق)

٣٣٧ - رفض المحكمة الابتدائية دعوى المؤجر باخلاء المستأجر من العين المؤجرة - طلبه امام محكمة الاستئناف انهاء عقد الايجار - غير متجاوز في مبناه طلب الاخلاء - اجابته الى طلبه - لا خطأ .

من المقرر ان الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها امام محكمة الدرجة الثانية وكانت محكمة الموضوع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تتقيد في تكييف الدعوى بما يسبغه الخصوم عليها بل ان هيمنتها عليها توجب أن تنزل صحيح حكم القانون عليها . ولما كان طلب المطعون عليها الثالثة باخلاء الطاعن من عين النزاع يستوجب بداءة الفصل في الرابطة القائمة بينهما بقاء أو انقضاء وهي عقد الايجار سند الطاعن في سكناه فان محكمة الموضوع اذا اعتبرت ما أورده المطعون عليهم بصحيفة الاستئناف من طلب انهاء عقد الايجار غير مجاوز في مبناه لطلبهم امام محكمة الدرجة الاولى باخلاء العين وانتهت الى القضاء به فانها تكون قد التزمت صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٠/٣/١ — طعن رقم ٤٨٧ لسنة ٩ ق)

٣٣٨ - المشاركون للمستأجر منذ بدء الاجارة في سائر العين المؤجرة - حقتهم في الانتفاع بها - عدم احقية المؤجر أو المستأجر في اخلائهم من العين .

جري قضاء هذه المحكمة على احقية المشاركين للمستأجر في سكن

العين منذ بدء الاجارة في الاستمرار بالانتفاع بنا دون أن يحق للمستأجر أو المؤجر اجبارهم على اخلائها .

(نقض ١٩٨٠/٣/١ — طعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٦ ق)

٢٣٩ — طلب اخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة وضارة بالمؤجر — تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع — شرطه — ان يكون استخلاصها سائغا .

النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة اندعوى بدل على ان مناط حق المؤجر في انتهاء عقد الايجار في هذه الحالة هو اخلال المستأجر بالتزامه المعقول للايجار ويضر بمصلحة يكتفلها العقد والقانون للمؤجر ، هذا ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تقدير مدى ما تعطى عليه طريقة استعمال المستأجر للعين المؤجرة من اساءة تضر بالمؤجر هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير تعقيب عليها من محكمة النقض الا ان ذلك مشروط بأن يكون تقديرها لذلك مستمدا من واقع صحيح يؤدي اليه في منطق سائغ .

(نقض ١٩٨٠/٣/١ — طعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٩ ق)

٢٤٠ — اقامة المستأجر بناء بملك المؤجر خارج العين المؤجرة — القضاء باخلائه لمخالفته شروط الايجار — عدم بيان الحكم وجه اتصال هذا التحدى على ملكية المؤجر باخلال الطامن بالتزامه التعاقدى قصورا وفساد في الاستدلال .

اذ كان الحكم المطعون فيه — قد اتخذ من تعدى الطامن على ملكية المطعون عليها للعقار الواقعة بة العين المؤجرة . باقامة عمودين في ارض

الممر الخارجة من نطاق تلك العين سنداً لامتهاره مخالفاً لشروط عقد الايجار دون ان يبين الحكم وجه اتصال هذا التعدي على الملكية المجاورة للعين المؤجرة ولا وجه لاعتبار ان مجرد الاضرار بالملكية ينطوي بذاته على اضرار بالعين او بالمؤجر يبرر انتهاء العلاقة الايجارية في حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مع انتفاء التلازم الحتمي بين الاخلال بالالتزام القانوني المفروض على الكافة بعدم التعدي على ملكية الغير وبين اخلال المستأجر بالتزامه العقدي بعدم اساءة استعمال العين المؤجرة لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

(نقض ١/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٩ ق)

٢٤١ - امتداد عقد الايجار بالنسبة لأقارب المستأجر عند وفاته -
م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا شأن لهذا النص بتنظيم العلاقة بين هؤلاء الأقارب فيما لهم من حقوق متبادلة - ابرام العقد في ظل احكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - وجوب اعمال احكام المساكنة .

حكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وان كان متعلقاً بالنظام العام الا انه ينظم علاقة اقارب المستأجر بالمؤجر بما يحول بينه وبين اعتبار عقد الايجار منتهياً بوفاة المستأجر اذا ما توافر في هؤلاء الاقارب الشروط المنصوص عليها في القانون دون ان يمتد حكمه الى تنظيم العلاقة بين هؤلاء الاقارب فيما يكون لهم من حقوق متبادلة ، لما كان ذلك ، فان حكم هذه المادة لا ينطبق على علاقة الطاعن بالمطعون عليهما الرابع والخامسة بل تظل هذه العلاقة محكومة بما يكون بيئهم من اتفاق في ظل احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - الذي ابرم العقد في ظله - والقانون المسدنى ومن ثم فانه لا على الحكم - المطعون فيه - ان هو التفت عن تطبيق احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وطبق على الدعوى احكام المساكنة .

(نقض ١/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٦ ق)

٣٤٢ - عدم الوفاء بالأجرة - بطلان عقد - قضاء مستعجل - فقود
 ايجار الاماكن - تضمينها الشرط الصريح الفاسخ - اعتباره باطلا ولا يعمل
 به في شأن تأخير المستأجر في الوفاء بالأجرة - أعماله امام القضاء
 المستعجل - مناهضة - توافر شروط المادة ٢٢/١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩
 عسلة ذلك .

يشترط لأعمال الشرط الصريح الفاسخ الا يتعارض مع نص قانوني
 متعلق بالنظام العام بما يبطئه ، واذ كان النص في المادة ٢٣/١ من القانون
 ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على ان للمؤجر ان يطلب اخلاء المستأجر « اذا لم يقيم
 المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه
 بذلك بكتاب موصى عليه بدون مظهر . او باعلان على يد محضر ، على ان
 لا يحكم بالاخلاء اذا قام المستأجر بداء الأجرة وفوائدها بواقع ٧٪ من تاريخ
 الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل اقفال باب
 المرافعة في الدعوى » متعلق بالنظام العام فيبطل الشرط الصريح الفاسخ
 فيما يخالفه بحيث لا يعتبر المستأجر مقصرا في سداد الأجرة بها يجيز
 اعتبار العقد منقوضا واخلاءه ، الا اذا لم يف بالأجرة المستحقة خلال خمسة
 عشر يوما من تاريخ تكليفه بسدادها على النحو المبين بالنص ، ومن ثم فلا
 يقع الفسخ ولا يحكم بالاخلاء اذا سدد الأجرة والفوائد والمصاريف قبل قفل
 باب المرافعة في الدعوى المرفوعة لاخلائه .

واذا كان العقد متضمنا لشرط صريح فاسخ فيبطل ولا يعمل به فيما
 لا يوافق حكم النص كما سلف البيان سواء كانت الدعوى مرفوعة الى القضاء
 الموضوعي او المستعجل اذ ان الشرط الصريح الفاسخ لا يتحقق الا بتحقيق
 مقتضاه فان كان المقتضى هو التأخير في سداد الأجرة تعين ان يكون بالمعنى
 الذي وصفه الشارع والسابق ايضاحه .

(نقض ١٩٨٠/٣/٥ - طعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٩ ق)

٣٤٣ - اقامة المستأجر المصري بالخارج - الأصل فيها انها مؤقتة
 ما لم يثبت طالب الاخلاء استدامتها .

الأصل في اقامة الشخص الذي ينتسب بجنسيته الى مصر خارجها

أنها مؤقتة مالم يثبت طالب الاخلاء استدامتها وكان المطعون ضدها -
المؤجران - لم ينازعا فيها تدعيه الطاعنه - المستأجرة - من أن اقامتها
بالخارج مؤقتة ، وكان ما استدلت به الحكم المطعون فيه على استدامة هذه
الاقامة من أن التنويه في عقد الشركة المقدم منها عن اقامتها بالكويت جاء
بعبارة عامة مطلقة لا يكتفى للتسديد على انها تقيم بالخارج اقامة مستديرة
لانه يكون معيبا بالتصور في التسبيب .

(نقض ١٩٨٠/٣/٥ - طعن رقم ١٣ لسنة ٤٥ ق)

٢٤٤ - الشرط الصريح الفاسخ في عقد الايجار أصبح باطلا اعتبارا
من تاريخ العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لتعارضه مع نص قانونى متعلق
بالنظام العام هو نص المادة ٢٣ ٤ .

يشترط لأعمال الشرط الصريح الفاسخ الا يتعارض مع نص قانونى
معلق بالنظام العام بما يبطله ، واذا كان النص في المادة ٢٣/١ من القانون
٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أن للمؤجر أن يطلب اخلاء المستأجر « اذا لم يقم
المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه
بذلك بكتاب ، وصى عليه بدون مظروف او باعلان على يد محضر على أن لا يحكم
بالاخلاء اذا قام المستأجر بأداء الأجرة وفوائدها بواقع ٧٪ من تاريخ
الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل اقفال باب
المراجعة في الدعوى » متعلق بالنظام العام فيطل الشرط الصريح الفاسخ
فيما يخالفه بحيث لا يعتبر المستأجر مقصرا في سداد الأجرة بما يجيز اعتبار
العقد منسوخا واخلائه الا اذا لم يف بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر
يوما من تاريخ تكليفه بسدادها على النحو المبين بالنص . ولا يقع الفسخ
ويحكم بالاخلاء اذا سدد الأجرة والفوائد والمصاريف قبل قفل باب المراجعة

الى الدعوى المرفوعة لاخلائه واذا كان المقتد مضمناً للشرط صريح فاسخ
مبطل ولا يعمل به فيما لا يوافق حكم النص كما سلف بيانه .

(نقض ١٩٨٠/٣/٥ — طعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٩ ق)

- ٢٤٥ — مزية الامتداد القانوني لعقد الايجار بالنسبة للأقارب الذين
يقيمون مع المستأجر حتى الوفاة أو الترك تشمل الأقارب نسباً أو مصاهرة
على حد سواء ذلك أن عبارة النص وردت مطلقة بالنسبة لهؤلاء الأقارب
ففيستوى أن تكون القرابة نسباً أو مصاهرة .

لما كتبت المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه
« مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهي عقد ايجار
المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين اذا بقى فيها زوجه أو أولاده أو والداه
الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . وفيما عدا هؤلاء من اقارب
المستأجر حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار الايجار اقامتهم في المسكن
مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو مدة شغله للمسكن أيهما
اقل ويلزم المؤجر بتحرير عقد ايجار لهم » وظاهر أن النص يشمل أقارب
المستأجر الأصلي حتى الدرجة الثالثة وأنه لا يستمر عقد الايجار بالنسبة
لاى منهم الا اذا كانت اقامته المستقرة مع المستأجر قد استمرت على الأقل
مدة سنة سابقة على وفاته أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيهما اقل ،
وجاءت عبارة النص مطلقة بالنسبة لهؤلاء الأقارب ، فيستوى أن تكون القرابة
نسباً أو مصاهرة ، اذ أن لعقد الايجار طابع عائلي وجماعي لا يتعاقد فيه
المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه افراد أسرته ، لما كان ذلك ، وكان
الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا الفطر وقضى باخلاء
الطاعن والمطعون ضده الثاني استنادا الى أن نص المادة ٢١/٢ من القانون
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يشمل اقارب زوجة المستأجر ، وأنه قاصر على

هالة وفاة المستأجر دون حالة تركه لعين النزاع . فإنه يكون قد خالف القانون
واخطأ في تطبيقه مما يتعين معه نقضه والإحالة .

(نقض ١٢/٣/١٩٨٠ — صعن رقم ٦٤ لسنة ٤٩ ق ١)

٣٤٦ — تكرار تأخر المستأجر في الوفاء بالأجرة الذي يوجب إخلائه من
العين — ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — المقصود به ثبوت سبق تأخره في سداد
الأجرة في دعوى إخلاء موضوعية سابقة معاودة امتناعه في الدعوى
الحالية — اثره — توافر حالة التكرار في جلبه .

المقصود بالتكرار في تأخير سداد الأجرة فيما يعنيه عجز المادة ٢٣/١
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض —
ان يكون المستأجر قد جرى على عدم الوفاء بالأجرة في مواعيتها ، المرة تلو
الأخرى ثم سدادها قبل قفل باب المرافعة في الدعوى التي يضطر المؤجر
الى رفعها نتيجة هذا المسلك . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الصادر
في الدعوى متى كلى المنصورة انها اقيمت بطلب إخلاء
الطاعن من العين المؤجرة لامتناعه عن سداد الأجرة عن مدة سابقة فتفادى
الحكم عليه بالإخلاء بسداد المتأخر عليه من الأجرة قبل قفل باب المرافعة ،
وعلى هذا الأساس وطبقاً لنص المادة ٢٣/١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ،
قضت المحكمة برفض الدعوى ، فان هذا المسلك من الطاعن مع معسبادة
امتناعه عن الوفاء بالأجرة عن المدة القائمة بسببها الدعوى الحالية ، يوفر
في حقه التكرار الذي عنته المادة ٢٣/١ سالفه البيان .

(نقض ١٢/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٧ ق ١)

٣٤٧ — توافر حالة تكرار امتناع المستأجر أو تأخيره في سداد الأجرة —
وجوب الحكم بإخلائه واو أوفى بالأجرة قبل قفل باب المرافعة ما لم يقدم
مبررات مقبولة لامتناعه أو تأخره .

توافر حالة تكرار الامتناع أو التأخير في سداد الأجرة موجب للحكم

بالإخلاء ولو قام المستأجر بسداد الأجرة قبل قفل باب المرافعة ، إلا إذا قدم لمحكمة الموضوع مبررات مقبولة لهذا التأخير أو الامتناع .

(نقض ١٢/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٧ ق)

٣٤٨ — تأخير المستأجر في الوفاء بالأجرة — تقدير مبرره وقبوله —
من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع — الادعاء بوجود منازعة جدية على قيمة الأجرة — عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

تقدير المبرر وقبوله — في تأخر المستأجر في سداد الأجرة أو امتناعه عن سدادها — من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع ، ولما كان الطاعن لم يودع بملف الطعن على ما يبين منه أنه التمسك أمامها بوجود منازعة جدية على قيمة الأجرة تبرر تأخره في سدادها . فإنه لا يجوز له إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٢/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٧ ق)

٣٤٩ — شروط قبول دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة — مقررة لجمالية المستأجر — لا مصلحة للغير في التمسك ببطالان تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة .

لما كانت الشروط التي وضعها القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ في المادة ١/٢٣ منه لقبول دعوى الإخلاء للتأخر في سداد الأجرة مقررة لجمالية المستأجر ، فإنه لا يقبل من الطاعن — الخصم المتدخل بدعوى أنه مستأجر للعين من المالك السابق — التمسك ببطالان تكليف المطعون عليها الثالثة بالوفاء وبوجود منازعة جدية في قانونية الأجرة الملزمة بها ، إذ لا مصلحة له في ذلك ، لأنه أجنبي عن العقد ولا تربطه بالمطعون عليها الأولى والثانية — مشتريتي العقار — علاقة ايجارية بعد أن انتهت المحكمة ولأسباب

سائفة الى صورية عقده ، وصاحبة المصلحة وهى المطعون عليها الثالثة
المستأجرة لعين النزاع لم تطعن على الحكم .

(نقض ٢٦/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ ق)

٣٥٠ - طلاق مستأجر المسكن لزوجته - الحكم بناء على طلبه أخلائها

من العين - لا خطأ .

أذ كان الثابت ان الطاعنة كانت اiban التعاقد - فى عقد الايجار -
زوجة للمستأجر المطعون عليه فان وجودها معه بالعين المؤجرة منذ بدء الايجار
لا يجعل منها مستأجرة لها . لما كان ما تقدم ، فليس للطاعنة وقد ثبت طلاقها
من المطعون عليه المستأجر ، سند للبقاء فى العين التى يستأجرها ، ويكون
الحكم باخلائها متفق وصحيح القانون .

(نقض ٢٦/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٦ ق)

٣٥١ - اخلاء المستأجر لتغييره الغرض من الاستعمال - شرطة -

ان يلحق بالمؤجر ضرر - لا يكفى مجرد القص فى العقد على منع المستأجر
من اجراء أى تغيير .

يشترط لقيام حق المؤجر فى طلب اخلاء العين المؤجرة تبعا لاجراء
المستأجر تعديلات وتغييره من استعمالها وفقا لنص الفقرة « ج » من المادة ٢٣
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض
- ان يلحق المؤجر ضرر من جراء ذلك ، وانه لا يغنى عن التحقق من توافره
النص فى العقد على منع المستأجر من اجراء هذه التعديلات - لما كان ذلك ،
فان الحكم المطعون فيه اذا طرح دفاع الطاعن القائم على عدم ترتب اية اضرار
على استغلاله العين المؤجرة فى تصنيع الحلوى ، على سند من ان تسمين
العقد حظرا على المستأجر من ادخال تعديلات على العين المؤجرة يكفى لقيام

حق المؤجر في طلب الاخلاء ، يكون قد حجب نفسه عن تخصيص دفاع جوهرى للطاعن .

(نقض ٢٦/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق)

٣٥٢ - طلب اخلاء المستاجر للتغيير في الفرض من استعمال العين المؤجرة - تمسكه بموافقة المؤجر ضمنا على هذا التغيير بسكوته مدة بست سنوات دون اتخاذ اى اجراء - اغفال الحكم بحث هذا الدفاع - قه ور .

اذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه - الذى قضى باخلاء الطاعن من العين المؤجرة لتغييره وجه استعمالها - ان الطاعن اقام استثنائه على علم المطعون ضدها الاولى ووكيلها المطعون ضده الثانى باستعمال العين المؤجرة فى صنع الحاوى ، تبعا لاقامتهما فى المبنى الكائن به المحل المؤجر ، وسكوتهما عن اتخاذ اى اجراء طيلة بست سنوات ، مما يفيد موافقتها ضمنا على هذا الاستعمال ، فان الحكم اذ لم يعتد بهذا الدفاع تأسيسا على ان موافقة المطعون ضده الثانى على تعديل شروط العقد الذى أبرمه بصفته وكيلاً عن زوجته المطعون ضدها الاولى تقتضى صدور توكيل خاص له بذلك يكون قد قصر عن مواجهة حقيقة ما اثاره الطاعن فى دفاعه من ان الموافقة الضمنية على وجه الاستعمال المرفوض تمت ايضا من جانب المطعون ضدها الاولى وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى .

(نقض ٢٦/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق)

٣٥٣ - طلب اخلاء شاغل العين بسبب انتهاء عمله كحارس للمقتار - ثبوت ان سكناه تستند الى عقد ايجار تايد بايصالات سداد للاجرة - اثره - امتداد العقد بقوة القلتون .

اذ كان المطعون عليه - مشتري المقتار - قد اسس دعواه التى اقامها

أمام محكمة الدرجة الأولى على أن الطاعن كار يشغل عين النزاع بسبب عمله كحارس للعقار الكائن به غرض النزاع ، وكان قد اتضح من المستندات أن سكناه بها إنما تستند على علاقة إيجارية بموجب عقد الإيجار الذى أيدته بإيصالات أداء الأجرة الشهرية للمالكين للعقار ، وكان عقد الإيجار سند الطاعن ممتدا بحكم القانون لمدة غير محدودة ، لما كان ذلك فان دعوى المطعون عليه بطلب إخلاء الطاعن تكون عاطلة عن السند ويتعين الحكم برفضها .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ — طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٩ ق)

٣٥٤ — إذا تضمن العقد الشرط الصريح الفاسخ فيما لا يوافق حكم نص قانونى يبطل الشرط ولا يعمل به سواء كانت الدعوى مرفوعة أمام القضاء الموضوعى أو المستعجل »

يشترط لأعمال الشرط الصريح الفاسخ ألا يتعارض مع نص قانونى متعلق بالنظام العام بما يبطله وإذا كان النص فى المادة ٢٣/١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن « للمؤجر أن يطلب إخلاء المستأجر إذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظلوف أو باعلان على يد محضر على ألا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر بأداء الأجرة وغوائدها بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى » متعلق بالنظام العام فيبطل الشرط الصريح الفاسخ فيما يخالفه ، بحيث لا يعتبر المستأجر مقصرا فى سداد الأجرة بما يجيبز فسخ العقد أو اعتباره مفسوخا وإخلاءه إلا إذا لم يف بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بسدادها على الفحو المبين بالنص ومن ثم فلا يقع الفسخ ولا يحكم بالإخلاء إذا سدد الأجرة والفوائد والمصاريف قبل قفل باب المرافعة فى الدعوى المرفوعة لإخلائه وإذا كان العقد متضمنا الشرط الصريح الفاسخ فيبطل ولا يعمل به فيما لا يوافق

حكم النص كما سلفاً ببيانه سواء كانت الدعوى مرفوعة الى القضاء
الموضوعى او المستعجل .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢ - طعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٦ ق)

**٣٥٥ - الاخلاء للتخلف عن سداد الأجرة شرطه ان تكون الأجرة خالية
من المنازعة الا انه يشترط فى المسازعة من جانب المستاجر ان تكون جدية
وان يبق على الأقل بالأجرة التى يعتقد انها قانونية .**

الحكم بالاخلاء وفقاً لنص الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة
١٩٦٩ مشروط بثبوت تخلف المستاجر عن الوفاء بالأجرة ، وأن تكون هذه
الأجرة خالية من المنازعة الجدية على استحقاقها ، فان كانت المنازعة حصول
الأجرة من جانب المستاجر غير جدية حق لمحكمة الموضوع أن تلتفت عنها
وتعتبر الأجرة مستحقة وتقضى بالاخلاء على أساس الامتناع أو التأخير فى
سداده . لما كان ما تقدم وكان البين من الحكم المطعون فيه أن من بين
ما اقيم عليه قضاؤه ان الطاعن لم يقدم ما يدل على وفائه بقيمة الأجرة التى
يرى هو انها الأجرة القانونية اعتباراً من شهر مايو سنة ١٩٦٨ وحتى
تاريخ صدوره ، وان أمر الحجز الصادر لصالح الطاعن تحت يد نفسه عن
مروق الأجرة قد ألغى فى الاستئناف رقم ٢٨٢٨ لسنة ٨٩ ق وهو ما يكفى
لثبوت التأخير وعدم جدية المنازعة فى استحقاق الأجرة فان الحكم المطعون
فيه يكون قد اصاب بصحيح القانون .

(نقض ١٩٨٠/٤/٩ - طعن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٥ ق)

**٣٥٦ - انتفاع المستاجر بشقتين متلاصقتين فى مبنى واحد بطريق
الاجار - اجراؤه فتحة بينهما تيسيرات للانتفاع بهما دون ان
يلحق ضرر بالعين المؤجرة او المؤجر - وجوب رفض دعوى الاخلاء لهذا
السبب .**

اذ كانت محكمة النقض قد انتهت الى رفض الطعن - المنضم - المرفوع

من المطعون عليه في الطعن المائل عن الحكم رقم ٧٥١ لسنة ٣٠ ق استئنافية الاسكندرية الذي قضى بصحة ونفاذ عقد الايجار الشفوي الصادر من المطعون عليه - المالك - الى الطاعن الاول عن الشقة رقم ٨ والملاصقة للشقة رقم ٧ - موضوع التداعي المائل - فان مؤدى ذلك ان التغير الذي قام به الطاعن مستأجر الشقتين - باجراء فتحة بينهما لتيسير الانتفاع بهما - لم يترتب عليه ضرر على النحو السالف بياته ، وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان التغير المحظور على المستأجر في حكم المادة ٢٣/٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ هو الذي يلحق ضررا بالعين المؤجرة او بالمؤجر ، فان دعوى المطعون عليه تكون بذلك على غير سند من القانون خليقة بالسرفض .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٦ ق ، ١٨٣ لسنة ٤٨ ق)

٣٥٧ - دعوى اخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالاجرة - جواز توقيه الحكم عليه بالاخلاء بسداد الاجرة وملحقاتها الى ما قبل اقفال باب المرافعة امام محكمة الاستئناف .

مؤدى نص المادة ٢/٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن قبلها المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ان المشرع وان رتب للمؤجر الحق في اخلاء المستأجر بمجرد انتضاء خمسة عشر يوما على تكليفه بالوفاء بالاجرة المستحقة دون الوفاء بها ، الا انه رغبة في التيسير على المستأجرين افسح لهم مجال الوفاء حتى تاريخ اقفال باب المرافعة في الدعوى بحيث اصبحت قيام المستأجر بسداد الاجرة وملحقاتها حتى التاريخ المذكور مسقطا لحق المؤجر في الاخلاء ، واذ جاء نص المادة المذكورة عاما ومطابقا فانه لايجوز قصر نطاقها على اقفال باب المرافعة امام محكمة الدرجة الاولى دون محكمة الاستئناف ، اذ يعتبر ذلك تقييدا لمطلق النص دون مسوغ وتخصيص له ومه بغير مخصص ، ومن ثم فانه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون

من حق المستأجر أن يقوم توتيا للحكم عليه بالإخلاء بسداد الأجرة وملحقاتها الى ما قبل اقفال باب المراقبة امام محكمة الاستئناف .

٪ نقض ١٢/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٤١١ لسنة ٤٩ ق)

٣٥٨ — حظر احتجاز الشخص مالكا او مستاجرا اكثر من مسكن تزن مقتضى فى البلد الواحد — م ٥ ق ٥٣ لسنة ١٩٦٩ — مخالفة الحظر — اثره — للمؤجر ولو لم يكن طالب سكنى حتى اخلاء المستأجر — علة ذلك .

الاصل ان لملك الشئ وحده فى حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، مراعىا فى ذلك ما تقتضى به القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة او المصلحة الخاصة عملا بالمادتين ٨٠٢ و ٨٠٦ من القانون المدنى ، مما مؤداه ان يكون للمالك ان يؤجر الأماكن التى يملكها وان يطلب اخلاء المكان المؤجر اذا انتهت المدة المتفق عليها ، او قام سبب لفسخ عقد الايجار ، وان يختار مستأجره او يستعمل العين فى أى وجه مشروع يراه ، غير ان المشرع رأى ، بمناسبة ازمة الاسكان ، تقييد حق المؤجر فى طلب الاخلاء ، لانتهاء المدة المتفق عليها او لفسخ العقد ، الا لأحد الأسباب التى نص عليها فى المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، كما نص فى المادة الخامسة من ذات القانون على انه « لا يجوز لشخص ان يحتجز فى البلد الواحد اكثر من مسكن دون مقتضى » مما يدل على ان المشرع قد حظر على كل من المالك او المستأجر ان يحتفظ بأكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مبرر ونص فى المادة ٤٤ على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور ، وهذا ما يجعل قيام الايجار مخالفا للنظام العام فيبطل اذا توافر سبب الحظر عند التعاقد بأن تعاقد المستأجر قاصدا احتجاز المسكن دون مقتضى يقره القانون ، اما اذا كان توافره فى وقت لاحق بأن زال المقتضى لاحتجاز المسكن اثناء مدة العقد ومع ذلك ظل المسأجر محتجزا به ففى هذه الحالة يفسخ العقد ، ويكون للمؤجر ان يطلب اخلاء المخالف باعتباره المتعاقد الآخر وتوافر له مصلحة قائمة بقرها القانون من خراج المستأجر الذى بطل عقده او انفسخ

ولو لم يكن طالب سكنى حتى يسترد حريقه فى استغلال العين على الوجه الذى يراه ، ولا يتعارض هذا وما نصت عليه المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التى تنص على اسباب لانتهاء عقد ايجار قائم ومنتج لاتاراه ، فى حين ان مخالفة حظر الاحتفاظ بأكثر من مسكن يترتب عليها زوال العقد بمجرد وقوع المخالفة : واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا الظر يكون قد وافق صحيح القانون .

(نقض ٣٠/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٦ ق)

٣٥٩ - حق المالك فى اخلاء العين المؤجرة - نطاقه - سريان القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى الزمان .

الأصل ان لملك الشئ وحده - فى حدود القانون - حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، مراعيًا فى ذلك ما تقضى به القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة او بالمصلحة الخاصة عملاً بالمادتين ٨٠٢ و ٨٠٦ من القانون المدنى ، مما مؤداه ان يكون للمالك ان يؤجر الأماكن التى يملكها ، وان يطلب اخلاء المكان المؤجر اذا انتهت المدة المتفق عليها او لفسخ العقد الذى نشأ صحيحاً ولم يبطل او يفسخ بقوة القانون أثناء مدته . الا للأسباب التى نص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى يحكم واقعة الدعوى لنفاذه قبل ان تستقر المراكز القانونية للخصوم بصدر حكم نهائى ولتعلقه بالنظام العام فيما أورده من نصوص أمره، فتسرى بأثر فوري على آثار العقود حتى اذا كانت قد أبرمت قبل سريان القانون .

(نقض ١٤/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ١٢١٣ و ١٣٩٤ لسنة ٤٩ ق)

٣٦٠ - حظر احتجاز الشخص مالاكاً او مستأجراً أكثر من مسكن - دون مقتضى فى البلد الواحد - مخالفة الحظر - اثره - للمؤجر حق اخلاء المستأجر - علة ذلك .

النص فى المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه

(م - ١٧)

٧٠ يجوز أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى « يدل على
 أن المشرع قد حذر على كل من المالك أو المستأجر أن يحتفظ بأكثر من
 مسكن في البلد الواحد دون جبر » ، وتنص في المادة ٧٦ على عقاب كل من
 يخالف التحفظ المذكور ، « وما رأى أن ينكم غصلا عن العثوبة بانتهاء عقد المسكن
 أو المساقط الصادرة بالمخالفة لحكم القانون » ، وهذا ما يجعل قيام الإيجار
 مخالفا لأصله ، الأمر الذي يبطل إذا توافر سبب التجاوز عند التمسك به ، أما إذا كان
 توافر هذا السبب في وقت لاحق فانه يؤدي لانفساخ العقد ، ويكون المؤجر
 باعتباره طرفا في العقد أن يطلب إخلاء المذلت ، ويتقاضي له مصلحته قائمة
 بقررها القانون في إخراج المستأجر الذي بطل عقده أو انفسخ حتى يسترد
 حريته في استغلال العين على الوجه الذي يراه ، خاصة وقد أوجبت السادة
 ٧٦ عند ثبوت المخالفة الحكم بالجزاء الجنائي والحكم بانتهاء العقد لصالح
 المؤجر ، ولا يتعارض هذا وما نصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩
 لسنة ١٩٧٧ التي تنص على أسباب لانتهاء عقد الإيجار قائم ومتسبب
 لآثاره ، لأن مخالفة حظر الاحتفاظ بأكثر من مسكن يقرب عليها زوال العقد
 بمجرد وقوع المخالفة عملا لأحكام القانون دون أن يتعلق ذلك بإرادة
 المؤجر .

(نقض ١٤/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ١٢١٣ و ١٣٩٤ لسنة ٤٩ ق ٢)

٣٦١ - طريقة استعمال المكان المؤجر - مردها لإرادة المتعاقدين طالما
 لا تخالف قاعدة آمرة في التشريعات الاستثنائية - تحديد نطاق أحداث الضرر
 - عدم اقتصره على ما يقع داخل العين المؤجرة - جواز شمول الاتفاق
 لما يقصل بها من أجزاء أخرى - اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر دعوى
 الإخلال عند المخالفة .

طريقة استعمال العين المؤجرة مردها لإرادة المتعاقدين ما دامت
 لا تخالف قاعدة آمرة في التشريعات الاستثنائية فإن اتفاقها يكون في

هذا النطاق مشروعاً ومن ثم واجب الأعمال تفساداً لما يترتب على مخالفة ذلك من ضرر سواء بالعين ذاتها أو بمصلحة مادية أو معنوية للمؤجر أو لمن يكون المؤجر ضامناً لهم عدم التعرض أو الإضرار بمصالحهم ولا جناح على الطرفين في أن يتفقا على تحديد النطاق الذي يعتبر معه الفعل مؤدياً إلى أحداث الضرر سواء أكان واقعاً داخل العين المؤجرة أو مستطيلاً إلى ما يتصل بها ما دامت هي السبيل المباشر لوقوع الفعل المؤدى إلى أحداث الضرر ذلك أنه لما كان العقد هو شريعة المتعاقدين « المادة ١٤٧ من القانون المدني » وأن من الواجب تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه « المادة ١٤٨ » فإنه يكون هو مصدر المسؤولية العقدية التي يملك طرفاها تعديل قواعدها تخفيفاً أو تشديداً في نطاق المشروعية ويكون اتفاقهما بشأنها في عقد الإيجار الذي ينظم حدود استعمال المستأجر للعين المؤجرة بما لا يضر بالمؤجر شرط الإيجار التي يترتب على مخالفتها تحقق الأثر المبين في الفقرة — ج — من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وهو إخلاء المكان المؤجر في حالة تسوافر شروطها لما كان ما تقدم وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد إيجار العين مثار النزاع قد حظر على الطاعن استعمال البيدروم والسطح والحديقة أو أحداث أي تعديل فيها ذو أذن كتابي من المالك وأن قسوام دعوى المطعون عليه — المؤجر — أن الطاعن — المستأجر — قد خالف هذا الحظر العقدي المتصل بطريقة استعمال العين المؤجرة بما يعتبر معه مخالفة لحكم الفقرة — ج — آنفة الذكر فإن الدعوى المائلة تكون ناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مما يسلكها في عداد ما تختص به المحكمة الابتدائية ويكون الدفع بعدم اختصاصها على غير أساس .

(انقضى ١٧/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ٦٣٣ س ٤٦ ق)

٣٦٢ — حظر احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى

يسرى على كل شخص مالكاً كان أو مستأجراً .

الأصل أن المالك الشيء وحدده في حدود القانون حق استعماله والتصرف

فيه ، مراعىا فى ذلك ما تقتضى به القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة أو المصلحة الخاصة عملا بالمادتين ٨٠٢ ، ٨٠٦ من القانون المبنى مما مؤداه أن يكون للمالك أن يؤجر الأماكن التى يملكها وأن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا انتهت المدة المتفق عليها ، أو قام سبب لفسخ عقد الإيجار ، وأن يختار مستأجره ، أو يستعمل العين فى أى وجه مشروع يراه ، غير أن المشرع رأى بمناسبة أزمة الإسكان تقييد حق المؤجر فى طلب الإخلاء لانتهاء المدة المتفق عليها ، أو لفسخ العقد إلا لأحد الأسباب التى نص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ كما نص فى الفقرة الأولى من المادة الثامنة من ذات القانون على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » بما يدل على أن المشرع قد حظر على كل من الملك أو المستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مبرر ونص فى المادة ٧٦ على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور والزم المحكمة عند الحكم بغيرعقوبة بأن تحكم بانتهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة له ، وهذا ما يجعل قيام الإيجار مخالفا للنظام العام فيبطل إذا توافر الحظر عند التعاقد أما إذا كان توافره فى وقت لاحق يؤدي إلى انقضاء العقد ، ويكون للمؤجر باعباره المتعاقد الآخر أن يطلب إخلاء المخالف وتوافره له مصلحة قائمة يقرها القانون فى اخراج المستأجر الذى بطل عقده أو أنفسخ ، حتى يسترد حريته فى استغلال العين على الوجه الذى يراه ولا يتعارض هذا مع ما أورده المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من حصر لأسباب انتهاء عقود الإيجار القائمة والمنتجة لأثرها ، لأن مخالفة حظر الاحتفاظ بأكثر من مسكن يترتب عليها زوال العقد بمجرد وقوع المخالفة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٢٦٢ — المسكن الذى ينتهى عقده عند احتجاز المستأجر أكثر من مسكن،
هو الذى لا يتوافر المقتضى لاحتجازه — وجوب تحقق المحكمة من عدم توافر
المقتضى عند نظر دعوى الاخلاء .

النص فى الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧،
بمعاقبة كل من يحتجز أكثر من مسكن فى مدينة واحدة دون مقتضى ، على أنه
« يحكم فضلا عن ذلك فى حالة مخالفة حكم المادة الثامنة بإنهاء
عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون » ، يدل على أن
المسكن الذى ينتهى عقده عند احتجاز أكثر من مسكن هو الذى لا يتوافر
المقتضى لاحتجازه وقد عبر النص عن هذا المعنى بقوله « المسكن أو المساكن
المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون » أى التى لا يوجد مقتضى لاحتجازها وهذا ما
يتسق وحكم القانون من أن عقد المسكن الذى يتعقد بقصد احتجازه دون مقتضى
يقع باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام وأنه إذا ارتفع المقتضى اثناء
سريان العقد فإنه ينفسخ بقوة القانون لمخالفته النظام العام كذلك ومؤدى
ما تقدم أنه يتعين على المحكمة عند نظر دعوى الاخلاء لاحتجاز أكثر من مسكن
أن تستظهر عدم توافر المقتضى لاحتجاز المسكن المطلوب اخلاءه ، والا كان
حكمها معيبا بالقصور فى البيان .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢١ — طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤٩ ق) .

٢٦٤ — حق المالك فى اخلاء العين المؤجرة — نطاقه .

الأصل أن لمالك الشئ وحده فى حدود القانون حق استعماله
واستغلاله والتصرف فيه ، مراعىا فى ذلك ما تقضى به القوانين والمراسيم
واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة أو المصلحة الخاصة عملا بالمادتين ٨٠٢ ،
٨٠٦ من القانون المدنى مما مؤداه أن يكون للمالك أن يؤجر الأماكن التى
يملكها ، وأن يطلب اخلاء المكان المؤجر إذا انتهت المدة المتفق عليها ، أو قام
سبب لفسخ عقد الايجار ، وأن يختار مستأجره ، أو يستعمل العين فى أى
وجه مشروع براءه ، غير أن المشرع رأى بمناسبة أزمة الاسكان تقييد حق

المؤجر في طلب الإخلاء لانتهاؤ المدة المطلق عليها ، أو لفسخ العقد إلا لأحد الأسباب التي نص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢١ — طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤٩ ق)

٣٦٥ — حظر احتجاز الشخص مالكا أو مستأجرا أكثر من مسكن دون مقتضى في البلد الواحد م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — مخالفة الحظر — أثره — للمؤجر حق إخلاء المستأجر — علة ذلك .

النص في الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » يدل على أن المشرع قد حظر على كل من المالك أو المستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مبرر ونص في المادة ٧٦ من ذات القانون — على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور والزم المحكمة عند الحكم بالعقوبة بأن تحكم بانتهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة له ، وهذا ما يجعل قيام الإيجار مخالفا للنظام العام فيبطل إذا توافر سبب الحظر عند التعاقد ، أما إذا كان توافره في وقت لاحق فإنه يؤدي إلى انفساخ العقد ويكون للمؤجر باعتباره المتعاقد الآخر أن يطلب إخلاء المخالف وتوافره له مصلحة قائمة يقرها القانون في اخراج المستأجر الذي بطل عقده أو انفسخ حتى يسترد حريته في استغلال العين على الوجه الذي يراه ، ولا يتعارض هذا مع ما أورده المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من حصر لأسباب انتهاء عقود الإيجار القائمة والمنتجة لأثارها ، لأن مخالفة حظر الاحتفاظ بأكثر من مسكن يترتب عليها زوال العقد بمجرد وقوع المخالفة .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢١ — طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤٩ ق)

٣٦٦ - اخلاء الشخص المحتجز أكثر من مسكن في البلد الواحد -

شرطه - عدم وجود مقتضى - تقدير ذلك - من سيطرة محكمة الموضوع متى أقامت قضاؤها على أسباب سائفة .

إذا كانت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ومن المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي حظرت الإحتفاظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد قد استثنت من حكمها حالة وجود مقتضى للتعدد دون أن تضع المعايير المحددة له ، فإن أمر تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن في البلد الواحد يخضيع لمطلق سلطان قاضي الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها ولا رقبة عليه في ذلك لمحكمة النقض طالما ركن في تقديراته الى أسباب سائفة تؤدي الى ما انتهى اليه في قضاائه .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢١ - طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤٩ ق)

٣٦٧ - حق المؤجر في طلب انتهاء أو فسخ عقود إيجار الأماكن -

وروده في القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على سبيل الحصر في المادة ٢١ منه - الظروف الطارئة للمؤجر التي تجعله في حاجة لشغل العين - لا تنبئ له هذا الحق .

البيان من استقرائه المراحل التشريعية التي مرت بها قوانين تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، ان المشرع قيد حق المؤجر في طلب انتهاء أو فسخ العقد الذي نشأ صحيحاً ولم يبطل أو يفسخ بقوة القانون أثناء سيرته ، الا لأحد الأسباب المبينة بالمادة ٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على سبيل الحصر .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أتم قضاؤه على أن ظروف طارئة جدت بالمؤجر جعلته في حاجة ماسة لشغل العين المؤجرة تجوز له طلب انتهاء العقد ، فإنه يكون قد أقيم على سبب الإخلاء لم توردده المادة ٢١ سائفة البيان ، وسبق للمشرع أن عدل عنه والغاه كسبب من أسباب الإخلاء بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ بعد أن كان مقررًا في المادة ٣ من القانون رقم

١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وجاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ : ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ،
خلوا مما يؤكد اتجاه المشرع لالغاء كسبب يجبر طنب إنهاء العقد ،

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٨ - طعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٤٩ ق)

٣٦٨ - ايجار - تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن في البلد الواحد
يخضع لطلق سلطان قاضي الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى
وملابساتها - ويتعين على المحكمة عند نظر دعوى الإخلاء لأكثر من
مسكن أن تستظهر عدم توافر المقتضى لأحتجاز المسكن المطلوب إخلاؤه والا
كان حكمها معيبا بالقصور في التسيب بها يستوجب نقضه - أسس ذلك .

انه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٦٩ ومن المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي تحظر على الشخص
مالكا كان أو مستأجرا أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد قد استثنت
من حكمها حالة وجود مقتضى للتعدد دون أن تضع المعايير المحددة له ومن ثم
فإن أمر تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن في البلد الواحد يخضع لطلق
سلطان قاضي الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة
عليه في ذلك لمحكمة النقض طالما ركن في تقديراته الى أسباب سائغة تؤدي
الى ما انتهى اليه في قضائه ، وكان النص في الفقرة الثانية من المادة ٧٦
من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي ادرك واقعة الدعوى قبل أن تستقر
المرأى القانونية للخصوم بصدور حكم نهائي يحدد هذه المراكز ومن ثم فانه
يحكمها ، والذي يعاقب كل محتجز أكثر من مسكن في مدينة واحدة دون مقتضى
على أنه « يحكم فضلا عن ذلك في حالة مخالفة حكم المادة ١/٨ بانتهاء عقد
المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون » ، يدل على أن المسكن
الذي ينتهي عقده عند احتجاز أكثر من مسكن هو الذي لايتوافر المقتضى لأحتجازه
وقد عبر النص عن هذا المعنى بقوله « المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة
لحكم القانون » أي التي لا يوجد مقتضى لأحتجازها وهذا ما يتسق وحكم
القانون من أن عقد المسكن الذي يتمدد بقصد « احتجازه دون مقتضى بقسوة

المأمون يقع باطلا بطلانا مطلقا بخالفته المصنف نعم وبه ادعى رفع النقض
اتقاء بهريس انعقد فيه بفسخ بقوله مقنن بخالفته للفظان بعد استدراك
ومؤدى ما نقيم انه يتعين على المحكمة عند هذا دعوى الاجلاء لاجتبار اكثر
من مسكن . ان نستظهر عدم توافر المقتضى لاجتبار المسكن المطلوب حلؤه ،
والا كان حكمها معيبا بالقصور في البين . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون
فيه قد خلاص الى انتفاء المقتضى لاجتبار اعيان اكثر من مسكن في مدينة
القاهرة . واستند في ذلك الى ان المرر ادى ساقه في هذا السبيل وهو
اتامته في احداها واعداد الاخرى لزواج ابنه يتعارض مع ما هو ثابت من انه
استاجر الشقة الثانية قبل رفع الدوى بفترة طويلة ، وحرر عقد استئجارها
باسمها ، وقام بتركيب التليفون فيها باسمه ايضا وان زواج الابن لم يتم
الا اخيرا بعد اقامة الدوى ، وانه لو صح ان الغرض من حجز هذه
الشقة هو اختصاص الابن المذكور بها وهو ضابط بالقوات المسلحة لتحرر
عقد الايجار باسمه ، وكان لا يبين من هذه الاسباب ان اجتياز الطامن
للمسكن المحكوم باخلائه بعير مقتضى وفقا لما سبق بيانه فانه يكون معيبا
بالقصور في التسبب مما يستوجب نقضه وعلى ان يكون مسع النقض
الاحالة وذلك دون حاجة لمناقشة ما بقي من اسباب الطعن .

(نقض ۳۱/۵/۱۹۸۰ - طعن رقم ۷۸۷ - ص ۱) ق)

٣٦٩ - الحكم بالاخلاء هو موضوع في قابل الاجزلة - اوجب المشرع تمثيل من فاته ميعاد الطعن من المحكوم عليهم بحكم موضوعه لا يقبل التجزئة - لا يكون بان يتدخل متضما للطاعن ان يطالب بطلبات تغاير ما طابه الطاعن في الطعن المتطور او يزيد عليها فان لم يطعن او يتدخل تعين ادخاله في الطعن نقض الحكم المطعون فيه في الطعن المرفوع من احد المحكوم عليهم بالاخلاء يفيد بقتيهم -

وحيث أن الحكم بالإخلاء المأمور به هو حكم من موضوع في قبض

الجزئية بحيث لا يمكن تنفيذ على أحد المحكوم عليهم دون الآخر ، وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على أنه « إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للجزئية أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضميا إليه في طلباته ، فإن لم يفعل ارتت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن ، وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباتين ولو بعد فواته بالنسبة لهم » ومفاد هذا أن المشرع أوجب تمثيل من فاته ميعاد الطعن من المحكوم عليهم بحكم موضوعه لا يقبل الجزئية ، أو قبل الحكم في الطعن في الحكم سواء بالطعن بعد الميعاد أو بالتدخل منضميا للطاعن حتى لو كان قد سبق له الطعن وترك الخصومة في طعنه ولكن لا يكون له أن يطلب طلبات تغاير ما طلبه الطاعن في الطعن المنظور أو يزيد عليها ، فإن لم يطعن أو يتدخل تعين ادخاله في الطعن . وملة لك أن الحكم في الطعن يسرى عليه طالما كان موضوع الحكم غير قابل للجزئية ، بمعنى أنه لا يقبل التنفيذ جزئيا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه كذلك فإن نقضه في الطعن المرفوع من أحد الخصوم عليهم يفيد باقيهم ، بها لا يكون معه محل لمناقشة أسباب هذا الطعن .

(نقض ١٩٨٠/٦/٤ — طعن رقم ٥٥٨/١٥٠٩ س ٤٩ ق ١)

٣٧٠ — تكرار المستاجر في الامتناع أو التأخير في سداد الأجرة — وجوب إخلائه من المين المؤجرة رغم الوفاء بالأجرة أثناء سير الدعوى — م ٢٣ في ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — شرطه — أن يكون الامتناع أو التأخير السابق أقيمت بشأنه دعوى موضوعية بالإخلاء — لا يكفي سبق اقامة دعوى مستعجلة بالإخلاء .

التكرار في الامتناع أو التأخير عن سداد الأجرة الموجب الحكم بالإخلاء رغم الوفاء بها أثناء السير في الدعوى عملا بنص الفقرة (١) من

المادة ٢٣ من قانون ايجار الأماكن رقم ٥٢ - س. ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة النزاع يستلزم لتحقيقه سبق اقامة دعوى - بحسب رفق الاجراءات المنصوص عليها يصدر هذا النص ، وكان البين من مدونة الحكم المطعون فيه انه لم يسبق للمطعون ضدهم - المؤجرين - اقامة مثل هذه الدعوى من الطاعن ، وكان لا يغنى عن ذلك سبق اقامتهم دعويين بطلب اتمام القضاء المستعجل فان الحكم اذ قضى بالاخلاء رغم ثبوت وفاء الطاعن بالأجرة أثناء سير الدعوى على سند من ثبوت تكرار تأخره عن الوفاء بأجرة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(تقضى ١٢/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٠٧ لسنة ٤٦ ق)

٣٧١ - الدعوى بطلب الحكم بالاخلاء من العين المؤجرة تعتبر دائما غير مقدرة القيمة ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استثنائه مهما كانت قيمة الأجرة الشهرية الواردة بالمقد حتى ولو كان عن شقة مفروشة لا تخضع للاعتداد القانوني .

المقرر بالمادتين ٢٢٣ ، ٢٢٥ من قانون المرافعات ان قيمة الدعوى تقدر - فيما يتعلق بنصاسب الاستئناف - وفقا لأحكام المسواد من ٣٦ الى ٤١ وعلى أساس الطلبات الختامية للخصوم امام محكمة الدرجة الأولى وكان الثابت بالأوراق ان المطعون عليها اقامت دعواها ابتداء بطلب الحكم بالاخلاء للطاعنين من العين المؤجرة باعتبارهما غاصبين لها اعمالا لمسا التزاما به في عقد الصلح المؤرخ ١٢/١/١٩٧٢ من اخلاء العين وتسليمها الى المطعون عليها في ميعاد غايته ١٥/٣/١٩٧٣ ومن ثم فان الدعوى - تكون مقامة بطلب غير قابل للتقدير وفقا للقواعد المنصوص عليها بالمسواد من ٣٧ الى ٤٠ من قانون المرافعات وبالتالي فان قيمتها تعتبر زائدة على مبلغ ٢٥٠ ج طبقا لنص المادة ٤١ من القانون المذكور ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استثنائه ويضحي الدفع المبدى من الطاعنين بعدم جواز الاستئناف على غير اساسي .

(تقضى ١٢/١٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٦ ق)

الفصل الخامس

بعض انواع الايجار

٢٧٢ — ايجار الارض الفضاء — عدم انطباق احكام قانون ايجار الأماكن
١٢١ لسنة ١٩٤٧ عليها — العبرة فى وصف العين هو بما يتف منه العقد —
وجود حجرة غير مسقوفة بها — لا يغير من طبيعتها كلرض فضاء .

استثنت المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ صراحة
الارض الفضاء من تطبيق احكامه وكانت العبرة فى تعرف نوع العين المؤجرة
هى بما تضمنته عقد الايجار من بيان لها ، وكان الثابت من عقد الايجار
موضوع النزاع ان العين المؤجرة للطاعن هى ارض فضاء مسورة تبلغ
مساحتها ٦٣٠ مترا مربعا مقام بداخلها حجرة غير مسقوفة ، وكانت محكمة
الموضوع قد استدللت من هذا الوصف على ان العين المؤجرة هى فى
حقيقتها ارض فضاء وان وجود حجرة غير مسقوفة بداخلها لا يغير من
طبيعتها هذه كما لا يغير منها ما عبرت به بعض نصوص العقد عنها بعبارة
« المحل المؤجر » وما وصفت به فى سجلات مصلحة الاموال المقررة من انها
مخزن لتشوين مواد البناء وهو منها استدلال سائغ يتفق مع طبيعة العين
المؤجرة حسب الوصف المعطى لها فى العقد والذى لم ينازع الطاعن فى
مطابقته للواقع وان نازع فى التكييف والعبرة فى تحديد طبيعة محل العقد
هو بحقيقته المستفادة من عبارات العقد وليس بما يرد على لسان المتعاقدين
من اوصاف له بما لا مجال معه للالتزام بما عبرت به المطعون ضدها —
المؤجرة — عن عين النزاع فى التحقيقات الادارية من انه مخزن طالما خالف
هذا الوصف المطلق غير المقصود لذاته الحقيقة النابتة بالعقد .

{ نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ — طعن رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٨٠ ق }

٣٧٢ — مستأجر الأرض الزراعية — عدم جواز إخلائه من العين إلا إذا
أخل بالتزام جوهرى فى القانون أو العقد — م ٣٥ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
المعدل — تعلق هذا الحكم بالنظام العام .

تنص المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
المعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ على أنه « لا يجوز للمؤجر أن يطلب
إخلاء الأتبان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها فى العقد ، إلا إذا
أخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد ... ويقع باطلا
كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون » .
وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية لقانون تعديلها أنه منذ العمل بقانون الإصلاح
الزراعى صغرت قوانين متتالية بامتداد عقود إيجار الأراضى الزراعية ،
حمية لصغار الزراع الذين يعتمدون بصفة رئيسية فى معاشهم على ما تدره
تلك الأتبان المؤجرة اليهم من ريع ، ولذلك رأى النص على عدم جواز
طلب إخلاء الأتبان المؤجرة إلا إذا أخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به
فى القانون أو العقد على نحو ما هو مقرر بالنسبة لإيجار الأملكن وبطلان
كل اتفاق يتضمنه العقد يخالف الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون ، مما
مفاده أن المشرع ألغى حق مؤجر الأتبان الزراعية فى إنهاء الإيجار بانقضاء
مده وجعل ذلك حقا للمستأجر وحده حمية له ، أسوة بما أتبعه بالنسبة
لمستأجر الأملكن ، وذلك بنص أمر متعلق بالنظام العام يحميه من إخلائه من
الأرض التى يستأجرها دون اعتبار لشخص المؤجر أو صفته أو من يطلب محله ،
ما دام المؤجر كان صاحب صفة تخوله التلجير وقت إبرام العقد ، ومن ثم
نقد عطل المشرع كل حكم يخالف ذلك من أحكام عقد الإيجار فى القوانين
المسندتى .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ — طعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق)

٣٧٤ — الأراضى الفضاء — عدم خضوعها لأحكام قانون إيجار الأماكن — القانونان ٥٢ لسنة ١٩٦٩ و ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — وجوب الرجوع الى ما تضمنه عقد الإيجار للتعرف على طبيعة العين — طالما كان مطابقا للواقع — لا عبء بتسوير الأرض أو إقامة مظلة بها .

استثنت المادة الأولى من كل من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صراحة الأرض الفضاء من تطبيق أحكامهما ، والعبء في تعريف نوع العين المؤجرة هي بما تضمنه عقد الإيجار من بيان لها طالما جاء مطابقا لحقيقة الواقع ، وإذا كانت عين النزاع قد وصفت في العقد بأنها أرض فضاء ، وكان لا يغير من هذه الطبيعة أن تكون مسورة كما لا يغير منها أعداد مظلة من البوص والخشب في جزء من الأرض المؤجرة لتستظل بها السيارات تحقيقا للفرض ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعمى يسكون على غير أساس .

(لا نقض ١٢/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٧١ لسنة ٤٩ ق)

الفصل السادس

مسائل متنوعة

٢٧٥ — سريان قوايين تخفيض الأجرة على الأماكن المؤجرة المصالح الحكومية — هنا ذلك .

وحيث أن هذا النعمى صحيح ، ذلك أن النص في المادة ١٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن « تسرى أحكام هذا القانون على الأماكن وأجزاء الأماكن غير الواقعة في المناطق المبينة بالجدول المشار اليه بالمادة الأولى إذا كانت مؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها ... ويكون احتساب الأجرة على أساس أجره اعطى سنة ١٩٤٤ ... أو أجرة المثل ... »

يدل على سريان جميع أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على تلك الأماكن بكافة ما اشتملت عليه من قيود وتواعد منظمة للعلاقة بين المؤجر والمستأجر ومن بينها تلك المتعلقة بتحديد الأجرة وآلة ذلك ما ورد بالفقرة الثانية من المادة المذكورة من تحديد أجرة ذلك المبنى وطريقة احتسابها على أساس خاص تبعاً للجهة الحكومية المستأجرة لها . وإذا كان ثابت من الحسك المطعون فيه أن بين النزاع تقع بقربة شعراوى مركز إجازة أنها انشئت بعد العمل بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وأجرت إلى الطائفتين بموجب عقدتين مؤرختين ١٣/٦/١٩٥٩ و ٣٠/٧/١٩٦٠ ، ومن ثم فإن الجزاء تخضع لأحكام المادة الخامسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ والتي تنص على أن « تخفض بنسبة ٢٠ ٪ الأجور الحالية للأماكن التي انشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة من الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون » وإذا نصت المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على تخفيض أجور الأماكن الخاضعة للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بنسبة ٢٠ ٪ منها اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٦٥ فإن أجرة عين النزاع تخضع للتخفيض المقرر به وبالمادة ٥ مكرر من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والإحالة .

(إلغاء نقض ١/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٨ ق)

٣٧٦ — استئجار الشخص مكاناً لتشغله شركة — قبولها للايجار —
اثره — نشوء عقد جديد بينها وبين المؤجر — إقامة المستأجر الأول دعوى
حياسة ضد الغير — غير مقبولة لانقضاء حيازته للعين .

إذا استأجر شخص مكاناً لتشغله شركة فإنه طبقاً للمادة ١٥٣ من القانون المدني يعتبر متعمداً بأن تقبل الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً أن تستأجر المكان ، فإذا قبلت يعتبر المستأجر قد أوفى بالتزامه وينشأ عقد

ايجار جديد بين المؤجر والشركة كشخص معنوي ولا يعود له بمصلحته الشخصية علاقة بالمكان المؤجر واخذا بهذا فان حيابة المطعون عليه — مستأجر المكان للشركة — للمعن تفتى ولا يملك الادعاء باستئجاره للمكان له دعوى ضد الاحتبى عن عقد الايجار طبقا للمادة ٥٧٥ من القانون المدني .

(نقض ١/١/١٩٨٠ — طعن رقم ١٦٩٨ س ٤٨ ق)

٣٧٧ — وجه نظر الدعاوى التى اقيمت قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه — م ٨٥ منه — عدم سريان هذه القاعدة على الاحكام الموضوعية الواردة بالقانون المذكور .

تنص المادة « ٨٥ » من القانون الحالى رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن « تستمر المحاكم فى نظر الدعاوى التى اقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه » وهذا يفيد استمرار القانون السابق فى التطبيق بالنسبة للمنازعات التى رفعت بها دعاوى قبل نفاذ القانون الحالى لأن النص فى هذه المادة على القواعد والاجراءات المعمول بها قبل نفاذ القانون الحالى ، الحدد على ما كان رفع من دعاوى قبل ذلك لا ينصرف الى الاحكام الموضوعية التى احتتهاها القانون المذكور ، وهو ما افصحته عنه المناقشة البرلمانية فى هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون مخطئا فى تطبيق القانون .

(نقض ١/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٩٦٨ لسنة ٤٨ ق)

٣٧٨ — مطالبة المستأجر بالأجرة — تمسك المستأجر بان الجدك الموجود بالعين المؤجرة مملوك له بالشراء من المستأجر السابق له على خلاف ما ورد بالعقد من ان الايجار بالجدك — اغفال الحكم مناقشة هذا الدفاع بدعوى عدم اثارته — اثارته — مخالفة للثابت بالأوراق وقصور .

إذا كان البين من الاطلاع على مذكرة الطاعنين المقدمة الى محكمة

الدرجة الأولى والتي أحالوا عليها في مذكرتهم المقدمة لحكمة الاستئناف ،
 أنهم تمسكوا فيها بأن الجدك الموجود بالعين المؤجرة مملوك لهم بالشراء من
 المستأجر السابق لها بعقد بيع ثابت التاريخ وأن ما ذكرنا لمعقد من أن الإيجار
 يشمل الجدك قصد به التحايل على القانون لرفع قيمة الأجرة ، واستدلوا
 على ذلك بما قدموه من مستندات تفيد شراءهم الجدك والديكورات الموجودة
 بالعين المؤجرة من المستأنف السابق بعقد مؤرخ .. ثابت التاريخ ، واذ
 استند الحكم المطعون فيه في قضائه إلى أن الطاعنين لم ينازعوا في أن الإيجار
 تم بالجدك حسبما ورد بعقد الإيجار ، فإنه يكون قد خالف الثابت بالإوراق
 واغفل مناقشة دفاع الطاعنين والمستندات المقدمة تأييداً له مع أنه دفاع
 جوهري قد يتغير به الحكم في الدعوى مما يعيبه بالتصور .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٦٥ لسنة ٤٦ ق)

٣٧٩ - الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها غير الواقعة في
 المناطق الخاضعة للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - خضوعها لكافة أحكامه بما في
 ذلك تحديد الأجرة - لا عبرة بتاريخ إقامة المبنى سواء كان قائماً عند العمل
 بالفتون أو انشئ في وقت لاحق .

النص في المادة ١٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن « تسري
 أحكام هذا القانون على الأماكن وأجزاء الأماكن غير الواقعة في المناطق
 المبينة بالجدول المشار إليه بالمادة الأولى إذا كانت مؤجرة لمصالح الحكومة
 وفروعها ، ويكون احتساب الأجرة على أساس أجرة أغسطس ١٩٤٤ ،
 أو أجرة المثل » يدل على سريان أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على تلك
 الأماكن بكونها ما اشتمل عليه من قيود وقواعد منظمة للعلاقة بين المؤجر
 والمستأجر ومن ذلك المتعلقة بتحديد الأجرة سواء كانت المباني مؤجرة
 وقت العمل . أو انشئت في وقت لاحق ، وذلك أن لفظ « الأماكن » وكذا
 لفظ « أجزاء الأماكن » الوارد بنص المادة سالفه السان جاء في عبارة عامة ،

ولم يقد دليل على تخصيصه بالمبنى المنشأة عند العمل منقذور أو تلك
التي تنشأ في فترة معينة فيجب حثه على عمومته وأدات حكمه جميع
المباني المؤجرة لجهات حكومية نظرا لتاريخ اقامتها .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٧ ق)

٣٨٠ — اعتبار الأراضي القضاء المستغلة في حكم العقارات المبنية —
ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة — عدم سريان هذا الحكم الاعتراري في
مجال العمل بقانون ايجار الامكن .

ان ما اورده القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على
العقارات المبنية من اعتبار الأراضي القضاء المستغلة او المستعملة في حكم
العقارات المبنية انها هو قاصر طبقا لصريح نص المادة الاولى منه على نطاق
تطبيق احكامه ، فلا يسرى هذا الحكم الاعتراري في مجال العمل بالتوانين
الاخرى ومنها قانون ايجار الامكن .

(نقض ٢٠/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤١ ق)

٣٨١ — مشتري العقار بعقد غير مسجل — نحته في مطالبة المستأجرين
بالحقوق الناشئة عن عقود الايجار — شرطه — حوالة البائع له — هذه العقود
الى المشتري .

لمشتري العقار بعقد غير مسجل ، مطالبة المستأجر بالحقوق الناشئة
عن عقد الايجار اذا ما قام البائع بتحويل عقد الايجار اليه ، وقبل المستأجر
هذه الحوالة أو اعلن بها .

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٤٠٩ لسنة ٤٧ ق)

٣٨٢ — الدعاوى التى اقيمت قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ —
وجوب نظرها طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه — م ٨٥ منه —
عدم سريان هذه القاعدة على الأحكام الموضوعية .

نصت المادة ٨٥ من القانون الحالى رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بأن « تستمر المحاكم فى نظر الدعاوى التى اقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه » وهذا يفيد استمرار القانون السابق فى التطبيق بالنسبة للمنازعات التى رفعت بها دعاوى قبل نفاذ القانون الحالى ، لأن النص فى هذه المادة على سريان التواعد والاجراءات المعمول بها قبل نفاذ القانون الجديد على ما كان قد رفع من دعاوى قبل ذلك لا ينصرف الى الأحكام الموضوعية التى احتواها القانون المذكور وهو ما افصحت عنه المناقشات البرلمانية فى هذا الشأن .

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق)

٣٨٣ — خضوع عقد الايجار لأحكام القانون السارى وقت ابرامه —
الاستثناء — أحكام القانون الجديد المتعلقة بالنظام العام — وجوب تطبيقها
بأثر فوري .

من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان عقد الايجار يخضع لأحكام القانون المعمول به وقت ابرامه سواء ما كان متعلقا بالنظام العام ام لا لقربنا المازمة التى لا تجيز الانفاق على ما يخالفها او ما لم يكن كذلك باعتبارها مفسرة او بحيلة لأرادة المتعاقدين ويستمر سريان هذه الأحكام وتلك ما دام العقد ساريا سواء بنص القانون أو نفاذا لاتفاق عاقديه وذلك ما لم يصدر اثناء سريان مدته قانون جديد يتعلق بالنظام العام لانه يكون واجب التطبيق فتسرى أحكامه على العقد بأثر مباشر .

(نقض ١/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٦ ق)

٣٨٤ — الاتفاق على مدة عقد الإيجار — تحديد الطرفين انتهاء العقد
بأمر مستقبل غير محقق الوقوع أو استحالة معرفة تاريخ انتهائه — وجوب
اعتبار العقد منعقدا للفترة المحددة لدفع الأجرة .

مما نص المادة ١/٥٦٣ من القانون المدني أنه كلما تعذر معرفة
الوقت الذي جعله المتعاقدان ميقاتا ينتهي اليه العقد بأن لم تحدد له مدة
ينتهي بانتهائها ، أو مقد لدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة التاريخ الذي
ينتهي اليه على وجه التحديد أو ربط انتهاءه بأمر غير محقق الوقوع ، أو
استحالة معرفة التاريخ الذي قصد المتعاقدان أن يستمر اليه ، ففي هذه
الحالات جميعا لا يمكن معرفة متى ينتهي العقد وحلا لما يمكن أن ينشأ عن
هذا من منازعات تدخل المشرع بالنص على اعتبار العقد منعقدا للفترة
المحددة لدفع الأجرة ، وإذا كانت الطاعنة — المستأجرة — لم تقدم ما يثبت
صدور قرار بنزع ملكية الأرض المؤجرة فإن ما ذهب اليه الحكم من أن
الاتفاق على اعتبار مدة العقد ممتدة حتى صيرورة قرار نزع الملكية نهائيا ،
هو أمر مستقبل غير محقق الوقوع مما يعتبر معه عقد الإيجار في حكم
المؤبد بمعنى أن مدته تصبح غير معروفة هذا الذي أورده الحكم يجعل
العقد طبقا لنص المادة ١/٥٦٣ من القانون المدني سالف الذكر منعقدا
للفترة المعينة لدفع الأجرة وهي كل شهر ، ولا محل لافتراض مدة للعقد
 طالما كانت عباراته لا تدل عليها ولم يرد نص بشأنها ، أو القياس على
نص خاص بحالة أخرى أو أخذا بنص ورد في مشروع التقنين المدني
لأنه استبعد .

لا نقض ١٩٨٠/٣/٥ — طعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ ق ٦

٢٨٥ — تفصيل المستأجر الأسبق في وضع يده على العين المؤجرة —
م ١/٥٧٣ مدني — إخلاء المستأجر تنفيذا لحكم مستعجل بطرده قبل وقف
تنفيذه — حيازة مستأجر آخر للعين ولو كان حسن النية — لا تزيل حيازة
المستأجر السابق .

النص في المادة ١/٥٧٣ من القانون المدني على أنه « إذا تعدد

المستأجرون لعين واحدة لمضل من سبق منهم الى وضع يده عليها دون غش .

فإذا كان مستأجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل ان يضع مستأجر آخر يده على العقار المؤجر او قبل ان يتجدد عقد ايجاره ، فانه هو الذى يفضل « يفيد تفضيل المستأجر الأسبق فى وضع يده على العين المؤجرة دون غش واذا كان المطعون عليه الاول — قد سبق فى وضع يده ولا ترتفع هذه اليد قانونا اذا انتزعت الحيازة منه بالتحويل او بطريق الجبر وانما تعتبر قائمة ومستمرة وان حال بين مباشرتها ماديا على العين المؤجرة مانع عارض من الجبر او التحويل مما لا يقره القانون ، وكان الحكم المستعجل — القاضى بطرد المطعون عليه الاول من العين لتأخره فى سداد الاجرة — الذى استصدرته المطعون عليها الثانية — المؤجرة — ضده قد فقد قوته التنفيذية بالحكم النهائى بوقف تنفيذه فيعتبر بمثابة عقبة مادية استعملتها المطعون عليها الثانية لانتزاع حيازته نهرا مما لا يزيل تلك الحيازة قانونا وتكون له الامضية لسبقه فى حيازة العين بصرف النظر من حسن نية المستأجر الآخر .

(نقض ١٩٨٠/٣/٥ — طعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٩ ق)

٣٨٦ — تعتبر الحيازة متصلة حتى ولو انتزعت لفترة كرها بطرد المستأجر بموجب حكم قضائى فقد قوته فى التنفيذ يالفائه حيث يعتبر بمثابة عقبة مادية استغلها المؤجر لانتزاع حيازة المستأجر كرها مما لا يزيل تلك الحيازة قانونا وتكون له الامضية لسبقه فى حيازة العين بصرف النظر عن حسن نية المستأجر الآخر .

النص فى المادة ٥٧٣/١ من القانون المدنى على انه « اذا تعسدد المستأجرون لعين واحدة فضل من سبق منهم الى وضع يده عليها دون غش ، فإذا كان مستأجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل ان يضع مستأجر آخر يده على العقار المؤجر او قبل ان يتجدد عقد ايجاره ، فانه هو الذى يفضل « يفيد تفضيل المستأجر الأسبق فى وضع يده على العين المؤجرة دون

حتى وإذا كان المطعون عليه الأول قد سبق في وضع يده ، ولا ترتفع هذه
بد قانونا إذا انتزعت الحيازة منه بالتحويل أو البيع وإنما تعتبر قائمة
ومستمرة وإن حال بين مباشرتها مادبا على العين المؤجرة مانع عارض من
غنى أو التحويل بها لا يقره القانون ، وكان الحكم المستمجل الذي انصدرت
الطاعة ضده قد فقد قوته في التنفيذ بوقف تنفيذه فيعتبر بمثابة عقبة مادية
استعملتها الطاعة لانتزاع حيازته كرها مما لا يزيل تلك الحيازة قانونا
وتكون له الأفضلية لسبقه في حيازة العين — بصرف النظر عن حسن نية
المستأجر الآخر .

(نقض ١٩٨٠/٣/٥ — طعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٩ ق)

٣٨٧ — إقامة المستأجر بناء بالعين المؤجرة من ماله الخاص بدون إذن

من المؤجر — م ٥٩٢ مدنى عدم ابداء المؤجر رغبته في تملك هذا البناء —
آثره — اعتباره مملوكا للمستأجر — عدم جواز الزامه بمقابل انتفاعه به .

خول الشارع في المادة ٥٩٢ من القانون المدنى — الذى ينطبق على
واقعة النزاع — المؤجر الحق في طلب ازالة البناء الذى يقيمه المستأجر في
العين المؤجرة دون علمه أو رغم معارضته ، أو استبقائه ، فان طلب ازالته
وجب على المستأجر أن ينزعه من العين المؤجرة وأن يعيد العين الى اصلها ،
وللمؤجر أن يطلب تعويضا عن الضرر الذى يصيب العين ان كان له مقتضى ،
وان طلب استبقائه فعليه ان يرد للمستأجر ادنى القيمتين ، ما انفقه في هذه
المباني أو ما زاد في قيمة العقار ، ومؤدى ذلك ان البناء الذى يقيمه المستأجر
من ماله الخاص دون إذن من المؤجر يكون ملكا لصاحب العين المؤجرة
معلقا على شرط واقف هو اعلان رغبته في تملك البناء ، ويعد مملوكا
للمستأجر تحت شرط فاسخ هو ظهور رغبة المؤجر في تملكه . ولما كان الثابت
من الحكم المطعون فيه ان المطعون عليهم — المؤجرين — لم يبدو رغبتهم
في تملك المباني التى اقامها الطاعن — المستأجر — من ماله الخاص ، فان
هذه المباني تبقى مملوكة لهذا الآخر ولا يحق للمطعون عليهم ان يطالبوا بمقابل
انتفاع عنها .

(نقض ١٩٨٠/٣/١٢ — طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٦ ق)

٣٨٨ - المساكن التى تشغل بسبب العمل - عدم سريان احكام الباب الاول من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ عليها .

النص فى المادة ٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على انه « لا تسرى احكام هذا الباب على المساكن الملحقه بالرافق والمنسآت وغيرها من المساكن التى تشغل بسبب العمل » يدل على ان المناط فى عدم سريان احكام الباب الاول فى شأن ايجار الأماكن من هذا القانون وطبقا للنص سالف الذكر هو ثبوت ان تكون السكنى مردها الى رابطة العمل بين مالك العين او القائم عليها وبين المرخص له بالسكن فيها بسبب هذه الرابطة فاذا انتفت تلك العلة ولم يثبت ان سكنى المكان كانت بسبب العمل حق لمن يدعيها ان يتمسك بالحماية التى اسبغها المشرع على المستأجرين للأماكن المبنية بتدخله بالتوازنين الاستثنائية التى اصدرها فى شأن تنظيم العلاقة بينهم وبين المؤجرين لهم .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ - طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٩ ق)

٣٨٩ - المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ : - اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها ولو لم تتجاوز قيمتها ٢٥٠ ج .

اذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان النزاع فى الدعوى انما كان يدور حول ما اذا كان الطاعن يشغل عين النزاع بسبب رابطة العمل بينه وبين المالكين السابقين للعقار ومن ثم فلا تسرى عليها احكام الباب الاول من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وفقا للمادة الثانية منه ، ام ان سكنى الطاعن بالعين انما تستند الى عقد استئجاره لها وهو ما تمسك به فى دفاعه وكان النص فى المادة ٤٠ من القانون سالف البيان على ان «تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق احكام هذا القانون وترفع الدعاوى الى المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها» .

المقارن « يدل وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة على ان المشرع قد استثنى

من الأصل المترى المواد ٣٧ و ٤٢ و ٤٣/١ و ٢٢٢ من قانون المرافعات
بعض الدعاوى حتى ولو لم تزد قبسها على مائتين وخمسين جنيتها وخص
المحاكم الابتدائية بالحكم فيها :

(ا) نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ — طعن رقم ٥٧ لسنة ٤٩ ق)

٣٩ — الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة لا حجية لها أمام
محكمة الموضوع وحصول الطاعن على حكم من القضاء المستعجل بإجراء
الترميمات المتنازع عليها خصما من الأجرة لا يقيد محكمة الموضوع فيما
خلصت إليه من أن هذه الترميمات تاجيرية يلتزم بها الطاعن بدسفه
مستجرا .

الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة هي أحكام وقتية لا حجية
لها فيما فصلت فيه أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك فإن حصول الطاعن
على حكم من القضاء المستعجل بإجراء الترميمات المتنازع بشأنها لا يقيد
محكمة الموضوع فيما خلصت إليه في حدود سلطتها التقديرية من أن هذه
الترميمات تاجيرية يلتزم بها الطاعن بصفته مستجرا .

(ب) نقض ١٩٨٠/٤/٩ — طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤٦ ق)

٣٩١ — دعاوى الحيازة من المستاجر — تقدير قيمتها بقيمة الحق الذي
ترد عليه — مستاجر الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية — حقه في
الابتناع بالعين المؤجرة — غير قابل للتقدير لامتداد العقد لمدة غير محدودة —
الحكم الصادر فيها — جائز استنفاه .

المحكمة الابتدائية تختص بالحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية
والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ، ويكون حكمها
انتهائيا إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز مائتين وخمسين جنيتها على ما تقضى

به المادة ١٧ من قانون المرافعات ؛ وتختص محكمة الاستئناف بالحكم قضائياً الاستئناف التي ترفع اليها عن الاحكام الصادرة ابتدائياً من المحاكم الابتدائية ، اتباعاً لحكم المادة ٤٨ منه ، وان تقدير قيمة الدعوى فيها ينصب بنصاب الاستئناف يكون وفقاً لاحكام المواد من ٣٦ الى ٤١ على ما تقتضيه المادة ٢٢٣ منه ، الا انه لما كانت دعاوى الحيازة تقدر قيمتها بقيمة الحصة الذي ترد عليه الحيازة عملاً بنص الفقرة الرابعة من المادة ٢٧ من ذلك القانون ، وكان الحق مثار النزاع هو حق المظعون عليه في الانتفاع بالعين المؤجرة اليه ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ الذي يحكم واقعة البناء قد اضمن على عقود ايجار الأماكن التي تخضع لحكم امتدادا قانونياً غير محدود المدة مما تعتبر معه قيمة عقد الايجار ؛ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير قابلة للتقدير ، ومن ثم وعملاً بنص المادة ٤١ مرافعات تعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً ، فان الحكم الصادر في الدعوى المدنية يكون مما يجوز استئنافه امام محكمة الاستئناف .

(نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٢٤ لسنة ١٧ م)

٢٩٢ - تفصيل المستأجر الأسبق في وضع يده على العين المؤجرة - م ١/٥٧٢ مدني - اخلاء المستأجر جبراً تنفيذاً لحكم مستعجل بطرته وتاجيره العين لآخر - الحكم بتمكين المستأجر الأول من العين لثبوت أن عقده صحيح وقائم - لا خطأ - اعتباره الأسبق في حيازة العين المؤجرة بنقض النظر عن حسن نية المستأجر الآخر .

الامضية بين المستأجرين اذا تعددوا تكون للأسبق في وضع اليد على العين المؤجرة دون غش أو للأسبق في تسجيل العقود اذا سبق الأسبقية في وضع اليد ، وكان لا محل لتطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ الذي تم التعاقد في ظله لأنه يشترط لسريتها ان يبرم العقد أكثر من عقد عن عين واحدة لدى قيام حقه في تأجيرها في حين انه في المحل

موضوع الدعوى كان قد حصل على حكم من القضاء المستعجل بانتهاء عقد المأجر الأول قبل إبرامه العقد مع المستأجر الآخر وهو مالا مجال معه لأعمال نص المادة ١٦ سالفه الإشارة . وإذا كان المقرر أن يد المستأجر على العين المؤجرة لا يرتفع قانونا إذا انتزعت الحيازة منه بالتحويل أو بطريق الجبر وإنما تعتبر قائمة ومستمرة وإن حال بين مبشرتها ماديًا على العين المؤجرة مانع عارض من القسر أو التحويل مما لا يقره القانون ، وكانت الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — هي أحكام وقتية لا تحوز قوة الأمر المقضي فيما قضت به بالنسبة لأصل الحق فلا تلتزم محكمة الموضوع عند الفصل فيه بما استند إليه القاضي المستعجل في حكمه بالأجراء الوقتي ، وكان النزاع في الدعوى يدور حول بقاء العلاقة الإيجارية قائمة بين المطعون ضده الأول وبين مالك العسين المؤجرة — المطعون ضده الثاني — بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٣/٥/١ واستمرار التزام الأخير بعدم التعرض للأول في الانتفاع بها باعتبار أن العقد الصادر به الحكم المستعجل بطرده منها مزور ، فانه لا على محكمة الموضوع وقد تبين صدور هذا الحكم بناء على عقد اعتبر غير موجود لامتناع المؤجر عن تسليمه وتعذر ضبطه بعد اتخاذ إجراءات الادعاء بتزويره ، وتحققت من صحة عقد الإيجار المقدم لها من المطعون ضده الأول عن عين النزاع — إذا لم تعقد بقضاء الحكم المستعجل المشار إليه واعتبرت العلاقة الإيجارية مع المطعون ضده المذكور قائمة بموجب العقد الصحيح الذي لم يقض بانهائه . وإذا كان مقتضى ذلك اعتبار هذا الحكم بمثابة عقبة مادية اتخذها المطعون ضده الثاني وسيلة لانتزاع حيازة العين قسرا من المطعون ضده الأول فلا تزول به تلك الحيازة قانونا . وتكون له الأسبقية في حيازة العين بغض النظر عن حسن نية المستأجر الآخر — الطاعن — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتمكين المطعون ضده الأول من عين النزاع يكون قد أصاب صحيح القانون .

((نقض ١٤/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٩ ق))

٣٩٣ - تلجير العين لاستعمالها مكتباً وسكناً - وفاة المستأجر -
 أثره - وجوب الرجوع للقواعد العامة في القانون المدني دىن أحكام التشريع
 الاستثنائي لايجار الأماكن ولو امتد العقد بقوة هذا التشريع .

المقرر في قضاء محكمة النقض انه اذا خلا قانون ايجار الأماكن من
 تنظيم حالة معينة تعين الرجوع فيها الى أحكام القانون المدني حتى ولو كانت
 المدة المتعقد عليها قد انتهت وأصبح العقد مبتدا بقوة القانون الخاص . واذا
 كان الواقع في الدعوى اخذاً من مدونات الحكم المطعون فيه انه أشير في
 العقد المؤرخ الى ان العين اجرت لاستعمالها مكتباً وسكناً ، وكان
 القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي حدثت وفاة المستأجر في ظل العمل به .
 حدد المستفيدين من الامتداد القانوني عند وفاة المستأجر فيما يتعلق بمقصور
 ايجار المساكن دون سواها ، فلا يجوز تطبيق حكمه على ما عقد لغير هذا
 الغرض وانما يطبق على تلك الأماكن المؤجرة لغير السكن القواعد العامة
 الواردة في القانون المدني .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢١ - طعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٩ ق)

٣٩٤ - يتعين على المحكمة عند نظر دعوى الاخلاء لاحتجاز أكثر من مسكن
 ان تستظهر عدم توافر المقتضى لاحتجاز المسكن المطلوب اخلاؤه والا كان حكمها
 معيباً بالقصور في البيان .

ان المسكن الذى ينتهى عقده عند احتجاز أكثر من مسكن هو الذى
 لا يتوافر المقتضى لاحتجازه وقد عبر النص عن هذا المعنى بقوله « المسكن
 أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون » أى التى لا يوجد مقتضى
 لاحتجازها وهذا ما يتسق وحكم القانون من أن عقد المسكن الذى يتعقد بقصد
 احتجازه دون مقتضى يقره القانون يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفته للنظام العام
 وانه اذا ارتفع المقتضى اثناء سريان العقد فانه ينسخ بقوة القانون لمخالفته
 النظام العام كذلك ومؤدى ما تقدم انه يتعين على المحكمة عند نظر دعوى

الإخلاء واحتجاز أكثر من مسكن ؛ ان تستظهر عدم توافر المقتضى للاحتجاز المسكن المطلوب إخلاؤه ، والا كان حكمها معيبا بالقصور في البيان .

لانتقض ١٩٨٠/٥/٢١ - ملعن رقم ٧٨٧ لسنة ٤٩ ق)

٢٩٥ - مسؤولية حارس البناء - مسؤولية تقصيرية - مسؤولية

حارس البناء تقوم قانونا عند تهدم البناء كليا أو جزئيا وهي تستند الى خطأ مفترض من جانب الحارس وهو خطأ لا يقبل اثبات العكس - تنتفى المسؤولية بنفى علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض والضرر - حارس البناء هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه لحساب نفسه لا لحساب غيره - وجوب قيام المستاجر باخطار المؤجر للقيام بأعمال الصيانة لا يسرى على أحوال المسؤولية التقصيرية .

ان الحكم المطعون فيه أتم قضاءه بمسؤولية الطاعنة على أساس مسؤولية حارس البناء أخذا بالمادة ١٧٧ من القانون المدني ، ولما كانت هذه المسؤولية تقوم قانونا عند تهدم البناء كليا أو جزئيا وهي تستند الى خطأ مفترض من جانب الحارس باهمال صيانة البناء أو التجديد أو الإصلاح ، وهو خطأ لا يقبل اثبات العكس بإقامة الدليل على قيامه بالصيانة أو التجديد أو الإصلاح وإن كانت المسؤولية تنتفى بنفى علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض وبين الضرر باثبات ان وقوع التهدم ولو كان جزئيا لا يرجع الى اهمال في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه وانما يرجع الى القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه . وكان المقصود بحارس البناء هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه لحساب نفسه لا لحساب غيره ، فالحراسة تكون في الأصل للمالك ولا تنتقل بالإيجارة أو الحيازة للمستاجر - ما لم يقتض الاتفاق بغير ذلك - اذ ان المالك دون المستاجر هو المطالب بتمهيد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم ، فاذا تصر في ذلك كان مسئولا عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير . ومن ثم ملا يحق للطاعنة مالكة العقار ان تنفى مسؤوليتها التقصيرية عن تهدم العقار واحداث الضرر بقيام العلاقة

ال تعاقدية بينها وبين المستاجر الم طعمون عليها الثالث : . وكان ما نصت عليه المادة ٥٦٨ من القانون المدني من وجوب قيام المسدجر باحطار المؤجر للقيام باجراء أعمال الصيانة لا يسرى على احوال المسؤولية التقصيرية : وكان الحكم الم طعمون فيه قد التزم هذا النظر فان النعى بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

(نقض ١٠/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٦١٦ س ٦٦ ق)

٣٩٦ — الحكم الجنائي الصادر في دعوى خلو الرجل لا حجية له على المحكمة المدنية في خصوص المبالغ الواجب ردها لأن حجته قاصرة على ثبوت الفعل الجنائي ولا تمتد الى تحديد مقدار المبالغ المطالب بها ومدى صحة التخلّص منها .

مفاد المادة ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات أن الحكم الصادر في الدعوى الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وتويع الفصل المكون للاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفصل ونسبته الى فاعله ، ولما كان البين من مدونات حكم محكمة الدرجة الاولى المؤيد بالحكم الم طعمون فيه أنه وان قضت محكمة جنح بندر الجيزة بادانة الطاعن عن التهمة المسندة اليه الا أنه قد اورد « أنه بالنسبة للدعوى المدنية وازاء المستندات المقدمة من المتهم « الطاعن » والمنسوب صدورها للجنى عليهم « الم طعمون عليهم » والتي تفيد تخالصهم معه فان المحكمة ترى أن الفصل في التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص ولذلك فقد احوالت هذا الشق من الدعوى الى المحكمة المدنية المختصة ، لما كان ذلك ، وكانت حجية الحكم الجنائي قاصرة على ثبوت الفعل الجنائي بالنسبة للطاعن ، ولا يمتد اثره الى تحديد مقدار المبالغ المطالب بها ومدى صحة التخلّص عنها وهو الأمر الذي لم تفصل فيه المحكمة الجنائية وحوالته الى المحكمة المدنية فان حكم محكمة الدرجة الاولى المؤيد لأسبابه بالحكم الم طعمون فيه اذ اعتبر أن للحكم الجنائي في هذا الخصوص حجية تحول

دون مناقشة الدعوى المدنية ومدى صحة ما يدعيه المطعون عليهم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٣/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٥ لسنة ٥٠ ق)

٢٩٧ - قانون - تطبيقه - الأثر المباشر للقانون - إيجار الأماكن - إخلاء - القانون يسرى على الوقائع التي تنشأ بعد نفاذه إلا إذا كان قد استحدث أحكاماً متعلقة بالنظام العام أفرغها في نصوص أمرة فاتها تسرى بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت العمل به ولو كانت ناشئة قبله - سريان نص المادة ٣١ ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على الحالات التي كان ينطبق عليها نص المادة ٢٣ د من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

لما كان من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن القانون يسرى على الوقائع التي تنشأ بعد نفاذه إلا إذا كان قد استحدث أحكاماً متعلقة بالنظام العام أفرغها في نصوص أمرة فاتها تسرى بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت العمل به ولو كانت ناشئة قبله وكان ما تنظمه قوانين إيجار الأماكن من أحكام خاصة بالإخلاء هي مما يتعلق بالنظام العام ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣١ ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٣٣ ج سالفه البيان - قد استحدثت حكماً جديداً بما نصت عليه من جواز الإخلاء - إذا استعمل المستأجر المكان أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة أو المعارف عليها وتضر بمصلحة المؤجر أو استعماله في غير الأغراض المؤجر من أجلها - فإن هذا النص يكون هو الواجب التطبيق على وائمة الدعوى الماثلة . لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق المؤجر في طاب الإخلاء وفقاً لحكم المادة ٢٢ د من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يتروم بمجرد الاستعمال المحظور على المستأجر بل يشترط أن يقع منه ضرر للمؤجر بحيث إذا انتفى الضرر امتنع الحكم بالإخلاء وأذن نصت المادة ٣١ ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صراحة على هذا الحكم في حالة مخالفة المستأجر لطريقة استعمال العين المؤجرة مما قد يوحى في ظاهره بامتناء هذا

لأنه طرأ حالة مخالفة الفرض من الاستعمال إلا أن الضرر سببه
 ورد في النص قد افترى بمخالفة شروط العقد لسرية دون مخالفاً الفرض
 من الاستعمال إلا أن ذلك مردود على المسفاد من مناقشات مجلس المحجب
 في شأن هذه الفقرة أن واضع النص اعتباراً أن نوازل الضرر شرط للحكم
 بالإخلاء في الحالتين المتضمن عليهما لوجوده النعلة بسببها وهي حماية
 المستأجر من عنف المالك وباعتبار أن طلب الإخلاء مع عدم توافر الضرر
 ينطوي على تغسف في استعمال الحق فضلاً عن أن النص في المادة
 ٥٨٠ من القانون المدني من أنه « لا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة
 تغييراً بدون إذن المؤجر إلا إذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه ضرر للمؤجر » يدل
 على أن المحذور هو الاستعمال أو التغيير الذي تنشأ عنه ضرر للمؤجر .
 تغيراً بدون إذن المؤجر إلا إذا كان هذا المعبر الذي تنشأ عنه ضرر للمؤجر
 لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد نسبك لغير حقيقة الموضوع بانتفاء الضرر
 عن المؤجر من تغيير الاستعمال . وكان انحكم الطعون فيه قد اعتبر أن مجرد
 تغيير استعمال العين المؤجرة بسوء القضاء . إخلاء وحجب نفسه بذلك عن
 الرد على دفاع الطاعن بأن ضرراً لم يلحق الشركة المطعون عليها من جراء
 ذلك التغيير ، وكان ما انتهى إليه الحكم بتجاني ومقصود الشارع من المادة
 ٣١ سالفة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه التصور في
 التسبب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

لا نقض ١٣/١٢/٢٠١٨ - طعن رقم ٥٠ س ٥٠ ق ١

٣٩٨ - إيجار الأمكن - سريان القانون من حيث الزمان - المساكن
 المفروشة - الأصل أن القانون يسري مآثر فوري مباشر على المراكز القانونية
 التي تكون بعد نفاذه سواء في نشأتها أو في انتاجها لآثارها أو في انقضاءها
 - بالنسبة للمراكز القانونية التي تنشأ وتكمل خلال فترة تمتد في الزمان
 فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تتحقق في ظله في حين يحكم
 القانون الجديد العناصر والآثار التي تم بعد نفاذه .

أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة سائر الأصل أن القانون يسري مآثر
 فوري مباشر على المراكز القانونية التي ينشأ عنها نفاذه سواء في نشأتها

من إنتاجها آثارها ، أو من انتقضاتها ، وهو لا يسرى على الماضي ، فالمراكز القانونية التي نصبت واكتسبت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد نتائج تخضع للقانون الذي حصلت في ظله ، أما المراكز القانونية التي تنقضا وتكتبل خلال فترة تمتد في الزمان ، فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تتحقق في ظله في حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تتم بعد نفاذه ، ولئن كانت المراكز القانونية الانتقائية تظل خاضعة لقانون القديم الذي نشأت في ظله — باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوي الشأن — في نشوئها أو في آثارها ، أو من انتقضاتها . إلا أن هذا مشروط ألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سلفه البيان لقواعد أموره بحيث يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز . وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية كما يحكم انتقضاتها ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تجيز للمؤجر أن يطلب إخلاء العين المؤجرة مفروشة إذا انتهت مدة الإيجار فقد رفسح المطعون ضده الدعوى الابتدائية رقم ٢٨٥٧ سنة ١٩٧٥ الاسكندرية طالبين إخلاء الطاعن من العين التي يستأجرها مفروشة فنازعه الطاعن متى انتهت العقد ، فتقضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى فلاستئناف المطعون ضده هذا الحكم ، وأثناء نظر الاستئناف صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . ومنع الإخلاء في النزاع المائل بنفسه في المادة ٤٦ منه على أنه « يحق للمستأجر الذي يسكن في عين استأجرها مفروشة عن مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء في العين ولو انتهت المدة المتفق عليها » ، وإذا كان هذا النص أمراً ، وكانت آثار المركز القانوني الذي يتمتع به المطعون ضده طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ويخوله حق الإخلاء قد أدرجها القانون الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل أن تتحقق تلك الآثار وتستلزم فعلاً يصدر حكم نهائي فيه ، فإنه ينطبق عليها ، مما مؤداه عدم هواز الحكم بالإخلاء ، طالما أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن ناعن قد استأجر عين النزاع مفروشة من مالكها واستقر بها خمس سنوات حلة سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ولا يعترض في ذلك بأن عقد إيجار الطاعن قد انتهى قبل إقامة الدعوى الابتدائية مما

لا يجوز بيعه من جديد . ذلك ان نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ صريح — وعلى ما افصحته عنه مناقشات مجلس الشعب — في انه يعطى امتدادا قانونيا لعقد ايجار الشقة المفروشة بالشروط التي حددتها المادة ولو انتهى العقد حتى لا يتعرض المستاجر للطرد — طالما انه لم يكن قد استقر المركز القانوني للخصوم بصور حكم نهائي في النزاع — اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بالاخلاء ، مما يوجب مخطئا في تطبيق القانون ويتعين نقضه . وحيث ان موضوع الاستئناف صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف .

(نقض ١٩٨٠/١٤/٢٠ — طعن رقم ٤٩٤ س ٥٠ ق ١)

بريد

٢٩٩ - المراسلات البريدية - الحرمة والسرية المكفولة لها بحكم الدستور اقتصارها على الرسائل لدى هيئة البريد - للمرسل اليه وللغير حق الاستدلال بها بعد وصولها لغايتها - الاستثناء - انطواؤها على اسرار حظر القانون او المرسل افشاءها .

الحرمة والسرية التي كفلتها المادة ٤٥ من الدستور للمراسلات البريدية انما تنصرف الى تلك الرسائل حال وجودها لدى هيئة البريد ، اما بعد وصولها وتسليمها للمرسل اليه ، فانه يحق له وللغير الاستناد اليها والاستدلال بها الا اذا انطوت على اسرار حظر القانون او المرسل افشاءها .

لائحة ٢٨/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٢ ق)

بطلان

أولا - بطلان التصرفات

ثانيا - بطلان الاجراءات

ثالثا - بطلان الاحكام

أولا - بطلان التصرفات

٤٠٠ - ابطال العقد للفلط فى الواقع او القانون - شرطه - ان يكون

جوهريا .

يشترط لابطال العقد للفلط سواء كان فى الواقع او فى القانون ان يكون جوهريا : أى ان يكون هو الذى دفع الى التعاقد .

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٥ ق)

٤٠١ - القاصر المأذون - اعتباره كامل الاهلية فيما اذن فيه -

ما عداه - قابل للابطال متى كان دائرا بين النفع والضرر .

النص فى المادتين ٦٢ ، ٦٤ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ونص الفقرة الثانية من المادة ١١١ من القانون المدنى يدل على ان القاصر المأذون يعتبر كامل الاهلية فيما اذن فيه ، واما التصرفات التى لم يؤذن فيها فبانها تكون قابلة للابطال لمصلحته . متى كانت دائرة بين النفع والضرر .

(نقض ٤/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق)

٤٠٢ - عقد التدريب - التزام العامل القاصر فيه بأداء تعويض عند فسخه - اعتباره تصرفاً دائراً بين النفع والضرر - لا يدخل في نطاق ما أذن القانون للقاصر فيه - قابليته للإبطال لمصلحة القاصر .

اذ كان التابت من الحكم المطعون فيه أن الالتزام الأساسي في العقد مسند الدعوى هو تعلم المطعون ضده مهنة ميكانيكة النسيج ، فإنه يكون عقد تدريب . لا يدخل في نطاق ما أذن القانون للقاصر في إبرامه ، على ذلك يخضع للقواعد العامة في قانون الولاية على المال ، ولأنه حوى شرطاً جزائياً بالزام المطعون ضده بأداء تعويض في حالة فسخ العقد ولأن العبرة في وصف العقد بوثق نشوئه لا بما قد يسفر عنه تنفيذه فإنه يكون منذ انعقد تصرفاً دائراً بين النفع والضرر وقابل للإبطال لمصلحة القاصر .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ - طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق)

٤٠٣ - المتعاقد القاصر - حقه في ابطال التصرف الدائر بين النفع والضرر ولو تجرد من أي غبن - اخفاء القاصر لقصره أو ادعائه كذباً بلوغه سن الرشد - لا اثر له في ابطال العقد .

ثبوت القصر عند التعاقد كاف لقبول دعوى الإبطال ولو تجرد التصرف الدائر بين النفع والضرر من أي غبن مهما كان مقدار افادة القاصر منه ولو لم يعلن القاصر قصره للمتعاقد الآخر أو أخفى حالته عنه أو ادعى كذباً بلوغه سن الرشد . وسواء كان هذا المتعاقد يعلم بحالة القصر أو يجهلها .

(نقض ١٩٨٠/٣/١٢ - طعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق)

٤٠٤ - العقد الباطل بسبب قصر المتعاقد - عدم جواز صدور الاجازة من القاصر قبل بلوغه سن الرشد .

اجازة التعاقد الباطل باعتبارها تصرفاً قانونياً يتضمن استقاطاً لحق - لا يملكها ناقص الأهلية .

(نقض ١٩٨٠/٣/١٢ - طعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ ق)

٤٠٥ - إذا تضمن العقد الشرط الصريح الفاسخ فيما لا يوافق حكم نص قانوني يبطل الشرط ولا يعمل به سواء كانت الدعوى مرفوعة أمام القضاء الموضوعي أو المستعجل .

يشترط لأعمال الشرط الصريح الفاسخ ألا يتعارض مع نص قانوني متعلق بالنظام العام بما يبطله وإذا كان النص في المادة ٢٣/١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ المقابلة للمادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ على أن « للمؤجر أن يطلب إخلاء المستأجر إذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه منسوب بعلم الوصول دون مظلوف أو باعلان على يد مخضر على ألا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر بإداء الأجرة وفوائدها بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى » متعلق بالنظام العام فيبطل الشرط الصريح الفاسخ فيما يخالفه ، بحيث لا يعتبر المستأجر مقصراً في سداد الأجرة بما يجيز نسخ العقد أو اعتباره مفسوخاً وإخلاءه إلا إذا لم يف بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بسدادها على النحو المبين بالنص ومن ثم فلا يقع الفسخ ولا يحكم بالإخلاء إذا سدد الأجرة والفوائد والمصاريف قبل قفل باب المرافعة في الدعوى المرفوعة لإخلاءه وإذا كان العقد متضمناً الشرط الصريح الفاسخ فيبطل ولا يعمل به فيما لا يوافق حكم النص كما سلف بيانه سواء كانت الدعوى مرفوعة إلى القضاء الموضوعي أو المستعجل .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢ - طعن رقم ٥٨٤ لسنة ٤٦ ق)

٤٠٦ - بيع الصيدلية إلى غير صيدلي برخص أو بيعها لصيدلي موظف أو مالك لصيدليتين - باطل بطلاناً مطلقاً لمخالفته قاعدة متعلقة بالنظام العام - الشرع في بيع إحدى الصيدليتين بعد البيع - لا أثر له .

يشترط لصحة عقد البيع أن يكون التعامل غير محظور لأمر يتصل بالنظام العام أو الآداب ، ومؤدى نص المادة ٣٠ من القانون ٢٢٧ لسنة ١٩٦٧

١٩٥٥ أن عقد بيع الصيدلية - وهو عقد ناقل للملكية بطبيعته - إلى غير صيدلي باطل بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام ، كما أن بيع الصيدلية إلى صيدلي موظف أو صيدلي يملك صيدليتين أخريين يعتبر كذلك باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام ، وإذا كان عقد البيع محل النزاع تضمن بيع محل تجاري صيدلية ، بكتافة مقوماته المادية والمعنوية ، وكان الثابت بملك الطمساعن صيدليتين أخريين بخلاف الصيدلية المباعة محل النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر عقد البيع المشار إليه باطلا بطلانا مطلقا يكون قد صادف صحيح القانون ، وإذا كان الشروع في بيع إحدى الصيدليتين بعد إبرام عقد البيع الباطل بطلانا مطلقا ليس من شأنه تصحيح هذا العقد ، وكان عدم رد الحكم على دفاع غير منتج في الدعوى لا يعيبه بالقصور ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

(نقض ٢٤/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق)

ثانيا - بطلان الاجراءات

٤٠٧ - توكيل المحامي في دعوى ضد محام - استئذان النقابة .

عدم حصول المحامي على إذن من النقابة قبل توكيله في دعوى ضد محام لا يرتب البطلان .

(نقض ٨/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٤ ق)

٤٠٨ - لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معا بل يجب أن يكون القضاء في الادعاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى - عجز الطاعن عن اثبات تزوير التنبيه بالوفاء لا يستتبع بطريق اللزوم أن يكون هذا التنبيه صحيحا ومنتجا لآثاره القانونية فيجوز التمسك ببطلان التكليف بالوفاء بعد الاخفاق في الادعاء بالتزوير .

ان النص في المادة ٤٤ من قانون الاثبات على أنه « إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في اثبات صحته

أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لفظه أموب جليسة.»
 يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه لا يجوز الخصم
 صحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معا ، بل يجب أن يكون القضاء
 في الادعاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحسم
 الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في
 موضوع الدعوى ، كأن يرى في الادعاء بالتزوير ما يغني عنها ، لا فرق في
 ذلك أن يكون انكار المحرر أو الادعاء بتزويره حاصلا أمام محكمة أول درجة
 أو محكمة ثاني درجة ، ولا أن يكون القضاء من أيهما صادرا بصحته أو برده
 وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو الالفاء لاتحاد
 الحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة وهي ألا يحرم الخصم الذي
 تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو ادعى بالتزوير وأخفق في ادعائه من
 تقديم ما قد يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه ، لما كان ذلك ، وكان عجز
 الطاعن عن إثبات تزوير التنبيه بالوفاء لا يستتبع بطريق اللزوم أن يكون
 هذا التنبيه صحيحا ومنتجا لآثاره القانونية ، إذ ليس في القانون ما يحول
 دون التمسك ببطلان التكليف بالوفاء بعد الاخفاق في الادعاء بتزويره ، لما
 كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي
 الموضوع معافاته يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث
 باقي أسباب الطعن .

(نقض ١٩٨١/١/٢١ — طعن رقم ٧٢٥ س ٥٠ ق)

٤٠٩ - اثبات الخبر بمحضر أعماله دعوته للخصوم بكتب مسجلة
 عدة مرات - عدم التزامه بأرفاق ايضالات البريد - خلو الأوراق مما يفيد
 عدم وصول الاخطار للخصم - لا بطلان .

الأصل في الإجراءات أنها روعيت . وإذا كان يبين من الحكم المطعون
 فيه ، أن الثابت من تقارير مكتب الخبراء المقدمة أمام محكمة الدرجة الأولى
 ومحاضر أعمالها ، أن الطاعن قد وجهت إليه الدعوة للحضور بكتب مسجلة.

صفة مزاجك طبقاً لأحكام القانون فلم يخضر ، وكان المشرع لم يوجب على الخصم التخلي عن ائتمانه ، ايصال الخطاب بالوصى عليه ، وكان اغتيال اوراق هذا الايصال لا ينفى واقعة الاخطار ذاتها ، وكانت اوراق الدعوى قد خلت مما يفيد عدم وصول ذلك الاخطار اليه ، فان الحكم المطعون فيه اذ رفض الدفع ببطلان اجمال الخصم لما تقدم يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ٢٢/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٥ ق)

٤١٠ — استئناف — البطلان المترتب على عدم اعلان احد المستأنف عليهم بالصحيفة — بطلان نسبي وجوب تمسك صاحب الشأن به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة او محكوماً فيه بالتضامن .

البطلان المترتب على مخالفة قواعد الاعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب او تخلف اعلانه فلا يجوز لغيره من الخصوم التمسك به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة او محكوماً فيه بالتضامن اذ لا يفيد من البطلان في هذه الحالة الا اذا تمسك به صاحبه ولما كان الخصم الذي قرر الطاعنان تخلف اعلانه لم يتمسك بالبطلان المترتب على ذلك فان تعييبها على الحكم بهذا الوجه يكون غير مقبول .

(نقض ٤/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٤٣ لسنة ٤٩ ق)

٤١١ — استئناف — اعتبار الاستئناف كان لم يكن — مجرد فوات مهلة الثلاثة اشهر التي لم تعلن خلالها صحيفة الاستئناف يقطع في عدم تحقق الغاية منه ولا محل للتهدى بنص المادة ٢/٢٠ من قانون المرافعات — مثال .

لن اعتبار الاستئناف كان لم يكن عملاً بالسواد ٧٠ ، ٢٢٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات هو جزاء ومقتضى المشرع لعدم اعلان صحيفة الاستئناف

فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب ومجرد قوات هذا الميعاد دون اتخاذ هذا الاجراء يقطع فى عدم تحقق الغاية منه فلا محل للتحدى بما نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات من انه لا يحكم بالبطلان رغم الفص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء ، والثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان صحيفة الاستئناف قدمت الى قلم الكتاب فى ١٧/٦/١٩٧٦ وطلب الطاعن اعلان مورث المستأنف ضدهم فى العنوان الوارد بها فوربت الاجابة بتاريخ ٢٤/٦/١٩٧٦ بأنه لم يعلن ولم يتخذ الطاعن اى اجراء لاتمام الاعلان ويجلسة ٧/١٢/١٩٧٦ المحددة لنظر الاستئناف ففسح الحاضر من ورثة المستأنف ضده قبل التعرض للموضوع باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم تمام التكليف بالحضور فى خلال الثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب ، وقد استقل الحكم باسباب سائغة على ان ذلك كان راجعا الى فعل الطاعن فجاء قضاؤه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن اعمالا صحيحا لاحكام المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ — طعن رقم ٧٨٩ لسنة ٤٧ ق)

١٢ — انقطاع سير الخصومة — بدء سريان ميعاد سقوطها من تاريخ اعلان من حل محل الخصم بمعرفة خصمه التمسك بالسقوط — لا عبرة بالعلم المؤكد بقيام الخصومة باى طريقة اخرى — لا محل للتمسك بتحقيق الغاية من الاعسال .

النص فى المادة ١٣٥ من قانون المرافعات على انه « لا تبدا مدة سقوط الخصومة فى حالات الانقطاع الا من اليوم الذى قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة باعلان ورثة خصمه الذى تولى او من قام مقام من فقد اهليته للخصومة او مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الاصلى » . يدل على ان مدة السقوط لا تبدأ فى السريان الا من تاريخ اعلان من حل محل من قام به سبب الانقطاع بمعرفة خصمه الذى تمسك بهذا السقوط فلا يغنى عن ذلك علمه المؤكد بوجود الخصومة باية طريقة اخرى

ولو كانت فاطمة . ومنى كان ذلك وكان الثابت من مدونات التكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يعلوا المطعون ضده بعد الانقطاع ، وجود الخصومة حتى يتمسكوا بمبدأ حذف العلية من الاعلان . فان الحكم المضعف فيه ان استلزم هذا الاعلان كعبدا لسريان ميعاد الشوط يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١١/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ ق)

١٢ — نقض — صحيفة الطعن بالنقض — يجوز ايداع صحيفة الطعن بالنقض قلم كتاب محكمة الاستئناف التي اصدرت الحكم المطعون عليه بالنقض — ذكر اسم الموظف الذي تسلم الصحيفة لا يعتبر من البيانات الجوهرية التي يترتب على عدم اثباتها البطلان — يكفي بيان موطن المحامي الموكل عن الطاعنين في الصحيفة — اساس ذلك .

ان المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تجيز ايداع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض او المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه وبيان اسم الموظف الذي تسلم الصحيفة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على عدم اثباتها البطلان . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ان صحيفة الطعن اودعت قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة واثبت فيها بيان موطن المحامي الموكل من الطاعنين ، وكان هذا الموطن معتبرا في اعلان الأوراق اللازمة لسير الطعن عملا بالمادة ٧٤/١ من قانون المرافعات بما يجعله موطنا مخذرا للطاعنين في كل ما يتعلق بالطعن ، ينحقق بذلك الغاية من بيان موطن الطاعنين في الصحيفة ، ومن ثم وبالفطيق لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات لا تبطل الصحيفة ويكون الدفع على غير اساس .

١. نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ ق ١

٤١٤ - - تحصيل رسوم الدعوى - من شأن قلم الكتاب - عدم ادائها
- لا يترتب عايه الإبطال - للمحكمة ان تستبعد القضية من جدول الجلسة
- ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل .

نحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى - وعلى ما جرى به ثضاء هذه
المحكمة - هو من شأن قلم الكتاب ولا يترتب الإبطال على عدم دفعها لما هو
مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا يبنى عليه بطلان هذا العمل
ما لم ينص القانون على الإبطال من هذه المخالفة . واذ تقضى المادة ١٢/٢ من
القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بثلاثين
الرسوم القضائية ورسوم الوثائق في المواد المدنية بأن تستبعد المحكمة
القضية من جدول الجلسة اذا تبين لها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنسبة
البطلان بجزاء على عدم أدائه ، فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى أن
نحصيل الرسوم المستحقة على طلب الخصم المتدخل هو من شأن قلم كتاب
محكمة أول درجة ولا يترتب على عدم أدائها بطلان طلب التدخل ، لا يكون
معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ - طعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٦ ق)

٤١٥ - قبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم
الأخر عليها جزاؤه الإبطال إلا أن هذا الإبطال لا يصلح سببا للطعن بالنقض
إلا اذا كان من شأنه التأثير في الحكم .

قبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر
عليها جزاؤه الإبطال إلا أن هذا الإبطال لا يصلح سببا للطعن بالنقض ونقضا
لنص المادة ٣/١٤٨ من قانون المرافعات إلا اذا كان من شأنه التأثير
في الحكم واذا كان الطاعن لم يبين في سبب النعي ما اجتزته مذكره البهينة

المطعون ضدها الأولى من دماغ حرم من مناقشته وتكان له أثر في الحكم المطعون فيه لأن نفعه يكون قاصر البيان وغير مقبول أمام هذه المحكمة .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ — طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ ق ١)

٤١٦ — التنفيذ الجبري على العقار — اجراء المزايدة في اليوم المحدد للبيع دون طلب من مباشر الاجراءات او ممن ورد ذكرهم بالمادة ٣٥ مرافعات ب اثره — بطلان حكم ايقاع البيع — تحقق مصلحتهم في الطعن عليه .

تنص المادة ٣٥ من قانون المرافعات على انه « يتولى قاضي التنفيذ في اليوم المحدد للبيع اجراء المزايدة بناء على طلب من مباشر التنفيذ او المدين او الحائز او الكفيل او اي دائن اصبح طرفا في الاجراءات ... واذا جرت المزايدة بدون طلب من احد من هؤلاء كان البيع باطلا » ، وكان الطاعن قد اقام استئنائه على ان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ... امام محكمة اول درجة — وهي الجلسة التي حصلت فيها المزايدة وصدر فيها الحكم بايقاع البيع — ان البنك الطاعن — وهو مباشر التنفيذ — طلب التأجيل ولم يطلب اجراء المزايدة ، فانه اذ قام قاضي التنفيذ باجرائها في ذات الجلسة فان البيع يكون باطلا لوجود عيب في الاجراءات عملا بالمادة ٤٥١/١ من قانون المرافعات ، وان وجود بطلان في حكم مرسى المزايدة يتيح للمدين — او من يمثله — ولكل دائن اصبح طرفا في الاجراءات ان يطلب الحكم ببطلانه عملا بالمادة ٣٥ من القانون المذكور ، بما مؤداه ان حق البنك الطاعن في اقتضائه دينه من الثمن الفى رسا به المزايدة لا يكون مستقرا ، وكان مناسبا لمصلحة في الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو بتحقيقها وقت صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم تتوافر للبنك الطاعن مصلحة في الطعن بالاستئناف على حكم محكمة اول درجة للفصل في اوجه البطلان حتى يتم المزايدة باجراءات صحيحة ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى عدم جواز استئنائه قولا منه بأنه ليست له مصلحة في الاستئناف يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/٤/١٠ — طعن رقم ٤٥٩ ، ٥١٠ لسنة ٤٩ ق ١)

٤١٧ - الجزاء المنصوص عنه بالمادة ٧٠ مرافعات من جواز اعتبار الاستئناف كان لم يكن إذا لم يتم تكليف المستئناف عليه بالحضور خلال ميعاد ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب لا يزول بمجرد حضور المستئناف عليه بالجلسة عملاً بالمادة ٢٠ مرافعات لأنه جزاء نص عليه المشرع لعدم اعلان الصحيفة خلال المدة المحددة .

كانت المادة ٧٠ من قانون المرافعات قد نصت قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ٧٦ على أن تعتبر الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة اشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب بها مفاده أن ميعاد الثلاثة اشهر المنصوص عليه في هذه المادة والتي احوالت اليها المادة ٢٤٠ مرافعات الواردة في باب الاستئناف هو ميعاد حضور بصريح النص ويترتب على عدم تكليف المستئناف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وان حضور المستئناف عليه بعد فوات ذلك الميعاد لا يسقط حقه في طلب توقيع الجزاء المنصوص عليه في تلك المادة ، لما كان ذلك فلا محل للتحدي بشأن أن الغاية قد تحققت من الاجراء بحضور المطعون ضدهم بالجلسة عملاً بالمادة ٢٠ من قانون المرافعات ، ذلك لان اعتبار الاستئناف كأن لم يكن هو جزاء نص عليه المشرع لعدم اعلان صحيفة الاستئناف خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب وبمجرد فوات هذا الميعاد دون اتخاذ هذا الاجراء يقطع في عدم تحقق الغاية منسبه .

(نقض ١٣/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٤ ق)

٤١٨ - نقض - لا يقبل امام محكمة النقض النعى ببطالان الاءسلان الموجه لحكم محكمة اول درجة اذا لم يكن محل نعى امام محكمة الاستئناف .
ان النعى بان العين تعتبر موطناً للطاعنة وان المحضر حين اعلنها بصحيفة افتتاح الدعوى اثبت ان المقيمة بالعين اخبرته بإقامة المطلوب

اعلانها بتونس وله يثبت امتناع المخاطب معها عن استلام صورة الاعلان فغير مقبول لانه موجه لحكم اول درجة ولم يكن محل نعى امام محكمة لاستئناف .

(نقض ١٦/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٩ ق)

٤١٩ - الاصل في الاجراءات انها روعيت - اثبات الخير بهضر
اعماله اخطاره الطرفين - اغفاله ارفاق ايصال الخطاب الموصى عليه -
لا بطلان .

الاصل في الاجراءات انها روعيت . واذ كان يبين من مدونات الحكم
المطعون فيه ان الثابت بهضر اعمال الخير انه اخطر الطرفين لجلسات
... ، ... ، ... ، فلم يحضر المستأنف (الطاعن) وحضر
المستأنف ضده (المطعون ضده) وقرر بجلسة ... ان الطاعن يتعمد عدم
الحضور بالجلسات لتعطيل الفصل في الدعوى ، وكان اغفال الخير ارفاق
ايصال الخطاب الموصى عليه المرسل للطاعن لا ينفي واقعة الاخطار في ذاتها
ذلك ان المشرع لم يوجب على الخير ارفاق ايصالات الاخطارات الموصى عليها
التي يرسلها للخصوم ومن ثم يكون النعى بالبطلان على تقرير الخير على
غير اساس .

(نقض ٢١/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٧ ق)

٤٢٠ - اجراءات الخصومة في الاستئناف - استقلالها عن الخصومة
امام محكمة اول درجة - عدم تمسك الخصم امام محكمة اول درجة ببطلان
اعلانه بصحيفة الدعوى في مواجهة النيابة - لا يحول دون تمسكه ببطلان
اعلانه بصحيفة الاستئناف في مواجهة النيابة .

الخصومة في الاستئناف تعبر بالنظر الى اجراءات رفعها والسر فيها ،
مستقلة عن الخصومة المطروحة امام محكمة اول درجة ومتميزة عنها ؛

فما يجرى على أحدها من بطلان أو صحة لا يكون له أثر على الأخرى ، ومن ثم فإن النزول عن التمسك بسبب من أسباب بطلان الاعلان الحاصل أمام محكمة أول درجة لا يحول دون تمسك ذى الشأن ببطلان اعلانه بصحيفة الاستئناف . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة الثانية قد تمسكت ببطلان اعلانها بصحيفة الاستئناف لحصوله فى مواجهة النيابة رغم وجود موطن معروف لها ، وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلانها بتلك الصحيفة خلال الثلاثة الأشهر التالية لتقديمها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع تأسيسا على أن نزولها أمام محكمة أول درجة عن التمسك ببطلان اعلانها بصحيفة افتتاح الدعوى الحاصل فى مواجهة النيابة يحول بينها وبين العودة الى التمسك ببطلان اعلانها بصحيفة الاستئناف الحاصل بذات الطريق ، وحجب نفسه عن بحث صحة هذا الاعلان أو بطلانه ، فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ٢٣/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٩ ق)

٤٢١ - الحكم بإيقاع البيع ليس حكما بالمعنى المفهوم للاحكام الفصلية فى الخصومات وإنما هو محضر يحرره القاضى باستيفاء الاجراءات والبيانات التى يتطلبها القانون ويتعين أن تذكر هذه البيانات والاجراءات بتفصيل ولا يغنى عنها القول بان الاجراءات قد اتبعت ويعتبر هذا الحكم باطلا اذا تبين وجود عيب فى اجراءات المزايدة .

المزايدة يتعين أن تبدأ بأن ينادى المحضر على الثمن الأساسى الذى ذكره مباشر الاجراءات فى قائمة شروط البيع ألا انا كان قد تعدل - بحكم فى الاعتراض على قائمة شروط البيع - يحدد ثمنا اكبر أو اقل فينادى المحضر على الثمن المعدل ، كما ينادى على مصاريف اجراءات التنفيذ على العقار بما فيها مقابل اتعاب المحاماه والى يقوم قاضى التنفيذ بتقديرها فى الجلسة قبل افتتاح المزايدة ، ثم يتم البيع بحكم يأخذ الشكل العادى للاحكام القضائية ويصدر بديباجتها - من ذات القاضى على من رسا عليه المزايدة ، مشتملا على صورة من قائمة شروط البيع ، بعد تعديلها ان كانت قد عدلت ، وببيان

الاجراءات التى اتبعت فى تحديد يوم البيع والاعلان عنه وصورة من محضر جلسة السم وامر للمدين او الحائز او الكفل العينى بتسليم العقار لمن حكم بابقاء السم عليه . واذ كان حكم ايقاع البيع ليس حكما بالمعنى المتيوم للاحكام الفاصلة فى الخصومات وانما هو محضر بحره القاضى باستيفاء الاجراءات والساتات التى بتطلبها التانون ، فان هذا الحكم يعتبر باطلا اذا تدن وجود عيب فى احاءات المزايدة ام كانت هذه الاجراءات قد تمت على خلاف ما نص عليه القانون، لان صحة الحكم المذكور تفترض صحة اجراءات المزايدة، فاذا كانت باطلة بطل الحكم بالتبعية .

(نقض ١٩٨٠/١٠/٢٥ — طعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ ق)

٢٢ — بطلان اوراق التكليف بالحضور لعيب فى الاعلان بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته فلا يجوز لغير الخصم الذى بطل اعلانه الدفع به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .

لما كان بطلان اوراق التكليف بالحضور لعيب فى الاعلان هو — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام فلا يجوز لغير الخصم الذى بطل اعلانه الدفع به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، واذ كانت الطاعنة الاولى بصفتها الشخصية ، هى التى تمسكت ببطلان اعلان الطاعنين الثانى والثالثة بصحبة الاستئناف فان هذا الدفع منها يكون غير مقبول لانتفاء صفتها فى ابدائه ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه اغفاله الرد عليه .

(نقض ١٩٨٠/١١/١٨ — طعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق)

٢٣ — خلو بعض اسباب الطعن من ايضاح مواطن العيب فى الحكم المطعون فيه يجعل الدعى بتلك الاسباب مجعلا وغير مقبول ولكنه لا يؤثر على باقى اسباب الطعن ولا يرتب بطلان الطعن برمته .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان خلو بعض اسباب الطعن من

انضاح مواطن المدعى فى الحكم المطعون فيه يحضر فعلى بتلك الاسباب مجهلا وغير مقبول . ولكنه لا يؤثر على باقى اسباب الدفن ولا يرنب بطلان الطعن برمته ، اذ كان هذا وكان مبنى الدفع ان السطر فقط من اسباب الطعن محيل فان ذلك — على فرض صحته — ليس من شأنه بطلان الطعن ، مما يكون معه الدفع بالبطلان على غير اساس .

(نقض ١٨/١١/١٩٨٠ — طعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ ق)

٢٤ — نقض — بطلان الاجراءات التى تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة بطلان نسبي مقرر لمصلحة خلفاء المتوفى ولا يجوز للخصم الاخر التمسك بهذا البطلان — اساس ذلك .

لما كان بطلان الاجراءات التى تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى او من يقومون مقام من فقد اهليته او تغيرت صفته وذلك حتى لا تتخذ هذه الاجراءات دون علمهم ويصدر الحكم فى الدعوى فى غفلة مذممة فلا يجوز للخصم الاخر التمسك بهذا البطلان ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ٨/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٢٥ س ٥٠ ق)

ثالثا — بطلان الاحكام

٢٥ — اشتراك احد القضاة فى المداولة دون سماع المرافعة — او تخلف احد القضاة الذين اصدروا الحكم عند النطق به بسبب مانع قهرى دون ان يثبت فى الحكم توقيعه على مسودته وحلول غيره محله — اثره — بطلان الحكم .

النص فى المواد ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٨ من قانون المرافعات يدل على انه اذا اشترك احد القضاة فى المداولة ولم يكن قد سمع المرافعة فى الدعوى ،

أو إذا تخلف أحد القضاة الذين اصتقروا الحكم في جلسة النطق به بسبب تهرى ولم يثبت في الحكم أنه وقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه وأن غير حل محله وقت النطق به فإن الحكم يكون باطلا .

(نقض ١/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ ق)

٢٦ - ورود اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته - جواز أن يكون نتيجة خطأ مادي فلا يترتب البطلان - تصحيحه - وجوب أن يستمد من محضر جلسة النطق بالحكم - تقديم شهادة رسمية لاثبات هذا التصحيح - غير كاف .

لئن جاز أن يرد اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم أو في نهايته ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته نتيجة خطأ مادي يقع عند إعداد الحكم وتحريره فلا يترتب عليه بطلان الحكم ، إلا أن تصحيح هذا الخطأ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يجب أن يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم الذي يعتبر مكمل له . لما كان ذلك ، وكان الثابت من السورة الرسمية لمحضر جلسة أن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم كانت مؤلفة من المستشارين و و وكان الثابت من ديباجة الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة النطق به أن الهيئة التي نطقت به كانت مشكلة من المستشارين وهي ذات الهيئة التي أثبت في نهاية الحكم أنها هي التي أصدرته ووقعت على مسودته ، وبذلك خلا الحكم ومحضر جلسة النطق به من بيان أن المستشار الذي لم يحضر تلاوة الحكم قد اشترك في المداولة في الحكم ووقع على مسودته ، فإن هذا الحكم يكون باطلا . ولا يغير من ذلك ما تمسك به المطعون عليه السادس من أن الشهادة التي استخرجها من قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة تنبئ أن المستشار هو الذي وقع على مسودة الحكم ما دام أن الحكم ذاته ومحضر جلسة النطق به قد خليا من هذا البيان .

(نقض ١/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ ق)

٢٢٧ - المستشار المندوب لرئاسة المحكمة الابتدائية - عدم التصار
ولاية على العمل الإداري - امتدادها الى ولاية القضاء - رئاسته احدى
الدوائر بالمحكمة الابتدائية - لا تطلان .

النص في المادة ٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة
القضائية على ان " . . . وتؤلف كل محكمة - ابتدائية - من عدد كاف من
الرؤساء والقضاة ويندب لرئاستها احد مستشاري محكمة الاستئناف التي
تقع بدائرتها المحكمة الابتدائية . . . ويكون بكل محكمة عدد كاف من الدوائر
يرأس كلا منها رئيس المحكمة او احد الرؤساء بها . . . وتصدر الاحكام من
ثلاثة أعضاء . . . " ، بدل على ان المستشار المنتدب لرئاسة المحكمة
الابتدائية لا تتحدد ولايته بالعمل الإداري بالمحكمة . بل تمتد الى ولاية القضاء
ذاتها . واو اراد المشرع غير ذلك ؛ لما نص على ان يرأس الدائرة رئيس
المحكمة او احد الرؤساء بها . يؤكد ذلك ما اوردته المذكرة الايضاحية لمشروع
القانون المذكور من ان المادة ٩ من القانون قد اسفقت على المستشار
الذي يرأس المحكمة الابتدائية ولاية الفصل في الدعاوى التي ترفع للمحكمة
الابتدائية التي يرأسها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد
استئنافيا - قد صدر من الدائرة الاولى المدنية بمحكمة شسبين الكوم
الابتدائية المشكلة من السيد المستشار رئيس المحكمة واحد القضاة بها ،
وهو تشكيل يسوغه القانون ، فان النعى عليه بالبطلان لذلك يكون غير سديد .

(نقض ١٥/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٧١٣ س ٢٥ ق ١)

٢٢٨ - اغفال المحضر اثبات ان قريب المعلن اليه الذي تسلم صورة
صحيفة الاستئناف يقيم معه اثره - بطلان الاعلان .
نخلف المستأنف عليه عن الحضور - اثره - بطلان الحكم .

مؤدى نص المادة ١٠ من قانون المرافعات . - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - بدل على ان الاصل في اعلان اوراق المحضرين ان تسلم
الاوراق المراد اعلانيها للشخص نفسه او في موطنه فاما لم يجد المحضر
الشخص المراد اعلانه في موطنه جاز تسليم الاوراق الى احد اقاربه او

امسألة بشرط أن يكون مقيماً معه فإذا اغفل المحضر إثبات صفة من تسام بصورة الاعلان أو اغفل إثبات أنه من أقارب أو أمسهار المطلوب اعلانه المقيمين معه لماته يترتب على ذلك بطلان الاعلان طبقاً لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان يبين من الصورة الرسمية لأصل صحيفة الاستئناف التي قدمها الطاعن أن المحضر أثبت فيها انتقاله الى محل إقامة الطاعن ولم يجده لاعلانه بها لماعلنه بصورتها مخاطباً ابن عمه . . . دون أن يثبت أنه مقيم مع الطاعن وكان يبين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات الاستئناف أن الطاعن لم يمثل فيها أمام المحكمة ولم يقدم خلالها مذكرة بفعاله الى أن صدر الحكم المطعون فيه فإن هذا الحكم يكون معيباً بالبطلان لصدوره بناء على إجراءات باطلة .

(نقض ٢٨ / ١ / ١٩٨٠ . - طعن رقم ٥٦ لسنة ٤٦ ق)

٤٢٩ - حكم - احالة الحكم الاستئنافي للحكم الابتدائي في اسبابه ورود اسم التابع في هذه الأسباب والانسارة باعتباره أحد المستأنف عليهم في الحكم الاستئنافي - اغفاله ذكر اسمه في ديداجة الحكم - لا بطلان .

من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التجهيل أو التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تبني أسباب الحكم المستأنف كاملة فأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحكم المطعون فيه وكان الثابت من الحكم المستأنف أنه أورد اسم المدعى عليه الأول (المطعون ضده الثالث) وأوضح في أسبابه أنه تابع للطاعنين ومرتكب الحادث ، وكان البين من مسدونات الحكم المطعون فيه أنه أوما اليه باعتباره المستأنف عليه الثالث وأكد في قضائه قيام علاقة التبعية بين الطاعنين وبينه وقت ارتكاب الحادث فإن اغفال الحكم المطعون فيه ذكر اسمه ليس من شأنه التشكيك في شخصه ولا يترتب عليه بطلان الحكم .

(نقض ٤ / ٢ / ١٩٨٠ . - طعن رقم ٤٣ لسنة ٤٩ ق)

٤٢٠ - وجوب ايداع مسودة الحكم عند صدوره - عدم ترتيب البطلان اذا اودعت المسودة بالملف عندئذ ثم بين عدم وجودها به في تاريخ لاحق .

انحسب ايداع مسودة الحكم على النحو المبين بالمادة ١١٥ من قانون المرافعات مقصود به ضمان ان يكون الحكم عند صدوره بعد مداولة شملت أسبابه ومنطوقه واستقرت عقيدته المحكمه بشأه على أساس ما ورد بالمسودة الى وضعه واودعت وتمت النطق به مما معاد الى المشرع قد رتب البطلان على عدم ايداع المسودة وقت صدور الحكم بحيث لا يكون ثمة محل للبطلان اذا اودعت المسودة الملف عند صدور الحكم ثم بين في تاريخ لاحق عدم وجودها به . يؤيد ذلك ان المادة ١٧٧ من القانون داته التي اوجبت حفظ المسودة بالملف لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة حكمها .

(نقض ١٤/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق)

٤٢١ - اشتراك أحد القضاة في المداولة دون سماعه للمرافعة او عدم اثبات تخلف احدهم عند النطق بالحكم مع توقيعه على مسودته وحلول غيره محله - اثره - بطلان الحكم - عدم جواز مخاصمة القاضي لهذا السبب طالما لم ينص القانون على مساءلته - القياس على نص المادة ١٧٥ مرافعات غير جائز .

النص في المواد ١٦٧ و ١٧٠ و ١٧٨ من قانون المرافعات يدل على انه اذا اشترك أحد القضاة في المداولة ولم يكن قد سمع المرافعة في الدعوى، او اذا تخلف أحد القضاة الذين اصدروا الحكم في جلسة النطق به بسبب مانع قهري ولم يتبين في الحكم انه وقع على مسودته المشتبهة على منطوقه واسبابه . وان غيره حل محله وقت النطق به فان الامر المترتب على هذا العوار الى بلحق بالحكم هو البطلان . بيد ان المشرع لم يقرر بصريح هذه النصوص مسائلة القاضي عن التعويضات . منها النص في الفقرة الثالثة من المادة ٤٩٤ من هذا القانون تشترط لجوار المحاميه ان يكون القانون قد نص على مسئولية القاضي عن المخالفة وعن التعويض عنها ، ولا يصح القياس في هذه الحالة على حكم المادة ١٧٥ من قانون المرافعات التي تقرر

مسئولية القاضي عن التعويض في حالة عدم ايداع منسودة الحكم ملف الدعوى عند صدوره ، لان تقرير مسؤولية القاضي من أعماله بدعوى المخاصمة هو استثناء ورد في القانون في حالات معينة على سبيل الحصر فلا يجوز الاتوسع فيها أو القياس عليها .

(مقتضى ١٤/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق)

٤٢٢ - وجوب اثبات الوكيل الحاضر بالجلسة وكالته ممن يحضر عنه -
- خلو الأوراق من دليل اثبات وكالة المحامي عن الطاعن الذي أنكر وكالته
اغفال اعلانه بقرار اعادة الدعوى للمرافعة - اثره - بطلان الحكم .

النص في المادة ٧٣ من قانون المرافعات والفترة الزمنية من المادة ٨٩ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يدل - وعلى ما جاء بالمفكرة الايضاحية لقانون المرافعات - على انه يقع على الوكيل الحاضر عن موكله واجبان اساسيان : اولهما - ان يقرر حضوره عنه في محضر الجلسة حتى يتحدد صفة الموكل التي يمثله بها ، وثانيهما - ان يثبت قبل المرافعة وكالته ممن قرر حضوره عنه بايداع التوكيل بملف الدعوى اذا كان خاصا والاقتصر على اثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر امامها بمحضر الجلسة ان كان عاما . واذ كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات محكمة الاستئناف المودعة مسورتها الرسمية في ملف الطعن انها خلت من دليل اثبات وكالة المحامي عن الطاعن الذي أنكر وكالته عنه . وكانت المحكمة بعد ان حجزت الدعوى للحكم لجلسة ٢٢/٣/١٩٧٦ عادت واعادتها للمرافعة لجلسة ٢٣/٥/١٩٧٦ دون ان تعلن الطاعن بالجلسة المذكورة واعتبرت النطق بقرارها اعلانا له ولم يحضر الطاعن بتلك الجلسة او اية جلسة تالية الى ان صدر الحكم المطعون فيه ، فان هذا الحكم يكون باطلا بما يوجب نقضه ولا يمنع من ذلك حضور محام ترر بجلسة ١٦/١/١٩٧٧ انه يحضر عن الطاعن من محام آخر ما دام انه لم يثبت وكالة الأخير منه ، تلك الوكالة التي جحدتها الطاعن .

(نقض ١٩/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٧ ق)

٤٣٣ — تأجيل نظر الاستئناف لمصادفة يوم الجلسة عطلة رسمية — حجز الدعوى للحكم دون اعلان المستأنف بالجلسة المحددة — ثبوت علمه وتقديمه مذكرة بدفاعه — أثره — لا محل للتمسك بالبطلان أو النعى بعدم إعادة الدعوى للمرافعة .

اذا كانت محكمة الاستئناف قد أجلت نظر الاستئناف لمصادفة الجلسة المحددة له أخيراً يوم عطلة رسمية وبالجلسة التالية تخلف المستأنف — الطاعن — وحضرت المستأنف ضدها — المطعون ضدها — واقتصر دفاعها فيها على طلب الفصل في الاستئناف فقررت المحكمة حجزه الحكم مع التصريح للطرفين بتقديم مذكراتهما في عشرة ايام ، وتقدم وكيل الطاعن خلال هذه الفترة بمذكرة يعتذر فيها عن عدم حضوره الجلسة لعذر قهري وعدم تمكنه من زميله الذي اتبته في الحضور فيها الا بعد الانتهاء من نظر الاستئناف وهو ما يؤكد علم الطاعن مسبقاً بالجلسة التي تأجلت اليها الدعوى . متى كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اتاحت له الفرصة لتقديم مذكرة بدفاعه فتقدم بمذكرته التي طلب فيها فتح باب المرافعة ليقدم مستنداته التي تمثلت في المستخرج الرسمي المرفق بالمذكرة وقد ناقشت المحكمة دلالة هذا المستند ، فانه لا يجدي التمسك بالبطلان بدعوى انه لم يعلن للجلسة الأخيرة وأن المستند المقدم منه في هذه الفترة لم يعلن الى خصيمته ، ولا على المحكمة بعد ذلك اذا لم تستجب لطلب إعادة الدعوى الى المرافعة .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ — طعن رقم ٧٤٤ لسنة ١ ق)

٤٣٤ — خلو اسباب الحكم المطعون فيه مما قدمه الخصوم من طابسات ودفاع ودفع و خلاصة للدلة الواقعية في الدعوى — أثره — بطلان الحكم — م ١٧٨ مرافعات .

توجب المادة ١٧٨ من تمانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ ان يشتمل الحكم على اسبابه الواقعية من عرض مجمل لوقائع الدعوى ثم طلبات الخصوم وخلاصة موجزة لدفعهم ودفاعهم الجوهري

الذي يتأثر به نتيجة النزاع ويتغير به وجه الرأي في الدعوى ورتبت البطلان جزاء على اغفلها أو القصور فيها ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن منازعة طرفيه تدور حول المطالبة بقيمة مسند اذنى مؤرخ ١٩٧٣/١١/١ دفع بأنه حرر بمناسبة عملية تجارية وضماناتها وهو موضوع يغير وقائع الحكم المستأنف الذي يدور الخلاف بين طرفيه حول فوائد ما لم يدفع من الثمن ، مما تكون اسباب الحكم المطعون فيه قد خلقت مما تدبه الخصوم من طلبات وأوجه دفاع أو دفع وخلاصة ما استندوا اليه من الأدلة الواقعية مخالفا بذلك نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات مخالفاً لتسبوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ — طعن رقم ٤٩٤ لسنة ٤٦ ق)

٤٢٥ — حصول مانع مادي لأحد القضاة بجلسته النطق بالحكم وحاول غيره محله — وجوب اثبات ذلك في الحكم وأنه قد وقع على المسودة — لا حاجة لبيان حقيقة المانع — خلو الأوراق مما يفيد وجود مانع قانوني لا محل للنص على الحكم بالبطلان .

النص في المادة ١٧٠ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع قد توقع أنه قد يعرض للقاضي الذي اشترك في وضع الحكم ما يحول بينه وبين حضوره بشخصه وقت تلاوته فاكتمل بأن يوقع على المسودة على أن يبين في الحكم أن القاضي الذي لم يحضر النطق به قد اشترك في المداولة ووقع على مسودته والا كان باطلاً ، ولئن كان من المتعين أن يكون المسامع القهرى الذي يجيز الاستماسة بتوقيع القاضي مسودة الحكم من حضوره هو المسامع المادي المجرد دون المانع القانوني الذي يعنى زوال الصفة أو انتفاء الولاية لضرورة صدوره ممن يتصف بوصف القاضي ولزوم هذه الصفة حتى تنطبق بالحكم على تناوله مكنة الإصرار على رايه أو العدول منه حتى ذلك الوقت ، إلا أنه ليس بلازم الانصاح في الحكم عن بيان المسامع ، لأنه لصيق بشخص القاضي ومن العسير التعرف عليه وقت النطق بالحكم . لما كان ذلك ، وكان

نحكم المستأنف نذ. أشتمل على بيان أن السيد القاضي الذي تخلت عن حضور جلسة النطق به قد اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم ، وكانت الأوراق خلوا مما يفيد تحقق مانع قانوني بالقاضي المشبار اليه فان انعى - على الحكم بالبطلان - يكون على غير اساس .

(نقض ١٩/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٢ ق)

٤٣٦ - استئناف - نظر استئناف مسائل الأحوال الشخصية في جلسة عائية يترتب عليه بطلان الحكم لخلل ذلك بالسرية الواجبة لمسائل قد تكون أولى المسائل بذلك وهو بطلان من النظام العام .

ان النص في المادة ٨٧١ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الثاني من الباب الأول من الكتاب الرابع الخاص بالاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية على انه « تنظر المحكمة في الطلب منعقدة في غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة وتصدر حكمها علنا » والنص في المادة ٨٧٨ على أن « ينظر الاستئناف في غرفة المشورة على وجه السرعة وتفصل فيه المحكمة وفقا للاحكام والاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٨٧٠ ، ٨٧٦ يدل على أن المشرع اوجب نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية في غرفة مشورة ، ومؤدى هذا ان يكون نظر مسودة الدعاوى في جنسات سرية ، وقد اكدت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ الذي اضاف الكتاب الرابع الى قانون المرافعات هذا المعنى بقولها ان نظر المحكمة الطلب في غرفة مشورة تتواءم به السرية الواجبة لمسائل قد تكون أولى المسائل بذلك ، وبذا يتعين وجوب نظرها في غير علانية . ولما كان مراعاة السرية في هذا الخصوص هو امر من النظام العام لتعلقه بدظم التقاضي ، فانه يترتب على مخالفته بطلان الاحكام الصادرة في هذه الدعاوى دون حاجة للنص عليه صراحة .

(نقض ١٩/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٣ لسنة ٤٨ ق)

٤٣٧ - النعى يبطلان الحكم بسبب قبول المحكمة للمذكرة المخضمة دون اطلاق الطاعن عليها - عدم بيان ما احتوته هذه المذكرة من دفاع حرم الطاعن من مناقشته وكن له أثر فى الحكم - نعى غير مقبول .

اذ كان تبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون اطلاق خصم الآخر عليها جزاء البطلان الا ان هذا البطلان لا يصلح سببا للطعن بالنقض وفقا لنص المادة ٢/٢٤٨ من قانون المرافعات الا اذا كان من شأنه انتاثير فى الحكم ، واذ كان الطاعن (العامل) لم يبين فى سبب النعى ما احتوته مذكرة الهيئة المطعون ضدها الأولى من دفاع حرم من مناقشته وكان له أثر فى الحكم المطعون فيه فان نسيه يكون قاصر البيان وغير مقبول أمام محكمة النقض .

(نقض ٢٩/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ ق)

٤٣٨ - اغفال الحكم بحث دفاع جوهري للخصم - قصوره فى اسباب الحكم الواقعية - موجه لبطلانه .

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان اغفال الحكم بحث دفاع ابداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم اذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا فى النتيجة التى انتهت اليها المحكمة ، اذ يعتبر ذلك الاغفال قصورا فى اسباب الحكم الواقعية بما يقتضى بطلانه ، ومؤدى ذلك انه اذا طرح على المحكمة دفاع كان عليها ان تنظر فى اثره فى الدعوى فان كان منتجا فعليها ان تقدر مدى جديته حتى اذا ما راته متسما بالجدية مضت الى فحصه لتقف على اثره فى قضائها فان لم تفعل كان حكمها قاصرا .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٦ ق ، ٩٨٣ لسنة ٤٨ ق)

٤٣٩ - متى كان منطوق الحكم جاء موافقا للتطبيق الصحيح لقانون على الواقعة الثابتة به فلا يبطله ما يكون قد اشتمت عليه اسبابه من اخطاء قانونية .

متى كان منطوق الحكم جاء موافقا للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة

المتأينة به فلا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ
لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه ، كما أن تعيينه من
استطرد إليه نزيدا من إمكان رجوع الشركة الطامنة على المطعون ضده
الآخر (المؤمن له) بما قد تؤديه من تعويض نفاذا للحكم المطعون فيه غير
منتج إذ لم يكن ذلك مطروحا على المحكمة لتفصل فيه ومن ثم يسكون النعى
بهذا الوجه غير مقبول .

(نقض ١٥/٤/١٩٨١ — طعن رقم ٤٤٤ لسنة ٥٤ ق)

٤٤٠ — النعى ببطلان الحكم لصدوره من قضاء غير الذن سـمعوا
المرافعة — دليل ثبوته — نسخة الحكم ذاته — عدم كفاية محضر الجلسة التي
تلى بها منطوق الحكم — علة ذلك .

النص في المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز أن يشترك
في المدولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا ، والنص
في المادة ١٧٠ من هذا القانون على وجوب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا
في المدولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم ،
ثم النص في المادة ١٧٨ من هذا القانون على وجوب أن يبين في الحكم أسماء
القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته ، مفاده أن
النعى ببطلان الحكم لصدوره من قضاء غير الذين سمعوا المرافعة يكون
شاهده ودليل ثبوته هو نسخة الحكم ذاته ولا يكفي في اثباته محضر الجلسة
التي تلى بها منطوق الحكم ، ذلك أن العبرة بسلامة الحكم في هذا الصدد
هو بالهيئة التي أصدرته لا الهيئة التي نطقت به ، إذ ليس ثمة ما يمنع من
مشاركة قاض في الهيئة التي نطقت بالحكم وحلوله محل القاضي الذي سمع
المرافعة واشترك في إصدار الحكم ووقع مسودته ثم تغيب لمنع غند النطق
به وهو بيان يثبت بنسخة الحكم الأصلية ولا يتطلب القانون اثباته بمحضر
الجلسة .

لا نقض ٢٤/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤١ ق .

٤٤١ - قصور الحكم في الإفصاح عن سنده القانوني - لا بطلان -
 لمحكمة النقض أن تستكمل هذا القصور متى كان الحكم صحيحاً في نبرته -
 دلتها في كيفية الواقعة اعتمداً على ما حصلته محكمة الموضوع .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم المطعون فيه متى كان قد
 أصاب صحيحاً القانون في نتيجته فلا يبطله قصوره في الإفصاح عن سنده
 القانوني ؛ إذ لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من ذلك ،
 كما أن لها أن تعطى الوقائع الثابتة كيفها القانوني الصحيح ما دامت لا تعتمد
 فيه على غير ما حصلته محكمة الموضوع منها .

(نقض ٢٤/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق)

٤٤٢ - حكم - بطلان - خلو الحكم من ذكر اسم أمين السر لا يترتب
 البطلان - علة ذلك .

المادة ٧٨ من قانون المرافعات عدلت البيانات التي يجب اشتغال
 الحكم عليها ومن بينها أسماء القضاة الذين أصدره ورتبت المادة البطلان
 على خلو الحكم من هذا البيان ؛ ولم يتطلب المشرع فيما تطلبه من بيانات
 في الحكم أن يذكر فيه اسم أمين السر ؛ الأمر الذي يفيد أن هذا البيان ليس
 جوهرياً في نظر المشرع ومتى كان ذلك فإن خلو الحكم المطعون فيه من بيان
 اسم أمين السر لا يفسده ، ويكون النقص بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ٣/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ١١١ لسنة ٤٤ ق)

٤٤٣ - دعاوى الأحوال الشخصية - وجوب نظرها في غير علانية
 مخالفة ذلك - أثره - بطلان الحكم .

النص في المادة ٨٧١ من قانون المرافعات على أنه « تنظر المحكمة
 في الطلب منعقدة في غرفة المنعقدة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة
 ونصدر حكمها علناً » يدل على وجوب نظر دعاوى الأحوال الشخصية في غير

علانية ، وكان يترتب على مخالفة ذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - البطلان وكانت المادة ٣٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تقضى بسريان جميع القواعد على الدعاوى المستأنفة . وكان يبين من صور محاضر جلسات محكمتي أول وثاني درجة ان الدعوى نظرت امامها في جلسات علنية فان كلا من حكميهما يقع باطلا .

(نقض ١٩٨٠/٥/٧ - طعن رقم ٤٤ لسنة ٤٨ ق)

٤٤٤ - نقض - اسباب الطعن بالنقض - القصور والخطا في تطبيق القانون - تعويض الضرر الأدبي - اذ قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض بصورة مجملة دون ان يبين كنه عناصر الضرر الأدبي فانه يكون قد عابه البطلان لقصور اسبابه - اساس ذلك .

ان تعيين العناصر المسكونة للضرر والى يجب ان تدخل في حساب التعويض هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض فاذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض بصورة مجملة دون ان يبين كنه عناصر الضرر الأدبي فانه يكون قد عابه البطلان لقصور اسبابه الواقعية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالتعويض على مجرد قوله انه « نتيجة ما لحق المطعون ضده الأول - من ضرر أدبي » دون بيان لعناصر هذا الضرر المقضى بالتعويض عنه ، فانه يكون معيبا بالقصور والخطا في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا في خصوص قضاائه بالتعويض .

(نقض ١٩٨٠/٦/١٩ - طعن رقم ١٢٩٨ س ٤٧ ق)

٤٤٥ - القضاء ببطلان الحكم المستأنف لم يعب فيه أو في الإجراءات لم يمتد الى صحيفة الدعوى - وجوب التصدي لاموضوع والفصل فيه .

المحكمة الاستئنافية لا تملك عند القضاء ببطلان الحكم المستأنف لم يعب فيه أو في الإجراءات المترتب عليها أن تعيد الدعوى الى محكمة أول .

درجة التي فصلت في موضوعها لتظهر فيها . لآما اذا فصلت في موضوع الدعوى تكون قد استنفذت ولايتب عليه . وانما بسبب على المحكمة الا - ثنائية في هذه الحالة - طالما ان العيب لم يمتد الى صحيفة اقتراح الدعوى - نظر الدعوى بمعرفتها والفصل فيها . فان نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطا في القانون والتناقض يكون على غير اساس .

(نقض ١٣/١١/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٩٩ س ٤٦ ق)

٤٤٦ - يبطل الحكم اذا شابته الغموض بلن لم يقضى بطريقة واضحة في طلبات الخصوم » مثال :شان قضاء بالتسايم دون ان يوضح ما اذا كان يشمل الارض والمباني ام المباني فقط .

ان الابهام والغموض في تسبب الحكم يعيبه ويستوجب نقضه وكل طلب او وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب اليها بطريق الجزم ان تفصل فيه ، ويكون الفصل فيه مما يجوز ان يترتب عليه تغير وجه الراى في الدعوى ، يجب على محكمة الموضوع ان تجيب عليه في اسباب الحكم ، لما كان ذلك وكان الثابت ان الطاعن قد دفع امام محكمة الموضوع بان المطعون عليه غير مالك لثلاثة ارباع ارض العقار السالف الذكر لان عقد شرائه لها هو عقد ابتدائي قضي بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٨٨٠ سنة ١٩٦٤ مدنى الزماتر الق الابتدائية ولم يسجل الحكم الصادر في تلك الدعوى ، كما ان المطعون عليه لم يكسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وهو دفاع جوهري قد يترتب عليه تغير وجه الراى في الدعوى ولم يتناوله الحكم المطعون فيه واغفل الرد عليه ، هذا الى ان الحكم الابتدائي قضي بالزام الطاعن بريع ثلاثة ارباع المنزل محل النزاع ارضا وبناء وبشأيه نصيبه في هذا المنزل ومؤدى هذا الحكم ان التسليم يشمل النصيب في الارض والبناء ، وقد اخذ الحكم المطعون فيه بتقرير الخبر المنتدب الذي انتهى الى ان مباني العقار موضوع النزاع اتمامها الطاعن خلال سنتى ١٩٦٧ . ١٩٦٨ بعد ان ازيلت المباني القديمة سنة ١٩٦٧ ، وقضى بتعديل الحكم المستأنف الى الزام الطاعن بان يؤدى للمطعون عليه الربع المستحق عن ثلاثة ارباع الارض فقط دون المباني غير انه ايد حكم محكمة اول درجة فيما قضى به

من تسليم المطعون عليه نصيبه في المنزل دون أن يبين ما إذا كان هذا النصيب في الأرض فقط حسبها ورد في تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم وأقام عليه قضاءه ، أم في الأرض والمباني وفقاً لمؤدى الحكم الابتدائي ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره القصور في التسبيب وشابه الغموض مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٥ — طعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٦ ق)

٤٤٧ — استناد الحكم الصادر في الموضوع على نتيجة التحقيق رغم بطلان حكم الإحالة الى التحقيق — أثره — البطلان .

اذ كان الحكم الصادر في الموضوع قد اعتمد في قضاائه على التحقيق الذي تم نفاذاً للحكم الأول — حكم الإحالة الى التحقيق الباطل — فإن البطلان يمتد اليه مما يتعين معه نقضها معاً .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٩ — طعن رقم ٩١٩ س ٨٠ ق)

بيع

الفصل الاول — اركان البيع

الفصل الثانى — آثار البيع

الفصل الثالث — فسخ البيع وابطاله

الفصل الرابع — بعض انواع البيوع

الفصل الأول

أركان البيع

٤٤٨ — الثمن ركن أساسى فى عقد البيع — لا يشترط ان يكون معيناً بالفعل فى العقد — كفاية ان يكون قابلاً للتعين باتفاق الطرفين صراحة أو ضمناً .

الثمن وان كان يعتبر ركناً أساسياً فى عقود البيع الا انه وعلى ما منغاد من نص المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون المدنى — لا يشترط ان يكون الثمن معيناً بالفعل فى عقد البيع بل يكفى ان يكون قابلاً للتعين باتفاق المتعاقدين صراحة أو ضمناً على الأسس التى يحدد بمقتضاها غيها بعد .
(« نقتنى ٢٨/١/١٩٨٠ — طعن رقم ١٠٥١ لسنة ٥٥ ق)

٤٤٩ — الوعد بالبيع — اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية من بيع وثمن وعلى مدة اظهرار الرغبة فى الشراء — اثره — انعقاد البيع بمجرد اعلان الرغبة فى الميعاد — اخلاف الطرفين حول تنفيذ التزاماتهما — لا اثر له . مثال بشأن ميعاد الوفاء بالثمن .

مؤدى نصي المادتين ٩٥ ، ١٠١/١ من القانون المدنى انه متى اتفق

الراعد والموعود على جميع المسائل الجوهرية سيع 'الموعود به وعلى المدة التي يجب فيها على الموعود اظهار رغبته في التراء . ينعقد العقد بمجرد اعلان هذه الرغبة خلال مدة الوعد . ولا يؤثر في صحة انعقاده ونفاذه قيام الخلاف بين الطرفين حول تنفيذ اى منهما لالزاماته المترتبة عليه لانيهما في النهاية يخضعان فيما اختلفا فيه لأحكام القانون الواردة في هذا الخصوص ؛ لما كان ذلك ، وكان المقصود بالمسائل الجوهرية اركان البيع وشروطه الأساسية التي يرى المتعاقدان الاتفاق عليها والتي ما كان يتم البيع بدونها ؛ وكان الطرفان — على ما يبين من عقد ١٤/٩/١٩٧٣ — لم يفصحا عن وجود شروط أخرى ارادا تعيينها لانعقاد الوعد بالبيع عدا اركانه الأساسية وهي المبيع والتمن ، ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق على المسائل التفصيلية مثل ميعاد الوفاء بالتمن ، فان هذا الوعد الصادر من المطعون ضدهما قد انقلب الى عقد بيع تام يرتب كافة آثاره القانونية بمجرد ظهور رغبة الطاعن في الشراء بانذاره المعلن لهما في ٩/٩/١٩٧٦ وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .
١ نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ — ملعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٩ ق .

٤٥٠ — بيع الشريك على الشيوع جزءا مفرزا من المال الشائع قبل القسمة — تمسك المشتري بعدم ملكية البائع مفرزا — لا محل له — علة ذلك — م ٢/٨٢٦ مدنى .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة — أن للشريك على الشيوع أن يبيع جزءا مفرزا من المال الشائع قبل اجراء القسمة فقد نصت المادة ٨٢٦ فقرة ثانية من القانون المدنى على أنه « اذا كان النصرف منصبا على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف اليه من وقت التصرف الى الجزء الذى آل الى المتصرف بطريق القسمة » ومتى تقرر ذلك فان الطاعن يكون قد اشترى من المطعون عليه الجزء المفرز الذى يبيعه او ما يحل محله مما يقع في نصيب المطعون عليه عند القسمة ، فان وقع الجزء المفرز عند

القسمة في نصيب المطعون عليه خلص للطاعن ، وإن لم يقع انتقال حصة الطاعن بحكم "تحلول العيبى من الجزء المفرز المبيع الى الجزء المفرز الذى يؤول الى المطعون عليه بطريق القسمة ومن ثم كان لوالد أن يبيع لابنه مفزرا أو شائعا وإن يبيع ابنه بدوره الى الطاعن مثل ذلك ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه — بأن البائع لا يملك الحصة المبيعة مفزرة — يستكون على غير أساس .

(انقض ١٩٨٠/٣/٢٥ — طعن رقم ٩١٠ لسنة ٥٠ ق)

٤٥١ الوكالة فى بيع وشراء العقار — رضائية — لا يستوجب القانون شكلا رسميا لانعقادها سواء كانت الوكالة ظاهرة أو مستترة .

قانون تنظيم الشهر العقارى فيما يتطلبه من تسجيل عقد بيع العقار لا يضمن على هذا العقد شكلا رسميا معيناً فهو لم يغير شيئاً من طبيعته من حيث كونه من عقود التراضى التى تتم وتنتج آثارها القانونية بمجرد توافق الطرفين وإنما قد عدل فقط آثاره بالنسبة للعاقدين وغيرهم فجعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد بل متراخيا الى ما بعد حصول التسجيل ، واذ كان نص المادة ٧٠٠ من القانون المدنى يوجب أن يتوفر فى الوكالة الشكل الواجب توافره فى العمل القانونى الذى يكون محصل الوكالة فإن الوكالة فى بيع وشراء العقار تكون هى أيضاً رضائية ولا يستوجب القانون شكلا رسميا لانعقادها ، وهذا الأمر يستوى سواء أكانت الوكالة ظاهرة سافرة أم وكالة مستترة .

(انقض ١٩٨٠/٤/٢٤ — طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق)

٤٥٢ — تصرف الأب بالبيع المتجز لأبنه القاصر — صحيح ولو كان هبة مستترة فى صورة عقد بيع — أثبتت صورة الثمن — لا يترتب عليه سوى إعفاء الأب من تقديم حساب عن العقار محل التصرف وعدم استئذان المحكمة عند تصرفه فيه للغير .

لتصرف الأب بالبيع المتجز فى عقار يملكه الى ابنه القاصر يعتبر

تصرفا صحيحا وناهما سوا كان فى حقيقته بيعا او هبة مستترة فى صورة عقد بيع ، وبتسجيله تنتقل ملكية العقار المبيع الى القاصر ، ولا يترتب على ثبوت صورية الثمن سوى اعداء الاب من تقديم حساب عن هذا العقار ومن الحصول على اذن من محكمة الأحوال الشخصية عند تصرفه فيه بصفتة وليا شرعيا على ابنه القاصر وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الولاية على المال .

(نقض ١٩/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ١ لسنة ٤٨ ق)

الفصل الثانى

آثار البيع

٤٥٣ — عقد البيع غير المسجل — اثره — للمشتري طلب قرض الحراسة القضائية على العين المبيعة اذا خشى بقاءها تحت يد البائع طيلة فترة النزاع بينهما .

من المقرر وفقا لنص المادة ٧٣٠ من القانون المدنى ان للقضاء ان يأمر بالحراسة اذا كان صاحب المصلحة فى منقول او عقار قد تجمع لديه من الاسباب المعقولة ما يخشى منه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه ، والبيع ينعقد صحيحا بالعقد غير المسجل كما ينعقد بالعقد المسجل ومن آثار هذا الانعقاد الصحيح ان من حق المشتري ان يطالب البائع بالتسليم على اعتبار انه التزام شخصى واثر من آثار البيع الذى لا يحول دونه عدم حصول التسجيل ومن شأن هذه الآثار ايضا ان يكون للمشتري اذا ما خشى على العين المبيعة من بقاءها تحت يد البائع طيلة النزاع ان يطلب الى المحكمة وضعها تحت الحراسة عملا بنص المادة آتفة الذكر .

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ — طعن رقم ١٤٢٥ س ٤٧ ق)

٤٥٤ - الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع - حجة على دائن البائع -
تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل تنبيه نزع ملكية العين المبيعة - اثره
- اعتبار المدين البائع - غير مالك لها عند التنفيذ عليها .

اذ كانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها بحجية الحكم الصادر بصحة
العقد ونفاذه قبل المطعون ضدهم السبعة الاول باعتبارهم دائني المطعون
ضده الثامن الصادر ضده هذا الحكم فضلا عن نفاذ هذا العقد في حقهم
بتسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية بما يترتب عليه عدم
ملكية مدينهم المذكور للمعار المنزوعة ملكيته . فان الحكم المطعون فيه اذ
قضى بعدم الاعتداد بهذا الحكم لصورية عقد البيع - ورية مطلقة دون ان يشير
الى هذا الدفاع الجوهرى ، يكون - فضلا عما شابه من قصور في التسبيب
- قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٤ - طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق)

٤٥٥ - تسجيل عقد البيع خلواً من الاشتراط لمصلحة الغير الوارد في
العقد الابتدائي - لا يؤثر على حق المنتفع فيه - علة ذلك .

عقد البيع النهائي هو قانون المتعاقدين وليس العقد الابتدائي الا ان هذه
القاعدة قاصرة على العلاقة بين طرفي عقد البيع حيث لا يوجد حق مباشر
لغير مستمد من هذا العقد الابتدائي ، اما حيث يوجد هذا الحق بموجب
الاشتراط لمصلحته ، فان تسجيل العقد مع اغفال هذا الحق لا يؤثر على
حقه الثابت بموجب العقد الابتدائي .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٩ - طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٤ ق)

٤٥٦ - التعرض الشخصي الذي يضمنه البائع - ماهيته - دعوى
صحة التعاقد - دفع البائع فيها الموجهة لاجراءات الخصومة - لا تعد من
قبيل التعرض .

التعرض الشخصي الذي يضمنه البائع في مفهوم المادة ٤٣٩ من القانون

المشتري هو كل عمل يعكر على المشتري حقه في حيازة المبيع والانتفاع به .
فلا يدخل في ذلك ما يبدية الدَّعوى في صحة التعاقد التي يقيمها عليه
المشتري من دفع أو طلبات يهاجم بها إجراءات الخصومة سواء لغيرار فيها
أو لمستوطنها أو لتقضائها بمضى المدة ، إذ لا يعتبر هذا من قبيل الفعروض
لحقوق المشتري الناشئة من عقد البيع .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ — طعن رقم ١١٥١ لسنة ٤٨ ق)

٤٥٧ — دعوى صحة التعاقد — ماهيتها — البائع هو الخصم الأصلي
فيها ولو كان قد باع ذات المبيع لمشتري آخر — للبائع حق الطعن في الحكم
الصادر فيها .

دعوى صحة التعاقد يقصد بها رافعها المشتري إجبار البائع على تنفيذ
التزامه بنقل ملكية البيع الى المشتري تنفيذا عينيا ومن ثم فالبائع هو الخصم
الأصلي فيها حتى لو كان قد باع ذات المبيع الى مشتري آخر . ومن ثم يحق
للبيع الطعن في الحكم الصادر فيها ضده بكافة طرق الطعن الجائزة قانونا .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ — طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق)

٤٥٨ — دعوى صحة التعاقد — عدم تسجيل المشتري صحيفة الدعوى
من المشتري الآخر من ذات البائع — القضاء برفض الدعوى بطاب نقل
الملكية الى المدعى — لا خطأ .

إذا كان البيع الثمني الصادر من ذات البائع الى الطاعنين — الى
المطعون ضده السابع قد تم تسجيله ولم يكن الطاعنون قد سجلوا صحيفة
دعوى صحة التعاقد قبل تسجيل عقد شراء المطعون ضده السابع حتى
يستطيعوا التأشير بالحكم الذي يصدر فيها لصالحهم في هامش تسجيل تلك
الصحيفة ويكون حقهم حجة على المطعون ضده السابع ولا يتأثرون بتسجيله
عقد شرائه ، عملا بالمادتين ١٥ : ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض دعوى بصحة التعاقد لأستحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ — طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق)

٤٥٩ — المشتري لخصه مفرزة من العقار من أحد الملاك على الشيوع
— عدم احقيته في طلب الحكم بصحة عقده طالما ان الحصة المباعة لم تقع
في نصيب البائع له بعد القسمة .

المشتري لجزء مفرز لم يقع في نصيب البائع له ليس له ان يطلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة الى ذلك الجزء طالما ان القسمة وان لم تسجل تعتبر حجة عليه .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٢ — طعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق)

٤٦٠ — تكييف الدعوى — من سلطة محكمة الموضوع — وجوب التزامها
بطلبات الخصوم وسبب الدعوى — الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع —
الحكم بصحة العقد وثبوت ملكية المدعى قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

على محكمة الموضوع اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها التكييف القانوني الصحيح دون تقيد بتكييف الخصوم لها الا انها لا تملك تغيير سبب الدعوى ويجب عليها الالتزام بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليها ، واذ كانت الدعوى قد اقامها الطاعن بطلب اقتصر على الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر اليه فان لازم ذلك ان تتقيد المحكمة في قضائها بهذا الطلب وحده . وما ارتكر عليه من سبب قانوني طالما لم يطرا عليهما تغيير او تعديل من الطاعن اثناء سير الخصومة وفي الحدود التي يقرها قانون المرافعات ، وليس صحيحا في القانون ما يقول به الطاعن من ان القضاء للمشتري بصحة ونفاذ عقد البيع وبثبوت ملكيته للعقار محل هذا العقد امران متلازمان ذلك ان

المقصود من طلب صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزام الباع ببيع ملكية العقار المبيع تنفيذا مبنيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل الملكية ، فيكون في معنى هذا الطلب ان ملكية العقار لم تنتقل بعد الى المشتري ، ولذا فان الحكم به يكون متناقضا اذا ما اجتمع مع قضاء بتثبيت ملكية ذات المشتري لهذا العقار لما يفيد هذا القضاء بطريق اللزوم الحتمى من ثبوت اكتساب المشتري لملكية العقار فعلا . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون صائبا اذ خلص الى تخطئة الحكم الابتدائى بمخالفة القانون للقضاء بما لم يطلبه الخصوم لما ثبت ان مطلب الدعوى انحصر فى الحكم بصحة عقد البيع ونفاذه ورغم ذلك قضى دون طلب من الطاعن بتثبيت ملكيته الى المساقاة مع قضاائه بصحة ونفاذ عقد بيعها اليه ، فان النعى يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢١ — طعن رقم ٥٥ لسنة ٤٩ ق)

٤٦١ — مشتري العقار بعقد غير مسجل — حقه فى مطالبة المستأجرين بالحقوق الناشئة عن عقود الايجار — شرطه — حوالة البائع لهذه العقود الى المشتري .

لمشتري العقار بعقد غير مسجل ، مطالبة المستأجر بالحقوق الناشئة من عقد الايجار اذا ما قام البائع بتحويل عقد الايجار اليه ، وقبل المستأجر هذه الحوالة او اعلن بها .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ — طعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٤٧ ق)

٤٦٢ — اعلان الحال عليه بصحيفة الدعوى المتضمنة بيانات الحوالة — اعتباره اعلانا له بها — نفاذها فى حقه منذ هذا التاريخ — مشتري العقار الحال اليه عقود الايجار — حقه فى طلب اخلاء العين بسبب سوء استعمالها .

من المقرر ان اعلان الحال عليه بصحيفة الدعوى التى تضمنت بيانات

الحوالة تعتبر اعلانا له بها وتنفذ في حقه من هذا التاريخ ، واعتبارا من هذا التاريخ يصح للمحل له مفاضاة المحال عليه بكل ما كان للمحل من حقوق محالة ما دام القانون لم يستلزم لرفع الدعوى بها أن تكون مسبوبة بإجراء آخر . لما كان ذلك ، وكان البين من الاوراق أن صحيفة افتتاح كل من الدعوى قد حوت بياناً بالحوالة المؤجر لعقد الإيجار المبرم بينه وبين كل طاعن — مستأجر — الى المطعون عليه المشتري العقار بعقد غير مسجل — فان اعلان كل بتلك الصحيفة يعد اعلانا له بتلك الحوالة ، فتصبح نافذة في حقه اعتبارا من تاريخ الاعلان ، واذ لم يشترط القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في دعوى الاخلاء بسبب سوء استعمال العين المؤجرة أن تكون مسبوبة بإجراء سابق على رفعها ، فان دفاع الطاعنين المبني على عدم نفاذ الحوالة في حقهم ، يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ — طعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ ق)

٤٦٣ — ضمان عدم التعرض — المشتري الذي لم يسجل عقد البيع المصادر له لا يعتبر خلفا خاصا للبائع ولا يعدو أن يكون دائنا شخصيا لهذا البائع ولا يستطيع أن يواجه البائع لبائعه بضمان التعرض الا استعمالا احق مدينه بطريق الدعوى غير المباشرة .

لما كان من المقرر قانونا أن البائع يضمن عدم التعرض للمشتري — وخلفه عاما او خاصا — في العقار المبيع وكان المشتري الذي لم يسجل عقد البيع الصادر له لا يعتبر خلفا خاصا للبائع ولا يعدو أن يكون دائنا شخصيا لهذا البائع ومن ثم لا يستطيع أن يواجه البائع لبائعه بضمان التعرض الا استعمالا احق مدينه بطريق الدعوى غير المباشرة — لما كان ذلك وكان الطاعن لم يسجل عقد البيع الصادر له ولم يختصم في الدعوى المائلة البائع له — او ورثته من بعده — بما مؤداه انه لم يستعمل حقوق هذا الآخر بطريق الدعوى غير المباشرة فانه لا يكون له شخصيا أن يواجه مورثة

المطعون ضدهم من الأول الى الثانية عشر - المرحومة البائعة للبائع له - بضمان التعرض ، واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بدبوت ملكية المطعون ضدهم من الأول الى الثانية عشر للارض موضوع النزاع على ما ورد بتقرير الخبير من تملكهم لها بالارث وتفي تملك الطاعن لها بالتقادم المكسب لعدم اكتمال مدته ، فان المجادلة غير صحيحة عقد البيع المنسوب لمورثة المطعون ضدهم من الأول الى الثانية عشر (المرحومة والنعمى ببطلان الحكم لقضائه فى موضوع الدعوى مع القضاء بتزوير هذا العقد بحكم واحد - ايا كان وجه الراى فيه - يكون غير منتج .

(نقض ١٩٨٠/٤/٣ - طعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق)

٤٦٤ - ملكية المنقول المعين بذاته - انتقالها للمشتري بمجرد التعاقد - تصرف البائع بالبائع مرة ثانية لمشتري آخر تسلم المبيع وهو حسن النية - انتقال الملكية اليه دون المشتري الأول بالحيازة وليس بالعقد .

المقرر بحكم المادتين ٢٠٤ و ١٣٢ من القانون المدنى أن ملكية المنقول المعين بذاته تنتقل الى المشتري بمجرد التعاقد ودون توقف على تسليمه اليه، مما مؤداه وعلى نحو ما ورد بالمذكرة الايضاحية للمادة ١٣٢ انه اذا قام بائع هذا المنقول بعد ذلك ببيعه مرة اخرى الى مشتري ثان فان الملكية تبقى مع هذا للمشتري الأول الا ان يكون البائع قد قام بتسليم المنقول الى المشتري الثانى ، وكان هذا الأخير حسن النية ولا يعلم بسبق التصرف فى المنقول الى المشتري الأول ، فان الملكية تنتقل فى هذه الحالة الى المشتري الثانى لا عن طريق العقد بل عن طريق الحيازة وهى فى المنقول سند ملكية الحائز ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالعقد موضوع التقاضى ان المطعون عليه الثانى باع المنقولات المبينة به الى المطعون عليه الأول على ان يتم تسليمها اليه عند دفع باقى الثمن فى موعد غايته ١٩٧٦/٤/١ وكان الثابت بالعقد الصادر من المطعون عليه الثانى ذاته الى الطاعنة بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٨ انه باع اليها المنقولات مبينها واقتر بقبض ثمنها وقام بتسليمها اليها ، واذ خلت الأوراق مما يدل على

علم الطاعة بالتصرف السابق الحاصل للمطعون عليه الأول ، فأنها تكون قد اكتسبت ملكية هذه المنقولات عن طريق الحيازة المقترنة بحسن الية .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٩ ق .)

٦٥ — عقد البيع غير المسجل — اثره — انتقال الحيازة القانونية للعين المبيعة والدعاوى المرتبطة بها الى المشتري — دعواه بطرد الفاسب من العين — القضاء برفضها بوصفها دعوى استحقاق — خطأ .

وان كانت محكمة الموضوع غير مقيدة بالتكييف الذي يسبغه المدعى على دعواه ، الا انه يجب عليها اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح . واذ كان عقد البيع ولو لم يكن مشهرا ينقل الى المشتري الحيازة القانونية للعين المبيعة والدعاوى المرتبطة بها ، وكان الواقع ان الطاعن اقام الدعوى بطلب طرد المطعون عليه من المنزل موضوع النزاع وتسليمه له تأسيسا على انه اشتراه بعقد عرقى وان المطعون عليه يضع اليد على المنزل دون سند قانونى ، فان التكييف القانونى السليم للواقعة هو انها دعوى بطرد الفاسب للمنزل وتسليمه لصاحب الحيازة القانونية له ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا التكييف ووصف الدعوى بأنها دعوى استحقاق المنزل ، فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . واذ ادى هذا الخطأ الى حجب محكمة الاستئناف نفسها عن تحقيق سند حيازة المطعون عليه للمنزل وأحقية الطاعن فى طلب طرده منه ، فان حكمها يكون كذلك مشوبا بالتصور .

(نقض ٢٢/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٦ ق)

٦٦ — دعوى صحة التعاقد — ماهيتها — اتساعها لبحث ما يثار من منازعات تتعلق بانعقاد العقد ومدى صحته وجديته .

دعوى صحة وتغاذ عقد البيع — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها الى بحث موضوع العقد وتغاذه

فهي مواجهة خصوم المشتري ويستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها وهذا يقتضي أن يفصل القاضي في أمر صحة التعاقد وآثاره وبالتالي تتسع هذه الدعوى لبحث كل ما يثار من منازعات تتعلق بانعقاد العقد وبمدى صحته وجديته .

(نقض ٢٤/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق)

٦٧ — دعوى صحة التعاقد — نطاقها — اتساعها لبحث صحة البيع ونفاذه .

دعوى صحة التعاقد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها الى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه وهذا يقتضي أن يفصل القاضي في أمر صحة البيع واستيفائه الشروط اللازمة لانعقاده وصحته ، ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لبحث قابلية المبيع للتعامل فيه .

(نقض ٢٤/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق)

٦٨ — تأمين المشتري على السيارة المبعة مع احتفاظ البائع بحق الملكية لحين سداد الثمن — استحقاق المؤمن له لقيمة ما لحق المبيع من أضرار — حق البائع المستفيد من عقد التأمين اقتصراره على مقابل التأمين في حالة الهلاك الكلي .

إذا كانت قيمة إصلاح الأضرار التي سببها الحادث هي من حق المؤمن له الذي صدرت الوثيقة باسمه وقام بسداد أقساط التأمين ، ولأنه هو المستغل للسيارة ومن حقه أن تظل السيارة في حالة صالحة للاستعمال والاستغلال أمم الشركة البائعة فإن حقها في اقتضاء باقي الثمن إنما تضمنه السدادات الإذنية الصادرة من المشتري ، كما تضمنه السيارة ذاتها التي احتفظت

بملكيتها ، أما كونها هي المستفيدة من عقد التأمين فان ذلك لا يعطيها الا الحق فى قبض مقابل التأمين فى حالة الهلاك الكلى ، لما كس ذلك فان النهى على الحكم بانقصور فى النسبب يكون فى غير محله .
(نقض ١٩٨٠/٥/١٩ — طعن رقم ٧٤ لسنة ٤٧ ق)

٢٦٩ — لا محل لأعمال حكم المادة ٢/٢٤٤ مدنى بتفضيل المتهمسك بالعقد الظاهر على من يتمسك بالعقد المستتر — اقتصاره على حاله اختلاف شخص المتصرف .

المتصرف الأب بصفته وليا شرعيا على ابنه القاصر لم ذات العقار بمقود متعددة ولاشخاص مختلفين فان المفاضلة بينهم تجرى على أساس اسبقية تسجيل عقودهم ولا محل لأعمال حكم المادة ٢/٢٤٤ من القانون المدنى بتفضيل المتهمسك بالعقد الظاهر على المتهمسك بالعقد المستتر ذلك انه اذ نصت الفقرة الاولى من المادة ٢٤٤ من القانون المدنى على انه « اذا أبرم عقد فلداثنى المتعاقدين والمخلف الخاص ، منى كانوا حسنى النية ان يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذى اضر بهم » فتدلت على ان مجال تطبيق هذا النص يكون عند اختلاف شخص المتصرف فى كل من العقدین محل المفاضلة بحيث يكون احدهما صاحب حق ظاهر والآخر صاحب الحق المستتر . ومن ثم فانه اذا كان الشئ محل التصرف مملوكا لشخص واحد وتصرف فيه بمقود متعددة الى اشخاص مختلفين فان المفاضلة بينهم تجرى على أساس اسبقية تسجيل عقودهم فحسب .

(نقض ١٩٨٠/٥/١٩ — طعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٨ ق)

٢٧٠ — تسجيل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقد البيع حتى تنتج اثرها فى تخصيصها على من سجل عقده بعد تسجيلها يتعين ان يكون المستقرى فى الدعوى المذكورة قد اختصم البائع للبائع له اذا كان البائع له لم يسجل عقده .

لما كانت المطعون عليها الثانية لم تختصم البائع للبائع لها فيقضى عليه

بصحة العقد الصادر منه ، اذ اكتفت باختصاص السطح لها ، وهو لم تنقل اليه الملكية بعد وانه غير مؤثر عليها بصدور حكم في تلك الدعوى ، على خلاف ما ورد بالشهادة المقدمة من المظعون عليها الثانية والتي تفيد التأشير بالانكسار الصادر لها على تسجيل صحيفة دعواها لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يقبل فيها يتعلق باثبات اصل الملكية او الحق الهينى الا المحررات التى سبق شهرها فاذا توصل المشتري الى تسجيل عقده او هسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغما من ان سند البائع له لم يكن قد تم شهره ، لمانه لا يكون من شأن التسجيل على هذه الصورة ، اعتبارا المشتري مالكا اذ من غير الممكن ان يكون له من الحقوق اكثر مما هو للبائع له الذى لم تنقل اليه الملكية بسبب عدم تسجيل سنده .

(نقض ١٨/١١/١٩٨٠ - طعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٧ ق ١)

٤٧١ - اجاز المشرع للمشتري ما لم يمنعه شرط فى العقد ان يحبس ما لم يكن قد اداه من الثمن ولو كان مستحق الاداء اذا خيف على المبيع ان ينزع من يده وذلك حتى يزول الخطر الذى يهدده .

فى العقود الملزمة للجانبين وعلى ما تنقضى به المادة ١٦١ من القانون المدنى اذا كانت الالتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء ، جاز لكل من المتعاقدين ان يمتنع عن تنفيذ التزامه اذا لم يتم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به ، وقد اجاز المشرع تطبيقا لهذا الاصل فى الفقرة الثانية من المادة ٤٥٧ للمشتري ما لم يمنعه شرط فى العقد ان يحبس الثمن اذا خيف على المبيع ان ينزع من يده ، ومقتضى ذلك ان قيام هذا السبب لدى المشتري بخول له الحق فى ان يحبس ما لم يكن قد اداه من الثمن ، ولو كان مستحق الاداء حتى يزول الخطر الذى يهدده ، وتقرير جدية السبب الذى يولد الخشية فى نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده هو من الامور التى يستقل بها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه متى اقام قضاؤه على اسباب سائغة تكفى لحمله .

(نقض ٣٠/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق ١)

الفصل الثالث

فسخ البيع وإبطاله

٤٧٢ — تخلف المشتري عن الوفاء بباقي الثمن بغير حق — انتفاء حقه في الحبس لعلمه بالمبيع وسند ملكية البائع مع تنازله عن هذا الحق في العقد — القضاء بالفسخ — لا خطأ .

تخلف الطاعن عن الوفاء بباقي الثمن بغير حق يجعله مخلا بالتزاماته قبل البائع وليس له الحق في حبس باقى الثمن لأنه توافق لديه علمه بالمبيع وسند ملكية البائع له عند تحرير العقد فضلا عن أنه تنازل عن حقه في حبس الثمن بموجب الاتفاق في العقد ، واذ كان ما استخلصته المحكمة في هذا الخصوص استخلاصا سائغا يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها فان النعمى على الحكم المطعون فيه — الذى قضى بفسخ العقد — بهذه الاسباب يكون على غير أساس .

(نقض ٢٥/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٩١٠ لسنة ٤٥ ق)

٤٧٣ — عقد بيع الصيدلية لغير صيدلى او لصيدلى يملك أكثر من صيدليتين او لصيدلى موظف هو عقد باطل بطلانا مطلقا من النظام العام ولا يصححه الشروع في بيع احدى الصيدليتين بعد ابرام عقد البيع الباطل .

ان المشرع قصر تملك الصيدليات على الصيادلة المرخصين وحظر ذلك على من عداهم وذلك تنظيما لتداول الادوية وتحقيقا للاشراف الفنى لصيدلى متخصص على هذا التداول لارتباطه الوثيق بصحة الجمهور وحياة المرضى ، كما حظر النص ان يكون الصيدلى المالك موظفا او مالكا لأكثر من صيدليتين ، وذلك حتى يكون اشرافه الفنى تحقيقا للمصلحة العامة التى استهدفها المشرع بهذا التنظيم محافظة على صحة الجمهور بما تكون معه هذه التراعد متعلقة بالنظام العام ، وقد اكيد المشرع هذا المعنى بالنص

على عقوبة جنائية على مخالفة أحكامه — لما كان ذلك وكان يشترط لصحة عقد البيع أن يكون التعامل غير محذور لأمر يتصل بالنظام العام أو الآداب مؤدى ما تقدم أن عقد بيع الصيدلية وهو عقد ناقل للملكية بطبيعته — إلى غير صيدلى يكون باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام كما أن بيع الصيدلية إلى صيدلى موظف أو صيدلى يملك صيدليتين أخريين يعتبر كذلك باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام ، وإذا كان عقد البيع محل النزاع تضمن بيع محل تجارى (صيدلية) بكافة مقوماته المادية والمعنوية وكان الثابت تملك الطاعن صيدليتين أخريتين خلاف الصيدلية المباعة محل النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر عقد البيع المشار إليه باطلا بطلانا مطلقا يكون قد صادف صحيح القانون .

(نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٨٠ — طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق)

٤٧٤ — بيع الوصية مالا للقاصر دون إذن من محكمة الأحوال الشخصية وسقوط حق القاصر فى طلب إبطال البيع بهرور ثلاث سنوات على تاريخ باوغه سن الرشد لا يؤثر فى صحة البيع لأن تصرف الوصية لا يعتبر مجاوزا لحدود نيابتها القانونية ولا يعتبر منها بيعا لملك الغير .

لما كانت الطاعنة — وحسبما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه والصورة الرسمية من مذكرتها أمام محكمة الاستئناف — لم تنع بشيء على العقد واقتصر طعنها على طلب إبطاله لصدوره من الوصى عليها دون إذن من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال الذى انتهى الحكم المطعون فيه — وعلى ما سلف بيانه — إلى سقوط حقتها فى التمسك به عمالا لنص المادة ١٤٠ من القانون المدنى فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس ، والنعى بالثيق الثانى من هذا السبب مردود ذلك أن الوصية حين تصرفت بيع الأتبان المملوكة للطاعنة إنما كان ذلك باعتبارها نائبة عنها نيابة قانونية تحل فيها إرادتها محل إرادة الإصيل —

القاصر مع انصراف الأثر القانوني لهذه الإرادة الى هذا الأخير كما لو كانت قد صدرت منه لا يغير من ذلك إلا تكون قد استندت محكمة الأحوال الشخصية لله لالة على المال في هذا التصرف إذ لا يثبت تصرفها مع ذلك مجاوزا لحدود تلك النيابة كما لا يعتبر بيعا ملك الغير الذي يصدر من غير ملك ؛ لما كان ذلك فلا تثريب على الحكم المطعون فيه ان هو التفت عن دفاع الطاعنة بعدم نفاذ العقد في حقها استنادا الى قواعد بيع ملك الغير او لتجاوز النائب حدود نيابته لأنه دفاع لا سند له من القانون مما لا يعيب الحكم اغفال الرد عليه .

(نقض ١٦/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٢٠٧ س ٤٩ ق)

الفصل الرابع

بعض أنواع البيوع

٤٧٥ — المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدنى — مقوماته — بيع المتجر — شرطه وجوب ممارسة المشتري ذات نشاط المستاجر الأصلي البائع — وجوب ان تشمل عناصر البيع حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية .

المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدنى منقول معنوى يشمل مقومات معنوية منها حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والحق في الاجارة والرخص والاجازات وحقوق الملكية الادبية والفنية والصناعية ومقومات مادية أهمها الميكنات كآلات المصنع والأثاث التجارى والسلع كما يشمل الحقوق والإلتزامات إذ اتفق على ذلك ويتحتم حتى يقوم بيع المتجر ان يتضمن حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية دون باقى المقومات المعنوية مما مؤداه انه يجب ان يمارس المشتري ذات النشاط الذى كان يمارسه البائع حتى يتحقق القصد من اشتراط تضمين البيع

لحق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية وإذا حلا عقد البيع من بيان العناصر التي يتضمنها نولت المحكمة تحديدها مراعية في ذلك ما يلزم للانتفاع بالمحل . شريطة ان تشمل تلك العناصر حتى الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية .

(نقض ١٩٨٠/١/٩ — طعن رقم ٣٩١ س ٤٥ ق ١)

٤٧٦ — عقد بيع المتجر — لا تشترط الكتابة لانعقاده أو اثباته — عدم وجوب بيان المشتملات المادية والمعنوية وقيمتها في العقد — استأزام ذلك في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ لا اثر له على قيام العقد .

لا يشترط لانعقاد بيع المتجر أو اثباته ان يكتب أو ان يشهر لأنه عقد رضائي يتم بارادة طرفيه كما لا يشترط فيه ان يبين فيه مشتملاته المعنوية والمادية وقيمة كل منها على حدة ، وما استلزمه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ من كتابة العقد وشهره ، وبيان العناصر المبعة وقيمة كل منها على حدة مطلوب ليحتفظ البائع بحقه في امتياز البائع وبحقه في الفسخ ولا اثر له على قيام العقد .

(نقض ١٩٨٠/١/٩ — طعن رقم ٣٩١ س ٤٥ ق ١)

٤٧٧ — تكييف بيع المستأجر للجدك بوروده على محل تجارى خضوعه لرقابة محكمة النقض — لا عبرة بالوصف الوارد في العقد .

العبرة في تكييف بيع المستأجر للجدك هي بكونه واردا على محل تجارى بالمعنى والشروط التي اوردتها المادة سالفه الذكر دون التمويل على الوصف

المعطى له بالعقد . وكان المقرر ان هذا التكييف مسألة قامونية تخضع لرقابه محكمة النقض السى يكون لها ان تراقب مدى صحة ما استخلصته محكمة الموضوع فى هذا الصدد من وجود امر عدم وجرد المحل التجارى ، اذ يتوقف على هذا الكيف تطبيق قواعد بيع المحل التجارى فى الحالة الاولى وبقواعد العامة فى القانون المدنى وما يتصل به من قوانين تنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستجرين فى الدالة الثانية .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٩ ق)

تأميم

٤٧٨ - لجان تقييم المنشآت المؤممة - اختصاصها - نهائية قراراتها
 - شرطه - تحميل المنشأة بديون ليست ملزمة بها - لا حجة له قبل
 الدولة أو أصحاب الشأن .

اختصاص لجان التقييم - وعلى ما بينته المادة الثالثة من القانون
 ١١٧ ، ١١٨ سنة ١٩٦١ - هو تقييم رؤوس أموال الشركات المساهمة
 المؤممة التي تم تخن أسهمها متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر
 تعامل عليها أكثر من ستة شهور وكذلك تقييم المنشآت غير المتخذة شكل
 شركات مساهمة وتقييم رأس مال المنشأة يكون بتحديد الحقوق والأموال
 المملوكة لها وقت تأميمها وتقدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها في ذلك التاريخ
 وعلى ضوء ذلك يتحدد صافي رأس مال المنشأة ويكون قرار لجنة التقييم في
 هذا الشأن نهائيا وغير قابل للطعن فيه متى التزمت اللجنة في تقييمها عناصر
 المنشأة أصولا وخصوما وقت تأميمها إما إذا خرجت لجنة التقييم عن هذا
 النطاق الذي يرسمه لها المشرع بأن أضاعت إلى أموال وحقوق المنشأة
 ما ليس لها أو استبعدت شيئا أو حملتها بديون ليست ملزمة بها ، فإن قرارها
 في هذا الصدد لا يكتسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب
 الشأن .

(نقض ١/٢٨ / ١٩٨٠ - ملعن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ ق)

٤٧٩ - لجان تقييم المنشآت المؤممة - عدم اختصاصها بالفصل في المنازعات بين المنشأة المؤممة والغير - فصلها في هذه المنازعات لا يكتسب حصانة تحول دون طرحها على المحكمة المختصة .

ليس للجان التقييم أن تفصل في أي نزاع يثور بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها بين المنشأة المؤممة وبين الغير أو أن تتعرض لأي نزاع آخر يتعلق بالتقييم في ذاته ذلك أن تحقيق المنازعات والفصل فيها من اختصاص المحكمة صاحبة الولاية العامة في ذلك إلا ما استثنى بنص خاص ، فإذا تعرضت لجنة التقييم للفصل في تلك المنازعات فإن قرارها لا يكتسب حصانة تحول دون طرح تلك المنازعات على المحكمة المختصة لتحقيقها والفصل فيها ولا يعد ذلك طعنا في قرارات التقييم وإنما هو سعي إلى الجهة ذات الولاية العامة للحصول على قضاء يحسم تلك المنازعات .

(نقض ٢٨/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ ق ٨)

٤٨٠ - تقدير لجنة التقييم أحد عناصر المنشأة المؤممة خصوصاً أو اصولاً بصفة مؤقتة - تحديد هذا العنصر بصفة نهائية فيما بعد - وجوب أعمال أثره من وقت التأميم - مؤداه - استحقاق أصحاب المنشأة لآية زيادة في صافي رأس المال المترتبة على هذا التحديد .

تقدير لجنة التقييم أحد عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت لا يخرج هذا العنصر من عناصرها ، سواء كان من الخصوم أو الأصول ولا يبعده عن نطاق التأميم ، ومن ثم إذا تم تحديد هذا العنصر بصفة نهائية ارتد أثر هذا التحديد إلى وقت التأميم ، فإن ترتب عليه زيادة في صافي رأس مال

المنشأة جرت على تلك الزيادة ما يجرى على قيمة المنشأة المؤممة من احكام على أن تؤدي قيمة المنشآت المؤممة بموجب سندات اسمية على الدولة في حدود مبلغ خمسة عشر الف جنيه لكل من الملاك السابقين لتلك المنشآت وفقا لأحكام القانون رقم ١٣٤ سنة ١٩٦٤ — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه الى أن مطالبة الطاعن — أحد اصحاب المنشأة المؤممة — بنصيبه في مبلغ العشرة آلاف جنيه خصصته لجنة التقييم لطلوبات التضايا والغرامات تعتبر طعنا في قرار هذه اللجنة فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(ا) نقض ١/٢٨/١٩٨٠ — طعن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ ق)

٤٨١ — تامين — اشراف الجهة الادارية على المشروع المؤم لا يعنى زوال شخصيته المعنوية وبالتالي يسال مسئولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التامين — التامين لا يرد الا على رؤوس اموال المنشآت دون ما عداها كالارباح التي حققها قبل التامين — اساس ذلك — حق المساهم في الحصول على نصيبه من ارباح الشركة هو حق من الحقوق الاساسية لا يجوز المساس به رغم انه حق احتمالي — عدم صدور قرار من الجهة المختصة بالموافقة على توزيع هذه الأرباح لا يحرم المساهمين حقهم في اللجوء الى القضاء للمطالبة بنصيبهم فيها .

ان مؤدى القانون ١١٧ سنة ١٩٦١ بتامين بعض الشركات والمنشآت ومذكرته الايضاحية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان الشارع لم يشأ انتفاء المشروع المؤم بمقتضى هذا القانون بل رأى — مع الاحتفاظ

له بشخصيته وبذمته المستقلين عن شخصية الدولة وذمتها ومع استمراره في ممارسة نشاطه إخضاعه للجهة الإدارية التي يرى الحاقه بها وهذا الاشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤم بل تظل له شخصيته المعنوية التي كانت له قبل التأميم وذمته المالية المستقلة بها عساه يكون عالقا بها من التزامات فيسأل المشروع مسئولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأميم كنتيجة حتمية لاستمرار شخصيته المعنوية ، ولما كانت المادة الثانية من القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ تنص على أن رؤوس أموال المنشأة المؤمنة تتحول الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر عاما بغائدة قدرها ٤ ٪ سنويا كما نصت المادة الثالثة على أن قرارات لجان التقييم تكون نهائية وغير قابلة للطعن فيها فان مفاد ذلك كله أن التأميم لا يرد الا على رؤوس أموال المنشآت دون ما عداها كالأرباح التي حققتها قبل التأميم ولو اريد المشرع تلميمها لنص على ذلك صراحة في القانونين ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ ومتى كان ذلك فإن الأرباح التي حققتها المنشأة خلال فترة التأميم النصلي تكون بمنأى عن التأميم ولا تندمج في رأس المال المؤم كما أن من المقرر ايضا أن حق المساهم في الحصول على نصيب من أرباح الشركة هو حق من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها رغم أنه حق احتمالي لا يتأكد لا بمصادقة الجمعية العمومية للمساهمين أو ما يقوم مقامهما على حصص الأرباح التي يقترح مجلس إدارة الشركة توزيعها ، ومن ثم لا يحتد بما من شأنه أن ينقد المساهم حقه في الحصول على نصيب من الأرباح طالما لم تقدر الجمعية العمومية اضالمتها الى رأس المال — كما أن المقرر أن عدم صدور قرار من الجهة المختصة بالموافقة على توزيع هذه الأرباح لا يحرم المساهمين حقهم في اللجوء الى القضاء للمطالبة بنصيبهم فيها ، لماذا أممت الشركة تأمينا كليا كان القضاء مختصا بتحديد هذه الأرباح وما ثبت لديه ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم العلون فيه أن الخبر الذى

ندبته المحكمة واطمأنت الى نتيجة اعماله قد انتهى الى أن أرباح المنشأة في فترة التأميم النصفى لم تدخل ضمن رأس مال الشركة المقوض عنه بسندات وأن الجمعية العمومية المنعقدة برئاسة وزير التموين قد اعتمدت أرباح الشركة عن تلك المدة ، فانه وقد قضى للمطعون ضدهم بحقهم في أرباح تلك الفترة يكون قد صادف صحيح القانون ولا يجدى الطاعة من بعد القول بأن قرار الجمعية العمومية الصادر في ١٣/١١/١٩٦٣ لا يشمل توزيع الأرباح عن الفترة موضوع المطالبة اذ فضلا عن أن هذا القول يعد جدلا موضوعيا في تقدير الدليل الذي اعتمدته المحكمة فانه عار عن دليله ، كما لا يجديها التحدى بحكم آخر صدر من محكمة الاستئناف ولا تتوافر به شروط العجبة في النزاع القائم اذ بحسب الحكم المطعون فيه أن يكون قد بين الحقيقة الواقعية التي اطمأن اليها وساق عليها دليلا وانزل عليها حكم القانون الصحيح ولا عليه اذا ما خالف حقيقة اخرى اخذ بها حكم لا يحاج به طرفا النزاع .

(نقض ١٢/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق)

٤٨٢ — تأميم — توزيع الأرباح — وجوب تجنب نصيب العمال في

الأرباح بواقع ٢٥٪ من الأرباح قبل توزيعها — لا موجب لاستئصال الاحتياطي

القانوني والاقتطاع لشراء سندات حكومية .

وحيث أن مما تمناه الطاعة في الشق الآخر من المسبب الأول أن توزيع الأرباح قد تم بالمخالفة لأحكام المادة ١٤ من القانون ١٦ سنة ١٩٥٤ وتعديلاته بشأن وجوب استئصال الاحتياطي القانوني والاقتطاع لشراء سندات حكومية بالإضافة الى تجنب نصيب العمال في هذه الأرباح بواقع ٢٥٪ مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى سديد فيما يتعلق بشأن عدم استنزال المبلغ المخصص لنصيب العمال في الأرباح بواقع ٢٥٪ ذلك ان المنشأة أمت بمقتضى القانون رقم ٤٢ سنة ١٩٦٢ باضافتها الى الجدول المرافق لقانون ١١٨ سنة ١٩٦١ والذي أوجبت المادة الأولى منه ان تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق له شكل شركة مساهمة عربية كما جرى نص المادة الخامسة من القانون ١١١ سنة ١٩٦١ على ان يخصص للموظفين والعمال في الشركات المساهمة والتوصية بالاسهم ٢٥٪ من صافي أرباح تلك الشركات ، ولما كان الحكم المطعون فيه أخذ بالنتيجة التي انتهى اليها تقرير الخبير المنتدب محمولا على اسبابه ومنها ان جملة الأرباح الواجب توزيعها مبالغ ٤٨٩٥٤٨٨٢ وان الأرباح التي تخص طرفى الدعوى هي ٤١٥٨٢٨٢ ج بعد استنزال حصة العمال في الأرباح وقدرها ٧٢٩٦٥٤٠ ج وقضى للمطعون ضدهم على ضوء ذلك بنصيبهم في الأرباح وقسـدـره ١٧٧٤٧٥٦٩ ج ، وحقيقة قيمة حصة العمال في الأرباح بواقع ٢٥٪ طبقا للقانون ١١٦ سنة ١٩٦١ هي ١٢٢٣٨٧٢٠ ج واذا احتسب الخبير قيمة نصيب العمال بأقل من هذه القيمة والتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف صحيح القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص وحده .

(نقض ١٢/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق)

٤٨٣ — اختصاص لجان تقييم المنشأة المؤتممة ، القانونان ١٤٩ و ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ — ماهيته — لا حجية لقراراتها ان تعرضت للفصل في منازعات لا تقبل بالتقييم في ذاته — فصل المحاكم في هذه المنازعات — لا يعد طعنا في قرارات تلك اللجان .

اختصاص لجان التقييم كما هو مبين في القانونين رقمي ١٤٩ و ١٥٠

لسنة ١٩٦٢ - اللذان بهوجبهما تم تأمين مضرب المطعون ضدهم نصفيا ثم
 كلياً - هو تقييم رأس مال المنشأة انما يكون بتحديد على أساس من
 العناصر المكونة له وهى الحقوق والأموال المملوكة للمنشأة وقت التأمين ،
 فان كان من بين هذه الحقوق والأموال ما يحتاج الى تقدير قيمته - كالأشياء
 غير المتداولة فى البورصة او التى مضى على آخر تعامل فيها أكثر من ستة
 أشهر وذلك بالنسبة للشركات المساهمة ، وكذلك عقارات والمنقولات المملوكة
 للمنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة - فتقوم لجنة التقييم المختصة
 بتقدير قيمتها وتمتع فى هذا الشأن بسلطة تقديرية لا تخضع لأية رقابة
 إدارية او قضائية ، ولكن ليس للجان التقييم ان تفصل فى أى نزاع يثور
 بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها بين المنشآت المؤممة وبين الغير او
 أى نزاع آخر لا يتعلق بالتقييم فى ذاته ، ذلك أن تحقيق المنازعات والفصل
 فيها من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة فى ذلك الا ما استثنى بنص
 خاص ، أما اختصاص لجان التقييم فى ذاته ، فانه لا تكون لقراراتها أية حجية
 تحول دون المحاكم المختصة والنظر فى هذه المنازعات والفصل فيها ويكون
 للدولة وأصحاب الشأن من ملاك المنشآت المؤممة قبل تأمينها والغير ان
 يتقدموا الى المحاكم المختصة بهنازعتهم لتحقيقها والفصل فيها ، ولا يكون
 ذلك طعناً فى قرارات لجان التقييم وانما هو سعى على قضاء يحسم تلك
 المنازعات .

(نقض ١٩٨٠/٦/٥ - طعن رقم ١٠٤٩ س ٤٧ ق)

٤٨٤ - منازعة مالك المنشأة قبل التأمين فى استحقاق مصلحة الضرائب
 لمبلغ معين - فصل قرار التقييم فى هذه المنازعة - لا حجية للقرار فى هذا
 الشأن - للمحاكم ذات الاختصاص الفصل فيه .

منازعة المطعون ضدهم باعتبارهم ملاك المنشأة قبل تأمينها فى تحديد
 دين الضرائب وقوانين التيسير ، لا شأن لها بالتقييم ولا تدخل فى اختصاص

اللجنة وقرارها لا يحوز حجية في شأنها ولا يحصل دون المحاكم ذات الاختصاص ونظرها ويكون للمطعون ضدهم ان يلجأوا اليها للفصل فيها طبقاً للقانون ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فان التعمى عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتاويله وتفسيره يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/٦/٥ — طعن رقم ١٠٤٩ من ٤٧ ق)

تأمين

٢٨٥ - مبالغ التأمين المودعة من شركات ووكالات السفر والسياحة
بخزينة مصلحة السياحة - كيفية التصرف فيها - ق ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ ،
الحجز عليها تحت يد المصلحة - اثره .

القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة
قد اوجب على شركات السياحة ان تودع خزينة مصلحة السياحة تأميناً
مالياً قدره ثلاثمائة جنيه لا يرد لها الا بعد مضي ثلاثة اشهر من تصفية
اعمالها او الغاء ترخيصها وبعد التحقق من تنفيذ الالتزامات المتعلقة باعمالها ،
كما تضى بأن تخصم من هذا التأمين المبالغ التي تستحق على الشركة بسبب
عمل من الاعمال التي تزاولها والمبالغ التي تستحق لاية مصلحة حكومية ،
على ان يجرى الخصم بموجب قرار من لجنة تحكيم مشكلة ولها للسلطة
السادسة منه وبشرط الا تتجاوز قيمة النزاع مائة جنيه ، فان تجاوزتها احيل
النزاع الى المحاكم العادية ، كما اوجب على المسؤولين عن ادارة الشركة
اداءها يخصم من التأمين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ مطالبتهم بذلك والا
جاء وقت نشاط الشركة ، ومناد ذلك ان مبلغ التأمين المودع من الطاعن
بخزينة مصلحة السياحة لم يكن مستحقاً له وقت توقيع الحجز تحت يدها
اذ لم تكن اعماله قد صليت او الفى الترخيص الصادر له ، وان قيام المطعون
ضده بولاء دين الحساجز - وهو دين محسوم به لاحد
العاملين السابقين لدى الطاعن في منازعة عمالية - بطريق الخصم من
مبلغ التأمين قد تم في غير الاجوال التي اجازها القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤

خضم فيها من قيمة التأمين ويغير اتباع ما نص عليه من إجراءات . مما اضطر به الخس الى اداء قيمة التأمين من جديد للمطعون ضده توتيا لوقف نشاطه . ولما كن الطاعن قد اقام دعواه على مخالفة انصرف لأحكام قانون المرافعات وبلغت رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ فأجابه الحكم الابتدائي لطلبته على أساس مخالفة الوفاء لقانون المرافعات ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى ذلك الحكم وقضى برفض دعوى الطاعن دون ان يعرض الحكم المطعون فيه لما اثاره الطاعن من مخالفة الصرف لأحكام القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الراى فى الدعوى على نحو ما سلف بيانه فانه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب مما يوجب نقضه .

((نقض ١٩٨٠/١/٢١ — طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٥ ق))

٤٨٦ — التأمين الاجبارى من حوادث سيارات النقل سريانه لصالح الركاب المصريح بركوبهما بجوار قائدة السيارة — عدم امتداد التأمين لغيرهما من الركاب فى صندوق السيارة .

اذ كان لاخلاف على ركوب القليل فى صندوق السيارة المعدة لنقل البضائع كما لا خلاف على مطابقة وثيقة التأمين للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى وكانت هذه الوثيقة فى شرطها الاول تنص على ان «يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة او ايه اصابة بدنية تلحق اى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها .» ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث

السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المصريح بركوبهم طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ . ولما كان قرار وزير الداخلية المنفذ للقانون واجب التطبيق « القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور » قد أوجب في المادة ٥١ منه تخصيص ٥ سم من مقعد « كابينة » سيارة النقل لجلوس القائد و ٤ سم لكل من الشخصين المصريح بركوبها بجواره مما مؤداه ان الراكبين اللذين يفيدان من التأمين هما المسروح بركوبهما الى جوار القائد في مقعد « الكابينة » وان من خسلاهما لا يصدق عليه وصف الراكب ولا يمتد اليه نطاق التأمين .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق)

٤٨٨ - تأمين المشتري على السيارة المبعة مع احتفاظ البائع بحق

الملكية لحين سداد الثمن - استحقاق المؤمن له لقيمة ما لحق المبيع من

اضرار - حق البائع المستفيد من عقد التأمين اقتصاره على مقابل التأمين في

حالة الهلاك الكلى .

اذ كانت قيمة اصلاح الاضرار التي سببها الحادث هي من حق المؤمن له الذي صدرت الوثيقة باسمه وقام بسداد أقساط التأمين ، ولأنه هو المستغل للسيارة ومن حقه ان تظل السيارة في حالة صالحة للاستعمال والاستغلال اما الشركة البائعة فان حقتها في اقتضاء باقى الثمن انما تضمنه السندات الإذنية الصادرة من المشتري ، كما تضمنه السيارة ذاتها التي

احتفظت بملكيتها . اما كونها هي المستفيدة من عقد التأمين فان ذلك لا يعطيها
الا الحق في قبض مقابل التأمين في حالة الهلاك التلي . لما كان ذلك فان
النعي على الحكم بانقصور في التسبب يكون في غير محله .

(نقض ١٩/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٤ لسنة ٤٧ ق)

٤٨٩ - استئناف احكام التعويض - حق ومصلحة الشركة المؤمنة في
رفعه ولو كان المؤمن له لم يستعمل حقه في رفع الاستئناف .

عدم استئناف المؤمن له مالك السيارة التي وقع منها الحادث لاحكام
الصادر بالزامه والشركة المؤمنة بالتضامن بمبلغ التعويض لا يحول دون قيام
مصلحته الاخرى في الطعن على هذا الحكم تمكينا لها من الدفاع عن حقوقها
وخشية تواطؤ المؤمن له مع المضرور .

(نقض ١٨/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٤١١ لسنة ٤٧ ق)

٤٩٠ - المسؤولية عن حوادث السيارات - التأمين الاجبارى - آثاره
 - التأمين الذى يعقده مالك السيارة اعمالا لنص المادة ١١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ هو تأمين اجبارى الفرض منه حمائية المضرور - نطاق المسؤولية التى يلزم المؤمن بتغطيتها تمتد الى تغطية مسؤولية اى شخص يقع منه حادث السيارة متى ثبت خطؤه ولو انتقلت مسؤولية مالكها - متى تحققت مسؤولية مرتكب الحادث لا يشترط لقبول الدعوى المباشرة قبل شركة التأمين ان يكون مالك السيارة مختصا فيها ولا ان يستصدر المضرور اولا حكما بتقرير مسؤولية مالكها عن الضرر - لا يجوز للمضرور ان يجمع بين مالك السيارة (المؤمن له) وشركة التأمين (المؤمن) ويرجع على كل منهما بالتعويض واذا استوفى حقه من احدهما برئت لمة الآخر واذا لم يستوفه كل حقه من المؤمن رجع بالباقي على المؤمن له المسئول .

ان التأمين الذى يعقده مالك السيارة اعمالا لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور - المتابلة للمادة السالفة من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ - ليس تامينا اختياريا يعقده الملك بتمسك تأمين نفسه من المسؤولية عن حوادث سيارته الناشئة عن خطئه او عن خطأ من يسأل عن عملهم ، ولكنه تأمين اجبارى فرضه المشرع على من يطلب ترخيصا لسيارة ، واستهدفت به حماية المضرور وقضمان حصوله على حقه من التعويض الجابر الذى وقع عليه مما بلغت قيمة هذا التعويض واذا كان المستند من تعويض القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارة ، ومن المحكمة التى استهدفتها المشرع باصدار هذا القانون وقانون المرور المشار اليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان نطاق المسؤولية التى يلزم المؤمن بتغطيتها لا تقتصر على مسؤولية مالك السيارة وبعبءه او من يسأل عن عملهم ، وانما تمتد الى تغطية مسؤولية اى شخص يقع منه حادث السيارة متى ثبت خطؤه ، ولو انتقلت مسؤولية مالكها ، وكان للمضرور من الحادث الذى يقع من سيارة تضررت بقتلها الوثيقة ان يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاتقصاء التعويض من الضرر الذى اسببه من الحادث ، فحقه متى تحققت مسؤولية مرتكب الحادث لا يشترط لقبول هذه الدعوى قبل المؤمن ان يكون مالك السيارة مختصا فيها ، ولا ان يستصدر المضرور اولا حكما بتقرير مسؤولية مالكها عن الضرر . واذا كان المضرور - بتقرير الدعوى المباشرة له

قبل المؤمن قد أصبح له مديتان بالتعويض المستحق له ، المؤمن له المسئول وهو مدين طبقا لقواعد المسئولية ، والمؤمن بحكم الدعوى المباشرة وكلاهما مدين بدين واحد ولكنهما غير متضامنين فيه ، بل هما مسئولان عنه بالتضام طبقا للقواعد المقررة في الدعوى المباشرة ، فلا يجوز للمضور أن يجمع بينهما ويرجع على كل منهما ، وإذا استوفى حقه من أحدهما برئت ذممة الآخر ، وإذا لم يستوفى كلا حقه من المؤمن ترجع بالباقي على المؤمن له المسئول .

(نقض ١٨/١٢/١٩٨٠ م طعن رقم ١٤١٤ شق ٤٧ ق)

تأمينات اجتماعية

أولا — الاعتراض على تقديرات هيئة التأمينات

ثانيا — تأمين اصابات العمل

ثالثا — تأمين الشيخوخة والمعاش

رابعا — مسائل متنوعة

أولا — الاعتراض على تقديرات هيئة التأمينات

٤٩١ — عدم اخطار هيئة التأمينات الاجتماعية رب العمل بالحساب
بخطاب موصى عليه بعلم الوصول اثره — عدم انفتاح مواعيد الاعتراض
عليه — م ١٣ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

جرى قضاء محكمة النقض على ان الاجراء الذى تفتتح به المواعيد
الواردة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو اخطار الهيئة
صاحب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ولا يغنى عن
ذلك أى اجراء آخر بما مقتضاه أنه اذا لم يتم اخطار صاحب العمل اصلا
بهذا الحساب بخطاب موصى عليه بعلم الوصول فبان ليا من هذه المواعيد
لا ينفذ .

(نقضي ١٩٨٠/١/٢٠ — طعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٤ ق)

٤٩٢ - اخطار هيئة التأمينات لرب العمل بحساب الاشتراكات في ظل القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - اعترضه عليه خلال الميعاد المحدد بالقانون - صدور القانون الجديد ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وجوب اعمال ما استحدثته من اجراءات ومواعيد بقر فوري على ما لم يتم من اجراءات ،

قانون التأمين الاجماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي بدأ العمل به اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ استحدث اجراءات جديدة نصت عليها المادة ١٢٨ منه بأن « يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص بأن يقدم للهيئة المختصة بيانات العاملين واحورهم واشتراكاتهم وذلك وفق النماذج التي نعدها الهيئة . وعلى الهيئة المختصة اخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذلك بالمبالغ الاخرى المستحقة عليه للهيئة بكتاب موصى عليه مع علم الوصول . ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة . بكتاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الاخطار . وعلي الهيئة المختصة ان ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار اليها في المادة ١٥٧ . . . » وكانت المادة ١٥٧ من ذات القانون تنص على ان « ينشأ بالهيئة المختصة لجسان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون يصدر بتشكيلها واجراءات عملها ومكافآت اعضائها قرار من الوزير المختص . وعلى اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه » فان هذه الاجراءات الجديدة التي استحدثها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه - والتي لم تبدأ موعدها الا في ظله - هي التي تسرى على واقعة النزاع والخضوع لاحكام هذا القانون .

٤٩٣ — الاعتراض على تقديرات هيئة التأمينات الاجتماعية المصير عنه في المادة ١٣ من قانون التأمينات ايس اجباريا ولزب العمل الانجاء مباشرة الى القضاء لمدة ثلاثين يوما تالية لانقضاء الشهر اللاحق لانتهاء ميعاد الاعتراض .

ان مؤدى ما نصت عليه المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه اذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الاعتراض على الحساب الذى اخطره به الهيئة : فان حقه الامساك فى الالتجاء الى القضاء يظل قائما لمدة ثلاثين يوما تالية لانقضاء الشهر اللاحق لانقضاء ميعاد الاعتراض .

(نقض ١٦/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٣ لسنة ١٧ في

٤٩٤ — مواعيد الاعتراض على حساب الاشتراكات المطلوبة لهيئة التأمينات الاجتماعية — افسادها باخطار صاحب العمل بكتاب موصى عليه بعام الوصل — رده الى الهيئة — لا يفيد حصول الاخطار مستوفيا لبيانات .

الاجراء المعمول عليه والذى تنفتح به المواعيد الواردة فى المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو اخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بكتاب موصى عليه مع علم الوصول : واثبت كان النانوس لم ينص على شكل معين للخطاب الا ان هذا الخطاب يجب ان يتضمن بيان كافي عن اشتراكات التأمين والمبالغ الاخرى المستحقة للهيئة بالتقدير اللزم لتعريف صاحب العمل بها تعريفا نافيا للجهالة : واذ كان ما ورد فى خطاب الطاعنة — رب العمل — للهيئة وفى مذكرة محامها عند وصول خطاب الهيئة للطاعنة متضمنا مطالبتها بالمبلغ محل التداعى لا تؤدي الى النتيجة التى استخلصها الحكم بشأن الاخطار وفق احكام القانون على ما ساءل بانه . لما كان ما تقدم وكانت الهيئة المطعون ضدها لم تقدم على الدعوى

دليلاً على حصول الاضرار المشار اليه ؛ فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى عدم قبول الدعوى بناء على ما استخلصه بغير سند من عبارات خطاب الطاعنة ومذكرة محاميها والتفت بذلك عن خابر الدعوى من الدليل على حصول الاضرار ؛ يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وعابه الفساد في الاستدلال .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٤ - طعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٧ ق)

٤٩٥ - المنازعة بين العامل وهيئة التأمينات الاجتماعية بشأن المعاشات والتعويضات - م ٨٩ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - عدم التجاء العامل الى اللجنة المنصوص عليها فيها - القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل عرض النزاع على اللجنة المذكورة - خطأ - علة ذلك .

المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤. بعد أن بينت في فقراتها الأربع عشرة الأولى قواعد المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بالنسبة لالتزامات صاحب العمل في مكافأة نهاية الخدمة القانونية منها وتلك المحددة وفقاً لنظام أفضل وكيفية حسابها وامتيازاتها وصرفها واستخدامها نصت في الفقرة الأخيرة على أن « تشكل لجنة بقرار من وزير العمل للبت بمسألة نهائية في أي خلاف ينشأ من تطبيق أحكام هذه المادة » ويفصّل هذا النص على أن المشرع رسم سبيلاً للفصل في الخلاف الذي قد ينشأ حول الحقوق المبينة به فأنشأ اللجنة المشار إليها لكي تضع حداً للمنازعة في هذا الخصوص ، لكنه لم يسلح حق المؤمن عليه الاضطرار في اللجوء الى القضاء مباشرة فلم يورد حظراً على حقه في التقاضي ولم يجعل من الالتجاء الى هذه اللجنة إجراءً مسبقاً قبل رفع الدعوى بتلك الحقوق ، يؤيد هذا النظر أن المشرع استحدث حكماً مغايراً في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ منصر في الفقرة الثانية من المادة ١٥٧ منه على تقديم طلب الى الهيئة قبل اللجوء الى القضاء وهو ما يؤذن بتحول في السياسة التشريعية إذ فرض القانون على المؤمن عليه عرض النزاع على اللجنة قبل رفع

الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول دعوى الطاعنة تأسيسا على انها رفعتها قبل الالتجاء الى اللجنة المتوعد عنها يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٨٠/٢/١ — ضمن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق ٤)

ثانياً — تأمين اصابات العمل

٤٩٦ — طلب العاهل اعادة النظر امام لجنة التحكيم الطبي في تقدير هيئة التأمينات لنسبة العجز نتيجة اصابة عمل — صدور قرار اللجنة — وجوب التقيد به باعتباره قرارا نهائيا غير قابل للطعن فيه — م ٤٧ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

بين القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٤٥ ، ٤٦ طريقتا اثبات العجز الجزئي المستديم الحاصل للمؤمن عليه وتقدير مداه وكيفيته وطلب اعادة النظر في قرار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص امام لجنة التحكيم الطبي المشككة لهذا الغرض ثم نص في المادة ٤٧ على انه « على مكتب علاقات العمل المختص بوزارة العمل اخطار كل من المصاب والهيئة بقرار التحكيم الطبي فور وصوله اليه ويكون ذلك القرار نهائيا وغير قابل للطعن ، وعلى كلا الطرفين تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات » مما مفاده انه في حالة ما اذا طلب العامل التحكيم الطبي وصدر قرار لجنة التحكيم في موضوع النزاع . فان هذا القرار يصير نهائيا وغير قابل للطعن ويلتزم كلا الطرفين بتنفيذ ما يترتب عليه من التزامات . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى ان الطاعن طلب اعادة النظر في تقدير الهيئة لنسبة عجزه امام لجنة التحكيم الطبي وصدر قرار اللجنة في هذا الطلب ، فان الحكم المطعون فيه اذ اعقد بقرار لجنة التحكيم باعتباره قرارا نهائيا . لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٠ — طعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٧ ق ٤)

٤٩٧ - متى العامل أو ورثته قبل الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عن اصابات العمل - اختلافه عن حقه في التعويض قبل المسئول عن الأهل الضار - جواز الجمع بين الحقين .

ما تؤديه الهيئة العامة للتأمين والمعاشات للعامل أو ورثته بسبب اصابات العمل إنما هو في مقابل ما تسديده هذه الهيئة من اشتراكات تأمينية بينما يتقاضى حقه في التعويض عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي يرتكبه المسئول وليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .
(نقض ١٩٨٠/٣/٢٧ - طعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق)

٤٩٨ - ثبوت إصابة العامل بالذبحة الصدرية وقصور الشريان التاجي - رفض الحكم بحالته للكشف الطبي - لا خطأ طالما لم يدع العامل أن اصابته كانت نتيجة حادث مفاجئ وقع أثناء العمل أو بسببه .

اذ كان ثبوت إصابة الطاعن (العامل) بالذبحة الصدرية وقصور الشريان التاجي وتاريخ حدوث هذه الإصابة غير منتج في الدعوى طالما ان الطاعن لا يدعى بوقوعها نتيجة حادث مفاجئ وقع أثناء العمل أو بسببه ومن ثم فلا تعد إصابة عامل وفقا لنص الفقرة (د) من المادة الاولى من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ : لما كان ما تقدم ، فلا تقرب على الحكم المطعون فيه ، ان هو اغفل طلب ضم ملف علاجه أو رفض طلب حالته للكشف الطبي .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ - طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ ق)

٤٩٩ - دعوى العامل المصاب بالتعويض عن إصابة العمل قبل رب العمل - جواز استناده الى المسئولية التقصيرية اذا كان الخطأ الذي نشأ عنه الحادث جسيما - م ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

النص في المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات

الاجتماعية على أنه « لا يجوز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل ان يتم ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل الا اذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانب » يدل على ان مجال تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية هو فى الاحوال التى اراد فيها المشرع ان يرعى جانب العامل نظرا لمخاطر العمل بعد تحميله عبء اثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتعويض فإذا ما لجأ العامل إلى أحكام هذا القانون واتخذها سنداً له فى طلب التعويض فإنه لا يصح له ان ينسك بأى قانون آخر ضد صاحب العمل الا اذا كان خطأه الذى نشأ عنه الحادث جسيماً فإنه يجوز للعامل انضو من النشروع فى هذه الحالة بالقواعد العامة للمسئولية التقصيرية دون التقيد باللجوء الى قانون التأمينات الاجتماعية .

(نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٤ ق)

٥٠٠ — الخطأ الجسيم فى معنى المادة ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٣ —

ما هيته — مثال بشأن تحقق الخطأ الجسيم فى جانب الشركة رب العمل .

الخطأ الجسيم فى معنى المادة الرابعة من قانون اصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٢٦ والتي تقابلها المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — هو الذى يقع بخرجة غير يمسيرة ولا يشترط ان يكون متعمداً ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه انه قضى بمسئولية الطاعنة (الشركة) من التعويض على أساس المسئولية التقصيرية المقررة فى القانون المدنى لارتكابها خطأ جسيماً يتمثل فى سماعها بتسيير السيارة التى وقع منها الحادث واطارها الخلفى صالح بنسبة ٣٠ . مع ان عمل الشركة ونشاطها يجعلها على علم بأن السيارة قد تجتاز طرف وعرة — وكان هذا الذى قرره الحكم مستنداً الى ادلة كتابية لحمله ولأن أصلها الثابت فى الأوراق — فان ما تنعاه الطاعنة على الحكم من الخطأ فى تطبيق القانون لا يكون له محل .

(نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٤ ق)

٥٠١ - وفاة المؤمن عليه بجلطة في القلب لا تعتبر إصابة عمل إلا إذا نتجت عن إرهاق في العمل يتسبب بالمناقطة .

لما كان المتصور بإصابة العمل وفقا لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣/١٩٦٤ - الذي يحكم راقعة الدعوى الإصابات بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بغتة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومن جسم العامل وأحدث به ضررا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه على أن وفاة مورث المطعون ضدها نتيجة إصابة بجلطة في القلب تعتبر إصابة عمل ، على ما حصله من أن هذه الإصابة قد نشأت عن المجهود الذي بذله في عمله ، وكان الواقع في الدعوى لا يكشف عن أن إرهاق المورث في العمل يقسم بالمناقطة حتى يعتبر حادث عمل ، لما كان ذلك وكانت الإصابة لا تعدو أن تكون مرضا له يرد في الجدول المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية سالف الإشارة إليه - فإنها لا تعتبر مرضا مهنيا .

(نقض ١/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ١٠١٦ س ٤٩ ق)

ثالثا - تأمين الشيخوخة والمعاش

٥٠٢ - العمال الذين يتقاضون أجورهم بغير الشهر - وجوب احتساب أيام العمل ستة وعشرين يوما - ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وجوب مزاعة ذلك عند حساب المعاش .

مقتضى نص المادة ١٢/٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع جرى على قاعدة معينة في احتساب أيام العمل - أن يتقاضون أجورهم بغير الشهر - ستة وعشرين يوما توحيدا للأساس الذي يجرى عليه تحديد الأجر الشهري بالنسبة لهم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٣ من القانون المذكور قد أوجبت أن تربط المعاشات المستحقها على أساس

بتوسط الأجر الشهري الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الاخيرتين
او مدة الاشتراك فى التأمين ان قلت عن ذلك ، فانه ينبغى حساب الأجر
المذكور على الأساس الوارد فى المادة ١٢/٥ من القانون المذكور باعتبار
أجر ستة وعشرين يوما .

(نقض ١٦٨٠/٣/٢٢ - طعن رقم ١٤١ لسنة ٤٦ ق .

٥٠٢ - الالتزام بإداء مكافأة نهاية الخدمة وقيمة المكافأة الأفضل -
وقرعه على عاتق هيئة التأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل - ق ٦٣
لسنة ١٩٦٤ .

مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ان الالتزام بإداء مكافأة نهاية الخدمة - بما فى ذلك نظام
المكافآت الأفضل - يقع على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون
صاحب العمل .

(نقض ١٦٨٠/٣/٢٩ - طعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٩ ق .

٥٠٤ - التأمين الإضافى المستحق للعامل فى حالات العجز الكامل او
الوفاة - تاخر هيئة التأمينات فى صرفه - اثره - التزامها بدفع ١٪ من
قيمه عن كل يوم تاخير - ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - عدم اقتصار هذا الجزء
على المتأخر فى صرف المعاشات وتعويض الدفعة الواحدة .

مفاد نص المادتين ٨٧ : ٨٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ان التأمين الإضافى عبارة عن مبلغ نقدي يصره
دفعة واحدة الى المؤمن عليه او المستحق عنه فى حالات العجز الكامل
او الوفاة بالشروط التى عينها القانون ، ويكون معادلا لنسبته من متوسط
الأجر السنوي المشار اليه فى المادة ٨١ تبعا للسن ووفقا للجدول رقم ٤

الموافق للقانون مع زيادة النسب الواردة في الجدول المذكور وبواقع : ٥٪
من قبلها إذا كان العجز الكامل أو الوفاة بسبب إصابة مهمل ، ويعتبر
بيذه المتأثرة. تعويضا قصد منه المشرح مساعدة المؤمن عايه وأسرته بسبب
انتهاء خدمته قبل سن التقاعد ومعالجة الآثار الفاجية عن الوفاة أو العجز
الكامل قبل هذه السن ، وكانت عبارة « المعاشات أو التعويضات » قد وردت
في نص المادة ٩٥ من ذات القانون بصيغة عامة مطلقة فتشمل تبعاً التأمين
الإضافي باعتباره تعويضا يتعين صرفه في المواعيد المقررة بالمادة المشار
إليها والا التزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعه مضافاً إليه ١٪
من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتباراً من تاريخ استيفاء المؤمن عليه
أو المستحقين عنه المستندات المطلوبة منه ، فإن القول بقصر مدلول عبارة
« المعاشات أو التعويضات » على المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة دون
هذا التأمين الإضافي يكون تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لمسومه بغير
مخصص وهو ما لا يجوز .

(نقض ١٩٨٠/٣/٣٠ — طعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق)

٥٠٥ — خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات
الاجتماعية — حالاته — وردوها على سبيل الحصر في قرارات وزير العمل
الصادرة في هذا الشأن — ترك العامل العمل بالشركة وصيرورته شريكاً
بمضامناً فيها — لا يعد من هذه الحالات .

اذ كانت المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تنص على انه
« اذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض
الدفعة الواحدة طبقاً للقواعد والنسب الآتية عن كل سنة من سنوات
الاشتراك في التأمين : (أ) (ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً
من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً او في

حاله مغادرة البلاد نهائيا او الهجرة يكون التعويض وفقا للنسب الآتية . . .
وتحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون يقرار
بمصدر من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية " وكان وزير العمل قد اصدر بموجب هذا التفويض قرارات
ارقاء ٢٢ لسنة ١٩٦٩ : ٧ : ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائى
عن نطاق تطبيق القانون والتي تجيز للمؤمن عليهم صرف تعويضات الدفعة
الواحدة وفقا لاحكام المادة ٨١ المذكورة مما يبين معه ان تحديد هذه الحالات
انما ورد فى قرارات وزير العمل على سبيل الحصر وذلك بالاستناد الى
تفويض من القانون ذاته ، وبما لا يجوز معه اضافة حالات اخر اليها ، لما
كان ذلك وكان ترك المطعون ضده العمل لدى الشركة الاهلية لتشغيل المعادن
ليصبح شريكا متضامنا فيها لا يعدا من الحالات الواردة حصرا فانها لا تعتبر
خروجا نهائيا عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية تجيز صرف
تمويض الدفعة الواحدة .

(نقض ٢٧/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٨ لسنة ٤٧ ق)

٥٠٦ — يشترط فى مدة الخدمة السابقة حتى تدخل فى حساب المعاش
ان تكون مما يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل — ومن ثم فلا تضم الى
مدد الخدمة السابقة تلك التى قضاهها المؤمن كمسائق خاص لانه فى حكم
خدم المنازل .

يشترط فى مدة الخدمة السابقة حتى تدخل فى حساب المعاش ان
تكون مما يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل وكانت المادة الخامسة من
قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على انه
« لا تسرى احكام هذا القانون على خدم المنازل ومن فى حكمهم الا فيما
يرد به نص خاص » ولم يرد بهذا القانون ولا بتوانين العمل السابقة نص
يرتب لاحد من هؤلاء حقا فى مكافأة عند انتهاء عقده وكان حكم محكمة
اول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى فى اسبابه الى احتية المطعون
ضده فى اقتضاء معاش شهري يحسب على اساس ضم مدد خدمته السابقة

على العمل بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي لا يستحق منها مكافأة وفقا لقانون العمل فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد هذا الحكم يكون قد خالف انقانون واخطأ فى تطبيقه .

، نقض ١٧/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٩ ق ؛

٥.٧ — رفع معاش العجز والشيخوخة والوفاة بنسبة ١٠٪ أعمالا

للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ تشمل معاش الوفاة سواء كانت الوفاة طبيعية ام بسبب اصابة عمل حيث اتى حكم القانون عاما لا يميز بين اسباب الوفاة .

لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نص فى المادة الرابعة منه على ان « يرفع معاش العجز والشيخوخة والوفاة بنسبة ١٠٪ وذلك بالنسبة لأصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحقين عنهم ، مع مراعاة الحد الأقصى المنصوص عليه فى المادة ٩١ وكانت عبارة معاش العجز والشيخوخة والوفاة قد وردت فى هذا النص بصيغة عامة ومطلقة لتشمل معاش الوفاة سواء اكانت الوفاة طبيعية ام ناشئة عن اصابة عمل فان القول بتصر مدلول هذه العبارة على مكافأة الوفاة الطبيعية واستبعاد معاش الوفاة بسبب اصابة عمل من زيادة المعاش يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز ، ذلك لانه متى كان النص عاما وصريحا فى الدلالة على المراد منه فلا محل لتقييده او تأويله بمقوله الاستبعاد بقصد الشارع او الرجوع الى ما يرد فى شأنه بالمذكرة الايضاحية بمشروع القانون . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى فى قضائه على ان نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ بزيادة المعاشات جاء مطلقا وانى بحكم عام لا يميز بين اسباب الوفاة ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بسبب الطعن على غير اساس .

، نقض ٢٥/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ١٤٣١ لسنة ٤٧ ق ؛

٥٠٨ - يحق للمؤمن عليه الذى طلب احتساب معاشه بواقع ٢ ٪ من متوسط أجره الشهري عن المدة السابقة لاشتراكه فى التأمين طبقا للمادة ٧٦ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ان يعدل عن طلبه وأن يسترد الأقساط المدفوعة بصدد أنه لا يوجد فى نصوص قانون التأمينات أو القانون العام ما يحول تونا ذلك .

لن المشرع تغييا مصلحة المؤمن عليه بتقرير حقه فى طلب حساب معاش المدة السابقة لاشتراكه فى التأمين التى يستحق عنها مكافأة وتقاس لقانون العمل وذلك بواقع ٢ ٪ من متوسط الأجر الشهري الذى أفصح عنه بدلا من ١ ٪ من هذا المتوسط لتمكينه من زيادة المعاش الذى تقرر أصلا لكفالة الحماية الاقتصادية له وللمستحقين عنه بتوفير نفقات معيشته عند بلوغه سن التقاعد ومعاشتهم بعد وفاته فمنحه المشرع حق تقديم ذلك الطلب اذا رأى انه يحقق مصلحة له ولما كان هذا المعاش لا يرتكن فى أساسه على رباط عقدى بين المؤمن عليه والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإنما تحسده احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى فرضه وليس فى هذه الأحكام ولا فى القانون العام ما يحول دون عدول المؤمن عليه عن طلب حساب ذلك المعاش بواقع ٢ ٪ من متوسط الأجر الشهري المشار اليه واسترداده ما تقمه فى هذا الخصوص ويؤيد هذا النظر ان المشرع استحدث حكما مغايرا فى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ بأن منع فى الفترة الأخيرة من المادة ٤١ منه المؤمن عليه من العدول عن طلب ضمن المسدد أو حسابها أو الاشتراك عنها مما يؤذن بتحول فى السياسة التشريعية من إطلاق حق المؤمن عليه فى العدول الى تعميم الحظر وجعله شاملا .

(نقض ١٤/٦/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٧ ق ١)

٥٠٩ - مكافأة نهاية الخدمة المندرجة في قانون نقابة الصحفيين
رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ - عدم التزام المؤسسات الصحفية منها الا بقيمة
الزيادة بين ما تتحمله وفقا لها ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا
لقانون العمل .

لما كان المشرع قد أحل نظام تأمين الشيخوخة محل نظام مكافأة نهاية
الخدمة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المعدل
للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في ١/١/١٩٦٢ وأصبح الالتزام بأداء معاش
العامل واقعا على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب
العمل بعد هذا التاريخ وكان قانون التأمينات رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي حل
محلّه والذي سرت أحكامه - وفقا للمادة الثانية منه - على جميع العاملين
عدا من استثنيتهم هذه المادة على سبيل الحصر قد أبقى على نظام تأمين
الشيخوخة الى جانب ما استحدثته من تأمينات أخرى ، وكانت المادة ٨٩ منه
بعد ان نصت في فقرتها الأولى على ان « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا
لاحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة
والعجز والرعاية الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على
اساس المادة ٧٣ من قانون العمل واحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من
القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ » اوردت في فقرتها الثانية انه « ويلتزم اصحاب
الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو ٦١ بنظام معاشات او مكافآت
او ادخار افضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الانظمة ومكافأة
نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الاساس المشار اليه في الفقرة السابقة
... ومفاد ذلك انه اذا كان صاحب العمل قد ارتبط مع عمله بنظام معاش او
مكافأة افضل قبل آخر يوليو سنة ١٩٦١ فانه لا يخسر ملتزما قبلهم الا بفرق
الميزة التي تزيد وفقا لهذا النظام عن مكافأة نهاية الخدمة القانونية . ولا
يغير من ذلك ما تنص به المادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ٧٠ من احكام
مكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء عقد عمل الصحفي على اساس شريطة ان كل
سنة من سنوات التعاقد ، ذلك ان ما تضمنته هذه المادة ليس حكما من نحدثنا
لهو ترديد - لما نصت عليه لائحة العمل الصحفي الصادرة في ٢٣/١١/١٩٦٣

والذي أبقى القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢١٦ . . .
١٩٥٨ على الحقوق التي كانت مقررة للصحفيين بمقتضاها ومنها هــة
المسكافاة .

ولذلك فان النص عليها في المادة ١١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠
ليس من شأنه ان يسسخ حكم الفقرة الثانية من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٦٤ كما انه لا يتعارض معه . بل يعين اعمال هذين النصين .
فلا تلتزم المؤسسات الصحفية قبل الصحفيين العاملين بها الا بقيمة الزاوة
بين ما تتحملة وفقا لنظام مكافاة نهاية الخدمة المذكور فيه بالمادة ١١ من
القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ومكافاة نهاية الخدمة القارونية محسوبة مفد
لقانون العمل .

انقض ١٤/٦/١٩٨٠ — طعن رقم ١٨١٢ لسنة ٤٩ ر .

رابعاً — مسائل متنوعة

٥١٠ — لا تسرى احكام المادة ٦٤ من ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخامسة
بتأمين البطالة على عمال المقاولات دون تفرقة بين من يقوم منهم بعمل مـدى
او ذهني « رئيس حسابات » وذلك لعدم النص .

ان المادة ٦٤ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ مـ
نصت على انه « تسرى احكام هذا الباب (التأمين ضد البطالة) على العاملين
الخاضعين لاحكام هذا القانون عدا الفئات التالية ا — العاملون السـ
يستخدمون في اعمال عرضية او مؤقتة وعلى الاخص عمال المقاولات ومـ
التراويل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ » وبذلك يخرى
نطاق تطبيق احكام التأمين ضد البطالة العاملون في المقاولات دون تفرقة بين
من يقوم بعمل يدوي او ذهني اذ جاء النص عاماً مطلقاً لا تخصيص فيه
كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الطاعن كان يعمل مـ

للحسابات بشركة بونيفيلكا التي كانت تقوم بعملية استصلاح ١٥٠٠٠ ر.د. فدان لحساب جمهورية مصر العربية فإنه يكون من عمال المقاولات الذين يسرى في شأنهم نص المادة ٦٤ من قانون التأمينات سالف البيان - واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن التمس عليه بالخطأ في تطبيق القانون لا يكون له محل .

(انقض ١٩٨٠/٥/٣١ - طعن رقم ١٣٣ لسنة ٤٤ ق)

٥١١ - هيئة التأمينات الاجتماعية - تعيين النائب عنها وبيان حدود نيابته - مرجعه القانون الذي ينظم احكامها .

اذ كانت هيئة التأمينات الاجتماعية من الأشخاص الاعتبارية فيكون لها - طبقا للمادة ٥٣ من القانون المدني - حق التقاضي ويكون لها نائب يعبر عن ارادتها . والمرجع في بيان ذلك هو القانون الذي ينظم احكامها ويعين النائب عنها وحدود هذه النيابة ومداها .

(انقض ١٩٨٠/١/١٠ - طعن ٣١٨ و ٥٥١ س ٤٨ ق)

٥١٢ - تأخر هيئة التأمينات الاجتماعية في صرف مستحقات العامل بعد طلبها وتقديم مستنداته - أثره - التزامه بإداء ١٪ من قيمة المستحقات عن كل يوم تأخير ولو جاوز ذلك أصل المستحقات - ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ جزاء ماليا وليس فائدة قانونية .

مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه اذا استحق المؤمن عليه معاشا أو معويضا تعين على الهيئة صرف استحقاقه خلال اربعة اسابيع من تاريخ تقديمه اليها بطلب الصرف مؤيدا بمستنداته . فان تراخت في الصرف دأب من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافا اليه ١٪ من قيمته عن كل يوم

بتأخر فيه الصرف اعتبارا من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة . فلا يعمد
الهيئة من دفع هذا التعويض ان يكون المطالب به محل نزاع منها ما دام -
ثبتت للحكمة الزام الهيئة به ، لانه طالما ان حق المؤمن اساسه القانون
وكانت الهيئة قد خولت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه ، فلا
تعذر ان هي لم تقف به هي الميعاد ، ولان مادعا الشارع الى تقدير هذا الحق
للمؤمن عليه انما هو رغبته الاكيدة في سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية
لأربابها لما لها من صلة اساسية بأسباب معيشتهم وعلى هذا فقد الزم
الهيئة بأداءجزاء مالي ان هي تراخت في الصرف بعد استيفائها المستندات
المطلوبة ، واذا كان ذلك فان هذا الجزاء المالي - ليس فائدة قانونية مما
نصت عليه المادة ٢٢٦ من القانون المدني لاختلاف كل عن الآخر مصدرا
وسببا لذلك فانه لا يسرى عليه حكم المادة ٢٣٢ من القانون المدني .
(نقض ١٩٨٠/١/١٢ - طعن رقم ١٠ س ٤٩ و ١)

٥١٣ - علم هيئة التأمينات الاجتماعية بالتدقيق عمال بالمشاة - مستحققاتها قبل رب العمل سقوطها بالتقادم الخمسى .

اذ كان وجود ملف منشأة المطعم ضده تحت يد الهيئة الطاعنة يفيد
علمها بالتدقيق العمال بهذه المنشأة وباستحققاتها للمبالغ موضوع التداعى
اعتبارا من تاريخ استحقاق كل قسط منها ، وكانت الهيئة قد تراخت في
المطالبة الى ان اخطرت المطعم ضده باستحقاقها لتلك المبالغ في ١٧٢/١/٣١
بعد اكتمال مدة التقادم الخمسى التى تمسك بها المطعم ضده ، فلان الحكم
المطعون فيه اذ قضى بسقوط حق الهيئة بالتقادم بالنسبة لقيمة الاشتراكات
المستحقة عن المدة من ١٩٥٩/٨/١ وحتى ١٩٦١/٨/٣١ يكون قد انتهى الى
نتيجة صحيحة في القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٠ - طعن رقم ٥٧ لسنة ٤٧ ق)

٥١٤ - التأمين الإجبارى لدى هيئة التأمينات الاجتماعية - أنواعه -
ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - عدم جواز مباشرتها للتأمين الاختيارى .

وردت التأمينات الاجتماعية بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على سبيل
الحصر فى المواد ٢٠ ، ٤٨ ، ٦٣ ، ٧٥ وهى تأمين اصابات العمل والتأمين
الصحي والتأمين ضد البطالة وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وقضت
المادة الخامسة من القانون على أن يعهد بمباشرة هذه الأنواع الأربعة من
التأمينات الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . ونصت الفقرة الأولى من المادة
الرابعة صراحة على أن يكون التأمين فى الهيئة وفقا لأحكام هذا القانون
الزاميا بالنسبة الى جميع أصحاب الأعمال والعاملين لديهم ومؤدى ذلك أن
القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لم يعرف سوى التأمين الإجبارى على العاملين
الخاضعين لأحكامه وقد ناط بالهيئة القيام بهذا التأمين الإجبارى ولم يخول
لها القيام بتأمين اختيارى من أى نوع كان .

[نقض ١٩٨٠/٢/٢ - طعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٦ ق ٤]

٥١٥ - العاملون بالزراعة - عدم سريان أحكام قانون التأمينات
الاجتماعية عليهم - ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - تعلق أحكامه بالنظام العام - قبول
هيئة التأمينات للاشتراكات رغم عدم التزام رب العمل بها - لا تكسب العامل
حقا فى المنشأ .

استثنت المادة الثانية من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ صراحة من سريان
أحكام العاملين فى الزراعة ولما كانت أحكام القانون فى هذا الخصوص
من النظام العام ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها ولا يعتد بتقبل هيئة
التأمينات لاشتراكات عامل غير خاضع لأحكام هذا القانون ولا يكسبه هذا
القبول أى حق فى التمتع بأحكامه ، ذلك أن حق المؤمن عليه فى التأمين
منشؤه القانون ، فإن الحسك المطعون فيه اذ قضى بوجود نظام للتأمين
الاختيارى تقوم به الهيئة تأسيسا على قبولها لاشتراكات المطعون ضده الأول

وهو من عمال الزراعة وإجاز له الحق في المعاش وفنا لاحكام القـ
المذكور فانه يكون قد حالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢ - طعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٦ .

٥١٦ - العاملون بالزراعة بما في ذلك من يؤدي منهم أعمالا ادارية
او كتابية متعلقة بها - خروجهم من نطاق تطبيق احكام قانون التأمينات
الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - لا عبرة بما ورد بالملف الايضاح
للقانون على خلاف ذلك .

جمل المشرع في قانوني التأمينات الاجتماعية رقمي ٩٢ لسنة ١٩٥٩
و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ مظلة التأمينات الاجتماعية تشمل فئات العاملين بما في
ذلك المتخرجين . غير انهما استثنيا بعض تلك الفئات من نص عليهما
المادة الثانية صراحة من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية لحكمة
رأها ترجع اما الى طبيعة العمل الذي يؤديه او لنوع العلاقة التي تربط
بصاحب العمل . بما يفني عليه انه متى ثبت ان العامل من بين اولئك
المستثنين من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية فلازم ذلك عدم تـ
بالمزايا الواردة في القانون ، ويؤكد هذا المعنى ان المادة الاولى من القانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه نص صراحة على انه « في تطبيق احكام
القانون يقصد : (ا) ... (ب) ... (ج) بالؤمن عليه كل من تسري عليه
احكام هذا القانون ومن ثم فمن لا يسري عليه القانون لا يتمتع باحكام التأمينات
المتصوص عليها فيه . لما كان ذلك ، وكان من المتقرر انه متى كان النص
واضحا قاطعا في الدلالة على المراد منه فانه لا يجوز الخروج عليه او تأويله
بدعوى الاستدعاء بالحكمة التي املته لأن البحث في حكمة التشريع ودواءه
انما تكون عند غموض النص ، وكان من المستقر في قضاء محكمة النقض
ان ما ورد بالملف الايضاحية تعليقا على المادة الثانية من القانون انما هو
خروج منبأ عن المعنى الصحيح بعبارة النص حسبما قصده المشرع غرضه
عن تخصيصها لعموم النص بغير مقياس . وتجاوزت فيما قررت به حد الايضاح
وسطت مجال القانون على بعض طوائف من عمال الزراعة دون سائر

نصوصه . بما يبين معه أن الاستثناء الوارد في المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يمتد الى كافة العاملين في الزراعة ويقصد بهم من يقومون بأعمال الفلاحة أو الأعمال الإدارية أو بأعمال الحراسة كناظر الزراعة والخولى والخير وكاتب الزراعة وغير هؤلاء ممن يؤدون أعمالا مماثلة .

(نقض ١٩٨٠/٢/٣ — طعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٧ ق)

٥١٧ — احكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — تعلقها بالنظام العام — عدم جواز تحلل هيئة التأمينات أو اصحاب الاعمال أو العمال من احكامه .

حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية منشؤه القانون ، ذلك لأن القانون وحده هو الذى ينظم المستحقين في المعاش وشروط استحقاقهم وكانت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مجبرة بالوفاء بالتزاماتها المترتبة في القانون بالنسبة لمن تسرى عليهم احكامه حتى ولو لم يتم من احب العمل بالإشتراك عنهم لدى الهيئة (مادة ١١٣ من القانون) وكان التأمين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا للقانون الزاميا بالنسبة لجميع اصحاب الاعمال والعاملين لديهم (المادة ٤ من القانون) وبإلزام على ذلك فإن احكام القانون المذكور إنما تتعلق بالنظام العام بما لا يسوغ معه القول بإمكان تحلل أى من الهيئة العامة للتأمينات أو اصحاب الاعمال أو الخاضعين لاحكام القانون من الالتزامات التى فرضها القانون عليهم .

(نقض ١٩٨٠/٢/٣ — طعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٧ ق)

٥١٨ — التأمين الاختيارى — غير جائز في ظل احكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ القضاء بان قبول هيئة التأمينات الاشتراكات رغم عدم التزام رب العمل بها يكسب العامل حقه في المعاش — خطأ في القانون .

اذ كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه باستحقاق المطعون ضده

الأول لمعاش قبل الهيئة الطاعنة رغم تسليمه بأنه من بين المستثنين من المادة ١١٦٤/٦٣ لأنه يعمل خفيرا زراعيا بالجمعية التعاونية للاصمحة الزراعية بقوله « أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وقد قبلت المستثنين عليه الأول (المطعون ضده الأول) مشتركا لديها وقامت بحصول مستحقته؛ قبله تباعا وحتى تاريخ تقاعده وقامت بصرف تعويض الدفعة الواحدة له ... » وانها لا ترى في نصوص المواد ١٧ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ١٢٤ ، ١٣٥ من القانون ما يحول دون قبول الهيئة العامة للتأمينات اشتراكات من عمال لديها حتى ولو كان هؤلاء العمال مستثنين من الخضوع لأحكامها حتى اذا ما قبلت اشتراكاتهم والتي تدخل في حصيلتها وتدخل ضمن ما تتكون منها أموالها ... » للمادة ٧٥ من القانون ، وأن تقدم صاحب العمل والعمال اختيارا بسداد الاشتراك المطلوب للهيئة منتظما وقبول الأخيرة لهذا الاشتراك مواليا ... » ادراجها بملفاتها على هذا النحو ما ينشئ علاقة تعاقدية بينهما تلتزم الهيئة بصرف معاش الشيخوخة مقابل ما استأنته ... » ومن ثم يقع عليها بالانحياز التزامها بدفع ما يستحقون من معاش اعمالا لنص المادة ٧٨ من القانون ... » فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم يكون مخالفا للقانون ... » ذلك لأن مقتضى ما انتهى اليه الحكم في قضائه للمطعون ضده الأول بطلباته ؛ التقرير بأن من حق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن تقبل اشتراكات عامل مستثنى من القانون صراحة وهو ما يخالف نص المادة الثانية منه وبين من حقها أن تظل بمظلة التأمينات الاجتماعية عاملا غير خاضع للقانون كما استهدى الحكم بحكمة التشريع في استحقاق المطعون ضده الأول للمعاش والادخار قبل الهيئة رغم وضوح النص القانوني باستثنائه من هذا الاستحقاق كما ادخل نظام التأمين الاختياري رغم أن القانون يعتبر الزاميا ، واذا كان ما تقدم فان النعمى على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله بما يستتبعه ... » نقضه .

٥١٩ - المقاول وحده هو الملزم بإداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل عدم اخطار رب العمل هيئة التأمينات باسم المقاول وعنوانه لا يعتبر قرينة على أنه هو الذى أقام البناء بعمال من طرفه ذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بغير نص فى القانون .

أن المقاول وحده هو الملزم بإداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل ، باعتباره رب العمل الحقيقى دون صاحب العمل الطرف الآخر فى عقد المقاوله شريطة أن يثبت هذا الأخير أنه عهد بتنفيذ العمل الى المقاول ، وفى حالة عدم قيامه باخطار هيئة التأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه ، يكون للهيئة مطالبته بالتعويض أن كان له مقتضى ، فلا تقوم واقعة عدم الاخطار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذى أقام البناء بعمال تابعين له ما دامت المادة ١٨ المشار اليها قد افقدت الدعامة اللازمة لقيامها ذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بغير نص فى القانون .

(نقض ١٢/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٥ ق)

٥٢٠ - تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة فى القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم فى الهيئة وتحسب مستحقاتهم على أساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر الفعلى الذى كانوا يتقاضونه فى السنتين الأخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية أيهما أقل .

لما كملت المادة ١١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم احكام هذا القانون ولم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم فى الهيئة وذلك على أساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر الفعلى فى السنتين الأخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية أيهما أقل فاذا لم تثبت الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدة الخدمة والأجور ربط المعاش أو التعويض على أساس مدة الخدمة والأجر غير المتنازع عليهما . »

ويؤدى المعاش أو التعويض على أساس الحد الأدنى للأجور في حالة عدم إمكان التثبت من قيمة الأجر .

بما مفاده أن يلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأداء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن يسرى عليه قانون - التأمينات الاجتماعية ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عديم في الهيئة - ونحسب مستحقاتهم على أساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر الفلى الذى كانوا يتقاضونه في السنتين الأخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية أيهما أقل .

(تقض ١٩٨٠/٢/٢ - طعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق)

٥٢١ - الاشتراكات التى يلتزم رب العمل بتوريدها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - تتصف بالدورية والتجدد - تقادها بخمس سنوات - سقوط توابعها من فوائد وغرامات .

لما كان مناط خضوع الحق للتقادم الضمى وفقا لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هو اتصافه بالدورية والتجدد ايا كانت مدتها ، وان يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع سواء كان ثابتا او تغير مقداره من وقت لآخر . وكانت الاشتراكات التى يلتزم رب العمل بتوريدها الى الهيئة الطاعنة فى مواعيد دورية شهرية مستمرة دون انقطاع طالما ظل خاضعا للقانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تتصف بالدورية والتجدد ومن ثم تمتد من الحقوق التى تتقادم بخمس سنوات ، كما تسقط تبعا لها المبالغ الاضافية من فوائد وغرامات . باعتبارها من الملحقات ولو لم تكن مدة التقادم الخاصة بها وذلك عملا بنص المادة ٣٨٦ من القانون المدنى . لما كان ما تقدم . وكان الحكم المطعون فيه منقضا فى نتيجته مع هذا النظر ، وكان التمسك بخلاف الحكم لاستناده الى نص المادة ٣٢٧ من القانون المدنى دون المادتين المشار اليهما غير منتج لأنه لا يحقق للطاعنة سوى مصلحة تافهة بحتة ولا يبرر عليها منه أية نائدة ولهذا المحكمة ان تصحح هذا

الخطأ على نحو ما سلف البيان ، فان النعى على الحكم بهذا يكون فى غير محسسه .

(ا) نقض ١٥/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٧ لسنة ٤٥ ق)

٥٢٢ - حق العامل فى قيمة الزيادة من أنظمة المعاشات او المكافآت او الادخار الافضل التى ارتبط بها اصحاب الأعمال ومكافأة نهاية الخدمة هو حق ناشئ عن عقد العمل تسقط الدعاوى الخاصة به بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد اما مستحقات المؤمن عليه الناشئة مباشرة عن قانون التأمينات الاجتماعية فتخضع للتقادم الخمسى .

ان النص فى المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالتساون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة بحسوبة على اساس المادة ٧٣ من قانون العمل . . . ويلتزم اصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى يوليو سنة ١٩٦١ بنظام معاشات او مكافآت او ادخار افضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه فى تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية بحسوبة على الأساس المشار اليه فى الفقرة السابقة . . . وتصرف للمؤمن عليه او المستحقين عنه المشار اليهم فى المادة ٨٢ من قانون العمل هذه المبالغ عند استحقاق صرف المعاش او التعويض مضافا اليها مائة مركبة بمعدل ٣ ٪ سنويا وتوزع هذه المبالغ فى حالة وفاة المؤمن عليه وفقا لحكم المادة ٨٢ من قانون العمل المشار اليه « يدل على ان حق العامل فى قيمة الزيادة من أنظمة المعاشات او المكافآت او الادخار الافضل التى ارتبط بها اصحاب الأعمال ومكافأة نهاية الخدمة القانونية بحسوبة على اساس المادة ٧٣ من قانون العمل هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعد فى عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من احكام القانون المدنى ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها « تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد »

وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى — أما مستحقات المؤمن عليه الأخرى المقر
والفائضة مباشرة عن قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ١٣
سنة ١٩٦٤ — فتخضع للتقدم الضمى المنصوص عليه في المادة ١١١ من هذا
القانون — وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجوز
في قضائه على سقوط دعوى الطاعنين لرفعها بعد انقضاء سنة من انقضاء
عقودهم فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٢ — طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٤ ق)

٥٢٣ — الأزام هيئة التأمينات الاجتماعية بفوائد فروق الميزة الأفضل
من تاريخ ايداعها حتى تاريخ صرفها للعامل — ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — ثبوت
عدم ايداع هذه الفروق — اثره — عدم جواز الزام الهيئة بالفوائد تطبيقاً
للمادة ٢٢٦ مسدنى .

نص الشارع في الفقرة الثالثة من المادة ٨٩ من قانون التأمينات
الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على الزام هيئة التأمينات
الاجتماعية بفوائد مركبة عن مبالغ فروق الميزة الأفضل بمعدل ٣٪ سنوياً
وذلك من تاريخ ايداعها في الهيئة حتى تاريخ استحقاق الصرف ؛ فان مقتضى
ذلك تطبيق حكم هذه المادة دون الاحكام العامة للفوائد الواردة بالمادة ٢٦
من القانون المدني لأنه من المقرر قانوناً أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع الى
احكام القانون العام الا فيما فات القانون الخاص من الاحكام ولا يجوز اصدار
القانون الخاص لأعمال القانون العام لما في ذلك من مناهة صريحة للفرض
الذي من اجله وضع القانون الخاص ، وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى
أنه لم يتم ايداع مبلغ فرق الميزة الأفضل المطالب به في الهيئة العامة للتأمينات ،
فان طلب الزام الهيئة بفوائد عن ذلك المبلغ يكون على غير اساس من القانون .
وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ — طعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٩ ق)

٥٢٤ - التزام هيئة التأمينات بسداد ١٪ من قيمة مستحقات العامل عند التأخير في صرفها اليه - الغرض منه - نفعه من تاريخ استيفاء مستندات الصرف .

مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه إذا استحق المؤمن عليه أو المسحق معاشاً أو مديوناً فحق الهيئة صرف استحقاقه له خلال أربعة أشهر من تاريخ تجميعها بطلب الصرف مؤيداً بمسنداته . فإن هي تراخت في الصرف كان من حق المؤمن عليه أو المستحق مطالبتها به مضافاً اليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتباراً من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة ، لأنه طالما أن حق المؤمن عليه أو المستحق أساسه القانون وكانت الهيئة قد خولت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه فلا تقدر أن هي لم تف به في الميعاد ، ولأن ما دعا الشارع الى تقرير هذا الحق للمؤمن عليه أو للمستحق هو رغبته الاذيدة في سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لاربابها لما لها من صلة اساسية بأسباب معيشتهم ولهذا فقد ألزم الهيئة بأداء التعويض الإضافي الذي يوقع عليها بناء على طلب صاحب الشأن كجراء مالي أن هي تراخت في الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة ويسرى هذا التعويض من تاريخ استيفاء هذه المستندات .

(نقض ١٩٨٠/٣/٣٠ - طعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٧ ق)

٥٢٥ - لا يصح الاستناد الى أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة الى الحالات الحاصلة قبل تاريخ العمل به .

لما كانت المادة التاسعة من قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية في ١٩٦٤/٣/٢١ تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره فيما عدا أحكام التأمين المصحي وتأمين البطالة ليعمل بها اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء ستة أشهر على نشره » وقد تم النشر في ١٩٦٤/٣/٢٢ ومن ثم فلا يسرى أحكامه إلا من التاريخ المذكور .

عليه للعمل بها وكان نظام التأمين الإضافي الذي استحدثه المشرع بالتسانو رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه لم يكن مضمولا به في ظل قانون التأمين الاجتماعي السابقة عليه رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ باعتباره القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ؛ وكان من الثابت في الأوراق أن مسور المطعون ضدها ان قضى بأحقية المطعون ضدها في التأمين الإضافي . ر. بالاستناد الى هذا الحكم المستحدث يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بمسور . يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٥ - طعن رقم ٧٥٢ لسنة ٥ ق)

تأمينات عينية

٥٢٦ - الدائن المرتهن الذى انتقلت اليه حيازة الأرض المرهونة - حقه فى تأجيرها للغير - عدم انقضاء الايجار بانقضاء الرهن - امتداد عقد الايجار تلقائيا فى مواجهة الراهن ومن اشترى منه العقار .

للدائن المرتهن متى انتقلت اليه حيازة الأرض المرهونة أن يستغلها لحساب الراهن الاستغلال المعتاد على الوجه الذى تصلح له ، أما بزراعتها أو بتأجيرها الى من يقوم بذلك ، فإذا أجرها الى الغير كان صاحب حصة فى هذا التأجير ، وبالتالي فإن عقد الايجار الصادر منه لا ينقضى بانقضاء الرهن بل يمتد تلقائيا فى مواجهة الراهن . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن عقد الايجار الصادر من الدائن المرتهن - المطعون عليه - الخامس - الى الطاعنين قد حرر واثبت فى دفاتر الجمعية التعاونية طبقا للقانون ، فإنه يمتد - حتى بعد انقضاء الرهن - فى مواجهة المدينيتين الراهنيتين - المطعون عليهما الثالثة والرابعة - اللتين تحلان محل الدائن المرتهن - المطعون عليه الخامس - كمؤجرين ، ويحل من بعدهما كمؤجر المشتريان منهما المطعون عليهما الأول والثانى .

(نقض ١٩٨٠ / ٢ / ٤ - طعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق)

٥٢٧ - الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص - سريان فوائدها الاتفاقية أو القانونية على الرغم من الافلاس - جواز التنفيذ بها على الأهوال المحملة بهذه التأمينات .

المقرر طبقا لنص المادة ٢٢٦ من القانون النجارى أنه لا يقف سريان الفوائد الا بالنسبة الى الديون العادية أما الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص فتظل فوائدها سارية على الرغم من الافلاس ، فيجوز إذن

للدائن المرتين وأصحاب حقوق الامتياز والاختصاص الاحتجاج بالنسـوائـد المستحقة — سواء كانت اتفاقية او قانونية — في مواجهة جماعة الدائنين ، وكل ما في الامر انه لا يجوز لهم التنفيذ بالفوائد المستحقة بعد شهر الانقضاء الا على الاموال التي يقع عليها الرهن او الامتياز او الاختصاص .

(نقض ١٠/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٤٥٩ ، ٥١٠ لسنة ٤٩ ق)

٥٢٨ — اعلان المدين بأمر الاختصاص ليس شرطا لازما للقيد ولا يترتب على اغفاله بطلان قيد الاختصاص .

ان المادة ٣٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري تنص على انه اذا كان شهر المحرر بطريق القيد وجب ان يقرن عند تقديمه لمكتب الشهر المختص بقائمة تشمل على بيانات معينة ليس من بينها ما يفيد اعلان المدين بأمر الاختصاص في نفس يوم صدوره وفقا لما تقتضيه المادة ١٠٩١/١٠ من القانون المدني مما مفاده ان اجراء القيد يتم كقاعدة عامة في اى وقت بعد صدور الامر بالاختصاص ما دامت ملكية العقار المتخذ عليه حق الاختصاص للمدين دون انتظار لاعلان المدين بأمر الاختصاص وفقا للمادة ١٠٩١ من القانون المدني . اذ ان ملاحظة صاحب حق الاختصاص تقتضي اجراء القيد في اقرب وقت حتى لا يتقدم عليه في المرتبة من يتوصل الى قيده حقه قبله ، كما ان المقصود من اعلان المدين بأمر الاختصاص في نفس اليوم الذي صدر فيه هو — على ما جاء به مجموعة الاعمال التحضيرية — اخطار المدين بما تم حتى يتظلم منه وفقا لنص المادة ١٠٩٢ من القانون المدني ان كان هناك وجه للتظلم اذ ان المدين ان يكن حاضرا وقت صدور الامر بالاختصاص . ومن ثم فالأخطار غير لازم للقيد بما لا يترتب على اغفاله بطلان قيد الاختصاص لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف الذي تأيد بالحكم المطعون فيه قد اورد في اسبابه « ان الدائن مباشر الاجراءات قد اشتهر حق اختصاصه لحق عينى تبعى عقارى بأن قيده في ١٠/٦/١٩٦٤ برقم ٣١١٥ على العقارات المنقصة

عليها وكانت المعترضة (الطاعنة) قد سجلت عقد شرائها من المدين والحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع عن الأطيان في ١٥/٧/١٩٦٤ برقم ٢٧٤١ واذن فان تسجيل الحائزة المعترضة لحقها لا يؤثر على الدائن مباشر الإجراءات وهو الذي قيد حق اختصاصه قبل انتقال الملكية إليها « مما مفاده ان الحكم اذ اخذ بهذه الأسباب دون أن يهتد باعلان المدين شرطا للتيد يكون قد التزم صحيح القانون . ولا يغير من ذلك ما اثارته الطاعنة من انه ليس صحيحا ما قالت به محكمة اول درجة المؤيد حكما بالحكم المطعون فيه من انه لا مصلحة لها في الدفع ببطلان اعلان امر الاختصاص اذ انها تملك العقار وصارت خلفا للمدين ، لان ذلك كان بصدد رد المحكمة على اعتراض الطاعنة من ان اجراءات التنفيذ وقعت باطلا لعدم اعلان امر الاختصاص وفقا للمادة ٤٦٠ من قانون المرافعات القديم والتي توجب ان يسبق التنفيذ اعلان المستند التنفيذي الى المدين . ولما كان ذلك فان التعمي بهذا السبب يكون على غير أسس .

(نقض ١٠/٦/١٩٨٠ — طعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٤ ق)

تجزئة

٥٢٩ - نقض الحكم بالنسبة للطاعن في موضوع غير قابل للتجزئة .
 وجوب نقضه بالنسبة للطاعن في الطعن المتضم .
 اذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر في موضوع غير قابل للتجزئة .
 بطلان اجراءات البيع الجبرى فان نقضه بالنسبة للطاعن يستتبع نقضه
 بالنسبة لباقي الخصوم دون حاجة لبحث الاسباب التى بقى عليها الطعن
 الآخر .

(نقض ١٩٨٠/١/١٠ - طعن رقم ٣١٨ ، ٥٥١ س ٤٨ ق)

٥٣٠ - دعوى بطلان اجراءات التنفيذ - عدم قابليتها للتجزئة -
 للقضاء ببطلان حكم مرسى المزاed بالنسبة لاحد الخصوم - انسحاب اثره
 لخصوم الآخرين .

لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا الى بطلان اختتام المطعون
 ضدها الثالثة على ما سلف بيانه . وكانت الدعوى ببطلان اجراءات التنفيذ
 لا تقبل التجزئة والقضاء ببطلان حكم مرسى المزاed بالنسبة للمطعون ضدها
 الثالثة يتسحب اثره لباقي الخصوم فى الدعوى . فمن ثم لا على الحكم المطعون
 فيه عدم رده استقلالا على ما اثاره الطاعنان بالنسبة لصحة تمثيل المطعون
 ضدها السابعة ان بلغ سن الرشد اثناء سير خصومة التنفيذ . ومن ثم
 يكون النعى فى هذا الخصوص على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/١/١٧ - طعن رقم ٥٤٥ س ٤٨ ق)

٥٣١ - النزاع بنسب عناصر التركة قبل ايلولتها للورثة نزاع غير قال
للتجزئة - اختصاص مصلحه الضرائب المستأنفة لبعض الورثة المحكوم لهم -
اثره - بطلان الاستئناف - عدم جواز اعتبارا من اختصاص من الورثة نائبا لمن
كان حاضرا مثله في الخصومة .

اذ كان نزول الطاعنة عن اختصاص المستأنف عليهما يتساوى في الاثر
مع عدم اختصاصهما أصلا . وكان النزاع غير قابل للتجزئة لأنه ينصب على
عناصر التركة ومقتوياتها من ايلولتها الى الورثة ، فان لازم ذلك هو بطلان
الاستئناف لعدم احصاء الوارثين المذكورين فيه اذ لا يصح في صورة الدعوى
المطروحة اعتبار المذمور عليهم نائبين عنهما في الاستئناف باعتبارهم جميعا
من الورثة لأنهما كانا نائبين في الدعوى الى ان صدر الحكم المستأنف
لصالحهما . ولا يوجب حصر في الطعن ممن كان حاضرا مثله في الخصومة
التي صدر فيها ذلك الحكم .

انقض ١٩٨٠/١/٢٩ - طعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ ق)

٥٣٢ - استئناف - البطلان المترتب على عدم اعلان احد المستأنف
عليه بالصحيفة - بطلان نسبي وجوب تمسك صاحب الشأن به ولو كان
موضوع الدعوى غير قابلة للتجزئة او محكوما فيه بالتضامن .

البطلان المترتب على مخالفة قواعد الاعلان هو بطلان نسبي مقرر
لمصلحة من تعيب از سلف اعلانه فلا يجوز لغيره من الخصوم التمسك به
ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة او محكوما فيه بالتضامن اذ لا يفيد
من البطلان في هذه الحالة الا اذا تمسك به صاحبه ولما كان الخصم الذي قرر
الطاعنان تخلف اعلانه لم يتمسك بالبطلان المترتب على ذلك فان تعيها على
الحكم بهذا الوجه يكون غير مقبول .

(انقض ١٩٨٠/٢/٤ - طعن رقم ٤٣ لسنة ٤٩ ق)

٥٢٣ - المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة - بطلان الطعن المرفوع من بعضهم مع صحته بالنسبة للآخرين - جواز تدخلهم منضمين لمن صح طعنهم - وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن ان قعدوا عن التدخل - م ٢١٨ مرافعات .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في الشق الأول منها على أنه « اذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم او قبل الحكم ان يطعن فيه اثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضميا اليه في طلباته فان لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن ... » ومؤدى هذا قيام ذلك الحق للمحكوم عليه حتى لو كان قد سبق له ان رفع طعنا قضى ببطلانه او بعدم قبوله مما مناده انه اذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا في الحكم بطعن واحد رفع صحيحا من بعضهم وباطلا من الآخرين فان ذلك لا يؤثر في شكل الطعن المرفوع صحيحا من الاولين على ان يكون لأولئك الذين قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم ان يتدخلوا فيه منضمين الى زملائهم في طلباتهم بحيث اذا قعدوا عن ذلك وجب على المحكمة ان تأمر الطاعنين باختصاصهم فيه . وذلك تغليبا من المشرع لموجبات صحة اجراءات الطعن واكتمالها على اسباب بطلانها او قصورها باعتبار ان الغاية من الاجراءات هي وقفها في خدمة الحق وذلك بتمكين الصحيح من الباطل ليصححه لا تسليط الباطل على الصحيح فيبطله . فاذا ما تم اختصاص باقي المحكوم عليهم استقام شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله .

(نقض ١٩٨٠/٢/٩ - طعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٥ ق ٢)

٥٢٤ - القضاء بفسخ عقد الايجار الصادر للمستاجر مورث الطاعن موضوع غير قابل للتجزئة - بطلان الطعن بالنقض بالنسبة للطاعنات عدا الطاعن الأولى - اثره - وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن .

اذا كان البين من مدونات الحكم الملعون فيه انه صادر في موضوع

توأمه نسخ عقد الايجار الصادر لورث الطاعنان عن المخبر المجر له من المطعون عليهم ومن ثم يعتبر الورثة للطاعنات بهذه المشاية طرفا واحدا في تلك الخصومة التي لا يحتمل الفصل فيها الا حلا واحدا بعينه بما لازمه ان يكون الحكم واحدا بالنسبة لهم ومن ثم يكون موضوعه غير قابل للتجزئة . ولما كثرت محكمة النقض قد خلصت الى ان الطعن المقام من الطاعنات عن الحكم المطعون فيه قد رفع صحيحا من الطاعنة الاولى عن نفسها وباطلا ممن عداها وقو ما انتهت منه الى عدم قبول الطعن بالنسبة لهؤلاء الآخرين فانه يكون من المتعين ازاء ذلك اختصاصهم في الطعن .

(نقض ١٩٨٠/٢/٩ — طعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق ١)

٥٢٥ — الطعن المرفوع من احد المحكوم عليهم في الميعاد في موضوع غير قابل للتجزئة — جواز انضمام الآخرين اليه ولو بعد فوات الميعاد — وجوب الامر باختصاصهم في الطعن ان لم يتدخلوا فيه — م ٢١٨ مرافعات ،

النص في المادة ٢١٨ من قانون المرافعات . يسدل على انه وان كان الاصل انه لا يفيد من الطعن الالتماعه ، غير انه ازاء استساعة تناظر المواقف بين المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة لا يحتمل بطبيعته سوى حل واحد يسرى عليهم جميعا اجاز القانون لمن لم يستعمل من المحكوم عليهم حقه في الطعن ان ينضم فيه الى من طعن منهم في الميعاد ، جمعا لشمل المحكوم عليهم بما يحقق وحدة موقفهم جميعا فيما ينتهي اليه امر ذلك الحكم ، بسل وأوجب القانون على المحكمة المنظر امامها الطعن ان تأمر الطاعن في حالة نخلف سواء من المحكوم عليهم من استعمل حقه بأن يدخلهم في الطعن بطريقة اختصاصهم ليستكمل صورته الجامعة التي لا معدى عنها لسدور حكم واحد في امر يتأبن على تعدد الاحكام .

(نقض ١٩٨٠/٢/٩ — طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق ١)

٥٢٦ — القضاء بانتهاء عقد ايجار الأرض القضاء المؤجر للمورث —
موضوع غير قابل للتجزئة — الطعن بالنقض من أحد ورثته دون الآخرين —
اختصاص الطاعن لباقي الورثة المحكوم عليهم من تلقاء نفسه — صحيح
م ٢١٨ مرافعات .

اذا كان طلب انتهاء عقد ايجار الأرض القضاء التي كان يستأجرها مورث
صائن والمطعون عليهم من الثانية الى الأخيرة والذي آل حق ايجارها الي
عؤلاء بطريق الميراث امر لا يتبل بذاته تجزئة مما مؤداه انه وقد انفرد الطاعن
— دون سواه من الورثة — بالطعن على الحكم الصادر في الدعوى فقد كان
واجبا على الطاعن بناء على امر المحكمة من رفع الطعن وقبل نظره اختصاصهم
فيه واذا بادر الطاعن الى ذلك من تلقاء نفسه فانه يكون قد حقق مراد القانون
كاملا ولا يكون ثمة وجه للاحتجاج عليه بأن المطعون عليه انما هو المحكوم له
بالحكم المطعون فيه وصاحب المصلحة في الدفاع عنه اذ لا تعارض بين هذا
النظر وبين اعمال ما اوجبه القانون من اختصاص زملاء الطاعن في الموضوع
غير القابل للتجزئة ، ذلك الاختصاص الذي لا يتأتى الا باعتبارهم مطعونوا عليهم
للاختصاص الى الطاعن ، لما كان ما تقدم ، فان الدفع المبدئي من المطعون عليه
الأول — بعدم قبول الطعن الموجه لباقي الورثة — يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/٢/٩ — طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق)

٥٢٧ — استئناف الحكم من بعض المحكوم عليهم في نزاع غير قابل
للتجزئة — عدم تقيد المحكمة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنفه باقي المحكوم
عليهم .

اذا انفرد بعض المحكوم عليهم باستئناف الحكم ولو كان موضوع النزاع
غير قابل للتجزئة ، فان المستأنفين يستفيدون من استئنافهم ويجب على محكمة
الاستئناف ان تفصل فيه غير متقيدة بالحكم الابتدائي الذي لم يستأنفه باقي
المحكوم عليهم .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ — طعن رقم ١١٠ لسنة ٤٦ ق)

٥٣٨ — بطلان اجراءات البيع الجبرى — موضوع غير قابل للتجزئة —
 — نقض الحكم بالنسبة لمباشرة الاجراءات — اثره — وجوب نقضه بالنسبة
 لباقي الخصوم فى الدعوى .

اذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى موضوع غير قابل للتجزئة ،—
 بطلان اجراءات البيع الجبرى ، فان نقضه بالنسبة للبنك الطاعن — مباشر
 الاجراءات — يستتبع نقضه بالنسبة لباقي الخصوم دون حاجة لبحث الاسباب
 التى بنى عليها الطعن الآخر المرفوع من وكيل الدائنين .

(نقض ١٠/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٤٥٩ ، ٥١٠ لسنة ٤٩ ق)

٥٣٩ — صدور الحكم فى موضوع غير قابل للتجزئة — الطعن فيه
 من احد المحكوم عليهم فى الميعاد للآخرين — حق الطعن فيه بعد الميعاد او
 التدخل منضمين للطاعن او بادخالهم فى خصومة الطعن — ليس لهم ابداء
 طلبات تزيد على طلبات من طعن فى الميعاد — م ٢/٢١٨ مرافعات .

تقضى الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات بأنه اذا كان
 الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فوت ميعاد الطعن من
 المحكوم عليهم او قبل الحكم ان يطعن فيه اثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد
 من احد زملائه منضميا اليه فى طلباته فان لم يفعل امرت المحكمة الطاعن
 باختصاصه فى الطعن ، ومناد ذلك — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض
 — ان المشرع اوجب حتى لا يصدر حكم قد يتعارض مع الحكم المطعون فيه
 والذى صار نهائيا بالنسبة لمن لم يطعن عليه فى الميعاد او طعن ثم ترك
 الخصومة او قبل الحكم — تمثيله فى الطعن المرفوع سواء بقبول الطعن منه
 بعد الميعاد او بقبول تدخله منضميا للطاعن فى طعنه او بادخاله خصما فيه
 بواسطة الطاعن على الا يكون له ان يطلب من الطلبات ما يخالف ما طلبه
 الطاعن فى الطعن المنظور او يزيد عليها ، والا كان الطعن غير مقبول .

(نقض ٢٣/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٩ ق)

٥٤٠ — لا يحتج بالتاريخ العرفى الوارد بالمعقود على الغير الا اذا كان ثابتا بوجه رسمى « مثال بشأن مباشرة اجراءات التنفيذ على المقار » .

لما كان الدائن — عاديا او صاحب حق عينى — اذا مباشر التنفيذ بالحجز على اموال المدين فانه يصبح غيرا بالنسبة لاي تصرف يجريه الدائن فى المال المحجوز فلا يحتج عليه بتاريخ هذا التصرف الا اذا كان ثابتا بوجه رسمى قبل الحجز عملا بالمادة ٣٩٥ من القانون المدنى قبل الغائها .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٢ — طعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٦ ق)

تسليم

٥٤١ - يلزم كى ينعقد الاختصاص لهيئات التحكيم أن يكون أطراف النزاع ممن عدلتهم المادة ٦٦ ق ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وهم شركات القطاع العام أو جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة وأن يكونوا ملتزمين بصفة أصلية فإذا كانت واحدة منهم مختصة بوصفها وكيله عن أفراد أو قطاع خاص كان الاختصاص للمحاكم العادية .

ان النص فى المادة ٦٦ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ على أن هيئات التحكيم المنصوص عليها فى ذلك القانون تختص دون غيرها بنظر المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام أو بين شركة منها وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة مؤداه أنه يلتزم لاختصاص تلك الهيئات أن يكون جميع أطراف النزاع ممن عدلتهم المادة سالفة الذكر ، واذ كان الثابت فى الدعوى أن الشركات المطعون ضدها الثلاثة الأول قد إقامت دموها بطلب الحكم على الطامنة والمطعون ضدها الرابعة متضامتين بالدين موضوع المنازعة . وكانت هذه الأخيرة قد اختصت بصفتها وكالة عن سفينة أجنبية فان شروط تطبيق المادة ٦٦ المشار إليها يكون غير متوافر ويكون الاختصاص بنظر هذا النزاع معقود للمحاكم دون هيئات التحكيم .

(نقض ١٩٨٠/١/١٩ - طعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٨ ق)

٥٤٢ - طلب العامل إعادة النظر أمام لجنة التحكيم الطبى فى تقدير هيئة التأمينات لنسبة العجز نتيجة إصابة عمل - صدور قرار اللجنة - وجوب التقيد به باعتباره قرارا نهائيا غير قابل للطعن فيه - م ٧ ق ٦٢ لسنة ١٩٦٤ .

بين القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى المسواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٤٥ ، ٤٦ طريقة اثبات العجز الجزئى المستديم الحاصل للمؤمن عليه وتقدير

مداه وكيفية طلب إعادة النظر في قرار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص امام لجنة التحكيم الطبي المشكلة لهذا الغرض تبين نص في المادة {٧} على انه « على مكتب علاقات العمل المختص بوزارة العمل اخطار كل من المصاب والهيئة بقرار التحكيم الطبي فور وصوله اليه ويكون ذلك القرار نهائيا وغير قابل للطعن . وعلى كلا الطرفين تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات » مما مفاده انه في حالة ما اذا طلب انعام التحكيم الطبي وصدر قرار لجنة التحكيم في موضوع النزاع . فان هذا القرار يصير نهائيا وغير قابل للطعن ويلتزم كلا الطرفين بتنفيذ ما يترتب عليه من التزامات . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى ان الطاعن طلب إعادة النظر في تقرير الهيئة لنسبة عجزه امام لجنة التحكيم الطبي وصدر قرار اللجنة في هذا الطلب ، فان الحكم المطعون فيه اذ اعتد بقرار لجنة التحكيم باعتباره قرارا نهائيا ، لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٠/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٦٤٥ لسنة ١٧ ق ١)

٥٤٣ — دعوى النقابة — دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وسببها وآثارها — القرار الصادر من هيئة التحكيم في دعوى النقابة — لا حجية له في النزاع القائم بين العامل والشركة .

... اذا كانت دعوى النقابة — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وفي سببها وفي آثارها وفي الأشخاص ، اذ هي تنصل بحق الجمنساعة ويتأثر بها مركزها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها لا باعتبارها نائبة ووكيله عنهم ، ومن ثم فان القرار الصادر من هيئة التحكيم سالف الذكر لا تكون له حجية الامر المقضي بالنسبة للنزاع القائم وبالتالي فليس من شأنه ان يكون سندا للحق المطالب به ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بان تتعقب حجج الخصوم وواجه دفاعهم جميعا وان ترد على كل منها استقلالا وحسبها ان تقيم قضاءها على ايلة سائغة كافية لحجتها ، فان

التمس على الحكم المطعون فيه بالتصوير لأغفاله الرد على هذا الدفاع يستكون
على نصير استعالي .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٤ ق)

٥٤٤ - طلب إحالة الدعوى الى التحكيم هو طلب جديد لا يجوز ابداءه
لأول مرة في الاستئناف وعلى محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها ان تقضى بعدم
قبوله .

لما كان الثابت ان الطامن لم يبد طلب الاحالة الى هيئة التحكيم امام
محكمة اول درجة وانما ابداه لأول مرة امام محكمة الاستئناف ، ولما كان هذا
الطلب - ايا كان وجه الراى فيه - يعتبر طلبا جديدا ولا يجوز لذلك ابداءه
لأول مرة في الاستئناف وعلى محكمة الاستئناف ان تحكم من تلقاء نفسها
بعدم قبوله عملا بالمادة ٢٣٥/١ من قانون المرافعات ، فانه لا يعيب الحكم
المطعون فيه اغفاله الرد عليه .

(نقض ٢٤/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٤ ق)

٥٤٥ - تسجيل مشاركة التحكيم لا تأخذ حكم تسجيل صحيفة الدعوى
في مفهوم قانون الشهر العقارى وشهرها لا يكون حجة على من ترتبت لهم
حقوق عينية من تاريخ تسجيل الدعوى او التأشير بها .

ان النص في المادة ١٥/١ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤
لسنة ١٩٤٦ على انه « يجب التأشير في هامش سجل المحررات واجبسة
الشهر بما يقدم ضدها من الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف
الذى يتضمنه المحرر وجودا او صحة او نفاذا كدعاوى البطلان او الفسخ او
الإلغاء او الرجوع . فإذا كان المحرر الاصلى لم يشهر تسجيل تلك الدعاوى
ويجب كذلك تسجيل دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية العقارية
او التأشير بها على حسب الأحوال . كما يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على

حقوق عينية عقارية. وتحصل التأثيرات والتسجيلات المشار اليها بعد اعلان صحيفة الدغوى وقيدتها بجدول المحكمة « وفي المادة ١٧ من هذا القانون على انه » يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها ان حق المدعى اذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها ولا يكون هذا الحق حجة على الذى كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل المشار اليها « يدل على ان المشرع استقصى الدعاوى الواجب شهرها وهى جميع الدعاوى التى يكون الفرض منها الطعن فى التصرف القانونى الذى يتضمنه المحرر واجب الشهر وجودا او صحة او نفاذا وكذلك دعاوى الاستحقاق ودعوى صحة التعاقد وجعل التأشير بهذه الدعاوى أو تسجيلها يكون بعد اعلان صحيفة الدعوى وقيدتها بجدول المحكمة وترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة أو التأشير بها ان حق المدعى اذا تقرر بحكم يؤثر به طبق القانون فيكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها . ولما كان الثابت ان التحكيم ليس من قبيل الدعاوى التى هى سلطة مخولة لصاحب الحق فى الالتجاء الى القضاء للحصول على تقرير حق له أو لحمايته ، كما ان مشاركة التحكيم لا تعد من قبيل التصرفات المنشئة أو الكاشفة لحق عيني عقارى اصيل أو من قبيل صف الدعاوى وانما هى مجرد اتفاق على عرض نزاع معين على محكمين والنزول على حكمهم ولا يتضمن مطالبة بالحق أو تكليفا للخصوم بالحضور امام هيئة التحكيم مما مفاده ان مشاركة التحكيم لا تكون من قبيل التصرفات أو الدعاوى الواجب شهرها وفقا لاحكام المادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الشهر العقارى وان سجلت أو اشر بها لا يترتب على ذلك الحق المدعى به اذا تقرر بحكم المحكم وتأثر به ان يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل مشاركة التحكيم لان هذا الاثر يتعلق بالدعاوى فقط لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم الابتدائى الذى تأيد بالحكم المطعون فيه ان المطعون عليه الاول مباشر اجراءات التنفيذ فى اشهر حق اختصاصه بأن قيده فى ١٠/٦/١٩٦٤ برقم ٣١١٥ على العقارات المنفذ عليها وكانت الطاعنة (المعترضة) قد سجلت عقد شرائها من المدين والحكم

الصادر من المحكمين بحقه ونفذ عقد البيع في ١٥/٧/١٩٦٤ برقم ٣٧٤١ أي
 أن المظعون عليه الأول تيد حق اختصاصه بتاريخ سابق على تسجيل الحكم
 نسخة ونفذ عقد البيع المشار اليه ولا عبرة في ذلك بتاريخ تسجيل مشاركة
 المحكمين على ما سلف ابيان . ولا يغير من ذلك قول الحكم المظعون فيه أن
 الحكم لم يسجل الا ضمن اوراق تسجيل عقد البيع الابتدائي في حين أن حكم
 المحكمين قد سجل . لأن النعمى في هذا الخصوص بعد أن تبين أن تيسد
 الاختصاص سابق على تسجيل حكم المحكمين يضحى غير منتج .

انقضى ١٠/٦/١٩٨٠ — طعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ ق ١

تسجيل وشهر عقارى

٥٦٦ — تسجيل عقد البيع خلوا من الاشتراط لمصلحة الغير الوارد فى العقد الابتدائى — لا يؤثر على حق المنتفع فيه — علة ذلك .

عقد البيع النهائى هو قانون المتعاقدين وليس العقد الابتدائى الا ان هذه القاعدة قاصرة على العلاقة بين طرفى عقد البيع حيث لا يوجد حق مباشر للغير مستمد من هذا العقد الابتدائى ، اما حيث يوجد هذا الحق بموجب الاشتراط لمصلحه ، فان تسجيل العقد مع اغفال هذا الحق لا يؤثر على حقه الثابت بموجب العقد الابتدائى .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٩ — طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٤ ق)

٥٦٧ — دعوى صحة التعاقد — عدم تسجيل المشتري صحيفة الدعوى من المشتري الآخر من ذات البائع — القضاء برفض الدعوى لطلب نقل الملكية الى المسدعى — لا خطا .

اذ كان البيع الثانى — الصادر من ذات البائع الى الطاعنين — الى المطعون ضده السابع قد تم تسجيله ولم يكن الطاعنون قد سجلوا صحيفة دعوى صحة التعاقد قبل تسجيل عقد شراء المطعون ضده السابع حتى يستطيعوا التأثير بالحكم الذى يصدر فيها لصالحهم فى هاتش تسجيل تلك الصحيفة ويكون حقهم حجة على المطعون ضده السابع ولا يتأثرون بتسجيله عقد شرائه ، عملا بالمادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض دعوى صحة التعاقد لاستحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية ، يكون قد اصاب صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ — طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق)

٥٤٨ - قسمة العقار الشائع - حجة على المتقاسمين ولو لم يسجل العقد - عدم جواز الاحتجاج بها على الغير الا بعد تسجيلها .

مؤدى نص المادة العاشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ فى شأن تنظيم الشير العقارى انه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع فى نصيبه دون غيره من اجزاء العقار المتقسم . وانه لا يحجج بهذه الملكية المفرزة على الغير الا اذا سجلت القسمة .

(نقض ١٢/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق)

٥٤٩ - تسجيل صحيفة دعوى ونفاذ عقد البيع حتى تنتج اثرها فى تفضيلها على من سجل عقده بعد تسجيلها يتعين ان يكون المشتري فى الدعوى المذكورة قد اختصم البائع له اذا كان البائع له لم يسجل عقده .

لما كانت المطعون عليها الثانية لم تختصم البائع للبائع لها ليقضى عليه بصحة العقد الصادر منه ، اذ اكتفت باختصاص البائع لها ، وهو لم تنتقل اليه الملكية بعد وانه غير مؤثر عليها بصدور حكم فى تلك الدعوى ، على خلاف ما ورد بالشهادة المقدمة من المطعون عليها الثانية والتي تفيد التأثير بالحكم الصادر لها على تسجيل صحيفة دعواها لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه لا يقبل فيما يتعلق باثبات اصل الملكية او الحق العينى الا المحررات التى سبق شهرها فاذا توصل المشتري الى تسجيل عقده او تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغما من ان سند البائع له لم يكن قد تم شهره ، فانه لا يكون من شأن التسجيل على هذه الصورة ، اعتبار المشتري مالكا اذ من غير الممكن ان يكون له من الحقوق اكثر مما هو للبائع له الذى لم تنتقل اليه الملكية بسبب عدم تسجيل سنده .

(نقض ١٨/١١/١٩٨٠ - طعن رقم ٢١٧ لسنة ٤٧ ق)

٥٥٠ — بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع فى نصيبه ولا يحتج بهذه الملكية المفرزة على الغير الا اذا سجلت القسمة — والغير هو من تلقى حقا عينيا على العقار على اساس انه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة اما من تلقى من احد الشركاء حقا مفرزا فانه لا يعتبر غيرا ولو سبق الى تسجيل حقه قبل ان تسجل القسمة .

مؤدى المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع فى نصيبه دون غيره من اجزاء العقار المقسم وانه لا يحتج بهذه الملكية المفرزة على الغير الا اذا سجلت القسمة ، وان الغير فى حكم المادة المذكورة هو من تلقى حقا عينيا على العقار على اساس انه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة . اما من تلقى من احد الشركاء حقا مفرزا فانه لا يعتبر غيرا ولو سبق الى تسجيل حقه قبل ان تسجل القسمة اذ ان حقه فى الجزء المفرز الذى انصب عليه التصرف يتوقف مصيره على النتيجة التى تنتهى اليها القسمة وذلك لما هو مقرر بالمادة ٨٢٦/٢ من القانون المدنى من ان التصرف اذ انصب على جزء مفرز من المال الشائع وام يتع هذا الجزء بموجب عقد القسمة فى نصيب المتصرف انتقل حق التصرف اليه من وقت التصرف الى الجزء الذى اختص به المتصرف بموجب القسمة مما يتساده ان القسمة غير المسجلة يحتج بها على من اشترى جزءا مفرزا من احد المتقاسمين ويترتب عليها فى شأنه ما يترتب عليها فى شأن المتقاسمين من انتهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا الجزء المفرز الذى وقع فى نصيبه بموجب القسمة .

(نقض ١١/٩/١٩٨٠ — طعن رقم ١٦١ س ٤٧ ق)

تعمير—ويض

٥٥١ — الأراضى الفضاء المعدة للبناء المملوكة للخاضعين للحراسة —
أبلاوة ملكيتها للدولة — ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ — التزام مدير إدارة الأموال
بردها الى أصحابها نفاذاً لقرار الجمهورى ٢٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ — وجوب
استنزال قيمتها من التعويض المقرر لهم .

إذا كان النزاع الحالى خاصا بأمر يخضع للاستثناء الذى تقرر بصـدور
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذى أضاف الى المادة الأولى
من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ فقرة جديـدة برقم ١١ نصت
على انه « تسلم الى هؤلاء الأشخاص الحصص الشائعة التى لم تنصرف فيها
الحراسة العامة والتى كانت مملوكة لهم من الأراضى الفضاء المعدة للبناء على
الازيد قيمة هذه الحصص الشائعة التى تسلم اليهم عن مقدار التعويض
المستحق لهم طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وبـسنـزل
قيمة هذه الحصص الشائعة من مقدار التعويض المستحق لهم ، وكان الثابت
من الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٣١ أن قطعتى الأرض موضوع
الدعوى وردتا ضمن العقد المؤرخ ١٩٥٥/١٠/١٤ كإرض فضاء معدة للبناء وأن
ملكية البائعين اللذين آلت أموالهما وممتلكاتها الى الدولة بموجب القانون
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ورتت شائعة ضمن ملكية باقى البائعين لهذه الأرض .
فان مؤدى ذلك خضوع الأرض محل النزاع لنص الفقرة ١١ من القرار
الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها بما يوجب تسليمها لأصحابها
على أن تستنزى قيمتها من التعويض المقرر لهم وفقا لاحكام المادة الثانية من
القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشرط عدم تجاوزه ويكون مدير إدارة الأموال
التي آلت ملكيتها الى الدولة هو المنوط به تنفيذ ذلك بإخطار وزير الخزانة
بقيمة التعويض المستحق لهؤلاء الأشخاص بعد استنزال قيمة ما ساء اليهم
من حصص شائعة فى أراضى معدة للبناء من قيمة هذا التعويض لاتخاذ
الاجراءات اللازمة لتسليم السندات المستحقة لهم ، واذ خالف الحكم المطعون
فيه هذا النظر ولم يستظهر ما كان يجب أن يكشف عنه المطعون ضده الأول

— مدير إدارة الأموال — بشأن ما ورد إلى البائعين المذكورين من أموال وما آلت إليه الأرض موضوع التماس فإنه يكون تد خطا في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/٣ — طعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٥ ق)

٥٥٢ — ريع — الريع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار مقابل ما حرمه من ثمار ولا يوجد نص يلزم بالتابع معايير معينة في خصوصه ولا تثريب على المحكمة أن اعتبرت القيمة الإيجارية ريعا .

لما كان الريع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار مقابل ما حرمه من ثمار ، وتقدير هذا الريع متى قامت أسبابه ، ولم يكن في القانون نص يلزم بالتابع معايير معينة في خصوصه بل جعله من سلطة قاضي الموضوع ولا تثريب عليه أن هو قدر قيمة التعويض المستحق لصاحب الأرض عن حرمانه من الانتفاع بأرضه بقدر الأجرة التي حرم فيها من هذا الانتفاع ما دام أن القاضي قد رأى في هذه الأجرة التعويض العادل الجابر للضرر الناشئ عن هذا الحرمان .

(نقض ١٩٨٠/١/٨ — طعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٧ ق)

٥٥٣ — تنفيذ — الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا مجرد رخصة للمحكوم له أن شاء انتفع بها وإن شاء تربص حتى يصير الحكم نهائيا فإذا أقدم على التنفيذ تحمل مخاطر الفساد .

تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على مسؤولية طالب التنفيذ وهذه ، أذ يعد اجراء التنفيذ مجرد رخصة للمحكوم له أن شاء انتفع بها وإن شاء تربص حتى يحول الحكم قوة الشيء المحكوم فيه ، فإذا لم يترقب المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم وهو يعلم أنه معرض للإلغاء عند الطعن فيه ، فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على

مسئوليته . فسنحمل مخاطره اذا ما اتى الحكم : فان الحكم الصريح من محكمة جناح المنشية في ١٩٧٢/٣/٢٧ رفض الاشكال والاستمرار في التعيد ليس من شأنه — وثمة نص صريح بذلك يظهر منه — ان يوجب على طالب التنفيذ الاستمرار فيه . بل انه ان يقرئ حتى يصبح الحكم انتهائيا استعمالا للرخصة المخولة له من هذا الخصوص .

(نقض ١٩٨٠/١/٨ — طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق)

٥٥٤ — التعويض عن الضرر المادي — مناطه — وجوب ان يكون الضرر قد وقع بالفعل او ان يكون وقوعه في المستقبل حتميا — لا يكفي مجرد احتمال وقوعه في المستقبل .

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الاخلال بمصلحة مالية للمضروب وان يكون الضرر محققا بان يقع بالفعل او بان يكون وقوعه في المستقبل حتميا فمناط تحقق الضرر المادي لمن يدعيه نتيجة وفاة آخر هو لبوت ان المجنى عليه كان يعمل فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وان فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعقدت يقين التراضي ما ضاع على المضروب من فرصة بقاء عائلته فيقضى له بالتعويض على هذا الاساس ، اما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فانه لا يكفي للحكم بالتعويض .

(نقض ١٩٨٠/١/١٦ — طعن رقم ٧٢٤ س ٤٧ ق)

٥٥٥ — موت المضروب في الحال نتيجة الاعتداء عليه — ضرر مادي .
انتقال الحق في التعويض عنه الى ورثته .

لذا كان الضرر المادي الذي أصاب المضروب هو الموت بان اعندى شخص

على حياتهم في الحال فان الضرر الملقى يكون قد حلق به عند الموت
متمثلا في حرمانه من الحياة ويقتل الحق في جبره تعويضا الى ورثته .

(بنقض ١٩٨٠/١/٢٣ — طعن ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق)

٥٥٦ — تحقق الشرط الجزائي — اثره — افتراض وقوع الضرر — نفي
ذلك — وقوع عبء اثباته على المدين او اثبات ان التعويض مبالغ فيه .

وحيث ان هذا النعمى مردود ، ذلك ان مؤدى حكم المادة ٢٢٤ من
القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — انه متى وجد شرط
جزائي في العقد فان تحققه يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين فلا يكلف
الدائن باثباته وانما يقع على المدين عبء اثبات ان الضرر لم يقع او ان
التعويض مبالغ فيه الى درجة كبيرة .

(بنقض ١٩٨٠/٢/١٣ — طعن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ ق)

٥٥٧ — تامينات اجتماعية — ضرر — اصابات العمل — التعويض
طبقا لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لا يخل بما يكون للعامل
المؤمن له او ورثته من حق قبل الغير في حدود ما تقتضي به المادة ١٧٤ من
القانون المدني فيجوز للمصاب او ورثته بالاضافة الى الحصول على حقوقه
المقررة بقانون التأمين الاجتماعي ان يرجع على المسئول عن الاصابة طبقا
لاحكام المسؤولية التقصيرية لتعويض الضرر الذي اصابه .

انه يبين من الحكم المطعون فيه انه لم يغفل نص المادة ٦٨ من القانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بل رد على ما اثارته الطاعنة بشأنها ، بما اوردته
باسبابه من ان التعويض طبقا لقانون التأمين الاجتماعي لا يخل بما يكون للعامل
المؤمن له او ورثته من حق قبل الغير في حدود ما تقتضي به المادة ١٧٤ من
القانون المدني وهي اساس الدعوى المطروحة — وتغاير نطاق مسئولية رب

العمل الذاتية ، وهذا الذي ذهب اليه الحكم صحيح في القانون ، ذلك ان المادة ٦٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تقضي بأن « تلتزم الجهة المختصة بجميع الحقوق المقررة ونقلا لاحكام هذا الباب حتى ولو كانت الاصابة تقتضي مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل دون اخلال بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول » ، مما يفاده — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع بشأن تأمين اصصابات العمل ، لا يحول دون المؤمن له ومطالبة الشخص المسئول بحقوقه فيجوز للمصاب او ورثته بالاضافة الى الحصول على حقوقه المقررة بقانون التأمين الاجتماعي ، ان يرجع على المسئول عن الاصابة طبقا لاحكام المسؤولية التقصيرية لتعويض الضرر الذي اصابه . واذا نص المشرع في المادة ١/١٧٤ من القانون المدني على ان يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تادية وظيفته او سببها ، فقد دل على ان مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه غير المشروعه ليست مسؤولية ذاتية بل هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة الضرر تقوم على فكرة الضمان القانوني ، فالمتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وبالتالي فلا جدوى من التمسك بنص المادة ٦٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لان مجال تطبيقها هو عند بحث مسؤولية رب العمل الذاتية ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعي بهذين السببين يكون غير مستفيد .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٦ — ملعن رقم ١٢٢٢ — م ١٧ ق ٢)

٥٥٨ — العامل المدرب باحدى شركات القطاع العام — التزاده بالتعويض — شرطه — الاستئثار الى قاعدة الاثراء بلا سبب في طب التعويض — عدم جواز التحدي بهذا الواقع الجديد لأول مرة امام محكمة النقض .

لا يلزم العامل بالتعويض — ونقلا للمادة ١٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الا اذا اخل

بالتزامه بالعمل لدى الشركة المدة التي تحددها بعد انتهاء تربيته، كما أن الاستناد إلى قاعدة الأثر بلا سبب يتطلب إثبات ما عاد من منفعة على المطعون ضده بسبب تربيته وكلا من الأمرين خروج على واقع الدعوى الذي كان معروضاً على محكمة الموضوع بواقع جديد فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ — طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٢ ق)

٥٥٩ — غصب العقار — فعل ضار — الربيع هو بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتضب — تعدد المسؤولين عن هذا الفعل الضار — أثره — التزامهم متضامين بالتعويض .

إذا كان الغصب في ذاته فعلاً ضاراً ، وكان الربيع — على ما جرى به نداء هذه المحكمة — يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتضب متساوياً ما حرم من ثماره ، وكان من المقرر طبقاً لنص المادة ١٦٩ من القانون المدني أنه إذا تعدد المسؤولون عن فعل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ، فإن الحكم إذا أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من الزام الطاعنين متضامنين بالربيع يكون قد التزم صحيح التانون .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ — طعن رقم ١١٤ لسنة ٤٥ ق)

٥٦٠ — دعوى التعويض عن التعذيب — القضاء بوقف تقديمها منذ وقوع التعذيب في سنة ١٩٥٥ حتى صدور دستور سنة ١٩٧١ — أعمال الحكم الأثر المباشر المادة ٥٧ من الدستور — لا خطأ .

إذا كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة والمؤيد بالحكم المطعون فيه بعد أن استخلص أن التقادم بالنسبة لدعوى المطعون ضده بالتعويض قد وقف سريته منذ وقوع التعذيب والاعتداء على حريته في ١٩٥٥ وحتى صدور الدستور ١٩٧١. انتهى إلى أن الدعوى المبنية بالنسبة عن هذا الإعتداء .

لا تشتغل بالتقادم فإنه لا يكون قد خالف القانون لأنه عمل الأثر المباشر لنص المادة ٥٧ من الدستور التي اعتبرت ملغية لنص المادة ١٧٢ من القانون المدني في صدد هذه الجرائم بقوة نفاذ الدستور ودون حاجة الى تدخل من المشرع .
(نقض ١٣/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٤٨ ق)

٥٦١ - التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر - شرطه
- ثبوت أن المتوفى كان يعول طالب التعويض فعلا على نحو مستمر وأن فرصة الاستثمار كانت محققة .

طلب التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - مشروط بثبوت أن المتوفى كان يعول طالب التعويض فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستثمار كانت محققة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقيم قضاءه على ما شهد به شاهدي المطعون ضدها الأولى من أن مورثها المجنى عليه كان يعولها حال حياته وأن معاشها الشهري عن زوجها لم يكن يكفي نفقاتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أسس ثبوت الضرر وحدد عناصره على أسباب سائغة تكفي لحمله .

(نقض ٢٧/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٠٧ ، ١٣٥٤ لسنة ٤٨ ق)

٥٦٢ - دعوى التعويض الناشئة عن وفاة أحد ضباط القوات المسلحة
بسبب الخدمة - هي من الدعاوى التي تسري عليها المادة ١١٧ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المانعة من التقاضي والتي قضى بعدم دستورتها .

المادة ٦٩ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ الخصاص بتنظيم المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي بسبب العمليات الحربية قد بينحت اللجنة المبن بها تشكيلها

حق منح المعاش والتأمين والتعويضات بقرار نهائي لا يتجاوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية ثم حرمت المادة ١١٧ من هذا القانون على كافة الجهات القضائية القضائية النظر في دعوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لأحكام هذا القانون عندما تكون الإصابة أو الوفاة قد حدثت بسبب الحرب أو العمليات الحربية أو بسبب إحدى الحالات المنصوص عليها في البندين ١ ، ب من المادة ٢١ من هذا القانون فان قصد المشرع من ذلك هو جعل اختصاص اللجنة المشار إليها قاصرا على منح التعويض في حالة وقوع الضرر في النطاق المحدد الذي رسمه هذا القانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما سجله الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن الدعوى من المطعون ضدها ناشئة عن وفاة مورثها الضابط بالقوات المسلحة والخاضع لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بسبب الخدمة ونتيجة حادث وقع من السيارة العسكرية التي كان يركبها والتي كان يقودها أحد جنود القوات المسلحة فان دعوى المطعون ضدها تكون ضمن الدعوى الخاضعة للمنع من التقاضي المنصوص عليه في المادة ١١٧ سالف الذكر - والتي قضى بعدم دستورتها - اذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فان النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

(نقض ٢٧/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٠٧ ، ١٣٥٤ لسنة ٤٨ ق)

٥٦٣ - حق العامل أو ورثته قبل الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عن اصابات العمل - اختلافه عن حقه في التعويض قبل المسئول عن الفصل الضار - جواز الجمع بين الحقين .

ما تؤديه الهيئة العامة للتأمين والمعاشات للعامل أو ورثته بسبب اصابات العمل إنما هو في مقابل ما تستأنفه هذه الهيئة من اشتراكات تأمينية بينما يتقاضى حقه في التعويض عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي يرتكبه المسئول وليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

(نقض ٢٧/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ١٧١ لسنة ٤٧ ق)

٦٤ - وبمعى ذلك القول بأعمال المرتبطة بجبهة أصيلة أو قتل خطأ
يقتضي سرعان التقادم بالنسبة لها طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية
باعتبار أن الخطأ مسألة مشتركة بين الدعويين فيتحتم على المحكمة المدنية
أن توقف الدعوى المطروحة عليها حتى يفصل في تلك المسألة من المحكمة
الجنائية .

لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الفعل غير المشروع الذي نشأ
عنه ائتلاف السيارة الذي يستند اليه المطعون عليه الأول في دعوى التعويض
الجنائية - قد نشأ عنه في الوقت ذاته أصابته وزوجته بطريق الخطأ وحدثت
عنها الدعوى الجنائية على المطعون عليه الثاني تابع الطاعن - فلان سرعان
التقادم بالنسبة للدعوى المدنية يقتضي طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة
الجنائية ، ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم الجنائي النهائي
أو انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر لأن دعوى التعويض عن ائتلاف السيارة
بطريق الخطأ لا يجوز رفعها للمحكمة الجنائية لأن هذا الفعل غير مؤثم قانوناً ،
كما أنها اذا رفعت للمحكمة المدنية كان بصيرها الحتمي هو وقف الفصل فيها
حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المرفوعة عن جريمة الإصابة الناشئة
عن ذات الخطأ باعتباره مسألة مشتركة بين هذه الدعوى والدعوى المدنية
ولازماً للتفصيل في كليهما فيتحتم لذلك على المحكمة المدنية أن توقف الدعوى
المطروحة عليها حتى يفصل في تلك المسألة من المحكمة الجنائية .

(نقض ١٩٨٠/٤/١ - طعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٦ ق)

٦٥ - القرار الإداري الضمني بتخطي الطالب في الإجارة - التمسع
بعدم جواز طلب التعويض عنه بصيرورته نهائياً لعدم الطعن فيه في الميعاد -
لا محل له - علة ذلك .

الإدعاء بأن قرار تخطي الطالب في الإجارة أصبح نهائياً لأنه لم يطعن
فيه في الميعاد وبالتالي فلا يجوز له استناداً الى ما يدعيه من عيوب ثبابت
هذا القرار أن يطالب بتعويض عنه لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من
التعزم في القرار ذاته ، لا محل لهذا القول طالما أن القرار الضمني المطعون

فيه والصادر بتخطي الطالب في الاغرة هو منها يستعصى بتطبيقه على
الانفاء ولم يكن يجدى الطالب الطعن فيه ،

(نقض ١٥/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٤ لسنة ٥٤ ق)

٥٦٦ — طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت الطالب نتيجة تخطية
دون مبرر في الاعارة للخارج — اختصاص محكمة النقض بنظره .

اذ كان الطالب قد اسند في عريضة الطلب الى وزارة العمل ارتكاب
وتائع مادية اعتبرها اخطاء أدت الى حصول الضرر ، الا أنه لما كان الطالب
قد اوضح في المذكرات التي قدمها انه يطلب التعويض عن الأضرار التي لحقت
نتيجة تخطيه دون مبرر في الاعارة وعلى خلاف القواعد التي اتبعتها الوزارة،
بما مفاده أن التعويض مطلوب عن القرار الضمني الصادر بعدم اعارة الطالب
لأنه معيب بساءة استعمال السلطة ، فان الدفع بعدم الاختصاص يكون
على غير اساس .

(نقض ١٥/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٤ لسنة ٥٤ ق)

٥٦٧ — التزام الشاحن بسلامة وصول البضاعة أثناء الوصول — حق
المشتري المرسل اليه في الرجوع على الناقل او على الشاحن بالتعويض عن
العجز او القاف أثناء الرحلة البحرية — رجوع المرسل اليه على الشاحن —
حق الأخير في الرجوع على الناقل .

اذ كانت الطاعة — شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية — قد
التزمت بموجب الاقرار المؤرخ بضمن سلامة وصول الشحنة
الى ميناء الوصول فان المطعون ضده الأول (المشتري — المرسل اليه) يكون
له الخيار في الرجوع اما على الطاعة الشاحنة (البئعة) او على الناقل
بالتعويض عما لحق الشحنة من عجز او تلف خلال الرحلة البحرية ، فلذا

الخطر بسبب الإلحاح بالقبول في المدة الأخيرة ولما فيها من الرجوع على القابل .
وأما الإجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقها قبله .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٨ - طعن رقم ١٢٢٧ ، ١٢٢٥ سن ٤٧ ق)

٥٦٨ - الإنفاق على تجديد العقد تلقائياً لسنة تالية ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في عدم التجديد خلال مدة معينة - الاضرار المصاحبة بعد انقضاء هذه المهلة - أثره - تجديد العقد تلقائياً والقيام بالعقد بالتعويض منه ابتداءً من تنفيذ العقد .

اذ كان الثابت من عقد البيع موضوع النزاع أن الطرفين قد اتفقا في بنده المصاحبة على سريان أحكامه لمدة تقضى في ١٩٧٤/١٢/٣١ وعلى تجديده تلقائياً بنفس الشروط لسنة تالية وهكذا ما لم يخطر أحدهما الآخر برغبته في عدم التجديد قبل انتهاء مدة سريان العقد بشهرين على الأقل ، وكان الشك في الأوراق أن الطاعنة لم تخطر المطعون ضدها برغبته في عدم تجديد العقد خلال الأجل المتفق عليه ، فإنه يترتب على ذلك تجديد تلقائياً لسنة أخرى تنتهي في ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ولا عبرة في ذلك بالاضطرار المرسل من الطاعنة إلى المطعون ضدها في ١٩٧٤/١١/٣٠ بانتهاء العقد ، ذلك أن هذا الاضرار قد صدر بعد انقضاء المهلة المحددة لذلك وتجديد العقد بالفعل لمدة سنة أخرى ، ومن ثم لا يترتب عليه انتهاء اذ لا تملك الطاعنة بإرادتها المنفردة التحلل من التزاماتها الناشئة عن هذا العقد ، وبالتالي يحق للمطعون ضدها المطالبة بتعويضها عما لحقها من أضرار وما لحقها من كسب نتيجة امتناع الطاعنة عن تنفيذ العقد خلال المدة التي تجدد إليها ولا يقتصر حقها على مجرد المطالبة بتعويض من الأضرار الناتجة عن وصول التنبية متأخراً .

(نقض ١٩٨٠/٤/١٤ - طعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٩ ق)

٥٦٩ - تعويض - التعويض يكون عن الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت انعقاد وهو يقاس بمعيار موضوعي وليس بمعيار شخصي وهذا الضرر الموجب للتعويض هو ما كان محققاً بان وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتمياً .

إن الدين في المسؤولية العقدية - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المعجلة - يتم تطبيقاً لنص المادة ١/٣٢١ - ٢ من القانون المعدن بتعويض المضرور الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد وهو يقاس بمعيّنات موقّعة لا بمعيّن شخصي أي بالضرر الذي يتوقعه الشخص المعقد في مثل الظروف التي يوجد بها الميّن لا الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات ، وهذا الضرر الموجب للتعويض هو ما كان محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يسكون وقوعه في المستقبل حتمياً .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٩ - طعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٦ ق)

٥٧٠ - نقض - أسباب الطعن بالنقض - القصور والخطأ في تطبيق القانون - تعويض الضرر الأدبي - اذ قضى الحكم المطعون فيه بالتصديع بصورة مجملّة دون أن يبين كنه عناصر الضرر الأدبي فانه يكون قد عابه البطلان لقصور أسبابه - أساس ذلك .

ان تعيين العناصر المكوّنة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل القانونية التي تهيم عليها محكمة النقض فاذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض بصورة مجملّة دون أن يبين كنه عناصر الضرر الأدبي فانه يكون قد عابه البطلان لقصور أسبابه الواقعية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالتعويض على مجرد قوله انه « نتيجة ما لحق - المطعون ضده الاول - من ضرر أدبي » دون بيان لعناصر هذا الضرر المقضي بالتعويض عنه ، فانه يكون معيباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بها يوجب نقضه نقضاً جزئياً في خصوص قضائه بالتعويض .

(نقض ١٩٨٠/٦/١٩ - طعن رقم ١٢٩٨ من ٤٧ ق)

٥٧١ - أسباب الطعن بالنقض - الخطأ في تطبيق القانون - تقادم - سقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثي - تسقط بالتقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع باتقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث هذا الضرر وبالشخص المسؤول عنه - المراد بالعلم .

لما كانت المادة ١٧٢ من القانون المدني تنص على انه « تسقط بالتقادم

دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث هذا الضرر والشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بانتضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع « يدل على ان المراد بالعلم لبدء سريان التقادم الثلاثى من وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار ان انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فرضه القانون على الملتزم دون ارادته مما يستتبع سقوط حق التعويض بمضى مدة التقادم ، واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اورد فى اسبابه ان مورث المطعون ضدهما الاول والثانية قد علم بالضرر وبشخص المسئول عنه فى تاريخ صدور قرار لجنة الاصلاح الزراعى بطرده والذى تنفذ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٤ فى مواجهته واقام قضاءه برغض الدفع بسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى على ان النزاع بشأن صحة قرار اللجنة قام مانعا من اقامة دعوى التعويض وظل هذا المانع قائما حتى قضى بتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٢ فى الاستئناف رقم ١٧ لسنة ٨٧ ق القاهرة بالغاء قرار اللجنة سالف الذكر ، رغم انتهاء التلازم الحتمى بين الأمرين اذ ان قيام النزاع فى صحة تنفيذ قرار لجنة الاصلاح الزراعى فى الدعوى التى رفعها مورث المطعون ضدهما الاول والثانية ببطلان قرار لجنة الاصلاح الزراعى لا يعتبر مانعا من سريان التقادم بالنسبة لدعوى التعويض الذى يرجع به المطعون ضدهما على الطاعن عن تنفيذ ذلك القرار لأن النزاع المذكور لم يكن ليحول دون المطالبة بالتعويض سواء فى الدعوى بطلب الغاء قرار لجنة الاصلاح الزراعى او بدعوى اخرى مستقلة قبل انقضاء مدة التقادم ذلك ان التعويض استحق من الوقت الذى تحقق فيه الضرر لمورث المطعون ضدهما الأولين بنزع الأرض من تحت يده . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى . فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

١٧٧ - حكم - تسببيه - تعويض عن اضرار متعددة - تقديره - محكمة - الموضوع لا تكون ملزمة بان تورد كل الحجج التي يدلى بها الخصوم وتقريلات دفاعهم وترد عليها استقلا - لا تثريب على محكمة الدرجة الثانية ان تأخذ بالحكم الابتدائي دون اضافة متى رأت في هذه الاسباب ما يغنى عن ايراد جديد - لا تثريب على قاضي الموضوع ان هو قضى بتعويض اجمالي عن اضرار متعددة ما دام قد ناقش كل عنصر منها على حدة - مثال .

الثابت من مدونات الحكم الابتدائي الذي ايده الحكم المطعون فيه لاسبابه ، انه استخلص من تتبع علاقة الطرفين ان الشركة الطاعنة هي التي اخلت بالتزامها ابتداء برفضها فتح الاعتماد المستندي لتغطية اذمتهمها واللازم لتكلفة النقل وهي اسباب سائغة تكفي لحمل الحكم ، ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان محكمة الموضوع متى اقامت قضاهاها على اسباب سائغة ، فانها لا تكون بعد ذلك ملزمة بان تورد كل الحجج التي يدلى بها الخصوم وتفصيلات دفاعهم وترد عليها استقلا لان في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها واوردت دلائلها التمايل الضمني المستط لكل حجة تخالفها ، وانه لا تثريب على محكمة الدرجة الثانية ان تأخذ بالحكم الابتدائي دون اضافة متى رأت في هذه الاسباب ما يغنى عن ايراد جديد ، ولما كان ذلك وكان تقدير التعويض متى قامت اسبابه ولم يكن في المقتد او القانون نص يوجب اتباع معايير معينة في تقديره هو من سلطة قاضي الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض وحسبه ان يوضح عناصر الضرر الذي لحق بالمضروور ويبين وجه احقيقته في التعويض عن كل عنصر منها ولا تثريب عليه ان هو قضى بتعويض اجمالي عن اضرار متعددة ما دام قد ناقش كل عنصر منها على حدة ، وبين وجوبه احقية طالب التعويض فيه او عدم احقيقته ، واذ كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي الذي ايده الحكم المطعون فيه واحال الى اسبابه ، انه بين ان الخسارة التي لحقت المطعون ضدها من جراء نسخ الطاعنة لعقد التوريد بارادتها المنفردة تتمثل في جانبها المادي فيما فات الطاعنة من كسب نتيجة عدم اتمام

موريد بآلى الصفقة وقد كانت جملتها عشرة آلاف طن ، وما لحقها من خسائر
من جراء ذلك وفى جانبها الألبى فيما أصاب سمعتها فى السوق التجارية ثم
قدر التعويض الجليل للضرر بمبلغ ٥٠٠٠ ج ، فانه يكون قد مارس سلطته
فى تقدير التعويض ويكون الفرض على الحكم المطعون فيه فى هذا الشئق ،
على غير أساس .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٨ — طعن رقم ١٢٥ س ٥٠ ق ٢)

تقديم

أولاً : تقديم منسقط

ثانياً : تقديم مكسب (انظر : ملكية)

أولاً : تقديم منسقط

٥٧٣ — علم هيئة التأمينات بالتحاق عمال بالمنشأة — مستحقاتها قبل رب العمل — سقوطها بالتقديم الخمسي .

اذ كان وجود ملف منشأة المطعم ضده تحت يد الهيئة الطاعنة يفيد علمها بالتحاق العمال بهذه المنشأة وباستحقاقها للمبالغ موضوع التذاعي اعتباراً من تاريخ استحقاق كل تسقط منها ، وكانت الهيئة قد تراخت في المطالبة الى ان اخطرت المطعمون ضده باستحقاقها لتلك المبالغ في ١٩٧٢/١/٣١ بعد اكتمال مدة التقديم الخمسي التي تبسك بها المطعمون ضده ، فان الحكم المطعمون فيه اذ قضى بسقوط حق الهيئة بالتقديم بالنسبة لتعينة الاشتراكات المستحقة عن المدة من ١٩٥٩/٨/١ وحتى ١٩٦١/٨/٣١ يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة في القانون .

« نقض ١٩٨٠/١/٢٠ — طعن رقم ٥٧ لسنة ٤٧ ق »

٥٧٤ — الحكم المقرر لحق الملكية — عدم سقوطه بالتقديم — اعتباره منتجا لآثره ولو لم ينفذ .

عدم جواز اطراحه الا اذا توافرت بعد صدوره شروط وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية .

حق الملكية حق دائم لا يسقط بمجرد عدم الاستعمال منها طال الزمن ،

ومن ثم فإن الحكم القدير لهذا الحق لا يسقط بالتقادم وينتج أثره دائم لم ينقذ ،
ولا يجوز إطرأحه إلا إذا توافرت لدى المحكوم أحد ، بعد نزع الحكم ، شروط
رسم اليد على العقار المدة الطويلة المكسبة للملكية .

(نقض ١٩٨٠ / ١ / ٢٩ - طعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٧ ق)

٥٧٥ - الدعوى والخصومة - ماهية كل منهما - انقضاء الخصومة -
لا يقرب عليه المساس بأصل الحق المرفوع به الدعوى .

الدعوى هي حق الالتجاء الى القضاء للحصول على حماية قانونية للحق
المدعى به . أما الخصومة فهي وسيلة ، ذلك أنها مجموعة الأعمال الإجرائية
التي يطرح بها هذا الادعاء على القضاء ويتم بها تحقيقه والفصل فيه .
والتانون المدني هو الذي ينظم قواعد سقوط وانقضاء الدعوى والحقائق
بمضى المدة . بينما ينظم قانون المرافعات قواعد سقوط وانقضاء الخصومة .
وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن انقضاء الخصومة لا يقرب عليه أى
مساس بأصل الحق المرفوع به الدعوى بل يبقى خاضعاً لى انقضائه لقواعد
المقررة فى القانون المدني .

(نقض ١٩٨٠ / ١ / ٢١ - طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق)

٥٧٦ - أمر الأداء عمل قضائى وليس عملاً ولائياً - عريضة استصدار
الأمر - هي بديلة صحيفة الدعوى - تقدير العريضة يرتب كاتبة ما يتوجب
على رفع الدعوى من آثار - لا يغير من ذلك كله تعديل قانون المرافعات
بأنقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وقانون المرافعات الحالى .

التعديل الذى أدخله القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على قانون المرافعات
السابق بالنسبة لأوامر الأداء بحذفه من المادة ٨٥٧ الحكم التامى باعتبار الأمر
مكتوبة حكم غيبى وإبرازه صفة الأمر باعتباره أمراً وليس حكماً وإن يسيكون

الطعن فيه في صورة تظلم وليس في صورة معارضة في حكم غيبياتها كان
تمشيا مع ما استحدثه القانون المشار إليه من إلغاء طريق الطعن بالمعارضة
في الأحكام الغيابية كتعادة عامة كما استهدف - وعلى ما أفصحت عنه -
مفكرة التفسيرية - تفادي المضغوبات التي تترتب على اعتبار التظلم من الأمور
معارضة كجواز أو عدم جواز إبداء الطلبات المعارضة في المعارضة أو كإبداء الكسح
بعدم الاختصاص النوعي أو المخل أو بالاحالة . ومن ثم قلن من شأن هذا
التعديل تغيير طبيعة أمر الأداء كعمل قضائي يصدر من القاضي بمقتضى سلطته
القضائية لا سلطته الولائية وكطريق استثنائي لرفع الدعوى وترتب القانون
على تقديم عريضته كافة ما يترتب على رفع الدعوى من آثار يؤكد ذلك ما نصت
عليه المادة ٨٥٧ المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من أنه يترتب على تقديم
العريضة قطع التقادم ، وما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات
الحالي بقولها : اسقط المشروع في المادة ٢٠٨ من الفترة الثانية من المادة
٨٥٧ من القانون القائم التي تقضى بأن تقديم عريضة أمر الأداء يترتب عليه
قطع التقادم لأنه إذا كان ثمة ما يبرر وجود هذا الحكم في القانون القديم ،
فإن هذا المبرر ينتفى بعد أن اتجه المشروع إلى جعل رفع الدعوى بتقديم
صحيفتها لقلم الكتاب ولا شك بعد ذلك أن تقديم عريضة أمر الأداء يترتب
عليه كافة الآثار المترتبة على رفع الدعوى . ومما زاد ذلك أن العريضة التي
تقدم لاستصدار أمر الأداء لا زالت - وعلى ما جرى به فقه هذه المحكمة -
بديلة صحيفة الدعوى بها تتمثل الدعوى بالقضاء .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠)

٥٧٧ - حق العامل في الأجر الإضافي وبديل السكن وبديل السفر - حق

دوري متجدد - خضوعه للتقادم الخمسي - م ١/٣٧٥ مدني *

مناط خضوع الحق للتقادم الخمسي وفقا لصريح نص الفترة الأولى من
المادة ٣٧٥ من القانون المدني هو اتصافه بالدورية والتجدد أي أن يكون الحق
مستحقا في مواعيد دورية إما كانت محتها وأن يكون بطبيعته مستمرا لا ينقطع
سواء كان ثابتا أو تغير مقداره من وقت لآخر ، ولما كانت المطالب بها

— وهي الأجر الإضافي ويدل السكن ويدل السفر — قد روعي في تفسيرها لمورث الطاعن . أن تكون عوضا عما يتحصله من مشقة العمل والاقامة خارج البلاد ، وهي وإن كانت قد انقطعت بانتهاء فترة انتدابه للعمل بفرع الشركة المطعون ضدها بأبيس أبابا إلا أنها ظلت تتجدد طالما ظل الانتداب قائما فتعتبر حقا ثوريا متجددا ولا تؤول عنها هذه الصفة بانتهاء فترة الانتداب وصرورتها مبلغا ثابتا في الذمة ومن ثم يخضع للتقادم الخمسي المنصوص عليه بالمادة ١/٣٧٥ من القانون المدني ، وإذا كان من المقرر — في قضاء محكمة النقض أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن ترد على كل منها استقلالا لأن قيام الحقيقة التي استخلصتها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها .

(نقض ١/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٤ ق)

٥٧٨ — الاجراءات القاطعة لتقادم دين الضريبة — ماهيتها — مجرد استدعاء الممول أو وكيله للمناقشة — لا يعد ذلك اجراء قاطعا لتقادم ضريبة الشركات .

النص في المادة ٢٨٣ من القانون المدني على أن « ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الى محكمة غير مختصة وبالتنبيه وبالحجز وبالطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حقه في تفليس أو في توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه اثناء السير في احدى الدعاوى » ، وفي المادة ٢٨٤ من ذات القانون على أن « ينقطع التقادم اذا اتمر المدين بحق الدائن اقرارا صريحا او ضمينا » ، وفي المادة ١/٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه « ... وعلاوة على اسباب قطع التقادم المنصوص عايبا في القانون المدني فنقطع هذه المدة بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة او بالادلة الى لجان الطعن ... » وفي المادة ١/٣ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٢ على أنه « يعتبر تنبيهها قاطعا للتقادم ايراد الضرائب والرسوم واعلانات المطبوعة والخطارات اذا سلم احدها الى الممول أو من ينوب عنه فانونا أو ارسل اليه

بكتاب موصى عليه بعلم الوصول « يدل على أن المقصود من الاضرار القاطع للتقادم هو الذى يتمسك فيه لمصلحة الضرائب بحقها فى دين الضريبة وأن الاضرار القاطع له هو الذى يقر فيه الممول صراحة أو ضمنا بأن دين الضريبة لا يزال فى ذمته ، واذ كان ذلك ، وكان مجرد استدعاء الممول أو وكيله للمناقشة لا ينطوى على تمسك مصلحة الضرائب بحقها فى دين الضريبة فانه لا يكون قاطعا للتقادم فى مفهوم المادة ١/٣ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على اعتبار هذا الاجراء بذاته قاطعا للتقادم كما اعتبر تقدم وكيل الطاعنين لطلبات استخراج كشوف رسمية بممتلكات المورث اقرارا من الطاعنين بوجود الدين فى ذمتها دون أن يبين طبيعة هذه الطلبات وما تحتويه والجهة المقدمة اليها ، لانه يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون مشوبا بالقصور .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ — طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٦ ق)

٥٧٩ — جريمة الاعتداء على الحرية الشخصية — عدم سقوط الدعوى الجنائية والمدنية والنائشة عنها بالتقادم — م ٥٧ من الدستور — جريمة التعذيب المعاقب عليها بالمادة ١٢٦ عقوبات — دخولها فى هذا النطاق .

النص فى المادة ٥٧ من الدستور المعمول به فى ١١/٩/١٩٧١ على أنه « كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى كفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء » ، مفاده أن الاعتداء الذى يمنع الدستور وقوعه على الحرية الشخصية هو كل ما من شأنه تقييدها أو المساس بها فى غير الحالات التى يقرها القانون كجرائم الاعتداء على الحرية التى يرتكبها المسؤولون فى سلطة الدولة اعتمادا عليها ويدخل فى نطاقها الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٢٦ من قانون العقوبات والتى تنص على أنه « كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف

يعاقب بالانقضاء الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشرة واذا مات
المجني عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا .

(نقض ١٣/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٨ ق ٤)

٥٨٠ - الاشتراكات التي يلتزم رب العمل بتوريدها الى الهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية - تتصف بالدورية والتجدد - تقاومها بخمس سنوات -
سقوط نوابغها من فوائد وغرامات .

لما كان مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى ولما لصريح نص الفقرة
الاولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هو اتصاله بالدورية والتجدد اى ان
يكون الحق مستحقا فى مواعيد دورية ايا كانت محتها ، وان يكون الحسق
بطبيعته مستمرا لا ينقطع سواء كان ثابتا او تغير مقداراه من وقت لآخر .
وكانت الاشتراكات التي يلتزم رب العمل بتوريدها الى الهيئة العامة فى
مواعيد دورية شهرية مستمرة دون انقطاع طالما ظل خاضعا للقانون - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تتصف بالدورية والتجدد ومن ثم فتعد من
الحقوق التي تقاوم بخمس سنوات ، كما تسقط تبعالها المبالغ الاضافية من
فوائد وغرامات . باعتبارها من الملحقات ولو لم تكمل مدة التقادم الخاصة
بها وذلك عملا بنص المادة ٣٨٦ من القانون المدنى . لما كان ما تقدم . وكان
الحكم المطعون فيه متفقا فى نتيجه مع هذا النظر ، وكان التمسك بخطا
الحكم لاستقاده الى نص المادة ٣٣٧ من القانون المدنى دون المادتين المشار
اليهما غير منتج لانه لا يحقق للطاعنة سوى مصلحة نظرية بحتة ولا يعود
عليها منه اية فائدة ولهذه المحكمة ان تصحح هذا الخطا على نحو ما سلف
البيان ، فان النعى على الحكم بهذا السبب يكون فى غير محله .

(نقض ١٥/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٧ لسنة ٤٥ ق)

٥٨١ - حق العامل في قيمة الزيادة من أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإذخار الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال ومكافأة نهاية الخدمة هو حق ناشئ عن عقد العمل تسقط الدعاوى الخاصة به بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد .

أما مستحقات المؤمن عليه الناشئة مباشرة عن قانون التأمينات الاجتماعية فتخضع للتقادم الخمسي .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ؛ ذلك أن النص في المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل . . . ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في الفقرة السابقة . . . وتصرف للمؤمن عليه أو المستحقين عنه المشار إليهم في المادة ٨٢ من قانون العمل هذه المبالغ عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض مضافا إليها فائدة مركبة بمعدل ٣٪ سنويا وتوزع هذه المبالغ في حالة وفاة المؤمن عليه وفقا لحكم المادة ٨٢ من قانون العمل المشار إليه » يدل على أن حق العامل في قيمة الزيادة من أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإذخار الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده في عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها « تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد » وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى - أما مستحقات المؤمن عليه الأخرى المقررة والناشئة مباشرة عن قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ - فتخضع للتقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ١١١ من هذا القانون - إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وجرى

فى قضائه على سقوط دعوى الطاعنين لرمغها بعد انقضاء سنة من انتهاء عقودهم فانه لا يكون قد خالف القانون او اخطأ فى تطبيقه .

(نقض ٢٢/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٤ ق)

٥٨٢ — دعوى ائلاف المنقول باهمال المرتبطة بجنحة اصابة او قتل خطأ يقف سريان التقادم بالنسبة لها طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية باعتبار ان الخطأ مسألة مشتركة بين الدعويين فيتحتم على المحكمة المدنية ان توقف الدعوى المطروحة عليها حتى يفصل فى تلك المسألة من المحكمة الجنائية .

لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الفعل غير المشروع البذى نشأ عنه ائلاف السيارة الذى يستند اليه المطعون عليه الاول فى دعوى التعويض الحالية — قد نشأ عنه فى الوقت ذاته اصابته وزوجته بطريق الخطأ ورمعت عنها الدعوى الجنائية على المطعون عليه الثانى تابع الطاعن ، فان سريان التقادم بالنسبة للدعوى الحالية يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم الجنائى النهائى او انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر لان دعوى التعويض عن ائلاف السيارة بطريق الخطأ لا يجوز رمعها للمحكمة الجنائية لأن هذا الفعل غير مؤثم قانونا ، كما انها اذا رمعت للمحكمة المدنية كان مصيرها الحتمى هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا فى الدعوى الجنائية المرفوعة عن جريمة الاصابة الناشئة عن ذات الخطأ باعتباره مسألة مشتركة بين هذه الدعوى والدعوى المدنية ولازما تنعسل فى كليهما فيتحتتم لذلك على المحكمة المدنية ان توقف الدعوى المطروحة عليها حتى يفصل فى تلك المسألة من المحكمة الجنائية .

(نقض ١/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٦ ق)

٥٨٣ — تقادم — يتعين على المحكمة إذا دفع أمامها بالتقادم ان تتحقق من بدء سريانه وما اذا كانت الاسباب القاطعة له قد تحققت أثناء سريانه ام بعد اكتمال مدته اذ لا محل للتمسك بانقطاع التقادم بعد اكتمال مدته .

حسب المحكمة ان يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها ان تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بها يعترضها من انقطاع وان تبين في حكمها بدء سريان التقادم وما اذا كانت الاسباب القاطعة له قد تحققت أثناء سريانه ام بعد اكتمال مدته فلا تحدث اثرا في قطع التادم لما هو مقرر من انه لا محل للتمسك بانقطاع التقادم بعد اكتمال مدته — لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن مدة التقادم قد اكتملت قبل توقيع الحجز الادارى على امواله بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٣ وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان بدء سريان التقادم وما اذا كانت الاسباب التى اوردها قد تحققت أثناء سريانه فانه يكون مشويا بالقصور متعيينا نقضه .

(نقض ١٥/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٧ ق)

٥٨٤ — اعراق — تقادم مسقط — قانون — قرار ادارى — مسئولية — مسئولية الادارة عن القرارات الادارية — مصدرها القانون وليس العمل غير المشروع — سقوط دعوى التعويض الناشئة عنها بالتقادم العادى دون التقادم الاستثنائى .

النص فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى على سقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، هو نص استثنائى على خلاف الاصل العام فى التقادم ، وقد ورد فى خصوص الحقوق التى تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام فى القانون المدنى وهو العمل غير المشروع بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة لحقوق الناشئة عن مصادر اخرى الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك . لما كان ذلك ، وكانت علاقة رجل القضاء او النيابة بوزارة العدل هى علاقة تنظيمية مصدرها القانون ، وكانت مسئولية الادارة عن القرارات الادارية الصادرة فى هذا الشأن لا تنسب الى العمل غير

المشروع وانما تشعب الى المصغر الخاص وهو القانون باعتبار هذه القرارات
تصرفات قانونية وليست اعبالا مالية ولا تكتسب مساهمة الادارة منهما عن
طريق التعويض الا بالتقادم العادى ، ويكون الدفع بتقادم الحق فى المطالبة
بثلاث سنوات فى غير محله .

(نقض ١٥/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق)

٥٨٥ - تسقط بالتقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع بانقضاء
ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث هذا الضرر وبالشخص
المسئول عنه - المراد بالعلم هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر
وبشخص المسئول عنه .

لما كانت المادة ١٧٢ من القانون المدنى تنص على انه « تسقط
بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث
سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث هذا الضرر والشخص
المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة
من يوم وقوع العمل غير المشروع » يدل على ان المراد بالعلم لبدء سريان
التقادم الثلاثى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقى
الذى يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار ان انقضاء ثلاث
سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى
فرضه القانون على الملتزم دون ارادته مما يستتبع سقوط حق التعويض بمضى
مدة التقادم . واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اورد فى اسبابه ان
مورث المطعون ضدهما الاول والثانية قد علم بالضرر وبشخص المسئول عنه
فى تاريخ صدور قرار لجنة الاصلاح الزراعى بطرده والذى تنفذ بتسليم
١٣/٦/١٩٦٤ فى مواجهته واتام قضاءه برفض الدفع بسقوط دعوى التعويض
بالتقادم الثلاثى على ان النزاع بشأن صحة قرار اللجنة قام مانعا من اقامة
دعوى التعويض وظل هذا المانع قائما حتى قضى بتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٢ فى
الاستئناف رقم ١٧ لسنة ٨٧ ق القاهرة بالغاء قرار اللجنة سالف الذكر ، رغم
انتفاء التلازم الحتمى بين الامرين اذ ان قيام النزاع فى صحة تنفيذ قرار لجنة
الاصلاح الزراعى فى الدعوى التى رفعها مورث المطعون ضدهما الاول

والثانية ببطلان قرار لجنة الاصلاح الزراعى لا يعتبر مانعا من سريان التقادم بالنسبة لدعوى التعويض الذى يرجع به المطعون ضدهما على التماس من تنفيذ ذلك القرار لأن النزاع المذكور لم يكن ليحول دون المطالبة بالتعويض سواء منى الدعوى بطلبها الفاء قرار لجنة الاصلاح الزراعى أو بدعوى اخرى مستقلة قبل انقضاء مدة التقادم ذلك ان التعويض استحق من الوقت الذى تحقق فيه الضرر لمورث المطعون ضدهما الأولين بنزع الأرض من تحت يده ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بمسما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٠ — طعن رقم ١٤١٥ س ٤٩ ق)

تنفيذ جبري

أولا - مسائل متنوعة

ثانيا - تنفيذ عقارى

أولا - مسائل متنوعة

٥٨٦ - اشكال فى التنفيذ - الاشكال فى التنفيذ المرفوع لأول مرة من الملتزم بالدين له اثر واقفه ويظل هذا الاثر باقيا حتى ولو حكمت المحكمة بعدم الاختصاص والاحالة لانه ليس من شأن الحكم الأخير انتهاء الخصومة فى الاشكال .

لما كان الاشكال فى التنفيذ الذى يرفع لقاضى التنفيذ من الملتزم بالدين لأول مرة قبل البدء فيه او قبل تمامه طبقا للمادة ٣١٢ من قانون المرافعات ذا اثر موقوف للتنفيذ يستوى فى ذلك ان يكون قد رفع الى محكمة مختصة بنظره او الى محكمة غير مختصة به ، ويظل هذا الاثر باقيا ما بقيت صحيفته قائمة ، ولا يزول الا بصدور حكم يترتب عليه زوال صحيفة الاشكال لبطلانها او بسقوط الخصومة او باعتبارها كأن لم تكن او حكم بشطب الاشكال وكان الحكم بعدم الاختصاص والاحالة لا يترتب عليه انتهاء الخصومة فى الاشكال ، وليس من شأنه ان يزيل صحيفته ، وانما هو ينتقل الدعوى الى المحكمة المحالة اليها التى يتعين عليها ان تنظرها بحالتها من حيث انتهت اجراءاتها امام المحكمة التى احالتها ، ويعتبر صحيحا امامها ما تم من اجراءات قبل الاحالة بما فى ذلك صحيفة الاشكال واثرها الواقف للتنفيذ .

(نقض ١٩٨٠/١/٨ - طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق)

٥٨٧ - الحكم بعدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظر الاشكال واحالته الى محكمة الجنح - حكم غي منه للخصومة في الاشكال - مؤداه - بقاء الاثر الواقف للأشكال .

الحكم بعدم الاختصاص والاحالة لا يترتب عليه انتهاء الخصومة في الاشكال ، وليس من شأنه ان يزيل صحيفته ، وانما هو ينقل الدعوى الى المحكمة المحالة اليها التي يتعين عليها ان تنظرها بدلتها من حيث انتهت اجراءاتها امام المحكمة التي احالتها ، ويعتبر صحيحا امامها ما تم من اجراءات قبل الاحالة بما في ذلك صحيفة الاشكال واثرها الواقف للتنفيذ ، وكان الثابت الاشكال لقلم الكتاب وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه باعتباره اشكالا اول مرة بطلب وقف التنفيذ بالتعويض المدني المقضي به عليه للمطعون عليه في القضية رقم جنح العطارين متبعا في رنعه الاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، فانه يترتب على تقديم صحيفة هذا الاشكال لقلم الكتاب وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه باعتباره اشكالا اول من المحكوم عليه - ويبقى هذا الاثر الواقف للأشكال قائما رغم الحكم بعدم اختصاص المحكمة نوعيا والاحالة الى محكمة جنح المنشية الصادر في ١٩٧٠/١٢/٢٢ باعتباره حكما لا ينهي الخصومة في الاشكال .

(نقض ١٩٨٠/١/٨ - طعن رقم ٥١٧ س ٤٤ ق ١)

٥٨٨ - تنفيذ - تنفيذ الاحكام الجائز تنفيذها مؤقتا مجرد رخصة للمحكوم له ان شاء انتفع بها وان شاء تريض حتى يصير الحكم نهائيا فاذا اقدم على التنفيذ تحمل مخاطر الالفاء .

تنفيذ الاحكام الجائز تنفيذها مؤقتا يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على مسئولية طالب التنفيذ وحده ، اذ يعد اجراء التنفيذ مجرد رخصة للمحكوم له ان شاء انتفع بها وان شاء تريض حتى يحوز الحكم قوة الشيء المحكوم فيه ، فاذا لم يترتب المحكوم له واقدم على تنفيذ الحكم وهو يعلم انه معرض للالفاء عند الطعن فيه ، فانه يكون قد قام بالتنفيذ على مسئوليته ، فيتحمل مخاطره اذا ما ألغى الحكم، فان الحكم الصادر من محكمة

تجمل المنشية في ١٩٧٢/٣/٢٧ برفض الأشكال والاستمرار في التنفيذ ليس من شأنه - وهو لم يصبح نهائيا للعلن فيه - أن يوجب على طالب التنفيذ الاستمرار فيه . بل إنه أن يذريث حتى يصبح الحكم انتهائيا استعجالا للرخصة المخولة له في هذا الخصوص .

(نقض ١٩٨٠/١/٨ - طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق)

٥٨٩ - الأشكال الأول المرفوع من الملتزم بالدين - أثره - وقف تنفيذ الحكم ولو رفع الى محكمة غير مختصة - زوال الأثر الواقف - مذاهب .

الأشكال في التنفيذ الذي يرفع لنفاذ التنفيذ من الملتزم بالدين لأول مرة قبل البدء فيه أو قبل تمامه طبقا للمادة ٣١٢ من قانون المرافعات ذو أثر مؤقت للتنفيذ . يستوى في ذلك أن يكون قد رفع الى محكمة مختصة بنظره أو الى محكمة غير مختصة به .

(نقض ١٩٨٠/١/٨ - طعن رقم ٥٩٧ س ٤٤ ق)

٥٩٠ - الأشكال في تنفيذ الحجز - أثره - وقف التنفيذ لحين صدور الحكم النهائي في الأشكال - بدء سريان الميعاد المحدد لاعتبار الحجز كان لم يكن من تاريخ صدور هذا الحكم .

يبقى أثر الأشكال الواقف للتنفيذ قائما فلا يبدأ الأجل المتصوص عليه في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات لاعتبار الحجز كونه لم يكن إلا من اليوم التالي لصدور الحكم النهائي للخصومة في الأشكال ، واذ صدر الحكم في استئناف الأشكال بجلسة ١٩٧٢/٥/٢٥ فإن الميعاد يبدأ في اليوم التالي ١٩٧٢/٥/٢٦ ، واذ كان المطعون عليه قد حصل على أمر من قاضي التنفيذ بمحكمة العطارين ببدء ميعاد بيع الأشياء المحجوز عليها في ١٩٧٠/٣/٥ مدة ثلاثين يوما عملا بالمادة ٣٧٥ فقرة ثانيا من قانون المرافعات ، فإن الأجل لا يكتمل الا في ١٩٧٢/٩/٢٦ ، واذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه

فئة حدد لبيع المحجوزات ١٩٧٢/٩/١٩ وتم له في ذات اليوم لحصيل المبلغ المحجوز على الطامع من أجله ، فان التنبذ يكون قد تم وفقا لاحكام القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/٨ — طعن رقم ٥٩٧ س ٤٤ ق)

٥٩١ — شركة — كفالة — يجوز لدائن الشريك ان ينفذ على الارباح التي يستحقها الشريك قبل الشركة — يجوز ان يضمن مدير الشركة ان يسدد ديناً في ذمة احد الشركاء مما يستحقه قبل الشركة من ارباح ولا يعتبر ذلك تبرعا وانما عملا من اعمال الادارة .

لما كان من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — ان للشركة وجود مستقل عن الشركاء فيها ، فتخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك الا مجرد حصة في نسبة معينة من الارباح او نصيب في رأس مال الشركة عند التصفية ، فانه يجوز لدائن الشريك ان ينفذ على الارباح التي يستحقها الشريك قبل الشركة ، وبالتالي يجوز ان يضمن مدير الشركة ان يسدد ديناً في ذمة احد الشركاء مما يستحقه قبل الشركة من ارباح دون ان يمس هذا الالتزام مال الشركة المستقل مما لا يعتبر تبرعا وانما عملا من اعمال الادارة شأنه اداء حصة كل شريك في الارباح ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان المطعون عليه الثاني بصفته مديرا وممثلا للفندق لم يلتزم ككفيل متضامن في مال الشركة بل انصب التزامه على الوفاء بدين في ذمة المطعون عليها الثانية مما تستحقه قبل الشركة من ارباح ، ويحق لدائنها ان ينفذ عليها وبالتالي تعتبر من اعمال الادارة وليست تبرعا ، فانه يكون قد التزم الصحيح في القانون . واذ خلص الحكم الى هذه النتيجة ، فانه لا يكون قد تناقض مع اعتبارها كفالة تضامنية مشروطة بوجود استحقاق للمطعون عليها الثانية في ارباح شركة الفندق .

(نقض ١٩٨٠/١/١٥ — طعن رقم ٦ لسنة ٤٦ ق)

٥٩٢ — مبالغ التأمين المودعة من شركات ووكالات السفر والسياحة
بخزينة مصلحة السياحة كيفية التصرف فيها — ق ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ — الحجز
عليها تحت يد المصلحة — أثره .

القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة
تد اوجب على شركات السياحة ان تودع خزينة مصلحة السياحة تأمينا ماليا
قدره ثلاثمائة جنيه لا يرد لها الا بعد مضي ثلاثة اشهر من تصفية أعمالها
او الفاء ترخيصها وبعد التحقق من تنفيذ الالتزامات المتعلقة بأعمالها . كما
نضى بأن خصم من هذا التأمين المبالغ التى تستحق على الشركة بسبب عمل
من الأعمال التى تراولها والمبالغ التى تستحق لاية مصلحة حكومية ، على ان
يجرى الخصم بموجب قرار من لجنة تحكيم مشكلة وفقا للمادة السادسة منه
ويشترط الا تتجاوز قيمة النزاع مئة جنيه ، فان تجاوزتها احيل النزاع الى
المحاكم العادية ، كما اوجب على المسئولين عن ادارة الشركة اداء ما يخصم
من التأمين خلال ثلاثين يوما من تاريخ مطالبتهم بذلك والا جاز وقف نشاط
الشركة . ومفاد ذلك ان مبلغ التأمين المودع من الطاعن بخزينة مصلحة
السياحة لم يكن مستحقا له وقت توقيع الحجز تحت يدها اذ لم تكن أعماله
قد صفت او انفى الترخيص الصادر له ، وان قيام المطعون ضده بوفاء دين
الحاجز — وهو دين محكوم به لاحد العاملين السابقين لادى الطاعن فى منازعة
عمالية — بطريق الخصم من مبلغ التأمين قد تم فى غير الاحوال التى اجاز
القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ الخصم فيها من قيمة التأمين وبغير اتباع
ما نص عليه من اجراءات ، مما اضطر فيه الطاعن الى اداء قيمة التأمين من
جديد للمطعون ضده توتيا لوقف نشاطه ، ولما كان الطاعن قد اتماء دعواه على
مخالفة الصرف لأحكام قانون المرافعات وللقانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤
فاجابه الحكم الابتدائى لطلباته على أساس مخالفة الوفاء لقانون المرافعات ،
وكان الحكم المطعون فيه قد انفى ذلك الحكم وقضى برفض دعوى الطاعن
دون ان يعرض الحكم المطعون فيه لما اثاره الطاعن من مخالفة الصرف
لأحكام القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ وهو دفاع جزئى يتغير به وجه
الراى فى الدعوى على نحو ما سلف بيانه فانه يكون مئسوبا بالقصور فى
التسبيب مما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٠/١/٢١ — طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٥٤ ق)

٥٩٢ — الشريك في شركة التضامن يكون مسؤولاً بالتضامن مع باقي الشركاء عن الوفاء بكافة ديون الشركة بحيث يحق لدائني الشركة الرجوع على أي منهم ومطالبته بكافة تلك الديون واستيفائها ولو من أمواله الخاصة .

ان النص في المادة ٢٢ من قانون التجارة على أن « الشركاء في شركة التضامن متضامنين لجميع تعهداتها ولو لم يحصل الامضاء عليها الا من احدهم انما بشرط ان يكون الامضاء بعنوان الشركة » يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن الشريك في شركة التضامن يكون مسؤولاً بالتضامن مع باقي الشركاء عن الوفاء بكافة ديون الشركة بحيث يحق لدائني الشركة الرجوع على أي منهم ومطالبته بكافة تلك الديون واستيفائها ولو من أمواله الخاصة ..

(نقض ١٩/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٩٢٣ لسنة ٦٦ ق)

٥٩٤ — نقض الحكم نقضاً كلياً يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن والغاء الأحكام اللاحقة التي كان ذلك الحكم أساساً لها ويقع هذا الالغاء بحكم القانون وبغير حاجة الى صدور حكم آخر يقضى به ، وتلغى جميع اجراءات واعمال التنفيذ التي تمت بناء على الحكم المنقوض ويعتبر حكم النقض سقداً تنفيذياً صالحاً لاعادة الحال الى ما كانت عليه قبل التنفيذ الجبري .

لما كانت الفترة الاولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات اذ نصت على أنه : « يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الاحكام ايا كتبت الجهة التي اصدرتها والاعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان الحكم أساساً لها ، فقد دلت — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن نقض الحكم كلياً يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن، فيزول وتزول معه جميع الآثار المترتبة عليه ويعود الخصوم الى مراكزهم السابقة على صدور ، كما يترتب عليه الغاء الاحكام اللاحقة التي كان ذلك الحكم المنقوض أساساً لها ، ويتسع هذا الالغاء بحكم القانون وبغير حاجة الى صدور حكم آخر يقضى به وتلغى كذلك جميع اجراءات واعمال التنفيذ التي تمت بناء على الحكم المنقوض ، ويعتبر

حكم النقض سندا تنفيذيا صالحا لاعادة الحال الى ما كانت عليه قبل التنفيذ
الجبري دون حاجة لاستصدار حكم جديد بذلك .

(نقض ١٢/٢٩/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٥ ق)

ثانيا — تنفيذ عقارى

٥٩٥ — حكم مرسى المزاد هو قرار يصدره القاضى بما له من سلطة
ولائية فهو لا يعتبر حكما بمعنى الكلمة الا انه يفترض فيه حسمه لكافة
المنازعات الشكلية بين اطراف الحجز فهو يحوز حجية كاملة على كل من صدر
فى مواجهته من اطراف الحجز شأنه شأن الأحكام العارية .

حكم مرسى المزاد وان كان لا يعتبر حكما بمعنى الكلمة لانه قرار يصدره
القاضى بما له من سلطة ولائية الا انه يفترض حسمه لكافة المنازعات الشكلية
بين اطراف الحجز وفى هذا تتشابه طبيعته مع طبيعة الأحكام — بحيث متى
صدر فى مواجهة هؤلاء امتنع عنهم الطعن على الاجراءات السابقة على
المزايدة اذ يفترض انه فصل فى كافة الشكليات فهو يحوز حجية كاملة على
كل من صدر فى مواجهته من اطراف الحجز شأنه شأن الأحكام العادية وبما
ان المشرع وقد حصر طرق الطعن فى الأحكام . فان بحث اسباب العوار التى
تلحقها او تعيب الاجراءات التى بنيت عليها لا يكون الا بالنظر فيها بطرق
الطعن المناسبة لها فاذا كان الطعن فى الحكم باحدى هذه الطرق غير جائز
او كان قد استغلق لسبب او لآخر فلا سبيل للتخلص منه بدعوى بطلان
اصولية .

(نقض ١٥/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٥ ق)

٥٩٦ — حكم مرسى المزاد — طلب بطلان بدعوى مبتدأة فى ظل قانون
المرافعات السابق — عدم قبوله الا من الغير او ممن كان طرفا فى الاجراءات
ولم يصح اعلانه بها .

الطعن على حكم مرسى المزاد بدعوى بطلان مبتدأة — فى ظل قانون
المرافعات السابق — لا يقبل الا من الغير الذى لم يكن طرفا فى اجراءات

التنفيذ وصح اعلانه بها فلا يكون له من سبيل للطعن على حكم مرسى المزاد الا باتباع طرق الطعن المنصوص عليها في المادة ٦١٢ من القانون المذكور .

(نقض ١٥/١/١٩٨٠ - طعن رقم ١٨٨ س ٤٠ ق ٢)

٥٩٧ - اختصاص الراسى عليه المزاد فى دعوى بطلان حكم مرسى المزاد - صدور الحكم بالبطلان - طعنه فيه بطريق النقض - اعتباره طعنا مرفوعا من ذى صفة .

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - انه يجوز الطعن بالنقض من كل من كان طرفا فى الخصومة امام المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته حتى صدر الحكم بحده سواء كان مستأنفا او مستأنفا عليه خصما اصيلا او ضامنا لخصم اصيل مذخلى الدعوى او متدخل فيها . واذا كان ذلك وكان الطعن قد رفع من خصمين اصيلين فى المنازعة الدائرة حول طلب بطلان سند شرائهما بالمزاد وكانا مستأنفا فدهما ومحكوما عليهما بالحكم المطعون فيه فان الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة يكون على غير اساس .

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٤٥ س ٤٨ ق ١)

٥٩٨ - ورقة الاعلان - لا تنتج اثرها الا بالنسبة للمعلن اليه بالصفة المحددة بالورقة - توجيه اجراءات التنفيذ العقارى الوصية باعتبارها نائبة عن القاصر رغم بلوغه سن الرشد - اثره - عدم اعتباره خصما فى تلك الاجراءات .

الاصل فى اوراق المحضرين انها متى تم اعلانها قانونا لا تنتج اثرها الا بالنسبة لذات الشخص الذى وجهت اليه وبالصفة الصحيحة المحددة فى ورقة الاعلان ولا ينسحب هذا الاثر الى غيره من الاشخاص ايا كانت علاقاتهم

به . لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها الثالثة لم يشملها أصلاً قرار الوصاية الصادر في ١٢/٤/١٩٥٧ لوالدتها المطعون ضدها السابعة - المقدمة صورته الرسمية - لبلوغها سن الرشد قبل صدوره اذ هي من مواليد ١٩٣٦/١٠/٣١ ، فمن ثم يكون توجيه إجراءات التنفيذ العقاري في سنة ١٩٦١ الى والدتها المطعون ضدها السابعة بزعم انها وصية عليها غير ذي اثر قانوني بالنسبة لها بغض النظر عن المساكنة او صلة القرى بينهما .

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٤٥ س ٤٨ ق)

٥٩٩ - أوجه البطلان في إجراءات التنفيذ العقاري - وجوب ابداء المدين لها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع - م ٦٤٢ مرافعات سابق - جواز اقامته دعوى اصلية بالبطلان اذا لم يكن طرفاً في إجراءات التنفيذ بان لم يعلن بها .

توجب المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات السابق - الذي يحكم واقعة النزاع - على المدين ابداء اوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات على قائمة شروط البيع بطريق الاعتراض على القائمة والا سقط الحق في التمسك بها ، الا ان شرط ذلك ان يكون المدين طرفاً في إجراءات التنفيذ ، فماذا لم يكن طرفاً فيها بان لم يعلن بها فانه يعتبر من الغير بالنسبة لتلك الإجراءات ويكون له في هذه الحالة ان يتمسك بالعيب في الإجراءات بما فيها حكم مرسى المازاد بطريق الدعوى الأصلية .

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٤٥ س ٤٨ ق)

٦٠٠ - دعوى بطلان إجراءات التنفيذ - عدم قابليتها للتجزئة - التشاء ببطلان حكم مرسى المازاد بالنسبة لأحد الخصوم - انسحاب اثره للخصوم الآخرين .

لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً الى بطلان اختصاص المطعون

ضدّها الثالثة على ما ساف بيانه . وكانت الدعوى يبطلان اجراءات التنفيذ لا تقبل الجزئية والاتضاء بطلان حكم برسي المزاى بالنسبة للمطعون ضدها الثالثة ينسحب اثره لى الخصوم فى الدعوى . فمن ثم لا على الحكم المطعون فيه عدم رده استقلالاً على ما اثاره الطاعنان ؛ القسبة لسنة تمثيل المطعون ضدها الساعة ان بلغ سن الرشد اثناء سير خصومة التنفيذ . ومن ثم يكون النعى على هذا الخصوص على غير اساس .

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٤٥ س ٨ ق ١)

٦٠١ - اجرة عقار المفاس المتخذ ضده - تراخى الدائن المرتهن مباشر الاجراءات فى تكليف المستاجر بعدم الوفاء بها للمؤجر - لا محل للزام وكيل دائنى التفليسة بتحصيلها طالما ان الدين قد استغرق ثمن العقار وايراداته .

مفاد نص المادة ٢٠٣٧ من القانون المدنى والمادة ٦٢٢ من قانون المرافعات السابق الذى تمت اجراءات نزع الملكية فى ظله - ان الدائن المرتهن واصحاب الحقوق العينية يتعلق لهم حق فى ثمرات وايرادات العقار الذى تم تسجيل تنبيه نزع ملكيته ، وارجب المشرع عليهم المبادرة بتكليف مستاجرى العقار بعدم دفع ما يستحق من الاجرة بعد تسجيل التنبيه اذ يقوم هذا التكليف مقام الحجز تحت يد هؤلاء المستاجرين ، فاذا تراخى - الدائن المرتهن - فى القيام بهذا التكليف تحمل نتيجة تقصره ، ولا الزام على الطاعن بعففته وكىلا لدائنى الدين المفلس بتحصيل اجرة العقار المنزوع ملكيته طالما ان دين البنك المطعون ضده المضمون بالرهن قد استغرق ماقراره ثمن العقار وايراداته فماتعدمت مصلحة جماعة الدائنين - التى يمثلها الطاعن - فى حصول اجرة العقار المنزوع ملكيته .

(نقض ٢١/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٠ لسنة ٥ ق ١)

(م - ٢٨)

٦٠٢ - الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع - حجة على دان البائع -
تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل تنبيه نزع ملكية العين المبيعة - أثره -
اعتبار المدين البائع غير مالك لها عند التنفيذ عليها .

اذ كانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها بحجية الحكم الصادر بصحة العقد ونفاذه قبل المطعون ضدهم السبعة الاول باعتبارهم دائني المطعون ضده الثامن الصادر ضده هذا الحكم فضلا عن نفاذ هذا العقد في حقهم بتسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية مما يترتب عليه عدم ملكية مدينتي المذكور للمقار المنزوعة ملكيته . فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم الاعتداد بهذا الحكم لصورية عقد البيع الواردة مطلقة دون أن يشير الى هذا الدفاع الحبري ، يكون - فضلا عما شابه من قصور في التسبيب - قد اخطأ في تطبيق القانون .

... . (انقض ١٩٨٠/١/٢٤ - طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق ٢)

٦٠٣ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف - جواز الطعن فيه بطريق النقض لأحد الأسباب المقررة قانوناً - الدفع بعدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بشأن حكم مرسى المزاد - لا محل له .
متى كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الاستئناف فإنه يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانوناً ، ولما كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأييد حكم ايقاع البيع وطعن فيه بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ، فإن الطعن فيه يكون جائزاً .

(انقض ١٩٨٠/٤/١٠ - طعن رقم ٤٥٩ ، ٥١٠ لسنة ٤٩ ق ٢)

٦٠٤ - حكم مرسى المزاد - جواز استئنافه في حالات اوردتها المادة ١/٤٥١ مرافعات على سبيل الحصر - العيب في اجراءات المزايدة - من بين هذه الحالات .

اذ كان الحكم الصادر بإيقاع البيع ليس حكماً بالمعنى المهوم للاحكام

الفاصلة في الخصومات وإنما هو محضر يتردد القاضي باستيفاء الإجراءات والبيانات التي يتطلبها القانون ؛ فان المشرع قد أجاز الطعن فيه بطريق الاستئناف في حالات أوردها على سبيل الحصر في المادة ١/٥١ من قانون المرافعات من بينها وجود عيب في إجراءات المزايدة .

(نقصر ١٠/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٤٥٩ ، ١٠ لسنة ٤٩ ق)

٦٠٤ - التنفيذ الجبري على العقار - إجراء المزايدة في اليوم المحدد للبيع دون طالب من مباشر الإجراءات او ممن ورد ذكرهم بالمادة ٣٥ مرافعات - أثره - بطلان حكم ايقاع البيع - تحقق مصالحتهم في الطعن عليه .

تنص المادة ٣٥ من قانون المرافعات على أنه « يتولى قاضي التنفيذ في اليوم المحدد للبيع إجراء المزايدة بناء على طلب من مباشر التنفيذ أو المدين أو الحائز أو الكفيل أو أي دائن أصبح طرفاً في الإجراءات ... وإذا جرت المزايدة بدون طالب من أحد من هؤلاء كان البيع باطلاً » . وكان الطاعن قد أقام استئنافه على أن الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ... أمام محكمة أول درجة - وهي الجلسة التي حصلت فيها المزايدة ومصدر فيها الحكم بإيقاع البيع - أن البنك الطاعن - وهو مباشر التنفيذ - طلب التأجيل ولم يطلب إجراء المزايدة كما لم يطلب احسد غيره إجراء المزايدة ؛ فانه اذا أقام قاضي التنفيذ بإجرائها في ذات الجلسة فان البيع يكون باطلاً لوجود عيب في الإجراءات عملاً بالمادة ١/٥١ من قانون المرافعات - وان وجود بطلان في حكم مرسى الزاد يتيح للمدين - أو من يمثله - ولكل دائن أصبح طرفاً في الإجراءات أن يطالب الحكم ببطلانه عملاً بالمادة ٣٥ من القانون المذكور ؛ بما يؤداه أن حق البنك الطاعن في اقتضاء دينه من الشئ الذي رساه المزايد لا يكون مستقراً ؛ وكان مناط المصاحاة في الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بتدقيقها وقت صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم تتوافر لذلك الطاعن مصلحة في الطعن بالإلزام - سنان على حكم محكمة أول درجة للتفصيل - من أوجه البطلان التي تنبئ المزايدة بإجراءات صحيحة . ويكون الحكم

المطعون فيه اذ انتهى الى عدم جواز استثنائه قولا منه بأنه ليست له مصلحة في الاستئناف يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٠/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٤٥٩ ، ٥١٠ لسنة ٤٩ ق)

٦٠٦ - الديون المضمونة برهن او امتياز او اختصاص - سريان فوائدها الاتفاقية او القانونية على الرغم من الافلاس - جواز التنفيذ بها على الأموال المحملة بهذه التامينات .

المقرر طبقا لنص المادة ٢٢٦ من القانون التجارى انه لا يقف سريان الفوائد الا بالنسبة الى الديون العادية اما الديون المضمونة برهن او امتياز او اختصاص فتظل فوائدها سارية على الرغم من الافلاس ، فيجوز ان للدائن المرتهن واصحاب حقوق الامتياز والاختصاص الاحتجاج بالفوائد المستحقة - سواء كانت اتفاقية او قانونية - في مواجهة جماعة الدائنين ، وكل ما في الامر انه لا يجوز لهم التنفيذ بالفوائد المستحقة بعد شهر الافلاس الا على الأموال التي يقع عليها الرهن او الامتياز او الاختصاص .

(نقض ١٠/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٤٥٩ ، ٥١٠ لسنة ٥٩ ق)

٦٠٧ - بطلان اجراءات البيع الجبرى - موضوع غير قابل للتجزئة - نقض الحكم بالنسبة لمباشر الاجراءات - اثره - وجوب نقضه بالنسبة لباقي الخصوم في الدعوى .

اذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر في موضوع غير قابل للتجزئة هو بطلان اجراءات البيع الجبرى ، فان نقضه بالنسبة للبنك الطامن - مباشر الاجراءات - يستتبع نقضه بالنسبة لباقي الخصوم دون حاجة لبحث الاسباب التي بني عليها الطعن الآخر المرفوع من وكيل الدائنين .

(نقض ١٠/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٤٥٩ ، ٥١٠ لسنة ٤٩ ق)

٦٠٨ - الحكم بإيقاع البيع ليس حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات وإنما هو محضر يحرره القاضي باستيفاء الإجراءات والبيانات التي يتطلبها القانون ويتعين أن تذكر هذه البيانات والإجراءات بتفصيل ولا يغنى عنها القول بأن الإجراءات قد اتبعت ويعتبر هذا الحكم باطلا إذا تبين وجود عيب في إجراءات المزايدة .

المزايدة يتعين أن تبدأ بأن ينادى المحضر على الثمن الأساسى السدى ذكره مباشر الإجراءات في قائمة شروط البيع الا اذا كان قد تعدل - بحكم في الاعتراض على قائمة شروط البيع - يحدد ثمنا أكبر او اقل فينادى المحضر على الثمن المعدل ، كما ينادى على مصاريف اجراءات التنفيذ على العقار بما فيها مقابل اتعاب المحاماه والتي يقوم قاضى التنفيذ بتقديرها في الجلسة قبل افتتاح المزايدة ، ثم يتم البيع بحكم يأخذ الشكل العادى للأحكام القضائية ويصدر بديباجتها - من ذات القاضي على من رسا عليه المزااد ، مشتملا على صورة من قائمة شروط البيع ، بعد تعديلها ان كانت قد عدلت ، وبيان الإجراءات التي اتبعت في تحديد يوم البيع واعلان عنه وصورة من محضر جلسة البيع وامر للمدين او الحائز او الكفيل العينى بتسليم العقار عن حكم بإيقاع البيع عليه . واذ كان حكم ايقاع البيع ليس حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات وإنما هو محضر يحرره القاضي باستيفاء الإجراءات والبيانات التي يتطلبها القانون - فان هذا الحكم يعتبر باطلا اذا تبين وجود عيب في إجراءات المزايدة او كانت هذه الإجراءات قد تمت على خلاف ما نص عليه القانون لان صحة الحكم المذكور تفترض صحة إجراءات المزايدة ، فلذا كانت باطلة بطل الحكم بالتبعية .

(نقض ٢٥/١٠/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ ق ٢)

٦٠٩ - استئناف - الأحكام الجائز استئنافها - تنفيذ - لايجوز الطعن بالاستئناف في حكم ايقاع البيع الا في حالات معينة اوردتها المشرع على سبيل الحصر - العيب في إجراءات المزايدة - عدم اعلان الطاعنة بالسند التنفيذي بعد بلوغها سن الرشد أثناء سير الدعوى الا يندرج ضمن عيوب إجراءات المزايدة .

ان المادة (٥١) / من قانون المرافعات تنص على انه « لا يجوز استئناف

حكم ايقاع البيع الا لعيب من الاجراءات الزائدة أو من شكل الحكم أو لظهوره بعد رفض طلب وقف الاجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا « مما يفاده ان المشرع اجاز الطعن بالاستئناف في حكم ايقاع البيع في حالات معينة أوردها على سبيل الحصر ، ومن هذه الحالات العيب في اجراءات الزائدة . ولما كان الأمر في هذه الحالة يقتصر على اجراءات الزائدة ، ولا يمتد الى عيوب مرحلة تصفية المنازعات السابقة على مرحلة البيع ، فهذه يجب التمسك بها أما بطريق الاعتراض على قائمة البيع أو بطريق المنازعة امام قاضي التنفيذ قبل جلسة البيع حسب الاحسوس والوكن العيب الذي تقول الطاعنتان انه شاب اجراءات الزائدة والمتمثل في عدم اعلان الطاعنة الاولى - باعتبارها من ورثة المدين - بالسند التنفيذي بعد بلوغها سن الرشد اثناء سير الدعوى ، لا يندرج ضمن عيوب اجراءات الزائدة ، بل ينصرف الى الاجراءات السابقة عليها ، فان النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتاويله يكون غير سديد .

(نقض ١٨/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٧٧ س ٤٤ ق)

٦١٠ - استئناف - الأحكام الجائز استئنافها - تنفيذ - حكم ايقاع البيع - تدخل النيابة العامة في القضايا الخاصة بالقصر - البطلان الثاني - عن عدم اخبار النيابة العامة كتابة بمجرد قيد الدعوى في قضايا القصر لايجيز استئناف حكم ايقاع البيع - اساس ذلك .

انه لئن كان المشرع قد اجاز - بمقتضى المادتين ٨٨ ، ٨٩ من قانون المرافعات - ان تدخل النيابة العامة امام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في قضايا حددها من بينها القضايا الخاصة بالقصر ، ووجب في المادة ٩٢ من هذا القانون على كاتب المحكمة اخبار النيابة العامة كتابة في مسدده الحالات بمجرد قيد الدعوى ، حتى تتاح لها فرصة العلم بالنزاع وتقدير مدى الحاجة الى تدخلها وايداء رايها فيها ، ورتب على افعال هذا الاجراء الجوهري بطلان الحكم ، وكان هذا البطلان لا يندرج ضمن العيب في اجراءات الزائدة التي تجيز استئناف حكم ايقاع البيع وفقا للمادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات

واذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وذهب الى ان هذا البطشلان لا يجيز استئناف حكم ايقاع البيع وفقاً للمادة ١/٥١ من قانون المرافعات .
واذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وذهب الى ان هذا البطشلان لا يجيز استئناف حكم ايقاع البيع فان النعى عليه بالخطأ في تفسير القانون وتأويله وتطبيقه يكون في غير محله .

(١٠ نقض ١٨/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٧٧ س ٤٤ ق)

جـمـارك

٦١١ - عقد النقل البحري - عدم انقضائه الا بتسليم البضاعة المنقولة كاملة وسليمة الى المرسل اليه او نائبه - تسليم البضاعة الى مصلحة الجمارك - غير مبريء لذمة الناقل قبل المرسل اليه - علة ذلك .

مقد النقل البحري - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - لا ينفضى ولا تنتهى مسؤولية الناقل الا بتسليم البضاعة المنقولة كاملة وسليمة الى المرسل اليه او نائبه ، ولا يغنى عن ذلك وصول البضاعة سليمة الى جهة الوصول او تسليمها الى مصلحة الجمارك اذ لا تعتبر مصلحة الجمارك نائبة عن المرسل اليه فى استلام البضاعة وانما تتسلمها بناء على الحق المخول لها بالقانون ابتغاء تحقيق مصلحة خاصة بها هى وفاء الرسوم المستحقة ومن ثم فلا ينفضى عقد النقل بهذا التسليم ولا تبرأ ذمة الناقل قبل المرسل اليه .

(نقض ١٧/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق)

٦١٢ - احكام التهريب الواردة فى قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - سرياتها على حالات التهريب من الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج والاستهلاك - القرار الجمهورى ٥٠٨ لسنة ١٩٦٥ - اقتصاره على فرض وتعديل رسوم الانتاج والاستهلاك .

خلت احكام القرار الجمهورى رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٥ من معالجة حالات التهريب من رسوم الانتاج اذ اقتصر مادته الاولى على تعديل رسوم الانتاج والاستهلاك على الاصناف الواردة بالجدول رقم (ا) طبقا للفئات الواردة به ، ونص فى مادته الثانية على فرض رسوم الانتاج والاستهلاك على الاصناف الواردة بالجدول رقم (ب) طبقا للفئات الواردة به ، ولما كان قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نص فى الفقرة الثانية من المادة ١٢١

منه على معاقبة كل من ارتكب عملاً يقصد به التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها وأنه لا يمنع من اثبات التهريب عدم ضبط البضائع ، ثم نص في المادة ١٢٣ منه على معاقبة كل من استورد أو شرع في استيراد الضرائب الجمركية أو المبالغ المدفوعة لحسابها أو ضرائب الانتاج والاستهلاك كلها أو بعضها بإحدى الوسائل المنصوص عليها في المادة ١٢١ ويكون التعويض معادلاً مثلى المبلغ موضوع الجريمة ، فان مفاد ذلك ان احكام التهريب التي تضمنها قانون الجمارك المشار اليه تسرى على حالات التهريب من الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج والاستهلاك .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٤ — طعن رقم ٦٨ لسنة ٤٧ ق)

٦١٣ — اقام المشرع قرينة مؤداها ان وجود نقص في مقدار البضائع او في عدد الطرود المفرغة من السفينة يفترض معه ان الريان قد هرب الى داخل البلاد دون اداء الرسوم الجمركية المستحقة عليه «طريقة نفى هذه القرينة».

ان مفاد نصوص المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ — مجتمعة — وأعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان المشرع اقام قرينة مؤداها ان وجود نقص في مقدار البضائع المنقرطة او في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين في قائمة الشحن يفترض معه ان الريان قد هرب الى داخل البلاد دون اداء الرسوم الجمركية المستحقة عليه ، الا انه اجاز للريان دفع مظنة التهريب بإيضاح اسباب النقص وتقديم البراهين المبينة له ، واستلزم المشرع ان يكون هذا التبرير بمستندات جدية في حالات ثلاث هي عدم شحن البضاعة على السفينة اصلاً وعدم تفريغها في ميناء آخر ، اما في غير هذه الحالات المحددة فان المشرع لم يقيد نقض تلك القرينة بطريق معين من طرق الاثبات ومن ثم يجوز نفيها بكافة الطرق حسبما تقتضي القواعد العامة ، فاذا ما اوضح الريان او من يمثله سبب النقص اياً كان مقداره واثام الدليل عليه ، انتفت القرينة على التهريب ، واذا لم يثبت الريان سبب النقص وما يبرره بمستندات جدية في الحالات التي

يستلزم فيها القانون ذلك ظلت القرينة قائمة في خسق الزيان والزم بأداء
الرسوم المقررة .

(نقض ١٢/١/١٩٨٠ - طعن رقم ١١٧ لسنة ٨ ق)

٦١٤ - تسري الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية كما كان
محل الالتزام دفع مبالغ من النقود يكون مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون
معهما للقضاء سلطة في التقدير وتخضع لذلك الرسوم الجمركية إذا انصبحت
المنازعة على أساس الاستحقاق وليس على أساس المقدار .

ان نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء محكمة
النقض أن الفوائد القانونية تسري من تاريخ المطالبة القضائية كلما كان محل
الالتزام دفع مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، بمعنى أن يكون تحديد
مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير لما كان ذلك
وكان الدين محل المنازعة عبارة عن الرسوم الجمركية المستحقة على استيراد
المطعمون ضده الثاني للسيارة المبينة بصحيفة الدعوى بالتطبيق لاحكام قانون
الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وكانت تلك الرسوم عبارة عن مبلغ معاوم
المقدار وقت طلبها بعد ان تحددت نسبتها وأسس تقديرها بمقتضى التعريفات
الجمركية الصادرة تنفيذا للمادة السادسة من ذلك القانون بما لم يعد معه
للقضاء سلطة في التقدير وليس في شأن المنازعة في استحقاق مصححة
الجمارك لهذه الرسوم دون مقدارها ما يصح معه القول بأنها غير معلومة
وقت الطلب ، ولما كانت الأوراق قد خلت من منازعة المطعمون ضدها في
مقدار الرسوم المطالب بها وبالتالي فان الفوائد القانونية المستحقة بشأنها
طبقا للمادة ٢٢٦ مدنى من تاريخ المطالبة القضائية بها كما قضى بحق الحكم
الابتدائي .

(نقض ١٢/٢١/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٦ لسنة ٨ ق)

١١٥ - الوفاء بالدين من الغير لا يبرىء ذمة الدين الا اذا اتجهت ارادة الموفى الى الوفاء بدين غيره اما اذا وقع الموفى فى خطأ واعتقد عند الوفاء انه يوفى ديناً عليه فله ان يسترد ما اوفاه بدعوى رد غير المستحق « مثال بشأن غلط فى الوفاء بين وزارة التعمين والشركة الناقلة » .

المادة ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اذ تقرر مسؤولية الناقل البحرى عن سداد الرسوم المستحقة عن العجز غير المبرر فى البضاعة المشحونة فانها تلزم المرسل اليه بالرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة فى حدود ما افرج عنه منها ولما كان الوفاء بالدين من الغير لا يبرىء ذمة الدين الا اذا اتجهت ارادة الموفى الى الوفاء بدين غيره اما اذا ظن الموفى وقت الوفاء انه يدفع ديناً على نفسه فلا يعتبر وفاء لدين على الغير وانما لدين غير مستحق - يجيز للموفى المطالبة باسترداد ما وفاه على اساس قاعدة دفع غير المستحق وكان الحكم المطعون فيه قد حول فى قضائه برفض دعوى الطاعنة على وفاء المرسل اليها لكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة المشحونة بما فيها الرسوم عن العجز غير المبرر ، وعدم قيام الدليل على استردادها ما يقابل هذا العجز ، واعتبرت هذا الوفاء مبرئاً لذمة المطعون ضدها (الناقلة) ، وكانت الاوراق خلوا مما يدل على ان المرسل اليها قد انصرفت ارادتها وقت الوفاء بالرسوم الجمركية عن الرسالة باكملها الى سداد دين المطعون ضدها (الناقلة) المستحق عن العجز غير المبرر ، فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٢/٢٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٩٦ لسنة ٤١ ق)

حُجْزٌ إداري

٦١٦ - حُجْزٌ إداري - وجوب إعلان السند التنفيذي قبل البدء في التنفيذ - مخالفة ذلك - بطلان .

الثابت من الأوراق أن الطاعنة تمسكت ببطلان إجراءات التنفيذ التي اتخذتها مصلحة الضرائب ضد مدينها دون إعلانه بالسند التنفيذي ؛ فواجه الحكم هذا الدفع بقوله « ... أن المادة ٩٢ من القانون لسنة ١٩٣٩ نصت على أن يكون تحصيل الضرائب بمقتضى أوامر واجبة التنفيذ ... وتوقع هذه الأوامر من الموظفين الذين تعينهم اللائحة التنفيذية ... وأنه بمطالعة ملف الدعوى تبين أن مصلحة الضرائب قدمت أوراق التنفيذ التي نص عليها القانون وهي صادرة وفقاً لللائحة التنفيذية لقانون الضرائب وهي سندات التنفيذ التي قامت عليها إجراءات الحُجْز ويكون النعمى على هذه الإجراءات لا سند له من الواقع أو القانون ... » وهو الذي قرره الحكم لا يصلح رداً على دُفع الطاعنة الذي تمسكت به وهو دفع لا يتعلق بمدى صحة صدور الأوامر الواجبة التنفيذ وفقاً للقانون وإنما بمناهة عدم حصول إعلان هذه الأوامر للمدين قبل مباشرة إجراءات التنفيذ ، ولما كتبت المادة ٧٥ من القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحُجْز الإداري تنص على أنه « فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسري جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون وكانت المادة ٦٠ » من قانون المرافعات السابق (المنطبق على واقعة الدعوى) تنص على أنه « يجب أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذي لنفس المدين أو لموطنه الأصلي والا كان باطلاً ... » ؛ كما تنص المادة ١/٦١٠ من ذلك القانون الواردة في شأن التنفيذ على العقار على أن « يبدأ التنفيذ بإعلان التنبيه بنزع ملكية العقار إلى المدين لشخصه أو لموطنه ، ويجب أن تشتمل ورقة التنبيه على بيان نوع السند التنفيذي وتاريخه ومقدار الدين المطلوب الوفاء به وتاريخ إعلان السند ؛ فإن لم يكن قد أعلن وجب إعلانه مع إعلان التنبيه ... » ، فإن مؤدى هذه النصوص

التي لا تعارض مع أحكام القانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ المشار إليه أنه يجب —
 كاصل عام — اعلان السند التنفيذي للمدين في جميع الأحوال التي تقتضي
 التنفيذ الجبري — الا ما استثنى بنص خاص به يستوي في ذلك أن يكون
 السند التنفيذي حكماً أو غيره من السندات ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٢ من
 القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتسولة
 وعلى الأرباح التجارية والصناعية . . . تنص على أن « يكون تحصيل الضرائب
 بمقتضى أوامر واجبة التنفيذ . . . » ، وكانت المادة ١٦ من هذا القانون قد
 حددت طرق اعلان الممول وما يعتبر في حكم الاعلان وجعلت لها قوة الاعلان
 الذي يتم عادة بالطريق القانوني . . . » وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة
 أن اعلان السند التنفيذي يترتب بطلان إجراءات التنفيذ ، وهو بطلان
 مقرر لمصلحة المدين الذي لم يعلن عنده له ولورثته وإن مثله أن يتمسك
 به ولما كانت الطاعة قد تمسكت بهذا البطلان بصفتها نائمة عن المدين ، والذ لم
 يستظهر الحكم المطعون فيه ما هية أوراق التنفيذ التي قدمتها ممسكة
 الضرائب وما إذا كان من بينها أوامر واجبة التنفيذ أعلنت للمدين أم لم تعلن ،
 وذلك تحقيقاً لدفاع الطاعة في هذا الخصوص ، وهو دفاع جوهري من شأنه
 لو صح أن يغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون مكسوباً بالتمسور
 بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٠/١/١٦ — طعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٨ ق ١)

حراسسة

٦١٧ - الأراضى الفضاء المعدة للبناء المملوكة للخاضعين لحراسسة -
 ايلولة ملكيتها للدولة - ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - التزام مدير إدارة الأموال
 بردها الى اصحابها نفاذا للقرار الجمهورى ٢٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ - وجوب
 استئزال قيمتها من التعويض المقرر لهم .

اذ كان النزاع الحالى خاصا بأمر يخضع للاستثناء الذى تقرر بصدد
 قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذى اضاف الى المادة الأولى
 من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ فقرة جديدة برقم ١١
 نصت على أنه « تسلم الى هؤلاء الاث خاص الحصص الشائعة التى لم تتصرف
 فيها الحراسسة العامة والتي كانت مملوكة لهم من الأراضى الفضاء المعدة
 للبناء على الا تزيد قيمة هذه الحصص الشائعة التى تسلم اليهم عن مقدار
 التعويض المستحق لهم طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار
 اليه ويستئزل قيمة هذه الحصص الشائعة من مقدار التعويض المستحق لهم .
 وكان الثالث من الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٠/٣١/١٩٦٣ أن قطعتنى
 الأرض موضوع الدعوى وربقا ضمن العقد المؤرخ ١٤/١٠/١٩٥٥ كأرض
 معدة للبناء وان ملكية البائعين اللذين آلت أموالهما وممتلكتهما الى الدولة
 بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وردت شائعة ضمن ملكية بائى اللعين
 لهذه الأرض . فان مؤدى ذلك خضوع الأرض محل النزاع لنص الفقرة ١١ من
 القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها بما يوجب تسليمها
 لأصحابها على أن تستئزل قيمتها من التعويض المقرر لهم وفقا لأحكام المادة
 الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشرط عدم تجاوزه ويكون مدير إدارة
 الأموال التى آلت ملكيتها الى الدولة مع الموط به تنفيذ ذلك باخطار وزير
 الخزانة بقيمة التعويض المستحق لهؤلاء الأشخاص بعد استئزال قيمة . ا سلم
 اليهم من حصص شائعة فى اراضى معدة للبناء من قيمة هذا التعويض لاتخاذ
 الاجراءات اللازمة لتسليم المستندات المستحقة لهم . واذا خالف المحك الباعين
 فيه هذا الفطر ولم يستئزلهم ما كان يجب أن يتألف عنه المداون الاول .

مدير ادارة الاموال — بشأن ما رد الى البائعين المذكورين من اموال وما آلت اليه الارض موضوع التداعى فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/٣ — طعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٥ ق)

٦١٨ — النظارة على الوقف الخيري بعد صدور القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل لوزارة الاوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه — اعتباره حارسا عليها — لحين تمام تسليمها لوزارة الاوقاف .

نظم المشرع النظارة على الاوقاف الخيرية بموجب القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقوانين ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ ، ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ فجعلها لوزارة الاوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه . ووجب نظارته على هذه الاوقاف ان يسلم اعيانها لوزارة الاوقاف مع اعتبارهم حراسا عليها لحين تمام تسليمها واذ كان المبنى من الأوراق ان الطاعن الاول قد تولى النظر على الوقف موضوع النزاع بقرار صدر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية في ١٩٤٩/١/٣١ فلن وزارة الاوقاف تكون قد حلت محله في النظارة بحكم التساكن المشار اليه اعتبارا من تاريخ العمل به في ١٩٥٣/٥/٢١ ، واذ لم يدع اى من الطرفين تسليم الوزارة عين الوقف او تنازلها عن النظارة للطاعن المذكور او توكيلها اياه في ادارة الوقف طبعا لاحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم وزارة الاوقاف ولائحة اجراءاتها فلن يدع على الوقف تكون يد حارس لحين تسليمه اعيانه لها .

((نقض ١٩٨٠/١/١٦ — طعن رقم ٣ لسنة ٤٩ ق))

٦١٩ — النظارة على الوقف الخيري — الناظر يعتبر حارسا لحين تسليم الاعيان الى وزارة الاوقاف — ق ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ اثره — عدم جواز عزاه قضاء . . . واسنادها الى غيره — استمرار صفته لحين استلام وزارة الاوقاف للاعيان .

اقتضى الشارع الحراسة — في جانب الناظر على الوقف الخيري

لحين تسليم الأعيان الى وزارة الأوقاف - بقصد تحويل النظرية على الأوقاف الخيرية المسئولة المدنية والجنائية عما قد يلحق أموالها من اضرار تدجسه الاهمال او العثر خلال الفترة السابقة على التسليم وعلى ذات غرض عند عدم كون لصيقة بشخصه فلا يملك القضاء عزيه او استبدال غيره به وانما تستمر لحين استلام وزارة الأوقاف أعيان الوقف ، ومن ثم فإن الحق اذ تمس ببدله واقامة المطعون ضد ناظرا على ايمانه لا يبره يكون قد احل في تطبيق القانون .

(نقض ١٦/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٣ لسنة ٤٩ ق)

٦٢٠ - عقد البيع غير المسجل - اثره - للمشتري طالب فرض الحراسة القضائية على العين المبعة اذا خشي بقاءها تحت يد البائع طيلة فترة النزاع بينهما .

من المقرر وفقا لنص المادة ٧٣٠ من القانون المدني ان القضاء ان يجر بالحراسة اذا كان صاحب المصلحة في منقول او عقار قد تجسس عليه من الاسباب المعقولة ما يخشى منه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه . والبيع ينمقد صحيحا بالمعقد غير المسجل كما ينمقد بالمعقد المسجل ومن آثار هذا الاتمقاد الصحيح ان من حق المشتري ان يطالب البائع بالتسليم على اعتبار انه التزام شخصي واثروا آثار البيع الذي لا يحول دون عدم حصول التسجيل ومن شأن هذه الآثار أيضا ان يكون للمشتري اذا ما خشي على العين المسعة من بقاءها تحت يد البائع طيلة النزاع ان يطلب الى المحكمة وضعها تحت الحراسة عملا بنص المادة آتفة الذكر .

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ - طعن رقم ١٤٢٥ - ١٧ ق)

٦٢١ - تقدير الضرورة والخطر في النزاع الموجب لعرض الحراسة من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تقدير الضرورة الداعية الى عرض الحراسة او الخطر الموجب لها من المسائل الواقعية التي تستقل بتقديرها ،

الموضوع وحسبها أن تقيم تمضاءها بهذا الاجراء التحفظى المؤقت على اسباب
نؤدى الى ما انتهى اليه .

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ - طعن رقم ١٤٢٥ س ٤٧ ق)

٦٢٢ - المطاعن الموجهة لشخص المرشح لتعيينه حارسا قضائيا -

عبء اثباتها - وقوعه على عاتق من يدعيها مدعيا كان او مدعى عليه .

المطاعن التى يثيرها الخصم على شخص المرشح لتعيينه حارسا انما
يقنع عبء اثباتها على عاتق هذا الخصم الذى يدعيها ، اذ يصير بذلك مدعيا
مطالبيا بان يقيم الدليل على ما يدعيه بغض النظر عما اذا كان هو المدعى
اصلا فى الدعوى او المدعى عليه فيها ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون
فيه ان هو التفت عن دفاع الطاعن - المدعى عليه - الذى اثار بصدده
اعتراضا على شخص المطعون ضده الاول - المدعى - فى اسناد الحراسة
انته لعدم تقديمه الدليل المؤيد لاعتراضه .

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ - طعن رقم ١٤٢٥ س ٤٧ ق)

٦٢٣ - التزامات الحارس القضائى - وجوب بذله عناية الرجل

المعتاد - عدم جواز احتجاجه بانه لم يحصل شيئا من اجرة الاطيان وحمل
الحراسة فى مواعيدها .

"نص فى المادة ١/٧٣٤ من القانون المدنى على ان " يلتزم الحارس
بالمحافظة على الاموال ، ويجب ان يبذل فى كل ذلك . عناية الرجل المعتاد «
بدل على وجوب بذله عناية الرجل المعتاد فى ادارة الاموال الخاضعة لحراسته
وحفظها ولو زادت على عنايته فى شئونه الخصوصية ، مما يلزمه بتحصيل
اجرة الاطيان الموضوعه تحت حراسته فى مواعيدها ، ولا يجوز نه ان يحتج
على المطعون عليهم بانه لم يحصل شيئا من اجرة هذه الاطيان فى مواعيدها .
(نقض ٢٢/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٥ ق)

٦٢٤ - الصفة في الطعن - ثبوتها لمن كان خصما في الدعوى - اقامة الدعوى من الحارس القضائي - صدور الحكم عليه بهذه الصفة - زوال صفته قبل رفع الاستئناف - عدم جواز رفعه منه لا بصفته حارسا ولا بصفته الشخصية .

الحق في الطعن مستقل عن الحق في رفع الدعوى ، ولا يقبل الا ممن كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصلا بها في الخصومة التي صدر فيها الحكم . لما كان ذلك ، وكانت الصفة في الطعن تثبت لمن كان خصما وليس لمثل الخصم في الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، وكانت الدعوى قد اقيمت من الطاعن بصفته حارسا وصدر عليه الحكم الابتدائي بهذه الصفة . ثم زالت عنه هذه الصفة قبل رفع الاستئناف ، فلا يقبل منه لانه لم يعد ممثلا للحراسة المحكوم عليها ، كما لا يقبل منه بصفته الشخصية لانه لم يخاضع او يختصم بهذه الصفة في الدعوى الصادر فيها الحكم .

لا تقضى ١٣/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٩ لسنة ٤٥ ق ١

٦٢٥ - حراسة الطوارئ - الاموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ تكون ملكا للدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون - الدولة فيما يؤول اليها من الاموال لا تعتبر خلقا عاما او خاصا لاصحابها ولا تكون مسئولة حسب الاصل عن ديونهم - بيد ان القرار الجمهوري الذي وضع القواعد الخاصة بالتصفية جعل من اختصاص المدير العام لادارة هذه الاموال والممتلكات تقدير قيمتها والفصل في جدية الدين واجاز استثناء من هذا الاصل ان يصدر بشأنها قرارا بقبول اداء الدين من قيمتها او يصدر قرارا برفض الاداء لعدم جدية الدين او صوريته - لا يجوز للدائن ان يلجا الى القضاء بطلب دينه قبل عرضه على المدير العام ليصدر قراره بشأنه والا كانت دعواه غير مسموعة - مثال .

مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ وانفسرة الرابعة من المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ سنة ١٩٦٤ وعلي

ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان المشرع جعل الاموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ ملكا للدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون فالعبرة في تحديد تلك الاموال هي بالمراكز المستقرة في التاريخ المذكور وينطبق الحراسة الذي يتحدد به مهمة مدير ادارة الاموال التي آلت الى الدولة ، واذا لا تعتبر الدولة فيما يؤمل اليها من الاموال خلفا عاما او خاصا لاصحابها فانها لا تكون مسئولة بحسب الاصل من ديونهم في الاموال والممتلكات التي كانت في الضمان العام او الخاص محلا للوفاء بحقوق الدائنين بيد ان القرار الجمهوري الذي وضع القواعد الخاصة بالتصفية جعل من اختصاص المدير العام لادارة هذه الاموال والممتلكات تقدير قيمتها والفصل في جدية الديون التي يتقدم بها اصحابها واجاز له استثناء من هذا الاصل ان يصدر بشأنها قرار بقبول اداء الدين من قيمتها فيسدد به استثنائه لتكون سندات التعويض ممثلة لنتائج التصفية او يصدر قرار برفض الاداء لعدم جدية الدين او صوريته او لاي سبب يقره القانون فيستبعد من حساب التعويض ولا يكون للدائن الا حق الرجوع على المدين مما مؤداه ان القرار الصادر في هذا الشأن جزء لا يتجزء من نظام تصفية الحراسة يتوقف عليه نتائجها لتحقيق اغراضها المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز للدائن ان يلجأ الى القضاء بطلب دينه قبل عرضه على المدير العام ليصدر قراره بشأنه والا كانت دعواه غير مسموعة وجيز لكل ذي مصلحة ان يتمسك بعدم سماعها ، لما كان ذلك وكان المطعون ضده قد احتال بعقد بيع عرفي لم يشهر فبقى العقار المبيع في ملك البائع منذ فرض الحراسة وحتى آلت بالقانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ الى الدولة فليس له وان يكسب حقا عينيا على العقار او يجوز ان يرجع مباشرة بالبيع على من ادعى غصبه كما ليس له ان يستند في طلب البيع الى عقد لم يكن الطاعن طرفا فيه او خلفا لاحد طرفيه وانما شأنه اذا اراد دين البيع الذي رتبته عقد البيع في ذمة البائع ان يعرض مطلبه على الطاعن ليتخذ قراره فيه قبل ان يرفع بهذا المطلب دعواه واذا لم يلتزم الحكمان المطعون فيهما ما سلف من ضوابط فاعتد اولهما بخلافة الطاعن للبائع وبخروج العقار من نطاق الحراسة التي وافقت على البيع كما تخفى ثبوتها بالبيع في دعوى لم

تكن لتسمع قبل أن يعرض «مطالبهما على الطاعن لاتخاذ قراره فيه فقد حُقق
نقضهما دون حاجة إلى بحث أسباب الطعن الأخرى ولما كان الموضوع صالحاً
للفصل فيه ولما تقدمت مقتضات المتكئة الحكيم المدعون فبهما وحسبكت في
الإبتتاف بإلغام الحكم المستأنف وعدم سماع الدعوى .

(نقض ١٩٨٠/٤/٩ - طعن رقم ٦٥ س ١٨ ق ١)

**٦٢٦ - تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الخارسة بموجب القانون
رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ شروطها وآثارها بالنسبة لحالة الإفراج التوائى وحالة
الإفراج المؤقت .**

ان المشرع رتب حالتين للإفراج عن الأموال محل الحراسة : الأولى :
حالة الإفراج التوائى وهى المترتبة على الفناء عقيد البيع ورد المال المخرج
عنه إلى مستحقه على أن يتم رد الثمن إلى الجهات المشترية ويلتزم به
جهاز التصفية أو الخاضعون وذلك خلال سنة من تاريخ الإلقاء وكذلك الأمر
بالنسبة للتجسينات والتعديلات وفى هذه الحالة ورغم انفساخ البيع فلن
المشرع رأى لاعتبارات خاصة التيسير على البائع وهو الخاضع للحراسة
باعتبار أنها كانت نائبة عنه فى هذا البيع وأن يسهل كائت مغلوقة عن
إدارة أعماله وسداد التزاماته واقتضاء حقوقه - على ما ورد فى تقرير اللجنة
المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب الاقتراحات والشكاوى عن مشروع
القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ - وتمثل ذلك التيسير فى أن يتم التسليم فوراً
للخاضع للحراسة وأن يمنح كبائع مدة سنة أجل رد الثمن وملحقاته وذلك
استثناء من القواعد العامة مما لا يسوغ معه للمشتري الامتناع عن تسليم
المبيع خلال ذلك أجل بحجة عدم رد الثمن .

والثانية : حالة الإفراج المؤقت والخاضع للحراسة فى هذه الحالة
لا يستعيد فيها حقه المطلق فى الملكية على ما له المسلم إليه بل يكون جهاز
التصفية وحده هو المهيمن على المال إلى أن يتم الإفراج التوائى وليس للخاضع

الا أعمال الادارة فقط وذلك بناء على قرار يصدره رئيس الجهاز اعمالا للسلطة المخولة له في المادة ٢٠ من القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ ومتى كان ذلك فان التسليم في هذه الحالة ليس اثرا مباشرا من آثار انقضاء عقد البيع بحيث يترتب التزاما فوريا في حق الخاضع للخراصة بإداء ما دفع من الثمن إلى المشتري ، والقول بغير ذلك مفاده أن التسليم معلق على شرط سداد الثمن فورا وهو أمر لا يتسق ومنع صاحب المال من التصرف فيه ويتنافى مع ما قرره المشرع من تيسيرات للمفرج عن ملكه نهائيا بحيث يكون في وضع أفضل ممن استعاد حقه فيه قضاء قد قرر أن « تسليم العقار للمطعون ضدها كان بناء على قرار الانعراج المؤقت رقم ٢٩٢ سنة ١٩٧٥ الذي أصدره رئيس جهاز التصفية تطبيقا للمادة ٢٠ من القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ لتحويلها الحق في ادارة العقار دون التصرف فيه فلا يكون التسليم معلقا على الوفاء بما دفع من الثمن للمشتري » وسائد قضاء هذا بما نصت عليه المادة السابعة من ذلك القرار من تكليف الطاعنة بتسليم العقار ، وعزز الحكم المطعون فيه هذا القضاء بقوله « ان المادة الثالثة من القرار ترتب على الانعراج المؤقت التزام المطعون ضدها برد قيمة ما تكون قد سدده الطاعنة من ديون متعلقة بالعقار بما يفيد أن سداد الديون ليس مقابل الانعراج المؤقت وإنما هو نتيجة له ، وبأن المادة ١٢ من القانون لا تعلق التسليم النهائي على رد الثمن للمشتري » وإذا كان الحق في الحبس لا يقوم إلا إذا كان الدين المقابل المراد الحبس من أجله حالا فان قضاء محكمة الموضوع وقد انتهت إلى أن الثمن المسدع باستحقاقه في ذمة المطعون ضدها ليس حالا ذلك أن الانعراج المؤقت عن العقار ليس معلقا على شرط رد الثمن للطاعنة ومن ثم لا يجوز للطاعنة حبس العقار من أجله فان ما خلص إليه الحكم المطعون فيه يكون سليما ومتفقا مع صحيح القانون مما يضحى معه النعى بالسببين الأول والثاني على غير أساس .

(نقض ٢٨/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٧ ق)

حساب

٢٢٧ - كشف الحساب المجهل - ليس حجة على من وقعها الا اذا كان عالما بتفاصيلاته .

من المقرر انه لكي يؤخذ من وقع على كشف حساب باتمراره يجب ان يثبت انه كان عالما بتفاصيل الحساب فاذا كان التوقيع على ورقة مجملة ذكر فيها ان رصيد الحساب السابق مبلغ معين فليس في هذا ما يدل على ان الموقع كان عالما بالحسابات السابقة على اثبات هذا الرصيد .

(تقضى ١٦٨٠/٣/٢٥ - طمن رقم ٧٦ لسنة ٤٠ ق) .

مستقى

٦٢٨ - لا جناح على من يستعمل حقه استعمالاً مشروعاً ، انتفاء المسؤولية عما ينشأ من ضرر لانتفاء الخطأ .

الأصل حسبما تقضى به المادة الرابعة من القانون المسدنى ، أن من استعمال حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر ، باعتبار أن مناط المسؤولية عن تعويض الضرر هو وقوع خطأ ، وأنه لا خطأ في استعمال صاحب الحق لحقه في جلب المنفعة المشروعة التي يتيحها له هذا الحق . وكان خروج هذا الاستعمال عن دائرة المشروعية إنما هو استثناء من ذلك الأصل ، وأوردت المادة الخامسة من القانون المدنى حالاته بقولها : « يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية : (أ) إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير ، (ب) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها ، (ج) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة » وذلك درءاً لاتخاذ ظاهر القواعد القانونية ستاراً غير أخلاقي للحاق الضرر بالغير ، وكان يبين من استقرار تلك الصور أنه يجمع بينها صابط مشترك هو نية الإضرار سواء على نحو إيجابي بتعمد السعى إلى مضارة الغير دون تنفع بجنيته صاحب الحق من ذلك ، أو على نحو سلبي بالاستهانة المتعمدة بما يصيب الغير من ضرر فادح من استعمال صاحب الحق لحقه استعمالاً هو إلى الترف أقرب عما سواه مما يكاد يبلغ قصد الإضرار العمدى ، وكان من المقرر أن معيار الموازنة بين المصلحة المبتغاة في هذه الصورة الأخيرة وبين الضرر الواقع هو معيار مادي توأمه الموازنة المجردة بين التنفع والضرر دون نظر إلى الظروف الشخصية للمتفع أو المضرور يسراً أو عسراً إذ لا تتبع فكرة إساءة استعمال الحق من دواشى الشفقة وإنما من اعتبارات العدالة السامية علم ' رار ' تتوازن بين الحق والوجب .

٦٢٩ - طلب الحكم بسقوط الخصومة أو انقضائها بمضى المدة القانونية
- لا يعتبر ثمة تعسف في استعمال الحق - علة ذلك .

الأصل أن التقاضي من موالاة الخصومة يرثب بذاته مصلحة قانونية
مشروعة لكل خصم حقيقى فيها للتخلص منها حتى لا يظل معلقاً دون حدود
بإجراءات تخلى أطرافها عن اكمال السير فيها خلال المدة القانونية . ومن ثم
فقد أجاز المشرع لاي منهم طلب الحكم بسقوطها أو انقضائها حسب الأحوال
دون أن يكون في هذا الطلب شبهة تعسف في استعمال الحق لاستناده الى
مصلحة مشروعة وعدم مناسه بأصل الحق المرفوعة به الدعوى .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ - طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق)

٦٣٠ - مجرد علم المؤجر بواقعة التاجير من الباطن قبل رفع الدعوى
بإخلاء المستأجر ببضعة أشهر - لا يعد نزولاً ضمناً عن حقه فيها .

أن مجرد علم المطعون ضده الأول - المؤجر - بواقعة التاجير من
الباطن ثم انقضاء بضعة أشهر قبل اقامة الدعوى بالإخلاء لا يكتفى للقسول
بموافقته عليه ونزوله ضمناً عن حقه في طلب الإخلاء .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ - طعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٩ ق)

٦٣١ - التنازل الضمنى عن الحق - تقدير أدلته - من سلطة محكمة
الموضوع .

تقدير الأدلة على قيام أحد طرفى العقد بالتنازل ضمناً عن حق من الحقوق
التي يربتها له العقد ، هو من مطلق سلطان محكمة الموضوع .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ - طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق)

٦٣٢ - التزام المستأجر بسداد قيمة استهلاك المياه - مجرد سكوت المالك السابق مدة طويلة عن المطالبة بها - لا يصاح دليلًا كافيًا يفيد نفيها عنه .

إذا كان الطاعنون - المستأجرون - قد استدلوا على ما انفصوا به من تنازل المالك السابقين عن حقهم في اقتضاء ثمن المياه بسكوتهم عن ذلك مدة طويلة ، وكان مجرد السكوت عن المطالبة بالحقوق الدورية المتجددة لا يستقيم دليلًا كافيًا عن التنازل عن الاتفاق المنشئ لها فإنه لا على الحكم المطعون فيه إذا لم يعتد بهذه القرينة وحدها لجارية الطاعنين في دفاعهم .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ - طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق)

٦٣٣ - عمل - الصلح أو التنازل بين رب العمل والمعامل لا يكون باطلا طبقا للمادة السانسة من قانون العمل الا اذا مس حقوقا تقرها قوانين العمل .

الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والمعامل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يكون باطلا إلا أن يمس حقوقا تقرها قوانين العمل . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أتم قضاءه على أن الاتفاق السذي انعقد بين الطاعن والشركة المطعون ضدها والمؤرخ ٦٦/٢/٦ لم يرد به شبه تنازل عن أي حق تقرره له قوانين العمل . . . وأن تقرير الخبير تضمن أن الطاعن أقر بصحة التسوية على أساس أنه في الفئة الرابعة وأنه لا حق له في المطالبة بإجراء التسوية على أساس أنه في الفئة الثالثة . . . وليس بأوراق الدعوى ما يفيد أن له أجورا متأخرة حصل التنازل عنها لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم مسودة رسمية من الاتفاق وتقرير الخبير المتسار اليهما فإن النفي بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التمثيل يكون عاريا عن دليله وفي غير محله . . .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٣ - طعن رقم ٥٢ لسنة ٤٤ ق)

٦٢٤ - قبائل المستأجرين بذات العقار المدين المؤجرة لكل منهما -
 اخطار المؤجر بذلك مع استمراره في تقاضي الأجرة مدة سبع سنوات -
 اعتباره اقراراً ضمنيّاً من المؤجر يغنى عن صدور تصريح كتابي منه بالتنازل
 عن الإيجار .

اذ كان الثابت من الأوراق ان المطعون ضده العاشر - المستأجر -
 اخطر الشركة المطعون ضدها الأخيرة - المؤجرة - في ١٩٦٩/٣/١ بتبادل
 شقته التي كان يقيم بها بشقة الطاعن - مستأجر آخر - بذات العقار ،
 واستمر الطاعن يسدد اجرة تلك الشقة طوال ما يقرب من سبع سنوات كانت
 فيها الشركة المطعون ضدها الأخيرة صاحبة الحق في تسجيرها وفي الاذن
 بالتنازل عن الإيجار للغير ، ولم تعترض على التنازل رغم علمها الأكيد به من
 الاخطار الموجه اليها من المتنازل ، فان هذا السلوك منها يتضمن اقراراً ضمنيّاً
 منها بالموافقة عليه مما يغنى عن الاذن الكتابي منها بذلك .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ - طعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٩ ق)

٦٢٥ - استقالة القاضي - لا يسقط بها حقه في المطالبة براتبه المستحق
 له عن فترة عمله .

اذ كانت استقالة القاضي يترتب عليها قطع صلته الوظيفية الا ان هذه
 الاستقالة لا يسقط بها حقه في المطالبة بالمرتب المستحق له عن مدة عمله .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ - طعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق)

٦٢٦ - حق المساهم في الأرباح - طبيعته .

من المقرر ان حق المساهم في الحصول على نصيب من ارباح الشركة هو حق
 من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها رغم انه حق احتمالي لا يتأكد
 بمصادقة الجمعية العمومية للمساهمين او ما يقوم مقامها على حصص

الأرباح التي يقترح مجلس إدارة الشركة توزيعها، ومن ثم لا يعدد بها من فائدة
ان يفقد المساهم حقه في الحصول على نصيب من الأرباح طالما لم تقرر الجمعية
العمومية اضافتها الى رأس المال .

(نقض ١٢/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق)

٦٣٧ — النصوص القانونية في الفسخ تعتبر مكملة لإرادة المتعاقدين
ويعتبر العقد متضمناً لها ولو خلا العقد من اشتراطه ولا يجوز حرمان
المتعاقدين من هذا الحق أو إحد من نطاقه الا باتفاق صريح .

النص في الفقرة الأولى من المادة ١٥٧ من القانون المدني على أن « في
العقود الملزمة للجانبين اذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه ، جاز للمتعاقد
الآخر بعد أعذاره المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه . . » والنص في
المادة ١٥٩ من ذات القانون على أن « في العقود الملزمة للجانبين اذا انقضى
التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له . ويتفسخ
العقد من تلقاء نفسه يدل على أن حل الرابطة العقدية جزاء إخلال أحد
طرفي العقد الملزم للجانبين بأحد التزاماته الناشئة عن العقد وهو — وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من النصوص المكملة لإرادة المتعاقدين ولهذا
فإن هذا الحق يكون ثابتاً لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمناً له
ولو خلا من اشتراطه ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو إحد من
نطاقه الا باتفاق صريح كما أن الفسخ القانوني يقع عند انقضاء الالتزام على
أثر استحالة تنفيذه فانقضاء هذا الالتزام يستتبع انقضاء الالتزام المقابل له .

(نقض ٢٢/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق)

فَتَنَسْتَكُم

أولا - تسبیب الحكم

ثانيا - حجية الحكم

ثالثا - بطلان الحكم

رابعا - مسائل متنوعة

أولا - تسبیب الحكم

٦٣٨ - تسبیب الأحكام - ما يكفي لسلامته .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا تثريب على محكمة الدرجة الثانية ان تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي متى رأت في هذه الأسباب ما يغني عن أيراد جديد ، ويعتبر الحكم الاستثنائي في هذه الحالة مسببا بلا حاجة الى نقل الأسباب الابتدائية في نفس الحكم لسهولة الرجوع الى تلك الأسباب في ملف الدعوى لمعرفة علة الحكم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي فيها قضى به من رفض الادعاء بالتزوير لما ورد به من أسباب . وكان يبين من الحكم الأخير انه بعد ان عرض النتائج التي خلص اليها كل من تقرير الخبير المنتدب والتقرير الاستشاري المقدم من الطاعن والأسباب التي بنى عليها كل منهما ، انتهى الى الأخذ بتقرير الخبير المنتدب لقيامه على أسس فنية وأسباب سائفة لا ينال منها ما أورده الخبير الاستشاري بتقريره ؛ ثم افصح الحكم بعد ذلك بأسباب سائفة عن علة أخذه بها ورد في تقرير الخبير المنتدب وطرح التقرير الاستشاري ؛ فان ما يثيره الطاعن بهذا الشق يكون على غير أساس .

٦٣٩ - تقرير الخبير - المحكمة لا تكون ملزمة بالرد استقلا على الطعون التي توجه الى تقرير الخبير اذا لم تجد المحكمة في تلك الطعون ما يستحق الرد عليه باكثر مما تضمنه التقرير .

المحكمة لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلا على الطعون التي يوجهها الطامعان الى تلك التقرير لان في اخذها به محمولا على اسباب ما يفيد انها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها باكثر مما تضمنه التقرير .

(نقض ١٥/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٤ لسنة ٤٦ ق)

٦٤٠ - اغفال الحكم - الرد على دفاع للطاعن التصريح باستخراج شهادة ادارية لاثبات ذلته - لا خطأ طالما لم يقدم تعذر حصوله عليها دون اذن المحكمة - « مثال في ايجار » .

اذ كان يبين من الحكم المطعون فيه - انه استخلص - في حدود سلطته الموضوعية - ان تغيير الطاعنين استعمال العين المأجورة من مسكن الى مصنع للمواد الكيماوية لم يكن معاصرا لبدء الايجار وكان استخلاصه في ذلك كافيا لحمل قضاة ، وكان الطامعان وان طلبا الى محكمة الاستئناف - التصريح لهما باستخراج شهادة من مصلحة الضرائب لاثبات دفاعهما الا انهما لم يقدم ما يثبت تعذر حصولهما على تلك الشهادة بغير اذن من المحكمة ، مما يجرد طلبهما من الدليل عليه ويعنى المحكمة من ثم من مواجهته والرد عليه ، ومن ثم لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه .

(نقض ٢٦/١/١٩٨٠ - طعن رقم ١٨ لسنة ٥٠ ق)

٦٤١ - احكام الاثبات - عدم التزام المحكمة بوضع اسباب لوجها - التزامها بتسبيب المسائل الاولى التي لا يقوم حكم التحقيق قبل الفصل فيها .

المقرر وفقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٥ من قانون الاثبات انه

لا الزام على المحكمة بتسبيب الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات على تقدير من المشرع بانه ما دام الاجراء سابقا على الفصل في الدعوى فلا وجه لتعرض لوضوعها ولو جزئيا والفصل فيه بحكم حاسم ، وان كان ذلك لا ينفي التزام المحكمة بتسبيب احكامها التي تفصل بها في المسائل الأولية التي لا يقوم حكم التحقيق قبل الفصل فيها وهي تلك التي يجوز معها قبول نظر الدعوى وجودا وعسما .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٦ - طعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق)

٩٤٢ - ان محكمة الموضوع غير مكلفة بايراد خجج الخصوم وتفنيدها طالما اقامت قضاؤها على اسباب سائفة .

ان الحكم المطعون فيه وقد استند في تقدير اتعاب الطاعن مما قام به من اعمال لصالح المطعون ضدهم بما فيهم القصر المسؤولين بوصاية المطعون ضده الرابع الى اعبية دعاوى التي باشرها وما قام به من اجراءات ودفاع والجهود الذي بذله والنتيجة التي حققها لهم ، ليس في حاجة الى سرد بيان مفصل لجميع الاعمال التي باشرها ابان وكالته .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق)

٦٤٣ - وجوب ايراد الحكم خلاصة موجزة للدفع ولو لم تكن دفوعا جوهرية - اغفال الحكم الرد عايتها او على اوجه الدفاع الجوهرى - قصور .

النص في المادة ١٧٨ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ يدل على انه تقديرا للاهمية البالغة لتسبيب الاحكام ، وتمكيننا لمحكمة الدرجة الثانية من الوقوف على مدى صحة الاسس التي بنيت عليها الاحكام المستتفة امامها ثم لمحكمة النقض من بعد ذلك من مراقبة سلامة تطبيق القانون علي ما صح من وقائع اوجب المشرع علي المحاكم ان تورد في

احكامها ما ابداه الخصوم من قنوع ، وما ساقوه من قناع جوهرى ليتسنى تقدير هذا وتلك فى ضوء الواقع الصحيح فى الدعوى ثم ايراد الاسباب التى تبرر ما اتجهت اليه المحكمة من رأى ، ورتب المشرع على تصور الاسباب الواقعية بطلان الحكم ، كما انه بحكم ما الدفوع من اهمية بارزة فى تفسير الخصومات افرز لها المشرع الفصل الاول من الباب السادس من الكتاب الاول من قانون المرافعات مبينا كيفية التمسك بها وآثارها ومن ثم اوجب على المحاكم ايراد خلاصة موجزة لها فى اطلاق غير مقيد بوصف خلافا لما وصف به الدفاع من أن يكون جوهرى على تقدير منه بتحقيق هذا الوصف فى الدفوع كافة بخلاف اوجه الدفاع التى قد يغنى بعضها عن البعض الآخر او ينطوى الرد على احداها على معنى اطراح ما عداها ثم استلزم القانون لسلامة الاحكام ان تورد الرد الواقعى الكافى على تلك الدفوع وعلى الجوهرى من اوجه الدفاع .

(انقض ١٩٨٠/٢/٩ - طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق ٢)

٦٤٤ - مطالبة المؤجر المستأجر بالأجرة - تمسك المستأجر بأن الجديك الموجود بالعين المؤجرة مملوك له بالشراء من المستأجر السابق لها على خلاف ما ورد بالعقد من ان الايجار بالجديك - اغفال الحكم مناقشة هذا الدفاع بدعوى عدم اثره - مخالفة للثابت بالأوراق وقصور *

اذ كان البين من الاطلاع على مذكرة الطاعنين المقدمة الى محكمة الدرجة الاولى والتى احوالوا عليها فى مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف ، انهم تمسكوا فيها بان الجديك الموجود بالعين المؤجرة مملوك بالشراء من المستأجر السابق لها بنقد بيع ثابت التاريخ وأن ما ذكر بالعقد من ان الايجار يشمل الجديك قصد به التحايل على القانون لرفع قيمة الأجرة ، واستدلوا على ذلك بما قدموه من مستندات تفيد شراءهم الجديك والديكورات المؤجرة بالعين المؤجرة من المستأجر السابق بعقد مؤرخ ... ثابت التاريخ ، واذا استند الحكم

المطعون فيه في مضائه الى أن الطاعنين لم يثبتهوا في أن الإيجار تم بالحدك حسبما ورد بعقد الإيجار ، فإنه يكون قد خالف النسابت بالأوراق واغفل مناقشة دفاع الطاعنين والمشتدات المتقدمة فأبدا له مسع أنه دفاع جوهري قد يغير به الحكم في الدعوى مما يعيبه بالقصور .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٦٥ لسنة ٤٦ ق)

٦٤٥ - حكم - التناقض الذي يبطل الحكم هو ما تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل المنطوق عليه ولا فهم الأساس القانوني الذي قضت به المحكمة في ذلك المنطوق (مثال ذلك) .

ان التناقض الذي يبطل الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل المنطوق عليه ولا فهم الأساس القانوني الذي قضت به المحكمة في ذلك المنطوق . لما كان ذلك وكان يبين من مدرجات الحكم الابتدائي الذي ايدده الحكم المطعون فيه واخذ بأسبابه أنه اعتد في صدر تلك الأسباب بمتوسط الأجر في السنة الأخيرة السابقة على اصحاب المطعون ضده ثم عاد في عجزه - عندما تبين تقرير الخبير - واعتد بمتوسط الأجر في السنة الأخيرة السابقة على انتهاء خدمته وهو يغير متوسط الأجر السابق مما تتماهى به الأسباب ، فلا يبقى ما يمكن حمل المنطوق عليه ولا فهم الأساس القانوني الذي اعتنقته المحكمة في تحديد المأثر الذي قضت به في ذلك المنطوق ، مما يشوب الحكم بالتناقض الذي يبطله ويوجب نقضه .

(نقض ١٩/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٤١ لسنة ٤٧ ق)

٦٤٦ - عدم افصاح الحكم عن الأساس القانوني لقضائه - عدم مناقشته للأسباب المخالفة التي بنى عليها الحكم المستأنف - لا خطأ طالما صدر قضاؤه موافقا للقانون .

لا يعيب الحكم عدم افصاحه عن الأساس القانوني لما قضى به او عدم

مناقشته الأسباب المخالفة التي بنى عليها الحكم المستأنف الذي ألغاه طائفا
صدر قضاؤه موافقا لحكم القانون .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ - طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق)

٦٤٧ - القصور في التسبب - الإبهام والغموض والنقص في تسبب
الحكم يعنيه ويستوجب نقضه - كل طالب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة
الموضوع ويطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه مما
يجوز أن يترتب عليه تغير وجه الرأي في الدعوى يجب على محكمة الموضوع
أن تجيب عليه في أسباب الحكم .

أن الإبهام والغموض والنقص في تسبب الحكم يعنيه ويستوجب
نقضه ، وكل طالب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب إليها
بطريق الجزم أن تفصل فيه ، ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغير
وجه الرأي في الدعوى ، يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه في
أسباب الحكم ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد دفع أمام محكمة
الموضوع بأن المطعون عليه غير مالك لثلاثة أرباع أرض العقار سالف الفكر
لأن عقد شرائه لها هو عقد ابتدائي قضى بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٨٨٠
سنة ١٩٦٤ مدنى الزمانيق الابتدائية ولم يسجل الحكم الصادر في تلك الدعوى
كما أن المطعون عليه لم يكسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة
للملكية ، وهو دفاع جوهري قد يترتب عليه تغير وجه الرأي في الدعوى ولم
يتناوله الحكم المطعون فيه واغفل الرد عليه ، هذا إلى أن الحكم الابتدائي قضى
بالزام الطاعن ببيع ثلاثة أرباع المنزل محل النزاع أرضا وبناءا وبتسليمه
نصيبه في هذا المنزل ومؤدى هذا الحكم أن التسليم يشمل النصيب في الأرض
والبناء ، وقد أخذ الحكم المطعون فيه بتقرير الخبر المنتدب الذي انتهى إلى أن
مبنى العقار موضوع النزاع أقامها الطاعن خلال سنة ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ بقدر أن
أزيلت المباني القديمة سنة ١٩٦٧ ، وقضى بتعديل الحكم المستأنف إلى الزام
الطاعن بأن يؤدي للمطعون عليه الربع المستحق عين ثلاثة أرباع الأرض فقط

دون المباني غير أنه أيد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من تسليم المطعون عليه نصيبه في المنزل دون أن يبين ما إذا كان هذا النصيب في الأرض فقط حسبما ورد في تقرير الخبير الذي اخذ به الحكم وأقام عليه قضاءه ، أم في الأرض والمباني وفقاً لمؤدى الحكم الابتدائي ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره التصور في التسبب وشابه الغموض مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(نقض ١٦٨٠/٢/٢٥ - طعن رقم ١٥٦ س ٤٩ ق ١)

٦٢٨ - إقامة المستأجر بناء بملك المؤجر خارج العين المؤجرة - القضاء بإخلاله مخالفته شروط الإيجار - عدم بيان الحكم وجه اتصال هذا التعدي على ملكية المؤجر بإخلال الطاعن بالتزامه التعاقدى قصوراً وفساداً في الاستدلال .

أذ كان الحكم المطعون فيه - قد اتخذ من تعدي الطاعن على ملكية المطعون عليها للمعارات الواقعة به العين المؤجرة ، متابعة عمودين في أرض المنز الخارجية عن نطاق تلك العين سنداً لاعتباره مخالفاً لشروط عقد الإيجار دون أن يبين الحكم وجه اتصال هذا التعدي على الملكية . الجولز للعين المؤجرة ولا وجه لاعتبار أن مجرد الاضرار بالملكية ينطوى بذاته على اضرار بالعين أو بالمؤجر يبرر انتهاء العلاقة الإيجارية في حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مع انتفاء التلازم الحتمى بين الاخلال بالتزام القانونى المفروض على الكافة بعدم التعدي على ملكية الغير وبين اخلال المستأجر بالتزامه العقدى بعدم اساءة استعمال العين المؤجرة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالتصور في التسبب والفساد في الاستدلال .

(نقض ١٦٨٠/٢/١ - الطعن ١٠٣٨ لسنة ٤٩ ق ١)

٦٤٩ — رفض المحكمة طلب الاحالة للتحقيق — وجوب بيان سبب رفضها له — اغفائها بيان الرد الساتع — اخلال بحق الدفاع .

انه ولئن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة الخصوم الى ما طلبونه من احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما يجوز اثباته بشهادة الشهود ، الا انها ملزمة اذا رفضت هذا الطلب ان تبين في حكمها ما يسوغ رفضه ، واذ كان ردها غير ساتع فان حكمها يكون معيبا بالقصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ — طعن رقم ٦٦ لسنة ٤٠ ق)

٦٥٠ — تقديم مستندات او مذكرات في فترة حجز الدعوى للحكم دون التصريح بتقديمها ودون اطلاع الخصم الآخر عليها — عدم بحث المحكمة لها — لا خطا .

المقرر في قضاء هذه المحكمة — انه اذا انقضت الخصومة واستوفى الخصوم دفاعهم فيها وحجزت الدعوى للحكم ، فان صلتهم بها فقطع الا بالقدر الذي تصرح به المحكمة ، فاذا قدم احدا الاطراف مستندا او مذكرا في فترة حجز الدعوى للحكم دون ان يكون مصرحا له فيها بتقديمها ودون ان يثبت اطلاع الطرف الآخر عليه ، فلا على المحكمة ان التفت عنها ونقضت في الدعوى .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ — طعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق)

٦٥١ — اعادة الدعوى للمرافعة — امر متروك لتقديره لمحكمة الموضوع .

املاة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم بل هي امر متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومن ثم فان اعراض الحكم عما قدم بعد انقضاء باب المرافعة الشفهية والكتابية في الدعوى ، يكون جوازا للقانون .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ — طعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق)

٦٥٢ — وجوب تقيد المحكمة بطلبات الخصوم والسبب المباشر لها —
 عدم تقيدها بدليل دون آخر — المطالبة بنصيب في أرباح شركة استنادا لعقد
 معين — لا يمنع المحكمة من الاستناد لعقد شركة آخر — حل محل العقد
 السابق — مقدم في الأوراق لا يعد ذلك تغييرا لسبب الدعوى .

انه وان كانت المحكمة مقيّدة بطلبات الخصوم في الدعوى والسبب
 المباشر المقضى لتلك الطلبات ، الا انها لا تتقيد بدليل دون آخر على قيام الحق
 المطالب به ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان
 المطعون ضدهم اقاموا دعواهم مطالبين بنصيبهم في الأرباح تأسيسا على
 السبب المباشر لتلك الأرباح وهو قيام شركة فيما بين مورثي الطرفين لتجارة
 النحاس وركنوا في تأييد دعواهم الى عقد مؤرخ ١٩٣٧/٢/٢٣ فان محكمة
 الاستئناف اذا اقتنعت بأن ثمة عقد شركة جديد مؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٢ — تقدم
 الطاعن صورته — قد حل محل العقد السابق واصبح هو المراجع في بيان
 حقوق والتزامات الطرفين فانها لا تكون قد خرجت عن نطاق طلبات الخصوم
 في الدعوى ولم تغير سببها المباشر ، بل لا يعدو ان يكون ذلك استيدا لا بالدليل
 الذي استند اليه المطعون ضدهم دليلا آخر مدحه الطاعن واقتنعت به المحكمة
 ولا يقبل من الطاعن النعى على الحكم المطعون فيه عدم تمكنه من مناقشة
 عقد الشركة المؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٢ لانه هو الذي قدم صورته وتمسك به .

لا نقض ١٩٨٠/٤/٢١ — طعن رقم ١٢٣٧/١٢٣٩ لسنة ٤٧ ق ٢

٦٥٢ — اذا كان الحكم قد اصاب صحيح القانون في نتيجه فلا يبطله
 عدم الانصاح عن سنده القانوني ولحكمة النقض ان تستكمل ما قصر الحكم
 في بيانه من ذلك كما ان لها ان تعطى الوقائع تكييفها الصحيح — وعدم رد
 الحكم على دفاع غير منتج لا يعيبه بالقصور .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الحكم المطعون فيه متى كان قد اصاب
 صحيح القانون في نتيجه فلا يبطله قصوره في الانصاح عن سنده
 القانوني ولحكمة النقض ان تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من ذلك .

أن لها أن تعطى الوقائع الثابتة تكيفتها القانونى الصحيح ما دامت لا تفتقد فيه على غير ما حصلته محكمة الموضوع منها ، واذا كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تورد كل حجج الخصوم وتغندها طالما أنها اقامت قضاها على ما يكفى لحمله ، اذ فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل الضمنى لاطراح ما عداها ، وكان الشروع فى بيع احدى الصيدليتين بعد ابرام عقد البيع الباطل مطلقا ليس من شأنه تصحيح هذا العقد ، وكان عدم رد الحكم على دفاع غير منتج فى الدعوى لا يصحبه بالقصور ، فان النقص على الحكم المطعون فيه بهذين السببين يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ — طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق)

٦٥٤ — التناقض الذى يفسد الأحكام — ماهيته — مثال بشأن الصورية فى شخص المشتري .

التناقض الذى يفسد الأحكام هو الذى تتمسح به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه او ما يكون واقعا فى الأسباب بحيث لا يتأتى معه فهم الأساس الذى اقيم عليه الحكم ، واذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى على الدعوى على أساس من ثبوت استعارة المطعون ضده الاول لاسم زوجته الطاعنة فى ابرام عقد البيع فكانت وكالتها عنه مستترة فى الشراء ، وهذا الذى قال به الحكم هو بعينه ما كان محلا لادعاء المطعون ضده الاول ، مما تعتبر معه الصورية التى عنها الحكم هى الصورية فى شخص المشتري وهى الوكالة المستترة وهذه الصورية النسبية بطريق التسخير تفترق عن الصورية التى تنصرف الى التعاقد ذاته اذ هى تفترض قيام العقد وجديته ، ومن ثم فلا يكون ثبوت تناقض اعترى أسباب الحكم .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ — طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق)

٦٥٥ — استناد الحكم الى جملة أدلة مجتمعة — ثبوت فساد احداها — قصور .

إذا اعتمدت محكمة الموضوع فى قضائها على جملة أدلة مجتمعة بحيث

لا يبين اثر كل واحد منها على حده في تكوين الحقيقة ولا ما كان ينتج من اليقظة
تفسيرها لم أنها قد استبعدت أحد هذه الأدلة لمعيب بحسب ما كان يتمين في حالة
ثبوت بفساد أحد هذه الأدلة نقض الحكم لقصور أسبابه .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٦ - طعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٧ ق)

٦٥٦ - التناقض الذي يعيب الحكم - ماهيته .

لما كان التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده هو الذي تنبأ به الأسباب
بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعا في أسبابه
بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أي أساس قضت المحكمة بما قضت به في
المنطوق وليس من التناقض أن يكون في عبارات الحكم ما يوهم بوقوع مخالفة
بين الأسباب بعضها مع البعض ما دام قصد المحكمة ظاهرا ورايها واضحا
فيه ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يجعل تأميم الشركة
محل النزاع في ١٩٦١/٧/٢٠ بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ دعامة لقضائه
بل أسسه على أن الخصومة في الاستئناف المقيد برقم ٢١٦١ لسنة ٧٩ ق
انقطع السير فيها بقوة القانون منذ زال الوجود القانوني لشركة أوتوبيس
المنووية في ١٩٦٣/٦/١٧ بادماجها في الشركة المطعون ضدها مما يجعل عقد
الصلح التالي لذلك المؤرخ ١٩٦٣/١٠/١٦ والمصدق عليه في ١٩٦٣/١٠/٣٠
واردا على خصومه غير قائمة قانونا فلا يصلح كسند تنفيذي . أما ما أورده
الحكم في أسبابه من أن تهتك الطاعن بأن محضر الصلح حرر مسع لويس
بباوي مرجان بصفته ممثلا لشركة أوتوبيس المنووية لا بصفته الشخصية
يطابق الثابت بهذا المحضر من كون الخصومة في الاستئناف رقم ٢١٦١ سنة
٧٩ ق كانت منعقدة بينه وبين هذه الشركة ، لانه واضح أن الحكم قصد بهذه
العبرة مجرد بيان دفاع الطاعن في هذا الخصوص وأطراف الخصومة في
ذلك الاستئناف التي انتهت بعقد التي إنها انقطعت بادماج تلك الشركة وهي
من أطرافها في المطعون ضدها وليس من شأن العبارة المشار إليها أن تغير من

الاساس الذى اقام عليه قضاءه ، ومن ثم يكون بنى من الشافى والطلمى
فى تطبيق القسانون ،

(نقض ١٩٨٠/٥/٢ حد طعن رشم ٩١١ لسنة ٤٤ ق)

٦٥٧ - محكمة الموضوع وان كانت غير ملزمة باجابة الخصوم الى
ما يطلبونه من احالة الدعوى الى التحقيق الا انها ملزمة اذا رفضت هذا
الطلب ان تبين فى حكمها ما يسوغ رفضه .

انه وان كانت محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة الخصوم الى ما
يطلبونه من احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما يجوز اثبته بشهادة الشهود
الا انها ملزمة اذا رفضت هذا الطلب ان تبين فى حكمها المطعون فيه انه قد
التفت عن طلب الطاعة احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات وضع يده المكسب
للملكية على الارض موضوع النزاع منذ أكثر من خمسة عشر عاما سابقة
على صدور القانون ١٤٧ سنة ١٩٥٧ اكفاء منه بقوله « ان الثابت ان ارض
النزاع قضاء ومن الاراضى التى تم يسبق فيها الملك لأحد غير الدولة فلا يكفى
قانوننا لاعتبار المستأنفة « الطاعة » منتوية تملكها ما لم تكون قد اجرت فيها
من الاعمال الظاهرة المستمرة ما يدل على قيام هذه النية لديها ، ولما كان
الثابت من التقرير المقدم انها لم تقم من الاعمال الظاهرة سوى تلك المبانى
التي اقامتها بعد سنة ١٩٥٥ اى ان حيازتها لأرض النزاع لم يسكن قد مضى
عليها وقت نفاذ القانون ١٤٧ سنة ١٩٥٧ خمس عشرة سنة كاملة فاتمنا
لا تستطيع كسب ملكية هذه الارض بالتقدم حتى لو اتمت بعد نفاذ هذا
القانون مدة خمس عشرة سنة وهى جائزة لها » وكان هذا الذى قرره الحكم
لا يصلح سنداً للالتفات عن طلب الطاعة ادلة الدعوى الى التحقيق ذلك
ان ما قرره الخبير من ان الطاعة ضع اليد على ارض النزاع بعد سنة ١٩٥٥
جاء استخلاصاً منه لتقدير عمر المباني المقامة عليها فقط ، ولما كان من المتسدر
ان لو وضع اليد مظاهر أخرى غير المباني فما ينبغي تبين على محكمة الموضوع

الاستجابة الى طلب الطامنة وذلك باحالة الدعوى الى التحقيق لأسسبائ
شهودها في هذا الشأن استكمالا لعناصر الفصل في الدعوى واذ التفتت عن
ذلك فان حكمها يكون تدشابه الفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع بما
يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقي اسباب الطعن .

(نقض ١٩٨٠/٦/٢٥ — طعن رقم ١٠١ لسنة ٤٥ ق)

٦٥٨ — حكم — تسببيه — تناقض — عدم وجود تناقض بين ما ذهب
اليه الحكم المستأنف من أن معرفة حالة العين كانت تحتاج الى خير متخصص
وبين ما اضافته الحكم المطعون فيه من أن مجرد وجود شروخ ظاهرة بساتر
الشرفة لا يدل على أنه آيل للسقوط .

وحيث أن الطامنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع تناقض
اسبابه . وفي بيانه تقول أن الحكم المطعون فيه تضمنت اسبابه أن ظهور
الشروخ بساتر الشرفة لا يدل وحده على أنها آيلة للسقوط وان الانهيار كان
بسبب تحلل المونة ، في حين ذهب الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه
الى أن ما كانت تحتاجه العين من ترميمات تستوجب خيرا متخصصا ثم يقول
ان عمال الشركة الطامنة كان يمكنهم ان يلمسوا التلقيات بساتر الشرفة مما
يعيب الحكم المطعون فيه بالتناقض — وحيث أن هذا النعى غير صحيح
ذلك أنه ليس ثمة تناقض بين ما ذهب اليه الحكم المستأنف من أن معرفة
حالة العين كانت تحتاج الى خير متخصص وبين ما اضافته الحكم المطعون
فيه من أن مجرد وجود شروخ ظاهرة بساتر الشرفة لا يدل على أنه آيل
للسقوط وانما كان تداعيه وانهياره على ما جاء بتقرير اثبات الحالة بسببه
تحلل المونة بها وهو عيب خفي ما كان يتأتى العلم به للنقابة المستأجرة او
لزوارها المترددين على مقرها .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢ — طعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ ق)

١٥٩ - يجب لسلامة الحكم ان يؤسس على اسباب واضحة المعالم والا يصدر على اساس فكرة مبهمه او غامضة تمكينا لمحكمة النقض من بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون وصحة تفسيره « مثال » .

يجب لسلامة الحكم ان يؤسس على اسباب واضحة المعالم والا يصدر على اساس فكرة مبهمه او غامضة تمكينا لمحكمة النقض من بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون وصحة تفسيره - يجب لسلامة الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا يصدر على اساس فكرة مبهمه او غامضة لم تتضح معالمها او خفيت تفاصيلها وانما يجب ان يؤسس الحكم على اسباب واضحة اسلز منها تمحيص دفاع الخصوم ، ووزن ما استندوا اليه من أدلة واقعية وحجج قانونية وتحديد ما استخلص ثبوته من الوقائع ، وطريق هذا الثبوت وذلك تمكينا لمحكمة النقض من بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون وصحة تفسيره : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة - مالكة السفينة على انتفاء سببها كناقلة وبالتالي عسدم احققتها في المطالبة بأجرة النقل وذلك لمجرد ثبوت تأجيرها للسفينة دون أن يعنى ببيان شكل هذا الايجار وما اذا كان بهشارطة زمنية او بهشارطة بالرحلة رغم اختلاف آثار العقد في كل من الحالتين بشأن تخسديد من طرفيه تكون له صفة الناقل الذي يحق له اقتضاء اجرة النقل اذا كانت مستحقة الدفع في ميناء الوصول طبقا لبيانات سند الشحن واستند في ذلك الى تقارير قال بصورها من وكيل الطاعنة لم يعرض لبياتها ولا لبيان وجسه استدلاله بها على النتيجة التي خلص اليها فانه يكون مشوبا بالتصوير في التسبب بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٢/٨/١٩٨٠ - طعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٠ ق)

٦٦٠ - محكمة الموضوع لا تتقيد في تكييفها للدعوى بتكييف الخصوم لها ما دامت لم تخرج على الوقائع المطروحة عليها منهم - قيامها بالحكم بتمويض بدلا من عمولة سمسة لا يعتبر منها قضاء بغير ما طلب الخصوم وانما هو اعطاء الدعوى تكييفها القانوني الصحيح .

محكمة الموضوع لا تتقيد في تكييفها للدعوى بتكييف الخصوم لها الا

أنها ملزمة بعدم الخروج على الوثائق المطروحة عليها منهم : لما كان ذلك وكان المطعون عليهما قد طلبا الحكم لهما بعمولة مقدارها ٢٥ ٪ من ثمن بيع العقار البالغ ٧٥٠٠٠ ج وقد قضى لها الحكم المطعون فيه ببطخ ١٥٠٠ ج وهو مبلغ يقل عن المبلغ الذى طلبا الحكم به وأسست المحكمة قضاءها على انه « بالنسبة لما يطالب به المستأفان (المطعون عليهما) من عمولة السمسرة فانه وقد خلت الأوراق من وجود اتفاق على قيمة هذه العمولة كما ان الثابت من ظروف الدعوى ان ابرام صفقة بيع العقار كان نتيجة لسعى مكتب سمسرة المستأفان وجهدهما فى هذا السبيل الا ان الثابت ايضا ان سعى ووساطة هذا المكتب لم يصل بالمتعاقدين على الصفقة الى اتفاق نهائى لأن تحرير العقد الابتدائى قد تم بين الطرفين مباشرة . . . ومن ثم يكون تمام الصفقة من الطرفين كان نتيجة وساطة وجهود المستأفان ولم يثبت ان اتصاءهما فى نهاية تمام الصفقة كان نتيجة خطأ منهما ، وبالتالي يستحق المستأفان مقابل وساطتهما تعويضا عادلا يخضع لتقدير المحكمة » . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون او قضى بغير طلبات الخصوم ويكون النعى عليه بذلك على غير أساس .

(نقض ١٢/١ / ١٩٨٠ — طعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٤٩ ق ١)

٦٦١ — اذا قدم لمحكمة الموضوع مستندات من شأنها ان يكون لها تأثير فى الفصل فى الدعوى وجب إثباتها ان تتحدث عنها فى حكمها فان هى لم تفعل كان الحكم قاصر البيان .

لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اذا قدم لمحكمة الموضوع مستند من شأنه ان يكون له تأثير فى الفصل فى الدعوى وجب إثباتها ان تتحدث عنه فى حكمها ، فان هى لم تفعل كان الحكم قاصر البيان . لما كان ذلك ؛ وكان الثابت من الأوراق ان الطاعن قدم حافظة احتوت عددا من الاقرارات الموثقة الصادرة من المطعون عليهم تلبيد تخالفهم عن المبالغ التى تقاضاها منهم الطاعن ، وكان حكم محكمة الدرجة الاولى المؤيد بالحكم المطعون فيه ولئن .

أخبار إلى هذه الإثارات وإلى دفاع الطافن بشأنها إلا أنه لم يتناولها في أسبابه بالبحث والدراسة مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة في الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون فضلا عن القصور في التسبيب .

(نقض ١٣/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٥ لسنة ٥ ق)

٦٦٢ - القضاء المبني على المعلومات المستفادة من الخبرة بالشئون العامة المفروض المام الكافة بها لا يعتبر من قبيل قضاء القاضي بعلمه الشخصي .

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن القضاء المبني على المعلومات المستفادة من الخبرة بالشئون العامة المفروض المام الكافة بها لا يعتبر من قبيل قضاء القاضي بعلمه الشخصي ، كما أن تقرير ما إذا كانت الواقعة تعتبر قوة قاهرة هو تقدير موضوعي تملكه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ، أنه استند في تفسيته برفض الدفع بسقوط حق المطعون عليها في إقامة الدعوى إلى أن حيازة المستاجر الأصلي لعين النزاع قد انتقلت إليها وأن الظروف الحربية التي كانت من شأنها تهجير المواطنين من مدينة بورسعيد تعد مانعا يحول دون الانتفاع بالعين ولا يترتب عليه ضياع حيازتها أو فقدانها ، وأن مدينة بورسعيد ظلت معلقة في وجهه مواطنيها (دون المستبقين منهم) حتى ١٩٧٤/٦/٦ كما هو معلوم للكافة ، فإن الحيازة تظل سارية للمطعون عليها حتى زوال المانع الوقتي ، وقد قامت المطعون عليها برفع الدعوى في ١٩٧٤/١/٢٣ قبل مضي سنة من تاريخ زوال المانع ، وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص لا يعتبر من قبيل المعلومات الشخصية المحظور على القاضي أن يبنى حكمه عليها بل هو معلومات مستقاة من الخبرة بالشئون العامة المفروض المام الكافة بها ، فلا يعيب الحكم

استخلاصه للمنافع الوقتية منها ما دام أنه استخلاص مسافع ومن شأنه أن يؤدي الى ما انتهى اليه .

(نقض ١٢/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٦ ق)

٦٦٣ - تكيف الرابطة بين الخصوم مسألة قانونية لا يجوز للخبر التطرق اليها ولا للمحكمة النزول عنها وصف الخبر للعلاقة بين الخصوم بانها تأجير من الباطن وليست مشاركة في الاستغلال - اعتداد المحكمة بالتقرير دون أن تعرض بأسباب مستقلة لتكيف العلاقة - قصور وخطا .

اذا كان الثابت من المستندات المقدمة من الطاعنين بملف الطعن أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بدرجتها بدفاع مؤداه أن الرابطة القانونية بينهم وبين آخر هي مشاركته في استغلال وإدارة جزء من الورشة المتهمة على أرض النزاع وأن هذه المشاركة لا تعد تأجيراً من الباطن أو تنازلاً عن الإيجار، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في النتيجة التي خلص اليها على ما ساقه الخبر في تقريره لتدليل على أن التصرف القانوني الذي أجراه الطاعن الأول وهو تأجير من الباطن وأن عقد الشركة المتقدم هو صوري ورتب الحكم على ذلك قضاءه بفسخ العقد حالة أن وصف الرابطة بين الخصوم وأسباب التكيف القانوني عليها .

وهي مسألة قانونية بحتة - فلا يجوز للخبر أن يتطرق اليها ولا للمحكمة أن تنزل عنها لانهاء ولايتها وحدها هذا الى ان الحكم لم يتناول دفاع الطاعنين بالبحث والتحصيل ولم يورد أسبابا تكفي لحمل ما انتهى اليه من رفض ما تحاجوا به رغم أن مثل هذا الدفاع لو صح فانه يؤثر في النتيجة ويتغير به وجه الراى مما تضاه ان تواجهه محكمة الموضوع صراحة ونفرد أسبابا للرد عليه . وما افضى عنه اخصامها لما أورده الخبر في هذا الصدد وان لا غناء

عن أن تقول هي كلمتها في ثباته واذا اثاره الطاعنون من دفاع جوهرى فانه يكون مشبوها بتصور في التسبب بصره الى خطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٣/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٦ لسنة ٥٥ ق)

٦٦٤ - الدفاع القانوني ظاهر البطلان - عدم الرد عليه - لا عيب .

لا يعيب الحكم تصوره عن الرد على دفاع قانوني للخصم متى كان هذا الدفاع لا يستند الى اساس قانوني صحيح وكان الدفع بعدم التنفيذ المنصوص عليه في المادة ٢٤٦ من التقنين المدني هو تطبيق الحق في الحبس في دائرة العقود التبادلية وكانت المادة ٢٤٨ من ذات القانون تنص على أن الحق في الحبس ينقضي بخروج الشيء من يد حائزه ، لما كان ذلك وكأنت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنه لا يحق للمطعون ضده مطالبة الطاعنة بتنفيذ التزامها ما دام أنه لم ينفذ التزامه بدفع ثمن البضاعة وكان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعنة قد تصرفت في البضاعة محل التعاقد الى آخر ومن ثم فليس لها أن تدفع بعدم تنفيذ التزامها بسبب عدم وفاء المطعون ضده بالتزامه المرتبط بهذه البضاعة .

(نقض ٢٢/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق)

٦٦٥ - ايراد الحكم قرائن اخرى - استدلاله بها مجتمعة دون بيان اثر

كل واحدة منها في تكوين عقيدة المحكمة - اثره - اعتبار الحكم مشبوها بالفساد في الاستدلال .

ان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - انه ولئن كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ في قضائها بما ترتاح اليه وتطرح ما عداه باعتبارها صاحبة الحق في تقدير ما يقدم اليها في الدعوى من أدلة وفي فهم ما يكون فيها من قرائن الا ان ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها لما تقتنع به سائغا وإن تكون الأسباب التي اوردتها في صدد هذا الدليل من شأنها أن تؤدي الى

ما اثبتت اليه ، مما يخادته انه اذا اوردت المحكمة اسبابا لتبرير الدليل الذى اخذت به او لنفيه فان هذه الاسباب تخضع لرقابة محكمة النقض التى لها ان تقضى بنقض الحكم اذا كان استخلاصه غير سائق لايتسائه على ادلة او ترائن ليس من شأنها ان تؤدى اليه عقلا ، او كان مبنيا على جملة ادلة مجتمعة بحيث لا يعرف ايها كان اساسا جوهريا له ثم تبين فساد احدها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع استبعاد .

(نقض ١٢/٢٧/١٩٨٠ — طعن رقم ١٧٣٢ س ٤٩ ق)

ثانيا - حجية الحكم

٦٦٦ — استئناف — حكم — حجية الحكم — قوة الامر المقضى —
الاسباب الحكم — قوة الامر المقضى — شرطه — استنفاد طريق الطعن فيه
بالاستئناف — او فوات مواعيده .

انه وان كانت الاحكام التى تحوز قوة الامر المقضى حجة بها فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز ثبوت دليل ينتقض هذه الحجية — على ما نصت عليه المادة ١٠١ من قانون الاثبات — الا ان تلك الاحكام لا تكتسب هذه القوة الا بعد صيرورتها نهائية باستنفاد طريق الطعن العادى المقرر قانونا وهو الاستئناف .

(نقض ١/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق)

٦٦٧ — حجية الاحكام — مناط حجية الاحكام — لاتقوم الحجية متى كان الخصمان فى الدعوى قد تغير احدهما او كلاهما فى الدعوى التالية حتى ولو كان الحكم السابق صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة — لا حجية للاحكام الصادرة فى مواجهة الذاف الخاص قبل مانح الحق متى كان هذا الاخير لم يختصم فى الدعوى — مثال .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان مناط حجية الحكم الصادر فى الدعوى ، فى دعوى تالية سواء كان الحكم السابق صادرا فى ذات

الموضوع ، أو في مسألة كلية شاملة أو في مسألة أساسية واحدة بين الدعويين أن يكون الحكم السابق صادرا بين الخصوم في الدعوى التالية مع اتحاد الموضوع والسبب في الدعويين فلا تقوم متى كان الخصمان في الدعوى قد تغير أحدهما أو كلاهما في الدعوى التالية حتى ولو كان الحكم السابق صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ، لا يستفيد الخصم منه أو يضار به إلا إذا تدخل — أو ادخل — في الدعوى وأصبح بذلك طرفا في هذا الحكم . وإذا جاز أن تكون الأحكام الصادرة على السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه منه ، فإنه لا حجة للأحكام التي تصدر في مواجهة الخلف الخاص قبل مانع الحق متى كان هذا الأخير لم يختصم في الدعوى — لما كان ذلك وكان الثابت أن مقبله محمد بلتاجي المالكة لهذه الأطنان لم تكن خصما في دعوى الريع رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٦٥ تلا الجزئية ، فلا يسوغ في القانون أن يحتج عليها بحكم لم تكن طرفا في الخصومة التي صدر فيها ، كما أن الموضوع يختلف في الدعويين . فالدعوى الأولى أمام محكمة تلا الجزئية كان الشق الذي فصلت فيه المحكمة خاصا بطلب الريع فحسب ، في حين أن الدعوى الحالية هي دعوى مطالبة بالريع والتسليم ، وهي في حقيقتها مؤسمة على الملكية بعد أن ادخلت فيها مقبلة محمد بلتاجي ، ودفعت الدعوى بانتهائها هي المالكة للأطنان موضوع النزاع ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد رد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص بأن المحكمة لا تتيسد بالحكم الصادر في الدعوى ١٠٠٨ لسنة ١٩٦٥ تلا ... والقاضي بالزام المدعي عليه — المطعون عليه الأول — بالريع من المدة السابقة ، ذلك أن هذا الحكم قد صدر قبل أن تعرض المحكمة المذكورة لبحث الملكية باعتبارها مسألة أولية أثارها المدعي عليه — المطعون عليه الأول — منذ بداية التداعي ، وإذا تكشفست الملكية بعد تحقيقها في التداعي الحالي بين المدعي والخصيصة المدخلة المالكة ، والتي لم تكن ممثلة في الدعوى أمام محكمة تلا الجزئية ، فإنه لا يحسج بهذا الحكم القاضي بالريع في التداعي الحالي ، بعد أن تم بحث الملكية ، وهي المسألة الأولية المترتب عليها الفصل في التداعي الحالي بشقيه ، طلب الطرد والتسليم والريع والذي لم يكن محل بحث محكمة تلا الجزئية . كما أن الحكم المطعون

فيه أن حكم محكمة تلا الجزئية لا تقوم له حجية قبل مقابلة محمد بلقاجي المؤجرة والتي لم تكن مختصة في الدعوى المذكورة ، وخلص إلى تأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، فإن النعي عليه بالخطأ في القانون والتصور في التسبب لا يكون في محله .

(نقض ١٥/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق)

٦٦٨ — اعتبار الدين ممثلاً لدائته العادي في الخصومة — أثره — إفادة الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه — الحكم على المدين حجة على دائته — للدائن ولو لم يكن طرفاً في الخصومة الطعن في الحكم .

المدين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يعتبر ممثلاً لدائته العادي في الخصومات التي يكون المدين طرفاً فيها فيقيد الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه كما يعتبر الحكم على المدين حجة على دائته في حدود ما يتأثر به حق الضمان العام المقرر للدائن على أموال مدينه ، وللدائن ولو لم يكن طرفاً في الخصومة بنفسه أن يطعن في الحكم الصادر فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية .

(نقض ٢٤/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق)

٦٦٩ — ثبوت الحجية لأسباب الحكم — شرطه — أن تكون وثيقة الصلة بمنطوقه بحيث لا يقوم بدونها .

من الجائز أن تتضمن أسباب الحكم قضاءاً قطعياً في أمر كان مثار نزاع في الدعوى خلافاً للأصل المقرر من أن القضاء التماسي في منطوق الحكم لا أسبابه — إلا أن شرط ذلك أن يكون ما ورد في الأسباب وثيق الصلة بالمنطوق بحيث لا تقوم للمنطوق قائمة بدونه ، مما لا دون ذلك فإنه لا يعتبر قضاءاً حائزاً للحجية ما .

(نقض ٢٦/١/١٩٨٠ — طعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق)

٦٧٠ - حجية الحكم - مناطها - فصل المحكمة في حق من الحفـ

فصلا جازما غير معلق على احتمال ثبوت امر آخر .

مناط الحجية التي تثبت للأحكام أن تكون قد فصلت في حق من الحقيـ
- كليا أو جزئيا فصلا جازما غير معلق على احتمال ثبوت امر آخر .

(نقض ١٦٨٠/١/٢٦ - طعن رقم ١٨ لسنة ٢٥ ق)

٦٧١ - صدور حكم حائز لقوة الامر المقضى من جهة قضائية غير مختصة

ولائيا - لا حجية له امام الجهة القضائية المختصة - احتفاظه بحجتيه امام
محاكم الجهة التي اصدرته .

ا- ان كان الاختصاص الولائي يتعلق بالنظام العام وصدور حكم حائز
لقوة الامر المقضى من جهة قضائية غير مختصة ولائيا لا يجوز الحجية امام
محاكم الجهة القضائية الأخرى المختصة ، الا ان ذلك الحكم يظل محتفظا
بحجتيه امام جميع محاكم الجهة القضائية التي اصدرته احدى محاكمها فلا
يجوز المجادلة فيه امامها بل عليها ان تقيد به لان قوة الامر المقضى تسو على
النظام العام .

(نقض ١٦٨٠/١/٢٧ - طعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٣ ق)

٦٧٢ - القضاء برفض دعوى فسخ العقد - لا يعد قضاء ضمينا بضحته

الحكم النهائي برفض الفسخ - لا يجوز قوة الامر المقضى الا بالنسبة لسبب
الفسخ اسناس الدعوى .

دعوى فسخ العقد لسبب من اسباب الفسخ تقتصر فيها وثليقة المحكمة
على بحث هذا السبب وحده ، وقضاؤها برفض الدعوى لا يتمدى ذلك الى
القضاء ضمنا بصحة العقد وبالتالي لا يمنع من التمسك بسبب آخر من اسباب
الفسخ سواء في صورة دفع أو برقع دعوى فسخ جديدة . اذ لا يجوز الحكم

(م - ٣١)

التهائي برفض النسخ قوة الأمر المقضى الا بالنسبة لسبب النسخ المقام عليه
الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ - طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق)

٦٧٣ - مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص القيمي - لا يمنع من ثبوت
الحجية له متى صدر من جهة قضائية لها ولاية اصداره .

قواعد الاختصاص القيمي وان كانت تتعلق بالنظام العام ، الا ان مخالفتها
لا تمنع من ثبوت الحجية للحكم متى صدر من جهة قضائية لها الولاية في
اصداره ، واذ كان الثابت ان الحكم في الدعوى رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ مدنى
جزئى ابو حماد بين الخصوم انفسهم صدر من جهة قضائية في حدود ولايتها
واشتمل على اسبابه المرتبطة بالمنطوق قضاء بملكية المطعون عليه لاطيان النزاع
فانه يقضى نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى به .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ - طعن رقم ١٩٤ لسنة ٤٥ ق)

٦٧٤ - مخالفة الحكم لحقيقة اخذ بها حكم آخر لا يحتاج به طرفا
النزاع - لا خطأ .

لا يجوز التحدى بحكم آخر صدر من محكمة الاستئناف ولا تنویر به
شروط الحجية في النزاع القائم اذ بحسب الحكم المطعون فيه ان يكون قد بين
الحقيقة الواقعية التي اطمان اليها وساق عليها دليلها وانزل عليها حكم
التانون الصحيح ولا عليه اذ ما خالف حقيقة اخرى اخذ بها حكم لا يحتاج به
طرفا النزاع .

(نقض ١٩٨٠/٣/١٢ - طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق)

٦٧٥ - اسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق - اكتسابها قوة الأمر المقضى .

اذ كانت قوة الأمر المقضى لا تثبت الا لما ورد به المنطوق دون الاسباب ،

الا أنه اذا كانت الأسباب قد تضمنت الفصل في بعض أوجه النزاع التي أقيم عليها المنطوق فإن ما جاء بالأسباب يعد قضاء مرتبطا بالمنطوق ومكملا له ويكتسب ما له من قوة الأمر المقضى .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢١ - طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٠ ق)

٦٧٦ - تقدير قيام المصلحة في الدعوى أو انتفائها - اتصاله بموضوع الدعوى - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبولها - أثره - استنفاد ولايتها .

تقدير قيام المصلحة أو انتفائها بخصائصها المقررة في فقه القانون وهي اتصالها بشخص صاحبها اتصالاً مباشراً وقيامها قيما حالا واستنادا الى القانون يقتضى من المحكمة اتصالا بموضوع الدعوى متمثلا في عنصر أو أكثر من عناصرها الثلاثة وهي الخصوم والمحل والسبب من أجل ذلك فإن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من شأن الحكم بعدم قبول الدعوى أن تستنفذ به المحكمة التي أصدرته ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى مما ينتقل معه الحق في الفصل فيها من جديد الى محكمة الاستئناف في حالة الطعن في الحكم لديها .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٦ - طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق)

٦٧٧ - كل حكم قطعي ثبت له حجية الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلا للطعن فيه الا انها حجية موقوته تقف بمجرد رفع استئناف عن الحكم وتظل موقوفة حتى يقضى برفض الاستئناف فيصبح الحكم حائزا لحجية الأمر المقضى التي لا تجوز مخالفتها .

من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان كل حكم قضائي قطعي تثبت له حجية الشيء المحكوم به من وقت صدوره إلا أن الحجية مؤقتة وتقف بمجرد رفع استئناف عن هذا الحكم وتظل موقوفة حتى

يقضى برفض هذا الاستئناف وببصير الحكم انتهائيا لأنه بهذه الانتهائية يصبح حائزا لقوة الأمر المقضى التي لا تجوز مخالفتها وكان التسايت في الدعوى أن الحكم الأول الصادر في الدعوى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٩ مدني كلي بينها — لم يكن قد صار انتهائيا لرفع استئناف عنه من الشركة المطعون عليها ولم تلحقه بذلك قوة الأمر المقضى ، واذ لم يتقيد الشك المطعون فيه بحجية ذلك الحكم ، وفصل في الدعوى الراهنة وقضى برفضها دون أعداد به فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكما حائزا لقوة الأمر المقضى .

(نقض ١٧/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ٣١١ لسنة ٤٥ ق)

ثالثا - بطلان الحكم

٦٧٨ - عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم — الاستثناء تجرده من أركانه الأساسية — عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم للصورية عقد البيع موضوع الدعوى .

المسبيل لبحث أسباب العوار التي قد تلحق بالأحكام هو الطعن عليها بطرق الطعن التي حددها القانون على سبيل الحصر ، فإذا كان الطعن عليها غير جائز أو كان قد استغرق فلا سبيل لهدارها بدعوى بطلان أصلية لمساس ذلك بحجيتها إلا إذا تجردت هذه الأحكام من أركانها الأساسية . واذ كان الطعن بالصورية لا يجرد الحكم من أركانه الأساسية ، فإنه يكون من غير الجائز رفع الدائن لدعوى بطلان الحكم — الصادر ضد مدينه — للصورية .

(نقض ٢٤/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق)

٦٧٩ - انقطاع السير في الخصومة بوفاة أحد الخصوم لا محل له متى كان الخصوم قد أينوا دفاعهم الختامي في الدعوى حقيقة أو حكما باتاحة الفرصة لهم في ذلك — عدم استجابة المحكمة لطلب الانقطاع لأن الدعوى قد تهيات للحكم — اغفالها بيان سندها في ذلك — قصور .

النص في المواد ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ من قانون المرافعات — يدل على

أن الأصل هو انقطاع سير الخصومة ختماً بوفاء أحد الخصوم وأنه ليس للمحكمة سلطة تقديرية في ذلك نهاية الأمر ، إذا كان الخصوم قد مرعوا قبل قيام هذا المعارض من ابداء دفاعهم الختامي في الدعوى حقيقة أو حكماً بالرافعة الشفوية أو بالكتابة أو باتاحة الفرصة لهم في ذلك ، فإن انقطاع سير الخصومة عندئذ يكون غير مجد لانتفاء مصلحة الخصوم عنه ويكون من المصلحة حسم النزاع قضاء ، ولذلك أجاز القانون للمحكمة في هذه الحالة إصدار حكمها في الدعوى — لما كان ذلك — وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المستأنف عليه . مورث الطاعن لم يبد أمام محكمة الاستئناف دفاعاً وأن المستأنف طلب إلى المحكمة من بعد حجز القضية للحكم إعادتها إلى المرافعة لوفاء خصمه وانقطاع سير الخصومة تبعاً لذلك ، وكان الحكم لسير يجاوز في رده على هذا الطلب قوله : « أن المحكمة لا ترى إجابته بعدم أن تهيات الدعوى للحكم » دون أن يبين العناصر الواقعية التي استمد منها وصفه الدعوى بذلك ليسوغ السير في الخصومة والفصل فيها حتى تتمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها عليه في تطبيق حكم المادتين ١٣٠ ١٣١٦ من قانون المرافعات ، فإنه يكون قاصر البيان قصوراً يبطله .

(نقض ١٩٨٠/٢/٩ — طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق)

٦٨٠ — تقديم مستند خلال فترة حجز القضية الابتدائية للحكم — بطلان — عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

إذا كانت الطاعنة لم تقرر أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بالبطلان الناشئ عن تقديم المطعون عليهم لمحكمة أول درجة خلال فترة حجز الدعوى للحكم صورة رسمية من العقد الذي يستندون إليه في ثبوت ملكيتهم دون أن تعلن أو تتمكن من الاطلاع على ذلك المستند الذي أسس الحكم قضاءً عليه ولم تقدم ما يدل على تمسكها به فمن ثم لا يقبل منها إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/١٢/١١ — طعن رقم ٨٧٥ س ٤٤ ق)

رابعاً مسائل مثروعة

٦٨١ - الممول عليه فى اثبات بيانات الحكم وصحة الاجراءات هو الحكم ذاته مكملاً بمحضر الجلسة ولا يقضى عن ذلك استخراج شهادة مكملة من قلم القسب .

ان النص فى المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز أن يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا » وفى المادة ١٧٠ على أنه « يجب أن يبين فى الحكم المحكمة التى أصدرته وتاريخ اصدارة ومكانه . . . وأسما القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته . . . وان عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم » يدل على أنه اذا اشترك أحد القضاة فى المداولة ولم يكن قيد سمع المرافعة فى الدعوى او اذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم فى جلسة التطق به بسبب تهرى ولم يثبت فى الحكم أنه وقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه وان غيره حل محله وقت النطق به ، فان الحكم يكون باطلا - وانه وان جاز أن يرد اسم أحد القضاة فى ديباجة الحكم او فى نهايته ضمن أعضاء الهيئة خطأ فى الحكم ، إلا أن تصحيح هذا الخطأ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجب أن يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم الذى يعتبر مكملاً له ، لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٩٧٤/٢/٩ أن الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم كانت مؤلفة من المستشارين محمد كمال مصطفى الحسينى ومحمد وجدى عبد الصمد وخالد حسونه ، وكان الثابت من ديباجة الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة النطق به أن الهيئة التى نطقت به كانت مشكلة من المستشارين محمد كمال مصطفى الحسينى ومحمد فاروق راتب وخالد حسونه وهى ذات الهيئة التى اثبت فى نهاية الحكم انها هى التى أصدرته ووقعت على مسودته ، وبذلك خلا الحكم ومحضر جلسة النطق من بيان أن المستشار محمد وجدى عبد الصمد الذى لم يحضر تلاوة الحكم قد اشترك فى المداولة فى الحكم ووقع على مسودته ، فان الحكم يكون باطلا .

ولا يغير من ذلك ما تمسك به المطعون عليه السانف من أن الشهادة التي استخرجها من قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة تفيد أن المستشار بمعية وجدى عبد الصمد هو الذى وقع على مسودة الحكم ما دام أن الحكم ذاته ومحضر جلسة النطق به قد خليا من هذا البيان . إذ كان ما تقدم فانه ينعين نقض الحكم المطعون فيه .

(نقض ١٩٨٠/١/١ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ ق)

٦٨٢ - استئناف - إذا كان الاستئناف قد انصب على حكمين أحدهما صادر فى الادعاء بالتزوير والثانى فى الموضوع وأوردت محكمة الاستئناف فى أسباب حكمها ما يتضمن أنها أيدت الحكم المستأنف فى خصوص هذين الحكمين فلا يعيب حكمها أن يرد المنطوق قاصرا على تأكيد الحكم المستأنف باعتبار أن منطوق هذا الحكم ينصرف بطريق اللزوم الى الحكمين المستأنفين بصحيفة واحدة .

لما كان الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعن انتهى فى صحيفة الاستئناف الى طلب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الادعاء بالتزوير وفيما قضى به من صحة ونفاذ عقدي البيع والتسليم والربيع والقضاء أصليا برد وبطلان العقدين المشار اليهما لتزويرهما واحتياطيا برفض الدعوى ، وأورد الحكم جميع أسباب الاستئناف التى استند اليها الطاعن سواء ما تعلق منها بالحكم الصادر فى الادعاء بالتزوير أو بالحكم الصادر فى الموضوع ثم تناول الحكم بالمناقشة كل هذه الأسباب ورد عليها وانتهى الى عدم سلامتها ، وهو ما يقطع بأن قصد محكمة الاستئناف من عبارة وفى الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف الواردة بمنطوق حكمها المطعون فيه إنما ينصرف الى الحكمين المستأنفين بصحيفة واحدة ومن ثم لا يصح القول بأن الحكم المطعون فيه مشوب بالغموض أو الإيهام .

(نقض ١٩٨٠/١/٨ - طعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٧ ق)

٦٨٣ - اقامة طعن أمام محكمة النقض بدعوى اغفالها الفصل في نقض الطلبات - وجوب اتباع الأوضاع والاجراءات المقررة في المواد ٢٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات .

النص في المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات على أن تسرى على قضائياً الطعون أمام محكمة النقض القواعد الخاصة بالأحكام فيما لا يتعارض مع النصوص الخاصة بالطعن بطريق النقض ، ولما كانت المادة ١٩٣ الواردة بالفصل الثالث من الباب التاسع والخاص بالأحكام تنص على أنه « اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشك أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » وكانت القواعد المقررة للطعن بطريق النقض هي ما يلزم اتباعه في صدد الفصل فيما يدعى اغفال الفصل فيه شأنه في ذلك شأن الطعن بالنقض سواء بسواء فإن هذا الطلب يجب أن يتم بالأوضاع وبالإجراءات المقررة في المواد ٢٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات .

(نقض ١٩٨٠/١/٨ - طعن رقم ١٤٣٩ س ٤٧ ق)

٦٨٤ - اقامة الطعن بالنقض من أحد المحكوم عليهم - القضاء برفضه دون بحث الشك الآخر في الحكم المطعون فيه الصادر ضد خصم آخر - لا يعد اغفالا للفصل في شك من الطلبات .

إذا كان الطعن بالنقض السابق قد رفع من شركة وحدها فيها قضى به ضدها فإن محكمة النقض إذ عرضت للأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا النطاق وانتهت إلى رفضه ولم تعرض للشك الآخر من الحكم الصادر ضد . . . فإنها لا تكون قد أغفلت الفصل في شيء من طلبات الشركة الطاعنة .
(نقض ١٩٨٠/١/٨ - طعن رقم ١٤٢١ س ٤٧ ق)

٦٨٥ - اقامة الحكم قضاءه في ثبوت الملكية على الميراث - التمس عليه في خصوص ما قرره بشأن الملكية بوضع اليد . غير منتج .

إذا كانت الملكية بالميراث كائنة وحدها لحمل قضاء الحكم ويستقيم بها

وهو سبب مستقل لاكتساب الملكية ، فان النعمى عليه فى حكمه—وهو وضع اليد ، وهى دعامة مستقلة — بفرض صحته — يكون غير منتج .

(نقض ١٥/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق)

٦٨٦ — قضاة — تشكيل المحكمة الابتدائية — المستشار المنتدب لرئاسة المحكمة الابتدائية لا تتحدد ولايته بالعمل الادارى بالمحكمة بل تمتد الى ولاية القضاء ذاتها — آثار وأساس ذلك .

ان النص فى المادة ٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على ان « . . . وتؤلف كل محكمة — ابتدائية — من عدد كاف من الرؤساء والقضاة . ويندب لرئاستها احد مستشارى محكمة الاستئناف التى تقع بدائرتها المحكمة الابتدائية . . . ويكون بكل محكمة عدد كاف من الدوائر يرأس كلا منها رئيس المحكمة او احد الرؤساء بها . . . وتصدر الاحكام من ثلاثة اعضاء . . يدل على ان المستشار المنتدب لرئاسة المحكمة الابتدائية لا تتحدد ولايته بالعمل الادارى بالمحكمة ، بل تمتد الى ولاية القضاء ذاتها . ولو اراد المشرع غير ذلك لما نص على ان يرأس الدائرة رئيس المحكمة او احد الرؤساء بها . يؤكد ذلك ما أورثته المذكرة الايضاحية لمشروع القانون المذكور من ان المادة ٩ من القانون قد اسبغت على المستشار الذى يرأس المحكمة الابتدائية ولاية الفصل فى الدعاوى التى ترفع للمحكمة الابتدائية التى يرأسها لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي — المؤيد استئنافيا — قد صدر فى ١٥/١٠/١٩٧٣ من الدائرة الاولى المدنية بمحكمة تبين الكون الابتدائية المشكلة من السيد المستشار رئيس المحكمة واحد الرؤساء واحد القضاة بها ، وهو تشكيل يسمو به القانون ، فان النعمى عليه بالبطلان لذلك يكون غير سديد .

(نقض ١٥/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق)

٦٨٧ - العبرة في الحكم هي بالنسخة الأصلية له - مسودة الحكم -
لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم - وجوب أن يكون الحكم دالا بذاته على
استكمال شروط صحته - عدم جواز تصحيحه بورقة خارجة عن الدعوى .

العبرة في الأحكام هي بالنسخة الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة فهي التي تحفظ بملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصور ومسودة الحكم لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم ، وقد قدمت الصورة الرسمية مع هذا الطعن من واقع نسخة الحكم الأصلية المودعة ملف الدعوى وتعلق بها حق الطاعن وتبين أنها تغلير في وقائعها وقائع الدعوى الماثلة ، ومن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - وجوب أن يكون الحكم دالا بذاته على استكمال شروط صحته ، بحيث لا تقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأية طريقة من طرق الإثبات ، كما لا يقبل التصحيح بناء على ورقة أجنبية عن الدعوى التي صدر فيها .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ - طعن رقم ٩٤ لسنة ٤٦ ق)

٦٨٨ - الطلبات في الدعوى - العبرة في تحديد طلبات الخصوم هي
بالطلبات الختامية - مثال بشأن عدم التنازل عن التمسك بالضمان .

ان العبرة في تحديد طلبات الخصم ، هي بالطلبات الختامية التي يطالب الحكم له بها في الدعوى - اذ كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الطعن ، ان المطعون عليه الاول طلب منذ بدء الخصومة الزام الطاعن الثاني والمطعون عليها الثانية واخرى متضامنين بإداء مبلغ ١٢٥٠ جنية والفوائد ، كما طلب في امر تقدير الدين والاذن بالحجز تقدير دينه قبل المطعون عليها الثانية بمبلغ ١٢٥٠ جنية والفوائد مع الاذن له بتوقيع الحجز التحفظي حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد الطاعن الثاني بصفته مديرا وممثلا قانونيا لشركة فندق اوزوريس على ما هو مستحق للمطعون عليها الثانية قبل الشركة ، محتفظا بحقه في الدعوى قبل الطاعنين ، وطلب في دعوى صحة الحجز والصحف المعلنة الى الطاعنين والمطعون عليهما الثانية والثالث بصفته في ١٥/٢/١٩٦٨.

٤. و ١٠/٤/١٩٦٨ الحكم بالطلبات الواردة بطلب تقدير الدين والأذن بالحجز ،
وتلك السابق اعلانهم بها في صحيفة الدعوى ، وانتهى في ملكيته الختامية
المقدمة بجلسة ١٩٦٨/٥/٣٠ امام محكمة اول درجة الى طلب الحكم بحجة
اجراءات الحجز المتوقع بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٧ - والزام الطاعن الانساني
والمطعون عليها الثانية متضامين وفي مواجهة الطاعن الاول والمطعون عليه
الثالث بصفته ، بان يؤدى اليه مبلغ ١٢٥٠ جنيه ، واذ تضى الحكم الابتدائي
بهذه الطلبات ، ورد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعنين بان « الثابت من
الأوراق أن - المطعون عليه الاول لم يتنازل عن التمسك بضمان وتضامن
الطاعن الثانى لأنه في ختام طلب استصدار امر الحجز التحفظى ، احتفظ
بحقه في الدعوى قبل المستأنفين - الطاعنين - فإنه لا يكون قد خلف اثبات
بالأوراق ، كما يكون النعى عليه بالفساد في الاستدلال في غير محله .

(نقض ١٥/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٦ لسنة ٤٦ ق)

٦٨٩ - اذا اقام الحكم قضاءه على دعامة صحيحة تكفى لحمل قضائه

فان النعى عليه فيما تضمنه من دعامة اخرى خاطئة يكون غير مقبول .

وحيث أن ما تنعاه الطاعنة في الوجه الثانى من سبب طعنها على الحكم
المطعون فيه غير منتج ذلك لأنه اذا كان من صحيح القانون أن نص المادة ١١٣
من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣/١٩٦٤ لم يتخذ من
بإى قيد ومن ثم فلا أساس للفرقة التى ذهب اليها الحكم المطعون فيه من أن
تلك المادة لا تنطبق الا في الحالة التى يقوم فيها النزاع على الخلاف في حساب
الاشتراكات دون الخلاف على مدى انطباق القانون ذاته فإنه لما كان الثابت من
معلومات الحكم المطعون فيه أنه قام على دعامة اخرى - منقولة من أن المواعيد
المشار اليها بالمادة ١٣ المذكورة لا تجرى الا بتمام الأخطار الذى خلت منه
أوراق الدعوى وهى دعامة صحيحة تكفى لحمل قضائه فان النعى عليه فيما
تضمنه من دعامة اخرى خاطئة يكون غير مقبول .

(نقض ٢٠/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٤ ق)

٦٩٠ - المبرة بالطلبات الختامية في الدعوى - لا عبرة بالطلبات التي تتضمنها صحيفتها طالما لم يحل الدعوى في مذكرته الختامية اليها .

المبرة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات المسابقة عليها التي تتضمنها صحيفتها ، وكان الثابت ان الطاعن حدد طلباته في مذكرته الختامية المقدمة لجلسة ٦ من مارس ١٩٧٣ تحديدا جامعسا بأن طالب بأحقية في التسكين على الفئة السادسة اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ والزام الشركة المطعون ضدها ان تدفع له مبلغ ٥٦٤ جنيه ولم يذكر من بينها طلب الترقية الى الفئة الخامسة ولم يقدم ما يفيد احالته الى الطلبات الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى او الاشارة اليها ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى ان هذا الطلب لم يعد مطروحا على محكمة الدرجة الاولى بعد ان تنازل عنه الطاعن بعدم تمسكه به في مذكرته الختامية ، فانه لا يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال او القصور .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٦ - طعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٤ ق)

٦٩١ - اقامة العامل دعواه على اساس استحقاقه الفئة التاسعة - لا تثريب على المحكمة ان هي لم تعرض لاستحقاقه الفئة العاشرة طالما لم يكن هذا الطلب مطروحا عاها .

اذ كانت دعوى الطاعن باحقية للفئة التاسعة اعتبارا من ١٩٦٤/٦/٣٠ تقوم على شغله وظيفة مقرر لها تلك الفئة بحكم جداول التوصيف والتقييم الخاصة بالشركة المطعون ضدها في التاريخ المذكور وقد دار النزاع على هذه الواقعة بالذات امام محكمة الموضوع وانتهت المحكمة الى عدم ثبوتها ورفضت دعوى الطاعن باحقية للفئة التاسعة لانقضاء اساس هذا الطلب - لما كان ذلك - وكان الطاعن قد نفى في مراحل الدعوى انه كان يشغل وظيفة مساعد المقرر لها الفئتين الحادية عشرة والعاشرة فانه لا تثريب على المحكمة اذا هي لم تعرض لاستحقاق الطاعن للفئة العاشرة ما دام هذا الطلب لم يكن مطروحا عليها .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٦ - طعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٨ ق)

٦٩٢ - إعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم - وجوب دعوة طرفيها بإعلانها قانونا إلا إذا حضرا وقت النطق بالقرار - لا يفنى عن ذلك قرار المحكمة باعتبار النطق به إعلانا للخصوم .

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه متى انتقدت الخصومة بإعلان الخصوم على الوجه المنصوص عليه في قانون المرافعات واستوفى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم ، انقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بها إلا بالقدر الذي تطرح به المحكمة وتصبح الدعوى في هذه المرحلة - مرحلة المداولة وإصدار الحكم - بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة بها فإذا بدا لها بعدئذ أن تعيد الدعوى إلى المرافعة استثناءا للسير فيها تختم دعوة طرفيها للاتصال بها بإعلانها قانونا إلا إذا حضرا وقت النطق بالقرار وأنه لا يفنى عن إعلان الغائب أن تقرر المحكمة اعتبار النطق بقرارها إعلانا له .

(نقض ١٩/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٧ ق)

٦٩٣ - اقفال باب المرافعة - استئناف فرعى - حجز الدعوى للحكم - باب المرافعة حال حجز الدعوى للحكم والتصريح لخصومها خلال أجل معين بتقديم مذكرات لا يعد مقفولا إلا بانقضاء الأجل - تصريح المحكمة للخصوم بتقديم مذكرات خلال اسبوعين حال حجز الدعوى للحكم ثم تقديم الطاعن مذكرة باستئناف فرعى معلنة لخصمه قبل انقضاء الأجل الذي حددته المحكمة بوجوب قبول الاستئناف الفرعى شكلا - القضاء على خلاف هذا النظر بوجوب نقض الحكم - أساس ذلك .

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات فيما تجيزه للمستأنف عليه إلى ما قبل اقفال باب المرافعة من رفع استئناف فرعى ، قد رفع الطاعن استئنافه الفرعى في الفترة المصرح خلالها بتقديم المذكرات وقبل اقفال باب المرافعة مما يكون معه القضاء بعدم قبوله على سند من تقديم مذكرته أثناء حجز الدعوى للحكم قد خالف القانون .

وحيث أن هذا النعى صحيح ذلك بأنه لما كانت المادة ٢٣٧ من قانون

المرافعات تنص على أنه « يجوز للمستأنف عليه الى ما قبل اقفال باب المرافعة ان يرفع استئنفا مقابلا بالاجراءات المعتادة او بمذكرة مشتملة على أسباب استئنائه فاذا رفع الاستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الاستئناف او بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الاصلى اعتبر استئنفا فرعيا يتبع الاستئناف الاصلى ويزول بزواله » وكان من المقرر ان باب المرافعة حال حجز للدعوى للحكم والتصريح لخصومها خلال اجل معين بتقديم مذكراتهم لا بعد مقنولا الا بانتضاء الاجل واذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه اتخاذ المحكمة يوم ١٤ من مارس سنة ١٩٧٧ قرارا باصداره يوم ١٧ من ابريل سنة ١٩٧٧ وبالتصريح للخصوم بتقديم مذكرات في اسبوعين وقد أعلن الطاعن خصمه المستأنف بمذكرة استئنائه الفرعى يوم ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٧ قبل انتضاء الاسبوعين واقفال باب المرافعة فان الحكم المطعون فيه وقد قضى على خلاف هذا النظر بعدم قبول الاستئناف الفرعى يكون قد خالف القسانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٦ — طعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٧ ق)

٦٩٤ — المناط في وجوب نظر الطلب الاحتياطي الا يجاب الطلب الاصلى لعيب يستوى ان يكون في شكله او في موضوعه فاذا قضت المحكمة برفض الطلب الاصلى لعيب في الشكل اصبح الطلب الاحتياطي مائلا امامها بالضرورة .

المناط في وجوب نظر الطلب الاحتياطي الا يجاب الطلب الاصلى لعيب يستوى ان يكون في شكله او في موضوعه وكان البين من الاوراق رفع التظلم من امر تقدير المصروفات بطلبين احدهما اصيل والآخر احتياطي وقد حصلهما الحكم المستأنف وانتهى عن بيته بهما الى عدم قبول التظلم مما يكون استئنائه ضارحا لهما معا ، واذا ايدت محكمة ثاى درجة القضاء في الطلب الاصلى بعدم القبول مما يصبح معه الطلب الاحتياطي مائلا بالضرورة امامها قائما بالفعل في الدعوى لا يرتفع عنها ولو لم يفصل في موضوع الطلب الاصلى بالقبول او الرفض فان حكمها المطعون فيه وقد تحجب عن الفصل فيه واستلزم للفصل امرا غير لازم يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٣ — طعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٥ ق)

٦٩٥ - التزام المحكمة بطلبات الخصوم - علو هذا الالتزام على اعتبارات النظام العام .

إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه - المستأجر - قد حدد طلباته في الدعوى بتخفيض أجره العين المؤجرة منه إلى ٣١٠ قرشاً شهرياً فإنه بذلك يكون قد حدد نطاق الخصومة بينه وبين الطاعن - المؤجر - بما لا يجيز للمحكمة الخروج عليها أياً كان مبلغ تضييق قواعد تحديد أجره الأماكن المؤجرة بالنظام العام ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد حاد عن هذا النهج في قضائه - بتخفيض الأجرة إلى مبلغ ١٧٦ قرشاً - بمقولة أن اعتبارات النظام العام تعلو على اعتبارات الحكم بما يطلبه أو لا يطلبه الخصوم فإنه يكون قد أخطأ .

نقض ١٩٨٠/٦/٢١ - طعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٤٩ ق

حـوالة

٦٩٦ - اتفاق نظرقى عقد البيع على قيام المشتري بالوفاء بتين الرهن على العين المبيعة - اعتباره حوالة دين قبول الدائن المرتهن لها - اثره - جواز احتجاج المشتري قبله بالدفع المستمدة من عقد الحوالة ومنها عيوب الرقبا .

اذا كان الاصل ان محكمة الموضوع ان تسبغ التكييف الصحيح على واقعة الدعوى ، الا انها تخضع لى ذلك لرقابة محكمة النقض ، واذا كان استناد محكمة الاستئناف الى المادة ٣٢٣ من القانون المدنى لا يصلح اساسا لتكييف العلاقة بين الاطراف الثلاثة - البائع والمشتري والبنك - لانه لا يصلح للطاعنين فى الوفاء عن البائع بقصد الحول محل البنك فى دينه قبل البائع ، كما ان الطاعنين لم يقصدوا الوفاء الى البنك تقضلا ، وكان التكييف الصحيح لهذه العلاقة هو ان الامر يتعلق بحوالة دين تم الاتفاق قيبا بين الدين الاصلى للبنك - المطعون عليه الاول البائع - والمحال عليه - الطاعنين المشتريين - على ان تتحمل الاخيرتان سداد دين البنك بدلا من سداد الثمن للبائع فى مقابل تطهير العقار من الرهن ، ومؤدى ذلك ان الدين الذى التزمت به الطاعنتان قبل الدائن هو عين الدين الذى كان مترتبا فى ذمة الدين الاصلى ويرثت منه هذه الذمة بالحوالة ما دام الدائن - البنك - قد قبلها ويكون له ان يحتج على الدائن باوجه الدفع المستمدة من عقد الحوالة كعيوب الرضا .

(نقض ٢٥/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق ٢)

٦٩٧ - اعلان المحال عليه بصحيفة الدعوى المتضمنة بيانات الحوالة - اعتباره اعلانا له بها - نفاذها فى حقه منذ هذا التاريخ - مشتري العقار المحال اليه عقود الايجار - حقه فى طلب اخلاء العين بسبب سوء استعمالها . من المقرر ان اعلان المحال عليه بصحيفة الدعوى التى تضمنت بيانات الحوالة تعتبر اعلانا له بها وتنفذ فى حقه من هذا التاريخ ، واعتبارا من هذا

التاريخ يصح للمحال له مقاضاة الحال عليه بكل ما كان للمحيل من حقوق محاله ما دام القانون لم يستلزم لرفع الدعوى بها أن تكون مسبقة بإجراء آخر . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن صحيفة افتتاح كل من الدعوى مذ حوت بيانا بحالة المؤجر لعقد الايجار المبرم بينه وبين كل طاعن — مستأجر — الى المظنون عليه — مشتري العقار بعقد غير مسجل — فان اعلان كل بتلك الصحيفة يعد اعلانا له بتلك الحوالة ، فتصبح نافذة في حقه اعتباراً من تاريخ الاعلان ، وان لم يشترط القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في دعوى الاخلاء بسبب سوء استعمال العين المؤجرة أن تكون مسبقة بإجراء سابق على رفعها ، فان دفاع الطبياعين المبني على عدم نفاذ الحوالة في حقهم ، يكون على غير اساس .

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٢٧ ق ٢)

٦٩٨ — مشتري العقار بعقد غير مسجل — حقه في مطالبة المستأجرين بالحقوق الناشئة عن عقود الايجار — شرطه — حوالة البائع لهذه العقود الى المشتري .

لمشتري العقار بعقد غير مسجل ، مطالبة المستأجر بالحقوق الناشئة من عقد الايجار اذا ما قام البائع بتحويل عقد الايجار اليه ، وقبل المستأجر هذه الحوالة او اعلن بها .

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٢٧ ق ٢)

دستور

٦٩٩ — تعارض التشريع مع أحكام الدستور — وجوب التزام هذه الأحكام وأهدار ما عداها — ورود نص بالدستور صالح بذاته للأعمال دون حاجة على سن تشريع أنفى — وجوب أعماله .

الدستور هو القانون الوضعي الرسمي صاحب الصدارة وعلى ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وأهدار ما سواها ، والتشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا والغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة إلى سبق تشريع أنفى لزم أعمال هذا النص من يوم العمل به ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه .
(نقض ١٢/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٤٨ ق)

٧٠٠ — دعوى التعويض عن التعذيب — القضاء بوقف تقادمها منذ وقوع التعذيب في سنة ١٩٥٥ حتى صدور دستور سنة ١٩٧١ — أعمال الحكم الأثر المباشر للمادة ٥٧ من الدستور — لا خطأ .

إذا كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة والمؤيد بالحكم المطعون فيه بعد أن استخلص أن التقادم بالنسبة لدعوى المطعون ضده بالتعويض قد وقف سريانه منذ وقوع التعذيب والاعتداء على حريته في ١٩٥٥ وحتى صدور الدستور ١٩٧١ انتهى إلى أن الدعوى المدنية الناشئة عن هذا الاعتداء لا تستقطب التقادم فإنه لا يكون قد خالف القانون لأنه أعمل الأسر المباشر لنص المادة ٥٧ من الدستور التي اعتبرت ملغية لنص المادة ١٧٢ من "قانون المدني في صدد هذه الجرائم بقوة نفاذ الدستور ودون حاجة إلى تدخل من المشرع .
(نقض ١٢/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٤٨ ق)

٧٠١ - قرارات رئيس الجمهورية استنادا للاعلان الدستوري الصادر في ١٩٦٢/٩/٢٧ - لها قوة القانون في الغاء وتعديل القوانين .

اذ كانت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد صدرت استنادا الى الاعلان الدستوري بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ وكانت القرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية استنادا الى ذلك الاعلان الدستوري يكون لها في موضوعها قوة القانون التي تمكنها من الغاء وتعديل القوانين القائمة ، فمن ثم يكون للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . قوة الغاء قواعد ونظم اعانة غلاء المعيشة المقررة بتشريعات سابقة بالنسبة للعاملين الخاضعين لاحكامه .

(نقض ١٩٨٠/٣/١٥ - طعن رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق)

٧٠٢ - النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستورتها - عدم نفاذها من تاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية - القضاء بعدم دستورية النص المانع من التقاضي - بدء سريان تقادم الدعوى من تاريخ نشر الحكم لا من تاريخ صدوره .

النص في المادة ١٧٨ من الدستور على انه « ينشر بالجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار : وفي المادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص باصدار قانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا على انه تنشر في الجريدة الرسمية قرارات تفسير النصوص القانونية وكذلك منطوق الاحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وتكون هذه الاحكام ملزمة لجميع جهات القضاء مفساده ان نشر تلك الاحكام قصد به علم الكافة وان هذا العلم يفترض بمجرد حصول هذا النشر . وانه يترتب على هذه الاحكام عدم نفاذ النصوص التشريعية المحكوم بعدم

دستوريتها من تاريخ نشر هذه الأحكام في الجريدة الرسمية وتكون ملزمة لجميع جهات القضاء منذ هذا التاريخ . ولما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من المحكمة العليا في الدعوى رقم ٢ لسنة ١٩٧٤ عليا دستورية بعدم دستورية نص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - بشأن عدم جواز نظر كلمة الجهات القضائية لدعوى التعويض المشار إليها بالنص - قد نشر في ١٩/٥/١٩٧٤ بالعدد ١٩ من الجريدة الرسمية ١ لسنة ١٧ فإن دعوى المطعون ضدهما بالتعويض وقد رفعت في ١٧/٢/١٩٧٧ تكون قد رفعت قبل اكتمال مدة التقادم الثلاثي وأذ ينتهي الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة لا يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويكون لمحكمة النقض - على ما جرت عليه أحكامها - أن تصحح ما أورده الحكم المطعون فيه من تقرير قانوني خاطيء عنديا قرر أن مدة التقادم الثلاثي تبدأ من تاريخ صدور الحكم بعدم دستورية هذا النص .

"(نقض ١٩٨٠/٣/٢٧ - طعن رقم ٥٠٧ ، ١٣٥٤ لسنة ٤٨ ق٢)"

المستوى

أولا - شروط قبول الدعوى

ثانيا - إجراءات رفع الدعوى

ثالثا - نطاق الدعوى

رابعا - عوارض سير الخصومة

أولا - شروط قبول الدعوى

٧٠٢ - الصفة في الدعوى - دعاوى اليد - الشريك الموصى لا يعد ممثلا قانونيا لشركة التوصية - إذا قام الشريك الموصى باستئجار عين النزاع لتشغلة شركة التوصية وقبلت الشركة باعتبارها شخصا معنويا بأن تستأجرها فإن ذلك لا يعطيه الحق في الادعاء باستئجاره للمكان لرفع دعاوى اليد ضد الأجنبي في عقد الإيجار - أساس ذلك .

إذا كان صاحب الحق شخصا اعتباريا تثبت الصفة في الخاصية منه لمن يمثله ، لما كان ذلك وكان النص في المادة ٢٣ من قانون التجارة على أن « شركة التوصية هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونوا أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة ويسمون موصين ، والنص في المادة ٢٨ من ذات القانون على أن الشركاء الموصين « لا يجوز لهم أن يعملوا عملا متعلقا بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل » . يدل على أن الشريك الموصى في شركة التوصية لا يجوز أن يتولى إدارتها ولا يعد ممثلا لها قانونا ، بل يقوم بذلك واحد أو أكثر من الشركاء المتضامين أو يعهد بإدارتها إلى شخص أجنبي عنها ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد تأسيس الشركة تعدل

بتاريخ ١٩٧٦/١/٣١ وصار المطعون عليه شريكا موصيا ومن ثم فليس له الحق في تمثيلها أمام القضاء ، ولا يرد على ذلك بما أورده الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليه « هو صاحب الحيازة لعين النزاع مخصصا اياها لإدارة الشركة وإن كان لا يمثل الشركة قانونا إلا أنه يجوز له أن ينفذ عن حيازته لها فيما خصصها له » ذلك أنه إذا استأجر شخص مكانا لتشغيله شركة فانه طبقا للمادة ١٥٣ من القانون المدني يعتبر متعهدا بأن تقبل الشركة باعتبارها شخصا معنويا أن تستأجر المكان ، فإذا قبلت يعتبر المستأجر قد أوفى بالتزامه وينشأ عقد إيجار جديد بين المؤجر والشركة كشخص معنوي ولا يعود له بصفته الشخصية علاقة بالمكان المؤجر . واخذا بهذا فإن حيازة المطعون عليه للعين تنفي ولا يملك الادعاء باستئجاره للمكان لرفع دعاوى اليد ضد الأجنبي عن عقد الإيجار طبقا للمادة ٥٧٥ من القانون المدني ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة من المطعون عليه لرفعها من غير ذي صفة ، فانه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

(نقض ١٩٨٠/١/١ — طعن رقم ١٦١٨ لسنة ٤٨ ق)

٧٠٤ — اختصام الوصية باعتبارها نائبة عن القاصر رغم بلوغه سن الرشد — حضورها في الخصومة بغير سند من نيابة قانونية أو اتفاقية — لا اثر له .

أذ كانت المطعون ضدها السابعة لم تكن وصية أصلا على المطعون ضدها الثالثة ولم يثبت الطاعنان وكالتها عنها . فمن ثم يكون حضور المطعون ضدها السابعة إجراءات قضائية البيوع نيابة عن المطعون ضدها الثالثة بغير سند من نيابة قانونية أو اتفاقية غير ذي اثر بالنسبة لهذه الأخيرة .

(نقض ١٩٨٠/١/١٧ — طعن رقم ٥٤٥ س ٤٨ ق)

٧٠٥ - صيرورة الوصي نائبا اتفاقيا عن القاصر بعد بلوغه سن الرشد - شرطه - ان يكون بلوغ القاصر اثناء سير الدعوى - لا محل لأعمال هذه القاعدة متى كان القاصر بالغا من قبل رفع الدعوى .

صيرورة الوصي نائبا اتفاقيا نتيجة استمثاره لى مباشرة الخصومة بوصفه وصيا رغم زوال تلك الصفة عنه اثناء سير الدعوى دون تنبيه المحكمة الى ذلك ، لا تكون الا اذا كان القاصر قد مزل فى الخصومة تمثيلا صحيحا وقت رفعها ابتداء فى شخص الوصي عليه فعلا ثم باوغه سن الرشد بعد ذلك . ومن ثم لا تنسحب هذه القاعدة على من كان بالغا سن الرشد من قبل رفع الدعوى وبالتالي لم يصح اختصاصه بداءة .

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٤٥ س ٤٨ فى ١)

٧٠٦ - الخصومة لا تنعقد الا بين الأحياء - لىوت ان أحد المطعون عليهم قد توفى قبل رفع الطعن بالنقض - اثره - اعتبار الخصومة فى الطعن بالنسبة له منعدمة .

من المقرر ان الخصومة لا تنعقد الا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ومن ثم فانها فى مواجهة الخصم المتوفى تكون معدومة ولا ترتب اثرا . وكان الثابت من ورقة اعلان المطعون ضده الاول بصحيفة الطعن انه قد توفى بتاريخ ٨/٨/١٩٧٥ قبل رفع الطعن بالنقض لمانه . يتعين الحكم باعتبار الخصومة فى الطعن بالنسبة له معدومة .

(نقض ٢٨/١/١٩٨٠ - طعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٥ و)

٧٠٧ - الدفع بعدم قبول الدعوى - ماهيته - تعلقه بالشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى .

النص فى المادة ١١٥ من قانون المرافعات على ان « الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداءه فى اية حلة تكون عليها » يدل على ان هذا الدفع ليس

من قبيل الدفوع المتعلقة بالأجراءات التي أشارت إليها المادة ١٠٨ من القانون
القانون بقولها « الدفع بعدم الاختصاص المحلى والدفع بأحوال الدعوى الى
محكمة اخرى لقيام ذات النزاع امامها او للارتباط والدفع بالبطلان وسائر
الدفوع المتعلقة بالإجراءات يجب ابدائها معاً قبل ابداء أى طلب أو دفاع فى
الدعوى أو دفع بعدم القبول والا سقط الحق فيما لم يبد منها » وانما هو من
قبيل اوجه الدفاع الموضوعية فى الدعوى فيلحق من ثم بها فى حدود ما يتفق
وطبيعته ، وأنه وان كان المشرع لم يضع لهذا الدفع تعريفاً به تقديراً لصعوبة
فرض تحديد جامع مانع له على ما افضحت عنه المذكرة الايضاحية لمشروع
قانون المرافعات السابق فى صدر المادة ١٤٢ منه مقابلة للمادة ١١٥ الحالية
الا ان النص فى المادة ٣ من قانون المرافعات على أنه « لا يقبل أى طلب أو
دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون » يدل على ان مؤدى
الدفع بعدم القبول انتفاء المصلحة اللازمة لقبول الدعوى بالمعنى المتقدم او
هو على ما عبرت عنه تلك المذكرة الايضاحية الدفع الذى يرمى الى الطعن
بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق
فى رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب
تقريره .

(نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق)

٧٠٨ - قاعدة المصلحة مناط الدعوى كما تطبق فى الدعوى حال رفعها
تطبق أيضاً فى الاستئناف وفى النقض ومعياريها سواء كانت حالة او محتملة
هو كون الحكم المطعون فيه قد اضر بالطاعن حين قضي برفض طلباته او قضي
له ببعضها دون البعض الآخر « مثال » .

لما كانت قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون
المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض كما تطبق فى الدعوى حال رفعها وعند
استئناف الحكم الذى يصدر فيها ، ومعياري المصلحة الحقة ، سواء كانت حقة
او محتملة انما هو كون الحكم المطعون فيه قد اضر بالطاعن حين قضي برفض

طلباته كلها أو قضي له ببعضها دون البعض الآخر ، فلا مصلحة لهما يكون قد صدر به الحكم وفق طلباته أو محتقنا لمقصوده منها .

(نقض ١٢/٢٣ / ١٩٨٠ - طعن رقم ١٨٩ لسنة ٦٦ ق ١)

ثانيا - إجراءات رفع الدعوى

٧٠٩ - اعلان صحيفة الدعوى او الاستئناف - اجراء لازم لانعقاد الخصومة - سريان قواعد اجراءات الدعوى والاحكام فيها على الاستئناف - م ٢٤٠ مرافعات - مؤداة سريان اجراءات اعلان الدعوى في المواعيد المنصوص عليها في المادة ٧٠ مرافعات .

اعلان صحيفة الدعوى او صحيفة الاستئناف اجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقا لمبدأ المراجعة بين الخصوم الا انه اجراء مشروط بميعاد ومؤدى ذلك ان المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات اذ تقضى بان يسرى على الاستئناف القواعد المقررة امام محكمة الدرجة الاولى سواء فيما يتعلق بالاجراءات او بالاحكام انما تقصد الاجراءات الخاصة بالدعوى بصفة عامة و اعلان صحيفة الاستئناف اجراء مشروط حصوله في ميعاد فاحالتها تشبهل هذا الاجراء مشروطا بميعاده وهو ما تقضى به المادة ٧٠ من قانون المرافعات . (نقض ٥/٢ / ١٩٨٠ - طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق ١)

٧١٠ - اعتبار الاستئناف كان لم يكن لاعلان صحيفته بعد الميعاد المحدد - المادتان ٧٠ ، ٢٣٠ مرافعات - استبعاد هذا الجزء من نص المادة ٢٢٠ مرافعات - لا يعنى عدم اعماله - علة ذلك .

ان المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات قد نصت على انه يرفع الاستئناف بصحيفة تودع تلم كتاب المحكمة المرفوع اليها الاستئناف وفقا للاوضاع المقررة لرفع الدعوى مما مفاده انها اخذت في رفع الاستئناف بطريق ايداع صحيفته

قلم الكتاب ، فموجب المشرع بذلك بين طريقة رفع الدعوى وطريقة رفع الطعن
فاكتفى فيها بإيداع الصحيفة قلم الكتاب بدلا من اعلانها ، ولذلك أسقط حكم
الفقرة الثانية من المادة ٤٠٩ من قانون المرافعات السابق المتابلة للمادة ٢٣٠
التي كانت تقضى بأن يعتبر الاستئناف كئن لم يكن اذا لم يتم تكليف المستأنف
عليه بالحضور خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفته الى قلم المحضرين ، وذلك
اتساقا مع النظام الذى كان قد تقرر فى رفع الدعوى وواجب المدعى فى
اجراءاتها حيث كانت تقضى فى فقرتها الاولى بأن يرفع الاستئناف بتكليف
بالحضور يراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى ومن ثم فحذف
هذه الفقرة كان نتيجة عدول المشرع عن رفع الدعوى او الاستئناف بتكليف
بالحضور واكتفاءه فى رفعها بإيداع صحيفتها قلم الكتاب فأصبح اعلان
الدعوى او اعلان الاستئناف مجرد اجراء يتم به اتصال الدعوى او الاستئناف
بالخصم لانه اذا كان يكفى اجراء المطالبة القضائية ايداع صحيفة افتتاح
الدعوى وهو ما يترتب عليها - كثر اجراءى - بدء الخصومة ، الا ان انعقاد
الخصومة مشروط بتمام اعلان الصحيفة الى المدعى عليه او الى المستأنف
عليه ، فاذا تخلف هذا الشرط زالت الخصومة كثر للمطالبة القضائية .

(نقض ١٩٨٠/٢/٥ - طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق)

**٧١١ - اجراءات رفع الدعوى - اعتبار الدعوى كن لم تكن - لا تعتبر
الدعوى كن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة
اشهر من تاريخ تقديم صحيفة الاستئناف الى قلم الكتاب الا اذا كن ذلك
راجعا الى فعل المدعى ولا يوقع هذا الجزاء الا بقاء على طلب المدعى عليه
ويكون توقيعه جوازا للمحكمة .**

ان الصحيح فى قانون المرافعات القائم سواء قبل تعديل المادة ٧٠ منه
ام بعده انه قصد وعلى ما ورد فى منكرته الايضاحية ان يوحد « طريق رفع
الخصومة الى القضاء سواء اكانت دعوى مبتدأة ام طعنا » فبعد ان بين فى
المادة ٦٣ منه طريقة رفع الدعوى بصحيفة تبودع قلم كتاب المحكمة وبين فى

المادة ٦٧ طريقة قيد قلم الكتاب للدعوى وواجبه لمي تسليم أصل المصنوعة وصورها الى قلم المحضرين لاعلانها ورد الأصل اليه وتحدث في المادة ٧٠ عن جزاء اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب نص في المادة ٢٣٠ على أن « يرفع الاستئناف بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المرفوع اليها ونقلا للاوضاع المقررة لرفع الدعوى » ونص في المادة ٢٤٠ على أن « تسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الاولى سواء فيما يتعلق بالاجراءات أو بالأحكام » ولما رأى المشرع أن يتخفف « من حدة مخاطر الجزاء المقرر » في المادة ٧٠ سألفة الذكر والتي تبدو « أكثر فداحة اذا تعلق الأمر باستئناف » على ما ورد في أعمال القانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتعديلها تعديلا من شأنه ألا تعتبر الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب إلا اذا كان ذلك راجعا الى تعلل المدعى والا يوقع هذا الجزاء إلا بناء على طلب المدعى عليه مع جعل توقيعه جوازيا للمحكمة ، لم يعرض للمادتين ٢٢٣ و ٢٤٠ سالفتي الذكر بل تركهما على حالهما .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ — طعن رقم ٧٨٩ لسنة ٤٧ ق)

ثالثا — نطاق الدعوى

٧١٢ — التدخل الاتضامى والتدخل الهجوى — ماهية كل منهما —
الدعوى بطالب اخلاء المدعى عايه من العين — تدخل الغير في الدعوى طالبا
رفضها لأنه هو مستأجر العين — تدخل هجوى .

نطاق التدخل الاتضامى على ما يبين من المادة ١٢٦ من قانون المرافعات مقصور على أن يبدى المتدخل ما يراه من أوجه الدفاع لتأييد طلب الخصم الذى تدخل الى جانبه دون أن يطلب القضاء لنفسه بحسب ما ، فان طلب المتدخل لنفسه حقا ذاتيا يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة ، فان تدخله على هذا النحو يكون تدخلا هجوميا يجرى عليه ما يجرى على الدعوى من أحكام ، ولما كانت الدعوى قد رفعت ابتداء من المطعون عايهما الاولى والثانية ضد

المطعون عليها الثالثة بطلب الخلاص من عين النزاع ، وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة تدخل الطاعن في الخصومة طلبا برفض الدعوى استنادا الى انه يستأجر عين النزاع بعقد مؤرخ أول مارس سنة ١٩٤٧ صادر له من المالك الأصلي ، فان الطاعن يكون قد طلب الحكم لنفسه بحق ذاتي ، ويكون هذا التدخل تدخلا هجوميا .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٦ - طعن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ ق)

٧١٢ - وجوب تقيد المحكمة بطلبات الخصوم والسبب المباشر لها -
عدم تقيدها بدليل دون آخر المطالبة بنصيب في أرباح الشركة استنادا لعقد معين لا يمنع المحكمة من الاستناد لعقد شركة آخر - حل محل العقد السابق -
مقدم في الأوراق لا يعد ذلك تغييرا لسبب الدعوى .

انه وان كانت المحكمة مقيدة بطلبات الخصوم في الدعوى والسبب المباشر المنشئ لتلك الطلبات ، الا انها لا تتقيد بدليل دون آخر على قيام الحق المطالب به ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضدهم اقاموا دعواهم مطالبين بتصنيبهم في الأرباح تأسيسا على السبب المباشر المنشئ لتلك الأرباح وهو قيام شركة فيما بين مورثي الطرفين لتجارة النحاس وركنوا في تأييد دعواهم الى عقد مؤرخ ١٩٣٧/٢/٢٢ فان محكمة الاستئناف اذا اقتنعت بأن ثمة عقد شركة جديد مؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٢ - قدم الطاعن صورته - قد حل محل العقد السابق واصبح هو المرجع في بيان حقوق والتزامات الطرفين فانها لا تكون قد خرجت عن نطاق طلبات الخصوم في الدعوى ولم تغير سببها المباشر ، بل لا يعدو ان يكون ذلك استبدالاً بالدليل الذي استند اليه المطعون ضدهم دليلا آخر قدمه الطاعن واقتنعت به المحكمة ، ولا يقبل من الطاعن النعى على الحكم المطعون فيه عدم تمكينه من مناقشة عقد الشركة المؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٢ لانه هو الذي قدم صورته وتمسك به .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢١ - طعن رقم ١٢٣٧ ، ١٢٣٩ لسنة ٤٧ ق)

٧١٤ - الطلب المقدم من المدعى عليه الذى يترتب على اجابته الا يحكم للمدعى بطلباته كلها او بعضها او يحكم بها مقيدة لمصلحة المدعى عليه - طلب عارض - وجوب الحكم فيه مع الدعوى الأصلية أو استيفاء الحكم فيه بعد تحقيقه .

للمدعى عليه وفقا لنص المادة ١٢٥ من قانون المرافعات ان يقتصر من الطلبات المعارضة أى طلب يترتب على اجابته الا يحكم للمدعى بطلباته كلها او بعضها أو ان يحكم له بها مقيدة بقيد لمصلحة المدعى عليه . فاذا طرحت على المحكمة طلبات عارضة تعين عليها ان تحكم فى موضوعها منع الدعوى الأصلية كما امكن ذلك والا استبقت الطلب العارض للحكم فيه بعد تحقيقه وذلك اعمالا لنص المادة ١٢٧ من القانون سالف البيان .

(نقض ١٩/٥/١١٨٠ - طعن رقم ٧٤ لسنة ٤٧ ق ٢)

٧١٥ - سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند اليها الخصوم « مثال » .

سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند اليها الخصوم لما كان ذلك وكان سبب الدعوى حدده المطعون ضده فى دعواه - من ان الشركة الطاعنة لم تقم بتنفيذ التزاماتها طبقا للمعقد المحرر بينها وبين المطعون ضده ودلل على اخلال الطاعنة بالتزاماتها بأنها لم تسلمه مستندات شحن البضاعة ، وانها قامت باستلام البضاعة من الجبرك ، واذ استند الحكم الى ان اخلال الطاعنة بتنفيذ التزاماتها الى ما جاء بتقرير الخبير من عدم قيامها بفتح الاعتماد وبالكيفية جميعها المتفق على استيرادها فان ذلك لا يعتبر منها تغييرا لسبب الدعوى .

(نقض ١٢/٢٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق ٢)

٧١٦ - تكليف الدعوى ليس بما يصفه الخصوم بل بما تبينه المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها - متى كان الحكم سليماً في نتيجته فلا يبطأه ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه - إذا كانت الدعوى في صحيح تكليفها هي مطالبة بثمان مزروعات وربع أطيان استولى عليها الأصـلاح الزراعى من المظعون ضده دون وجه وبلا سند من القانون فإن أساسها القانونى يكون العمل غير المشروع .

ان العبرة في تكليف الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس بما يصفه بها الخصوم بل بما تبينه المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها ، واذا كان هذا التكليف مسألة قانونية فلمحكمة النقض بسط رعايتها في شأنه ، وكان من المقرر انه متى كان الحكم سليماً في نتيجته فانه لا يبطأه ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض ان تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه - لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المظعون فيه ان المظعون ضده قد أسس دعواه على ان الاصلاح الزراعى قد استولى بتاريخ ١٩٥٥/١١/١ على أرض زراعية مملوكة له مقدارها ١٩ س و ٩ ط و ٢٢ ف باعتبار انها مملوكة ليعقوب بباوى وتتدخل ضمن طيته الزائدة على مائتى فدان ثم أصدرت اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى قرارها بتاريخ ٢٢/١٢/٦٤ فى الاعتراض رقم ٢٧٣ سنة ٥٧ المقام من المظعون ضده باستبعاد القدر آف البيان من الاستيلاء لدى يعقوب بباوى لسكونه مملوكا للمعترض - المظعون ضده - دون المستولى لديه وان المظعون ضده استرد أطيانه فعلا في منتصف سنة ٦٩ وانه يقيم دعواه بطلب ثمن المزروعات التى كانت قائمة بهذه الأطيان من تاريخ الاستيلاء عليها وربع الأطيان منذ ذلك التاريخ حتى تسليمها اليه ، وكان مفاد قرار الاستبعاد من الاستيلاء ان الاصلاح الزراعى لم يكن محققا في استيلائه على هذه الأطيان فان الدعوى في صحيح كیفها - وخلافا لما ذهب اليه الطاعن بصفته او خلص اليه الحكم المظعون فيه تكون مطالبة بثمان مزروعات وربع أطيان استولى عليها الاصلاح الزراعى من المظعون ضده دون حق وبلا سند من القانون ويكون أساسها القانونى العمل غير المشروع ، وما نصبت عليه المادة ١٦٣ من القانون المسخى

من أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ومع تصور هذا النص يمتنع قانوناً أعمال قاعدة الإثراء على حساب الغير بلا سبب ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بتقادم دعوى الإثراء بلا سبب بانتضاء ثلاث سنوات قد أصاب في النتيجة وإن تنكب الوسيلة فيما ذهب إليه من أن الدعوى هي دعوى موكل قبل وكيله ولا يعيبه هذا الخطأ إذ لمحكمة النقض تصحيح الحكم في هذا الشأن بدون أن تثقظه .

(نقض ١٧/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٠ س ٩١ ق ٩)

رابعاً — عوارض سير الخصومة

٧١٧ — وجوب تفادي الحكم احتمال تناقضه مع حكم آخر — سبيل ذلك وقف الدعوى أو ضمها للدعوى الأخرى المرتبطة أو باحالتها للمحكمة المطروح عليها النزاع الآخر .

على المحاكم — كلما بدا لها احتمال وقوع التناقض — أن تدرك بما يسره لها القانون من سبيل ، سواء بوقف الدعوى — على تقدير أن الفصل فيها يتوقف على نهائية حكم آخر لم يكتسب بعد قوة الأمر المقضى — أو بضمها إلى دعوى أخرى مرتبطة بها ، أو باحالتها إلى محكمة أخرى مطروح عليها نزاع مرتبط .

(نقض ٥/١/١٩٨٠ — طعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٨ ق ١)

٧١٨ — طلب الحكم بسقوط الخصومة أو انقضاءها بمضى المدة القانونية — لا يعتبر ثمة تعسف في استعمال الحق — علة ذلك .

الأصل أن التقاعس عن موالاة الخصومة يرتب بذاته مصلحة قانونية مشروعة لكل خصم حقيقى فيها للتخلص منها حتى لا يظل معلقاً دون حدود بإجراءات تخلط أطرافها عن اكمال السير فيها خلال المدة القانونية ، ومن ثم

مقد أجاز المشرع لاي منهم طلب الحكم بسقوطها أو انقضائها حسب الأحوال
دون أن يكون في هذا الطلب شبهة تعسف في استعمال الحق لاستناده الى
مصلحة مشروعة وعدم مساسه بأصل الحق المرفوعة به الدعوى .
لا نقض ١٩٨٠/١/٣١ — طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق ٢

٧١٩ — تعجيل الدعوى بعد القضاء بانقطاع سير الخصومة — إجراءات
— م ١٣٣ مرافعات — إقامة المدعين دعوى أخرى بذات الطلبات ضد نفس
الخصوم دون الإشارة الى الدعوى السابقة — لا يعد تعجيلاً لها .

تجديد الدعوى بعد القضاء بانقطاع سير الخصومة فيها يلزم — على
مقتضى المادة ١٢٣ من قانون المرافعات — بصحيفة تعلن بناء على طلب أحد
الخصوم الى باقيهم تتضمن الأخبار بسبق قيام الخصومة التي اعتسرها
الانقطاع وتكليفهم الحضور بالجلسة التي حددت مجدداً لاستئناف سير ذات
الخصومة . وهذا لم يفعله الطاعنون بل أقاموا الدعوى رقم ٣٤٣ لسنة
١٩٧١ بأبداع صحيفة افتتاحها قلم كتاب المحكمة دون أن تتضمن هذه الصحيفة
— المودعة ضرورتها الرسمية ملف الطعن — أية إشارة الى الدعوى السابقة
رقم ١٠٩٢ لسنة ١٩٦٦ الأمر الذي يقصح عن استقلال هذه عن تلك .
لا نقض ١٩٨٠/١/٣١ — طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق ١

٧٢٠ — الدعوى والخصومة ، ماهية كل منهما — انقضاء الخصومة —
لا يترتب عليه المساس بأصل الحق المرفوع به الدعوى .

الدعوى هي حق اللجوء الى القضاء للحصول على حماية قانونية للحق
المدعى به . أما الخصومة فهي وسيلة ، ذلك أنها مجموعة الأعمال الإجرائية
التي يطرح بها هذا الادعاء على القضاء ويتم بها تحقيقه والفصل فيه .
والقانون المدني هو الذي ينظم قواعد سقوط وانقضاء الدعوى ، الحقوق
بمضي المدة . بينما ينظم قانون المرافعات قواعد سقوط وانقضاء الخصومة .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن انقضاء الخصومة لا يترتب عليه أى مساس بأصل الحق المرفوعة به الدعوى بل يبقى خاضعا فى انقضائه للقواعد المقررة فى القانون المدنى .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ — طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق ٤)

٧٢١ — اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يطلب أحد الخصوم السير فيها خلال ٦٠ يوما بعد شطبها — اعتباره من مواعيد السقوط — وقوف هذا الميعاد عند تحقق القوة القاهرة — السفر للخارج للعلاج لا يعد كذلك .

من المقرر أن اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا بقيت مشطوبة ستين يوما ولم يطلب أحد من الخصوم السير فيها — وهو الجزاء المتصوص عليه فى المادة ٨٢ من قانون المرافعات — هو من قبيل سقوط الخصومة وزوالها بسبب عدم قيام المدعى بنشاطه اللازم لسيرها ، ومنه أن ميعاد الستين يوما يعد من مواعيد السقوط التى تقف إذا تحققت قوة قاهرة ، إذ ليس من العدالة أن يقضى بالسقوط إذا حدثت واقعة عامة لا إرادة للخصم فيها ولا قبل له بدفعها منعه من طلب السير فى الدعوى ، وقد التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر حين خلص بأسباب سائفة الى أن السفر للخارج للعلاج من مرض لا يفقد المريض به أهليته للتقاضى ولا يصيبه بالعجز عن تصريف شئونه أو التعبير عن إرادته فى تكليف من ينوب عنه فى طلب السير فى الدعوى لا يعد من قبيل القوة القاهرة التى توقف ميعادا حتميا يترتب على مخالفته جزاء السقوط .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ — طعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٧ ق ٢)

٧٢٢ — انقطاع السير فى الخصومة بوفاة أحد الخصوم لا محل له متى كان الخصوم قد أبدوا دفاعهم الختامى فى الدعوى حقيقة أو حكما بتناحية الفرصة لهم فى ذلك — عدم استجابة المحكمة لطلب الانقطاع لأن الدعوى قد تهيأت للحكم — اغفالها بيان سندها فى ذلك — قصور .

النص فى المواد ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ من قانون المرافعات — يدل على

إن الأصل هو انقطاع سير الخصومة حتماً بوفاة أحد الخصوم وأنه ليس للمحكمة سلطة تقديرية في ذلك غاية الأمر ، إذا كان الخصوم قد فرغوا قبل قيام هذا العارض من ابداء دفاعهم الختامي في الدعوى حقيقة أو حكماً بالرافعة الشفوية أو بالكتابة أو باتاحة الفرصة لهم في ذلك ، فإن انقطاع سير الخصومة عندئذ يكون غير مجد لانقضاء مصلحة الخصوم عنه ويكون من المصلحة حسم النزاع قضاءً ، ولذلك أجاز القانون للمحكمة في هذه الحالة اصدار حكمها في الدعوى — لما كان ذلك — وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المستأنف عليه . مورث الطاعن لم يبد أمام محكمة الاستئناف دفاعاً وأن المستأنف طلب إلى المحكمة من بعد حجز القضية للحكم أعادتها إلى المرافعة لوفاة خصمه وانقطاع سير الخصومة تبعاً لذلك ، وكان الحكم لم يجاوز في رده على هذا الطلب قوله : « أن المحكمة لا ترى إجابته بعد أن تهيأت الدعوى للحكم » دون أن يبين العناصر الواقعية التي استند منها وصفه الدعوى بذلك ليسوغ السير في الخصومة والفصل فيها حتى تتمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها عليه في تطبيق حكم المادتين ١٢٠ ، ١٣١ من قانون المرافعات ، فإنه يكون قاصر البيان قصوراً يبطله .

(نقض ١٩٨٠/٢/٩ — طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق)

٧٢٣ — انقطاع سير الخصومة — بدء سريان ميعاد سقوطها من تاريخ إعلان من حل محل الخصم بمعرفة خصمه المتمسك بالسقوط لا عبارة بالعلم المؤكد بقيام الخصومة بأي طريقة أخرى — لا محل للمتمسك بتحقيق الغاية من الاعسار .

النص في المادة ١٢٥ من قانون المرافعات على أنه « لا تبدأ مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع إلا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورثة خصمه الذي توفي أو من قام مقام من فقد أهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي » . يدل على أن مدة السقوط لا تبدأ في السريان إلا من تاريخ إعلان

من حل محل من قام به سبب الانقطاع بمعرفة خصمة الذي تمسك بهذا السقوط فلا يغنى عن ذلك عليه المؤكد بوجود الخصومة بأية طريقة أخرى ولو كانت قاطعة ، ومتى كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يعلنوا المطعون ضده بعد الانقطاع بوجود الخصومة حتى يتمسكوا بمبدأ تحقق الغاية من الاعلان ، فإن الحكم المطعون فيه أذا استلزم هذا الاعلان كمبدأ لسريان ميعاد السقوط يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١١/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ ق ٢)

٧٢٤ - ترك الخصومة - وجوب ان يكون خلوا من أي تحفظات تهدف الى التمسك بآثارها - ترك الطاعن للخصومة في الطعن بالنقض بشرط نفاذ عقد البيع المقضى نهائيا بفسخه - اثره - عدم قبول الترك .

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - انه لا يجوز ان يكون ترك الخصومة مقرونا بأي تحفظ ، بمعنى ان يكون خاليا من أية شروط تهدف الى تمسك التارك بصحة الخصومة أو بأي اثر من الآثار القانونية المترتبة عليها ، وكان طلب الطاعنين مشروطا بتنازلهما عن حكم الفسخ وتمسكهما بثبوت حقهما في نفاذ عقد البيع المقضى بفسخه ابتدائيا ، وهو أمر يخرج عن نطاق الخصومة المطروحة على المحكمة وقد أصبح نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى - لعدم استئناف الطاعنين لهذا الشق - مما لا يجوز للمحكمة ان تتصدي له ، فان الترك لا يكون مقبولا .

(نقض ٢٥/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق ١)

٧٢٥ - سقوط الخصومة جزاء فرضه المشرع على المدعى الذي يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو امتناعه اذا طلب صاحب المصلحة ذلك - الدعوى تستأنف سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته بناء على طلب الطرف الآخر أو بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بناء على طلب أولئك - لا يؤثر في صحة الاعلان عدم نظر الدعوى في الجلسة المحددة - مهال .

لما كان من المقرر وفقا للمادة ١٣٣ من قانون المرافعات ان الدعوى

تستأنف سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذى تؤلى أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته بناء على طلب الطرف الآخر أو بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بناء على طلب اولئك وكان لا يؤثر فى صحة الاعلان عدم نظر الدعوى فى الجلسة المحددة ، وكان توقيع الجزاء بسقوط الخصومة متأطه عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه مدة سنة من تاريخ آخر اجراء صحيح فيها أى ان سقوط الخصومة جزاء مرضه المشرع على المدعى الذى يتسبب فى عدم السير فى الدعوى بفعله وامتناعه اذا طلب صاحب المصلحة ذلك ، لما كان ذلك وكان الطاعن يؤسس نعيه بانتضاء الخصومة على بطلان اعلانه الذى تم فى ١٧/٩/١٩٧٠ لأن الدعوى لم تنظر بجليلة ٢٣/١١/١٩٧٠ التى كانت محددة لنظرها وظلت غير متداولة بالجلسات حتى أمر رئيس المحكمة بتحديد جلسة ٧/١/١٩٧٢ لنظرها ، واذا كان النعى يبطلان الاعلان المشار اليه هذا السبب لا يقوم على اساس قانونى صحيح ، لأن عدم نظر الدعوى فى الجلسة المحددة لا يؤثر على صحة الاعلان ، فلا على الحكم المطعون فيه ان التفت عن الرد على هذا الدفاع الذى لا يقوم على اساس صحيح ، واذا كان عدم نظر الدعوى بالجلسات حتى حددت لها جلسة ٧/١/١٩٧٢ لم يكن بفعل المدعى أو امتناعه فان الدفع بسقوط الخصومة لا يكون قائما على اساس صحيح ، ولا على الحكم المطعون فيه ان التفت عن الرد عليه ويكون النعى بهذين الوجهين على غير اساس .

(نقض ٣/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق)

٧٢٦ - اقرار المدعى بتنازله عن الخصومة فى ورقة صادرة منه يكفى للحكم له بترك الخصومة اذ ان هذا الاقرار يقوم مقام المذكرة الموقعة من التارك فى مفهوم المادة ١٤١ مرافعات كما ان تقديم الاقرار من المدعى عليه يعتبر منه قبولا للترك .

المادة ١٤١ من قانون المرافعات اذ تجيز ترك الخصومة ببيان صريح فى مذكرة موقعة من التارك ، فانه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

يُمكن أن يقدم المستلف ضد أقراراً موثقاً من المستلف بالترك الذي يثبت هذا الأمر يقوم مقام المفكرة الموقعة من التارك كما أن تقديمه من المستلف ضد يحد قبولاً منه للترك ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين (المستلفين) قد تمسكاً بطلب الحكم أصلياً باثبات تنازل المستلفة عن استئنافها واستندا في تأييد هذا الطلب إلى الإقرار المؤرخ ١٩٧٢/٤/٢٠ المنسوب صدوره منها والمتضمن عبارة تنازلها عن الاستئناف المرفوع منها ، فإن المحكمة إذ تجاهلت هذا الطلب فلم تتعرض لبحثه ولم تقل كلمتها فيه حالة كونه دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، يكون حكمها معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٣ — طعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٥ ق)

٧٢٧ — ضم الدعاوى المتحدة في الموضوع — أثره .

لئن كان ضم دعويين يختلفان سبباً وموضوعاً تسهلاً للإجراءات لا يقترب عليه ادماج أحدهما في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب في إحدى القضيتين المضمومتين هو ذاته موضوع الطلب في القضية الأخرى .

(نقض ١٩٨٠/١١/٦ — طعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٢ ق)

٧٢٨ — نقض — بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة بطلان نسبي مقرر لمصلحة خلفاء المتوفى ولا يجوز للخصم الآخر التمسك بهذا البطلان — أساس ذلك .

لما كان بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة

من شرح الانقطاع لصايتهم. وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقامه من نقسند
 ١. اهليته أو تغيرت صفته وذلك حتى لا تتخذ هذه الاجراءات دون علمهم وبصقور
 الحكم في الدعوى في غفلة منهم فلا يجوز للخصم الآخر التمسك بهذا البطلاق
 ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير اساس .
 (مقتضى ٨/١٢/١٦٨٠ - طعن رقم ١٢٥ س ٥٠ ق)

دفع

٧٢٩ - استئناف البائع الحكم الصادر ضده بصحة التعاقد - يجوز
تمسكه - بانتقال ملكية المبيع الى مشتري آخر منه - لا يعتبر هذا الدفاع
تعرضا منه للمشتري الاول .

الاستئناف يعيد الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم
المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، ومن ثم فانه يحق للبائع -
المستأنف - ان يرفع دعوى صحة التعاقد امام محكمة ثانية درجة باستحالة
تنفيذه التزامه بنقل ملكية العقار المبيع الى المشتري رافع هذه الدعوى نظرا
لانتقال الملكية فعلا الى مشتر آخر . ولا يعتبر هذا الدفاع في ذاته تعرضا
منه لواقع الدعوى وانما هو تقرير لحقيقة واقعية لا مناص من انتاج اثرها
القانوني بفض النظر عن جواز اعتبار البيع الثاني تعرضا من البائع للمشتري
الاول .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ - طعن رقم ٥١ لسنة ٤٨ ق ١)

٧٣٠ - عقد الايجار من الباطن - انقضاؤه - بانقضاء عقد الايجار
الاصلي - مطالبة المستأجرة الجديدة للمستأجر من الباطن بمقابل انتفاعه
بجزء من العين - القضاء برفض الدعوى استنادا الى ان تلاهما يعتبر
مستأجرا اصليا مع اغفال الحكم بحث دفاعها بانقضاء عقد الايجار من الباطن
وقيام علاقة ايجارية جديدة بينهما وبين المالك - قصور .

المقرر ان عقد الايجار من الباطن ينقضي حتما بانقضاء عقد الايجار
الاصلي ، ولما كانت الطاعنة - المستأجرة الجديدة - تقيم دعواها على
اساس ان المطعون ضده - المستأجر من الباطن من المستأجر الاصلي السابق
- كان يشغل الحجرة موضوع النزاع في مقابل عشرة جنيهات كان يدفعها
شهريا للمستأجر السابق للمكتب ، واستمر في دفعها لها بعد وفاة المستأجر
السابق الى ان قام نزاع بينهما على احتيئه في شغل الحجرة بعد ان استأجرت

المكتب من المالكه ، وان المطعون ضده وقد حصل على ختم نهائى بترد هيارثها اليه ليجتاز لها مطالبته بمقابل الانتفاع ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام تضاده برافض الدعوى على سنة من ان عقد استئجار الطاعنة للمكتب لا يرتب اية التزامات قبل المطعون ضده لانه ليس طرفا فيه ، وان الثابت من الاوراق ان كلا منهما يعتبر فى حكم المستاجر الاصلى للمكان الذى تخصص به فعلا فى شقة النزاع ، او مشاركا مشاركة واقعية فى المكتب ، وذلك دون ان يوضح اوجه استدلاله من اوراق الدعوى على ما خلص اليه فى هذا الخصوص او يواجه ما اثارته الطاعنة من دفاع جوهرى مبناه انتضاء العلاقة الاجارية من الباطن التى كانت تربط المطعون ضده بالمستاجر السابق تبعا لانتضاء العلاقة الاجارية الاصلية بوفاء المستاجر المذكور وتيام علاقة اجارية جديدة بينها وبين المالكه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد عابه القصور فى التسبيب .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٤٧ ق)

٧٣١ - وجوب ايراد الحكم خلاصة موجزة للدفع ولو لم تكن دفوعا جوهرية - اغفال الحكم الرد عليها او على اوجه الدفاع الجوهرى - قصور .

النص فى المادة ١٧٨ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ يدل على انه تقديرا للاهمية البالغة لتسبيب الاحكام ، وتمكيننا لمحكمة الدرجة الثانية من الوقوف على مدى صحة الاسس التى بنيت عليها الاحكام المستأنفة امامها ثم لمحكمة النقض من بعد ذلك من مراقبة سلامة تطبيق القانون على ما صح من وقائق اوجب المشرع على المحاكم ان تورد فى احكامها ما ابداه الخصوم من دفع ، وما ساقوه من دفاع جوهرى ليتسنى تقدير هذا وتلك فى ضوء الواقع الصحيح فى الدعوى ثم ايراد الاسباب التى تبرر ما اتجهت اليه المحكمة من رأى ، ورتب المشرع على تصور الاسباب الواقعية بطلان الحكم ، كما انه يحكم ما للدفع من اهمية بارزة فى سير الخصومات فيرد لها المشرع الفصل الاول من الباب السادس من الكتاب الاول من قانون

المرائعات مبنية على التمسك بها وأثارها ومن ثم أوجب على المحاكم ايراد خلاصة موجزة لها في اطلاق غير متقيد بوصف خلافا لما وصفت به الدفاع من أن يكون جوهريا على تقدير منه بتحقيق هذا الوصف في الدفوع كالملة بخلافه اوجه الدفاع التي قد يغنى بعضها عن البعض الآخر أو ينطوي الرد على احداها على معنى اطراح ما عداها ثم استلزم القانون لسلامة الاحكام ان تورد الرد الواقعي الكافي على تلك الدفوع وعلى الجوهري من اوجه الدفاع .

(نقض ١٩٨٠/٢/١ — طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق)

٧٣٢ — الخطأ أو الغش والتدليس — عيوب تفسد الحساب — التمسك
بأي عيب منها امام قاضي الموضوع — وجوب تحقيقه .

من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — ان الخطأ والغش والتدليس هي عيوب تفسد الحساب ولا تجعله حجة على من اقره غافلا عنها ، فمن واجب القاضي اذا طعن لديه جيب من هذه العيوب أن يستمع للطعن ويحققه يتي قدم له من الشواهد ما يترجح معه لديه انه مطعن جدى ، ثم يقضى بما يظهره التحقيق .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ — طعن رقم ٥٧٦ لسنة ٤٠ ق)

٧٣٣ — رفض المحكمة طلب الاحالة للتحقيق — وجوب بيان سبب رفضها
له — اغفالها بيان الرد السائق — اخلال بحق الدفاع .

انه ولئن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة الخصوم الى ما يطلبونه من احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ما يجوز اثباته بشهادة الشهود ، الا انها ملزمة اذا رفضت هذا الطلب ان تبين في حكمها ما يسوغ رفضه ، واذا كان ردها غير سائق فان حكمها يكون معيبا بالتصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ — طعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق)

٧٢٤ - طلب إخلاء المستاجر للتغير في الفرض من استعمال العين المؤجرة - تمسكه بهوافقة المؤجر ضمنا على هذا التغير بسكوته مدة سنتين سنوات دون اتخاذ أى إجراء - اغفال الحكم بحث هذا الدفاع - قصور .

إذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه - الذى قضى بإخلاء الطاعن من العين المؤجرة لتغيره وجه استعمالها - أن الطاعن أقام استئنائه على علم المطعون ضدها الأولى ووكيلها المطعون ضده الثانى باستعمال العين المؤجرة فى صنع الحلوى ، تبعا لاقامتهما فى المبنى الكائن به المحل المؤجر ، وسكوتهما عن اتخاذ أى إجراء طيلة سنتين سنوات ، مما يفيد موافقتهما ضمنا على هذا الاستعمال ، فان الحكم اذا لم يعتد بهذا الدفاع تأسيسا على أن موافقة المطعون ضده الثانى على تعديل شروط العقد الذى أبرمه بصفته وكيله عن زوجته المطعون ضدها الأولى تقتضى صدور توكيل خاص له بذلك يكون قد قصر عن مواجهة حقيقة ما اثاره الطاعن فى دفاعه من أن الموافقة الضمنية على وجه الاستعمال المرفوض تمت أيضا من جانب المطعون ضدها الأولى وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٦ - طعن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق)

٧٢٥ - الدفاع الجوهرى - ماهيته - مالهى كذلك .

الدفاع الجوهرى الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه هو كل دفاع توافر دليله ويترتب على ثبوته ، تغير الراى فى الدعوى فلا يعتبر دفاعا جوهريا يتعين على الحكم مواجهته بالناقشة والرد ، النعى على حكم محكمة اول درجة رفضه احالة الدعوى لدائرة اخرى للارتباط ، طالما كان للمحكمة السلطة المطلقة فى تقدير مبررات الاحالة ورفضه اذا رأت ان الدعوى المنظورة امامها صالحة للفصل فيها او ان الاحالة تؤخر الحكم فيها ، كما لا يعيب الحكم الابتدائى رفضه طلب الاحالة ، اذ كان ذلك وكان اجراء التحقيق ليس حقا للخصوم والمحكمة ان ترفض اجابته متى رأت ان لا حاجة بها اليه او انه غير مجد ، وقد رأت المحكمة ان ايلة الدعوى تكفى لتكوين عقيدتها : فى ان منازعة

الطاعن في الأجرة على غير أساس مما يلزمه بسدادها في مواعيدها إلا أنه أمتنع عن سدادها لمدة طويلة وتكرر منه ذلك مما اضطر المطعون عليها لاقامة دعوى لطرده أكثر من مرة ولم يقدم مبررات كافية لامتناعه عن سداد الأجرة في قلا عليها أن هي رفضت الاحالة للتحقيق .

(نقض ١٩٨٠/٤/٩ - طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤٦ ق ١)

٧٣٦ - الدفاع الوارد بمذكرة الاستئناف أمام محكمة أول درجة والتي استبعدتها لتقديمها بعد الميعاد - عدم التمسك به أمام محكمة الاستئناف - أثره - عدم جواز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض .

انه ولئن كانت الطاعنة قد تمسكت في مذكرتها المقدمة الى محكمة أول درجة لجلسة ١٩٧٣/٥/٢٣ - والتي استبعدت لتقديمها بعد الميعاد المحدد خلال فترة حجز الدعوى للحكم - بالدفاع الوارد بوجه النفي ، غير أنها لم تترك بهذا الدفاع بصحيفة الاستئناف ولم تقدم ما يدل على تمسكها به أمام محكمة الاستئناف ، ومن ثم فلا تثير على المحكمة أن هي قضت بتأييد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص لأسبابه دون أن تضيف اليه أسبابا أخرى ، واذ كان ذلك ، فلن ما تثيره بهذين السببين يعتبر سببا جديدا لا تجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/٤/١٥ - طعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ ق ١)

٧٣٧ - المشتري لحل العلاقة من مستأجره - تمسكه بأن سبب البيع راجع الى مناعب المستأجر مع عماله - هو ادعاء بالفسادية على عملهم - اغفل الحكم بحث هذا الدفاع - قصور .

اذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن - مشتري المحل بالجدك - قد تمسكه بأن بيع المحل يرجع لأسبابه منها مناعب البائع - المستأجر الذي

كان يستغل المكان المؤجر محلاً للحلاقة — مع المصل بنا ينبغي أنه لو أدى أن المستأجر المتأخر كان يضارب على أصل عمله الذي يستخدم ولم يزل الحكم كلمته في هذا مكثفاً بالقول بعدم انطباق المادة ٥٩٤ من القانون المدني ، مما يبيحه بالقصور ،

(انقضى ١٩٨٠/٤/٣ — طعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٤٩ ق ٢)

٧٣٨ — تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف دفعا للدعوى التي يطلب فيها المطعون ضده الأول الزام وارثي المؤجر بتكليفه من الانتفاع بالعين المؤجرة — بأن عقد الإيجار قد انفسخ بمقتضى الحكم المستعجل القاضي بطرد مورثه من العين المؤجرة تبعا لتحقيق الشرط الصريح الفاسخ لاختلافه عن الوفاء بالأجرة المستحقة رغم تكليفه بالوفاء وانقضاء المدة المقررة قانونا وهو دفاع جوهري لم يمن الحكم بتحصيصه ويكون الحكم المطعون فيه قد سد عليه القصور في التسبيب .

أنه وإن كانت الأحكام المستعجلة وقتية لا تمس أصل الحق فلا تحوز حجية أمام محكمة الموضوع التي تفصل في أساس الحق المتنازع عليه وبالتالي فانها لا تنقذ بما انتهى إليه القاضي الأمر المستعجلة في قضائه الوقتي القائم على مجرد تلمس الظاهر من الأوراق ، إلا أنه لما كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف دفعا للدعوى التي يطلب فيها المطعون ضده الأول بالزام وارثي المؤجر — الطاعنين الأولين — بتكليفه من الانتفاع بالعين المؤجرة بأن عقد الإيجار قد انفسخ بمقتضى الحكم المستعجل رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨. معنى مستعجل الاسماعيلية القاضي بطرد مورثه من العين المؤجرة تبعا لتحقيق الشرط الصريح الفاسخ لتخلفه من الوفاء بالأجرة المستحقة من المدة من أبريل سنة ١٩٦٦ حتى آخر مايو سنة ١٩٦٨ رغم تكليفه بالوفاء وانقضاء المدة المقررة قانونا وهو دفاع يقوم على توافق موجب انفساخ العقد سيصد الدعوى بتحقيق الشرط الصريح الفاسخ كما ينطوي على دفع بعدم التنفيذ ، فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يمن بتحصيص هذا الدفاع الجوهري الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى بمقتولة ان الطاعنين لم يتمسكوا بنسخ عقد الإيجار لعدم

الوفاء بالأجرة أو بالدفع بعدم التنفيذ يكون قد عابه القصور في التسبب بها
يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ، وعلى أن يكون مع
النقض الاحالة .

(نقض ١٩٨٠/٦/٤ — طعن رقم ١٧٥٠ س ٤٩ ق)

٧٣٩ — يجوز الادعاء بالتزوير في فترة حيز الدعوى للحكم واثناء الاجل
المحدد لتقديم مذكرات باعتبار انه دفاع في الدعوى مما يجوز التمسك به في
اية حالة كانت عليها .

ان البين من مدونات الحكم المطعون فيه والصورة الرسمية لتقرير
الادعاء بالتزوير التي قدمتها الطاعنة انها تترت الادعاء بالتزوير على الايصال
سند الدعوى بقلم كتاب محكمة طنطا الابتدائية بتاريخ ١٩٧٧/١١/٨ م بعد
ان حيزت هذه المحكمة الدعوى بتاريخ ١٩٧٧/١١/٦ للحكم فيها بجاسسة
١٩٧٧/١١/٢٧ مع التصريح لن يشاء من طرفي الخصومة بتقديم مذكرات
خلال اسبوع ، مما مفاده ان التقرير بالادعاء بالتزوير تم في فترة لم يكن باب
المراجعة قد قفل بعد امام محكمة اول درجة ما دام ميعاد المذكرات كان مفتوحا
للطرفين حتى ١٩٧٧/١١/١٣ لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد تمسكت بالتقرير
بالادعاء بالتزوير في صحيفة الاستئناف . وشرحت شواهد امامها وقام على
اساس ملأه الطاعنة وان المطعون عليه كان وكيلها في تحصيل ايجار اطيائها ،
ولا يعقل اقتراضها منه ، وانها تطعن على الايصال صلبا وتوقيعا ، وهو من
قبيل الدفاع في الدعوى مما يجوز التمسك به في اية حالة كتبت عليها ولو
لاول مرة امام محكمة الاستئناف وكان يجب على محكمة الاستئناف ان تنظر
الاستئناف على اساس ما يقدم لها من دفوع واوجه دفاع جديدة ، وما كان
قد قدم من ذلك امام محكمة اول درجة ، فان تقرير الادعاء بالتزوير وشواهد
يكون مطروحا امام محكمة الاستئناف .

(نقض ١٩٨٠/٦/١٠ — طعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٩ ق)

٧٤٠ - الدفاع بشأن توافر مبدأ ثبوت بالكتابة - شرط التمسك به أمام محكمة النقض .

اذ كان ما تثيره الطاعنة بشأن توافر مبدأ ثبوت بالكتابة استنادا الى قيام مورث المطعمون عليهما الاول والثانية بتحرير صلب العقد يعتبر سببا جديدا يخالطه واقع لم يسبق للطاعنة التحدى به امام محكمة الموضوع فلا يجوز ابدائه لأول مرة امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٠ - طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ ق)

٧٤١ - تمسك الطاعنة بقيام الوكالة وبالإجازة اللاحقة لها بما قدمته من أدلة وقرائن وعدم رد المحكمة على هذا الدفاع الجوهرى واستظهار قيام عناصر هذه الوكالة او الاجازة اللاحقة يعتبر قصورا فى التسبيب - أساس ذلك .

ان الثابت من مذكرة الطاعنة المتدعة لمحكمة الاستئناف والمودعة صورتها الرسمية أوراق الطعن انها تمسكت بقيام الوكالة وبالإجازة اللاحقة لها بما قدمته من أدلة وقرائن ولما كان الحكم المطعمون فيه قد أتم قضاءه برقم الدعوى على أساس عدم ثبوت الوكالة وأن البتة فى ذاتها لا تفيد دليلا على قيامها ودون أن يعنى بالرد على الدفاع الجوهرى الذى اثارته الطاعنة واستظهار قيام هذه الوكالة او الاجازة اللاحقة ومن شأن ذلك لو صح أن يتغير وجه الحكم فى الدعوى . مما يعنيه بالتصور بها يطله ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الآخر من سببى الطعن .

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٠ - طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٧ ق)

٧٤٢ - دفاع يخالطه واقع - عدم تمسك الطاعنة امام محكمة الموضوع بان المضرور كان تابعا للمطعمون عليها الأخيرة التى تربطها بها علاقة عقدية - عدم قبول هذا الدفاع امام محكمة النقض - أساس ذلك .

وحيث أن حاصل السبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون ذلك ان الحكم

المطعون فيه أقام قضاؤه على أساس أن عناصر المسؤولية التقصيرية تكتمل في جانب الطاعة في حين أن المطعون عليها الثالثة تستأجر منها العمال والمضروور تابع لها ومن المقرر أن المسؤولية عن الأضرار التي تصيب المستأجر أو أجد تابعيه مسؤولية عقدية وليست مسؤولية تقصيرية . وحيث أن هذا النعي مردود ، فذلك بأنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المضروور كان تابعا للمطعون عليها الأخيرة التي تربطها بها علاقة إيجارية وأن مسؤوليتها لذلك تكون عقدية وليست تقصيرية ، ومن ثم لا يقبل منها التحدي بهذا الدفاع الذي يخالطه واقع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٢/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٦١٦ س ٤٦ ق)

٧٤٣ — إذا لم يعن الحكم المطعون فيه بمواجهة دفاع الطاعن ومستنداته المؤيدة له بالتمحيص أو الرد عليه بما يفنده فانه يعتبر أخلاا بحقه في الدفاع ومعيا بالتقصير في التسبب — مثال .

لما كان الثابت من الأوراق أن الخبير المنتدب في الدعوى أسس تقديره لأرباح منشأة مورث المطعون ضدها على ذات التقدير الوارد بنموذج « ١٨ » ضرائب دون غيره فأنار الطاعن أمام محكمة الموضوع بدرجةتها اعتراضا على هذا التقدير لفساد أساسه لأنه قابل للتغيير بدلالة صدور قرار من لجنة الطعن الضرائبي عن إحدى سنوات الحساب تنازل تقدير النموذج بالتخفيض وقدم صورة رسمية من قرارها الصادر في هذا الشأن ، فقررت محكمة أول درجة إعادة المأمورية الى الخبير لفحص هذا الاعتراض فلم يحقته لما رآه من ضرورة ضم الملف الضرائبي ولكن تلك المحكمة ومن بعدها محكمة الاستئناف توقفتا عن تحقيق ذلك الاعتراض ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعن بمواجهة دفاع الطاعن ومستنداته المؤيدة له بالتمحيص أو الرد عليه بما يفنده رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الراى في الدعوى فان الحكم يكون فضلا عن أخلاا بالحق في الدفاع معيا بالتقصير في التسبب بما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

(نقض ١٠/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٣٦ س ٣٩ ق)

٧٤٤ — الدفاع الذي يقوم على واقع — شرط بحثه وتحقيقه أمام محكمة

النقض — مثال »

أن التمسك بالقرينة المنصوص عليها في المادة ١٢٢ من القانون المدني وكذلك الاستناد الى المادة ١٠٠٢ مدني هو دفاع يقوم على واقع ينبغي التمسك به امام محكمة الموضوع لامكان بحثه وتحقيقه امام محكمة النقض .

(نقض ١٦/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٣٥ س ٤٦ ق ٢)

٧٤٥ — الدفاع القانوني ظاهر البطلان — عدم الرد عليه — لا عيب .

لا يعيب الحكم تصوره عن الرد على دفاع قانوني للخصم متى كان هذا الدفاع لا يستند الى اساس قانوني صحيح — وكان الدفع بعدم التنفيذ المنصوص عليه في المادة ٢٤٦ من القانون المدني هو تطبيق للحق في الحبس في دائرة العقود التبادلية وكانت المادة ٢٤٨ من ذات القانون تنص على أن الحق في الحبس يقتضي بخروج الشيء من يد حائزه ، لما كان ذلك وكانت الطاعة قد تمسكت في دفاعها امام محكمة الموضوع بأنه لا يحق للمطعون ضده مطالبة الطاعة بتنفيذ التزامها ما دام انه لم ينفذ التزامه بدفع باقى ثمن البضاعة وكان الثابت من مدونات الحكم ان الطاعة قد تصرفت في البضاعة محل التعاقد الى آخر ومن ثم فليس لها ان تدفع بعدم تنفيذ التزامها بسبب عدم وفاء المطعون ضده بالتزامه المرتبط بهذه البضاعة .

(نقض ٢٢/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٩١١ لسنة ٤٩ ق ٢)

دفع غير المستحق

٧٤٦ — دفع غير المستحق — الاثراء بلا سبب — تفرقة .

ولئن كان دفع غير المستحق المنصوص عليه في المادة ١٨١ من القانون المدني هو احدى تطبيقات قاعدة الاثراء بلا سبب المنصوص عليها في المادة ١٧٩ من القانون المدني ، الا ان المشرع قد افرد لكل منهما احكاما خاصة تتلاءم مع كل حالة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى استبعاد قاعدة دفع غير المستحق على اساس انه لا يرى فيها فعله المطعون عليه وفاء للمبلغ المدعى باختلاس ، كما ان اعتقاده بذلك لا يؤول الى حالة تجعل الدين مستحقا في اول الامر ، ثم اعتنق بعد ذلك صراحة قاعدة الاثراء بلا سبب وخلص الى تحققها في الدعوى بالنسبة للمطعون عليه على نحو ما سبق بيانه في الرد على السبب الاول ، واذا كان التناقض الذي يفسد الاحكام هو ما تتماهى به الانساب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه او ما يقع في اسباب الحكم بحيث لا يمكن معه ان يفهم على اي اساس قضيت المحكمة في منطوقه فلا يكون فيها ذهب اليه الحكم المطعون فيه ثمة تناقض مما يكون النعي بهذا السبب في غير محله .

(نقض ١٨/١١/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٢ ق ٢)

٧٤٧ — يلزم لقيام دعوى الاثراء بلا سبب ان لا يكون الاثراء الحادث او الاقتار المترتب عليه نتيجة علاقة عقدية بين الطرف الاخرى والطرف المتقدم مباشرة اما وجود علاقة عقدية بين احدهما او كلاهما وشخص اجنبي عليهما فلا تخول المثير الاحتفاظ بما اثرى به .

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعنين مطالبة المطعون عليه الاول بما يخصهم فيها اوفاء مورثهم عنه ، المؤسسة على قاعدة ، الاثراء بلا سبب بناء على ما اورده من انه « لما كان الالبات ان العسلة بين

المستأجرين كورثة للمشتري بِحَقِّ النَّصْفِ الْمُنْزَلِ وَبَيْنَ الْمُسْتَأْجَرِ عَلَيْهِ كَمَثَرٍ لِلنَّصْفِ الْآخَرِ يَحْكُمُهَا عَقْدُ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنَ الْبَائِعِ لَهَا ، وَقَامَ الْمُسْتَشْتَرَى بِمُسَدَادِ دَيْنِ الْبَنْكِ بِطَرِيقِ الْحُلُولِ مَحَلِّ الْبَائِعِ فِي هَذَا الدَّيْنِ قَبْلَ الْبَنْكِ الْعَقَارِيِّ ، فَمَنْ هَذِهِ الرَّابِطَةُ الْعَقْدِيَّةُ هِيَ الَّتِي تَحْكُمُ الْعِلَاقَةَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ تَحْدِيدِ حَقُوقِ كُلِّ مِنْهُمَا وَالتَّزَامَاتِهِ قَبْلَ الْآخَرِ ، وَإِذَا يُلْزَمُ لِقِيَامِ هَذِهِ الدَّعْوَى أَنْ لَا يَكُونَ لِلْإِثْرَاءِ الْحَادِثِ أَوْ الْإِفْتَقَارِ الْمُرْتَبِعِ عَلَيْهِ سَبَبٌ قَانُونِي يَبْرُرُهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ جَمِيعَهُ . فَمَنْ هَذَا الْأَسَاسُ الْقَانُونِيُّ الَّذِي يُعْتَبَرُ سَبَبًا لِلدَّعْوَى ، لَا يُعْتَبَرُ فِي صَحِيحِ الْقَانُونِ سَبَبًا لِلْمَطَالِبَةِ . . . » وَكَانَ السَّبَبُ الَّذِي دَعْنِيهِ الْمَادَّةُ ١٧٩ مِنْ الْقَانُونِ الْمَدْنِيِّ هُوَ الْمَصْنَعُ الْقَانُونِيُّ لِثَرَاءِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ الَّذِي يَخُولُهُ الْحَقُّ فِي اسْتِثْنَائِهِ مِمَّا يُنْبِئُ عَلَيْهِ عَدَمُ جَوَازِ الْإِسْتِنَادِ إِلَى دَعْوَى الرَّجُوعِ بِسَبَبٍ عِنْدَ وَجُودِهِ عَقْدٌ يَحْكُمُ عِلَاقَةَ الطَّرَفَيْنِ لَمَّا كَانَ مَا تَقَدَّمَ وَكَانَ عَقْدُ ثَرَاءِ مَوْرَثِ الطَّاعِنِينَ وَالْمَطْعُونِ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ مِنَ الْبَائِعِ لَهَا لَا يَخُولُ هَذَا الْآخِرُ الْحَقَّ فِي الْإِحْتِفَاطِ بِمَا أَثَرَى بِهِ نَتِيجَةُ وَفَاءِ مَوْرَثِهِ بِمَا يَخُصُّهُ مِنْ دَيْنِ الرِّهْنِ لِأَنَّهُ لَا يَحْكُمُ الْعِلَاقَةَ بَيْنَهُمَا قَبْلَ هَذَا الصَّدَدِ ، فَمَنْ الْحُكْمُ يَكُونُ قَدْ خَالَفَ الْقَانُونُ بِمَا يُوجِبُ بَقَضِيَّةً .»

لَا نَقْضُ ١٨ / ١٢ / ١٩٨٠ - طَعْنٌ رَقْمُ ٦٠٥ لِسَنَةِ ٤٧ قَو ٢

٧٤٨ - يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ وَلِيٍّ غَيْرِ مُلْتَزِمٍ بِالْعَمَلِ الَّذِي آدَاهُ وَغَيْرِ مَنْهَى عَنْهُ سِوَاهُ مَنْ رَبَّ الْعَمَلِ أَوْ بِحُكْمِ الْقَانُونِ وَمَنْ ثُمَّ لَا يَجُوزُ الْقَضَاءُ لِلْفِعْلِ الَّذِي تَوَلَّى الْعَمَلَ الْمَنْهَى عَنْهُ مِنْ رَبِّ الْعَمَلِ عَلَى إِبْسَاسِ قَوَاعِدِ الْفَضَالَةِ وَأَنْ كَانَ يَجُوزُ اسْتِنَادُ ذَلِكَ إِلَى دَعْوَى الْإِثْرَاءِ بِمَا سَبَبَ أَنَا تَوَافُرَتْ شُرُوطُهَا .

إِنْ التَّمَرُّقُ فِي الْمَادَّةِ ١١٨ مِنَ الْقَانُونِ الْمَدْنِيِّ عَلَى أَنَّ « الْفَضَالَةَ هِيَ أَنْ يَقُولَى شَخْصٌ عَنْ قَصْدِ الْقِيَامِ بِشَأْنٍ عَاجِلٍ لِحِسَابِ شَخْصٍ آخَرَ دُونَ أَنْ يَكُونَ مُلْزَمًا بِذَلِكَ » يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ وَلِيٍّ غَيْرِ مُلْزَمٍ بِالْعَمَلِ وَغَيْرِ مَنْهَى عَنْهُ سِوَاهُ مَنْ رَبَّ الْعَمَلِ أَوْ بِحُكْمِ الْقَانُونِ وَمَنْ ثُمَّ فَلَا يَجُوزُ الْقَضَاءُ لِلْفِعْلِ الَّذِي تَوَلَّى الْعَمَلَ الْمَنْهَى عَنْهُ مِنْ رَبِّ الْعَمَلِ عَلَى إِبْسَاسِ قَوَاعِدِ

الفضالة ، وإن كان يجوز استناد ذلك الى دعوى الاثراء بلا سبب اذا توافرت شروطها ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ان الشركة الطاعنة - والتي يجرى النقل على نفقتها - قد نهت مورث المطعون ضدها عن دفع فرق النقل المقضى به ، فان ذلك الحكم وقد قضى بالزام الشركة الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضدها الفرق في اجراء النقل استنادا الى قواعد الفضالة ، يكون قد اخطأ في تطبيق القسانون بما يستوجب نقضه في هذا الصدد .

(نقض ١٢/٨/١٩٨٠ - طعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٠ ق ٢)

٧٢٩ - الوفاء بالدين من الغير لا يبرى ذمة المدين الا اذا اتجهت ارادة الموفى الى الوفاء بدين غيره اما اذا وقع الموفى في خطأ واعتقد عند الوفاء انه يوفى ديناً عليه فله ان يسترد ما اوفاه بدعوى رد غير المستحق « مثال » بشأن غلط في الوفاء بين وزارة التموين والشركة الناقلة » .

المادة ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ : - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اذ تقرّر مسؤولية الناقل البحري عن سداد الرسوم المستحقة عن العجز غير المبرر في البضاعة المشحونة فلها تلزم المرسل اليه بالرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة في حدود ما اخرج عنه منها ولما كان الوفاء بالدين من الغير لا يبرى ذمة المدين الا اذا اتجهت ارادة الموفى الى الوفاء بدين غيره اما اذا ظن الموفى وقت الوفاء انه يدفع ديناً على نفسه فلا يعتبر وفاء لدين على الغير وانما لدين غير مستحق - يجيز للموفى المطالبة باسترداد ما وفاه - على اساس قاعدة دفع غير المستحق وكان الحكم المطعون فيه قد عولّ في قضائه برفض دعوى الطاعنة على وفاء المرسل اليها لكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة المشحونة بها فلها الرسوم عن العجز غير المبرر ، وعدم قيام الدليل على استردادها ما يقابل

هذا العجز ، واعتبرت هذا الوفاء مبرراً لذمة المطعون ضدها (الناقلة) ،
 وكانت الأوراق تملأ بما يفل على أن المرسـل إليها قد اتـمـرت ارادتهـا
 وقت الوفاء بالرسوم الجمركية عن الرسالة بأكملها إلى سداد دين المطعون
 ضدها (الناقلة) المستحق عن العجز غير المبرر ، منه يكون قد خالف القانون
 وإخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه .

{ نقض ١٢/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٩٦ لسنة ١ ق }

المسوخ

٧٥٠ — الدفع المبدى من النائب عن وزير التأمينات أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف لانتفاء تمثيله لهيئة التأمينات الاجتماعية — هو في حقيقته دفع بعدم قبول الدعوى — جواز ابدائه لأول مرة في الاستئناف .

اذا كان البين من الأوراق أن الطاعن — وزير التأمينات الاجتماعية — بصفته وأن ابدى الدفع بعدم قبول الاستئناف بالتشبه له أمام المحكمة الاستئنافية إلا أنه ما كان يستهدف من دفعه المنازعة في صحة الخصامة في الطعن بالاستئناف بل انصح عن قوام هذا الدفع وهو انتفاء تمثيله هيئته التأمينات الاجتماعية المقصودة بالخصومة في النزاع المطروح في الدعوى لأن ممثلها هو رئيس مجلس إدارتها ، ومن ثم فإن هذا الدفع لا يكون دفعا متصلا بالشرائط الشكلية للطعن بالاستئناف إذ لا يتطوئ على المنازعة في كون من اختصم في الطعن لم يكن خصما أمام محكمة أول درجة بل يعد في حقيقته وحسب مرماه دفعا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وهو دفع موضوعي مما يجوز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى عملا بالمادة ١١٥ من قانون المرافعات ، فلا تحول دون التمسك به بعدم ابدائه أمام محكمة أول درجة لما للخصم من حق في ابداء ما له من دفوع ولوجه دفاع جديدة أمام محكمة الاستئناف .

(نقض ١٠/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٣١٨ ، ٥٥١ من ٨ ق)

٧٥١ — ترك الخصومة — أثره — الطلبيات والدفوع المقامة من المدعى

أو المدعى عليه أثناء سير الدعوى — سقوطها .

ترك الخصومة يترتب عليه الغاء جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة الدعوى أو الطعن طبقا لنص المادتين ٢٤٣ ، ٢٣٨ من قانون المرافعات ويزيل بالتالي كل ما يترتب على ذلك من آثار ، فيعود الخصوم الى الحالة التي

تُجَانُوا عليها قبل رفع الدعوى ونتمأخى جميع الطلبات الصادرة منهم والدفع التى
تقدم بها المدعى أو المدعى عليه أثناء نظر الدعوى .

(نقض ٢٩/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ ق) .

٧٥٢ — الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن — وجوب التمسك به ممن
لم يعلن بصحيفته دون غيره ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة —
ترك المستأنف للخصومة قبل المستأنف عليه التمسك بالدفع — أثره — سقوط
الدفع .

الجزاء المنصوص عليه فى المادتين ٧٠ ؛ ٢٤٠ من قانون المرافعات —
قبل تعديل أولهما بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ — من اعتبار الاستئناف
كان لم يكن مقرر لمصلحة من لم يعلن من المستأنف عليهم حتى يتفادوا ما يترتب
على تراخى المستأنف فى إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم
صحيفته لقلم الكتاب فى السقوط وتقطع التقادم بما لا يجوز معه لغيرهم من
الخصوم التمسك به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة إذ أن هؤلاء
الأخيرين لا يستفيدون من ذلك إلا بعد أن يتحقق موجب اعتبار الدعوى كأن لم
تكن وهو ما لا يكون إلا بعد أن يتمسك بذلك من لم يعلن من المستأنف عليهم فى
الميعاد وهو ما يكون معه الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى قضائه باعتباره
الاستئناف كأن لم يكن استنادا الى أن الأول والخامس من المستأنف عليهم لم
يعلنا بصحيفته إعلانا صحيحا خلال ثلاثة أشهر من تقديمها الى قلم الكتاب وأن
الباقين « المطعون ضدهم » قد تمسكوا باعتبار الاستئناف كأن لم يكن قبل أن
يعرضوا لآى دفاع موضوعى ، مع أن من وقعت المخالفة فى شأنهما كانا قد
خرجا من الخصومة بنزول الطاعنة عن مخاصمتها وإثبات هذا النزول مما
مؤداه أنهما لم يكونا مائلين فى الخصومة أمام محكمة الاستئناف فى أى وقت
وبالتالى سقوط الدفع المبدى منهما .

(نقض ٢٩/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ ق)

٧٥٣ — التعرض الشخصى الذى يضمنه البائع — ماهيته — دعوى صحة التعاقد — نفوع البائع فيها الموجهة لاجراءات الخصومة — لا تعد من قبيل التعرض .

التعرض الشخصى الذى يضمنه البائع فى مفهوم المادة ٤٢٩ من القانون المدنى هو كل عمل يعكر على المشتري حقه فى حيازة المبيع والانتفاع به . فلا يدخل فى ذلك ما يبيده البائع فى دعوى صحة التعاقد التى يقيمها عليه المشتري من دفع او طلبات يهاجم بها اجراءات الخصومة سواء لعوار فيها او لسقوطها او انقضائها بمضى المدة ، اذ لا يعتبر هذا من قبيل التعرض لحقوق المشتري الناشئة عن عقد البيع .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ — طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق)

٧٥٤ — الدفع ووجه الدفاع التى سبق للمستأنف ايدؤها امام محكمة اول درجة — اعتبارها مطروحة بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية — لا حاجة لاعادة ترديده امامها طالما لم يتنازل عنها — مثال بشأن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة .

على محكمة الدرجة الثانية — حسبما توجبه المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات — ان تنظر الاستئناف على اساس ما يقدم لها من ادلة ودفع ووجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك الى محكمة الدرجة الاولى ، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان من شأن هذا الاثر الناقل للاستئناف ان يجعل الدفع او وجه الدفاع السابق ايدؤه من المستأنف عليه امام محكمة الدرجة الاولى مطروحا بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية بغير حاجة الى اعادة ترديده امامها ما لم يتم الدليل على التنازل عنه وهو ما لا وجه لافتراضه ، لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد قدم رفق طعنه ما يضيف سبق تمسكه امام محكمة الدرجة الاولى بمذكرته المقدمة اليها بجلسة . . . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشر الى هذا الدفع القائم امام محكمة الاستئناف قانونا . وجاءت اسبابه الواقعية

تخلوا من الفصل فيه فاتها تكون مشوبة بشعور من شأنه ابطال الحكم مما لا يغير منه احتمال ان يسفر ذلك الفصل عن عدم سلامة الدفع لتعلق ذلك بها تختص به محكمة الاستئناف ولا يمتد اليه سلطان محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/٢/٩ - طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق)

٧٥٥ - تصحيح المدعى للدعوى باذخال صاحب الصفة الحقيقي فيها - لا اثر له الا اذا تم خلال الميعاد المحدد لرفع الدعوى - م ١١٥ مرافعات - اختصاص التسفيح لباقي المشتريين بعد الميعاد المحدد - اثره - سقوط حقه في الشفعة ولو سبق له اختصاص الولي الشرعي عليهم في الميعاد رغم بلوغهم سن الرشد .

تنص المادة ١١٥ من قانون المرافعات على انه « اذا رأت المحكمة ان الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على اساس : اجلت الدعوى لاعلان ذي صفة . . . وكان تصحيح الدعوى باذخال صاحب الصفة فيها يجب الا يخل بالميعاد المحدد لرفعها ، فان التصحيح لا ينتج اثره الا اذا تم خلال الميعاد واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واتام قضاءه بسقوط الحق في الشفعة على ان الطاعن لم يختصم فيها سوى احدى المشتريات (المطعون عليها الثالثة) ولم يختصم باقى المشتريات بأشخاصهم الا بعد الميعاد ، مع سبق اختصاص والدهن باعتباره وليا عليهن في الميعاد رغم بلوغهن سن الرشد ، فان النعى على الحكم يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٢ - طعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٦ ق)

٧٥٦ - نفاع المستأنف عليه ونفوعه امام محكمة اول درجة - اعتبارها مطروحة على محكمة الاستئناف ولو كان قد فصل فيها لغير مصلحة دون حاجة لاستئناف فرعى منه طالما قضى له بكل طلباته .

يقرتب على الاستئناف وفقا للمادة ٢٣٣ من قانون المرافعات نقل الدعوى

ألى محكمة الاستئناف بما سبق ان ابداه المستأنف عليه أمام محكمة اول درجة من دفوع او اوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف حتى ما كان قد فصل فيه لغير مصلحته أثناء سير الدعوى ، دون حاجة لاستئناف فرعى مله متى كان الحكم المستأنف قد انتهى الى القضاء له بطلباته كلها ، وكان لم يثبت تخليه عن التمسك بشئ منها صراحة او ضمنا .

(ا) نقض ١٩/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٢ ق)

٧٥٧ — الدفع بعدم قبول الدعوى — ماهيته — تعلقه بالشروط اللازمة

لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى .

النص فى المادة ١١٥ من قانون المرافعات على أن « الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداءه فى أية حالة تكون عليها » يدل على ان هذا الدفع ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالأجراءات التى أشارت اليها المادة ١٠٨ من ذلك القانون بقولها « الدفع بعدم الاختصاص المحلى والدفع باحالة الدعوى الى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع امامها أو للارتباط والدفع بالبطلان وسائر الدفوع المتعلقة بالإجراءات يجب ابداءها معا قبل ابداء أى طلب او دفاع فى الدعوى او دفع بعدم القبول والا سقط الحق فيها لم يبد منها » وانما هو من قبيل اوجه الدفاع الموضوعية فى الدعوى فيلحق من ثم بها فى حدود ما يتفق وطبيعته ، وانه وان كان المشرع لم يضع لهذا الدفع تعريفا به تقديرا لصعوبة فرض تحديد جامع مانع له على ما افصحته عنه المذكرة الايضاحية لمشروع قانون المرافعات السابق فى صدر المادة ١٤٢ منه مقابلة للمادة ١١٥ الحالية الا ان النص فى المادة ٣ من قانون المرافعات على أنه « لا يقبل أى طلب او دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون » يدل على أن مؤدى الدفع بعدم القبول انتفاء المصلحة اللازمة لقبول الدعوى بالمعنى المتقدم او هو على ما عبرت عنه تلك المذكرة الايضاحية الدفع الذى يرمى الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق

فى رفع الدعوى باعتبارها خطأ منسبتا عن ذات الحق الذى ثرفع الدعوى
بطلب تقريره .

(نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق)

٧٥٨ - الدفع بعدم قبول الدعوى - التكيف الصحيح له - العبرة فيه
بحقيقة مرماه - وجوب استجلاء المحكمة لماهية الدفع .

العبرة فى تكيف الدفع هى بحقيقة جوهره كما تستخلصه المحكمة من
مرماه بغض النظر عن ظاهره الذى يخلعه عليه الخصم وفى ذلك ما يوجب على
محكمة الاستئناف لدى معاودتها النظر فى الحكم الصادر من محكمة الدرجة
الاولى بعدم قبول الدعوى استجلاء حقيقة الدفع بذلك تعرفنا على مدى اتصاله
بخصائص المصلحة فى الدعوى ، وتحديدًا لدى استنفاد محكمة الدرجة الاولى
لولايتها على الدعوى أو قيام حقها فى استكمال نظرها فى حالة قضاء محكمة
الاستئناف بالقضاء بالحكم بعدم قبول الدعوى وبقبولها .

(نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق)

٧٥٩ - القضاء بعدم قبول الدعوى لعدم ايداع نسخة من عقد الايجار
بالجمعية التعاونية الزراعية - لا يعد دفعا بعدم القبول مما تستنفذ به
المحكمة ولايتها بالفصل فى الموضوع - الغاء الحكم استئنافيا - اثره -
وجوب اعادة الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل فى موضوعها .

اذا كان الثابت من مطالعة اسباب الحكم الصادر من محكمة الدرجة
الاولى بعدم قبول دعوى المطعون عليه ان المحكمة لم تتجاوز النظر فى مظهر
العقد المقدم من المطعون عليه - المستأجر - تعرفنا على ما اذا كان مؤثرا
عليه بما يفيد ايداعه بالجمعية - التعاونية الزراعية - فلما لم تجد عليه
تأثيرا بذلك قضت بعدم القبول فانها لا تكون قد اتصلت بهذا القضاء بشيء
من خصائص المصلحة فى الدعوى أو تعرضت لأى عنصر من عناصرها وقبولها

بها عند حد المظهر الشكلي لسند الدعوى مما ينأى بالدفع المبدى لديها من وصف الدفع بعدم القبول الذي تستند بقبوله ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى الأمر الذي كان يوجب على محكمة الاستئناف بعد الغائها للحكم المستأنف إعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى للفصل في موضوعها دون أن تتصدى لهذا الفصل تفاديا من تفويت درجة من درجات التقاضي على الخصوم واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في الموضوع فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤١ ق)

٧٦٠ — المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ —

اختصاص المحكمة الكائن بدائرتها العقار محليا بنظر الدعوى — عدم تعلقه بالنظام العام — وجوب الدفع به قبل ابداء الخصم دفاعه في الموضوع .

الاختصاص في المنازعات الاجارية الناشئة عن تطبيق احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة النزاع للمحكمة الكائن في دائرتها العقار عملا بالمادة ٢/٤٠ منه خلافا للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من قانون المرافعات ، يترتب عليه انه لا يجتوز الاتفاق مقدما على مخالفته طبقا للمادة ٢/٦٢ من هذا القانون الأخير ، الا ان ذلك لا ينفي ان هذا الاختصاص محلي ، لا يتعلق قواعده — عدا قاعدة حظر الاتفاق مقدما على مخالفته — بالنظام العام . ومن ثم فلا يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها الحكم بعدم اختصاص دون دفع من الخصم قبل ابداء أى طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول عملا بالمادة ١٠٨ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ، ان المطعون عليه لم يدفع بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية محليا بنظر الدعوى وباختصاص محكمة الاسكندرية الابتدائية الكائن بدائرتها العقار ، فان الحكم اذ قضى بذلك يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٤/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٥ ق)

٧٦١ - الدفع بعدم الاختصاص التيمى - جواز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض - علة ذلك .

انه وان كان الاختصاص التيمى يتعلق بالنظام العام الا انه لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع ، هو التحقق من مقدار المقابل النقدي عن المدة التي قام النزاع على امتداد العقدة اليها ، لما كان ذلك وكانت مدونات الحكم المطعون فيه وياتى اوراق الطعن تدخلت مما يفيد ابداء الطاعة أمام محكمة الموضوع دفعا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، فان النعى بانه لم يقضى بعدم اختصاص المحكمة يكون غير مقبول .

(نقض ١٩٨٠/٦/١١ - طعن رقم ٧٢ س ٤٥ ق)

٧٦٢ - الحكم بقبول الدفع بعدم الاختصاص التوعى - قضاء فى الشكل لا تستنفذ به المحكمة ولايتها .

من المقرر ان قبول محكمة اول درجة الدفع بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى والقضاء به ، هو دفع شكلى لا تستنفذ به ولايتها فى نظر الموضوع فاذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بالفائه ورفض الدفع ، وجب عليها ان تعيد الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل فى موضوعها ومنه الدفع بعدم قبول الدعوى الذى لم تقل كلمتها فيه ، فلم تواجه هذا الدفع او ترد عليه ، ومن ثم لم تستنفذ ولايتها للفصل فيه . واذ تصدت محكمة الاستئناف للموضوع ، وقضت فى الدفع بعدم القبول فانها تكون قد فوتت احدى درجات التقاضى على الخصوم مع ان مبسدا التقاضى على درجتين من المبادئ الاساسية للنظام القضائى التى لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم النزول عنها .

(نقض ١٩٨٠/١٢/١٦ - طعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٠ ق)

قيس

٧٦٢ - جماعة الاديونست وكنيسة الانجيليين الوطنيين كلاهما من شيع المذهب البروتستانتى - انتقال الزوج البروتستانتى من احدهما الى الاخرى - لا يعد تغيراً لطائفته او ملته - اثره - عدم جواز تطليقه زوجته بإرادة المنفردة .

مناط تطبيق احكام الشريعة الإسلامية على غير المسلمين بالتطبيق للبادئين السادسة والسابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ هو اختلاف الطرفين في الملة او الطائفة ، ولما كان البين من الأوراق ان المظعون عليه المطلق - انضم الى جماعة الاديونست بعد ان كان يتبع كنيسة الانجيليين الوطنيين وكلاهما من شيع المذهب البروتستانتى ، فان ذلك لا يمس بذاته تغيراً للطائفة او الملة يجيز له اتباع الطلاق بإرادته المنفردة وفق الشريعة الإسلامية ، ويكون الحكم - المظعون فيه - اذ اقام قضاءه على سند من ان مجرد انتماء المظعون عليه لطائفة الاديونست يجعله والطائفة - المطلقة - التى لا زالت تنتمى لطائفة الانجيليين الوطنيين مختلفى الملة والطائفة قد اخطا في تطبيق القانون .

انقضى ١٩٨٠/٧/٢٢ - ملحق رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق ٢

٧٦٤ - اتباع المذهب البروتستانتى في مصر - اعتبارهم طائفة واحدة هي طائفة الانجيليين الوطنيين - انضمام الزوج البروتستانتى الى احدى كنائس او شيع هذه الطائفة - لا يعد تغيراً لملته او طائفته .

مؤدى نصوص المواد ٢ و ٤ و ١١ و ٢٠ من الامر العالى الشاهانى الصابر فى ١٨٥٠/١١/٢١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع اعتبر اتباع المذهب البروتستانتى في مصر طائفة واحدة عرفت بطائفة الانجيليين الوطنيين وان اختلفوا شيعاً وكنائس وجعل من المجلس الملى

الانجيلي العام الهيئة ذات الاشراف الشامل عليهم جميعا ، مما مفاده ان
اتضمام من يدين بهذا المذهب الى اية كنيسة او هرقة تفرعت عنه ، لا يعد
تغيرا لملته او طائفته .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ٣١ لسنة ٤٧ ق)

٧٦٥ - تغير الطائفة او الملة - اتصاله بحرية العقيدة - تحقق اثره
باتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام الى الطائفة
او الملة الجديدة .

المستتر عليه في قضاء محكمة النقض ان تغير الطائفة او الملة امر
يتصل بحرية العقيدة ، الا انه عمل اداري من جانب الجهة الدينية المختصة ،
ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج اثره بمجرد الطلب وابداء الرغبة ، ولكن بعد
الدخول فيه واتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام
الى الطائفة او الملة الجديدة .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ - طعن رقم ٣٥ لسنة ٤٦ ق)

٧٦٦ - المجلس الملى الانجيلي العام - هو الهيئة ذات الاختصاص
الاصيل في قبول الانضمام الى طائفة الانجليين - الامر العالي المؤرخ اول
مارس سنة ١٩٠٢ .

النص في المادة ٢٠ من الامر العالي المؤرخ اول مارس سنة ١٩٠٢
على ان « يختص المجلس العمومي ايضا بمنح لقب انجيلي وطني لكل
واحد من الرعايا العثمانيين التابعين لمذهب انجيلي من الديانة المسيحية
للمتوطنين او المقيمين عادة بالقطر المصري ولم يكونوا من الاعضاء او المتشيعين
لكنيسة انجيلية معروفة . . . ويتخذ المجلس سجلا لتيد اَسْماء جميع الاشخاص
المعروفين رسميا بصفة انجيليين طبقا لاحكام هذه المادة يدل على ان المشرع
جعل من المجلس الملى الانجيلي العام الهيئة ذات الاختصاص الاصيل في
قبول الانضمام الى طائفة الانجيليين .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ - طعن رقم ٣٥ لسنة ٤٦ ق)

٧٦٧ - أبطال المجلس الملى الانجلى العام لقرار انضمام الزوج للطائفة
لعدم التصديق عليه اثره - عدم جواز تطليقه زوجته بالارادة المنفردة طالما
اتحدت معه فى الطائفة والملة

اذ كان قرار المجلس الملى الانجلى العام بىعلان قرار انضمام
المطعون عليه بطلانا مطلقا لعدم التصديق عليه قد صدر فى نطاق السلطات
الكنيسة ومؤداه ان تغييرا لم يحصل فى طائفته بل يظل قبطيا ارثوذكسيا
فانه لا يجوز له ايقاع الطلاق بارادته المنفردة لزوجته المتحددة معه فى
الطائفة والملة .

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٥ لسنة ٤٦ ق)

رسوم

٧٦٨ - الحكم نهائياً بتأييد قرار تفريم الشركة الناقلة لوجود عجز غير مبرر في الرسالة - دعوى مصلحة الجمارك من بعد بالرسوم الجمركية المستحقة عن هذا العجز - وجوب التقيد بحجية الحكم السابق بشأن وجود العجز .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا صدر حكم حائز قوة الأمر المقضي بثبوت أو نفى حق في دعوى منابذة بالبناء على مسألة أولية فإن الحكم يحوز الحجية في تلك المسألة بين الخصوم أنفسهم وبينهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع في شأن أي حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت أو نفى تلك المسألة الأساسية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه إلى رفض دعوى الطاعنة بمطالبة الشركة ضدها بالرسوم الجمركية المستحقة عن ذات العجز في الرسالة موضوع النزاع يكون قد أهدر الحجية التي أضفاها الحكم النهائي - الذي قضى برفض معارضة الشركة وتأييد قرار الغرامة لوجود عجز غير مبرر في الرسالة - السابق صدوره في الدعوى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦٧ تجاري كلي اسكندرية على المسألة الأساسية . الواحدة في الدعويين وهي وجود أو نفي العجز في الرسالة موضوع التداعي .

« نقض ١٩٨٠/١/٢٧ - طعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق ١ »

٧٦٩ - تحصيل رسوم الدعوى - من شأن قلم الكتاب - عدم أدائها - لا يترتب عليه البطلان - للمحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة - ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل .

تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من شأن قلم الكتاب ولا يترتب البطلان على عدم دفعها لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل لا يبنى عليه بطلان هذا العمل ما لم

ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة . واذ تنص المادة ١٣/٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المتوابع المدنية بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة اذا تبين لها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أدائه ، فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى أن تحصيل الرسوم المستحقة على طلب الخصم المتدخل هو من شأن تلم كتاب محكمة أول درجة ولا يترتب على عدم أدائها بطلان طلب التدخل ، لا يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ - طعن رقم ١١٠ لسنة ٤٦ ق)

٧٧٠ - تعدد رسم الدفعة بتعدد الاعلانات ولو تضمنتها لوحة او نشرة واحدة - جواز أن يتم التعدد تباعا بتغير الاعلان سواء ظل سنة كاملة او جزءا منها - امتداد الاعلان لأكثر من سنة - آخره - استحقاق رسم جديد عنه .

النص في المادتين الأولى والسادسة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة بدل على أن الشارع وضع في المادة الأولى من الجدول الثالث قاعدة عامة مفادها أن الضريبة تتعدد بتعدد الاعلانات ولو تضمنتها لوحة او نشرة واحدة ، وقد يكون هذا التعدد في اللوحة الواحدة في وقت واحد أو يتم التعدد تباعا بتغير الاعلان اخذاً بأن الوعاء الخاضع للضريبة هو الاعلان ذاته ، مما يقتضاه أن الاعلانات المضبوطة بواسطة انعكاسات ثابتة الموضوعية على دور السينما والمنصور على - في المادة السادسة من الجدول المذكور يستحق عنها رسم جديد كلما تغيرت بتغير الفيلم المعروض سواء ظل الفيلم معروضاً سنة كاملة او جزءاً من السنة ، لأن المتصور بأن الرسم يفرض سنوياً لتحديد فترة زمنية مدتها سنة لاستحقاق الرسم بحيث اذا امتد نشر الاعلان بحالته ودون تغيير لمدة تجاوز السنة استحق عنه رسم جديد .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٩ - طعن رقم ١٦١٥ لسنة ٤٨ ق)

ويع

٧٧١ - ريع - الربيع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار مقابل ما حرمه من ثمار ولا يوجد نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه ولا تثريب على المحكمة ان اعتبرت القيمة الاجارية ريعا .

لما كان الربيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار مقابل ما حرمه من ثمار ، وتقدير هذا الربيع متى قامت اسبابه ، ولم يكن في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه بل جعله من سلطة تاضي الموضوع ولا تثريب عليه ان هو قدر قيمة التعويض المستحق لصاحب الارض عن حرمانه من الانتفاع بأرضه بقدر الأجرة التي حرم فيها من هذا الانتفاع ما دام ان القاضي قد رأى في هذه الأجرة التعويض يعادل الجابر للضرر الناشئ عن هذا الحرمان .

(نقض ١٩٨٠/١/٨ - طعن رقم ٨٤١ لسنة ٧٧ ق ٢)

٧٧٢ - غصب العقار - فعل ضار - الربيع هو بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب - تعدد المسؤولين عن هذا الفعل الضار - اثره - التزامهم بتضامنين بالتعويض .

اذ كان الغصب في ذاته فعلا ضارا ، وكان الربيع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل حرم من ثمار ، وكان من المقرر طبقا لنص المادة ١٦٩ من القانون المدني اذ تعدد المسؤولون عن فعل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بالتعويض . فان الحكم ايد الحكم المستأنف فيما قضى به من التزام الطاعنين بتضامنين بالربيع يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ - طعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٥ ق ٢)

شركات

٧٧٣ — الشريك الموصى في شركة التوصية — عدم جواز توليه ادارتها
او تمثيلها امام القضاء .

اذ كان صاحب الحق شخصا اعتباريا تثبت الصفة في المخاصمة عنه
لن يمثل ، ولما كان النص في المادة ٢٣ من قانون التجارة على ان « شركة
التوصية هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد او اكثر مسئولين ومتضامنين
وبين شريك واحد او اكثر يكونون اصحاب اموال فيها وخارجين عن الادارة
ويسمون موصين » والنص في المادة ٢٨ من ذات القانون على ان الشركاء
الموصيين « لا يجوز لهم ان يعملوا عملا متعلقا بادارة الشركة ولو بناء على
توكيل » . يدل على ان الشريك الموصى في شركة التوصية لا يجوز ان يتولى
ادارتها ولا يعد ممثلا لها قانونا ، بل يقوم بذلك واحد او اكثر من الشركاء
المتضامنين او يعهد بادارتها الى شخص اجنبى عنها ، لما كان ما تقدم . وكان
الثبت من مدونات الحكم المطعون فيه ان عدد تاسيس الشركة تعدل بتاريخ
... .. وصار المطعون عليه شريكا موصيا ، ومن ثم فليس له الحق
في تمثيلها امام القضاء .

(نقض ١٩٨٠/١/٩ — طعن رقم ١٦٨٩ س ٨ ق ١)

٧٧٤ — للشركة شخصية مستقلة عن اشخاص الشركاء — جواز ضمان
مدير الشركة سداد دين في ذمة احد الشركاء مما يستحقه من ارباح — اعتبار
هذا الضمان من اعمال الادارة وليس تبرعا يمس اموال الشركة .

من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — ان للشركة وجود مستقل
عن الشركاء فيها ، فتخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة
للشركة ولا يكون له بعد ذلك الا مجرد حصة في نسبة معينة من الارباح او
نصيب في راس مال الشركة عند التصفية ، فانه يجوز لدائن الشريك ان ينفذ

على الأرباح التي يستحقها الشريك قبل الشركة ، وبالتالي يجوز أن يضمن مدير الشركة أن يسدد ديناً في ذمة أحد الشركاء مما يستحقه قبل الشركة من أرباح دون أن يمس هذا الالتزام مال الشركة المستقل مما لا يعتبر تبرعاً ، وإنما عيلاً من أعمال الإدارة شأنه شأن أداء حصة كل شريك في الأرباح .
(نقض ١٥/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٦ س ٤٦ ق)

٧٧٥ - تعدد مديري الشركة - حق كل منهم في إدارة الشركة منفرداً - شرطه - عدم تحديد نظام الشركة اختصاص كل منهم أو القس على أن تكون القرارات بأجماع المديرين أو بأغابيتهم - م ١٧ هـ منى .

مؤدى نص المادة ١/٥١٧ من القانون المنى أن الأصل أنه إذا تعدد مديرو الشركة ولم ينص نظامها على تحديد اختصاص كل منهم ، ولم ينص في الوقت ذاته على أن تكون القرارات بأجماع المديرين أو بأغابيتهم ، كان لكل واحد منهم حق إدارة الشركة منفرداً والقيام بجميع أعمال الإدارة .
(نقض ١٥/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٦ س ٤٦ ق)

٧٧٦ - الشريك في شركة التضامن يكون مسؤولاً بالتضامن مع باقى الشركاء عن الوفاء بكافة ديون الشركة بحيث يحق لدائنى الشركة الرجوع على أى منهم ومطالبته بكافة تلك الديون واستيفائها ولو من أمواله الخاصة .
أن النص في المادة ٢٢ من قانون التجارة على أن « الشركاء في شركة التضامن متضامنين لجميع تعهداتها ولو لم يحصل الامضاء عليها إلا من أحدهم أنها بشرط أن يكون الامضاء بعنوان الشركة » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشريك في شركة التضامن يكون مسئولاً بالتضامن مع باقى الشركاء عن الوفاء بكافة ديون الشركة بحيث يحق لدائنى الشركة الرجوع على أى منهم ومطالبته بكافة تلك الديون واستيفائها ولو من أمواله الخاصة .

(نقض ١٩/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٦ ق)

٧٧٧ - مدير شركة التضامن أو التوصية - جواز أن يكون اجنبيا في شريك فيها - أثره - عدم جواز اشتهار افلاسه تبعا لاشتهار افلاس الشركة .

ليس ثمة ما يمنع من أن يكون مدير الشركة اجنبيا غير شريك فيها وغير مسئول عن ديونها على الاطلاق ، وفي هذه الحالة يعتبر المدير تاجرا ولا يجوز اشتهار افلاسه تبعا لاشتهار افلاس الشركة التي يتولى ادارتها .

(نقض ١٠/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ ق.)

٧٧٨ - الشريك الموصى في شركة التوصية - تدخله في ادارة اعمالها بصفة معتادة حتى يبلغ حدا من الجسامة يؤثر على ائتمان الغير له - أثره - جواز اعتباره مسئولا شخصا مع الشركاء المتضامنين عن ديون الشركة - اشتهار افلاسه تبعا لاشتهار افلاس الشركة التجارية - لا خطأ .

نص المادة ٣٠ من قانون التجارة يدل على انه اذا ثبت للمحكمة ان الشريك الموصى قد تدخل في ادارة اعمال الشركة وتغلغل في نشاطها بصفة معتادة وبلغ تدخله حدا من الجسامة كان له اثر على ائتمان الغير له بسبب تلك الاعمال ، فانه يجوز للمحكمة ان تعامله معاملة الشريك المتضامن وتعتبره مسئولا عن كافة ديون الشركة وتعهدها مسؤولية شخصية وتضامنية قبل الذين تعاملوا معه او قبل الغير ، فاذا انزلت المحكمة هذا الشريك الموصى منزلة الشريك المتضامن وعاملته معاملة من حيث مسؤوليته تضامنيا عن ديون الشركة ، فان وصف التاجر وصدق على هذا الشريك متى كانت تلك الشركة تزاول التجارة على سبيل الاحتراف ويحق للمحكمة عندئذ ان تقضى بشهر افلاسه تبعا لاشتهار افلاس تلك الشركة ولا يحول دون ذلك كون هذا الشريك شاغلا لوظيفة تحظر القوانين واللوائح على شاغلها العمل بالتجارة .

(نقض ١٠/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ ق)

٧٨٩ ب. عدم صدور قرار توزيع الأرباح على المساهمين أثر
حوار اقتحاتهم للقضاء للمطالبة بمصيبهم فيها - اختصاصه بتحديد هذه الأرباح
وهو ما ثبت لديه .

من المقرر أن عدم صدور قرار من الجهة المختصة بالموافقة على توزيع
هذه الأرباح لا يحرم المساهمين حقهم في اللجوء الى القضاء للمطالبة بمصيبهم
فيها فإذا أمت الشركة تأمينا كليا كان القضاء مختصا بتحديد هذه الأرباح وفق
ما ثبت لديه .

(نقض ١٢/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق)

٧٨٠ - تأميم بعض الشركات والمنشآت - احتفاظ المشروع المؤم
بشخصيته المعنوية ودمته المالية المستقلة - مسئوليته عن كافة التزاماته
السابقة على التأميم .

مؤدى القانون ١١٧ سنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت
ومذكرته الايضاحية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الشارع
لم يشأ انتضاء المشروع المؤم بمقتضى هذا القانون بل رأى مع الاحتفاظ له
بشخصيته وبدمته المستقلتين عن شخص الدولة ودمتها ومع استمراره في
ممارسة نشاطه اخضاعه للجهة الادارية التى يرى الحاقه بها وهذا الاشراف
لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤم بل تظل له شخصيته المعنوية التى كانت
له قبل التأميم ودمته المالية المستقلة بها عساده يكون عالقا بها من التزامات
فيسأل المشرع مسئولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأميم ،
كنتيجة حتمية لاستمرار شخصيته المعنوية .

(نقض ١٢/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق)

٧٨١ - حق المساهم في الأرباح - طبيعته .

ان حق المساهم في الحصول على نصيب من أرباح الشركة هو حق

من الحقوق الأساسية التي لا يجوز المساس بها رغم أنه حق احتمالي لا يتأكد إلا بمصادقة الجمعية العمومية للمساهمين أو ما يقوم مقامها على حصص الأرباح التي يقترح مجلس إدارة الشركة توزيعها ، ومن ثم لا يعتد بما من شأنه أن يفقد المساهم حقه في الحصول على نصيب من الأرباح طالما لم تقرر الجمعية العمومية اضافتها الى رأس المال .

(نقض ١٢/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق)

٧٨٢ — تأميم المنشأة — وجوب اتخاذها شكل الشركة المساهمة ق ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، وجوب تخصيص نسبة ٢٥ ٪ من صافي الأرباح للموظفين والعمال — ق ١١١ لسنة ١٩٦١ .

اذ كانت المنشأة أمت بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ باضافتها الى الجدول المرافق للقانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ والذي أوجبت المادة الأولى منه أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق له شكل شركة مساهمة عربية كما جرى نص المادة الخامسة من القانون ١١١ سنة ١٩٦١ على أن يخصص للموظفين والعمال في الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ٢٥ ٪ من صافي أرباح تلك الشركات ، ولما كان الحكم المطعون فيه أخذ بالنتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير المنتدب محمولا على أسبابه واذ احتسب الخبير فيه نصيب العمال بأقل من القيمة والتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف صحيح القانون في هذا الخصوص وحده اذ لا يوجب لغيره حق استنزال أو اقتطاع .

(نقض ١٢/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق)

٧٨٢ — شركة تضامن — الشريك في شركة التضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء ولو كان الدين محل المطالبة ثابتا في ذمة الشركة وحدها دون نظر لنصيب الشريك في رأس مال الشركة اذ أن مسئوليته بلا حدود — مثال .

ان الشريك في شركة التضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة

فيكون الشراكة بالتضامن مع بقية الشركاء عملاً بنص المادة ٢٢ من قانون التجارة
 ولو كان الدين محل المطالبة ثابتاً في ذمة الشركة وحدها ، ودون نظر لنصيب
 الشريك في رأس مال الشركة اذ أن مسئولية بلا حدود . لما كان ذلك وكان
 الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وأورد في هذا الخصوص قوله أن
 الثابت من عقد المقاوله المؤرخ ١٦/١/١٩٧٠ أن الطاعن الأول تعاقد عن شركة
 اولاد زكي ونيس النخيلي وهي شركة تضامن بين الطاعنين الثلاثة طبقاً
 للثابت من المستخرج الرسمي من مراتبة السجل التجاري المقدم من المطعون
 عليهم أمام محكمة أول درجة بالإضافة الى ان الثابت من ائذار الطاعن الأول
 الى المطعون عليهما بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٠ انه قد وجهه بصفته ممثلاً قانونياً
 لشركة اولاد زكي ونيس النخيلي . . . ومن ثم يكون الطاعنون متضامنين
 في الالتزامات الناشئة عن أعمال عقد المقاوله موضوع الدعوى . . . ويتعين
 القضاء بالزامهم بالمبلغ المقضى به بالتضامن فيما بينهم ، فانه لا يكون قد
 اخطأ في تطبيق القانون ويكون النعم عليه بهذا السبب في غير محله .

(نقض ١٩٨١/٣/٢٦ — طعن رقم ٦٩٨ س ٤٧ ق)

٧٨٤ — شركات تجارية — اثباتها — وجوب الكتابة — شركات الواقع — جواز اثباتها بالبينة .

استبعد المشرع المواد التجارية من الأحكام التي وضعها لاثبات في المواد
 من ٦٠ — ٦٣ من قانون الاثبات ، وجاءت تلك المواد لتنظيم قواعد الاثبات
 بالبينة كمادة عامة ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك في قانون التجارة او
 القانون البحري . ولما كان قانون التجارة لم يوجب الكتابة للاثبات الا بالنسبة
 لعقود شركات التضامن والتوصية والمساهمة ، أما شركات الواقع فانه يجوز
 اثبات وجودها بالبينة ، وتستقل محكمة الموضوع باستخلاص تيسام شركة
 الواقع او عدم قيامها من ظروف الدعوى وقرائن الحال فيها دون رقابة عليها
 في ذلك من محكمة النقض طالما قد اقامت قضاءها على اسباب سائغة .

(نقض ١٩٨٠/٥/١٢ — طعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٧ ق)

٧٨٥ - يكفى لصحة الطعن المرفوع من الشركة أن يرفع باسمها دون
ذكر اسم النائب عنها قانونا .

متى كان الواضح من صحيفة الطعن انه اقيم من الشركة الطاعنة
وكان لهذه الشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثليها ، وكانت
هي الاصيل المقصود بذاته في الخصومة دون ممثلها فان ذكر اسم الشركة
الطاعنة المميز لها في صحيفة الطعن يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة كافيا لصحة الطعن في هذا الخصوص ويكون الدفع المشار اليه
متعينا رفضه .

(نقض ١٢/٢٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق)

شـفـعة

٧٨٦ — توجيه إجراءات الشفعة من الشفيع الى طرفى عقد البيع محل الشفعة — وجوب مراقبته لما يطرأ على اطرافه من تغيير فى الصفة او الحالة وقت مباشرة هذه الاجراءات .

عقد البيع الابتدائى يتولد عنه بمجرد تمامه حق الشفعة لكل من قام به سبب من اسبابها ، ومن واجب الشفيع فى هذا العقد ان يراقب ما يطرأ على اطرافه من تغيير فى الصفة او الحالة ليوجه اليهم اجراءات الشفعة بالوضع الصحيح الذى أصبحوا عيه وقت اتخاذها .

(نقض ١٢/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٦ ق)

٧٨٧ — تصحيح المدعى للدعوى بادخال صاحب المصفة الحقيقى فيها — لا اثر له الا اذا تم خلال الميعاد المحدد لرفع الدعوى — م ١١٥ مرافعات — اختصاص الشفيع لباقى المشترين بعد الميعاد المحدد — اثره — سقوط حقه فى الشفعة ولو سبق له اختصاص الولى الشرعى عليهم فى الميعاد رغم بلوغهم سن الرشد .

تنص المادة ١١٥ من قانون المرافعات على انه « اذا رأت المحكمة ان الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على اساس ، اجلت الدعوى لاعلان ذى صفة . . . وكان تصحيح الدعوى بادخال صاحب الصفة فيها يجب الا يخل بالميعاد المحدد لرفعها ، فان التصحيح لا ينتج اثره الا اذا تم خلال الميعاد واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واتمام قضاءه بسقوط الحق فى الشفعة على ان الطاعن لم يختصم فيها سوى احدى المشترين ! المطعون عليها الثالثة) ولم يختصم باقى المشترين بأشخاصهن الا بعد الميعاد ، مع سبق اختصاص والدهن باعتباره ولها عليهن فى الميعاد رغم بلوغهن سن الرشد ، فان النعى على الحكم يكون على غير اساس .

(نقض ١٢/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٦ ق)

- بقدر قيام التحايل بقصد إسقاط حق الشفيع هي الشفعة - من
سلطة القاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائفا .

بتقدير قيام التحايل لاسقاط حق الشفعة هو من مسائل الواقع التي
يستقل بها قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا .

(نقض ١٢/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٦ ق)

٨٧٩ - عدم انذار الشفيع رسميا بحصول البيع وبيان اطرافه - اثره
- الدفع بسقوط حقه في الشفعة لعدم اختصاصه أحد البائعين في الدعوى في
الميعاد القانوني - لا محل له - لا يغير من ذلك علم الشفيع بالبائعين بغير
وسيلة الانذار الرسمي .

وضع القانون المدني نظاما معينا لاجراءات الاخذ بالشفعة نص عليه
في المواد من ٩٤٠ الى ٩٤٣ ، وجعل اجراءات هذا التنظيم مرتبطة
بعضها ببعض ارتباطا وثيقا وماسة بذات الحق وواجب اتباعها والا سقط
الحق في الشفعة ، وهذه الاجراءات جميعا تبدا من جانب الشفيع من
تاريخ اعلان رغبته في الاخذ بالشفعة وقد اوجب المشرع في المادة ٩٤٠ من
القانون المدني على المشتري أو البائع انذار الشفيع بحصول البيع ،
وحدد في المادة ٩٤١ من ذات القانون البيانات التي يجب ان يشتمل
عليها وهي بيان العقار الجائر اخذه بالشفعة بيانا كافيا وبيان الثمن والمصروفات
الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه
ونذلك بهدف علم الشفيع الشامل بأركان البيع الجوهرية لكي يقدر مصلحته
في طلب الشفعة ويتمكن من توجيه طلبه الى من يجب توجيهها اليه ،
ومن ثم فان القانون يكون قد حدد طريقة خاصة لهذا العلم وهو ذلك الانذار
الرسمي المتضمن لتلك البيانات ولا مجال للاعتداد بعلم الشفيع بغير
هذه الوسيلة التي حددها القانون . لما كُنْ ذلك ، وكان الثابت من الأوراق
انه لا المشتري ولا البائع قام بانذار الشفيع بحصول البيع طبقا لما اوضحته
المادة ٩٤١ سالفة الذكر فان ميعاد اعلان الشفيع لرغبتها في اخذ العقار .

يكون مفتوحاً أمامها إلى ما بعد تسجيل البيع بأربعة أشهر طبقاً لنص المادة ٩٤٨/٢ من القانون المدني ، ولا تسأل الشفاعة عن التأخير في إعلان أحد البائعين بصحة الدعوى بسبب عدم توجيئه إنذار لها بأسماء البائعين ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الأخذ بسقوط حق الشفاعة في الأخذ بالشفاعة على هذا الأساس قد التزم صحيح القانون ويكون الطعن بذلك على غير أساس .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢١ — طعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٩ ق)

٧٩٠ — الثمن الواجب على الشفيع ايداعه خزينة المحكمة هو الثمن الحقيقي م ٢/٩٤٢ مدني اشتراط ايداع الثمن المسمى بالعقد ولو كان سوريا — لا محل له .

تنص المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدني على ان « وخلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ هذا الاعلان (اعلان الرغبة) يجب أن يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، مع مراعاة ان يكون هذا الايداع قبل رفع الدعوى بالشفاعة » ، فان لم يتم الايداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفاعة . ولما كان هذا النص صريحاً في أن ما يجب ايداعه هو كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، فان اشتراط ايداع الثمن المسمى في العقد ولو كان سوريا يعد قيداً لا يحتمله النص :

(نقض ١٩٨٠/٤/١ — طعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٧ ق)

٧٩١ — ثبوت الشفاعة للجار الملاصق من جهة واحدة — شرطه — ان يكون العقاران المشفوع به والمشفوع فيه من المباني أو الأراضي المعدة للبناء — الجار المالك لأرض زراعية — ثبوت حقه في الشفاعة عن بيع المباني والأراضي المذكورة — شرطه .

ان الفترة (هـ) من المادة ٩٣٦ من القانون المدني اذ نصت على ثبوت

الحق في الشفعة للجار في الأحوال الآتية : ١ - إذا كانت العقارات من المبة أو من الأراضي المعدة للبناء سواء أكانت في المدن أم في القرى . ٢ - إذا كان للارض المبيعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة . ٣ - إذا كانت أرض الجار ملاصقة للارض المبيعة من جهتين وتساوى من القيمة نصف ثمن الأرض المبيعة على الأقل ، فقد دلت على أنه يكفي للأخذ بالشفعة في الحالة الأولى حيث يكون العقاران المشفوع به والمشفوع فيه من المباني أو من الأرض المعدة للبناء أن يكونا متجاورين أي متلاصقين من جهة واحدة دون أي شرط آخر ، ومن ثم لا يثبت الحق في الشفعة للجار المالك لأرض زراعية إذا كان العتار المجاور المبيع من المباني أو من الأراضي المعدة للبناء ، ذلك أن الأراضي غير المعدة للبناء لا يكفي فيها للأخذ بالشفعة مجرد التلاصق بل يجب أن يكون للارض أو عليها حق ارتفاق أو يكون التلاصق من جهتين مع اشتراط قيمة معينة للعقار المشفوع به كما هو الحال في الحالتين الثانية والثالثة فقرة (هـ) من المادة ٩٣٦ سالفه البيان .

(نقض ١٥/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٧ لسنة ٧ ق)

٧٩٢ - شفعة - يكفي لصحة الإيداع أن يقوم الشفيع بإيداع الثمن

الحقيقي فحسب دون الملحقات .

لما كانت المادة ٩٤٢ من القانون المدني توجب على الشفيع إيداع كامل الثمن ضماناً لجدية طلب الشفعة وجبنت الجزاء على مخالفة ذلك هو سقوط الحق في الأخذ بالشفعة بما يدل على أن الشارع قد تعمد في القانون القائم - خلافاً لقانون الشفعة القديم - إغفال ملحقات الثمن مما يجب إيداعه ، إكتفاء منه بتقيد حق الشفعة بإتباع الثمن الحقيقي فحسب مما يتعين معه أعمال هذا التقيد في أضيق الحدود دون أن ينسحب إلى ملحقات الثمن التي لم يرد بها تكليف في القانون ؛ وكان الثابت أن المظنون عليه الأول قد أودع بتاريخ ٨/٥/١٩٧٢ خزانة المحكمة مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ،

وهو يزيد على الثمن الذى تم به البيع فان الحكم المطعون فيه اذا لم يرتب اثرا على عدم ايداع الملحقات لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٨٠/٥/٣ - طعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٦ ق)

٧٩٣ - حق الشفيع ينشأ من مجرد اتهام البيع على العين المشفوعة
فالذا فسخ البيع بين الطرفين بعد طلب الشفعة يظل حق الشفيع فى الشفعة قائما .

ان القانون جعل البيع سببا للشفعة كما جعل حق الشفيع فى طلبها متولدا من مجرد اتهام انعقاد البيع على العين المشفوعة ، فاذا فسخ البيع بتراضى الطرفين بعد طلب الشفعة فانه لا يعدم اثر البيع بالنسبة للشفيع ويظل حقه فى الشفعة قائما ، ولما كان الثابت بالأوراق انه بعد اتهام البيع من الطاعن الأول الى المطعون عليه الثانى بموجب العقد المؤرخ ١٩٧٢/٢/١٢ قام المطعون عليه الأول باعلانهما فى ١٩٧٢/٤/٢ ، ١٩٧٢/٥/٧ برغبته فى اخذ الأرض المبيعة بالشفعة . ثم اقام دعوى الشفعة بايداع صحيفة قلم الكتاب وتمييدها بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٠ فان فسخ البيع الذى ادعى الطاعن الأول حصوله رضاء فى ١٩٧٢/٥/١٥ بعد طلب الشفعة ، لا يسقط حق الشفيع ، ويجوز له اجبار البائع بأن يضى معه فى البيع لا مع المشتري . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من احوال شهود المطعون عليه الأول ومن الترائن التى ساقتها وهو ما لم يكن محل نعى من الطاعنين - صورية عقد الهبة الرسمى الصادر من الطاعن الأول الى زوجته الطاعنة الثانية صورية مطلقة ، فان هذا العقد لا يكون له وجود قانونا ولا يسرى فى حق الشفيع .

(نقض ١٩٨٠/٥/٣ - طعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٦ ق)

٧٩٤ - قاعدة ان الشفعة لا تتجزأ تعنى انه لا يجوز للشفيع ان يأخذ بالشفعة فى صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخر حتى لا يضار المشتري بتبعيض الصفقة .

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان قاعدة ان

الشفعة لا تتجزأ بمعنى أنه لا يجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة في صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخر حتى لا يضار المشتري بتبعض الصفقة ، والثابت بالحكم المطعون فيه أن شراء الأرض المشفوع فيها كان بمقد مستقل عن عقد شراء المسقاة فتمت صفقتان ويحق للشفيعين أن يأخذا الأرض بالشفعة دون المسقاه .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٨ — طعن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٥ ق)

٧٩٥ — يجب لقيام حق انجار في الأخذ بالشفعة أن تكون الأرض المشفوع بها والأرض المشفوع فيها متلاصقتين وأن يكون لأى من الأرضين حق على الأخرى — ملكية المسقاه وحدها لا تتحقق بها صفة الجوار .

ان المادة ١٣٦ من القانون المدنى قد جرى نصها على أن « يثبت الحق في الشفعة — للجار المسالك في الأحوال الآتية : ٢ — اذا كان للأرض المبيعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة » ومثله أنه يجب لقيام حق انجار في الأخذ بالشفعة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تكون الأرض المشفوع بها والأرض المشفوع فيها متلاصقتين وأن يكون لأى من الأرضين حق ارتفاق على الأخرى بحيث يترتب على الأخذ بالشفعة أن يزول حق الارتفاق في الغرضين ، لما كان ذلك فإن تمسك الطاعن بملكيته للمسقاء الكائنة بالقطعة ٣٢ لا يجديهِ في القول بتوافر شروط الشفيع فيه إذ أن ملكية المسقاء وحدها لا تتحقق بها صفة الجوار المثبتة للحق في الشفعة .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٨ — طعن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٥ ق)

٧٩٦ — حقوق الارتفاق — التنازل عنها — شكله — حق الشفيع في الأخذ بالشفعة — ثبوته .

المقرر هو وجوب أن يتم التنازل عن حق الارتفاق وفقاً للقانون فهو لا يتم

الا اذا كان قد اشهر وفقاً لقانون الشهر العقاري ١١٤ سنة ١٩٤٦ ، ولا يغنى عن ذلك مجرد التقرير بالتنازل عن الارتفاق في دعوى الشفعة بعد رفعها ذلك ان حق الشفعيع يثبت بمجرد اعلانه رغبته في الأخذ بالشفعة اذ تكون عناصر الشفعة قد تكاملت ويحل محل المشتري في البيع الذي يأخذ فيه بالشفعة وليس رفع دعوى الشفعة بعد ذلك وصذور الحكم بثبوت الشفعة الا تقريراً لما تم من اثر قانوني ترتب مباشرة على اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة - مما يسوغ الالتفات عما يقرره الطاعن في مذكرة دفاعه امام محكمة الاستئناف من ان البائع له قد سبق له التنازل عن حق الارتفاق بالرأى من المسقاه الفاصلة وان دليله على ذلك هو انشاء المسقاه الأخرى التي اشترها الطاعن لرأى الأرض قون أن يقيم ما يثبت حصول شهر هذا التنازل قبل رفع الدعوى .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٨ - طعن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٥ ق ١)

٧٩٧ - يكفي لقبول دعوى الشفعة ان يودع الشفعيع الثمن الذي حصل به البيع فقط ولا يلزم ايداع مقابل البناء أو الفراس .

ان كانت المادة ١٤٦ من القانون المدني قد بينت ما يحق للمشتري اقتضاه من الشفعيع مقابل البناء أو الفراس الذي يجريه المشتري في العقار المشفوع ، الا أنه لما كانت المادة ١٤٢ من هذا القانون قد حذفت ما يجب على الشفعيع ايداعه بأنه « كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع » ورتبت على مخالفة ذلك سقوط حق الأخذ بالشفعة ، وكانت عبارة « كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع » لا تتسع لأن يكون المستحق للمشتري مقابل البناء أو الفراس هو ما يجب على الشفعيع ايداعه ، فان عدم ايداع الشفعيع لهذا المقابل لا يبنى عليه سقوط حق الأخذ بالشفعة ، اذ القول بغير ذلك فيه اضافة لاجراء من اجراءات الشفعة لا يتطلبه القانون وأعمال للجزاء في غير النطاق الذي حده .

(نقض ١٩٨٠/٦/٢ - طعن رقم ٧٦٦ لسنة ٤٧ ق ١)

٧٩٨ — يعتبر الميعاد مرجعياً في دعوى الشفعة من تاريخ ايداع صحيفتها قلم الكتاب حتى ولو تم اعلان المدعى عليهم بعد انقضاء الميعاد المحدد في المادة ٩٤٣ مدني .

الأصل أن ترفع الدعوى بالطريق المحدد في قانون المرافعات السابق وقت رفعها ، ولما كانت المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالي تقضي بأن ترفع الدعوى إلى المحكمة بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك وكان القانون لم يستثن دعوى الشفعة من الطريق العادي لرفع دعاوى ، وكانت المادة ٩٤٣ من القانون المدني قد اكتفت بالنص على رفع دعوى الشفعة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة دون أن تحيل صراحة إلى قواعد رفع الدعوى التي كان معمولاً بها وقت صدور القانون المدني أو ترسم طريقاً معيناً لرفعها . إذاً كان ذلك فإن دعوى الشفعة تعتبر مرفوعة من تاريخ ايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة وفق قانون المرافعات الحالي المنطبق على واقعة الدعوى .

(نقض ١٩٨٠/٦/٣ — طعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٧ ق)

٧٩٩ — دعوى الشفعة — إجراءاتها — المادة ٩٤٢/٢ ، المادة ٩٤٣ مدني — ايداع الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه بخزانة المحكمة الغير مختصة بنظر دعوى الشفعة يترتب عليه سقوط حق الشفعة — أساس ذلك .

ان المادة ٩٤٢ من القانون المدني اذ اوجبت في فقرتها الثانية على الشفيع « ان يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع مع مراعاة ان يكون هذا الايداع قبل رفع الدعوى بالشفعة . فان لم يتم الايداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الاخذ بالشفعة » فقد جعلته — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — اجراء من اجراءات دعوى الشفعة يترتب اتخاذ امام المحكمة المختصة قانوناً بنظرها خاصة وان المادة ٩٤٣ من القانون المدني قد حددت المحكمة التي ترفع اليها

دعوى الشفعة بانها المحكمة الكائن في دائرتها العقار المشفوع فيه مستخدمة ذات العبارة التي حددت بها المادة ٩٤٢/٢ السابقة عليها المحكمة التي يجب ايداع الثمن الحقيقي لخزائنها ، واستخدام هذه العبارة في النصين بمعنى اصطلاح واحد يدل على وجوب ايداع الثمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه بخزانة المحكمة المختصة بنظر دعوى الشفعة والا سقط الحق فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وتمضى بسقوط حق الطاعن في الاخذ بالشفعة لايداع الثمن الحقيقي خزينة المحكمة الجزئية الكائن في دائرتها العقار وهي غير مختصة بنظر الدعوى فان النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(نقض ١٢/٢ / ١٩٨٠ - طعن رقم ١٤٧٣ س ٤٩ ق)

٨٠٠ - المشرع اذ اوجب على الشفيع ايداع كامل الثمن وجعل الجزاء على مخالفة ذلك هي سقوط الحق في الاخذ بالشفعة اغفل هذه ملحقات الثمن فيما يجب ايداعه اكتفاء بتقييد حق الشفعة بايداع الثمن الحقيقي فحسب .

ان المشرع اوجب في المادة ٩٤٢ من القانون المدني على الشفيع ايداع كامل الثمن ضمانا لجدية طلب الشفعة وجعل الجزاء على مخالفة ذلك هو سقوط الحق في الاخذ بالشفعة - مما مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان المشرع تعمد اغفال ملحقات الثمن فيما يجب ايداعه اكتفاء منه بتقييد حق الشفعة بايداع الثمن الحقيقي فحسب . الامر الذي يتعين معه اعمال هذا التيبس في اغفال الحدود بحيث لا ينسحب الى ملحقات الثمن التي لم يرد بها تكليف في القانون .

(نقض ١٢/٩ / ١٩٨٠ - طعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٧ ق)

٨٠١ - الشفيع - من طبقة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع بسبب الشفعة .

لما كان الشفيع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بحكم انه صاحب

حق في اخذ العقار بالشفعة — يعتبر من طبقة الفير بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة ويجوز له أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن الثمن الوارد في العقد ليس هو الثمن الحقيقي للعين المشفوع فيها بل هو ثمن صوري . وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض مستندات الخصوم وناقش دفاعهم اقام قضاءه بأن حقيقة الثمن في عقد البيع هو ٤٢٩ جنيه على ما حصله من اقرار المشتري مورثة الطاعنين في صحيفة الدعوى رقم ٢٦٩ سنة ١٩٦٣؛ مدني شبين الكوم الابتدائية التي اقامتها ضد البائعين لها (المطعونون عليهما الثالث والرابع) بصحة ونفاذ عقد بيع العقار موضوع دعوى الشفعة وتسليم البائعين المذكورين لها بطلباتها في عقد الصلح الذي أبرم بينهم وورده ان الثمن ٤٢٩ جنيه الأمر الذي اطاعت معه محكمة الموضوع في حدود سلطتها في تقدير الأدلة الى ان حقيقة الثمن هو ٤٢٩ ج وليس أكثر من ذلك ، وقد اقامت قضاها على أسباب سائفة لها أصل ثابت في الأوراق ، وتكفي لحمل قضاء الحكم . لما كان ما تقدم وكان لا تثير على محكمة الموضوع ان لم تر محلا لاجابة طلب إحالة الدعوى الى التحقيق طالما وجدت في الأوراق ما يكفي لتكوين عقيدتها ، واذا طرح الحكم المطعون فيه في هذه الحالة الطلب المذكور فان البين من ذلك أنه قد رفضه ضمنا ، ومن ثم فان هذا النعى يكون على غير أساس .

(نقض ١٢/٩/١٩٨٠ — طعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٧ ق ٢)

صـلـح

٨٠٢ — التـطـليـق للضرر — التـفـويـض فـي الصـلـح — مـفـادـه أـيـضـا التـفـويـض بـرـفـضـه — رـفـض وـكـيـل الـزـوجـة للـصـلـح المـفـوض فـيـه — كـفـايـة ذـلـك لـأثـبـات عـجـز الـمـحـكـمـة عـن الـاصـلـاح بـيـن الـزـوجـيـن .

التفويض في الصلح يستتبع التفويض برفضه، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن وكيل المطعون عليها المفوض بالصلح قد رفضه ، فإن ذلك — يكفي لاثبات عجز المحكمة عن الاصلاح بين الزوجين .
(نقض ١٩٨٠/٢/٥ — طعن رقم ١٧ لسنة ٤٨ ق)

٨٠٣ — بطلان الاتفاق بالصلح أو التنازل بين صاحب العمل والعمال — شرطه — أن يمس حقوقا تقررها قوانين العمل .

اذ كان الاتفاق بالصلح أو التنازل بين صاحب العمل والعمال — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض لا يكون باطلا الا ان يمس حقوقا تقررها قوانين العمل ، وكان "طاعن ملزما بداء مبلغ ثلاثة جنيهاً شهريا متسبباً بانتقاله بسيارة الشركة المطعون ضدها من منزله الى مقر عمله بـبـا ذهابا وعودة فان القرار المشـر الىـه بسـبـب النـعـى لا يـمـس حـقـوقـا تـقـرـرـها قـوـانـيـن الـعـمـل فـي حـكـم المـادـة السـامـسـة مـن اـنـقـاـنـون رـقـم ٩١ لـسـنـة ١٩٥٩ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف ذلك النظر ، فان النعى عليه مخالف للسلطان يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٩ — طعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٤ ق)

٨٠٤ — الاتـفـاق بـالـصـلـح أو التـنـازـل بـيـن رـب الـعـمـل والـعـامـل — لا يـعـد بـاطـلـا — الا اذا نـصـمـن الـمـسـاس بحـقـوق تـقـرـرـها قـوـانـيـن الـعـمـل — الاتـفـاق عـلى اسـتـيـذال اـجـر ثـابـت بـجـزء مـن الـعـمـولـة لا بـطـلـان .

الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعمال — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — لا يكون باطلا الا ان يمس حقوقا تقررها قوانين العمل ،

ولما كان الثابت فى أوراق الدعوى أن الاتفاق الذى انعقد فيما بين الشركة الطاعنة والمطعون ضدهم بمقتضى عقود الصلح المؤرخة ١٩٧٣/٤/٢٢ التى لم يجدها المطعون ضدهم متضمنا استبدال أجر ثابت بجزء من العمولة التى كانوا يتقاضونها لم يمس حقوقا قررتها قوانين العمل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ؛ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فيه تطبيقه .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٥٣٦ لسنة ٤٩ ق)

مستند

٨٠٥ — عدم جواز رفع دعوى اصلية ببطالان الحكم — الاستثناء ثجرده
من أركانه الأساسية — عدم جواز رفع دعوى اصلية ببطالان الحكم لصورية
عقد البيع موضوع الدعوى .

السبيل لبحث اسباب العوار التي تلحق بالأحكام هو الطعن عليها بطرق
الطعن التي حددها القانون على سبيل الحصر ، فإذا كان الطعن عليها
غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل لهدارها بدعوى بطلان اصلية لمساس
ذلك بحجبتها الا اذا تجرنت هذه الأحكام من أركانها الأساسية . وإذا كان
الطعن بالصورية لا يجرى الحكم من أركانه الأساسية ، فإنه يكون من غير
الجائز رفع الدائن لدعوى بطلان الحكم — الصادر ضد مدينه — للصورية .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٤ — طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق)

٨٠٦ — النعى بصورية العقد — عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض .

إذا خلت الأوراق مما يدل على سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع
بصورية عقد القسمة أو عقد البيع فإنه لا يقبل منه التمسك بهذا الدفاع لأول
مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٢ — طعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق)

٨٠٧ — الورقة العرفية الموقع عليها — حجة على طرفيها بكافة بياناتها
— الادعاء بصورية احد هذه البيانات — وجوب اثباته بالكتابة .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى ثبت صدور الورقة العرفية من
نسب اليه التوقيع عليها فإنها تكون حجة على طرفيها بكافة بياناتها الى ان

يُثبت العكس ونقلاً للتواعد العامة لمى اثبات ما اشتمل عليه دليل كتابى وانه ان ادعى احد طرفى المحرر ان احد البيانات المدونة به غير مطابقة للواقع كان عليه بحكم الاصل ان يثبت هذه الصورية بطريق الكتابة .

(نقض ١٩٨٠/٣/١ — طعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٩ ق)

٨٠٨ — حجية الحكم — مناطه — طلب صحة ونفاذ عدة عقود بيع مستقلة — الدفع بصورتها — القضاء برفضه بالنسبة لاحداها — لا يقيد المحكمة عند الفصل فى صورية باقى العقود .

الحكم الصادر بين نفس الخصوم لا يكون حجة عليهم فى دعوى اخرى الا اذا اتحدت الدعويان فى الموضوع والسبب ، ولما كانت عقود البيع المؤرخة و و شى تصرفات قانونية مستقلة تماما عن بعضها ، فان مجرد التمسك بصورية جميع هذه العقود وصدور حكم نهائى برفض هذا الدفاع بالنسبة لواحد منها ، لا يقيد المحكمة عند الفصل فى صورية باقى العقود . اذ كان ذلك من الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدعوى بصحة ونفاذ العقود الثلاثة الاولى لا يكون قد صدر على خلاف حكم سابق .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ — طعن رقم ١١٠ لسنة ٢٦ ق)

٨٠٩ — الغير فى الصورية — هو كل ذى مصلحة ولو لم تكن بينه وبين طرفى العقد المطعون فيه رابطة عقدية — جواز اثباته الصورية بكافة طرق الاثبات .

الغير فى الصورية هو كل ذى مصلحة ولو لم تكن بينه وبين العاقدين رابطة عقدية ، ولهذا الغير ان يثبت الصورية بجميع طرق الاثبات ومنها القرائن كما وان تقدير اية الصورية مما يستقل به قاضى الموضوع .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٦ — طعن رقم ١١١ لسنة ٢٦ ق)

٨١٠ - التناقض الذي يفسد الأحكام - ماهيته - مثالان - الصورية في شخص المشتري .

التناقض الذي يفسد الأحكام هو الذي تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعا في الأسباب بحيث لا يتأتى معه فهم الأساس الذي أقيم عليه الحكم ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضي في الدعوى على أساس من ثبوت استعارة المطعون ضده الأول لاسم زوجته الطاعنة في إبرام عقد البيع فكانت وكالتها عنه مستترة في الشرائع وهذا الذي قال به الحكم هو بغيره ما كان محلا لادعاء المطعون ضده الأول ، مما تعتبر معه الصورية التي عناها الحكم هي الصورية في شخص المشتري وهي الوكالة المستترة وهذه الصورية النسبية بطريق التسخير تفرق عن الصورية التي تنصرف إلى التعاقد ذاته إذ هي تشرط قيام العقد وجديته ، ومن ثم فلا يكون ثبت تناقض اعترى أسباب الحكم .

(نقض ٢٤/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٩٠ ق)

٨١١ - بيع المتصرف ذات العقار لأشخاص مختلفين - المفاضلة بين المشترين تكون على أساس اسبقية تسجيل عقودهم - لا محل لأعمال حكم المادة ٢/٢٤٤ مدني بتفضيل الخمسك بالعقد الظاهر على من يتمسك بالعقد المستتر - اقتضاره على حالة اختلاف شخص المتصرف .

إذا تصرف الأب بصفته وليا شرعيا على ابنه القاصر في ذات العقار بعقود متعددة ولأشخاص مختلفين فإن المفاضلة بينهم تجري على أساس اسبقية تسجيل عقودهم ولا محل لأعمال حكم المادة ٢/٢٤٤ من القانون المدني بتفضيل المتمسك بالعقد الظاهر على المتمسك بالعقد المستتر ذلك أنه إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المدني على أنه « إذا أبرم عقد فلداثنى المتعاقدين وللخلف الخاص ، متى كانوا حسني النية أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويمتنوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي اضر بهم » فقد دلت على أن مجال تطبيق هذا النص يكون عند اختلاف شخص المتصرف في كل من المتعاقدين محل المفاضلة بحيث يكون أحدهما صاحب حق ظاهر والآخر صاحب الحق المستتر . ومن ثم لماته إذا كان الشيء محل المتصرف مملوكا لشخص واحد وتصرف به

بعقود متعددة إلى أشخاص مختلفين فإن المفاضلة بينهم تجرى على أساس
أسبقية تسجيل عقودهم فحسب .

(نقض ١٩٨٠/٥/١٩ — طعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٤٨ ق)

٨١٢ — الصورية المطلقة يترتب على ثبوتها بطلان العقد ذاته أما
الصورية النسبية بالنسبة للتاريخ أو الثمن فلا يترتب عليها بطلان التصرف
وإنما تكون العبرة بالتاريخ والتمن الحقيقي .

ان صورية تاريخ العقد والتمن الوارد به والتي دفع بها المظعون
عليه الأول هي صورية نسبية تختلف في حكمها عن الصورية المطلقة المتعلقة
بذات العقد ، ففي الأولى لا يترتب عليها بطلان التصرف وإنما تكون العبرة
بالتاريخ والتمن الحقيقي أما المتصود بالصورية المطلقة ان يكون العقد
لا وجود له في حقيقة الواقع ويترتب على ثبوتها بطلان العقد ذاته ، وأذ
اتخذ الحكم المظعون فيه من ثبوت صورية تاريخ العقد والتمن الوارد به
دليلا على صورية مطلقة فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/٦/١٠ — طعن رقم ١٠٣٧ لسنة ٤٥ ق)

مـسـئـلـة

٨١٣ - قصر تلك الصيدليات على الصيادلة المرخصين - عدم جواز أن يكون الصيدلي مالكاً أو شريكاً في أكثر من صيدليتين أو أن يكون موظفاً حكومياً - ق ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ - احكام متعلقة بالنظام العام فرض المشرع مخالفتها عقوبة جنائية .

النص في المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة ، واداه ان المشرع قصر تلك الصيدليات على الصيادلة المرخصين وحظر ذلك على من عداهم وذلك تنظيماً لتداول الادوية وتحقيقاً للإشراف الفني لـصيدلي متخصص على هذا التداول لارتباطه الوثيق بصحة الجيور وحياة المرضى ، كما حظر النص أن يكون الصيدلي المالك موظفاً حكومياً أو مالكا لأكثر من صيدليتين ، وذلك حتى يكون اشرافه الفني حقيقياً لتحقيقاً للمصلحة العامة التي استهدفها المشرع بهذا التنظيم محافظة على صحة الجمهور بما تكون معه هذه القواعد متعلقة بالنظام العام ، وقد اكد المشرع هذا المعنى بالنص على عقوبة جنائية على مخالفة احكامه .

(نقض ٢٤/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق)

٨١٤ - بيع الصيدلية الى غير صيدلي مرخص أو بيعها لصيدلي موظف أو مالك صيدليتين - باطل بطلانا مطلقا لمخالفته قاعدة متعلقة بالنظام العام - المشروع في بيع احدي الصيدليتين بعد البيع - لا اثر له .

يشترط لصحة عقد البيع أن يكون التعامل غير محظور لأمر يتصل بالنظام العام أو الآداب ، ومؤدى نص المادة ٣٠ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ أن عقد بيع الصيدلية - وهو عقد ناقل للملكية بطبيعته - الى غير صيدلي باطل بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام ، كما أن بيع الصيدلية الى صيدلي موظف أو صيدلي يملك صيدليتين آخرين يعتبر كذلك باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام ، وإذا كان عقد

البيع محل النزاع تضمن بيع محل تجارى (صيدلية) بكافة مقوماته المسافية
والمعنوية ، وكان الثابت تملك الطامان صيدليتين أخريين خلافا
الصيدلية المبعة محل النزاع ، فان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر عقد البيع
المشار اليه باطلا بطلانا مطلقا يكون قد صاففه صحيح القانون ، واذ كان
الشروع فى بيع احدى الصيدليتين بعد ابرام عقد البيع الباطل بطلانا مطلقا
ليس من شأنه تصحيح هذا العقد ، وكان عدم رد الحكم على الدافع غير منتج
فى الدعوى لا يعينه بالقصور ، فان النعى على الحكم المطعون فيه يكون على
غير اساس .

(نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٨٠ - طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق)

ضرائب

٨١٥ - قرار ربط الضريبة لا يتحصن بفوات ميعاد الطعن فيه اذا انطوى على خطأ مادي او خطأ في تطبيق القانون - ولا يكتسب أى حجية تمنع من اجراء تصحيح هذا الخطأ .

لما كانت الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ترتكن فى أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وانما تحددها القوانين التى تقرضها ، وليس فى هذه القوانين ولا فى القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذى يقع فيها سواء من الممول او من مصلحة الضرائب ، فللممول ان يسترد ما دفعه بغير حق ولمصلحة الضرائب ان تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم ، ومؤدى هذا ان قرار ربط الضريبة لا يتحصن بفوات ميعاد الطعن فيه اذا انطوى على خطأ مادي او خطأ فى تطبيق القانون ولا يكتسب حجية تمنع من اجراء تصحيح هذا الخطأ وكان ما أجرته مصلحة الضرائب من اضافة ما لم يحتسب خض الى اصول تركة مورث المطعون ضدهم ، لا يعدو ان يكون تصحيحا لخطأ وقعت فيه مما تملكه ما دام ذات الحق لم يسقط بالتقادم ، واذا قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ، مما يوجب نقضه .

(نقض ١٩/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٤ ق).

٨١٦ - تصرف المالك لأولاده فى حدود ما نصت عليه المادة ٤ من قانون اصلاح الزراعى المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٢ رخصة ندب اليها الشارع سواء كان التصرف بعوض او بغير عوض - وجوب استبعاد ايراد ما تم التصرف فيه من وعاء الضريبة العامة على ايراد المورث .

النص فى المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقمى ٣١١ لسنة ١٩٥٢ ، ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ وتبل تعديلها

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ على أنه « يجوز للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطباقه الزائدة على مائتي فدان إلى أولاده بما لا يجاوز خمسين فداناً للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان ، فإذا توفى قبل الاستيلاء على أرضه فون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر فيه عندئذ التصرف اليهم ، افتراض أنه قد تصرف اليهم وإلى فروع أولاده المتوفين قبله في الحدود السابقة » ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن تصرف المالك إلى أولاده على هذا الوجه وفي هذا النطاق هو رخصة واستحباب ندب إليه الشارع رعية منه للملاك ذوي الأولاد وتمييزاً لهم عن غيرهم وهو ما انفصلت عنه المنكرة التفسيرية للقانون ، يستوى بذلك أن يكون بمعوض أو بغير عوض ، ومثل هذا التصرف لا ترد عليه مظنة الفس والتخيل على أحكام القانون الذي قام عليها نص المادة ٢٤ مكرراً (٢) المضامة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ - من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - (بشأن الضريبة العامة على الأيراد) وقبل تعديلها بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ طالما أن القانون هو الذي رخص فيه وندب إليه وافترضه بحيث لا يقال أنه يتعين على صاحب الشأن من الأولاد رفع الأمر للقضاء لإقامة الدليل على دفع المقابل لكي يرد إليه فرق الضريبة إذا كان التصرف بمعوض . إذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استبعد إيراد الأطلاق المتصرف فيها من مورث المطعون ضدهم إلى ولديه طبقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي من إرادته العام في سنوات النزاع فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويكون النعمى بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ٢٢/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٨ ق)

٨١٧ - الدعاوى المتعلقة بالضريبة على المرتبات وجوب رفعها طبقاً للقواعد العامة في قانون المرافعات - لا ولاية لأجان الطعن في خصوص هذه الضريبة - ولا حجية لقراراتها في هذا الشأن .

وإن كان الشارع قد أجاز طريق الطعن في تقديرات المأمورية

وقرارات اللجان بعضها من بعض وفق نوع الضريبة ، ولئن كانت الضريبة تحددتها القوانين التي تفرضها، وكانت الدعاوى المتعلقة بالضريبة على المرتبات وما في حكمها المقررة بمقتضى الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ترفع طبقا للتواعد العامة في قانون المرافعات مباشرة الى القضاء ، اذ لم يجعل القانون للجان الطعن ولاية الفصل في أوجه الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب في خصوص هذه الضريبة لان هي لم تكن كان قرارها مجاوزا اختصاصها فلا تكون له حجية بحيث يكون للمحكمة ذات الولاية اذا ما رجع اليها النزاع ان تنظر فيه كان لم يسبق عرضه على لجنة الطعن ، بينما ترفع الدعاوى بالطعن في قرارات اللجان في شأن الضريبة على ارباح المهن غير التجارية طبقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك استثناء من التواعد العامة في قانون المرافعات ، مما يكون معه الحكم المظعون فيه قد اخطأ فيما قرره من ان طريق الطعن يتحدد بنوع الضريبة الذي استقر عليه قرار لجنة الطعن صوابا او خطأ وقد حجب هذا الخطأ عن تحري نوع الضريبة الواجبة تاتونا على المبالغ التي تقاضاها المظعون ضده من هيئة التحكيم واختارات القطن واتحاد مصدرى الاقطان وما اذا كانت هي ضريبة المرتبات وما في حكمها او ضريبة المهن غير التجارية ، الا انه لما كانت المنازعة بين الطاعنة والمظعون ضده قد انحصرت في خضوع المبالغ المذكورة لهذه الضريبة او تلك ، وكانت الدعوى التي تقي الحكم المظعون فيه بعدم قبولها كانت قد اقامتها الطاعنة بطريق التكييف بالحضور مع انه كان يتعين اقامتها بفرض ان الضريبة هي الضريبة على المرتبات وما في حكمها — بطريق الايداع المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالي الذي اقيمت الدعوى في ظله — فان الحكم اذ تقي بعدم قبول تلك الدعوى يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة .

٨١٨ - ضم الدعويين المتحدين خصوصاً وموضوعاً وسبباً - أثره -
يرفع الطعن الضريبي بطريق الابداع المنصوص عليه في المادة ٥٤ ق ١٤ لسنة
١٩٣٩ اختلفه عن طريق الابداع المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون
المرافعات .

ضم محكمة الدرجة الأولى الدعويين المتحدين خصوصاً وموضوعاً
وسبباً وان كان من شأنه ان يفقد كليهما استقلالها عن الأخرى ، وهو
ما يتأدى منه ان الدعوى الثانية المرفوعة من الطاعنة بطريق الابداع
المنصوص عليه في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ -
وهو يختلف عن طريق الابداع المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون
المرافعات - تكون مطروحة على محكمة الاستئناف وهو ما يتسع له وجه
النعي ، الا انه لما كانت تلك الدعوى لا تكون مقبولة - وفق الطريقة التي
أقيمت بها - الا اذا كانت الضريبة الواجبة قانوناً هي الضريبة على الارباح
غير التجارية ، وهو ما لا يحقق للطاعنة سوى مصلحة نظرية بحتة ،
لما يترتب عليه من تأييد قرار لجنة الطعن ، فان النعي يكون على غير أساس .
(نقض ١/٢٩ / ١٩٨٠ - طعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق)

٨١٩ - إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأراضي الزراعية والمباني
المملوكة للمنشأة - وجوب استبعادها بعد تنزيل ١٠٪ من قيمتها من وعاء
ضريبة الأرباح التجارية تطابق هذه القاعدة سواء في حالة الربح أو الخسارة .
ان النص في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها
بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على انه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٥
فقرة ثانية فان إيرادات رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشأة
والتي تتناولها الضريبة المقررة بمقتضى الكتاب الأول من هذا القانون او التي
تكون معفاة من الضريبة المذكورة بمقتضى قوانين أخرى تخصم من مجموع
الربح الصافي الذي تسرى عليه ضريبة الأرباح وذلك بمقدار مجموع الإيرادات
المشار إليها بعد تنزيل نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار على أساس

١٠٪ من قيمة تلك الإيرادات ، ويجرى الخصم ذاته على إيرادات الأراضي الزراعية أو المباني الداخلة في ممتلكات المنشأة فان الإيرادات المذكورة تخصم بعد تنزيل ١٠٪ من قيمتها من مجموع الربح الصافي الذي تؤدي عنه الضريبة ويشترط أن تكون هذه الإيرادات داخلة في جملة إيرادات المنشأة « وفي المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه « يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باثرتها الشركة أو المنشأة » يدل على أن المقصود بعبارة الربح الصافي الواردة في المادة ٣٦ هو نتيجة العمليات التي تقوم بها المنشأة ربها ككت أم خسارة وأن الشارع أراد بمقتضى هذه المادة استبعاد إيرادات رؤوس الأموال المتقولة والأراضي الزراعية والمباني التي تملكها المنشأة بعد تنزيل ١٠٪ من قيمتها من جملة إيراد المنشأة الداخلة فيه هذه الإيرادات باعتبار أنها تخضع للضريبة الخاصة بها وذلك بغض النظر عما إذا كانت نتيجة النشاط التجاري ربها أم خسارة وقد هدف الشارع من ذلك إلى منع ازدواج الضريبة على هذه الإيرادات إذ أنها محقة من نشاط آخر أماره الشارع عن النشاط التجاري فلا شأن لها بالخسارة المحقة منه والتي ترحل لثلاث سنوات تالية لتستنفذ مما يربح في تلك السنوات وفق أحكام المادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، يؤكد هذا النظر أن عدم استبعاد هذه الإيرادات غير التجارية من مجمل الإيراد في حالة الخسارة وعدم ترحيل تلك الخسارة إلى السنوات التالية لتخصم من أرباحها يترتب عليه استحقاق ضريبة الأرباح التجارية على الأرباح كاملة بما فيها الإيرادات المذكورة وبالتالي ازدواج الضريبة على تلك الإيرادات على خلاف أحكام القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٩ — طعن رقم ٢٦ لسنة ٤٦ ق)

٨٢٠ — الضرائب المباشرة أصلية أو إضافية — وجوب خصم ما دفع منها في سنة المحاسبة بصرف النظر عن سنوات استحقاقها — من وعاء الضريبة العامة — خصم الحكم الضريبة الإضافية دون التحقق من سداد الممول لها — خطأ في القانون .

النص في الفقرة الثالثة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة

١٩٤٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ والمادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاصة بالإصلاح الزراعي يدل على أنه من حق الممول خصم الضرائب المباشرة التي يكون قد دفعها في سنة المحاسبة بصرف النظر عن سنوات استحقاقها من وعاء الضريبة العامة ، سواء كانت مفروضة من الدولة أو من إحدى السلطات المحلية ، وسواء كانت ضريبة أصلية أو إضافية — كالضريبة الإضافية. المفروضة بمقتضى المادة ٢٥ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية على كل زيادة في أطيان الممول على مائتي فدان ، وتخصم هذه الضريبة كغيرها من الضرائب المباشرة من وعاء الضريبة العامة في السنة التي تسدد فيها حتى يتم استيلاء الدولة على الأطيان الزائدة . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قام بخصم الضريبة الإضافية من وعاء الضريبة في سنتي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ دون أن يتحقق من سداد تلك المبالغ في سنتي المحاسبة المذكورتين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ — طعن رقم ٩٧ لسنة ٤٦ ق)

٨٢١ — الاجراءات القاطعة لتقادم بين الضريبة — ما هيتهها — مجرد استدعاء الممول أو وكيله للمناقشة لا يعد ذلك اجراء قاطعا لتقادم ضريبة الشركات .

النص في المادة ٣٨٣ من القانون المدني على أن « ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الى محكمة غير مختصة وبالتنبيه وبالحجز وبالطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حقه في تفليس أو في توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى » ، وفي المادة ٣٨٤ من ذات القانون على أن « ينقطع التقادم اذا اقر المدين بحق الدائن اقرارا صريحا أو ضمنيا » ، وفي المادة ١/٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ على أنه « ... وعلاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني تنقطع هذه المدة بالتنبيه على الممول بداء الضريبة أو بالاحالة الى لجان

الطعن . . . « وفى المادة ١/٣ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ على أنه « يعتبر تنبيهها قاطعاً للتقادم أو راد الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والاختارات إذا سلم أحدها إلى الممول أو من ينزب عنه قانوناً أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول « يدل على أن المقصود من الاخطار القاطع للتقادم هو الذى تتمسك فيه مصلحة الضرائب بحقها فى دين الضريبة وإن الإقرار القاطع له هو الذى يترغيه الممول صراحة أو ضمناً بلن دين الضريبة لا يزال فى ذمته ، وإذا كان ذلك . وكان مجرد استدعاء الممول أو وكيله للمناقشة لا ينطوى على تمسك مصلحة الضرائب بحقها فى دين الضريبة فإنه لا يكون قاطعاً للتقادم فى مفهوم المادة ١/٣ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على اعتبار هذا الاجراء بذاته قاطعاً للتقادم كما اعتبر تقدم وكيل الطاعنين لطلبات استخراج كشوف رسمية بملكات المورث اقراراً من الطاعنين بوجود الدين فى ذمتها دون أن يبين طبيعة هذه الطلبات وما تحنويه والجهة المقدمة اليها ، فإنه يكون فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون مشوياً بالقصور .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ - ملعن رقم ٢٢٩ لسنة ١٦ ق)

٨٢٢ - المراسلات البريدية المسجلة الصادرة من مصلحة الضرائب إلى الممولين - توجيه اعلان التهنؤجين ١٨ ، ١٩ ضرائب للمول بقره وشكاته - وجوب تسليمه اليه شخصيا أو نائبه أو احد مستخدميه والا كان باطلا - تسليم الاعلان إن ادعى أنه ابنه - اثره - بطلان الاعلان .

النص فى المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع وضع اجراءات خاصة بالاعلان وعلى تخلف عن الاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات فجعل الاعلان المرسل من المأمورية إلى الممول باخطاره بربط الضريبة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول فى قوة الاعلان الذى يتم بالطرق القانونية ولم يقيد المأمورية باجراءات الاعلان التى

فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة الى المرسل اليه ، ووضع الاجراءات التي فرض على حامل البريد اتباعها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها ، بأن نص في المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على أن « المراسلات تسلم بموجب ايصال الى المرسل اليهم او الى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فتطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ الذي نص فيه على أن « المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم الى المرسل اليهم انفسهم وفي حالة عدم وجود المرسل اليه تسلم المراسلة المسجلة الى نائبه او خادمة او لمن يكون ساكنا معه من اقاربه او اصهاره بعد التحقيق من صفتهم والتوقيع منهم ، ومفاد ذلك ان الاعلان الحاصل في المنشأة يتعين ان يسلم اليه شخصيا او الى نائبه او احد مستخدميها مستخدميه والا كان باطلا ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على بطلان الاعلان بالنموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب تأسيسية على ان عامل البريد توجه الى منشأة الممول وسلام الاعلان ، الى من ادعى انه نجله — وهو ليس ممن نصت عليهم المادة ٥٨ في سالف الذكر فانه لا يكون قد اخطأ ويكون النعي على غير اساس .

(نقض ١١/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ١١٠٨ لسنة ٨ ق)

٨٢٢ — احكام التهريب الواردة في قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ —
سريتها على حالات التهريب من الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج والاستهلاك — القرار الجمهوري ٥٠٨ لسنة ١٩٦٥ — اقتصاره على فرض وتعديل رسوم الانتاج والاستهلاك .

خلت احكام القرار الجمهوري رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٥ من معالجة حالات التهريب من رسوم الانتاج اذ اقتضت مادته الاولى على تعديل رسوم الانتاج والاستهلاك على الاصناف الواردة بالجدول رقم (١) طبقا للفئات الواردة به،

ونص في مادته الثانية على فرض رسوم الانتاج والاستهلاك على الأضخانات الواردة بالجدول رقم (ب) طبقا للفئات الواردة به ، ولما كان قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نص في الفقرة الثانية من المادة ١٢١ منه على معاقبة من ارتكب فعلا تشدد به التخطئ من الضرائب الجبركية المستحقة كلها او بعضها وانه لا يمنع من اثبات التهريب عدم ضبط البضائع ، ثم نص في المادة ١٢٣ منه على معاقبة كل من استرد او شرع في استرداد الضرائب الجبركية او المبالغ المدفوعة لحسابها او ضرائب الانتاج او الاستهلاك كلها او بعضها باحدى الوسائل المنصوص عليها في المادة ١٢١ ويكون التعويض معادلا لمثل المبلغ موضوع الجريمة ، فان مفاد ذلك ان احكام التهريب التي تضمنها قانون الجمارك المشار اليه تسرى على حالات التهريب من الضرائب الجبركية وضرائب الانتاج والاستهلاك .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٤ - طعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٧ ق)

٨٢٤ - المقصود بعبارة الشركات التي تقوم بين الأصول والشروع

او بين بعضهم البعض هو الشركات القائمة فعلا في تاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٧٣ تاريخ العمل بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ وما يقوم منها في تاريخ لاحق .

ان النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ - المضافة بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٧٣ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ - على أنه « في تطبيق احكام هذه المادة يعتبر في حكم الممول الفرد الشركات التي تقوم بين الأصول والشروع وبين الأزواج او بين بعضهم البعض » ، وتربط الضريبة في هذه الحالة باسم الأصل او الزوج حسب الأحوال ، دون أن يخل ذلك بحق الغير الشريك في التمتع بالاعفاء بالنسبة لحصته في الأرباح ، وتعتبر اموال الشركة واماوال الاشخاص المكونين لها ضامنة لسداد الضرائب المستحقة . ويجوز في جميع الأحوال لصاحب الشأن اثبات جدية الشركة « يدل على ان المقصود بعبارة « الشركات التي تقوم بين الأصول والشروع او بين الأزواج او بين بعضهم البعض » هو الشركات القائمة فعلا في تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٧٣ في ٢٣ أغسطس ١٩٧٣

وما يقوم منها في تاريخ لاحق ، ولو قصد الشارع قصرها على الشركات التي تقوم بعد العمل بأحكام القانون المذكور لنص على ذلك صراحة كما عمل في الفقرة ب من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ حين نص على أن يعفى من أداء الضريبة لمدة خمس سنوات المشروعات الجديدة التي « تقام بعد العمل بهذا القانون » لاستغلال حظائر تربية المواشي والدواجن أو تفريخها أما النص في المادة (٤) بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ على أنه « هي تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر في حكم الممول الفرد الشركات القائمة أو التي تقوم بين الأصول والفروع النقص أو بين الأزواج أو بين بعضهم البعض » فإنه لم يأت بجديد في هذا الشأن .

(نقض ١٥/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٨ ق)

٨٢٥ — تعدد رسم الدمغة بتعدد الاعلانات ولو تضمنتها لوحة أو نشرة واحدة — جواز أن يتم التعدد تباعا بتغير الاعلان سواء ظل لسنة كاملة أو جزءا منها — امتداد الاعلان لأكثر من سنة — أثره — استحقاق رسم جديد عنه .

النص في المادتين الأولى والسادسة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة يدل على أن الشارع وضع في المادة الأولى من الجدول الثالث قاعدة عامة مفادها أن الضريبة تتعدد بتعدد الاعلانات ولو تضمنتها لوحة أو نشرة واحدة ، وقد يكون هذا التعدد في اللوحة الواحدة في وقت واحد أو يتم التعدد تباعا بتغير الاعلان أخذاً بأن الوعاء الخاضع للضريبة هو الاعلان ذاته ، مما يقتضاه أن الاعلانات المضيفة بواسطة انعكاسات ثابتة الموضوعية على دور السنينها والمنصوص عليها في المادة السادسة من الجدول المذكور يستحق عنها رسم جديد كلما تغيرت بتغير الفيلم المعروض سواء ظل الفيلم معروضا لسنة كاملة أو جزءا من السنة ، لأن المقصود بأن الرسم يفرض سنويا هو تحديد فترة زمنية بعدها سنة لاستحقاق الرسم بحيث إذا امتد نشر الاعلان بحالته ودون تغيير لمدة تجاوز السنة استحق عنه رسم جديد .

(نقض ٢٩/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٦١٥ لسنة ٤٨ ق)

٨٢٦ - المرتب الذى تمنحه الحكومة المصرية للموظف المعار للحكومة الجزائرية تكون قد أدته له بصفة أصلية لاعتبارات متعلقة بالمصلحة العامة وليس نيابة عن حكومة الجزائر ويسرى عليه لذلك الضريبة المقررة على المرتبات التى تدفعها الحكومة المصرية الى أى شخص سواء كان مقيما فى مصر أو فى الخارج .

الأصل فى اعارة موظفى الدولة الى الحكومات والهيئات العربية والاجنبية والدولية ان يكون مرتب المعارين الى جانب الجهة المستعمدة .
غير ان الشارع اجاز منح الموظف المعار مرتبات من الحكومة المصرية بالشروط والأوضاع التى يقررها رئيس الجمهورية ، ومن أجل ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه بصرف المرتب الأسمى بالكامل فى جمهورية مصر العربية ، فدل بذلك على ان يصرف للمعارين الى جمهورية الجزائر مرتباتهم الأصلية كاملة فى جمهورية مصر العربية بالإضافة الى مرتب الاعارة المدفوع لهم من الحكومة المصرية .
لما كان ذلك ، وكانت اتفاقية التعاون بين حكومة مصر العربية وحكومة الجمهورية الجزائرية الموقعة فى الجزائر بتاريخ ٢٤/٤/١٩٦٤ والصائر بها قرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٧ لسنة ١٩٦٣ لم يرد بها نص على ان تحصل الحكومة المصرية عن الحكومة الجزائرية بشئ من هذه المرتبات .
فان المرتب الذى تمنحه الحكومة المصرية للموظف المعار يكون قد أدته له بصفة أصلية لاعتبارات متعلقة بالمصلحة العامة وليس نيابة عن حكومة الجزائر وتسرى عليه لذلك الضريبة المقررة على المرتبات التى تدفعها الحكومة المصرية الى أى شخص سواء كان مقيما فى مصر أو فى الخارج .

(نقض ٢٩/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٢ فى)

طـرح البحر

٨٢٧ — اطيان اكل البحر — بقاؤها في تكليف مالکها وورثته لحين تمويضهم من اطيان طرح البحر — ق ٤٨ لسنة ١٩٣٢ ، اعتبارها موجوده بالطبيعة لورودها في تركته — فساد في الاستدلال — خلو الحكم من دليل يؤيد وضع اليد عليها — قصور .

اذ كان اعتبار الاطيان محل النزاع قائمه على الطبيعة منذ وفاة في سنة ١٩٢٥ من مجرد احتسابها ضمن تركته على ما ورد بدفاع الطاعن استنتاجا من واقع لا ينتج لان اطيان اكل البحر تغسل في تكليف مالکها وتورث عنه حتى يفوض هو او ورثته عنها من اطيان طرح البحر وفقا لاحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٣٢ الخاص بطرح البحر والكله .

(نقض ١٠/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٧٢٣ س ٤٦ ق)

طعن

أولا - الطعن المباشر في الأحكام

ثانيا - المصلحة في الطعن

ثالثا - الخصوم في الطعن

رابعا - إجراءات الطعن

خامسا - مسائل منسوعة

أولا - الطعن المباشر في الأحكام

٨٢٨ - الأحكام الجائز الطعن فيها في قوانين المرافعات المتعاقبة -
عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولو اختلفت الطلبات
فيها أو تبينت أسبابها أو تعدد الخصوم فيها - جواز الطعن فيها مع الحكم
الختامي المنتهى للخصومة برمتها م ٢١٢ مرافعات - علة ذلك .

يبين من تقصى المراحل التشريعية التي مر بها حق استئناف الأحكام
في قوانين المرافعات المتعاقبة أنه بعد أن كان أولها . وهو الصادر بالأمر
العالى المؤرخ ١٨٨٣/١١/٣ ، يجيز الاستئناف إلى استئناف ما يصدر أثناء
سير الدعوى من أحكام ما استثنى بما أجازته المادة ٣٦١ منه استئناف الأحكام
التشديدية . جاء التشريع اللاحق وهو الصادر بالتأثير ٧٧ لسنة ١٩٤٩ فقيد
هذا التوسع بما حظرته المادة ٣٣٨ منه من الطعن في الأحكام التي تصدر قبل
الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع
الطعن في الحكم الصادر في الموضوع مستهدفا من ذلك منع تقطيع أو حلال
القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وتفاديا من تعويق الفصل في
موضوع الدعوى وزيادة نفقات التقاضي مع احتمال أن يقضى آخر الأمر في

أصل الحق للخصم الذى أخفق فى النزاع الفرعى لميعفيه ذلك من الطعن فى الحكم الصادر عليه قبل الفصل فى الموضوع — بيد أنه ازاء ما اشارته التفرقة الدقيقة بين الأحكام الموضوعية والفرعية وبين الأحكام التى تقبل الطعن المباشر والتى لا تقبله من خلاف فى الراى حال دون تحقيق الهدف المرجو من التشريع جاء قانون المرافعات الحالى الصادر بالقانون ١٣ لسنة ١٩٦٨ بحكم حاسم فى ذلك بما نصت عليه المادة ٢١٢ منه من أنه « لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها » فدل بذلك على عدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام التى تصدر اثناء سير الخصومة — ايا كان نوعها — قبل صدور الحكم الختامى المنهى لها برمتها — باستثناء ما اردفته المادة بعد ذلك من صور محدودة — مؤكدة بذلك حرصه على عدم جواز نقل الدعوى من محكمة الدرجة الأولى الى محكمة الدرجة الثانية الا بعد ان تستنفذ اولاهما كل سلطتها فى جميع ما هو معروض عليها من طلبات ولو تباينت اسبابها او تعدد الخصوم فيها باعتبار أنه ليست فى هذا أو ذاك ما ينهى وحدة الخصومة المطروحة على المحكمة تلك الخصومة التى يحرص القانون على تماسك اجزائها وان اختلفت عناصرها على نحو ما نصت عليه المواد من ١٢٣ — الى ١٢٦ من قانون المرافعات من اجازة تقديم طلبات عارضة فى الدعوى سواء من جانب المدعى او من جانب المدعى عليه استكمالاً للطلب الاصلى او ترتيباً عليه او اتصالاً به على نحو غير قابل للتجزئة او بهدف عدم الحكم للمدعى بطلباته كلها او بعضها او تقييدها لمصلحة المدعى عليه — علاوة على ما تاذن المحكمة بتقديمه من طلبات مرتبطة بالطلب الاصلى هذا الى حق الغير فى التدخل فى الدعوى سواء منضمها الى احد الخصوم او طلباً للحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وذلك كله جسيماً لشتات المنازعات المتداخلة تيسيراً للنحل فيها جهة واحدة وتحقيقاً للعدالة الشاملة ونوتياً من تضارب الأحكام ولو كان ذلك على حساب بعض قواعد الاختصاص الرعى او القيين والتى هى فى الأصل مما يتعلق بالنظام العام على نحو ما اوجبت المادة ٤٦ من قانون المرافعات على المحكمة الجزائية من التخص عن الحكم فى الطلب

الأصلى — الداخلى فى اختصاصها فإذا كان من شأن فصله عن الطلب المعارض أو المرتبط بما يضر بسير العدالة ويوجب عليها إحالة الدعوى برمتها الى المحكمة الابتدائية .

(نقض ١٦٨٠/١/٥ — طعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٨ ق)

٨٢٩ — قضاء محكمة اول درجة برفض الطلب الأصلى للمدعى مسع اعادتها للمرافعة فى الطلب الاحتياطى — تأييده استثنائيا — الطعن بالنقض فيما قضى به فى الطلب الأصلى — غير جائز ما لم يكن قد فصل نهائيا فى الطلب الاحتياطى — م ٢١٢ مرافعات .

بمفاد نص المادة ٢١٢ مرافعات ان الأصل ان الأحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى قبل صدور الحكم المنهى للخصومة كلها لا يجوز الطعن فيها استقلا لا فى الحالات المستثناة بنص المادة المذكورة ، وكان المقصود بالحكم المنهى للخصومة كلها — وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون — هو الحكم الختامى المنهى للخصومة . لما كان ذلك ، وكانت طلبات الطاعن ومورث الطاعنة الثانية موضوع الخصومة هى الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لهما من المطعون عليه الاول وبطلان عقد البيع المسجل الصادر من المطعون عليه المذكور للمطعون عليه الثانى بالنسبة — لمساحة مما بيع لهما بالمعتد المطلوب الحكم بصحته ونفاذه والحكم احتياطيا بنسخ عقد البيع الاول والزام المطعون عليه الاول بأن يدفع للمدعين مبلغ ... قيمة الثمن والتعويض عن النسخ ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذى اقتصر على الحكم ببطلان عقد البيع — الاول — ويرفض الدعوى بالنسبة للطلب الأصلى المتقدم من المدعين خاصا بالحكم بصحة ونفاذ العقد المذكور واعاد الدعوى للمرافعة فى الطلب الاحتياطى للمدعية لا يكون قد انتهى الخصومة كلها ما لم يكن قد فصل فى هذا الطلب نهائيا وهو ما خلت الأوراق من دليل عليه ، وكان الحكم المذكوران ليسا من الأحكام التى

استثنتها — على سبيل الحصر — المادة ٢١٢ من قانون المرافعات : فإن الطعن في الحكمين المطعون فيهما على استقلال يكون غير جائز .
(نقض ١٥/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٨٣ س ٤٠ ق ١)

٨٢٠ — قضاء المحكمة برفض طلب التسكين وندب مَدَقَب الخيـراء
لاحتساب الفروق قضاء غير منه للخصومة كلها فلا يجوز الطعن فيه على
استقلال .

المقرر بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات انه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجرى ومفاد هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان المشرع يمنع به الطعن على استقلال فيما يصدر من احكام أثناء سير الخصومة قبل أن يصدر فيها حكم ختامي ينهي الخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام المشار اليها في النص — ولما كان الحكم المطعون فيه اذ اقتصرت على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب التسكين ، واعداد المأمورية الى مكتب الخبراء بالنسبة لطلب الفروق : فانه لا يكون قد انهى الخصومة كلها ، لما كان ذلك وكان هذا الحكم لا يندرج ضمن الأحكام التي استثناها المشرع من الحظر الوارد بالمادة ٢١٢ من قانون المرافعات فإن الطعن فيه على استقلال يكون غير جائز .

(نقض ٩/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٦٢ لسنة ٤٤ ق)

١

٨٢١ — جواز الطعن في الحكم من عدمه أمر متعلق بالنظام العام —
وجوب بحث المحكمة له من تلقاء نفسها .

متى كان جوار الطعن من عدمه يتعلق بالنظام العام ، فانه يتعين على

هذه المحكمة ان تعرض بالبحث لهذا الامر من تلقاء نفسها لتقول كلمتها فيه
قبل التطرق الى نظر موضوع الطعن .

(نقض ١٨/٢/١١٨٠ — طعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٢ ق)

٨٣٢ — القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية بالنسبة
للكفيل المتضامن مع ندب خبير لتحديد دين المدين — الأصل — قضاء غير منه
للخصومة — عدم جواز الطعن فيه استقلالا — م ٢١٢ مرافعات .

مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ان المشرع وضع قاعدة
مفادها عدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام التى تصدر أثناء سير
الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة برمتها سواء كانت تلك الأحكام قطعية حسمت
جزءا من الخصومة او احكاما متعلقة بالاثبات ، واستثنى المشرع من هذه
القاعدة الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام
التي تصدر فى شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، وراند
المشرع فى ذلك — وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية — هو الرغبة
فى منع تقطيع اوصال الدعوى الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مع
ما يترتب على ذلك احيانا من تعويق الفصل فيها : لما كان ذلك ، وكان
يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ان البنك — الطاعن — اقام الدعوى
بالزام الشركة — المطعون ضدها الأولى — بصفتها مدينة اصلية
ومورث المطعون ضدهم ثانيا بصفته كفيل متضامنا بالمبلغ المطالب به ،
فأجابه الحكم المطعون فيه بالنسبة للشركة المدينة الاصلية بندب خبير لتحديد
دين البنك قبلها وفقا للاسس البينة فى الحكم وتمشى بالنسبة للكفيل
المتضامن بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى قبله ، فان الحكم
المطعون فيه لم ينف الخصومة برمتها المرددة فيما بين البنك الطاعن من جانب
والشركة المطعون ضدها الأولى بصفتها مدينة اصلية ومورث المطعون ضدهم
ثانيا بصفته كفيل متضامنا من جانب آخر كما انه لا يتدرج تحت نطاق
الحالات المستثناة فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات سالفة البيان ما دام

لم يسبق تنفيذ الحكم الابتدائي تنفيذا معجلا كما قرر بذلك الحاضر عن البنك الطاعن في جلسة المرافعة ، فان الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز .

(نقض ١٨/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٣ ق)

٨٣٢ — ضم الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع الى دعوى الخصم تثبيت ملكيته لذات العين المبعة لصورية هذا العقد الصادر من مورثه — الحكم بصحة العقد وبإعادة الدعوى الأخرى للمرافعة — قضاء المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع عن هذا الشق بإلغاء الحكم المستأنف — قضاء غير منه للخصومة كلها — عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا — م ٢١٢ مرافعات .

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — ان المشرع وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما قد يترتب على ذلك من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما ينجم عنه حتما في زيادة نفقات التقاضي ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بإلغاء قضاء محكمة أول درجة في الدعوى رقم ورفض دعوى الطاعنين بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ على سند من القول بأن البيع صوري يستر وصية ، وكان هذا الحكم لا تنبئ به الخصومة الأصلية كلها المرددة بين طرفي التقاضي في مطلب القضاء بتثبيت ملكية المطعون ضدهم لأنصبتهم الميراثية في العقارات المخلصة تركة عن مورث الطرفين موضوع الدعوى رقم والتي ضمت إليها دعوى صحة ونفاذ عقد البيع ، ولئن كان الأصل ان ضم الدعويين المختلفين سببا وبموضوعا تسهيلا للأجراءات لا يترتب عليه ان تتخذ كل منهما استقلالا ولو

اتحد الخصوم فيها إلا أنه لما كانت دعوى صحة التعاقد الصادر فيها الحكم المطعون فيه لا تعدو في الحقيقة إلا أن تكون دفاعاً وارداً في دعوى ثبوت الملكية قوامه أن تصرف المورث للطاعنين بمقتد البيع حال حيائه هو تصرف صحيح منجز من شأنه أن يخرج القدر المبيع من تركته ولا يعتبر به إلا مورثاً عنه بما يؤداه أن يكون النزاع الدائر حول الملكية هو أساس المنازعة في الدعويين ، وينبنى على ذلك اندماج دعوى صحة ونفاذ عقد البيع في دعوى ثبوت الملكية وفقدان كل منبهاً استقلالها عن الأخرى وصيرورتها خصومة واحدة ، ويصبح الاعتداد في خصوص الطعن بالحكم المنهى للخصومة كلها في دعوى ثبوت الملكية . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون منه للخصومة كلها كذلك فانه ليس من الأحكام التي استثنيتها على سبيل الحصر - المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون الطعن فيه على استقلال غير جائز .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٨ - طعن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٦ ق)

٨٣٤ - القرار الصادر بتأييد قرار محكمة أول درجة بالزام الوصي الخاص بتقديم كشف حساب - عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالاً - م ٢١٢ مرافعات .

القرار في مادة الحساب بتأييد القرار الصادر من محكمة أول درجة بالزام الطاعن - الوصي الخاص - بتقديم كشف عن مدة إدارته لأموال القصر ، هو قرار صادر أثناء السير في نظر تلك المادة فلا يجوز الطعن فيه عملاً بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات إلا بعد صدور القرار المنهى لإعادة الحساب .

(نقض ١٩٨٠/٣/٩٩ - طعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق)

٨٣٥ - قضاء المحكمة الاستئنافية بالزام المستأنف بالتعاقب المحالة - لا يعد من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري التي يجوز الطعن فيها استقلالاً - علة ذلك - م ٢١٢ مرافعات .

إذا كان قضاء المحكمة الاستئنافية قد صدر في شئ من موضوع

الدعوى ولم ينفى الخصومة كلها ولا يعد من قبيل الأحكام التي استثنىها القانون على سبيل الحصر فإنه لا يجوز الطعن فيه على استقلال ، ولا يغير من هذه النتيجة تضالؤه بالزام الطاعة بأتمام المحاماة رغم عدم حضور محام عن المطعون ضدهم أمام محكمة الاستئناف ذلك ان الاستثناء الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٢ من قانون المرافعات والخاص بالأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى مقصور — وعلى ما يبين من المذكرة الايضاحية — على الأحكام الصادرة في شق من موضوع الخصومة متى كانت قابلة لتنفيذ الجبرى .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٦ — طعن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق ١)

٨٢٦ - - قضاء : هيئة أول درجة برفض إبطال إتهام وراثته مع تصديق جلسة لفارح بآب اثبات الوفاة والوراثة — تأييد استئنافيا — عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا — م ٢١٢ مرافعات .

نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الواردة ضمن القواعد العامة للطعن في الأحكام صريح في عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . واد تضى حكم محكمة أول درجة برفض الدعوى بالنسبة لطلب بطلان إتهام الوفاة والوراثة الصادر لصالح المطعون ضدها الرابعة باعتبارها من ونة المرحوم بصفتها ابنة وبإعادة القضية الى المرافعة لفطر باقى الطلبات وهى طلب الطاعة اثبات وفاة المذكور وأنها من ونة بصفتها زوجته واستحقاقها ريع بركنة لعدم وجود الفرع الوارث ، فاستأنفته الطاعة . فنضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف واذا كن هذا القضاء قد صدر في شق من موضوع الدعوى ولم ينفى الخصومة كلها ولا يعد من قبيل الأحكام التي استثنىها على سبيل الحصر فإنه لا يجوز الطعن فيه على استقلال .

ب نقض ١٩٨٠/٣/٢٦ — طعن رقم ١٨ لسنة ٤٧ ق ١

٨٣٧ - قضاء المحكمة الاستئنافية بالزام المستأنف باتعاب المحاماة -
لا يعتبر من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى التى يجوز الطعن فيها استقلالا - علة
ذلك - م ٢١٢ مرافعات .

إذا كان قضاء المحكمة الاستئنافية تصدر فى شئ من موضوع
الدعوى ولم ينه الخصومة كلها ولا يعد من قبيل الأحكام التى استثناءها
القانون على سبيل الحصر فائه لا يجوز الطعن فيه على استقلال .

ولا يغير من هذه النتيجة تمسأؤه بالزام الطاعنة باتعاب المحاماة رغم
عدم حضور محام عن المطعون ضدهم أمام محكمة الاستئناف ذلك ان الاستثناء
اوارد فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٢ من قانون المرافعات والخاص
بالأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى مقصور وعلى ما يبين من المذكرة الايضاحية
- على الأحكام الصادرة فى شئ من موضوع الخصومة متى كانت قابلة
للتنفيذ الجبرى .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٦ - طعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٩ ق)

٨٣٨ - قضاء محكمة اول درجة بالزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى
جزءا من المبلغ المطالب به مع اعادة الدعوى للتحقيق بالنسبة لشيء آخر من
الطلبات - استئناف المدعى اهذا الحكم - تأييده استئنافيا - قضاء غير منه
الخصومة - عدم جواز الطعن فيه بالنقض من جانب المدعى - الحكم المطعون
فيه برفض بعض الطلبات - غير قابل للتنفيذ الجبرى - م ٢١٢ مرافعات .

إذا كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات قد نصت على أنه لا يجوز
الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى الا بعد صدور الحكم المنبئ
بالخصومة كلها وذلك فيها عدا الأحكام الوقتية والمعتجلة والصادرة بوقت
الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ، فإن مغادرتك أنه إذا اشتملت
الدعوى على عدة طلبات مرددة بين الطرفين وعصلت المحكمة غير بعضها
وظلت الخصومة مرددة أمام المحكمة فى الطلبات الأخرى فإن حكما لا يقبل

الطعن فيه الا مع الحكم المنهى للخصومة برمتها باستثناء الحالات التي عدتها المادة المشار اليها على سبيل الحصر وقد هدف المشرع من هذا الحظر منع تقطيع اوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك احيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وزيادة نفقات التقاضي، لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن انتهى في طلباته الختامية الى فسخ عقدي استغلال العلامة التجارية والزام المطعون ضدهما بأن يدفع له متضامنين مبلغ ١٠٣٥٠ ج و ١٥٠ م مقابل استغلال العلامة التجارية وتعويض عن عدم تنفيذ العقد ومبلغ ٢٨٢ ج قيمة الأوراق التي تسلمها منه المطعون ضدهما فان محكمة اول درجة اذ اجابت الطاعن الى الشق الاول من طلباته والى جزء من الشق الثانى منها - بالزام المطعون ضدهما بمبلغ ألفى جنيه - واحالت الدعوى الى التحقيق بالنسبة للشق الثالث فان هذا الحكم يكون غير قابل للطعن فيه بالاستئناف على استقلال من الطاعن بالنسبة لما رفض من الشق الثانى من طلباته لانه لم ينفه الخصومة برمتها ولا يندرج تحت نطاق الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات سالفه البيان، اذ الحكم برفض شق من الطلبات الموضوعية، لا يقبل التنفيذ الجبرى. لما كان ذلك، وكانت محكمة الاستئناف قد اخطأت وقبلت الطعن في هذا الحكم بالاستئناف وقضت في موضوعه فان حكمها هذا رغم خطئه، لا يكون بدوره منبئيا للخصومة برمتها ومن ثم لا يقبل الطعن فيه بالنقض الا بعد حسم الخصومة كلها اذ لا ينهض خطأ محكمة الاستئناف مبررا لتجاريها محكمة النقض في ذلك الخطأ.

(نقض ١٩٨٠/٣/٣١ - طعن رقم ٨٤ لسنة ٤٥ ق ١)

٨٣٩ - إقامة كل من الخصمين دعوى باثبات وراثته - القضاء برفض الدعوى الاولى وفي الدعوى المتضمنة بثبوت النسب مع احالتها للتحقيق لا يثبت ان المدعى هو الوارث الوحيد - تلبيده استئنافيا - قضاء غير منه للخصومة - عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا - م ٢١٢ مرافعات .

اذ كان البين من الحكم المطعون فيه ان محكمة اول درجة امرت به

الدعوى رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٧١ كلى احوال شخصية الاسكندرية « سرى » الى الدعوى رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٦٩ كلى احوال شخصية الاسكندرية « نفسى » ليصدر فيهما حكم واحد ، واذ كان المدعى فى كل يدعى وراثته للمتومة دون خصمه ، فالطلب فى احدها يعتبر الوجه الآخر للطلب فى الأخرى ودفاع قبيها ، بحيث يكون الحكم بالطلبات فى احدها مؤديا بالضرورة لرفض الطلبات فى الثانية ، ومن ثم فانها تندمجان فتدسحان دعوى واحدة ، وتفقد كل منهما استقلالها وذاتيتها . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٧١ احوال كلى الاسكندرية قد اقيمت بطلب اثبات وراثة السيدة للمرحومة دون شريك لها فى التركة ، فقضى فيها بعد الفه بثبوت بنونها للمتومة وبإحالة الدعوى للتحقيق لتثبت انبا الوارثة الوحيدة لكل التركة ، وكان الحكم المنهى للخصومة فى معنى المادة ٢١٢ مرافعات عمى الذى ينتهى به النزاع فى كل الطلبات التى رفعت بها الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه وان صدر برفض الدعوى رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٦٩ احوال كلى الاسكندرية التى لا زال طلب اثبات وراثة المدعية فيها للمتومة دون شريك لها معروضا على محكمة الموضوع ولم تفصل فيه بعد ، فان الحكم فى هذه الدعوى الأخيرة لا يكون منهيًا لكل الخصومة ، ويكون الطعن مباشرة وقابل الفصل فى الطلب سالف البيان غير جائز عملا بنصر المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

(بقض ٢/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٧ ، ٣٨ لسنة ٤٨ ق)

٨٤٠ - اذا تضمن النزاع فى الدعوى طالبين يستقل كل منهما عن الآخر موضوعا وسببا وخصوما فانه يكون فى حقيقته دعويين مستقلتين تختلف كل منهما عن الأخرى والحكم يقبل الدعوى أو يرفضها باحد الطالبين يكون قد انهى الخصومة كلها فى صدره فيبدأ ميماد الطعن فيه من تاريخ صدره عملا بالمادة ٢١٣ مرافعات ولو بقى الطاب الثانى مطروحا على المحكمة .

انه وان كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات لا حيز الطعن فى الأحكام

التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام التي بينها على سبيل الحصر وهي الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، وذلك - وعلى ما أوردته المذكرة الإيضاحية - تبسيطاً للأجراءات ومنعاً من تقطيع أوصال القضية وتقادياً لما أثارته المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق من تفرقة دقيقة بين الأحكام الموضوعية والفرعية وبين الأحكام التي تقبل الطعن المباشر وتلك التي لا تقبله ، إلا أنه متى كان النزاع يضم طالبين كل منهما مختلف عن الآخر موضوعاً وسبباً وخصوماً فإنه يكون في حقيقته دعويين مستقلتين تختلف كل منهما عن الأخرى ، والحكم بقبول الدعوى بأحد الطالبين أو برفضها يكون قد أنهى الخصومة كلياً في صدره ، فيبدأ ميعاد الطعن فيه من تاريخ صدوره عملاً بالمادة ٢١٣ من قانون المرافعات ولو بقي الطلب الثاني مطروحاً على المحكمة لم تنته الخصومة في شأنه ، لأن مجال أعمال المادة ٢١٢ أنها يقتصر على الدعوى التي له يصدر حكم منه للخصومة فيها ، ولا يمتد إلى الدعوى الأخرى المستقلة عنها بخصومها وموضوعها وسببها ولو تضمنتها كلياً خصومة واحدة لما كان ذلك وكانت خصومة النزاع تضمنت طلب الحكم بصحة ونفاذ عقدي بيع مختلفين يستقل كل منهما عن الآخر بمحلّه وأطرافه فإن الطالبين في حقيقتيهما هما دعويان مستقلتان تختلف كل منهما عن الأخرى خصوماً وموضوعاً وسبباً ويكون الحكم الصادر بصحة ونفاذ العقد الأول منهما المؤرخ ١٧/١٠/١٩٦٥ يكون قد أنهى الدعوى الخاصة بذلك العقد ، فلا يتراخى ميعاد استئنائه إلى حين صدور الحكم المنهي للخصومة في العقد الثاني ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٧/٦/١٩٨٠ ب طعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٧ في)

٨٤١ - قضاء الحكم بتقرير مبدأ استحقاق التعويض لا يكون قابلاً للاستئناف استقلاً وإنما يستأنف مع الحكم الختامي المنهى للخصومة كلها .

ان المادة ٢١٢ من قانون المرافعات اذ نصت على انه « لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » فقد دلت - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على ان المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، واذ كانت علة هذا الاستثناء هي ان انتظار الحكم المنهى للخصومة يضر بالمحكوم عليه ، اذ يتعرض فوراً لتحمل اجراءات التنفيذ الجبرى فانه لا يسرى الا بالنسبة لشق الحكم القابل للتنفيذ الجبرى دون غيره ، لما كان ذلك ، فان قضاء الحكم الصادر بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٤ بتقرير مبدأ استحقاق التعويض لا يكون قابلاً للاستئناف استقلاً وإنما يستأنف مع الحكم الختامي المنهى للخصومة كلها ، وهو الصادر بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٥ . واذ استؤنف مع هذا الحكم الأخير . فان استئنافه يكون في الميعاد ، واذ تقضى الحكم المطعون فيه بسقوط الحق في استئنافه ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بها يستوجب نقضه .

(نقض ١٢/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٧١٠ - ٢٧ ق ١)

٨٤٢ - القضاء بعدم الاختصاص والاحالة - قضاء منه للخصومة - جواز الطعن فيه على استقلال .

قضاء المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص والاحالة للمحكمة الابتدائية قضاء منه للخصومة ويجوز الطعن فيه بالاستئناف استقلاً .

انقض ٢٧/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٨١ لسنة ٥٠ في ١

٨٤٣ — الحكم بالفرامة الذي يصدر على من يقضى ضده بصحة المجرر بعد انكاره أو برفض ادعائه بالتزوير قبل الفصل في موضوع الخصومة المرددة بين الطرفين لا يجعل الحكم قابلاً للطعن فيه بالاستئناف استقلالاً لأن ما فصل فيه الحكم لا يبدو أن يكون دفاعاً في مسألة فرعية متعلقة بالاثبات تعترض سير القضية الأصلية .

يؤدي نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن الحكم الذي ينهى الخصومة كلها هو ذلك الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى برمتها ، أم الحكم الذي ينهى الخصومة بغير حكم في موضوعها وأن الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري في نطاق الاستثناءات الواردة بالمادة مسالفة الذكر ، هي الأحكام الموضوعية التي تصدر ببعض طلبات الخصوم الموضوعية وليس منها الحكم بالفرامة على من يقضى ضده بصحة المجرر بعد انكاره أو برفض ادعائه بالتزوير كجزاء أوجب القانون توقيع عليه عند عجزه عن اثبات ادعائه ولصالح الخزانة العامة ، ومن ثم فإن الحكم بها وقبل الفصل في موضوع الخصومة الواردة بين الطرفين لا يجعل الحكم قابلاً للطعن فيه بالاستئناف استقلالاً ، وإذا كان الادعاء بالتزوير قد نصب على أوراق احتج بها على الطاعن باعتبارها صادرة من المورث البائع للمطعون عنها الأولى ، فهو لم يكن إلا وسيلة دفاع فالحكم الصادر فيه لا يقبل الطعن إلا مع الحكم المنهى للخصومة .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٣٠ — طعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٧ ق)

٨٤٤ — الحكم برفض الطعن بالجهالة أو رفض أو عدم قبول الادعاء

الفرعي بالتزوير — حكم غير منه للخصومة — استئنافه استقلالاً غير جائز .

لما كان النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التي تصدر في شق من الدعوى

وتكون قابلة للتنفيذ الجبري « ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تطهير أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مما قد يؤدي إلى تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب على ذلك حتماً من زيادة نفقات التقاضي ؛ واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن حكم أول درجة الصادر بتاريخ ٢٢/١١/١٩٧٢ بمدم تبديل الادعاء بالتزوير ؛ وقضى أيضاً بعدم جواز الاستئناف الآخر المرفوع عن حكم تلك المحكمة الصادر في ٢٩/٥/١٩٧٥ برغض الدفع بالجهالة والطعن بالاتسار ورفض الادعاء بالتزوير ، وكان لا يجوز لهذه المحكمة أن تتصدي لبخث مدى صواب أو خطأ قضاء الحكم المطعون فيه إلا اذا كان من الجائز بداءة سلوك طريق الضمن فيه بالنقض ونقلاً للمساعدة المقررة بنص المادة آنفة الذكر ؛ وكان لا يعتد في هذا الصدد بانتماء الخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف ذلك بأن الخصومة الأصلية المبنية بين طرفي الداعي والحكم الذي يجوز الطعن فيه هو الحكم الختامي الذي ينتهي به موضوع هذه الخصومة برمته وليس الحكم الذي يصدر في شق منه أو في مسألة عارضة عليها أو فرعية متصلة بالاثبات فيها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم تنه به الخصومة الأصلية التي تعلق النزاع غيباً بصحة ونفاذ عقود البيع بل لا يزال موضوعها مطروحاً أمام محكمة الدرجة الأولى لم تفصل فيه بعد ، كما أنه لا يندرج تحت الأحكام التي أجازت تلك المادة الطعن عليها استثناء . فإن الطعن فيه يكون غير جائز .

(نقض ٢١/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٨٩ س ٤٧ ق ١)

ثانياً — المصلحة في الطعن

٨٤٥ — المصلحة في الطعن — ماهيتها .

أن أساس المصلحة في الطعن يكون في الضرر الذي يحملة الحكم في مواجهة الطاعن سواء في قضاء الحكم على الطاعن بشيء ما أو برفض كل أو بعض طلباته أو في عدم أخذ الحكم بدفاعه وذلك إما كان مركز المحكوم عليه

في الدعوى سواء كان مدعيا او مدميا عليه او مت دخلا او مخفلا بأي مستندة كانت ، كما انه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن ان يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وانما يجب أن يكون قد أفاد من الوضع ائتانوني الناشئ عن هذا الحكم بحيث نكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة والمطعون ضدها الرابعة تعد احتصما أمام محكمة أول درجة للحكم عليهما على سبيل التضامن والتضام بالمبلغ المطالب به فحكمت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى بالنسبة للطاعنة وباختصاص هيئات التحكيم ورفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الرابعة ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم طالبة الغاء واختصمت المطعون ضدها الرابعة في الاستئناف فقضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وباختصاص هيئات التحكيم وذلك بالنسبة للطاعنة تنسيبا على انقضاء الارتباط بينها وبين المطعون ضدها الرابعة . فان الطاعنة — ولم يقضى لها الحكم المطعون فيه بطلباتها في الاستئناف — تعد محكوما عليها بما يورث لها المصلحة في الطعن ، كما تعد المطعون ضدها الرابعة محكوما لها لتوافر مصلحتها في الدفاع عما أفادت من انحكم المطعون فيه مما يجيز للطاعنة اختصاصها في هذا الطعن الذي اقيم على اسباب تتعلق بها ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول على غير اساس متعينا رفضه .

(نقض ١٩٨٠/١/١٩ — طعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٨ ق)

٨٤٦ — لشركة التأمين مصلحة في استئناف الحكم الصادر بالزامها والمؤمن له بالتضام بمبلغ التعويض — قضاء الحكم المطعون فيه بانعدام مصلحة شركة التأمين لصيرورة الحكم الابتدائي نهائيا بعدم استئنافه من جانب المؤمن له يعتبر مخالفا للقانون — اساس ذلك ،

لما كانت المادة ٢١١ من قانون المرافعات مدس على أنه : لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه . بما يفاده ان الحق في الطعن في الحكم ضريق معين هو حق اجرائي ينشأ في الخصومة نتيجة لصدور هذا الحكم .

وينبغي التفتتة الشخص من غير أن يخلو عن صدور حكم يقبل الطعن فيه بطريق معين من طرق الطعن أن يكون هذا الشخص محكوما عليه ، بمعنى أن يكون الطاعن طرفا في الحكم والزمه الحكم بشيء ما ، وكان الواقع في الدعوى أن المؤمن له مالك السيارة التي وقع منها الحادث لم يستأنف الحكم الصادر بالزامه والطاعة بالتضام بمبلغ التعويض ، بينما استأنفته هذه الأخيرة ، فإن هذا الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة إليها . لما كان ذلك وكان للطاعة مصلحة في استئناف الحكم الصادر بالزامها والمؤمن له بالتضام بمبلغ التعويض ، تمكينا لها من الدفاع عن حقوقها وخشية تواطؤ المؤمن له مع المضرور ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول استئناف الطاعة بحجة انعدام مصلحتها لصيرورة الحكم الابتدائي نهائيا بينهم استئنافه من جانب المؤمن له ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٨/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٤١١ س ٤٧ ق ١)

٨٤٧ — قاعدة المصلحة مناط الدعوى كما تطبق في الدعوى حال رفعها تطبق أيضا في الاستئناف وفي النقض ومعياريها سواء كانت حالة أو محتملة هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن حين قضي برفض طلباته أو قضي له ببعضها دون البعض الآخر — مثال .

لما كانت قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض كما تطبق في الدعوى حال رفعها وعند استئناف الحكم الذي يصدر فيها ، ومعياري المصلحة الحقة ، سواء كانت حالة أو محتملة أنها هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن حين قضي برفض طلباته كلها أو قضي له ببعضها دون البعض الآخر ، فلا مصلحة فيما يكون قد صدر به الحكم وفق طلباته أو محققا لمقصوده منها .

(نقض ٢٣/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٦ ق ١)

ثالثا - الخصومة فى الطعن

٨٤٨ - اعتبار المدين ممثلا لدائنه العادى فى الخصومة - اثره -
افادة الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه - الحكم على المدين حجة
على دائنه - للدائن واو لم يكن طرفا فى الخصومة الطعن فى الحكم .

المدين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر ممثلا لدائنه
العادى فى الخصومات التى يكون المدين طرفا فيها فنفيد الدائن من الحكم
الصادر فيها لمصلحة مدينه كما يعتبر الحكم على المدين حجة على دائنه فى
حدود ما يتاثر به حق الضمان العام المقرر للدائن على اموال مدينه ، وللدائن
ولو لم يكن طرفا فى الخصومة بنفسه ان يطعن فى الحكم الصادر فيها بطرق
الطعن العادية وغير العادية .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٤ - طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٢ ق)

٨٤٩ - دعوى صحة التعاقد - ماهيتها - البائع هو الخصم الاصيل
فيها ولو كان قد باع ذات المبيع لمشتري آخر - للبائع حق الطعن فى الحكم
الصادر فيها .

دعوى صحة التعاقد يقصد بها رافعها المشتري اجبار البائع على تنفيذ
التزامه بنقل ملكية المبيع الى المشتري تنفيذا عينيا ومن ثم فالبائع هو الخصم
الاصيل فيها حتى لو كان قد باع ذات المبيع الى مشتري آخر . ومن ثم يحق
للبائع الطعن فى الحكم الصادر فيها بكافة طرق الطعن المجازة قانونا .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ - طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق)

٨٥٠ - المحكوم عليهم فى موضوع غير قابل لتجزئة - بطلان الطعن
المرفوع من بعضهم مع صحته بالنسبة للآخرين جواز تدخلهم منضمين لمن صح
طعنهم - وجوب الامر باختصاصهم فى الطعن ان قعدوا عن التدخل - م ٢١٨
مرافعات .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات فى الشق

الأول منها على أنه « إذا كان الحكم صابرا في موضوع غير قابل للتجزئة جاز أن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضميا إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصامه في الطعن . . . » ومؤدى هذا قياس ذلك الحق للمحكوم عليه حق لو كان قد سبق له أن رفع طعنا قضى بطلانه أو بعدم قبوله مما مفاده أنه إذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا في الحكم بطعن واحد رفع صحيحا من بعضهم وباطلا من الآخرين فإن ذلك لا يؤثر في شكل الطعن المرفوع صحيحا من الأولين على أن يكون لأولئك الذين قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم أن يتدخلوا فيه منضمين إلى زملائهم في طلباتهم بحيث إذا تعدوا عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر الطاعنين باختصامهم فيه . وذلك تغليباً من المشرع لوجبات صحة إجراءات الطعن واكتمالها على أسباب بطلانها أو قصورها باعتبار أن العاية من الإجراءات هي وضعها في خدمة الحق وذلك منسكين الصحيح من الباطل ليصححه لا نسليط الباطل على الصحيح يبيطله . فإذا ما تم اختصام بانى المحكوم عليهم استقاء شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله .

(نقض ١٩٨٠/٢/٩ — طعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق)

٨٥١ — ورود المادة ٢١٨ مرافعات ضمن الأحكام العسامة في الطعن

— أثره — وجوب أعمالها عند الطعن بالنقض بالنسبة لحالة تعدد المحكوم عليهم — لا محل لأعمال حكمها بالنسبة لحالة تعدد المحكوم لهم — علة ذلك .

وردت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات ضمن الأحكام العسامة في الطعن المنصوص عليها بالفصل الأول من الباب الثاني عشر الذي أورد فيه القانون المذكور طرق الطعن في الأحكام . والأصل هو انطباق تلك الأحكام العسامة على كافة طرق الطعن إلا ما يكون قد ورد بشأنه نص خاص مغاير مما مؤداه انطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ على الطعن بطريق النقض وذلك بالنسبة للنقض الأول منها فقط الذي يواجه حالة تعدد المحكوم عليهم دون شقها الأخير المنعلق بحالة تعدد المحكوم لهم إذ ورد بشأنها في الفصل الخامس

الطعن بطريق النقض حكم مسأير شو ما نُصِت عليه المادة ٢٥٢ من قانون
المرافعات من وجوب اشتغال صحيفة الطعن على أسماء جميع الخصوم
الواجب اختصاصهم بها بمفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه
إذا أغفل الطاعن اختصاص بعض المحكوم عليهم في الحكم المطعون فيه والصادر
في موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه باطلاً ومن ثم غير مقبول .

(نقض ١٩٨٠/٢/٩ - طعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق)

٨٥٢ - القضاء بفسخ عقد الإيجار الصادر للمستأجر مؤثر الطاعنات
موضوع غير قابل للتجزئة - بطلان الطعن بالنقض بالنسبة للطاعنات عدا
الطاعنة الأولى - أنه - وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن م ٢١٨
مرافعات .

إذا كان البين من بدونات الحكم المطعون فيه أنه صدر في موضوع
توأمه نسخ عقد الإيجار الصادر لمؤثر الطاعنات عن المخبر المؤجر له من
المطعون عليهم ومن ثم يعتبر الورثة للطاعنات بهذه المثابة طرفاً واحداً في
تلك الخصومة التي لا يحتمل الفصل فيها إلا حلاً واحداً بعينه بمسألة لازمة أن
يكون الحكم واحداً بالنسبة لهم ومن ثم يكون موضوعه غير قابل للتجزئة .
ولما كانت محكمة النقض قد خلصت إلى أن الطعن المقام من الطاعنات عن
الحكم المطعون فيه قد رفع صحيحاً من الطاعنة الأولى عن نفسها وباطلاً من
عداها وهو ما انتهت منه إلى عدم قبول الطعن بالنسبة لهؤلاء الآخرين فإنه
يكون من المتعين إزاء ذلك اختصاصهم في الطعن .

(نقض ١٩٨٠/٢/٩ - طعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق)

٨٥٣ - الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم في الميعاد في موضوع
غير قابل للتجزئة - جواز انضمام الآخرين إليه ولو بعد غوات الميعاد -
وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن أن لم يتدخلوا فيه - م ٢١٨ مرافعات .

اندر في المادة ٢١٨ من قانون المرافعات . يدل على أنه وإن كان

الأصل أنه لا يفيد من الطعن إلا رافعه ، غير أنه إزاء عدم استساعة تأمل المواقف بين المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة لا يحتمل بطبيعته سوى حل واحد يسرى عليهم جميعا أجاز القانون أن لم يستعمل من المحكوم عليهم حقه في الطعن أن ينضم فيه إلى من طعن منهم في الميعاد ، جنعا لشمول المحكوم عليهم بما يحق وخذ موقفهم جميعا فيها ينتهي إليه أمر ذلك الحكم ؛ بل وأوجب القانون على المحكمة المنظر أمامها الطعن أن تأمر الطاعن في حالة تخلف سواء من المحكوم عليهم عن استعمال حقهم بأن يدخلهم في الطعن بطريقة اختصاصهم ليستكمل صورته الجامعة التي لا معدى عنها لصدور حكم واحد في أمر يتأبى على تعدد الأحكام .

! نقض ١٩٨٠/٢/٩ — طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٦ ق !

٨٥٤ — القضاء بإنهاء عقد إيجار الأرض الفضاء المؤجرة لمورث —
موضوع غير قابل للتجزئة — الطعن بالنقض من أحد ورثته دون الآخرين —
اختصاص الطاعن لباقي الورثة المحكوم عليهم من تلقاء نفسه — صحيح م ٢١٨
مرافعات .

إذا كان طلب إنهاء عقد إيجار الأرض الفضاء التي كان يستأجرها مورث الطاعن والمطعون عليهم من الثانية إلى الأخيرة والذي آل حق إيجارها إلى هؤلاء بطريق الميراث أمر لا يقبل بذاته تجزئة مما مؤداه أنه وقد انفرد الطاعن — دون سواء من الورثة — بالطعن على الحكم الصادر في الدعوى فقد كان واجبا على الطاعن بناء على أمر المحكمة من رفع الطعن وقبل نظره اختصاصهم فيه وإذا بادر الطاعن إلى ذلك من تلقاء نفسه فانه يكون قد حقق مراد القانون كاملا ولا يكون شمة وجه للاحتجاج عليه بأن المطعون عليه أنها هو المحكوم له بالحكم المطعون فيه وصاحب المصلحة في الدفاع عنه إذ لا تعارض بين هذا النظر وبين أعمال ما أوجبه القانون من اختصاص زملاء الطاعن في الموضوع غير القابل للتجزئة ، ذلك الاختصاص الذي لا يتأتى إلا باعتبارهم مطعوناً عليهم للانضمام إلى الطاعن ، لما كان

ما تقدم ، فان الدفع المبدى من المطعون عليه الاول — بعدم تبسول الطعن الموجه لباقي الورثة — يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/٢/٩ — طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٦ ق ١)

٨٥٥ — الصفة في الطعن — ثبوتها لمن كان خصما في الدعوى — اقامة الدعوى من الحارس القضائي — صدور الحكم عليه بهذه الصفة — زوال صفته قبل رفع الاستئناف — عدم جواز رفعه منه لا بحشته حارسا ولا بصفته الشخصية .

الحق في الطعن مستقل عن الحق في رفع الدعوى ، ولا يقبل الا من كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان منصفا بها في الخصومة التي صدر فيها الحكم . لما كان ذلك ، وكانت الصفة في الطعن تثبت لمن كان خصما وليس لمثل الخصم في الخصومة المساندة فيها الحكم المطعون فيه ، وكانت الدعوى قد اقيمت من الطاعن بدفعه حارسا وصدر عليه الحكم الابتدائي بهذه الصفة . ثم زالت عنه هذه الصفة قسرا رفع الاستئناف ، فلا يقبل منه لانه لم يعد ممثلا للحراسة المحكوم عليها . كما لا يقبل منه بصفته الشخصية لانه لم يخاصم او يختصم بهذه الصفة في الدعوى الصادر فيها الحكم .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٣ — طعن رقم ٩٩ لسنة ٦٥ ق)

٨٥٦ — صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة — الطعن فيه من احد المحكوم عليهم في الميعاد الآخرين — حق الطعن فيه بعد الميعاد أو التدخل منضمين للطاعن أو بإدخالهم في خصومة الطعن — ليس لهم ابداء طلبات تزيد على طابعت من طعن في الميعاد — م ٢/٢١٨ مرافعات .

نقضي الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في ادائها

الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة جاز لن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضميا إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصامه في الطعن ، ومفاد ذلك — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن المشرع أوجب — حتى لا يصدر حكم قد يتعارض مع الحكم المطعون فيه والذي صار نهائيا بالنسبة لمن لم يطعن عليه في الميعاد أو طعن ثم ترك الخصومة في طعنه أو قبل الحكم — تمثيله في الطعن المرفوع سواء بقبول الطعن منه بعد الميعاد أو بقبول تدخله منضميا للطاعن في طعنه أو بإدخاله خصما فيه بواسطة الطاعن على ألا يكون له أن يطلب من الطلبات ما يخالف ما طلبه الطاعن في الطعن المنظور أو يزيد عليها ، والا كان الطعن غير مقبول .

(نقض ٢٣/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٩ ق)

٨٥٧ — متى يحق للمختصم الحكم في مواجهته أن يطعن في الحكم .

ولئن كانت الطاعنة قد اختصمت أمام محكمة أول درجة ليصدر الحكم في مواجهتها بالطلبات الواردة بصحيفة الدعوى والطلبات المعدلة إلا أنه لما كان من شأن الحكم المطعون فيه أن ينشئ التزامات عليها . فإنه تتوافر لهما مصلحة في الطعن فيه فضلا عن أنها وقد استأنفت الحكم الابتدائي طالبة القضاء بالغاء ورفض دعوى المطعون ضدهم من الأول إلى الحادي عشر حاملة لواء المنازعة أمام محكمة الاستئناف وقضى برفض استئنافها . فانها تكون محكوما عليها ويحق لها بالتالي الطعن في الحكم .

(نقض ٢٧/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٦ ق)

٨٥٨ — لا يقبل الطعن إلا ممن كان طرفاً في الخصومة أتى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفاً بها والحكم الصادر ضد الوكيل يعتبر صادراً ضد الأصل بصفته الشخصية مما يجزى للأصل الطعن في الحكم .

لما كان المقرر أن الطعن لا يقبل إلا ممن كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفاً بها . وكان الحكم المطعون فيها قد صدر ضد الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها وكيلة عن الطاعنين الثاني والثالث بصفتهما الشخصية وممثلة لهما في الخصومة ، فإن الحكم المطعون فيهما يكونان قد صدر ضد الطاعنين بصفاتهم الشخصية ، وإذا اقيم الطعن منهم بهذه الصفة ، فإن الدفع بعدم القبول على الأساس الذي بنى عليه ، يكون في غير محله .

(نقض ١٨/١١/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق)

٨٥٩ — التدخل الهجومي — الحق في الطعن .

التدخل في الخصومة المبني على ادعاء التدخل شراء العقار موضوع الدعوى يعتبر تدخلاً هجومياً ولو اقتصر على طلب رفض الدعوى لأن التصل في موضوعه يقتضي بحث صحة عقده واثراً تسجيله . طعنه على الحكم الصادر ضده جائز .

(نقض ١٨/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٩ ق)

رابعاً - اجراءات الطعن

٨٦٠ - اعلان الطعن - وجوب ان يكون لشخص الخصم او في موطنه
الاصلى - الاعلان في الموطن المختار - شرطه - م ٢١٤ مرافعات .

مؤدى نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات ان اعلان الطعن في
الموطن المختار لا يكون الا في احدى حالتين : ١ - اذا كان الموطن
المختار - للمطعون عليه - مبيناً في ورقة اعلان الحكم - ٢ - اذا كان
المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه
الاصلى ، وفي غير هاتين الحالتين لا يصح اعلان الطعن في الموطن المختار
لان الاصل - وعلى ما جرى به نص الفقرة الاولى من المادة المذكورة - ان
يكون اعلان الطعن لشخص الخصم او في موطنه الاصلى .

(انقض ٥/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٥ ق ١)

٨٦١ - تعجيل ورثة المدعى للدعوى بعد انقطاع سير الخصومة - عدم بيان
الموطن الاصلى لهم بصحيفة التعجيل واتخاذهم فيها موطناً مختاراً لهم - عدم
جواز اعلانهم بصحيفة الاستئناف في هذا الموطن - علة ذلك .

اذ كان البين من اوراق الطعن انه لما انقطع سير الخصومة بوفاة
المدعى - مورث المطعون عليهم - اثناء سير الدعوى امام محكمة الدرجة
الاولى ، عجل المدعى عليهم - الطاعنون - الدعوى قبل ورثته ،
ولما انقطع سير الخصومة مرة اخرى بوفاة أحد المدعى عليهم - الطاعنين -
عجل ورثة - المطعون عليهم - السير فيها باعلان للمدعى عليهم - الطاعنين -
لم يبينوا فيه موطنهم الاصلى واتخذوا فيه موطناً مختاراً ، وكان اعلان
التعجيل لا يقوم مقام صحيفة افتتاح الدعوى . فان عدم بيان ورثة المدعى
لموطنهم الاصلى في ورقة هذا الاعلان لا يجوز للمستأنفين - الطاعنين -

اعلائهم بصحيفة الاستئناف في الوطن المختار الذي بينوه في ورقة اعلان التمجيد .

(نقض ١٩٨٠/٢/٥ — طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٥ ق)

٨٦٢ — اعلان الطعن في الوطن المختار المبين في صحيفة الدعوى — جواز ذلك ولو لم يكن الطاعن على جهل تام بالوطن الأصلي للمطعون ضده .

اذ كانت المادة ٢١٤ مرافعات تنص على انه « اذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي جاز اعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة » فانه يصح اعلان صحيفة الطعن الى المطعون عليه اذا كان هو المدعى في موطنه المختار المبين بصحيفة افتتاح الدعوى ذلك ان مناط صحة اعلان الطعن في الوطن المختار في هذه الحالة هو خلو صحيفة الدعوى من بيان موطن المدعى الأصلي وهو حق للطاعن لم يورد الشارح قيدا عليه . واذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده هو المدعى ولم يبين موطنه الأصلي سواء في صحيفة افتتاح الدعوى او في ورقة الحكم فانه يصح اعلانه في الوطن المختار . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ابطال هذا الاعلان تأسيسا على ان الطاعن ليس على جهل تام بـوطن المطعون ضده الأصلي بسبب علاقة العمل بينهما فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/٤/١٩ — طعن رقم ٣٧ لسنة ٤٤ ق)

٨٦٣ — بيان المدعى لموطنه المختار بصحيفة الدعوى دون الافصاح عن موطنه الأصلي — أثره — جواز اعلانه بصحيفة الطعن في الحكم في هذا الوطن المختار — بيان موطن أصلي غير صحيح او ذكر ببيان ناقص له — اعتباره في حكم اغفال هذا البيان — م ٢١٤ مرافعات .

مؤدى نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات انه وان كان الأصل

هو وجوب اعلان صحيفة الطعن لشخص المظعون ضده أو عن موطنه الأصلي إلا أن المشرع أجاز استثناء اعلان تلك الصحيفة في الوطن المختار في حالتي : أولاها إذا كان المظعون ضده قد اتخذ هذا الوطن اقرار في ورقه اعلان الحكم ، والثانية إذا كان المظعون ضده هو المدعى امام محكمه اول درجة ، ولم يكن قد أوضح في صحيفة دعواه موطنه الأصلي واقتصر على بيان موطن مختار له ففي هذه الحالة يجوز اعلانه بصحيفة الطعن في الحكم الصادر في تلك الدعوى في موطنه المختار ، فقد رأى المشرع الا يكلف الطاعن في هذه الحالة مشقة البحث عن الموطن الأصلي للمظعون ضده حتى لا تفوته المواعيد المقررة للطعن واجراءاته ويعتبر في حكم عدم بيان الموطن الأصلي في صحيفة افتتاح الدعوى بيان موطن غير صحيح أو ذكر بيان غير كاف لا يتمكن معه نيل الشان من معرفته أو الاهتداء اليه اذ البيان الخاطئ أو الناقص للموطن الأصلي يستوى في اثره مع اغفال هذا البيان .

(نقض ١٩٨٠/٥/٤٢ — طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٨ ق)

٨٦٤ — يضاف ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن بشرط ان تتأكد المحكمة من جدية محل اقامة الطاعن ولا يكفي ان يذكر في صحيفة الطعن ان محل اقامته ببلد آخر بغية اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن الذي كان قد سقط الخلق فيه .

لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات تقضي بان ميعاد الطعن بطريق النقض سترن يوما ، ويبدأ هذا الميعاد وفقا للفترة الاولى من المادة ٢١٣ مرافعات — من تاريخ صدور الحكم ، وكان الحكم المظعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٥/١١/١١ ، حسبما هو ثابت من نسخة الرسالية ومكتب الاستئناف الذي امرت المحكمة بضمه — وطبقا لما عو وارده صحيفة الطعن وصف ايداعها ، مما لا محل معه للحسدي بها جاء مسورة الحكم المؤدعة ملك الطعن من ان تاريخ صدوره ١٩٧٥/١١/١٢ واذ لم تطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض الا بتاريخ ١٩٧٦/١/١١ ،

بينما كان ميعاد الطعن قد انتهى يوم ١٠/١/١٩٧٦ الذي لم يصادف عطلة رسمية ، فان الحق في الطعن يكون قد سقط ، ولا يغير من ذلك ما ورد بصحيفة الطعن من ان الطاعنة تقيم بمدينة الاسكندرية ابتغاء اضافة ميعاد مسافة بين الاسكندرية وبين مقر محكمة النقض بالقاهرة ذلك ان الثابت ان الطاعنة حددت موطنها امام محكمة اول درجة ومحكمة الاستئناف في مدينة القاهرة وثبت من حكم محكمة اول درجة الصادر بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٢ والحكم المطعون فيه والتوكيل الصادر من الطاعنة لحاميها الذي رفع الطعن انها تقيم بالقاهرة ، الامر الذي يدل على ان موطنها بالقاهرة ، وان ما ورد بصحيفة الطعن من انها تقيم بالاسكندرية - قصد به على غير سند - اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن الذي كان قد سقط الحق فيه ومن ثم يتعين الجكم بعدم قبول الطعن .

(نقض ٩/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٢ لسنة ٤٦ ق)

٨٦٥ - يكفي لصحة الطعن المرفوع من الشركة ان يرفع باسمها دون ذكر اسم النائب عنها قانونا .

متى كان الواضح من صحيفة الطعن انه اقيم من اشركة الطاعنة وكان لهذه الشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية ممثلها ، وكانت هي الاصيل المقصود بذاته في الخصومة دون ممثلها فان ذكر اسم الشركة الطاعنة المميز لها في صحيفة الطعن يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة كاتبا لصحة الطعن في هذا الخصوص ويكون الدفع المثار اليه معينا رفضه .

(نقض ٢٢/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٩ لسنة ٤٦ ق)

خامساً - مسائل متنوعة

٨٦٦ - الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة للخصم - اعلانه بصيغتها التي اقرتها المحكمة - حضور الخصم بالجلسة المحددة - عدم حلفه لا يبين او منازعته فيها - اثره - وجوب اعتباره ناكلاً - الطعن في الحكم غير جاز .

اذ كان الثابت بالأوراق ان اليمين الحاسمة التي وجبها الطاعن الي المطعون عليه امام محكمة اول درجة تد وجبت في واقعة غير مخالفة للنظام العام ومنصبة على المبلغ المطالب به ومتعلقة بشخص من جهة اليه ، وان المطعون عليه قد اعلن بصيغتها التي اقرتها محكمة اسوان الابتدائية للحضور امامها بجلسة ١٩٧٢/٣/٢١ التي حددتها لحضوره للحلف كما اعلن بهذا مرة اخري للحضور امام محكمة شبرا الجزئية - المحل اليها الاوراق لتحليفه - وانه لما حضر المطعون عليه امام محكمة شبرا بجلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ المحددة للحلف لم يحلف اليمين ولم ينازع فيها ، فاعتبرته محكمة اول درجة ناكلاً واعملت في حقه الاثر الذي رتبته القانون على النكول عن ادائها مما كان يقتضي عدم جواز الطعن في الحكم لنهائيته .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ - طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٥ ق)

٨٦٧ - الطعن الفرعي امام محكمة النقض الذي كان جائزاً بموجب القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لم يعد جائزاً بموجب القوانين اللاحقة .

كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعيين حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد اجازت الفقرة الاولى من المادة ١٢ منه للمطعون ضده التمسك بالدفع التي سبق له ان ابدأها امام محكمة الموضوع وقضت برفضها ، الا ان هذه الرخصة التي كانت تعتبر من قبيل الطعن الفرعي قد ألغيت في القوانين اللاحقة ولم يعد الطعن الفرعي جائزاً . واذ كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة اول درجة انه تضي برفض الدفع بسقوط الدعوى

بالتقادم ، لأن تمسك المطعون ضده الثاني باتعدام مصلحة الطاعن لسقوط
دعواه بالتقادم يكون غير جائز .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٢ - طعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٦ ق)

٨٦٨ - الحكم بالاخلاء هو موضوع غير قابل للتجزئة - يوجب المشرع
تمثيل من فاته ميعاد الطعن من المحكوم عليهم بحكم موضوعه لا يقبل التجزئة
- لا يكون لمن يتدخل منضمًا للطاعن أن يطلب طلبات تغاير ما طلبه الطاعن
في الطعن المنظور أو يزيد عليها فإن لم يطعن أو يتدخل تعين اخلاء في
الطعن نقض الحكم المطعون فيه في الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم
بالاخلاء يفيد بإقيهم .

وحيث أن الحكم بالاخلاء المطعون فيه هو حكم في موضوع غير قابل
للتجزئة بحيث لا يمكن تنفيذه على أحد المحكوم عليهم دون الآخر ، وقد نصت
الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على أنه « إذا كان الحكم
صادرًا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى
يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من
المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد
من أحد زملائه منضمًا اليه في طلباته ، فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن
باختصامه في الطعن . وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب
اختصام الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم » وبفاد هذا أن المشرع أوجب
تمثيل من فاته ميعاد الطعن من المحكوم عليهم بحكم موضوعه لا يقبل التجزئة ،
أو قبل الحكم في الطعن في الحكم سواء بالطعن بعد الميعاد أو بالتدخل منضمًا
للطاعن حتى لو كان قد سبق له الطعن وترك الخصومة في طعنه ولكن لا يكون
له أن يطلب طلبات تغاير ما طلبه الطاعن في الطعن المنظور أو يزيد عليها ،
فإن لم يطعن أو يتدخل تعين اخلاء في الطعن . وعلة ذلك أن الحكم في
الطعن يسرى عليه طالما كان موضوع الحكم غير قابل للتجزئة ، بمعنى أنه
لا يقبل التنفيذ جزئيًا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه كذلك فإن نقضه في

الظمن المرفوع من أخذ المحكوم عليهم يفيد باقئهم ؟ بما لا يكون معه منحل
لناقشة اسباب هذا الظمن .

{ نقض ١٩٨٠/٦/٤ - ظمن رقم ١٥٠٩ ، ٥٥٨ س ٤٩ ق }

٨٦٩ - الخصومة في الظمن بالنسبة لخصم ثبت وفاته قبل الظمن تعتبر
معدومة ذلك ان الأصل ان تقوم الخصومة بين طرفيها من الأحياء فلا تنعقد
أصلاً الا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ويتعين الحكم بعدم قبول
الظمن .

لما كان الثابت ان الحكم المطعون فيه صدر ضد المطعون عليه
الثاني عن نفسه وبصفته الوارث الوحيد للمطعون عليه الأول بها مفاده
وفاته المطعون عليه الأول قبل صدور الحكم المطعون فيه ورفع الظمن
بالنقض ، لما كان ذلك ، وكان الأصل ان تقوم الخصومة بين طرفيها من
الأحياء ، فلا تنعقد أصلاً الا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ،
والا كانت معدومة لا ترتب اثراً ، ومن ثم يتعين اعتبار الخصومة في الظمن
معدومة بالنسبة للمطعون عليه الأول ، والحكم بعدم قبول الظمن بالنسبة له .
(نقض ١٩٨٠/١٢/٩ - ظمن رقم ١٦١ لسنة ٤٧ ق)

٨٧٠ - قبول الحكم المخالف للنظام العام - قيمته .

استقر قضاء هذه المحكمة على ان قانون التأمينات الاجتماعية هو
وهذه الذي ينظم حالات المستحقين للمعاش ومدى استحقاقهم فيه
باعتبار ان احكام قانون التأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص انها تتعلق
بالنظام العام فلا يصح ان يجرى اتفاق في شأنها . لما كان ذلك فان الحكم

المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وتمضى بعدم قبول استئناف الطاعنة بمقولة
ان ما قرره وكيلها بجلسة ١٩٧٦/٤/٨ امام محكمة الدرجة الاولى من ان الهيئة
لا تمنع في تسوية مستحقات المطعون ضده حسب الحكم الذي صدر في
الدعوى يعتبر قبولاً للحكم يمنع من الطعن فيه وفقاً للمادة ٢١١ من المرافعات
ومناذر بذلك حق المستأنفة في الاستئناف فانه يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٨٠/١٢/١٤ — طعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٤٩ ق)

عرف

٨٧١ - تحري العرف في ذاته والتثبت من قيامه مسألة واقعية يقتضي التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

تحري العرف في ذاته والتثبت من قيامه من أمور الموضوع التي لاتخضع لرقابة محكمة النقض الا حيث يحيد قاضي الموضوع عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده ، وهذا يقتضي التمسك به امامه ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه بعد ان سرد وقائع الدعوى واسانيدھا واستعرض دفاع الطاعن اورد قوله : « . . ان المحكمة تطمئن الى ما قال به شاهدا المستنفيين امام محكمة اول درجة من قيام المستأنف عليه الاول - المستأجر الاصلى لعين النزاع - بتأجيرها من باطنه للغير صيفا وشتاء ، وأن من استأجرها منه المستأنف عليه الثاني . وقد تأيدت هذه الأقوال بما جاء على لسان الآخر بمحضر الشرطة رقم ١٩٧٧/٧٥ ادارى سيدى جابر . . من انه يستأجر عين النزاع لفترة محددة صيفا ذلك ان الثابت من المحضر سالف الذكر انه كان يقيم بعين النزاع وقت حصول المعاينة في شهر اكتوبر ، وهذا الشهر لايعتبر من اشهر الصيف بمدينة الاسكندرية . . » - لما كان ذلك وكانت الأوراق خلوا بما يثبت ان الطاعن قدم امام محكمة الموضوع ما يدل على ان العرف قد جرى في مدينة الاسكندرية على اعتبار شهر اكتوبر من اشهر الصيف التي يساح فيها التأجير من الباطن ، ولا ما يدل على انه قد اثار امامها دفاعه القائم على ان اعلان صحيفة الدعوى للمطعون عليه الاخير في محلين مختلفين قرينة على ان شغله للعين كان على سبيل الاستضافة وهو مالا يجوز له التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض وكان ما اوردته الحكم المطعون فيه على النحو سالف البيان فيه الرد الكافى على ما اتارد الطاعن من دفاع امامها ومن شأنه ان يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها : فان النعم عليه بهذه الاسباب يكون في غير محله .

(نقض ١٢/٢٠ / ١٩٨٠ - طعن رقم ٤٩ لسنة ٥٠ ق)

المقصد

أولا - أركان العقد

ثانيا - تكييف العقد وتفسيره

ثالثا - آثار العقد

رابعا - انحلال العقد

خامسا - بطلان العقد

أولا - أركان العقد

٨٧٢ - عقد إيجار - تحديد محله - يكفي لتحديد محل الالتزام ان يحدد

في عقد الإيجار العين المؤجرة تحديدا نائيا للأهالة .

النص في المادة ١٣٢ من القانون المدني على انه « اذا لم يكن مجمل الالتزام معيناً بذاته وجب ان يكون معيناً بنوعه وبتقديره والا كان باطلاً ، يدل على انه يكفي لتحقيق ما تقضى به هذه المادة من تعيين محل الالتزام ان يحدد في عقد الإيجار العين المؤجرة تحديدا نائيا للجهالة ، واذ كان الثابت ان عقد الإيجار مثار النزاع قد حدد العين المؤجرة بانها أرض قضاء تقع برقمى ٣٢ ، ٣٣ شارع السلطان حسين قسم الخليفة فان هذا العقد يكون صحيحاً ، ولا يقدح في ذلك سابقة تأجير هذه الأرض ، اذ ان المادة ٥٧٣ من القانون المدني نظمت كيفية تفضيل مستأجر على مستأجر آخر ، وهو ما يخرج عن نطاق هذه الدعوى واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان العقد موضوع النزاع بطلانا مطلقا لوروده على غير محله فانه يكون كذلك قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢ - طعن رقم ٧٩٠ س ٥٠ ق ١)

٨٧٣ — الوعد بالبيع — اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية من مبيع وأمن وعلى مدة اظهر الرغبة في الشراء — أثره — انعقاد البيع بمجرد اعلان الرغبة في الميعاد — اختلاف الطرفين حول تنفيذ التزاماتهما — لا اثر له — مثال بشأن ميعاد الوفاء بالثمن .

مؤدى نص المادتين ١٥ ، ١٠١/١ من القانون المدني انه متى اتفق الواعد والموعود على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به وعلى المدة التى يجب فيها على الموعود اظهر رغبته فى الشراء ، ينقذ العقد بمجرد اعلان هذه الرغبة خلال مدة الوعد ، ولا يؤثر فى صحة انعقاده وبقائه قيام خلاف بين الطرفين حول تنفيذ أى منهما لالتزاماته المترتبة عليه لأنهما فى النهاية يخضعان فيها اختلافاً فيه لأحكام القانون الواردة فى هذا الخصوص ، لما كان ذلك ، وكان المقصود بالمسائل الجوهرية اركان البيع وشروطه الأساسية التى يرى المتعاقدان الاتفاق عليها والتى ما كان يتم البيع بدونها ، وكان الطرفان — على ما يبين من عقد ١٤/٩/١٩٧٣ — لم ينصحا عن وجود شروط أخرى ارادا تعيينها لانعقاد الوعد بالبيع عدا اركانه الأساسية وهى المبيع والثمن ، ولم يشترطاً ان العقد لا يتم عند عدم الاتفاق على المسائل التفصيلية مثل ميعاد الوفاء بالثمن ، فان هذا الوعد الصادر من الموعود ضدها قد انقلب الى عقد بيع تام يرتب كافة آثاره القانونية بمجرد ظهور رغبة الطنعا عن الشراء باتفاده المعلن لهما فى ٩/٩/١٩٧٦ واذا لم يلتزم الحكم الموعود فيه هذا النظر لانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٩ ق)

ثانياً — تكييف العقد وتفسيره

٨٧٤ — عقد — تفسيره سلطة محكمة الموضوع فى تفسير العقد .

لمحكمة الموضوع ان تحصل المعنى الذى يقصده المتعاقدان من عبارات العقد — وهو امر مستقل به ما دامت لم تخرج فى تفسيرها له عن المعنى الظاهر لعبارة .

(نقض ١٥/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٦ لسنة ٤٦ ق)

٨٧٥ - الاتفاق على تأجير العين لاستعمالها محلاً للحلوى - تفسير هذا الاتفاق يقصره على الاتجار فيها دون تصنيعها - عدم بيان الحكم - سنده في هذا التخصيص - قصور .

... بمقتضى المادة ١٥٠ من القانون المدني - أنه إذا كانت عبارة المستند واضحة الدلالة على قصد المتعاقدين فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعريف على إرادتهما ، إما أن ثلبيها الغرض فيلغضي الموضوع السلطة القائمة في تفسيرها ليستخلص منها إرادة المتعاقدين على الوجه الذي يؤدي إليه اجتهاده ، ولا رقابة عليه في ذلك ما دام لم يخرج تفسيره لمعبارات العقد عن المعنى الذي تحتمله ، وكان الثابت أن عقد الأيجار موضوع الدعوى تضمن نصاً على أن الغرض من التأجير هو استعمال العين المؤجرة مختلاً للحلوى وقد اختلف الطرفان حول ما إذا كانت هذه العبارة تؤخذ على معناها المطلق ، فتشمل أوجه النشاط المتعلقة بالحلوى من تصنيع وتجهيز واتجار ، أم تخص وتقتصر على الاتجار فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم المستأنف فيما أقام عليه قضاءه من تغيير الطاعن للغرض من التأجير بإقامته مصنفاً للحلوى في العين المؤجرة ، رغم إرادته الأسباب المؤدية إلى تخصيص العبارة المختلف على معناها ويقصر مداولها على الاتجار في الحلوى دون تصنيعها يكون قد خصص عبارة العقد دون تخصيص .

(ينقض ٢٦/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٨ لسنة ٤٧ ق)

٨٧٦ - متى كانت عبارة العقد واضحة في أفادة المعنى المقصود منها فإنه لا يجوز إخضاعها لقواعد التفسير للحصول على معنى آخر باعتباره هو مقصود العاقلين - إذا شاب العبارة غموض أو إبهام فلمحكمة الموضوع السلطة القائمة في تفسيرها بما تراه هي أوفى بمقصودها - لا يجوز لمحكمة الموضوع تحت ستار التفسير الانحراف عن مؤدى العبارة الواضح إلى معنى آخر - مثال بشأن تفسير عبارات مخالفتين .

ان المادة ١٥٠ من القانون المدني قد جرى نصها على أنه « ١ - إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها

للمعرف على ارادة المتعاقدين . ٢ - أما اذا كان هناك محل لتفسير العنصر
 فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي
 للألفاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة
 وثقة بين المتعاقدين وفقاً للمعرف الجاري في المعاملات » ومفاد هذا النص -
 وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى كانت عبارة العقد واضحة
 في اتحاد المعنى المقصود منها فإنه لا يجوز اختصاها لقواعد التفسير للحصول
 على معنى آخر باعتبارها هو مقصود المتعاقدين ، أما إذا شاب العبارة غموض
 أو إبهام لا يكشف عن ارادة المتعاقدين فلمحكمة الموضوع السلطة التامة في
 تفسيرها بما تراه هي أوفى بمقصودها مستعينة في ذلك بظروف الدعوى
 وملابساتها على أن تبين أسباب ترجيحها لما انتهت إليه ، إلا أنه لا يجوز لها
 تحت ستار التفسير الانحراف عن مؤدى العبارة الواضح الى معنى آخر ، وإذا
 كان ذلك وكان الخلاف يدور حول تفسير المخلصتين المؤرختين ١٩٧٢/٤/٢٤ ،
 ١٩٧٤/١١/٤ وكان النص في المخالصة الأولى منهما على التحاسب على
 ايجار العزبة عن سنة ١٩٧١/٧ الزراعية وكذا جميع الحسابات المعلقة
 حتى تاريخ تحرير المخالصة يدل على أن المخالصة ليست مقصورة على
 ايجار الأرض الزراعية فقط وإنما تنصرف الى حسابات أخرى خلافاً كانت
 معلقة فإن الحكم المطعون فيه وقد قصر دلالة تلك المخالصة على ايجار الأرض
 الزراعية فقط يكون قد انحرف عن ظاهر عبارتها : كما أن النص في المخالصة
 المؤرخه ١٩٧٤/١١/٤ - على ما هو ثابت من تحصيل محكمة الموضوع
 لعبارتها - على التخالص عن ايجار سنة ٧٤/٧٣ الزراعية وتضمينها ان أية
 ايصالات أخرى لدى الطاعن سابقة على هذا التاريخ تعتبر مسددة ضمن هذا
 المبلغ يدل على أنها ليست مقصورة على ايجار الأرض الزراعية فقط وإنما
 تنصرف أيضاً الى أية ايصالات أخرى سابقة عليها ، ويدعو بالتالي محكمة
 الموضوع اذا ما رأت أن هناك محلاً لتفسير عبارات المخلصتين وتكرار بعضها
 الى البحث عن مقصود طرفيها والنية المشتركة لهما مع الاستهداء في ذلك
 بطبيعة التعامل بينهما وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين الطرفين وفقاً
 للمعرف الجاري في المعاملات .

٨٧٧ - الأسباب السائغة في تفسير عقود الأفراد وانفصالتهم هي تلك التي توصل إلى الفهم السليم للوقائع سواء كانت المفهوم الوحيد الذي يقبله العقل أو كانت واحدة من المفاهيم التي تحتلها الواقعة .

ان لحكمة الموضوع السلطة الكاملة في تفسير عقود الافراد وانفصالتهم واعطائها التكييف القانوني الصحيح ، طالما استندت لأسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها والأسباب السائغة هي تلك التي توصل إلى الفهم السليم للوقائع سواء كانت المفهوم الوحيد الذي يقبله العقل أو كانت واحدة من المفاهيم التي تحتلها الواقعة .

انقضى ١١/٦/١٩٨٠ - طعن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٩ ق)

ثالثاً - أضرار العقوبة

٨٧٨ - الالتزام التعاقدى - اتساعه ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة مما تقتضيه طبيعة التزام صاحب الفندق قبل التريل - شموله فضلاً عن تقديم المكان أثناء الحيلة واصطباغ الحذر مما قد يهدد سلامته من مخاطر ويحفظ عليه أماله وراحته .

منه النص في الفقرة الثلثية من المادة ١٤٨ من القانون المدني على أن « لا يقتصر العقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول ايضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام » . ان الالتزام التعاقدى قد يتسع ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة مما تقتضيه طبيعته ، فإذا اتفق على نزول مسافر في فندق فإن العقد لا يقتصر على الزام صاحب الفندق بتقديم مكان النزول وإنما يلزمه ايضاً بما تقتضيه طبيعة الالتزام بالايواء . ومن هذا القبيل وفق ما جرى به العرف بين الناس اتخاذ الحيلة واصطباغ الحذر مما يهدد النزول وعائلته من مخاطر

ويحفظ عليه أمنه وراحتة فيعصبه منه الضرر على نحو ما يعصبه إيواؤه اليه
ممكنه .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٣ - طعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق)

٨٧٩ - الاشتراط لمصلحة الغير - أثره - جواز نقض المشتراط

للاشتراط - شرطه .

... مفاد نص المادتين ١٥٤ ، ١٥٥ من القانون المدني ، وكما ورد في
المذكرة الايضاحية للقانون المدني ومذكرة المشروع التمهيدى - أن الاشتراط
لمصلحة الغير أصبح قاعدة عامة ، بعد أن كان استثناء لا يعمل به الا في
حالات بخصوصها ، وهو ينطوى على خروج طبيعي على قاعدة اقتصار
منافع العقود على المتعاقدين دون غيرهم فالتعبد يلتزم قبل المشتراط لمصلحة
المنتفع ، فيكسب الأخير بذلك حقا مباشرا ولو أنه ليس طرفا في التعاقد ،
وبهذه المثابة يكون التعاقد بذاته مصدرا لهذا الحق . ولهذا أوجبنا أن يكون
للمشتراط مصلحة شخصية ، مادية أو أدبية في تنفيذ الالتزام المشتراط لمصلحة
الغير . وإباحته له أن ينقض الاشتراط ما دام الغير لم يعلن رغبته في
الاستفادة منها الا أن يكون ذلك منافيا لروح التعاقد . فإذا قبل المنتفع
الاشتراط أو كان الشرط التزاما على المشتراط أصبح حقه لازما أو غير قابل
للقضاء ، وهو حق مباشر مصدره العقد ، فيجوز له أن يطالب بتنفيذ الاشتراط .
كما يجوز للمتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بالدفع التي تنفرع عن العقد .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٩ - طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٤ ق)

٨٨٠ - مبدأ نسبية العقد يهيمن على قوته الملزمة بالنسبة للأشخاص
والموضوع - عقد إيجار الأماكن له طابع عائلي وجماعي لا يتعاقد فيه المستأجر
ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ولأن يتراءى له أيوانهم الذين تترتب
في ذمتهم التزامات قبل المؤجر خلال فترة مشاركتهم المستأجر الأصلي في
السكن - لا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين
أصليين أخذاً بأحكام النيابة الضمنية انحرافاً عن المبادئ العامة في نسبية أثر
العقد - أساس ذلك .

١ - إن النص في المادة ١٥٢ من القانون المدني على أنه « لا يترتب العقْد
التزاماً في ذمة الغير ولكن يجوز أن يكسبه حقاً » . يدل على أن مبدأ نسبية
العقد يهيمن على قوته الملزمة بالنسبة للأشخاص والموضوع مما يقتضي أن
أثر العقد إنما يقتصر على طرفيه والخلف العام أو الخاص أو الدائنين في
الحدود التي بينها القانون ، فلا تنصرف الحقوق الناشئة عنه والالتزامات
المولدة منه إلا إلى عائلته ولئن كان لعقد إيجار الأماكن طابع عائلي وجماعي
لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ولأن
يتراءى له أيوانهم الذين لا تترتب في ذمتهم التزامات قبل المؤجر خلال فترة
مشاركتهم المسأجر الأصلي في السكن ، ويبقى هذا الأخير هو الطرف الأصلي
والوحيد في التعامل مع المؤجر ، ولا يسوغ القول بأن المقيمين مع
المستأجرين يعتبرون أصليين أخذاً بأحكام النيابة الضمنية انحرافاً
عن المبادئ العامة في نسبية أثر العقد . لأن هؤلاء ليسوا طبقاً للقانون أطرافاً
في عقد الإيجار ولا تربطهم بالمؤجر أية علاقة تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة
سواء كانت أتماميه في بداية الإيجار أو بعده وإنها تسميم بالانتماء في العين
كان قياماً من المستأجر بالتزامات واجبات أدبية ذات طابع خاص قابل
للغير والتعديل متعلقة به ولا شأن لها بالمؤجر ، وكفية استعمال
المستأجر لمنفعة السكن ، مسألة غريبة لا يرد على أحد من القاتون على
أساس النيابة الضمنية . هذا الذي لا يمكن أن يكون له أثر في البقاء في العين
للمنتفعين بالعين المؤجرة من غير الأرب المشار إليه بالمادة ٢٩ من القانون
٦٩ لسنة ١٩٧٧ والذي كان يستلزم أن تبدأ أفعالهم بالعين مع المستأجر منذ بدء

الايجار الا ان كل اقامة بالعين منذ بدء الاتجار لا تعتبر بالضرورة مشابقة سكنية ، لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى ان عقد ايجار الشقة التي بها غرفة النزاع أبرم في ١٩٦٣/٤/١٩ بين المظعون ضدها والمالك . وكان الحكم المظعون قد خلص في حدود سيطرة المحكمة الموضوعية من احوال الشهود في الدعوى ولاسياب كفاية لحيلة ان الطاعن انما كان يقيم بغرفة النزاع على سبيل الايواء تقديرا لظروفيه الخاصة ، فتكون اقامته مبنية على عمل من أعمال التسامح الذي لا يكسبه حقا يفرض جق المستأجرة على عين النزاع ، وان لم تكن مستمرة الاقامة فيها طيلة مدة الايواء ، فلا يعيب الحكم اغفاله تاريخ بدء هذا الايواء . . ولا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ولا مشويا بالتصور .

(نقض ١٩٨١/٢/٢١ — طعن رقم ٨٨٠ س ٥٠ ق ١)

٨٨١ — شرطا توافر القوة القاهرة — عدم امكان توقع الجسالت واستحالة دفعه — استقلال محكمة الموضوع بتحصيله .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يشترط لاعتبار الحادث قوة قاهرة عدم امكان توقعه واستحالة دفعه وهذان الشرطان يستندان من واقع الدعوى الذي تستقل محكمة الموضوع بتحصيل فهمه من أوراقها .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٧ — طعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٧ ق ١)

٨٨٢ — الشخص الذي يغير اسمه — هو وكيل عن اعاره — اعتبار وكالة مستأجرة — انصراف اثر تصرفه للموكل في علاقته بالفير — شرطه — م ١٠٦ ملحق .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان من يغير اسمه ليس الا وكيلاً عن اعاره ، وتعلمه مع الفير لا يغير من علاقته بالموكل شيئاً ، فهو كمائر الوكلاء لا يفرق عنهم الا في أن وكالته مستقرة بمكان الشأن شأنه في الظاهر مع انه

فى الواقع شأن الموكل ، وينبنى على ذلك ان الوكيل المستتر فى الشراء لا يكتسب شيئاً من الحقوق المتولدة عن عقد البيع الذى عقده بل تنصرف هذه الحقوق الى الاصيل ؛ اما فى علاقة الغير بهذا الاصيل فان من المقرر على ما تقضى به المادة ١٠٦ من القانون المدنى ان اثر العقد لا يضاف الى الاصيل دائماً او مديناً الا فى حالتين هما : اذا كان من المفروض حتماً ان من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة او كان يستوى عنده ان يتعامل مع الاصيل او النسائب .

(نقض ٢٤/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق)

رابعاً — انحلال العقد

٨٨٣ — القضاء يرفض دعوى فسخ العقد — لا يعد قضاء ضمناً بصحته الحكم النهائى برفض الفسخ — لا يحوز قوة الامر المقضى الا بالنسبة لسبب الفسخ اساس الدعوى .

دعوى فسخ العقد لسبب من اسباب الفسخ تقتصر فيها وظيفة المحكمة على بحث هذا السبب وخده ، وقضاؤها برفض الدعوى لا يتعدى ذلك الى القضاء ضمناً بصحة العقد وبالتالي لا يمنع من التمسك بسبب آخر من اسباب الفسخ سواء فى صورة دفع او برفع دعوى فسخ جديدة . اذ لا يحوز الحكم النهائى برفض الفسخ قوة الامر المقضى الا بالنسبة لسبب الفسخ المقام عليه الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم .

(نقض ٣١/١/١٩٨٠ — طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق)

٨٨٤ — الاتفاق على فسخ العقد فى حالة تحقق واقعة معينة — جواز الحكم بالفسخ بناء على هذا الاتفاق ولو لم يخل المتعاقد بالتزامه .

مؤدى نص المادتين ٢٦٩ ، ٢٧٠ من القانون المدنى يدل على ان الفسخ كما يكون جزاء على عدم تنفيذ احد الطرفين للتزامه التعاقدى ، قد

(م — ٤٠)

يترتب على تحقق شرط فاسخ يتفق الطرفان على أن مجرد تحققه يؤدي إلى
انفساخ العقد .

(نقض ١٩٨٠/٢/٤ - طعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٤٧ ق)

**٨٨٥ - تخلف المشتري عن الوفاء بباقي الثمن بغير حق - انتفاء حقه
في الحبس لعلمه بالمبيع وسند ملكية البائع مع تنازله عن هذا الحق في العقد -
القضاء بالفسخ - لا خطأ .**

تخلف المطاعن عن الوفاء بباقي الثمن بغير حق يجعله مخلا بالتزاماته قبل
البائع وليس له الحق في حبس باقى الثمن لأنه توافر لديه علمه بالمبيع وسند
ملكية البائع له عند تحرير العقد فضلا عن أنه تنازل عن حقه في حبس الثمن
بموجب الاتفاق في العقد ، وإذا كان ما استخلصته المحكمة في هذا الخصوص
استخلاصا سائعا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فان انتهى على الحكم
المطعون فيه الذي قضى بفسخ العقد - بهذه الأسباب يكون على غير أساس .
(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ - طعن رقم ١١٠ لسنة ٤٥ ق)

**٨٨٦ - الاتفاق على تجديد العقد تلقائيا لسنة تالية ما لم يخطر أحد
الطرفين الآخر برغبته في عدم التجديد خلال مدة معينة - الأخطار الصادر بهد
انقضاء هذه المهلة - أثره تجديد العقد تلقائيا والتزام المتعاقد بالتعويض عند
امتناعه عن تنفيذ العقد .**

إذا كان الثابت في عقد البيع موضوع النزاع أن الطرفين قد اتفقا في بنده
السادس على سريان أحكامه إداة تنهى في ١٩٧٤/١٢/٢١ وعلى تجددده
لقائيا بنفس الشروط لسنة تالية وهكذا ما لم يخطر أحدهما الآخر برغبته في
عدم التجديد قبل انتهاء مدة سريان العقد بشهرين على الأقل . ركن الثابت
بالأوراق أن الطاعنة لم تخطر المطعون ضدها برغبته في عدم تجديد العقد
خلال الأجل المتفق عليه ، فانه يترتب على ذلك تجددده تلقائيا لسنة أخرى تنتهي

فى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ولا عبرة فى ذلك بالاخطار المرسل من الطاعنة الى المطعون ضدها فى ١٩٧٤/١١/٣٠ بانهاء العقد ، ذلك ان هذا الاخطار قد صدر بعد انقضاء المهلة المحددة لذلك وتجدد العقد بالفعل لمدة سنة اخرى ، ومن ثم لا يترتب عليه انهاؤه اذ لا تملك الطاعنة بارادتها المفردة التحلل من التزاماتها الناشئة عن هذا العقد ، وبالتالي يحق للمطعون ضدها المطالبة بتعويضها عما لحقها من اضرار وما فاتها من كسب نتيجة امتناع الطاعنة عن تنفيذ العقد خلال المدة التى تجدد اليها ولا يقتصر حتمها على مجرد المطالبة بتعويض عن الاضرار الناتجة عن وصول التنبيه متأخرا .

(نقض ١٤/٤/١٩٨٠ طعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٩ ق)

٨٨٧ — النصوص القانونية فى الفسخ تعتبر مكملة لارادة المتعاقدين

ويعتبر العقد متفهما لها ولو خلا العقد من اشتراطه ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق او الحد من نطاقه الا باتفاق صريح .

النص فى الفقرة الاولى من المادة ١٥٧ من القانون المدنى على ان « فى العقود الملزمة للجانبين اذا لم يوف احد المتعاقدين بالتزامه ، جاز للمتعاقد الآخر بعد اعذاره المدين ان يطالب بتنفيذ العقد او بفسخه . . »

والنص فى المادة ١٥٩ من ذات القانون على ان « فى العقود الملزمة للجانبين اذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه انتضت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه » يدل على ان حل الرابطة العقدية جزاء اخلا احد طرفى العقد الملزم للجانبين بأحد التزاماته الناشئة عن العقد وهو — وعنى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من النصوص المكمل لارادة المتعاقدين ولهذا فان هذا الحق كونه تابعا لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد خاضعا له ولو خلا من اشتراطه ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق او الحد من نطاقه الا باتفاق صريح كما ان الفسخ القانونى يقع عند انتضاء الالتزام على اثر استحالة تنفيذه فانقضاء هذا الالتزام يستتبع انتضاء الالتزام المقابل له .

(نقض ٢٢/١٢/١٩٨٠ طعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ ق)

خامساً - بطلان العقد

(انظر ايضاً موضوع : بطلان)

٨٨٨ - العقد القابل للإبطال له وجود قانوني الى ان يتقرر بطلانه ولا يستطيع ان يطلب ابطاله سوى من تقرر البطلان لمصلحته - اذا طلب من هم ليسوا طرفاً في عقد الايجار ابطاله لمعيب شأب ارادة المؤجر وقضى لهم بالبطلان فان الحكم يكون قد خالف القانون .

ان العقد القابل للإبطال بسبب نقص الاهلية او لمعيب شأب الارادة له وجود قانوني الى ان يتقرر بطلانه ولا يستطيع ان يطلب ابطاله سوى من تقرر البطلان لمصلحته - ناقص الاهلية او من شأب ارادته عيب - لما كان ذلك وكان المطعون ضدهم الاربعة الاول وهم ليسوا طرفاً في عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٦/٢/١ - قد طلبوا ابطاله تاسيساً على ان ارادة وزارة الاوقاف المؤجرة قد شأبها عيب الغش والتدليس واذ استجاب الحكم المطعون فيه لطلباتهم وقضى بالبطلان لمعيب شأب ارادة المؤجر فانه يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٨١/٢/٢١ - طعن رقم ٧٩٠ س ٥٠ ق ١)

٨٨٩ - ابطال العقد للفظ في الواقع او القانون - شرطه - ان يكون جوهرياً .

يشترط لابطال العقد للفظ سواء كان في الواقع او في القانون ان يكون جوهرياً ، اي ان يكون هو الذي دفع الى التعاقد .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ - طعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٥ ق ١)

٨٩٠ - الخطأ او الغش والتدليس - عيوب تفسد الحساب - التمسك باي عيب منها امام قاضي الموضوع - وجوب تحقيقه .

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان الخطأ والغش والتدليس

هي عُيوب تُفسد الحساب ولا تجعله حجة على من أقره غافلاً عنها، فمن واجب القاضي إذا طعن لديه بعيب من هذه العيوب أن يستمع للطعن ويحققه متى قدم له من الشواهد ما يترجح معه لديه أنه مطعن جدي ، ثم يتضى بها يظهره التحقيق .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ — طعن رقم ٥٧٦ لسنة ٤٠ ق)

محتوى

أولاً - عناصر والتزامات عقد العمل

ثانياً - تنظيم العمل

ثالثاً - انتهاء عقد العمل

رابعاً - الدعوى العالقة

خامساً - العمل بالقطاع العام

أولاً - عناصر والتزامات عقد العمل

٨٩١ - أجر زيادة الإنتاج الذى تصرفه الشركة لبعض عمالها لا يعدو أن يكون مكافأة قصد بها إيجاد حافز للعمل وهى متحركة بطبيعتها فلا يجبرز إضافة متوسط أجر زيادة الإنتاج التى كان يحصل عليها العامل عن مدة سابقة الى أجره الشهرى دون التحقق من مقدار إنتاجه فى تلك الفترة وتحسب مقدارها وفق الأسس المتفق عليها .

الأصل فى استحقاق الأجر وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل ١٩٥٩/٩١ أنه نفاء العمل الذى يقوم به العامل ، أما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل الا اذا تحققت أسبابها منى ملحقات غير دائمة ليست لها صفة الثبات والاستمرار ومن بينها أجر زيادة الإنتاج الذى تصرفه الشركة لبعض عمالها فوق أجورهم الأصلية والذى لا يعدو أن يكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز فى العمل ولا يستحقها العامل الا اذا تحقق سببها وهو زيادة الإنتاج الفعلى ، فإذا يأسر العامل العمل استحق هذه المكافأة بمقدار الزيادة أما اذا لم يأسره العامل او لم يعمل أصلاً فلا يستحق هذه المكافأة . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بإضافة متوسط أجر زيادة الإنتاج التى كان يحصل عليها المطعون ضده عن مدة سابقة الى أجره الشهرى دون أن يتحقق من مقدار إنتاجه فى هذه الفترة ويحدد مقدار المكافأة المستحقة

فنه وفق الاسس المتفق عليها في هذا الخصوص يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون .

(نقض ١٣/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٩ ق)

٨٩٢ — استحقاق العامل للأجر — شرطه — أن يكون عقد العمل ما زال
قائما — فصل العامل — أثره — انقضاء الالتزام بدفع أجره .

يشرط أصلا لاستحقاق الأجر أعمالا للمادة ٣ من قانون العمل
الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٩٢ من القانون المدني —
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون عقد العمل قائما ، على اعتبار
أن الأجر التزام من الالتزامات المنبثقة عنه وأن أحكام تلك المادتين
تنحصر عن حالة صدور قرار بفصل العامل طالما أن فصله ينهي عقد عمله
ويزيل الالتزامات الناجبة عنه ومنها الالتزام بدفع الأجر .

(نقض ١٩/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٩١ س ٤٣ ق)

٨٩٣ — حق العامل في الأجر الإضافي وبديل السكن وبديل السفر — حق
دوري يتجدد — خضوعه للتقديم الخمسي — م ١/٢٧٥ مدني .

منه خضوع الحق للتقديم الخمسي وفقا لصريح نص الفقرة الأولى من
المادة ٢٧٥ من القانون المدني هو انصافه بالدورية والتجديد أي أن يكون
الحق مستحقا في مواعيد دورية أي كانت مدتها وأن يكون بطبيعته مستمرا
لا ينقطع سواء كان ثابتا أو تغير مقداراه من وقت لآخر . وإذا كانت المبالغ
المطالبة بها — وهي الأجر الإضافي وبديل السكن وبديل السفر — قد روعي في
تقريرها لميراث الطاعن . أن تكون عوضا عما يبدله من مسكن العمل
والإقامة خارج البلاد . وهي وإن كانت قد انقطعت بانتهاء فترة انتدابه للعمل
بفرع الشركة المطعون بسدها بديس بابا إلا أنها ظلت مستحقة للعمل
الانتداب قائما فتعتبر حقا دوريا محددا ولا يزول عنها هذه الصفة منتبة فترة
الانتداب وصدور رتبها مبلغا ماديا في ذاته ومن ثم يحضغ للتقديم الخمسي

المنصوص عليه بالمادة ٣٧٥/١ من القانون المدني ، وأذ كان من المقرر - في قضاء محكمة النقض ان محكمة الموضوع غير ملزمة بان تتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن ترد على كل منها استقلاً لأن تبيان الحقيقة التي استخلصتها فيه الرد الضمني المستط لكل حجة تخالفها .
(نقض ١٩٨٠/٣/١ - طعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٤ ق)

٨٩٤ - العمولة - من ملحقات الأجر غير الدائمة - الأجر الذي يؤدي للعامل عن فترة الاجازات - عدم جواز اضافة العمولة اليه .

الأصل في استحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - انه لقضاء العمل الذي يقوم به العامل ولها ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل الا اذا تحققت اسبابها فهي ملحقات غير دائمة ولبيت لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها العمولة التي تصرفها الشركة الطاعنة على ذلك النحو لبعض عمالها فوق اجورهم الأصلية والتي لا تعدو أن تكون مكافئة قصد منها ايجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل الا اذا تحقق سببها وهو القيادة الفعلية للسيارات المذكورة محملة فاذا باثر ما العامل استحق العمولة وبمقدار مسافات هذه القيادة اما اذا لم يباشرها او لم يعمل اصلاً فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي فلا يشملها الأجر الكامل الذي يؤدي للعامل عن فترة الاجازات . لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأتمام قضاءه بتقرير حق سائق سيارات النقل لدى الشركة الطاعنة في متوسط تلك العمولة عن أيام الاجازات الاعتيادية والمرضية على أساس ان هذه العمولة تعتبر جزءاً من أجورهم واجب الأداء في أيام الاجازات فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .
(نقض ١٩٨٠/٢/١ - طعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٢ ق)

٨٩٥ - اعتبار الميزة العينية جزءاً من الأجر - شرطه - ان يلتزم صاحب العمل بها باعتبارها من مقتضيات العمل - الملابس التي تمنح للعامل لحسن مظهره او بقصد توحيد الزي - لا تعد ميزة عينية .

اذ كان وصف الأجر لا يلحق جميع الميزات العينية التي يحصل بها العامل

وأنها يشترط لاعتبار الميزة العينية أجرا ان يكون صاحب العمل ملزما بهما للعامل لا متبرعا ، ومنطاط كونها كذلك ان نستلزمها مقتضيات عمله فتتضح ضرورة لادائه ، ومؤدى ذلك بطريق اللزوم انه لا يعتبر من قبيل الأجر الملابس الخاصة التي تمنح للعامل لارتدائها اثناء العمل بقصد الظهور بالمظهر اللائق امام العملاء او توحيد الزي بين العمال . لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه لم يبين السند القانونى لقضائه بأحقية سائقى سيارات النقل بالشركة الطاعنة فى الملابس الخاصة موضوع التداعى ولم يحقق عناصر هذه الاحقية فلم يعرض لما اذا كانت هذه الملابس قد استكملت شروط الميزة العينية او افتقدتها وما اذا كانت ضرورية لاداء عمل هؤلاء السائقين ام انها ليست كذلك ، وكان يتعين على القرار ان يقول كلمته فى هذه المسائل القانونية ولا يفنى عن ذلك احالته الى تقرير الخبير الذى يقتصر مهمته على تحقيق الواقع فى الدعوى وابداء الراى فى المسائل الفنية التى يصعب على القاضى استقضاء كنهها بنفسه . ولما كان هذا القرار قد اعجز بذلك محكمة النقض عن ممارسة وظيفتها فى مراقبة صحة تطبيقه للقانون . فانه يكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون والتصور .

(نقض ١٩٨٠/٢/١ - طعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٢ ق)

٨٩٦ - منح العامل مقابلا نقديا لقاء ما كان يقوم به من جهود اضافى -

القضاء بعدم استحقاقه له بعد زوال سببه - لا خطأ .

اذ كان يبين من الرجوع الى الحكم المطعون فيه انه اقام قضاء برفض الدعوى على ما ثبت له من تقرير الخبير المنتدب من ان الطاعن كان يتقاضى مقابلا نقديا جزاء ما كان يقوم به من جهد فى اعداد وتنسيق معرض المطعون ضدها خلال اوقات العمل غير العادية . وان ما كان يتقاضاه الطاعن متايل هذا الاعداد . هو يدل على ان قضاء هذا الجهد المبذول ، فيعتبر جزءا من الاجر مرهونا بالظروف التى دعت الى تقريره ، فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى

الى عدم استحقاق الطاعن هذا البديل بعد زوال سببه وتوقف الطاعن عن
تنسيق واجهة المعرض ، فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

(نقض ١١٨٠/٣/٢ — طعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٤ ق)

٨٩٧ — عقد العمل وعقد التدريب — ماهية كل منهما — عدم اشتراط
أن يتلقى العامل اجرا عند التدريب .

عقد العمل هو الذي يتعهد بمقتضاه شخص ان يعمل مقابل اجر في خدمة
آخر وتحت ادارته و اشرافه ، اما عقد التدريب فهو الذي يتعهد بمقتضاه
شخص بالانتحاق لدى صاحب عمل بقصد تعلم مهنة ، وليس شرط أن يتلقى
اجرا فالتزامه بالعمل ليس هو التزام الأساس وانما هو تابع للالتزام الاصلى
بالتعلم .

(نقض ١١٨٠/٣/٤ — طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق)

٨٩٨ — عقد التدريب — التزام العامل القاصر فيه بأداء تعويض عند
نسخه — اعتباره تصرفا دائر بين النفع والضرر — لا يدخل في نطاق ما اذن
القانون للقاصر فيه — قابليته للإبطال لمصلحة القاصر .

اذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الالتزام الاساسي في العقد
سند الدعوى هو تعلم المطعون ضده مهنة ميكانيك النسيج ، فانه يكون عقد
تدريب ، لا يدخل في نطاق ما اذن القانون للقاصر في ابرامه على ذلك يخضع
للقواعد العامة في قانون الولاية على المال ، ومنه جوى شرطا جزائيا بالزام
المطعون ضده بأداء تعويض في حالة نسخ العقد ولان العبرة من وصف العقد
بوقت مشوئه لا بما قد يسفر عنه تنفيذ عنه يترن عند انعقد بحريا دائرا بين
النفع والضرر . وقابلا للإبطال لمصلحة القاصر .

(نقض ١١٨٠/٣/٤ — طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق)

١٩٩٩ - أمثلة غلاء المعيشة الواردة بالأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الذي أحال اليه الأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ - عدم نفاذها الا في حق العمال المعينين بعد ١٩٤١/٦/٣٠ وقبل نفاذ الأمر الأول .

إذ كان حكم المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الذي أحالت عليه المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ لا يسرى الا في حق العمال الذين عينوا بعد ١٩٤١/٦/٣٠ وقبل نفاذ الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ أما من عينوا بعد نفاذ الأمر المذكور فلا يخضع لحكم تلك المادة .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ - طعن رقم ١٠٦ لسنة ٤٤ ق)

٩٠٠ - استعمال العاملين بشركات القطاع العام لسيارات الركوب الخاصة بها للانتقال الى مقر اعمالهم - شرطه - قرار رئيس الوزراء ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ ، اعتبار ذلك ميزة عينية - شرطه - الانتقال بالمخالفة لهذا القرار - لا يكسب العامل حقا .

مصاد نص المواد من الاولى الى الثالثة من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ ان المشرع وضع قاعدتين في شأن استعمال العاملين بشركات القطاع العام لسيارات الركوب الخاصة بها - اولهما - توجب سداد مقابل شهري مقداره ثلاثة جنيهاات لقاء استعائهم لها من منازلهم الى مقر اعمالهم ذهابا وعودة - وثانيهما - تصرح للعاملين بوحدات الإنتاج استعمال هذه السيارات من اماكن التجمع الى مقر اعمالهم في الذهاب والاياب بغير مقابل ، ولما كان الثابت في الدعوى ان الشركة المطعون ضدها تنقل الطاعن بسياراتها من منزله الى مقر عمله ذهابا وايابا فانه يلتزم بسداد مبلغ ثلاثة جنيهاات شهريا لقاء هذا الانتقال ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فان النعي برمنه يضحى في غير محله ، ولا ينافي من ذلك صورة خطاب الشركة المطعون ضدها الى الطاعن المؤرخ اول اغسطس سنة ١٩٦٦ ، المرفقة بحافظته المودعة ملف الطعن - الذي اخطرت فيه بأن قرار رئيس

الوزراء يقتضى بخصم المبلغ المذكور من مرتبه تُظير استعماله سياراتها من منزله الى المصانع وبالعكس ، ما دام هذا الخطاب لا ينبىء عن ان انتقاله بهذه السيارات على هذا النهج قد توفرت له شروط الميزة المعينة بان كانت الشركة ملزمة اصلا بتوفيره له وليست بتبرعة واستكمل صفة الدوام والاستقرار ، وما دام ذلك الانتقال بصورته تلك بعد سريان القرار المشار اليه ، يكون قد تم بالمخالفة لأحكامه فلا يكسب الطاعن حقا لأن الحقوق لا تكتسب بالتحرغات المخالفة لأحكام القانون .

(نقض ٢٩/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٤ ق)

٩٠١ — بدل الإقامة في الأماكن النائية — ماهيته — عدم اعتباره اعانة غلاء معيشة التي تقرر عدم سريان قواعدها على العاملين بنلقطاع العام — الملحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

اذ كان بدل الإقامة الذي يقرر للعاملين بوحدات القطاع العام الاقتصادية في محافظة اسوان يتفيا بطبيعته استقرارهم في هذه المحافظة اثناء وثبته وتشجيعهم على البقاء بمنحهم ذلك البدل مما يخسحى معه — وهو بهذا الوصف — مكتسبا طبيعة متميزة عن اعانة غلاء المعيشة التي تستهدف مواجهة ارتفاع نفقات المعيشة فتتصر عنه بالتالى احكام المادة الثانية من مواد اصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي نصت على عدم سريان قواعد ونظم اعانة الغلاء على هؤلاء العاملين ، ولا يقدح في ذلك تحديد هذا البدل بنسبة مئوية من هذه الاعانة ، لأن ذلك لا يعدو ان يكون وسيلة لتقدير قيمته ، فلا تغير هذه الوسيلة من طبيعته .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ ق)

٩٠٢ — الاتفاق بالصالح او التنازل بين رب العمل والعامل — لا يعد باطلا — الا اذا تضمن المساس بحقوق يقررهما قوانين العمل — الاتفاق على استبدال اجر ثابت بجزء من العمولة لا بطلان .

الاتفاق بالصالح او التنازل بين رب العمل والعامل — على ما جرى به

قضاء محكمة النقض — لا يكون باطلا الا ان يمس حقوقا تقررها قوانين العمل،
ولما كان الثابت في اوراق الدعوى ان الاتفاق الذى انعقد فيها بين الشركة
الطاعنة والمطعون ضدهم بمقتضى عقود الصلح المؤرخة ١٩٧٣/٤/٢٢ التى لم
يجدها المطعون ضدهم متضمنا استبدال اجر ثابت بجزء من العمولة التى
كانوا يتقاضونها لم يمس حقوقا تقررتها قوانين العمل ، لما كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى
تطبيقه .

(نقض ١٣/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٥٣٦ لسنة ٤٩ ق ١)

٩٠٣ — العمال المعينون بعد نفاذ الأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ —
عدم استحقاقهم اعانة غلاء معيشة زيادة على اجورهم — افترض ان
اعانة الغلاء قد روعيت فى تقدير الاجر ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك .

العمال المعينون بعد نفاذ الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠
لا يستحقون اعانة غلاء معيشة وفقا للنسب المحددة فيه زيادة على اجورهم المحددة
فى عقود العمل ما دامت لا تقل عن الحد الأدنى للاجور اذ يقتضى ان اعانة
الغلاء قد روعيت فى تقدير الاجر ما لم يقدّم الدليل على العكس فيعتبر الاجر
الوارد فى العقد اسسيا ويزداد وفقا للنسب التى حددها الأمر المذكور بحسب
الاعباء العائلية ووقت التعيين او بعده — واذا كان ذلك — وكان الثابت من الحكم
المطعون فيه ان المطعون ضدهما قد التحق بالعمل لدى الشركة الطاعنة بعد
نفاذ الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وان عقد عمل كل منهما قد ثبت فيه
ان الاجر المحدد يعتبر شاملا لاعانة غلاء المعيشة بنسبة ١٥٪ فان الحكم
المطعون فيه اذ قضى للمطعون ضدهما بفروق اعانة غلاء المعيشة تأسيسا على
ان اجر كل منهما الوارد فى كشوف الاجور لم ينضمّن تفصيلا للاجر الاساسى
واعانة الغلاء — يكون قد عاراه النقص وحالف الثابت فى الأوراق .

(نقض ١٩/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٤ ق ١)

٩٠٤ — علاقة العمل — بدء سرياتها وترتيب آثارها. عدا الأجر من تاريخ صدور قرار التعيين — لا عبرة بتاريخ تسلم العمل إلا عند تحديد بدء استحقاق الأجر .

إذا كانت العبرة في بدء علاقة العمل وترتيب آثارها — عدا الأجر — بالقرار الصادر بالتعيين لأن هذا القرار ينشئ المركز القانوني للعامل في الوظيفة بكل حقوقها وواجباتها ، فلا يعول في تحديد آثار هذا المركز القانوني على تسلم العمل إذ أن استلام العمل واقعة مادية لا يترتب عليها أثر قانوني ولا يعول عليها إلا في تحديد بدء استحقاق الأجر .
(نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٥١٩ لسنة ٥ ن)

٩٠٥ — السكن والغذاء الذي تقدمه الشركة للعامل إذا كان نظير مقابل نقدي يؤديه إليها وليس لقاء عمله لا يعد من قبيل الأجر العيني ويجعل المطالبة بالفرق بين القيمة الفعلية والقيمة الرمزية فاقدة الأساس قانوناً .

أن ما يعطيه صاحب العمل للعامل من سكن أو غذاء لا يعتبر ميزة عينية تأخذ حكم الأجر — وفقاً لما تنص به الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — إلا إذا قدم اليه لقاء عمله ، وعلى ذلك فلا يعتبر منها كذلك ما يقدم إليه بمناسبة العمل مقابل مبلغ من النقود أيا كان مقدار هذا المبلغ و مدى تناسبه مع تكلفتها الفعلية ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن كان يحصل على السكن والغذاء من الشركة المطعون ضده في نظير مقابل نقدي يؤديه إليها . وليس لقاء عمله فإن أيا منها لا يعد من قبيل الأجر العيني ، لما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأورد في أسبابه أن توافر المقابل النقدي أيا كان قدره بالنسبة للسكن باستراحة الشركة والوجبات الغذائية يجعل المطالبة بالفرق بين القيمة الفعلية والقيمة الرمزية فاقدة الأساس قانوناً ، فإنه يكون قد تناول بالرد ما أبداه الطاعن من دفاع مفاده أن المقابل النقدي الذي كان يؤديه للشركة لم يكن يتناسب مع التكلفة الفعلية لما كان يحصل

عليه من سكن أو غداء ، ويكون النعمى عليه بالخطأ فى القانون والتصور فى التسبب على غير انساس .

(نقض ١٤/٦/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٤ ق)

ثانيا - تنظيم العمل

٩٠٦ - اتهام العامل بارتكاب جناية أو جنحة داخل دائرة العمل - لرب العمل الحق فى وقفه أو فصله اكتفاء بالتحقيق الادارى .

مصاد تص المادة ٦٧ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ من انه اذا نسب الى العامل ارتكاب جناية أو جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه من تاريخ ابلاغ الحادث الى السلطة المختصة لحين صدور قرار منها فى هذا الشأن ، لم يقبذ سلطة رب العمل فى اجراء فصل العامل اكتفاء بالتحقيق الادارى ، اذا قدر ان مصلحة منشأته تقتضى ذلك وان ما وقع من العامل يكفى فى انتهاء العلاقة العقدية بالفسخ طبقا لما تقضى به المادة ٧٦ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(نقض ١٩/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٩ س ٤٣ ق)

٩٠٧ - نقل العامل الى مركز اقل ميزة أو ملائمة من مركزه الذى كان يشغله - عمل تعسقى اذا قصد الاساءة اليه - حتى صاحب العمل ان يعهد اليه بعمل آخر ولو اختلف عنه اختلافا جوهريا متى اقتضت ذلك ضرورة ملجئة - شرطه - أن يكون ذاك مؤثقا بالقدر اللازم لمواجهة هذه الضرورة .

نقل العامل الى مركز اقل ميزة أو ملائمة من مركزه الذى يشغله يسد خلا تعسقا اذا نغيا الاساءة اليه ويرجع على صاحب العمل تكلف العامل بحصة دائمة بعمل غير عمله المعتاد عليه بخلاف عنه اختلافا جوهريا لكنه يسوغ له ان يعهد اليه بعمل آخر غير المتفق عليه ولو اختلف عنه اختلافا

جوهريا اذا اقتضت ذلك ضرورة ملجئة. من قواعى العمل بشرط ان يكون هذا التغيير مؤقتا فلا يدوم الا بالقدر اللازم لمواجهة هذه الضرورة ويزول بزوالها . ولما كان البين من الأوراق ان الطاعن عمل ابتداء لدى المؤسسة المطعون ضدها كمراسل صحفى لها بموسكو وبيروت ثم نقل الى ادارة الاعلانات بها اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وكانت شهادة نقابة الصحفيين التى تقدمها الى المحكمة الاستئنافية — التى جاء بها ان عمل مندوب الاعلانات ليس من الاعمال الصحفية — تنبىء عن ان عمل الطاعن وبذلك الادارة يختلف — اختلافا جوهريا عن عمله كمراسل صحفى خارجى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الابتدائى لأسبابه التى انتهى فيها الى ان نقل الطاعن بمنأى عن الإساءة لأنه نقل من موسكو لعدم تجديد اقامته بها ومن بيروت لاغسلاق مكتب المطعون ضدها فيها وان وظيفته المنقول اليها لا تغاير فى طبيعتها وظيفته الاولى ولم يلحقه الضرر المادى او الألبى من هذا النقل لعدم تغير أجره ، وذلك بغير ان يستظهر فى مدوناته دلالة شهادة نقابة الصحفيين المشار اليها ، حالة ان الطاعن لم يرفع دعواه بالمنازعة فى النقل من موسكو وبيروت بمجرد انه نازع بموجبها فى نقله الى عمل بادارة الاعلانات يختلف اختلافا جوهريا عن عمل المراسل الصحفى الخارجى المتفق عليه أصلا ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالتصور فى التسبيب .

(نقض ١/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٤ ق)

٩٠٨ — المساواة بين عمال صاحب العمل — قاعدة ترضيها قواعد العدالة — منع بدل اقامة للعاملين بفرع اسوان — اثره — استحقاق العامل المتقرب اليه لهذا البدل .

اذ كانت المساواة بين عمال صاحب العمل — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — قاعدة اساسية ولو لم يجر بها نص فى القانون نفرض قواعد العدالة اعمالها اذا ما جنح صاحب العمل الى الفرقة بين عماله فى شأن اى حق من حقوقهم ، وكان الثابت فى الدعوى ان البنك الطاعن جرى على منح العاملين بفرعه بأسوان بدل اقامة بواقع ٢٥٪ من قيمة اعانة غلاء المعيشة

خلال الفترة من يونيو سنة ١٩٦٣ حتى آخر يونيو سنة ١٩٧٢ ، فإن المطعون ضده يستحق ذلك البديل منذ تاريخ نقله الى الفرع المذكور بأسبوع يزولته العاملين به ، لما كان ذلك ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده لبديل الإقامة موضوع التقاضي تأسيسا على أن الأخير لا يطالب باعانة غلاء المعيشة ويتساوى في ظروف العمل الزمنية والمكانية مع زملائه العاملين بفرع البنك الطاعن بتساوي الذين خرج على منحهم ذلك البديل منذ عام ١٩٦٣ مما يتعين معه مساواته بهم في تقاضيه ، فإن النعي عليه بسبب الطعن يكون غير سديد .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ ق)

٩٠٩ — حظر رفع مرتبات العاملين بشركات القطاع العام — استنادا الى الحد الأدنى للأجور الواردة باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ — ق ٨١ لسنة ١٩٦٨ عدم جواز الخروج على هذا الحظر عن طريق المساواة في الأجر .

اذ كان الثابت في الدعوى أن الأمر الإداري رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ الذي تمسك به الطاعن في دعواه قد صدر اعمالا لأحكام لائحة العاملين بشركات القطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، وأن الشركة قامت بتسوية حالات زملاء الطاعن الذين طلب مساواته بهم اعمالا لأحكام هذه اللائحة ، وكان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٨ والذي رتب له الشارع أثرا رجعيا يمتد الى تاريخ العمل باللائحة المذكورة قد حظى على العاملين الذين سرت في شأنهم المطالبة برفع مرتباتهم او إعادة تسوية حالاتهم او صرف فروق عن الماضي استنادا اليهم ، وكانت المساواة بين العاملين لا يجوز أن تتخذ سبيلا للخروج على هذا الحظر لما في ذلك من تفويت لمبدأ الشارع من اصدار ذلك القانون ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه لا يكون تد اخضا في تطبيق القانون .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٤ ق)

(م = ١٠٤)

٩١٠ - تنظيم وقت العمل اليومي - من سلطة رب العمل - مثال بشأن

توزيع ساعات العمل الإضافي .

جرى قضاء محكمة النقض ان لصاحب العمل بمقتضى سلطته في الادارة والاشراف ان ينظم وقت العمل اليومي طبقا لحاجة العمل وظروف الانتاج ويلتزم العامل بأداء عمله وفقا للتنظيم الذي يضعه صاحب العمل متى كان هذا التنظيم لا يتعارض مع القانون ، لما كان ذلك ، وكانت الشركة الطاعنة قد درجت على تشغيل عمال الفروع بها عشر ساعات يوميا على فترتين محددة ان الساعة الاولى من كل من هاتين الفترتين هي ساعة عمل اضافي وكانت الفترتان الساعتان تقعان نهارا ، وليس في القانون ما يحدد الترتيب الزمني لساعات العمل الاضافية بالنسبة لساعات العمل الاصلية ، واذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على ان ساعات العمل الاضافية لا تكون الا بعد انتهاء ساعات العمل الاصلية ، فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٥ / ٤ / ١٩٨٠ - طعن رقم ١٩ لسنة ٤٩ ق)

٩١١ - للعامل الحق في تقاضي مقابل نقدي عن الاجازات التي لم

يحصل عليها اذا منع من الحصول عليها وفقا للقانون .

لما كانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام - والذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على ان « تحدد مواعيد الاجازة الاعتيادية حسب مقتضيات العمل وظروفه بقرار من مدير الادارة المختص . ولا يجوز تقصيرها او تأجيلها او قطعها الا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل . وفي هذه الحالة يجوز نسف مدد الاجازات السنوية الى بعضها بشرط الا تزيد بأية حالة على ثلاثة اشهر . وفي جميع الاحوال يجب ان يحصل العامل على اجازة سنوية قدرها ستة أيام متصلة على الأقل » مما مفاده ان مدير الادارة المختص بشركات القطاع العام بما له من سلطة تنظيم العمل يستقل بتحديد وقت الاجازة الاعتيادية المستحقة للعاملين ب تلك الشركات وفق مقتضيات العمل وظروفه ، وله اذا دعت اسباب

قوية تقتضيها مصلحة العمل تأجيل الاجازات الاعتيادية لسنوات تالية ، وتضم الاجازات المؤجلة في حدود ثلاثة اشهر فقط ، على ان ذلك لا يخل بحق العامل في الحصول على قدر من اجازته الاعتيادية مدته ستة ايام متصلة سنويا لما كان ذلك وكان الواقع الثابت في الدعوى ان الطاعن ابان عمله لدى البنك المطعون ضده طلب الحصول على اجازته الاعتيادية في مواعيدها ، وقد حال دون ذلك صدور امر رئيس مجلس ادارة البنك بتأجيلها الى سنوات لاحقة لأسباب قدرها ودعت اليها مقتضيات العمل ومصلحته ، وكان رئيس مجلس الادارة وهو يقف على قمة الهيكل الوظيفي للبنك يعتبر بمثابة مدير الادارة المختص بالنسبة للطاعن في حكم المادة ٣٣ المشار اليها . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١١/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٥ ق)

٩١٢ - لا يجوز التحدي - بقاعدة المساواة للخروج على احكام المادة السادسة من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيما يختص بتحديد الأجور .

لما كانت المادة السادسة من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على انه « يجوز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركات باجور تجاوز مرتبتهم الاصلية بما لا يزيد على ١٠ ٪ من مرتبتهم اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة ويجوز تعيينهم بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية » فان مفاد ذلك ان المشرع رأى - لاعتبارات قدرها - تقييد حرية الشركات في تحديد مرتبات من تعيينهم في وظائفها ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة او المؤسسات العامة او الشركات التابعة لها ، لما كان ما تقدم مسلا وجه للتحدي بمبدأ المساواة للخروج على هذا الاصل الذي قرره المشرع بنص صريح .

(نقض ٢٤/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٤ ق)

١١٣ - لا وجه للمساواة في البدلات بين المعينين لصلا بمدينة اسوان والمقيمين فيها باسرههم وبين المتدبين اليها من القاهرة اذا كان البدل عرضا عن نفقات يتكبدها العامل فهو بهذه المثابة لا يعتبر جزءا من الأجر ولا يخضع لقاعدة المساواة .

من المقرر ان البدل اما ان يعطى الى العامل عوضا له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله ، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءا من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، واما ان يعطى له لقاء طاقة يبذلها او مخاطر معينة يتعرض لها في ادائه لعمله فيعتبر جزءا من الأجر مرهونا بالظروف التي دعت الى تقريره ، فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها . وكان من المقرر انه لا يصح الاحتجاج بنص المادة ٥٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بما لرب العمل من سلطة مطلقة في ادارة منشأته وتنظيم العمل بها على الوجه الذي يراه كفيلا بتحقيق مصلحة العمل ولا وجه للحد من سلطته في هذا الخصوص متى كانت ممارسته لها مجردة عن اى قصد في الاساءة لعماله اذ ان له ان يميز في الأجر بين عماله لاعتبارات يراها . وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه ساوى بين المطعون ضده وزملائه المتدبين من القاهرة للعمل بأسوان في بدل السكن والمأكل قولا منه بتساوى ظروف العمل مما يزره مبدأ المساواة ، وذلك دون ان يبين ما اذا كان هذا البدل مما يدخل في الأجر ام لا . اذ من المقرر ان تكيف ما يعتبر اجرا وما لا يعتبر كذلك من المسائل القانونية التي يتعين على المحكمة ان تقول كلمتها فيها اذ من الجوهري في هذا الصدد بيان ما اذا كان هذان البدلان قد منحا للعاملين المتدبين من القاهرة عوضا عن نفقات يتكبدهونها في سبيل تنفيذهم لعملهم بأسوان فلا يعتبران من الأجر ولا يحل طلب المساواة فيهما ، او كانا قد منحا لقاء طاقة تبذل او مخاطر معينة يتعرض لها العاملون في ادائهم لعملهم فيعتبران من الأجر . واذ لم يبين الحكم المطعون فيه ذلك غافلا عما ثارته الطاعنة بمنكرتها المقدمة بجلسة ١٩٧١/١٢/٩ من ان المطعون ضده عين بأجر شامل راعت فيه متممه بكثير من الميزات التي يتمتع بها 'ترانه في مواقع اخرى رغم تعيينه في بلدته وموطنه منزلا نص المادة ٥٣ من قانون العمل في غير حالاته فيكون الحكم مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/٦/٨ ب طعن رقم ١٠١ لسنة ٤٣ ق)

ثالثا - انتهاء عقد العمل

٩١٤ - الأصل أن خدمة العامل تنتهي ببلوغه سن الستين - حق العامل في الاستمرار في العمل لمدة سنة أخرى من تاريخ نفاذ اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - شرطه - تحديد رب العمل سنا معينة للتقاعد - لا يرتب حقا مكتسبا للعامل .

النص في المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - الذي يسرى من تاريخ نشره في ١٩٦٦/٨/٢٨ - مفاده أن الأصل انتهاء خدمة العامل ببلوغه سن الستين واستثناء من هذا الأصل يحق للعامل الذي جاوز هذه السن في تاريخ نفاذ ذلك القرار الجمهوري الاستمرار في عمله لمدة سنة أخرى من هذا التاريخ إذا كانت لوائح ونظم خدمته تقضي ببقاءه الى وقت يجاوزها . أما العامل الذي لم يكن قد بلغ سن الستين في ذلك التاريخ ، فإنه يكون بمنزلة من ذلك الاستثناء وتنتهي خدمته ببلوغه هذه السن وفقا للأصل العام المقرر بالمادة ٧٥ المشار إليها حتى لو نصت تلك اللوائح والنظم الصادرة قبل سريان القرار الجمهوري المذكور على سن للتقاعد تزيد عنها ، فليس من شأن ذلك النص أن يرتب حقا مكتسبا للعامل ، ذلك أن ما رأى صاحب العمل تقريره - تحديد سن معينة لتقاعد عماله إنما هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة صادر منه بما له من سلطة مطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذي يراه كفيلا بتحقيق مصالحه فيحق له - ما دام ذلك التقرير بهذا الوصف - تحديد سن أخرى للتقاعد تقل عنها .

انتفى ١٢/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٠٦ س ٤٤ ق)

٩١٥ - عقد العمل غير محدد المدة - إنهاء رب العمل له بإرادته المتفردة - أثره - انقضاء الرابطة العقدية ولو اتسم الانهاء بالتعسف - القضاء بإعادة العامل الى عمله بشرطه .

مؤدى نصوص المواد ٦٩٢ من القانون المدني و ٧٢ : ٧٤ من قانون

المعمل الصادر بالقانون ٩ لسنة ١٩٥٩ أن لرب العمل انتهاء العقد الغير محدد المدة بلوائنته المتكررة ، وإن هذا الانهاء تنقضى به الرابطة التعاقدية ولو اتسم بالتعسف ، غاية الأمر أنه يرتب للعامل الذي أصابه ضرر في هذه الحالة الحق في التعويض ، وكان المشرع - استثناء من هذا الأصل - أجاز إعادة العامل الى عمله رغم انتهاء رب العمل للمعد ، وذلك في حالة واحدة ضمنها نص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار اليه وهي إذا كان الفصل بسبب التشايط النقابي المكون للجريمة المنصوص عليها في المادة (٢٣) من هذا القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/١٩ - طعن رقم ٩٩ س ٤٣ ق)

٩١٦ - الأجر الذي تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص - وجوب الرجوع للقواعد الخاصة المنظمة لها دون اعتداد بما ورد باللائحة ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

الأجر الذي تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص . هو ذلك الذي تحدده القواعد المنظمة لها ، فإذا جرت هذه القواعد على حسابها وفقا للأجر الأساسي - وهو الأجر الأصلي بعد أن تطرح منه اعانة غلاء المعيشة والمنحة - وجب أعمال هذا الأجر بغير الاعتداد بأحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في خصوص تحديد الأجر ، سيما أن اعتبار اعانة الغلاء والمنحة جزءا من الأجر . لا يمنع من حساب تلك المكافأة على أساس الأجر الأساسي ، ما دامت أحكامها جرت بذلك .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٩ - طعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٩ ق)

٩١٧ - العجز المبرر لانتهاء عقد العمل هو العجز عن أداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة ولو كان العامل قادرا على أداء أعمال أخرى من نوع مفاير - عدم التزام رب العمل بإسناد عمل آخر اليه تنفيذا لتوجيه الأطباء .

أد كمت الفقرة الأولى من المادة ٨١ من قانون العمل الصادر بالقانون

رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن ينتهى عقد العمل بوفاء العامل أو بمجزئه من تادية مبله وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الخاصة بتأمين اصابات العمل وكان المقصود بالعجز المبرر لانتهاء العقد هو العجز عن اداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة على وجه مرض ولو كان العامل قادرا على اداء اعمال أخرى من نوع مغاير ، ولا يشترط أن يكون العامل عاجزا عجزا كاملا بل يكفى أن يكون غير قادر على اداء ذات العمل المتفق عليه ، ولا يلتزم وبه العمل باسناد عمل آخر اليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أن رفض الطاعنة اسناد عمل خفيف الى المطعون ضده غير العمل المتفق عليه ، تنفيذا لتوصية الأطباء يعتبر خطأ تلتزم الطاعنة بالتعويض عما يكون قد نتج عنه من ضرر ، فانه يكون قد خالف القانون .

(نقض ٣٠/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٦ ق)

٩١٨ — اذا كان فصل العامل ليس بسبب نشاطه النقابى فيترتب عليه انتهاء الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف وينحصر حق العامل فى التعويض المالى ولا يجوز الحكم بالغاء هذا القرار .

لما كان الأصل وطبقا لأحكام المواد ٦٩٤ من القانون المدنى والمواد ٧٢ ، ٧٤ من قانون العمل الصار بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن لرب العمل انتهاء العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة ، وأنه بهذا الانتهاء تنقضى الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف غية الأمر أنه يترتب للعامل الذى أصابه ضرر فى هذه الحالة الحق فى التعويض وكان المشرع استثناء من هذا الأصل قد أجاز إعادة العامل إلى عمله رغم أنه قد انتهى رب العمل للعقد وذلك فى حالة واحدة ضمنها نص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار اليه وهى حالة ما اذا كان الفصل بسبب النشاط النقابى المكون للجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٣١ من هذا القانون ، لما كان ذلك وكان انتهاء خدمة المطعون ضده بمقتضى قرار الشركة الطاعنة رقم ٤٣ فى ١٩٧٣/١/٢٢ لا يدخل فى نطاق هذا الاستثناء . فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء هذا القرار يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ٦/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٢١٧ لسنة ٤٦ ق)

رابعاً - الدعوى العمالية

٩١٩ - دعوى العامل بوقف قرار الفصل أمام المحكمة المستعجلة -
 طلبه احتياطياً التعويض عن فصله - أثره - انقطاع مدة تقادم دعوى التعويض
 - لا يغير من ذلك القضاء بعدم قبول الدعوى الأصلية .

إذا كان دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع أنه طالب بالتعويض عن فصله
 أمام محكمة بنها للامور المستعجلة بجلسة ١٩٧١/٤/٢٨ أثناء نظر طلب وقف
 قرار الفصل المطروح على تلك المحكمة وأن هذه المطالبة تقطع مدة السنة التي
 جدد بها القانون لسقوط دعواه والتي لم تكن قد اكتملت بعد ؛ وكان قضاء
 محكمة الامور المستعجلة بعدم قبول دعوى وقف قرار الفصل لا يمنع من أن
 ينتج الطلب الاحتياطي بالتعويض المبدى أمامها لأثره في قطع التقادم منذ
 ابدائه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على ذلك أن الطلب
 الاحتياطي بالتعويض أمام محكمة الامور المستعجلة لا يقطع التقادم ؛ فإنه
 يكون قد خالف القانون . وقد حجبه ذلك عن تحقيق دفاع الطاعن في هذا
 الخصوص مما يكون معه فضلاً عن مخالفة القانون قاصر التسبيب .

(نقض ١٩٨٠/١/١ - طعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ ق)

٩٢٠ - دعوى العامل بتعويضه عن الفصل التعسفي - سقوطها
 بالتقادم بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد - ورود الوقف والانقطاع عليها -
 رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة - قاطع للتقادم .

النص في المادتين ٦٩٨ ، ٢٨٢ من القانون المدني يدل - وعلى ما جرى
 به قضاء هذه المحكمة - على أن دعوى المطالبة بتعويض عن الفصل التعسفي
 تسقط بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد باعتبارها من الدعاوى الناشئة
 من عقد العمل ، وأن هذه المدة هي مدة تقادم يرد عليها الوقف والانقطاع ، وأن
 رفع دعوى التعويض أمام محكمة غير مختصة بقطع مدة التقادم .

(نقض ١٩٨٠/١/١ - طعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ ق)

خامساً - العمل بالقطاع العام

٩٢١ - التجاوز عن ثلث مدة الخبرة عند اجراء التسوية أمر جوازي
الشركة تقدره طبقا لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيه كل من الاعاين بها
ولا وجه للتحدى بمبدأ المساواة أو بقواعد العدالة للخروج على الأصل العام
الذي قرره المشرع بنص صريح .

لا يجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفية لم يستوفى شروط
شغلها المحددة في جداول التوصيف المعتمدة وفقا لتلك اللائحة وان التسوية
لا تقوم اساسا على الحالة الشخصية للعامل وانما تقتضى الربط بين العامل
والوظيفة التي شغلها قبل التقييم - أي في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ وبين
الوظيفة المعادلة لها بمعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها
لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا حتى اذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات
أصبح صائحا لشغلها ولما كان التجاوز عن ثلث مدة الخبرة في تلك التسوية
امرا جوازيا للشركة تقدره طبقا لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيه كل من
العاملين بها ، ولا وجه للتحدى بمبدأ المساواة بينهم أو بقواعد العدالة
للخروج على الأصل العام الذي ترره المشرع بنص صريح .

(نقض ١٩٨٠/١/٥ - طعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٤٧ ق)

٩٢٢ - البديل المهني لا يستحق للعاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة
للقطاع العام الا بموافقة الوزير المختص على قرار مجلس الادارة ولا يكفي
صدور قرار مجلس الادارة - دون اعتراض من الوزير المختص .

البديل المهني لا يستحق للعاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة
للقطاع العام الا بصدور قرار من مجلس ادارتها بمنح هذا البديل واعتماد هذا
قرار من 'نورير المختص' . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف
هذا النظر وجرى في قضائه على استحقاق المطعون ضده - للبديل المهني
تأسيسا على ان مجلس ادارة الشركة الطاعنة قد قرر هذا البديل

المهندسين حينئذ قبل وبعد صدور القرار الجمهوري المشار اليه ، واستندل من ذلك على أن : « مجلس الادارة قد طبق نص المادة ٢٧ من القرار المذكور ولم يثبت اعتراض الوزير المختص وغنى عن البيان انه لا يجوز تعيين أحد الا بعد موافقة مجلس الادارة كما انه من المسلمات ان قرارات المجلس تعرض على الوزير المختص لاعتمادها » . دون أن يتحرى صدور قرار مجلس الادارة في هذا الشأن واعتماده فعلا من الوزير المختص ، فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه مما يتعين معه نقضه .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٢ — طعن رقم ٤٨٣ لسنة ٤٤ ق)

٩٢٣ — قاعدة المساواة بين العاملين بشركات القطاع العام — عدم جواز اعمالها للخروج على احكام التسكين باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

المادتان ٦٣ : ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد فرضتا على هذه الشركات ان تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فبين يشغلها وتقييمها وتصنيفها في جدول يعتمد عليه مجلس ادارة المؤسسة وان تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس ادارة المؤسسة ويصدق عليه من مجلس الوزراء وان تسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل ، وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، انه — اخذا بتقرير الخبير — اقام قضاءه برفض طلبات الطاعن على أن تسكنه بالفئة المالية الحادية عشرة في ١٩٦٤/٧/١ تم صحيحا طبقا لقواعد التوصيف والتعادل ، وبالتالي لا يستحق الترقية في ١٩٦١/١/١ الا الى الفئة المالية التالية وهي العاشرة ، ومن ثم لا يكون هناك وجه للتحدى بقاعدة المساواة .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٢ — طعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٤ ق)

٩٢٤ - قدّم بجواز التسوية حالة العامل على حالة لم يستوف شروط تشغيلها بقواعد التوظيف والتقييم المعتمدة - التجاوز عن ثلث مدة الخبرة في هذه التسوية أمر جوازي للشركة تقررّه طبقاً لظروف العمل

مؤدى نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات الخاصة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - انه لا يجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط تشغيلها المحددة بقواعد التوظيف والتقييم المعتمدة وفقاً لأحكام هذا النظام ، وأن التجاوز عن ثلث مدة الخبرة في هذه التسوية أمر جوازي للشركة تقررّه طبقاً لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيته كل من العاملين بها .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٦ - طعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٤ ق ٢)

٩٢٥ - تسوية حالة العاملين بالقطاع العام - أساسها - المرتبات التي كانوا يتقاضونها في ١٩٦٤/٦/٣٠ - وجوب اضافة العلاوات التي يحصلون عليها بعد هذا التاريخ الى مرتباتهم - لا يغير من ذلك ارجاء صرف الفروق المالية المترتبة على التسوية .

نص الشارع في المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والذي بدأ العمل به في ١٩٦٢/١٢/٢٩ على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه في المادة السابقة خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار . . . ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة . ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقاً للتعادل المنصوص عليه اعتباراً من أول السنة التالية » . ثم أصدر لحسم ما اثير من خلاف حول اقدمية العاملين الذين سوى حالتهم طبقاً للتعادل المنصوص عليه في هذه المادة بسبب تراخي بعض الشركات في سلوك مراحل هذه التسوية القرار

الجمهوري رقم ٢٧٠٩ سنة ١٩٦٦ ونص على ما يلي : « استثناء من حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين في الشركات تحدد اقدمية العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد التعادل اعتبارا من اول يولييه سنة ١٩٦٤ على الا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك الا اعتبارا من اول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس ادارة المؤسسة المختصة بهذا التعادل » .

فقد اراد رد حصول العاملين على الفئات التي وضعوا فيها نتيجة لتسوية حالتهم الى اول يولييه سنة ١٩٦٤ ، ومن ثم تكون المرتبات التي تتخذ اساسا لتسوية حانة هؤلاء العمال هي المرتبات التي كانوا يتقاضونها في ١٩٦٤/٦/٢٠ ومقتضى هذا ان العلاوات التي يحصلون عليها بعد هذا التاريخ ترد على المرتبات المقررة للفئات التي سويت حالتهم عليها وتضاف اليها ولا يؤثر في ذلك ما نص عليه القرار الجمهوري الاخير من ارجاء صرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حانة العاملين الى اول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس ادارة المؤسسة بالتعادل لان هذا النص انما ينصرف الى تحديد الوقت الذي تصرف فيه تلك الفروق المالية المترتبة على التسوية ولا يغير من القواعد التي يجب ان تجرى عليها التسوية ذاتها . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى ان الشركة المطعون ضدها منحت الطاعن الذي سويت حالته على الفئة السابعة اول مربوط هذه الفئة اعتبارا من ١٩٦٩/٧/٢١ تاريخ اعتماد التعادل كما منحته العلاوة الخاصة بهذه الفئة اعتبارا من ١٩٧٠/١/١ ، فان الحكم المطعون فيه اذا اقر الشركة على عدم استحقاق الطاعن لأول مربوط الفئة التي سكن عليها والعلاوة المقررة لها الا اعتبارا من اول السنة المالية التالية لاعتماد مجلس الوزراء لجداول التعادل خاصة بها ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب منحه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث السبب الثاني .

(انقض ١٩٨٠/١/٢٦ - ضمن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق)

٩٢٦ - لا وجه للتحدى بقاعدة المساواة بين العاملين الخروج على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨١ لسنة ١٩٦٢ الذى حظر على شركات القطاع العام تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة لديها بمرتبات تجاوز مرتباتهم الأصلية مضافا اليها ٥٠٪ اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة .

لما كانت المادة ١٠ مكررا من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ - المضافة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨١ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « لا يجوز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة فى وظائف الشركات التى تساهم فيها الدولة بمرتبات تجاوز - مرتباتهم الأصلية فى الحكومة أو المؤسسات العامة مضافا اليه ٥٠٪ منها وذلك اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة » . بما معناه ان المشرع قد اورد حكما خاصا يشمل فئة محددة من الموظفين هم من كانوا معينين بالحكومة أو المؤسسات العامة وتركوا الخدمة فى هذه الجهات قبل مضي سنتين من تعيينهم الجديد بشركات القطاع العام ، غحظر على هذه الشركات تعيينهم لديها بأجور تزيد على أجورهم الأصلية التى كانوا يتقاضونها فى تلك الجهات مضافا اليها ٥٠٪ من قيمتها ، اذا تم تعيينهم خلال سنتين من تاريخ تركهم للخدمة انه لا يكون هناك وجه للتحدى بقاعدة المساواة للخروج على هذا الحكم .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٧ - طعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٩ ق)

٩٢٧ - قيام العامل بأعمال وظيفة لم يستوف شروط تشغيلها طبقا لقواعد التسكين لا يكسبه الحق فى فتحها المالية ولا فى استحقاق بداية مزايتها ولا وجه للتحدى بقاعدة المساواة للخروج على هذا الأصل الذى قرره المشرع بنص صريح .

لما كان مؤدى نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة

١٩٦٢ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لا يجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة بتواعد التوصيف والتقييم المعتمدة وفقا لاحكام هذا النظام ولما كان الثابت أن مدة خبرة المطعون ضده في تاريخ التسكين اربعة سنوات وستة اشهر ، وان مدة الخبرة اللازمة — بالنسبة لحملة مؤهله العالي — للتسكين على الفئة الخامسة خمس سنوات ، فإنه لا يكون قد استوفى شروط شغل هذه الفئة ، لما كان ذلك وكان التجاوز عن تلك هذه المادة امرا جوازيا للشركة تقتدره طبقا لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيه كل من العاملين فيها : وكان قيام المطعون ضده باعمال وظيفه لم يستوف شروط شغلها لا بكسبه الحق في فئةه الماليه ولا في استحقاق بدليه مربوطها ، فإنه لا وجه للتحدى بقاعدة المساواة للخروج على هذا الأصل الذي قرره المشرع ينص صريح :

(نقض ١٩٨٠/٢/٩ — طعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٤ ق)

٩٢٨ — المستخدمون الذين كانوا معينين بالحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وتركوا الخدمة في هذه الجهات تعيينهم في شركات القطاع العام قبل مضي سنتين من تعيينهم الجديد — شرطه .

المستخدمون الذين كانوا معينين بالحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وتركوا الخدمة في هذه الجهات قبل مضي سنتين من تعيينهم الجديد ، يجوز لشركات القطاع العام تعيينهم بشرط الا تزيد اجورهم على ١٠ ٪ من مرتباتهم التي كانوا يتقاضونها اذا ما تم تعيينهم خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة . بشرط صدور قرار من رئيس الجمهورية اذا ما روى تجاوز هذه النسبة بالزيادة .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٠ — طعن رقم ١٧٣ لسنة ٤٤ ق)

٩٢٩ - مؤدى نص المائتين ٦٣ ، ٦٤ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تجميد اجور العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة من تاريخ نفاذه حتى يتم التعادل .

لما كان مقتضى نص المائتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - تجميد مرتبات العاملين بهذه الشركات اعتبارا من تاريخ العمل بتلك اللائحة فى ١٩٦٢/١٢/٢٩ والى أن يتم تعادل الوظائف وتسوية حالاتهم طبقا لهذا التعادل ومن ثم يجب أن تظل تلك المرتبات ثابتة خلال هذه الفترة دون تعديل أو اضافة حتى ولو كانت هذه الاضافة فى حدود قواعد ونظم سابقة للشركة وبالتالي لا يحق للمطعون ضدها المطالبة بزيادة اجرها بالاستناد الى تلك القواعد والنظم السابقة أو بالاعمال لقاعدة المساواة اذ لا مساواة فيما يناقش ما نص عليه القانون .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٧ - طعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٢ ق)

٩٣٠ - بدل الاغتراب - اندراجه فى بدل طبيعة العمل - استحقاق العامل له - وجوب صدور قرار به من رئيس الجمهورية او من مجلس ادارة الشركة معتمد من الوزير المختص - لا محل لأعمال قاعدة المساواة فى هذا الخصوص .

النص فى المادة ١١ من القرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والمادة العاشرة من القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٢٧ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ يدل على ان بدل الاغتراب يندرج فى بدل طبيعة العمل ويأخذ حكمه من حيث وجوب صدور قرار بتقريره من رئيس الجمهورية او من مجلس ادارة الشركة معتمدا من الوزير المختص - حسب الاحوال - واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على احتية المطعون ضده فى بدل الإقامة تطبقا لقاعدة المساواة التى لا مجال لاثبات اخرج ذلك على ما قرره الشارع بنصوص صريحة ، فانه يكون تمدد

خالف القانون ، وقد حجبه هذه المخالفة عن تحرى ما اذا كان ثمة قرار من مجلس ادارة البنك الطاعن قد صدر بتقرير بدل اقامة للعاملين بلسـوان واعتمده الوزير المختص ، ومن ثم غائه يكون فضلا عن مخالفيه القانون مـشـويا بالقصور .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٩ — طعن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ ق)

٩٣١ — بدل الصعود للعاملين بالملاحة هو بدل طبيعة عمل لا يجوز تقريره بعد العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ الا بقرار جمهورى ولا يجوز التحدى بقاعدة المساواة .

لما كانت المادة العاشرة من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والممول بها اعتبارا من ١٩٦٢/١٢/٢٩ والتي تحكم واقعة الدعوى تقضى بان تقرير بدل طبيعة العمل يكون بقرار جمهورى ، وكان البين من الأوراق ان الطاعن قد نقل الى قسم الملاحة فى ١٩٦٤/٣/٢٣ اى بعد صدور تلك اللائحة . وقد خلت الأوراق من دليل على صدور قرار جمهورى بتقرير بدل صعود — للعاملين بقسم الملاحة بالشركة المطعون ضدها ، لما كان ذلك فان طلب الطاعن باستحقاقه بدل صعود يكون على غير سند من القانون ، ولا محل للمحاجة فى هذا الشأن بقاعدة المساواة اذ ان اعمال هذه القاعدة لا يكون الا فى الحقوق التى يسقطها القانون ولا يسوغ التحدى بها للخروج على الاصل الذى قرره المشرع بنص صريح .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٤ — طعن رقم ١١ لسنة ٤٤ ق)

٩٣٢ — ترقية العاملين الى المستويين الاول والثانى — لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاختيار على اساس الكفاية وفقا لمصلحة العمل — ق ٦١ لسنة ١٩٧١ — ترقية زملاء الطاعن الاقدم منه فى المؤهل والدرجة — لا خطأ — طالما لم ينسب لرب العمل اساءة استعمال حقه فى الاختيار .

جعل المشرع الترقية الى المستوى الاول والثاني بالاختيار على اساس

الكفاية واتاط بجهة العمل وضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فمنح جهة العمل وحدها حق اختيار الأصلح من العاملين بها للترقية الى المستوى الأول والثاني ملتزمة فى ذلك بما تضعه من ضوابط ومعايير وفق ما تقتضيه مصلحة العمل ، وكان من المقرر أن من سلطة رب العمل التنظيمية — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — تقدير كفاية العامل ووضعه فى المكان الذى يصلح له ، وأنه اذا استبان له عدم كفايته اعتبر مأخذا مشروعا لتعديل عقد العمل أو إنهائه ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن الطاعن أجرى حركتى ترقيات بتاريخى ١٩٧٥/٢/١ ، ١٩٧٧/٥/١٧ شملت بعض زملاء المطعون ضده الأقدم منه فى الحصول على المؤهل وفى شغل الفئة المالية الثالثة ملتزما بالضوابط والمعايير التى وضعها فى هذا الشأن ، واختار للترقية من رأى صلاحيتهم للوظائف التى تمت ترقيةهم اليها وعلى أساس ما قدره من كفاياتهم لها ، ولم ينسب المطعون ضده الى الطاعن أنه أساء استعمال حقه فى الاختيار أو تعسف فى استعماله بما يضر بحقوقه لأن نوره فى الترقية لم يحل بعد ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بأحقية المطعون ضده للترقية الى المستويين الثانى والأول بطريق التخطى لغيره من زملائه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٤ — طعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٩ ق)

٩٣٣ — تعيين العامل بعد العمل باللائحة ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بمكافأة شهرية تحت التسوية تعيينه بعد ذاك فى وظيفة من الفئة السادسة — اثره — استحقاقه لأجر هذه الوظيفة اعتبارا من تاريخ تعيينه فيها .

اذ كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده عين لدى الطاعنة بمكافأة شهرية تحت التسوية فى ١٨/٤/١٩٦٥ بعد تاريخ العمل باللائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجبورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ثم اعتمد تعيينه فى ٢١/٩/١٩٦٧ فى وظيفة من الفئة المالية

السادسة ، وكانت المادة التاسعة من هذه اللائحة تنص على أنه « يحدد أجره العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر لوظيفته بجدول تتبع الأعمال ، ويستحق العامل لجرة من تاريخ تسلمه العمل . . . » فإن الأجر الذي يستحقه المطعون ضده بالتطبيق للمادة التاسعة المشار إليها هو الحد الأدنى المقرر للوظيفة التي اعتمد تعيينه فيها طبقا لما ورد بجدول الوظائف والمرتبات المعتمد والذي أعدته الشركة الطاعنة تنفيذا لأحكام المادة ٦٣ من تلك اللائحة اعتبارا من تاريخ شغله لها في ١٩٦٧/٩/٢١ .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٤ — طعن رقم ٢١٩ لسنة ٤٤ ق)

٩٣٤ — شركة الأهرام للجمعيات الاستهلاكية — تسكين العاملين بها — وجوب اتباع أحكام اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في هذا الشأن — علة ذلك .

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ١٩٦٣/٨/٢٨ على أن « تسري أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة . » كما نصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل القرار الجمهوري رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ على أن « تسري أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر بتحديثها قرار من الوزير المختص » . واذ أصدر وزير التمرين القرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٦٤/١٢/١٢ بسريان هذه اللائحة على الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية ، فإنه يتعين الالتزام بتطبيق أحكامها في خصوص تسكين العاملين لدى الشركة الطاعنة المنسلخة عن الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية على أساس أنها خضعت لأحكام اللائحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بموجب القرارات المشار إليها .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٤ — طعن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٩ ق)

٩٣٥ - أعادة تقسيم فئات العاملين بشركات القطاع العام من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ - العاملون بالفئات من الثامنة الى الحادية عشرة - نقلهم الى المستوى الثالث - عدم سريان ذلك على شاغلي الفئة الثانية عشرة - البحث عن حكمة التشريع - غير جائز .

قسم القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار لائحة العاملين بالقطاع العام الوظائف الى فئات أدناها الفئة الثانية عشر ثم أعيد تقسيم هذه الفئات بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام والذي حل محل اللائحة السابقة الذكر وقد نص في مادته الأولى على أن « يفتح مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هيكلًا تنظيميًا لها يعتد به الوزير المختص ونص في مادته الثانية على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازمة لتوافرها فحين يشاء وترقيتها في داخل إحدى مستويات الجدول المنحى بهذا النظام ثم نص في الفقرة السادسة من المادة ٧٩ على أن « ينقل الى المستوى الثالث المنصوص عليه في الجدول المرافق للعاملين بالوظائف الثانية والعاشرة والحادية عشر وذلك بهدف النظر عن ارتباطهم - التي يتقاضونها عند تطبيق احكام هذا النظام - مما مفاده قصر النقل الى المستوى الثالث على شاغلي الفئات من الثامنة الى الحادية عشر فلا يجوز الخس وج على النص أو تأويله بدعوى الاستدعاء بالحكمة التي املت لبشمل نشر شاغلي الفئة الثانية عشرة الى المستوى الثالث بالجدول الملحق بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ لان البحث في حكمة التشريع ودراعيه انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

٩٣٦ - العامل المعين تحت الاختبار في شركات القطاع العام - تفسير مدى صلاحيته للاستمرار في العمل - خضوعه للنظام الذي يضعه مجلس إدارة الشركة في هذا الخصوص - م ٦ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ - انتهاء العقد دون اعتبار لنتيجة الاختبار - خطأ .

بمقتضى نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذي يحكم واقعة الدعوى أن تقرير صلاحية العامل أو عدم صلاحيته للاستمرار في العمل المعين فيه تحت الاختبار في شركات القطاع العام يحكمه النظام الذي يضعه مجلس إدارة الشركة متضمناً العناصر اللازمة للتعرف على هذه الصلاحية ومدى توافرها في عاملها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وتمضي برغم من دعوى الطاعن بمقتولة أنه وقد عين بالشركة في ١٦/٢/١٩٧٢ بعقد جديد تحت الاختبار فإنه يحق للشركة إنهاء خدمته دون اعتبار لنتيجة ما أظهرته فترة اختبار من مدى صلاحيته للعمل ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجب هذا الخطأ عن بحث قواعد النظام الذي وضعه مجلس إدارة الشركة في شأن تقدير صلاحية عاملها المعين تحت الاختبار ، لاستظهار مدى توافر عناصر الصلاحية التي تضمنها هذا النظام في الطاعن (العامل) لا مكان النظر في أمر فصله إذا ما تقررت عدم صلاحيته للعمل ، مما يميزه بالتصور فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/٣/٩ - طعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٤ في ٢)

٩٣٧ - قيام الشركة بتسكين عامل على فئة معينة بالمخالفة للقانون لا يمنعها من إعادة تسوية حالته بتسكينه على فئة مالية أقل ولا محل للاحتجاج بنظرية الحق المكتسب ذلك أن التسوية المخالفة للقانون لا تكسبه حقاً .

لما كانت المادتان ٦٣ و ٦٤ من لائحة العاملين بشركات الناجمة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد فرضتا على هذه الشركات أن تقوم بوصف وظائفها وتحديد واجباتها

ومسؤوليتها والاشتراطات الواجب توافرها فبين يشغلها وتقييمها وتصنيفها في جدول يعتمد عليه مجلس إدارة المؤسسة ، وأن تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس إدارة المؤسسة يصنف عليه من مجلس الوزراء ، وأن تسوى حالات العاملين بها طبقا لهذا التعادل ، وكان مؤدى ذلك أن هذه التسوية لا تقوم أساسا على الحالة الشخصية للعامل وإنما تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التى يشغلها قبل التقييم — أى فى ١٩٦٤/٦/٣٠ — وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات التى يجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا حتى إذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحا لشغلها بغض النظر عما إذا كان حاصلا على مؤهل وتوافرت له مدة خبرة يجيزان له شغل وظيفة أعلى . لما كان ذلك ، وكانت تسوية حالة المطعون ضده المخالفة للقانون لا تكسبه حقا ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وجرى فى قضائه على أنه ليس للشركة الطاعنة إعادة تسكين المطعون ضده فى فئة مالية أقل من الفئة التى سبق تسكينه عليها منعا للمساس بحقه المكتسب ومركزه القانونى ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتاويله وقد حجب به هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعنة بأن المطعون ضده لم يستوف الشروط القانونية للتسكين فى وظيفة « كاتب أول » من الفئة المالية الخامسة ، مما يشويه فضلا عن الخطأ فى تطبيق القانون وتاويله بالقصور فى التسبيب ، بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٠/٣/١١ — طعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٢ ق)

٩٣٨ — بنك مصر اعتسارا من ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٥ أصبح شركة مساهمة تسرى على العاملين فيه أحكام القرار الجمهورى ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المعينين قبل ٩ مايو سنة ١٩٦٢ وبمعدده ومن ثم تعتبر العالوة الاجتماعية بالنسبة للعاملين به ملغاة منذ تاريخ العمل باللائحة فى ١٩٦٢/١٢/٢٩ .

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ نصت على أن بنك مصر الطاعن مؤسسة عامة ، وظل البنك على هذا الوضع الى أن صدر

القرار الجمهوري رقم ٨٧٤ لسنة ١٩٦٥. - الذي يسري من تاريخ نشره في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ - بتحويله إلى شركة مساهمة وكانت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ - الذي يعمل به منذ ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تنص على أن: (تسري أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسة العامة) فان مؤدى ذلك أن أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تسري منذ ٩ من مايو ١٩٦٢ على العاملين لدى البنك الطاعن المعينين قبل وبعد هذا التاريخ . ولما كان الهدف الذي تفياه المشرع بتلك اللائحة هو إصدار نظام موحد لجميع العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المساهمة ينظم كافة شؤونهم ويقيم المساواة بينهم في حقوقهم وواجباتهم ، وكانت المادة الثانية من مواد إصدار اللائحة قد نصت على أن: (يلغى كل نص يخالف أحكام النظام المرافق لهذا القرار ، ولا تسري القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا النظام ولما كانت قواعد منح العلاوة الاجتماعية الواردة في اللائحة الداخلية للوحدات الاقتصادية المتوه عنها تختلف من وحدة إلى أخرى مما يؤدي إلى التفرقة في المعاملة بين العاملين فيها فتكون مخالفة لأحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المساهمة وتبدر هدف المشرع المشار إليه ، كما أن العلاوة الاجتماعية صورة من صور إعانة غلاء المعيشة لأنها تؤدي إلى تعديل راتب العامل وفقاً لحالته الاجتماعية ، فمن ثم تكون القواعد المنظمة لها ملغاة منذ تاريخ العمل باللائحة المذكورة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكامها . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده عين لدى البنك الطاعن في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بعد تاريخ سريان أحكام القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالبنك ، فان هذه الأحكام تكون قد انغشت قواعد العلاوة الاجتماعية المقررة باللائحة البنك الصادرة سنة ١٩٥٦ ويضحي المطعون ضده على غير حق في اقتضاء هذه العلاوة . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(منقض ١٥/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٤ ق)

٩٣٩ — النظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة — عدم سرياتها على العاملين
بشركات القطاع العام بعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — لا يضر من
نك الخائها باللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

نصت المادة الثانية من مواد اصدار اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، في
فترتها الثانية على أن « لا تسرى القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة
على العاملين بأحكام هذا النظام » فانه منذ تاريخ نفاذ هذه اللائحة تنحصر تلك
القواعد والنظم عن هؤلاء العاملين نهائيا . والص في المادة الثانية من مواد
اصدار نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ — الذي يسرى من ١٩٦٦/٨/٢٨ — على الغاء القرار الجمهوري
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا ينال من الآثار الناتجة عن أحكام هذا القرار ومنها
عدم سريان قواعد ونظم اعانة الغلاء على العاملين بالشركات التابعة
للمؤسسات العامة ، كما أن ذلك النص لا يؤدي الى اعادة افعال تلك القواعد
والنظم التي زالت بالغائها بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ما دام
المشرع قد وضع بهذا القرار جدولا خاصا بفئات مالية محددة لائبات هؤلاء
العاملين بنأى عنها والتزم ذات المنهج في القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة
١٩٦٦ التي جاءت نصوصه خلوا من أي نص يتعارض مع انقرار التقديم في
خصوص اعانة غلاء المعيشة .

(نقض ١٩٨٠/٣/١٥ — طعن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق)

٩٤٠ — تسوية حالة العاملين بشركات القطاع العام — كفيته — اللائحة
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — اعتقال العامل — أثره — وقف العمد لا انفساخه —
تسويته على اعتبار شفائه للوظيفة التي كان سيحصل اليها لو ظل في العمل
دون أن يعتقل — خطأ في القانون .

مناد نص المادتين ٦٣ . ٦٤ من لائحة العاملين بالفرحات التابعة
للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
أن تسوية حالات العاملين لا تقوم أساسا على الحلة الشخصية للعامل

واما تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التى يشغلها قبل التقييم اى هى ١٩٦٤/٦/٣٠ وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا حتى اذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحا لشغلها بغض النظر عما اذا كان حاضرا على مؤهل وتوافرت له مدة خبرة يجيزان له شغل وظيفة اعلى . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان اطعون ضده لم يكن شاغلا فى ١٩٦٤/٦/٣٠ وظيفه من الفئة المالية السابعة بسبب كونه معتقلا فى هذا التاريخ بما لا يمنحه حقا فى التسكين فى تلك الفئة ، وكان لا وجه للتحدى بقاعدة المساواة بين العاملين للخروج على نصوص القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ او للقياس على حالات الاستدعاء او الاستبقاء فى الخدمة العسكرية بما يستحقه من ترقية كما لو كان يؤدى عملا ، اذ هى استثناء من القواعد العامة فى القانون المدنى التى تعتبر تجنيد العامل سببا مؤبدا لانفساخ عقد عمله من تلقاء نفسه ، على خلاف حالة اعتقال العامل التى تؤدى الى وقف عقده لا انفساخه ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بأحقية المطعون ضده (العامل) فى التسكين على الفئة السابعة بمقولة ان اعتقاله لا يحول دون اعتباره شاغلا الوظيفة من الفئة المذكورة فى تاريخ التسكين التى كان سيصل اليها فعلا لو ظل فى العمل دون ان يعتقل . كما استدعى او المستبقى بالقوات المسلحة وايضا بزملائه المتدارن بهم . يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه .

(نقض ١٦/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٩ ق)

٩١١ — ترقية العاملين بشركات القطاع العام — اساسها — الذوابط والمعايير التى يضعها مجلس ادارة كل شركة — عدم اتمامها الا لوظيفة خالية — ضرورة توافر شروط شغلها لمن يرشح للترقية اليها .

مفاد نص المادة ٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بصـدار نظام العاملين بالقطاع العام — الذى يحكم واقعة الدعوى — ان ترقية العاملين

هي شركات القطاع العام انما تحكمها الضوابط والمعايير التي يضعها مجلس ادارة كل شركة ، ولا تتم الا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للشركة تتسراذر فيمن يرشح للترقية اليها اشتراطات شغلها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باحتية المطعون ضده في الترقية الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٣/١/٣١ ومنحة الانار المترتبة على ذلك بمقسولة ان امتياز في عمله ثابت وليس ثمرة مبرر لتخطيه في الترقية الى هذه الفئة ، دون الاحاطة بما وضعه مجلس ادارة الشركة الطاعنة من ضوابط ومعايير للترقية الى الفئة الرابعة المشار اليها او استظهار مدى توافر الشروط اللازمة لشغل وظيفة بهذه الفئة في المطعون ضده ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٦/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٥ ق)

٩٤٢ — العاملون بشركات القطاع العام — علاقتهم بها تعاقدية — اختصاص القضاء العادي بنظر منازعاتهم .

ان علاقة العاملين بشركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية تخضع لاحكام نظام العاملين بتلك الشركات . كما تخضع لاحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص في هذا النظام . ومن ثم تكون جهة القضاء العادي هي المختصة بنظر الدعاوى التي يرفعها العاملون بهذه الشركات للمطالبة بحقوقهم طبقا لقانون العمل او لنظام العاملين المشار اليه . ولا يغير من ذلك ما تقضى به المادة ١٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من ان قرار رئيس مجلس ادارة الشركة في تظلمات هؤلاء العاملين من تقارير الكفاية المقدمة عنهم يكون نهائيا . اذ ان نص هذه المادة انما ينظم فقط سبيل النظم امام السلطة الرئاسية التي يتبعونها قبل اللجوء بشكائها الى القضاء .

(نقض ١٦/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٥ ق)

٩٤٣ - يستحق العامل أول مربوط الفئة التي تم تسكينه عليها وليسكن ذلك مشروط بأن يكون تسكينه قد وقع صحيحا باستيفائه مدة الخبرة اللازمة لهذه الفئة .

مؤدى نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٩٦٢/٣٥٤٦ وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - انه اذا تم تسوية حالة عامل على فئة مالية لم يستوفى مدة الخبرة اللازمة لها فإنه لا يكون مستحقا أول مربوطها ، واذا كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الشركة الطاعنة اقامت دفاعها امام محكمة الدرجة الثانية على ان المطعون ضده لم يستوفى مدة الخبرة اللازمة للتسكين على الفئة الثالثة التي قيد عليها ، وكان الحكم المطعون فيه - بها اتمام قضاءه عليه من ان مجرد تسكين العامل على فئة مالية يجعله مستحقا بداية مربوطها - قد حجب نفسه عن بحث هذا الدفاع رغم انه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الراى فى 'الدعوى فانه يكون مغفلا عن قصوره مما يبا باخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ٢٢/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١١٩ لسنة ٤٩ ق)

٩٤٤ - عدم جواز تسوية حالة عامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة بجدول النوصيف المعتمدة - اللائحة ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

اذ كانت المادتان ٦٣ ، ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي سرت على المؤسسات العامة بالتطبيق للشركات الج.ج.ج. رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ - منذ منذ ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - فرضنا على هذه الشركات ان تقوم بوضع وظائفها وتخصيصها واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب نوافرها فيمن يشغلها وتجهيزها وتصنيفها فى جدول يعتمده مجلس ادارة المؤسسة وان تعادل وظائفها بالوظائف الواردة بهذا الجدول بقرار يصدره مجلس ادارة المؤسسة يصدق عليه من مجلس الوزراء وان تسوى حالات العاملين بطلب لهذا التعادل ،

هكان مؤدى ذلك أنه لا يجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة فى جداول التوظيف المقررة وفقاً لتلك اللائحة وأن التسوية لا تقوم أساساً على الحالة الشخصية للعامل وإنما تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التى شغلها قبل التقييم - أى فى ٢٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ - وبين الوظيفة المعادنة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلاً حتى إذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحاً لشغلها أما إذا لم تتوافر فيه هذه الشروط فإنه ينتقل إلى الوظيفة التى يستوفى شروط شغلها .

(نقضى ٢٢/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق)

٩٤٥ - المتجاوز عن ثلث مدة الخبرة عند تسوية حالة العامل - أمر جوازى للشركة - لا محل لأعمال مبدأ المساواة للخروج على القاعدة المقررة بنص صريح .

المتجاوز عن ثلث مدة الخبرة فى تلك التسوية أمر جوازى لشركة تقدره طبقاً لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيته كل من العاملين بها ولا وجه للتحدى بمبدأ المساواة بينهم أو بتواعد العدالة للخروج على الأصل العام فى التسويات الذى قرره المشرع بنص صريح .
(نقضى ٢٢/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق)

٩٤٦ - إعادة تقييم مستوى شركات القطاع العام - سريان الآثار المترتبة على ذلك ابتداء من أول السنة المالية التالية لتاريخ انعقاد مجلس الوزراء له - عدم امتداد هذا الحكم إلى حالة إعادة تقييم وظائف هذه الشركات - اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقرار الجمهورى ١٨٦٢ لسنة ١٩٦٨ .

جرى نص المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقرار الجمهورى رقم ١٨٦٢ لسنة ١٩٦٨ بالآتى " ... ويجوز إعادة

تقييم الوظائف بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو استحداث وظائف جديدة وذلك بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة المختصة واعتماد الوزير المختص ، ويكون تقييم مستوى الشركات وتحديد الآثار المترتبة على ذلك وفقا للأسس التي يعتمدها مجلس الوزراء بناء على عرض نائب رئيس الوزراء أو الوزير المختص ، كما يجوز إعادة تقييم مستوى الشركات بسبب ازدياد نشاطها أو بسبب الاندماج وغير ذلك من عوامل التغير وفي هذه الحالة تسرى الآثار المترتبة على إعادة تقييم المستوى ابتداء من أول السنة المالية التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء » ، وكان البين من هذه المادة أن حكم الفقرة الأخيرة منها — بشأن تحديد أول السنة المالية لاعتماد مجلس الوزراء كتاريخ لسريان الآثار المترتبة على إعادة تقييم المستوى — لا ينطبق إلا في حالة إعادة تقييم مستوى الشركات ولا يمتد أثر تلك النقرة إلى حالة إعادة تقييم وظائف الشركات المنصوص عليها في الفترة الثانية من المادة آنفة الذكر ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدعوى تأسيسا على أن الأثر المنسرب على إعادة تقييم الوظائف لا يسرى إلا من السنة التالية لتاريخ اعتماد مجلس الوزراء ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٧١٩ لسنة ٤٤ ق)

٩٤٧ — العاملون بشركات القطاع العام — عملهم بصفة دائمة ومستمرة ساعات عمل ليلي — منحهم مقابل لهذا العمل — عدم اندماجهم ضمن عناصر الأجر عند تسوية حالتهم — أثره — أحقيتهم في تقاضي هذا المقابل مضافا لأجورهم بعد التسوية .

تد كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدهم يعملون بصفة دائمة ومستمرة ساعات عمل ليلي . وقد جرت الشركة الطاعنة على منحهم مقابل لهذا العمل بمعدل أجر ساعتين ، ويعد الأجر بهذه المثابة بدلا يواجه ظروف العمل ليلا . وكان تعادل وظائف العاملين بشركات القطاع العام وتسوية حالاتهم تتم وفقا

لنص المادتين ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العمالية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أساس المرتب الذي كان يتقاضاه العامل والذي يشمل اعانة الغلاء ومتوسط المنحة في الثلاث سنوات الماضية، فلا يندرج ضمن هذه العناصر البديل الذي كان المطعون ضدهم يتقاضونه لمواجهة ظروف العمل ليلا . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على ان البدلات التي كانت تمنح للعاملين قبل صدور القرارين الجمهوريين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تبقى قائمة وناغذة بعد العمل بما لعدم النص صراحة على الغائها ، فان الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدهم لمقابل العمل الليلي بما يعادل اجر ساعتين مضافا الى اجورهم التي حددتها القرارات الصادرة بتمسوية حالته عند التعادل لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ٢٠/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ ق ١)

٩٤٨ - يجب ان يتم التعادل على الاختصاص والمسئوليات للوظيفة بغير نظر لشاغل الوظيفة اي ان الوصف يكون للوظيفة وليس للموظف .

ان تسوية حالات هؤلاء العاملين لا تقوم اساسا على الحالة الشخصية للعامل ، وانما تقتضي الربط بين العامل والوظيفة التي كان يشغلها قبل التقييم وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم ، فلا يجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة بقواعد التوظيف والتقييم والتصنيف المبينة بالجدول الذي وضعته الشركة والذي يتض من العمل الاساسي الذي يقوم به شاغل الوظيفة وطبيعته وتحديد واجباته ومسئوليته . وانه عند معادلة الوظائف بالشركة بالوظائف التي توضع في ذلك الجدول يجب ان يتم التعادل على الاختصاص والمسئوليات لكل من الوظيفتين بغير

نظر لشاغل الوظيفة أى أن الوصف يكون للوظيفة وليس للموظف فيرفع
الموظف حسب الوظيفة التى يشغلها فعلا وتمت التعادل فى الدرجة الخامسة
بهذه الوظيفة فى الجدول، وهو ما لا يدع مجالا لأعمال قاعدة المساواة للخروج
فكك عن الأصل المقرر بنصوص صريحة .

(نقض ٣١/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ٩٢ لسنة ٢٣ ق)

عمليات البنوك

٩٤٩ — خطاب الضمان — التزام البنك خلال الاجل بسداد قرضه للمستفيد بمجرد طلبه دون حاجة لموافقة العميل — وجوب الحصول على موافقته قبل مد الاجل .

من المقرر انه وان كان البنك — مصدّر خطاب الضمان — يلتزم بسداد قيمته الى المستفيد بمجرد مطالبته بذلك اثناء سريان اجله دون حاجة الى الحصول على موافقة العميل ، الا انه لا يسوغ للبنك مد اجل خطاب الضمان الا بموافقة العميل .

(نقض ١١/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٦ ق)

٩٥٠ — خطاب ضمان — ماهيته — علاقة البنك بالمستفيد .

انه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — اذا ما اصدر البنك خطاب ضمان لكفالة عياله ، فان علاقة البنك بالمستفيد يحكمها هذا الخطاب وحده ، وعباراته هي التي تحدد التزام البنك والشروط التي يدفع بمقتضاها حتى اذا ما طرأ بتردد في اثناء سريان اجل الضمان وتحدثت الشروط وقسمت اليه المستندات المحددة في الخطاب ، وجب عليه الدفع فوراً ، بحيث لا يلتزم الا في حدود تلك الشروط او يعتد بغير هذه المستندات . وفي ذات الوقت ليس له ان يستل — دون موافقة عياله — بد اجل خطاب الضمان عن الاجصال الموقرة فيه ، والمتفق على تحديده مقدماً ويسقط التزام ذلك اذا لم تصل اليه مطالبة المستفيد بالدفع ، قبل حلول نهاية ذلك الاجل .

(نقض ٢٢/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٤٩ ق)

فضالة

٩٥١ — يتعين أن يكون الفضولي غير ملتزم بالعمل الذي أداه وغير منهي عنه سواء من رب العمل أو بحكم القانون ومن ثم لا يجوز القضاء للغير الذي تولى العمل المنهي عنه رب العمل على أساس قواعد الفضالة وإن كان يجوز استناد ذلك إلى دعوى الإثراء بلا سبب إذا توافرت شروطها .

إن النص في المادة ١٨٨ من القانون المدني على أن « الفضالة هي أن يتولى شخص عن قصد القيام بشأن عاجل لحساب شخص آخر دون أن يكون ملزماً بذلك » يدل على أنه يتعين أن يكون الفضولي غير ملزم بالعمل وغير منهي عنه سواء من رب العمل أو بحكم القانون ومن ثم فلا يجوز القضاء للغير الذي تولى العمل المنهي عنه من رب العمل على أساس قواعد الفضالة ، وإن كان يجوز استناد ذلك إلى دعوى الإثراء بلا سبب إذا توافرت شروطها ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة — والتي جرى النقل على نفقتها — قد نهت مورث المطعون ضدها عن دفع فرق النقل المتقاضى به ، فإن ذلك الحكم وقد قضى بالزام الشركة الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضدها الفرق في أجر النقل استناداً إلى قواعد الفضالة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الصدد .

(نقض ٨/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٠ ق ١)

فـسـوائـد

٩٥٢ — تسرى الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية كلما كان محل الالتزام دفع مبلغ من النقود يكون مقداره قائما على اساس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير وتخضع لذلك الرسوم الجمركية اذا انصببت المنازعة على اساس الاستحقاق وليس على اساس المقدار .

ان نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — ان الفوائد القانونية تسرى من تاريخ المطالبة القضائية كلما كان محل الالتزام دفع مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، بمعنى ان يكون تحديد مقداره قائما على اساس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير لما كان ذلك وكان الدين محل المنازعة عبارة عن الرسوم الجمركية المستحقة على استيراد المطعون ضده الثمن للسيارة المبينة بصحيفة الدعوى بالتطبيق لاحكام قانون الجمارك رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ وكانت تلك الرسوم عبارة عن مبلغ معلوم المقدار وقت طلبها بعد ان تحسدت نسبتها واسس تقديرها بمقتضى التعريفة الجمركية الصادرة تنفيذا للمادة السادسة من ذلك القانون بما لم يعد معه للقضاء سلطة في التقدير وليس في شأن المنازعة في استحقاق مصلحة الجمارك لهذه الرسوم دون مقدارها ما يصح معه القول بأنها غير معلومة وقت الطلب ، ولما كانت الأوراق قد خلت من منازعة المطعون ضدها في مقدار الرسوم المطالب بها وبالتالي فإن الفوائد القانونية المستحقة بشأنها تسرى طبقا للمادة ٢٢٦ مخفى من تاريخ المطالبة القضائية بها كما تضي بحق الحكم الابتدائي .

(نقض ١٢/٢٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٦٦ لسنة ٨ ق)

قانون

أولا - سريان القانون في الزمان

ثانيا - مسائل متنوعة

أولا - سريان القانون في الزمان

٩٥٢ - وجوب نظر الدعاوى التي أقيمت قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه - م ٨٥ منه - ع- عدم سريان هذه القاعدة على الأحكام الموضوعية الواردة بالقانون المذكور .

تنص المادة « ٨٥ » من القانون الحالي رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن « تستمر المحاكم في نظر الدعاوى التي أقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه » وهذا يفيد استمرار القانون السابق في التطبيق بالنسبة للمنازعات التي رفعت بها دعاوى قبل نفاذ القانون الحالي ، لأن النص في هذه المادة على سريان القواعد والاجراءات المعمول بها قبل نفاذ القانون الجديد على ما كان قد رفع من دعاوى قبل ذلك لا ينصرف الى الأحكام الموضوعية التي احتواها القانون المذكور ، وهو ما أفصح عنه المناقشات البرلمانية في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جالف هذا النظر فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون . (نقض ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ٩٦٨ لسنة ٤٨ ق)

٩٥٤ - دعوى المؤجر في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بإخلاء المستأجر لتنازله للفير عن جزء من العين المؤجرة التي يمارس فيها مهنة أو حرفة - صدور القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يبيع هذا التنازل بشروط معينة تنص على نظر الاستئناف ، وجوب تطبيق أحكامه على واقعة الدعوى .

أجازت المادة ٢٣/١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ للمؤجر أن

يطلب اخلاء العين المؤجرة اذا اجر المستاجر المكان المؤجر من الباطن أو تنازل عنه ، أو تركه للغير بأى وجه من الوجوه ، بغير اذن كتابى صريح من المالك ، واستنادا لهذا النص رفعت المطعون قضاها الاولى — المؤجرة — الدعوى طالبة اخلاء المطعون عليه الثانى — المستاجر الاصلى والطاعن — المستاجر من الباطن — من العين التى استأجرها أولهما لممارسة مهنته لتنازله عن جزء منها لثانيهما ، فقضت محكمة أول درجة برفض الدعوى ، فاستأنفت المطعون عليها الاولى هذا الحكم ، واثناء نظر الاستئناف صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومنع الاخلاء فى النزاع الماثل بنصه فى المادة ٤٠/ب منه على اجازة تاجير المستاجر المكان المؤجر له مفروشا أو خاليا اذا كان مزاولا لمهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرّة بالصحة واجر جزءا من المكان المؤجر له لهذا الغرض الى من يمارس مهنة أو حرفة، واو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته. واذا كان هذا النص آمرا، وكانت آثار المركز القانونى الذى كانت تتمتع به المطعون عليها الاولى طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ويخولها الحق فى الاخلاء قد أدركها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — قبل أن تتحقق آثاره وتستقر فعلا بصدور حكم نهائى فيه — فإنه ينطبق عليها بما مؤداه عقم جواز الحكم بالاخلاء ، طالما كانت المهنة التى يزاولها المطعون عليه الثانى بالعين المؤجرة ، وهى التجارة ليست بطبيعتها مقلقة للراحة أو مضرّة بالصحة ، وقد تنازل عن جزء منها لصاحب مهنة أخرى هو الطاعن ليمارس فيها الطب .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ — طعن رقم ٩٦٨ لسنة ٤٨ ق)

٩٥٥ — المراكز القانونية الاتفاقية التى نشأت فى ظل القانون القديم —
خضوعها له فى آثارها وانقضائها — القواعد الآمرة فى القانون الجديد —
وجوب أعمالها بأثر فوري على هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها وما لم
يكن قد اكتمل نشوؤه من عناصرها .

الاصل ان القانون يسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التى يمكن بعد نفاذه ، سواء فى نشأتها أو فى انتاجها آثارها ، أو فى انقضاءها ، ولا يسرى على الماضى ، فالمراكز القانونية التى نشأت واكتملت فور تحقق

سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث ، تخضع للقانون القديم الذى حصلت
فى ظله ، أما المراكز القانونية التى تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد فى الزمان ،
فان القانون القديم يحكم العناصر والآثار التى تحدثت فى ظله ، فى حين يحكم
القانون الجديد العناصر والآثار التى تتم بعد نفاذه ، ولئن كانت المراكز القانونية
الاتقائية تظل خاضعة للقانون القديم الذى نشأت فى ظله — باعتباره أنه
تعبير عن ارادة ذوى الشأن — فى نشوئها او فى آثارها ، او فى انقضائها ،
الا ان هذا مشروط بالا يكون القانون الجديد قد اخضع المراكز القانونية سالفه
إلبين لقواعد أمره ، محينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد
اكتمل نشوؤه من عناصرها ، وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلة
كما يحكم انقضائها .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ — طعن رقم ١٦٨ لسنة ٨ ق)

٩٥٦ — القانون الجديد المعدل للمواعيد — عدم سريته على المواعيد
الآتى بدأت قبل العمل به — م ١ مرافعت — قصر ذلك على القانون المعدل
للميعاد فقط — القوانين التى تستحدث اجراءات او آثار جديدة عند فوات
الميعاد او عند احترامه — وجوب اعمالها باثر فورى .

نص قانون المرافعات المدنية والتجارية فى مادته الاولى على ان
« تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى او ما لم يكن
تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، ويستثنى من ذلك ١ —
٢ — القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .
٣ — » وكان المقصود بالقوانين المعدلة للمواعيد ، التى نص
على استثنائها من اثر سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من
الدعاوى او ما لم يكن تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها . تلك التى تعدل
الميعاد فقط دون القوانين التى تستحدث اجراءات او آثاراً جديدة عند فوات
الميعاد او عند احترامه .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٠ — طعن رقم ٢٨ لسنة ٧ ق)

١٥٧ - أخطار هيئة التأمينات لرؤب العمل بخصائب الاشتراكات من ظل
القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - أغتراضه عليه خلال الميماء المحسنة بالقانون من
عنور القانون الجديد ٧٩ لسنة ١٩٧٥ من وجوب اعمال ما استحدثته من
اجراءات ومواعيد باثر فوري على ما لم يتم من اجراءات .

قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى بدأ العمل به
اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ استحدث اجراءات جديدة نصت عليها المادة ١٢٨ منه
بأن « يلتزم صاحب العمل فى القطاع الخاص بأن يتقدم للهيئة المختصة بوثائق
العاملين واجورهم واشتراكاتهم وذلك وفق النماذج التى تعدها الهيئة
وعلى الهيئة المختصة اخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات المحسوبة وفقاً
لما تقدم وكذلك بالمبالغ الأخرى المستحقة عليه للهيئة بخطاب موصى عليه مع
علم الوصول . ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة . بخطاب
موصى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الاخطار .
وعلى الهيئة المختصة ان تزد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ
وروده اليها ولصاحب العمل فى حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يطلب منها
عرض النزاع على اللجان المشار اليها فى المادة ١٥٧ . . . » وكانت المادة
١٥٧ من ذات القانون تنص على أن « ينشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص
المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون يصدر بتشكيلها واجراءات عملها
ومكافآت اعضائها قراراً من الوزير المختص . وعلى اصحاب الاعمال والمؤمن
عليهم واصحاب المعاشات وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء الى القضاء
تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته
بالطرق النودية ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً
من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه » فان هذه الاجراءات الجديدة التى
استحدثها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه - والتى لم تبدأ موعيدها
الا فى ظله - هى التى تسرى على واقعة النزاع بالخضوع لاحكام هذا
القانون .

٩٥٨ - إعادة تقسيم فئات العاملين بشركات القطاع العام من الفئات ٦١ لسنة ١٩٧١ - العاملون بالفئات من الثامنة إلى الحادية عشرة - نقلهم إلى المستوى الثالث - عدم سريان ذلك على شاغلي الفئة الثانية عشرة - البحث عن حكمة التشريع - غير جائز .

قسم القرار الجمهوري رقم ٣٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار لائحة العاملين بالقطاع العام الوظائف إلى فئات أُنشأها الفئة الثانية عشر ثم أُعيد تقسيم هذه الفئات بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام والذي حل محل اللائحة السالفة الذكر وقد نص في مادته الأولى على أن « يضع مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هيكلًا تنظيميًا لها يعتمد من الوزير المختص ونص في مادته الثانية على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازمة لتوافرها فيمن يشغلها وترتيبها في داخل إحدى مستويات الجدول المحدق بهذا النظام ثم نص في الفقرة السادسة من المادة ٧٩ على أن « ينقل إلى المستوى الثالث المنصوص عليه في الجدول المرافق العاملون بالفئات الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشر وذلك بصرف النظر عن مرتباتهم التي يتقاضونها عند تطبيق أحكام هذا النظام . مما مفاده قصر النقل إلى المستوى الثالث على شاغلي الفئات من الثامنة إلى الحادية عشر فلا يجوز الخروج على النص أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت له ليشمل نقل شاغلي الفئة الثانية عشرة إلى المستوى الثالث بالجدول الملحق بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٤ - طعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٤٧ ق)

٩٥٩ - دعوى المؤجر باخلاء المستاجر المتأجر لتنازله عن جزء من المدين المؤجرة للفير - ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - صدور القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يبيح هذا التنازل بشروط معينة أثناء نظر الاستئناف - وجوب تطبيق أحكامه على واقعة الدعوى لتعلقها بالنظام العام .

نص المادة ٤٠ (ب) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو نص أمر

وإذا كانت آثار المركز القانوني الذي كان يتمتع به المَطعمون مَارِهِم الأريجمة الأولى — المؤجرون — طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يفولبم الحق لمي الاخلاء عيلا بالمادة ٢٢ (ب) منه تمد ادركا القانون الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — قبل أن تحقق آثاره وتستقر فعلا بصدور حكم نهائي فيه — فإنه ينطبق عليها بما مؤداه عدم جواز الحكم بالاخلاء طالما كانت الحرفة التي يزاولها الطاعنة — المستأجرة الأصلية — بالعين المؤجرة وهي التجارة ليست بطبيعتها مقلقة للراحة أو مضرّة بالصحة وقد أجرت جزء منها للمطعمون عليه الأخير لممارس فيها ذات النشاط .

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق)

٩٦٠ — اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن العاملين بشركات القطر
للمطام — نطاق سرياتها من حيث الزمان .

لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بها لها من اثر مباشر تبدأ ولايتها من يوم نفاذها في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ فتسري احكامها على المراكز القانونية الناشئة في ظاهها وتلك التي بدأ تكوينها أو انقضاؤها قبل سرياتها ولم يتم هذا التكوين أو الانقضاء الا في ظلها وعلى الآثار المترتبة على مركز قانوني سابق ابتداء من تاريخ نفاذها .

(نقض ١٥/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق)

٩٦١ — خضوع العقد كاصل للقانون الذي أبرم في ظله — الاستثناء —
صدور قانون جديد يتضمن احكاما متعلقة بالنظام العام — وجوب اعمالها على العقود السارية وقت العمل به باثر فوري .

الأصل أن العقود — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تخضع للقانون الذي أبرم في ظله ؛ الا أنه اذا صدر بعد ذلك قانون يتضمن احكاما

متعلق بالنظام العام لها تطبيق على العقود السارية وقت العمل به ولو كانتا
موجبة قبل ذلك ، مما يفاده أنه إذا استحدث القانون الجديد أحكاما من هذا
النوع فانتهبا تسرى بأثر فوري على الآثار والفتاوى التي ترقبت بعد
نفاذ مولا كانت ناشئة عن مراكز ووقائع قانونية تمت قبل ذلك .
(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ١٤١١ لسنة ٤٩ ق)

٩٦٢ — أحكام القانون المتعلق بالنظام العام تحكم الآثار التي تترتب
من وقت نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز قانونية سابقة عليه طبقا للآثار
الفورية المباشرة .

ان كان الأصل ان احكام القانون لا تجرى الا على ما يقع من تاريخ
نفاذه ولا يترتب عليه أثر بالنسبة لما تم قبله من مراكز قانونية ما لم ينص
على خلاف ذلك ، الا انه متى كان القانون الجديد متعلقا بالنظام العام
فانه — دون حاجة الى نص خاص — يحكم الآثار التي تترتب من وقت نفاذه
ولو كانت ناشئة عن مراكز قانونية سابقة عليه وذلك طبقا للآثار الفورية
المباشرة لهذا التشريع . ولما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض
احكام المرسوم رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ متعلقا بالنظام العام فانه
يسرى على العقود السابقة بالنسبة لما يستجد من آثارها من وقت نفاذه .

(نقض ٨/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٧ ق)

٩٦٢ — في خصوص سريان قوانين المرافعات من حيث الزمان يسرى
القانون الجديد بأثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او ما لم
يكن قد تم من إجراءات وان كل اجراء تم صحيحا في ظل القانون القديم يبقى
صحيحا في ظل القانون الجديد حتى ولو كان هذا القانون الأخير يعتبره باطلا .
ان النص في المادة الأولى من قانون المرافعات على أنه « تسرى قوانين
المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او ما لم يكن تم من
الاجراءات قبل تاريخ العمل بها » وفي الثانية من القانون المذكور اني انه

« كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحاً في ظل قانون معمول به على صحيح ما لم ينص على غير ذلك » مفاده في خصوص سريان قوانين المرافعات من حيث الزمان — أن القانون الجديد يسري بأثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن قد تم من إجراءاته ، وإن كل إجراء تم صحيحاً في ظل القانون القديم يبقى صحيحاً في ظل القانون الجديد حتى ولو كان هذا القانون الأخير يعتبره باطلاً . لما كان ذلك ، وكان مقتضى عدم رجعية القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ المعمول به من تاريخ نشره في ٢٦/٨/١٩٧٦ أنه لا يسري إلا على الوقائع التالية له ، ومن ثم فإنه إذا تحقق موجب أعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها به فلا يسري التعديل الجديد على أحكام الجزاء المقرر بالنص المذكور . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن صحيفة الاستئناف قد أودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٥/٧/٧ فإنها تكون خاضعة لأحكام المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها . وهي لا تحفل في صدد توقيع الجزاء المنصوص عليه فيها بالأسباب التي أدت إلى عدم تمام الإعلان في الميعاد المقرر . وتوجب على المحكمة أن تنفي بالجزاء متى تمسك به صاحب الشأن . وإن التزم الخصم أنطعون فيه هذا النظر فإن النفي بهذا توجه يكون على غير أساس .

(نقض ٢٢/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٧ ق)

٩٦٤ — القواعد الأمرة بالقانون الجديد — وجوب تطبيقها بأثر فوري لدى المراكز القانونية والآثار التي تحققت في ظله طالما لم يكن قد صدر حكم نهائي في النزاع .

المقرر — في قضاء محكمة النقض — أن الأصل أن القانون يسري بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي تكون بعد نفاذه . سواء في نشأتها أو في انتاجها آثارها . أو في انقضاءها وهو لا يسري على الماضي . فالمراكز القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد ، تخضع للقانون الجديد الذي حصلت في ظله ، أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكمل خلال فترة تمتد في الزمان . فإن القانون يحكم العناصر والآثار

التي تحقق في ظله ، ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل مخصصة
للقانون القديم الذي تم العقد في ظله - باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوى
الشأن في نشوئها أو في آبارها ، أو في انقضائها - إلا أن هذا مشروط بالأ
يدون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سافة البيان لقواعد أمره ،
فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل من هذه
المراكز .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٨ - طعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٩ ق)

٩٦٥ - الأثر المباشر للقانون - أيجار الأماكن - إخلاء - القانون
يسرى على التمتع التي تنشأ بعد نفاذه إلا إذا كان قد استحدث أحكاماً
معلقة بالنظام العام أفرغها في نصوص أمره فإنها تسرى بأثر فوري على
المراكز القانونية القائمة وقت العمل به ولو كانت ناشئة قبله .

لما كان من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن القانون يسرى
على التمتع التي تنشأ بعد نفاذه إلا إذا كان قد استحدث أحكاماً متعلقة
بالنظام العام أفرغها في نصوص أمره فإنها تسرى بأثر فوري على المراكز
القانونية القائمة وقت العمل به ولو كانت ناشئة قبله وكان ما تنظمه قوانين
إيجار الأماكن من أحكام خاصة بالإخلاء هي مما يتعلق بالنظام العام ، لما كان
ذلك وكانت المادة ٣١ ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المتابلة للمادة ٢٣ ج
سافة انبيان - قد استحدثت حكماً جديداً بما نصت عليه من جواز الإخلاء
- إذا استعمل المستأجر المكان أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط
الإيجار المعقولة أو المعارف عليها وتضر بمصلحة المؤجر أو استعماله في غير
الأغراض المؤجر من أجلها - فإن هذا النص يكون هو الواجب التطبيق على
واقعة ادعى المائلة . لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق
المؤجر في طلب الإخلاء وفقاً لحكم المادة ٢٣ ج من القانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٦٩ لا يقوم بمجرد الاستعمال المحظور على المستأجر بل يشترط أن يتبع
عنه ضرر للمؤجر بحيث إذا انتهى الضرر امتنع الحكم بالإخلاء وإذا نصت المادة

٢١ ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صراحة على هذا الحسبكم في حالة مخالفة المستأجر لطريقة استعمال العين المؤجرة مما قد يوحى في ظاهره بانتفاء هذا الشرط في حالة مخالفة الغرض من الاستعمال باعتبار أن شرط الضرر حسبما ورد في النص قد اقترن بمخالفة شروط الايجار المعقولة دون مخالفة الغرض من الاستعمال الا أن ذلك مردود بأن الاستفادة من منافع مشتات مجلس الشعب في شأن هذه الفترة ان واضع النص اعتبروا ان توازن الضرر شرطاً للحكم بالاخلاء في الحالتين المنصوص عليهما لوحدت العلة بينهما وهي حماية المستأجر من عنت المالك وباعتبار ان طلب الاخلاء مع عدم توازن الضرر ينطوي على تعسف في استعمال الحق فضلاً عن أن النص في المادة ٥٨٠ من القانون المدني من أنه « لا يجوز للمستأجر ان يحدث بالعين المؤجرة تغييراً بدون اذن المؤجر الا اذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه ضرر للمؤجر » يدل على ان المحذور هو الاستعمال او التغيير الذي ينشأ عنه ضرر للمؤجر . لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد تمسك امام محكمة الموضوع بانتفاء الضرر من المؤجر من تغيير الاستعمال : وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ان مجرد تغيير استعمال العين المؤجرة يسوغ انقضاء بالاخلاء وحجب نفسه بذلك عن الرد على دفاع الطاعن بأن ضرراً لم يلحق الشركة المطعون عليها من جراء ذلك التغيير . وكان ما انتهى اليه الحكم يتجنى ومقصود اشارة من المادة ٣١ من قانون المرافعات : فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب بها يوجب نقضه دون حاجة لبحث بانى اسباب الطعن .

(نقض ١٢/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٠ لسنة ٥٠ ق)

٩٦٦ - القوانين الامرة ومنها قوانين ايجار الأماكن تطبق بأثر فوري على المراكز القانونية التي تدركها قبل أن تستقر فعلاً بصدور حكم نهائي في هذه الأنزعة ويجوز الاستناد اليها لأول مرة امام المحكمة الاستئنافية .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل أن القوانين يسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي تكون بعد نفاذها . سواء في نشأتها أو في انتاجها آثارها ، أو في انتقضائها وهو لا يسرى على الماضي ، فالمراكز القانونية التي نشأت واكتملت نور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد

كالميراث تخضع للقانون الذي حصلت في ظله، أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان، فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي خلال فترة تمتد في الزمان، فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تتحقق في ظله في حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تتم بعد نفاذه، ولئن كانت المراكز القانونية تظل خاضعة للقانون القديم الذي نشأت في ظله - باعتبار أنه تعبير عن ارادة ذوي الشأن - في نشوئها أو في آثارها، أو في انقضاءها، إلا أن هذا مشروط بالألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفة البيان لقواعد أمره فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز، وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية كما يحكم انقضاءها، لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تجيز للمؤجر أن يطلب إخلاء العين المؤجرة مفروشة إذا انتهت مدة الإيجار فقد رفع المطعون ضده الدعوى الابتدائية رقم ٢٨٥٧ سنة ١٩٧٥ الاسكندرية طالبا إخلاء الطاعن من العين التي يستأجرها مفروشة فنازعه الطاعن في انتهاء العقد، فقضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى، فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم، وأثناء نظر الاستئناف صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومنع الإخلاء في النزاع المثل بنصه في المادة ٤٦ منه على أنه « يحق للمستأجر الذي يسكن في عين استأجرها مفروشة من مالكة لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء في العين ولو انتهت المدة المتفق عليها »، وإذا كان هذا النص أمراً، وكانت آثار المركز القانوني الذي يتمتع به المطعون ضده طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ويخوله حق الإخلاء قد أدركها القانون الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قيل أن تتحقق تلك الآثار وتستقر فعلاً بصدور حكم نهائي فيه - فإنه ينطبق عليها - مما مؤداه عدم جواز الحكم بالإخلاء - طالما أن المدينت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد استأجر عين النزاع مفروشة من مالكة واستقر بها خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولا يعترض على ذلك بأن عقد إيجار

الطاعن قد انتهى قبل اقامة الدعوى الابتدائية مما لا يجوز بعثه من جديد ،
 ذلك أن نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صريح — وعلى
 ما افصحته عنه مناقشات مجلس الشعب في انه يعتبر امتدادا قانونيا
 لعقد ايجار الشقة المفروشة بالشروط التي حددتها المادة ولو انتهى العقد
 حتى لا يتعرض المستأجر للطرد — طالما انه لم يكن قد استقر المركز القانوني
 للخصوم بصدور حكم نهائي في النزاع — اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون
 فيه قد خالف هذا النظر وتضى بالاخلاء ، فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون
 ويتعين نقضه .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٠ — طعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥٠ ق ١)

ثانيا — مسائل متنوعة

٩٦٧ — الدعاوى التي اقيمت قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ —
 وجوب نظرها طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه — م ٨٥ منه —
 عدم سريان هذه القاعدة على الاحكام الموضوعية .

نصت المادة ٨٥ من القانون الحالي رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بأن
 « تستمر المحاكم في نظر الدعاوى التي اقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقا
 للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه » وهذا يفيد استمرار القانون السابق
 في التطبيق بالتنسبة للمنازعات التي رفعت بها دعاوى قبل نفاذ القانون
 الحالي ، لأن النص في هذه المادة على سريان القواعد والاجراءات المعمول بها
 قبل نفاذ القانون الجديد على ما كان قد رفع من دعاوى قبل ذلك لا ينصرف
 الى الاحكام الموضوعية التي احتواها القانون المذكور وهو ما افصحته عنه
 المناقشات البرلمانية في هذا الشأن .

١ نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ — طعن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق ١

٩٦٨ — تعارض التشريع مع أحكام الدستور — وجوب التزام هذه الأحكام وإهدار ما عداها — ورود نص بالدستور صالح بذاته للأعمال دون حاجة إلى سن تشريع أننى — وجوب أعماله .

الدستور هو القانون الوضعى الرسمى صاحب الصدارة وعلى ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ، والتشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا والغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة إلى سبق تشريع أننى لزم أعمال هذا النص من يوم العمل به ويعتبر الحكم المخالف له فى هذه الحالة قد فسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه .

(نقض ١٢/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٤٨ ق)

٩٦٩ — النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستوريته — عدم نفاذها من تاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية — القضاء بعدم دستورية النص المانع من التقاضى — بدء سريان تقادم الدعوى من تاريخ نشر الحكم لا من تاريخ صدوره .

النص فى المادة ١٧٨ من الدستور على أنه « ينشر بالجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى من آثار ، وفى المادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بإصدار قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على أنه « تنشر فى الجريدة الرسمية قرارات تفسير النصوص القانونية وكذلك منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل فى دستورية القوانين وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء مفادها أن نشر تلك الأحكام قصد به علم الكافة بها وإن هذا العلم ينترض بمجرد حصول هذا النشر وأنه يترتب على هذه الأحكام عدم نفاذ النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستوريته من تاريخ نشر هذه الأحكام فى الجريدة الرسمية وتكون ملزمة

لجميع جهات القضاء منذ هذا التاريخ . ولما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من المحكمة العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ على دستورية بعدم دستورية نص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ — بشأن عدم جواز نظر كافة الجهات القضائية لدعاوى التعويض المشار إليها بالنص — قد نشر في ١٩/٥/١٩٧٤ بالعدد ١٩ من الجريدة الرسمية ١ لسنة ١٧ فان دعوى المطعون ضدهما بالتعويض وقد رفعت في ١٧/٢/١٩٧٧ تكون قد رفعت قبل اكتمال مدة التقادم الثلاثي واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه ويكون لمحكمة النقض — على ما جرت عليه احكامها — ان تصحح ما أورده الحكم المطعون فيه من تقرير قانوني خاطيء عندما قرر ان مدة التقادم الثلاثي تبدأ من تاريخ صدور الحكم بعدم دستورية هذا النص .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٧ — طعن رقم ٥٠٧ ، ١٣٥٤ لسنة ٤٨ ق)

٩٧٠ — خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من تنظيم للاجراءات في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية — وجوب الرجوع في شكاها الى قانون المرافعات وما ورد بالكتاب الرابع منه .

النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ . بالفاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية على انه « يتبع احكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية والزمن التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية او المجالس المالية عدا الاحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية او القوانين الاخرى الممثلة لها » يسدل على ان الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية في ظل — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — خاضعة للائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين الاخرى اكتملة لها ، وان خلت هذه اللائحة وتلك القوانين من تنظيم للاجراءات في الدعاوى

المذكورة ، فمنئذ تتبع الاجراءات المبينة بقانون المرافعات بما في ذلك ما ورد بالكتاب الرابع منه واذ كانت القواعد المقررة بالمواد ٨٢ الى ٩٧ من اللائحة المذكورة والمتعلقة باجراءات سماع الدعوى ومنها ما تستوجبها المادة ٨٤ من علنية المرافعة الا في الاحوال التي تأمر المحكمة باجرائها سرا : قد الفيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ سالفه الاشارة ، فانه يتعين الرجوع بصدد هذه الاجراءات الى مواد الكتاب الرابع من قانون المرافعات الخاص بالاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية .

(نقض ١٩٨٠/٥/٧ - طعن رقم ٤٤ لسنة ٤٨ ق)

قرار اداري

٩٧١ - للمحاكم التحققة، من قيام القرار الإداري بمقتضىاته القانونية - تطبيقها له وفقا لظاهر نصوصه على النزاع المطروح - لا يعد تعرضا للقرار بالتأويل .

القانون لم يعرف القرارات الادارية ولم يبين الخصائص التي تميزها والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائصها من تعرض السلطة القضائية لها بتعطيل او تأويل ، وينبنى على ذلك ان للمحاكم العادية ان تعطى تلك القرارات وصفها القانوني على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم ، وهي في سبيل ذلك تملك بل من واجبهما التحقق من قيام القرار الإداري بمقتضىاته القانونية والتصرف على نحو ما فان ظهر لها سلامة صدورهم غير مشوب بعيب ينجر به الى درجة العدم كان عليها ان تعمل تطبيقه وفقا لظاهر نصوصه وتنزل بما يصف له القانون من آثار على النزاع المطروح ولا يعتبر ذلك منها تعرضا للقرار بالتأويل .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢١ - طعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٦ ق)

٩٧٢ - اعارة القضية متروكة للجهة الإدارية في حدود المصلحة العامة - التزامها في القرار المطعون فيه قاعدة بالآ يزيد سن المعار عن السابقة والخمسين - لا خطا .

مؤدى المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ يدل على أن اعارة القضية الى الحكومات الأجنبية او الهيئات الدولية متروكة لجهة الادارة تبارمها في حدود المصلحة العامة ، ولما كانت وزارة العدل بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد التزمت فبمن اعمروا بقرار رئيس مجلس

الوزراء الصادر في ١٢/٣/١٩٧٩ لا يزيد من المعار عن السادسة والخمسين وذلك حتى لا يبلغ من التقاعد خلال مدة السنوات التي جرى العمل على أن تمتد إليها الاعارة ، وكان لهذا التيد ما يسوغه من نص المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وكان الطالب عند الترشيح للاعارة قد تجاوز تلك السن ، فإن ذلك القرار إذا غفل اعرقه لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا بفساد استعمال السلطة .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٦ - طعن رقم ٩ لسنة ٤٩ ق ١)

٩٧٣ - اختصاص محكمة النقض بالفصل في طلب التعويض عن القرارات الإدارية في منطقة طلب التعويض عن اغفال الجهة الادارية تعيين الطالب في النيابة سنة ١٩٦٩ ثم تعيينه في وقت لاحق - عدم اختصاص المحكمة بنظره .

مناد النص في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن طلبات التعويض التي تختص بها الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض هي الطلبات المتعلقة بما تختص بالفائه من القرارات الادارية ، ويشترط الاختصاص تلك الدوائر بالفاء القرارات الادارية النهائية أن تكون متعلقة بشأن من شئون رجال القضاء أو النيابة العامة ، والمتصود بشئون هؤلاء هي تلك التي تتعلق بصفاتهم هذه أثناء قيامهم بمزاولة وظائفهم القضائية دون الشئون السابقة على التحاقهم بها ، لما كان ذلك وكان القرار الوزاري رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٦٩ - فيما تضمنه من اغفال تعيين الطالب في النيابة - والذي يطلب الطالب التعويض عنه قد صدر قبل التحاق الطالب بالقضاء، فإن المحكمة لا تكون مختصة بنظر الطلب .

(نقض ١٩٨٠/٤/١٥ - طعن رقم ٩١ لسنة ٤٩ ق ١)

٩٧٤ - القرار الإداري الضمني بتخطي الطالب في الإعارة - الدفع بعدم جواز طلب التعويض عنه بصيرورته نهائيا لعدم الطعن فيه في الميعاد - لا محل له - علة ذلك .

الادعاء بأن قرار تخطي الطالب في الإعارة أصبح نهائيا لأنه لم يطعن فيه في الميعاد وبالتالي فلا يجوز له استنادا إلى ما يدعيه من عيوب شابت هذا القرار أن يطالب بتعويض عنه لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من التعرض للقرار ذاته ، لا محل لهذا القول ظاهرا أن القرار الضمني المطعون فيه والصادر بتخطي الطالب في الإعارة هو مما يستعصى بطبيعته على الإلغاء ولم يكن يجدى الطالب الطعن فيه .

(نقض ١٥/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق)

قضاء مستعجل

٩٧٥ - الأصل أن الأحكام المستعجلة لا تجوز قوة الأمر المقضى -
الاستثناء - عدم تغير مراكز الخصوم وظروف الدعوى .

الأصل في الأحكام المستعجلة أنها لا تحوز قوة الأمر المقضى إلا أن هذا لا يعنى جواز إثارة النزاع الذى فصل فيه القاضى المستعجل من جديد ، متى كان مركز الخصوم هو والظروف التى انتهت بالحكم هى بعينها لم يطرأ عليها تغير .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ - طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق ١)

٩٧٦ - القضاء نهائيا فى دعوى سابقة وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم باخلاء المستأجر لصدور قرار من المحافظ بالاستلاء على عين النزاع -
قضاء الحكم المطعون فيه - فى مادة مستعجلة - باخلاء المحافظ بصفته استنادا الى أن قرار الاستيلاء معدوم - مخالفته لحجية الحكم السابق - أثوره .

اذ كان البين من الحكم الصادر فى الدعوى . . . مستأنف مستعجل القاهرة - الذى قضى بوقف تنفيذ الحكم الموضوعى باخلاء المستأجر - أنه قد حسم الخلاف الذى قام بين الطرفين حول قرار المحافظ بصفته بالاستيلاء على عين النزاع ، وانتهى الى أنه يعد سندا جديدا لوضع اليد على العين بغض النظر عما يشوبه من عيوب لا تؤدى الى انعدامه لأنها لا تقتضيه ركنا من الأركان اللازمة لانتداده ، فإن الحكم المطعون فيه - الذى قضى فى مادة مستعجلة باخلاء المحافظ بصفته من انعين - اذ اتمام قضاءه على أن قرار المحافظ سالف البيان معدوم لا يرتب أى اثر قانونى . حالة أن الثابت من محذونات الحكمين أن مركز الخصوم والظروف التى صدر فيها الحكم السابق

فهي بقيتها لم يطرأ عليها تغيير . لما كان ذلك ، وكان الأساس المشترك في الدعويين هو قرار المحافظ المشار اليه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اعد النظر في ذات المسألة التي فصل فيها الحكم السابق وناقضه مما يكون الطعن فيه بالنقض جائزا رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية عملا بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات .

(نقض ٢٠/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق)

٩٧٧ — عقود ايجار الاماكن — تضمينها الشرط الصريح الفاسخ —
اعتباره باطلا ولا يعمل به في شأن تأخير المستأجر في الوفاء بالاجرة — اعماله
امام القضاء المستعجل — مناطه — توافر شروط المادة ١/٢٣ من القانون ٥٢
لسنة ١٩٦٩ علة ذلك .

يشترط لأعمال الشرط الصريح الفاسخ الا يتعارض مع نص قانوني متعلق بالنظام العام بما يبطله . واذ كان النص في المادة ١/٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أن للمؤجر ان يطلب اخلاء المستأجر « اذا لم يقيم المستأجر بلوناء بالاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه بدون مظروف ، او باعلان على يد محضر ، على ان لا يحكم بالاخلاء اذا قام المستأجر بداء الاجرة وموائدها بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى » متعلق بنظام العام فيبطل الشرط الصريح الفاسخ فيها يخالفه بحيث لا يعتبر المستأجر مقصرا في سداد الاجرة بما يجيز اعتبار العقد منسوخا واخلاءه . الا اذا لم يف بالاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بسدادها على النحو المبين بالنص . ومن ثم فلا يقع الفسخ ولا يحكم بالاخلاء اذا سدد الاجرة والفوائد والمصاريف قبل قفل باب المرافعة في الدعوى ارفوعة لاخلائه .

واذا كان العقد متضمنا لشرط صريح فاسخ فيبطل ولا يفصل به فيها
لا يوافق حكم النص كما سلك البيان سواء كانت الدعوى مرفوعة الى القضاء

الموضوعي أو المستعجل اذ ان الشرط الصريح لا يتحقق الا بتحقيق مقتضاه فان كان المقتضى هو التأخير في سداد الاجرة تعين ان يكون بالمعنى الذي وصفه الشارع والسابق أيضا .

(نقض ١٩٨٠/٣/٥ - طعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٩ ق)

٩٧٨ - الأحكام الصادرة من قاضي الأمير المستعجلة لا حجية لها امام محكمة الموضوع .

الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة هي احكام وقتية لا حجية لها فيها فصلت فيه امام محكمة الموضوع ؛ لما كان ذلك فان حصول الطاعن على حكم من القضاء المستعجل باجراء الترميمات المتنازع بشأنها لا يقيد محكمة الموضوع فيما خلصت اليه في حدود سلطتها التقديرية من ان هذه الترميمات تأجيرية يلتزم بها الطاعن بصفته مستجرا .

(نقض ١٩٨٠/٤/٩ - طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤٦ ق)

٩٧٩ - مدى حجية الأحكام المستعجلة امام محكمة الموضوع .

انه وان كانت الاحكام المستعجلة وقتية لا تمس اصل الحق فلا تحوز حجية امام محكمة الموضوع التي تفصل في اساس الحق المتنازع عليه وبالتالي فانها لا تتقيد بما انتهى اليه قاضي الأمور المستعجلة في قضائه الوقتي القائم على مجرد تلمس الظاهر من الأوراق ، الا انه لما كان الطاعنون قد تمسكوا امام محكمة الاستئناف دفعا للدعوى التي يطالب فيها المطعون ضده الاول بالزام وارثي المؤجر - الطاعنين الاولين - بتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة بان عقد الايجار قد انفسخ بمقتضى الحكم المستعجل رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ مدني مستعجل الاسماعيلية القاضي بطرد مورثه من العين المؤجرة تبعا لتحقيق الشرط الصريح الفاسخ لتخلفه عن الوفاء بالاجرة المستحقة عن المدة من ابريل سنة ١٩٦٦ حتى آخر مايو سنة ١٩٦٨ رغم تكليفه بالوفاء وانقضاء

المدة المقررة قانوناً وهو دفاع يقوم على توافر موجب انفساخ العقد بسند الدعوى بتحقيق الشرط الصريح الفاسخ كما ينطوى على دفع بعدم التنفيذ ، فان الحكم المطعون فيه اذا لم يعن بتمحيص هذا للدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى بمقولة ان الطاعنين لم يتمسكوا بنسخ عقد الايجار لعدم الوفاء بالأجرة او بالدفع بعدم التنفيذ يكون قد عابه التصور فى التسبب بها يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٠/٦/٤ - ملعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٤٩ ق)

القضاة

أولاً — تعيين القضاة وأعضاء النيابة .

ثانياً — اعادة القضاة ونقلهم

ثالثاً — ترقية القضاة

رابعاً — استقالة القضاة

خامساً — مخاصمة القضاة وردهم وتحيتهم

سادساً — مسائل متنوعة

أولاً — تعيين القضاة وأعضاء النيابة

٩٨٠ — وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف — عدم وجوب التعيين فيها
من بين رجل القضاء والنيابة — طعن الطالب بشأن اعادة تعيين مستشارين
سابقين له في الأقدمية بدرجة نائب رئيس استئناف — لا محل له .

نص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في المواد من ٣٩ إلى
٤٣ على شرط التعيين في وظائف القضاة والرؤساء بالمحاكم من الفئتين أ ب
و « أ » والمستشارين بمحاكم الاستئناف والمستشارين بمحكمة النقض . ولم
يقصر التعيين في هذه الوظائف على من يرقى اليها من الوظيفة الأدنى وإنما
أجاز أن يعين فيها رأساً من توافرت فيه شروط شغلها ، ونص في المادة ٤٤
على أن يعين رئيس محكمة النقض من بين نواب هذه المحكمة ، وفي المادة
١/١١٩ على أن يكون تعيين النائب العام أو المحامي العام الأول من بين
مستشاري محكمة الاستئناف أو من في درجاتهم من رجال القضاء ، مما مفاده
أن القانون جعل الأصل في شغل الوظائف القضائية أن يكون إما بانترقية من
وظيفة أدنى أو بالتعيين فيها رأساً من خارج الكادر القضائي ، ولم يستثن من

هذا الأصل الاحالات التعيين في الوظائف المحددة بالمستأنفين ٤٤ ، ١/١١٩ ،
المشار إليهما . ولما كانت وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف ليست من
الوظائف التي حتم المشرع أن يكون التعيين فيها من بين رجال القضاء أو
النيابة ، وكان الثابت بالأوراق أن المستشارين الثلاثة الذين شتمهم القرار
الجمهوري المعلنون فيه بالتعيين في وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف كانوا
قبل استئالتهم يسبقون الطالب في الأقدمية في وظيفة مستشار ، فإن النقص
على هذا القرار بمخالفة القانون أو إساءة استعمال السلطة يكون على غير
أساس .

(نقض ١/٢٩/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق)

٩٨١ - تعيين وكيل النيابة الإدارية وكيلا للنائب العام ، تحديد أقدميته
بعد زملائه الذين كان يسبقهم فيها - لا خطأ - طالما سبقوه في التعيين في
النيابة العامة .

اذ كان الثابت أن الأساتذة ، ، قد
عينوا في وظيفة وكيل نيابة إدارية في ذات تاريخ تعيين الطالب في الوظيفة
المذكورة فإن تحديد أقدميته بعد زملائه المذكورين - عند تعيينه في سلك
القضاء - لا يكون مخالفا لنص المادة ١/٥١ من قانون السلطة القضائية طالما
أنهم سبقوا الطالب في التعيين في النيابة العامة .

(نقض ٢/٢٦/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق)

٩٨٢ - تحديد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة
والنيابة الإدارية عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم - العبرة
فيه بتاريخ تعيينهم في هذه الدرجات - لا اعتداد بتاريخ تعيينهم في الدرجات
الأدنى .

نصت المادة ١٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على

أن « تحديد اقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ، على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة العامة » . ويستفاد من هذا النص أن العبرة في تحديد اقدمية هؤلاء الأعضاء عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم هو بتاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ، ومن ثم فلا يعتد بتاريخ تعيينهم في الدرجات الأدنى ، ولا محل للتمدى بنص المادة ٢٢ من القانون والذي يجيز تعيين أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية في وظائف القضاء أو النيابة التي تلي مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية ، إذ لا شأن لهذا النص بتحديد اقدمية من يعين منهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم . ولما كان الطالب قد عين في وظيفة وكيل نيابة بعد أن كان يشغل وظيفة وكيل نيابة إدارية فإن طلبه الأصلي بتحديد اقدميته من تاريخ تعيينه في وظيفة مساعد نيابة إدارية يكون على غير أساس .

(نقض ٢٦/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٩ لسنة ٤٥ ق) .

٩٨٢ - تعيين المحامين في وظائف القضاة - شرطه - م ٤٦ ق ٤٢

لسنة ١٩٦٥ .

الفترة هـ من المادة ٤٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ المتطبقة على واقعة الطلب . إذ بينت شروط صلاحية المحامين للتعيين في وظائف القضاة بالمحاكم الابتدائية موصفتهم بأنهم المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكون مارسوا المحاماة فعلا أو أي عمل يعتبر نظيرا لعمل إدارة قضايا الحكومة مدة تسع سنوات قد وضعت ضابطا منظما بهدف التحقق من توافر صلاحية من يعين من المحامين في وظيفة قاض من واقع ممارسته لمهنة المحاماة . هذا الضابط هو وجوب توافر شرطين مجتمعين (الأول) اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية . (والثاني) أن يكون قد مارس المحاماة فعلا أو العمل التنظيم

مدة تسع سنوات ، بحيث اذا تخلف أحدهما انتهى القول بتوافر الصلاحية للتعيين في وظيفة قاض .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٢ - طعن رقم ٣٩ لسنة ٤٢ ق ١)

٩٨٤ - تعيين المحامين في وظائف القضاء - وجوب أن تكون مدة اشتغالهم الفعلية بالحماية اللازمة للتعين متصلة - عمل الطالب في وظيفة مأمور ضرائب - قاطعة لشرط اتصال المدة - لا يغير من ذلك اعتبار هذا العمل نظيراً للعمل القضائي .

مقتضى شرط الاشتغال بالحماية في وظيفة قاض - أن تكون مدة الاشتغال بالحماية أمام محاكم الابتدائي متصلة . واذ كانت المادة ٥٢ من قانون الحماية رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على عدم جواز الجمع بين الحماية وبين الوظائف العامة - عدا من يتولى أعمال الحماية بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام ، فإن مدة عمل الطالب بوظيفة مأمور ضرائب تكون قاطعة لشرط التوالى في مدة الاشتغال بالحماية أمام محاكم الابتدائي والذي استلزمه القانون بمين يعين من المحامين في وظيفة قاض . ولا يغير من ذلك اعتبار عمل مأمور الضرائب نظيراً للعمل القضائي مادام أنه ليس عملاً بالحماية ولا يعد بالتالى استمرار للاشتغال بها .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٢ - طعن رقم ٣٩ لسنة ٤٢ ق ١)

٩٨٥ - تعيين من استوفى شروط الصلاحية لوظيفة قضائية في وظيفة أخرى - أمر جوازي لجهة الإدارة - رئيس المحكمة السابق الذي لم يقض ثلاث سنوات في وظيفته - عدم جواز تعيينه في وظيفة رئيس محكمة فئة « أ » - ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تعيين من استوفى شروط الصلاحية

لوظيفة قضائية معينة متى هذه الوظيفة ، أمر جوازى مشترك لجهة الإدارة .
 تمارسه فى حدود سلطتها التقديرية ، ولا عليها ان هى عينت من أستوفى تلك
 الشروط فى وظيفة افنى تحقيقاً للصالح العام ، واذا كان الطالب — ومن
 ناحية أخرى — لم يقض قبل استقالته فى وظيفة رئيس محكمة ثلاث سنوات
 وهو ما اشترطته المادة ١٤ ثالثاً (١) من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة
 ١٩٧٢ فى رؤساء المحاكم السابقتين لتعيينهم فى وظيفة رئيس محكمة فئة
 (أ) ، فان قرار تعيين الطالب رئيساً بالمحكمة فئة (ب) وجعله أقدم الرؤساء
 فى هذه الوظيفة لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٠/٦/١٩٨٠ — طعن رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق)

٩٨٦ — قرار تعيين الطالب فى وظيفة قضائية — تحقق أثره فور صدوره
 طالما لم يسند التعيين لتاريخ آخر — ارجاء تنفيذ التعيين بقرار لاحق — لا اثر
 له — وجوب ترشيح الطالب للترقية متى حل دوره بعد صدور قرار التعيين .

المعول عليه فى بدء العلاقة والوظيفة بكافة آثارها — عدا استحقاق
 المرتب — بين القاضى ووزارة العدل هو بالقرار الصادر بالتعيين ، فمتى
 صدر هذا القرار منجزاً ممن يملك اصداره . فانه يحدث أثره بتعيين القاضى
 فى وظيفته فور صدوره . ولما كان القرار الجمهورى قد صدر فى ١٩٧٩/٦/٢٤
 بتعيين الطالب فى وظيفة رئيس محكمة فئة « ب » دون اسناد التعيين الى
 تاريخ لاحق ، فانه لا يؤثر على المركز القانونى الذى اكتسبه الطالب بصدور
 قرار من وزير العدل بارجاء تنفيذ التعيين حتى ١٩٧٩/١١/١ ، ومن ثم لم يكن
 يجوز لوزارة العدل عند اصدار الحركة القضائية فى ١٩٧٩/٩/٢٥ ان تستبعد
 الطالب من مجال الترشيح للترقية الى درجة رئيس محكمة فئة « أ » التى حل
 دوره للترقية اليها وفق اقدميته .

(نقض ١٠/٦/١٩٨٠ — طعن رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق)

ثانياً - اعارة القضاة ونقلهم

٩٨٧ - اعارة القضاة متبروك للجهة الادارية في حدود المصلحة العامة - التزامها في القرار المطعون فيه قاعدة بالآ يزيد سن المعار عن السادسة والخمسين - لا خطا .

مؤدى المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ يدل على ان اعارة القضاة الى الحكومات الاجنبية او الهيئات الدولية متبروك للجهة الادارية تمارسه في حدود المصلحة العامة . ولما كانت وزارة العدل بموافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية قد التزمت فيمن اعيروا بقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٣/١٩٧٩ الا يزيد سن المعار عن السادسة والخمسين وذلك حتى لا يبلغ سن التقاعد خلال مدة السنوات التي جرى العمل على ان تمتد اليها الاعارة ، وكان لهذا القيد ما يسوغه من نص المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ : وكان الطالب عند الترشيح للاعارة قد جاوز تلك السن . فان ذلك القرار اذ اغفل اعارته لا يكون مخالفا للقانون او مشوباً بإساءة استعمال السلطة .

(انقض ٢٦/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٩ لسنة ٤٩ ق)

٩٨٨ - تخطى الطالب في الاعارة للخارج رغم استيفائه للشروط التي وضعتها وزارة العدل عدم ادعائها بوجود اى مسوغ للتخطى - اثره - اعتبار القرار مشوباً بإساءة استعمال السلطة .

اذ يدل النص في المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - المنطبق على وائعة الطلب - على انه يجوز اعارة القضاة . . . الى الحكومات الاجنبية او الهيئات الدولية وذلك بقرار يصدر من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الاعلى (المجلس الاعلى للهيئات القضائية) وبعد ابد رأي الجمعية العمومية التابع لها القاضي وان ذلك على ان اعارة القضاة التي

الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية متروك لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة ، إلا أنه متى وضعت هذه الجهة قواعد تنظيمية للاعارة ، وجب عليها التزامها ، ولا يحل لها مخالفتها إلا لمسوغ مقبول . ولما كان الثابت بالأوراق أن وزارة العدل ، وبموافقة المجلس الأعلى للهيئات أذ أجرت اختيار القضاة الذين أعيروا إلى ليبيا في سنة ١٩٧٠ بالقرار المطاوب التعويض عنه اتبعت قاعدة مقتضاها الالتزام بالأتدمية وبشرط أن تكون كفاية القاضي قد قدرت في آخر تقريرين بدرجة فوق المتوسط وكان الثابت من ملف الطالب أنه استوفى هذا الشرط ، وكانت الوزارة قد تخطته في الاعارة إلى من يليه ولم تدع وجود أي مسوغ لهذا التخطي فإن قرارها يكون مشموباً بامساء استعمال السلطة ، ولا يشنع للوزارة وما أبدته من أن التقرير الثاني عن عمل الطالب لم يودع ملفه إلا بعد اعداد حركة الاعارة ، ذلك أن الثابت من الاطلاع على التقرير المشار إليه أن درجة كفاية الطالب قد تم تقريرها في ١٩٧٠/١/١٢ وقبل اعداد حركة الاعارة ، فليس للوزارة أن تهدر هذا التقرير أو أن تؤخر ابداعه بملف الطالب وتمنع بذلك تحقيق أثره .

(نقض ١٥/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٤ لسنة ٤٥ ق)

٩٨٩ - إلغاء قرار نقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية - أثره -
وجوب تقدير اهليته بنفس الدرجة التي كانت له قبل النقل - ولو حصل على
تقدير واحد بدرجة فوق المتوسط - علة ذلك .

الحكم السابق صدوره من هذه المحكمة بإلغاء قرار مجلس التأسيس الصادر بنقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية ، مقتضاه ولازمه أن يعاد للطالب مركزه القانوني (رئيس محكمة) بالأتدمية التي كان عليها قبل صدور قرار المجلس . ولما كان الأصل أن اهلية القاضي تعتبر باقية على وضعها ما لم يتم الدليل على ما يغير من هذه الاهلية ، وكان الطالب قد اتصى عن عمله تنفيذاً للقرار الصادر بنقله إلى وظيفة غير قضائية ، ولم يكن له عمل قضائي يمكن التفتيش عليه منذ تاريخ تنفيذ هذا القرار حتى تاريخ ابعاده إلى عمله ، فانه يتعين تقدير اهليته بنفس الدرجة التي كانت له قبل تنفيذ نقله إلى وظيفة غير

قضائية. والتي حصل عليها في تقرير واحد بدرجة فوق المتوسط ابلان عماله
رئيسا بالمحكمة (١) خصوصا وان التقرير السابق عليه مباشرة كان بسذات
التقدير .

(نقض ٢٢/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١٤/٣٥ لسنة ٤٩ في)

٩٩٠ - اعادة القضية - متروك لجهة الادارة في حدود المصلحة
العامة - عدم موافقة وزارة العدل على اعادة الطالب لسبق اعارته وعمله
بالخارج بعد استقالته ولعدم تناسب مدة عمله - بعد اعاده تعيينه - مع
مدة عمله بالخارج - لا خطأ .

المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على
انه « يجوز اعادة القضية الى الحكومات الاجنبية او الهيئات الدولية بقرار
من رئيس الجمهورية بعد اخذ رأي الجمعية العامة للمحكمة التابع لها القاضي
وموافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية » . واذ لم يورد هذا القانون قواعد
لاعادة القضية الى الحكومات الاجنبية او الهيئات الدولية فان الامر في ذلك -
وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - يكون متروكا لجهة الادارة تمارسه في
حدود المصلحة العامة . ولما كانت وزارة العدل قد رأت لاعتبارات قدرتها
وتتصل بالمصالح العام عدم الموافقة على اعادة الطالب للعمل بديوان الموظفين
بحكومة البحرين ، لسبق اعارته للعمل بدولة الكويت لمدة ثلاث سنوات ، ولما
استقال من القضاء عمل بليبيا مدة سنتين ، وبعد اعاده تعيينه بالقضاء لم
يعمل به مدة تتناسب مع مدة عمله بالخارج ، فانها لا تكون قد خالفت القانون
او اساءت استعمال السلطة .

(نقض ١٠/٦/١٩٨٠ - طعن رقم ١٧ لسنة ٥٠ ق)

ثالثا - ترقية القضاة

٩٩١ - تخطى الطالب في الترقية دون أخطار - وجوب إلغاء القرار المطعون فيه - أثره - استعادة الجهة الإدارية سلطتها في تقدير أهليته - عدم احقيقه للترقية بمجرد هذا الإلغاء .

تصيد المشرع بالمواد ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن يوفر للقاضي الضمانات التي تكفل تقدير أهليته للترقية تقديراً مبرراً من القيوب ، وذلك باخطار القاضي بسبب تخطيه وأعطته حق التظلم وسماح اتواله واعتراضاته قبل تخطيه في الترقية . وأذ كانت وزارة العدل لم تراع هذه الضمانات ، وتخطت الطالب في الترقية دون أخطاره ولم تمكنه بذلك من استعمال حقه في التظلم ، فانها تكون قد خالفت القانون ، ويتعين لذلك إلغاء القرار الجمهوري المتضمن تخطى الطالب في الترقية الى درجة رئيس محكمة فئة (أ) لما شابته من عيب شكلي . ولا يترتب على هذا الإلغاء بذاته احقية الطالب في الترقية الى الدرجة المذكورة ، وإنما نستعيد به الجهة الإدارية سلطتها في تقدير أهلية الطالب للترقية في تاريخ صدور القرار الملغى كما يوجب عليها اتباع الإجراءات التي نص عليها القانون اذا رأت وجهاً للتخطي .

(نقض ١٠/٦/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق)

٩٩٢ - تخطى الطالب في الترقية دون أخطاره - أثره - وجوب إلغاء القرار المطعون فيه واستعادة الجهة الإدارية سلطتها في تقدير أهليته .

مفاد المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المشرع قصد أن يوفر للقاضي الضمانات التي تكفل تقدير أهليته للترقية تقديراً مبرراً من القيوب . وذلك باخطار القاضي بسبب تخطيه وأعطائه حق التظلم وسماح اتواله واعتراضاته قبل تخطيه

فى الترقية . ولما كانت وزارة العدل لم تراعى هذه الضمانات وتخطت الطالب فى الترقية دون اخطاره ، ولم تمكنه بذلك من استعمال حقه فى التظلم ، فانها تكون قد خالفت القانون . ويتعين لذلك الغاء القرار الجمهورى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٧٩ فيما تضمنه من تخطى الطالب فى الترقية الى وظيفة مستشار لما شابه من عيب شكلى ، ولا يترتب على هذا الالغاء بذاته احقية الطالب فى الترقية الى الوظيفة المذكورة ، وانما تستعيد الجهة الادارية سلطتها فى تقدير اهلية الطالب للترقية فى تاريخ صدور القرار الملغى ، كما يوجب عليها اتباع الاجراءات التى نص عليها القانون اذا رأت وجها للتخطى .

(تنص ١٢/٣٠/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٦ لسنة ٤٩ ق)

رابعاً - استقالة القضاة

٩٩٣ - انقطاع القاضى عن عمله مدة ثلاثين يوماً عقب اجازة او اعارة او ندب - اعتباره استقالة ضمنية - عدم وجوب اخطاره بالعودة للعمل - مد جهة للإدارة لاعارة متروك لها فى حدود المصلحة العامة .

النص فى المادة ٧٧ نقرة ٣ و ٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ يدل - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - على ان خدمة القاضى تنتهى بما يعتبر استقالة ضمنية فى حكم الجزاء ، اذا انقطع عن عمله مدة تستطيل الى الثلاثين يوماً كاملة ولو كان هذا الانقطاع عقب اجازة او اعارة او ندب ، فعدم عودة القاضى الى عمله بعد مدة اعارته ، شأنه فى ذلك شأن الانقطاع عن العمل بدون اذن ، يقيه قرينة ترك العمل للاستقالة ، ولا ترتفع هذه القرينة الا اذا انتفى الافتراض التائمه عايه بعودة القاضى وتقديمه اعداراً جديده تخضع لتقدير المجلس الاعلى للبيئات القضائية . اذ كان ذلك وكانت المادة ٧٧ المشار اليها لم تشترط ختام القاضى بالعودة الى العمل قبل اعتبار خدمته منتهية . وكان مد اعارة انقضاء للحكومات الاجنبية متروكا لجهة الادارة تمارسه فى حدود المصلحة العامة . وكان الطائب قد انقطع عن عمله مدة تزيد عن ثلاثين يوماً متصلة بعد انتهاء اعارته الى الملكة العربية

السعودية وكان مثل هذا التخلّف عن العمل الذى يهجر فيه القاضى عامدا
اعباء الوظيفة المسندة اليه يعتبر استقالة ضمنية فى حكم المادة (١) سالفة
الذكر ، فان القرار المطعون فيه وقد قام على سبب يبرره فى الواقع والقانون
وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة يكون قد صدر صحيحا مبررا من عيب
إساءة استعمال السلطة .

(نقض ١٢/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٨٨ لسنة ٤٨ ق)

٩٩٤ — استقالة القاضى — لا يسقط بها حقه فى المطالبة براتبه المستحق
له عن فترة عمله .

• اذ كانت استقالة القاضى يترتب عليها قطع صلته الوظيفية الا ان هذه
الاستقالة لا يسقط بها حقه فى المطالبة بالمرتب المستحق له عن مدة عمله .
(نقض ٤/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق)

٩٩٥ — منح القاضى اجازة بدون مرتب — رخصة للإدارة — انقطاع
القاضى عن عمله مدة ثلاثين يوما ولو كان عقب اجازة او اعادة او ندب —
اعتباره استقالة ضمنية فى حكم الجزاء — انتهاء هذه القرينة — شرطه .

النص فى المادة ٨٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢
على انه لا يرخص للتضامن فى اجازات غير العطلة القضائية الا لمن قام
منهم بالعمل خلالها وكأنت الحالة تسمح بذلك ومع ذلك يجوز الترخيص فى
اجازات لظروف استثنائية وذلك كله فى حدود القوانين والأوامر الخاصة
باجازات العاملين المدنيين بالدولة . وفى المادة ٦٩/٢ من قانون نظام العاملين
المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على انه يجوز للسلطة المختصة منح
العامل اجازة بدون مرتب للأسباب التى يعيها العامل وتقدرها السلطة
المختصة ووفقا للتواعد التى تتبعها يدل على ان منح القاضى اجازة بدون مرتب
ليس حقاله يتعين اجابته اليه متى طلبه ، وان منح هذه الاجازة فى الحالات

المذكورة هو رخصة للإدارة لها أن تمنحها الموظف أو تمنعها عنه ، اذ كان ذلك وكان مفاد نص المادة ٢/٧٧ ، ٤ من قانون السلطة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن خدمة القاضي تنتهى بما يعتبر استقالة ضمنية فى حكم الجزاء اذا انقطع عن عمله لمدة ثلاثين يوما متصلة بدون اذن ولو كان ذلك بعد انتهاء مدة اجازته أو اعادته أو نفيه لغير عمله ، ولا تستط هذه القرينة لجرد تقديم طلب الحصول على اجازة وانما ترتفع اذا انتهى الافتراض القائمة عليه بعودة القاضي وتقديمه اعذارا جدية تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية فاذا لم يعد القاضي أو عاد وقدم اعذارا تبين عدم جديتها اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل . ولما كان الثابت بالأوراق أن مدة اعادة الطالب انتهت فى ولم يعد الى عمله رغم عدم الموافقة على تجديد اعارته أو منحه اجازة واستمر ملتحقا بالعمل فى دولة قطر ، وكان مثل هذا التخلف الذى يجر فيه القاضي متعمدا اعباء الوظيفة المسندة اليه يعتبر استقالة ضمنية فى حكم المادة ٧٧ سالفة الذكر ، فان القرار المطعون فيه وقد قام على سبب يبرره فى الواقع والقانون ولم يثبت انه قصد به غير المصلحة العامة لا يكون مخالفا للقانون أو معيبا باساءة استعمال السلطة .

(نقض ٢٢/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١٠ لسنة ٩١ ق)

خامسا - مخاصمة القضاة وردهم وتنحياتهم

- ١٩٦ - عدم مسؤولية القاضي عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله -
الاستثناء - مسؤوليته اذا انحرف عن واجبات وظيفته أو أساء استعمالها -
احوال مساعدته عن التضمينات - ورودها على سبيل الحصر .

الأصل هو عدم مسؤولية القاضي عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله لانه يستعمل فى ذلك حقا خوله القانون وترك له سلطة التقدير فيه ، ولكن المشرع رأى أن يقرر مسؤوليته على سبيل الاستثناء اذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء استعمالها فنص فى قانون المرافعات على احوال معينة

أوردها على سبيل الحصر يسأل فيها القاضى عن التضمينات ، والحكمة التى توخاها المشرع من ذلك هى توفير الطمأنينة للقاضى فى عمله واحاطته بسياج من الحماية يجعله فى مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته وهيبته برفع دعاوى كيدية لجرد التشهير به ، ومن ثم فإنه لا يجوز مقاضاته بالتضمينات عن التصرفات التى تصدر منه أبان عمله الا فى هذه الأحوال .
(نقض ١٤/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق)

٩٩٧ - احوال مخاصمة القضاة - م ٩٤ مرافعات - الفش والخطأ الجسيم - ماهية كل منهما تقدير جسامة الخطأ - من سلطة محكمة الموضوع .

النص فى الفقرة الأولى من المادة ٩٤ مرافعات يجيز مخاصمة القضاة اذا وقع منهم غش أو خطأ مهنى جسيم فأنه يقصد بالغش الانحراف للقاضى فى عمله عما يقتضيه القانون تصاداً لهذا الانحراف وذلك إما ايثاراً لأحد الخصوم أو نكايه فى خصم أو تحقيقاً لمصلحة خاصة للقاضى . أما الخطأ المهنى الجسيم فهو الخطأ الذى يرتكبه القاضى لوقوعه فى غلط فاضح ما كان لیساق اليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادى أو لاهمته فى عمله اهمالاً مفرطاً ، ويستوى ان يتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة فى ملف الدعوى وتقدير مبلغ جسامة الخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التى تدخل فى التقدير المطلق لمحكمة الموضوع .

(نقض ١٤/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق)

٩٩٨ - اشتراك أحد القضاة فى المداولة دون سمائه المرافعة أو عدم اثبات تخلف أحدهم عند النطق بالحكم مع توقيعه على مسودته وحلول غيره محله - أثره بطلان الحكم - عدم جواز مخاصمة القاضى لهذا السبب طالما لم ينص القانون على مساءلته - القياس على نص المادة ١٧٥ مرافعات غير جائز .

النص فى المواد ١٦٧ و ١٧٠ و ١٧٨ من قانون المرافعات يدل على

أنه إلا المشترك أحد القضاة في المداولة ولم يكن قد سمح المرافعة في الدعوى،
أو إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم في جلسة التلحق به بسبب
مانع قهرى ولم يثبت في الحكم أنه وقع على مسودته المشتبهة على منطوقه
واسبابه ، وإن غيره حل محله وقت النطق به فإن الأمر المترتب على هذا
السوار الذى يلحق بالحكم هو البطلان ، بيد أن المشرع لم يقرر بصريح هذه
النصوص مساءلة القاضى عن التعويضات ، بينما النص في الفقرة الثالثة من
المادة ٤٩٤ من هذا القانون تشترط لجواز المخاصمة أن يكون القاتون قد نص على
مسئولية القاضى عن المخالفة وعن التعويض عنها ، ولا يصح القياس في
هذه الحالة على حكم المادة ١٧٥ من قانون المرافعات التى تقرير مسؤولية
القاضى عن التعويض في حالة عدم ايداع مسودة الحكم ملف الدعوى عند
صدوره ، لأن تقرير مسؤولية القاضى عن أعماله بدعوى المخاصمة ههنا
استثناء ورد في القانون في حالات معينة على سبيل الحصر فلا يجوز التوسع
فيها أو القياس عليها .

(نقض ١٤/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٢٠ لسنة ٦ كمق.)

**٩٩٩ - القضاء بأن قصور الحكم في أسبابه أو خطئه في تفسير العقد
لا يرقى إلى مرتبة الخطأ المهني الجسيم - منازعة الطاعن بشأن مدى
جسامة الخطأ - مجادلة موضوعية - تنحصر عنها رقابة محكمة النقض .**

تقدير مدى جسامة الخطأ الموجب لمسئولية المخاصم ضده من الأمور
الموضوعية التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع ، وإذا كان الحكم المطعون
فيه قد خلاص - في حدود سلطته التقديرية - أن الطعون الموجهة الى القضاء
الصادر في موضوع الدعوى محل المخاصمة طعون موضوعية مجالها الطعن
في الحكم المشار اليه سواء ما تعلق منها بالقصور في الأسباب أو الخطأ في
تفسير التعاقد المبرم بين طرفي الخصومة ولا ترقى الى الخطأ المهني الجسيم .
فإن النعى على هذا الحكم والمنازعة في جسامة الخطأ المنسوب الى المطعون

لهذه يكون مجادلة مؤثنية فيها تستقل بثقديره محكمة الموضوع تفصل
منها رقابة محكمة النقض .

(نقض ١٤/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق)

١٠٠٠ - تنحى القاضي عن نظر الدعوى من تلقاء نفسه مرده الى
ما يعمتل في ضميره وما يستشعره وجدانه دون رقيب عليه في ذلك
- لا جناح على محكمة الموضوع اذا مضت في نظر الدعوى بعد اذ لم يتم في
حقها سبب من اسباب الصلاحية ولم يتخذ الطاعن اجراءات الرد في مواجهة
احد اعضائها او يستشعر احدهم حرجا في نظرها .

النمى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يرد بأسباب صحيحة على
طلب تنحى الدائرة التي كانت تنظر دعوى المخاصمة لكونها قد ابدت رأيها
فيها بعدم قبول المخاصمة قبل انتهاء اجراءات المرافعة على ما يبين من رول
جلسة ٧٧/٦/٧ الخاص بالسيد رئيسها بما يعنيه بالقصور في التسبب علاوة
على الخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه . هذا النمى من أسباب عدم
الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات والتي تجعل
القاضي ممنوعا من نظر الدعوى ولو لم يردده احد الخصوم اذ الجوهري ان
يكون القاضي قد كشف عن اقتناعه برأى معين في الدعوى قبل الحكم فيها بما
يتعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ، والبين من
الصورة الرسمية لرول السيد رئيس الدائرة التي اصدرت الحكم المطعون فيه
انه دون به عبارة « عدم جواز قبول المخاصمة » مترا عدم جوار تعلق لوجه
المخاصمة بالنزاع وعدم قبول المخاصمة ويجوارها عبارة « الحكم لجلسة
١٩٧٧/٦/١١ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء في يومين » واذ تقدم المطعون
ضدها الاولين بمذكرة دفعا فيها بعدم جواز قبول المخاصمة فان ما ورد
بالمحرر سالف البيان ان كشف عن تلخيصه لما اتارده المطعون ضدهما المذكورين
من دفعاتاته لا يكشف على نحو جازم عن رأى رئيس الدائرة فيها ان قبول
وان رفضا قبل انتهاء اجراءات المرافعة . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتخذ

الاجراءات التى نصت عليها المادة ١٥٣ من قانون المرافعات فى شئونها رد
القضاة ، وكان تنحى القاضى عن نظر الدعوى من تلقاء نفسه بالتطبيق لنص
المادة ١٥٠ من القانون المذكور مرده الى ما يعتمل فى ضميره وما يستشعره
وجدانه دون رقيب عليه فى ذلك ومن ثم فلا جناح على محكمة الموضوع اذا
مضت فى نظر الدعوى بعد اذ لم يتم فى حقها سبب من اسباب عدم الصلاحية
ولم يتخذ الطاعن اجراءات الرد فى مواجهة احد اعضائها او يستشعر احدهم
حرجا فى نظرها ، ويكون النعى فى وجهه الاول منعدم الاساس القانونى
وعو بهذا الوصف لا يعد من قبيل اوجه الدفاع الجوهرية ولا تلتزم المحكمة
بالرد عليه .

(نقض ١٩/٦/١٩٨٠ - طعن رقم ١٢١٨ س ٤٧ ق)

١٠٠١ - قضاة - مسئولية القضاة - لا يجوز مسألة القاضى عن
التصرفات التى تصدر منه ابان عمله الا فى الاحوال التى اوردها القانون
على سبيل الحصر يسأل فيها عن التضمينات - المقصود بالخطا المهني
الجسيم الذى يرتكبه القاضى والذي يجيز مخاصمته - تقدير مبلغ جرامة
الخطا يعتبر من المسائل الواقعية - مثال .

ان الاصل هو عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرف فى اثناء
عمله لانه يستعمل فى ذلك حقا خوله له القانون وترك له سلطة التقدير
فيه ولكن المشرع رأى ان يقرر مسئوليته على سبيل الاستثناء اذا انحرف عن
واجبات وظيفته واساء استعمالها فنص فى قانون المرافعات على احسبال
معينة اوردها على سبيل الحصر يسأل فيها عن التضمينات . والحكمة التى
توخاها المشرع من ذلك هى توفير الضمانة للقاضى فى عمله واحاطته بسياسج
من "لحمية يجعله فى مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته
وعيبته برفع دعاوى كيدية لجرد التشهير به ومن ثم فانه لا يجوز متقاضاته
بالتضمينات عن التصرفات التى تصدر منه ابان عمله الا فى هذه الاحوال .
واذ كان النص فى الفقرة الاولى من المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات يجيز
مخاصمة القضاة اذا وقع منهم فى عملهم خطأ مهني جسيم فانه يتصدد به

الخطأ الذي يرتكبه القاضي لوقوعه في غلط فاضح ما كان لیساقی الیه لو اهتم
بواجباته الاهتمام العادی أو لاهماله فی عمله اهیالا مغرطا ویستوی أن
یتعلق بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة فی ملف الدعوی . وتبذیر
مبلغ جسامه الخطأ یعتبر من المسائل الواقعية التي تدخل فی التقدير المطلق
لمعکمة الموضوع . وإذا کان من حقها عملا بالمادة ١٦٦ من قانون المرافعات
أن تبحث مدى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوی لتقضي بتبطلها أو عدم قبولها فإن
هذا لا یتأتی لها الا باستعراض ادلة المخاصمة لتبیین مدى ارتباطها بأسبابها .

لما کان ذلك وكان الحكم المطعون فیهِ اذ قرر أن - نسب الی المطعون
ضده الاول لا یعتبر خطأ مهنيا جسيما قد اقام قضاءه علی قوله : : لما کان یبین
مما سلف أن القاضي المخاصم المطعون ضده الاول - تخی فی الدعویین
٤٢ و ١٣٣ لسنة ٧٦ بحبس المخاصم - الطاعن - ثلثین یوما لامتناعه عن
اداء متجدد النفقة المقررة بالحکمین رقمی ١٠٤ لسنة ٧٤ . ١٣٥ لسنة ٧٥
وغيرهما . واستدل علی نهائية هذین الحکمین بالشهادات المثالة علی عدم
حصول طعن فیهما وكان لما قرره من ذلك تستند من الأوراق فإنه لا یكون قد
أتی خطأ مهنيا جسيما .

وحيث أنه لا یغض عن هذا النظر أنه لم یعرض للأشياء بتزوير محذور
اعلان الحكم رقم ١٠٤ لسنة ٧٤ ذلك أنه وإن کان الأحجی أن یعرض لهذا
الطعن وأن یرد علیه الا أن اغفاله لا یعتبر خطأ مهنيا جسيما سيما وأن
الشهادات المقدمة تفید نهائية هذین الحکمین ، کفئک لا یغیر من هذا النظر أنه
حصلت معارضة فی هذین الحکمین . . . ذلك أن الحکمین
قد صارا نهائیین بعد رفض المعارضة فیهما وعدم حصول
امستئناف عنهما قبیل صدور الحکمین بالحبس فی
١٩/٢ ، ٧٧/٤/١٦ كذلك فإنه بفرض أن القاضي المخاصم نسی التوقيع
علی نسخة الحكم الاصلية فإن هذا لا یعتبر من قبیل الخطأ الثانی الجسيم
وإن كانت أوراق الدعوی تفید أنه وقع الحكم وحرر مسوئته . يدل علی ذلك
أنه حیز الدعوی رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٦ للحکم ونطق به بالحیبة المستددة

الخطأ به . وأذ كانت هذه الاعتبارات التي ساقها الحكم تكفي لحمل قضائته فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما يستقل به قاضي الموضوع من تقدير مدى جسامه الخطأ تنحصر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النقص على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في السبب بالوجهين أنفي البيان على غير أساس .

(بنقض ١٩٨٠/٦/١٩ — طعن رقم ١٢٩٨ من ١٧ ق ١)

سبائحا — مسائل متنوعة

١٠٠٢ — المستشار المنتدب لرئاسة المحكمة الابتدائية — عدم اقتصار ولايته على العمل الإداري — امتدادها الى ولاية القضاء — رئاسته اهتدى الدوائر بالمحكمة الابتدائية — لا بطلان .

النص في المادة ٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على أن « ... وتؤلف كل محكمة — ابتدائية — من عدد كاف من الرؤساء والقضاة وينتدب لرئاستها أحد مستشاري محكمة الاستئناف التي تقع بدائرتها المحكمة الابتدائية ... ويكون بكل محكمة عدد كاف من الدوائر يرأس كلا منها رئيس المحكمة أو أحد الرؤساء بها ... وتصدر الأحكام من ثلاثة أعضاء ... » ، يدل على أن المستشار المنتدب لرئاسة المحكمة الابتدائية لا تتحدد ولايته بالعمل الإداري بالمحكمة ، بل تمتد الى ولاية القضاء ذاتها . ولو أراد المشرع غير ذلك ، لما نص على أن يرأس الدائرة رئيس المحكمة أو أحد الرؤساء بها . يؤكد ذلك ما أورده الفكرة الإيضاحية لمشروع القانون المذكور من أن المادة ٩ من القانون قد أضيفت على المستشار الذي يرأس المحكمة الابتدائية ولاية الفصل في الدعاوى التي ترفع لمحكمة الابتدائية التي يرأسها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي — المؤيد استثنائيا — قد صدر من الدائرة الأولى المدنية بمحكمة شبين الكوم الابتدائية المشكلة من السيد المستشار رئيس

المحكمة واحد الرؤساء واحد القضاة بها ، وهو تشكيل يسوغه القانون ،
فإن النعى عليه بالبطلان لذلك يكون غير سديد .

(نقض ١٥/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٧١٣ س ٤٥ ق)

١٠٠٢ - وظائف رؤساء محاكم الاستئناف الخالية لبلوغ شاغليها سن
التقاعد قبل انتهاء العام القضائي - عدم قيام وزارة العدل بشغلها - لا يعد
إساءة لاستعمال السلطة - بل إهمال تهف لشير المصالح العام .

جهة الإدارة تستقل بتقدير الوقت المناسب لشغل الوظائف في إدارات
الحكومة مستهدية في ذلك بما تراه محتقاً للمصالح العام دون معتب عليها
نمياً تراه وتقرره في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكانت وزارة العدل قد
رأت لاعتبارات قدرتها عدم ملائمة شغل بعض وظائف رؤساء محاكم
الاستئناف التي خلت ببلوغ شاغليها من التقاعد قبل انتهاء العام القضائي ،
وكانت الأوراق خالية مما يدل على أنها لم تهدف بهذا التصرف لغير المصالح
العام ، فإنها لا تكون قد أساءت استعمال السلطة في شيء .

(نقض ٣/٦/١٩٨٠ - طعن رقم ١٨ لسنة ٤٩ ق)

١٠٠٤ - إصابة القاضي بأحد الأمراض الواردة في المادة الأولى من
القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ - وجوب منحه إجازة مرضية استثنائية بمرتبة
كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية - استقراراً يمكنه من العودة
إلى مباشرة أعمال وظيفته - إنهاء خدمته في أثناء الإجازة - غير جائز أن
ذلك .

مفاد المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ،
والمادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وجوب منح القاضي الذي
يصاب بأحد الأمراض المذكورة في المادة الأخيرة إجازة مرضية استثنائية
بمرتبة كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته المرضية استقراراً يمكنه من

العودة الى مباشرة أعمال وظيفته ، فلا يجوز انهاء خدمته طالما بقي في هذه
 الاجازة اما ما تنص عليه المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية من حق وزير
 العدل في طلب احالة القاضي الى المعاش اذا ظهر في أى وقت انه لا يستطيع
 لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق ، فانه لا مجال لاعماله
 ما بقي القاضي معاملا بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ المسالف
 الفكر .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٣٠ - طعن رقم ٥٦ لسنة ٢٩ ق)

كفالة

١٠٠٥ - شركة - كفالة - يجوز لدائن الشريك أن ينفذ على الأرباح التي يستحقها الشريك قبل الشركة - يجوز أن يضمن مدير الشركة أن يسدد ديناً في ذمة أحد الشركاء مما يستحقه قبل الشركة من أرباح ولا يعتبر ذلك تبرعاً وإنما عملاً من أعمال الإدارة .

لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن للشركة وجود مستقل عن الشركاء فيها ، فتخرج حصة الشريك عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد حصة في نسبة معينة من الأرباح أو نصيب في رأس مال الشركة عند التصفية ، فإنه يجوز لدائن الشريك أن ينفذ على الأرباح التي يستحقها الشريك قبل الشركة ، وبالتالي يجوز أن يضمن مدير الشركة أن يسدد ديناً في ذمة أحد الشركاء مما يستحقه قبل الشركة من أرباح دون أن يمس هذا الالتزام مال الشركة المستقل مما لا يعتبر تبرعاً وإنما عملاً من أعمال الإدارة شأنه شأن أداء حصة كل شريك في الأرباح ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المطعون عليه الثاني بصفته مديراً وممثلاً للفندق لم يلتزم ككفيل متضامن في مال الشركة بل أنصب التزامه على الوفاء بدين في ذمة المطعون عليها الثانية مما تستحقه قبل الشركة من أرباح ، ويحق لدائنها أن ينفذ عليها وبالتالي تعتبر من أعمال الإدارة وليست تبرعاً ، فإنه يكون قد التزم الصحيح في القانون . وأذ خلص الحكم إلى هذه النتيجة : فإنه لا يكون قد تناقض مع اعتبارها كفالة تضامنية مشروطة بوجود استحقاق للمطعون عليها الثانية في أرباح شركة الفندق .

(نقض ١٥/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٦ لسنة ٦٦ ق)

١٠٠٦ - التزام الكفيل - متضامناً أو غير متضامن - التزام تابع للالتزام الأصلي .

الالتزام الكفيل - متضامناً أو غير متضامن - يعتبر التزاماً تابعاً للالتزام

المدين الأصلي ، فلا يسوغ النظر فى اعمال احكام الكفالة على التزام الكفيل قبل البت فى التزام المدين الأصلي .

(نقضى ١٨/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٣ ق)

١٠٠٧ - الكفالة القانونية - احكامها .

لما كان مؤدى نص المادة ٧٩٥ من القانون المدنى انه فى الكفالة القانونية يكون الكفلاء دائما متضامنين ومن ثم فان الكفيل القانونى يكون بنص القانون متضامنا مع المدين ، والكفيل القانونى هو الذى يلتزم المدين بتقديمه تفيذا لنصوص القانون ومتى قدم المدين لدائنه هذا الكفيل ، فان هذا الكفيل القانونى يكون متضامنا مع المدين ، لما كان ذلك وكانت جمهورية مصر العربية قد وافقت بمقتضى القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ المنشور فى الوقائع المصرية فى ١٩٥٦/٥/٦ عدد ٣٦ مكرر ج على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات الموقع عليها فى نيويورك فى ١٩٥٤/٦/٤ وبذا صارت هذه الاتفاقية تشريعا نافذا فى مصر تطبق على المنازعات الخاضعة لها بوصفها قانونا داخليا كما هو الحال بالنسبة لسائر المعاهدات الدولية التى تست الموافقة عليها ، واذ نصت تلك الاتفاقية فى المواد ١٠ ، ١٣/٣ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٣ على أن تجديد ترخيص الاستيراد المؤقت يكون بناء على طلب تقدم به الهيئة الضامنة للترخيص الأمر الذى مفاده ان طالب الترخيص ملزم بتقديم كفيل اسمه الاتفاقية بالهيئة الضامنة والزمّت نصوص تلك الاتفاقية هذه الهيئة الضامنة بالتزامات عديدة منها ما نصت عليه فى المادة ٢٧ من وجوب تقديم الدليل على اعادة تصدير المركبات او الاجزاء المكونة لها خلال سنة من تاريخ اخطارها بعدم الوفاء بشروط تراخيص الاستيراد المؤقت والا التزمّت بإيداع رسوم وضرائب الاستيراد الواجب ادائها وذلك بصيغة مؤقتة ويصير الإيداع نهائيا بعد سنة من تاريخه ، لما كان ذلك فان هذا الضمان الذى قدمه المطعون ضده الاول للمطعون ضده الثانى بشأن بقاء السيارة التى استوردها الأخير لمدة عام بعد كفالة قانونية محددتها

نصوص الاتفاقية سالفة الذكر والتي توجب تقديم هيئة ضامنة ومن ثم يكون المطعون ضده الأول كفيلا متضامنا بحكم القانون نفاذا لقص المادة ٧٥٩ مدنى وهذا النعى وان لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع الا انه متعلق بسبب قانونى مصدره نصوص تلك الاتفاقية وكانت عناصره الموضوعية مطروحة على المحكمة ومن ثم يجوز للطاعن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى الى أن كفالة المطعون ضده الأول والثانى هي كفالة بسيطة فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا الوجه .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٢ - طعن رقم ٦٦ لسنة ٤٨ ق)

١٠٠٨ - خطاب الضمان - صدور خطاب ضمان من البنك لكفالة عميله - علاقة البنك بالمستفيد يحكمها هذا الخطاب وحده - ليس للبنك ان يستقل دون موافقة عميله ، بمد أجل خطاب الضمان عن الأجل الموقوت فيه والمتفق على تحديده مقدما .

انه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اذا ما اصدر البنك خطاب ضمان لكفالة عميله ، فان علاقة البنك بالمستفيد يحكمها هذا الخطاب وحده ، وعباراته هي التى تحدد التزام البنك والشروط التى يدفع بمقتضاها حتى اذا ما طوّل بالوفاء فى اثناء سريان أجل الضمان وتحققت الشروط وقدمت اليه المستندات المحددة فى الخطاب ، وجب عليه الدفع فورا ، بحيث لا يلتزم الا فى حدود تلك الشروط او يعتد بغير هذه المستندات . وفى ذات الوقت ليس له ان يستقل دون موافقة عميله - بمد أجل خطاب الضمان عن الأجل الموقوت فيه والمتفق على تحديده مقدما ويسقط التزام البنك اذا لم تصل اليه مطالبة المستفيد بالدفع ، قبل حلول نهاية ذلك الأجل .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٢ - طعن رقم ١٣٤٢ س ٤٩ ق ١)

مؤسسات عامة

١٠٠٩ - البنك الاهلى المصرى ظل مؤسسة عامة حتى ١٩٦٥/٤/٢٠ الى ان تحول الى شركة مساهمة عربية بالقرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فتسرى على العاملين به احكام القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ .

لما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على ان يعتبر البنك الاهلى المصرى - الماطعون ضده - مؤسسة عامة ، وظل المصرف على هذا الوضع الى ان صدر القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ - والذي يسرى من ١٩٦٥/٤/٢٠ بتحويله الى شركة مساهمة عربية ، وكانت المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ - المعمول به من تاريخ نشره فى ١٩٦٣/٥/٩ قد نصت على ان « تسرى احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة » فان مقتضى ذلك ان احكام هذه اللائحة تسرى من ذلك التاريخ على العاملين بالبنك الماطعون ضده باعتباره مؤسسة عامة وتتنفذ .

(نقض ١٩٨٠/٤/٥ - طعن رقم ١٩١ لسنة ٤٤ ق)

١٠١٠ - اختصاص الادارات القانونية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها لا يخل باختصاص ادارة قضايا الحكومة بان تنزب عن الجهات المنصوص عايتها بالمادة السادسة من قانونها دون حاجة لتفويض خاص فى كل قضية .

ان اختصاص الادارة القانونية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات عنها امام المحاكم لا يخل باختصاص ادارة قضايا الحكومة بان تنوب عن الجهات المنصوص

عليها بالمادة السادسة من قانونها فيما يرفع من هذه الجهات أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا . ولما كان ذلك وكانت إدارة قضايا الحكومة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة المختصة بنص المادة السادسة المشار إليها بأن تنوب عن الهيئات العامة التي تبشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام ، فإن هذه الإدارة تكون مختصة بأن تنوب عن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها دون حاجة لتفويض خاص في كل قضية .

(نقض ١٧/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ٩٨١ س ٢٩ ق)

١٠١١ — مؤسسات عامة — القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل
بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ — إلغاء المؤسسة العامة بترتب عليه
انقضاء شخصيتها المعنوية وأيلولة حقوقها والتزاماتها إلى الجهة التي يحددها
القانون مثال — شركة مريوط الزراعية لا تعتبر خالفا للمؤسسة المصرية العامة
لاستزراع الأراضى — أساس ذلك .

ان المادة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم
١١٢ لسنة ١٩٧٦ قد جرى نصها على أن « تلغى المؤسسات العامة التي
لا تمارس نشاطا بذاتها تدريجا خلال مدة لا تجاوز ستة
اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » ويصدر الوزير المختص بالاتفاق
مع وزير المالية القرارات اللازمة لتصفية أعمالها ، وتحديد الجهات التي
تؤول إليها ما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، كما نصت المادة السابعة
من ذات القانون على أن « يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء ، بتحديد
المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا بذاتها في تاريخ العمل بهذا القانون
. . . . » وتستمر هذه المؤسسة في مباشرة هذا النشاط وفي مباشرة

اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك لمدة لا تتجاوز ستة شهور ويتم خلالها بقرار من الوزير المختص تحويلها الى شركة عامة أو ادماج نشاطها في شركة قائمة ما لم يصدر بشأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية بقاء على اقتراح من الوزير المختص بإنشاء هيئة عامة تحل محلها أو بأيلولة اختصاصها الى جهة أخرى » وأذ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا بذاتها في تطبيق احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وتضمن الكشف المرفق به بيان المؤسسات المذكورة وليس من بينها المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضي المستصلحة ، وقضى قرار وزير الزراعة رقم ٢٦٧٣ لسنة ١٩٧٧ بأن تؤول كافة الحقوق والالتزامات الخاصة بالمؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضي « الملغاة » في ١٢/٣١/١٩٧٥ الى وزارة المالية ، مما مفاده أن المشرع غرق بين نوعين من المؤسسات العامة ، فالتي تلك التي لا تمارس نشاطا بذاتها وعهد الى رئيس مجلس الوزراء اصدار قرار بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا بذاتها لتستمر المدة المنصوص عليها في القانون على النحو الذي اوضحته احكامه ، اما المؤسسات الملغاة فقد ناط بالوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية اصدار القرارات اللازمة لتصنيفه اعمالها وتحديد الجهات التي تؤول اليها ما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، لما كان ذلك وكان الغاء المؤسسة العامة يترتب عليه انقضاء شخصيتها المعنوية وايلولة حقوقها والتزاماتها الى الجهة التي يحددها القانون ، وكانت كافة الحقوق والالتزامات الخاصة بالمؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الاراضي الملغاة قد آلت الى وزارة المالية على نحو ما سلف بيانه .. وكانت الشركة الطاعنة قد اسست بمقتضى قرار من وزير الزراعة رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٧٦ ولها شخصية معنوية منبثة الصلة بالمؤسسة الملغاة ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه تضي برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة . على سند من القول بأن « المؤسسة المسماة لاستغلال وتنمية الاراضي المستصلحة قد ألغيت بالقانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ »

١٩٧٥ وحلت محلها شركة مريوط الزراعية (الطاعنة) ولا توجد شركة أخرى
حلت محل المؤسسة الملقاة ، فان الشركة المستأنفة تعتبر خلفا للمؤسسة
وتحل محلها في كافة الجقوق والالتزامات « فان الحكم المطعون فيه يكون قد
اخطأ في تطبيق القانون وعيانه قصور في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا
السبب دون حاجة لبحث باقي اسباب الطعن .

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٥ - طعن رقم ١٥٦٢ س ٤٩ ق ١)

مساباه

١٠١٢ - قبول المحامي الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميله
له قبل الحصول على إذن النقابة - لا بطلان - جواز مساءلته تأديبيا -
في ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

اذ نصت المادة ١٣٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على انه « لا يحق
للمحامي أن يقبل الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميله قبل
الحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية » دون أن يرتب البطلان جزاء
على مخالفة هذا النص ، فقد دلت على أن عدم الحصول على الإذن ، وإن كان
يعرض المحامي للمحاكمة التأديبية طبقا للمادة ١٤٢ من ذلك القانون ، لأن
واجب الحصول على الإذن إنما يقع على عاتق المحامي دون موكله ، إلا أنه
لا يبطل عمله ، فلا يعد عيبا جوهريا يمس الطعن أو يعيبه .

انقض ١/٨/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٩٧ س ٤٤ ق)

١٠١٣ - المحامون من القضاة السابقين - جواز أن يكون احدهم وكيلًا
عن احد طرفي نزاع سبق أن نظره قاضيا .

إن المشرع لم يحظر بأي نص قانوني على من يعمل بالمحاماة من
القضاة السابقين أن يكون وكيلًا عن احد طرفي نزاع لجرد أنه كان قبلا من
القضاة الذين نظروا هذا النزاع .

انقض ١/١٧/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٤٥ س ٤٨ ق)

١٠١٤ - توقيع محام مقبول امام محكمة التقض على صحيفة الطعن -
عدم وجوب اثبات درجة عقده بجدول المحامين أو رقم توكيله .

ينبغي أن توقيع صحيفة الطعن أمام مقبول امام محكمة التقض وإن بودع

سند وكالته وقت تقديم الصحيفة ، واذا كان ذلك . وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات لم تستلزم اثبات درجة قيد المحامي بجدول المحامين أو رقم توكيله بالصحيفة ، وكان البين من صحيفة الطعن انها موقعة من الأستاذ المحامي المقبول أمام محكمة النقض ، الذي أودع سند وكالته عن الطاعن وقت تقديم تلك الصحيفة فلن الدفع يكون على غير أساس .

(نقض ١٢٢/١/١٩٨٠ — طعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٤ ق)

١٠١٥ — وجوب حصول المحامي على إذن من مجلس النقابة الفرعية قبل رفع الدعوى ضد زميل له — م ١٢٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ — سريان هذه القاعدة سواء عمل المحامي لمصالح نفسه أو وكيلًا عن غيره .

تنص المادة ١٣٣ من قانون المحاماة الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٢/١١/١٩٦٨ على أنه « لا حق للمحامي ان يقبل الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميله قبل الحصول على إذن من مجلس النقابة الفرعية ويجوز في حالة الاستعجال صدور الاذن من رئيس المجلس . وإذا لم يصدر الاذن في الدعاوى المدنية خلال اسبوعين من تاريخ تقديم الطلب كان للمحامي ان يتخذ ما يراه من اجراءات قضائية مباشرة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة — اخذا بظاهر هذا النص واعتمالا لحكمته من قيام نقابة المحامين على حسن العلاقة بين امضاءها — على ان الخطاب فيه موجه الى المحامي الشاكي او متخذ الاجراء سواء عمل لمصالح نفسه أو وكيلًا عن غيره .

(نقض ١٢/٦/١٩٨٠ — طعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق)

١٠١٦ — الاستئناف المرفوع ضد احد المحامين — عدم وجوب توقيع محام على صحيفته متى عجز المستأنف عن توكيل محام أو لم يصدر الاذن من مجلس النقابة لمحامي المستأنف برفعه — لا محل لاشتراط التقدم بطلب الاذن بالفصل .

المادة ٨٧ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ فيها نصت عليه بقرائنها

١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ هو تحقيق لما رآه الشارع من وجوب ان يستعين المتقاضون في الهم من منازعاتهم أمام المحاكم بمختلف طبقاتها ودرجاتها بالمحاميين المقررين لديها حتى تنجو الخصومة من المهاترة وينتقى اللد فيها . ومنبه وجوب تقديم صحف الاستئناف موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمام محكمته وقد نصت في فقرتها الخامسة والأخيرة على البطلان جزاء مخالفة احكامها ، وهذا الجزاء تبدو مسوته اذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ولم يكن رافعها لسبب أو آخر قد تمكن من توكيل محام أو كان من وكفه من المحامين لم يصدر له من النقابة الفرعية لسبب أو آخر الاذن المنوء عنه في المادة ١٣٣ بما حدا الشارع الى ان يرد للمتقاضين حقهم الاصيل في ان يباشروا منازعاتهم بأنفسهم اذا كانت مريدة بينهم وبين أحد المحامين ، وفي هذا تقول الفقرة المذكورة بعد ان رتب جزاء البطلان على مخالفة احكام الفقرات الأربعة السابقة عليها انه « ومع ذلك فلا ضرورة لتوقيع محام اذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ولم يصدر من مجلس النقابة الفرعية الاذن المنوء عنه في المادة ١٣٣ » . فاعفتم من قيد الاستعانة بالمحاميين ، وليس بصحيح في القانون القول بأن هذا الاعفاء مقيد بشرط ان يكون وكيل المدعى في دعوى مرفوعة ضد محام قد تقدم بطلب للحصول على اذن من فيما نصت عليه المادة ١٣٣ — من جواز ان يتخذ المحامي ما يراه من اجراءات قضائية مباشرة اذا لم يصدر الاذن في الدعاوى المدنية خلال اسبوعين من تاريخ طلبه — كل الغناء ولبدا النص على الاعفاء نفوا لا طائل تحته ولا فائدة منه .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ — طعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق)

١٠١٧ — علاقة الخصوم بوكلائهم — عدم جواز تصدى المحكمة لها طالما

لم ينكر صاحب الشأن وكالة وكيله .

جرى قضاء هذه المحكمة على انه لا يجوز للمحكمة ان تتصدى لملاقة الخصوم بوكلائهم الا اذا انكر صاحب الشأن وكالة وكيله ، والمطعون فسده

المراجع لم يتركز وكالة المطعون ضده الأول في التوقيع نيابة عنه على صحيفة الاستئناف كما لم يحدد حضوره عنه أمام المحكمة فاستخلصت محكمة الموضوع من المستندات المقدمة لها ومن القرائن وظسروف الأحوال قياس الوكالة الضمنية وجاء استخلاصها مسانفاً يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها بحيث يعدّ التمسك عليه جديلاً موضوعياً لا تجوز آثارته أمام هذه المحكمة .

(مقتضى ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق)

١٩٨٠ - تكليف العقيد المبرم بين الخصوم والمحامي بأنه عقد وكالة -
قيامه بأعمال مادية تابعة للعمل القانوني الذي باشره لصالحهم - لا يغير من
صفته كوكيل عنهم .

المباط في تكليف العقيد المعتود واعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو
بما عساه المتعاقدون منها حسسبها تستظهره المحكمة من نصوص وودي
اليه وقائع الدعوى ومستنداتها ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد كيف العلاقة
بين الطامن والمطعون ضدهم الأربعة الأول بأنها علاقة وكالة مستنداً الى
ما ثبت بالنقد المبرم بين الطرفين من ان الطامن وهو مخام اتفق مع
المطعون ضدهم الأربعة الأول على ان يقوم بالدفاع عنهم كمدعين بحقوق
مدنية في قضية الجثة رقم في الحصول على حكم نهائي فيها
ثم اقامة دعاوى المدنية اللازمة للحصول على التعويضات التي وإلى
حضوره عنهم كمدعين مدنيين في الجثة واستئنافه للحكم الصادر بها
قيدهم بإضافته وكيلاً عنهم ، وإقامته الدعوى المدنية رقم
باسمهم واستئنافه للحكم الصادر فيها ، وكانت هذه الأعمال تغلب فيها
صفته كوكيل وان استتبعت القيام بأعمال مادية فهذه تعتبر تابعة للعمل
القانوني الذي باشره لصالحهم فانه يكون قد التزم صحيح القانون حين اعتبره
وكيلاً عنهم .

مقتضى ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق .

١٠١٩ - أتعاب المحامي المتفق عليها قبل تنفيذ الوكالة خصوصاً لتقدير

القاضي - جواز تخفيض المحكمة لها - م ٧٠٩ منقذ

تنص المادة ٧٠٩ من القانون المدني على أن: « ١ - غير الوكالة يبرهنة ، ما لم يتفق على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمناً من حالة الوكيل . ٢ - فإذا اتفق على أجر للوكالة كان هذا الأجر خاضعاً لتقدير القاضي إلا إذا دفع طوعاً بعد تنفيذ الوكالة » ، وكان المبلغ الذي طالب به الطامن هو أتعاب محاماة متفق عليها قبل تنفيذ الوكالة ، فاته - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بعد أجر وكيل ويخضع لتقدير المحكمة عملاً بالمادة المذكورة ولا عليها أن هي خفضته .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق)

١٠٢٠ - وجوب إثبات الوكيل الحاضر بالجلسة وكالته عمن يحضر عنه

- خلو الأوراق من دليل إثبات وكالة المحامي عن الطامن الذي أنكر وكالته

- اغفال اعلانه بقرار إعادة الدعوى للمرافعة - أثره - بطلان الحكم .

النس سي المادة ٧٣ من قانون المرافعات والفقرة الثانية من المادة ٨٩ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يدل - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات - على أنه يقع على الوكيل المأخوذ عن موكله واجبان أساسيان : أولهما - أن يقرر حضوره عنه في محضر الجلسة حتى يتحدد صفة الموكل التي يمثل بها ، وثانيهما - أن يثبت قبل المرافعة وكالته عمن قرر حضوره عنه بإيداع التوكيل بملف الدعوى إذا كان خاصاً والاقتضار على إثبات رقمه وتاريخه والجهة المبرر إمامها بمحضر الجلسة أن كان عاماً . وإذا كان ذلك ، وكان اثنين من محاميات باستات محكمة الاستئناف الشريفة بصورتها الرسمية في ملف الدعوى ثبتت عن دليل البصاات وكشاة المعشوقين من الطامن الذي أنكر وكالته عنه . وكانت المحكمة بعد أن حجزت : ١٩٧٦/٣/٢٢ عدلت واعادتها للمرافعة لجلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ دون أن تعلن الطامن بالحسنة المذكورة وأعتبرت النطق بقسرارها ١٩٧٦/٥/٢٣ لا نالها ١٩٧٦/٥/٢٣ بتلك الجلسة أو أية جلسة نالها إلى أن صدر

الحكم المطعون فيه ، فان هذا الحكم يكون باطلا بما يوجب نقضه ولا يطلع من ذلك حضور محام قرر بجلسته ١٦/١/١٩٧٧ انه يحضر عن الطاعن من محام آخر ما دام امة لم يثبت وكالة الاخير عنه ، تلك الوكالة التي جردها الطاعن .
(تقضى ١٩/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٧ ق)

١٠٢١ - تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل محام آخر وفقا لنص المادة ١٣٥ من قانون المحاماة شرط اجابته ان يكون المحامي قد تنازل عن التوكيل فصليا .

ان النص في المادة ١٣٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على انه « لا يجوز للمحامي ان يتنازل عن التوكيل في وقت غير لائق ويجب عليه ان يخطر موكله ... بتنازله وان يستمر في اجراءات الدعوى شهرا على الاقل متى كان ذلك لازما للدفاع عن مصالح المبوكل ، ويتعين على المحكمة تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل محام آخر » يدل على ان المشرع لم يقصد من هذا النص سوى تمكين الخصم ما ابداء دفاعه اذا تنازل محاميه فعلا عن التوكيل لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه ان محامي الطاعن لم يتنازل عن التوكيل وانما طلب اجلا للتنازل عنه ، فان تحديه بوجوب تأجيل الدعوى اعمالا للنص سالف البيان . يكون ولا وجه له .

(تقضى ١/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٥ ق)

١٠٢٢ - اختصاص الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها لا يخل باختصاص ادارة قضايا الحكومة بان تنوب عن الجهات المتصوص عليها بالمادة السادسة من قانونها دون حاجة تفويض خاص في كل قضية .

ان اختصاص الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة وبمباشرة الدعاوى والمنازعات

منها أمام المحاكم لا يخل باختصاص إدارة قضايا الحكومة بأن تنوب عن الجهات المتصوص عليها بالمادة السادسة من قانونها فيما يرفع من هذه الجهات أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا ، ولما كان ذلك وكالات إدارة قضايا الحكومة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة المختصة بنص المادة السادسة المشار إليها بأن تنوب عن الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العلم ، فإن هذه الإدارة تكون مختصة بأن تنوب عن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها دون حاجة لتفويض خاص في كل قضية .

(نقض ١٧/٥/١٨٠ - طعن رقم ١٨١ لسنة ٤٩ ق)

محكمة الموضوع

١٠٢٣ - صفة التهجير لا تنتقل له عن الأيجار - ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ -
جواز اثباتها بكافة طرق الإثبات - لمحكمة الموضوع سلطة استخلاص توافرها
متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة .

نص القانون يستدل به على ما ينهم من عبارته أو إشارته أو دلالاته
أو اقتضائه ؛ ولما كانت نصوص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ لا تدل على أي
وجه من أوجه الاستدلال المذكورة على أن المشرع قصد تقييد إثبات صفة
التهجير بطريق معين ، مما يقتضاه إباحة إثبات هذه الصفة باعتبارها واقعة
مادية بكافة طرق الإثبات ، ومن ثم يكون لمحكمة الموضوع أن تستخلص
توافرها مما تقتنع به من أدلة الدعوى ، ولا سلطان عليها في ذلك طالما اتهمت
قضاءها على أسباب كفى لحمله .

(نقض ١/٩/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٩٩ من ٤٥ ق)

١٠٢٤ - تقدير الضرورة والخطر في النزاع الموجب لفرض الحراسة -
من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير ضرورة الداعية للحراسة
أو الخطر الموجب لها من المسائل الواقعية التي سترتبتيرها محكمة
الموضوع وحسبها أن تقيم قضاءها بهذا الإجراء تخففى المؤقت على أسباب
تؤدي إلى ما انتهى إليه .

(منش ١٧/١/١٩٨٠ - طعن رقم ١٤٢٥ من ١٧ ق)

١٠٢٥ - علاقة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل الواقع التي
تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض - شرطه - مثل بشأن
خطأ المشرّف على حمام السباحة .

أن كان استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو - وعلى ما

يجرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض ، الا ان ذلك مشروط بان
تورد الاسباب السائغة المؤدية الى ما انتهت اليه . واذ يتضح ان محكمة
الموضوع قد سلمت بغياب المنقذ عن النادي يوم وقوع الحادث ، وأنه وقت
نزول الصبي الى الماء لم يكن المشرف موجودا بساحة الحمام ولكنه انصرف
الى غرفة المكينات ، وان طبيعة عمل المشرف تقتضى وجوده دائما بالحمام
لمنع صغار السن من النزول الى الماء متى كان المنقذ غير موجود . ولمسا
كانت تلك الأخطاء التي رأى الحكم المطعون فيه ان الصبي قد ارتكبها ورتب
عليها قضاءه بانتفاء علاقة السببية بين خط المشرف وبين الصبي ، ما كنت
تمكنه أصلا من النزول الى الماء ، اذا كان المشرف موجودا والمنقذ غائبا
لأن واجب المشرف في حالة عدم وجود المنقذ منع الصبية من نزول الحمام ،
فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٩ - طعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤١ ق)

١٠٢٦ - اعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم بل هي امر
متروك لتقدير محكمة الموضوع ويدخل في اطلاقاتها .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان اعادة الدعوى للمرافعة ليست
حقا للخصوم يتحتم اجابتهم اليه بل هي امر متروك لتقدير محكمة الموضوع
ويدخل في اطلاقاتها وبالتالي فهي ليست ملزمة باجابة طلب الاعادة او
الاشارة اليه في حكمها طالبا انها مكنت طالبه من ابداء دفاعه .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٧ ق)

١٠٢٧ - تقدير قيام التحايل بقصد اسقاط حق الشفع - من ساطة
قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائفا .

تقدير قيام التحايل لاسقاط حق الشفعة هو من مسائل الواقع التي
يستقل بها قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٢ - طعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٦ ق)

١٠٢٨ - طلاق الغضبان في الفقه الحنفي - عدم وقوعه إذا أفسده الغضب الإرادة والإدراك الصحيحين - تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفا - عدم وجود معيار للمدة التي يستغرقها الغضب .

المقرر في فقه الحنفية الواجب به وفقا لبص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن طلاق الغضبان لا يقع إذا بلغ به الغضب مبلغا لا يدري منه ما يقول أو يفعل أو وصل به إلى حالة من الهذيان يغلب عليه فيها الاضطراب في أقواله أو أفعاله وذلك لافتقاده الإرادة والإدراك الصحيحين ، ولما كان تقدر توافر الأدلة على قيام حالة الغضب هذه هو ما يدخل فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل في الدعوى فلا تخضع بمصدره لرقابة محكمة النقض طالما كان استخلاصها سائفا ، وكان لا يوجد معيار طبي أو غير طبي للمدة التي يستغرقها الغضب تبعا لتفاوت مداه ومدى التأثير به بالنسبة لكل حالة .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ ق)

١٠٢٩ - التنازل الضمني عن الحق - تقدير أدلته - من سلطة محكمة الموضوع .

تقدير الأدلة على قيام أحد طرفي العقد بالتنازل ضمنا عن حقيق من الحقوق التي يربتها له العقد ، هو من مطلق سلطان محكمة الموضوع .
(نقض ٢٠/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق)

١٠٣٠ - إيجار أماكن - إذا لم يظهر في عقد الإيجار الملحقسات التي يشملها العقد تعين على المحكمة تحديد هذه الملحقسات باعتبارها مسألة تتعلق بتفسير العقد توصلا إلى مقصود العاقدین طبقا للغرض الذي قصد من الإيجار وطريقة تنفيذ الإيجار في الماضي ومطابقة لطبيعة الأشياء بالإضافة إلى العرف البشري .

أن مفاد المادة ٥٦٤ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة ان التسليم الصحيح للعين المؤجرة لا يكون الا بتسليمها وملحقاتها تسليماً يمكن به المستأجر من الانتفاع بها انتفاعاً كاملاً دون حائل ، ومؤدى المادتين ٤٣٢ ، ٥٦٦ من ذات القانون انه يقصد بملحقات العين المؤجرة كل ما أعد بصفة دائمة لاستعمالها ، طبقاً للغرض الذى - قصد من الايجار ، وطريقة تنفيذ الايجار فى الماضى اذا كان قد سدى فى تنفيذه ، ومطابقة لطبيعة الاشياء ، بالاضافة الى العرف السارى ، طالما لم يبين العاقدان الملحقات التى - يشملها الايجار وهذا التحديد يترك لتقدير محكمة الموضوع ، باعباره مسألة تتعلق بتفسير العقد وبما لها من سلطة فى تفسيره توصل الى مقصود العاقدين .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ - طعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٥ ق)

١٠٢١ - تكيف الدعوى - من سلطة محكمة الموضوع - وجوب التزامها بطلبات الخصوم وسبب الدعوى - الدعوى بطاب صفة ونفاذ عقد البيع - الحكم بصحة العقد وتثبيت ملكية المدعى قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

على محكمة الموضوع اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها التكيف القانونى الصحيح دون تنقيد بتكيف الخصوم لها الا انها لا تمكن تغيير سبب الدعوى ويجب عليها الالتزام بطلبات الخصوم وعدم الخروج عليها ، واذا كانت الدعوى قد اقامها الطاعن بطلب اقتصر على الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر اليه فان لازم ذلك ان تنقيد المحكمة فى قضائها بهذا الطلب وحده . وما ارتكر عليه من سبب قانونى طالما لم يطرأ عليها تغيير او تعديل من الطاعن اثناء سير الخصومة وفى الحدود التى يقرها قانون الارتفاعات ، وليس صحيحاً فى القانون ما يقول به الطاعن من ان انقضاء المشتري بصحة ونفاذ عقد البيع وبثبوت ملكيته للمقار محل هذا العقد امران متلازمان ذلك ان المقصود من طلب صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية المقار المبيع تنفيذاً عيانياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل ملكية ، فيكون فى معنى هذا الطلب ان ملكية المقار لم تنقل بمسند الى

المشتري ، ولذا فإن الحكم به يكون متناقضا إذا ما اجتمع مع قضاء بتثبيت ملكية ذات المشتري لهذا العقار لما يفيد هذا القضاء بطريق اللزوم الحتمى من ثبوت اكتساب المشتري للملكية العقار فعلا . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صائبا اذا خلص الى تخطئة الحكم الابتدائى بمخالفة القانون للقضاء بما لم يطلبه الخصوم لما ثبت ان مطلب الدعوى انحصر فى الحكم بصحة عقد البيع لانفاذه ورغم ذلك قضى دون طلب من الطاعن بتثبيت ملكيته الى المستأه مع تضائيه بصحة ونفاذ عقد بيعها اليه ، فإن النعى يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢١ - طعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق)

١٠٣٢ - طلب اخلاء المستأجر لاستعماله الامين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الاجار المعمواة وضارة بالمؤجرة - تقدير ذلك - من سلطة محكمة الموضوع - شرطه - ان يكون استخلاصها سائغا .

النص فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى يدل على ان مناط حق المؤجر فى انتهاء عقد الاجار من هذه الحالة هو اخلال المستأجر بالتزامه المعقول للايجار ويختر بمصلحة كتابها العقد والقانون للمؤجر ، هذا ولئن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان تفسير مدى ما تنطوى عليه طريقة استعمال المستأجر للعين المؤجرة من اساءة تضر بالمؤجر هو من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع بغض النظر عنها من محكمة النقض الا ان ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها لذلك مستمدا من واقع صحيح يؤدى اليه فى منطق سائغ .

(نقض ١٩٨٠/٣/١ - طعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٤٩ ق)

١٠٣٣ - الوطن - ماهيته - تقدير توافر عنصرى الاعتياد والاستيطان محل الإقامة - من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع - مجرد اعلان الخصم فى مكان معين - لا ينهض دليلا على اتخاذه موطنه له . الوطن هو المحل الذى يقيم فيه الشخص على وجه الاعتياد والاستيطان

وأن تقدير توأمر هذين العنصرين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع وأما ما تمسك به الطاعن في شأن قوة البيانات الواردة بصحيفة اعلان دعواه الى المطعون عليها الثالثة مردود بأن مجرد اعلان الصحيفة في المكان الذي أورده فيها لا ينهض حجة على اتخاذه موطناً لها وتوافر الاعتیاد والاستيطان .

(نقض ١٩٨٠/٣/١ — طعن رقم ٨٧ لسنة ٩١ ق)

١٠٢٤ — تأخير المستاجر في الوفاء بالأجرة — تقدير مبرره وقبوله — من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع — الادعاء بوجود منازعة جدية على قيمة الأجرة — عدم جواز اثرته لأول مرة امام محكمة النقض .

تقدير المبرر وقبوله — في تأخير المستاجر في سداد الأجرة أو امتناعه عن سدادها — من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع ، ولما كان الطاعن لم يودع ملف الطعن علم ما يبين منه أنه تمسك امامها بوجود منازعة جدية علم نسبة الأجرة ثبوت تأخره في سدادها . فإنه لا يجوز له إثارة هذا الدفوع لأول مرة امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/٣/١٢ — طعن رقم ١٢١ لسنة ٩٧ ق)

١٠٣٥ — شرطاً توافق القوة القاهرة — عدم إمكان توقع الحادث واستحالة دفعه — استقلال محكمة الموضوع بتحصيله .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لاعتبار الحادث قوة القاهرة عدم إمكان توقعه واستحالة دفعه وهذان الشرطان يستمدان من واقع الدعوى الذي تستقل محكمة الموضوع بتحصيل منبه من أوراقتها .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٧ — طعن رقم ١٧٩ لسنة ٩٧ ق)

١٠٢٦ - إعادة الدعوى للمرافعة - أمر متروك لتقديره المحكمة

الموضوع .

إعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم بل هي أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن اعراض الحكم عما قدم بعد انقضاء باب المرافعة الشفوية والكتابية في الدعوى ، يكون موافقا للقانون .

(نقض ٢٩/٣/١٩٨٠هـ - طعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق)

١٠٢٧ - اليمين الحاسمة ملك للخصم - التزام القاضي بإجابة طلب

توجيهها متى توافرت شروطها وكان الطالب غير متعسف في طلبها ، استقلال محكمة الموضوع باستخلاص كيدية اليمين متى استندت لأسباب سائفة .

النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٤ من قانون الإثبات على أنه يجوز لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة إلى الخصم الآخر وللقاضي أن يمنع توجيه اليمين إذا كان الخصم متعسفا في توجيهها ، وإداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن اليمين الحاسمة ملك للخصم فيكون على القاضي أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها إلا إذا بان له أن طالبها متعسف في هذا الطلب ، وللمحكمة الموضوع السلطة في استخلاص كيدية اليمين على أن تقيم استخلاصها على اعتبارات من شأنها أن تؤدي إليه .

(نقض ٣/٤/١٩٨٠هـ - طعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ ق)

١٠٢٨ - إخلاء الشخص المحتجز أكثر من مسكن في البلد الواحد -

شرطه - عدم وجود مقتضى - تقدير ذلك - من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاؤها على أسباب سائفة .

إذا كانت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ التي حظرت على الشخص الاحتفاظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد

قد استثنت من حكمها حالة وجود مقتضى للتعدد دون أن تضع المعايير المحددة له ، فان امر تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن في البلد الواحد يخضع لطلاق سلطان قاضي الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض طالما ركن في تقديراته الى اسباب سائغة تؤدي الى ما انتهى اليه في قضائه .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢١ — طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤٩ ق)

١٠٢٩ — محكمة الموضوع — سلطتها في تقدير الدليل .

راى الخبراء غير مقيد للمحكمة وتقاريرهم لا تعدو ان تكون من عناصر الاثبات التى تخضع لتقدير قاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يودع ملف الطعن صورة رسمية من تقرير الخبراء الذى يستند اليه في نعيه او صور المستندات التى ارتكن اليها في اسباب تعاقده مع الاندية بالسلفة الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على ان (واقع الحال في الدعوى ان المستأنف الطاعن ، لم يقدم اى دليل على انه قد تعاقده مع اى من اندية اليونان وايطاليا وكل ما ذكره في هذا المجال هو مجرد الاتصال ببعض اندية اليونان دون ان يقدم ما يدل على حقيقة اتصاله بها وما اذا كانت قد تحملت من جانبها اقامة مباريات مع الناديين الاهلى والسزمالك) وكان ما خلاص اليه الحكم انما هو في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ويكفى لحمل قضائها وجاء النعى عليه مجردا عن الدليل ، ومن ثم فان هذا النعى يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٥ — طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٧ ق)

١٠٤٠ — محكمة الموضوع — سلطتها في تقدير الدليل .

المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان لقاضي الموضوع

(م — ٤٧)

سلطة بحث ما يقدم له من الدلائل والمستندات وترجيح ما يطمئن اليه منها
ومى استخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى ولا رقابة عليه لمحكمة النقض
فى ذلك لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه
انه اقام قضاءه على ما استظهره من ان حيازة عين النزاع قد انتقلت الى
المطعون عليها خلفاً لزوجها المستأجر السابق وان الطاعن اقر بالاستيلاء عنه
وغصبا على عين النزاع فى الخطاب الموجه منه الى الشركة صاحبة العتار
والمؤجرة لورث المطعون عليها والذي قرر فيه انه وضع يده عليها اعتباراً من
١٩٧٤/٩/١ وان ما تأثر به فى عجز هذا الخطاب لا يفيد ان الشركة المؤجرة
قد سمحت للطاعن بوضع يده على العين بل على العكس يعتبر انها مؤجرة
لورث المطعون عليها ، ورتب على ذلك توافر شروط دعوى استرداد الحيازة ،
وكان هذا الذى استخلصه الحكم له أصله الثابت بالأوراق ومن شأنه ان
يؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها ، فبان النعمى على الحكم المطعون فيه
بهذا السبب يكون على غير أساس .

(نقض ١٣/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٦ ق)

١٠٤١ - ايراد محكمة الموضوع اسباباً لتبرير الدليل الذى اخذت به او
لنفيه - وجوب ان تكون اسباباً سائفة - خضوعها فى ذلك ارقابة محكمة
النقض .

ان المترسوعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان وائن
كان لمحكمة الموضوع ان تأخذ فى قضائها بما تترتاح اليه وتطرح ما عداها
باعتبارها صاحبة الحق فى تقدير ما يقدم اليها فى الدعوى ، من أدلة وفى فهم
ما يكون فيها من قرائن ؛ الا ان ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها لما تقتضيه
به سائفا وان تكون الاسباب التى اوردتها فى صدد هذا الدليل من شأنها
ان تؤدى الى ما انتهت اليه ، مما مفاده انه اذا اوردت المحكمة اسباباً لتبرير
الدليل الذى اخذت به او لنفيه ؛ فان هذه الاسباب نخضع لرقابة محكمة

النقض التي لها أن تقضى بنقض الحكم إذا كان استخلاصه غير مستلغ
لابتنائه على أدلة أو قرائن ليس من شأنها أن تؤدي إليه عقلا أو كان مبنيا
على جملة أدلة مجمعة بحيث لا يعرف أيها كان أساسا جوهريا له ثم تبين
فساد أحدها بحيث لا يعرف ماذا يكون مضاه مع استبعاده .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٧ — طعن رقم ١٧٣٢ س ٤٦ ق)

مستملات تجارية

١٠٤٢ - المتجر في معنى المادة ٥٩٤ منى - مقوماته - بيع المتجر -
شرطه - وجوب ممارسة المشتري ذات نشاط المستاجر الأصلي البائع -
وجوب ان تشمل عناصر البيع حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية .

المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدنى منقول معنى يشمل
مقومات معنوية منها حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والحق في
الاجارة والرخص والاجازات وحقوق الملكية الادبية والفنية والصناعية
ومقومات مادية اهمها المهيئات كآلات المصنع والاثاث التجارى والسلع كما
يشمل الحقوق والالتزامات اذا اتفق على ذلك ويتحتم حتى يقوم ببيع المتجر
ان يتضمن حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية دون باقى المقومات
المعنوية مما مؤداه انه يجب ان يمارس المشتري ذات النشاط الذى كان
يمارسه البائع حتى يتحقق المقصد من اشتراط تضمين البيع لحق الاتصال
بالعملاء والسمعة التجارية واذا خلا عقد البيع من بيان العناصر التى يتضمنها
تولت المحكمة تحديدها مراعية فى ذلك ما يلزم للانتفاع بالمحل ، شريطة ان
تشمل تلك العناصر حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية .

(نقض ١/٩/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٩١ س ٤٥ ق)

١٠٤٢ - عقد بيع المتجر - لا تشترط الكتابة لانعقاده او اثباته - عدم
وجوب بيان المستملات المادية والمعنوية وقيمتها فى العقد - استلزام ذلك
فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ لا اثر له على قيام العقد .

لا يشترط لانعقاد عقد بيع المتجر او اثباته ان يكتب او ان يشهر لانه
عقد رضائى يتم بارادة طرفيه كما لا يشترط فيه ان يبين فيه مستملاته
المعنوية والمادية وقيمة كل منها على حدة ، وبما استلزمه القانون رقم ١١

للسنة ١٩٤٠ من كتابة العقد وشهره ، وبيان العناصر المبيعة وقيمة كل منها على حدة مطلوب ليحتفظ البائع بحقه في امتياز البائع وبحقه في المسخ ولا اثر له على قيام العقد .

(نقض ١/٩/١٩٨٠ - طعن رقم ٣١١ س ٤٥ ق ١)

١٠٤٤ - بيع المستاجر للمتجر أو المصنع - وجوب توافر الصفة

التجارية للنشاط الذي يزاوله البائع وقت البيع - م ٥٩٤ منى المحل المستغل في نشاط حرفي لا يعد محلا تجاريا - عدم سريان حكم النص المذكور ولو وجد في المحل بعض الأدوات واليضائع .

النص في الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المسدنى على انه « اذا كان الامر خاصا بايجار عقار انشئ به مصنع او متجر واقتضت الضرورة ان يبيع المستاجر هذا المصنع او المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع ان تقضى بابقاء الايجار » ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على ان المشرع اجاز التجاوز عن الشرط المانع واباح للمستاجر التنازل عن الايجار على خلافه متى كان الشيء المؤجر عقارا مملوكا لشخص وانشأ فيه المستاجر محلا تجاريا سواء كان متجرا او مصنعا بشرط ان تثبت الصفة التجارية للنشاط الذي كان يزاوله المتنازل وقت وتام بيع المتجر او المصنع ، مما مفاده انه يجب لاعتبار المحل تجاريا في معنى المادة ٥٩٤ سالفه الذكر ان يكون مستغلا في نشاط تجارى قوامه الاشتغال بأعمال واغراض تجارية ، فاذا كان غير ذلك بان انتفت عن نشاط مستغله الصفة التجارية فانه يخرج عن مجال اعمال تلك المادة ، ومؤدى هذا انه اذا كان المحل مستغلا في نشاط حرفي قوامه الاعتماد وبصفة رئيسية على استغلال المواهب الشخصية والخبرات العملية والمهارات الفنية فانه لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محلا تجاريا ، ذلك ان الحرفى الذى يتخذ من العمل اليدوى سواء باشره بنفسه او بمعاونة الغير اساسا لنشاطه ومصدرا لرزقه لا تكون له صفة التاجر ولا يتهم نشاطه بالصفة

التجارية ومن ثم فلا يعتبر المكان الذي يزاوله فيه محلاً تجارياً حتى لو وجَّهَتْ
إليه بعض الأنواع والمهمات والبضائع أو كان له عملاء ، وبالتالي فلا ينطبق
في حكم المادة ٥٦٤/٢ من القانون المدني .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٩ ق)

١٠٤٥ — تكيف بيع المستأجر للجندك بوروده على محل تجارى خضوعه
لرقابة محكمة النقض — لا عبرة بالوصف الوارد فى العقد .

العبرة فى تكيف بيع المستأجر للجندك هى بكونه وارداً على محل تجارى
بالمعنى والشروط التى أوردتها المادة سالفة الذكر دون التعويل على الوصف
المعطى له بالمعقد ، وكان المقرر أن هذا التكيف مسألة قانونية تخضع لرقابة
محكمة النقض التى يكون لها أن تراقب مدى صحة ما استخلصته محكمة
الموضوع فى هذا الصدد من وجود أو عدم وجود المحل التجارى ؛ إذ يتوقف
على هذا التكيف تطبيق قواعد بيع المحل التجارى فى الحالة الأولى والقواعد
العامّة فى القانون المدنى وما يتصل به من قوانين تنظيم العلاقات بين
المؤجرين والمستأجرين فى الحالة الثانية .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٩ ق)

١٠٤٦ — استغلال المستأجر للمحل المؤجر له فى نشاط الحياكة أثره —
اعتبار المستأجر حرفياً وليس تاجراً — عدم سريان حكم المادة ٥٩٤ مدنى
على تنازله عن العين للغير .

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن النشاط فى جواز إثارة
الدعوى المتعلق بسبب قانونى أمام محكمة النقض لأول مرة أن تكون عناصره
الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع ، لما كان ما تقدم ، وكان الثابت
باعتبار البيع موضوع الدعاوى الذى أورد الحكم المطعون مؤداه واستند إليه

فى مخصصاته ، ان المحل الوارد به مؤجرا أصلا بفرض استغلاله فى نشاطات الحياكة (.) وأنه كان مستغلا فعلا فى هذه الحرفة وأنه لا يحمل اسما ولا عنوانا تجاريا وان التصرف الصادر عنه لا يشمل سوى المنقولات الموجودة فيه والمبينة به وكذا حق الإيجار ، مما يفاده ان المحصل مخصص لاستغلاله فى النشاط الحرفى ومن ثم فان مستأجره - الماطعون عليه الثانى - لا يعتبر تاجرا بل حرفيا وان المحل موضوع التصرف لا يعتبر بذلك محلا تجاريا وبالتالي لا ينصرف اليه حكم البيع المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى ولا يعدو التصرف الحاصل عنه - من الماطعون عليه الثانى الى الماطعون عليه الاول - ان يكون مجرد تنازل عن حق ايجار المكان .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٩ ق)

١٠٤٧ - اجازة بيع مستاجر المصنع او المتجر بالجدك - م ٥٩٤ مدنى - استثناء لا يجوز التوسع فيه او القياس عايه وجوب توافر صفة المصنع او المتجر فى المكان المؤجر .

المقرر فى قضاء محكمة النقض ان ما نصت عليه المادة ٥٩٤ من القانون المدنى من انه « اذا كان الامر خاصا بنيجار عقار انشئ به مصنع او متجر واقتضت الضرورة ان يبيع المستاجر هذا المصنع او المتجر جواز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع ان تقضى بإبقاء الإيجار اذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق » انما هو استثناء من الأصل المقرر وهو التزام المستاجر باحترام عقد الإيجار فيما نص عليه من حظر التنازل عن الإيجار . اقتضاء حرص المشرع على استبقاء الرواج التجارى فى حالة اضطرار صاحبه الى التوقف عنه . ويشترط - طبقه - ان يكون المكان المؤجر به معملا يمارسه الأعمال ذات الصفة التجارية والتي ينطبق عليها وصف المصنع او المتجر دون سواه . من الأماكن التى لا يمارس فيها هذا

النوع من النشاط ومن المقرر أن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو التيسر عليه .

(نقض ، ٣٠/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٤٩ ق)

١٠٤٨ - أسباب الصفة التجارية على عمل صاحب الحرفة - شرطه -
استخدامه عمالا أو آلات يضارب على عملهم أو انتاج هذه الآلات ، انتفاء
صفة المضاربة - اثره - عدم اعتبار المكان المؤجر له متجرا .

يشترط لاسباع الصفة التجارية على عمل صاحب الحرفة ان يستخدم
عمالا أو آلات يضارب على عمل هؤلاء العمال أو انتاج تلك الآلات ؛ اما اذا
اقتصر الأمر على مباشرة حرفته بمفرده ، انتفت صفة المضاربة ويصبح من
الحرفيين ولا يعتبر انه قد انشأ متجرا بالمكان المؤجر ، اذ تقوم صلته بعملائه
في هذه الحالة على ثقتهم في شخصيته وخبرته ؛ بخلاف المحل التجاري الذي
يتردد عليه العملاء لثقتهم فيه كمنشأة مستقلة عن شخص مالكة .

(نقض ، ٣٠/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٤٩ ق)

١٠٤٩ - من شروط اعتبار بيع المتجر جدكا عدم تغيير نوع النشاط فلان
ثبت تغيير استعمال المحل منذ بدء شراؤه من مطعم الى محل خردوات لا تتوافر
شروط بيع الجسد .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون
المدنى منقول معنوى يشمل مقومات معنوية منها حق الاتصال بالعملاء
والسمة التجارية والحق في الاجارة والرخص والاجازات وحقوق الملكية
الأدبية والفنية والصناعية ومقومات مادية واهمها المهمات كالات المصنع
والاثاث التجاري والسلع كما يشمل الحقوق والالتزامات اذا اتفق على ذلك ،
ويتحتم حتى يقوم ببيع المتجر أن يتضمن حق الاتصال بالعملاء والسمة
التجارية مما مؤداه انه يجب أن يمارس المشتري ذات النشاط الذي كان
يمارسه البائع حتى يتحقق القصد من اشتراط تضمن البيع لحق الاتصال
بالعملاء والسمة التجارية ، وإذا خلا عقد البيع من بيان العناصر التي

يُضمّنها تولت المحكمة تحديدها مراعية ما يلزم الانتفاع بالمحل ، شريطة أن تشمل تلك العناصر حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية ، لذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على قوله « ونحيث أن الثابت بالأوراق أن المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الثاني) استأجر المحل ... لاستعماله كمنهى ثم تحول هذا الاستعمال برفقته المؤجر إلى استعماله كمطعم بوفيه اكل سمي بعتد البيج ... بمطعم العهد الجديد ... وكان الثابت من أقوال شأهدى الإثبات ... أن المستأنف عليه الثالث (الطاعن) قد حوله إلى محل بيع خردوات ومسلّيات تأيدت أقوالهم بالصورة الفوتوغرافية للمشتري داخل المحل بعد حصول البيع ... مما يبين منه أنه قصد تغير نوع الاستعمال وأن المشتري يزاول نشاطاً لا يمت بأي صلة للنشاط السابق ومن ثم لا تتوافر في هذه الحالة شروط تطبيق المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني .

(نقض ١٩٨٠/٥/٧ — طعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٤ ق)

مسئولية

أولا - أركان المسؤولية

ثانيا - جزاء المسؤولية

ثالثا - مسائل منسوعة

أولا - أركان المسؤولية

١٠٥٠ - تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا - وقوعه على مسؤولية طالب التنفيذ - تحمله مخاطر التنفيذ عند إلغاء الحكم المأذ به .

من المقرر في قضاء محكمة النقض - أن تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذ مؤقتا يكون على مسؤولية طالب التنفيذ وحده - إذ يعد اجراء التنفيذ مجرد حصه للمحكوم له ان شاء انتفع بها وان شاء تربص حتى يحوز الحكم قوة شئ المحكوم فيه . فإذا لم يترث المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم وهو سمى به معرض لزعاء عند الطعن فيه ، فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على مسؤوليته . فيتحمل مخاطره إذا ما ألغى الحكم ، فإن الحكم انصادر من حكمة جنح المنشية في ١٩٧٢/٣/٢٧ برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ لبس من شأنه - وهو لم يصبح نهائيا للطعن فيه - أن يوجب على طالب لتنفيذ الاستمرار فيه . بل له أن يترث حتى يصح الحكم نهائيا استنعبلا بمرحلة المخولة له في هذا الخصوص .

انقض ١٩٨٠/١/٨ - طعن رقم ٥٩٧ س ١٤ ق

١٠٥١ - التزام صاحب الأندق بالمحافظة على سلامه بزلانه - البراء بدل عناية كافية اثبات الدائن قيام العقد دون حاجة لإثبات الخطأ - نفى مسئولية باثبات أنه بذل عناية الشخص المأدى في تنفيذ التزامه .

من الحبس - الموعود - به - عند - قضاءه على أسائر من - س - ر .

مورثة الطاعنين بالمحافظة على سلامة مورث المطعم ضدهم إبان جلوسه في حجرته المخصصة له بفندقها هو التزام ببذل عناية تتمثل في إتخاذ الاحتياطات المتعارف عليها التي تكفل المحافظة على سلامة التناول ويكفي الدائن فيه اثبات قيامه ليقع على عاتق المدين به اثبات أنه قد بذل عناية الشخص العادي في شأنه ثم بين أن الدليل قد قام من الأوراق على أن صاحبة الفندق لم تبذل ليلة الحادث أية عناية في اتخاذ إجراءات الاحتياط المتعارف عليها وأهمها مراقبة المترددين على الفندق بحيث بات من الممكن لأي شخص أن يدخل إليه وأن يخرج منه دون أن يشعر به أحد فأصبح النزول سهل المنال . كما بين أن ما قال به الطاعنان من أن مورثتهما كانت قد اتخذت كافة الوسائل المألوفة التي تكفل أمن النزول وقدمها الدليل عليه مما ثبت في الأوراق من أنه كان ينفرد بغرفة في الدور الرابع وجد بابها سليماً وله مفتاح يمكن استعماله من الداخل ، لا ينفي عنها أنها قصرت في بذل العناية اللازمة ، فانتفت الحاجة إلى تكليف المطعم ضدهم بأثبات الخطأ العتدي من قبل صاحبة الفندق كما انتفت الحاجة إلى تكليف الطاعنين بنفيه بعدما اكتفت المحكمة بما قام في الدعوى من عناصر وقدم فيها من أدلة ، فإن الحكم لا يكون قد ناقض نفسه في طبيعة التزام صاحبة الفندق إذ كيفه بأنه التزام ببذل عناية ، ولا يكون قد خالف قواعد الإثبات إذ ألج عبء إثبات الخطأ العتدي ونفيه على أساس من طبيعة الالتزام الذي أخل به المدين فيه ، ويكون قد صادف في الأمرين صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٢ — طعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق)

١٠٥٢ — لا جناح على من يستعمل حقه استعمالاً مشروعاً ، ابتداءً المسؤولية عما ينشأ من ضرر لانتفاء الخطأ .

الأصل حسبها تقضي به المادة الرابعة من القانون المدني ، أن من يستعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر ، باعتبار أن مناط المسؤولية عن تعويض الضرر هو وقوع خطأ ، وأنه لا خطأ

فى استعمال صاحب الحق فى جلب المنفعة المشروعة التى يمحها له هذا الحق . وكان خروج هذا الاستعمال عن دائرة المشروعية انما هو استثناء من ذلك الاصل ، واوردت المادة الخامسة من القانون المسدنى حالاته بقولها « يكون استعمال الحق غير مشروع فى الأحوال الآتية : (ا) اذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير . (ب) اذا كانت المصالح التى يرمى الى تحقيقها قليلة الاهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها . (ج) اذا كانت المصالح التى يرمى الى تحقيقها غير مشروعة » وذلك درءا لاتخاذ ظاهر القواعد القانونية مستترا غير اخلاقى لاحاق الضرر بالغير ، وكان يبين من استقرار تلك الصور انه يجمع بينها ضابط مشترك عونية الاضرار سواء على نحو ايجابى بتعمد السعى الى مضارة الغير دون نفع يجنه صاحب الحق من ذلك ، او على نحو سلبى بالاستهانة المتصودة بما يصيب الغير من ضرر ناشج من استعمال صاحب الحق لحقه استعمالا هو الى الترف اقرب عما سواه مما يكاد يبلغ تضد الاضرار العمدى . وكان من المقرر ان معيار الموازنة بين المصلحة المتفاعة فى هذه الصورة الاخيرة وبين الضرر الواقع هو معيار ماضى قوامه الموازنة المجردة بين النفع والضرر دون نظر الى الظروف الشخصية للمنتفع او المضرور يسرا او عسرا اذ لا تتبع فكرة اساءة استعمال الحق من دواعى الشفقة وانما من اعتبارات العدالة القائمة على اقرار التوازن بين الحق والواجب .

(نقض ١٦٨٠/١/٢٦ — طعن رقم ١٠٨ س ٤٥ ق)

١٠٥٢ — علاقة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض — شرطه — مثال بشأن خطأ المشرف على حمام السباحة .

ان كان استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع ولا رقابة عليها فى ذلك لمحكمة النقض . الا أن ذلك مشروط بتور

الأسباب السائغة المؤدية الى ما انتهت اليه . واذ يتضح ان محكمة الموضوع قد سلمت بغياب المنتقد عن النادي يوم وقوع الحادث ، وأنه وقت نزول الصبي الى الماء لم يكن المشرف موجودا بساحة الحمام ولكنه انصرف الى غرفة الماكينات ، وأن طبيعة عمل المشرف تقتضى وجوده دائما بالحمام لمنع صغار السن من النزول الى الماء متى كان المنتقد غير موجود . ولما كانت تلك الأخطاء التى رأى الحكم المطعون فيه أن الصبي قد ارتكبها ورتب عليها قضاء بانتفاء علاقة السببية بين خطأ المشرف وبين الصبي ، ما كانت تمكنه أصلا من النزول الى الماء ، اذا كان المشرف موجودا والمنتقد غائبا لأن واجب المشرف فى حالة عدم وجود المنتقد منع السببية من نزول الحمام ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالفساد فى الاستدلال .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٩ — طعن رقم ٧٤ لسنة ٤١ ق)

١٠٥٤ — تكيف الفعل بأنه خطأ من عدمه — خضوعه ارقابة محكمة التقض — استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية — من سلطة محكمة الموضوع ما دام استخلاصها سهلا .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سهلا ومستندا من عناصر تؤدى اليه من وقائع الدعوى الا ان تكيف الفعل — المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ او نفي هذا الوصف عنه من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة التقض وان رقابة المحكمة الأخيرة تمتد الى تقدير الوقائع فيما يستلزمه التحقق من صحة استخلاص الخطأ من تلك الوقائع والظروف التى كان لها اثر فى تقدير الخطأ واستخلاصه .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ — طعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٧ ق)

١٠٥٥ - مسئولية حارس الأشياء - مسئولية تقصيرية - افتراض مسئولية الحارس - قاصر على المسئولية المدنية - علة ذلك .

ان مسئولية حارس الأشياء المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من القانون المدني هي مسئولية تقصيرية قوامها خطأ يتمثل في تقصير حارس الشيء في بذل ما تقتضيه الحراسة عليه من عناية خاصة تحول دون أن يفلت زمامه من يده فيحدث الضرر ، وهو خطأ يمكن أن يكون محلاً للمساءلة الجنائية متى تحدد نوعه وقام الدليل على نسبته الى الحارس ، أما افتراض مسئولية الحارس على الشيء فانه قاصر على المسئولية المدنية وحدها ينصرف الغرض فيها الى علاقة السببية دون الخطأ ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة المشار اليها من قابلية افتراضها لاثبات العكس متى اثبت الحارس وجود السبب الاجنبي الذي تنتهي به السببية .

(نقض ٢٣/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٢١٤ لسنة ٦٦ ق)

١٠٥٦ - مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يخلقه تابعه بعمله غير المشروع تقوم علاقة التبعية فيها بتوافر الولاية في الرقابة والتوجيه سواء كان مصدر هذه الولاية علاقة عقدية مباشرة او غيرها كعمال مقاولي الباطن اذا كانوا يعملون تحت امرة الشركة المذكورة واشرافها .

مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يخلقه تابعه بعمله غير المشروع تقوم على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضاً لا يقبل اثبات العكس متى كان هذا العمل غير المشروع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته او بسببها او ساعدته هذه الوظيفة او هيأت له اتيان فعله غير المشروع وتقوم علاقة التبعية كلما كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع في الرقابة والتوجيه ولو كانت هذه الرقابة قاصرة على الرقابة الإدارية ، كما تقوم علاقة التبعية على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه بحيث يكون للمتبوع سلطة فعلية في اصدار الاوامر الى التابع في طريقة اداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الاوامر ومحاسبته سواء عن طريق العلاقة العقدية او غيرها وسواء استعمل المتبوع هذه السلطة او لم يستعملها طالما كان في استطاعته

استعمالها ، ومن ثم فإن قوام علاقة المتبوع بالتابع تقوم على ما للتابع من سلطة فعلية في توجيه ورقابة المتبوع ويكفى لتحقيقها أن يقوم بها تابع آخر نيابة عنه ولحسابه .

(نقض ١٦٨٠/٦/٢٥ — طعن رقم ٦٠٨ لسنة ٦٦ ق)

١٠٥٧ — مسؤولية حارس البناء تقوم قانونا عند تهديم البناء كليا او جزئيا وهي تستند الى خطأ مفترض من الجانب الحارس وهو خطأ لا يقبل اثبات العكس — تنتفى المسؤولية بتفني علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض والضرر .

ان الحكم المضمون فيه اقام تضاءه بمسئولية الطاعنة على أساس مسؤولية حارس البناء اخذا بالمادة ١٧٧ من القانون المدني ، ولما كانت هذه المسؤولية تقوم قانونا عند تهديم البناء كليا او جزئيا وهي تستند الى خطأ مفترض في جانب الحارس باهمال صيانة البناء او التجديد او الاصلاح ، وهو خطأ لا يقبل اثبات العكس باتامة الدليل على قيامه بالصيانة او التجديد او الاصلاح وان كانت المسؤولية تنتفى بتفني علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض وبين الضرر باثبات أن وقوع التهديم ولو كان جزئيا لا يرجع الى اعمال في الصيانة او قدم في البناء او عيب فيه وانما يرجع الى القوة القاهرة او خطأ الغير او خطأ المضرور نفسه ، وكان المتصود بحارس البناء هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه لحساب نفسه لا لحساب غيره ، فالحراسة تتكون في الأصل للمالك ولا تنتقل بالإيجارة او الحيازة للمستأجر — مالم يتصد الاتفاق بغير ذلك — اذ ان المالك دون المستأجر هو المطالب بتعميد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم ، فاذا قصر في ذلك كان مسؤولا عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير ، ومن ثم فلا يحق للطاعنة مالكة العقار ان تنفي مسؤوليتها التقصيرية عن تهديم العقار واحداث الضرر بقيام العلاقة التعاقدية بينها وبين المستأجر المظعون عليها الثالثة ، وكان ما نصت عليه المادة ٥٦٨ من القانون المدني من وجوب قيام المستأجر باخطار المؤجرة لتقسيم باجراء

أعمال الصيانة لا يسرى على أحوال المسؤولية التقصيرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا نظر لما ان النقص بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

لا نقض ١٠/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٦١٦ س ٤٦ ق)

١٠٥٨ - التأمين الذي يعقده مالك السيارة أعمالاً لنص المادة ١١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ هو تأمين اجباري الفرض منه حماية المضرور - نطاق المسؤولية التي يلزم المؤمن بتغطيتها .

ان التأمين الذي يعقده مالك السيارة أعمالاً لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور - المتابلة للمادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ - ليس تأميناً اختيارياً يعقده المالك بقصد تأمين نفسه من المسؤولية عن حوادث سيارته الناشئة عن خطئه او عن خطأ من يستل عن عملهم ، ولكنه تأمين اجباري فرضه المشرع على من يطلب ترخيصاً لسيارة ، واستهدف به حماية المضرور وضمان حصوله على حقه في التعويض الجابر الذي وقع عليه منها بلغت قيمة هذا التعويض واذ كان المستفاد من نصوص القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارة ، ومن الحكمة التي استهدفها المشرع باصدار هذا القانون وقانون المرور المشار اليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان نطاق المسؤولية التي يلزم المؤمن بتغطيتها لا تقتصر على مسؤولية مالك السيارة وحده او من يستل عن عملهم ، وانما تمتد الى تغطية مسؤولية اي شخص يقع منه حادث السيارة متى ثبت خطؤه ، ولو انتفت مسؤولية مالكها ، وكان المضرور من الحادث الذي يقع من سيارة صدرت بشأنها الوثيقة ان يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذي اصابه من الحادث ، فانه متى تحققت مسؤولية مرتكب الحادث لا يشترط لقبول هذه الدعوى قتل المؤمن ان يكون مالك السيارة مختصاً فيها ، ولا ان يستصدر المضرور اولا حكماً بتقرير مسؤولية مالكها عن الضرر . واذ كان المضرور - بتقرير الدعوى المباشرة له

قبل المؤمن قد أصبح له مدينان بالتعويض المستحق له ، المؤمن له المسئول وهو مدين طبقا لقواعد المسئولية ، والمؤمن بحكم الدعوى المباشرة وكلاهما مدين بدين واحد ولكنهما غير متضامنين فيه ، بل هما مسئولان عنه بالتضامن طبقا للقواعد المقررة فى الدعوى المباشرة ، فلا يجوز للمضروب أن يجمع بينهما ويرجع على كل منهما ، وإذا استوفى حقه من أحدهما برئت ذمة الآخر وإذا لم يستوف كل حقه من المؤمن رجع بالباقي على المؤمن له المسئول .
(نقض ١٨/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٤١١ س ٤٧ ق)

ثانيا - جزاء المسئولية

١٠٥٩ - التعويض عن الضرر المادى - مناطه - وجوب أن يسكون الضرر قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه فى المستقبل حتميا - لا يكفى مجرد احتمال وقوعه فى المستقبل .

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الاخلال بهصلحة مالية للمضروب وان يكون الضرر محققا بأن يقع بالفعل أو بأن يكون وقوعه فى المستقبل حتميا فمناط تحقق الضرر المادى لمن يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المضى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستثمار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضى ما ضاع على المضروب من فرصة بفقد عائلته فيقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر فى المستقبل فانه لا يكفى للحكم بالتعويض .

(نقض ١٦/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٢٤ س ٤٧ ق)

١٠٦٠ - البلاغ الكاذب - مساءلة المبلغ عن التعويض - عدم تحققها إذا قامت لديه شبهات تبرر اعتقاده بصحة ما نسبته لمبلغ ضده .

يكفى لعدم مساندة من ابلغ كذبا عن التعويض عن الواقعة التى ابلغ بها أن تقوم لديه شبهات تدرر اتهام من اتهمه وتؤدى الى اعتقاده بصحة ما نسبته اليه .

(نقض ١١/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٨٣ لسنة ٧ ق)

(م - ٨)

١٠٦١ - التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر - شرطه - ثبوت ان المتوفى كان يعول طالب التعويض فعلا على نحو مستمر وان فرصة الاستمرار كانت محققة .

طلب التعويض عن الضرر المادي نتيجة وفاة شخص آخر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - مشروط بثبوت ان المتوفى كان يعول طالب التعويض فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وان فرصة الاستمرار كانت محققة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه على ما شهد به شاهدي المطعون ضدها الاولى من ان مورثها المجنى عليه كان يعولها حال حياته وان معاشها الشهورى عن زوجها لم يكن يكفى نفقاتها ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أسس ثبوت الضرر وحدد عناصره على اسباب سليمة تكفى لحمله .

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٠٧ ، ١٢٥٤ لسنة ٤٨ ق)

١٠٦٢ - الحكم نهائيا ببراءة المتهم لانتفاء الخطأ ورفض الدعوى المدنية قبله والهيئة المسؤولة بالحق المدني - استنادا الى ثبوت السبب الاجنبى وهو خطأ الغير - اثره - عدم جواز اقامة المضرور دعواه بالتعويض امام القضاء المدني قبل الهياة على اساس المسؤولية الشخصية .

اذ كان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه ان الاتهام فى قضية الحفحة قد وجه الى معاون المستشفى عن واتمعتى القتل والاصابة الخطأ بوصف انهما كانتا ناشئتين عن اهماله وعدم احتياظه واخلاله اخلا لا جسيما بما تفرضه عليه واجبات وظيفته بأن لم يتم بوضع تحذير على باب المصعد بعدم استعماله رغم علمه بتعطله فاستقله المجنى عليه ومقطعه به . . . وهو اتيام يقوم على الاخلال بواجب من صميم ما تقتضيه الحراسة على المصعد كالة ميكانيكية من بذل عناية خاصة لا سبيل لزيادة اخطائه المضرر .

ضدها - هيئة التأمين الصحي - كشخص معنوي عنه الا من خلال شخص طبيعي يمثلها في مباشرة الحراسة على المصعد الملوک لها فان المسئولية عن حراسة المصعد تكون قد طرحت على المحكمة الجنائية فيما وجه لمعاون المستشفى من اتهام ونفى الدعوى المدنية التي اقيمت عليه هو والهيئة المطعون ضدها تبعا للدعوى الجنائية . واذ قضت تلك المحكمة برفضها قبلها بعد أن ثبت لديها وجود السبب الأجنبي متبئلا في خطأ المتهم الآخر وهو المتساول الذي عهد اليه اصلاح المصعد فان حكما هذا يحوز قوة الأمر المقضى ويحيل دون معاودة رفع الدعوى قبل الهيئة اطعون ضدها لمطالبتها بالتعويض واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اصاب صحيح القائلون .
(نقض ٢٢/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ ق)

١٠٦٢ - دعوى العامل المصاب بالتعويض عن اصابة العمل قبل رب العمل جواز استناده الى المسؤولية التقصيرية اذا كان الخطا الذي نشأ عنه الحادث جنسيا - م ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

نص في المادة ٤٢ من القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية على أنه « لا يجوز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل ان يتمسك ضد الهيئة بأحكام قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل الا اذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه » يدل على ان مجال تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية هو في الأحوال التي اراد فيها المشرع ان يرفع جانب العامل نظرا لمخاطر العمل بعد تحميله عبء اثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتعويض فاذا ما لجأ العامل الى احكام هذا القانون واتخذها سندا له في طلب التعويض فانه لا يصح ان يتمسك بأي قانون آخر ضد صاحب العمل الا اذا كان خطؤه الذي نشأ عنه الحادث جنسيا فانه يجوز للعامل المخروجه منه التذرع في هذه الحالة بالقرارد العامة للمسئولية التقصيرية دون التقيد بالجزء الى قانون التأمينات الاجتماعية .

(نقض ٢٦/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٤ ق)

١٠٦٤ - تعويض - الخطأ الموجب المسؤولية - تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض .

انه من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه ولئن كان تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض الا ان استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائفا ومستندا من عناصر تؤدي اليه من وقائع الدعوى ، واذا كان الحكم المطعون فيه احال على اسباب حكم محكمة اول درجة والتي نفت الخطأ عن الضرور بمقولة ان ارتكابه على سائر الشرفة تصرف عادي ومألوف اذ انه ليس من القاطنين بالمشقة التي سقطت شرفتها وانما يتردد عليها بحكم وظيفته فلا يستطيع ان يعلم بأن الشرفة خربة وان مونة البقاء التي تتكون منها قد تحللت ، وهي اسباب سائفة من شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها مما يكون معه النقص جدلا موضوعيا لا يجوز اثارته امام هذه المحكمة .

(نقض ١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٦١٦ س ٤٦ ق ١)

ثالثا - مسائل دنسوة

١٠٦٥ - السفن الحربية وسفن الدولة المخصصة لخدمة عامة - خروجها عن نطاق تطبيق قانون التجارة البحري واحكام التصادم البحري بمعاهدة بروكسل - مؤداه - عدم سريان المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون المذكور على التصادم بين سفينة حربية واخرى تجارية - وجوب تطبيق القواعد العامة في القانون المدني .

ان قانون التجارة البحري الصادر عام ١٨٨٢ وان لم يعر بوضع تعريف للسفينة التي تسري عليها احكامه الا انه يستفاد من نصوص ذلك القانون والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن سلامة السفن انه يقصد بالسفينة كل

مُلحمة عائية تقوم أو تخصص للقيام بالملاحة البحرية على فئحة الاعتداء ، وإذ كانت السفن الحربية وسفن الدولة المخصصة لخدمة عامة تتجاري طبيعتها مع الأحكام الواردة بقانون التجارة البحرى مثل التسجيل وحقوقي الامتياز والرهون البحرية وعقدي النقل والتأمين البحريين ، والحجز على السفينة وغير ذلك ، فان تلك السفن تخرج عن نطاق تطبيق ذلك القانون ، وقد أكدت هذا نظر المعاهدة الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية المتودة في بروكسل بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤١ وعمل بها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٤ بمقتضى مرسوم صدر في ٢١ يناير سنة ١٩٤٤ فقد نصت المادة ١١ من هذه المعاهدة على عدم تطبيق أحكام التصادم البحرى على السفن الحربية وسفن الحكومة المخصصة كلية لخدمة عامة . لما كان ذلك وكان واقع الحال الثابت بالأوراق والذي لم يناع فيه الطرفان أن حادث التصادم المرفوع عنه دعوى التمويض قد وقع بين سفينة حربية مصرية وسفينة تجارية لبنانية في المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية فان هذا التصادم لا يخضع لأحكام قانون التجارة البحرى ولا تسرى في شأنه الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون المشار اليه . ومن ثم فان دعوى التمويض عنه انها تخضع للقواعد العامة في المسئولية المنصوص عليها في القانون المسمى .

(نقض ١٤/١/١٩٨٠ - طعن رقم ١٠٣٤ من ٤٨ ق)

١٠٦٦ - التأمين الاجبارى من حوادث سيارات النقل - سريته لصالح الراكبين المصرح بركوبهما بجوار قائد السيارة - عدم امتداد التأمين لغيرهما من الراكبين في صندوق السيارة .

الذي كان لا خلاف على ركوب القتل في صندوق السيارة المصددة لنقل البضائع كما لا خلاف على مطابقة وثيقة التأمين للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للمادة الثانية من انقانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى وكانت هذه الوثيقة في شرطها الأول تنص على ان «يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن الزيادة أو اية اصابة بدنية تلحق اى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها . . ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات ايا

تُكأن ترونها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فميسا يختص بالراكبين المصرح بركوبها طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ١١٢ لسنة ١٩٥٠ . ولما كان قرار وزير الداخلية المنفذ للقانون واجب التطبيق « القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور » قد أوجب في المادة ٥١ منه تخصيص ٥ سم من مقعد « كابينة » سيارة القتل لجلوس القائد و ٤ سم لكل من الشخصين المصرح بركوبها بجواره مما يؤداه أن الراكبين اللذين يفيدان من التأمين هما المسموح بركوبها الى جوار القائد في مقعد « الكابينة » وان من خلاهما لا يصدق عليه وصف الراكب ولا يمتد اليه نطاق التأمين .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق)

١٠٦٧ - مسئولية الادارة عن القرارات الادارية - مصدرها القانون وليس العمل غير المشروع - سقوط دعوى التعويض الناشئة عنها بالتقادم العادى دون التقادم الثلاثى .

النص في المادة ١٧٢ من القانون المدنى على سقوط دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانتضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى لم فيه الضرر بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، هو نص استثنائى على خلاف الأصل العام في التقادم . وقد ورد في خصوص الحقوق التى تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام في القانون المدنى وهو العمل غير المشروع بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة للحقوق الناشئة عن مصادر اخرى الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك . لما كان ذلك . وكانت علاقة رجل القضاء او النيابة بوزارة العدل هي علاقة تنظيمية مصدرها القانون . وكانت مسئولية الادارة عن القرارات الادارية الصادرة في هذا الشأن لا تنسب الى العمل غير المشروع وانما تنسب الى المصدر الخامس وهو القانون باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية وليست اعمالا مادية ولا تستط مساءلة الادارة عنها عن طريق التعويض الا بالتقادم العادى . ويكون الدفع بتقادم الحق في المطالبة بثلاث سنوات في غير محله .

١ نقض ١٩٨٠/١/١٥ - طعن رقم ٤٥ لسنة ٤٥ ق ،

ملكية

١٠٦٨ - ثبوت الملكية بالميراث أو وضع اليد - جواز الإثبات فيها بكافة طرق الإثبات - لا تثريب على المحكمة أن هي استندت في قضائها إلى شهود سمعهم الخبر دون حلف اليمين .

الملكية بالميراث من الوقائع المادية ، وكذلك الحال بالنسبة لوضع اليد فجاز اثبات أيهما بكافة طرق الإثبات ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة أن هي اعتمدت في تحقيق كل منهما بوصفه سببا مستقلا لاكتساب الملكية على تحقيق أجراه الخبر وأقوال شهود سمعهم دون حلف يمين .

(نقض ١٥/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٧١٣ س ٤٥ ق)

١٠٦٦ - الحكم المقرر لحق الملكية - عدم سقوطه بالتقادم - اعتباره منتجا لأثره ولو لم ينفذ - عدم جواز اطراحه إلا إذا توافرت بعد صدوره شروط وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية .

حق الملكية حق دائم لا يسقط بمجرد عدم الاستعمال بها طال الزمن ، ومن ثم فن الحكم المقرر لهذا الحق لا يسقط بالتقادم وينتج أثره ولو لم ينفذ ، ولا يجوز اطراحه إلا إذا توافرت لدى المحكوم ضده بعد تاريخ الحكم شروط وضع اليد على المعترف المدة الطويلة المكسبة للملكية .

(نقض ٢٦/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٧ ق)

١٠٧٠ - حجية الحكم - أثرها - ادعاء الطاعن كسب ملكية العقار بالتقادم من تبر صدر الحكم بتثبيت ملكية خصمه له في دعوى مسابقة وازالتهم ، نقض باعامة تلك الدعوى ، أطراح المحكمة لهذا الادعاء - لا خطأ . من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه من صدر الحكم وحاز قوة الأمر

الخصم فإنه يمتنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأي دعوى قالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارها في الدعوى الاولى او اثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . واذ يبين من الحكم المطعون فيه انه رفض دعوى الطاعن كسب ملكية الارض محل النزاع بوضع اليد عليها المدة الطويلة استنادا الى ان حجية الحكم الصادر في الدعوى بتثبيت ملكية خصمه لذات العقار تمنعه من الادعاء باكتساب الملكية قبل صدور الحكم المذكور في ١٨/١/١٩٦٠ ، وان التقادم انقطع برفع تلك الدعوى وظل كذلك حتى تاريخ الحكم فيها ، وان مدة التقادم لم تكتمل من هذا التاريخ حتى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ والذي منع تملك الانوات المملوكة للوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة ومنها الشركة المطعون عليها . بالتقادم ، فان النعمى على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون يكون على غير اساس .

(نقض ٢٩/١/١٩٨٠ — طعن رقم ١٤٤ لسنة ٤٧ ق)

١٠٧١ — قسمة العقار الشائع — حجة على المتقاسمين ولو لم يسجل العقد — عدم جواز الاحتجاج بها على الغير الا بعد تسجيلها .

مؤدى نص المادة العاشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ في شأن تنظيم الشهر العقاري انه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذي وقع في نصيبه دون غيره من اجزاء العقار المقسم . وانه لا يحتج بهذه الملكية المفرزة على الغير الا اذا سجلت القسمة .

(نقض ٢٢/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٦ ق)

١٠٧٢ - القسمة العقارية - نصيب - ليست حجة على الغير - المقصود بالغير - المشتري من المتقاسم لجزء مفرز ولو سجل عقده لتسجل تسجيل القسمة - لا يعد من الغير .

الغير في حكم المادة العاشرة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ في تسنن تنظيم الشهر العقاري - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس انه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة ، واما من تلقى من احد الشركاء حقا مفرزا فانه لا يعتبر غيرا لو سبق الى تسجيل حقه قبل ان تسجل القسمة ومن ثم فان القسمة غير المسددة يمتنع بها على من اشترى جزءا مفرزا من احد المتقاسمين ويترتب عليها في شأن المتقاسمين من انتهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفرز الذي وقع في نصيبه بمقتضى القسمة . (نقض ١٢/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق)

١٠٧٣ - المشتري لصفة مفرزة من العقار من احد المالك على الشيوع - عدم احقيته في طلب الحكم بصحة عقده طالما ان الحصة المبيعة لم تقع في نصيب البائع له بعد القسمة .

المشتري لجزء مفرز لم يقع في نصيب البائع له ليس له ان يطلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة الى ذلك الجزء طالما ان القسمة وان لم تسجل تعتبر حجة عليه .

(نقض ١٢/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق)

١٠٧٤ - اقامة منشآت على ارض غير مملوكة بان اقامتها من ماله الخاص - صيرورتها ملكا لصاحب الارض بالاتصاق - شرطه - ان يتم البناء دون اتفاق سابق معه - المادة ٩٢٢ منقذ .

معاد نص المادة ٩٢٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المعكمة - ان المشرع وضع في الفقرة الأولى ثريئة لصالح الأرض هي أنه مالك لما فوقها وما تحتها واجازته في الفقرة الثانية للجانبى أن يثبت مكس الثريئة فان اثبت أنه اقام المنشآت من ماله ، ولكن بغير اتفاق مع المالك على مصرها تملك المالك هذه المنشآت بالالتصاق مقابل تعويض من اقامها ومقاسا لملاحكم التي اوردها المشرع بهذا الخصوص وان اثبت أنه خول من المالك في اقامتها وتملكها باتفاق امتنع التحدى عندئذ بتواعد الالتصاق . ولما كان الثابت من الحكم المؤيد بالحكم المطعون فيه ومن هذا الأخير حملها القضاء بتثبيت الملكية الى البناء على مجرد اقامة المبانى له من ماله على أرض لا يملكها غير كاشفين عن اتفاق مع مالكة الأرض مؤد ، مما يخالف قواعد الالتصاق فيمسا ترتيبه من تملك مالك الأرض لما قام عليها من بناء لقاء تعويض البانى الأمر الذى يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى القانون .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٦ ق)

١٠٧٥ - ترخيص جهة الادارة بانشاء مسقاه فى أرض الغير لدى أرض الجار - الحيابة المستندة الى حق استعمال المسقاة - حيابة تنتهى بهاية تملك أرض المسقاه مهما طال امدها - الاستثناء - تغيير سبب الحيابة .

النص فى المادة ١٦٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ - الذى صدر استنادا اليه قرار وزارة الري بانشاء المسقاة محل النزاع بأنه « اذا رأى احد ملاك الأطنان أنه يستحيل أو يتعذر عليه رى أرضه ربا كافيا أو حرما كافيا الا بانشاء مسقاة أو مصرف فى أرض ليست ملكه أو باستعمال مسقاة أو مصرف موجود فى أرض الغير وتعذر عليه التراضى مع اصحاب الأراضى ذوى الشأن فيرفع شكواه لفتش ترى ليأمر باجراء تحقيق فيها . . . وترفع نتيجة هذا التحقيق الى المفتش الذى يصدر قرارا مسببا باجابة الطلب أو رفضه . . . » . فذدد أن الحق الذى يتولد من ترخيص جهة الادارة بانشاء مسقاة فى أرض الغير ليجرى بها الميزة توصلا لاستعمالها فى رى أرض الجار هو حق المجرى والشرب وهو الحق الماترر بالمادتين ٨٠٨ و ٨٠٩ من القانون المدنى ، وتقرير هذا الحق يختلف عن حق الملكية فالحيابة باستعمال المسقاة

لحي الرى ركونا الى ذلك الحق تمسك حيازة بسبب معلوم غير اسباب الملكية مما تقتضى معه نية تملك أرض المسقاة ، وتبقى هذه الحيازة المتجردة من هذه النية غير صالحة للتمسك بالتملك مهما طال أمدها الا اذا حصل تغير فى سببها .

(نقض ٢١/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق)

١٠٧٦ - تغير سبب الحيازة الوقتية - كفيته - م ٢/٩٧٢ منى .

تغير سبب الحيازة لا يكون - وعلى ما تقتضى به المادة ٢/٩٧٢ من القانون المدنى وما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا باحدى اثنتين ان يتلقى ذو اليد الوقتية ملك العين من شخص من الأغيار يعتقد هو انه المالك لها او ان يجاريه ذو اليد الوقتية مالك العين مجاببة صريحة بصفة فعلية قضائية او غير قضائية تدل على انه مزعم انكار الملكية على المالك والاستئثار بها دونيه .

(نقض ٢١/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٩ ق)

١٠٧٧ - بيع الشريك على الشيوع جزءا مفرزا من المال الشائع قبل

المقسمة - تمسك المشتري بعدم مأكية البائع للمبيع مفرزا - لا محل له - علة

ذلك - م ٢/٨٢٦ منى .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان لشريك على الشيوع ان يبيع جزءا مفرزا من المال الشائع قبل اجراء المقسمة فقد نصت المادة ٨٢٦ فقرة ثانية من القانون المدنى على انه « اذا كان المتصرف منصبا على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند المقسمة فى نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف اليه من وقت التصرف الى الجزء الذى آل الى المتصرف بطريق المقسمة » ومتى تقرر ذلك فان الطاعن يكون قد اشترى من المضمون عليه الجزء المفرز الذى يبيعه او ما يحل محله مما يقع فى نصيب المضمون عليه

منه القسمة ، فإن وقع الجزء المفرز عند القسمة في نصيب المطعون عليه .
 خلع للطاعن ، وإن لم يتبع انتقال حق الطاعن بحكم الحلول المفيض من الجزء
 المفرز المبيع الى الجزء المفرز الذي يؤول الى المطعون عليه بطريق القسمة
 ومن ثم كان للوالد أن يبيع لابنه مفرزاً أو شائعاً وأن يبيع ابنه بدوره الى
 انطاعن مثل ذلك ، ومن ثم فإن النقص على الحكم المطعون فيه — بأن البائع
 لا يملك الحصة المبيعة مفرزة — يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ — طعن رقم ٩١٠ لسنة ٤٥ ق)

١٠٧٨ — ملكية المنقول الممين بذاته — انتقالها للمشتري بمجرد التعاقد
 — تصرف البائع بالبائع مرة ثانية لمشتري آخر تسلم المبيع وهو حسن النية —
 انتقال الملكية اليه دون المشتري الأول بالحيارة وليس بالعقد .

المرر بحكم المادتين ٢٠٤ و ٩٢٢ من القانون المعنى أن ملكية المنقول
 الممين بذاته تنتقل الى المشتري بمجرد التعاقد ودون توقف على تسليمه اليه ؛
 مما مؤداه وعلى نحو ما ورد بالمذكرة الايضاحية للمادة ٩٢٢ انه اذا قام بائع
 هذا المنقول بعد ذلك ببيعه مرة أخرى الى مشتري ثان فان الملكية تبقى مع هذا
 للمشتري الأول الا ان يكون البائع قد قام بتسليم المنقول الى المشتري الثاني ،
 وكان هذا الآخر حسن النية ولا يعلم بمسبق التصرف في المنقول الى المشتري
 الأول ، فان الملكية تنتقل في هذه الحالة الى المشتري الثاني لا عن طريق
 انعقد بل عن طريق الحيارة وهي في المنقول سند ملكية الجائر ؛ لما كان ذلك ؛
 وكان الثابت بالانعقد موضوع التداعى ان المطعون عليه الثاني باع المنقولات
 المبينة به الى المطعون عليه الأول على ان يتم تسليمها اليه عند دفع باقى الثمن
 في موعد غايته ١٩٧٦/٤/١ وكان الثابت بالانعقد الصادر من المطعون عليه
 الثانى ذاته الى الطاعنة بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٨ انه باع اليها المنقولات عينها
 واتر بقبض ثمنها وقام بتسليمها اليها . وان خلت الاوراق مما يدل على علم
 الطاعنة بالتصرف السابق الحاصل للمطعون عليه الأول ، فانها تكون قد
 اكتسبت ملكية هذه المنقولات عن طريق الحيارة المقترنة بحسن النية .

(نقض ١٩٨٠/٤/١٢ — طعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٩ ق)

١٠٧٩ - يحق للمشتري أن يضم إلى حيازته حيازة أسلافه في كل ما يرتبه القانون على الحيازة من آثار ومقها التملك بالتقادم المكسب.

ان الثابت من الأوراق ان الطاعن الأول تمسك أمام محكمة أول درجة بأنه والبائع له والمالك الأصلي وضعوا اليد على العقار أكثر من خمسين عاما فاكسبوا ملكيته بالتقادم المكسب وركن في اثبات ذلك الى البيئة فلم تعرض المحكمة لدفاعه في حكمها ، واذا رنذه في صحيفة الاستئناف اطرحه الحكم المطعون فيه بقوله انه دفاع مرسل لا يستند الى أساس سليم اذ ان العقار في حيازة المطعون ضده الأول منذ ان سلمته له الحراسة العامة في ١٩٧٢/١١/٥ فضلا عن عدم اكتمال وضع يد الطاعن الأول المدة الطويلة المكسبة للملكية من ١٩٥٢/٥/١٥ تاريخ عقد البيع الذي يستند اليه حتى تاريخ رفع الدعوى في ١٩٥٨/٣/٢٣ وان المنازعات التي طرحت على القضاء في الدعوى ١٩٧٩ لسنة ١٩٥٣ مدنى بندر المنصورة ، ٢٢١ سنة ١٩٥٤ مدنى مستأنف المنصورة وغيرهما مما اثير اليه في صحيفة الدعوى تنبىء بأن الحيازة لم تنسم بالهدوء والاستقرار والظهور فلا تكسب الملكية مما ارتأت معه المحكمة عدم اجابة الطاعن الى طلبه احالة الدعوى الى التحقيق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لبحث مدة حيازة البائع للطاعن الأول وسلفه وقد تمسك بضمها لمدة حيازته ، وكان يجوز له باعتباره ومشتريا وخلفا خاصا ان يضم الى حيازته حيازة اسلافه في كل ما يرتبه القانون على الحيازة من آثار ومقها التملك بالتقادم المكسب ، وكان من شأن دفاعه ان صبح اكتساب البائع للبائع له ملكية العقار بالتقادم في تاريخ سابق على عقدى البيع الصادرين للمطعون ضده الأول وعلى رفع الدعوى التي استدلت بها الحكم المطعون فيه على عدم استنفاء الحيازة لشروطها مما قد يتغير به وجه الراى في الدعوى فان الحكم المطعون فيه يكون قد شبه التصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن.

١٠٨٠ - حيازة النائب - انصراف اثرها الاصيل دون النائب .

حيازة النائب انما هي حيازة بالواسطة وفقا لنص المادة ١/١٥٩ من القانون المدنى فانثرها ينصرف الى الاصيل دون النائب .

(نقض ٢٤/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق)

١٠٨١ - شراء الوكيل المستتر العقار بعقد غير مسجل - انصراف الحقوق الشخصية المنشئة عنه الى الاصيل - اقامته بقاء على العقار - عدم انتقال ملكية الارض او البناء اليه الا بالتسجيل - بقاء ملكية المنشآت للبائع بحكم الالتصاق .

اذ كان البين من الحكم المطعون فيه انه تمضى بتأييد الحكم الابتدائى التقاضى بتثبيت ملكية المطعون ضده الاول للمعتار محل النزاع محسولا فى اسبابه على مجرد القول بثبوت الوكالة المستترة للزوجة الطاعنة فيما ابرمته من عقد شراء الارض وما اتخذته من اجراءات البناء عليها وان فى ذلك ما يكفى لاعتبار الاصيل فى علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة الى اجراء اذ لا يحتاج لى يحتج على وكيله المسخر بملكية ما اشتراه الى تصرف جديد من الوكيل ينقل به الملكية ، وكان هذا الذى اقام عليه الحكم قضاء فى هذا الخصوص لا ينطبق على واقع الدعوى اذ هو يصدق على حالة ما اذا تم تسجيل البيع الصادر للوكيل المغير اسمه فتكون الملكية قد خرجت من ذمة البائع وهى وان انتقلت الى الوكيل فى الظاهر الا ان انتقالها فى الحقيقة يعتبر لحساب الاصيل فيصبح فى علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة الى صدور تصرف جديد من هذا الاخير ينقل به الملكية اليه ، واذ كان انشأت من محونات الحكم ان عقد البيع الذى تعلق بعقار لم يسجل بعد فلا تكون ملكية المبيع قد انتقلت الى الزوجة الطاعنة التى ابرمته بطريق الوكالة المستترة بل هى لا تزال باقية على ذمة الشركة المطعون ضدها الثانية بائعة العقار ويكون ما انصرف الى الاصيل المطعون ضده الاول هى الحقوق الشخصية وليدة عقد البيع الذى لم يسجل ، وهذا العقد غير المسجل لا يترتب عليه ايضا تلك المطعون ضده الاول لما اقامه

على الأرض المبيعة من مبان ذلك أن حق القرار — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حق عيني من قبيل الملكية فلا ينشأ ولا ينقل وفقاً لنص المادة التاسعة من قانون الشهر العقاري إلا بالتسجيل ، أما قبل تسجيل سند المشتري البائي فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الالتصاق نظير تعويض المشتري عنها تطبيقاً للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٩٢٥ من القانون المدني ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه أذ قضى بثبوت ملكية المطعون ضده الأول رغم عدم توافر السبب القانوني المؤدى إلى التملك يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(نقض ٢٤/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق ١)

١٠٨٢ — بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر التقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة لأجزاء الذي وقع في نصيبه ولا يحتج بهذه الملكية المفرزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة .

مؤدى المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر التقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للأجزاء الذي وقع في نصيبه دون غيره من أجزاء العقار المقسم وأنه لا يحتج بهذه الملكية المفرزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة ، وإن الغير في حكم المادة المذكورة هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع . وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة . أما من تلقى من أحد الشركاء حقا مفرزا فإنه لا يعتبر غيرا ولو سبق إلى تسجيل حقه قبل أن تسجل القسمة إذ أن حقه في الجزء المفرز الذي انصب عليه التصرف يسوقف مصيره على النتيجة التي تنتهي إليها القسمة ، وذلك لما هو مقرر بالمادة ٨٢٦/٢ من القانون المدني من أن التصرف إذا انصب على جزء مفرز من المال الشائع إليه يقع هذا الجزء بموجب عقد القسمة في نصيب المتصرف انتقل حق التصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذي اختص به المتصرف بموجب القسمة وما بعده .

..... القسمة غير المجلة يحتج بها على من اشترى جزءا من أصل

المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من انتهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا الجزء المفرز الذي وقسع في نصيبه بموجب القسمة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، واعتد بالقسمة النهائية المسجلة التي اجراها المطعون عليهما حسبما سلفه البيان في الرد على السبب الاول ، وقد اقام قضاءه على اسباب سائغة تكفي لحمله . لما كان ما تقدم وكان لا يعيب الحكم انه لم يورد كل حجج الطاعنة وينتدعها طالما انه قد اقام قضاءه على ما يكفي لحمله ومن ثم فان هذا التعي يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٩ ب طعن رقم ١٦١ لسنة ٤٧ ق ١)

مـواريث

١٠٨٣ — أجر مصفى التركة — جواز طلبه من المحكمة الابتدائية التى عينته م ٨٨٠ منقضى — لا يمنع ذلك من اختصاص قاضى الأمور الوقتية باصدار امر على عريضة بتقدير أجره — م ٥/٩٥٠ مرافعات .

أحكام المادة ٨٨٠ من القانون المدنى لمصفى التركة أن يطلب من المحكمة الابتدائية التى عينته اجرا على قيامه بمهمته ، وأن ذلك لا يحجب اختصاص قاضى الأمور الوقتية باصدار امر على عريضة بتقدير نفقات التصفية والأجر الذى يستحقه المصفى عن الأعمال التى قام بها ، وهو اختصاص مقرر بصريح نص الفقرة الخامسة من المادة ٩٥٠ من قانون المرافعات (مخصوص تصفية التركات) الواردة فى الفصل الثالث من الباب الثالث من الكتاب الرابع المضاف بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بشأن الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية .

انتصر ١٩٨٠/٢/٢٦ — طعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٢ ق ١

١٠٨٤ — اقامة كل من الخصمين دعوى باثبات وراثته — القضاء برفض الدعوى الاولى وفى الدعوى المتضمنة بثبوت النسب مع احوالها للتدقيق لا يثبت ان المدعى هو الوارث الوحيد — تأييده استثنائيا — قضاء غير منه للخصومة — عدم جواز الطعن فيه بطريق التقص استقلالا — م ٢١٢ مرافعات .

اذ كان الدين من الحكم المطعون فيه أن محكمة اول درجة أمرت بضم الدعوى رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٧١ كلى احوال شخصية الاسكندرية « نفس » الى الدعوى رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٦٩ كلى احوال شخصية الاسكندرية « نفس » ليصدر فيما حكم واحد ، واذ كان المدعى فى كل يدعى وراثته للمتوفاة دون خصمه . فتطلب فى احدها يعتبر الوجه الآخر للطلب فى الاخرى ودفاع فيها ، بحيث يكون الحكم بالطلبات فى احدها مؤديا بالضرورة لرفض الطلبات فى

(م — ٤٩)

الثانية ، ومن ثم فإنهما تندمجان فتصبحان دعوى واحدة ، وتفقد كل منهما استقلالها وذاتيتها . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١ أحوال كلى الاسكندرية قد أقيمت بطلب اثبات وراثه السيدة للمرحومة فون شريك لها فى التركة ، فمضى فيها بعد الضم بثبوت بنوتها للمتوفاة وباحالة الدموى للتحقيق لتثبت أنها الوارثة الوحيدة لكل التركة ، وكان الحكم المنهى للخصومة فى معنى المادة ٢١٢ مراقمت هو الذى ينتهى به النزاع فى كل الطلبات التى رفعت بها الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه وان صدر برفض الدعوى رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٦٩ أحوال كلى الاسكندرية بعد ان فقدت استقلالها واندمجت فى الدعوى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٧١ أحوال كلى الاسكندرية التى لا زال طلب اثبات واثرة المدعية فيها للمتوفاة دون شريك لها معروضا على محكمة الموضوع ولما تفصل فيه بعد ، فان الحكم فى هذه الدعوى الأخيرة لا يكون منهيًا لكل الخصومة : ويكون الطعن فيه مباشرة وقبل الفصل فى الطلب سالف البيان غير جائز عملا بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢ — طعن رقم ٢٧ : ٢٨ لسنة ٤٨ ق)

١٠٨٥ — انقضاء عدة الزوجة بالقروء — القول قولها بيمينها — مدة السنة التالية للطلاق — هو الحد الأقصى لادعائها عدم انقضاء عدتها فى دعوى الارث — م ١٧ فى ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

المقرر فى محقه الاحناف الواجب العمل به طبقا لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ان انقضاء العدة بالقروء لا يعلم الا من جهة الزوجة وقد ائتمنها الشرع على الاخبار به فالقول فيه قولها بيمينها متى كانت المدة بين الطلاق وبين الوقت الذى تدعى انقضاء العدة فيه تخفى ذلك . ونسلكا النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن بعض احكام الاحوال الشخصية على انه « لا تسمع عند الاكثار دعوى الارث بسبب الزوجية لطلقة توفي زوجها بعد ستة من تاريخ الطلاق » بدل

على أن المشرع قد جعل من مدة السنة التالية للطلاق حدا تصدق فيه المطلقة التي توفى عنها زوجها فيما تدعيه من عدم انقضاء عدتها ، وكان التسليم أن المطعون ضدها طلق رجعيًا من زوجها قبل وفاته بأقل من سنة وأنكرت رؤيتها ثلاث حيضات كزامل حتى وفاته وحلفت اليمين على ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بأحقيتها للبراءة يكون قد أصاب صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٠/٤/٩ - طعن رقم ٨ لسنة ٤٩ ق)

مواعيد

١٠٨٦ — نقض — يجوز للطاعن اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن ما بين مدينته وجنينة القاهرة دون ان يحتج عليه بأنه كان في استطاعته ايداع صحيفة الطعن بمحكمة الاستئناف الكائنة بمدينته .

يجوز للطاعنة طبقا للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ان تودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض او المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه ، واذا بين من الحكم المطعون فيه ان الطاعنة تقيم بناحية بسيط مركز طلحا ، ولما كانت المسافة بين هذه المدينة والقاهرة تجاوز ١٤٠ كيلو مترا ، فانه يتعين وقد اختارت الطاعنة ان تودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض ان يضاف الى ميعاد الطعن ميعاد مسافة قدره ثلاثة ايام عملا بنص المادة ١٦ من قانون المرافعات .

(نقض ١/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ ق)

١٠٨٧ — الاشكال في تنفيذ الحجز — اثره — وقف التنفيذ لحين صدور الحكم النهائي في الاشكال — بدء سريان الميعاد المحدد لاعتبار الحجز كان لم يكن من تاريخ صدور هذا الحكم .

يبقى اثر الاشكال الواثق للتنفيذ قائما فلا يبدأ الاجل المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات لاعتبار حجز كئنه لم يكن الا من اليوم التالي لصدور الحكم المنهى للخصومة في الاشكال . واذا صدر الحكم في استئناف الاشكال بجلسة ١٩٧٢/٥/٢٥ فان الميعاد يبدأ في اليوم التالي ١٩٧٢/٥/٢٦ ، واذا كان المطعون عليه قد حصل على امر من قاضي التنفيذ بمحكمة العطارين بمد ميعاد بيع الاشياء المحجوز عليها في ١٩٧٠/٣/٥ مدة ثلاثين يوما عملا بالمادة ٣٧٥ فقرة ثانية من قانون المرافعات . فان الاجل لا يكتمل الا في ١٩٧٢/١/٢٦ ، واذا كان الثابت من الاوراق ان المطعون عليه قد حدد لبيع

المحجوزات ١٦/١/١٩٧٢ ويتم له في ذات اليوم تحصيل المبلغ المحجوز على الطابع من أجله ، فان التنفيذ يكون قد تم وفقا لأحكام القانون .

(نقض ٨/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٧ لسنة ٤٤ ق)

١٠٨٨ - المواعيد الواردة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية لا تفتح الا من تاريخ اخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بكتاب موصى عليه مع علم الوصول ولا يغنى عن ذلك أى إجراء آخر .

الاجراء الذى تفتح به المواعيد الواردة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٦٣/١٩٦٤ هو اخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بكتاب موصى عليه مع علم الوصول ولا يغنى عن ذلك أى إجراء آخر ، بما تقتضاه انه ما لم يتم اخطار صاحب العمل اصلا بهذا الحساب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول فان ايا من هذه المواعيد لا يفتح .

(نقض ٢٠/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٤ ق)

١٠٨٩ - اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا لم يطالب الخصوم بالسحب فيها خلال ٦٠ يوما بعد ثبوتها - اعتباره من مواعيد السقوط - وقوف دعوى الميعاد عند تحقق القوة القاهرة - السفر للخارج للعلاج لا يعد كذلك .

من المقرر ان اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا بقيت مشطوبة ستين يوما ولم يطالب احد من الخصوم بالسحب فيها - وهو الجزء المتضمن عليه من المدة ٨٢ من قانون المرافعات - هو من قبيل سقوط الخصومة وزوالها بسبب عدم قيام المدعى بنشاطه اللازم لسيرها ، ومنه ان ميعاد الستين يوما يعتمد من مواعيد السقوط التى تقف اذا تحققت جهوة ظاهرة ، اذ ليس من العدالة ان يقضى بالسقوط اذا حدثت واقعة عامة لا ارادة للخصم فيها ولا تقبل له بدفعها

بمنعته من طلب المسير في الدعوى ، ولقد التزم الخكم المطعون فيه هذا النظر حين نطى بأمنيات مناصرة الى أن السقر للخارج للعلاج من مرض لا يفسد المريض به أهليته للقاضي ولا يصيبه بالعجز عن تصريف شئونه أو التدبير عن أراقه في تكليفه من يوجب عنه في طلب المسير في الدعوى لا يعد من تبيل العزة القاهرة التي ترف بمعادا حتميا يترتب على مخالفته جزاء السقوط .
(نقضى ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٧ ق)

١٠٩٠ - القانون الجديد المعدل للمواعيد - عدم سريانه على المواعيد التي بدأت قبل العمل به - م ١ مرافعات - قصر ذلك على القانون المعدل للميعاد فقط - القوانين التي تستحدث إجراءات أو آثار جديدة عند فوات الميعاد أو عند احترامه - وجوب أعمالها بأثر فوري .

نص قانون المرافعات المدنية والتجارية في مادته الأولى على أن « تسري قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها . ويستثنى من ذلك ١ - ٢ - القوانين المعدلة للمواعيد متى كان قد بدأ قبل تاريخ العمل بها . ٣ - » وكان المقصود بالقوانين المعدلة للمواعيد ، التي نعر على استثنائها من أثر سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها . تلك التي تعدل الميعاد فقط دون القوانين التي تستحدث إجراءات أو آثار جديدة عند فوات الميعاد أو عند احترامه .

(نقضى ١٩٨٠/٢/١٠ - طعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٧ ق)

١٠٩١ - تصحيح المدعى للدعوى بانخال صاحب الصفة الحقيقي فيها - لا اثر له الا اذا تم خلال الميعاد المحدد لرفع الدعوى - م ١١٥ مرافعات - اختصاص الشفيع لباقي المشتريين بعد الميعاد المحدد - أثره - سقوط حقه في الشفعة ولو سبق له اختصاص الولي الشرعي عليهم في الميعاد رغم بلوغهم سن الرشد .

تنص المادة ١١٥ من قانون المرافعات على أنه « اذا رأت المحكمة أن

الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أهلت الدعوى لإعلان ذى صفة . . . وكان نصحيح الدعوى بإدخال صاحب الصفة فيها يجب إلا يخل بالميعاد المحدد لرفعها ، فإن التصحيح لا ينتج أثره إلا إذا تم خلال الميعاد وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط الحق في الشفعة على أن الطاعن لم يختصم فيها سوى إحدى المشتريات (المطعون عليها الثالثة) ولم يختصم باقي المشتريات بأشخاصهن إلا بعد الميعاد . مع سبق اختصاص والدهن باعتباره وليا عليهن في الميعاد رغم بلوغهن سن الرشد ، فإن التمس على الحكم يكون على غير أساس .

(نقض ١٢/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٦ ق)

١٠٩٢ - ميعاد المسافة - وجوب اعتباره مع ميعاد الاستئناف ميعادا واحدا يتكون منهما ميعاد الطعن - قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف - اغفالها بحث ما إذا كانت المسافة بين موطن المستأنف ومقر المحكمة توجب اضافة ميعاد مسافة - قصور .

المادة ١٦ من قانون المرافعات توجب اضافة ميعاد مسافة - على الأساس المبين بها - الى الميعاد المعين في القانون للحضور أو لبشارة إجراء فيه ، ومن ثم يجب أن يضاف الى ميعاد الاستئناف ميعاد المسافة بين موطن المستأنف ومقر محكمة الاستئناف . وإذا كان من شأن اضافة ميعاد المسافة الى الميعاد الأصلي للاستئناف أن يتكون من مجموعهما ميعاد واحد هو ميعاد الطعن في الحكم بطريق الاستئناف ، وكانت المواعيد المحددة في القانون للطعن في الأحكام هي من النظام العام ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن موطن الطاعن يقع بمستعمرة الجزائر مركز بلقاس ، وكانت محكمة الاستئناف قد قضت من تلقاء نفسها بسقوط الحق في الاستئناف استنادا الى أنه رفع بعد انقضاء أربعين يوما من تاريخ صدور الحكم المستأنف ، ولم تعرض في حكمها لبحث ما إذا كانت المسافة بين موطن الطاعن ومقر محكمة استئناف المتصورة توجب اضافة ميعاد مسافة

باعتباره جزءاً من ميعاد الاستئناف ، فإن أفعال بحث هذه المسألة يكون قصوراً في الحكم يعمز محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٩ - طعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق)

١٠٩٢ - يعتبر الميعاد مرجعاً بالنسبة لإعلان أفراد القوات المسلحة إذا تم تسليم الإعلان للإدارة القضائية المختصة في الميعاد .

ان المادة ١٣/٦ من قانون المرافعات اذ تنص على انه فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم يسلم الاعلان بواسطة النيابة العامة الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة « فقد اُفادت بذلك أن إعلان ضباط جيش والجنود النظاميين يكون باستلام الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة صورة الاعلان ويكون تسليم هذه الصورة لها بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة سلطة تسليم مثلها مثل المحضر ولما كان الثابت بالأوراق ان صورة اعلان المطعون ضده الرابع بصحيفة الاستئناف منسلة لنيابة المتصورة الكلية والتي سلمته بدورها للإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، وكان استلام هذه الادارة لها قبل انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ ايداع تلك الصحيفة بقلم كتاب محكمة الاستئناف في ١٩٧٢/١١/٢٦ فان الحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيساً على عدم تمام اعلان المطعون ضده الرابع بصحيفته خلال الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

١ نقض ١٩٨٠/٣/٢٢ - طعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٤ ق ١

١٠٩٤ - اضافة ميعاد مسافة لمن يكون موطنه في مناطق الحدود - المقصود بهذه المناطق هي تلك الواقعة بالقرب من الحدود السياسية لمصر و لاتربطها بالمدن الرئيسية وسائل مواصلات منتظمة - مدينة مرسى مطروح - لا تعد من مناطق الحدود .

ميعاد المسافة بالنسبة لمن يكون موطنه في مناطق الحدود خمسينة

فلمر يومها بصرف النظر عن بعد هذا الوطن بالكيلو مترات ، واذ خلت نصوص
قانون المرافعات من بيان المقصود بمناطق الحدود في نطاق تطبيقه فانه
يتعين الاستهداء بقواعد القانون الدولي والحكمة التي تفيهاها المشرع من
اضافة ميعاد المسافة وتفاوت مدده ، وعلى هدى ذلك تكون مناطق الحدود
هي المناطق النائية التي تقع بالقرب من الحدود السياسية بين جمهورية مصر
العربية والدول المجاورة لها ولا تربطها بالمدن الرئيسية بالجمهورية وسائل
مواصلات منتظمة لما كان ذلك وكانت مدينة مرسى مطروح — التي يقيم بها
الطاعن — هي عاصمة محافظة مطروح وتربطها بباقي المدن الرئيسية
مواصلات منتظمة فانه لا تعتبر من مناطق الحدود فلا يحق للطاعن سوى
الاستفادة من ميعاد المسافة المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ١٦
من قانون المرافعات .

(نقض ١٩/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٦ ق)

١٠٩٥ — اضافة ميعاد مسافة الى الميعاد الاصلى المعين في القانون للحضور او لباشرة اجراء ما — شرطه .

مفاد نص المادة ١٦ من قانون المرافعات انه اذا كان الميعاد معيناً في
القانون للحضور او لباشرة اجراء ما فانه يضاف الى الميعاد الاصلى ميعاد
مسافة بين المكان الذى يجب انتقال الشخص — او مثله — منه والمكان الذى
يجب عليه الحضور فيه او القيام فيه بعمل اجرائى ما خلال هذا الميعاد .
ويجب لاضافة ميعاد مسافة ان يكون موطنه في مصر ان تكون المسافة السالف
ذكرها خمسون كيلو متراً على الاقل بحيث يضاف يوم واحد عنها كما يزداد
يوم على ما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلو متراً على الا يجاوز ميعاد
المسافة اربعة ايام .

(نقض ١٩/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٦ ق)

١٠٩٦ - شفعة - يعتبر الميعاد مرجعياً في دعوى الشفعة من تاريخ ايداع صحيفة قلم الكتاب حتى ولو تم اعلان المدعى عليهم بعد انقضاء الميعاد المحدد في المادة ٩٤٣ مدني .

الاصل ان ترفع الدعوى بالطريق المحدد في قانون المرافعات الساري وقت رسمها . ولما كانت المادة ٦٣ من قانون المرافعات الحالي تقضي بأن ترفع الدعوى الى المحكمة بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك وكان القانون لم يستثن دعوى الشفعة من الطريق العادي لرفع الدعاوى ، وكانت المادة ٩٤٣ من القانون المدني قد اكتفت بالنص على رفع دعوى الشفعة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان الرقبة بالأخذ بالشفعة دون أن تحيل صراحة الى تواعد رفع الدعوى التي كان معمولاً بها وقت صدور القانون المدني او ترسم طريقاً معيناً لرفعها . اذ كان ذلك فان دعوى الشفعة تعتبر مرفوعة من تاريخ ايداع صحيفة قلم كتاب المحكمة وفق قانون المرافعات الحالي المنطبق على واقعة الدعوى .

(نقض ١٩٨٠/٦/٣ - طعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٧ ق)

١٠٩٧ - يضاف ميعاد المسافة الى ميعاد الطعن بشرط ان تتأكد المحكمة من جدية محل اقامة الطاعن ولا يكفي ان يذكر في صحيفة الطعن ان محل اقامته ببلد آخر بغية اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن الذي كان قد سقط الحق فيه .

لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات تقضي بأن ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوماً ، ويبدأ هذا الميعاد وفقاً للفقرة الاولى من المادة ٢١٣ مرافعات - من تاريخ صدور الحكم ، وكان الحسبكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٥/١١/١١ ، حسبها هو ثابت من نسخته الاصلية وملف الاستئناف الذي امرت المحكمة بضمه - وطبقاً لما هو وارد بصحيفة الطعن وطلب ايداعها ، مما لا محل معه للتحدي بما جاء بصورة الحكم المودعة ملفه الطعن من أن تاريخ صدور ١٩٧٥/١١/١٢ واذ لم تلمن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض الا بتاريخ ١٩٧٦/١/١١ ، بينما كان ميعاد الطعن قد انتهى يوم ١٩٧٦/١/١٠ الذي لم يصادف عطلة

رسمية ، فان الحق في الطعن يكون قد سقط ، ولا يغير من ذلك ما ورد بصحيفة الطعن من أن الطاعة تقيم بهيئة الاسكندرية ابتغاء اضافة ميعاد مسافة بين الاسكندرية وبين مقر محكمة النقض بالقاهرة ذلك ان الثابت ان الطاعة حددت موطنها امام محكمة اول درجة ومحكمة الاستئناف في مدينة القاهرة وثبت من حكم محكمة اول درجة الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٩ والحكم المطعون فيه والتوكيل الصادر من الطاعة لحاميها الذي رفع الطعن انها تقيم بالقاهرة ، الامر الذي يدل على ان موطنها بالقاهرة ، وان ما ورد بصحيفة الطعن من انها تقيم بالاسكندرية - قصد به على غير سند - اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن الذي كان قد سقط الحق فيه ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

! نقض ١٩٨٠/١٢/٩ - طعن رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق)

مواطنون

١٠٩٨ - اعلان - يصح للخصم أن يغير الموطن الذي يصح اعلانه فيه وان يبدل من موطنه الأصلي بشرط تنبيه خصمه بالغاء الموطن السابق .

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون المرافعات تنص على انه اذا لغي الخصم موطنه الأصلي أو المختار - ولم يخبر خصمه بذلك صح اعلانه فيه مما كان قصرا في قانون المرافعات السابق على الموطن المختار وكان ما يتأدى اليه المفهوم المخالف من حكم هذه الفقرة الا يصح اعلان الخصم في موطن أصلي سبق له اخبار خصمه بالغاؤه وأد كان يبين من صحيفة التعجيل ومن محاضر الجلسات والحكم المضمنون فيه أن الطاعنة وهى وارثة المستأنف المنقطع سير الخصومة لوفاته قد تبدلت من موطنها الأصلي موطننا آخر نبهت اليه خصومها وحملت اليهم وصفه فيما أثبتته وكيلها بمحضر الجلسة مما لم يكن يصح معه توجيه الاعلان اليها في موطن سواه .

(نقض ١٩٨٠/١/٢ - طعن رقم ٨٠١ لسنة ٤٩ ق)

١٠٩٩ - الأجنبي - سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا - الذى يباشر نشاطا تجاريا أو حرفة فى مصر - المكان الذى يزاول فيه نشاطه - اعتبارا موطننا له بالنسبة لهذا النشاط ولو كان موطنه الأصلي بالخارج .

النص فى المادة ٤١ من القانون المدنى على أن المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة يعتبر موطننا بالنسبة الى ادارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة . والنص فى المادة ٢/٥٣ د من ذلك القانون ، على أن الشركات التى يكون مقر دارتها الرئيسى فى الخارج ولها نشاط فى مصر يعتبر مركز ادارتها الرئيسى - الى نقانون الداخلى - (موطنها) هو المكان الذى توجد فيه - المحمية - والنص فى المادة ٥/١٣ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالنسبة - جنسية التى لها فرع أو وكيل فى جمهورية

مصر العربية تسلم لها الاعلانات الخاصة بها الى هذا الفرع او الوكيل ،
فقد دلت هذه النصوص مجتمعة على انه اذا كان الموطن الاصلى لشخص
— طبيعيا او اعتباريا — موجودا في الخارج ولكنه يباشر نشاطا تجاريا
او حرفيا في مصر ، اعتبر المكان الذى يزاول فيه هذا النشاط موطنه في
مصر في كل ما يتعلق بهذا النشاط .

(نقض ١٩٨٠/٢/٤ — طعن رقم ٥٩١ لسنة ٣٩ ق)

١١٠٠ — الموطن — ماهيته — تقدير توافر عنصرى الاعتياد والاستيطان
بمحل الإقامة — من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع —
مجرد اعلان الخصم فى مكان معين — لا ينهض دليلا على اتخاذه موطنه له .

الموطن هو المحل الذى يقيم فيه الشخص على وجه الاعتياد والاستيطان
وإن تقدير توافر هذين العنصرين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —
هو من الأمور الواقعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع وأما ما تمسك
به الطاعن من شأن قوة البيانات الواردة بصحيفة اعلان دعواه الى المظعون
عليها الثالثة مردود بان مجرد اعلان الصحيفة فى المكان الذى اوردته فيها
لا ينهض حجة على اتخاذه موطنه لها وتوافر الاعتياد والاستيطان .

(نقض ١٩٨٠/٣/١ — طعن رقم ٨٧ لسنة ٤٩ ق)

١١٠١ — اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانونى معين — اثره — تغيير
هذا الموطن — وجوب الافصاح عنه كتابة — اغفال ذلك — جواز الاعلان فيه
ولو ثبت تغييره وعلم طالب الاعلان بذلك .

تنص المادة ٣ من القانون المدنى على انه ١ — يجوز اخذ موطن
مختار لتنفيذ عمل قانونى معين ٢ — والموطن المختار لتنفيذ عمل
قانونى يكون هو الموطن بالنسبة الى كل ما يتعلق بهذا العمل » : وتنص
المادة ١٠ من قانون المرافعات على انه « تسلم الأوراق المطلوب اعلانها الى

الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الوطن المختار في الأحوال التي بينها القانون « ، لما كان ذلك وكان قول الطاعن بأن اقامته في الخارج تعد بيثائية اتفاق ضمنى على تغيير الوطن المختار المتفق عليه بمقتد الإيجار مردودينما نصبت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون المرافعات من أنه « إذا التقى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يخبر خصمه بذلك صحح اعلانه فيه » ، وبما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه إذا كانت المادة ٤٣ من القانون المدني تشترط الكتابة لاثبات الوطن المختار ، فإن أى تغيير لهذا الوطن ينبغى الإصاح عنه بالكتابة والا صحح الاعلان في ذلك الوطن ولو ثبت تغييره فعلا وعلم طالب الاعلان بذلك ، لما كان ما تقدمه ، فإن النعى يكون على غير أساس :

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ - طعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق)

١١٠٢ - اتخاذ الخصم موطناً مختاراً له - وجوب اخطار خصمه عند اعلانه والا صحح اعلانه فيه - مجرد اتخاذه موطناً مختاراً جديداً أثناء سير الدعوى - لا يعد دليلاً على الفناء موطنه السابق ما لم يخطر خصمه صراحة بهذا الإلغاء - علة ذلك :

مؤدى نصوص المواد ١٠ و ١٢ و ٢ و ٦٣ مرافعات و ١٤٣ مدنى . يدل على أنه وإن كان الأصل أن يتم اعلان الأوراق القضائية في الوطن الأصلي للخصم إلا أن المشرع أجاز اعلانها في الوطن المختار إن وجد ، إذ أنه أجاز للخصوم في الدعوى اتخاذ موطن مختار لهم تعلن اليهم فيه الأوراق المتعلقة بتلك الدعوى ، وأوجب على المدعى أن يبين في صحيفة دعواه موطناً مختاراً في البلد الكائن بها مقر المحكمة إن لم يكن له موطن أصلى فيها ، فإذا اتخذ الخصم موطناً مختاراً ورأى الفناء وجب عليه أن يخبر خصمه صراحة بذلك والا صحح اعلانه فيه ، ولا ينهض مجرد اتخاذ الخصم موطناً مختاراً جديداً أثناء سير الدعوى دليلاً على الفناء الموطن السابق ما لم يخبر خصمه صراحة بهذا الإلغاء إذ ليس ثمة ما يمنع تباثونا من أن يكره للخصم أكثر من موطن أصلى أو مختار .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢١ - طعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٧ ق)

١١٠٣ - بيان المدعى لموطنه المختار بصحيفة الدعوى تون الاقصاص عن موطنه الاصلى - اثره - جواز اعلانه بصحيفة الطعن فى الحكم فى هذا الوطن المختار ببيان موطن اصيل غير صحيح او ذكر ببيان ناقص له - اعتباره فى حكم اغفال هذا البيان .

مؤدى نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات انه وان كان الاصل هو وجوب اعلان صحيفة الطعن للشخص المطعون ضده او فى موطنه الاصلى الا ان المشرع اجاز استثناء اعلان تلك الصحيفة فى الوطن المختار فى حالتين : اولاهما اذا كان المطعون ضده قد اتخذ هذا الوطن المختار فى ورقة اعلان الحكم ، والثانية اذا كان المطعون ضده هو المدعى امام محكمة اول درجة ، ولم يكن قد اوضح فى صحيفة دعواه موطنه الاصلى واقتصر على بيان موطن مختار له ففى هذه الحالة يجوز اعلانه بصحيفة الطعن فى الحكم الصادر فى تلك الدعوى فى موطنه المختار ، فقد رأى المشرع الا يكلف الطاعن فى هذه الحالة مشقة البحث عن الوطن الاصلى للمطعون ضده حتى لا تفوته المواعيد المقررة للطعن واجراءاته ويمتد فى حكم عدم بيان الوطن الاصلى فى صحيفة افتتاح الدعوى ببيان موطن غير صحيح او ذكر ببيان غير كاف لا يتمكن معه ذور الشان من معرفته او الاهتداء اليه اذ البيان الخاطىء او الناقص للوطن الاصلى يستوى فى اثره مع اغفال هذا البيان .

(نقض ١٢/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٨ ق.)

١١٠٤ - الوطن الاصلى طبقا لفقہ الشريعة الاسلامية - ماهيته .

الوطن الاصلى طبقا للرأى السائد فى فقہ الشريعة الاسلامية هو - وعلى ما جرى به قضاء المحكمة - موطن الشخص فى بلدته او فى بلدة اخرى اتخذها دارا تتوطن فيها مع اهله وواده وليس فى قصده لارتحال عنها ، وان هذا الوطن يحتمل التسدد ولا ينتقص بموطن السكن " وهو ما استأنبه المشرع حين نص فى المادة ٢٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على ان " محل الإقامة هو البلد الذى يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقما فيه عادة " ، فلم يفرق

بين الوطن وبين محل الإقامة العادى وجعل الممول عليه فى تعيينه ، الإقامة فيه بصفة مستمرة ولو لم تكن مستمرة تتخللها فترات غيبة متفاوتة أو متباعدة. وتقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان — وعلى ما جرى به قضاء المحكمة — من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع متى كان استخلاصه لها سائغا .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٣ — ضمن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ ق)

موظفون

١١٠٥ - المستخدمون الذين كانوا معينين بالحكومة والمؤسسات العلمية والشركات التابعة لها وتركوا الخدمة في هذه الجهات يجوز تعيينهم في شركات القطاع العام قبل مضي سنتين من تركهم الخدمة بشرط ألا تزيد أجورهم على ١٠٪ من مرتباتهم التي كانوا يتقاضونها ويلزم لتجاوز هذه النسبة بالزيادة صدور قرار جمهوري بها .

المستخدمون الذين كانوا معينين بالحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وتركوا الخدمة في هذه الجهات قبل مضي سنتين من تعيينهم الجديد ، يجوز لشركات القطاع العام تعيينهم بشرط ألا تزيد أجورهم على ١٠٪ من مرتباتهم التي كانوا يتقاضونها إذا ما تم تعيينهم خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة ، بشرط صدور قرار من رئيس الجمهورية إذا ما رأى تجاوز هذه النسبة بالزيادة .

(نقيض ١٠/١٩٨٠ - ظعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٢ ق)

١١٠٦ - التصريح للطالب بإجازة دراسية بمرتب لمدة محددة عام - التزام جهة الإدارة عند مد الإجازة لمدة أخرى أن تمنحه مرتباً خلالها . لا محل للقياس على حالات أخرى منحت فيها الإجازة بمرتب طالما لم يدع الطالب أنها تماثل حالته من جميع الوجوه .

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح حدد في بابه الثالث الأغراض التي يجوز منح الإجازة الدراسية لتحقيقها وبين الشروط الواجب توافرها. فيمن يرخص لهم بها. وقواعد منحها بمرتب وبغير مرتب ، ولم يورد نص يلزم جهة الإدارة عند الموافقة على مد الإجازة لمدة أخرى أن تمنحه مرتباً. عن هذه المدة والأمد في ذلك متروك لسلطتها التقديرية . ولما كانت وزارة العدل قد رخصت للطالب بإجازة دراسية

بمرتب للحصول على درجة علمية معينة (الماجستير) ، ومنفت له الاجازة بنفس الشروط حتى تمكن من الحصول عليها بالفعل ، ولما اراد الحصول على درجة علمية اعلى (الدكتوراه) انتظم فى الدراسة التى تؤهله لها ، واذ لم تصله موافقة جهة عمله على مد الاجازة بمرتب تقسّم بطلب للحصول على الاجازة بغير مرتب فأجابته الوزارة الى هذا الطلب بمطابقة القاعدة التى يقول الطالب انها ألزمت نفسها بها ابان ذلك الوقت ، ومقتضاها عدم الترخيص بالاجازة الدراسية بمرتب ، وكان الطالب لم ينع على جهة الادارة بأن الحالات التى منحت فيها الاجازة بمرتب بعد ذلك او التى عدلت فيها القرار بجعل الاجازة بمرتب تماثل حالاته من جميع الوجود وبخاصة من ناحية الرغبة فى الحصول على درجة علمية اعلى . فان القرارات الصادرة بمد اجازة الطالب بغير مرتب لا تكون مشوبة بمخالفة القانون او باساءة استعمال السلطة .

(نقض ٤/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق ١)

١١٠٧ - تعيين العاملين بالحراسة العامة على امسوال الرعايا البريطانيين والفرنسيين بالمؤسسة المصرية الصلحة للسياحة والفسائق والشركات التابعة لها عملا بالقرار الجمهورى رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٦٥ تحتسب مدة عملهم بالحراسة فقط ولا تحتسب مدة الخبرة .

لا يجوز تسوية حالة العاملين المشار اليهم بالقرار الجمهورى رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٦٥ على فئة وظيفية لم يستوفوا شروط شغلها المحددة بجداول الشركة المعتمدة ومنها شرط مدة الخبرة والذى نص المشرع على انها مدة عملهم بالحراسة وكذلك المدة التى يقضونها بالمؤسسة او الشركة بعد تعيينهم بالكفاءة واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واقام قضاءه باستحقاق المطعون ضده للفئة المالية الرابعة على أساس ان مدة خبرته بلغت ١٠ يوم ١٠ شهر ٢٢ سنة محتسبا مدد خبرته السابقة على عمله بالحراسة فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(نقض ٤/٥/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٤٩ لسنة ٤٥ ق)

نظام علم

١١٠٨ — العاملون بالزراعة — عدم سريان احكام قانون التأمينات الاجتماعية عليهم — ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — تعلق احكامه بالنظام العام — قبول هيئة التأمينات للاشتراكات رغم عدم التزام رب العمل بها — لا تكسب العامل حقا في المعاش .

استثنت المادة الثانية من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ صراحة من سريان احكامه العاملين في الزراعة ولما كانت احكام القانون في هذا الخصوص من النظام العام ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها ولا يعتد بقبول هيئة التأمينات لاشتراكات عامل غير خاضع لاحكام هذا القانون ولا يكسبه هذا القبول اى حق في التمتع باحكامه ، ذلك ان حق المؤمن عليه في التأمين منشؤه القانون ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بوجود نظام التأمين الاختياري تقوم به الهيئة تأسيسا على قبولها لاشتراكات المطعون ضده الاول وهو من عمال الزراعة واجاز له الحق في المعاش وفقا لاحكام القانون المذكور فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتاويله .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢ — طعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٦ ق)

١١٠٩ — احكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — تعلقها بالنظام العام — عدم جواز تحلل هيئة التأمينات او اصحاب الاعمال او العمال من احكامه .

حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية منشؤه القانون ، ذلك لان القانون وحدده هو الذى ينظم المستحقين في المعاش وشروط استحقاقهم وكانت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مجبرة بالوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن تسرى عليهم احكامه حتى ولو لم يتم مناحيد العمل بالاشتراك عنهم لدى الهيئة (مادة ١١٣ من القانون) ولكن

التأمين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا للقانون الزاميا بالنسبة لجميع أصحاب الأعمال والعاملين لديهم (المادة ٤) من القانون ؛ وبالبناء على ذلك فان احكام القانون المذكور انما تتعلق بالنظام العام بما لا يسموغ معه القول بإمكان تحلل اى من الهيئة العامة للتأمينات او أصحاب الأعمال او العمال الخاضعين لاحكام القانون من الالتزامات التى فرضها القانون عليهم .
(نقض ١٩٨٠ / ٢ / ٢ — طعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٧ ق)

١١١٠ — المراكز القانونية الاتفاقية التى نشأت فى ظل القانون القديم — خضوعها له فى آثارها وانقضائها — القواعد الآمرة فى القانون الجديد — وجوب أعمالها باثر فوري على هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها وما لم يكن قد اكتمل نشوؤه من عناصرها .

الأصل ان القانون يسرى باثر فوري مباشر على المراكز القانونية التى تتكون بعد نفاذه ، سواء فى نشأتها او فى انتاجها آثارها ، او فى انقضائها ، وهو لا يسرى على الماضى ، فالمراكز القانونية التى نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث ، تخضع للقانون القديم الذى حصلت فى ظله ، أما المراكز القانونية التى تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد فى الزمان ، فان القانون القديم يحكم العناصر والآثار التى تحققت فى ظله ، فى حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التى تتم بعد نفاذه ، ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذى نشأت فى ظله — باعتباره انه تعبير عن ارادة ذوى الشأن — فى نشوئها او فى آثارها ، او فى انقضائها الا ان هذا مشروط بالا يكون القانون الجديد قد اخضع المراكز القانونية سالفة البيان لتواعد آمرة ، فحينئذ يطبق القانون الجديد فورا على ما لم يكن قد اكتمل نشوؤه من عناصرها ، وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية كما يحكم انقضائها .

(نقض ١٩٨٠ / ٢ / ٦ — طعن رقم ٩٦٨ لسنة ٤٨ ق)

١١١١ — جواز الطعن في الحكم من عدمه امر مستلزم بالنظام العام من وجوب بحث المحكمة له من تلقاء نفسها .

متى كان جواز الطعن من عدمه يتعلق بالنظام العام ، فإنه ينعين على هذه المحكمة ان تعرض بالبحث لهذا الامر من تلقاء نفسها لتقول كلمتها فيه قبل التطرق الى نظر موضوع الطعن .

(نقض ١٨/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٣ ق)

١١١٢ — عقود ايجار الأماكن — حظر الاتفاق فيها على اجرة تزيد على الاجرة القانونية — جواز الاتفاق على اجرة اقل — تخفيض الاجرة التعاقدية اتفاقاً بين الطرفين — وجوب الاعتداد بهذا الاتفاق عند تحديد الاجرة القانونية .

المقرر في قضاء محكمة النقض ان النص في قوانين ايجار الأماكن على تحديد اجرتها بمبلغ معين ، مقرر لصلحة المستأجر وهو في نفس الوقت متعلق بالنظام العام بحيث يحظر الاتفاق على اجرة تزيد على تلك الاجرة التي حددها القانون ولكن يجوز الاتفاق على اقل منها ، فالاتفاق على زيادتها عن الحد القانوني يقع باطلا بطلانا مطلقا لا يعتمد به ويؤخذ بالاجرة القانونية لما كان ذلك . وكان البين من الأوراق ان الاجرة الحقيقية التي تم التمسك بها كانت اربعة جنيهات شهريا وقد اتفق الطاعن — المستأجر — والمطعون عليه — المؤجر — على تخفيضها الى مبلغ ٢ ج و ٤٠ م وتمسك الطاعن بذلك امام محكمة الموضوع وطلب تخفيضها الى مبلغ ١ ج و ٢٦٠ م ، وكان هذا التخفيض الاتفاقي ملزم للطرفين خلال مدة ايجار المتفق عليها ، فان الحكم المطعون فيه اذ حدد الاجرة الشهرية لعين النزاع بما يزيد عن تلك الاجرة المتفق عليها على اساس التزام الطرفين بالاجرة القانونية ، يكون قد اخطأ بذلك في تطبيق القانون .

(نقض ٥/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٦ ق)

١١١٣ - الشرط الصريح الفاسخ في عقد الإيجار أصبح باطلا اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لتعارضه مع نص قانوني متعلق بالنظام العام هو نص المادة ٢٣ ١ .

يشترط لأعمال الشرط الصريح الفاسخ ألا يتعارض مع نص قانوني متعلق بالنظام العام بما يبطله ، وإذا كان الفسخ في المادة ٢٣/١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أن للمؤجر أن يطلب إخلاء المستأجر ، إذا لم يقسم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه بدور مظلوف أو بإعلان على يد محضر على أن لا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر بإداء الأجرة وفوائدها ، واقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل انفصال باب المرافعة في الدعوى « متعلق بالنظام العام فيبطل الشرط الصريح الفاسخ فيما يخالفه بحيث لا يعتبر المستأجر مقصراً في سداد الأجرة بما يجيز اعتبار العقد منسوخاً وإخلاءه إلا إذا لم يف بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بسدادها على النحو المبين بالنص . ولا يقع الفسخ ويحكم بالإخلاء إذا سدد الأجرة والفوائد والمصاريف قبل قفل باب المرافعة في الدعوى المرفوعة لإخلائه وإذا كان العقد متضمناً لشرط صريح فاسخ فيبطل ولا يعمل به فيما لا يوافق حكم النص كما سلف بيانه .

(نقض ١٩٨٠/٣/٥ - طعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٩ ق)

١١١٤ - القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام - ماهيتها .

القواعد القانونية التي تعتبر من النظام العام هي قواعد يقصد بها إلى تحقيق مصلحة عامة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأفراد فيجب على جميع الأفراد مراعاة هذه المصلحة وتحقيقها ولا يجوز لهم أن يناهذوها باتفاقات فيما بينهم حتى لو حققت هذه الاتفاقات لهم مصالح فردية ، لأن المصالح الفردية لا تقوم أمام المصلحة العامة .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ - طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق)

١١١٥ - قصر تملك الصيدليات على الصيدالة المرخصين - عدم جواز ان يكون الصيدلى مالكا أو شريكا فى أكثر من صيدليتين أو أن يكون موظفا حكوميا - قى ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ - احكام متعلقة بالنظام العام فرض المشرع لخالفتها عقوبة جنائية .

النص فى المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة مؤداه ان المشرع قصر تملك الصيدليات على الصيدالة المرخصين وحظر ذلك على من عداهم وذلك تنظيما لتداول الادوية وتحقيقا للاشراف الفنى لصيدلى متخصص على هذا التداول لارتباطه الوثيق بصحة الجمهور وحياة المرضى ؛ كما حظر النص ان يكون الصيدلى المالك موظفا حكوميا أو مالكا لأكثر من صيدليتين ؛ وذلك حتى يكون اشرافه الفنى حقيقيا نحيث للمصنعة العامة التى استبدتها المشرع بهذا التنظيم محافظته على صحة الجمهور بها تكون معه هذه التواعد متعلقة بالنظام العام ؛ وقد أكد المشرع هذا المعنى بالنص على عقوبة جنائية على مخالفة احكامه .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ - طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق)

١١١٦ - قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة - غير متعلقة بالنظام العام - عدم تمسك الخصم بذلك قبل سماع شهادة الشهود - اعتباره تنازلا عن حقه فى الاثبات بالطريق القانونى .

تجاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة فى الأحوال التى يجب فيها الاثبات بالكتابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام ، فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ان يتقدم بذلك الى محكمة الموضوع قبل البدء فى سماع شهادة الشهود ؛ فاذا سككت عن ذلك عد مسكوته تنازلا منه عن حقه فى الاثبات بالطريق الذى رسمه القانون .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق)

١١١٧ - أحكام القانون المتعلق بالنظام العام تحكم الآثار التي تترتب من وقت نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز قانونية سابقة عليه طبقاً للآثر الفوري المباشر .

ان كان الأصل ان احكم القانون لا تجرى الا على ما يقع من تاريخ نفاذه ولا يترتب عليه أثر بالنسبة لما تم قبله من مراكز قانونية ما لم ينص على خلاف ذلك ؛ الا انه متى كان القانون الجديد متعلقا بالنظام العام فانه - دون حاجة الى نص خاص يحكم الآثار التي تترتب من وقت نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز قانونية سابقة عليه وذلك طبقا للآثر الفوري المباشر لهذا التشريع . ولما كن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض احكام المرسوم رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ متعلقا بالنظام العام منه يسرى على العقود السابقة بالنسبة لما يستجد من أثرها من وقت نفاذه .

(نقض ١٩٨٠/٥/٨ - ضمن رقم ١٣١٢ س ٤٧ ق ١)

١١١٨ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - اختصاص المحكمة الكائن بدائرتها العقار محلها بنظر الدعوى ، عدم نعلقه بالنظام العام ، وجوب الدفع به قبل ابداء الخصم دفاعه في الموضوع .

ان جمل الاختصاص في المنازعات الايجارية الناشئة عن تطبيق احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة النزاع للمحكمة الكائن في دائرتها العقار عملاً بالمادة ٢/٤ منه خلافاً للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من قانون المرافعات ، يترتب عليه انه لا يجوز الاتفاق مقدماً على مخالفته طبقاً للمادة ٢/٦٢ من هذا القانون الأخير ؛ الا ان ذلك لا ينفي ان هذا الاختصاص ، اختصاص محلي ، لا يتعلق قواعد - عدا قاعدة حظر الاتفاق مقدماً على مخالفته - بالنظام العام ومن ثم فلا يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها الحكم بعدم الاختصاص دون دفع من الخصم قبل ابداء اي طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول عملاً بالمادة ١٠٨ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق ؛ ان المطعون عليه لم يدفع بعدم اختصاص

بحكمة القاهرة الابتدائية محليا بظن الدنوى وباختصاص محكمة الاسكندرية
الابتدائية الكائن بدائرتها العقار : فان الحكم اذ قضى بذلك يكون قد اخطأ في
تطبيق القسانون .

(نقض ١٤/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٩٧ س ٤٥ ق)

١١١٩ — القواعد الآمرة بالقانون الجديد — وجوب تطبيقها بأثر فوري
على المراكز القانونية والآثار التي تحققت في ظله طالما لم يكن قد صدر حكم
نهائي في النزاع .

المقرر — في قضاء محكمة النقض — أن الأصل أن القانون يسرى بأثر
فوري مباشر على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه ، سواء في نشأتها
أو في انتاجها آثارها ، أو في انقضائها وهو لا يسرى على الماضي ، فالمراكز
القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد .
بخضع للقانون الجديد الذي حصلت في ظله ، أما المراكز القانونية التي تنشأ
وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمن ، فان القانون يحكم العناصر والآثار
التي تتحقق في ظله ، ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة
للقانون القديم الذي تم الاعتد في ظله — باعتبار أنه تعبير عن ارادة ذوى
الشأن في نشوئها أو في آثارها ، أو في انقضائها ، الا أن هذا مشروط ألا
يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سائفة البيان لقواعد أمره .
فحينئذ يطبق القانون الجديد نمورا على ما لم يكن قد اكتمل من هذه
المراكز .

(نقض ٢٨/٥/١٩٨٠ — طعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٩ ق)

١١٢٠ — التزام المحكمة بطلبات الخصوم — علو هذا الالتزام على

اعتبارات النظام العام .

اذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه

— المستأجر — قد حدد طلباته في الدعوى بتخفيض اجرة العين المؤجرة منه الى ٣١٠ قرشا شهريا فانه بذلك يكون قد حدد نطاق الخصومة بينه وبين الطاعن — المؤجر — بها لا يجيز المحكمة الخروج عليها ايا كان مبلغ تعلق قواعد تحديد اجرة الاماكن المؤجرة بالنظام العام ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد حاد عن هذا النهج في قضائه — بتخفيض الاجرة الى مبلغ ١٧٦ قرشا — بمقولة ان اعتبارات النظام تعلق على اعتبارات الحكم بما يطلبه او لا يطلبه الخصوم فانه يكون قد اخطأ .

(نقض ١٩٨٠/٦/٢١ — طعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٤٩ ق ١)

١١٢١ — قاعدة عدم جواز الاثبات بشهادة الشهود في الأحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة ليست من النظام العام وعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ان يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود والا عد متنازلا عن هذا الدفع .

قاعدة عدم جواز الاثبات بشهادة الشهود في الأحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليست من النظام العام فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ان يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود ، فاذا سكت عن ذلك عد سكوته تنازلا عن حقه في الاثبات بالبينة وارتضى حكم الاحالة الى التحقيق ونفذه باعلان شاهده وقد سمعت محكمة الموضوع هذا الشاهد ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا النعى غير مقبول .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٩ — طعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٤٩ ق ١)

١١٢٢ — يجوز للمالك ان يتعاقد على اجرة اقل من الحد الأقصى من الاجرة القانونية ذلك ان تحديد الحد الأقصى للاجرة شرع لحماية المستأجر فقط .

اعادة تقدير اجرة وحدات المبنى لا يكون الا اذا اشتمل قرار اللجنة .

المطعمون فيه على تقدير أجره وحدة أو أكثر خلافاً للوحدة المطعمون على تقديرها ذلك أن المشرع أوجب في هذه الحالة استثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢١٨/١ من قانون المرافعات عند الحكم لمصلحة الطاعن ، إعادة النظر في تقدير أجره باقى الوحدات ولو لم تكن محلاً لطعن من ذوى الشأن ، مما مؤداه أن المستأجر لا يضر بطعنه إلا إذا كان الطعن منصبا على توزيع الأجرة الإجمالية على وحدات المبنى أو كان منصبا على تلك الأجرة وكان المالك قد طعن عليها ، ففي أى من هاتين الحالتين يعاد النظر في تقدير الأجرة ويكون الحكم الصادر في هذا الشأن ملزماً لكل من المالك والمستأجرين أعمالاً لنص المادة ١٣ آنفة البيان لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاة هذه المحكمة أن تحديد الحد الأقصى لأجرة الأماكن هو من المسائل المتعلقة بالنظام العام التي نص المشرع - حماية للمستأجر - على تأييم مخالفة القواعد الواردة بشأنها والتحايل على زيادتها وإخفاء حقيقة مقدارها للتهرب من حكم القانون ، مما مؤداه أنه يجوز للمالك أن يتعاقد على أجره أقل من الحد الأقصى للأجرة القانونية .

(نقض ١٢/١٣/١٩٨٠ - طعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٩ ق ١)

١١٢٣ - قبول الحكم المخالف للنظام العام - قيمته .

استقر قضاء هذه المحكمة على أن قانون التأمينات الاجتماعية هو وحده الذى ينظم حالات المستحقين للمعاش وهدى استحقاقهم فيه باعتبار أن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية في هذا الخصوص إنما تتعلق بالنظام العام فلا يصح أن يجرى اتفاق في شأنها . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول استئناف الطاعنة بمقولة أن ما قرره وكيلها بجلسة ١٩٧٦/٤/٨ أمام محكمة الدرجة الأولى من أن الهيئة لا تمنع في تسوية مستحققات المطعمون ضده حسب الحكم الذى صدر في الدعوى يعتبر قبولاً للحكم يمنع من الطعن فيه وفقاً للمادة ٢١١ مرافعات وصائر بذلك حق المستأنفة في الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٢/١٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٤٩ ق ١)

١١٢٤ - القوانين الآمرة ومنها قوانين ايجار الأماكن تطبق بأثر فوري على المراكز القانونية التي أدركها قبل أن تستقر فعلا بصدر حكم نهائى فى هذه الأنزعة ويجوز الاستناد اليها لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية .

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه ، سواء فى نشأتها أو فى انقائها آثارها ، أو فى انقضائها ، وهو لا يسرى على الماضى ، فالمراكز القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث تخضع للقانون القديم الذى حصلت فى ظله ، أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكمل خلال فترة تمتد فى الزمان ، فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تتحقق فى ظله فى حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تتم بعد نفاذه ، ولئن كانت المراكز القانونية تظل خاضعة للقانون القديم الذى نشأت فى ظله - باعتبار أنه تعبير عن ارادة ذوى الشأن - فى نشوئها أو فى آثارها ، أو فى انقضائها ، إلا أن هذا مشروط ألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفه البيان لقواعد آمرة فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز ، وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية كما يحكم انقضاءها ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تجيز للمؤجر أن يطلب إخلاء العين المؤجرة مفروشة إذا انتهت مدة الإيجار فقد رفع المطعون ضد الدعوى الابتدائية رقم ٢٨٥٧ سنة ١٩٧٥ الاسكندرية طالبا إخلاء الطاعن من العين التي يستأجرها مفروشة فنازعه الطاعن فى انتهاء العقد ، فقضت محكمة الدرجة الأولى برقضى الدعوى ، غاستأنف المطعون ضده هذا الحكم ، واثناء نظر الاستئناف صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومنع الإخلاء فى النزاع المائل بنصه فى المادة ٤٦ منه على أنه « يحق للمستأجر الذى يسكن فى عين استأجرها مفروشة من مالكيها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء فى العين ولو انتهت المدة المتفق عليها » ، وإذا كان هذا النص أمراً ، وكانت آثار المركز القانونى الذى يتمتع به المطعون ضده طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ويخوله حق الإخلاء قد أدركها القانون الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل أن تتحقق تلك الآثار وتستقر فعلا بصدر حكم نهائى فيه ، فهأنه ينطبق عليها ، مما مؤداه عدم جواز الحكم بالإخلاء ، طالما أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد استأجر عين النزاع

مفروشة من مالها واستقر بها خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولا يعترض على ذلك بأن عقد ايجار الطاعن قد انتهى قبل اقامة الدعوى الابتدائية مما لا يجوز بعثه من جديد ؛ ذلك ان نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صريح - وعلى ما أفصحت عنه مناقشات مجلس الشعب - في أنه يعتبر امتدادا قانونيا لعقد ايجار الشقة المفروشة بالشروط التي حددتها المادة ولو انتهى العقد حتى لا يتعرض المستأجر للطرد - طالما أنه لم يكن قد استقر المركز القانوني للخصوم بصدور حكم نهائي في النزاع - اذ كان ذلك ولكن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بالاخلاء ، فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٠ - طعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥٠ ق ١)

نقابات

١١٢٥ — دعوى النقابة — دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وسببها وآثارها — القرار الصادر من هيئة التحكيم في دعوى النقابة — لا حجية له في النزاع القائم بين العامل والشركة .

إذا كانت دعوى النقابة — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وفي سببها وفي آثارها وفي الأشخاص ، إذ هي تتصل بحق الجماعة ويتأثر بها مركزها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها لا باعتبارها ذاتية ، ككافة عتصم ، ومن ثم فإن القرار الصادر من هيئة التحكيم سالف الذكر لا تكون له حجية الأمر المقضي بالنسبة للنزاع القائم وبالقسم ، فليس من شأنه أن يكون سنداً للحق المطالب به ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن تقبض حجر الخصوم وأوجه دفاعهم حسبما وأرن ترد علم كل منها استقلالاً حسبما أن تقم قضاءها علم أدلة سائغة كافية لحمله ، فإن النعم علم الحكم المطعون فيه بالقصور لإغفاله الرد على هذا الجناح يكون علي غير أساس .

(الخص ١٢/٤/١٩٨٠ م طعن رقم ٩٦ لسنة ٤٤ ق ١)

١١٢٦ — الاتعاب المستحقة للمهندس النقابي عند عدم الاتفاق عليها — اختصاص مجلس النقابة بتقديرها — عدم النظام في الميعاد من قرار المجلس — أثره — اكتسابه قوة الأمر المقضي — لا يغير من ذلك أن تكون المفارعة حول سبب الالتزام .

مؤدى ما نصت عليه المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية ، أن مجلس النقابة يختص دون غيره — في حالة عدم الاتفاق المسبق كتابة على الاتعاب المستحقة للمهندس النقابي من العمل الذي قام به — بنظر ما يثور بين عضو النقابة وصاحب

العمل من نزاع حول سبب الالتزام بالاعتاب أو تقديرها ؛ وأن عليه إصدار قراره فيه خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب وإلا جاز الالتجاء الى القضاء ، ويصدر بتنفيذ ذلك القرار أمر من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو القاضي الجزئي بحسب الأحوال ، ويحق لكل من المهندس وصاحب العمل أن يتظلم من قرار مجلس انتقابة خلال العشرة أيام التالية لإعلانه به ؛ وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة المختصة وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات ؛ فإذا فوت أى منهما ذلك الميعاد ؛ فإن الأمر يضحى نهائيا تحول حجته دون بحث ما يمس موضوعه لسمو قواعد الحجية على أية اعتبارات أخرى . وإن كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعنة فوتت ميعاد التظلم من الأمر وذيل بالصيغة التنفيذية وأعلن اليها وغدا بذلك مستندا تنفيذيا ، وكانت منازعة الطاعنة تدور حول سبب الالتزام ومدى استحقاق المطعون عليه الأول لتلك الاعتاب وهى أسباب سابقة على صدور الأمر ؛ فإن النعى يكون على غير أساس .

. (نقض ١٥/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق)

نقــض

اولا - اجراءات الطعن

ثانيا - الخصوم في الطعن

ثالثا - المصلحة في الطعن

رابعا - نطاق الطعن

خامسا - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام

سادسا - أسباب الطعن

سابعا - خلالات الطعن

ثامنا - اثر الحكم في الطعن

تاسعا - مسائل متنوعة

اولا - اجراءات الطعن

١١٢٧ - ثبوت أن موطن الطاعن خارج مدينة القاهرة - اختياره ابداع
صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض - أثره - وجوب اضافة ميعاد مسافة
الى ميعاد الطعن .

يجوز للطاعة طبقا للمادة ٢٥٢ من قانون المرافعات أن تودع صحيفة
الطعن قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه ،
واذ يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعة تقيم بناحية يسيطر مركز طالخا
ولما كانت المسافة بين هذه المدينة والقاهرة تجاوز ١٤٠ كيلو مترا ، فإنه يتعين

وقد اختارت الطاعة ان تودع صحيفة الطعن. ولم كتاب محكمة النقض ان يضاف الى ميعاد الطعن ميعاد مسافة قدره ثلاثة ايام عملا بنص المادة ١٦ من قانون المرافعات . واذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩ وادعت صحيفة الطعن يوم ١٩٧٤/٦/١٠ فان الطعن يكون قد رفع في حدود الميعاد القانوني .

(نقض ١٩٨٠/١/١ — طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ ق ١)

١١٢٨ — اقامة طعن امام محكمة النقض بدعوى اغفالها الفصل في بعض الطلبات — عدم ايداع الطاعن صورة من حكم النقض السابق وصورة من الحكم الاستثنائي المطعون فيه ، اثره — بطلان الطعن — لا يغير من ذلك ان تكون الصورة الاخيرة مودعة بالطعن .

توجب المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات على الطاعن ان يودع قلم كتاب محكمة النقض في ذات وقت ايداع الصحيفة صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لاصله او الصورة المعلنة من هذا الحكم ان كانت قد اعلنت . فان لم تودع هذه الأوراق وقت تقديم الصحيفة حكم ببطلان الطعن ، واذ يبين من الأوراق ان الطاعن لم يراع ما اوجبه هذه المادة اذ لم يودع صورة من حكم محكمة النقض الصادر في الطعن السابق ولا صورة من الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الاستئناف ، فان الطعن يكون باطلا سواء باعتباره طلبا فيما لغلت محكمة النقض الحكم فيه او باعتباره طعنا جديدا . ولا يمنع من بطلان الطعن الجديد ان تكون صورة الحكم المطعون فيه قد اودعت في الطعن السابق ؛ اذ لكل طعن كيانه ووضايعه .

(نقض ١٩٨٠/١/٨ — طعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٧ ق ١)

١١٢٩ - توقيع محام مقبول امام محكمة النقض على صحيفة الطعن -
عدم وجوب اثبات درجة قيده بجدول المحامين او رقم توكيله .

ينبغي ان يوقع صحيفة الطعن محام مقبول امام محكمة النقض وان يودع
سند وكالته وقت تقديم الصحيفة ، واذا كان ذلك . وكنت الفترة الثانية
من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات لم تستلزم اثبات درجة قيد المحامي
بجدول المحامين او رقم توكيله بالصحيفة . وكان البين من - صحيفة الطعن
انها موقعة من الاستاذ المحامي المقبول امام محكمة النقض .
الذي اودع سند وكالته عن الطاعن وقت تقديم تلك الصحيفة فان الدفع يكون
على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٢ - طعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٤ ق)

١١٣٠ - الخصومة لا تنعقد الا بين الأحياء - ثبوت ان احد المطعون
عليهم قد توفي قبل رفع الطعن بالنقض - اثره - اعتبار الخصومة في الطعن
بالنسبة له منعدمة .

من المقرر أن الخصومة لا تنعقد الا بين اشخاص موجودين على قيد
الحياة ومن ثم فانها في مواجهة الخصم المتوفى تكون معدومة ولا ترتب اثرا .
وكان الثابت من ورقة اعلان المطعون ضده الاول بصحيفة الطعن انه قد توفي
بتاريخ ١٩٧٥/٨/٨ قبل رفع الطعن بالنقض فانه يتعين الحكم باعتبار الخصومة
في الطعن بالنسبة له معدومة .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٨ - طعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٥ ق)

١١٣١ - مقر الوكيل الملاحى للسفينة التي تباشر نشاطا تجاريا في
مصر - اعتباره موطنا لما لك السفينة - وجوب احتساب مواعيد المسافة من
هذا الوطن بون موطنه الاصلي في الخارج - مثال في الطعن بالنقض .

من المقرر ان لكل سفينة تباشر نشاطا تجاريا وكيلا ملاحيا

ينوب عن مالكها — سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً — في مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة في جمهورية مصر العربية ويمثله في الدعاوى التي ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ويعتبر مقر هذه الشركة موطناً لمالك السفينة تسلّم إليه فيه الاعلانات وتحسب منه مواعيد المسافة المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك . وكان البين من الأوراق ان الشركة الطاعنة شركة ملاحية اجنبية مباشر بواسطة سفنها نشاطاً تجارياً في جمهورية مصر العربية وتتولى شركة القناة للتوكيلات الملاحية أعمال التوكيل الملاحي عنها في كل ما يتعلق بهذا النشاط فمن ثم يعتبر مقر هذا الوكيل موطناً لها في مصر ، واذ اختصت تلك الشركة في هذا النزاع في مواجهة وكيلها البحري المذكور أمام محكمة أول درجة ثم أمام محكمة الاستئناف ، فان ميعاد المسافة الواجب اضافته الى ميعاد الطعن بالنقض الذي اقامته الطاعنة يحسب من موطنها في مصر .

(نقض ١٩٨٠/٢/٤ — طعن رقم ٥٩١ لسنة ٣٩ ق)

١١٣٢ — تقديم المحامي الذي رفع الطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها وكيّلة عن الطاعنين الآخرين — عدم تقديم صورة رسمية من قرار الوصاية أو التوكيل الصادر لها من الآخرين — اثره — عدم قبول الطعن بالنقض بانسبة لمن عدا الطاعنة الأولى .

أوجبت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات على الطاعن في الطعن بالنقض ان يودع سند وكالة المحامي الموكل في الطعن واذ كان الثابت ان المحامي رافع الطعن عن الطاعنات تد اودع عند تقديم صحيفة الطعن توكيلاً صادراً إليه من الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية على اولادها القصر وبصفقتها وكيّلة عن الطاعنين الثانية والثالثة إلا انه لم يودع مع هذا التوكيل او يقدم للمحكمة لدى نظر الطعن وتداوله بالجلسات صورة رسمية من قرار الوصاية الصادر للطاعنة الأولى اثباتاً لصفتها المذكورة ولا التوكيل الصادر لها من الطاعنتين الأخريتين لبيان ما اذا كان هذا التوكيل يجيز لها توكيل محامي للطعن بالنقض

لما كان ذلك ، فمن الطعن وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يضحى بالنسبة لمن غدا الطائفة الاولى عن نفسها غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

(نقض ١٩٨٠/٢/٩ — طعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق)

١١٢٣ — الغفال بيان اسم الموظف الذى تسلم صحيفة الطعن بالنقض
— لا يطلبن — بيان موطن المحامى الموكل عن الطاعنين — الغفال بيان موطنهم
بالصحيفة — لا يطلان .

تجيز المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ايداع صحيفة الطعن قلم ككتاب محكمة النقض والمحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه ، وبيان اسم الموظف الذى تسلم الصحيفة — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — ليس من البيانات الجوهرية التى يترتب على عدم اثباتها البطلان . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق ان صحيفة الطعن اودعت قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة واثبت فيها بيان موطن المحامى الموكل عن الطاعنين ، وكان هذا الموطن معتبرا فى اعلان الأوراق اللازمة لسير الطعن عملا بالمادة ١/٧٤ من قانون المرافعات بما يجعله موطنا مختارا للطاعنين فى كل ما يتعلق بالطعن ، يتحقق بذكره الغاية من بيان موطن الطاعنين فى الصحيفة . ومن ثم وبالتطبيق لحكم المادة ٢ من قانون المرافعات لا تبطل الصحيفة .

٢ نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ — طعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ ق)

١١٢٤ — الطعن فى الحكم — وجوب ان يكون الطاعن على قيد الحياة
وقت رفع الطعن — ليس لمن كان يمثله صفة فى الطعن على الحكم بعد وفاته
— اعتبار خصومة الطعن فى هذه الحالة معدومة ولا يصححها اجراء لاحق .

الطعن فى الحكم — وعلى ما تجرى به نص المادة ٢١١ من قانون
المرافعات — لا يجوز الا من الحكومة عليه ، وهو ما يقتضى ان يكون المحكوم
عليه موجودا على قيد الحياة فى وقت رفع الطعن والا كانت الخصومة فى

الطعن مطبوعة لا ترتب أثراً ولا يصح منها إجراء لأحق إذا العبرة في القضية أنها هي بشخص الخصم لا بشخص من يمثله ، فإذا تبين موت الخصم المحكوم عليه قبل رفع الطعن ، فإنه لا يكون لمن كان يمثله ثمة صفة في الطعن في الحكم ، فإذا طعن فيه كان الطعن باطلاً لرفع من لا صفة له فيه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر في القضية رقم ١١٢٥ المقدمة من الأستاذ ... المحامي الذي رفع الطعن ووقع على صحيفته بصفته قيمياً على المحكوم عليها .. أنها كانت متوفاه قبل رفع الطعن ، فإنه لا تكون له صفة في رفعه لوفاة من يمثله قبل رفع الطعن ، ومن ثم يكون الطعن باطلاً .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ — طعن رقم ١١٥ لسنة ٤٦ ق)

١١٢٥ — عدم مراعاة ميعاد اعلان صحيفة الطعن بالنقض — لا بطلان —

م ٣/٢٥٦ مرافعات .

تنص المادة ٣/٢٥٦ من قانون المرافعات على أنه « وعلى قلم المحضرين ان يقوم باعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها اليه — من قلم كتاب محكمة النقض — ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان اعلان صحيفة الطعن » . مما مفاده ان الميعاد المقرر لا بطلان صحيفة الطعن بالنقض طبقاً لهذه المادة ليس ميعاداً حتمياً ، بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان . لما كان ذلك ، وكان الفصل الخاص بالنقض في قانون المرافعات قد خلا من نص بمسائل لنص المادة ٢٤٠ في فصل الاستئناف يحيل الى المادة (٧٠) من قانون المرافعات ، سواء قبل أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٧٦ . فان الدفع يكون في غير محله .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ — طعن رقم ١١٤ لسنة ٤٥ ق)

١١٣٦ - وجوب ايداع صورة من الحكم الابتدائي الذي احال اليه المحكوم المطعون فيه واذا كان الطعن باطلا - اسباب الطعن غير المتعلقة بالسبب المحال بشئها - لا محل لابطائه بالنسبة اولا - الطعن المتعلق بذلك الاسباب - وجوب ابطاله جزئيا .

اوجبت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات - معدنة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ - على الطاعن ان يودع قلم الكتاب - في ذات وقت ايداع صحيفة الطعن - صورة من الحكم الابتدائي ، ان كان الحكم المطعون فيه قد احال اليه في اسبابه ورتبت على مخالفتها بطلان الطعن . الا انه لما كانت غلة هذا النص هي تمكين محكمة النقض من تفهم وجه النعي على الحكم المطعون فيه على نحو شامل خال من الجبالة ، فانه اذا ما كان انحكم المطعون فيه قسدا احاط بالواقعة محل النعي بما يتيح لمحكمة النقض اعمال رقابتها عليه في حدود سبب النعي ، فان استلزام تقديم صورة من الحكم الابتدائي الذي ايداه الحكم المطعون فيه يكون نافلا ، ذلك ان ايداع صورة الحكم الابتدائي ليس هدفا في ذاته وانما هو وسيلة افترض القانون لزوما للفصل في الطعن ، فاذا انتفى هذا الغرض بثبوت كفاية الحكم المطعون فيه وحده لدفع الطعن ، انتفى هذا الغرض وزال الاثر الذي رتبته القانون عليه ، ومن ثم انه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اذا تعددت اسباب الطعن وكان بعضها لا يحتاج الفصل فيه الى مطالعة الحكم الابتدائي خلافا لبعضها الآخر ، فانه لا وجه لابطال الطعن برمته ، اذ لا محل لد اثر البطلان الجزئي على ما صح من الاجراءات ، الا اذا كان الجزء الباطل من الطعن يحول بين محكمة النقض وبين الفصل في الجزء الصحيح منه ، او كانت اسباب الطعن تعتبر وحدة واحدة يتعذر تجزئتها ، لما كان ذلك وكان الطاعن ، وان لم يودع صورة من الحكم الابتدائي الذي ايداه الحكم المطعون فيه ، الا انه متى كان البين من مطالعة صحيفة الطعن انه قد اقيم على سببين ، انصرف اولهما والوجه الثالث من ثانيهما الى قضاء الحكم المطعون فيه فيما لم يحل فيه الى اسباب الحكم الابتدائي ، بل اقتصر على تعييب الحكم المطعون فيه في هذا الشق لما اورده من اسباب مستقلة عن الحكم الابتدائي ، بما يكفي معه الحكم المطعون فيه وحده لتفهم الطعن في هذا الخصوص ، وكانت اوجه الطعن

التي ساقها الطاعن مما تقبل التجزئة ، ومن ثم لقد صحت اجراءات الطعن في هذا الشق وحده ، ولما كان ما اورد الطاعن في الوجهين الاول والثاني من السبب الثاني للطعن وتوابعها الضمى على الحكم بالنسداد في الاستدلال بما استخلصه من الادلة المقدمة الى محكمة الموضوع ، انها هو موجه الى قضاء الحكم المطعون فيه فيما اخل بشأته الى اسباب الحكم الابتدائي على نحو يتحتم معه الرجوع اليها للفصل فيهما . فانه يتعين ابطال الطعن جزئيا في خصوصها اعمالا لما نصت عليه المادة ٢٥٥ مرافعات سالفة البيان .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ — طعن رقم ٣٧ لسنة ٤٦ ق)

١١٢٧ — اجراءات رفع الطعن بالنقض — بيانات صحيفة الطعن .

انه وان كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على ان يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض او المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه ، إلا ان هذا التعميد الذي ادخله المشرع على طريقة رفع الطعن بتقرير حسبها افصحت عنه المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات وتعلقتا على المادة ٢٥٣ سالفة الذكر انما قصد به تيسير الاجراءات وحتى لا يتجشم المحامي مشقة الانتقال بنفسه الى قلم الكتاب للتقرير بالطعن فاستحسن المشرع استعمال عبارة « يرفع الطعن بصحيفة تودع . . . » بدلا من عبارة « يرفع الطعن بتقرير يودع » منعا لكل لبس ، وان كانت العبارة بتوافر البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن بحيث لا تشريب على الطاعن ان هو اودع قلم الكتاب طلبا توافرت فيه تلك البيانات لان الفاية من هذا الاجراء تكون قد تحققت الامر الذي يكون معه الدفع ببطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني في غير محله ، ولا يقدح في ذلك خلو الطلب من تاريخ ايداعه ، لانه ليس من البيانات التي اجبتها المادة ٢٥٣ سالفة الذكر ومن ثم لا يترتب على اغفاله بطلان الطعن .

(نقض ١٩٨٠/٦/١٠ — طعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٤ ق)

١١٣٨ - التوكيل الصادر إلى المدعى الذي يرفع الطعن . م.ع. على
بصفتة والصادر من الطاعن الثاني بصفتة وكلا عن الطاعنين الآخرين
بموجب توكيلات ذكرت أرقامها دون تقديم تلك التوكيلات - الدفع بعدم قبول
الطعن لرفعه من غير ذي صوة في هذه المثالة يكون في محله .

وحيث أن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة أن التوكيل المتقدم صادر
للمحامي من الطاعن الثاني بصفتة وكلا عن الطاعنين آتفى الذكر دون
صفتة الشخصية كما أنه لم يقدم توكيلات صادرة من باقى الطاعنين للطاعن
الثاني . وحيث أن هذا الدفع في محله ذلك أنه لما كان يبين من الأوراق أن
التوكيل المودع بملف الطعن لم يصدر من الطاعن الذى عن نفسه إلى
المحامى الذى رفع الطعن ووقع على بصفتة بل صدر له من الطاعن الثاني
بصفتة وكلا عن الطاعنين آتفى الذكر بموجب توكيلات ذكرت أرقامها دون
تقديم تلك التوكيلات للتعرف على حدود وكالة الطاعن اثنائى عنهم وما إذا
كانت تشمل الاذن له فى توكيل المحامين فى الطعن بالنقض أولا تشمل هذا
الاذن ، لما كان ذلك وكان المحامى لم يقدم عند نظر الطعن توكيلا من الطاعن
الثانى عن نفسه وسندات الوكالة التى قيل بصورها من باقى الطاعنين إلى
هذا الأخير ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة يكون في
محله ويتعين لذلك القضاء بعدم قبول الطعن .

نقض ١١٨٠/١١/٤ - طعن رقم ٢٤٠ س ٤٢ ق ١

١١٣٩ - اجراءات الطعن بالنقض - واجب الخصوم - تقديم أدلة

أوجه الطعن .

من المستقر فى قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الاجراءات
الجوهرية فى الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل
على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون . واذ
كانت الطاعة لم تقدم الدليل على وجود تلك التحقيقات تحت بصر المحكمة
الاستئنافية حتى تستطيع هذه المحكمة التحقق من صحة ما تنعاه على الحكم

المطعون فيه ، كما خلفت أوراني الطعن بها يفيد ذلك ، لأن التواجس في هذا الخصوم — أيا كان وجه الرأي فيه — يصبح عاريا من دليله فهو مقبول .

نقض ١٨/١١/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٣ ق ١

١١٤٠ — خلو بعض أسباب الطعن من إيضاح مواطن العيب في الحكم المطعون فيه يجعل النعى بذلك الأسباب مجعلا وغير مقبول ولكنه لا يؤثر على باقى أسباب الطعن ولا يرتب بطلان الطعن برمته .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن خلو بعض أسباب الطعن من إيضاح مواطن العيب في الحكم المطعون فيه يجعل النعى بذلك الأسباب مجعلا وغير مقبول ، ولكنه لا يؤثر على باقى أسباب الطعن ولا يرتب بطلان الطعن برمته . اذ كان هذا وكان مبنى الدفع ان البعض غقط من أسباب الطعن مجعلا فن ذلك — على فرض صحته — ليس من شأنه بطلان الطعن . مما يكون معه الدفع بالبطلان على غير أساس .

نقض ١٨/١١/١٩٨٠ — طعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق ١

١١٤١ — اجراءات الطعن بالنقض — وجوب تقديم الخصوم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون .

ان الشارع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — عد من الاجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض ان يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون ، واذ لم تقدم الشركة الطاعنة رفق طعنها صورة رسمية من الحكم السابق صدوره بجلسة ١٩٧٥/١١/٢ بدب خبر ، والذي تضمن وقائع الدعوى . وما قدمه الخصوم نيها من مستندات — والى احوال البها الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه — حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضدها لم يقدم دليلا على صحتها

لم يمثّل المطعون ضدها بعد ولما ممّثلها القانوني ، فإن قولها لم يمسّذا
لخصوم يصح عاريا من دليله .

(نقض ٨/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٢٥ س ٥٠ ق ١)

١١٤٢ - يبطل الطعن بالنقض إذا لم يودع الطاعن وقت تقديم صحيفة
الطعن بالنقض صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وتعتبر الصورة
المودعة في حكم المطابقة للأصل إذا كانت مطابقة حقا لأصل الحكم وموجبه
للأدلة فإن إليها بحيث إذا ثبت نقص فيها أو عدم مطابقتها للأصل فلا يصح
التعويل عليها .

لما كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم
١٢ لسنة ١٩٧٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - توجب على
الطاعن وقت تقديم صحيفة الطعن بالنقض فلم كتاب المحكمة - تقديم صورة
من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله - أو الصورة المعلنه من هذا الحكم ان
كانت قد اعلنت وان صورة الحكم المودعة تعتبر في حكم الصورة المطابقة
لأصله إذا كانت مطابقة حقا لأصل الحكم ، وموجبة للاطمئنان إليها ، بحيث
إذا ثبت نقصها أو عدم مطابقتها لأصله ، فلا يصح التعويل عليها ، وتعين
الحكم ببطلان الطعن ، لما كان ذلك وكان الثابت بمحضر الايداع الذي حرره
فلم كتاب هذه المحكمة عند ايداع صحيفة الطعن أن الطاعنين لم يودعوا مع
الصحيفة صورة الحكم المطعون فيه المطابقة لأصله أو الصورة المعلنه وانما
اودعوا صورة من الصحيفة الأولى من صحائف الحكم المطعون فيه ومنطوقه
جاءت غفلا من بيان وقائع الدعوى ودفاع الخصوم والأسباب التي قام عليها
الحكم فانها لذلك لا تكون مطابقة للحكم ، ويكون الطعن باطلا .

(نقض ١٣/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٣١٣ لسنة ٤٩ ق)

١١١٢ - الأصل في ايداع صحيفة الطعن بالنقض ان يتم بقلم كتساب محكمة النقض ويباح ان يودع الصحيفة قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم - اذا اتبع الطاعن الأصل فعين ان يزداد الميعاد المحدد لتقديمها بحسب المسافة التي بين المكان الذي يجب الانتقال منه ومدينة القاهرة طبقا لنص المادة ١٦ مرافعات - أساس ذلك .

ان النص في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على انه " يرثع الطعن بصحيفة يودع قلم كتاب محكمة النقض او المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه " يؤداه ان النسخ جعل الأصل في ايداع صحيفة الطعن بالنقض ان يتم بقلم كتاب هذه المحكمة . وانه اباح ايداعها قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم دون الالتزام بذلك ، فان اتبع الطاعن الأصل المقرر بايداع صحيفة قلم كتاب محكمة النقض فعين ان يزداد الميعاد لتقديمها يوما لكل مسافة تقدرها خمسين كيلو مترا بين المكان الذي يجب الانتقال منه ومدينة القاهرة بقرمحسبة النقض وكذلك يوما لما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلو مترا وبها لا يجوز أربعة أيام عدا بالمادة ١٦ من قانون المرافعات واذ كان ذلك وكانت المسافة بين مدينة الزقازيق والقاهرة من د على اثنيانين كيلو مترا فحق ميعاد نظم يزداد يومين . ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٧/٥/٤ - وأرسلت صحيفة الطعن قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٧/٧/٥ فائبا تكون قد أودعت في الميعاد القانوني .

النقض ١٩٨٠/١٢/٢٠ - طعن رقم ١٠٧٥ س ٤٧ ق ١

١١٤٤ - طبقا لنص المادة ٢٥٥ مرافعات يجب على الطاعن بطريق النقض ان يودع قلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلقة من هذا الحكم وهو اجراء جوهري يترتب على اغفاله الحكم ببطلان الطعن ولا يصحح ذلك ايداع صورة عرفية من ذلك الحكم .

ان المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ ، توجب على الطاعن بطريق النقض ان يودع قلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة

مسورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلقة من هذا الحكم ان كانت قد أعلنت ، وهو اجراء جوهري يترتب على الغفاله الحكم بطلان الطعن ، ولا يغنى عنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تقديم صورة عرفية من هذا الحكم . لما كان ذلك وكان الثابت بمحضر الايداع الذى حرره قلم كتاب هذه المحكمة ، عند تقديم صحيفة الطعن ، ان الطاعن لم يودع معها صورة الحكم المطعون فيه المطابقة لأصله ، أو الصورة المعلقة ، وانما اودع صورة عرفية من ذلك الحكم فانه يتعين القضاء ببطلان الطعن .

(نقض ٢٢/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٨ ق)

ثانيا — الخصوم فى الطعن

١١٤٥ — اختصاص الراسى عليه المزاى فى دعوى بطلان حكم مرسى المزاى — صدور الحكم بالبطلان — طعنه فيه بطريق النقض — اعتباره طعنا مرفوعا من ذى صفة .

من المقرر — فى قضاء هذه المحكمة — انه يجوز الطعن بالنقض من كل من كان طرفا فى الخصومة امام المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفا أو مستأنفا عليه خصما اصيلا أو ضامنا لخصم اصيل مدخلا فى الدعوى أو مت دخلا فيها . واذ كان ذلك وكان الطعن قد رفع من خصمين اصليين فى المنازعة الدائرة حول طلب بطلان سند شرائهما بالمزاى وكانا مستأنفا ضدهما ومحكوما عليهما بالحكم المطعون فيه فان الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة يكون على غير اساس .

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ — طعن ٥٤٥ س ٤٨ ق)

١١٤٦ — الاختصاص في الطعن بالنقض — شرطه — عدم توجيه طلبات الخصم وقوفه موقفا سلبيا من الخصومة ودون أن يحكم له أو عليه بشيء — أثره — عدم جواز اختصاصه في الطعن .

المناط في توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة في اختصاصه بأن يكون لأي منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع وتنازع أي منهما الآخر في طلباته . وإذا كان المطعون ضده الثالث عشر قد اختصم أمام محكمة الموضوع بدرجتها دون أن توجه إليه طلبات وكان موقفه في الخصومة سلبيا ولم تصدر منه منازعة أو يثبت له دفاع ولم يحكم له أو عليه بشيء فإن اختصاصه في الطعن يكون غير مقبول .
(نقض ١٧/١/١٩٨٠ — طعن ٥٤٥ س ٤٨ ق ١)

١١٤٧ — ورود المادة ٢١٨ مرافعات ضمن الأحكام العامة في الطعن — أثره — وجوب اعمالها عند الطعن بالنقض بالنسبة لحالة تعدد المحكوم عليهم — لا محل لاعمال حكمها بالنسبة لحالة تعدد المحكوم لهم — علة ذلك .

وردت المادة ٢١٨ من تانون المرافعات ضمن الأحكام العامة في الطعن المنصوص عليها بالفصل الأول من الباب الثاني عشر الذي أورد فيه القانون المذكور طرق الطعن في الأحكام والأصل هو انطباق تلك الأحكام العامة على كافة طرق الطعن إلا ما يكون قد ورد بشأنه نص خاص مغاير مما مؤداه انطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ على الطعن بطريق النقض وذلك بالنسبة للشق الأول منها فقط الذي يواجه حالة تعدد المحكوم عليهم دون شقها الأخير المتعلق بحالة تعدد المحكوم لهم إذ ورد بشأنها في الفصل الخاص بالطعن بطريق النقض حكم مغاير هو ما نسبت عليه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات من وجوب اشتغال صحيفة الطعن على استماع جميع الخصوم . الواجب اختصاصهم بمناقضته — وعلى ما جرت — فضاء هذه المحكمة — أنه إذا أغفل الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصطر في موضوع غير .! الانجزئة كان طعنه باطلا . غير مقبول .

(نقض ٩/٢/١٩٨٠ — طعن ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق ١)

١١٤٨ - الخصوم في الطعن بالنقض .

لا يكفي لقبول الطعن مجرد ان يكون المطعون ضده طرفا في الخصومة امام المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب ان يكون قد نازع خصمه امامها في طلباته او نازعه خصمه فيما طلب ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده الثاني طلب امام محكمة اول درجة عدم قبول الدعوى او سماعها - وهو طلب لصالح الطاعنين - وله يستأنف الحكم الصادر منها ، ولم ينازع الطاعنين امام محكمة الاستئناف ولم يوجهوا هم او المطعون ضده الاول اليه طائعات فلا يكون للطاعنين مصلحة في اختصاصه امام هذه المحكمة مما يوجب عدم قبول الطعن بالنسبة له .

(نقض ٢٣/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٧٠٧ لسنة ٤٧ ق)

١١٤٩ - متى كان المطعون ضده الثاني لم يختصم الا امام محكمة

الاستئناف لتقديم ما لديه من مستندات ووقفه موقفا سلبيا وعدم الحكم عايه بشيء ما فانه لا يقبل اختصاصه في الطعن بالنقض .

لما كان يشترط تبين اختصاصه في الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فضلا عن كونه طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ان تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره وكان الثابت من الأوراق ان المطعون ضده الثاني لم يختصم الا امام محكمة الاستئناف لتقديم ما لديه من مستندات وانه وقف من الخصومة موقفا سلبيا ولم يحكم عليه بشيء ما وكان الطاعن قد أسس طعنه على اسباب لا تعلق لها الا بالمطعون ضدها الاولى ، فانه لا يقبل اختصاصه في الطعن ويتعين لذلك عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثاني .

(نقض ١٠/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٦ - ٢٩ ق)

١١٥٠ - المناط في توجيه الطعن الى خصم معين أن تكون الطاعن بصلحة في اختصاصه بأن تكون لأي منهما طابات قبل الآخر أمام محكمة الموضع ونزع أي منهما الآخر في طاباته - اختصاص الطاعن المطعون ضدهم من الثالث حتى الآخر أمام محكمة الاستئناف دون أن يوجه اليهم طابات ولم يحكم لهم أو عليهم بشيء - اختصاصهم في الطعن بالنقض يكون غير مقبول .

ان المناط في توجيه الطعن الى خصم معين ان تكون الطاعن بصلحة في اختصاصه بأن تكون لأي منهما طابات قبل الآخر أمام محكمة الموضع ونزع أي منهما الآخر في طاباته ، واذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد قضى على الطاعن بالتعويض للمطعون ضدهما الأول والثانية وحسبهما . وانصبت طابات الطاعن في الاستئناف على طاب الغاء هذا القضاء ، وقد اختصم الطاعن المطعون ضدهم من الثالث حتى الآخر أمام محكمة الاستئناف دون أن يوجه اليهم طابات ، وكان موقفهم في الخصومة سلبيا ولم يصدر منهم منازعة أو ثبت لهم دفاع ولم يحكم لهم أو عليهم بشيء فان اختصاصهم في الطعن - بالنقض - يكون غير مقبول .

النقض ٢٠/١٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٤١٥ س ٢٩ ق ١

١١٥١ - لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الطعن قد أقيم على أسباب لا تتعلق بمن اختصم فيه .

انه ولئن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الطعن قد أقيم على أسباب لا تتعلق بمن اختصم فيه . لما كان ذلك وكانت أسباب الطعن جميعها تدور حول أفراد المطعون ضدها باستتجار المعين وخضوع النزاع حتى تبيح له رد المناط في توجيه الطعن الى خصم معين أن تكون الطاعن بصلحة في اختصاصه بأن تكون لأي منهما طابات قبل الآخر أمام محكمة الموضع ونزع أي منهما الآخر في طاباته - اختصاص الطاعن المطعون ضدهم من الثالث حتى الآخر أمام محكمة الاستئناف دون أن يوجه اليهم طابات ولم يحكم لهم أو عليهم بشيء - اختصاصهم في الطعن بالنقض يكون غير مقبول .

وكانت الدعوى مرفوعة أصلاً من المطعون ضدّ الثاني بمنع التعرّض له في ذات العين وتمكينه من نصيبه فيها ، تأسيساً على أنه شريك للمطعون ضدها الأولى بحق النصف في ملكية الجدك بها ، وبالتالي يكون للطاعن مصلحة في اختصاصها .

! نقض ١٩٨٠/١٣/٢٧ - طعن رقم ٤٦٨ لسنة ٥٠ ق (

ثالثاً - المصلحة في الطعن

١١٥٢ - خطأ الحكم المطعون فيه بقضائه باعتباره الاستئناف كان لم يكن - الطعن فيه لهذا السبب - غير منتج طالما أن الحكم المستأنف غير جائز استئنافه .

إذا كان نقض الحكم لا يحقق سوى مصلحة نظرية محضة لأن الطاعن استأنف الحكم بعدم جواز المعارضة - الصادر في دعوى احوال شخصية - وهو حكم لا يحوز استئنافه بحيث إذا نقضت المحكمة الحكم - لتفسيئها باعتبار الاستئناف كأن له يكن على خلاف القانون - وأحالت القضية لمحكمة الاستئناف ، فإن قضاءها فيه يكون عدم جواز الاستئناف بما لا ينبت الطاعن ومن ثم يكون الطعن غير منتج .

(نقض ١٩٨٠/١/١٦ - طعن رقم ٤١ مس ٤٧ ق)

١١٥٣ - المصلحة في الطعن - ما هيته .

أن أساس المصلحة في الطعن يكون في الضرر الذي يحمله الحكم في مواجهة الطاعن سواء في قضاء الحكم على الطاعن بشيء ما أو برفض كل أو بعض طلباته أو في عدم أخذ الحكم بدفاعه وذلك أيا كان مركز المحكوم عليه في الدعوى سواء كان مدعياً أو مدعى عليه أو مت دخلاً أو مدخلاً بأى صفة كانت ، كما أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يسكون طرفاً في

الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وانما يجب ان يكون قد اتفاد من الوضع القانوني الناشئ عن هذا الحكم بحيث تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ، لما كلن ذلك وكانت الطاعنة والمطعون ضدها الرابعة قد اختصما امام محكمة اول درجة للحكم عليهما على سبيل التضامن والتضامن بالمبلغ المطالب به فحكمت محكمة اول درجة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى بالنسبة للطاعنة وباختصاص هيئات التحكيم ورفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الرابعة ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم طالبة الغاء واختصمت المطعون ضدها الرابعة في الاستئناف فقضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة ولائيا وينظر الدعوى وباختصاص هيئات التحكيم وذلك بالنسبة للطاعنة تأسيسا على انتفاء الارتباط بينها وبين المطعون ضدها الرابعة ، فان الطاعنة - ولم يقضى لها الحكم المطعون فيه بطلباتها في الاستئناف - تعد محكوما عليها بما يوفر لها المصلحة في الطعن ، كما تعد المطعون ضدها الرابعة محكوما لها لتوافر مصلحتها في الدفاع عما افادت من الحكم المطعون فيه مما يجيز للطاعنة اختصاصها في هذا الطعن الذي اقيم على اسباب تتعلق بها ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول على غير اساس متعينا رفضه .

(نقض ١٩٨٠/١/١٩ - طعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٨ ق)

١١٥٤ - بطلان الاستئناف - تساويه في النتيجة مع اعتباره كان لم

يكن - المصلحة النظرية الصرف لا تصلح سببا لنقض الحكم .

- اذا كان مال الاستئناف حتما هو البطلان ، وهو ما يلتقى في نتيجته مع اعتباره كان لم يكن ، فان مصلحة الطاعنة من طعنها تكون مصلحة نظرية صرفا ويكون النعى بالتالي غير منتج ولا جدوى منه .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٩ - طعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٣ ق)

١١٥٥ - قاعدة المصلحة مناط الدعوى كما تطبق فى الدعوى حال رفعها تطبق أيضا فى الاستئناف وفى النقض ومعبأها سواء كانت حالة أو محتملة هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن حين تقضى برفض طلباته كلها أو قضى له ببعضها دون البعض الآخر - مثال .

لما كانت قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض كما تطبق فى الدعوى حال رفعها وعند استئناف الحكم الذى يصدر فيها ، ومعبأ المصلحة الحقة ، سواء كانت حالة أو محتملة إنما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن حين تقضى برفض طلباته كلها أو تقضى له ببعضها دون البعض الآخر ، فلا مصلحة فيما يكون قد صدر به الحكم وفق طلباته أو محققا لمقصوده منها .

(نقض ١٢/٢٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٦ ق)

رابعاً - نطاق الطعن

١١٥٦ - الطعن بالنقض فى الحكم المنهى للخصومة - النعى الموجه للحكم السابق عليه يقبل الاستئناف شكلاً - اعتبار الطعن شاملاً لهذا الحكم - م ٢٥٣ مرافعات .

انه ولئن كان هذا الطعن موجها الى الحكم الاخير الذى انهى الخصومة الا انه لما كان النعى متعلقا بالحكم الصادر فى ٣/٤/١٩٧٢ الذى قضى بقبول الاستئناف شكلاً وبجوازه سابقا على حكم المطعون فيه والذى لم يكن بتبطل الطعن فيه على استقلال قبل صدور الحكم المنهى للخصومة فان الطعن يعتبر شاملاً لذلك الحكم وذلك تطبيقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ مرافعات .

(نقض ٢٥/٣/١٩٨٠ - طعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٥ ق)

١١٥٧ — الطعن الفرعى أمام محكمة النقض الذى كان جائزا بموجب القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لم يعد جائزا بموجب القوانين اللاحقة .

كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعيين حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أجازت الفقرة الأولى من المادة ١٢ منه للمطعون ضده التمسك بالدفع التى سبق له أن أبدأها أمام محكمة الموضوع وتضت برفضها ، إلا أن هذه الرخصة التى كانت تعتبر من قبيل الطعن الفرعى قد ألغيت فى القوانين اللاحقة ولم يعد الطعن الفرعى جائزا ، وإذا كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم ، فإن تمسك المطعون ضده الثانى بتعدام مصلحة الطاعن لسقوط دعواه بالتقادم يكون غير جائز .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٢ — طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٦ ق)

١١٥٨ — حق المطعون عليه فى التمسك أمام محكمة النقض بالدفع التى سبق أن رفضتها محكمة الموضوع — هو من قبيل الطعن الفرعى — عدم جواز قبوله .

أجاز القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ببعض حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض فى الفقرة الأولى من المادة ١٢ منه للمدعى عليه فى الطعن التمسك فى مذكرته بالدفع التى سبق أبدأها أمام محكمة الموضوع وتضت برفضها ، إلا أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ قد ألغى هذه الرخصة التى كانت تعتبر من قبيل الطعن الفرعى ، لما كان يترتب على هذا النوع من الطعن — وعلى ما صرح به المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — من صعوبة بلت فى العمل بسبب توسيع نطاق الخصومة فيها رفع عنه الطعن . لما كان ذلك وكان المشرع فى قانون المرافعات الحالى لم يقتن هذه الرخصة بعد أن ألغاهما فإنه يتعين بنظر الطعن فى حدود أسبابه عملا بنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات والالتفات عملاً بثيرة المطعون عليه من دفاع سبق أن رفضته محكمة الموضوع .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٨ — طعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٤٩ ق)

خامسا - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام

١١٥٩ - الحكم الصادر على خلاف أحكام سابقة جواز الطعن فيه
المادتان ٢٢٢ و ٢٤٩ مرافعات - علة ذلك - منع التناقض بين الأحكام .

تقوم قوة الأمر المقضى هو ما يفترضه القانون في حكم القضاء من صحة مطلقة متى استنفدت طرق الطعن فيها ، رعاية لحسن سير العدالة وتثبيتاً لمفهومها بوصفها الفصل الحاسم بين الحق والباطل ، وكان القانون - سداً منه لكل ذريعة تؤدى الى تيام التناقض بين الأحكام وتناقض مفهوم العدالة تبعاً لذلك - قد أفسح مجال الطعن فيما يصدر من الأحكام على خلاف أحكام سابقة ، فنص في المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات على جواز استئناف جميع الأحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهاى إذا كان الحكم صادراً على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضى واعتبر الحكم السابق مستأنفاً في هذه الحالة بقوة القانون ما لم يكن قد صار انتهاياً عند رفع الاستئناف ، كما نص في المادة ٢٤٩ منه على حق الخصوم في أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أى حكم انتهائى - أيا كانت المحكمة التى أصدرته - فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، لما كان ما سلف فإن فيه ما ينطق بحرص المشرع على توقي وقوع المحاكم في التناقض بين الأحكام ابتداءً ، وعنايته البالغة بعلاج ما قد يقع بينها رغم ذلك من تناقض عن طريق فتح أبواب الطعن كافة دون تقيد بضوابطها الأصلية .

(انقض ١٥/١/١٩٨٠ - طعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق)

١١٩٥ - القضاء نهائيا في دعوى - أبقة وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم بإخلاء المستلجر لصور قرار من المحافظ بالاستيلاء على مين النزاع - قضاء الحكم المطعون فيه - في مادة مستعجلة - بإخلاء المحافظ بصفته استنادا الى أن قرار الاستيلاء معدوم - مخالفته لهجية الحكم السابق - أثره - جواز الطعن فيه بطريق النقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .

إذا كان البين من الحكم الصادر في الدعوى . . . مستأنف مستعجل القاهرة - الذي قضى بوقف تنفيذ الحكم الموضوعي بإخلاء المستلجر بعد أنه قد حسم الخلاف الذي قام بين الطرفين حول قرار المحافظ بصفته بالاستيلاء على عين النزاع ، وانتهى الى أنه يعد متبعا جديدا لوضع التمدد على العين بنقض النظر عما يشوبه من عيوب لا تؤدي الى انعدامه لأنها لا تفقده ركنا من الأركان اللازمة لانتماده ، فان الحكم المطعون فيه - الذي قضى في مادة مستعجلة بإخلاء المحافظ بصفته من العين - اذ اقام قضاءه على أن قرار المحافظ سالف البيان معدوم لا يرتب أي أثر قانوني . حالة ان الثابت من مدونات الحكمين ان مركز الخصوم والظروف التي صدر فيها الحكم السابق هي بعينها لم يطرأ عليها تغيير . لما كان ذلك ، وكان الأساس المشترك في الدعويين هو قرار المحافظ المشار اليه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أعاد النظر في ذات المسألة التي فصل فيها الحكم السابق وناقضة مما يكون الطعن فيه بالنتقض جائزا رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية عملا بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠ - طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٩٤ ق)

١١٦١ - اختلاس التوقيع على بياض - جريمة معاقب عليها - عدم جواز توجيه التهمة الحاسمة بشأن هذه الواقعة - م ١١٥ من قانون الإثبات - استناد الحكم المطعون فيه في قضائه الى هذه التهمة - أثره - عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض لإبنتائه على إجراء باطل .

معاد النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٥ من قانون الإثبات على أنه

« لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في واقعة مخالفة للانضمام العام » وهو من منقول عن صدر المادة ١١١ من القانون المدني المعمد ضمن الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من هذا القانون — بها نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإسات في المواد المدنية والتجارية ولم يكن له مقابل في القانون القديم — أن الشارح — وعلى ما يؤخذ من مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدني — قد أثر الفقه والقضاء على ما يقيد من نطاق تطبيق اليمين الحاسمة ومنه ما رجع في القضاء المصري من عدم جواز التحليف على واقعة تكون جريمة جنائية تأسيسا على أنه لا يصح أن يكون النكول عن اليقين دليلا على ارتكاب الجريمة ولا يجوز إخراج مركز الخصم وتحليفه مدنيا على ما لا يجوز التحليف عليه جنائيا . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه « قام قضاء برغض الادعاء بتروير عقد التخارج على دعامة واحدة هي أن الطاعن وجه يمينا حاسمة في واقعة اختلاس توقيعه على بياض فحلفتها المطعون ضدها وكان اختلاس التوقيع على بياض جريمة مأخوذة بمقتوبة الزور في الأوراق العرفية وهي عقوبة الحبس مع الشغل طبقا للمادتين ٢١٥ . ٢٤٠ من قانون العقوبات — لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فيها ، فإن الحكم يكون قد أقيم قضاء على سند من إجراء باطل وقع على خلاف القانون بما يجيز الطعن فيه بالنقض ويوجب نقضه وإلغاء ما كان أساسا له من أحكام وأعمال لاحقة .

؛ نقض ١٢/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٧٣١ لسنة ١٧ ق .

١١٦٢ — الحكم الصادر من محكمة الاستئناف — جواز الطعن فيه بطريق النقض لأحد الأسباب المقررة قانونا — الدفع بعدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بشأن حكم مربي المزداد — لا محل له .

حتى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف فإنه يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانونا . ولما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف

برفض الاستئناف، وتأييد حكم إيقاع البيع وطمع فيه بالخطيئة في تطبيق القانون ونفسيره ، فإن الطعن فيه يكون جائزا .

١ نقض ١٠/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٩ : ٢٠٠٥ لسنة ٤٩ ق ١

١١٦٢ — الحكم الانتهازي الصادر على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم في ذات النزاع وحاز قوة الأمر المقضي — جواز الطعن فيه بطريق النقض — لا يغير من ذلك أن تكون العناصر الواقعية للحكم السابق غير مطروحة على المحكمة .

إن كانت المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات قد أجازت الطعن في الحكم إذا صدر على خلاف حكم سابق ، فإنه يجوز للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أي حكم انتيائي قضى على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وفي ذات النزاع وحاز قوة الأمر المقضي سواء دفع بهذا لدى محكمة الموضوع أو لم يدفع ، وسواء كانت عناصره الواقعية تحت نظر تلك المحكمة أم لم تكن مطروحة عليها ، وعلّة ذلك احترام حجبة الحكم السابق صدوره في نفس الدعوى . إذ هي أجدر بالاحترام ، وحتى لا يترتب على إصدارها تأييد المنازعات وعدم استقرار الحقوق لأصحابها .

١ نقض ٢١/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٠ ق ١

١١٦٤ — الحكم نهائيا برفض طلب ضم الصغيرة لوالدها لحاجتها الى خدمة النساء — مخالفة الحكم المطعون فيه لحجية ذلك الحكم رغم عدم تغير الظروف — جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .

إذا كان يبين من الحكم السابق أن المطعون عليه أقام الدعوى ضد الطاعنة بطلب بثم الصغيرة اليه لبلوغها اقضى سن للحضانة وانها استغنت

من خدمة النساء المقضى الأمر برفض الدعوى استنادا الى أنه ثبت من الكشوف الطبية أن الصغيرة مصابة بمرض التبول اللا ارادى مما يجعلها فى حاجة لخدمة النساء ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يستند فى قضائه الى سبب استجد بعد صدور ذلك الحكم . واما الاستند الى مجرد اهدار الدليل الذى اقام الحكم السابق قضاءه عليه دون أن تتغير الدوامى والظروف التى أدت الى اصداره ، فإنه يكون قد ناقض قضاء الحكم السابق الذى صدر فى نزاع بين الخصوم أنفسهم وتعلق بذات الحق محلا وبسبب وحاز قوة الأمر المقضى ، وهو ما يجيز الطعن فيه بالنقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية عملا بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات .

(نقض ١٩٨٠/٤/٣٠ — طعن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق)

سادسا - أسباب الطعن

١١٦٥ - أسباب الطعن بالنقض - وجوب بيانها بوضوح بما ينفى عنها القموض والجهالة - م ٢٥٣ مرافعات .

المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات اذ اوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن والا كان باطلا أنها قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفا واضحا كاتسفا عن المقصود منها كسفا وانفا نافيا عنها القموض والجهالة وبحيث يبين فيها العيب الذى يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ، لما كان ذلك وكان العلم من قد ساق التمسى بمخالفة الحكم المطعون فيه للثابت بالأوراق بعبارة مبهمه غامضة لا تكشف بجلاء ووضوح عن الأمور التى تثبت بالأوراق ووجه مخالفة الحكم لها وموضع هذه المخالفة وأثرها فى قضائه فان التمسى بهذا السبب يكون نوعا مجهلا غير مقبول .

(نقض ١٩٨٠/١/١٧ — طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق)

١١٦٦ - عدم بيان الطاعن الدفاع الجوهرى الذى اغفله المحكم المطعون فيه - نعى مجهل غير مقبول .

لا يعيب الحكم اغفاله مناقشة دفاع غير جوهرى ورد بمفكرة قدمها أحد الخصوم وهو ما يقتضى بيان الدفاع الذى أورده الطاعن - المنازل له عن الإيجار - بمذكرته ؛ وينعى على الحكم المطعون عليه عدم الرد عليه بصحيفة الطعن حتى يتبين ما اذا كان دفاعا جوهريا من عدمه . واذا جاء النعى مجهلا فى هذا الخصوص فانه يكون غير مقبول .

(نقضى ١٩٨٠/١/٢٢ - طعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق)

١١٦٧ - النعى بن سكوت المؤجر فترة من الزمن عن طلبه اخلائه المستأجر لاجرائه تغييرا بالعين المؤجرة يعد استقاطا لحقه فيه - عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

من المقرر انه لا يجوز التمسك امام محكمة النقض بسبب واقعى او قانونى يخالطه واقع - لم يسبق ابداء امام محكمة الموضوع . وكان الطاعن مع يرفق بطعنه ما يثبت سبق اثاره امام تلك المحكمة امر اعتبره سكوت المطعون عليه من استعمال حقه فى طلب الاخلاء مدة من الزمن من قبيل التعبير الضمنى عن الارادة فى استقاط الحق فى ذلك ، فان التمسك بهذا الوجه من الدفاع ابرم هذه المحكمة لأول مرة يكون غير مقبول .

(نقضى ١٩٨٠/١/٢٦ - طعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٥ ق)

١١٦٨ - النعى بصورية العقد - عدم جواز اثارته لأول مرة امام

محكمة النقض .

اذ خلت الأوراق مما يدل على سبق تمسك الطاعن امام محكمة الموضوع بصورية عقد القسمة أو عقد البيع فانه لا يقبل منه التمسك بهذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض .

(نقضى ١٩٨٠/١٢/١٢ - طعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٦ ق)

١١٦٩ — القضاء بأن قصور الحكم في أسبابه أو خطئه في تفسير العقد لا يرقى الى مرتبة الخطأ المهني الجسيم — منازعة الطاعن بشأن مدى جسامه الخطأ — مجادلة موضوعية — تنحصر عنها رقابة محكمة النقض .

تقدير مدى جسامه الخطأ الموجب لسلولية الخصم ضده من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع ، وأذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص — في حدود سلطته التقديرية — أن الطعون الموجهة الى القضاء الصادر في موضوع الدعوى محل الخصامة طعون موضوعية مجالها الطعن في الحكم المشار اليه سواء ما تعلق منه بالتصور في الأسباب أو الخطأ في تفسير التعاقد المبرم بين طرفي الخصومة ولا ترقى الى الخطأ المهني الجسيم فإن النعي على هذا الحكم والمنازعة في جسامه الخطأ المنسوب الى المطعون ضده يكون مجادلة موضوعية فيها تستقل بتقديره محكمة الموضوع تنحصر عنها رقابة محكمة النقض .

(نقض ١٤/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق)

١١٧٠ — منازعة المستأجر بورود شرط ضمن البنود المطبوعة بالعقد يفيد عدم قبوله الالتزام بقيمة استهلاك المياه — عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

أذ كان ما ينعاه الطاعنون — المستأجرون — على الحكم المطعون فيه من اعتداده بهذا الاتفاق رغم ورود ضمن الشروط المطبوعة بما لا يفيد قبولهم به ، ينطوي على دفاع خلت أوراق الدعوى مما يدل على سبق تمسكهم به أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منهم اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ٢٠/٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق)

١١٧١ — النعي المتعلق بسبب يختلط فيه الواقع بالقانون — عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض — مثال بشأن ترقية عامل .

أذ كان يبين من مدونات الجسامين الابتدائي والاستئنافي ان الشركة

الطاعنة لم تثر أمام محكمة الموضوع دفاعها الوارد بسبب النقص كما أنها لم تقدم من طعنها المائل الدليل على عرضه لدى تلك المحكمة ؛ ولئن نعلق هذا الدفاع بسبب قانوني يستند الى المادة ١٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي تنص على أنه « لا يجوز الترقية الا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للرئاسة او الوحدة الاقتصادية ومدرجة بميزانياتها » الا أن تحقيقه يقوم على اعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون اذ يستلزم تحقيق ما اذا كانت الوظيفة موضوع الدعاى غير مدرجة بميزانية الشركة الطاعنة فانه لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٣ — طعن رقم ٧٥١ لسنة ٢٣ ق ١)

١١٧٢ — عدم تقديم الطاعنة ما يفيد التصريح لها بتقديم مذكرة تكميلية وانها قدمتها في الميعاد متضمنة الدفاع الذي ندعى اغفال الحكم الرد عليه — نعى عار عن الدليل .

اد كانت الطاعنة لم تقدم ما يتبب التصريح لنا بتقديم مذكرة تكميلية وانها قدمتها في الميعاد ونضمنت الدفاع الذي يعيب على الحكم عدم الرد عليه مما يكون معه النقص عاريا عن دليله .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ — طعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٥ ق ١)

١١٧٣ — العامل المدرب باحدى شركات القطاع العام — التزامه بالتعويض — شرطه — الاستناد الى قاعدة الاثراء بلا سبب في طلب التعويض — عدم جواز التحدى بهذا الواقع الجديد لأول مرة أمام محكمة النقض .

لا يلزم العامل بالتعويض — ونمنا للمادة ١٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الا اذا اُخس

بالتزامه بالعمل لدى الشركة المدة التي تحددها بعد انتهاء تدريبه ، كما أن الاستناد الى قاعدة الاثراء بلا سبب يتطلب اثبات ما عاد من منفعة على المطعون ضده بسبب تدريبه ، وكلا الأمرين خروج على واقع الدعوى الذي كان معروضا على محكمة الموضوع بواقع جديد فلا يجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/٣/٤ — طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق)

١١٧٤ — صحيفة الطعن بالنقض — اقتصارها على ما قضى به الحكم المطعون فيه في الموضوع — عدم اشتمالها على نعي يتعلق بالاختصاص الولائي — أثره — عدم قبول اثارة النيابة العامة لمسألة الاختصاص — علة ذلك .

لئن كان يجوز للنياية — ولحكمه النقض من تلقاء نفسها — أن تثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم ، وإذا كان الثابت أن صحيفة الطعن تقتصر على ما قضى به الحكم في الموضوع ولم تشتمل نعيًا على ما قضى به في شأن الاختصاص الولائي ، فإن ما حكم به ضمنا عن هذا الاختصاص هو قضاء قطعي لم يكن محلا للطعن فحاز قوة الأمر المقضي وهي تسمو على قواعد النظام العام ، ومن ثم فإن ما اثارته النيابة من أن القضاء الإداري هو المختص ولائيا بنظر الدعوى يكون غير مقبول .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٢ — طعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ ق)

١١٧٥ — قبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها جزاؤه البطلان إلا أن هذا البطلان لا يصلح سببا للطعن بالنقض إلا إذا كان من شأنه التأثير في الحكم .

قبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر

عليها جزاؤه البطلان الا ان هذا البطلان لا يصلح سببا للطعن بالنقض وفقا لنص المادة ٣/١٤٨ من قانون المرافعات الا اذا كان من شأنه التأثير في الحكم واذا كان الطاعن لم يبين في سبب النعي ما احتوته مذكرة البيئـة المطعون ضدها الاولى من دفاع حرم من مناقشته وكان له اثر في الحكم المطعون فيه فان نعيه يكون قاصر البيان امام هذه المحكمة .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ — طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٧ ق ١)

١١٧٦ — النعي بخلو الملف الاستثنائي من نسخة الحكم الابتدائي — عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض — اثبات الحكم المطعون فيه في مدوناته اطلـاعه على ذلك الحكم — اعتبار النعي عاريا عن الدليل .

اذا كان الطاعن لم يتمسك امام محكمة الاستئناف بان اوراق الدعوى المطروحة عليها خلو من نسخة الحكم الابتدائي فان ما يثيره من نعي بالبطلان في هذا الصدد يكون قائما على امور واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع فلا يقبل منه التحدى به امام محكمة النقض ، واذا كان الاصل في الاجراءات ان تكون قد روعيت وكان ما تضمنته الورقة المقدمة من الطاعن والتي تحمل افادة قله كتاب محكمة الاستئناف قاصرة عن اثبات ان مفردات الدعوى طرحت على المحكمة وفصلت فيها دون ان تكون مشتملة على نسخة رسمية من الحكم الابتدائي ، فان النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالاوراق ، يكون غير مقبول لافتقاره الى الدليل الذي يفحص ما اثبت به من اطلاع المحكمة على ذلك الحكم المستأنف .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢ — طعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ ق ١)

١١٧٧ — تمسك الطاعن امام محكمة الاستئناف ببطلان اعلانه لاقامته بالخارج — عدم جواز تمسكه بالبطلان لأول مرة امام محكمة النقض لشـمـلو بيانات الاعلان من غيابه واسم المخاطب معه .

سـيـمـن المقرر — في قضاء هذه المحكمة — انه متى كان وجه النعي يقوم على —

واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن لم يتمسك ببطلان اعلانه لجلسة أمام محكمة الاستئناف لخلو بيانات الاعلان من اسم المخاطب معه وما يفيد غياب المعلن اليه ، وإنما اقتصر على التمسك ببطلان الاعلان لاقامته خارج البلاد ، ومن ثم لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

انقض ٣/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق ١

١١٧٨ — حجية الأحكام جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض
— شرطه أن تكون عناصرها الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع —
لا يكفي مجرد الإشارة في المذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف الى صدور الحكم أو تقديم صورته الى محكمة النقض — النعى في هذه الحالة — اعتباره سبباً جديداً .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان الالتزام بحجية الأحكام من الأمور المتعاقبة بالنظام العام وتقتضى بها المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز من ثم إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أن ذلك مشروط بثبوت أن جميع عناصرها الواقعية التي تسمح بالوقوف عليها والالام بها كانت مطروحة ومتوفرة لدى محكمة الموضوع ، وكان المقرر بنص المادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن القاضي المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم ، وكان فصله فيها ضرورياً مما مفاده أن التمسك أمام المحكمة المدنية بحجية الحكم الجنائي يقتضى أن يكون الحكم متدياً إليها حتى يتسنى لها أن تقف منه على ما تلتزم بالتقيد به من الوقائع التي فصل فيها فصلاً لازماً سواء بالنسبة لوقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية أو الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله . لما كان ما تقدم ، وكانت أوراق الطعن قد خلّت مما يفيد اتصال محكمة الموضوع بعناصر الحكمين الجنائيين المشار إليهما بسبب النعى أو ما يدل على تسبق تقديمها إليها ، وكان لا يجدي في ذلك ما ورد في المذكرة المتقدمة من

الطاعنين لحكمة الاستئناف بجلسة المحددة لاصدار الحكم من مجرد الإشارة الى صدر احد هذين الحكيمين وتأييده استئنافيا ، كما لا يقبل منهم ان يتقدموا بعد ذلك رفقا طعنهم المائل بصورة من الحكم المذكور وشهادة بها تم في الحكم الآخر وصورة غير رسمية ادعوا انيا كانت مقدمة مضمين للحكمة الابتدائية ، لما كان ذلك : وكان ما ورد بسبب النعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولم تكن عناصره الواقعية مطروحة عليها ، فانه يكون سببا جديدا لا تجوز اتارته لأول مرة امام محكمة النقض .

انقض ١٢/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٦ ق : ١٨٣ لسنة ٤٨ ق ا

١١٧٩ — أسباب الطعن بالنقض — ما يشترط في بيانها .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان صحيفة الطعن يجب ان تشمل على الأسباب التي بنى عليها بياننا دقيقا واضحا ينفي عنها الغموض والجدالة والا كان الطعن به غير مقبول . اذ لا يصح لمحكمة النقض ان تستخرج بنفسها وجه العيب في الحكم المطعون فيه . ولما كانت الطاعة قد اوردت في عبارة مبهمه بأن الحكم المطعون فيه قد طبق احكام بيع المحل التجاري دون احكام التأميم الواجبة التطبيق ولم يبين اوجه الخطأ التي وقع فيها الحكم نتيجة لذلك ، فان النعى عليه يكون غير مقبول ومردود في وجهه الثاني منه من المقرر انه اذا بدا لأحد الخصوم الاعتراض على عمل الخصم فطايه ان يثبت هذا الاعتراض عند مباشرة الخبر عمله فان فاته ذلك فعليه ان يثبت هذا الاعتراض لدى محكمة الموضوع ، فان فاته ذلك أيضا كان طعنه على ذلك امام محكمة النقض سببا جديدا وبالتالي يسكون غير مقبول واذا لم تقدم الشركة الطاعنة ما يفيد منازعتها في الصورة الفوتوغرافية لعقد الايجار المؤرخ ١٩٤٩/٨/٨ امام الخبر وكذا امام محكمة الموضوع فلا بد من ابداء هذا السبب لأول مرة امام محكمة النقض ومردود في وجهه الثالث . انه اذا كان الثابت من مذونات الحكم الابتدائي وكذا الحكم المطعون فيه ان التسليم كان مطلوباً وقضت به المحكمة فلا يؤثر فيه ان يكون قد ورد في منطوق الحكم مؤجلا اذ ان هذه المبلة وهي من سلطة المحكمة في منح المدين اجلا

لتنفيذ الالتزام انما قصد بها رعاية مصالحة الطائفة فيكون هذا النعى غير مقبول . اذ لا يتحقق به لها مصلحة في ابدائه .

(نقض ١٥/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤٩ ق)

١١٨٠ - الدفاع الوارد بمذكرة الاستئناف امام محكمة اول درجة والتي استبعدتها لتقديمها بعد الميعاد - عدم التمسك به امام محكمة الاستئناف - اثره - عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

انه ولئن كانت الطائفة قد تمسكت في مذكرتها المقدمة الى محكمة اول درجة لجلسة ٢٣/٥/١٩٧٣ - والتي استبعدت لتقديمها بعد الميعاد المحدد خلال فترة حجز الدعوى للحكم - بالدفاع الوارد بوجه النعى ، غير انها لم تترك هذا الدفاع بصحيفة الاستئناف ولم تقدم ما يدل على تمسكها به امام محكمة الاستئناف ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة ان هي قضت بتأييد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص لأسبابه دون ان تضيف اليه اسبابا اخرى ، واذا كان ذلك ، فان ما تثيره بهذين السببين يعتبر سببا جديدا لا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

(نقض ١٥/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ ق)

١١٨١ - لا يقبل امام محكمة النقض النعى ببطالان الاعلان الموجه لحكم محكمة اول درجة اذا لم يكن محل نعى امام محكمة الاستئناف .

اما عن النعى بان العين تعتبر موطن الطائفة وان المحضر حين اعلنها بصحيفة افتتاح الدعوى اثبت ان المقيمة بالعين اخبرته باقامة المطلوب اعلانها بتونس ولم يثبت امتناع المخاطب معها عن استلام صورة الاعلان فغير مقبول لانه موجه لحكم اول درجة ولم يكن محل نعى امام محكمة الاستئناف .

(نقض ١٦/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٩ ق)

١١٨٢ — عدم جواز التمسك بأسباب طعن لم ترد بصحيفة الطعن بالنقض — الاستثناء — الأسباب المتعلقة بالنظام العام — مثال — في نقل بحسري .

النص في المادة ٢٥٣/٣ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة باستثناء الأسباب المبينة على النظام العام » وكان ما تمسكت به الطاعنة في مذكرتها الشارحة من أن الضرر الذي لحق بالشحنة يرجع الى سبب اجنبي لا تنال عنه طبقا لمصر المادة ١٦٥ من القانون المدني يعتبر سببا جديدا يخالطه واقع لم يسبق للطاعنة ذكره في صحيفة طعنها ، فانه لا يقبل منها التمسك به في مذكرتها .
(انقض ١٩٨٠/٤/٢٨ - طعن رقم ١٢٢٧ و ١٢٣٥ تس ٤٧ ق)

١١٨٣ — النعى الذي تلتزم محكمة النقض بالرد عليه — ما يشترط فيه .

ان المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات اذ اوجبت ان تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الاسباب التي بنى عليها الطعن والا كان باطلا إنما قصدت بهذا البيان ان تحدد اسباب الطعن وتعرفه تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها وجه العيب الذي يعيبه الطاعن على الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ومن ثم فان كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبينا بيانا حقيقيا وان تقسم معه المستندات الدالة والا كان النعى به غير مقبول . لما كان ذلك وكان الطاعن ينمى بهذا السبب على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في أوراق الدعوى ومستنداتها ، غير أنه لم يفصح عن موضع هذه المخالفة من الحكم وكيفية رآثرها في قضائه ، فان النعى يكون مجهلا غير جائز القبول .

(انقض ١٩٨٠/٥/٣ — طعن رقم ٩١١ لسنة ٤٤ ق)

١١٨٤ — الدفع بعدم الاختصاص القيمي — عدم جواز اثارته لأول مرة
امام محكمة النقض — علة ذلك .

انه وان كان الاختصاص القيمي يتعلق بالنظام العام الا انه لا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — الدفع به لأول مرة امام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع ، هو التحقق من مقدار المقابل النقدي عن المدة التي تها النزاع على امتداد العقد اليها ، لما كان ذلك وكانت مدونات الحكم المطعون فيه وباقي اوراق الطعن قد خلت مما يفيد ابداء الطاعنة امام محكمة الموضوع دفعا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، فان النعى عليه بأنه لم يقض بعدم اختصاص المحكمة يكون غير مقبول .

(نقض ١١/٦/١٩٨٠ — طعن رقم ٧٢ سر ٤٥ ق ١)

١١٨٥ — عدم بيان ماهية الدفاع الذي اغفله الحكم المطعون فيه مع الاكتفاء بالإحالة الى المذكرة المقدمة امام محكمة الاستئناف وعدم رد الحكم على هذه المذكرة لا يعتبر قصورا في التسبيب — خير — سلطة محكمة الموضوع في اجابة طلب ندب الخير .

لما كان الطاعن لم يبين في صحيفه الطعن ماهية الدفاع الذي اغفله الحكم المطعون فيه وكان لا يغنى عن ذلك الاحالة الى مذكرته امام محكمة الاستئناف ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة أصلا باجابة طلب ندب خير متى وجدت في اوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، وقضاؤها فيها دون اشارة اليه يعتبر قضاء ضمنا برفضه ، فان النعى عليه بالقصور في التسبيب يكون على غير اساس .

١. نقض ١٣/١١/١٩٨٠ — طعن رقم ٧٩٩ سر ٤٦ ١

١١٨٦ — نقض — أسباب الطعن بالنقض — سلطة محكمة الموضوع في

تقدير الدلائل — إذا كان ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير المحكمة للدلالة وترجيح بينة على أخرى فإنه لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

أن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن بقوله أن وضع يده على العين كان استناداً إلى انعقد المؤرخ ١٦/٨/١٩٦٧ ، وأنه لم يقدم ما يدل على سداد الخلف المطالب بها فيتمتع الزا.ه بها عن السنوات من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٤ مع التوائد التنازلية وأنه لم ينازع في أن وضع يده على العين كان استناداً إلى العقد الصادر من الشركة المطعون عليها ، وقد انتفع بها من هذا التاريخ ولم يتعرض له أحد في ذلك الانتفاع ، وأن إيجار ملك الغير صحيح طالما لا يحدث أثر تعرض للمستأجر في الانتفاع بالعين . ولا يتسع نطاق الخصومة المطروحة لبحث أحقية الهيئة العامة لتعمير الصحارى في بيع أرض النزاع المخصصة لمنفعة عامة للطاعن طالما أن بيعاً باتاً لم يتم — لما كان ذلك وكان هذا الذي قرره الحكم سائغاً وله أصله الثابت في الأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتبى انبياً ويتضمن الرد الضمني المسقط لما ساقه الطاعن من أوجه دفاع . فإن ما يثيره بهذا النعى لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير المحكمة للدلالة وترجيح بينة على أخرى مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

(نقض ١٣/١١/١٩٨٠ — طعن رقم ٧٩٩ س ٤٦)

١١٨٧ — أسباب النقض — الأسباب الجديدة التي يخالطها واقع —

عـنـم قبولها .

لما كان الثابت في الأوراق أن الطاعنة طلبت في منكرتها المقسمة لمحكمة الاستئناف بعد حجز الدعوى للحكم فيها اثبات حصول البيع بالبينة واستت طلبها على أن قسم إبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي أورد في تقريره وجود تشابه في بعض الحروف عند إجراء المضاهاة على التوقيع يكون في تقديرها مبداً ثبوت بالكتابة ، ورفضت محكمة الاستئناف

هذا الطلب وأقامت قضاءها برفضه على تخلف أركان مبدأ الثبوت بالكتسية
لسبق القضاء برد وبطلان الورقة التي تؤسس الطاعنة طلبها عليها . لما
كان ذلك فإن ما تنيره الطاعنة بشأن توافر مبدأ ثبوت الكتابة استنادا الى
قيام مورث المطعون عليهما الاولى والثانية بتحرير صلب العقد يعتبر سببا
جديدا يخالطه واقع لم يسبق للطاعنة التحدى به امام محكمة الموضوع ومن
ثم لا يجوز ابداءه لأول مرة امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٠ — طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ ق)

١١٨٨ — دفاع يخالطه واقع — عدم تمسك الطاعنة امام محكمة
الموضوع بأن المضرور كان تابعا للمطعون عليها الأخيرة التي تربطها بها علاقة
عقدية — عدم قبول هذا الدفاع امام محكمة النقض — اساس ذلك .

وحيث أن حاصل السبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الحكم
المطعون فيه أقيم قضاءه على أساس أن عناصر المسؤولية التقصيرية تكمل
فى جانب الطاعنة فى حين أن المطعون عليها الثالثة تستجر منها العمل
والمضرور تابع لها ومن المقرر أن المسؤولية عن الأضرار التى تصيب المستجر
أو أحد تابعيه مسؤولية عقدية وليست مسؤولية تقصيرية . وحيث أن هذا
النعى مردود ، وذلك بأنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعنة تمسكت امام
محكمة الموضوع بأن المضرور كان تابعا للمطعون عليها الأخيرة التى تربطها
بها علاقة ايجارية وأن مسؤوليتها لذلك تكون عقدية وليست تقصيرية ، ومن
ثم لا يقبل منها التحدى بهذا الدفاع الذى يخالطه واقع لأول مرة امام محكمة
النقض .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢ — طعن رقم ٦١٦ س ٤٦ ق)

١١٨٩ — تقديم مسند خلال فترة حجز القضية الابتدائية للحسبك —
بطلان — عدم جواز التمسك به لأول مرة امام محكمة النقض .

اذ كانت الطاعنة لم تقرر أنها تمسكت امام محكمة الاستئناف بالبطلان

الناشيء من تقديم المطعون عليهم لحكمة أول درجة خلال فترة هجر الدومي للحكم صورة رسمية من العقد الذي يستندون اليه في ثبوت ملكيتهم دون أن تعلن أو تتمكن من الاطلاع على ذلك المستند الذي أسس الحكم قضاءه عليه ولم تقدم ما يدل على تمسكها به فمن ثم لا يقبل منها اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ نقض ١١/١٢/١٩٨٠ — طعن رقم ٨٧٥ س ٤٤ ق ١

سابعاً — حالات الطعن

١١٩٠ — مسائل الأحوال الشخصية للولاية على المال — حالات الطعن فيها بطريق النقض — ورودها على سبيل الحصر بالمادة ١٠٢٥ مراقعات — القرار الصادر في طلب صرف مبلغ شهري من أموال القاصر — عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

النص في المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات يدل — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — على أن المشرع حد من جواز الطعن بالنقض في القرارات الصادرة في مسائل الولاية على المال، وقصره على القرارات التي تصدر في المسائل المبينة بتلك المادة والتي حدودها على سبيل الحصر دون المسائل الأخرى ؛ لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر في مادة طلب صرف مبلغ شهري من أموال القاصر ، وهي ليست من بين المسائل الواردة في المادة المذكورة ، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(نقض ١٩/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق ١)

١١٩١ — جواز الطعن بالنقض استثناء في أي حكم انتهائي أيا كانت

المحكمة التي أصدرته — شرطه — م ٢٤٩ مراقعات .

تقصر المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات الطعن بالنقض أمسلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال التي بينها ، وما قرره

المادة ٢٤٩ من ذات القانون من إجازة الطعن بالنقض استثناء في أي حكم انتهائي - أي كانت المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع سابق خلاف لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي ، يندرج ضمن مخالفة القانون باعتبار الحكم في هذه الحالة مخالفا للقاعدة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فيما نصت عليه من أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق . ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية . ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تنغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا ، ويتنفي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها .

(نقض ١٩٨٠/٤/٣٠ - طعن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ ق)

ثامنا - أثر الحكم في الطعن

١١٩٢ - نقض الحكم بالنسبة للطاعن في موضوع غير قليل التجزئة - وجوب نقضه بالنسبة لباقي الخصوم في الطعن المنضم .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في موضوع غير قابل للتجزئة هو بطلان إجراءات البيع الجبري فإن نقضه بالنسبة للطاعن يستتبع نقضه بالنسبة لباقي الخصوم دون حاجة لبحث الأسباب التي بنى عليها الطعن الآخر .

(نقض ١٩٨٠/١/١٠ - طعن رقم ٢١٨ ، ٥٥١ س ٤٨ ق)

١١٩٣ - تصحيح محكمة النقض لما يشتمل عليه الحكم المطعون فيه من أخطاء دون نقضه - شرطه - أن يقتصر الخطأ على ما يتعلق بالقانون دون الواقع .

نقض الحكم بسبب متعلق بقبول الدشوى - أثره - وجوب نقضه فيما قضى به في الموضوع .

لمحكمة النقض تصويب ما قد يشتمل عليه الحكم المطعون فيه من .

الخطأ دون حاجة الى نقضه الا ان ذلك مشروط بأن يقتصر الخطأ على مايتعلق بالقانون دون الواقع التزاما بالحدود التي يقوم عليها عمل هذه المحكمة وذلك ما لم تر بعد نقضها للحكم صلاحية موضوع الدعوى للنقض فيه ، فنقصل فيه عملا بنص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات .
(نقض ١٩٨٠/٢/٩ — طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ ق)

١١٩٤ — تسقط حجية الأمر المقضى عن أى حكم يكون قد قضى بنقضه هو والأحكام التي كان أساسا لها أخذا بالمادة ٢٧١ مرافعات .

ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه برفض الادعاء بتزوير التوقيع المنسوب للطاعة على العقد ، على الاخذ بقوة الأمر المقضى للحكم رقم ٥٢٢٩ سنة ١٩٦٦ كلى التاهرة الذى قضى بصحة توقيعها عليه واصبح نهائيا بالقضاء يستوطن الحق فى الاستئناف المرفوع عنه . ولما كان الثابت من الاوراق ان الحكم الصادر فى هذا الاستئناف قد نقض فى الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٧ ق فانه يترتب على نقضه نقض الحكمين المطعون فيهما لانه اساسي لهما ، اخذا بالمادة ٢٧١ من قانون المرافعات .

نقض ١٩٨٠/١١/١٨ — طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق)

١١٩٥ — نقض الحكم الاستئنافى — اثره — عدم المساس بالحكم

الابتدائى .

لما كان يترتب على نقض الحكم المطعون فيه نقضا كليا زوال ذلك الحكم وعودة الخصومة والخصوم الى ما كانت وكانوا عليه قبل اصدار الحكم المنقوض ، فيعود لمحكمة الاستئناف سلطاتها المطلق على الحكم الابتدائى الذى يظل قائما بالرغم من نقض الحكم الاستئنافى القاضى بتأييده ، لما كان ذلك مان قضاء محكمة النقض بنقض الحكم الاستئنافى الصادر بجلسة ١٩٦٨/٥/٦ . لا يمس الحكم الابتدائى الذى يظل قائما ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم

المخلفون عليه الصلوات بجملة ١١٧٧/٣/٥ أن هو أحال إلى الحكم الأول ،
ويمكن التمسك على كلا الحكمين بالإعلان على غير أساس .

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٠ — طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ ق)

١١٩٦ — ما يترتب على نقض الحكم بالنسبة لأعمال التنفيذ التي تكون
قد تمت — اعتبار حكم النقض سندا تنفيذيا صالحا لإعادة الحال .

إذا نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات على أنه
« يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام أي كانت الجهة التي أصدرتها
والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها » فقد
بطلت — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن نقض الحكم كلياً
يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن فيزول وتزول معه جميع الآثار المترتبة عليه
ويعود الخصوم إلى مراكزهم السابقة على صدوره ؛ كما يترتب عليه إلغاء
الأحكام اللاحقة التي كان ذلك الحكم المنقوض أساساً لها ؛ ويقع هذا الإلغاء
بحكم القانون وبغير حاجة إلى صدور حكم آخر يقضى به ؛ وتلغى كذلك جميع
إجراءات أعمال التنفيذ التي تمت بناء على الحكم المنقوض ؛ ويعتبر حكم
النقض سندا تنفيذيا صالحا لإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ الجبري
دون حاجة لاستصدار حكم جديد .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٩ — طعن رقم ٥١٢ لسنة ٤٥ ق)

تاسعا — مسائل متنوعة

١١٩٧ — ترك الخصومة — وجوب أن يكون خلوا من أي تحفظات
تهدف إلى التمسك بآثارها — ترك الطاعن للخصومة في الطعن بالنقض بشرط
نفاذ عقد البيع المقضى نهائياً بفسخه — أثره — عدم قبول الترك .

من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه لا يجوز أن يكون ترك
الخصومة مقرونا بأي تحفظ ، بمعنى أن يكون خالياً من أية شروط تهدف

الى تمسك التارك بصحة الخصومة أو باى أثر من الآثار القانونية المترتبة عليها ، وكان طلب الطاعنين مشروطا بتنزيلهما عن حكم المسخ وتبطلتهما بثبوت حقهما فى نفاذ عقد البيع المقضى بفسخه ابتدائيا ، وهو أمر يفرج عن نطاق الخصومة المطروحة على المحكمة وقد أصبح نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى — لعدم استئناف الطاعنين لهذا الشق — مما لا يجوز للمحكمة أن تقتضى له ، فإن الترك لا يكون مقبولا .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ — طعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ ق)

١١٩٨ — أحكام محكمة النقض — عدم جواز الطعن فيها بالتماس اعادة النظر أو بغيره من طرق الطعن — الاستثناء — توافر حالة من حالات عدم الصلاحية بإحد القضاة الذين اصدروا الحكم — م — ١٤٧ مرافعات .

انه وان كان التماس اعادة النظر يعتبر طريقا غير عادى للطعن فى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية فى الحالات التى عدتها المادة ٢٤١ من قانون المرافعات على سبيل الحصر إلا أن النص فى المادة ٢٧٢ من القانون المشار اليه على أنه لا يجوز الطعن فى أحكام محكمة النقض بأى طريق من طرق الطعن قد افاد بأن المشرع منع الطعن فى أحكام هذه المحكمة بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير عادية باعتبارها نهاية المطاف فى الخصومة . وقد ورد هذا الحظر المطلق مؤكدا لما كانت تنص عليه صراحة المادة ٤٤٨ من قانون المرافعات السابق والمادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بقولها « لا تجوز المعارضة فى أحكام محكمة النقض الغيابية ، ولا يقبل الطعن فى أحكامها بطريق التماس اعادة النظر » . لما كان ذلك فإن التماس اعادة النظر الذى أقامته الشركة الملتزمة فى الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٢ بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه فى الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق يكون غير جائز .

(نقض ١٩٨٠/٣/٣١ — طعن رقم ١٣١٢ لسنة ٤٧ ق)

١١٩٩ — تحرى العرف والتثبت من قيامه — امر موضوعي — لا رقابة
لمحكمة النقض على محكمة الموضوع في ذلك .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تحرى العرف في ذاته والتثبت من
قيامه من امور الموضوع التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض الا حيث يحيد
قاضي الموضوع عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده ، وهذا يقتضي التمسك به
امامه . لما كان ذلك وكانت الاوراق خلوا مما يثبت ان الطاعن قسّم امام
محكمة الموضوع ما يدل على ان العرف قد جرى في مدينة الاسكندرية على
اعتبار شهر اكتوبر من اشهر الصيف التي يباح فيها التأجير من الباطن ومن
ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٠ — طعن رقم ٤٩ لسنة ٥٠ ق)

نقل بحرى

١٢٠٠ - السفن الحربية وسفن الدولة المخصصة لخدمة عامة -
خروجها عن نطاق تطبيق قانون التجارة البحرى واحكام التصادم البحرى
بمعاهدة بروكسل - مؤداه - عدم سريان المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القاتون
المذكور على التصادم بين سفينة حربية واخرى تجارية - وجوب تطبيق
القواعد العامة فى القاتون المدنى .

ان قاتون التجارة البحرى الصادر عام ١٨٨٢ وان لم يعن بوضع تعريف
للسفينة التى تسرى عليها احكامه الا انه يستفاد من نصوص ذلك القاتون
والقاتون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن سلامة السفن انه يقصد بالسفينة كل
منشأة عادية تقوم او تخصص للقيام بالملاحة البحرية على وجه الاعتقاد : واذ
كانت السفينة الحربية وسفن الدولة المخصصة لخدمة عامة تتعارض طبيعتها
مع الاحكام الواردة بقاتون التجاره البحرى مثل التسجيل وحقوق الامتياز
والرحون البحرية وعقدى النقل والتأمين البحرين . والحجز على السفينه
وغير ذلك . فان تلك السفينة تخرج عن نطاق تطبيق ذلك قاتون . وقد اكدت
هذا النظر المعاهدة الخاصة بوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات
البحرية المعقودة فى بروكسل بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٠ والتى وافقت
عليها مصر بالقاتون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤١ وعمل بها ابتداء من اول يناير
سنة ١٩٤٤ بمقتضى مرسوم صدر فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ فقد نصت
المادة ١١ من هذه المعاهدة على عدم تطبيق احكام التصادم البحرى على
السفن الحربية وسفن الحكومة المخصصة كلية لخدمة عامة . لما كان ذاك
وكان واقع الحال الدالبت بالأوراق والذى لم يناع فيه الطرفان ان حادث
التصادم المرفوع عنه دعوى التعويض قد وقع بين سفينة حربية مصرية
وسفينة تجارية لبنانية فى المياه الاقليمية لجمهورية مصر العربية فان هذا
التصادم لا يخضع لاحكام قاتون التجارة البحرى ولا تسرى فى شأنه
الاجراءات والمواعيد المفصوص عليها فى المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القاتون

المسار إليه . ومن ثم فإن دعوى التمييز هذه إنما تخضع للقواعد العامة
في المسؤولية المخصوص عليها في القانون المدني .

(نقض ١٤/١/١٩٨٠ - طعن رقم ١٠٣٤ س ٤٨ ق ١)

١٢٠١ - الحكم نهائياً بتأييد قرار تفريم الشركة الناقلة لوجود عجز
غير مبرر في الرسالة - دعوى مصلحة الجمارك من بعد بالرسوم الجمركية
المستحقة عن هذا العجز - وجوب التقيد بحجية الحكم السابق بشأن وجود
العجز .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا صدر حكم حائز قوة
الامر المقضى بثبوت أو نفي حق في دعوى سابقة بالبناء على مسألة أولية
فإن الحكم يحوز الحجية في تلك المسألة بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من
التنازع بطريق الدعوى أو الدفع في شأن أي حق آخر يتوقف ثبوته أو
انقضاؤه على ثبوت أو نفي تلك المسألة الأساسية السابق الفصل فيها بين
هؤلاء الخصوم أنفسهم ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه الى
رفض دعوى الطاعنة بمطالبة الشركة ضدها بالرسوم الجمركية المستحقة
عن ذات العجز في الرسالة موضوع النزاع يكون قد أهدر الحجية التي
اضفأها الحكم النهائي - الذي قضى برفض معارضة الشركة وتأييد قرار
الغرامة لوجود عجز غير مبرر في الرسالة - السابق صدوره في الدعوى
رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى اسكندرية على المسألة الأساسية .
الواحدة في الدعويين وهي وجود أو نفي العجز في الرسالة موضوع
التسادم .

(نقض ٢٧/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٣ ق ١)

١٢٠٢ — وفاء المرسل اليه بكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة بما فيها من نقص غير مبرر لا تبرأ به ذمة الناقل من الالتزام بسداد رسوم هذا العجز — الاستثناء — اتجاه ارادة المرسل اليه عند السداد الى الوفاء بها عن الناقل علة ذلك — للموفى طالب استرداد ما دفعه بغير حق .

التزام المرسل اليه بأداء الضريبة الجمركية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قاصر على ما يستحق مغبا على البضائع التي يتسم الانحراج عنها بعد مرورها بالدائرة الجمركية الى داخل البلاد . فاذا أوفى المرسل اليه بكامل الضريبة الجمركية المستحقة على الرسالة المشحونة بما فيها من نقص غير المبرر ومن ثم يجوز له استرداده ولا تبرأ به ذمة الناقل من الالتزام بأداء تلك الضريبة الا اذا اتجهت ارادة المرسل اليه عند السداد الى الوفاء بها عن الناقل ذلك ان الوفاء بالدين عن الغير — وعلى ما يبين من نصوص المواد ٢٢٢ وما بعدها من القانون المدني — لا يبرئ ذمة الدين منه الا اذا اتجهت ارادة الموفى له الى الوفاء بدين هذا الغير ، أما اذا ظن انه يدفع ديناً على نفسه فلا يعتد وفاء لدين غيره بل وفاء لدين غير مستحق فيجوز للموفى المطالبة باسترداده اعمالاً لقاعدة دفع غير المستحق واذ خات الأوراق مما يدل على ان المرسل اليه قد اتجهت ارادته عند السداد الى الوفاء عن الشركة المطعون ضدها — الناقلة — بالرسوم الجمركية المستحقة عن العجز في الرسالة ، فان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر هذا الوفاء مدراً لذمة المطعون ضدها يكون قد خالف التانون وأخطأ في تطبيقه .

انقض ١٩٨٠/١/٢٧ — طعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق

١٢٠٣ — تأجير السفينة بمشارطة ايجار موقوتة — للمسافر اصدار سندات شحن لصالح الغير — مسئولية عن تنفيذها باعتباره ناقلاً — عدم انتفاء مسؤولية مالك السفينة الا اذا كان الغير يعلم بتأجيرها — وجوب الرجوع في ذلك الى سند الشحن .

انه وان كان يترتب على تأجير السفينة الى الغير بمشارطة ايجار موقوتة انتقال الإدارة التجارية لتلك السفينة الى المسافر فيحق له ان يصدر .

بهذه الصفة سندات شحن لصالح الغير ويسأل عندئذ في مواجهتهم عن تنفيذ الالتزامات المثبتة بتلك السندات باعتباره ناقلاً ، إلا أن مسؤولية مالك السفينة مع ذلك لا تنتفى إلا إذا كان الغير يعلم بوانتمية تأجير السفينة بمشارطة موقوتة ، ويرجع في ذلك الى ما تضمنته سندات الشحن من بيانات باعتبارها الوثائق المثبتة لحقوق والتزامات ذوى الشأن فيها ، فإذا صدر سند شحن من المستأجر وباسمه كان وحده دون مالك السفينة المؤجرة هو المسئول قبل الغير عن تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في السند ، أما إذا جاء سند الشحن خلواً مما يفيد تأجير السفينة بمشارطة موقوتة فإن مالك السفينة يظل مسئولاً في مواجهة الغير عن تنفيذ الالتزامات المثبتة بسند الشحن ويحق للمرسل اليه أن يرجع عليه بالتعويض عما لحق بالبضاعة المشحونة من نقص أو تلف .

(نقض ١٠/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٣ ق)

١٢٠٤ - عقد النقل البحري - عدم انقضاؤه الا بتسليم البضاعة المقولة كاملة وسليمة الى المرسل اليه أو نائبه - تسليم البضاعة الى مصلحة الجمارك - غير مبريء لذمة الناقل قبل المرسل اليه - علة ذلك .

عقد النقل البحري - وعاء ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينتفى ولا تقتضى مسؤولية الناقل الا بتسليم البضاعة المقولة كاملة وسليمة الى المرسل اليه أو نائبه ، ولا يغنى عن ذلك وصول البضاعة سليمة الى جهة الوصول أو تسليمها الى مصلحة الجمارك اذ لا تعتبر مصلحة الجمارك نائبة عن المرسل اليه في استلام البضاعة وإنما تتسللها بناء على الحق المخول لها بالقانون ابتغاء تحقيق مصلحة خاصة بها هي وقاء الرسوم المستحقة ومن ثم فلا ينتفى عقد النقل بهذا التسليم ولا تبرأ ذمة الناقل قبل المرسل اليه .

(نقض ١٧/٢/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق)

١١٠٥ — الاتفاق على اعفاء الناقل من المسؤولية عن الضرر الذي يلحق البضاعة قبل الشحن أو بعد التفريغ — لا محل لأعمال شرط الاعفاء طالما خلت الأوراق مما يفيد حصول الضرر خلال هاتين الفترتين .

إذا كان سند الشحن موضوع الدعاوى وأن نص في بندد الثالث على اعفاء الناقل من المسؤولية عن الضرر الذي يلحق البضاعة في الفترة السابقة على شحنها أو اللاحقة على تفريغها إلا أنه وقد خلت أوراق الدعوى — بما في ذلك تقرير الخبير فيها — مما يدل على حدوث الضرر قبل الشحن أو بعد التفريغ فإنه لا مجال لأعمال شرط الاعفاء من المسؤولية سالف البيان .

(نقضي ١٧/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٦ ق ١)

١٢٠٦ — الاتفاق على أعمال شرط « بارامونت » — دواء — تطبيق
معاهدة بروكسل ١٩٢٤ بشأن سندات الشحن .

إذا كان الثابت بالبند الأول من سند الشحن أنه قد تضمن الاتفاق على أعمال « شرط بارامونت » فإن مفاد ذلك أن الطرفين قد ارتضيا تطبيق أحكام معاهدة بروكسل الدولية لسنة ١٩٢٤ الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن .

(نقضي ١٧/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٦ ق ١)

١٢٠٧ — هلاك البضاعة أو تلفها أو نقصها — تعذر تحديد وقت حصوله — أثره — افتراض وقوعه أثناء الرحلة البحرية وليس قبل الشحن أو بعد التفريغ — التزام الناقل بتعويض المرسل إليه — الأعمال التحضيرية لمعاهدة بروكسل .

المستفاد من الأعمال التحضيرية لمعاهدة بروكسل الدولية لسنة ١٩٢٤ أنه إذا هلك البضاعة المشحونة أو لحقها تلف أو نقص وتعذر تحديد وقت حصول ذلك — هل حصل قبل الشحن أم بعد التفريغ أم أثناء الرحلة البحرية — فإن الضرر يفترض وقوعه في فترة النقل البحري بمعنى الكلمة أي قبل

الفترة التي تنقضى بين شحن البضاعة وتفريغها فقط ، ويكون الناقل مسؤولاً عن تعويض المرسل إليه عن هذا الضرر .

(نقض ١٧/٣/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق)

١٢٠٨ — عدم اخطار المرسل إليه الناقل كتابة بهلاك البضاعة قبل او وقت تسليمها — اعتباره قرينة على ان الناقل قد سلم البضاعة بالحالة الموصوفة بها في السند — م ٦/٣ من معاهدة بروكسل — جواز اثبات عكس هذه القرينة .

مفاد نص المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن انه اذا لم يوجه المرسل اليه اخطاراً كتابياً الى الناقل او وكيله في ميناء التفريغ قبل او في وقت تسليم البضاعة المشحونة يخطر فيه بما اصابها من هلاك او تلف وبما هية هذا الهلاك او التلف ، اذ جاء هذا الاخطار غير موضح به الضرر على وجه التحديد ، فان استلام المرسل اليه للبضاعة يعتبر قرينة — الى ان يثبت العكس — على ان الناقل قد سلمه البضاعة بالحالة الموصوفة بها في سند الشحن ، وكان الثابت بالأوراق ان الاخطار الذي أرسلته الطاعنة الى المطعون ضدها بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢١ وقبل استلامها الشحنة بصفة نهائية لم تتضمن تحديداً للعجز او التلف المدعى به بل اقتصر على تحفظ الطاعنة على ما قد يظهر من عجز او تلف في الشحنة عند استلامها النهائي ، كما خلت أوراق الدعوى مما يدل على حصول اخطار كتابي موضح للضرر على وجه التحديد عقب تسليم الشحنة بصفة نهائية في ١٩٧٥/٦/٢٥ ، فان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر استلام الطاعنة (المرسل اليها) للبضاعة قرينة — الى ان يثبت العكس — على ان المطعون ضدها (الناقل) قد سلمتها البضاعة المشحونة بالحالة الموصوفة بها في سند الشحن بالتطبيق لنص المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل سالفه البيان ، فانه يكون قد صانف صحيح التسانون .

(نقض ٢١/٤/١٩٨٠ — طعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٧ ق)

١٢٠٩ - التزام الشاحن بسلامة وصول البضاعة لميناء الوصول - حق المرسل اليه فى الرجوع على الناقل او على الشاحن بالتعويض عن العجز او التلف اثناء الرحلة البحرية - رجوع المرسل اليه على الشاحن - حق الأخير فى الرجوع على الناقل .

إذا كانت الطاعنة - شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية - قد التزمت بموجب الإقرار المؤرخ بضمين سلامة وصول الشحنة الى ميناء الوصول فان المطعون ضده الأول (المشتري - المرسل اليه) يكون له الخيار فى الرجوع إما على الطاعنة الشاحنة (البائعة) او على الناقل بالتعويض عما لحق الشحنة من عجز او تلف خلال الرحلة البحرية ، فاذا اختار مطالبة الطاعنة بالتعويض فان الأخيرة وشأنها فى الرجوع على الناقل واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لحفظ حقها قبله .

(انقض ٢٨ / ٤ / ١٩٨٠ - طعن رقم ١٢٢٧ ، ١٢٣٥ س ٤٧ ق ١)

١٢١٠ - اذا قام المالك بتأجير السفينة الى الغير بمشارطة ايجار موقوتة تنقضى مسئوليته اذا كان المتعاقد مع الربان يعلم بهذا. التأجير او كان عليه ان يعلم به او اذا كان قد منح ائتمانه الى المستأجر شخصيا رغم جهله بصصفته كمستأجر .

ان النص فى المادة ٣٠ من قانون التجارة البحرى على مسئولية مالك السفينة مدنيا عن اعمال ربانها والزامه بسوءاء ما التزم به ليمسا يختص بالسفينة وتسييرها ، وان كان لا يواجه الا حالة المالك المجهز الا انه اذا قام المالك بتأجير السفينة الى الغير بمشارطة ايجار موقوتة لمدة زمنية - مسع ما يترتب على هذا التأجير من انتقال الادارة التجارية للسفينة الى المستأجر وتبعية ربانها له فى هذه الادارة فان مسئولية المالك مع ذلك لا تنتفى الا اذا كان المتعاقد مع الربان يعلم بهذا التأجير او كان عليه ان يعلم به او اذا كان قد منح ائتمانه الى المستأجر شخصيا رغم جهله بصصفته كمستأجر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على ثبوت علمها بواقعة تأجير السفينة الغير بمشارطة ايجار زمنية استنادا الى انهى -

اي الطاعنة — باعتبارها من المشتغلين بالملاحة البحرية لا بد وان تكون قد اطلعت على اوراق السفينة ومن بينها مشاركة الايجار بالاضافة الى ما ثبت من مستندات الدعوى ان مستأجر السفينة — وليس مالکها — هو الذى سدد للطاعنة نفقات السفينة التى رفعت الدعوى للمطالبة بما لم تستوفه منها ، وكان هذا الذى اوردته الحكم المطعون فيه سوفى حدود سلطة المحكمة التقديرية — يقوم على استخلاص سائق له أصله الثابت بالأوراق وكاف لحمل تضائه بتوافر ركن العلم بواقعة التأجير فان الحكم اذ قضى برفض دعوى الطاعنة يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن .

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٤ — طعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٨ ق)

وحيثما

١٢١١ - مضبوطاً - للحكمة المدنية استخلاص حقيقة المضبوطات دون تقيد بقرار النيابة فلا يثريب على الخصم ان هو خلس الى ان المبلغ المضبوط على ذمة التحقيق ليس بذات المال المدعى الحصول عليه دون وجه حق ورتب على ذلك خروجه عن دائرة المضبوطات التي نظم قانون الاجراءات الجنائية كيفية التصرف فيها واعتبره وتيفه يرجع فيها الى القانون المدني .

الحكم المطعون فيه قد خلس الى ان المبلغ المودع من المطعون عليه خزائنة المحكمة لم يكن مضبوطاً على ذمة التحقيق كما انه ليس بذات المسأل المدعى من الشركة الطاعنة بحصول المستأنف - المطعون عليه - عليه دون وجه حق من الطاعنة - ورتب على ذلك انه يخرج عن دائرة المضبوطات التي نظم قانون الاجراءات الجنائية كيفية التصرف فيها واعتبره على ذمة الفصل في النزاع الذي يقوم بينه وبين الشركة الطاعنة يرجع فيه الى القانون المدني امام المحاكم المدنية ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد استخلص من وقائع الدعوى استخلاصاً سبائغاً ، ثم انزل عليه حكم القانون صحيحاً ، ولا يغير من ذلك ما انتهت اليه النيابة عن ثبوت تهمة الاختلاس وحفظ التحقيق وصرفها المبلغ المودع للشركة الطاعنة على اعتبار ان الحجية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تثبت الا للاحكام النهائية الناصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الاوامر والقرارات الصادرة من سلطة التحقيق ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ١٨/١١/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٢ ق)

وصية

١٢١٢ - الموصى له بهال معين يعتبر خلفا خاصا ولا يأخذ حكم الوارث
اما الموصى له بكل التركة فيعتبر خلفا عاما للموصى ويأخذ حكم الوارث في كل
ما يرتبه قانون ايجار الاماكن للوارث من حق الامتداد القانوني .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا خلا قانون ايجار الاماكن من
تنظيم حالة معينة تعين الرجوع فيها الى احكام القانون المدني حتى ولو
كانت المدة المتعاقدة عليها قد انتهت واصبح العقد ممتدا بقوة القانون
الخاص واذا كان الواقع في الدعوى اخذا من مدونات الحكم المطعون فيه انه
اشير في العقد المؤرخ ١٩٤٧/٥/٣٠ الى ان العين اجرت لاستعمالها مكتبا
وسكنا ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي حدثت وفاة المستأجرة في
ظل العمل به - حدد المستفيدين من الامتداد القانوني عند وفاة المستأجر
فيما يتعلق بعقود ايجار المساكن دون سواها ، فلا يجوز تطبيق حكمه
على ما عتد لغير هذا الغرض ، وانما ينطبق على تلك الاماكن المؤجرة لغير
السكنى القواعد العامة الواردة في القانون المدني . لما كان ذلك ، وكانت المادة
١/٦٠ من هذا القانون تقضى بأن موت المستأجر ليس من شأنه ان ينهى
عقد الايجار ، وكان الغرض من ايجار العين موضوع الدعوى هو استعمالها
مبكنا ومكتبا فإن الاجارة لا تنتهي بوفاة المستأجرة بالنسبة للمكان المؤجر
لغير السكن بل ينتقل الحق فيها الى ورثتها ، لما كان ما تقدم وكان البين من
الاعلام الشرعي الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية دائرة الاحوال
الشخصية لشئون الاجانب بتاريخ ١٩٧٣/١/٦ ان ماري جورج (المستأجرة
توفيت في ١٩٧٢/١٠/٨ وانحصر ارثها في الطاعن دون سواه بموجب
وصيتها المؤرخة ١٩٦٠/٣/١ ، وكان الموصى له بجميع التركة يعتبر خلفا
عاما للموصى ويأخذ حكم الوارث بخلاف الموصى له بهال معين الذي يعتبر
خلفا خاصا ولا يأخذ حكم الوارث ، فانه يحق للطاعن التمسك
باستمرار عقد الايجار لصالحه في المكان الذي كانت المستأجرة تمارس فيه

نُشِيطَها الاقتصادي منى ثبت أنها استمرت لمعلا فى مزاوله هذا النشاط
 حتى وفاتها ولم تحدث تعديلا فى استعمال العين وتصره على الشخصى
 وحدها واذا خالف الحكم هذا النظر ، وأقام قضاءه على ان الطاعن ليس من
 بين الأشخاص الذين عدتهم المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وان
 الوارث بالوصية لا يستفيد من حكم الامتداد المقرر لورثة المستأجر ، فإنه يكون
 قد اخطأ فى تطبيق القانون ويتعين نقضه والىالة .

(نقض ٢١ / ٥ / ١٩٨٠ — طعن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٩ ق)

وقف

١٢١٢ - الوقف الخيري - ماهيته - الوقف على جهة من جهات البر التي لا تنقطع - حبس الأعيان اللازمة لإقامة الأضرحة والاتفاق عليها - هو وقف خيري .

الوقف يعد خيرا إذا كان على جهة من جهات البر التي لا تنقطع ، والعرف السائد بين المسلمين في العصور المتأخرة جرى على إقامة الأضرحة إعلاء لشأن المعروفين من أهل التقوى والصالح حتى يتأسى بهم الكافة ، ومن ثم فإن حبس الأعيان اللازمة لإقامتها والاتفاق عليها يعد وقفا خيرا لما ينطوي عليه من معنى التقرب إلى الله تعالى .

١ نقض ١٦/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٢ سر ٤٩ ق ١

١٢١٤ - النظارة على الوقف الخيري بعد صدور القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل - لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه - التزام من انتهت نظارته بتسليم أعيان الوقف لوزارة الأوقاف - اعتباره حارسا عليها لحين تمام تسليمها .

نظم المشرع النظارة على الأوقاف الخيرية بموجب القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقوانين ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ و ٢٦٦ لسنة ١٩٥٤ و ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ فجعلها لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه . وأوجب على ما انتهت نظارته على هذه الأوقاف أن يسلم أعيانها لوزارة الأوقاف مع اعتبارهم حراسا عليها لحين تمام تسليمها وإذا كان البين من الأوراق أن الطاعن الأول قد تولى النظر على الوقف موضوع النزاع بقرار صدر من محكمة مصر الابتدائية الشرعية في ١٩٤٩/١/٣١ فإن وزارة الأوقاف تكون قد حلت محله في النظارة بحكم القانون المشار إليه اعتبارا من تاريخ العمل به في ١٩٥٣/٥/٢١ ، وإذا لم يدع أي من الطرفين تسليم الوزارة عين الوقف أو تنازلها عن النظارة للطاعن المذكور أو توكيلها إياه في إدارة الوقف

طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها فإن يده على الوقف تكون يد حارس لحين تسليمه أعيانه لهـ .

١ نقض ١٦/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٣ س ٤٩ ق ١

١٢١٥ - النظرة على الوقف الخيري - اعتبار الناظر حارساً لحين تسليم الأعيان إلى وزارة الأوقاف - ق ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ - أثره - عدم جواز عزله قضاء أو استبدال غيره به - وجه استمرار صفته لحين استلام وزارة الأوقاف للأعيان .

افترض المشرع الحراسة - في جانب الناظر على الوقف الخيري لحين تسليم الأعيان إلى وزارة الأوقاف - بقصد تحميل الناظر على الأوقاف الخيرية المسؤولية المدنية والجنائية عما قد يلحق أموالها من أضرار نتيجة الإهمال أو العبث خلال الفترة السابقة على التسليم وعلى ذلك فإن صفته كحارس تكون لصيقة بشخصه فلا يملك القضاء عزله أو استبدال غيره به وإنما تستمر حتى تتسلم وزارة الأوقاف أعيان الوقف ، ومن ثم فإن الحكم اذ قضى بعزله وإقامة المطعون ضده ناظراً على الوقف لإدارته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٦/١/١٩٨٠ - طعن رقم ٣ س ٤٩ ق ١)

١٢١٦ - النظر على الوقف الخيري لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الأوقاف النظر لنفسه .

مؤدى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ ، ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ والمادة الثالثة من ذات القانون والمادتين ١ ، ١٧ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن المشرع أقيم وزارة الأوقاف في النظر على الوقف الخيري ما لم يشترط الأوقاف النظر لنفسه وجعلها أحق بالنظر ممن شرط له الأوقاف ولو كان من قريبته أو أقربه

باعتبارها صاحبة الولاية العامة وأولى من غيرها برعاية الخيرات وشماعتها وتوجيه الرِّيع إلى المضارف ذات النفع العام وتحقيق غرض الواقف من التقرب إلى الله بالصدقة الجارية : فنض على أحقيتها في النظر في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ .

(غتض ١٩٨٠/٥/٢٨ - طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٦ ق ١)

١٢١٧٠٠ - اعتبار الوقف خيراً - شرطه - أن يكون مصرفه جهة بر لا تنقطع - اعتباره اسلامياً - شرطه - أن يكون مصرفه برأ في الشريعة الإسلامية - لا عبء بديانة الواقف أو المستفيد .

لئن كان الوقف يعد خيراً إذا كان مصرفه جهة من جهات البر التي لا تنقطع ، ويعتد اسلامياً إذا اعتبر مصرفه برأ في شريعة الإسلام أيا كانت بديانة الواقف وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الواقف شرط في كتاب الوقف صرف مبلغ ٥٠٠ ج لمستشفى الأقباط الخيري بالقاهرة إذا واد القراء من المسلمين والنصارى ، ومبلغ ١٥٠ ج لجمعية التوفيق القبطية لتعليم القراء بمدارسها ، ١٠٠ ج لمدرسة الأقباط بمنفليوط لاعانة فقرائها ، وللمجا الأيتام الخيري بأسقوط لما كان ذلك ، وكان الحكم قد جرى في قضائه على أن هذه الجهات تعتبر جهات بر عام ، وتدرج ضمن المصارف الإسلامية ولا تدخل ضمن الجهات التي استثنىها المادة الأولى من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ من أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ والتي لا تعتبر جهة بر إسلامية ، ورتب على ذلك أن وزارة الأوقاف هي صاحبة الحق في النظر على الوقف على تلك الجهات الواردة بكتاب الوقف على ما سلف بديانته بغير نظر إلى ديانة المستفيد من الصرف على جهات البر المذكورة ، وكان تفسيره في هذا الشأن سائفا وله أصله الثابت في الأوراق مما أنه يكون قد التزم بصحيح القانون .

(غتض ١٩٨٠/٥/٢٨ - طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٦ ق ١)

ومسألة

١٢١٨ — المحامون من القضاة السابقين — جواز ان يكون احدهم
وكيلا عن احد طرفي نزاع سبق ان نظره قاضيا .

ان المشرع لم يحظر باى نص قانونى على من يعمل بالمحاماة من القضاة
السابقين ان يكون وكيلا عن احد طرفي نزاع لمجرد انه كان قبلا من القضاة
الذين نظروا هذا النزاع .

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٤٥ س ٤٨ ق)

١٢١٩ — صيرورة الوصى نائبا اتفاقيا عن القاصر بعد بلوغه سن
الرشد — شرطه — ان يكون بلوغ القاصر اثناء سير الدعوى — لا يحصل
لاعمال هذه القاعدة متى كان القاصر بالغا من قبل رفع الدعوى .

صيرورة الوصى نائبا اتفاقيا نتيجة استمراره في مباشرة الخصومة
بوصفه وصيا رغم زوال تلك الصفة عنه اثناء سير الدعوى دون تنبيه المحكمة
الى ذلك ، لا تكون الا اذا كان القاصر قد مثل في الخصومة تمثيلا صحيحا
وقت رفعها ابتداء في شخص الوصى عليه فعلا ثم بلوغه سن الرشد بعد ذلك .
ومن ثم لا تنسحب هذه القاعدة على من كان بالغا من الرشد من قبل رفع
الدعوى وبالتالي لم يصح اختصاصه بداءة .

(نقض ١٧/١/١٩٨٠ — طعن رقم ٥٤٥ س ٤٨ ق)

١٢٢٠ — علاقة الخصوم بوكلائهم — عدم جواز تصدى المحكمة لها
طالما لم يتكر صاحب الشأن وكالة وكيله .

جرى قضاء هذه المحكمة على انه لا يجوز للمحكمة ان تتصدى لمباشرة
الخصوم بوكلائهم الا اذا انكر صاحب الشأن وكالة وكيله ، والمطعون ضده

الرابع لم ينكر وكالة المطعون ضده الأول في التوقيع نيابة عنه على صحيفة الاستئناف كما لم يجحد حضوره عنه أمام المحكمة مما استخلصت محكمة الموضوع من المستندات المقدمة لها ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية وجاء استخلاصها سائفا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها بحيث يعد النعم عليه جدلا موضوعيا لا تجوز اثارته أمام هذه المحكمة .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ — طعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق)

١٢٢١ — تكيف العقد المبرم بين الخصوم والمحامي بتمه عقد وكالة —
قيامه بأعمال مادية تابعة للعمل القانوني الذي باشره لصالحهم — لا يغير من
صفته كوكيل عنهم .

الناط في تكيف العقود واعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو
بما عناه المتعاقدون منها حسبما تستظهره المحكمة من نصوصها وتؤدي إليه
وقائع الدعوى ومستنداتها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد كيف العلاقة
بين الطاعن والمطعون ضدهم الأربعة الأول بأنها علاقة وكالة مستندة إلى
ما ثبت بالعقد المبرم بين الطرفين من أن الطاعن وهو محام اتفق مع
المطعون ضدهم الأربعة الأول على أن يقوم بالدفاع عنهم كمدعين بحقوق
مدنية في قضية الجثة رقم في الحصول على حكم نهائي فيها
ثم إقامة الدعوى المدنية اللازمة للحصول على التعويض النهائي والتي حضوره
عنهم كمدعين مدنيين في الجثة واستئنافه للحكم الصادر بها ضدهم بصفته
وكيل عنهم ، وإقامته الدعوى المدنية رقم باسمهم واستئنافه للحكم
الصادر فيها ، وكانت هذه الأعمال تغلب فيها صفة كوكيل وان استتبعت
القيام بأعمال مادية فهذه تعتبر تابعة للعمل القانوني الذي باشره لصالحهم
فإنه يكون قد التزم صحيح القانون حين اعتبره وكيل عنهم .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ — طعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق)

١٢٢٢ - ائتماب المحامى المتفق عليها قبل تنفيذ الوكالة خضوعها لتقدير
القاضى - جواز تخفيض المحكمة لها - م ٧٠٩ مدنى .

تنص المادة ٧٠٩ من القانون المدنى على ان « ١ - الوكالة تبرعية ،
ما لم يتفق على غير ذلك صراحة او يستخلص ضمنا من حالة الوكيل .
٢ - فاذا اتفق على اجر للوكالة كان هذا الاجر خاضعا لتقدير القاضى الا
اذا دفع طوعا بعد تنفيذ الوكالة » ؛ وكان المبلغ الذى طالب به الطاعن هو
ائتماب محاماة متفق عليها قبل تنفيذ الوكالة ؛ فانه - على ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - يعد اجر وكيل يخضع لتقدير المحكمة عملا بالمادة المذكورة ولا
عليها ان هي خفضته .

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ - طعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٦ ق)

١٢٢٣ - وجوب اثبات الوكيل الحاضر بالجلسة وكالته عن يحضر -
- خلو الأوراق من دليل اثبات وكالة المحامى عن الطاعن الذى انكر وكالته
- اغفال اعلانه بقرار اعادة الدعوى للمرافعة - اثره - بطلان الحكم .

النص فى المادة ٧٣ من قانون المرافعات والفقرة الثانية من المادة
من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يدل - وعلى ما
بالمذكرة الايضاحية لقانون المرافعات - على انه يقع على الوكيل الحاضر
موكله واجبان اساسيان : اولهما ان يقرر حضوره عنه فى محضر الجلسة .
تحدد صفة الموكل التى يمثله بها ، وثانيهما - ان يثبت قبل المرافعة و
من قرر حضوره عنه بايداع التوكيل بملف الدعوى اذا كان خاصا والاقت
على اثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر امامها بمحضر الجلسة ان كان ه
واذ كان ذلك ، وكان البين من مجازر جلسات محكمة الاستئناف المس
صورتها الرسمية فى ملف الطعن انها خلت من دليل اثبات وكالة المحام
الطاعن الذى انكر وكالته عنه . وكانت المحكمة بعد ان حيزت الدعوى
لجلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ عادت واعادتها للمرافعة لجلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ د

يعلن الطاعن بالجلسة المذكورة واختارت المنطق بنزاعها اعلانا له ولم يدهس الطاعن بذلك الجلسة او اية جلسة تالية الى ان صدر الحكم المطعون فيه ، فان هذا الحكم يكون باطلا بما يوجب نقضه ولا يمنع من ذلك حضور محام قرر بجلسة ١٦/١/١٩٧٧ انه يحضر عن الطاعن عن محام آخر ما دام انه لم يثبت وكالة الاخير عنه ، تلك الوكالة التي جردها الطاعن .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٩ — طعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٧ ق)

١٢٢٤ — تنازل وكيل المؤجرة عن اجرة العين — ثبت انه كان مقابل تنازل المستأجر عن عقد الايجار ليتمكن الوكيل من هدم العقار واقامة بناء جديد — لا يعد تبرعا منه للمستأجر — جواز ان تكون الاجرة مقدمة اخرى غير القسود .

اذ كان البين من الحكم المطعون فيه انه استخلص من التوكيل الصادر من الطاعنة — المؤجرة — لزوجها ومن الاقرار الصادر منه للمطعون عليه — المستأجر — ان ما تضمنه الاقرار من تنازل عن اجرة عين النزاع لحين اقامة البناء الجديد بدلا من العقار المطلوب هدمه ، كان بمقابل تمثيل في تنازل المطعون عليه عن عقد استجاره للشقة التي كان يشغلها بالمقر المذكور ليتمكن الوكيل من هدمه وبيع انتاضه واقامة بناء جديد يغل نفلا اكبر ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم يتفق وبعبارة مستند الوكالة والاقرار وفي حدود ما لمحكمة الموضوع من سلطة تأمة في تحديد نطاق الوكالة وبيان ما قصده المتعاقدان منها مستعينة في ذلك بعبارة التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها ، واذ كان من الجائز ومقا للمادة ٥٦١ من القانون المدني ان تكون الاجرة تقدمه اخرى غير النقود ، فان النعي بان اقرار الوكيل تضمن تبرعا لا يملكه يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ — طعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٥ ق)

١٢٢٥ — التظليق للضرر — التفويض في الصلح — مفاده أيضا التفويض برفضه — رفض وكيل الزوجة للصلح المفوض فيه — كفاية ذلك لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين .

التفويض في الصلح يستتبع التفويض برفضه . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ان وكيل المطعون عليها المفوض بالصلح قد رفضه . فان ذلك يكفي لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين .

نقض ١٩٨٠/٣/٥ — طعن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ ق ١

١٢٢٦ — الوكيل المسخر — من يتعاقد لحساب الموكل دون ان يعلن وقت ابرام العقد انه يتعاقد بصفته نائبا — عدم انصراف اثر العقد للموكل في هذه الحالة — الاستثناء — م ١٠٦ مدني .

النص في المادة ١٠٦ من القانون المدني على انه « اذا لم يعلن المتعاقد وقت ابرام العقد انه يتعاقد بصفته نائبا ، فان اثر العقد لا يضاف الى الاصيل دلائنا او مدينا الا اذا كان من المفروض حتما ان من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة ، او كان يستوى عنده ان يتعامل مع الاصيل او النائب » ينصرف الى حالة الوكيل المسخر وهو من يتعاقد لحساب الموكل ولكنه لا يعلن — وقت ابرام العقد — انه يتعاقد بصفته نائبا ، ولذلك فان اثر العقد لا يضاف الى الموكل دائنا او مدينا ، ويستثنى من ذلك حالتان ، وهما ما اذا كان الغير يعلم او من المفروض حتما ان يعلم بأن الوكيل إنما يتعاقد لحساب الموكل ، وحالة ما اذا كان يستوى عند الغير ان يتعامل مع الوكيل او مع الموكل وفي هاتين الحالتين اذا كشف الموكل عن صفته كان له الرجوع مباشرة على الغير ، كما يكون للغير ان يرجع عليه .

(نقض ١٩٨٠/٣/٥ — طعن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق ١)

١٢٢٧ — نفى الحكم لوكالة المتعاقد بصفته نائباً عن المؤجر لعدم ذكر هذه الصفة في العقد — اغفاله بحث انصراف أثر العقد للمؤجر أعمالاً لنص المادة ١٠٦ مدني — قصور .

أذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الثابت بالشكوى الإداري المقدمة صورتيها من الطاعن أنه يدعى أنه استأجر من المطعمون عليه الثاني الشقة محل النزاع ولم يثبت بالعقد أنه صدر من المطعمون عليه المذكور بصفته وكيلاً عن مالكين العقار ولا يكفي لإقحام وكالة أنه ابن لأحدهما ، واستند لهذا في القضاء بطرد الطاعن . و كان هذا الذي أورده الحكم من نفى وكالة المطعمون عليه الثاني لأنها لم تذكر في عقد الإيجار ولأن مجرد بنوته لأحدى المالكين لا تتوافر بها الوكالة لا يكفي لحمل قضائه في هذا الشأن لأن الوكيل يجوز أن يكون مستخراً فلا يكشف عن صفته في العقود التي يبرمها ومع ذلك تنفذ هذه العقود ويضاف أثرها للموكل في الحالتين — وهما ما إذا كان الغير يعلم أو من المفروض حتماً أن يعلم بأن الوكيل إنما يتعاقد لحساب الموكل ، وحالة ما إذا كان يشتكي عند الغير أن يتعامل مع الوكيل أو مع الموكل — المنصوص عليهما في المادة ١٠٦ من القانون المدني ، وقد ترتب على خطأ الحكم هذا أنه حجب نفسه عن بحث توافر شروط الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٦ منالفة الذكر ، بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التفتيش .

(نقض ١٩٨٠/٣/٥ — طعن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق)

١٢٢٨ — رب الأسرة المستأجر للمسكن — اعتباره ذون أفراد أسرته المقيمين معه الطرف الأصلي في عقد الإيجار — عدم اعتباره نائباً عنهم — ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

أثر العقد يقتصر على طرفيه والخلف العام ولئن كان لعقد إيجار المسكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الأسرة ليقيم فيه مع باقي أفراد أسرته إلا أن رب الأسرة المتعاقد يبقى ذون أفراد أسرته المقيمين معه هو الطرف

الأصيل في العقد ، والنص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩
المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٧ على أنه « مع عدم الإخلال
بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة
المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه وأولاده أو أي من والديه الذين
كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك يلتزم المؤجر بتحرير
عقد إيجار لمن لهم حق في الاستمرار في شغل العين » يدل على أن المشرع
لم يعتبر المستأجر نائبا عن الأشخاص الذين أوردتهم النص في استئجار العين .
ولذلك نص على استمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقيما منهم مسع
المستأجر عند وفاته أو تركه العين ، وما كان في حاجة لإيراد هذا الحكم إذا
كان يعتبر أن المستأجر قد تعاقد عن نفسه ونياية عن أفراد أسرته .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٦ — طعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٦ ق)

١٢٢٩ — الشخص الذي يعبر اسمه — هو وكيل عن اعاره — اعتبار
وكالته مستترة — انصراف أثر تصرفه الموكل في علاقته بالغير — شرطه —
م ١٠٦ مدني .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من يعبر اسمه ليس الا وكيلاً عن
اعاره ، وتعامله مع الغير لا يغير من علاقته بالموكل شيئاً ، فهو كسائر الوكلاء
لا يفترق عنهم الا في أن وكالته مستترة فكان الشأن شأنه في التظاهر مع أنه
في الواقع شأن الموكل ، وينبنى على ذلك أن الوكيل المستتر في الشراء
لا يكتسب شيئاً من الحقوق المتولدة عن عقد البيع الذي عقده بل تنصرف هذه
الحقوق الى الأصيل ، أما في علاقة الغير بهذا الأصيل فإن من المقرر على
ما تقتضيه المادة ١٠٦ من القانون المدني أن أثر العقد لا يضاف الى الأصيل
دائماً او مديناً الا في حالتين هما : إذا كان من المفروض حتماً أن من تعاقد معه
النائب يعلم بوجود النيابة او كان يستوى عنده ان يتعامل مع الأصيل او
المتسلب .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ — طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق)

١٢٣٠ - الوكالة في بيع وشراء العقار - رضائية - لا يستوجب القانون شكلا رسميا لانعقادها سواء كانت الوكالة ظاهرة او مستترة .

قانون تنظيم الشهر العقاري فيها يتطلبه من تسجيل عقد بيع العقار لا يضمن على هذا العقد شكلا رسميا معينا فهو لم يغير شيئا من طبيعته من حيث كونه من عقود التراضي التي تنتج آثارها القانونية بمجرد توافق ارادة الطرفين وانما قد عدل فقط آثاره بالنسبة للعائدين وغيرهم فجعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد بل متراخيا الى ما بعد حصول التسجيل ؛ واذ كان نص المادة ٧٠٠ من القانون المدني يوجب ان يوفر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة فان الوكالة في بيع وشراء العقار تكون هي أيضا رضائية ولا يستوجب القانون شكلا رسميا لانعقادها ، وهذا الأمر يستوى سواء اكانت الوكالة ظاهرة سافرة ام وكالة مستترة .

(نقض ٢٤/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق)

١٢٣١ - حيازة النائب - انصراف اثرها للاصيل دون النائب .

حيازة النائب انما هي حيازة بالواسطة ومقتضا لنص المادة ١/٩٥١ من القانون المدني فائرها ينصرف الى الاصيل دون النائب .

(نقض ٢٤/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق)

١٢٣٢ - شراء الوكيل المستتر العقار بعقد غير مسجل - انصراف الحقوق الشخصية الناشئة عنه الى الاصيل - اقامته بناء على العقار - عدم انتقال ملكية الأرض او البناء اليه الا بالتسجيل - بقاء ملكية المنشآت لاتباع بحكم الاتصاف .

اذ كان اليمين من الحكم المطعون فيه انه قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بتثبيت ملكية المطعون ضده الاول للعتار محل النزاع محمولا في أسبابه على مجرد القول بثبوت الوكالة المستترة للزوجة الطاعنة فيما أبرمته

من عقد شراء الأرض وما اتخذته من إجراءات البناء عليها وإن في ذلك ما يكفي لأغبار الأصل في علاقته بالوكيل هو الملك بغير حاجة إلى إجراء إذ لا يحتاج لكي يحتج على وكيله المسخر بملكية ما اشتراه إلى تعريف جديد من الوكيل ينقل به الملكية ، وكان هذا الذي اقام عليه الحكم قضاءه في هذا الخصوص لا ينطبق على واقع الدعوى إذ هو يصدق على حالة ما إذا تم تسجيل البيع الصادر للوكيل المغير اسمه فتكون الملكية قد خرجت من ذمة البائع وهي وإن انتقلت إلى الوكيل في الظاهر إلا أن انتقالها في الحقيقة يعتبر لحساب الأصل فيصير في علاقته بالوكيل هو الملك بغير حاجة إلى صدور تصرف جديد من هذا الأخير ينقل به الملكية إليه . و إذا كان الثابت من مدونات الحكم أن عقد البيع الذي تعلق بمقار لم يسجل بعد فلا تكون ملكية المبيع قد انتقلت إلى الزوجة الطاعنة التي أبرمته بطريق الوكالة المستقرة بل هي لا تزال باقية على ذمة الشركة المطعون ضدها الدية بائعة المقار ويكون ما انصرف إلى الأصل المطعون ضده الأول هي الحقوق الشخصية وليدة عقد البيع الذي لم يسجل ، وهذا العقد غير المسجل لا يترتب عليه أيضا تملك المطعون ضده الأول لما أقامه على الأرض المبيعة من بيان ذلك أن حق القرار — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حق عيني من ثل الملكية فلا ينشأ ولا ينتقل وفقا لنص المادة التاسعة من قانون الشهر العقاري إلا بالتسجيل أما قبل تسجيل سند المشتري الباني فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الاتصال نظير تعريض المشتري عنها تطبيقا للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٩٢٥ من القانون المدني ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي بثبوت ملكية المطعون ضده الأول رغم عدم توافر السبب القانوني المؤدى إلى التملك يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ — طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ في)

١٢٣٣ — لا يقبل الطعن الا ممن كان طرفا فى الخصومة التى صدر فيها للحكم المطعون فيه وبصفته التى كان منصفا بها والحكم الصادر ضد الوكيل يعتبر صادرا ضد الاصيل بصفته الشخصية مما يجيز للاصيل الطعن فى الحكم .

لما كان المقرر ان الطعن لا يقبل الا ممن كان طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التى كان منصفا بها ، وكان الحكمان المطعون فيهما قد صدرا ضد الطاعنة الاولى عن نفسها وبصفتها وكيلة عن الطاعنين الثانى والثالث بصفتيها الشخصية وممثلة لها فى الخصومة ، فان الحكمين المطعون فيهما يكونان قد صدرا ضد الطاعنين بصفتيهم الشخصية . واذا اتيم الطعن منهم بهذه الصفة ، فان الدفع بعدم القبول على الاساس الذى بنى عليه ، ويكون فى غير محله .

(نقض ١٨/١١/١٩٨٠ — طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق ١)

١٢٣٤ — تمسك الطاعنة بقيام الوكالة وبالإجازة اللاحقة لها بما قدمته من أدلة وقرائن وعدم رد المحكمة على هذا الدفاع الجوهرى واستظهار قيام عناصر هذه الوكالة او الإجازة اللاحقة يعتبر قصورا فى التسبيب — اساس ذلك .

ان الثابت من مذكرة الطاعنة المقدمة لمحكمة الاستئناف والمودعة صورتها الرسمية اوراق الطعن انها تمسكت بقيام الوكالة وبالإجازة اللاحقة لها بما قدمته من أدلة وقرائن ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه برفض الدعوى على اساس عدم ثبوت الوكالة وان البتة فى ذاتها لا تفيد دليلا على قيامها ودون أن يعنى بالرد على الدفاع الجوهرى الذى اثارته الطاعنة واستظهار قيام هذه الوكالة او الإجازة اللاحقة ومن شأن ذلك لو صح ان يتغير وجه الحكم فى الدعوى . مما يعنيه بالقصور بما يبطئه ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الآخر من سببى الطعن .

(نقض ٢٠/١١/١٩٨٠ — طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٧ ق ١)

١٢٣٥ - في الوكالة التبرعية يلتزم الموكل ان يؤدي للوكيل جميع المصروفات التي انفقها في تنفيذ الوكالة التنفيذ المعتاد واما كانت نتيجة العمل اذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه لان التزام الوكيل التزام ببذل عناية وليس التزاما بتحقيق غاية فمستولته هي مسئولية الشخص المعتاد بالمعيار الموضوعي ولو كانت اقل من عنايته الشخصية بالمعيار الشخصي .

الموكل يلتزم بان يؤدي لوكيله وفقا للمادة ٧١٠ من القانون المسدنى - جميع المصروفات التي انفقها في تنفيذ الوكالة التنفيذ المعتاد ، واما كانت نتيجة العمل اذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه ، لان التزامه التزام ببذل عناية وليس التزاما بتحقيق غاية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته التقديرية من عبارات الخطابات المتبادلة بين الطاعين والمطعون عليه ان حدود الوكالة التبرعية - وفق ما سبق بيانه في الرد على السبب الاول - اجراء تمديدات في مبنى القصر و امداده بكافة التجهيزات والمفروشات والادوات والاجهزة - وجعل للمطعون عليه اثبات مقدار ما انفقته في ذلك بكافة طرق الاثبات القانونية باعتبار ان الاتفاق واقعة مادية ، وانتهى الى ان الوكيل يسترد بموجب عقد الوكالة جميع المصروفات التي انفقها في تنفيذ الوكالة التنفيذ المعتاد مهما كان حظه من الثجاج طالما انهم يرتكب خطأ يتسبب عنه زيادة في هذه المصروفات ، وانزل هذه القواعد على كشوف الحساب المؤيدة بالمستندات التي قدمها المطعون عليه ، فلا تثريب عليه في ذلك .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٩ ق)

١٢٣٦ - وكالة - مسئولية الوكيل .

لا كانت المادة ٧٠٤ من القانون المسدنى قد نصت على انه « اذا كانت الوكالة بلا اجر وجب على الوكيل ان يبذل في تنفيذها العناية التي يبذلها في اعماله الخاصة دون ان يكلف في ذلك ازيد من عناية الرجل المعتاد » ، وكان الحكم المطعون فيه قد اورد في شأن الوكالة بين الطرفين قوله بانها « وكالة تبرعية اي غير مأجورة » ، وفيها لا يكون الوكيل مسئولا الا من بطل

عنايته من شئون نفسه بالمعيار الشخصى اذا كانت هذه العناية هي دون عناية الشخص المعتاد بالمعيار الموضوعى ، فاذا كانت عنايته الشخصية على أعلى من عناية الشخص المعتاد لم يكن مسئولا الا عن عناية الشخص المعتاد بالمعيار الموضوعى ، دون عنايته الشخصية بالمعيار الشخصى ، والسبب في ذلك واضح ، فانه وكيل غير ملجور وهو متفضل بقرعه . فلا يجوز ان يكون مسئولا الا عن اذى العنايتين ، وقد افصح الحكم عن ان حدود الوكالة التبرعية هي اجراء تعديلات في مبنى القصر وامداده بسكامة التجهيزات والمفروشات والادوات والاجهزة التى تجعل منه قصرا عظيما وعنوانا للترف والبذخ ، ثم انتهى الى وجوب ان يدفع الموكل (الطاعن) للوكيل (المطعون عليه) جميع المصاريف والنفقات المشروعة التى استلزمها تنفيذ الوكالة التنفيذ المعتاد ، وهى تقارير موضوعية سائغة تكفى لحمل النتيجة التى انتهى اليها ، بما ينل عن قالة التصور في التسبيب .

(نقض ١٩٨٠/١٢/٤ - طعن رقم ٦٨٧ لسنة ٩٠ ق)

ملحق

بالأحكام ذات المبادئ

التي قررتها الدائرة المدنية والتجارية

بمحكمة النقض خلال عام ١٩٧٩

التي لم تنشر بالموسوعة الذهبية

البيِّنات

أولاً - عبء الإثبات

١٢٣٧ - الوفاء بالأجرة - عبء اثباته - وقوعه على عاتق المستأجر ،

المقرر أن المستأجر هو المكلف بتقديم الدليل على سدادده كامل الأجرة المستحقة في ذمته ، ولا يسوغ قلب عبء الإثبات .

(نقض ١٩٧٩/٢/٢٨ - طعن رقم ٦٩١ لسنة ٢٨ ق)

١٢٣٨ - النزاع الصريح أو الضمني عن الحق - عبء اثباته -

وقوعه على عاتق مدعيه - ادعاء المستأجر تنازل المؤجر عن حقه في إخلاء العين - التفات المحكمة عن هذا الدفاع - لا خطأ طالما لم يطلب المستأجر تمكينه من اثباته .

عبء اثبات النزاع صريحاً كان أو ضمناً يقع على عاتق مدعيه ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفاع الذي تلتزم محكمة الموضوع بمواجهته وإبداء الرأي فيه هو الدفاع الجوهرى الذى يترتب على الأخذ به تغيير وجهه الراى فى الدعوى وهو ما يكون توامه واقعة تلم الدليل عليها وفقاً للضوابط التى قررتها لذلك القوانين المنظمة للإثبات أو واقعة طلب الخصم الى المحكمة تمكينه من اثباتها وفقاً لتلك الضوابط واذ كان الطامن وان تمسك فى صحيفة استئنافه بأن علم المطعون عليه بتغيير استعمال العين المؤجرة من مسكن الى عيادة طبية وسكوته عن ذلك بضع سنين يعد تنازلاً ضمناً عن حقه فى الإخلاء الا أنه لم يطل على اتخاذ المؤجر موقفاً لا تدع ظروف الحال تسكاً فى دلالته على التنازل كما لم يطلب تمكينه من إقامة الدليل على ذلك ، فانه لا يوجب الحكم المطعون فيه التفاتاً من هذا الدفاع .

(نقض ١٩٧٩/٥/١٢ - طعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٧ ق)

ثالثاً - الادعاء بالتزوير :

١٢٣٩ - عدم سلوك الخصم سبيل الادعاء بالتزوير - اتفقت المحكمة
 مما اثاره من تزوير العقد - لا خطأ .

اد كان الطاعن م يسلوكا اسير الذي رسمه القانون في المواد من
 ٤٩ الى ٥١ من قانون الاثبات للادعاء بالتزوير . ولم يحدد في مذكرتهما
 المتقدمة لمحكمة الموضوع مواضع وكنه العبارات التي اضيفت . حتى يتبين
 مدى اتجاهاها وعلقها بالنزاع المعروف . فان من حق محكمة الموضوع
 الالتفات عما اقراره من تزوير العقد ومعه صحتها ما دامت لم ير من ظروف
 الدعوى ومنا للمادة ٢٨ من قانون الاثبات ما يشير الى تزويره .

نقض ١٩٧٨/٥/٢ - ضمن رقم ٦٤٣ لسنة ٢٨ ق ١

١٢٤٠ - الاحتجاج بالمحرر في دعوى - وجوب سلوك طريق الادعاء
 بالتزوير فيها - رفع دعوى التزوير الاصلية قبل الاحتجاج بالمحرر في الدعوى
 - اثره - عدم التزام الطاعن باعادة الادعاء بالتزوير فيها .

من المقرر وفقاً لحكم المادتين ٢٦ - ٥٩ من قانون الاتساق ان الادعاء
 بالتزوير على المحررات اما ان يكون مطلب عارض يبدى اثناء الخصومة التي
 صحيح فيها بالمحرر - وفي اية حالة كانت عليها الدعوى - وذلك بالتقرير به
 بقلم كاتب المحكمة التي ينظرها او بطريق دعوى اصلية رفع بالأوضاع المعنادة
 اذا لم يكن قد تم الاحتجاج بعد بهذا المحرر وعلى ان سبع في الحالتين ذات
 القواعد والاجراءات المتصوص عليها بشأن تحقيق الادعاء والحكم فيه مما
 مفاده ان لكل من الطريقتين كيانه وسروطه التي يستقل بها في مجال ابدائه
 مما يستفيع معه وجه الجمع بينهما في هذا الصدد بمعنى انه اذا كان الاحتجاج
 بالمحرر قد تم فعلا في دعوى مقامة استنادا اليه والتقرير به في قلم الكتاب .
 فما ان رفع دعوى التزوير الاصلية قبل الاحتجاج بالمحرر ينكفي لقيام الادعاء
 بتزويره في مواجهة دعوى الاحتجاج التي ترفع بعد ذلك ودون حاجته الى
 اعادة ابدائه كطلب عارض فيها .

(نقض ١٩٧٩/١٢/١٥ - طعن رقم ٥٣٠ لسنة ٢٩ ق)

ثالثا - الإقصرار :

١٢٤١ - استجواب الخصوم - ماهيته - عدم اعتباره وسيلة للتحقق من صحة الادعاء بوقاة أحد الخصوم .

استجواب الخصوم طريق من طرق تحقيق الدعوى شرع لاستجلاء بعض عناصر ووقائع المنازعة المرددة في الخصومة توصلنا إلى معرفة وجه الحق فيها وليس وسيلة للتحقق من صحة الادعاء بوقاة أحد الخصوم . ولما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدمه الخصم دليله . فإنه لا تتربى على تلك المحكمة أن هي أعرضت عن طلب استجواب الخصوم المتدخلين بغية التحقق من أمر ونفاتهم . وإذا كانت الطاعتان لم تطرحا على المحكمة دليلا يؤيد القول بأن هؤلاء الخصوم قد توفوا قبل انعقاد الخصومة فلا على الحكم الملعون فيه أن التفت عن هذا الدفاع المعارى من الدليل .

نقض ١٥/١١/١٩٧٩ - طعن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٦ ق ١

رابعا - شهادة الشهود :

١٢٤٢ - الأصل في الشهادة - وجوب معاينة الشاهد للواقعة محل الشهادة بنفسه - الاستثناء قبول الشهادة بالتسامع في احوال معينة - ليس من بينها الشهادة في دعوى البطلان للضرر .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه ويقطع بصحته يقينا ، أخذا بأن الشهادة مشسفة من المتأهدة وذلك في غير الاحوال التي يحل فيها التسامع ، وليس من بينها الشهادة في التطبيق للإقرار ، لما كان ذلك وكان البين من الصورة الرسمية لمحضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن الشاهد الثاني من شاهدي المطعون عليها لم ير بنفسه اعتداء بـ : : او بالضرب من الطاعن على المطعون عليها ، وأن أحواله في أمر الشقاق بين الزوجين مستتقة من سماعه بذلك . وكانت أقوال الشاهد بهذه الصورة لا يمكن التعميل عليها أو

الأخذ بدلائلها . وخدمت البينة في خصوص التعليل للضرر وفق مذهب الحنفية الواجب الاتباع من عدلين رجلين أو رجل وامرأتين ، فان نصاب الشهادة الشرعية يكون غير مكتمل ، واذ اعتد الحكم المطعون فيه بهذه الأقوال فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ،

(نقض : ١٩٧٩/١/١٠ - طعن رقم ٨ لسنة ٦٦ ق)

١٢٤٢ - رفض المحكمة سماع شهادة الوالد لوالده - للأخير طلب إتاحة الفرصة له لاستكمال نصاب الشهادة بشاهد آخر .

لا يسوغ القول بأن استبعاد - المحكمة لشهادة ابن الطامن لوالده - ينطوي على حرمان الطامن من استكمال نصاب الشهادة طالما انه لم يتم الدليل على انه قد طلب من محكمة الموضوع وبطريقة جازمة إتاحة الفرصة له للاستعانة بآخر بدلا من ابنه الذي رفضت سماع شهادته . واذ كانت المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الخصوم الى مقتضيات دفاعهم فان النعى يكون على غير أساس .

(نقض : ١٩٧٩/١/١٠ - طعن رقم ٨ لسنة ٦٦ ق)

١٢٤٤ - عدم قبول شهادة الفرع للأصل وان علا أو الأصل للفرع وأن سفل - لا يغير من ذلك ان تكون الواقعة المشهود عليها من المسائل الشرعية أو المالية .

لئن كان من اوفى على السادسة عشرة من عمره يكون بالغاً ، الا انه لما كان يتعين انتفاء التهمة عن الشاهد وهو شرط لازم لترجيح جانب الصدق على جانب الكذب في الشهادة ، فلا تقبل شهادة الاولاد للوالدين وان جلوا ، ولا شهادة الوالدين للاولاد وان سفلوا ، اعتبارا بان الولد بضعة من الوالد ؛

لن تكون تفرقة بين تكون الواقعة المشهود عليها من المستثنى الشرعية أو الغلاطات المالية لتوافر التهمة في الحالين .

(نقض ١٩٧٩/١/١٠ - طعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق)

١٢٤٥ - أفلو غ كاف لصحة أداء الشهادة - أداء الصبي لا يصح وأن كان عاقلا .

يكفي لصحة الأداء في الشاهد النوع . فلا يصح أداء الصبي وإن كان عاقلا ، أخذا بأن في الشهادة معنى الولاية غير المشهود عليه ، لأن بها يلزم بالحق ويحكم عليه به ، والصبي لا ولاية له على نفسه فلا ولاية له على غيره من باب أولى .

(نقض ١٩٧٩/١/١٠ - طعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق)

١٢٤٦ - الوقائع الواجب شمول حكم الاحالة للتحقيق عليها - م ٧١ - اثبات - نص الحكم على قيام الزوجية بالبينة رغم إكفوتها بعقد رسمي غير مجسود - لا عيب .

أوجبت المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن يبين في منطوق الحكم الذي يأمر بالإثبات بشهادة الشهود كل واقعة من الوقائع المأمور بإثباتها وإلا كان باطلا وقد هدفت إلى أن تكون الوقائع معينة بالدقة وبالضبط لينحصر فيها التحقيق وليعلم كل طرف ما هو مكلف بإثباته ونفيه ، لأن الإثبات بشهادة الشهود يقوم على ركنين تعلق الوقائع المراد إثباتها بالدموى وكونها منتجة فيها ، ولما كان الواقع في الدعوى أن المظنون عليها تمسرت مدعاها على طلب التطبيق للضرر بسبب التعدي عليها بالسب والضرب ، وكان الثابت أن محكمة أول درجة أحالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت المظنون عليها أنها زوجة للطاعن بصحيح العقد الشرعي وأنه دخل

بها وعناشرها معاترة الأزواج . وإنه لا يزال في عسسته ولمس طاعته ، وإنه
بسيء معاملتها ويمتدئ عليها بالسب والقذف والضرب بها لا يستطاع معه
دواء العشرة بين أمثالهما . وحول الطاعن النفي : فإنها تكون مستد بيئت
الوثائق التي يجب أن يتحضر فيها التحقيق ، وهي كلها متعلقة بالدعوى ومنتجة
لينا ، ولا يعيبها أنها أوردت في الوقائع المراد اثباتها قيام الزوجية بالبيننة رغم ثبوتها
بوثيقة رسمية غير مجحودة . وإذا لا يعدو ذكرها في الحكم وجوب أن تكون
انزوجية قائمة وقت سماع الشهود ، ولا أصبحت دعوى التخليق برمتها غير
ذات موضوع ، ولا ينم هذا بمجرده عن عدم احاطة بموضوع الدعوى أو
تقصير في تحميم مستنداتها .

(نقض ١٠/١/١٩٧٩ - طعن رقم ٨ لسنة ٦٦ ق)

١٢٤٧ - الاثبات بالبيننة فيما يجب اثباته بالكتابة - فقد الدليل الكتابي
لسبب أجنبي لا يد للخصم فيه - اثره - جواز الاثبات بالبيننة - م ٦٢ اثبات .

النص في المادة ٦٣ من قانون الإثبات على أنه « يجوز كذلك الاثبات
بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بدليل كتابي (ب) إذا فقد
الدائن سنده الكتابي بسبب أجنبي لا يد له فيه » يدل على أن المشرع استهدف
مواجهة حالة ما إذا كانت القواعد المتعلقة باستلزام الحصول على الدليل
الكتابي الكامل قد روعيت ، بيد أن الاثبات بالكتابة قد امتنع بسبب فقد هذا
الدليل فيجوز عندئذ أن تحل شهادة الشهود محل الدليل الكتابي ، شريطة أن
يكون هذا التقدير راجعاً إلى سبب لا يد للمدعى فيه ومؤدى هذا أن يكون التقدير
قد نشأ من جراء حادث جبري أو قوة قاهرة ، فتستبعد إذن صور التقدير بسبب
يتصل بفعل مدعى الدليل - ولو كان خطأ أو إهمالاً - بتقطع السبيل إلى
التواطؤ مع الشهود .

(نقض ٧/٤/١٩٧٩ - طعن رقم ٦١٨ لسنة ٦٥ ق)

خامسا - حجية الأمر المقضى :

١٢٤٨ - القضاء نهائيا بالزام المتعاقد بالتعويض مع الفوائد القانونية بواقع ٥٪ باعتبار ان المادة تجارية - عدم جواز المنازعة فى تجارية المعاملة او سعر الفائدة عند نظر المطالبة بيباقى التعويض .

تحدد المادة ٢٢٦ من القانون المدنى سعر الفائدة القانونية فى المسائل التجارية بواقع ٥٪ ، واذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الحكم الصادر من محكمة اول درجة قضى فى مادة تجارية بالزام الطاعنة بئى تدفع للطعون ضده جزء من التعويض الذى طالب به ومناذته القانونية بواقع ٥٪ وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا وارترضته الطاعنة ولم تطعن فيه بطريق النقض . فان القضاء المشار اليه يكون قد حاز حجية بين الطرفين تمنع الطاعنة من المنازعة فى تجارية المعاملة وسعر الفائدة المقررة عنها وذلك عند نظر المطالبة بيباقى التعويض .

(نقض ١٦/٤/١٩٧٦ - طعن رقم ٢٩ لسنة ٤٥ ق)

١٢٤٩ - حجية الحكم الجنائى امام القضاء المدنى - نطاقه - قضاء المحكمة الجنائية ببراءة المحامى من الاتهام الموجه له بعدم التأمين على عماله لعدم خضوعه لاحكام قانون التأمينات - التزام المحكمة المدنية بحجية هذا الحكم - قضاؤها بعدم احقية هيئة التأمينات فى المطالبة باستراكات التأمين على هؤلاء العمال - لا خطأ .

مؤدى نصي الملتين ٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية و ١٠٢ من قانون اثبات ان الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حقيقته فى الدعوى المدنية امام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل تمصلا لازما فى وتوع الفعل المكون للاسلس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فاذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الامور فانه

يُمتنع على المحاكم المدنية أن عب - بحثيا ويتعين عليها أن تلتزمها في . حيث
 الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق
 له . لما كان ذلك . وكان ذلك . من الحكم الصادر في الجنبه أنه قضى ببراءة
 المطعون ضده من تهمة عدم التأمين على عماله وعدم أعداد سجل الأحوال
 المقررة لهم في مكان العمل ، وإتمام تفضائه بذلك على أن ذوى المهن الخسة
 ومنهم المطعون ضده - محام - والذين يشتغلون لحسابهم من موظفين وعمال
 لا يخضعون لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لسنة
 صدور القرار الجمهوري المنوه عنه بالمادة ٣/٢ من هذا القانون ، وبالتالي
 لا يكون المطعون ضده ملزما بالتأمين على عماله لدى الطاعنة ، وكان لا خلاف
 بين الطرفين على أن اشتراكات التأمين موضوع الدعوى العمالية هي بذاتها
 التي قضى الحكم الجنائي بانتفاء تهمة عدم سدادها عن المطعون ضده . فان
 الحكم الجنائي السالف الذكر يكون قد فصل بقضائه فصلا لازما في واقعة
 الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية . وهي واقعة عدم سداد
 اشتراكات التأمين - ويحوز في هذه الواقعة حجية الشيء المحكوم به أمام
 المحكمة المدنية فتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تخالفه . لما كان ما تقدم
 فان الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه الى انه يمتنع على الطاعنة أن
 تطالب المطعون ضده باشتراكات التأمين عن عماله وهي الاشتراكات التي
 قضى الحكم الجنائي بعدم ثبوت تهمة عدم سدادها في حق المطعون ضده ،
 التزاما منه بحجية هذا الحكم ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٧٩/٤/٢٩ - طعن رقم ٥٩ لسنة ٤٦ ق)

سلسلا - تسبيب الأحكام :

١٢٥٠ - عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات لوجود
 أوراق في الدعوى كافية لتكوين عقيدتها - عم بيانها ضراحة أسباب هذا
 العدول - لا خطأ - علة ذلك .

مؤدى نص المادة التاسعة من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن

حكم الأنات لا يجوز قوة الأمر المقضى طالما قد خلت أسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الإثبات . ومن ثم يجوز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات إذا ما حدث في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع بما لها إلا تأخذ بنتيجة الإجراء بعد تنفيذه ، والمشرع وإن تطلب في النص المشار إليه بيان أسباب العدول عن إجراء الإثبات في محضر الجلسة . وبيان أسباب عدم الأخذ بنتيجة إجراء الإثبات - الذى تنفذ - في أسباب الحكم ، إلا أنه لا يرتب جزاءا معينا على مخالفة ذلك ، فجاء النص في هذا الشأن تنظيها . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها لحسم النزاع دون حاجة إلى تنفيذ حكم الاستجواب ، وكان هذا منها عدولا ضمنيا عن تنفيذه ، فلا يعيب الحكم عدم الانصاح صراحة في محضر الجلسة أو في مدوناته عن أسباب هذا العدول .

(نقض ٢٩/١٠/١٩٧٩ - طعن رقم ٧٥ لسنة ٤٦ ق ١)

احوال شخصية

أولا - المسائل الخاصة بالمسلمين :

١٢٥١ - الحكم الصادر في دعوى الطاعة ونسوز الزوجة - لا يحول دون نظر دعواها بالتطليق .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر في دعوى الطاعة ونسوز الزوجة ليس بما تعين من نظر دعوى التطليق لاختلاف المناط في كل .

(نقض ١٤/٣/١٩٧٩ - طعن رقم ١٦ لسنة ٤٧ ق ١)

١٢٥٢ — التخليق للضرر — م ٦ و ٢٥ لسنة ١٩٢٩ — شرطه — عجز
القاضي عن الاصلاح بين الزوجين — عدم وجوب مآول الزوجين بشخصيهما
عند محاولة التوفيق .

المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التي تشترط
لل قضاء بالتخليق عجز القاضي عن الاصلاح بين الزوجين جاءت خلوا من وجوب
مآول الزوجين بشخصيهما امام المحكمة عند محاولة الاصلاح بينهما ، واذ كان
البين من صورة محضر انجاسة امام محكمة الاستئناف ان المطعون عليها
حضرت بشخصها ورفضت الصلح وحضر وكيل الطاعن ، كان ذلك كاف لاثبات
عجز المحكمة عن الاصلاح بين الزوجين .

(نقض ١٤/٣/١٩٧٩ — طعن رقم ١٦ لسنة ٤٧ ق)

١٢٥٣ — اتفاق الوالد على ولده — واجب مفروض عليه قانونا — عدم
جواز المطالبة بالتعويض عن هذا الانفاق قبل من تسبب في وفاة الابن .

الوالد ملتزم بحكم القانون بالانفاق على اولاده في سبيل رعايتهم واحسان
تربيتهم فلا يصح اعتبار ما ينفقه في هذا السبيل خسارة تستوجب التعويض ،
لما كان ما أنفقه الطاعن الاول على ولده المجنى عليه هو من قبيل القيام
بالواجب المفروض عليه قانونا فلا يجوز له ان يطالب بتعويض عنه ، فان
الحكم المطعون فيه اذ التزم في قضاؤه هذا النظر يكون قد أصاب صحيح
القانون .

(نقض ١٦/٥/١٩٧٩ — طعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٥ ق)

١٢٥٤ — طلب الزوجة التخليق للضرر من غيبة زوجها — شرطه — ان تكون
غيبته في بلد آخر لمدة ستة ميلادية فأكثر وبغير عذر مقبول تقدره المحكمة —
وجوب اعذار القاضي للزوج للاقامة مع زوجته او نقلها اليه — مناطه .

مؤدى نصوص المواد ١٢ ، ١٣ ، ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٢٩ : ان المشرع اجاز للزوجة اذا غاب عنها زوجها سنة عدتها ٣٦٥ يوما فلكثر وتضررت فعلا من بعده عنها هذه المدة الطويلة ، ان تطلب الطلاق بسبب هذا الضرر ، ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه ، والطلقة هنا بائنة لان سببها الضرر فكانت كالفرقة بسبب مضارة الزوج ، وشرط لذلك توافر امرين : اولهما - ان تكون غيبة الزوج المدة المشار اليها في بلد آخر غير البلد الذي تقيم فيه الزوجة ، إما اذا كانا يقطنان بلدا واحدا وترك الزوج زوجته فيعتبر ذلك منه هجرا لبا يجوز التطليق وفق المادة السادسة من القانون ، والثاني ان تكون غيبة الزوج بغير عذر مقبول ، وتقدير العذر امر متروك لقاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا ، وحصول المشرع القاضي التطليق لهذا السبب من غير اعدار او ضرب اجل ان كان الزوج الغائب غير معلوم محل اقامته او معلوما ولا سبيل الى مراسلته ، اما ان امكن وصول الرسائل اليه فيحدد القاضي له اجلا يحضر فيه للاقامة معها او ينقلها اليه او يطلقها ، وانه وان ضربت المذكرة الايضاحية للقانون الامثال على العذر المقبول بأنه طلب العلم او التجارة او انقطاع المواصلات ، الا ان النقاط في اعتباره كذلك هو الا يقصد الزوج به الأذى ، بحيث يتعين ثبوت ان الزوج لا يستطيع نظرا لظروفه نقل زوجته الى حيث يطلب العلم او يمارس التجارة ، وتقدير توافر الغيبة والهجر المتعمد يخضع لتقدير قاضي الموضوع دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا له أصله الثابت من الأوراق .

(نقض ١٣/٦/١٩٧٩ - طعن رقم ٣٤ لسنة ٤٨ ق)

ثانيا - المسائل الخاصة بغير المسلمين :

- ١٢٥٥ - تغير الطائفة او الملة - لا ينتج اثره الا بقبول طلب الانضمام واتمام المظاهر الرسمية للطائفة الجديدة - وجوب ان يكون لهذه الطائفة وجود قانوني معترف به من الدولة ورئاسة دينية معتمدة .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تغير الطائفة او الملة امر يتصل

(م - ٥٦)

بخرية العقيدة ، إلا أنه عمل ارادى من جانب الجبهة الدينية المختصة . ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره إلا بعد الدخول فى الملة أو الطائفة الجديدة التى يرغب الشخص فى الانتماء اليها بقبول طلب انضمامه اليها واتمام الطقوس والمظاهر الخارجية الرسمية المطلوبة . مما يقتضاه وجوب أن يكون للطائفة أو الملة وجود قانونى معترف به من الدولة ورئاسة دينية معتمدة منها من حقها الموافقة على الانضمام والتحقق من جديته .

(نقض ١٩٧٩/٣/٢٨ — طعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ ق ١)

١٢٥٦ — الشريعة الإسلامية — وجوب تطبيقها فى مسائل الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين وغير المسلمين مختلفى الملة أو الطائفة — اتحادهما فى الملة والطائفة — وجوب تطبيق الشريعة الطائفية .

مؤدى المادتان السادسة والسابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية ، أن ضابط الإسناد فى تحديد القانون الواجب التطبيق فى مسائل الأحوال الشخصية للمصريين هو الديانة ، بحيث تطبق الشريعة الإسلامية على كل المسلمين وغير المسلمين المختلفين فى الملة أو الطائفة ، وتطبق الشريعة الطائفية على غير المسلمين المتحدى الملة والطائفة .

(نقض ١٩٧٩/٣/٢٨ — طعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ ق ١)

١٢٥٧ — الشرائع الطائفية — المقصود بها — القواعد الدينية لمن يدينون بدين سماوى — تحديد ما إذا كان الانتماء لجماعة معينة يعتبر تغييراً فى العقيدة الدينية من عدمه — مرده — القانون الوضعى والشرائع الطائفية .

الشرائع الخاصة أو الطائفية هى القواعد الدينية التى تحكم مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين الذين يدينون بدين

سماوى . وهى تطبق فى مصر استنادا الى نظم قانونية تقوم على أساسها .
فان الأصل ان هذه القواعد القانونية الوضعية بالاضافة الى المصادر الدينية
هى التى بحكم علاقات المصريين، غير المسلمين، وبنين ما اذا كان الانتماء الى
جماعة معينة يعتبر من قبيل تغيير العقيدة الدينية التى تسوغ تطبيق الشريعة
الاسلامية أم انه لا يفيد وان تغييرا لم يحصل .

نقض ١٩٧٩/٣/٢٨ — طعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ ق ١

**١٢٥٨ — الطائفة — ماهيتها — طائفة الانجلييين الوطنيين — اعتراف
الدولة بها طائفة قائمة بذاتها .**

يقصد بالطائفة ذلك الفريق من الناس الذين يجمعهم رباط مشترك من
الجنس او اللغة او العادات تؤمن بدين معين وتعتنق مذهباً او ملة واحدة ،
وطائفة الانجلييين الوطنيين قد اعترفت بها الدولة طائفة قائمة بذاتها بموجب
الفرمان العالى الشاهانى الصادر فى ١١/٢١/١٨٥٠ وتؤكد بالارادة الخديوية
السنية الصادر فى ٦/٤/١٨٧٨ بتعيين وكيل لها بالقطر المضرى ثم بالتشريع
الصادر به الأمر العالى المؤرخ ١٩٥٣/٣/١ واطلق عليها فيه اسم طائفة
الانجلييين الوطنيين .

نقض ١٩٧٩/٣/٢٨ — طعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ ق ١

**١٢٥٩ — طائفة الانجلييين الوطنيين — شمولها . اتباع المذهب
البروتستانتى فى مصر — لا عبرة بتعدد شيعتهم وكنائسهم — الانتماء الى اى
منها — لا يعد تغييرا للعقيدة الدينية .**

مؤدى نصوص المواد ٢ ، ٤ ، ١١ ، ٢٠ من الأمر العالى الشاهانى
الصادر فى ١١/٢١/١٨٥٠ ، ان المشرع اعتبر ان اتباع المذهب البروتستانتى
فى مصر طائفة واحدة عرفت « بطائفة الانجلييين الوطنيين » دون ان يكون

لسعد شيع وقرق وكنائس هؤلاء الأتباع أى اثر غى تنظيم شؤونهم القانونية :
فوجد الطائفة بضم اهل الفرق البروتستانتية التى كانت موجودة حينذاك ،
واجاز سلفا ضم الكنائس والفرق التى قد تنشأ فى المستقبل وتمثيلها فى
المجلس العمومى بنسبة عدد اتباعها وجعل من المجلس الملى الاتجلى العام
الهيئة ذات الاشراف الاصيل الشامل على كافة مرافق المسيحيين البروتستانت
من النواحى الدينية والادارية على سواء تحت وصاية الدولة ممثلة فى وزارة
الداخلية ، يؤيد هذا النظر ما اورثته المذكرة التفسيرية للأمر العالى سالف
الاشارة من أن « . . . » مما مفاده ان اية كنيسة او شيعة او فرقة
تفرعت عن المذهب البروتستانتى لا يمكن اعتبار الانضمام اليها بمجرد تغييرها
للعقيدة الدينية طالما ان المشرع اعتد بطائفة الانجيليين الوطنية كوحدة واحدة
ورسم وسيلة الانضمام اليها .

(نقض ١٩٧٩/٣/٢٨ — طعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ ق)

١٢٦٠ — انضمام الزوج للكنيسة الاسقفية بالولايات المتحدة وهى احدى
شيع المذهب البروتستانتى — لا يعد تغييرا للطائفة او الملة .

اذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن اقام دعواه
على سبيل من انه انضم الى طائفة الانجيليين ، وتبين ان انتماءه كان للكنيسة
الاسقفية بالولايات المتحدة الامريكية وهى احدى شيع المذهب البروتستانتى ،
والتي لا تتبع طائفة الانجيليين الوطنيين وليس لها ائنى علاقة بها حسبما جاء
بالشهادة الصادرة من المجلس الملى العام لهذه الطائفة والمقدمة من المطعون
عليها امام محكمة الاستئناف ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الغناء
الحاكم المالية بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ يقتصر
نطاقه على اختصاص المجالس المالية بولاية القضاء فى بعض مسائل الاحوال
الشخصية دون ان يمتد الى السلطات الممنوحة لرجال الدين والتي لا زالت
باقية لها ، ومن بينها قبول طلبات الانضمام او رفضها او ابطالها ، وكان
المجلس الملى لطائفة الانجيليين الوطنية بموجب المادة ٢٠ من الامر العالى

هو صاحب الاختصاص الوحيد بالفصل في طلبات الانضمام الى الطائفة الواحدة بكافة شيعها وفرقها وكنائسها فان اقتصر الطاعن على الانتماء الى الكنيسة الاسقفية بالولايات المتحدة الأمريكية ليس من شأنه في التشريع القائم ان ينتج اي اثر قانوني في صدد تغيير الطائفة او الملة بها تخرجه عن وحدة طائفية الى اخرى تجيز له ايقاع الطلاق بآرائته المنفردة وفق الشريعة الاسلامية .

(نقض ١٩٧٩/٣/٢٨ — طعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ ق)

١٢٦١ — العجز الجنسي المدلل لعقد الزواج في شريعة الاقنسط الارثوذكس — بشرطه — شفاء الزوج منه ولو بعملية جراحية — لا يعد عجزا — تقدير ما اذا كان الزوج قد برىء منه — من سلطة محكمة الموضوع متى اقامت قضاؤها على اسباب سائفة .

النص في المادة ٢٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ للاتباط الارثوذكس التي طبقها الحكم المطعون فيه على انه « لا يجوز الزواج اذا كان لدى احد طالبي الزواج مانع طبيعي او مرض لا يرجى زواله يمنعه من الاتصال الجنسي كالعنة والخنوثة والخصاء » والنص في المادة ٤١ : « من ذات المجموعة على انه « كل عقد يقع مخالفا لأحكام المواد ... ٢٧ يعتبر باطلا ... » يفيد انه اذا كانت حالة العجز الجنسي سابقة على الزواج ومتحققة وقت قيامه فانها تعتبر مانعا من موانع انعقاده ، لاتصالها بامر واقع يتعلق بالشخص ويجعله غير صالح له بحكم الحق الطبيعي ، فيكون العقد باطلا بطلانا مطلقا ، بشرط ثبوت ان العجز لا يرجى زواله ولا يمكن البرء منه ، بماذا برىء الشخص منه ولو بعملية جراحية فلا يعد العجز مانعا مبطلا لعقد الزواج ، وتقدير ما اذا كان العجز الجنسي قد برىء منه الشخص ام لا يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان قضاؤها يقوم على اسباب سائفة .

(نقض ١٩٧٩/٥/٢٣ — طعن رقم ٣٣ لسنة ٤٨ ق)

ثالثا - المسائل الخاصة بالولاية على المال :

١٢٦٢ - حق الأب في التصرف بكون إذن المحكمة في عقار القاصر أو المحل التجارى أو الأوراق المالية - شرطه - ألا تتجاوز قيمة التصرف ٣٠٠ جنيه - بيع عقار القاصر - وجوب الاعتداد بقيمته وقت التصرف دون الثمن الوارد بالعقد .

النص في المادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال على أنه لا يجوز للأب أن يتصرف في العقار أو المحل التجارى أو الأوراق المالية إذ زادت قيمتها على ثمانية جنيه إلا بإذن المحكمة « يدل على أن الصبرة عند تطبيق هذا النص بقيمة العقار وقت التصرف فيه . فإن المحكمة بتقديرها تلك الأرض وقت بيعها سنة ١٩٦٢ بالثمن الذى اشترأها به الطاعن سنة ١٩٥٦ تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٩/٥/٢٢ - طعن رقم ٧ لسنة ٤٥ ق)

اختصاص قضائى

١٢٦٣ - المنازعة في الاختصاص الولائى لجهة القضاء العادى - جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض - علة ذلك .

أنه وإن كانت الطاعنة لم يسبق لها التمسك - بأن المنازعة تدخل في الاختصاص الولائى لجهة القضاء العادى - أمام محكمة الموضوع إلا أنه وقد انطوى على منازعة في اختصاص جهة القضاء العادى ولائيا ، فإنه يعتبر متملقا بالنظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام هذه المحكمة .

(نقض ١٩٧٩/٤/١٦ - طعن رقم ٥١٨ لسنة ٤٦ ق)

١٢٦٤ - الجمعيات التعاونية والمؤسسات الخاصة - ق ٢٢ لسنة ١٩٦٤ - اختصاص القضاء العادى بنظر منازعاتها المدنية والتجارية، مع عملائها .

الجمعيات التعاونية تعتبر من الأشخاص الاعتبارية الخاصة ومقراراتها لا تعدو أن تكون تعبير عن ارادتها الخاصة ، ومن ثم فإن منازعتها المدنية والتجارية مع عملائها تندرج تحت نطاق اختصاص جهة القضاء العادى ذات الولاية العامة طالما عد خلا قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ٢٢ سنة ١٩٦٤ من نص يقيد هذا الأصل العام .

، نقض ١٦/٤/١٩٧٩ - طعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٦ ق)

١٢٦٥ - عقدا الإيجار الخاضع لقانون إيجار الأماكن - الدعوى بطلب فسخه او امتداده بقوة القانون لمدة غير محددة - اعتبارها غير مقدرة القيمة - اختصاص المحكمة الابتدائية - بنظرها .

الدعوى التى يقيمها المؤجر بطلب فسخ عقد الإيجار ويدور النزاع فيها حول امتداده تقدر قيمتها طبقا للمادة ٢٧/٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - باعتبار المقابل النقدي عن المدة الواردة فى العقد اذا لم يكن قد نفذ او المدة الباقية متى تنفذ جزئيا فان امتد بقوة القانون الى مدة غير محددة فان المدة الباقية منه او التى يقوم النزاع على امتداده اليها تكون غير محددة ويكون المقابل النقدي عنها غير محدود ، ويضحي طلب فسخ العقد او امتداده طلب غير قابل لتقدير قيمته وتعتبر الدعوى به زائدة على مائتين وخمسين جنيها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات وينعقد الاختصاص النوعى والقيى بنظرها للمحكمة الابتدائية .

(نقض ٢٦/١٢/١٩٧٩ - طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٥ ق)

استئناف

أولاً : شكل الاستئناف :

١٢٦٦ — المصلحة في الطعن — كفاية تحققها وقت صدور الحكم ولو
والت بعد ذلك — استئناف المحكوم عليه مقبول ولو انتقل الحق موضوع
الدعوى الى آخر — تدخل الأخير في الاستئناف لا خطأ — لا يغير من ذلك
حوالته حقه للغير بعد التدخل .

المستقر في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز الطعن في الحكم من كل من كان
طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل
عن منازعته متى صدر الحكم ضده ، وكان يكفي لتحقيق المصلحة في الطعن
قيامها وقت صدور الحكم ولا عبرة بزوالها من بعد ، لما كان ذلك . وكان
الحكم الابتدائي قد قضى برفض دعوى المطعون عليه الأول — شركة التأمين
بطلب إخلاء العين المؤجرة من الباطن — فإنه يضحى سديداً ما خلص اليه
الحكم المطعون فيه من أن له صفة ومصلحة في طعنه عليه بطريق الاستئناف
واستمراره في مباشرته حتى يقضى فيه ، لا يغير من ذلك انتقال الجشق الذي
إقيمت به الدعوى الى آخر . لما كان ما تقدم ، وكان البين من الأوراق أن
ملكية العقار الكائن به العين المؤجرة قد عادت الى المطعون عليهم من الثاني
لخامس بعد صدور الحكم الابتدائي بالتطبيق لأحكام كل من القانون رقم ٦٩
لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين
لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وكذلك القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤
بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، فإنه يحق لهم التدخل
في الاستئناف منضمين الى المستأنف في طلباته ، ولا تأثير لثبوت حوالته
مقتد الإيجار الى المشتري للعقار في تاريخ لاحق للتدخل ، طالما كانت مصلحتهم
قائمة عند حصوله ، وطالما كان المحيل ضامناً الحق المحال للمحال اليه ، مما
يقتضيه الدفاع عنه والبقاء عليه بالحالة التي كان عليها وقت الحوالة .

(نقض ١٩٧٩/٥/٢ — طعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق)

١٢٦٧ — أثبت تاريخ الجلسة وبيان دائرة المحكمة على هامش صحيفة الاستئناف المعلنة للمستئناف عليه — لا بطلان .

يجب وفقا لنص المواد ٦٣ ، ٦٧ ، ٢٣٠ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الاستئناف على البيانات الواردة بها ومنها بيان المحكمة المرفوع أمامها الاستئناف ويثبت فيها قلم الكتاب تاريخ الجلسة المحددة لنظره وكذا في صورها المتضمنة لذات البيانات ثم يقوم قلم الكتاب بتسليم أصل الصحيفة ومنورها الى قلم المخضرين لاعلانها ورد الأصل اليه ، ولما كان الثابت من مطالعة أصل صحيفة الاستئناف المقدمة لقلم الكتاب ومنها الصورة المعلنة للمطعون ضده أنها اشتملت على كافة البيانات التي قررتها المواد السابقة بما في ذلك بيان المحكمة المرفوع أمامها الاستئناف وتحديد الدائرة المتظور أمامها وتاريخ الجلسة المحددة لنظره اذ دون هذين البيانهين الأخيرين على هامش الصفحة الأولى من أصل الصحيفة والصورة المعلنة للمطعون ضده وذلك في يوم تقديم الصحيفة ، تضمنت أيضا طلبات الشركة الطاعنة ، وكان لا يلزم قانونا أن يرد بيان تاريخ الجلسة في نهاية الصحيفة فإن صحيفة الاستئناف وصورتها المعلنة تكون بذاتها قد استوفت كافة البيانات الواجب اشتمال صحيفة الاستئناف عليها وفقا لنص المواد ٦٣ ، ٦٧ ، ٢٣٠ من قانون المرافعات وتكون بمنأى عن البطلان .

(نقض ١٦/٦/١٩٧٩ — طعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٢ ق)

١٢٦٨ — دعوى العامل أمام المحكمة الابتدائية بطلب الحكم بمبلغ جنبيه واحد شهريا علاوة اجتماعية وما يترتب على ذلك من آثار — طلب غير قابل لتقدير قيمته — جواز استئناف الحكم الصادر فيه — لا يغير من ذلك تعديل طلباته الى الحكم له بمبلغ ٥٩ جنبيه الذي اظهره الخبير — علة ذلك .

طلب الطاعن الحكم له بمبلغ ٥٠٠ م شهريا باعتباره علاوة اجتماعية مستحقة له من مولوده الأول في ٢٦/٣/١٩٦٦ وبمبلغ مماثل ، علاوة

اجتماعية عن مولوده الثانى فى ١٢/١/١٩٦٩ وما يترتب على ذلك من آثار
هو طلب لا يشبل التقدير بحسب القواعد المنصوص عليها فى المواد من ٣٦ الى
٤٠ من قانون المرافعات . فنعتبر زائدة على مائتين وخمسين جنيها كخص
لمادة ٤١ منه وبالقالي فان الحكم الصادر بشأنه لا يعتبر داخلا فى النصاب
الانتهائى للمحكمة الابتدائية ويجوز استئنافه اخذا بنص المادة ٤٧ من ذات
القانون . واذ كان من النابت ان المطعون ضدها قد نازعت فى تقبل استحقاق
الطاعن لمبلغ ٥٩ ج و ٥٤٩ م الذى اظهره الخبير المنتدب امام محكمة اول
درجة وطلبت رفض الدعوى تأسيسا على ان احكام القرار الجمهورى رقم
٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٩ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة
الفت ما كانت تنص عليه لانحتها الداخلية من منح علاوات اجتماعية فى
احوال عينتها ، وكان مفاد نص المادة ٤ من قانون المرافعات انه اذا كان
المطلوب جزءا من الحق وكان الحق كله متنازعا فيه ولم يكن الجزء باقيا
منه فيكون التقدير باعتبار قيمة الحق بأكمله فان طلبات الطاعن الأخيرة امام
محكمة اول درجة هى ايضا غير مقدرة القيمة وفقا لنص المادة ٤١ المشار
اليها وبالتالي فان الحكم الصادر فى الدعوى يكون — وعلى ما سبق بيانه —
جائزا استئنافه .

(نقض ١٢/٢/١٩٧٩ — طعن رقم ٨٤٩ لسنة ٤٤ ق)

١٢٦٩ — المنازعة بشأن تحديد قيمة استهلاك المياه ومدى التزام
المستأجر بسدادها فى عقود ايجار الأماكن — غير قابلة لتقدير قيمتها — جواز
استئناف الحكم الصادر فيها — علة ذلك .

عقود ايجار الأماكن المشار اليها تعتبر ممتدة تلقائيا لمدة غير محددة بحكم
التشريعات الخاصة بايجار الأماكن التى منعت المؤجر من اخراج المستأجر
من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الايجار . وكان النزاع فى الدعوى يدور
حول تحديد قيمة استهلاك المياه وما اذا كان المطعون ضدهم يلتزمون بقيمة
استهلاكهم الفعلى للمياه كما جاء بعقد الايجار تقدر قيمتها بقيمة الاستهلاك

نحاصر في أخذ المطالب عنها ، أو أن عقد الإيجار تعدل في هذا الخصوص .
 ستبقى لأحق بحدّد مقدار استئناك المياد بمبلغ ثابت يضاف للأجرة إذا بما
 تمسك به المظعون مدّعى . فتعتبر قيمتها غير محددة باعتبار أن هذا المبلغ
 يستحق ضاماً لتبر عقد الإيجار لمدة غير معلومة تلقائياً طبقاً لأحكام قوانين
 إيجار الأمكن . مما يجس قيمة هذا الاتفاق غير قابلة التقدير ، وإذا كان
 الفصل في دعوى يقضى بحدّث قيام هذا الاتفاق ونفاذه من عنده . فإن قيمتها
 تكون غير قابلة للتقدير . فتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً ، طبقاً
 للمائتين ٤٠ . ٤١ من قانون المرافعات ويكون الحكم الصادر فيها جائزاً
 مستنظماً .

نقض ١٢/٢٦/١٩٧٩ - طعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٦ ق ١

ثانياً - إجراءات الاستئناف :

١٢٧٠ - الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن استناداً الى ان صحيفته
 قد اعلنت بعد الميعاد القانوني - تمسك المستأنف عليه بجلسته التالية بذات
 الدفع استناداً الى بطلان اعلانه بالصحيفة - اثره - سقوط حقه في التمسك
 بهذا السبب الآخر .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الدفع ببطلان صحيفة الدعوى ، وكذلك
 الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن كل منها مختلف في جوهره عن الآخر
 وكلاهما من الدفوع الشكلية التي يتعين ابدؤها معاً قبل التعرض للموضوع
 والا سقط الحق فيما لم يبد منها ، كما انه يتعين وفقاً لنص الفقرة الثالثة من
 المادة ١٠٨ من قانون المرافعات ابداء جميع الوجوه التي بنى عليها الدفوع
 المتعلق بالإجراءات معاً والا سقط الحق فيما لم يبد منها ، ولما كانت المطعون
 ضدها عندما أبدت الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن في اول جلسة حضرتها
 امام محكمة الاستئناف - قد اقامته على ان صحيفته اعلنت لها بعد الميعاد
 القانوني ثم عادت في جلسة اخرى وتمسكت بذات الدفع مؤسسة اياه على

بطلان اعلانها بصحيفة الاستئناف لأن المحضر لم يثبت غيابها عند مخاطبتها لابنتها وقت اجراء الاعلان ولم تكن قد ابنت هذا الوجه من البطلان عند ابداء الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن في الجلبة الاولى التي حضرتها فان حقها في ابدائه يكون قد سقط ولا يكون هناك محل بعد ذلك للقضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا على بطلان الاعلان واذ خاف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون .

(نقض ٢٥/٤/١٩٧٩ - طعن رقم ٣٩٢ لسنة ٤٦ ق)

ثالثا - آثار الاستئناف :

١٢٧١ - الحكم ابتدائيا بالزام التابع والمتبوع متضامتين بتعويض المضرور -
استئناف المتبوع وحده - القضاء بالزامه بتعويض اقل مما قضى به ابتدائيا -
لا يتضمن اساءة للمتبوع باستئنافه - علة ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يجب على محكمة الاستئناف عند الحكم بالفاء حكم مستأنف ان تذكر الاسباب التي من اجلها قضيت بالفائه ، اما في حالة الحكم بتعديله فلا ينصب هذا الوجوب الا على الجزء الذي شمله التعديل فقط ، ويعتبر الجزء الذي لم يشمل التعديل كأنه محكوم بتأييده وتبقى اسباب حكم محكمة اول درجة قائمة بالنسبة له ، واذ كان الحكم الابتدائي قد قضى على الطاعن والمطعون عليه الثالث متضامنين بتعويض قدره عشرة آلاف جنيه على اساس ان الاول مسئول عن الضرر الذي احدثه الثاني (تابعه) بعمله غير المشروع اثناء وبسبب وظيفته لديه ، وعندما استأنف الطاعن ذلك الحكم قضى الحكم المطعون فيه في موضوع الاستئناف بالزام المستأنف بصحته بان يدفع للمستأنف عليهما مناصفة مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، فان مفاد ذلك ان الحكم المطعون فيه عدل حكم محكمة اول درجة في شأن مقدار التعويض فقط فيعتبر حكم محكمة اول درجة فيما عدا ذلك محكوم بتأييده ، وتبقى اسبابه قائمة في هذا الخصوص ، ومن بينها اقامته قضاؤه على الطاعن بالتعويض باعتباره

مسئولا عن اعمال تابعه الثالث غير المشروعة تطبيقا للمادة ١٧٤ من القانون
الجنى ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى على الطاعن فى استئنافه بمبلغ
ستة آلاف جنيه . وهو يقل عما قضى به عليه الحكم الابتدائى المستأنف ، فانه
لا يكون قد أساء اليه باستئنافه .

(نقض ١١/١/١٩٧٩ — طعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق)

١٢٧٢ — الاستئناف الفرعى — ماهيته — زواله بزوال الاستئناف
الأصلى — عدم وجوب ارتباط الاستئنافين فى موضوعهما .

الأصل انه يجوز للمستأنف عليه الذى قبل الحكم الابتدائى ، وفوت على
نفسه الطعن فيه ان يرفع قبل اقفال باب المرافعة استئنافا فرعيا يتبع
الاستئناف الأصلى ويزول بزواله ، باعتبار ان قبوله للحكم معلق على شرط ان
يكون مقبولا من الطرف الآخر ، وان ذلك لا يترتب عايه بالضرورة ارتباط
الاستئناف الفرعى بالاستئناف الأصلى فى موضوعه ، وانما يكون له كيانه
المستقل وطلبه المتفصل شأنه فى ذلك شأن أى استئناف آخر .

(نقض ١١/١٢/١٩٧٩ — طعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٠ ق)

رابعاً — نظر الاستئناف والحكم فيه :

١٢٧٣ — القضاء باعتبار المستأنف تاركاً استئنافه لتعجيله من الوقف
بعد الميعاد القانونى — صحيح طالما تمسك الخصم بهذا الدفع قبل التعرض
للموضوع — لا يغير من ذلك الوقف القانونى مرة اخرى — قبل الإقيضاء فى
الدفع — مدة ١٨ شهراً اعمالاً للقانون رقم ١ لسنة ١٩٦١ .

رخص الشارع للخصوم بمقتضى المادة ١٢٨ من قانون المرافعات فى ان
يتفقوا على وقف السير فى الدعوى لمدة لا تزيد على ستة شهور من تاريخ

اترار المحكمة بهذا الاتفاق ايا كان سببه وارجب تعجيلها خلال الثمانية ايام التالية لانقضاء هذه المدة ، ورنب على عدم تعجيلها في الميعاد اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنائه ، لما كان ذلك وكانت الدعوى امام محكمة الاستئناف قد اوقفت في ١٥/١١/١٩٧٣ لمدة ستة شهور باتفاق الطرفين ولم يعجلها مورت الطاعن الا في ٢٩/٥/١٩٧٤ وبعد انتهاء مسدة الايقاف بأكثر من ثمانية ايام ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار مورت الطاعن تاركا استئنائه بعد ان تمسكت المطعون ضدها بهذا الدفع قبيل التعرض للموضوع او ابداء دفع بعدم القبول ، يكون قد طبق القسانون على وجه الصحيح ولا يؤثر في ذلك ان تكون محكمة الاستئناف قد اوقفت الدعوى بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٤ مدة ثمانية عشر شهرا طبقا لاحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ لاعادة النظر في النزاع بين مورت الطاعن والمطعون ضدها لانه متى كان الماثبات ان اجراءات اعادة النظر لم تبفر عن اتفاق بين الطرفين ، فان الدعوى تعود بقوة القانون الى القضاء بحالتها التي كانت عليها قبل الوقف وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون سالف الذكر بحيث يجوز - وعلى ما ورد في المذكرة الايضاحية لذلك القانون - لاي من طرفي الخصومة التمسك بسائر الدفوع التي تعيب الدعوى حتى تنتفى مظنة التنازل عن هذه الدفوع بالدخول في مفاوضات الصالح ، كما لا يؤثر في سلامة الحكم ان تكون المطعون ضدها قد دفعت بجلسة ١٢/٤/١٩٧٦ باعتبار الاستئناف كان لم يكن وفقا لنص المادة ٧٢ من قانون المرافعات طالما ان الثابت انها انصحت بتصدر مذكرة دفاعها المقدمة بالجلسة ذاتها عن حقيقة مرماها من الدفع وهو اعتبار مورت الطاعن « المستأنف » تاركا استئنائه وفقا لنص المادة ١٢٨ مرافعات .

(نقض ٥/٦/١٩٧٩ - طعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق)

اصلاح زراعى

١٢٧٤ - التفسير التشريعى بالقرار ١ لسنة ١٩٦٣ الصادر من هيئة
الاصلاح الزراعى - بشأن ما يعد أرضاً زراعية - قصر نطاقه على تعيين
الحد الأقصى للملكية الزراعية - القضاء بانتهاء العلاقة الإيجارية باعتبار أن
العين المؤجرة من الأراضى المعدة للبناء - استناداً الى هذا التفسير - خطأ .

قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وبإنهاء العلاقة الإيجارية
بين المظعون عليين والطاعين عن قطعة الأرض السابق بيانها ، على سند من
التفسير التشريعى الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ من الهيئة العامة
للاصلاح الزراعى باعتبار أن تلك القطعة داخلة ضمن كردون مدينة دمنهور ،
ورتب على ذلك اعتبارها من الأراضى المعدة للبناء فلا تخضع لأحكام قانون
الاصلاح الزراعى فى خصوص امتداد عقود إيجار الأراضى الزراعية ، وهو
من الحكم خطأ فى تطبيق القانون ؛ ذلك أن القرار التفسيرى سالف الذكر
لا ينصرف الا الى احكام قانون الاصلاح الزراعى المتعلقة بتعيين الحد الأقصى
للملكية الزراعية لمنع افلات شئ من اراضيها بإجراء التقسيم بعد صدوره
للاصلاح وصف أراضي المعدة للبناء على الأجزاء الزائدة على ذلك الحد ،
وهو كتفسير مقصور على القصد من وضعه ولا يفسح الى غير الحالات
التي صدر لمعالجتها مما يتعين معه فيها بحث حالة كل قطعة أرض على حدة
للتعرف على وضعها الصحيح من حيث كونها أرضاً زراعية او أرضاً معدة
للبناء .

(نقض ١٦/١/١٩٧١ - طعن رقم ٣٢ لسنة ٧ ق)

١٢٧٥ - نيلون مستاجر الأرض الزراعية المستحقة لآى دائن القائمة عند
العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - نيونه المستحقة للمؤجر بعد العمل بالقانون
المنكور - وجوب الاخطار عن الديون الأولى والتصديق على التوقيعات فى
الثانية - اغفال ذلك - أثره .

النص فى المادة الثالثة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض احكام

المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ، وفي المادة الرابعة منه من قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام المتعلقة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الأراضي الزراعية ومالكها ، وفي المادة الخامسة من ذات القانون يدل على أن المشرع استهدف حماية مستأجر الأرض الزراعية من بعض الاستغلال التي كشف عنها تطبيق الحذر الأقصى للأجرة ، فأضاف ضمانات جماعها التحقق من جدية الديون التي يلتزم بها المستأجر قبل المؤجر أو غيره ، وقيامها على سبب مشروع ، مغرقا بين الديون القائمة عند العمل بالتأجير ، فأتى بحكم وقضى أوجب بمقتضاه على كل من يداين مستأجر الأرض الزراعية - أيا كانت صفته - أن يخطر الجمعية التعاونية الزراعية الواقع في دائرتها محل إقامته خلال شهرين من تاريخ العمل بالتأجير ، والا ترتب على عدم الاخطار سقوط الدين ، وبين الديون التي تنشأ بعد العمل بالقانون المشار إليه فمن يصددها قاعدة عامة دائمة تقتصر على المؤجر ، ولا تنطبق كالحكم الوقتي على غيره من دائني المستأجر ، تسرى على كل الديون التي تنشأ مستقبلا لأي مؤجر في مواجهة المستأجر منه ، يلزم المؤجر بموجبها أن يصدق على توقيعات ذوى الشأن على كل سند يدين على المستأجر من ناحية ، وقدرت جزاء صارما على اغفال التصديق هو بطلان الدين الذي يثبتته المحرر ، وإن يخطر من ناحية أخرى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بهذا الدين خلال شهر من تاريخ نشوئه ولم يحدد جزاء معيناً على اغفال الاخطار ، ولا تتولى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية المختصة تحقيق هذه الديون إلا بعد اخطارها سنوياً عن طريق الجمعية التعاونية الزراعية حال الحكم الموقوت ، أو بواسطة الدائن إذا استحق الدين بعد مسذور المساقون .

(نقض ١٩٧٩/٤/٢٥ - طعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٥ ق)

١٢٧٦ - نصرف المورث الى أفراد أسرته فى الأطيان الزراعية الزائدة .

على ٥٠ فدانا نفاذا للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ خلال الخمس سنوات السابقة
على الوفاة - عدم دخوله فى نطاق التصرفات التى لا تحتاج بها مصلحة
الضرائب فى المادة ٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - نصرف المورث فى القدر غير
الزائد - عدم حاجة مصلحة الضرائب به .

بمفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتعيين
حد أقصى للملكية الأسرة والفرد فى الأراضى الزراعية وما فى حكمها والفقرة
الأولى من المادة الرابعة منه أن تصرف المالك الى أفراد أسرته فى الأطيان
الزراعية الزائدة على الخمسين فدانا - على الوجه المتقدم وفى هذا النطاق
- هو أمر ندب اليه الشارع لاعتبارات تقديرها رعاية منه للملاك ذوى الأسر
وتمييزا لهم عن غيرهم سواء كان التصرف بعوض أو بغير عوض ، ومثل هذا
التصرف لا ترد عليه مظنة الغش والتحيل على أحكام القانون التى قام عليها
نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وافترضها طالما ان
القانون هو الذى رخص فيه وتندب اليه ، ويتأدى من ذلك أن التصرف فى
القدر الزائد على الخمسين فدانا هو وحده الذى لا يدخل فى نطاق التصرفات
النصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، وبالتالي
لا يخضع للضريبة أما ما جاوز ما يدخل فى الخمسين فدانا فإن تصرف
المورث فيه يكون خارجا عن نطاق الرخصة المخولة له فى المادة الرابعة من
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، وإذا كان هذا التصرف قد تم خلال الخمس
السنوات السابقة على الوفاة ، فإنه يخضع لحكم المادة الرابعة من القانون
رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ومن ثم يخضع للضريبة إذ لا تحتاج به مصلحة الضرائب
حتى يثبت الورثة دفع المقابل بدعوى مستقلة أمام المحكمة المختصة ، وإذا
خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستبعد من عناصر التركة الخاضعة
للضريبة أطيانا ضمن الخمسين فدانا المملوكة للمورث تصرف فيها بالبيع
لزوجته خلال فترة الريبة ولم يقصر الاستبعاد على المساحة التى تجاوز
الخمينين فدانا المصرح له بالاحتفاظ بها ، فإنه يكون قد خالف القانون بما
يوجب نقضه .

(نقض ١٣/١١/١٩٧٩ - طعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٨ ق)

افلاس

١٢٧٧ - المنازعة فى تجارية الدين المطلوب شهر الافلاس من اجله -
عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المنازعة فى تجارية الدين المطلوب شهر الافلاس من اجله دفاع يخالطه
واقع واذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة
الموضوع فلا يجوز له اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٧٩/١/٢٢ - طعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق)

١٢٧٨ - اشهار افلاس التاجر - لا يشترط تعدد الديون التجارية التى
توقف عن سدادها - كفاية توقفه عن الوفاء بدين واحد متى كان ينبىء عن
اضطراب مركزه المالى .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه لا يشترط لاشهار افلاس التاجر
تعدد الديون التجارية التى يتوقف عن سدادها بل يكفى نبوت توقفه عن الوفاء
بدين واحد متى كان توقفه ينبىء عن اضطراب مركزه المالى .

(نقض ١٩٧٩/١/٢٢ - طعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق)

١٢٧٩ - استخلاص الوقائع المكونة لحالة توقف التاجر عن دفع ديونه
وتقدير جدية المنازعة فيها - هو مما تستقل به محكمة الموضوع .

استخلاص الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع التى تجيز شهر
افلاس التاجر وتقدير مدى جدية المنازعة فى الديون المطلوب شهر الافلاس

من أجلها هو مما تستقل به محكمة الموضوع دون معتب عليها في ذلك من محكمة النقض متى اقامت قضاها على اسباب سائغة تكفى لحمله .

(نقض ١٩٧٩/١/٢٢ — طعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق)

١٢٨٠ — تنفيذ الحكم بإشهار افلاس التاجر — الأمر الصادر من محكمة

النقض بوقف تنفيذه — أثره — إعادة صلاحية المفلس وبصفة مؤقتة في إدارة

أمواله والتقاضى بشأنها — حتى تفصل محكمة النقض في الطعن المطروح عليها .

حكم اشهار الافلاس ينشئ حالة قانونية جديدة هي اعتبار التاجر الذي ترتف عن سداد ديونه التجارية في حالة افلاس مع ما يرتبه القانون على ذلك من غل يده عن إدارة أمواله أو التصرف فيها وفقد أهليته في التقاضى بشأنها ويحل محله في مباشرة تلك الأمور وكيل للدائنين تعيينه المحكمة في حكم اشهار الافلاس الا انه اذا امرت محكمة النقض بوقف تنفيذ هذا الحكم امتنع على وكيل الدائنين مباشرة سلطاته التي خولها له القانون نتيجة اسباغ تلك الصفة عليه بموجب حكم اشهار الافلاس المقضى بوقف تنفيذه بجميع آثاره ومن ثم يعود الى التاجر المفلس — وبصفة مؤقتة — صلاحية إدارة أمواله والتقاضى في شأنها الى أن يتقرر مصير حكم اشهار الافلاس بقضاء من محكمة النقض في الطعن المطروح عليها بشأنه .

(نقض ١٩٧٩/١/٢٢ — طعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق)

١٢٨١ — الحكم بإشهار الافلاس — أثره — غل يد المفلس عن إدارة

أمواله أو التصرف فيها — وفقد أهليته للتقاضى — حلول وكيل الدائنين محله في مباشرة هذه الأمور .

من المقرر أن حكم اشهار الافلاس يترتب عليه غل يد المفلس عن إدارة

أمواله أو التصرف فيها وفقد أهليته في التقاضي بشأنها ويحل محله في تلك الأمور وكيل الدائنين الذي عينه المحكمة في حكم إشهار الإفلاس .

(نقض ١٩٧٦/٥/٢١ — طعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ف١)

١٢٨٢ — صدور التصرف من المفلس وكذا الحكم الصادر بشأنه بعد إشهار الإفلاس — غير نافذ في مواجهة جماعة الدائنين طالما لم يختصم وكيلهم في الدعوى — جواز رفعه دعوى مبتدأة بذلك — لا محل لرفع التماس إعادة النظر في الحكم — علة ذلك .

إذا أبرم المفلس تصرفاً مالياً في تاريخ لاحق لصدور حكم الإفلاس وأقيمت بشأن هذا التصرف دعوى ضد المفلس دون اختصاص وكيل الدائنين فإن التصرف والحكم الصادر في شأنه لا يحتاج بهما جماعة الدائنين ويكون لوكيلهم أن يتمسك بعدم نفاذ هذا التصرف في مواجهة هذه الجماعة إما بطريق الدفع أو الدعوى المبتدأة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في مدونات الحكم المطعون فيه أن المفلس قد تنازل للطاعن بتاريخ ١٩٧٣/٥/١ عن الشقة موضوع النزاع في تاريخ لاحق لصدور الحكم بإشهار الإفلاس في ١٩٧٣/١/٢٧ وأن وكيل الدائنين لم يكن مختصماً في الدعوى التي أقيمت على المفلس وقضى فيها بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٦ باعتماد هذا النزاع وإثبات قيام العلاقة الإيجارية فيما بين المؤجرة الأصلية — المطعون ضدها الثانية — وبين الطاعن — المتنازل إليه — فإن هذا النزاع والحكم الصادر على المفلس باعتماده لا يسرى في مواجهة جماعة الدائنين ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى في قضائه إلى بطلان هذا التصرف بالنسبة لوكيل الدائنين — المطعون ضده الأول وتسليمه الشقة موضوع النزاع فأنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا وجه لما ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه كان يتعين على وكيل الدائنين أن يسلك سبيل الطعن بالتماس إعادة النظر في الحكم الصادر على المفلس باعتماد تنازله عن الشقة موضوع الداعي أعمالاً لنص المادة ٢٤١/٧ من قانون المرافعات ذلك أن جماعة الدائنين التي ينوب وكيل الدائنين عنها في

الحفاظ على مصحتها لم تكن مختصة أصلاً في تلك الدعوى ، ومن ثم فلا
تحتاج بالحكم الصادر فيها ولا يلزم وكيل الدائنين بالتماس إعادة النظر فيه .

(نقض ١٩٧٩/٥/٢١ — طعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق)

١٢٨٢ — دعوى الإفلاس — تقرير مدى جدية المنازعة في العين وحالة
الوقوف عن الدفع — هو مما تستقل به محكمة الموضوع .

تقدير مدى جدية المنازعة في الدين المرفوع بشأنه دعوى الإفلاس وحالة
الوقوف عن الدفع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو من المسائل
التي يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى أقامت قضاؤها
على أسباب سائغة تكفي لحمله .

(نقض ١٩٧٩/١٠/٢٩ — طعن رقم ٧٥ لسنة ٤٦ ق)

أمر أداء

١٢٨٤ — التجاء الدائن الى طريق استصدار أمر الأداء — شرطه —
وجوب الا يكون الحق الظاهر من عبارات الورقة قابلاً للمنازعة فيه — مثال
بشأن المطالبة بثمن اطرارت رسا مزادها على المدين .

المستفاد من نص المادة ٢٠١ مرافعات أن طريق أوامر الأداء هو استثناء
من القواعد العامة في رفع الدعاوى ابتداء لا يجوز التوسع فيه ، ولا يجوز
سلوكه الا اذا كان حتى الدائن ثابتاً بالكتابة وحال الأداء وكان كل ما يطالب به
دينياً من النقود معين المقدار او منقولاً معيناً بنوعه ومقداره . والمقصود بكونه
معين المقدار الا يكون الحق الظاهر من عبارات الورقة قابلاً للمنازعة فيه .
واذ كان الثابت أن الحق موضوع المطالبة هو باقى ثمن اطرارت رسا على
الطاعن مزادها ونكل عن تنفيذ التزامه باستلامها فإن هذا الحق لا يتوافر فيه

الشروط المتقدمة التي يجب سقها استصدار امر بأدائه اذ هو غير مؤدب بمقداره على سند كتابي يحمل توقيع الطاعن فضلا عن انه يتار نزاع منذ البداية حول استحقاقه ومقداره . ومن ثمة فلا تكون المطالبة به الا بطريق الدعوى العادية .

(نقض ١/١/١٩٧٩ - طعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٥ ق ١)

١٢٨٥ - وجوب امتناع القاضي عن اصدار امر الاداء متى تحقق من عدم توافر شروطه أو رأى الا يجيب بعض الطلبات فيه .

مؤدى نص المادة ٨٥٤/١ من قانون المرافعات السابق المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - المنطبقة على واقعة الدعوى . والمقابلة للمادة ٢٠٤ من قانون المرافعات الحالي - ان المشرع اوجب على القاضي متى لم ير توافر شروط اصدار الامر بالأداء فى الدين موضوع المطالبة ، أو رأى الا يجيب الطالب لبعض طلباته ان يمتنع عن اصداره ، ويحدد جلسة لنظر الدعوى .

(نقض ٧/٢/١٩٧٩ - طعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق ١)

١٢٨٦ - نظر الدعوى بعد رفض اصدار امر الاداء - استقلال اجراءاتها عن اجراءات طلب الامر - اعلان الخصم بأمر الرفض - لا يفنى عن وجوب اعلانه بوقائع الدعوى وأدلتها وأسانيدها .

إذا امتنع القاضي عن اصدار امر الاداء ، يحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة تتبع فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - القواعد والإجراءات العادية للدعوى ابتداءً دون نظر الى اجراءات طلب امر الاداء التي انتهت بالرفض ، بحيث لا يكفى ان يكون اعلان الطالب خصمه مقصوراً على تكليفه بالحضور أمام المحكمة بالجلسة المحددة ، بل يتعين كذلك اعلانه بصورة من عريضة الطلب المشتملة على وقائع الدعوى وأدلتها وأسانيدها

وطلبت المدعى فيها عملاً بالقاعدة الأصلية التي تقضى بها المادة ٦٣ من قانون المرافعات .

(نقض ١٩٧٩/٣/٧ - طعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق)

١٢٨٧ - اختلاف عقد الايجار المرفق بعريضة أمر الأداء عما هو مبين بها - القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير طريق أمر الأداء رغم تقديم المدعى للعقد الصحيح - خطأ .

اذ كان الواقع فى الدعوى اخذاً من مدونات الحكم المطعون فيه ان عريضة استصدار أمر الأداء تضمنت مطالبة الطاعنين بالأجرة المستحقة عليهما لجهة الوقف بمقتضى عقد الايجار المؤرخ ١٩٤٨/٣/١٢ ، وكانت محكمة اول درجة عند تحديد جلسة امامها بعد رفض الأمر : اذ تبين ان ارفق بعريضته عقداً آخر مؤرخ ١٩٤٦/٣/١٧ مبرم بين ذات الخصمين فقد عمد المطعون عليه الاول - المدعى - الى تقديم العقد المشار اليه بالعريضة ، وكان الحكم الابتدائى قد قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى على سند من ان سبيل أمر الأداء لم يتبع رغم وجوبه بصدد العقد المطالب بالأجرة المستحقة عنه والذي قدم مؤخراً ، قولاً منها بأن عقداً آخر مؤرخاً ١٩٤٨/٣/١٢ هو الذى كان مرفقاً بعريضة استصدار الأمر ، فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من سلامة الاجراءات المتبعة طالما أعلن الطاعنان بصحيفة دعوى تضمنت الوقائع والاسانيد وقدم دليلها من عقد الايجار الصحيح الذى تقوم المطالبة على اساسه ، وما رتبته على ذلك من الغاء قضاء محكمة اول درجة بعدم قبول الدعوى ، لا مخالفة فيه للقانون .

(نقض ١٩٧٩/٣/٧ - طعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق)

أهلية

١٢٨٨ — إبطال عقد البيع لنقص الأهلية — أثره — التزام ناقص الأهلية
برد قدر النفع الحقيقي الذي عاد عليه — عدم التزامه برد ما أضاعه وانفقته
في غير مصلحته — الالتزام بالرد — أساسه — الأثر بلا سبب .

تنص الفقرة الثانية من المادة ١٤٢ من القانون المدني على أن ناقص
الأهلية لا يلزم — إذا أبطل العقد لنقص أهليته — أن يرد غير ما عاد عليه من
منفعة بسبب تنفيذ العقد ، بما يعنى أن الرد في هذه الحالة لا يكون واجباً
إلا وفقاً لقواعد الاتراء بلا سبب وهو ما نصت عليه المادة ١٨٦ من ذات
القانون بقولها أنه إذا لم تتوافر أهلية التعاقد هيمن تبطل غير المستحق فلا
يكون ملزماً إلا بالتقدر الذي أثرى به . بما يفصح عن أن المشرع قرر قصر
الالتزام المشتري ناقص الأهلية بالرد على قدر النفع الحقيقي الذي عاد عليه فلا
يلزم برد ما أضاعه أو أنفقته في غير مصلحته .

(نقض ١٥/٣/١٩٧٩ — طعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٦ ق)

١٢٨٩ — إبطال العقد لنقص الأهلية — عيب إثبات اثرء ناقص الأهلية
ومداه — وقوعه على عاتق من يطلب التزامه برد ما دفع .

عبء الإثبات في بيان أن ناقص الأهلية قد أثرى وفي تقدير مدى اثرائه
يقع على الدافع الذي يطلب رد ما دفع ، فإن عجز عن الإثبات كان ذلك موجباً
في ذاته لرفض طلبه .

(نقض ١٥/٣/١٩٧٩ — طعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٦ ق)

١٢٩٠ — المحكوم عليه بعقوبة جنائية — حرمانه من إدارة أمواله —
م ٢٥/٤ عقوبات — سريان ذلك على الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية .
.. مؤدى نص المواد ٨ ، ٢٤ ، ٢٥/٤ عقوبات ، وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة . انه لا يمكن القول على وجه اتعميم بأن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما ترتيب الأحكام الواردة في الكتاب الأول من قانون العقوبات ومنها الحرمان المنصوص عليه في المادة ٢٥/٤ من هذا القانون ، وان القاعدة في ذلك وفقا للمادة الثانية منه هي مراعاة احكام هذا الباب بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات والجرائم الواردة في القوانين الاخرى ما لم يرد في تلك القوانين نصوص باستثناء تطبيق احكام الكتاب المذكور ، وهذا الاستثناء قد يكون كليا اى مانعا من تطبيق جميع الاحكام او جزئيا اى مانعا من تطبيق بعضها مع سريان باقيها . ولما كان الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا بتوقيع عقوبة السجن على الطاعن جاء بالتطبيق لاحكام قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الذي يخضع طائفة من الأفراد المدنيين متى ارتكبوا جرائم معينة منها الجرائم المنصوص عليها في قوانين الخدمة العسكرية والوطنية الواردة بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة له ، وكان الحكم الصادر بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة او السجن من المحاكم العسكرية عملا بقانون المحاكم العسكرية آنف الذكر يستتبع وبطريق اللزوم وقوة القانون حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا المبينة بالمادة ٢٥ من قانون العقوبات ، لا يغير من ذلك ان المادة ١٢٢ من قانون الاحكام العسكرية عدلت العقوبات التبعية التي تستتبع كل حكم منها يقضى بعقوبة الجنائية وقصرتها على عقوبتين تبعيتين فقط هما الطرد او الرمت من الخدمة في القوات العسكرية والحرمان من الترقية بآى رتبة . او نيشان وهما عقوبتان تدرجان ضمن العقوبات التبعية الواردة بالبندين (اولا) و (ثانيا) من المادة ٢٥ من قانون العقوبات ولم تذكر حرمان المحكوم عليه من ادارة اشغاله الخاصة بامواله واملاكه المشار اليها بالبند (رابعا) منها ، لان المادة ١٢٩ من قانون الاحكام العسكرية تضمنت النص على مبدأ يتفق والسياسة العامة للتجريم بالنسبة لتحقيق اهداف العقوبة فنصت على وجوب تطبيق القانون الاشد اذا كان هناك قانون آخر يقضى بتجريم احد الاعمال المعاقب عليها بالقانون العسكري ، واستهدف المشرع من ذلك — وعلى ما جلته المذكرة الايضاحية — التقاء التشريعات العسكرية

بالتشريعات العامة في الدولة ، مما يفاده وجوب تطبيق العقوبة التبعية المشار اليها البند الرابع ، من المادة ٢٥ عقوبات ، باعتبارها ضمن تشديدا للعقوبة وردت بقانون العقوبات .

(نقض ١٣/٦/١٩٧٩ - طعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق)

ايجار

اولا - اركان الايجار :

١٢٩١ - دعوى المستاجر من الباطن بتحديد الاجرة القانونية
الحكم بعدم قبولها لاقامتها ضد المستاجر الاصلى دون المؤجر - خطأ .

تأييد الحكم المطعون فيه لقضاء محكمة اول درجة بشأن عدم قبول
دعوى تحديد الاجرة - المقامة من المستاجر - من الباطن - بمقولة انها
لا تقادم الا على المالك دون المستاجر الاصلى ينطوى على تقرير قانونى خاطىء .

(نقض ٢٨/٣/١٩٧٩ - طعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ ق)

١٢٩٢ - الأماكن المؤجرة مفروشة - لمحكمة الموضوع تقدير جدية
الفرش أو صوريته - العبرة بحقيقة الواقع دون الوصف الوارد بالعقد -
جواز اثبات التحايل بكافة طرق الاثبات .

يجوز اثبات التحايل على زيادة الاجرة بكافة طرق الاثبات ، ولمحكمة
الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها
ومما يستنبطه منها من قرائن مضائية ، اذ العبرة بحقيقة الحال لا بمجرد
وصف العين في العقد بأنها مؤجرة مفروشة .

(نقض ٢٨/٣/١٩٧٩ - طعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ ق)

١٢٩٢ - الأماكن المؤجرة من مالكها أو مستأجرها مفروشة للغير -
 عدم خضوع أجرتها للتحديد القانوني - اعتبار المكان مفروشا - شرطه - أن
 تكون المنقولات ذات قيمة تبرر تغليب منفعتها على منفعة العين .

الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم خضوع أجره
 الأماكن المؤجرة مفروشة بأثاث من عند مؤجرها للتحديد القانوني ، إلا أن
 شرط ذلك ألا يكون تأجيرها مفروشا صوريا بقصد التحايل على القانون
 والتخلص من قيود الأجرة ، فيزوم لاعتبار المكان مؤجرا مفروشا حقيقة أن
 يثبت أن الإجارة شملت بالاضمة الى منفعة المكان في ذاته مفروشات أو
 منقولات ذات قيمة تبرر تغليب منفعة تلك المفروشات أو المنقولات على منفعة
 العين. والا اعتبرت العين مؤجرة خالية وتسرى عليها احكام قانون ايجار
 الأماكن . ويسرى هذا المبدأ سواء كان المؤجر للمكان مفروشا هو المالك
 أو المؤجر الأصلي أو كان هو المستأجر الأصلي وأجر من باطنه العين التي
 يستأجرها الى الغير مفروشة .

(نقض ١٩٧٩/٣/٢٨ - طعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٧ ق)

ثانيا - آثار الإيجار :

١٢٩٤ - حق المالك في زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر
 بالاضافة أو التعلية - مادة ٢٤ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - حكم خاص بتوسعة
 البناء ولا شأن له باخلاء العين المؤجرة أو ملحقاتها - ما لم تفصل فيه محكمة
 أول درجة من طلبات - عدم جواز طرحه على محكمة الاستئناف .

النص في المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه « يجوز للمالك
 زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالاضافة أو التعلية ولو كان
 عقد الإيجار يمنع ذلك ولا يخل هذا بحق المستأجر في انقاص الأجرة ان كان
 لذلك محل » انما يورد حكما خاصا بالتوسع في البناء لا صلة له باخلاء العين

المؤجرة او ملحقاتها، ولما كان الاستئناف لا يطرح على محكمة الدرجة الثانية من الطلبات التي عرضت على محكمة الدرجة الاولى الا ما فصلت فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص الى ان تمسك الطاعن بحقه في الاضافة الى العين المؤجرة استنادا الى نص المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يعتبر طلبا جديدا غير مقبول في الاستئناف لأن رغبة المالك في توسعة او تعلية المبنى لا تبرر اخراج المستأجر من ائعين المؤجرة وان الدعوى تختلف عن دعوى الطرد. المبنى على الغصب مجلا وسببا ونتيجة واستطرد الحكم الى انه اذا كان الطاعن قد عرض هذا الطلب على محكمة الدرجة الاولى ولم تفصل فيه فلا يصح الالتجاء الى محكمة الاستئناف في شسأته ، لما كان ذلك فان الحكم لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون او شابه تناقض يهدره .

(نقض ١٩٧٩/٢/٢٤ - طعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٤ ق)

١٢٩٥ - قيمة استهلاك المياه - عدم التزام المستأجر بها في العقد -
الزام المستأجر بها طبقا للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - شرطه - قيام المؤجر
بتركيب عداد خاص لكل وحدة سكنية .

اذ كان البين من تقارير الحكم المطعون فيه ان عقد الايجار المبرم بين الطرفين خلو من الزام المستأجر بمقابل استهلاك المياه ، وكان الطاعن قد تمسك في صحيفة الاستئناف بأنه لا يحق مطالبته بمقابل هذا الاستهلاك استنادا الى ان المياه يغذيها عداد عام واجد للعقار كله ، وكان مفاد القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٤ الصادر من اللجنة العليا لتفسير احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ يقضى بالإلتزام المستأجر بقيمة استهلاك المياه الا اذا نص على ذلك في عقد الايجار ، وكان مفاد الفقرة الثالثة من المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ انه بالنسبة للعقارات التي لا يلتزم فيها الشاغلون بقيمة استهلاك المياه فلا تقع على عاتقهم الا اذا قام المؤجر بتركيب عداد خاص على نفقته لحساب استهلاك المياه بكل وحدة سكنية وفي هذه الحالة يخفض الايجار الشهري بمعدل معين ، فاذا احتسب الحكم المطعون فيه ضمن المبالغ المستحقة على الطاعن - المستأجر - والمتاخر في سدادها

تجمة استهلاك المياه دون أن يخصص الدفاع الذي ساقته في هذا الشأن أو يرد عليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(بقضي ١٩٧٩/٢/٢٨ — طعن رقم ١٩١ لسنة ٤٨ ق)

١٢٩٦ — دعوى المالك بالزام المستأجر بإمكانه من تعلية العقار المؤجر —
شرط حصوله على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بشئون التنظيم .

النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه « يجوز للمالك زيادة الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالاضافة أو التعلية ولو كان عقد الايجار يمنع ذلك » يدل على أن المشرع اقتصر في هذا النص على تقرير حق المالك في زيادة الوحدات السكنية بالاضافة أو التعلية وسكت عن تنظيم ممارسة هذا الحق الذي تكفل به القانون ٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر في شأن تنظيم المباني الذي كان قائما وتمت صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والذي يستلزم الحصول على ترخيص قبل القيام بأعمال تعلية البناء وسعته ، ولما كان النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الذي حل محل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ سالف البيان أثناء نظر الدعوى والذي ينطبق حكمه على أنه « لا يجوز انشاء مباني أو اقامة أعمال أو توسيعها أو تعليتها . . . الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلي . . . » والنص في الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون ذاته على أنه « لا يجوز الموافقة صراحة أو ضمنا على طلبات الترخيص في التعلية الا اذا كان الهيكل الانشائي للمبنى وأساسياته تسمح باحمال الاعمال المطلوب الترخيص فيها ويجب الالتزام في هذا الشأن بالرسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول ولو كانت قواءد الارتفاع تسمح بالتعلية المطلوبة » وتقرير جزاء جنائي في المادة ٢٥ منه على مخالفة الحظر الذي فرضته المادتان ٤ ، ٧ يدل على أن حق المالك في التعلية . ايا كان سنده القانوني فيه مشروط بضرورة حصوله على ترخيص باجرائها من الجهة المختصة بشئون التنظيم بعد التحقق من أن الهيكل الإنشائي

للمبنى واساساته تسمح باحمال هذه التعلية ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتمكين المطعون عليها الاولى من تعلية الدور الثانى فوق الارضى رغم عدم حصولها على هذا الترخيص فانه يكون قد خالف القانون ، وعدم حصول المطعون عليها الاولى على ترخيص بتعلية المبنى يجعل دعواها غير مقبولة .

(نقض ١٩٧٩/٣/٢٤ — طعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٨ ق)

١٢٩٧ — حق المستأجر المصرى المقيم مؤقتا بالخارج فى تاجير المكان المؤجر له للغير — م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — للمؤجر دون المستأجر من الباطن التمسك بعدم توافر شروط هذه المادة .

لا مصلحة للمستأجر من الباطن التحدى فى مواجهة المستأجر الاصلى بعدم توافر الشروط التى تخول لهذا الأخير ان يؤجر من باطنه وفق المادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، طالما ان المشرع اراد من سننها مجابهة المؤجر اذا ما رغب فى التمسك تجاهه بشرط الحظر ، فيكون له وحده عند تخلفها المطالبة باخلاء المستأجر الاصلى والمستأجر من الباطن على سواء ، ولا يتصور ان تقوم للمستأجر من الباطن مصلحة فى التذرع بهذه المادة الا اذا اراد المستأجر الاصلى اخلاءه قبل نهاية المدة المحددة فى العقد ودون ان تثبت عوقبه من الخارج وانتهاء اقامته الموقوتة .

(نقض ١٩٧٩/٣/٢٨ — طعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ ق)

١٢٩٨ — المستأجر المصرى المقيم مؤقتا بالخارج — حقه فى تاجير المكان للغير مرفوشا او غير مرفوش — ولو تضمن العقد حظرا بالتاجير من الباطن — عوقبه من الخارج — وجوب اخطاره المستأجر من الباطن بالاخلاء ولو قبل المدة المحددة بالعقد — تراخيه فى اخلائه — اثره — للمؤجر طاب اخلائها من العين — ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

مؤدى الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى .

شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، أن المشرع قرر
 ميزة خاصة للمستأجر المصرى المقيم بالخارج بصفة مؤقتة تخوله استثناء أن
 يؤجر من باطنه العين المؤجرة له مفروشة أو خالية بغير إذن من المؤجر ولو
 تضمن عقد الإيجار شرط الحظر ، ويتعين على المستأجر الأصلي أن يخطر
 المستأجر من باطنه بالاخلاء ولو قبل نهاية المدة المبينة أصلاً بالعقد عند حلول
 موعد عودته من الخارج على أن يمنح المستأجر من الباطن أجلاً محته ثلاثة
 أشهر من تاريخ إخطاره ليقوم بالاخلاء ورد العين . وإذا تراخى المستأجر
 الأصلي فى إخراج المستأجر من الباطن جاز للمؤجر أن يطلب من القضاء
 إخلاء العين المؤجرة من المستأجر الأصلي ومن المستأجر من الباطن ، اعتباراً
 بأن تقاعس الأول يفيد نزوله عن الانتفاع بالمكان المؤجر وبالتالي عن حقه فى
 الإجارة ، وحق الثانى مؤقت بعودة الأول من الخارج ، شريطة ألا يكون
 هناك إذن من المؤجر للمستأجر الأصلي بالتأجير من الباطن ، والا فتسرى
 القواعد العامة .

(نقض ١٩٧٩/٣/٢٨ — طعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٧ ق)

١٢٩٩ — إخلاء المبنى مؤقتاً للقيام بأعمال الترميم — ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩

— حق المستأجر فى العودة الى شغل العين المؤجرة له بمجرد انتهاء أعمال
 الصيانة .

النص فى المادة ٣٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه « إذا
 اقتضت أعمال الترميم أو الصيانة إخلاء المبنى مؤقتاً من شاغليه حرر محضر
 إدارى بأسمائهم ولشاغلى البناء الحقيقى العودة الى العين بعد ترميمها
 دون حاجة الى موافقة المالك وتعتبر العين خلال هذه المدة فى حيازة المستأجر
 قانوناً ، ولا يجوز للمالك أن يغير فى معالم العين ، كل ذلك مالم يبدد المستأجر
 رغبته فى انتهاء العقد » يدل على أن مؤدى الإخلاء المؤقت أن يظل شاغلاً
 العين محتفظاً بها ، وأنه يحق له العودة الى شغلها بمجرد انتهاء أعمال

الصيانة والترميم . وأنه لا يجوز للمالك في فترة الاخلاء المؤقت القيام بأي تغيير في معالم العين اضرارا لشاغلها .

(نقض ١٢/٥/١٩٧٩ - طعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٨ ق)

ثالثا - التنازل عن الايجار والتأجير من الباطن :

١٢٠٠ - وفاة مستأجر المسكن او تركه له - امتداد العقد لصالح زوجه او اولاده او والديه المقيمين معه اقامة مستقرة - ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - سريان هذه القاعدة سواء كان المتوفى او التارك مستأجرا أصليا او من امتد العقد قانونا لصالحه - مثال بشأن زوج ابنة المستأجر الأصلي .

النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، على انه «مع عدم الاخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهي عقد ايجار المسكن بوفاة المستأجر او تركه العين اذا بقى فيها زوجه او اولاده او والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى تاريخ الوفاة او التارك . . . » يدل على ان المشرع افاد من مزية الامتداد القانوني لعقد الايجار زوجة المستأجر واولاده ووالديه المقيمين معه اقامة مستقرة حال وفاته او تركه المسكن ، دون تحديد لمدة الاقامة . ولما كان النص جاء مطلقا غير مقيد بجيل واحد من المستأجرين فان هذه القاعدة يطرد تطبيقها سواء كان المستأجر المتوفى او التارك هو من أبرم عقد الايجار ابتداء مع المالك ، او من امتد العقد قانونا لصالحه بعد وفاة المستأجر الأصلي او تركه العين ، يؤيد هذا النظر ان المادة ذاتها في نهاية فقرتها الاولى ألزمت المؤجر بتحرير عقد ايجار ان كان يقيم مع المستأجر طالما توافرت فيه الشروط التي يستوجبها تأكيداً لحقهم في البقاء بالعين حدا من استنفاد ازمة الاسكان . لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى حسبما استظهره الحكم المطعون فيه ان زوجة الطاعن كانت تقيم مع والدها المستأجر الأصلي حتى وفاته ، وان الطاعن اقام مع زوجته حتى مغادرتها البلاد ، فانه

مقدور صاحب حق أصل في البقاء - نشق به تطبيق لحكم المادة ٢١ آنفة الذكر .

نقض ٢/٢١ ١٥٧٩ - طعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٨ ق .

١٢٠١ - زوجة المستأجر وأولاده والديه المقيمون معه بالعين المؤجرة -
عدم اعتبارهم مستأجرين أصليين - حقهم في البقاء في العين بعد وفاة
المستأجر أو تركه لها - مادة ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - لا يعنى اعتبارهم
مستأجرين أصليين .

اذ كان تفسير الحكم المطعون فيه لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٩ التي تقضى بأنه « لا ينتج عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو
تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى
الوفاة أو الترك ... ويلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لهم » بأن المستأجر
يعتبر « كتيلا » عن أفراد أسرته في تحرير عقد الإيجار وأنهم يعتبرون مثله
مستأجرين أصليين ، وان لم يكن له سند من عبارة النص التي تبدل على
اقتصار حكمه على تنظيم حقوق هذه الطائفة من المقيمين مع المستأجر بعد
وفاته أو تركه المسكن لهم دون أن يجاوز ذلك إلى تكيف ما قد يربطه من
علاقة بالمؤجر أو بالمستأجر قبل الوفاة أو الترك : وهو ما تحكمه القواعد
المقررة في القانون المدني بحكم انطباقه على سائر المعاملات المدنية بها فيها
الإيجار باستثناء ما نصت عليه القوانين المنظمة للعلاقات بين المؤجر
والمستأجر مما مؤداه ان نص المادة ٢١ آنف الذكر هو مصدر الحق المقرر
فيه وبالتقيد الوارد به . وهو استلزام إقامة المستفيدين منه مع المستأجر حتى
الوفاة أو الترك وهو ما لا تتطلبه قواعد القانون المدني بالنسبة للمستأجرين
الأصليين ، وآية ذلك ما خوله النص لهؤلاء المتنفعين من حق مطالبة المؤجر
بتحرير عقد إيجار لهم مما يدل على أنهم ليسوا مستأجرين بمقتضى عقد
الإيجار الأصلي .

(نقض ١٧/٣/١٩٧٩ - طعن رقم ٥٤ لسنة ٤٦ ق)

١٣٠٢ - بيع المستأجر للمصنع أو المتجر المؤجر له - موافقة المؤجر ليست شرطاً لصحة العقد .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عنه المؤجر بيع المتجر أو المصنع أو موافقته عليه ليس ايها شرطاً لصحة انعقاده - باعتباره عقداً رضائياً باتفاق طرفيه ، بل انه يجوز للمحكمة - رغم عدم موافقة المؤجر عليه - ان تقضى بنفاذه في حقه ببقاء الايجار للمشتري اذا ما تحققت من توافر الشروط المترتبة في هذا الصدد .

(نقض ١٩٧٩/٢/٢١ - طعن رقم ٤١ لسنة ٤٥ ق)

١٣٠٣ - ايواء المستأجر للغير أو استضافته - وجوب ان تكون اقامته بصفة عارضة مع المستأجر - بقاء الغير بعد ترك المستأجر للعين - هو تأجير من الباطن أو نزول عن الايجار .

يفترض في فعل الايواء والاستضافة بما لا يعتبر تنازلاً عن الايجار أو تأجيراً من الباطن ان يكون بصفة عارضة ومن خلال اقامة المستأجر الأصلي وانتفاعه بالعين واستمراره في شغلها بنفسه ، بحيث اذا انقطعت هذه الاقامة نهائياً وبقي فيها من بعده من استضافه أو آواه ، عد ذلك تأجيراً من الباطن أو نزولاً عن الايجار .

(نقض ١٩٧٩/٥/٢ - طعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق)

١٣٠٤ - واقعة ترك المستأجر للعين المؤجرة لآخر - من مسائل الواقع - استقلال محكمة الموضوع بتقديرها متى اقامت قضاءها على اسباب سائفة .

اثبات أو نفي ترك المستأجر للعين المؤجر وتنازله عنها لآخر هو من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون معتب عليها في ذلك متى اقيم على اسباب سائفة تكفي لحمله ، وكان الحكم المظنون فيه قد

خلص انى ان المطعون عنه الاول ترك الشقة للمطعون عليه الثانى وتنازل له عنها . تأسيسا على ما اثبت فى اعلان صحيفة افتتاح الدعوى من تركه لها واقامته فى مسكن آخر . ومن اعلانه بها من بعد فى هذا المسكن ، ومن اقرار الطاعن الثانى فى تحقيقات الشكوى الادارية باقامته وعائلته بشقة النزاع . وكلها اسباب سائغة تكفى لاجل هذا الواقع الذى استخلصه .

نقض ١٩٧٩/٥/٢ - طعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق)

١٢٠٥ - التاجير من الباطن فى ظل تشريعات الايجار الاستثنائية

محظور ولو خلا العقد من ذلك .

حظر التاجير من الباطن بغير اذن كتابى صريح من المالك حكم تشريعى قائم منذ صدور القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالنص عليه فى المادة ٤ فقرة ب بمقتضاه اصبح الاصل هو تحريم التاجير من الباطن ، وكان الاثر الفورى لقوانين ايجار الاماكن يوجب سريان هذا التحريم على كل تاجير من الباطن يحدث بعد صدور القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولو خلا عقد الايجار من شرط بالحظر . وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد اورد هذا الحكم فى المادة ٢٣/ب منه وكان المسلم ان واقعة التاجير من الباطن حصلت بعد تاريخ العمل بالحكم التشريعيين سالفى البيان ، فان تطبيق احكام اى منهما يكون على سواء لا مفاضلة فيه .

(نقض ١٩٧٩/٥/٢ - طعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق)

١٢٠٦ - المساكنة هى المشاركة السكنية مع المستاجر منذ بدء الاجارة

— حق المنتفع فى البقاء بالعين المؤجرة بعد ترك المستاجر الاصلى لهنسا او وفاته ولو كان من غير من ورد ذكرهم بالمادة ٢١ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

المساكنة التى تنشئ للمنتفعين بالعين المؤجرة من غير المشار اليهم بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التطبيق على واقعة الدعوى حقا فى

البقاء فيها رغم ترك المبدأ الأساسي العين أو وغائه . بسببه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة حصول المصلحة السكنية منذ بدء الإجارة . وكان الذين من الحكم المظعون فيه أن الطاعنين اقاموا دفاعهما على أن ثانيهما يقيم معين النزاع منذ سنة ١٩٦٧ ؛ وكانت الإجارة قد مدت في غضون ١٩٥٦ . فإن الحكم إذا انتهى الى عدم اعتبار هذه الإقامة مساكنة يحق معها للطاعن الثاني البقاء في العين بعد ترك الطاعن الأول لها يكون قد انتهى الى تطبيق صحيح القانون على واقعة الدعوى .

(نقض ١٩٧٩/٥/٢ - طعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق ١)

١٢٠٧ - تعبير المستأجر عن ارادته في التخلي عن العين المؤجرة جواز أن يكون صريحا أو ضمنيا ولا تثريب على المستأجر أن هو لم ينتفع بالعين فعلا ما دام قائما بتنفيذ التزاماته .

تعبير المستأجر عن ارادته في التخلي عن اجارة العين المؤجرة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة كما قد يكون صريحا يصح أن يكون ضمنيا بأن يتخذ موقفا لا تدع ظروف الحال شك في دلالة على انصراف قصده الى احداث هذا الاثر القانوني كما انه وان كان من واجب المؤجر تمكين المستأجر من الانتفاع بالشيء المؤجر الا انه لا تثريب على المستأجر أن هو لم ينتفع به فعلا ما دام قائما بتنفيذ التزاماته تجاه المؤجر .

(نقض ١٩٧٩/١٢/١٥ - طعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٨ ق ١)

١٢٠٨ - اقامة الزوج في مسكن آخر لزواجه من زوجة ثانية - القضاء باعتباره متخليا عن مسكنه الأصلي لزوجته الأولى والزام المؤجر بتحرير عقد ايجار لها - خطأ في القانون .

اذ كان الثابت من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى أن اقامة الطاعن

— المستأجر — فى شقة أخرى إنما كان إزواجه بزوجة ثانية ، وأنه لم يتخلل للطعون عليها — زوجته الأولى — عن شقة النزاع بصفة نيائية ، فإن ما إقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه من اعتبار أن إقامة الطاعن — المستأجر — فى مسكن آخر يعتبر تخليا عن شقة النزاع الى المطعون عليها الأولى — زوجته الأولى — ينطوى على فساد فى الاستدلال اذ ليس فى ذلك ما يصح اتخاذه دليلا على اتجاه ارادة الطاعن — المستأجر — الى التخلي عن الشقة لئلى يستأجرها الأمر الذى ترتب عليه خطأ الحكم فى تطبيق القانون بما انتهت اليه من القضاء بالزام المطعون عليها الثانية — وارثة المؤجرة — بتحرير عقد اجار للنظرون عليها الأولى .

(نقض ١٥/١٢/١٩٧٩ — طعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٨ ق)

١٢٠٩ — استئجار مكان ليكون مقرا لجمعية معينة — قيام الجمعية — وتنفيذها للعقد — اعتباره عقد ايجار جديد حل محل العقد الأول — م ١٥٢ مدنى — حل الجمعية — أثره — انفساخ العقد بقوة القانون لانعدام المستأجر — لا يغير من ذلك حلول جمعية أخرى محلها .

النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من القانون المدنى على انه « اذا تعهد شخص بأن يجعل الغير يلتزم بأمر فلا يلزم الغير بتمهده . فانما رفض الغير ان يلتزم ، وجب على المتعهد ان يعرض من تعاقد معه ، ويجوز له مع ذلك ان يتخلص من التعويض بأن يقوم بنفسه بتنفيذ الالتزام الذى تعهد به » .

يؤدى بتطبيقه على واقعة النزاع الى انه عندما تعاقد الطاعن باسمه لاستئجار شقة النزاع لتكون مقرا لجمعية فان هذا التعاقد كان يتضمن تعهد الطاعن بأن تقبل الجمعية عند انشائها استئجار الشقة ، ويعتبر العقد المبرم بين الطاعن والمطعون ضده — المؤجر — مشتملا على إيجاب من هذا الأخير موجه للجمعية ، اذا قبلت صارت مستأجرة للعين محل النزاع بموجب عقد ايجار جديد بينها وبين المؤجر ، يحل محل العقد الذى أبرمه

الملائن وتم تنفيذه بقبول ، جمعيه . واذا حلت الجمعية فقد انقضت شخصيتها القانونية التي كانت تستأجر العير محل النزاع ، مما يجعل تنفيذ عقد الإيجار مستحيلا لانه داه المستأجر فينفسخ بقوة القانون عملا بالمادة ١٥٩ من القانون المدني ، ولا يحق للطاعن الادعاء بأنه ما زال مستأجرا للمعين اذا ان تمساقده انتهى بمجرد قيام الجمعية وقبولها الاستئجار ، او الادعاء بأن جمعية خلفت الجمعية المنحلة في عقد الإيجار لأن لكل من الجمعيتين شخصية قانونية مستقلة تنشأ بشهر نظامها وتنقضى بطلها فيحظر على اعضائها كما يحظر على القائمين على ادارتها وعلى موظفيها مواصلة نشاطها او التصرف في اموالها عملا بالفقرة الأولى من المادة ٥٨ من القانون ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

(نقتض ١٩٧٩/١٢/٢٦ - طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٥ ق)

رابعاً - انتهاء الإيجار والاخلاء :

١٢١٠ - طلب المؤجر اخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة واساءة استعمال العين المؤجرة - القضاء بالاخلاء للسبب الأول - قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى بعد بحث سبب الاخلاء - لا خطأ - علة ذلك .

الاستئناف وفقاً لنص المادتين ٢٣٢ ، ٢٣٣ من قانون المرافعات ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية بما سبق ان ابداه المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى من نفوع وأوجه دفاع ، وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت محكمة الدرجة الأولى الفصل فيها ، او التي فصلت فيها لغير مصلحته وعلى المحكمة أن تفصل فيها الا اذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمناً واذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان البطامنة قد استندت أمام محكمة الدرجة الأولى في دعواها باخلاء العين المؤجرة للمطعون عليه لسببين هما التأخير في الوفاء بالأجرة واساءة استعمال العين . فتقضت المحكمة لمصلحة الطاعنة بالاخلاء على سند من

السبب الأول والمحدث، من أنها لم تر مسوعاً للتعرض للسبب الآخر بعد أن اجبى الطاعة التي طالب بها. وإذا استأنفت الملمعون عليه هذا الحكم فقد انتقلت الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما يتبىق أن ابنه الطاعة أمام محكمة الدرجة الأولى من أوجه دفاع معتبر مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها. وكان القابض مما حصله الحكيم المطعون فيه أن الطاعة لم تتخل عن دفاعها القائم على سوء استعمال العين المؤجرة وأنها تمسكت به صراحة في مذكورة دفاعها، فقد كان على محكمة الاستئناف أن تعرض له لتقول كلمتها فيه، وهي إذ فعلت فإن النعمى على حكمها بمخالفة القانون يكون في غير محله.

(نقض ١٩٧٩/١/٦ - طعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٥ ق ٥)

١٢١١ - طلب إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة - جواز ثوقى هذا الطلب باداء الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية حتى اقفال باب المرافعة في الاستئناف - ق رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ .

المقرر في قضاء هذه المحكمة: أن مفاد نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩: أن المشروع وأن رتب المؤجر الحق في إخلاء المستأجر بمجرد انقضاء الخمسة عشر يوماً من تكليفه بوفاء الأجرة المستحقة دون الوفاء بها، إلا أنه رغبة منه في التيسير على المستأجرين أفتح لهم مجال الوفاء بالأجرة المتأخرة حتى تاريخ اقفال باب المرافعة في الدعوى، بحيث أصبح قيسام المستأجر بوفاء الأجرة وملحقاتها حتى ذلك التاريخ مسقطاً لحق المؤجر في الإخلاء، وإذا جاءت صياغة المادة ٢٣ المشار إليها عامة مطلقة فإنه لا يجوز قصر نطاقها على اقفال باب المرافعة أمام المحكمة الابتدائية دون محكمة الاستئناف، إذ متى ذلك تخصيص لغووم النص وتقييد لاطلاقته بغير مخصص وهو مالا يجوز، ومتى كان النص صريحاً قاطعاً في الدلالة على المترادفة فلا محل للخروج عليه أو تأويله. استهزاء بالمرحلة التشريعية التي سبقته، لا كان ذلك فإنه يجوز ثوقى طلب الإخلاء باداء الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية حتى اقفال باب المرافعة في الدعوى أمام محكمة الاستئناف.

(نقض ١٩٧٩/١/٦ - طعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٥ ق ٥)

١٢١٢ - النعى بان المستاجر لم يقم بالوفاء بفوائد الأجرة المتأخرة عليه اتوقى طلب اخلائه من العين المؤجرة - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المقرر بقضاء هذه المحكمة انه متى كان وجه النعى قد تضمن دفاعا جديدا يخالظه واقع لم يثبت ابداء امام محكمة الموضوع غايته لا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض . ولما كان دفاع الطاعنة بان المضمون عليه لم يوف بجميع المبالغ المستحقة في ذمته من اجرة وفوائد ومصاريف هو دفاع يخالظه واقع وكانت الطاعنة لم تقدم ما يثبت انجا درستت به لدى محكمة الموضوع وليس في تحكم المطعون فيه ما يفيد ذلك ، فمن ثم يكون ما تضمنه وبجانبه النعى سببا جديدا لا يجوز النحدي به لأول مرة امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٧٩/١/٦ - طعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٥ ق)

١٢١٢ - اخلاء المستاجر لاستعماله المكان المؤجر بطريقة تنافي شروط الايجار المعقولة وتضر بمصلحة المؤجر - شرطه ان تكون بغير رضاء المؤجر .

من المقرر انه يجوز للمؤجر ان يطلب اخلاء المكان المؤجر اذا استعمله المستاجر أو سمح باستعماله بطريقة تنافي شروط الايجار المعقولة اذا ما ترتب على هذا الاستعمال ضرر بمصلحة المؤجر ، الا انه يشترط في ترتيب الاخلاء على وقوع تلك المخالفات ان تكون قد وقعت دون رضاء المؤجر لان رضاه يرتفع عنها وصف المخالفة .

(نقض ١٩٧٩/١/١٠ - طعن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٦ ق)

١٢١٤ - تكرار امتناع المستاجر أو تأخره عن الوفاء بالأجرة - وجوب الحكم باخلائه ما لم يقدم مبررات تقدرها المحكمة - ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقصود بالتكرار - وجوب ان يكون الامتناع أو التأخر السابق قد رفعت بشأنه دعوى موضوعية بالاخلاء - الدعاوى المستعجلة السابقة بطلب طرد المستاجر - عدم كفايتها في ثبوت التكرار - علة ذلك .

المقصود بالتكرار فيما يعنيه عجز المادة ٢٣/١ من القانون رقم ٥٢ لسنة

١٩٦٩ واسبى تفحص على « ... اذا تكررت خدمته او تأخره عن الوفاء بالأجرة المستحقة ذرن ان عدم مبررات نقدرها بحكمة حكم عليـه بالانحلال » ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يكون المساجر عند درج على عدم توفيه الأجرة في مواعينها ودأب على اساءة التيسير المخول له - بالتقاعس عن أدائها دون عذر يمكن قبوله . الأمر الذي يحتمل على اعتناق المؤجرين ويحفظهم على اتخاذ الاجراءات القضائية . وكان قد روعى في وضع نص المادة المذكورة - وعلى ما جلته المذكرة الايضاحية ... منع بعض المستأجرين من التسويف في سداد الأجرة المرة تلو الأخرى ثم سدادها قبل اقفل باب المرافعة في الدعوى التي يضطر المؤجر الى رفعها نتيجة هذا المسلك من المستأجر فان فعل التأخير او الامتناع السابق الذي ينم عن التكرار فيه ويكون حالته يتعين ان يكون تأخيرا او امتناعا استطال الى ما بعد رفع دعوى الاخلاء الموضوعية . استعمال المستأجر في خصوصه حقه في تفادى الاخلاء بالسداد ، يؤيد هذا النظر ان عبارة « فاذا تكرر امتناعه او تأخره عن الوفاء بالأجرة المستحقة » وردت بالنص معطوفة على ما سبق - وهي رخصة السداد حتى قفل باب المرافعة في دعوى الاخلاء . قصد منه الحد من اساءة استعماله باعتباره ان تكرار استعمال هذه الرخصة - هو وحده - الذي يحل معنى المباطلة او التسويف في مفهوم المادة - ومن الخلط ان يفسر انسداد الحامل امام التقاضي المستعجل لتوقى الحكم بالطرد لتحقيق الشرط الفاسخ انصريح بأنه تطبيق لما تجيزه المادة ١/٢٣ من جواز توقى الحكم بالاخلاء بالسداد على النحو الذي تقرره هذه المادة لأن امتناع الحكم بالطرد في هذه الحالة ليس معناه هذا التوقى انما معناه انتفاء الخطر الذي يفقد القضاء المستعجل شرط اختصاصه ، ولأن توقى الحكم بالاخلاء وفقا للمادة المذكورة هو حلقة في اجراءات موصولة متكاملة بدءا بالتكليف بالوفاء وانتهاء برخصة سداد الأجرة حتى قفل باب المرافعة ، وتكون في مجموعها اجراءات دعوى الاخلاء لا أخير في دفع الأجرة ، فلا يسوغ اتخاذ اجراء منها أساسا للحكم في دعوى أخرى مختلفة عنها في طبيعتها واجراءاتها وهي دعوى الطرد المستعجلة ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص تكرار الداعفة في التأخير في الوفاء بالأجرة

من مصلحتها في هذه الأمور . . . جرد إلى استجده في مودته الإيجابية . . .
 وهو أمر غير وارد من رفع اليد من الاغوى المستعطف بالطرد حساسها
 وهو ما لا يصلح سببا لدوائر الشرار بالمعنى السابق ايضاحه فان الحكم بمون
 جميعا بالخطأ غير تطبق انفسا .

(نقض ٢٤/١/١٩٧٩ - طعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٤ ق ١)

- ١٢١-٥ - دعوى المؤجر باخلاء المستأجر للتأخر وتكرار التأخر في سداد
- الاجرة - سداد المستأجر الاجرة مع الفوائد والمصاريف قبل اقفال باب المرافعة
- استئناف الحكم الصادر ضده بالاخلاء لتكرار التأخر في السداد فون عذر
- قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم لعدم سداد الاجرة التي استحققت
- اتناء نظر الاستئناف - خطأ تجاوزت به المحكمة نطاق الاستئناف - علة ذلك .

النص في المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن اجراء
 الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على انه « في غير الاسكن
 المؤجرة مفروشة لا يحق للمؤجر أن يطلب اخلاء المكان المؤجر ولو انتهت المدة
 المتفق عليها في العقد الا لأحد الأسباب الآتية : (١) اذا لم يقم المستأجر
 بالوفاء بالاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب
 موثق عليه مضمونًا يعلم الوضول دون مظلوف او باعلان على يد محضر »
 على انه لا يحكم بالاخلاء اذا قام المستأجر بأداء الاجرة وفوائدها بواقع ٧٪
 من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل اقفال
 باب المرافعة في الدعوى » ، واذ جاءت بمادة مطلقة ناهية - وعلى
 ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اذا فوت المستأجر الاستفادة من خمسة
 السداد حتى قفل باب المرافعة امام محكمه اول درجة فان حقه في الاستفادة
 منها يظل حتى قفل باب المرافعة في الاستئناف ، الا انه اذا استعمل هذه
 الرخصة وقام بالسداد حتى قفل باب المرافعة في الدعوى امام محكمه اول
 درجة ، فان الاخلاء لتأخر في دفع الاجرة يكون ممتنعاً وجوباً ، فاذا كانت
 محكمة اول درجة ، ثم تلك بالاخلاء استنادا الى نصيب آخر مما حدا بالمستأجر

على استئناف الحكم لمن الآخر لا يكون مطالباً بموالاته سدّاد الأجرة التي
تستجد بعد ذلك في مرحلة الاستئناف توفيقاً للحكم بالإخلاء طالما أن التسوية
قد صادف محله فعلاً وينص القانون بحصول السداد صحيحاً حتى انقضاء باب
المرافعة أمام محكمة أول درجة . لما كان ذلك . وكان البين من الحكم
الابتدائي أن الطاعنة سددت الأجرة المتأخرة والفوائد والمصاريف . وفق
المادة ٢٢٠ آتية الذكر — حتى نقل باب المرافعة أمامها ، وحكمت بالإخلاء على
أساس آخر هو تكرار التأخر في سداد الأجرة دون عذر مقبول ، فلا يقبل
من المحكمة الاستئنافية أن تعود وتقرر إخلاء الطاعنة لقراخيها في سداد
الأجرة التي تصفد أثناء نظر الاستئناف لأن الإخلاء لعدم دفع الأجرة قد
أصبح ممتنعاً بحصول توفيقه أمام محكمة أول درجة على ما سلف بيانه . لما
كان ما تقدم ، وكان الاستئناف — طبقاً لما تقضي به المادة ٢٢٢ من قانون
المرافعات — ينتقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف
بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط . وكان الحال أن الطاعنة (المستأجرة)
استأنفت حكم محكمة أول درجة بغية الغائه فيما قضى به من إخلائها لتكرارها
للتأخر في دفع الأجرة دون عذر مقبول . فان سلطة المحكمة الاستئنافية فيما
يجاوز هذا الذي رفع عنه الاستئناف — وطبقاً للآثر الناقل — تقف عند حد
مراقبة استيفاء السداد الحاصل أمام محكمة أول درجة لشروط توقي الإخلاء
وما قد يثار أمامها من المستأنف عليه في هذا الخصوص دون حاجة لرفع
الاستئناف فرعياً ، وإذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليهم لم ينازعوا
فيما انتهت إليه محكمة أول درجة من حصول تأجيل السداد بالأجرة حتى نقل
باب المرافعة أمامها ، فان ما عمدت إليه محكمة الاستئناف من تأسيس حكمها
بالإخلاء على عدم سداد ما استجد من أجرة أمامها هي الأخرى فيه مجاوزة
لنطاق الاستئناف بما يضر المستأنفة من استئنافها .

١٣١٦ - دعوى الاخلاء لتخلف المستأجر عن الوفاء بالأجرة - جواز
توقى طلب الاخلاء بسداد الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية قبل اقفال
باب المرافعة فى الدعوى أمام محكمة اول درجة او ثانى درجة - ق ٥٢
لسنة ١٩٦٩ .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مژدى نص المادة ٢٣ من القانون ٥٢
لسنة ١٩٦٩ ، أن المشرع وان رتب للمؤجر الحق فى اخلاء المستأجر بمجرد
انقضاء خمسة عشر يوما من تكليفه بوفاء الأجرة المستحقة دون الوفاء بها ،
الإلته رغبة منه فى التيسير على المستأجرين لمسح لهم مجال الوفاء بالأجرة
المتأخرة حتى تاريخ اقفال باب المرافعة فى الدعوى ، بحيث أصبح قيام
المستأجر بوفاء الأجرة وملحقاتها حتى ذلك التاريخ مستقطا حق المؤجر فى
الاخلاء ، وأذ جاءت صياغة المادة ٢٣ المشار إليها عامة مطلقة فإنه لا يجوز
تفتر نطاقها على اقفال باب المرافعة أمام المحكمة الابتدائية دون محكمة
الاستئناف ، أذ متى ذلك تخصيص لقوم النص وتقييد لطلاقه بغير مخصص
وهو ما لا يجوز ، ومتى كان النص صريحا قاطعا فى الدلالة على المراد منه
تلا محل للخروج عليه أو تأويله استهداء بالمرآحل التشريعية التى سبقته ،
اذ محل ذلك عند غموض النص . لما كان ذلك ، فإنه يجوز توقى طلب الاخلاء
بإداء الأجرة وفوائدها الرسمية حتى اقفال باب المرافعة فى الدعوى ولو أمام
محكمة الاستئناف .

(نقض ١٩٧٩/٢/٣ - طعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٥ ق)

١٣١٧ - حق المؤجر فى اخلاء المستأجر لاستعماله المكان بطريقة تنافى
شروط الايجار المعقولة - ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - جواز نزول المؤجر من
استعمال هذه الرخصة عند التعاقد .

للمؤجر عند التعاقد أن ينزل عن التمسك بالرخصة التى خولتها اياه

الفقرة (ج) من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . بطلب إخلاء المستأجر لاستعماله المكان بطريقة تنافى شروط الإيجار المعقولة .

(نقض ١٩٧٩/٢/٢ — طعن رقم ٩٢٤ لسنة ٤٥ ق)

١٣١٨ — دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر التأخر في سداد الأجرة — شرط قبولها — تكليف المستأجر بالوفاء — بطلان التكليف — تعلقه بالنظام العام — جواز اثباته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخر في سداد الأجرة ، فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلاً تعين الحكم بعدم قبولها ، ويشترط أن يبين في التكليف الأجرة المستحقة المتأخرة المطالب بها . والا تجاوز ما هو مستحق فعلا في ذمة المستأجر شريطة ألا يكون منازعاً فيها جدياً ، وبطلان التكليف يتعلق بالنظام العام ، فيجوز للمحكمة أن تضحى به من تلقاء نفسها حتى ولو لم يلتفت إليه المستأجر أو يتمسك به ، وبهذه المثابة يجوز اثباته لأول مرة أمام محكمة النقض طالما كان مبتنياً على سبب قانوني بحد أو يخالطه عنصر واقعي . سبق عرضه على محكمة الموضوع .

(نقض ١٩٧٩/٢/٢٨ — طعن رقم ٩١١ لسنة ٤٨ ق)

١٣١٩ — الأجرة المستحقة على المستأجر — شمولها الضرائب والرسوم التي لم يرد عليها الإعفاء — تخلف المستأجر عن سداد رسم النظافة — اعتباره نكولاً عن دفع الأجرة — خضوعه لذات أحكام التأخر في الأجرة .

معنى الأجرة المستحقة وفق المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا تقتصر على الأجرة المثبتة بالعقد أو تلك المحددة بمقتضى قرار لجنة التقدير

أو بموجب حكم صدر في الطعن عليه ، وإنما يقصد بها أيضا ما جعله القانون في حكم الأجرة ، ومن ملحقاتها عملا بالقاعدة العامة المقررة بالمادة ١٩ من ذات القانون والتي تقضى بوجوب أن يتم الوفاء بالأجرة المحددة وما في حكمها كاملة إلى المؤجر في موعد معين ، ومؤدى نص المادة العاشرة من القانون المشار إليه أن الأجرة تشمل الضرائب والرسوم التي لم يرد عليها الاعفاء بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ومن بينها رسم النظافة ، ويترتب على عدم الوفاء بها ذات النتائج المترتبة على عدم سداد الأجرة ، وإذا إجازت المادة الثامنة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظام العامة للمجالس المحلية فرض رسم اجباري يؤديه شاغلو العقارات المبنية بما لا يتجاوز ٢٪ من القيمة الإيجارية ، فإن حكم نكول الطاعن عن سداد هذا الرسم هو ذات حكم عدم سداد الأجرة وتعامل نفس معاملتها من حيث ادراجها في التكاليف بالوفاء .

(نقض ١٩٧٩/٢/٢٨ - طعن رقم ٩١ لسنة ٤٨ ق)

١٣٢ - تنبيه المؤجر على المستأجر بالإخلاء عند انتهاء مدة العقد -
استمرار الأخير في الانتفاع بالعين - لا يعنى تجديد الإجارة - م ٦٠٠ ملغى
- جواز إثبات العكس - لحكمة الموضوع تقدير قيام التجديد من عدمه .

مؤدى المادة ٦٠٠ من القانون المدنى أن تجديد عقد الإيجار لا يفترض إذا نبه المؤجر على المستأجر بالإخلاء عند انتهاء مدته واستمر هذا الأخير مع ذلك منتفعا بالعين ، ما لم يتم الدليل على عكس ذلك ، وثبوت تجديد الإجارة سواء كان تجديدا ضمنيًا أم صريحًا هو من المسائل الموضوعية التي يترك تقديرها لتأضي الموضوع ولا رقابة لحكمة النقض عليه في ذلك ، ما دام أقيم تضاه على دليل مقبول مستمد من واقع الدعوى وأوراقها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقيم تضاه بانتفاء واقعة التجديد اتفاقا على ما استمده من أن المطعون عليه أقيم دعوى الإخلاء وظل مصمما عليها منذ أن أخل الطاعن بالتزامه بإخلاء العين وإن في قبضه مبالغ من الطاعن

لا تنبىء على موافقته على التجديد بل هى مقابل الإذعان بالعين حتى يستأنف
أخلائها ، وكان ذلك استخلاص سائق مأخوذ من واقع وظروف الدعوى وأنه
أصله الثابت بالأوراق . فان النعى عليه يكون على غير أساس .

• مـ ٢٨ / ٢ / ١٩٧٩ — طعن رقم ١٢٧ لسنة ١٧ فى .

١٢٢١ — حق المؤجر فى طاب اخلاء المستأجر لاستعماله المعين المؤجرة
بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة — جواز التنازل عنه صراحة او ضمنا —
مجرد العلم بحصول المخالفة دون اعتراض لا يعد تنازلا ضمنيا .

يجوز للمؤجر ان ينزل عن حقه فى طلب اخلاء المستأجر بسبب استعماله
المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة ولا يلزم ان يكون هذا
التنازل صريحا بل يجوز ان يكون ضمنيا وذلك باتخاذ موقف لا تدع ظروف
الحال شكاً فى دلالة على قصد التنازل ، الا ان مجرد علم المؤجر بحصول
المخالفة وعدم اعتراضه عليها لا يعتبر بذاته تنازلا ضمنيا عن 'حق فى طلب
الاخلاء لانتفاء التلازم بين هذا الموقف السلبي وبين التعبير الإيجابى عن
الارادة .

(نقض ١٢ / ٥ / ١٩٧٩ — طعن رقم ٥٨٥ لسنة ١٧ ق)

١٢٢٢ — تغيير المستأجر مسكنه الى عيادة طبية — استخلاص الحكم
توافر الأضرار بالمؤجر استخلاصا سائفا — لا خطأ .

التحقق من الضرر الذى يلحق المؤجر من جراء استعمال المستأجر للمعين
المؤجرة بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة هو من مسائل الواقع التى
تستقل بها محكمة الموضوع دون معتب عليها ما دامت قد انتهت قضائها على
اسباب سائفة : ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن انبىء الى تبوت واقعة
تغيير استعمال عين النزاع من مسكن الى عيادة طبية — خلص الى توافر

الضرر من طبيعة هذا التعبير . . . مساعدته من استئجار الطاعن لمضد . . . رجال ونساء وأطفال في غير النزاع التي تقع في عقار مخصص للسكن العائلي . وكان ما استخلصته المحكمة من هذا أصله الثابت في الأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي ليس فيها غش النعم عليه بالفساد في الاستدلال يكون غير سديد .

(نقض ١٢/٥/١٩٧٩ - طعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٧ ق ١)

١٢٢٣ - حق المؤجر في اخلاء المستأجر للتغيير في العين بما ياتى

بالمؤجر ضرراً - عبء اثبات الضرر - وقوعه على عاتق المؤجر .

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان التغيير المحظور على المستأجر اجراؤه في العين المؤجرة اعمالا لنص الفقرة ج من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ هو التغيير الذي نشأ عنه ضرر للمؤجر فاذا انتهى الضرر ارتفع الحظر ، وان عبء اثبات الضرر وفقا للقواعد العامة يقع على عاتق مدعيه .

(نقض ١٢/٥/١٩٧٩ - طعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٧ ق ١)

١٢٢٤ - تكرار امتناع المستأجر عن الوفاء بالأجرة - وجوب الحكم

باخلائه ولو وفى بالأجرة أثناء نظر الدعوى مالم يقدم مبررات مقبولة - ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقصود بالتكرار - امتناع المستأجر عن سداد الأجرة بعد سبق رفع دعوى موضوعية - الدعاوى المستعجلة السابقة بطلب الطرد - عدم كفايتها لثبوت التكرار .

مؤدى نص المادة ٢٣ (١) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن اجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع مراعاة منه لجانب التيسير على المستأجرين

أن يجعل من مجرد التأخير في دفع الأجرة لأول مرة سبباً للاخلاء بل أفسح للمستأجر المجال لتوقيه -دائه الأجرة المستحقة وفوائدها مع المصروفات قبل ائصال باب المرافعة في الدعوى ، ولكن اذا تكرر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالأجرة حكم عليه بالاخلاء ، ولو أوفى بالأجرة اثناء نظر الدعوى ، ما لم يقدم مبررات مقبولة ، وهو ما يدل عليه التعبير في عجز المادة ٢٣ سالف الإشارة الى ما بعد رفع دعوى الاخلاء واثناء نظرها مما يشير الى وجوب ان يكون التأخير أو الامتناع قد استمر الى ما بعد رفع دعوى موضوعية بالاخلاء فلا يكتفى استمراره الى ما بعد رفع دعوى مستعجلة بالطرد ، يؤيد هذا النظر ما افصحته عنه المذكرة الايضاحية تعليقا على هذا الحكم المستحدث من انه « روعي في وضع هذا النص منع بعض المستأجرين من التسويف في سداد الأجرة المرة تلو الأخرى ثم سدادها قبل ائصال باب المرافعة في الدعوى التي يضطر المؤجر الى رفعها نتيجة هذا المسلك من المستأجر » . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد رفع العندي من الدعوى المستعجلة لطرده سندا في ثبوت تكرار تأخر الطاعن وامتناعه عن الوفاء بالأجرة يبرر الحكم عليه بالاخلاء ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ..

(نقض ١٢/١٢/١٩٧٩ - طعن رقم ٧٩ لسنة ٤٤ ق)

تأميم

١٣٢٥ - تقييم - رأس مال المنشأة المؤممة بصفر - مؤداه - لا يحول ذلك دون اجراء توزيع الأصول بين الدائنين وفقا للقواعد العامة .

ان تقييم رأس مال المنشأة المؤممة بصفر لا يعنى سوى زيادة خصومها على أصولها وهو ما لا يحول دون اجراء توزيع لهذه الأصول بين الدائنين وفقا للقواعد العامة .

(نقض ١٠٦٩/٦/٤ - طعن رقم ١٧٣ لسنة ٤٦ ق)

تأمين

١٣٢٦ - التأمين على سيارات النقل - سريانه لمصلحة الغير والركاب دون عمالها - م ٥ ق ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ - لا يغير من ذلك إلغاء القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الذي إحالت اليه المادة سالفه الذكر .

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات على أن « يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة. اذا وقعت فى جمهورية مصر وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ » فمن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى على السيارات المذكور قد الحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور . وبالتالى يظل الوضع على ما كان عليه من أن التأمين على سيارات النقل يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها .

(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٧ - طعن رقم ١١٤ لسنة ٤٩ ق)

تأمينات اجتماعية

١٣٢٧ - اشتراكات التأمين المتأخرة واقساط المدة السابقة ومكافآت نهاية الخدمة المتأخرة لدى صاحب العمل - اعفاؤه من فوائد التأخير والمبالغ الإضافية المستحقة - ق ٨٨ لسنة ١٩٧٤ - عدم اعفاؤه من المبالغ الإضافية عن التأخير فى اخطار هيئة التأمينات بانتهاء خدمة العامل .

النص فى المادتين ١٤ ، ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والمادة الاولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤

والفقرة الأخيرة من المادة ٦٩ من قانون التأمينات الاجتماعية المضافة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٠ يدل على أن الشارع رأى - وعلى ما انفصح عنه في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ - التيسير على أصحاب الأعمال في سداد الاشتراكات المتأخرة واتساع المدة السابقة ومكافآت نهاية الخدمة المتأخرة لديهم للهيئة ، فنص في المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ على إعفائهم من فوائد التأخير والمبالغ الإضافية المستحقة عن المبالغ المذكورة وذلك استثناء من أحكام المادتين ١٤ - ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنصوص فيها على المبالغ سالفة الذكر دون المبالغ الإضافية الخاصة بالتأخير في أخطار هيئة التأمينات الاجتماعية بانتهاء خدمة العامل المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٩ من ذات القانون .

(نقض ١٧/٤/١٩٧٩ - طعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٦ ق)

١٣٢٨ - حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية - ورودها على سبيل الحصر في قرارات وزير العمل رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ و ٧ و ١١٧ لسنة ١٩٧٠ - الاستقالة للعمل بالمحاماة - لا تعد من هذه الحالات .

تنص المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ على أنه « إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للقواعد والنسب الآتية عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين (أ) ... (ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤ شهراً أو في حالة مغادرة البلاد نهائياً أو الهجرة يكون التعويض وفقاً للنسب الآتية ... وتحدد حالات خروج

المؤمن عليه نهائياً من نطاق مطبق هذا القانون بقرار صادر من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للدميمات الاجتماعية . . . » وكان وزير العمل قد أصدر بموجب هذا « تفويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ . ٧ ١١٧٠ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق القانون والتي تجيز للمؤمن عليه صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة ٨١ المذكورة ، مما يبين معه أن تحديد هذه الحالات إنما ورد في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر وذلك بالاستناد إلى تفويض من القانون ذاته ، وهو مالا يجوز معه إضافة حالات أخرى إليها . لا كان ذلك ، وكانت استقالة المطعون ضده للعمل بالحماية لا تعد من الحالات الواردة حصراً فيها لا تعتبر خروجاً نهائياً من نطاق قانون التأمينات الاجتماعية تجيز صرف تعويض الدفعة الواحدة . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه على أن استقالة المطعون ضده من خدمة القطاع العام في ٧/١٠/١٩٧٣ واشتغاله بمهنة الحماية المنظمة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تعد خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية وأنه يحق له بالتالي تقاضي تعويض الدفعة الواحدة في غير حالاته المقررة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٦/١٢/١٩٧٩ — طعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٧ ق ١)

تفسير

١٣٢٩ — الرعاية الموجودة من الابن لأبيه — أمر احتمالي — تفويت الأمل في هذه الرعاية — أمر محقق — وجوب تعويضها عن الكسب الفائت بفقد أبنتها .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تفويتها أمر محقق ، ولا يمنع القانون من أن يحصل في الكسب الفائت بما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة ، وكان

الحكم المطعون فيه قد ذهب الى وصف تفويت الفرصة على الطاعنين في رعاية ابنيهما لهما في شيخوختهما بأنها احتمال ، فخلط بذلك بين الرعاية المرجوة من الابن لابويه وهي امر احتمالي وبين تفويت الأمل في هذه الرعاية وهي امر محقق ، ولما كان الثابت في الأوراق أن الطاعن الأول قد بلغ سن الشيخوخة وأنه أحيل الى المعاش قبل فوات خمسة اشهر على فقد ابنه الذي كان طالبا في الثانوية العامة وبلغ من العمر ثمانية عشر عاما الأمير الذي يبعث الأمل عند أبويه في أن يستظلا برعايته ، واذا افتقداد فقد فاقمت فرصتهما بضياع لهما . فان الحكم المطعون فيه ان استبعد هذا العنصر عند تقدير التعويض يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٦/٥/١٩٧٩ - طعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٥ ق)

تقادم منسقط

١٣٣ - اتفاق المدين بعدم تمسكه بالتقادم المنسقط قبل انقضاء مدته -

اتفاق باطل .

النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٨٨ من القانون المدني على انه « لا يجوز النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه . . . » يدل على ان كل اتفاق يتعهد بمقتضاه المدين بعدم التمسك بالتقادم يقع باطلا متى تم هذا الاتفاق قبل انقضاء مدته ، وانه لا يجوز ترك مبدأ سريان التقادم لاتفاق يعقد بين الدائن والمدين .

(نقض ١٩/١/١٩٧٩ - طعن رقم ١٤ لسنة ٤٦ ق)

١٣٣١ - صدور حكم باندين حائز لقوة الأمر المقضى - اثره - صبرورة
بدة تقاضيه خمسين عشرة سنة - م ٣٨٥ مدنى .

الحكم بتعويض مؤقت للمضروب - المطالبة من بعد باستكمال التعويض
بدوى مستقلة - سقوط حق المضروب فيها بالتقادم الطويل - ملة ذلك .

ان المادة ٣٨٥ من القانون المدنى فيما تنص عليه مقررتها الثانية من تقادم
الدين بخمسين عشرة سنة اذا صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى تستبدل
التقادم الطويل بالتقادم القصير للدين متى عززه حكم يثبتته ويكون له من قوة
الأمر المقضى فيه ما يحصنه : واذ كان الحكم بالتعويض المؤقت وان لم يحدد
الضرر فى مداه أو التعويض فى مقداره يحيط بالمسئولية التقصيرية فى مختلف
مناصرها ويرسئ دين التعويض فى أصله ومبناه مما تقوم بين الخصوم حججته
وهى المناط بظاهر النص فى تعزيز الدين بما يبرر استبدال التقادم الطويل
بتقادمه القصير . ولا يسوغ فى صحيح النظر ان يقصر الدين الذى أرساه
الحكم على ما جرى به المنطوق رمزاله ودلالة عليه بل يمتد الى كل ما يتسع
له محل الدين من عناصر تقديره ولو بدوى لاحقة . لا يرفعها المضروب بدين
غير الدين بل يرفعها بذات الدين استكمالاً له وتعييناً لمقداره . نهى بهذه المثابة
فرع من أصل تخضع لما يخضع له وتتقادم بما يتقادم به ومدة خمس عشر
سنة .

(نقض ١٩٧٩/١/٢١ - طعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٥ ق)

١٣٣٢ - انقطاع التقادم باى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء
السير فى احدى الدعاوى - م ٣٨٣ مدنى - المقصود بهذه الأعمال .

تنص المادة ٣٨٣ من القانون المدنى بأن التقادم ينقطع باى عمل يقوم به
الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى احدى الدعاوى والمقصود بهذا النص هو
الطلب الذى يبديه الدائن فى مواجهة مدينه أثناء السير فى دعوى مقامة ضد
الدائن أو تدخل خصماً فيها ، ويبين منه تمسكه ومطالبته بحقه المهدد
بالسقوط .

(نقض ١٩٧٩/٤/٣٠ - طعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٦ ق)

١١٢٢ — الشعى بأن ضياع الصورة التنفيذية الأولى لأمر الأداء مانع
يوقف سريان تقادم الحق الثابت به — عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض .

اذ كان الطاعن لم يسبق له ان تمسك امام محكمة الموضوع بأن ضياع
الصورة التنفيذية الأولى لأمر الأداء الصادر لصالحه على المظعون ضدها
وانتظاره صدور الحكم بنسليه صورة تنفيذية ثانية منه : يعتبر مائما يتعذر
معه المطالبة بحقه ومن ثم يوقف سريان تقادمه اعمالا لنص المادة ١/٣٨٢ من
القانون المدني فإنه لا يقبل منه — الطاعن — اثاره هذا الدفاع الجديد لأول
مرة أمام محكمة النقض لأنه دفاع قانوني يخالطه واقع كان يتعين طرحه على
محكمة الموضوع لتحققه وتقول كلمتها في شأنه .

(بقض ١٩٧٩/٤/٣٠ — طعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٦ ق)

١٣٣٤ — الدعوى بطلب تسليم صورة تنفيذية ثانية من أمر الأداء —
عدم اعتبارها مطالبة صريحة بالحق المثبت به — لا تعد اجراء قاطعا لمدة
تقادم الحق .

المطالبة القضائية التي تقطع مدة التقادم هي المطالبة الصريحة الجازمة
امام القضاء بالحق الذي يراد اقتضاؤه . ولما كانت مطالبة البنك الطاعن من
القضاء بتسليمه صورة تنفيذية ثانية من أمر الأداء السابق صدوره لصالحه
على المظعون ضدها — وان كانت تمهد للتنفيذ به — الا أنها لا تعتبر مطالبة
صریحة بالحق المثبت في أمر الأداء والمهدد بالسقوط ، ولا تنصب على اصل
الحق بل هي تعالج صعوبة تقوم في سبيل الطاعن الذي فقد الصورة التنفيذية
الأولى من أمر الأداء المشار اليه . فالحق في استلام صورة تنفيذية ثانية
يفاير الحق الصادر به الأمر ، ومن ثم فلا اثر لهذه المطالبة به انقطاع مدة
التقادم .

النقض ١٩٧٩/٤/٣٠ — طعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٦ ق)

١٣٣٥ — أجر المعامر — في دورى متجدد — خضوعه للتقادم الخمسى —
— علم زوال هذه الصفة عنه يتجدد الأجر وصورته مبلغا ثابتا فى الذمة .

اذ كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدنى تنص على ان الأجر من الحقوق
الدورية المتجددة التى تتقادم بخمس سنوات ولو اقربيه المدين ، سواء أكان
مصدره العقد أو القانون ، وكانت الدورية أو التجدد هما صفان لصيقتان
مدى الأجر . وهما مخرضتان فيه مابقى حافضا لوضعه ولو تجدد بائنياء
المدة المنقضى عنها وأصبح فى الواقع مبلغا ثابتا فى الذمة لا يدور ولا يتجدد .
وكان الحكم قد التزم هذا النظر ، وقضى بسقوط حق الطاعنات فيما زاد عن
فروق الأجر المنقضى بغير من المادة السابقة للخمس السنوات السابقة على
رفع الدعوى . ما به يكون قد خالف القانون أو اخطأ فى تطبيقه .

(نقض ١٩٧٩/٥/٥ — طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٠ ق ١)

١٣٣٦ — المانع من المطالبة بالحق كسبب لوقف التقادم — عدم جواز
اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

تقدير المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سببا لوقف التقادم عميلا
بالمادة ٣٨٢ من القانون المدنى يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها أمام
محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، ولا يجوز عرضها ابتداء على محكمة
النقض .

(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٩ — طعن رقم ١٤١٢ لسنة ٤٧ ق ١)

تنفيذ جبرى

أولا : حجز ما للمدين لدى الغير :

١٣٣٧ - طلب الزام المصلحة الحكومية بالمبلغ المحجوز من أجله لعدم تقديمها الشهادة التى تقوم مقام التقرير بما فى الذمة فى الميعاد القانونى - جواز تفاديهما هذا الجزاء بتقديم الشهادة قبل قفل باب المرافعة فى الاستئناف .

· اذ كان الثابت من الصورة الرسمية لحافظة المستندات المقدمة من الحكومة امام محكمة الاستئناف انها تتضمن شهادة تقوم مقام التقرير بما فى الذمة مؤرخه ١٤/١٢/١٩٧٤ ويبين من الاطلاع على هذه الشهادة المقدمة ضمن مستندات الطعن انها تفيد عدم انشغال ذمة الطاعن الثانى المحجوز تحت يده بأى دين للمحجوز عليهما . لما كان ذلك وكان من حق المصلحة الحكومية ان هى تخلفت عن تقديم الشهادة فى الميعاد ان تتفادى الحكم عليها بالزامها بالمبلغ المحجوز من أجله بتقديم الشهادة الى وقت اقفال باب المرافعة امام محكمة الدرجة الثانية فان الطاعنين يكونان قد قررا بما فى الذمة على الوجه الذى يتطلبه القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه - اذ التفت عن تلك الشهادة رغم تقديمها لمحكمة الاستئناف قاضيا بانزام الطاعنين بالدين المحجوز من أجله قد عازره البطالان للقصور فى التسبب والاخلال بدفاع جوهرى .

(نقض ٨/١١/١٩٧٩ - طعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٨ ق)

٢٣٣٨ - امتناع الجهات المشار اليها فى المادة ٣٤٠ مرافعت عن اعطاء الشهادة التى تقوم مقام التقرير بما فى الذمة - اثره - توقيع الجزاءات المنصوص عليها فى المادة ٣٤٣ مرافعت .

مفاد نصوص المواد ٣٣٩ و ٣٤٠ و ١/٣٤٣ من قانون المرافعات ان المشرع رأى بالنظر الى كثرة الحجوز تحت يد المصالح الحكومية ان يجنبها

مشفقة التوجه الى اتملاء الكتاب للتقرير في كل مرة يتوقع فيها حجز تحت يدها ، وما يستتبعه ذلك من ضياع وقت موظفيها بين هذه الأعلام فاعفى تلك المصانع من اتباع اجراءات التقرير المبينة في المادة ٣٣٩ مرافعات مكثفيا بالزامها باعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات الواجب ذكرها في التقرير متى طلب منها ذلك ونص المشرع في المادة ٣٤٠ مرافعات على ان هذه الشهادة تقوم مقام التقرير ، بمعنى انها من ناحية تفني الجهات الحكومية المخجوز لديها عن هذا التقرير ، ومن ناحية اخرى فانه يترتب على امتناع هذه الجهات من اعطاء الشهادة بعد طلبها ما يترتب على الامتناع عند التقرير من جزاءات نصت عليها المادة ٣٤٣ مرافعات ، وبذلك يكون المشرع قد وفق بين مصلحة الجهات الحكومية ومصلحة الحاجز ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون فيها ذهب اليه مخالفا للقانون .

(نقض ١٩٧٩/١١/٨ - طعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٤٨ ق ١)

ثانيا : حجز العقار :

١٣٣٩ - الملاحظات على شروط البيع وواجه البطلان في الاجراءات وفي صحة التنفيذ - وجوب ابدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع - عدم جواز رفع المدين دعوى اصلية يبطلان الاجراءات طالما كان طرفا فيها .

مصاد نصوص المصاد ١٤ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٤/١ مرافعات ان الملاحظات على شروط البيع وواجه البطلان في الاجراءات وفي صحة التنفيذ يجب ابدؤها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع والا سقط الحق في التمسك بها وان المدين متى كان طرفا في اجراءات التنفيذ لا يجوز له رفع دعوى اصلية يبطلان هذه الاجراءات .

(نقض ١٩٧٩/١٢/٢ - طعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ق ١)

١٢٤٠ - تحديد الثمن الاساسى للعقار بقائمة شروط البيع - غير متعلق
بالنظام العام - اعتراض المدين على صحة تحديد الثمن - عدم جواز رفع
دعوى مبتدأة به .

وجوب تحديد الثمن الاساسى للعقار فى قائمة شروط البيع وفقا لما يقضى
به المادة ٢٧ من قانون المرافعات سبعمين مثل الضريبة المربوط عليه ، لا يخرج
من كونه شرطا من شروط البيع وهو شرط قابل للتعديل والتغيير بناء على طلب
صاحب المصلحة على ما نصت عليه المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات التى
جعلت لكل ذى مصلحة الاعتراض على الثمن المعين فى القائمة فيجوز تغيير
الثمن الاساسى للعقار بطلب زيادته او انقصه اذا لم يكن قد روعى فى تحديده
المعيار الذى نص عليه القانون ، واذ كان هذا الميعاد الذى حدده القسانون
لتحديد الثمن الاساسى للعقار فى قائمة شروط البيع قابلا للتعديل والتنفيذ
على ما سلف الاشارة فهو بالتالى ليس من النظام العام ، واذ التزم الحكم
المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن تحديد الثمن الاساسى للعقار بقائمة شروط
البيع هو من شروط البيع الذى رسم القانون طريقا للاعتراض عليها بقلم
كتاب محكمة التنفيذ وليس بطريق الدعوى المبتدأة فانه لا يكون قد خالف
القانون او اخطأ فى تطبيقه .

(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٠ - طعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ل ١)

١٢٤١ - جواز اقامة دعوى اصلية بىطلان اجراءات التنفيذ متى كان
الحكم مبنيا على الغش - التمس بىطلان الاجراءات للغش - دفاع يخالطه
واقع - عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الغش يبطل التصرفات وانه يجوز
للمدين طلب بطلان اجراءات التنفيذ بدعوى اصلية اذا كان الحكم بايقاع البيع
مبنيا على الغش ، الا انه لما كان هذا الدفاع - بأن مباشر الاجراءات تعتمد
الغش بعدم تقديم شهادة رسمية ببيان الضريبة العقارية على العقار محل
التنفيذ مخالفا نص المادة ١٥/١ مرافعات - يخالطه واقع يجب طرحه على

محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان الطاعن ثم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع ببطلان الاجراءات للنقض ومن ثم فلا يجوز له التحدى بذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .
(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٠ — طعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ق)

١٣٤٢ — اغفال اخبار الدائنين المشار اليهم فى المادة ١٧ مرافعات
بإيداع قائمة شروط البيع — لا بطلان — عدم جواز الاحتجاج عليهم
باجراءات التنفيذ .

نصت المادة ١٧ من قانون المرافعات على انه « يجب على قلم الكتاب خلال الخمسة عشر يوما التالية لايداع قائمة شروط البيع ان يخبر به المدين والدائز والكيل العيني والدائنين الذين سجلوا تنبيهاتهم والدائنين اصحاب الحقوق المقيدة قبل تسجيل التنبيه ويكون الاخبار عند وفاة أحد هؤلاء الدائنين لورثته جملة فى الموطن المعين فى القيد » ونصت المادة ٢٠ من قانون المرافعات على انه « يترتب البطلان على مخالفة احكام المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٨ ومن ثم فلا يترتب البطلان على مخالفته حكم المادة ١٧ مرافعات التى اوجبت اخبار الدائنين المشار اليهم فيها ، وكل ما يترتب من اثر على اغفال اخبار أحد الدائنين المنوه عنهم هو عدم جواز الاحتجاج عليه باجراءات التنفيذ ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه ان التفت عن هذا الدفاع غير الجبرهري .

(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٠ — طعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ق)

ثالثا — بطلان التنفيذ :

١٣٤٤ — القضاء بحل الشركة وتصفياتها مع شمول الحكم بالتنفيذ المعجل
بشروط تقديم كفالة — تنفيذه دون اعمال شرط الكفالة — اثره — بطلان التنفيذ
دون حاجة لاثبات وقوع ضرر .

النقض فى المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات على انه « فى الاحوال التى

لا يجوز فيها تنفيذ الحكم أو الأمر إلا بكفالة يكون للملزم بها الخيار بين أن يودع خزانة المحكمة من النقود أو الأوراق المالية ما فيه الكفاية وبين أن يقبل ايداع ما تحصل من التنفيذ خزانه المحكمة أو تسليم الشيء المزمع بتسليمه في الحكم أو الأمر الى حارس مقتدر . مؤداه انه يشترط لصحة التنفيذ وفقاً لنص هذه المادة ان يقدم الدليل على أن المحكوم له قد نفذ شرط الكفالة على الوجه المشار اليه في هذه المادة ولم يكف المتزع عن إقراره المحكوم له بإبداء رغبته في الخيار على الوجه المبين بهذه المادة بل نص في المادة ٢٩٤ مرافعات على أن يعلن اختياره للمحكوم عليه أما على يد محضر بورقة مستقلة أو ضمن اعلان سند التنفيذ أو ورقة التكليف بالوفاء . تم اضافة في المادة ٢٩٥ مرافعات النص على أن لذوى الشأن خلال ثلاثة أيام التالية لهذا الاعلان ان يثازع في اقتدار الحارس أو كفاية ما يودع . واذ كان الثابت أن الحكم القاضى بحل الشركة وتصفيته قد صدر مضمولاً بالنفذ المجل بشرط تقسيم الكفالة وتام المحكوم لهم ومن بينهم الطاعن بتنفيذ هذا الحكم تنفيذاً جبرياً بتسليم الطاعن بصفته مصفياً موجودات الشركة وتحرير محضر الجرد دون قيامهم بأعمال شرط الكفالة وفقاً لنص المادتين ٢٩٣ : ٢٩٤ مرافعات فان هذا التنفيذ يكون باطلاً واذ كان الضرر قد افترضه المشرع افتراضاً في المادتين ٢٩٣ ، ٢٩٤ مرافعات فلا يلزم المنفذ ضده باثباته ولا يكف الحكم بالتحديث عنه .

(نقض ١٩٧٩/٥/٧ — طعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق)

١٣٤٥ — منازعة الدين في صحة التنفيذ بهصاريف الدعوى لعدم تقديرها وفقاً للقانون — عدم جواز رفع دعوى مبتدأة ببطال الاجراءات لهذا السبب .

« اذ كان الطاعن — المدعى — لم ينازع في أن التنفيذ قد تم بقاء على سند تنفيذي هو الحكم الصادر بالتدين واقتصر على المنازعة في التنفيذ بهصاريف الدعوى الصادر بها الحكم المشار اليه والمنفذ به اذ لم يتم تقديرها وفقاً للقانون فهي منازعة في صحة التنفيذ بالنسبة لجزء من المبلغ المنفذ به لا يسوغ

للطاعن - وهو المدين الذى كان طرفاً فى اجراءات التنفيذ - وقد فوت على نفسه طريق الاعتراض على قائمة شروط البيع الذى رسمه القانون ان يلجأ الى الاعتراض عليها بطريق رفع الدعوى المبتدأة بـ بطلان الاجراءات .

(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٠ - طعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ق)

حجز ادارى

١٢٤٦ - اعلان محضر الحجز الادارى للمحجوز عايه بكتاب موصى عليه يعلم الوصول - ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ - اثبات حصوله - وجوب ان يكون بتقديم علم الوصول الدال عليه .

مفاد نص المادة ٢٩ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ان الشارع وان اوجب ان تتضمن صورة محضر الحجز التى تعلن الى المحجوز عليه تاريخ اعلان محضر الحجز الى المحجوز لديه الا انه لم يوجب ان تحصل صورة محضر الحجز المعلن الى المحجوز عليه دليل اعلانها الى المحجوز لديه . فى خلال الميعاد المقرر قانوناً وانما رسم اجراءات خاصة لاعلان محضر الحجز الى المحجوز لديه و اعلان المحجوز عليه بصورة من تلك المحضر وهى تختلف عن الاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات فجعل الاعلان المرسل من الحاجز الى المحجوز عليه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول فى قوة الاعلان الذى يتم بالطرق القانونية وبالتالي فان السبيل الوحيد لاثبات حصول ذلك الاعلان هو تقديم علم الوصول الدال عليه .

(نقض ١٩٧٩/١٢/١٨ - طعن رقم ١١٢٦ لسنة ٤٨ ق ١)

١٢٤٧ - اعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اعلان المحجوز عليه بمحضر الحجز - عدم تعلقه بالنظام العام - لا يجوز للمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها .

ان ما قرره الشارع بنص المادة ٣/٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة

١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري من اعتبار الحجز كان لم يكن في حالة عدم اعلان المحجور عليه بصورة من محضر الحر غير متعلق بالنظام العام فيجوز لسلك ذي مصلحة النزول عنه صراحة أو ضمناً ، ولما كانت محكمة الاستئناف قد صدت لهذا الأمر من تلقاء نفسها وقضت باعتبار الحجز كأن لم يكن تأسيساً على أن اعلان المحجوز عليه بمحضر الحجز لم يتم رغم عدم دفع صاحب المصلحة بذلك فإنها تكون قد خالفت القانون واخطأت في تطبيقه .

انقض ١٨/١٢/١٩٧٩ - طعن رقم ١١٢٦ لسنة ٤٨ ق ١

حراسة

١٢٤٨ - فرض الحراسة الإدارية على اموال احد الأشخاص - اثره - اعتبار الحارس العام تالفا قانونيا عنه في ادارة امواله وتمثيله امام القضاء - استمرار صفته هذه بعد انتهاء الحراسة وحتى تسليم الاموال فعلا لمصاحبها .

فرض الحراسة الادارية على اموال وممتلكات احد الاشخاص يترتب عليه ان يتولى الحارس العام ادارة امواله وتمثيله امام القضاء ، وان تقتضى انتهاء الحراسة ان يعود حق التقاضي الى هذا الشخص الا ان المشرع تصور ان هناك فترة تمضي بين انتهاء الحراسة حكماً وبين انتهائها فعلاً بتسليم الذي كان خاضعاً للحراسة امواله ، وفي هذه الفترة يتولى الحارس امر هذه الاموال لحين تسليمها لمصاحبها وبذلك اناب المشرع الحارس على تلك الاموال نيابة قانونية في ادارتها وما يستتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ عن اعمال ادارتها من منازعات الى ان يتم تسليمها لمصاحبها .

(انقض ٢/٦/١٩٧٩ - طعن رقم ٧٦ لسنة ٤٧ ق ١)

١٢٤٩ — فرض الحراسة القضائية — شمولها المال محل الحراسة وتوابعه ولو لم ينص الحكم صراحة على ذلك — الحارس القضائي — هو صاحب الصفة في المنازعة بشأن تبعية الشيء للأموال محل الحراسة من عـنـده .

الحراسة تشتمل الشيء الأصلي المتنازع عليه وتوابعه سواء نص على هذه التوابع في الحكم صراحة أو لم ينص. لأن دخولها تحت الحراسة يمنع الشيء المتنازع عليه إنما يحصل بقوة القانون وإذا كان النزاع حول تبعية الشيء للأموال محل الحراسة يتعلق بتجديد ما للحارس من سلطات وما يقع على عاتقه من التزامات غائه يكون وحده صاحب الصفة في الدعاوى التي ترفع حسبها بهذا النزاع تبعاً لما تلقى عليه المادة ٧٣٤ من القانون المدني من الالتزام بالمحافظة على الأموال المعهودة إليه حراستها .

(نقض ١٩٧٩/٦/٦ — طعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق)

حكم

١٢٥٠ — إيراد محكمة الموضوع أسباباً لعدم اطمئنانها لأقوال الشهود — وجوب أن تكون هذه الأسباب سائغة .

لئن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإبداء أسباب عدم اطمئنانها لأقوال الشهود . إلا أنها إذا أوردت أسباباً لذلك تعين أن تكون سائغة .

(نقض ١٩٧٩/١/١١ — طعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق)

١٢٥١ — طلب الخصم تحقيق دفاع غير مؤثر في النزاع — اغفال الحكم الرد عليه — لا خطأ .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفاع الذي تلتزم محكمة الموضوع ببحثه والرد عليه هو الدفاع الجوهرى المؤثر في النتيجة التي انتهى إليها

الحكم . ومن ثم فلا غريب على المحكمة ان حتى لو نغم بالرد على طلب تحقيق دفاع غير مؤثر في النزاع .

نقض ١٩٧٩/٢/٢١ — طعن رقم ٤١ لسنة ٥ ق ١

١٢٥٢ — ندب المحكمة خبيراً لاستكمال عناصر النزاع دون استبعاد تقارير الخبراء السابق تقديمها — اقامة قضائها على احدى هذه التقارير دون تقرير الخبير الاخير — لا بطلان .

المقرر في قضاء هذه المحكمة — ان المحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير ما يدلى به الخبراء من آراء ، وان الحكم بندب خبير ثان في الدعوى دون استبعاد تقرير الخبير الاول لا يعدو ان يكون اجراء تتخذه المحكمة لاستكمال عناصر النزاع فلا يحول ذلك دون رجوعها الى تقرير الخبير الاول والاخذ به عند الفصل في موضوع الدعوى ومقارنته بها في الاوراق من تقارير وادلة اخرى . ولما كان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الاولى بندب خبير ثان في الدعوى لم يستبعد تقرير الخبير الاول وانما اشار في اسبابه الى ان التقريرين المقدمين من الخبير المنتدب والخبير الاستشاري غير كافيين لتكوين عقيدة المحكمة ، فانه اذا عاد هذا الحكم — الذي اجال اليه الحكم المطعون فيه — وعول في قضاائه على تقرير الخبير الاول بعد ان امتنع بصحته في ضوء اطلاعه على تقرير الخبير المرجح لا يكون قد تناقض مع نفسه وضحى النعى عليه بالبطلان في غير محله .

(نقض ١٩٧٩/٤/٢١ — طعن رقم ١٠٤ لسنة ٤ ق ١)

١٢٥٣ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها — افتقاره لسنده القانوني — اغفال الحكم الرد عليه — لا يعد قصورا .

من المقرر ان الحكم السابق لا يحوز قوة الامر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة الا اذا اتحد الموضوع والسبب في كل من الدعويتين فضلا عن وحدة

الخصوم ، لما كان ذلك . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن القضية السابق الفصل فيها من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية تختلف في موضوعها وسببها عن موضوع وسبب الدعوى الحالية . فان الحكم بخجية الحكم السابق يضحى بلا سند قانوني صحيح فلا يعد دفاعا جوهريا قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى طالما انه ليست له هذه الحجية ، لما كان ذلك ، فان اغفال الحكم المطعون فيه الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لمناقشة الفصل فيها لا يسيه بالقصور .

(نقض ١٩٧٩/٥/٢ — طعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق)

١٣٥٤ — الترجمة العرفية للمستندات — جواز اعتداد الحكم بها طالما لم يثر منازعة بشأنها .

اذ كان الطاعن لم يتمسك امام محكمة الموضوع ، بعدم صحة الترجمة العرفية لمقتد الايجار المقدمة من المطعون عليهم ، وكانت الرسمية لا تشترط فى ترجمة المستندات الا حيث لا يسلم الخصوم بصحة الترجمة العرفية ويتنازعون امرها ، فلا على الحكم ان هو اعتد بها .

(نقض ١٩٧٩/٥/٢ — طعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق)

دعوى

١٣٥٥ — ترك الطاعن للخصومة امام محكمة النقض فى عقد الصلح المقدم للمحكمة من المطعون ضده — ثبوت ان العقد يبرم بعد انقضاء ميعاد الطعن — وجوب القضاء بقبول التارك — لا يغير من ذلك اقامة التارك دعوى بطلب فسخ عقد الصلح — علة ذلك .

ان كان الثابت ان عقد الصلح الذى طلبت المطعون ضدها اخذ الطاعن به بعد بيانها كتابيا جريحا موقعا من الطرفين يقرر فيه الطاعن ترك الخصومة

فى هذا الطعن ، على نحو تتحقق به احدى الطرق التى تتطلبها المادة ١٤١ من قانون المرافعات فى شأن ترك الخصومة . وكان الطاعن قد قرر فى عقد الصلح نزوله عن الطعن بعد ان كان مبعدا الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه قد انقضى وقت اقراره بهذا النزول ، ولما كان الطاعن قد اقام دعوى بطلب نسخ عقد الصلح فان النزول عن الطعن - او ترك الخصومة فيه - حسب تعبير قانون المرافعات - متى حصل بعد انتضاء ميعاد الطعن فانه يتضمن بالضرورة نزولا من الطاعن عن حقه فى الطعن ، واذ كان النزول من الحق فى الطعن يتم وتتحقق آثاره بمجرد حصوله بغير حاجة الى قبول الخصم الآخر ، ولا يملك المتنازل ان يعود فيها أسقط حقه فيه ، فان ترك الخصومة بعد فوات ميعاد الطعن لا يجوز الرجوع فيه ، اعتبارا بأنه يتضمن تنازلا عن الحق فى الطعن ملزما بغير حاجة الى قبول يصدر من المتنازل اليه ، لما كان ذلك . وكان ترك الطاعن الخصومة فى الطعن قد تم وانتهج اثره فلا يغير منه اقامة التارك بعد ذلك الدعوى بطلب نسخ عقد الصلح ، ومن ثم فانه يتعين الحكم بقبول هذا الترك .

(نقض ١٩٧٩/٥/٥ - طعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٥ ق)

١٢٥٦ - اقامة دعوى تزوير اصلية وجنحة مباشرة بالتزوير قبل رفع الدعوى التى احتج فيها الخصم بالمحرر المطعون فيه - اثره - وجوب وقف الدعوى الموضوعية لحين الفصل فى امر تزوير المحرر .

ابداء الادعاء بالتزوير - بطريق الطلب العارض او بطريق الدعوى الأصلية - كاف لقيام الادعاء وتحقق آثاره لحين الفصل فيه ومقتضى ذلك هو عدم جواز البت فى موضوع المحرر ووجوب وقف الخصومة الأصلية فيه لحين البت فى امر تزويره ، ذلك انه وان كان المشرع لم ير فى صدد تناوله لنصوص الادعاء بالتزوير فى قانون الاثبات داعيا للنص على وقف الدعوى بسبب الادعاء فيها بالتزوير باعتبار انه وعلى نحو ما اتمسحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور - لا يعدو ان يكون وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى وان السير فى تحقيقه هو من قبيل المخي فى اجراءات الخصومة الأصلية شأنه

من ذلك شأن أية مسألة عارضة أو أية منازعة في واقعة من وقائعها يحتاج
إثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم ، إلا أن وقف الفصل في الموضوع
الذي جرى الاستناد فيه إلى المحرر بسبب قيام الادعاء بتزويره مقرر بحكم
المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التي تقضى بأنه « في غير الأحوال التي نص
فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها
كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف
عليها الحكم » ذلك أن الفصل في الادعاء بالتزوير يعتبر مسألة أولية لازمة
للحكم في الدعوى مطروح أمرها على محكمة أخرى مختصة بها كأن يكون أمر
التزوير مطروحا من قبل أمام محكمة أخرى بدعوى تزوير أصلية أو بدعوى
جنائية إذ يتعين في هذه الأحوال وقف دعوى الاحتجاج بالمحرر لحين الفصل
في أمر تزويره . لما كان ما تقدم وكان الثابت بالمستندات المقدمة من الطاعن
رفق طعنه أنه تمسك في دفاعه بصحيفة الاستئناف وإمام المحكمة الاستئنافية
يسبق ادعائه بتزوير عقد الإيجار سند الدعوى الماثلة وذلك بدعوى الجنحية
المباشرة رقم . . . وبدعوى التزوير الأصلية رقم . . . المرفوعين منه في هذا
الشأن ضد المطعون عليه — المستأجر — قبل قيام الأخير برفع دعواه
الموضوعية الماثلة وإن هذا الادعاء ما زال منظورا ولم يفصل فيه بعد بأي من
الدعويين السالفتين وكان من مقتضى ذلك الإيفاء لـ صـح — وجوب وقف
الاستئناف لحين الفصل في أمر التزوير من المحكمة التي تنظره .

(تقضى ١٥/١٢/١٧٩٩ — طعن رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٠٠ ق)

دفاع

١٣٥٧ — دفاع الخصوم بمحضر أعمال الخبير — اعتباره مطروحا على
المحكمة — أغفال الحكم الرد على دفاع المستأجر أمام الخبير بقبول المؤجر
لوجه استعماله للعين نسكوته عليه مدة طويلة — قصور .

توجب المادة ١٤٦ من قانون الإثبات على الخبير دعوة الخصوم
للحضور أمامه لإبداء دفاعهم في الدعوى . ومحاضر أعماله تعتبر من أوراقها

وكل ما يثبت فيها من دفاع للخصوم يعتبر دفاعا معروضا على المحكمة . واذ كان الطاعن قد ممسك بحضور اعمال الخبر بقبول المطعون عليه وجسه الاستعمال المتنازع عليه منذ شغله العين المؤجرة في سنة ١٩٥٧ وشمسك في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بدلالة هذا السكوت ، وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل الرد على هذا الدفاع من الطاعن رغم انه جوهري قد يتغير به وجه الراى في الدعوى . مانه يكون معيبا بالقصور في التسيب .
(نقض ١٩٧٩/١/١٠ - طعن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٦ ق)

١٣٥٨ - رفض طلب اعادة الدعوى للمرافعة - هو مما تستقل به محكمة الموضوع - شرطه - عدم الاخلال بحق الدفاع :

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تقدير مدى جدية طلب فتح باب المرافعة في الدعوى امر موضوعي ؛ مما تستقل به محكمة الموضوع ، إلا ان ذلك مشروط بأن يكون ما استخلصته وانتهت اليه في هذا الشأن سائغا ومتفقا مع القانون ؛ واذ كان ما اورده الحكم المطعون فيه وما استند اليه في اسبابه تبريرا لالتفائه عن طالب فتح باب المرافعة في الاستئناف يتنافى مع صحيح القانون في هذا الصدد فان الحكم يكون قد اخل بحق الدفاع واخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٩/١٢/١٥ - طعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٩ ق)

دفع

١٣٥٩ - فصل المحكمة الاستئنافية في موضوع النزاع - قضاء ضمني برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي الذي تنبئ آثاره امام محكمة اول درجة .

مسألة الاختصاص الولائي تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة ، وعليها اذا انتقدت ولايتها ان تحكم من تلقاء نفسها بعدم

اختصاصها أصلاً لنص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات ، ويعتبر حكمها الصادر في الموضوع منطوياً على مساء جيني بالاختصاص . وإذا فصل الحكم المطعون فيه في موضوع النزاع فإنه يكون قد قضى صهيماً برفض الدعي بعدم الاختصاص الولائي .
(يقضى ١٩٧٩/٥/٢ - طس رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق)

رسم

١٣٦٠ - الحكم الصادر في النظم في أمر تقدير الرسوم النكيلية المستحقة للشهر العقاري - عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم - فصله في منازعات أخرى - خضوعه للقواعد العامة في الطعن .

المقرر وفقاً لنص المادة ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر أن الحكم الصادر في النظم من أمر تقدير الرسوم النكيلية يكون غير قابل للطعن إلا أنه - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا يكون ذلك إلا إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم ؛ أما إذا فصل فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة في قانون المرافعات .

(يقضى ١٩٧٩/١٢/٦ - طس رقم ٥٨٨ لسنة ٤٤ ق)

١٣٦١ - أمر تقدير الرسوم النكيلية المستحقة للشهر العقاري - وجوب رفع التظلم عنه بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية في كافة الأحوال - لا محل لتفرقة بين المنازعة في مقدار الرسوم أو في أساس الالتزام .

النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه : " في الأحوال التي يستحق فيها رسوم نكيلية

يسدر أمين المكتب المخصص أمر تقدير تلك الرسوم . ويعلن هذا الأمر الى
أولى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول او على يد احد محضري
المحكمة ويجوز لذوى الشأن - فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة اهل الخبرة
المتخصص عليها فى المادة ٢١ منه - التظلم من أمر التقدير خلال نهائية ايام من
تاريخ الاعلان والا اصبحت الأمر نهائيا . ويكون تنفيذه بطريق الحجز الادارى ،
ويحصل التظلم امام المحضر عند اعلان أمر التقدير او بتقرير فى قلم الكتاب ،
ويرفع التظلم الى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر
الأمر ، ويكون حكمها غير قابل للطعن ، قد ورد عاما مطلقا دون تخصيص ،
ينص على التظلم من أمر التقدير مما مفاده ان المشرع قصد بذلك الى أن يكون
رفع التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائى
- اما امام المحضر عند الاعلان او بتقرير فى قلم الكتاب - ايا كانت طبيعيتها
المنازعة - سواء انصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقررة ام تناولت
اساس الالتزام بهذه الرسوم وذلك تبسيطا للاجراءات على ما اشارت اليه
المذكرة الايضاحية . ولا محل للقياس على حالة المعارضة فى الرسوم
القضائية ، ذلك ان النص فى المادة ١٧ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن
الرسوم القضائية ورد مخصصا ينص على المعارضة فى مقدار الرسوم
الصادر بها الأمر مما مفاده ان طريق المعارضة الذى رسمته المادة ١٧ المشار
اليه تاصر على حالة المنازعة فى مقدار الرسوم القضائية المقررة ، اما المنازعة
فى اساس الالتزام بهذه الرسوم فترفع بطريق الاجراءات العادية المنصوص
عليها فى قانون المرافعات لرفع الدعاوى ، وهو ما افصحت عنه المذكرة
الايضاحية للقانون ٩٠ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(نقض ١٩٧٩/١٢/٦ - طعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٤ ق)

شركات

١٢٦٢ — انقضاء الشركة بهلاك أموالها — أثره — دخولها في دور التصفية — بقاء شخصيتها المعنوية بالقدر اللازم للتصفية — البنود المتعلقة بإدارة الشركة ومنها عقود الإيجار ، بقاؤها قائمة لحين انتهاء التصفية .

مؤدى نص المادة ٥٢٣ من القانون المدنى انه اذا انتضت الشركة بنحقق أى سبب من اسباب انتضائها — ومنها ما نصت عليه المادة ٥٢٧ مدنى بن هلاك أموالها — فانها تدخل في دور التصفية حيث تنتهى سلطة المديرين فيها ويتولى المصفى اعمال التصفية واجراء ما تقتضيه من القيام — باسم الشركة ولحسابها — باستيفاء حقوقها ووفاء ما عليها من ديون وبيع ما لها منقولاً أو عقاراً — على نحو ما نصت عليه المادة ٥٣٥ مدنى — وهو ما يستوجب بقاء الشخصية المعنوية للشركة بالرغم من حلها سهلاً لعملية التصفية وحفظاً لحقوق الغير حتى يمكن للمصفى القيام بهذه الأعمال مما يقتضى بدوره قيام العقود والعلاقات المستمرة المتعلقة بإدارة الشركة واللازمة لاستمرار عملية التصفية — ومنها عقود الإيجار الصادرة للشركة — وذلك لحين الانتهاء من التصفية بنهاية كافة أعمالها وتحديد صافى الناتج منها وتقديم المصفى تقريره بذلك واعتماده من الشركاء ومؤدى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن شخصية الشركة تبقى بعد حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهى ، وأن المصفى يصبح صاحب الصفة الوحيد في تمثيل الشركة في جميع الأعمال التى تستلزمها هذه التصفية .
(نقض ١٩٧٩/٣/٣١ — طعن رقم ٤١ لسنة ٤٥ ق)

١٢٦٢ — تصفية الشركة — للمصفى حق بيع موجوداتها وأموالها ومنها حق إيجار العين التى تشغلها .

شخصية الشركة تبقى بعد حلها ودخولها في دور التصفية لحين انتهاء

الأعمال التي تستلزمها هذه الصفية ومن بينها بيع أموال الشركة منتولا ثانت
أو عقارا ، مما مؤداه أن يكون للمصفي المعين لتصفية البنك النحاري -
بسبب هلاك رأس ماله بالخسارة - الحق في بيع موجودات البنك وأمواله
ومنها حق ايجار عين النزاع تحقيقا لأغراض الصفية .

(نقض ١٩٧٩/٣/٣١ - طعن رقم ١ لسنة ٥٠ ق)

١٣٦٤ - تمثيل المصفي للشركة في فترة التصفية - نطاقه - الحكم
بتصفية الشركة وتعيين أحد الشركاء مصفيا - المنازعة في تنفيذ هذا الحكم
- اختصاص هذا الشريك فيها بصفته الشخصية وليس بصفته مصفيا - لا خطأ
- علة ذلك .

تمثيل المصفي للشركة في فترة الصفية معلق فقط بالأعمال التي
تستلزمها التصفية وبالدعوى التي ترمع من الشركة أو عليها إما اذا يتعلق
الأمر بالشروع في تنفيذ الحكم القاضي بحل الشركة وتصفيتها وتعيين أحد
الشركاء مصفيا لها فانه لا يعدو أن يكون حكما من الأحكام التي يراد تنفيذها
هناك ؛ لا تختلط صفة المصفي مع صفة المحكوم له ، لأن الأمر لا يتعلق حينئذ
بالمنازعة فيما قضى به الحكم من تعيينه مصفيا أو سلطاته في التصفية أو
بصحة الإجراءات التي اتخذها بحسابه مصفيا لشركة تحت التصفية وانما
ينعلق الأمر بجواز تنفيذ حكم وبصحة إجراءات هذا التنفيذ لذلك لا تكون
صفته كمصفي ملحوظة وانما تبرز فقط صفته كطالب تنفيذ محكوم له واذ التزم
الحكم المطعون فيه هذا النظر فقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم
اختصاصه بصفته مصفيا فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١٩٧٩/٥/٧ - طعن رقم ٢٧ لسنة ٥٠ ق)

الصلح

١٢٦٥ - الصلح المبرم بين الخصمين - عدم جواز توثيقه متى رجس أحداهما فيه - جواز اعتباره سندا في الدعوى والحكم بما تضمنه .

لئن كان لا يجوز للمحكمة ان توثق عقد الصلح المبرم بين الطرفين متى رجس أحدهما فيه ؛ الا ان عليها ان تعتبره سندا في الدعوى يجوز لها ان تحكم بما تضمنه .

(نقض ١٩٧٩/٥/٥ - طعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٥ ق)

ضرائب

أول - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

٢٦٥ ، - تعدد المنشآت التجارية للممول - وجوب ربط الضريبة على مجموع ارباحه منها - المأمورية المختصة - هي تلك الكائن بدائرتها مركز ادارة المنشآت ، او المحل الرئيسي عند عدم امكان تعيين هذا المركز .

النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وفي الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور ، وفي المادة ٢٠ من اللائحة المذكورة يدل على انه اذا تعددت المنشآت الخاضعة للضريبة على أرباح التجارية والصناعية والتي يستثمرها الممول في مصر ، فلا تربط الضريبة على ربحه عن كل منشأة على حدة بل على مجموع أرباحه من هذه المنشآت وتكون المأمورية المختصة هي تلك الكائن بدائرتها مركز ادارة هذه المنشآت فاذا لم يمكن تعيين هذا المركز يكون مكان الربط هو الجهة التي يوجد بها المحل الرئيسي لها .

(نقض ١٩٧٩/٣/٦ - طعن رقم ٧١٩ لسنة ٤٦ ق)

١٣٦٦ - استثمار الممول منشأة واحدة - المأمورية المختصة بربط الضريبة هي الواقع في دائرتها مركز ادارتها او محلها الرئيسي - تقديم الممول اقرارا دون أن يستند الى حسابات - مساوياه بالمول الذي لم يقدم اقرارا .

إذا كان الممول يستثمر منشأة واحدة فان مأمورية الضرائب المختصة بإجراء الربط تكون هي الكائن في دائرة اختصاصها مركز ادارة المنشأة او محلها الرئيسي ، وإذا كان اقرار الممول عن ارباحه مبني على تقديره هو دون أن يكون مستندا الى حسابات فان المأمورية المختصة تكون هي الواقع في دائرة اختصاصها المحل الرئيسي للمنشأة ؛ واذ كان ذلك وكان الشارع قد ساوى في اجراءات ربط الضريبة بين المولين الذين لم يتقدموا باقراراتهم اصلا ، واولئك الذين تقدموا بها دون أن يستندوا فيها الى حسابات ، وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي احال الى أسبابه الحكم المطعون فيه ؛ انه اقام قضاءه بعدم اختصاص مأمورية ضرائب مفاغة بربط الضريبة على منشأة الممول الموجودة في مفاغة على ان الاختصاص المحلي بربط الضريبة على الممول معتود لمأمورية ضرائب القاهرة والتي يقع في دائرتها مقر السند يك باعتباره مركز ادارة المنشأة ؛ وكان انبأت من الأوراق ان الممول لم يقدم اقرارا وان تقدير الأرباح تم جزافيا وان منشأته تقع بدائرة مفاغة ودون ان يبحث ما اذا كان للمول منشآت في جهات اخرى خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ؛ فانه يكون عضلا عن مخالفته القانون قد تنابه التمسور في التسبيب .

(نض ١٩٧٩/٢/٦ - طعن رقم ٧١٩ لسنة ٤٦ ق)

١٣٦٧ - الشركات التي تقوم بين الأصول والفروع والأزواج - وجوب ربط الضريبة باسم الأصل أو الزوج - م ٤١ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ سريان النص على الشركات القائمة فعلا في تاريخ العمل بالقانون الأخير .

النص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ على انه « في تطبيق احكام هذه

المادة باعتبار في حكم المول الفرد الشركات القائمة أو التي تقوم بين الأصول والفروع وبين الأزواج أو بين بعضهم البعض ؛ وتربط الضريبة في هذه الحالة باسم الأصل أو الزوج حسب الأحوال ؛ دون أن يحصل ذلك بحق الغير الشريك في التمتع بالاعفاء بالنسبة لحصته في الأرباح ؛ وتعتبر أموال الشركة وأموال الأشخاص المكونين لها ضامنة لسداد الضرائب المستحقة ؛ ويجوز في جميع الأحوال لصاحب الشأن إثبات جدية الشركة مما يدل على أن المقصود بعبارة « الشركات التي تقوم بين الأصول والفروع أو بين الأزواج أو بين بعضهم البعض » هو الشركات القائمة فعلاً في تاريخ العمل بهذا القانون الأخير في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٧٣ وما ينشأ منها في تاريخ لاحق ولما كان ذلك ؛ وكان استناد الحكم في توافر جدية الشركة إلى سابقة ربط الضريبة عليها بهذه الصفة إنما كان عن سنوات سابقة على صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ الذي أضاف الفقرة الأخيرة إلى المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو ما لا يصلح بذاته — دليلاً على جدية الشركة . واذ كان ذلك ؛ وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على عدم أحقية مصلحة الضرائب في تطبيق حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ إلا على الشركات المبينة بتلك المادة والتي تنشأ بعد صدور ذلك القانون ؛ وإن الشركات التي كانت قائمة وقت صدوره لا تحتاج في إثبات جديتها إلى أكثر من ثبوت تاريخ عقودها ؛ اتخذ من ربط الضريبة على المطعون ضدهم كشركاء في سنوات سابقة على صدور القانون المذكور قرينة على خدمة الشركة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابهه فساد في الاستدلال .

(نقض ١٠/٤/١٩٧٩ — طعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٨ ق)

١٣٦٨ — عدم التبليغ عن توقف المنشأة وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في الميعاد القانوني — أثره — التزام المول بدفع الضريبة عن سنة كاملة — لا عبرة بأسباب التوقف ودواعيه — م ٥٨ ق ١٤ لسنة ١٩٢٩ — مثال بشأن أشهر أفلاس التاجر .

نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفقرة الأولى منها

على أنه « اذا توقفت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على ارباحه وقوما
كلها او جزئيا نحصل الضريبة على الارباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه
العمل » وفي فقرتها الثانية على أنه « لأجل الانتفاع بهذا الحكم نحب على
الممول في بحر سمين يوما من التاريخ الذي وقف فيه العمل ان يبلغ ذلك الى
مصلحة الضرائب وان يقدم اليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصنيف الضريبة
والا النزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة » . فانها بذلك تكون قد جعلت من
الفترة الثانية شرطا او تبدا للانتفاع بالحكم الوارد في الفقرة الاولى وهو
وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصنيف
الضريبة في ميعاد سمين يوما من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الخزينة العامة
وحتى تتمكن مصلحة الضرائب من سرعة العمل على تسوية الضريبة وضمان
تحصيلها في الوقت المناسب ، ورغبت على تخلفه نوعا من الجزاء المالي
مبطله عدم التبليغ وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصنيف الضريبة في
الميعاد القانوني ، وسعيه التزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بحسب
النظر عن اسباب التوقف ودواعيه وهي منقطعية العملة الواقعة اليابغ .
واذ كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجري في قضائه
على ان حكم اشهار الافلاس يعتبر حجة على الكفاة وبمثابة حذر على اموال
المفلس وان توقف منشأته عن العمل بسبب بيع وكيل الدائنين لها لا يدخل
تحت مدلول التوقف المنصوص عليه في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ ، فانه يكون قد خالف القانون ،

(نقض ١٢/٤/١٩٧٩ - طعن رقم ١٤٦ لسنة ٦٦ في)

ثانيا - ضريبة الارباح غير التجارية :

١٣٦٩ - المهن غير التجارية - ماهيتها - سريان الضريبة المفروضة
عليها على كل مهنة او نشاط لا يخضع لضريبة نوعية اخرى اجتماع الجائزة
التشجيعية للمخرج السينمائي لهذه الضريبة استنادا الى اتصالها بنشاطه في
الاخراج - لا خطبا .

النص في المادة ١/٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل
بالقانون ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ يدل على ان المهن غير التجارية بحسب التعارف

عليه في فقه القانون هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — المهنة التي يباشرها الممولون بصفة مستقلة . والتي يكون العنصر الأساسي فيها العمل وتقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون ، وإن الأرباح الخاضعة للضريبة هي التي تنصل بالنشاط المبنى للمول اتصال السبب بالمسبب ولو تحقق الربح بصفة عرضية . وإن ضريبة الأرباح غير التجارية هي ضريبة القانون العام ومن ثم فهي تسري على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى من الضرائب النوعية ما دام لم يعف بنص القانون . إذ كل ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام تضاده باخضاع الجائزة التشجيعية التي حصل عليها الطاعن من اخراج أحد الأفلام السينمائية لضريبة الأرباح غير التجارية على ما حصله بموجب سلطته التقديرية من أنها متصلة بنشاطه المهني في الإخراج السينمائي فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(انقض ١٩٧٩/١/٩ — طعن رقم ١٤ لسنة ٤٦ ق)

ثالثاً — ضريبة المرتبات وضريبة القيم المنقولة :

١٢٧٠ — جمع الموظف بين وظيفته بالشركة وعضوية مجلس إدارتها — خضوع مرتبه من الوظيفة للضريبة على المرتبات — مقابل حضوره للجلسات أو المكافآت أو الاتعاب الأخرى — خضوعه لضريبة القيم المنقولة .

نص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ في الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه على أن الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة تسري « على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة أو لمصلحة أي صاحب نصيب آخر وكذلك على كل ما ينمح بصفة مؤقتة كانت إلى أعضاء مجالس الإدارة من مقابل حضورهم للجلسات أو من المكافآت أو الاتعاب الأخرى على اختلافها » . ثم عاد فنص على أن أحكام هذه الفقرة لا تسري « على ما يستولي عليه أعضاء مجالس الإدارة المنتخبون أو المديرون فوق المبالغ التي يأخذها أعضاء مجالس الإدارة الآخرون وذلك في مقابل عملهم الإداري . . . » فإنه بذلك يكون قد أجاز

الجمع بين أكثر من ضريبة ولم يمنع منه بالنسبة للعاملين الذين يعينون أعضاء في مجالس إدارة الشركات ويحتفظون مع هذا وإلى جانبها بوظائفهم الأصلية . كما يكون ذلك وبحكم المغالبة الظاهرة من سياق الفقرة الأخيرة قد أخضع ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة لنزعين من الضريبة هما الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنتولة والضريبة على كسب العمل ، بحيث إذا رأت الشركة تعيين أحد العاملين عضواً في مجلس إدارتها فإن المرتب الذي كان يتقاضاه قبل تعيينه عضواً في مجلس الإدارة يخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها بينما يخضع ما يمنح له فوق ذلك من مقابل حضور الجلسات ومن المكافآت أو الاتعاب الأخرى لضريبة القيم المنتولة ولا وجه لأخضاع المرتب — أو ما هو في حكمه — في مثل هذه الصورة لضريبة القيم المنتولة لمجرد أن صاحبه أصبح يجمع بين وظيفته في الشركة وعضوية مجلس الإدارة ، إذ أن اختياره لعضوية مجلس الإدارة مع احتفاظه بوظيفته الأصلية وقيامه بأعبائها لا يستلزم عنه صفته كموظف وبالتالي لا يصلح سبباً لأخضاع ما يتقاضاه كموظف للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنتولة .

(نقض ١١/١٢/١٩٧٩ — طعن رقم ٨٥ لسنة ٤٨ ق)

١٢٧١ — جمع الموظف بين وظيفته بالشركة وعضوية مجلس إدارتها — ما يتقاضاه من الأرباح المخصصة للتوزيع على الموظفين والعمال — ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — خضوعه لضريبة المرتبات دون ضريبة القيم المنتولة — ٢/١٠/٤ ق ١٤ لسنة ١٧٢٩ — المقصود بصاحب النصيب .

البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات الأموال بعد تعديله بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ والمادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ دالا على أن يخصص سنوياً جزء محدد من الأرباح لتوزيعها على الموظفين والعمال بصفاتهم تلك وينسببة معينة من مرتباتهم تزيد أو تنقص بحسب مقدار هذه المرتبات بها مؤداه أن ما يتقاضاه

الموظف الذى عين عضوا بمجلس الإدارة مع احتفاظه بوظيفته من هذه المبالغ المخصصة سنويا لتوزيعها على الموظفين والعمال والمحددة مسبقا للبند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقرار الجمهورى سالف الذكر يعتبر فى حكم المرتب ويلحق به من حيث خضوعه لضريبة المرتبات لا لضريبة القيم المنقولة اذ انه نوع من الأتمة الإضافية على ما يؤديه للشركة من أعمال تشجيعا له على السعى لزيادة إنتاجها وبالتالي زيادة أرباحها ولا يمكن القول - والحال هذه - أن تحديد نصيب أعضاء مجلس الإدارة من العاملين بالشركة فى هذه الأرباح الموزعة طبقا لأحكام القانون والقرار الجمهورى سالف الذكر يسلكهم فى عداد اصحاب النصيب المشار اليهم فى الفقرة الرابعة من المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ لأن صاحب النصيب الذى يخضع ما يؤخذ من ارباح الشركة لمصاحته ويعتبر توزيعا للربح يخضع للضريبة على القيم المنقولة المنصوص عليها فى هذه المادة انها هو صاحب النصيب الذى يساهم فى تأسيس الشركة بتقديم خدمات او مزايا عينية تعتبر جزءا من رأس مالها ويعطى فى مقابلها - وفى عقد تأسيس الشركة - حصة من الأرباح لا تدخل فى مدلول الأجر الذى يتقاضاه الموظف او العامل مقابل خدمات يؤديها وتربطه بالشركة - ومن بعد تأسيسها - علاقة عمل وتبعية ، لما كان ذلك وكان الثابت أن أعضاء مجلس الإدارة فى الشركة الطاعنة هم من العاملين الذين عينوا أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارة فى الشركات والمؤسسات والقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ الذى نص على أن تشكل مجالس الإدارة فى الشركات المساهمة من تسعة أعضاء يكون من بينهم أربعة أعضاء ممن يعملون فيها ويتم انتخابهم بالاقتراع السرى وانهم كانوا محتفظين بوظائفهم الأصلية فى سنة النزاع ، فان ما تناضوه وفقا لحكم البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر يخضع لضريبة المرتبات لا لضريبة التقييم المنقولة .

رابعاً - ضريبة الإيراد العام :

١٣٧٢ - وعاء الضريبة العامة على الإيراد - شموله مجموع أوعية الضرائب - الإيراد الخاضع - ماهيته .

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، وفي المادة السادسة من ذات القانون بعد تعديلها بالقوانين ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ، ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ ، ٧٥ لسنة ١٩٦٩ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن وعاء الضريبة العامة على الإيراد يتكون من مجموع أوعية الضرائب النوعية حسب القواعد المقررة لكل ضريبة وأن الإيراد الخاضع للضريبة هو الإيراد الذي حصل عليه الممول وقبضه فعلاً أو وضع تحت تصرفه بحيث يمكنه الاستفادة منه والتصرف فيه .

(نقض ١٩٧٩/٢/٢٧ - طعن رقم ٥٥ لسنة ٤٠ ق)

١٣٧٣ - الشركات الأجنبية التي تعمل في بلاد أخرى غير مصر - عدم حصول الممول فعلاً على إيراد ناتج من توزيعاتها المفترضة بالمادة ١١ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة - أثره عدم خضوعه للضريبة العامة على الإيراد - عسلة ذلك .

نص المادة ١٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه « على كل شركة أو منشأة أو هيئة أن تحجز مما يكون عليها دفعه من الأرباح والفوائد وغيرها مما تمرى عليه الضريبة بمقتضى المواد ١ ، ٢ ، ٣ من هذا القانون قيمة الضريبة المستحقة عليها لكي توردتها مباشرة لمصلحة الضرائب » وتقص المادة ١١ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ على أنه « لأجل تطبيق المادة السابقة على الشركات الأجنبية التي تتناول أعمالها بلداً أخرى غير مصر تعتبر الشركات المذكورة أنها قد وزعت في مصر في السنة الستين يوماً التالية لختام سنتها المالية مبلغاً معادلاً لمجموع أرباح السنة

الذى ننأوله الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بما فى ذلك الإبرادات المضمومة منها بمقتضى المادة ٣٦ من القانون . . . » ومفاد هذين النصين أن المشرع أورد فى نأئيهما قاعدة افراضية . حنة اعتر بموحدنا الشركات المذكورة نيه أنها قد وزعت فى مصر فى بحر الستين يوما التالية لخنأم سنتها المأليه مبلغا معادلا لمجموع أرباح السنة ، وهو بذلك قد مأوى بين الشركات المصرية والشركات الأجنبية الموطنة فى مصر وبين الشركات الأجنبية التى تتأاول أعمالها بلأدا أخرى غير مصر فيما يتعلق بقط بالتزامها بأن تحجز تحت بدها قيمة الضريبة على القيم المنقولة توطئة لتوريدها لمصلحة الضرائب . دون مأ نظر الى مأ إذا كانت هذه التوزيعات قد سلمت لأصحابها فعلا أو وضعت تحت تصرفهم أولا ، وبعبارة أخرى فإن مأ ورد فى المادة ١١ المذكورة أنها هو مجرد قاعدة حكمية بغية تمكين مصلحة الضرائب من الحصول على الضريبة من المنبع فحسب ودون أن تتعرض لنأاط فرض هذه الضريبة على أصحاب تلك التوزيعات ، يؤكد ذلك مأ جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤١ والذى عدلت بموجه المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ سألغة البيان . ولا محل فى هذا الخصوص لما تنأدى به مصلحة الضرائب لسنة ١٩٤٩ عند تحديد الأيراد العقارى للممول ذلك أنه فضلا على أن القياس محظور فى المسأل الضريبية ، فإن الخطاب فى المادة السادسة من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ موجه الى الممول وليس الى الشركات كما هو الحال فى المادة ١١ سألغة البيان .

(نقض ١٩٧٩/٢/٢٧ — طعن رقم ٥٥ لسنة ٤٠ ق)

خامسا — ضريبة الشركات ورسم الأيلولة :

١٣٧٤ — تصرفات المورث الى أحد ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة — عدم حاجة مهأة الضرائب بها — للمتصرف إليه أثبات دفع المقابل بدعوى مستعجلة .

مفاد نص المادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ — بمن ر .

الأيلولة على التركات — بعد تعديلها بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان الشارع اتخذ من الخمس سنوات « فترة ربية » بحيث لا يحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث الى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الارث كان متوافرا وقت صدورها . غير انه اجاز لصاحب الشأن ان يزعم الامر الى القضاء لاثبات جدية التصرف وانه تم بموضوع حتى يرد اليه رسم الأيلولة المحصل منه .

(نقض ١٣/١١/١٩٧٩ — طعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٨ ق)

١٣٧٥ — شراء عقار باسم الورثة وقيام المورث بدفع الثمن — هبة غير مباشرة — حصولها خلال خمس سنوات السابقة على الوفاة — التبرع — خضوعها لرسم الأيلولة — م ٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل — اثبتت دفع العوض — وجوب رفع دعوى مستقلة به .

النص في المادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على ان الشارع اتخذ من الخمس سنوات السابقة على الوفاة فترة ربية بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث الى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الارث كان متوافرا وقت صدورها واطلاق لفظ الهبات يشير الى استحقاق الرسم سواء كانت الهبة منقولة او ثابتة صريحة او مستترة مباشرة او غير مباشرة وتتحقق الهبة غير المباشرة عن طريق شراء شيء من الغير فيقوم الواهب بالشراء ويدفع الثمن ويذكر في العقد كمشتري اسم الشخص الذي يريد التبرع له . كما يدل على ان الشارع اراد ان يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة المنازعة في دفع المقابل للتصرف الصادر من المورث الى الوارث خلال فترة الربية او عدم دفعه . لما كان ذلك وكان الثابت ان شراء مورث المطعون ضدهم نصيب اولاده التصرف قد تم خلال الخمس سنوات السابقة

على وفاته وكان هذا الصرح يعتبر هبة غير مباشرة تمت بطريق شراء العقار
بثار النزاع من تغير اذ قام المورث بدفع الثمن وذكر اسماء الموقوف لهم
في العقد كمشترين فان اثبات دفع الموصى لا يبد ان يكون بدعى مستقامة
تخرج عن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة .

(نقض ١٨/١٢/١٩٧٩ - طعن رقم ٦٤ لسنة ٤٨ ق)

. سادسا - مسائل متنوعة :

١٣٧٦ - اتفاق مصلحة الضرائب مع الممول على اعادة محاسبته عن
احد العناصر الخاضعة للضريبة - غير مخالف للنظام العام او القانون .

اتفاق مصلحة الضرائب مع الممول على اعادة محاسبته عن احد العناصر
الخاضعة للضريبة لا يعتبر مخالفا للنظام العام او القانون .

(نقض ١/١/١٩٧٩ - طعن رقم ١٤ لسنة ٤٦ ق)

١٣٧٧ - ميعاد الطعن في قرار لجنة الطعن الضريبي - لا يفتتح الا
بإعلانه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول - التأشير على القرار بأنه ارسل
للمأمورية في تاريخ معين - لا يبدأ به سريان الميعاد .

مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩
المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢
والفقرة الأولى من المادة ٥٤ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦
لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة
١٩٥٥ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه يجوز لمصلحة الضرائب الطعن
في قرار اللجنة خلال شهر من تاريخ اعلانها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول
وإعلان المصلحة بهذا الطريق اجراء لازم ولا يغنى عنه اجراء آخر وبغيره
لا يفتتح ميعاد الطعن والغرض من اشتراط ان يكون الاعلان بكتاب موصى عليه
بعلم الوصول انها هو ضمان وصول الاعلان للمصلحة بحيث اذا لم تعلن

المصلحة بهذا الطريق الذي رسمه القانون يفترض عدم علمها بالقرار . لما قلنا ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه عول في بدء سريان ميعاد انطعن في قرار اللجنة على ما دون على مسورة هذا القرار المرفق بملف الطعن من ان القرار ارسل الى المأمورية بتساريخ ودون ان يبحث ما اذا كان هذا القرار قد اعلن للمأمورية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول طبقا للقانون . فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وشابه قصور في التسبيب .

(انقض ١٩٧٩/٣/٢٠ - طعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٨ ق)

١٣٧٨ - حضور المحاسبين والمراجعين المقيدة أسماؤهم امام لجنة الطعن الضريبي - عدم وجوب تقديم توكيل موثق عن وكلهم - في ١٣٣ لسنة ١٩٥١ .

اجازت المادة ٢٦ مكرر من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥١ الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والمضانة بالقانون ٣٩٢ لسنة ١٩٥٥ أن يحضر امام لجان الطعن الأشخاص المقيدة أسماؤهم بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين ولم تشترط لحضورهم ان يقدموا توكيلا موثقا طبقا لقانون المحاماة .

(انقض ١٩٧٩/١٢/٤ - طعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق)

طعن

١٣٧٩ - تضمين صحيفة الدعوى طلبين مستقل كل منهما من الآخر موضوعا وسببا وخصوما - فصل الحكم في أحدهما وإحالة الدعوى للتحقيق بالنسبة للآخر - جواز الطعن على استقلال فيما فصل فيه .

تضمين الدعوى لطلبين يختلف أحدهما عن الآخر موضوعا وسببا وخصوما فان هذين الطلبين يعتبران دعويان مستقلتان جمعتهما صحيفة

واجدة والتضحية في أحدهما يجوز الطعن فيه على استقلال وإذا كان الثابت في الأوراق أن الطاعنة قد ركت إلى المسؤولية التعاقدية في طلب الزام المطعون ضده الأول بتعويض قدره ٢٠٠٠ جنيه لخلاله بالتزاماته المنصوص عليها في العقد المبرم بينهما والذي مقتضاها تنازل لجا عن كافة حقوقه في أغنية
بينما ركت الطاعنة في طلباتها الموجبة إلى المطعون ضدها الثانية إلى المسؤولية التقصيرية لاعتدائها على ملكيتها الفنية للأغنية المشار إليها . فإن الدعوى تكون قد تضمنت خصومتين مستقلتين جمعتهما صحيفة واحدة ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد قضى بالزام المطعون ضده الأول بأن يدفع للطاعنة مبلغ ٦٠٠ جنيه مع النفاذ المعجل أعلا للشرط الجزائي المنصوص عليه في العقد المشار إليه وأحال الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الثانية إلى التحقيق لإثبات عناصر التعويض المطلوب فيها . فإن هذا الحكم يعبر منجها للخصومة المرددة بين الطاعنة والمطعون ضده الأول برمتها فضلا عن قابليته للتنفيذ الجبري لشموله بالنفاذ المعجل ومن ثم يضحى قابلا للطعن فيه بالاستئناف على استقلال .

انقض ١٥/١/١٩٧٩ - طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٢ ق ١

١٢٨٠ - عدم جواز الطعن استقلالا في الأحكام الصادرة أثناء سير

الخصومة - الاستئناف - م ٢١٢ مرافعات .

النص في المادة ٢١٢ مرافعات على أنه « لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستمجة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري » . يدل وعلى ما افصحته منه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع وضع قاعدة عامة مثنى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستمجة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في نسق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في عدم تقديم أو مال القضية

وموزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في
الدعوى وما يربب عليه من زيادة نفقات التقاضى .

(نقض ١٥/١/١٩٧٩ - طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٢ ق)

١٢٨١ - تعديل الحكم الابتدائي بالالزام بالمبلغ المقضى به بالتنفيذ المعجل
- تنفيذ المحكوم عاياه لهذا الحكم - القضاء بالفائه استئنافيا فى شق منه مع
ندب خبير لبحث الشق الآخر - جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا -
علة ذلك .

الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة
لا تكون قسبة للطعن الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، الا ان المادة
٢١٢ من قانون المرافعات قد استثنت من ذلك الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ،
ولما كان الأصل فى الأحكام الصادرة برفض الدعوى انها لا تقبل التنفيذ
الجبرى ، الا انه لما كان الثابت ان الحكم الابتدائى قد صدر بالزام المطعون
ضده بالمبلغ المقضى بها فيه مع النفاذ المعجل بلا كفالة ، واورد الطرفان
بمذكرتهما ان المطعون ضده دفع المبالغ المذكورة الى الطاعنات ، فان الحكم
الاستئنافى الصادر بالفاء هذا الحكم وستقوط حق الطاعنات فى بعض
طلباتهن ، يكون بدوره قابلا للتنفيذ الجبرى لازالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائى ،
وبالتالى يكون قابلا للطعن المباشر دون انتظار للحكم المنهى للخصومة كلها .
(نقض ٥/٥/١٩٧٩ - طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٥ ق)

١٣٨٢ - الأحكام التى افترض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصورها
- سريان مواعيد الطعن فيها من تاريخ اعلائها لا من تاريخ صدورها -
م ٢١٢ مرافعات - الحكم الصادر بنذب خبير فى الدعوى - لا يقطع به
تسلسل الجلسات - بدء سريان الطعن فى الحكم الختامى من تاريخ صدوره .
مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل على ان المشرع جعل

سريان مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها كأصل عام إلا أنه استثنى من هذا الأصل العام الأحكام التي افترض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصدرها فجعل مواعيد الطعن فيها لا تسرى إلا من تاريخ إعلانها وقد أورد المشرع في المادة انسالفه الذكر ببيان تلك الحالات المستثناة من الأصل العام . ولما كن التابت من الأوراق ان الطاعن قد مثل أمام المحكمة الابتدائية فإنه لم ينقطع تسلسل الجلسات في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه اذا احتسب بميعاد الطعن في الحكم المستأنف من تاريخ صدوره تأسيسا على ان الحكم بغدب خبير في الدعوى لا يندرج تحت نطاق الاستثناءات التي أوردتها المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١٩٧٩/٦/٤ - طعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٧ ق)

١٣٨٢ - الطالب الذي تتعرض المحكمة للفصل فيه صراحة او ضمنا -
بعدم جواز اعادة عرضه على ذات المحكمة - طريق الاعتراض عليه هو -
الطعن في الحكم .

النص في المادة ١٩٣ من قانون المرافعات على انه « اذا اغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية . جاز لصاحب الشأن ان يعلن خصمه بصحيفة للحضور امامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » . مؤداه ان الطلب الذي تتعرض المحكمة للفصل فيه صراحة او ضمنا . لا يجوز اعادة عرضه على ذات المحكمة فطريق الاعتراض عليه هو الطعن في الحكم . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده الأول قد طلب بصحيفة افتتاح الدعوى الحكم على الطاعة والمطعون ضدها الثانية بمبلغ الانذار كما طلب الحكم له على الطاعة بمويز هذا الطلب استنادا الى صدوره انتهايا طبقا للمادة ٤٧ من قانون المرافعات لعدم تجاوز قيمته مائتين وخمسين جنهما . فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٧٩/١١/١٣ - طعن رقم ١٢١٦ لسنة ٥٠ ق)

١٢٨٤ - المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها - الطعن في احكامها خضوعه
للقواعد العامة في قانون المرافعات .

المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بنسب ايجار الأماكن وان
كانت نقضى بأن مختص المحكمة الابتدائية بانفصل في المنازعات التي تنشأ عن
تطبيقه ، ولو كانت تيمتها نقل عن مائتين وخمسين جنيها . ولم يرد به نص
يجيز الطعن في الاحكام الصادرة في تلك المنازعات ، بما كانت تيمتها ، فان
مناد ذلك ان المشرع جعل الطعن في هذه الاحكام خاضعا للقواعد العامة
النصوص عليها في قانون المرافعات .

(نقض ١٢/٢٦/١٩٧٩ - طعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٦ ق)

مقصود تجارية

١٢٨٥ - عمولة السمسار - عدم استحقاقه لها الا عند نجاح وساطته
بإبرام الصفقة .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان السمسار لا يستحق عمولته الا عن
نجاح وساطته بإبرام الصفقة فعلا نتيجة مساعيه .
(نقض ١٩٧٩/٢/٥ - طعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٥ ق)

١٢٨٦ - اثبات السمسار أن عدم اتمام الصفقة راجع لخطأ العميل -
اثره - حقه في الرجوع عليه بالتعويض لخلاله بالتزاماته التعاقدية في عقد
السمسرة .

إذا اثبت السمسار أن عدم اتمام الصفقة يرجع الى خطأ من وسطه
رغم توصله الى شخص قبل إبرام الصفقة بالشروط التي وصفها العميل
وفي الاجل الذي حدده لها فانه يحق للسمسار الرجوع على هذا العميل
بالتعويض لخلاله في تنفيذ التزاماته التعاقدية الناشئة عن عقد السمسرة .

(نقض ١٩٧٩/٢/٥ - طعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٥ ق)

ملحق

١٢٨٧ - انتقال ملكية المنشأة بإدماجها فى أخرى - أثره - غسـدم
أحقية العامل بالمنشأة المندمجة فى المطالبة بالبـدل المقرر لعمال منشأة أخرى
مندمجة بدعوى المساواة بهم .

مفاد المادة ٤٨ من المرسوم رقم ٢١٧ فى شأن عقد العمل الفردى والمادة
٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى
عليه قضاء هذه المحكمة - ان انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل الى غيره
بأى تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر فى عقد العمل ويبقى العقد قائماً بقوة
القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ
البداية واذ كانت الشركة الى تمنح عمالها بدل صعود امتجت فى الشركة
الطاعنة ، وانصرف اليها اثر عقودهم التى استثمرت بقوة القانون ، وكان
لا وجه لتحدى المطعون ضده بمبدأ المساواة او قواعد العدالة للحصول على
بدل صعود اسوة بالعمال الذين امجوا فى الشركة الطاعنة والتى راعى
المشرع استمرار عقودهم بما اكتسبوه من . فوق بصريح نص المادتين ٤٨ و ٨٥
سالفتى الذكر وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فانه يكون قد
اخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٩/١/٢٠ - طعن رقم ٢٩ لسنة ٤٥ ق)

١٣٨٨ - عمولة البيع والانتاج - من ملحقات الأجر غير الدائمة - عدم
استحقاق العامل لها خلال فترة ايقافه عن العمل .

الأصل فى استحقاق الأجر وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون
العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذى يقوم به
العامل اما ملحقات الأجر فممنها ما لا يستحقه العامل الا اذا تحققت اسبابها .
فهى ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها
عمولة البيع والانتاج التى تصرفها الشركة الطاعنة على ذلك النحو لبعض

سألتها فوفى أجورهم الأصلية والتي لا يبعدو أن تكون مكافأة تمسك بها فيجسد خسر من نعمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو البيع التعمد أو الانتحار نأذا سائر العامل استحق العمولة . وبمقدار هذا البيع أو الانسحاب أما إذا سائر العامل أو لم يعمل أصلا فلا يستحقها وبالتالي فلا يشملها الأجر الكامل الذي يؤدي للعامل عن فترة ابتغاه عن العمل : لما كان ذلك وكان الحكم المضعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بالزام الطاعنة بالمبلغ المقضى به ضدها على ما ترده من احتية المطعون ضده في صرف تلك العمولة خلال فترة ايقته عن العمل على أساس ان هذه العمولة تعتبر جزءا من اجرد واجب الاداء عن الفترة المذكورة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٩٧٩/٣/١٨ - طعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٤٨ ق)

١٢٨٩ - استحقاق العامل للأجر المقرر للوظيفة - مناطه - صدور قرار التعيين فيها مرتبطا باستلام العمل - عدم انسحاب هذا الاستحقاق الى مدة العمل السابقة على صدور قرار التعيين .

مفد نص المادة ٢٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ان استحقاق الأجر المقرر للوظيفة يقوم على صدور قرار التعيين فيها مرتبطا بتاريخ استلام العمل تنفيذا لهذا القرار الا ينسحب هذا الاستحقاق الى المدة السابقة على صدور قرار التعيين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على استحقاق المطعون ضده لأجر الفترة السابقة التي عين فيها بالقرار الصادر في ١٩٦٧/١/٢١ من يوم التحاقه بالعمل في ١٩٦٥/٥/٢٠ فانه يكون قد أخطأ في القانون .

(نقض ١٩٧٩/٣/٢٠ - طعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤١ ق)

١٣٩٠ - شركات القطاع العام - تشكيل مجلس إدارة مؤقت لمباشرة أعمال معينة - أثره - استحقاق الاعضاء المكافأة والبذل المقررين طول مدة العضوية دون الفترة التالية لزوال هذه الصفة .

اذ كان قرار وزير النقل رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٤ الذى عين الطاعن بموجبه عضواً بآول مجلس إدارة للشركة المطعون ضدها قد نص على تشكيل مجلس مؤقت له يحدد له فترة عمل ونطاق به مهمة معينة هى متابعة اجراءات تأسيس الشركة واستلام الحصص العينية واستصدار القرارات اللازمة للترخيص بإنشائها ، وهو ما ينبىء عن أن عمل هذا المجلس محدد بالمهمة الموكولة اليه . واذ ارتضى الطاعن عضويته بهذا المجلس الموقوت - منذ أول يوليو سنة ١٩٦٤ - فان استحقاقه فى المكافأة والبذل المقررين لعضو المجلس رهن باستمرار عضويته فى ذلك المجلس ، ولما كانت هذه العضوية قد زالت عنه بقرار وزير النقل رقم ٦١ لسنة ١٩٦٥ فلا يكون له الحق فى المطالبة بالمكافأة والبذل المقررين لعضو مجلس الإدارة .

(نقض ١٩٧٩/٤/٧ - طعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤١ ق ١)

١٣٩١ - البذل - ماهيته - تقرير الشركة بدلا للعمال مقابل الزى الخاص - عدم اعتباره جزءا من أجورهم - نقل العامل الى شركة اخرى - لا تستلزم هذا الزى - أثره - عدم استحقاقه للبذل المفكور .

البذل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اما أن يعطى الى العامل عوضا له عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذ عمله ، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءا من الأجر ولا يتبعه فى حكمه ، واما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها فى أدائه لعمله فيعتبر جزءا من الأجر مرهونا بالظروف التى دعت الى تقريره - فيستحق بوجودها ويزول بزوالها - ولما كان البين من الأوراق أن المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى قررت مقابل الزى موضوع التداعى للعاملين لديها لقاء النفقات التى يتكبرونها بسبب ما يقتضيه تنفيذ أعمالهم من ارتداء ملابس معينة ، فانه على

هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من أجورهم ولا يتبعياً في حكمها . وأذ كانت المطعون ضدها قد نقلت من هذه المؤسسة الى الشركة الطاعنة ، وكانت مزاوله عملياً لدى هذه الشركة لا نستلزم ارداد ذلك الزى . فانها تضحى بمقدرة الجفر في اقتضاء البديل المشار اليه منذ تاريخ نقلها . ولا يقال من هذا النظر ان القرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ الصادر من مدير عام المؤسسة المذكورة تدعى على ان العاملين بها يستحقون مبلغ أربعة حنبيات شيرياً مقابل الزى اعتباراً من اول اكتوبر سنة ١٩٦٣ - التاريخ الفعلي لاحتفائه - ويضاف الى مرتباتهم التي أسفر عنها التعادل في اول يوليو سنة ١٩٦٤ ؛ ذلك ان هذا القرار لا يغير طبيعة العمل باعتباره انه غير دائم وإيست له صفة الثبات والاستقرار فلا يستحقه العامل الا اذا توافرت مسوغاته وهي اداء العمل الذي يوجب ارداد ملابس خاصة . وان خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدها في بدل الزى ابتداء من تاريخ نقلها الى الشركة الطاعنة ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نفرض ١٩٧٩/٤/٢٨ - طعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٣ ق)

١٣٩٢ - عمولة المبيعات - من ملحقات الأجر غير الدائمة - الأجر المتخذ أساساً عند تسوية حالة العامل طبقاً للائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - عدم شموله للعمولة المذكورة .

الأصل في استحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، واما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل الا اذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها عمولة البيع التي تصرفها الشركة المطعون ضدها للطاعن والذي لا تعدو ان تكون مكافأة قصد منها ايجاد حافز في العمل ولا يستحقها الا اذا تحقق سببها وهو البيع الفعلي ، فاذا باشره الطاعن استحق العمولة وبمقدار هذا البيع اما اذا لم يباشره فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي فلا يشملها الأجر الذي

يتخذ أساسا عند تسوية حابة الطاعن طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

(نقض ١٩٧٩/٥/١ — طعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٦ ق)

١٣٩٣ — العاملون بالقطعة او بالانتاج او بالعمولة بشركات القطاع العام — استحقاقهم للعلاوات الدورية متى قررت الشركة منحها وتوافرت فيهم شروط استحقاقها اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ واللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قبل تعديلها بالقرار الجمهورى ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ .

النص فى المادة ٢٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والواردة فى الباب الخامس الخاص بالبرقيات والعلاوات على ان « يقرر مجلس ادارة الشركة فى ختام كل سنة مالية مبدا منح العلاوة او عدم منحها بالنسبة لجميع العاملين فى الشركة . . . » وفى المادة ٢٥ على ان « يشترط فى الترقية او منفع العلاوة ان يكون العامل حاصلا على تقدير مقبول على الاقل فى متوسط التقارير الدورية لآخر سنة وان يكون قد مضى على تعيينه فى خدمة الشركة سنة كاملة . . . » وفى المادة ٣١٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على ان « يقرر مجلس الادارة فى ختام كل سنة مالية مبدا منح العلاوات او عدم منحها بالنسبة للعاملين . . . » يذل على ان العاملين كافة يستحقون العلاوات الدورية كلما تخرت الشركة مبدا منحها وتوافرت فيهم شروط استحقاقها والى ان يضع مجلس ادارتها نظاما للعمل بالقطعة او بالانتاج او بالعمولة تنفيذا للفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من نظام العاملين بالقطاع العام المضافة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ والتي تمنع الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات ، ذلك ان النص فى كل من نظامى العاملين سائفى الذكر — قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ — على استحقاق العاملين

للعلاوات الدورية عند ورد بصفة عامة مطلقه ولم يحدد الشارع من حكمه العامل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة .

(نقض ١٥/٥/١٩٧٩ - طعن رقم ٥٤٦ لسنة ١١ ق ١)

١٣٩٤ - قرارات الحفظ الصادرة من النيابة أيا كان سببها - لا حجية لها - رأى اللجنة الثلاثية - رأى استشارى - جواز استنباط القرارات من أقوال الشهود فى تحقیقات النيابة ورأى اللجنة الثلاثية لا تثبت مبرر فصل العامل .

قرارات الحفظ الصادرة من النيابة أيا كان سببها - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - لا نحوز بقوة الأمر المقضى وكان رأى اللجنة الثلاثية استشاريا فإن ذلك لا يحول دون استنباط قضاى الموضوع منها الفرائى المؤدية الى ثبوت الواقعة المنسوبة للمامل . واذن متى كان الحكم المطعون فيه قد استند فى ثبوت تهمة الاختلاس المنسوبة للطاعن الى أقوال الشهود الذين سمعتهى النيابة العامة فى التحقیقات وموافقة اللجنة البلدية على الفصل - وهى من واقع الدعوى والأوراق المقدمة فيها - تؤدى الى ما انتهى اليه لما أن هذا النعى يكون على غير أساس .

(نقض ٢٢/١٢/١٩٧٩ - طعن رقم ٧٧٠ لسنة ١٣ ق ١)

١٣٩٥ - حق العامل فى قيمة الزيادة من أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل قبل رب العمل هو حق ناشئ عن عقد العمل - مستقوط الدعوى به بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد - م ٦٩٨ مسئنى .

النص فى المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يدل على أن حق العامل فى قيمة الزيادة من أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل الذى ارتبط بها أصحاب الأعمال وتحملوها ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٢ من

قانون العمل ، هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده من عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من احكام القانون المدني ، ومنها ما نصت عليه المادة ٩٦٨ بقولها « تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد » . وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى ، اما مستحقات المأثرين عليه الاخرى المقررة والناشئة مباشرة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، فتخضع للتقادم الخمسى ، المتصوص عليه فى المادة ١١٩ من هذا القانون . واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى فى قضائه على سقوط دعوى الطاعن لرفعها بعد انقضاء سنة من انتهاء عقده فانه لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٩ - طعن رقم ١٤١٢ لسنة ٤٧ ق)

فـسـوائـد

١٣٩٦ - طلب التعويض عن اخلال التعاقد بالتزامه - لا يمنع من طلب الفوائد القانونية عن هذا التعويض للتأخر فى الوفاء به - علة ذلك - اختلاف الاساس فى كل منهما .

اذ كان اساس المطالبة بالتعويض عما فات المظنون ضده من كسب جبرا للضرر الذى اصابه نتيجة اخلال الطاعنة بالتزامها التعاقدى يختلف عن اساس المطالبة بالفوائد القانونية عن هذا التعويض بسبب تأخر الطاعنة عن الوفاء به ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى للمظنون ضده بالفوائد عن مبلغ التعويض المقضى به لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٩/٤/١٦ - طعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق)

١٣٩٧ - سريان الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية - شرطه - القضاء بالتعويض لا خلال التعاقد بالتزامه - سريان الفوائد القانونية عن التأخير فى الوفاء من تاريخ صدور الحكم النهائى .

مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى انه لا تسرى الفوائد القانونية

من . تاريخ المطالبة القضائية إلا على المبالغ التي تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى والمتصود بمحل الالتزام معلوم المقدار هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون به — للقضاء سلطة في تقديره ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثناء قضاءه على إخلال الطاعنة في تنفيذ التزاماتها بتسليم المطعون ضده كميات الأرز المنفق عليها مقابل كميات الذرة التي تسلمتها منه بالفعل . . . وكان ما قضى به الحكم لا يعدو أن يكون تعويضاً عن إخلال الطاعنة في تنفيذ تعاقدها مع المطعون ضده ، وهذا التعويض لم يكن معلوم المقدار وقت رفع الدعوى بل يخضع تقديره لسلطة القضاء . ومن ثم فإن الفائدة القانونية التي تستحق عن التأخير في الوفاء به لا تسرى إلا من تاريخ الحكم النهائي .

(نقض ١٦/٤/١٩٧٩ — طعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق ١)

قانون

١٢٩٨ — إحالة القانون الى بيان محدد في قانون آخر — أثره — اعتباره جزءاً من القانون الأول — الإحالة المطلقة — أثرها — وجوب التقيد بما يطرأ على القانون المحال اليه في هذه الحالة من تعديل أو تغيير .

القانون حينما يحدد نطاق أحكامه بالإحالة الى بيان محدد يعينه في قانون آخر ، فإنه بذلك يكون قد الحق هذا البيان بذاته ضمن أحكامه هو فيضحي جزءاً منه يسرى بسريانه دون توقف على سريان القانون الآخر الذي ورد به ذلك البيان أصلاً . أما إذا كانت الإحالة مطلقة الى ما يبينه أو يقرره قانون آخر ، فإن مؤدى ذلك أن القانون المحيل لم يعن بتضمين أحكامه أمراً محدداً في خصوص ما أحال به وإنما ترك ذلك للقانون المحال اليه بما في ذلك ما يطرأ عليه من تعديل أو تغيير .

(نقض ٢٧/١٢/١٩٧٩ — طعن رقم ١١٤ لسنة ٤٩ ق ١)

كفالة

١٢٩٩ - رجوع المتبوع على التابع بدعوى الحلول بما أوفاه من تعويض للمضروب - م ٧٩٩ مدني - للاخير التمسك بسقوط حق المضروب بالتقادم الثلاثي - دعوى المضروب قبل المتبوع - لا تقطع التقادم بالنسبة للتابع .

للمتبوع عند وفائه بالتعويض للدائن المضروب أن يرجع على التابع بدعوى الحلول المتصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني والتي ليست الا تطبيقا للقاعدة العامة في الحلول القانوني المتصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقتضي بأن الموفى يحل محل الدائن الذي استوفى حقه اذا كان الموفى ملتزما بوفاء الدين عن الدين . واذا كان للمدين في حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع على النى كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن ؛ فان من حق التابع أن يتمسك قدس المتبوع الذي أوفى التعويض عنه للمضروب بانتضاء حق هذا الدائن المضروب قبله بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ؛ على أساس أنه انتقضى على علم المضروب بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه أكثر من ثلاث سنوات دون أن يرفع المضروب عليه الدعوى بطلب التعويض على أساس أن رفعه الدعوى على المتبوع ، لا يقطع التقادم بالنسبة اليه ، والتقادم هنا لا يرد على حق المتبوع في الرجوع على التابع ، وانما على حق الدائن الأصلي الذي انتقل الى المتبوع بحلوله محل الدائن « المضروب » بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه أكثر من ثلاث سنوات دون أن يرفع المضروب عليه الدعوى بطلب التعويض على أساس أن رفعه الدعوى على المتبوع ، لا يقطع التقادم بالنسبة اليه ، والتقادم هنا لا يرد على حق المتبوع في الرجوع على التابع ، وانما على حق الدائن الأصلي الذي انتقل الى المتبوع بحلوله محل الدائن « المضروب » به والذي يطالب به المتبوع تابعه ، ذلك بأن المتبوع حين يوفى التعويض للدائن المضروب فإنه يحل محل هذا الدائن في نفس حقه وينتقل اليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع .

(نقض ١٠/٥/١٩٧٩ - طعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٣ ق)

معاملة

١٤٠٠ - معاشات التقاعد للمحاميين أمام المحاكم المختلطة والمستحقين عنهم - وجوب التسوية بينها وبين معاشات المحامين أمام المحاكم الوطنية من كافة الوجوه - المعاش المستحق لورثة المحامي المختلط - توزيعه وفق أحكام قانون المحاماة ٦١ لسنة ١٩٦٨ - لا خطأ .

نص المشرع في المادة ١٧ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحاماة المختلطة على قواعد تحديد المعاش الذي يستحقه ورثة المحامي المختلط وعلى أسس توزيعه بين هؤلاء الورثة وقد أقره حين أصدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية . فيما نص عليه في المادة ٩٨ منه - ذات القواعد والأسس بالنسبة لتحديد وتوزيع المعاش بالنسبة لورثة زميله المحامي الوطني بقصد تحقيق المساواة بين معاش ورثة كل منهما وورثة الآخر ، الأمر الذي أبات عنه المادة ٢٢ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ فيها جرى به نصها من أن « يكون معاش التقاعد مساويا للمعاش المحدد للمحامي بنقابة المحامين الوطنية عن السنة المالية المقابلة ، وتحدد المرتبات والاعانات وتاريخ استحقاق المعاش طبقا للقواعد المتبعة في نقابة المحامين الوطنية » - وكشف عن مرماه ما ورد بالذاكرة الإيضاحية لهذا القانون بما يبين معه أن المشرع قد أطلق المساواة بين معاشات التقاعد للمحاميين أمام المحاكم المختلطة ومعاشات تقاعد المحامين أمام المحاكم الوطنية ، فجاءت عبارة نص المادة ٢٢ من القانون المشار إليه عامة مطلقة في اقرار هذه المساواة بحيث تشمل المحامين المتقاعدين المستحقين عنهم على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون حين أوجبت التوافق بين نظام صندوق المعاشات للمحاميين أمام المحاكم المختلطة ونظام صندوق المعاشات للمحاميين أمام المحاكم الوطنية بما يتضمن

بوحيد احكام الاشتراك فى كل منهما ويحدد المستحقين للمعاشات وقواعد توزيعه بينهم الامر الذى يستتبع توزيع المعاش لوزنة المحامى المخطاط وفق ذات القواعد المعمول بها بشأن تحديد معاش ورثه المحامى امام المحاكم الوطنية طبقا لاحكام القانون السارى وتنفيذ واذ انرم الحكة المطعون فيه هذا النظر وحدد معاش المطعون ضدها - الزوجة - على مقتضى احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة المنطبق على واقعة النزاع بما يتضمنه من تنظيم معاشات المحامين كافة سواء فى ذلك من كان مقيدا امام المحاكم الوطنية ام كان مقيدا امام المحاكم المختلطة فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(نفى ١٩٧٩/٦/٣ - طعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٨ ق)

١٤٠١ - المحامى العامل بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها - ممارسته للمحاماه أصلا عن نفسه ام لحساب غيره - لا بطلان - علة ذلك - م ٥٥ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

النص فى المادة ٥٥ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على ان « لا يجوز للمحامين العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام مزاوله اى عمل من أعمال المحاماة المنصوص عليها فى هذا القانون لغير الجهات التى يعملون بها » يدل على ان الشارح لم يضع شرطا من شروط صحة العمل الذى يقوم به المحامى الذى يعمل بالجهات الواردة بالنص بل أصدرت اليه امرا لا تعدو مخالفته ان تكون مخالفة مهنية تقع تحت طائلة الجزاء الادارى ولا تستتبع تجريد العمل الذى قام به المحامى من آثاره القانونية ولا تنال من صحته منى تم وفقا للاوضاع التى تطلبها القانون سواء مارسه المحامى لنفسه ام لحساب غيره ، وكل ما يترتب على هذا الحظر هو توقيع العقوبات التأديبية التى نص عليها القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا

النقز وجرى في قصائه على أن التوقيع على صحيفة الاستئناف من الطامن يعتبر عملاً أداد لاحتاحه ولغير الجبة التي يعمل بها ورنب على ذلك بطلان هذه الصحيفة . فتمه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

(نقض ١٢/٦/١٩٧٩ — طمن رقم ٨٥ لسنة ٤٢ ق)

مسئولية

١٤٠٢ — تكييف المحكمة الصحيح للمسئولية بانها تعاقدية — عدم بحثها
توافر المسئولية التقصيرية — لا قصور .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يتعين على محكمة الموضوع أن تتقصى من تلقاء نفسها الحكم القانوني الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفي الدعوى وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها دون التكييف أو الوصف الذي انزله الخصوم على تلك العلاقة . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب لاغفال بحث المسئولية التقصيرية يسكون في غير محله طالما قد انتهى صحيحاً الى تكييف مسئولية الشركة المضمنون ضدها قبل الطامن فانها مسئولية عقدية .

(نقض ٥/٢/١٩٧٩ — طمن رقم ٦٠١ لسنة ٤٥ ق)

١٤٠٣ — دعوى التعويض عن المسئولية التقصيرية — اقامتها على أساس خطأ معين نسبته المدعى الى المدعى عليه — اقامة المحكمة قضائها على خطأ واجب اثباته لم يدعيه المدعى — خطأ .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد ركن في قصائه بمسألة الشركة الطامنة على مخالفتها للاصول المتبعة والاسس الحسابية السليمة باغفالها واستقاطها المدة من ١/٧/١٩٦٧ حتى ٩/٧/١٩٦٧ من عملية جرد عهدة المطعون ضده

وكان الثابت بالأوراق أن المظعون ضده قد ركن في دعواه أني تسرع الطائفة في الإبلاغ ضده دون تحوط ولم ينح عليها بمخالفة الأسس الحسابية السليمة في عملية جرد عهده فان الحكم المظعون فيه اذ ركن في قضائه الى تلك الواقعة يكون قد اخطأ في القانون ذلك انه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس لمحكمة الموضوع اقامة المسؤولية التقصيرية على خطأ لم يدعيه المدعى متى كان أساسها خطأ يجب اثباته اذ ان عبء اثبات الخطأ يقع في هذه الحالة على عاتق المدعى المضرور .

(نقض ١٦٧٩/٤/٣٠ - طعن رقم ١٢٣١ لسنة ٤٨ ق ٦)

١٤٠٤ - ابلاغ الجهات المختصة بما يقع من الجرائم - حق مقرر لكل شخص - مساءلة المبلغ - شرطه - ثبوت كذب البلاغ وتوافر سوء القصد او صدور التبليغ عن تسرع ورعونة .

النص في المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية يدل على ان ابلاغ الجهات المختصة بما يقع من الجرائم - التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية فيها بغير شكوى او طلب - يعتبر حقاً مقررًا لكل شخص وواجباً على كل من علم بها من الموظفين العموميين او المكلفين بخدمة عامة اثناء وبسبب تأدية عملهم وذلك حماية للمجتمع من عبث الخارجين على القانون ومن ثم فان استعمال هذا الحق او اداء هذا الواجب لا تترتب عليه اذني مسؤولية قبل المبلغ الا اذا ثبت كذب الواقعة المبلغ عنها وان التبليغ قد صدر عن سوء قصد بغية الكيد والنيل والنكابة بمن ابلغ عنه او ثبت صدور التبليغ عن تسرع ورعونة وعدم احتياط ، اما اذا تبين ان المبلغ كان يعتقد بصحة الأمر الذي ابلغ عنه او قامت لديه شبهات تبرر التبليغ فانه لا وجه لمساءلته عنه ، ومن ثم فلا تثريب على المبلغ اذا بلغ النيابة العامة بواقعة اعتقد بصحتها وتوافرت له من الظروف والملازمات الدلائل الكافية والمؤدية الى اقتناعه بصحة ما نسب الى المبلغ ضده .

(نقض ١٦٧٩/٤/٣٠ - طعن رقم ١٢٣١ لسنة ٤٨ ق ٦)

١٤٠٥ - رجوع المتبوع على التابع بالدعوى الشخصية بما أوفاه من تعويض للمضرور - م ٣٢٤ مدني - شرطه - رجوع المتبوع على التابع بدعوى الكفيل قبل المدين - م ٨٠٠ مدني - غير جائز - علة ذلك .

يستطيع المتبوع الرجوع على تابعه بالدعوى الشخصية المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ مدني التي يقضى بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه . وهذه الدعوى سواء كان أساسها الإثراء بلا سبب أو الفضالة فإن المتبوع لا يستطيع الرجوع بها إذا كان قد أوفى التعويض للدائن المضرور بعد أن كن حق الدائن فيه قد سقط بالنسبة للتابع لأن هذا لم يفد شيئاً من هذا الوفاء وليس للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض الذي أوفاه عنه بالدعوى الشخصية التي قررها القانون في المادة ٨٠٠ من القانون المدني للكفيل قبل المدين . وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الفضالة لمصلحة الدائن وحده ، وضمن المتبوع لأعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده .

(نقض ١٠/٥/١٩٧٩ - طعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٣ ق)

مقــســاولة

١٤٠٦ - حقوق المقاول من الباطن والعمال قبل المقاول الأصلي ورب العمل المقررة بالمادة ٦٦٢ مدني - أو أوبقتها على حقوق المحال اليه بدين المقاول الأصلي قبل رب العمل الناشئ عن عقد المقاوله .

إن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٦٦٢ من القانون المدني على أن : « وحقوق المقاولين من الباطن والعمال المقررة بمقتضى هذه المادة مقدمة على حقوق من ينزل له المقاول عن دينه قبل رب العمل » يقتضي أن تكون ذممة رب العمل مشغولة بدين للمقاول الأصلي ناشئ عن عقد المقاوله ، والا يكون قد تم الوفاء به للمحال اليه . أما إذا كان هذا الأخير قد اقتضى الحق المحال

نعتقد يجب التفرقة بين حالتين : الأولى ، أن يكون هذا الوفاء قد تم قبل أن يوقع المقاتل من الباطن الحجز تحت يد رب العمل على المبالغ المستحقة للمقاتل الأصلي وقبل أن بنذر المقاتل من الباطن رب العمل بعدم الوفاء بدين المقاتل المذكور . ففي هذه الحالة يكون الوفاء للمقاتل اليه مبرئاً لزمه رب العمل وسارياً في حق المقاتل من الباطن ، والحالة الثانية أن يكون الوفاء لاحقاً للحجز أو الإنذار فلا يسرى — عندئذ — في حق المقاتل من الباطن . ويكون له — رغم ذلك — أن يستوفى حقه قبل المقاتل الأصلي بما كان لهذا الأخير وقت الحجز أو الإنذار في ذمة رب العمل ؛ ولو كان نزول المقاتل الأصلي عن حقه للغير سابقاً على الحجز أو الإنذار .

(نقض ١٠/٤/١٩٧٩ — طعن رقم ٨١ لسنة ٤٣ ق)

ملكية

١٤٠٧ — حيازة العقار — ماهيتها — عدم حاجتها لقوة مادية يعجز عنها الشخص المسن .

الحيازة حالة قانونية يباشرها الشخص بوضع اليد بنفسه أو من يمثله مع تواغر نية الملك له ؛ فهي لا تحتاج لقوة مادية يعجز عنها المسنون .

(نقض ١١/١/١٩٧٩ — طعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق)

١٤٠٨ — وضع اليد على اطيان زراعية تتضمن حصّة شائعة لموقف خيري — لا أثر له في كسب ملكيتها بالتقادم م ٩٧٠ مدني معدلة بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ .

كانت المادة ٩٧٠ من القانون المدني قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن الأموال الموقوفة لا تكسب الا اذا دامت الحيازة

ثلاثة وعشرين سنة . تم نص هذا القانون الأخير والذي عمل به اعسارا من ١٢/٧/١٩٥٧ على أنه لا يجوز تملك الأوغاك الخيرية أو أى حق عيني عليها بالتقادم . قرر حيزرة الطاعنة وحيازة من سبقها من المشرعين منذ سنة ١٩٥٤ حتى تريح صدور حكم لجنة القسمه فى ٢٢/١٠/١٩٦٦ بفرر الخسيرات لا تؤدى الى كسب ملكية الأطنان محل النزاع بالتقادم لورودها على مال لا يجوز تملكه بهذا الطريق عملا بنص المادة ١٧٠ من القانون المدنى معدله بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ لوجود حصه لوقف خرى شائعة فيها .

(نقض ٢٩/٥/١٩٧٩ — طعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٢ ق)

١٤٠٩ — الأثر الرجعى لقسمه المال — الفايه منه — حمايه المتقاسم مما قد يرتبه غيره من الشركاء على حصته قبل القسمه — وجوب قصر اعمال هذا الأثر على ما يحقق هذه الفايه فحسب .

نصى المادة ٨٤٢ من القانون المدنى باعتبار المتقاسم مالكا للحصه التى آلت منذ ان تملك فى الشيووع ذلك ان علة تقرير هذا الأثر الرجعى للقسمه هو حمايه المتقاسم من الحقوق التى يرتبها غيره من الشركاء على المال الشائع اثناء قيام الشيووع بحيث يخلص لكل متقاسم نصيبه المفرز الذى خصص له فى القسمه مطهرا من هذه الحقوق ويجب قصر اعمال الأثر الرجعى للقسمه فى هذا النطاق واستبعاده فى جميع الحالات التى لا يكون الأمر فيها متعلقا بحمايه المتقاسم من تصرفات شركائه الصادرة قبل القسمه . ولما كان سند الطاعنة فى طلب الحكم لها بملكيه الأطنان محل النزاع هو وضع اليد المده الطويله ، وهو يعد بذاته سببا لكسب الملكيه مستقلًا عن غيره من اسباب اكتسابها فلا وجه من بعد لاعمال حكم الأثر الرجعى للقسمه على وائعه الدعوى .

(نقض ٢٩/٥/١٩٧٩ — طعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٢ ق)

مواضيع

١٤١٠ - ايداع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض - وجوب
اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن بين موطن الطاعن ومقر محكمة
النقض .

النص في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات يجيز ايداع صحيفة الطعن
بالنقض اما بقلم كتاب محكمة النقض او المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون
فيه والحيار بينهما منزوك للطاعن ، فاذا ما اختار الايداع بقلم كتاب محكمة
النقض فانه يتعين طبقا لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - ان يضاف الى ميعاد الطعن ميعاد مسافة ، ولما
كان موطن الطاعن على النحو الثابت بالحكم المطعون فيه وما قرره
المطعون ضدها هو مدينة طنطا والمسافة بينها وبين القاهرة تزيد على ٨٠
كيلو مترا فيضاف الى ميعاد الطعن يومان كميعاد مسافة ويكون الطعن قد
رفع في الميعاد .

(نقض ٢٥/٤/١٩٧٩ - طعن رقم ٣٩٢ لسنة ٤٦ ق)

نقض

أولا - اجراءات الطعن :

١٤١١ - الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية - وجوب ايداع
صورة رسمية من الحكم الابتدائي - شرطه - ان يكون الطعن قد انصب
على ما احال اليه الحكم المطعون فيه في اسبابه .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يتعين على من يطعن بطريق النقض
في الاحكام المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، ان يودع قلم كتاب محكمة

النقض خلال ميعاد الطعن صورته مطابقة لأصله من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان قد أحال إليه في أسبابه وهو إجراء جوهري يترتب على اغفاله بطلان الطعن . إلا أن ذلك مشروط بأن تكون أسباب الطعن قد انصبت على ما أحال إليه الحكم المطعون فيه من أسباب الحكم الابتدائي .

(نقض ١٩٧٩/٦/١٢ — طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٨ ق)

١٤١٢ — وجوب ايداع الطاعن صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه وقت تقديم صحيفة الطعن م ٢٥٥ مرافعات — لا يغنى عن ذلك تقديم الطاعن هذه الصورة في طعن آخر طالب ضمه للطعن المعروض .

يجب وفقاً للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات — بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ أن يودع الطاعن قلم كتاب محكمة النقض في ذات وقت تقديم صحيفة الطعن « صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلقة من هذا الحكم إن كانت قد أعلنت . . . فإن لم تودع هذه الأوراق وقت تقديم الصحيفة حكم ببطلان الطعن » . إذاً كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعنة لم تودع قلم كتاب المحكمة حتى ذات وقت تقديم صحيفة الطعن المائل صورة رسمية من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٥ فإن الطعن في هذا الحكم يكون باطلاً ، ولا يمنع من ذلك أن تكون الطاعنة في قد قدمت صورة رسمية من الحكم المذكور في طعن آخر مرفوع معها عنه طلبت ضمه لهذا الطعن إذ أن لكل طعن كيانه وأوضاعه . ولما كانت الطاعنة لم توجه أسبابها إلى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٠ على ما يوجبها نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات ، فإنه يتعين الحكم ببطلان الطعن برمته .

(نقض ١٩٧٩/١٠/١٦ — طعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٨ ق)

ثانيا - الخصومة في الطعن :

١٤١٢ - الاختصاص في الطعن بالنقض - شرطه .

الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون الا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه : فاذا كان الثابت ان الخصومة امام محكمة الاستئناف كانت مرددة بين الطاعنة والمطعون ضده الاول ولم توجه فيها اية طلبات الى اى من المطعون ضدهم من الثانية للاخيرة فانهم لا يعتبرون من الخصوم الحقيقيين في الدعوى الصادرة فيها الحكم المطعون فيه ويكون اختصاصهم في هذا الطعن غير مقبول .

(نقض ١٥/١/١٩٧٩ - طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٢ ق)

١٤١٤ - اختصاص المؤجر للمستأجر والمستأجر من الباطن في دعواه

بالاخلاء - تصدي المستأجر من الباطن للدعوى طالبا رفضها وطعنه بالاستئناف على الحكم بالاخلاء - انفراذه بالطعن بالنقض - صحيح .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يجوز الطعن من كل من كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يتخلف عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده . واذا كان البين من الأوراق ان الطاعن لم يقف من الخصومة التي كان طرفا فيها موثقا سلبيا ، بل طلب رفض دعوى الاخلاء الموجهة اليه ومورث المطعون عليهم - الثانية الى الاخير ، واذا صدر الحكم بالاخلاء طعن فيه بالاستئناف طالبا الغاءه لأسباب متعلقة به وتبني له حقا مباشرا في استئجار العين المؤجرة من بينها شراؤه لها بالجدة ، ولم يتخلف عن منازعته حتى صدور الحكم المطعون فيه فانه يكون من ثم خصما حقيقيا تتوافر له المصلحة في الطعن في الحكم بعض النظر عن عدم طعن ورثة المستأجر الأصلي فيه .

(نقض ٧/٤/١٩٧٩ - طعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٥ ق)

١٤١٥ — الاحتكام الى القضاء — امر متعلق بوظيفة السلطة القضائية

— قبول الطعن بالنقض — شرطه — أن يكون بين خصوم حقيقيين في النزاع .

لا قضاء الا في خصومة شأن حق متنازع فيه . والاحتكام الى القضاء امر متعلق بالوظيفة العامة للسلطة القضائية وينظمه القواعد القانونية العامة . من اجل ذلك جرى قضاء هذه المحكمة على أن الطعن لدينا لا يكون مقبولا الا اذا كان بين خصوم حقيقيين في النزاع الذي فصل عنه الحكم المطعون فيه ، بأن تنازعوا الحق المدعى به بينهم . وظلوا كذلك حتى صدور ذلك الحكم . لما كان ذلك . وكان البين من أوراق الطعن ان احدا من الخصوم لم يطلب الى محكمة الموضوع الحكم على المطعون عليه الأول بشيء ما . وكان موقفه من الخصومة سلبيا ، ولم يقض الحكم فيه بشيء عليه ، فانه لا يكون من ثم من الخصوم الحقيقيين في الدعوى الصادر بها ذلك الحكم ، ويكون اختصاصه في هذا الطعن في غير محله ، ويتعين معه على هذه المحكمة الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة اليه .

(نقض ١٩٧٩/٤/٢١ — طعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٤ ق)

ثالثا — نطاق الطعن :

١٤١٦ — الحكم الصادر برفض الاستئناف الأصلي والفرعي — الطعن

فيه بالنقض في احدهما — اثره — انصراف حكم النقض الى موضوع الاستئناف المطعون فيه دون الآخر مالم تكن المسألة محل النقض اساسا الاستئناف الآخر او غير قابلة للتجزئة .

إذا صدر الحكم برفض موضوع الاستئنافين — الأصلي والفرعي — وطعن فيه احد الطرفين دون الآخر بطريق النقض . فانه لا يفيد من الطعن الا رافعه ولا يتناول النقض ميمما تكن صيغة الحكم الصادر به الا موضوع الاستئناف المطعون فيه ، مالم تكن المسألة التي نقض الحكم بسببها اساسا للموضوع الآخر او غير قابلة للتجزئة .

(نقض ١٩٧٩/١٢/١١ — طعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٠ ق)

رابعاً — أسباب الطعن :

١٤١٧ — القضاء بسقوط حق الطاعن في الاستئناف — نفيه بالبطلان على الحكم الابتدائي لعدم خطاؤه بإيداع تقرير الخبير — غير مقبول .

إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه وقف عند القضاء بسقوط حق الطاعن في الاستئناف ولم يعرض لموضوع النزاع فإن النعي على الحكم الابتدائي الصادر من محكمة أول درجة بالبطلان لصدوره دون اخطار الطاعن بإيداع تقرير الخبير يكون غير مقبول .

(نقض ١٩٧٩/٦/٤ — طعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٧ ق)

خامساً — الطعن لمصلحة القانون :

١٤١٨ — الطعن بالنقض لمصلحة القانون — م ٢٥٠ مرافعات — رفضه من أحد رؤساء النيابة الذي وقع على تقرير الطعن بتوكيل خاص من المحامي العام الأول لنيابة الأحوال الشخصية — اثره — عدم قبول الطعن .

إذا كان البين من الاطلاع على الأوراق أن الذي قرر بالطعن بالنقض في تلم كتاب المحكمة — تطبيقاً للمادة ٢٥٠ مرافعات — هو أحد رؤساء نيابة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية وهو الذي وقع على تقرير الطعن بتوكيل خاص مودع عليه من المحامي العام الأول لدى نيابة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية . وكانت الأوراق خلوا من توقيع النائب العام على تقرير الطعن بما يتبىء عن اعتياده له ، ومن ثم فإن التقرير بالطعن يكون قد صدر من غير ذي صفة ويتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً .

١ . نقض ١٩٧٩/٥/٣ — طعن رقم ٤٣ لسنة ٤٧ ق)

١٤١٩ - حلول المحامي العام الأول الذي يلي النائب العام مباشرة محله في مباشرة اختصاصاته - شرطه - المحامون العامون - عدم جواز ممارستهم الاختصاصات الاستثنائية للنائب العام - ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - من قبيل ذلك الطعن بالنقض لمصلحة القانون .

النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه « وفي حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه يحل محله المحامي العام الأول ويكون له جميع اختصاصاته » يدل على أن الاختصاص الشامل للمحامي العام الأول والذي يحل بمقتضاه محل النائب العام ويمارس كافة حقوقه واختصاصاته لا يكون إلا عند تحقق حالة مادية تتمثل في غياب النائب العام ، أو حالة قانونية تبعا لخلو منصبه ، أو حالة حكمية عند قيام مانع لديه ، وكان يؤدي ما نقض به المادة من ذات القانون من أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين : أنها حددت للمحامين العامين اختصاصا قضائيا يستند الى اساس قانوني يجعل تصرفاتهم القضائية في مأمن من الطعن ، فحول كلا مضم في دائرة اختصاصه الاتطليى - أو النوعى كافة الحقوق القضائية التى للنائب العام ؛ لكون أن تمتد سلطانتهم الى حق ممارسة الاختصاصات الاستثنائية التى خص القانون بها النائب العام وحدد وأفرده بها لحكمة تفيهاها ، ومن ذلك القبيل الطعن بالنقض وفسق المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات ، ولا يباشرها عنه ، قد تحقق احدى الحالات الثلاث السالف بيانها الا المحامي العام الأول الذى يلي النائب العام طبقا للتعبئة التدريجية فى النيابة العامة وليس اى محام عام اول سواه .

(نقض ١٩٧٩/٥/٣٠ - طعن رقم ٣ لسنة ٤٧ ق ١)

١٤٢٠ - الطعن بطريق النقض لمصلحة القانون م ٢٥٠ مرافعات - حق مقرر للنائب العام - وجوب توقيعه على صحيفة الطعن - ايداعها قلم كتاب المحكمة جواز توكيله غيره فيه باعتباره عملا ماديا .

استحدث المشرع نظام طعن بطريق النقض من النائب العام لمصلحة

القانون . ، لمواجهة صعوبات تعرض في العمل : وتؤدي الى تعارض احكام القضاء في المسألة القانونية الواحدة : ويجدر لمصلحة القانون والعدالة عرض هذه المسألة على المحكمة العليا لتقول كلمتها فيها فتضع حدا لنضارب الاحكام . ولما كان الطعن بهذه المثابة لا يتقيد بميعاد لانه انما يستهدف مصلحة عليا هي مصلحة القانون لارساء المبادئ القانونية الصحيحة على اساس سليم ، وكان الخصم الحقيقي في هذا الطعن هو ذات الحكم المطعون فيه . بها لا محل معه لدعوة الخصوم ، فقد اوجبت المادة ٢٥٠ ان يوقع النائب العام نفسه على صحيفة الطعن او على التقرير بالنقض بحسب الأحوال ، مما مفاده ان هذا التقرير او تلك الصحيفة تعدان ورقة شكلية من اوراق الاجراءات في خصوصية النقض المرفوعة بهذا الطريق ، والتي يجب ان تحمل مقومات وجودها ، فيتعين ان يوقعها من الزم القانون صدورها وهو النائب العام ، اعتبارا بأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بحصولها من مقومات وجودها ، فيتعين ان يوقعها من الزم القانون صدورها عنه ، هو النائب احد اعوانه بتولى صياغة الاسباب التي يبنى عليها الطعن ، لانه في هذه الحال يجب على النائب العام ان يوقع على ورقتها بما يعتبر اقراره اياها ، اذ الاسباب هي في الواقع من الامر جوهر الطعن واساسه ، ووضعها من اخص خصائصه ، اما ايداع صحيفة الطعن او التقرير به في تلم كتاب محكمة النقض فليس ثمة ما يمنع من ان يحصل فيه التوكيل باعتباره عملا ماديا يستوي فيه ان يباشره بنفسه او بكل امره الى غيره .

(نقض ١٩٧٩/٥/٣٠ — طعن رقم ٤٣ لسنة ٤٧ ق)

نقسل

١٤٢١ — أعمال الشحن والتفريغ — حظر مزاولتها بطريق مباشر على غير المقيدین فی السجل الخاص بذلك — جواز الاتفاق مع متعهد التخليص على الاشراف على عملية التفريغ والالتزام بنفقاتها — فيعهد بهذه العملية الى احدى الشركات المقيدة فی السجل الخاص .

مفاد نص المادة السابعة من القانون ١٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري ان المشرع حظر مزاوله أعمال الشحن والتفريغ بطريق مباشر على غير المقيدین فی السجل ، الا ان ذلك لا يحول دون الاتفاق مع متعهد التخليص والتحميل والنقل على ان يتولى كذلك الاشراف على عملية التفريغ والالتزام بنفقاتها فيعهد عندئذ بهذه العملية الى احدى الشركات المقيدة فی السجل الخاص ويؤدي لها الرسوم المقررة .

(نقض ١٥/١/١٩٧٩ — طعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٦ ق ٢)

١٤٢٢ — مسؤولية ريان السفينة عن العجز في البضاعة قبل مصلحة الجمارك — نفاذها لحين حصول المطابقة بعد اتمام القيد والمراجعة — اختلافها عن مسؤوليته امام صاحب الرسالة .

ريان السفينة هو المسئول مباشرة امام الجمارك عن ائى عجز يظهر في شحنة السفينة وهي مسؤولية مبنية على عن مسؤوليته امام صاحب البضاعة التي تنتهى في ظل « تسليم صاحبه » بمجرد تسليمها اليه في ميناء الوصول المتفق عليه ، بينما تبقى مسؤولية الريان قائمة امام مصلحة الجمارك لحين حصول المطابقة وبعد اتمام اجراءات القيد والمراجعة على النحو الذى رسمته

المادة ١٧ من اللائحة الجمركية الصادرة في ٢ من ابريل سنة ١٨٨٤ التي تحكم واقعة الدعوى .

(نقض ١٩٧٩/١/٢٩ — طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٣ ق)

١٤٢٣ — وجود عجز في البضاعة — أثره — التزام الريان بالغرامة والرسوم الجمركية المستحقة — جواز اثبات الريان بمستندات حقيقية اسباب هذا النقض بما ينفي مظنة التهريب .

إذا أسفرت مراجعة مندوب الجمارك عن وجود عجز في الشحنة عما هو مدون في قائمة الشحن « المانيستو » فان المشرع افترض ان الريان قد هرب به والزمه بالغرامة التي قررتها المادة ٣٧ من هذه اللائحة فضلا عن التزامه باداء الرسوم الجمركية المستحقة على هذا العجز الا انه يجوز للريان اعمالا للفقرة الرابعة من المادة ١٧ من تلك اللائحة ان ينفي هذه القرينة واستلزم لذلك ان يبرهن بمستندات حقيقية على اسباب هذا النقض كما لو كانت البضائع او الطرود الناقصة لم تشحن او لم تفرغ او فرغت هي جهة غير الجهة المرسله برسمها .

(نقض ١٩٧٩/١/٢٩ — طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٣ ق)

هبة

١٤٢٤ — دفع الموهوب له بهلاك المال الموهوب بما يتمتع معه رجوع الواهب عن الهبة — وقوع عبء اثباته على الموهوب له .

لما كان الثابت ان الطاعن اجاب على الدعوى — التي اقامها والده بطلب الحكم بالرجوع في الهبة — بالدفع بهلاك المال الموهوب بما يتمتع معه الرجوع في الهبة فانه بذلك يصير مدعيا مطالبا بأن يقيم الدليل على ما يدعيه .

(نقض ١٩٧٩/٣/١٣ — طعن رقم ٤٩ لسنة ٤٣ ق)

١٤٢٥ — الحكم برجوع الوالد عن الهبة الصادرة لولده بمبلغ من النقود لشراء شهادات استثمار يقتضى الواهب فوائدها — استناد الحكم فى قضائه الى ان عدم اداء الموهوب له الفوائد الى الواهب يعتبر جحودا كبيرا منه — لا خطأ — لا محل بعد ذلك لبحث اعسار الواهب .

البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه استند فى قضائه بتأييد الحكم الابتدائى الى أن عدم اداء الطاعن — الموهوب له — فوائد شهادات الاستثمار للمطعون عليه الاول — الواهب — حسبما هو ثابت فى تحقيق النيابة المودع بلف الدعوى يعتبر جحودا كبيرا منه يجيز لئذا الاخير الرجوع فى الهبة دون ما حاجة لبحث ما يثيره الطاعن فى شأن توفر سبب آخر من اسباب الرجوع فى الهبة وهو عجز الواهب عن توفير اسباب المعيشة لنفسه ولزوجته . واذ كان مؤدى ذلك ان المحكمة اكتفت بالجحود سببا للرجوع فى الهبة واعتبرته متحققا لمجرد امتناع الطاعن عن الوفاء للواهب بالفوائد المستحقة بصرف النظر عن ملاءة الواهب او اعساره ، وكان هذا الذى انتهى اليه الحكم المطعون فيه يقوم على اسباب سائغة تكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص فان النعى عليه برفضه التحقق من اعسار المطعون عليه الاول يكون غير منتج .

(نقض ١٣/٣/١٩٧٩ جـ طعن رقم ٤٩ لسنة ٤٣ ق)

وكالة

١٤٢٦ — مجاوزة الوكيل حدود وكالته — للموكل اجازة هذا التصرف — للموكل او للغير المتعامل مع الوكيل — طلب ابطال التصرف .

اذا جاوز الوكيل حدود وكالته فلا ينصرف اثر تصرفه الى الموكل الذى له الخيار بين اجازة هذا التصرف بقصد اضافة اثره الى نفسه او طلب ابطاله وهذا الطلب ليس مقرر لمصلحة الغير فحسب — كما يقول الطاعنون — بل هو مقرر ايضا لمصلحة الموكل .

(نقض ١٩٧٩/٥/٢ — طعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق)

١٤٢٧ - الوكيل الظاهر - اعتباره نائبا عن الموكل - شرطه .

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يشترط لاعتبار الوكيل الظاهر نائبا عن الموكل قيام مظهر خارجي منسوب للموكل من شأنه أن يخدع الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر دون أن يرتكب هذا الغير خطأ أو تقصيرا في استطلاع الحقيقة . وإذا اعتد الحكم الابتدائي بوكالة المطعون ضده الشاتى الظاهر على أساس أنه ابن الموكلة وبقيم معبأ وينوب عنها في نحصيل الاجرة . وكان هذا الذي استدل به الحكم المذكور على قيام الوكالة الظاهرة ليس فيه ما يوهم الغير بأن للابن حق التصرف في مال والدته ، ولا ينفض لتشكيل مظهر خارجي خاطيء من جانب المطعون ضدها الاولى من شأنه أن يخدع الطامعين الذين تعاملوا مع اينها فيما لا يملك التصرف فيه مع أن وكالته لا تتسع لغير حل الادارة .

(نقض ١٩٧٩/٥/٢ - طعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق)

١٤٢٨ - الأصل هو وجوب تثبت التعامل مع الوكيل من قيام الوكالة وحدودها - مجاوزة الوكيل حدود وكالته - أنه - عدم انصراف اثر التصرف الاصيل - لا يغير من ذلك أن يكون الوكيل حسن النية أو سوء النية قصد الاضرار بالموكل أو بغيره .

الأصل في قواعد الوكالة ان الغير الذي يتعاقد مع الوكيل عليه ان يتثبت من قيام الوكالة ومن حدودها وله في سبيل ذلك أن يطلب من الوكيل ما يثبت وكالته فان قصر فعليه تقصيره ، وان جاوز الوكيل حدود وكالته فلا ينصرف اثر تصرفه الى الاصيل ويستوى في ذلك ان يكون الوكيل حسن النية أو سوء النية قصد الاضرار بالموكل أو بغيره .

(نقض ١٩٧٩/٥/٢ - طعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق)

١٤٢٩ — عقد الوكالة — جواز تلاقى ارادة طرفيه على عناصر الوكالة وحدودها صراحة أو ضمنا — خضوع العلاقة بينهما لأحكام هذا الاتفاق .

الأصل هو قيام التعاقد نفسه بالتعبير عن ارادته في إبرام التصرف إلا أنه يجوز أن يتم بطريق النيابة بأن يقوم شخص نيابة عن الأصيل بإبرام التصرف باسم هذا الأخير ولحسابه بحيث تنصرف آثاره اليه وفي غير الأحوال تنفى نص فيها القانون على قيام هذه النيابة فانها تقوم أساسا باتفاق ارادة طرفيها على أن يحل احدهما — وهو النائب — محل الآخر — وهو الأصيل في اجراء العمل القانوني الذي يتم لحسابه — وتقتضى — تلك النيابة الاتفاقية ممثلة في عقد الوكالة تلاقى ارادة طرفيها — الأصيل والنائب — على عناصر الوكالة وحدودها ، وهو ما يجوز التعبير عنه صراحة أو ضمنا بما من شأنه أن يصبح الوكيل فيما يجريه من عمل مع الغير نائبا عن الموكل وتنصرف آثاره اليه . وتخضع العلاقة — بين الموكل والوكيل في هذا الصدد من حيث مداها وآثارها لأحكام الاتفاق المبرم بينهما وهو عقد الوكالة .

(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٩ — طعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق)

١٤٣٠ — الوكالة الظاهرة — ماهيتها — تصرفات الوكيل الظاهر مع الغير حسن النية — نفاذها قبل الموكل — علة ذلك .

الغير المتعامل مع الوكيل يعتبر اجنبيا عن تلك العلاقة بين الوكيل والموكل — مما يوجب عليه في الأصل أن يتحقق من صفة من يتعامل معه بالنيابة عن الأصل ومن انصراف اثر التعامل تبعا لذلك الى هذا الأخير . الا انه قد يغنيه عن ذلك ان يقع من الأصيل ما ينبىء في ظاهر الأمر عن انصراف ارادته الى انابته لنبواه في التعامل باسمه كأن يقوم مظهر خارجي منسوب اليه يكون من شأنه ان يوهم الغير ويجعله معذورا في اعتقاده بأن ثمة وكالة قائمة بينهما ، اذ يكون من حق الغير حسن النية في هذه الحالة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يتمسك بانصراف اثر التعامل — الذي أبرمه مع من اعتقد بحق أنه وكيل — الى الأصيل لا على أساس وكالة حقيقية قائمة بينهما — وهي غير موجودة في الواقع بل على أساس الوكالة الظاهرة ذلك لأن ما ينسب الى الأصيل في هذا الصدد يشكل في جانبه صورة من صور الخطأ الذي من شأنه أن يخدع الغير حسن النية في نيابة المتعامل

معه. عن ذلك الأصل ويحمله على التعميد معه بيده انصفه وهو ما يسوجب من ثم التزام الأصل بالتعويض عن هذا الخطأ من جانبه ، ولما كان الأصل في التعويض أن يكون عينيًا . كلما كان ممكناً . فإن سبيله في هذه الحالة يكون بجعل التصرف الذي أجراه الغير حسن النية نافذاً في حق الأصل — وإذا كان ذلك وكان مؤداه أنه يترتب على قيام الوكالة الظاهرة ما يترتب على قيام الوكالة الحقيقية من آثار فيما بين الموكل والغير ، بحيث ينصرف — إلى الموكل — أثر — التصرف الذي عقده وكيله انظروا مع الغير .

مقرر ٢٩/١٢/١٩٧٩ — طعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق ١

١٤٢١ — قيام محام بتأجير جميع شقق العقار الواقع به شقة النزاع وتسليمها إلى المستأجرين وتحصيل الأجرة منهم واعتباره وكيلًا ظاهرًا عن المؤجر — لا خطأ — جواز اثبات الوكالة الظاهرة بالقرائن .

أذ يبين من مطالعة أوراق الطعن — أن محكمة الموضوع قد استخلصت من الوقائع الثابتة بالأوراق ومن القرائن المقننة اليها وظروف الأحوال أن عقد الإيجار المحرر للمطعون عليه عن شقة النزاع صادر له من محام كان هو الوكيل عن الطاعن في التأجير وأنه هو الذي قام فعلاً بتأجير جميع شقق العقار الواقع به شقة النزاع إلى مستأجريها وتحصيل أجرتها — ورتبت المحكمة على ذلك أن المحامي المذكور هو وكيل ظاهر عن الطاعن في تأجير شقة النزاع إلى المطعون عليه ومن ثم ينصرف أثر العقد إلى الطاعن — وكان قيام الوكالة الظاهرة في هذا الخصوص مما يجوز اثباته بالقرائن . ولما كان ما استخلصته محكمة الموضوع من ذلك وعلى نحو ما سلف بيانه — قيام مظهر خارجي منسوب للطاعن كان من شأنه أن أوهم المطعون عليه وجعله معذوراً في اعتقاده بأن هناك وكالة قائمة بين المؤجر له وبين الطاعن ، وكان هذا الاستخلاص منها وفي حدود سلطتها الموضوعية — سائفاً ومؤدياً لما انتهت إليه وكافياً لحمل مضائيا ، فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ويكون النعمى على الحكم المطعون فيه على غير أساس .

(نقض ٢٩/١٢/١٩٧٩ — طعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق ١)

(تم الملحق بحمد الله)

فهرس
المعدد الأول من الاصدار المسند
« المسدوة الذهبية »

الموضوع	الصفحة
اثبتات	
اولا - عبء اثبتات	١٠
ثانيا - الادعاء بالتزوير	١٠
ثالثا - طرق اثبتات	٢١
١ - الاقترار	٢١
٢ - الكتابة	٢١
٣ - البينة (شهادة الشهود)	٢١
٤ - القرائن (حجة الامر المقضى)	٢٢
٥ - اليمين	٤٦
٦ - الخبرة	٤٩
رابعا - تسبيب الاحكام	٥٢
خامسا - مسائل مشروعة	٥٧
احوال شخصية	
اولا - المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين	٦١
ثانيا - المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين	٦٨
ثالثا - المسائل الخاصة بالأجانب	٧٢

الموضوع	الصفحة
رابعاً - المسائل الاجرائية	٧٣
خامساً - الولاية على المال	٧٨
اختصاص قضائي	٨٥
أولاً - الاختصاص الولائي	٨٥
ثانياً - الاختصاص اتشوعى	٩٢
ثالثاً - الاختصاص القيسى	٩٧
رابعاً - الاختصاص المحلى	١٠١
خامساً - مسائل متنوعة	١٠٣
ارتفاق	١٠٤
استئناف	١٠٩
أولاً - شكل الاستئناف	١١٠
١ - جواز الاستئناف او عدم جوازه	١١٠
٢ - ميعاد الاستئناف	١١٩
٣ - مسائل متنوعة	١٢١
ثانياً - اجراءات الاستئناف	١٢٣
ثالثاً - الخصوم فى الاستئناف	١٢٨
رابعاً - آثار الاستئناف	١٣٠
١ - الأثر الفاعل للاستئناف	١٣٠
٢ - تصدى محكمة الاستئناف	١٤٢
٣ - الاستئناف الفرعى	١٤٨
خامساً - نظر الاستئناف والحكم فيه	١٥٠

الصفحة

الموسم

٣٠٥

ثالثا - بطشان الاحكام

٣٢٠

بيع

٣٢٠

الفصل الاول - اركان البيع

٣٢٢

الفصل الثاني - آثار البيع

٣٢٤

الفصل الثالث - نسخ البيع وابطاله

٣٢٦

الفصل الرابع - بعض انواع البيوع

٣٢٩

تأمين

٣٤٧

تأمين

٣٥٢

تأمينات اجتماعية

٣٥٢

اولا - الاعتراض على تقديرات هيئة التأمينات

٣٥٧

ثانيا - تأمين اصابات العمل

٣٦٠

ثالثا - تأمين الشيخوخة والمعاش

٣٦٧

رابعا - مسائل متنوعة

٣٨٠

تأمينات عينية

٣٨٢

تجزئة

٣٩٠

تقديم

٣٩٥

تسجيل وشهر عقارى

٣٩٨

تقنين

٤١٣

تقديم

٤١٣

اولا - تقديم مسقط

٤١٣

ثانيا - تقديم مكسب (انظر ملكية)

المصفحة	الموضوع
٢٤٤	تنفيذ جبرى
٢٤٤	أولا - مسائل متنوعة
٢٥٠	ثانيا - تنفيذ عقارى
٤٤٠	جـ مـ ا ر ك
٤٤٤	حـ جـ ز ا د ا رى
٤٤٦	حـ ر ا مـ سـ سـ ة
٤٥٤	حـ سـ سـ ا ب
٤٥٥	حـ قـ ق
٤٦٠	حـ كـ م
٤٦٠	أولا - تسبب الحكم
٤٧٨	ثانيا - حجية الحكم
٤٨٤	ثالث - بطلان الحكم
٤٨٦	رابعا - مسائل متنوعة
٤٩٦	حـ و ا لـ ة
٤٩٨	دـ سـ تـ و ر
٥٠١	دـ عـ وى
٥٠١	أولا - شروط قبول الدعوى
٥٠٥	ثانيا - اجراءات رفع الدعوى
٥٠٧	ثالثا - نطاق الدعوى
٥١١	رابعا - عوارض سير الخصومة

الصفحة	الموضوع
٥١٩	دفعــــــــــــــــاع
٥٢٩	دفع غير المستحق
٥٢٣	دفعــــــــــــــــوع
٥٤١	ديــــــــــــــــسن
٥٤٤	رــــــــــــــــــــــــوم
٥٤٦	ريــــــــــــــــــــــــع
٥٤٧	ثــــــــــــــــــــــــركات
٥٥٤	ثــــــــــــــــــــــــفعة
٥٦٤	صــــــــــــــــــــــــلح
٥٦٦	صــــــــــــــــــــــــورية
٥٧٠	صــــــــــــــــــــــــيدلة
٥٧٢	ضــــــــــــــــــــــــرائب
٥٨٢	طــــــــــــــــــــــــرح البحر
٥٨٤	طــــــــــــــــــــــــسن
٥٨٤	أولا - الطعن المباشر في الأحكام
٥٩٨	ثانيا - المصلحة في الطعن
٦٠١	ثالثا - الخصوم في الطعن
٦٠٨	رابعا - إجراءات الطعن
٦١٣	خامسا - مسائل متنوعة
٦١٦	غــــــــــــــــــــــــرف

الموضوع	الصفحة
عقود	٦١٧
أولا - أركان العقد	٦١٧
ثانيا - تكييف العقد وتفسيره	٦١٨
ثالثا - أثر العقد	٦٢١
رابعا - انحلال العقد	٦٢٥
خامسا - بطلان العقد	٦٢٨
عمل	٦٣٠
أولا - عناصر والتزامات عقد العمل	٦٣٠
ثانيا - تنظيم العمل	٦٣٩
ثالثا - انتهاء عقد العمل	٦٤٥
رابعا - الدعوى العمالية	٦٤٨
خامسا - العمل بالقطاع العام	٦٤٩
عمليات البنوك	٦٧١
قضية	٦٧١
قوائد	٦٧٣
قانون	٦٧٤
أولا - سريان القانون في الزمان	٦٧٤
ثانيا - مسائل متنوعة	٦٨٥
قرارات إدارية	٦٨٩
قضية مستعجلة	٦٩١

الصفحة	الموضوع
٦٩٦	قضاة
٦٩٦	أولا - تعيين القضاة وأعضاء النيابة
٧٠١	ثانيا - اعارة القضاة ونقلهم
٧٠٤	ثالثا - ترقية القضاة
٧٠٥	رابعا - استقالة القضاة
٧٠٧	خامسا - مخاصمة القضاة وردهم وتنحيهم
٧١٣	سادسا - مسائل متنوعة
٧١٦	كفالة
٧١٩	مؤسسات عامة
٧٢٣	محاماه
٧٣٠	محكمة الموضوع
٧٤٠	مخيلات تجارية
٧٤٦	مسئولية
٧٤٦	أولا - أركان المسؤولية
٧٥٣	ثانيا - جزاء المسؤولية
٧٥٦	ثالثا - مسائل متنوعة
٧٦١	مسواريث
٧٧٢	مواعيد
٧٨٠	مسنوطن
٧٨٥	موظفون
٧٨٧	نظام عام
٧٩٨	نقابات

الموضوع

نقض

اولا - اجراءات الطعن

ثانيا - الخصوم في الطعن

ثالثا - المصلحة في الطعن

رابعا - نطاق الطعن

خامسا - ما يجوز الطعن فيه من الاحكام

سادسا - اسباب الطعن

سابعا - حالات الطعن

ثامنا - اثر الحكم في الطعن

تاسعا - مسائل متنوعة

نقل بحري

وبيعنة

وصية

وقصف

وكالة

ماحقق

بالاحكام ذات المبادىء

التي قررتها الدائرة المدنية والقضائية

بمحكمة النقض خلال عام ١٩٧٩.

التي لم تنشر بالموسوعة الذهبية

الموضوع	الصفحة
اثباتات	٨٧١
أولا - عبء الاثباتات	٨٧١
ثانيا - الادعاء بالتزوير	٨٧٢
ثالثا - الاقرار	٨٧٣
رابعا - شهادة الشهود	٨٧٣
خامسا - حجية الامر المقضي	٨٧٧
سادسا - تسبب الاحكام	٨٧٨
احوال شخصية	٨٧٩
أولا - المسائل الخاصة بالمسلمين	٨٧٩
ثانيا - المسائل الخاصة بغير المسلمين	٨٨١
ثالثا - المسائل الخاصة بالولاية على المال	٨٨٦
اختصاص قضائي	٨٨٦
استئناف	٨٨٨
أولا - شكل الاستئناف	٨٨٨
ثانيا - اجراءات الاستئناف	٨٩١
ثالثا - آثار الاستئناف	٨٩٢

الصفحة	الموضوع
٨٩٣	رابعاً - نظير الاستئناف والحكم فيه
٨٩٥	اصلاح زراعى
٨٩٨	افلاس
٩٠١	امير اداء
٩٠٤	اهلية
٩٠٦	ايجار
٩٠٦	أولاً - أركان الإيجار
٩٠٧	ثانياً - آثار الإيجار
٩١٢	ثالثاً - التنازل عن الإيجار والتأجير من الباطن
٩١٨	رابعاً - انقضاء الإيجار والاخلاء
٩٢٩	تأمين
٩٣٠	تأمينيين
٩٣٠	تأمينات اجتماعية
٩٣٢	تعويض
٩٣٣	تقادم مسقط
٩٣٧	تفويض جبرى
٩٣٧	أولاً - حجز ما للمدين لدى الغير
٩٣٨	ثانياً - حجز العقار
٩٤٠	ثالثاً - بطلان التنفيذ
٩٤٢	حجز ادارى

الصفحة	الموضوع
٩٤٢	حراســــــــــــة
٩٤٤	حــــــــــــــــكم
٩٤٦	دُعــــــــــــــــوى
٩٤٨	دفعــــــــــــــــاع
٩٤٩	دفعــــــــــــــــوع
٩٥٠	رئــــــــــــــــوم
٩٥٢	شــــــــــــــــركات
٩٥٤	صــــــــــــــــلح
٩٥٤	ضــــــــــــــــرائب
٩٥٤	أولا - ضريبة الارباح التجارية والصناعية
٩٥٧	ثانيا - ضريبة الارباح غير التجارية
٩٥٨	ثالثا - ضريبة المرتبات وضريبة القيم المنقولة
٩٦١	رابعا - ضريبة الايراد العام
٩٦٢	خامسا - ضريبة الشركات ورسم الايلولة
٩٦٤	سادسا - مسائل متنوعة
٩٦٥	طــــــــــــــــعن
٩٦٩	عقــــــــــــــــود تجارية
٩٧٠	عــــــــــــــــمل
٩٧٦	فــــــــــــــــوائد
٩٧٧	قــــــــــــــــانون

الموضوع	الصفحة
كفالة	١٧٨
مخسماها	١٧٩
مستولية	١٨١
مساوكة	١٨٢
مكيسة	١٨٤
مراعيه	١٨٦
نقض	١٨٦
اولا - اجراءات الطعن	١٨٦
ثانيا - الخصوم في الطعن	١٨٨
ثالثا - نطاق الطعن	١٨٩
رابعا - اسباب الطعن	١٩٠
خامسا - الطعن لصحة القاتون	١٩٠
نقل	١٩٣
هبة	١٩٤
وكالة	١٩٥
مهرس	١٩٦
المؤلف	١٠١٣

للمسؤولين

(أولا) كتب

- ١ - الحجز تحت يد البنوك سنة ١٩٦٤
- ٢ - الحجز الادارى علما وعملا سنة ١٩٦٧
- ٣ - منازعات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية سنة ١٩٦٩
- ٤ - طرق الطعن فى الاحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٧٥
- ٥ - الحجز الادارى علما وعملا (طبعة ثائية) سنة ١٩٧٦
- ٦ - الحجز الادارى علما وعملا (طبعة ثالثة) سنة ١٩٨١
- ٧ - طرق الطعن فى الاحكام المدنية والتجارية (طبعة ثائية) سنة ١٩٨٣
- ٨ - الوجيز فى النظرية العامة للالتزام سنة ١٩٨٤

(ثانيا) مجموعات

- ١ - مدونة التشريع والقضاء فى المواد المدنية والتجارية ا مدنى - تجارى - مرافعات - اثبات . مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد فى التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية . سنة ١٩٧٠
- ٢ - مدونة التشريع والقضاء فى مواد القوانين الخاصة (احوال شخصية - اصلاح زراعى - تأمينات اجتماعية - حجز ادارى - عمل مدنى بالحكومة - عمل بالقطاع الخاص - عمل بالقطاع العام - ايجار الاماكن) . مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد فى التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية . سنة ١٩٧٣
- ٣ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية - بدائيتها الجنائية والمدنية - منذ انشائها فى عام ١٩٣٠ . سنة ١٩٨١
- ٤ - المدونة الذهبية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية - بدائيتها الجنائية والمدنية - صدر منها العدد الاول من الاصدار الجنائى يضم مبادئ عام ١٩٨٠ ، والعدد الاول من الاصدار المدنى يضم مبادئ عام ١٩٨١ فضلا عن مبادئ عام ١٩٧٦ التى لم تنشر فى الموسوعة الذهبية . سنة ١٩٨٤

رقم الايداع بدار الكتب ٨٤/٣٤٤٥

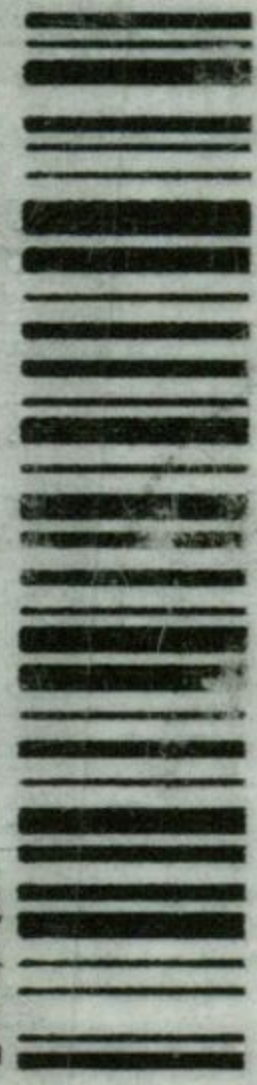
طبعة المنصورة — ٣٠ شارع المطار بشبرا

[illegible]

[illegible]



Bibliotheca Alexandrina



0548584